بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١)

(قَالَ الرَّاجِي فِي جَمِيعِ حَالاَتِهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -) (٢) .

الْحَمْدُ لِلَّهِ مَانِحِ كُلِّ عَطِيَّةٍ ، وَغَافِرِ كُلِّ خَطِيَّةٍ ، وَمُنِيلِ كُلِّ أَمَلٍ ، وَمُزِيلِ كُلِّ وَجَلٍ ، وَمُيَسِّرِ كُلِّ يَسِيرٍ ، وَمُسَهِّلِ كُلِّ عَسِيرٍ (٣)، بَاسِطِ النِّعَمِ ، وَدَافِعِ النِّقَمِ ، وَصَلاَتُهُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ ، مُحَمَّدٍ الْهَادِي إِلَى مَنَاهِجِ الْحَقِّ وَطُرُقِهِ ، وَعَلَى آلِهِ الطَّاهِرِينَ الأَبْرَارِ ، وَصَحْبِهِ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ .

وَبَعْدُ فَإِنِّي رَأَيْتُ الأُرْجُوزَةَ الْمَوْسُومَةَ " بِالدُّرَّةِ الأَلْفِيَّةِ " دَقِيقَةَ الْمَعَانِي وَثِيقَةَ الْقَوَاعِدِ وَالْمَبَانِي . وَوَقَفْتُ لَهَا عَلَى شُرُوحٍ (٤) غَيْرِ مُرْتَبِطَةٍ بِلَفْظِ الْكِتَابِ . وَلاَ يُرْشِدُ إِلَى نَهْجِ الصَّوَابِ . وَالْتَمَسَ مِنِّي طَائِفَةٌ مِنْ طَلَبَةِ هَذَا الْعِلْمِ تَأْلِيفَ شَرْحٍ يُوَضِّحُ مَعْنَاهَا . وَيُفْصِحُ عَنْ مُعَمَّاهَا (٥) . وَيُطَابِقُ أَلْفَاظَهَا . وَيُغْرِي بِهَا حُفَّاظَهَا . فَأَجَبْتُهُمْ إِلَى ذَلِكَ رَاجِيًا مِنَ اللَّهِ لاَ مِنْ سِوَاهُ جَزِيلَ الثَّوَابِ . إِنَّهُ (٦) يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ، لأَنَّ النَّحْوَ مِيزَانُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَقُسْطَاسُ (٧) الأَمْثَالِ الأَدَبِيَّةِ (٨) . وَالشَّيْءُ إِذَا لَمْ يُوزَنْ بِمِيزَانِهِ . لَمْ يُعْرَفْ

---

(١) جاء بعده فى (ف) " وبه ثقتى " .

(٢) ما بين القوسين ليس فى (ف) .

(٣) (ف) " وميسر كل يُسرٍ ومسهل كلِ عُسرٍ " .

(٤) لم يفصح عن هذه الشروح إلا عن شرح ابن الخباز كما سيأتى بيانه .

(٥) أى عما اختفى والتبس منها .

(٦) فى (ف) " لأنه "

(٧) القسطاس بضم القاف وكسرها : الميزان .

(٨) قوله " الأدبية " فى (ف) معظم حروفها مطموسة .

رُجْحَانُهُ مِنْ نُقْصَانِهِ . لاَ سِيَّمَا كِتَابُ اللَّهِ الْمُبَيِّنُ لِلْحَلاَلِ وَالحَرَامِ . وَالْفُرُوضِ وَالأَحكَامِ . الدَّالُّ عَلَى صِفَاتِ اللَّهِ وَتَوْحِيدِهِ . وَالْمَعَادِ وَوَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ . وَلاَ رَيْبَ أَنَّ الْعِلْمَ بِهَذِهِ الأُمُورِ مِنْ أَفْضَلِ الْمَعَارِفِ . (وَأَعْلَى رُتْبَةٍ وَصَلَ إِلَيْهَا فَهْمُ الْعَارِفِ) (١) وَيَتَوَقَّفُ تَحْصِيلُ كَمَالِ ذَلِكَ وَتَمَامِهِ عَلَى التَّبَحُّرِ فِي عِلْمِ النَّحْوِ وَأَحْكَامِهِ ، وَسَمَّيْتُهَا " الصَّفْوَةَ الصَّفِيَّةَ فِي شَرْحِ الدُّرَّةِ الأَلْفِيَّةِ " .

" يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْغَفُورِ . يَحْيَى بْنُ مُعْطٍ بْنِ عَبْدِالنُّورِ .

الرَّاجِي : الآمِلُ ، وَالرَّجَاءُ : الأَمَلُ ، يُقَالُ : رَجَوْتُ فُلاَناً رَجْواً وَرَجَاءً وَرَجَاوَةً (٢) : إِذَا أَمَّلْتَهُ ، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ " الرَّجَا " الْمَقْصُورِ ، وَهُوَ النَّاحِيَةُ ، وَجَمْعُهُ الأَرْجَاءُ ؛ لأَنَّ الرَّاجِي فِي نَاحِيَةٍ وَالْمَرْجُوَّ فِي نَاحِيَةٍ فَمَعْنَى قَوْلِهِمْ : " أَرْجُو الشَّيْءَ " أَيْ " : أُرِيدُ أَنْ يَحْصُلَ فِي الرَّجَا الَّذِي أَنَا فِيهِ / أَيْ فِي (٣) / نَاحِيَتِي ، وَكَذَلِكَ " الإِرْجَاءُ " وَهُوَ تَأْخِيرُ الشَّيْءِ عَنْ زَمَانِكَ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ إِلَى زَمَانٍ آخَرَ ، وَالرَّجَاءُ يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَيَيْنِ أَحَدُهُمَا : الأَمَلُ ، وَالثَّانِي : الْخَوْفُ ، قَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ : (٤)

---

(١) ما بين القوسين سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) انظر : شرح المقصور والممدود لابن دريد ٢٤ ، والممدود والمقصور للوشاء ٤٤ ، واللسان (رجى)

(٣) قوله (أي) سقط من (ف) .

(٤) واسمه خويلد بن خالد الهذلي ، شاعر مخضرم ، ترجمته في : طبقات فحول الشعراء لابن سلام ١/ ١٢٣ ، ١٣١ ، والمؤتلف والمختلف للآمدي ١٧٣ ، وأبو ذؤيب الهذلي حياته وشعره لنورة الشملان ٣٩ .

إِذَا لَسَعَتْهُ النَّحْلُ لَمْ يَرجُ لَسْعَهَا   وَحَالَفَهَا فِي بَيْتِ نُوبٍ عَوَاسِلِ (١)

أَيْ : لَمْ يَخَفْ لَسْعَهَا ، وَالنُّوبُ : النَّحْلُ ، جَمْعُ نَائِبٍ كَقَوْلِهِمْ : فَارِهُ وَفُرْهُ (٢) ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ ؛ "لأَنَّهَا تَرْعَى وَتَنُوبُ إِلَى مَكَانِها ، قَالَ الأَصْمَعِيُّ : هُوَ مِنَ النَّوْبَةِ الَّتِي تَنُوبُ النَّاسَ لِوَقْتٍ مَعْرُوفٍ (٣) ، وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿ مَا لَكُمْ لاَ تَرجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً ﴾(٤) ، أَيْ : لاَ تَخَافُونَ عَظَمَةَ اللَّهِ ، ﴿ وَفِيهِ وَارْجُو اليَوْمَ الأَخِرِ ﴾ (٥) أَيْ : خَافُوه ، وَإِنَّمَا استَعْمَلُوا الرَّجَاءَ بِمَعْنَى الخَوْفِ ؛ لأَنَّ الرَّجَاءُ) (٦) عِبَارَةٌ عَنِ الطَّمعِ فِي حُصُولِ المَرْجُوِّ وَالْخَوْفِ مِنْ فَوَاتِهِ فَجَرَّدُوهُ من معنَى الطَّمَعِ وَاسْتَعملوهُ (٦) فِي الْخَوْفِ مَجَازاً ، وَلِهَذَا قَالَ سِيبَوْيهِ : " لَعَلَّ " فِيهَا طَمَعٌ وإِشْفَاقٌ (٧) ، كَمَا ذَكَرْنَا .

---

(١) الضمير في " لسعته " يعود على مشتار النحل الماهر الذي ذكره في البيت السابق لهذا وهو :

تدلى عليها بالحبال موثقا   شديد الوصاة نابل وابن نابل

وهو في ديـوان الهذليين ١/ ١٤٣ :

إذا لسعته الدبر لم يرج لسعها : وخالفها في بيت نواب عواسل .

ويرو " وخالفها " بالحا غير المعجمة بمعنى لزمها ، وبالخاء المعجمة بمعنى دخل عليها ، وأخذ عسلها وهيَ ترعى ، ويروى " عوامل

ينظر الجيم ٢/ ٤١ ، وتفسير غريب القرآن ٢٧١ ، وتأويل مشكل القرآن ١٤٧ "

(٢) الفاره : هو النشيط الحاد القوى .

(٣) انظر الصحاح واللسان في " نوب " وقيل : سميْت نوباً ، لأنها تضرب إلى السواد " .

(٤) سورة نوح ١٣ .

(٥) سورة العنكبوت ٣٦ .

(٦) في الأصل معظم كلماته غير واضحة .

(٧) انظر الكتاب ٤/٢٣٣ ، وروايته : « لعل وعسى : طمع وإشفاق » .

وَ "رَاجِي" فَاعِلُ "يَقُولُ" ، وَ "يَحْيَي" عَطْفُ بيانٍ ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ جَعْلِهِ بَدَلاً [١] لافْتِقَارِ [٢] الأَوَّلِ إِلَى الْبَيَانِ ، وَلأَنَّ الْبَدَلَ يَحْتَاجُ [٣] إِلَى تَقْدِيرِ الْعَامِلِ ، وَالتَّقْدِيرُ خِلاَفُ الأَصْلِ ، وَلاَ يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ "يَحْيَى" فَاعِلاً ، يَقُولُ، وَ "رَاجِي رَبِّهِ" حَالٌ وَقَدْ أَسكَنَ "الْيَاءَ" لِلضَّرُورَةِ [٤] ؛ لأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَصِحُّ إِذَا لَمْ يَتَعَرَّفِ اسْمُ الْفَاعِلِ [٥] بِالإِضَافَةِ لِكَوْنِهِ لِلْحَالِ أَوْ لِلاسْتِقْبَالِ ، وَلَيْسَ الأَمْرُ هُنَا كَذَلِكَ ، فَإِنَّهُ لَمْ يُرِدْ أَنَّ رَجَاءَهُ مُقَيَّدٌ بِزَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ ، بَلْ إِنَّ شَأْنَهُ / رَجَاءُ رَبِّهِ مُطْلَقًا فِي جَمِيعِ ١ / ب الأَوْقَاتِ فِي الْمَاضِي [٦] وَغَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِزَمَانٍ [٧] فَلَمْ يَتَعَيَّنِ اسْمُ الْفَاعِلِ لِلْحَالِ أَوْ لِلاسْتِقْبَالِ فَلَمْ يَكُنْ نَكِرَةً فَلَمْ يَكُنْ حَالاً ، وَأَيْضًا فَبِتَقْدِيرِ [٨] جَعْلِهِ لِلْمَاضِي يَصِحُّ اسْتِمْرَارُهُ إِلَى زَمَنِ الْحَالِ ، وَلاَ يَنْعَكِسُ .

---

(١) هذا رد على ابن الخباز الذى جعله بدلاً ، انظر شرح ابن الخباز لوحة ٢ .

(٢) في الأصل معظم حروفه مطموسة .

(٣) فى (ف) " يفتقر " .

(٤) ذكر ذلك ابن الخباز فى شرحه لوحة ٢أ ، وقد عارضه المؤلف هنا كما ترى .

(٥) في الأصل مطموس .

(٦) في (ف) " من الماضى وغيره " .

(٧) قال صاحب الشرح المجهول فى لوحة ١ : " قال ابن الخبَّاز يجوز أن يكون " راجى " هاهنا مرتفعاً بـ " يقول " ، ويجوز أن يكون منصوباً على الحال وقد سكنت يـاؤه للضرورة ، وقال النيـليّ : لا يصح جعله حالاً ، لأن ذلك لا يسوغ إلا إذا كان نكرة وبتقدير كونه نكرة يلزم أن يكون بمعنى الحال والاستقبال فيلزم أن يكون رجاؤه مختصاً بزمانٍ دون زمان وليس مراده إلاَّ أن رجاءه ثابت في جميع الأزمان من الماضى والحال والاستقبال ، وأقول : هذا حق ، لأن اسم الفاعل إذا لم يرد به زمانٌ معينٌ بل الزمان الثابت المستمر كان معرفة كقوله تعالى : (مالكِ يومِ الدين) ولذلك وقع صفة للمعرفة " .

(٨) فى (ف) " فتقدير " .

قَوْلُهُ : " رَبِّهِ " الرَّبُّ : الْمَالِكُ ، وَالرَّبُّ : الْمُصْلِحُ ، يُقَالُ : رَبَّ الضَّيْعَةَ (١) : إِذَا أَصْلَحَهَا ، وَالرَّبُّ : الْمُرَبِّي ، وَالرَّبُّ : الْإِلَهُ ، وَرَبُّ الْقَوْمِ : سَائِسُهُمْ وَسَيِّدُهُمْ ، فَإِذَا اسْتُعْمِلَ هَذَا اللَّفْظُ فِي " الإِلَهُ " فَالْإِلَهُ جَامِعٌ لِجَمِيعِ مَفْهُومَاتِهِ ؛ لأَنَّهُ تَعَالَى " مَالِكُ ، وَمُصْلِحُ ، وَمُرَبِّي الأَشْيَاءِ ، وَسَيِّدُ الْمَوْجُودَاتِ " . فَهَلْ يَكُونُ اسْتِعْمَالُهُ فِيهِ اسْتِعْمَالاً لِلْمُشْتَرَكِ فِي إِفَادَةِ جَمِيعِ مَفْهُومَاتِهِ ؟ وَفِيهِ نَظَرٌ (٢) ، وَلاَ يَسْتَعْمِلُهُ الإِسْلاَمِيُّونَ فِي غَيْرِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى إِلاَّ مُضَافاً ، وَأَمَّا الْجَاهِلِيَّةُ فَقَدِ اسْتَعْمَلَتْهُ فِي غَيْرِ " الإِلَهِ " بِمَعْنَى الْمَالِكِ بِالأَلِفِ وَاللاَّمِ ، قَالَ الْحَارِثُ بْنُ حِلِّزَةَ :

وَهُوَ الرَّبُّ ، وَالشَّهِيدُ عَلَى يَوْمِ   الْحِوَارَيْنِ ، وَالْبَلاَءُ بَلاَءُ (٣)

وَالْحِوَارَانِ : مَوْضِعَانِ (٤)

---

(١) ف (ف) " الصنعة " وما فى الأصل أوضح .

(٢) فهم صاحب الشرح المجهول من نص المؤلف هذا أنه يُجَوِّزُ أن يكون الرب هاهنا من قبيل استعمال اللفظ المشترك فى مفهوماته الكثيرة ثم اعترضه بقوله فى لوحة ٢ : " ولا يجوز أن يكون هاهنا من قبيل استعمال اللفظ المشترك فى مفهوماته الكثيرة كما جوزه النيليّ ، لأن أسماء الله تعالى موقوفة على السماع مع أن ذلك غير مسلم كما بُيِّنَ فى علم أصول الفقة " .
وأقول : إنَّ المؤلِّفَ لم يجزم بجواز ذلك والا لما قال : " فيه نظر " .

(٣) الرب : عنى به المنذر بن ماء السما ، والرب فى هذا الموضع : السيد ، والشهيد : الحاضر .

(٤) الحواران : مختلف فى روايته ، فقيل : " الحوارين " بلفظ التثنية وكسر الحاء ، وقيل : " الحيارين " بالياء ، وهما بلدان ، وقيل : " الحيارين " بكسر الحاء والراء ، وهو يوم من أيام العرب المشهورة ، وقيل أيضاً : " حوارين " بلفظ التتنية وكسر أوله ، والجيار : قريتان بالبحرين ضم الجيار إلى حوار وسميا " حوارين " نحو قولهم : القمران (انظر معجم البلدان ٢/ ٣١٥)
وهو موجود فى الديوان ١٢ وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنبارى ٤٧٥ ، والصحاح واللسان " ربب " ، وخزانة الأدب ٤/ ٣٦٣ هارون ، ومعجم البلدان ٢/ ٣١٥ .

قَوْلُـهُ " الْغَفُـور " فَعُولٌ وَهُوَ مِنْ أَبْنِيَةِ الْمُبَالَغَةِ وَالتَّكْثِيرِ ، فَالْغَفُـورُ أَبْلَغُ وَأَعْظَمُ مِنْ " غَافِرٍ " كَمَا أَنَّ " الطَّهُورَ " أَبْلَغُ مِنْ " طَاهِرٍ " ، وَالْغَفُور : السَّتُورُ ، وَ " الْغَفْرُ " : السَّتْرُ ، يُقَالُ : " اصْبُغْ ثَوْبَكَ فَهُوَ أَغْفَرُ " لِلْوَسَخِ " (١) أَيْ أَسْتَرُ لَهُ ، وَمِنْهُ سُمِّيَتِ الْبَيْضَةُ الَّتِي تُوضَعُ عَلَى الرَّأْسِ مِغْفَراً ؛ لأَنَّهَا تَسْتُرُهُ وَتُغَطِّيهِ ، وَالْمُرَادُ بِالْغَفُورِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ سَتْرُ ذُنُوبِ عِبَادِهِ وَتَغْطِيَتُهَا بِالْعَفْوِ عَنِ الْمُعَاقَبَةِ ، لأَنَّ عَظَمَةَ عَفْوِهِ تَنْغَمِرُ فِيهَا الذُّنُوبُ وَتَتَغَطَّى (٢) وَلاَ تَظْهَرُ .

قَوْلُـهُ : " ابْنِ عَبْدِالنُّورِ " ابْنَ بَدَلٌ مِنْ " مُعْطٍ " وَلَيْسَ بِصِفَةٍ ؛ لأَنَّ الْعَلَمَ إِذَا وُصِفَ بِابْنٍ مُضَافٍ إِلَى عَلَمٍ لَمْ يُنَوَّنِ الْمَوْصُوفُ وَهَذَا أَوْلَى مِنْ جَعْلِهِ وَصْفَاً (٣) مَعَ أَنَّهُ نُوِّنَ ضَرُورَةً قَالَ ابْنُ جِنِّي فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٤) :

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ ابْنِ ثَعْلَبَةْ .

---

(١) انظر الصحاح " غفر " ٢/ ٧٧٠ ، وتفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ٣٧ .

(٢) غير واضح في الأصل .

(٣) عنى بهذا المؤلف ابن الخباز حيث قال في شرحه١/٥٤ وفي هذا البيت من الضرورة تنوين "معط" مع أنه علم ووصف بابن مضافًا إلى علم " .

(٤) الرجز للأغلب العجلي ، كما في الكتاب ٣/ ٥٠٦ هارون ، والمقتضب ٢/ ٣١٣ ، والخصائص ٢/ ٤٩١ ، وابن يعيش ٢/ ٦ ، وابن الشجري ١/ ٣٨٢ ، والتصريح ٢/ ١٧٠ ، الهمع ١/ ١٧٦ ، والدرر اللوامع ١/ ١٥٣ ، وخزانة الأدب ١/ ٣٣٢ بولاق .

: " إِنَّ ابْنَ ثَعْلَبَةَ " بدلٌ مِنْ " قَيْسٍ " (١) ، لِمَا ذَكَرْنَا ، وَيجُوزُ أَنْ يَكُونَ " ابْنُ عَبْدِالنُّورِ " عَطْفَ بَيَانٍ ، وَ " عَبْدُالنُّورِ " كَقَوْلِهِمَ : عَبْدُالحَقِّ ، وَعَبْدُالسَّلاَمِ وَالمُرَادُ بِذَلِكَ اللَّهُ تَعَالَى ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ السَّلاَمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ﴾ (٢)، وكَذَا " عبْدُالنُّورِ " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ٱللَّهُ نُورُ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ (٣) ، وَ " النُّورُ " أَيْضًا جَمْعُ نَارٍ كَقَوْلِهِمْ : دَارٌ وَدُورٌ ، وَالنُّورُ (٤) أَيضاً جَمْعُ نَوَارٍ ، وَهِيَ النُّفُورُ مِنَ الرِّيبَةِ (٥) ، يُقَالُ : أمْرَأَةٌ نَوَارٌ وَنِسَاءٌ نُورٌ ، (وَأَصْلُهُ " نُوُرٌ ") (٦) بِضَمِّ ٱلوَاوِ ، فَحَذَفُوا الضَّمَّةَ؛ لِثِقَلِهَا عَلَى " الوَاوِ " الْمَضْمُومِ مَا قَبْلَهَا .

ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ الذِي هَدَانَا   بِأَحْمَدٍ دِينًا لَهُ أرْتَضَانَا

المُبْتَدأُ وَالخَبَرُ هُنَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِيَقُولُ ؛ لأَنَّهُ مَحْكِيٌّ بِالقَوْلِ ، وَالْجُمَلُ التِّي لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ تِسْعٌ، اثْنَتَانِ مِنهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، وَهُمَا

---

(١) هذا أحد رأيين لابن جن ذكرهما في الخصائص ٢/٩١ ، أما الرأي الثاني وهو الأقوى – في نظري – فهو قوله " ويجوز أيضاً أن يكون وصفاً أخرج على أصله ككثير من الأشياء تخرج على أصولها تنبيهاً على أوائل أحوالها " ، وانظر في خزانة الأدب ١/ ٣٢ بولاق .

(٢) سورة الحشر ٢٣ .

(٣) سورة النور ٣٥ .

(٤) في الأصل غير واضح .

(٥) انظر نظام الغريب في اللغة ١٠٤ .

(٦) سقط من (ف) .

الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ خَبَراً لِلْمُبْتَدإِ ، وَالجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ خَبَراً لِـ " إنَّ " ، وَخَمْسٌ مِنْهَا فِي (مَوْضِعِ نَصْبٍ) [١] ، وَهِيَ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ خَبَراً لِـ "كَانَ " ، وَالْوَاقِعَةُ مَفْعُولاً ثَانِياً لِظَنَنْتُ ، وَثَالِثاً لأَعْلَمْتُ ، وَالْوَاقِعَةُ حَالاً ، وَالْمَحْكِيَّةُ بِعْدَ الْقَوْلِ ، وَالثَّامِنَةُ تَتْبَعُ مَا قَبْلَهَا ([فِي إِعْرَابِهِ] [٢] وَهِيَ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ ، وَالتَّاسِعَةُ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ عَلَى خِلاَفٍ فِيهِ ، وَهِيَ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ بِعْدَ الْفَاءِ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ ﴾[٣] فَمَنْ [٤] قَرَأَ بِالْجَزْمِ فَإِنَّهُ عَطَفَهُ عَلَى مَحَلِّ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ جَوَابَ الشَّرْطِ [٥] .

وَ " الْحَمْدُ " : الثَّنَاءُ وَالْمَدْحُ ، وَقِيلَ : " / الْحَمْدُ " مَقْلُوبٌ مِنَ الْمَدْحِ ، وَ" الْحَمْدُ " أَعَمُّ مِنَ الشُّكْرِ مِنْ وَجْهٍ وَالشُّكْرُ أَعَمُّ مِنَ الْحَمْدِ مِنْ وَجْهٍ ، أَمَّا وَجْهُ عُمُومِ الْحَمْدِ فَإِنَّهُ قَدْ يَحْمَدُ الرَّجُلَ عَلَى شَجَاعَتِهِ وَعَلَى عِلْمِهِ مَنْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِذَلِكَ كَمَا يَحْمَدُ الشَّاعِرَ الْمَجِيدَ بَعْدَ مَوْتِهِ مَنْ لَمْ يَقُلْ فِيهِ شِعْراً ، وَالطَّبِيبَ الْحَاذِقَ مَنْ لَمْ يَسْتَطِبَّهُ ، وَقَدْ يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ ٢ - أ

(١) بياض من (ف) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سورة الأعراف ١٨٦ .

(٤) فى (ف) " فيمن " .

(٥) قرأ الجمهور بالرفع فى " يذرهم " على القطع والاستئناف إلاّ حمزة والكسائيّ فقد قرأه بالجزم عطفاً على موضع الفاء وما بعده في قوله : " فلا هاديَ لَهُ " ، لأن موضعها وما بعدها جزم إذْ هى جواب الشرط . راجع / الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى بن أبى طالب ١/ ٤٨٥ ، وحجة القراءات لابن زنجلة ٣٠٤ ، وكتاب السبعة فى القراءات لابن مجاهد ٢٩٩ ، وكتاب القطع والائتناف لأبى جعفر النحاس ٣٤٥ .

صَنِيعٍ كإِحْسَانٍ ، أَمَّـا " الشُّكْرُ " فَهُوَ الثَّنَاءُ عَلَى الْمُحْسِنِ بمَا أَوْلاَكَهُ (١) من إحْسَانِهِ لاَ غَيْرُ ، وَأَمَّا وَجْهُ عُمُومِ الشُّكْرِ فَإِنَّ الْحَمْـدَ لاَ يُسْتَعْمَلُ إِلاَّ فِي الْقَـوْلِ الْجَمِيـلِ ، وَأَمَّا الشُّكْرُ فَيُسْتَعْمَلُ فِي الْقَوْلِ الْجَمِيلِ وفِي الْعَمَـلِ أَيْضًا (٢) يُقَالُ : سَجَدْتُ شُكْراً لِلَّهِ ، وَالسُّجُودُ عَمَلٌ (٣) .

قَوْلُهُ : " لِلَّهِ " قِيل : اسْمُ اللَّهِ عَلَمٌ (٤) لَيْسَ بِمَنْقُولٍ وَلاَ مُشْتَقٍ (٥) فَلاَ يُطْلَقُ إِلاَّ عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ الْمَعْبُـودِ بِالْحَقِّ ، وَأَقُولُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ تَلْزَمْـهُ الأَلِفُ وَاللَّامُ وَلِذَلِكَ قَالَ سِيبَوَيْهُ : الأَلِفُ وَاللَّامُ فِيهِ عِوَضٌ مِنْ الْهَمْزَةِ فَأَصْلُـهُ إِلَهُ (٦) ، وَيَدُلُّكَ عَلَى صِحَّةِ مَا قَالَ سِيبَوَيْهِ – في أَنَّ الأَلِفَ وَاللَّامَ فِيهِ عِوَضٌ مِنَ الهَمْزَةِ – قَوْلُهُمْ : " يَا أَللَّهُ " بِقَطْعِ الهَمْزَةِ كَمَا تَقُولُ : " يَا إِلَهُ " ، فَالإِلَهُ فِي الأَصْلِ اسْمُ جِنْسٍ يَقَعُ عَلَى كُلِّ مَعْبُودٍ بِحَقٍ أَوْ بَاطِلٍ فَلَمَّا غَلَبَ عَلَى الْمَعْبُودِ بِحَقٍّ لَزِمَتْهُ الأَلِفُ وَاللَّامَ كَمَا لَزِمَتِ " النَّجْمَ " حِينَ غَلَبَ عَلَى " الثُّرَيَّا " (٧) ، وَهُوَ

---

(١) في الأصل غير واضح .

(٢) انظر تفصيل ذلك في الفروق في اللغة ٣٩ ، وكشاف اصطلاحات الفنون ٤/ ١١٢ .

(٣) راجع في ذلك تفسير القرطبي ١/ ١٣٤ .

(٤) قول " الله " سقط من الأصل .

(٥) هو مذهب السهيليّ وشيخه أبي بكر بن العربي عن بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية /٢٢ ، وانظر ذلك في شرح أسماء الله الحسن للرازي ١٠٨ ، وتفسير القرطبي /١٠٢ ، وتفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ٢٥ .

(٦) الكتاب ٢/ ١٩٥ هارون ، وروايته " وكأن الاسم – والله أعلم إله ، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفا منها " .

(٧) " الثريا " : لا يتكلم بها مكبرة وهي تصغير ثروى ، مشتقة من الثروة في العدد ، وهي الكثرة ، وهي أنثى ثروان ، كعطشى أنثى عطشان ، حقرت لقلتها وصغرها ، والنجم اسم علم لها قد غلب عليها ، يقال : طلع النجم ، وغاب النجم " عن سرور النفس بمدارك الحواس الخمس للتيفاشيّ تهذيب ابن منظور ٢٠٠ .

اسْمُ عَلَمٍ عَلَى الْبَارِئِ تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ وَلَيْس بِصِفَةٍ ؛ (لأَنَّهُ يُوصَفُ وَلاَ يُوصَفُ بِهِ) (١) بَلْ صِفَاتُ الْبَارِئِ (٢) تعَالَى كُلُّهَا جَارِيَةٌ عَلَيْهِ ، وَمَنْ قَالَ بِاشْتِقَاقِهِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًا مِنْ " لاَهَ الشَّيْءُ " إِذَا خَفِيَ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٣) :

لاَهَتْ فَمَا عُرِفَتْ يَوْمًا بِخَارِجَةٍ يَا لَيْتَهَا خَرَجَتْ حَتَّى عَرَفْنَاهَا (٤)

أَيْ : خَفِيَتْ وَاسْتَتَرَتْ ، وَهَذَا الْمَعْنَى ـ وَهُوَ الْخَفَاءُ ـ مَوْجُودٌ فِي مَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ الْمُقَدَّسَةِ ؛ لأَنَّ حَقِيقَةَ الْبَارِئِ ـ سُبْحَانَهُ ـ خَفِيَتْ عَلَى الْعُقُولِ فَلَمْ تُدْرِكْهَا (٥) ، وَأَقُولُ : هَذَا الاشْتِقَاقُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ إِذْ " إِلاهٌ " فَاؤُهُ (٦) " هَمْزَةٌ " وَعَيْنُه " لاَمٌ " وَلاَمُهُ " هَاءٌ " ، وَأَلِفُهُ الَّتِي قَبْلَ (الْهَاءِ) زَائِدَةٌ وَوَزْنُهُ "فِعَالٌ" ، وَفَاءُ " لاَهَتْ " فِي الْبَيْتِ لاَمٌ وَالأَلِفُ فِيهِ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ عَيْنِ الْكَلِمَةِ ، وَالأَلِفُ فِي " إِلَهٍ " زَائِدَةٌ ، فَإِنْ جَعَلْنَا الأَلِفَ فِي " إِلَهٍ " بَدَلاً مِنْ عَيْنِ الْكَلِمَةِ كَانَتِ الْهَمْزَةُ زَائِدَةً ؛ لأَنَّهَا لاَ تَقَعُ أَوَّلاً وَمَعَهَا ثَلاَثَةُ أُصُولٍ إِلاَّ زَائِدَةً .

وَقِيلَ : هُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ " إِلَهَ " بِوَزْنِ " عَلِمَ " إِذَا تَحَيَّرَ (٥) ؛ لأَنَّ الْعُقُولَ تَتَحَيَّرُ فِي مَعْرِفَةِ حَقِيقَتِهِ سُبْحَانَهُ وَإِنَّمَا تُعْرَفُ صِفَاتُهُ دُونَ حَقِيقَتِهِ ، وَإِنَّمَا لَزِمَهُ التَّفْخِيمُ إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهُ أَو انْضَمَّ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ " اللاَّتِ " (٧) – أَعْنِي اسْمَ

---

(١) فى الأصل " لأنه لا يوصف ولا يوصف به " وهو سهو .

(٢) فى (ف) " بل صفات الله " .

(٣) لم أهتد إلى قائله ،" وهو فى تفسير القرطبى ١٠١/١٧ غير منسوب .

(٤) صده فى (ف) " لاهت فلم يرها يوماً بخارجة " .

(٥) قال ابن الأنباري فى البيان في غريب إعراب قرآن ٣٣/١ : " وقيل هو من (لاهت العروس تلوه) : إذا احتجبت ، فهو سبحانه سمى إلهًا لأنه احتجب من جهة الكيفية عن الأوهام " .

(٦) فى النسختين " فاه " .

(٧) راجع تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ٩ .

الصَّنَمِ ـ لأنَّ منهُمْ مَنْ يَقِفُ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ فَيَقُولُ : " اللاَّهْ " (١) ، وَالألِفُ الَّتِي قَبْلَ الْهَاءِ في اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْقَوْلِ الأوَّلِ عَيْنُ الْكَلِمَةِ وَوَزْنُهُ " أَفْعَلُ " وَهِيَ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ فَكَأَنَّ أَصْلَهُ " لَيَهُ " فَقُلِبَتِ " الْيَاءُ " أَلِفاً لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : " لَهْيَ أَبُوك " . بِسُكُونِ الْهَاءِ وَتَأْخِيرِ الْعَيْنِ إِلَى مَوْضِعِ اللَّامِ وَتَقْدِيمِ اللَّامِ إِلَى مَوْضِعِ الْعَيْنِ (٢) ، وَ " لَهْيَ " مَبْنِيٌّ (٣) لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى حَرْفِ الْجَرِّ وَهُوَ اللاَّمُ (٤) .

قَوْلُه " هَدَانَا " أَيْ : دَلَّنَا ، وَأَرْشَدَنَا ، وَالْمَصْدَرُ " هُدًى " .

وَقَوْلُهُ : " بِأَحْمَدٍ " يُرِيدُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ ـ ، قال صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ : (اسْمِي فِي السَّمَاءِ أَحْمَدُ وَفِي الأَرْضِ مُحَمَّدٌ) (٥) .

---

(١) فى الأصل " إله " .

(٢) قال ابْنُ الأنْبارِيِّ فى البيان فى غريب إعراب القرآن ٣٣/١ ، وقيل : أصله " لاه " والألف فيه منقلبة عن ياء كقولهم : لهى أبوك ، يريدون لله أبوك ، فأخَّرتِ الَّلامُ إلى موضع العين لكثرة الاستعمال ، هكذا مع ما فيه من التقديم والتأخير حيث أصل الكلام – مثل ما ذكر الشارح هنا – " فأخرت العين إلى موضع اللام .. " لأن أصله كما ذكر المؤلف " ليه " فقلبت الياء ألفاً فصارت " لاه " وزاد ابن الأنْبارِيِّ أنه قد يكون مشتقاً من " أله " إذا عبد ، وهو مصدر بمعنى مألوه : أي : معبود . وقيل مشتق من " ولاه " من الوله ، لأنه يوله إليه فى الحوائج ، فأبدلوا من الواو المكسورة همزة كقولهم فى وشاح إشاح ، وفى وسادة إسادة ، ثم أدخلوا عليه الألف واللام وحذفوا الهمزة ، وأدغموا وفخموا " .

(٣) فى الأصل " مبنية " .

(٤) انظر فى : أمالي ابن الشجرى ١٥/٢ ، وخزانة الأدب ٧/ ١٧٣ فما بعدها ، والهمع ٣٧/٢ ، وقال ابن يعيش ٥٤/٨ ، " وبنى على الفتح لتضمنه لام التعريف كما بنيت آمين " .

(٥) لم أعثر على هذا الحديث بهذا النص ، وقد جاء فى صحيح مسلم فى باب فى أسمائه صلى الله عليه وسلم ٧/ ٨٩ قريب منه قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن لي أسماء " أنا محمد ، وأنا أحمد ، وأنا الماحى الذى يمحو الله بى الكفر ، وأنا الحاشر الذى يحشر الناسُ علي قدميَّ ، وأنا العاقب الذى ليس بعده أحد " ، وكذلك رواه الترمذيُّ فى سننه ٢١٤/٤ فى كتاب الأدب ، وقال : هذا حديث حسن صحيح " .

وَمَعْنَى ذَلكَ أَنَّهُ أَحمَدُ أَهْلِ السَّمَاءِ ، أَيْ أَكْثَرُهُمْ حَمْدًا للَّهِ تَعَالَى فَهُوَ مَنْقُولٌ مِنْ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ : " وَفِي الْأَرْضِ مُحَمَّدٌ " أَيْ كَثُرَتْ خِصَالُهُ الْمَحْمُودَةُ (في الأَرْضِ) (١) .

وَ " الدِّينُ " هُنَا مِلَّةُ الْإِسْلَامِ ، وَالدِّينُ : / الطَّاعَةُ ، قَالَ عَمْرُو / بْنُ كُلْثُومٍ : ٢ - ب

عَصَيْنَا الْمَلْكَ فِيهَا أَنْ نَدِينَا " (٢)

أَيْ :أَنْ نُطِيعَ ، وَالدِّينُ : الْجَزَاءُ والمُكَافَأَةُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : " كَمَا تَدِينُ تُدَانُ " (٣) أَيْ كَمَا تُجَازِي تُجَازَى ، وَ " ارْتَضَانَا " اخْتَارنَا لَهُ أَيْ لِلدِّينِ ، وَإِذَا ارْتَضَانَا لَهُ فَقَدِ ارْتَضَاهُ لَنَا ، وَلامُ " ارْتَضَى " فِي الأَصْلِ وَاو لِقَوْلِهِم : الرِّضْوَانُ ، وَمَوْضِعُ " لَهُ ارْتَضَانَا " نَصْبٌ نَعْتٌ لِدِينٍ " . هـ .

فَلَمْ يَزَلْ يَنْمِي بِهِ الاسْلَامُ حَتَّى اسْتَبَانَتْ لِلهُدَى أَعْلَامُ

يُرِيدُ بِالنَّمَاءِ هُنَا الزِّيَادَةَ وَالارْتِفَاعَ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الأَدْيَانِ ، وَمِنْهُ " نَمَى الْخِضَابُ يَنْمِي " إِذَا : عَلا لَوْنُهُ وَارْتَفَعَ ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّابِغَةِ : (٤) .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) هذا عجز بيت من معلقته المشهورة ، يروى صدره : (وَأَيَّامٍ لَنَا غُرٍّ طِوَالٍ) .
وقيل : (وَأَيَّامٍ لَنَا ولهم طِوَالٍ) ، وقيل : (وَأَيَّامًا لَنَا غُرًّا كراماً) .
قوله : " عَصَيْنَا الْمَلْكَ " ، يُرِيدَ الْمَلِكَ : يقول : عصينا الملوك فلسنا نخوف بالوعيد ، وقوله " أن ندين " قال الزوزني في شرحه للمعلقات السبع ١٧٠ " قوله " أن ندين " ، أيْ : كراهية أنْ نَدِينَ فحذف المضاف ، هذا على قول البصريين ، وقال الكوفيُّونَ : تقديره : أن لا ندين ، أيْ : لِئَلا ندين ، فحذف لا " .
والبيت في شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباريِّ ٣٨٨ ، ومعلقة عمرو ابن كلثوم بشرح ابن كيسان ٥٨ ، واللسان " دين " .

(٣) مجمع الأمثال للميداني ٢/ ١٥٥ ، والمستقصى ٢/ ٢٣١ ، ومعناه " كما تفعل يفعل بك " .

(٤) هو الذبياني المشهور ، ينظر ديوانه ٥ .

وَأْنمِ القَتُودَ عَلَى عَيْرَانَةٍ أُجُدِ (١) .

أيْ : أَرْفَعْهُ عَلَيْهَا ، وَ : " القُتُودُ " : جَمْعُ " قَتَدٍ " وَهِيَ : خَشَبُ الرَّحْلِ ، وَالأجُدُ : النَّاقَـةُ القَوِيَّةُ عَلَى السَّـيْرِ ، وربَّمَا قَالُوا : " نَمَا الشَّيءُ يَنْمُو نُمُوًّا " بِالْوَاوِ (٢)

وَأَمَّا اسْمُ " لَمْ يَزَلْ " فَيَحْتَمِلُ أنْ يَكُونَ ضَمِيرَ الشَّأْنِ ، وَيَجُوزُ أنْ يَكُونَ ضَمِيرَ " أَحْمَدَ " ، وَالإِسْـلاَمُ عَلَى هَـذَيْنِ الوَجْـهَيْنِ فَـاعِلُ " يَنْمِي " ، وَإِنْ جَعَـلْتَهُ (٣) اسْمَ " لَمْ يَزَلْ " جَعَلْتَ فِي " يَنْمِي " ضَمِيراً هُوَ فَـاعِلُهُ يَعُـودُ عَلَى الإِسْلاَمِ ، وَالْوَجْهَـانِ الأوَّلاَنِ أَقْوَى " (٤) .

" وَالإِسْلامُ " فِي الأَصْلِ التَّفْوِيضُ وَالانْقِيَادُ وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ السَّلاَمَةِ ثُمَّ غَلَبَ عَلَى دِينِ مُحَمَّـدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وَاسْتَبَـانَتْ " هُنَا بِمَعْنَى بَـانَتْ ، أيْ : اتَّضَحَتْ وَظَهَرَتْ ، قَوْلُـهُ " لِلْهُـدَى " أيْ لِلدلالَة عَلَي الحقِّ . وَ"الأعْلاَمُ " : الْعَلاَمَاتُ ، و الأعْـلاَمُ : الْجِبَـالُ ، والأعْلاَمُ : الرَّايَاتُ ، وَيَجُوزُ أنْ تَكُونَ " الأعلاَمُ " هُنَا كِنَايَةً عَنْ رُؤَسَـاءِ الإِسْلاَمِ الَّذِينَ بِهِمْ ظَهَرَ الدِّينُ وَانْكَشَفَ أَمْرُهُ بِقَهْرِهِم البَـاطِلَ .

مُؤَيَّداً مِنْـهُ بِخَيْرِ الْكُتُبِ وَحْياً إِلَيْـهِ بِلِسانٍ عَرَبِي .

(١) هذا عجز بيت صدره :

فعد عما ترى إذ لارتجاع له

العيرانة : الناقة تشبه بالعير في سرعتها ونشاطها .

(٢) راجع ذلك كله في اللسان " قتد " ، و " أجد " ، و " نما " .

(٣) أي : " الإسلام " .

(٤) لأنَّ في الوجه الثالث ضميراً يعود على متأخر لفظاً ورتبة ، أو كما قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٢ب بعد ما ذكر الأوجه الثلاثة :

" والوجهان الأولان أولى ، لأن الثالث يحتاج إلى تقدير التقديم والتأخير ، والأصل عدمه " .

التَّأْيِيدُ : التَّقْوِيَةُ ، وَالْمُؤَيِّدُ : الْمُقَوِّي ، يُقَالُ : أَدَ الرَّجُلُ يَئِيدُ أَيْداً ، إِذَا اشْتَدَّ وَقَوِيَ ، وَ " الأَيْدُ وَالأَدُ " : الْقُوَّةُ (١) ، وَأَمَّا نَصْبُ " مُؤَيِّدٍ " ، فَإِنْ جَعَلْتَ اسْمَ " لَمْ يَزَلْ " ضَمِيرَ " أَحْمَدَ " جَازَ أَنْ يَكُونَ خَبَراً بَعْدَ خَبَرٍ لِقَوْلِهِ : " لَمْ يَزَلْ " وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنَ الْهَاءِ فِي " بِهِ " ، وَإِنْ جَعَلْتَ اسْمَ " لَمْ يَزَلْ " ضَمِيرَ الشَّأْنِ أَوِ " الإِسْلاَمَ " تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ فِي " بِهِ " ؛ لأَنَّهُ ضَمِيرُ " أَحْمَدَ " .

وَخَيْرُ الْكُتُبِ : أَفْضَلُهَا وَأَكْثَرُهَا خَيْراً ، وَأَصْلُهُ " أَخْيَرُ " فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ وَنُقِلَتْ حَرَكَةُ " الْيَاءِ " إِلَى " الْخَاءِ " ، وَلاَ يُثَنَّى وَلاَ يُجْمَعُ مَا دَامَ لِلتَّفْضِيلِ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٢) :

أَلاَ بَكَرَ النَّاعِي بِخَيْرَىْ بَنِي أَسَدْ　　بِعَمْرِو بْنِ مَسْعُودٍ وَبِالسَّيِّدِ الصَّمَدْ

فَإِنَّمَا ثَنَّى " خَيِّراً " ثُمَّ خَفَّفَهُ كَتَخْفِيفِ (٣) " هَيِّنٍ " (٤) ، وَيَعْنِي بِخَيْرِ الْكُتُبِ : الْقُرْآنَ ، وَيُرِيدُ خَيْرَ الْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ ، "وَالْكُتُبُ" " جَمْعُ

---

(١) انظر اللسان ، والتاج فى " أيد " .

(٢) هو سبرة بن عمرو الأسديُّ كما في الصحاح ٢/ ٦٥٢ ، ولسان العرب " خير " ، وكتاب التنبه والإيضاح عما وقع فى الصحاح لابن بَرِّيّ ١١٩/٢ حيث قال : " هذا الشعر لسبرة بن عمرو الأسديُّ يرثى عمرو بن مسعود وخالد بن فضلة وكان النعمان قتلهما (وقيل : الذى قتلهما كسرى) ، ويروى " بخير بني أسد " على الإفراد وهو الأجود " ، وهو في مختار الصحاح "خير" ، والمخصص ١٥٢/٥ .

(٣) فى (ف) : " لتخفيف " تحريف .

(٤) جاء فى هامش الأصل " أتى بمثنى " خَيِّرٍ " لا " أَخْيَـرَ " الذى هو أفعل التفضيل .

كِتَـابٍ ، وَٱلوَحْىُ : ٱلكِتَابُ ، وَجَمْعُهُ وُحِيٌّ[١] مِثْـلُ حَلْيٍ وَحُلِيٍّ ، قَالَ لَبِيدُ :

كَمَا ضَمِنَ ٱلوُحِيَّ سِلاَمُهَا [٢]

وَالْوَحْيُ : ٱلإِشَارَةُ ، وَٱلْكِتَابَةُ ، وَالرِّسَالَةُ ، وَلاِلْهَامُ ، وَالْكَلاَمُ الْخَفِيُّ وَكُلُّ مَا ٱلقَيْتَهُ إِلَى غَيْرِكَ عَلَى خفَـاءٍ ، يُقَالُ : وَحَيْتُ إِلَيْهِ ٱلكَلاَمَ وَأَوْحَيْتُ وَهُوَ أَنْ تُكَلِّمَهُ بِكَلامٍ خَفِيٍّ ، وَأَوْحَى أَيْضاً : كَتَبَ ، قَالَ الـرَّاجِزُ [٣] :

" لِقَدَرٍ كَانَ وَحَاهُ ٱلوَاحِي "

أَيْ : كَتَبَهُ ٱلكَاتِبُ ، فَإِنْ جعَلْتَ " ٱلوَحْيَ " هُنَـا [٤] بِمَعْنَى ٱلكِتَابَةِ أَوْ بِمَعْنَى اَلإِلْهَامِ أَوْ بِمَعْنَى ٱلكَلامِ ٱلخَفِيِّ ، أَوِ ٱلإِشَارَةِ فَهُوَ تَمْيِيزٌ ، وَكَذَا إِنْ جَعَلْتَ ٱلوَحْيَ بِمَعْنَى/ ٱلكِتَابِ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ خَيْرَ ٱلكُتُبِ كِتَاباً ٢ - أ كَمَا تَقُولُ ، هُوَ أَفْضَلُ ٱلآبَاءِ أَبَاً ، وَهُوَ أَفْضَلُ ٱلكِرَامِ سَخَاءً .

---

(١) بضم الواو وكسر الحاء ثم ياء مشددة مثل " حُلِيّ " ، وهذا النص وما بعده مقتبس من الصحاح ٦/٢٥١٩ مادة (وحى) .

(٢) هذا بعض بيت من معلقته الشهيرة وقد أتم البيت بعض المحشين في الأصل بدليل تغير الخط وعدم إتمامه في نسخة "ف" ، والبيت بتمامه :

فمدافعُ الريَّانُ عُرِّيَ رسمهَا خَلَقاً كَمَا ضَمِنَ الْوُحيَّ سِلاَمُهَا

" المدافع " : مجاري الماء ، وهي التلاع . والريان : جبل معروف .

انظر : شرح ديوانه ٢٩٧ ، والصحاح ٦/٢٥١٩ ، وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنبارى ٥١٩ ، والخصائص ١/٢٩٦ ، وشرح المعلقات السبع للزوزنى ٢١٦ ، واللسان " وحى " .

(٣) هو العجاج كما في الديوان ٤٣٩ ، واللسان " وحى " ، وثرمد " ، ونسبه الزمخشريُّ في أساس البلاغة " وحى " لرؤبة بن العجَّاج وليس في ديوانه ، وجاء في الصحاح " وحى " غير منسوب .

(٤) أي : في قولِ الناظم : " وحيًا إليه بلسان عربيٍّ " .

قَوْلُهُ : " بِلِسَانٍ " يُرِيدُ بِكَلَامٍ ، وَاللِّسَانُ : الْجَارِحَةُ الَّتِي يُتَكَلَّمُ بِهَا .
وَاللِّسَانُ : اللُّغَةُ ، وَاللِّسَانُ : الْكَلِمَةُ ، قَالَ الشَّاعِرُ (١) :

" إِنِّي أَتَتْنِي لِسَانٌ لَا أُسَرُّ بِهَا " (٢) .

وَالْعَرَبِيُّ : الْفَصِيحُ ، أَيْ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ ذِي بَيَانٍ .

لِكَوْنِهِ أَشْرَفَ مَا بِهِ نُطِقْ كَمَا الرَّسُولُ خَيْرُ مَخْلُوقٍ خُلِقْ

اللَّامُ فِي " لِكَوْنِهِ " لِلتَّعْلِيلِ أَعْنِي تَعْلِيلَ تَفْضِيلِ الْكِتَابِ الَّذِي أُيِّدَ بِهِ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَعَلَى هَذَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ " خَيْرُ " ، أَيْ زَادَ فِي الْخَيْرِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ ؛ لِكَوْنِهِ أَشْرَفَ مَا بِهِ نُطِقَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ (٣) بِـ " عَرَبِيٍّ " ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْقُرْآنُ وَلَاشَكَّ أَنَّ الْعَرَبِيَّةَ أَشْرَفُ مِنْ سَائِرِ اللُّغَاتِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِفِعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ " وَجْياً " ، وَيَضْعُفُ تَعْلِيقُهُ (٤) بِـ " مُؤَيِّدٍ " (٥) ؛ لِأَنَّ تَعْلِيلَ الْأَفْضَلِيَّةِ الْأُولَى بِالْأَفْضَلِيَّةِ الثَّانِيَةِ أَوْلَى مِنْ تَعْلِيلِ الثَّانِيَةِ (٦) بِهَا ، وَلِأَنَّ تَقْدِيرَهُ : أُيِّدَ بِخَيْرِ الْكُتُبِ لِكَوْنِ خَيْرِ الْكُتُبِ أَشْرَفَ مَا بِهِ نُطِقَ ، وَهَلْ يَكُونُ خَيْرُ الْكُتُبِ إِلَّا كَذَلِكَ ؛ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ :

---

(١) وهو أعشى - باهلة - عامر بن الحارث - كما فى إصلاح المنطق ٢٦ ، والمؤتلف والمختلف ١٢ ، تأويل مشكل القرآن ١١١ ، وأمالي المرتضى ٢/ ٢٠ ، ومختارات ابن الشجريّ ٣١ ، وأمالي اليزيديّ ١٣ ، والمنجد فى اللغة ٣٧ ، والكامل ٤/ ٦٥ ، والتعازي ، والمراثي ١٤ ، والخزانة ١/ ٩٢ بولاق .

(٢) هذا صدر بيت عجزه :

من علو لا عجب منها ولا سخر

(٣) فى (ف) " تتكون " تحريف .

(٤) فى (ف) " تعلقه "

(٥) الذى قال يعلق بمؤيد هو ابن الخباز شرحه ١/ ٥٦ .

(٦) فى (ف) " التأئيد " .

إِنَّمَا أُيدَ بِخَيْرِ الْكُتُبِ لِكَوْنِهِ خَيْرَ الْخَلْقِ ، وَصُورَةُ اللَّفْظِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ تَجْعَلِ اللَّامَ لِلتَّعْلِيلِ لَمْ يَجُزْ تَعْلِيقُهَا بـ " مؤيد " أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَعَلَّقَ بِهِ " حرفا جر " وهما " الْبَاءُ فِي " بِخَيْرِ " ، وَ" مِنْهُ " .

وَ" مَا " فِي " كَمَا " كَافَّةٌ ، وَلِذَلِكَ وَقَعَتْ بَعْدَ الْكَافِ الْجُمْلَةُ الابْتِدَائِيَّةُ ، وَيَتَعَلَّقُ - أَعْنِي الْكَافَ - بـ " أَشْرَفَ " (١) ، لِأَنَّهَا نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ ، أَيْ : (لِكَوْنِ الْكِتَابِ يَزِيدُ شَرَفُ النُّطْقِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْمَنْطُوقِ بِهِ) (٢) زِيَادَةً مِثْلَ زِيَادَةِ فَضْلِ الرَّسُولِ عَلَى الْخَلْقِ .

وَأَمَّا نَصْبُ " أَشْرَفَ " ؛ فَلِأَنَّهُ خَبَرٌ لَا حَالَ (٣) بِدَلِيلِ قَوْلِكَ : " عَجِبْتُ مِنْ كَوْنِ زَيْدٍ أَخَاكَ " ، فَلَوْ كَانَ حَالاً لَمْ يَقَعْ مَعْرِفَةً ؛ فَإِنْ قِيلَ : " كَانَ " النَّاقِصَةُ لَا مَصْدَرَ لَهَا ، (٤) قُلْتُ : لَهَا فِي الْأَصْلِ مَصْدرٌ لَكِنْ لَا يُذْكَرُ مَعَ خَبَرِهَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ عِوَضاً مِنَ الْمَصْدَرِ ، وَلَا يَصِحُّ الْعِوَضُ إِلَّا مِمَّا هُوَ ثَابِتٌ ، وَإِذَا لَمْ يُذْكَرْ مَعَ خَبَرِهَا جَازَ أَنْ يُذْكَرَ عَلَى انْفِرَادِهِ ، وَلِذَلِكَ يُقَدَّرُ بِأَنْ وَالْفِعْلِ لِيُفِيدَ

---

(١) قال الشريشي : " ولا موضع للكاف من الإعراب بعد الجملة ، ولا تتعلق بشيء ، لأنها لم تبق حرف جر ، وإنَّما هي للتشبيه فقط " .
انظر شرح الشريشي ١/ ١٥ (رسالة دكتوراه) .

(٢) في (ف) " لكون الكتاب يزيد النطق به شرفاً على غيره من المنطوق به .. " .

(٣) ذكر ابن الخباز في شرحه ٥٦/١ أن " أشرف " حال .

(٤) قائله ابن الخباز كما في شرحه ٥٦/١ ، وتعقبه أيضًا صاحب الشرح المجهول / لوحة٣ ، فقال " وابن الخباز جزم بأن " كان " الناقصة لا مصدر لها وهو ضعيف ، لأن نصبها للخبر عوض من المصدر والتعويض لا يكون مما لا ثبوت له ، والنيلي جزم بأن " أشرف " خبر مع حكمه بأن " كان " الناقصة لا يجمع لها بين المصدر والخبر وذلك تناقض في الكلام ومنع كونه حالاً لمجيئه معرفة كقولك " عجبت من كون زيد أخاك " وجواز تأوله بالنكرة يدفع ذلك " .

الدَّلَالَةَ عَلَى الزَّمَانِ الْمُجَرَّدِ مِنَ الْحَدَثِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَلِيٍّ (١) فِي " الدِّمِشْقِيَّاتِ "

صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ ثُمَّ سَلَّمَا وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَكَرَّمَا

" الصَّلَاةُ " فِي اللُّغَةِ هِيَ : الدُّعَاءُ ، وَالصَّلَاةُ مِنَّا عَلَى النَّبِيِّ كَذَلِكَ ، وَصَلَاةُ اللَّهِ : رَحْمَتُهُ وَرِضْوَانُهُ ، وَصَلَاةُ الْمَلَائِكَةِ : اسْتِغْفَارٌ وَهُوَ دُعَاءٌ أَيْضاً لِلنَّبِيِّ بِالرَّحْمَةِ وَالرِّضْوَانِ .

وَأَمَّا " السَّلَامُ مِنَ اللَّهِ " فَهُوَ السَّلَامَةُ مِنْ كُلِّ مَحْذُورٍ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ .

وَأَصْلُ " آلٍ " أَهْلٌ ، فَأَبْدَلُوا مِنَ الْهَاءِ هَمْزَةً ، وَمِنَ الْهَمْزَةِ أَلِفاً (٢) ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ " الآلُ " إِلاَّ فِي الْأَشْرَفِ(٣) الْأَخَصِّ فَلَا يُقَالُ : آلُ الْبَزَّازِ وَلَا آلُ الْعَطَّارِ ، بَلْ يُقَالُ : أَهْلُ الْبَزَّازِ وَأَهْلُ الْعَطَّارِ ، وَيُقَالُ : " آلُ مُحَمَّدٍ ، وَآلُ إِبْرَاهِيمَ (٢) ، وَالْمُرَادُ بِالآلِ - هُنَا - الْأَهْلُ ، لِعَطْفِ الصَّحْبِ عَلَيْهِمْ (٤) ، قَالَ

---

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبالغفار الفارسي ، له مؤلفات كثيرة أوصلها الدكتور عبدالفتاح شلبى إلى ثلاثة وثلاثين مؤلفاً ، منها المسائل الدمشقية ، ولكن ابن القواس فى شرحه لوحة ٣ ذكر أن الدمشقيات لابن جنى فقال " ويؤيده ما ذكره أبو الفتح فى " الدمشقيات " حين سأل أبا على معترضاً على قولهم " كان " لا مصدر لها بنحو " عجبت من كون زيد قائما " أفليس هذا مصدراً لها ؟

فقال : ينبغى أن يكون المصدر فى نحو هذا مجردا عن الحدث كما جردت " كان " نفسها ، وقد نسبه ياقوت فى معجم الأدباء ٢٤/٧ لأبى على الفارسي .

(٢) ينظر : الفائق فى غريب الحديث ٦٧/١ " أهل " .

(٣) فى الأصل : " الأشراف " وهو تحريف .

(٤) وقيل آل محمد : كل مؤمن ومؤمنة ، وقيل : ذريته . عن شرح ابن الخباز ٥٧/١ .

النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – "لاتَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِمُحَمَّدٍ وَآلَ مُحَمَّدٍ "(١) .

قَالَ الشَّافِعِيُّ (٢) : " دَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ " آلَ مُحَمَّدٍ " هُمُ الَّذِينَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ (٣) ، وَعُوِّضُوا (عَنْهَا) (٤) الْخُمُسَ ، وَهُمْ صَلِيبَةُ بَنِي هَاشِمٍ (وَبَنِي عَبْدِالْمُطَّلِبِ) (٥) .

وَالتَّكْرِيمُ : التَّعْظِيمُ وَالتَّشْرِيفُ ، وَرَفْعُ / الْمَنْزِلَةِ ، وَهَلِ الصَّحْبُ ٣ – ب
اسْمُ/ جَمْعٍ كَالرَّكْبِ أَمْ (٦) هُوَ جَمْعٌ ؟ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ سِيبَوَيْهِ وَالأَخْفَشِ ، فَعِنْدَ سِيبَوَيْهِ أَنَّهُ اسْمٌ لِلْجَمْعِ وَإِنْ كَانَ مِنْ لَفْظِ الْوَاحِدِ ، (٧) وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ (٨) أَنَّ كُلَّ "فَاعِلٍ" جُمِعَ عَلَى " فَعْلٍ " مِثْلَ " رَكْبٍ " ، وَ " سَفْرٍ " ، وَ " صَحْبٍ " ، فَهُوَ جَمْعٌ يُرَدُّ فِي التَّصْغِيرِ إِلَى وَاحِدِهِ ، فَيُقَالُ فِي تَصْغِيرِ " صَحْبٍ " : صُوَيْحِبُونَ ، وَسِيبَوَيْهِ يَقُولُ فِي تَصْغِيرِهِ : صُحَيْبٌ كَفَلْسٍ وَفُلَيْسٍ ؛ لأَنَّ " فَعْلاً " بِفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ لَيْسَ مِنْ أَبْنِيَةِ الْجُمُوعِ ؛ لأَنَّهَا أَخَفُّ أَبْنِيَةِ الْوَاحِدِ .

وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ جَلِيلُ الْقَدْرِ   وَفِي قَلِيلِهِ نَفَادُ الْعُمْرِ

---

(١) ذكر مسلم فى صحيحه ١١٩/٣ ، فى حديث مطول « ... أن هذه الصدقات إنما هى أوساخ الناس وأنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد » وقريب منه ما ذكره البخارى فى صحيحه ٢ /١٣٥ .

(٢) زاد فى (ف) " رحمة الله عليه " .

(٣) ينظر : كتاب الأم ٧٢/٢ .

(٤) زيادة من (ف) .

(٥) فى (ف) " وعبدالمطلب "

والصلبية : خالص النسب . عن أساس البلاغة " صلب " .

(٦) هكذا فى النسختين ، والأولى هنا أن يعادل بأو .

(٧) الكتاب ٦٢٤/٣ هارون .

(٨) انظر فى شرح الشافية للرضى ٢٢٦/١ ، والهمع ١٨٤/٢ .

يُرِيدُ بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلاَةِ عَلَى رَسُولِهِ ، فَلَمَّا حَذَفَ الْمُضَافَ بَنَاهَا[1] ، وَ " الْعِلْمُ " هُوَ إِدْرَاكُ الشَّيْءِ كَمَا هُوَ ، " جَلِيلُ الْقَدْرِ " : عَظِيمُ الْمَبْلَغِ ، وَقَدْرُ الشَّيْءِ : مَبْلَغُهُ ، وَ " نَفَادُ الْعُمْرِ " : فَنَاؤُهُ ؛ لأَنَّ الْعُمْرَ مُتَنَاهٍ وَالْعِلْمُ غَيْرُ مُتَنَاهٍ ، وَأَيُّ نِسْبَةٍ لِلْمُتَنَاهِي إِذَا انْضَمَّ إِلَى غَيْرِ الْمُتَنَاهِي .

فَابْدَأْ بِمَا هُوَ الأَهَمُّ فَالأَهَمّْ   فَالحَازِمُ الْبَادِئُ فِيمَا يُسْتَتَمّْ

يَقُولُ : إِذَا كَانَتِ الْعُلُومُ لاَ تَتَنَاهَى وَالْعُمْرُ يَتَنَاهَى فَقَدِّمْ مِنْهَا الأَهَمَّ فَالأَهَمَّ عَلَى غَيْرِهِ بِتَرْتِيبٍ ، وَ " الأَهَمُّ " : أَفْعَلُ مِنْ هَمَمْتُ بِالشَّيْءِ إِذَا أَرَدْتَهُ ، فَالأَهَمُّ مَا كَانَ تَعَلُّقُ الْهِمَّةِ بِهِ أَشَدَّ وَالْحَاجَةُ إِلَيْهِ أَمَسَّ .

وَالْحَازِمُ : الضَّابِطُ أَمْرَهُ الأَخِذُ بِالثِّقَةِ فِي تَصَرُّفِهِ ، وَهُوَ ذُو الرَّأْيِ السَّدِيدِ الصَّائِبِ الْمُرْتَفِعِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الآرَاءِ فَكَأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : أَرْضٌ حَزْمٌ ، أَيْ مُرْتَفِعَةٌ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْبِقَاعِ ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الصَّدْرُ حَيْزُوماً لِقُوَّتِهِ وَشِدَّتِهِ وَضَبْطِهِ بِالْعِظَامِ ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْحَبْلُ الَّذِي يُشَدُّ بِهِ حِزَاماً لِضَبْطِهِ مَا شُدَّ بِهِ [2] .

وَ " يُسْتَتَمّْ " بِمَعْنَى يُتَمَّمُ ، يُقَالُ : أَتْمَمْتُ الشَّيْءَ وَتَمَّمْتُهُ وَاسْتَتْمَمْتُهُ بِمَعْنًى وَاحِدٍ [3] ، يُرِيدُ أَنَّ الأَهَمَّ مِنَ الْعُلُومِ مَا يُمْكِنُ إِتْمَامُهُ ، وَأَمَّا مُطْلَقُ الْعِلْمِ فَلاَ .

فَإِنَّ مَنْ يُتْقِنُ بَعْضَ الْفَنّْ   يُضْطَرُّ لِلْبَاقِي وَلاَ يَسْتَغْنِي

الإِتْقَانُ : الإِحْكَامُ وَإِصْلاَحُ الشَّيْءِ وَإِجَادَتُهُ وَتَهْذِيبُهُ ، وَيُقَالُ :

---

(١) أى : بنى " بعد " .

(٣) راجع اللسان " حزم " .

(٣) راجع الصحاح ، واللسان " تمم " .

" رَجُلٌ تَقِنٌ " أَيْ حَاذِقٌ (١) ، وَ " ٱلْفَنُّ " : النَّوْعُ ، وَٱلْفُنُونُ : ٱلْأَنْوَاعُ ، وَٱلْأَفَانِينُ : ٱلْأَسَالِيبُ وَهِيَ أَنْوَاعُ ٱلْكَلَامِ وَطُرُقُهِ ، وَبَعْضُ ٱلْفَنِّ : جُزْءٌ مِنْهُ ، " يُضْطَرُّ " أَيْ تُحْوِجُهُ الضَّرُورَةُ إِلَى مَعْرِفَةِ ٱلْبَاقِي . وَ " لاَ يَسْتَغْنِي " أَيْ : وَلَايَسْتَغْنِي(٢) بِمَعْرِفَةِ جُزْءِ الشَّيْءِ عَنْ مَعْرِفَةِ جُزْئِهِ ٱلْآخَرِ ، مِثَالُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ عَرَفَ ٱلْعَوَامِلَ اللَّفْظِيَّةَ يُضْطَرُّ إِلَى مَعْرِفَةِ ٱلْعَوَامِلِ ٱلْمَعْنَوِيَّةِ ، وَكَذَلِكَ مَنْ عَرَفَ أَنَّ خَبَرَ " إِنَّ " لاَ يَتَقَدَّمُ عَلَى اسْمِهَا إِلاَّ إِذَا كَانَ ظَرْفًا يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ الظَّرْفِ ، وَكَذَلِكَ مَنْ عَرَفَ أَنَّ خَبَرَ ٱلْمُبْتَدَإِ إِذَا كَانَ اسْتِفْهَامًا يَلْزَمُ تَقْدِيمُهُ عَلَى ٱلْمُبْتَدَإِ، يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ لِيُقَدِّمَهَا عَلَيْهِ إِذَا وَقَعَتْ خَبَراً عَنْهُ ، وَكَذَا مَنْ عَرَفَ ٱلْإِدْغَامَ يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ مَخَارِجِ ٱلْحُرُوفِ وَصِفَاتِهَا، لِيَعْرِفَ ٱلْمُتَقَارِبَ مِنْ غَيْرِهِ .

وَذَا حَدَا إِخْوَانَ صِدْقٍ لِي عَلَى ... أَنِ ٱقْتَضَوْا مِنِّي لَهُمْ أَنْ أَجْعَلاَ

" ذَا " هُنَا (٣) إِشَارَةٌ إِلَى مَجْمُوعِ ٱلْأُمُورِ ٱلَّتِي ذَكَرَهَا مِنْ كَوْنِ ٱلْعِلْمِ لاَ يَتَنَاهَى وَٱلْبِدَايَةُ بِٱلْأَهَمِّ مِنْهُ ، وَاضْطِرَارِ بَعْضِ ٱلْفَنِّ ٱلْوَاحِدِ/ إِلَى بَعْضِهِ ٤ - أ ٱلْآخَرِ أَيْ ذَا ٱلَّذِي هُوَ مَجْمُوعُ هَذِهِ ٱلْأُمُورِ حَثَّ ٱلْمَذْكُورِينَ وَبَعَثَهُمْ عَلَى طَلَبِ مُخْتَصَرٍ يُحِيطُ بِٱلْأَبْوَابِ ٱلْمُشْتَمِلَةِ عَلَى وَفْقِ مُرَادِهِمْ ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَاذَكَرْنَا ـ مِنْ أَنَّ ذَا "إِشَارَةٌ إِلَى مَجْمُوعِ مَا ذَكَرَ - قَوْلُهُ: " أُرْجُوزَةً وَجِيزَةً "(٤) أَيْ مُخْتَصَرَةً لِيَقْرُبَ زَمَانُ تَنَاوُلِهَا وَتَفِي ٱلْأَعْمَارُ بِمَعْرِفَتِهَا(٥)

---

(١) انظر أساس البلاغة " تقن " .

(٢) فى (ف) " أى لا يستغنى " .

(٣) فى (ف) " هاهنا " .

(٤) سيأتى هذا البيت مباشرة .

(٥) أيْ : ليسهل عليهم تناوله في زمان تَفِي الأعْمَارُ بِهِ ، كما في شرح ابن القوَّاس لوحة ٤ .

فإنْ قلْتَ : فَلَفْظ " ذَا " مفْرَدٌ ومَا ذكَر مَجْمُوعُ أُمُورٍ قُلْتُ : قَدْ أُشِيَر بِاللَّفْظِ الْمُفْرِدِ إِلَى الاثْنَيْنِ فَصَاعِداً بِدَلِيلِ قَوْلِه [تَعَالَى (١)] : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾(٢) ، فَأَضَافَ "بَيناً" إِلى " ذَلكَ " ، ولاَ تَصحّ إِضَافَتُه إِلاَّ إِلَى الاثْنَيْن فَصاعِداً (٣) .

قَوْلُهُ "حَدَا " أَيْ : حَثّ وبَعَث ، وَ " الإِخْوَانُ " : الاَصْدِقَاءُ ، وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ " الإِخْوَانُ . فِي الأَصْدقاءِ و " الإِخْوَةُ " فِي الوِلاَدَةِ (٤) .

قَوْلُهُ " صِدْقٍ " أَيْ صادِقِينَ فِي مَوَدَّتِهِمْ . وَاقْتَضَوْا : طَلَبوا ، أَيْ : جعَلُوا ذَلكَ منِّي قَضَاءً لحقِّ صَدَاقَتهِمْ ، "وَأَجْعَلْ" هُنَا بِمعْنَى أَعْمِل ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ أَجْعَل لَّنَا إِلهاً ﴾ (٥) أَيْ اعْمَلْ .

أرجُوزَةً وَجيزَةً فِي النَّحْو عِدَّتُهَا أَلفٌ خلتْ مِنْ حَشْوِ

" أرجُوزَةً " : أُفْعُولَةٌ مِنَ الرَّجَزِ ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الشِّعْرِ ، يُقَالُ : رَجَزَ الشَّاعِرُ وَارْتَجَزَ ، "وَجِيزَةً " أَيْ : قَصِيرَةً مُخْتَصَرَةً ، يُقَالُ (٦) : " أَوْجَزْتُ الكَلاَمَ " إِذَا قَصَّرتهُ ، و " كَلاَمٌ مُوجَزٌ وَوَجِيزٌ " أَيْ : قَصِيرٌ (٧) .

وَالنَّحْوُ لُغَةً هُوَ الْقَصْدُ ، يُقالُ : نَحَاهُ إِذَا قَصدَهُ ، ثُمّ غَلبَ علَى هَذَا الْعِلْمِ فَلاَ يُفْهمِ مِنْهُ عِنْدَ الإِطْلاَقِ غَيْرُه ، (إِمَّا لأَنَّ النَّحْوِيِّنَ) (٨) الْقُدَمَاءَ قَصدُوا كَلاَمَ

---

(١) زيادة يوجبها السياق .

(٢) سورة البقرة ٦٨ .

(٣) قال الفراء في معاني القرآن ١/٤٥ : " بين " لا تصلح إلا مع اسمين فما زاد ، وإنما صلحت مع " ذلك " وحده ، لأنّه في مذهب اثنين " .

(٤) انظر الصحاح " أخو " .

(٥) سورة الأعراف ١٣٨ .

(٦) (ف) " تقول " .

(٧) في الأصل " موجز وجيز قصير " وهو سهو صوابه من (ف) .

(٨) (ف) " أما عند النحويين " .

ٱلْعَرَبِ وَتَتَبَّعُوهُ حَتَّىٰ اسْتَنْبَطُوا مِنْهُ هَذِهِ ٱلْقَوَانِينَ وَٱلْمَقَايِيسَ ، وَإِمَّا لِأَنَّ ٱلْمُرَاعِيَ لِهَذِهِ ٱلْقَوَانِينِ يَقْصِدُ أَنْ يُشَبِّهَ كَلَامَهُ بِكَلَامِ ٱلْعَرَبِ إِعْرَاباً وَبِنَاءً ، (وَهُوَ مِنَ ٱلْمَصَادِرِ)(١) ، وَٱلتَّسْمِيَةُ بِهِ تُسَوِّغُ تَثْنِيَتَهُ وَجَمْعَهُ ، فَيُقَالُ : "أَنْحَاءٌ" فِي جَمْعِ ٱلْقِلَّةِ ، وَ "نُحِيٌّ" ، وَ "نُحُوٌّ" فِي ٱلْكَثْرَةِ (٢) ، وَقِيلَ : إِنَّ إِنْقِلَابَ وَاوِهِ يَمْنَعُ مِنْ تَحْرِيكِ عَيْنِهِ مَعَ كَوْنِهَا حَلْقِيَّةً (٣) ، وَقِيلَ : تَحْرِيكُ حَرْفِ ٱلْحَلْقِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ بَلْ سَمَاعٌ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُسْمَعِ ٱلتَّحْرِيكُ فِي "كَعْبٍ" اسْمِ ٱلْقَبِيلَةِ مَعَ كَوْنِ عَيْنِهِ حَلْقِيَّةً ، وَقِيلَ فِي تَعْرِيفِهِ الصِّنَاعِي : ٱلنَّحْوُ صِنَاعَةٌ عِلْمِيَّةٌ يُبْحَثُ فِيهَا عَنْ أَحْوَالِ ٱلْكَلِمِ مُفْرَدَةً وَمُرَكَّبَةً ، لِيَتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى مَعْرِفَةِ كَيْفِيَّةِ ٱلْكَلَامِ ٱلْعَرَبِيِّ وَفَهْمِهِ وَٱلتَّكَلُّمِ بِمِثْلِهِ .

قَوْلُهُ : " عِدَّتُهَا أَلْفٌ خَلَتْ " لَيْسَ بِصَحِيحٍ ، إِنَّمَا عِدَّتُهَا أَلْفَانِ (٤) ؛ لِأَنَّ ٱلَّذِي جَعَلَهُ مِصْرَاعاً مِنْ بَيْتٍ يَجْعَلُهُ ٱلْعَرُوضِيُّونَ بَيْتاً بِرَأْسِهِ ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي ٱلْمَشْطُورِ مِنَ ٱلرَّجَزِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَقَطَ شَطْرُهُ (بَقِيَ ٱلْآخَرُ) (٥) بَيْتاً وَهُوَ فِي ٱلْأَصْلِ نِصْفُ بَيْتٍ ، لَكِنْ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ أَلْفَ مُزْدَوَجٍ أَوْ أَلْفَ مُمَاثِلٍ

---

(١) في (ف) " وهو من المصادر مصدر " .

(٢) ينظر الخصائص ٣٤/١ ، واللسان في (نحا) .

(٣) لأنهم لو حركوا الحاء في " النحو " لأدى ذلك إلى قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتنب تحريكها لذلك .
انظر (شرح المقدمة المحتسبة ٨٩/١) .

(٤) قال ابن الخباز لوحة ٣ " قال لي بعض من عد هذه القصيدة إنَّ الخطبة وأربعة أبيات من أخرها ليست من الألف " .

(٥) في (ف) " بقي الشطر الآخر " .

لِلتَّصْرِيعِ(١) ؛ لِأَنَّ التَّصرِيعَ يَكُونُ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ .

قَوْلُهُ " خَلَتْ مِنْ حَشْوٍ " يُرِيدُ أَنَّهَا (٢) لَيْسَ فِيهَا كَلِمَةٌ لِغَيْرِ فَائِدَةٍ، بَلْ لِزِيَادَةِ قَيْدٍ أَوْ لِتَقْيِيدِ مُهْمَلٍ أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ إِفَادَةِ مَعْنًى (٣) ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي مَوَاضِعِهِ .

لِعِلْمِهِمْ بِأَنْ حِفْظَ النَّظْـــمِ وَفْقُ الذَّكِيِّ وَالْبَعِيـــدِ الْفَهْمِ

اللَّامُ فِي " لِعِلْمِهِمْ " يَتَعَلَّقُ بِـ " اقْتَضَوا " ، وَالْمُرَادُ بِالنَّظْمِ هُنَا الشِّعْرُ ، وَالنَّظْمُ بِمَعْنَى الْمَنْظُومِ ، كَقَوْلِهِمْ : " نَسْجُ الْيَمَنِ " بِمَعْنَى الْمَنْسُوجِ وَ " صَيْدُ الْبَحْرِ " أَيْ مَصِيدُهُ ، وَنَظْمُ الشِّعْرِ : اتِّسَاقُهُ وَحُسْنُ تَأَلُّقِهِ (٤) ، وَإِنَّمَا كَانَ النَّظْمُ وَفْقاً لِاعْتِدَالِ أَوْزَانِهِ فِي تَأْلِيفِهِ ، وَالطَّبْعُ يَمِيلُ / إِلَى طَرَفِ الْاعْتِدَالِ طَبْعاً لَا يَخْرُجُ عَنْهُ إِلَّا بِقَاسِرٍ (٥) ؛ ٤-ب لِأَنَّهُ كَمَالُ اللَّذَّةِ وَالْخُرُوجُ عَنْهُ أَلَمٌ وَمَشَقَّةٌ (وَبِحَسَبِ تَزَايُدِ الْخُرُوجِ عَنْهُ يَكُونُ تَزَايُدُ الْأَلَمِ) (٦) وَبِحَسَبِ الْقُرْبِ مِنْهُ تَتَضَاعَفُ اللَّذَّةُ .

---

(١) قال ابن القوّاس فى شرحه ٥ أ " قوله : " عدتها ألفٌ " فيه نظر .. " ثم ذكر التعليل الَّذي ذكره المؤلف هنا ، وقال صاحب الشرح المجهول لوحة ٤ ب : " وفى البيت نظر من وجهين :
الأول أن هذا الكتاب من بحرين وهما الرجز والسريع والأرجوزة هى ما كانت من الرجز فقط والثاني : أن علماء العروض : اتفقوا على أن المشطور بيت تام ، وعلى ذلك فيكون عدتها ألفين . وأجاب النيلى عن الثانى باحتمال أن يكون المراد ألفاً مزدوجاً ، أو ألفاً مماثلاً للتصريع ، وهو بعيد عن مقتضى اللفظ متعسِّف " .

(٢) فى الأصل " أنه " .

(٣) أما صاحب الشرح المجهول فقد ذكر فى لوحة ٥ " أن فى الكتاب زيادات كثيرة لا لتقييد مطلق ولا لغيره من الفوائد " .

(٤) هكذا فى النسختين والمراد " تأليفه " .

(٥) أى بكره ، يقال : قسره على الأمر : أكرهه عليه وقهره .

(٦) فى الأصل مكرر .

قَوْلُهُ " وَفْقُ الذَّكِيِّ وَالْبَعِيدِ الْفَهمِ " : أَيْ : مُلاَئِمٌ لِلطَّبِيعَتَيْنِ ، وَالْمُوافَقَةُ : " الْمُلاَءَمَةُ ، وَالْمُلاَءَمةُ (١) هِيَ : الْتِئَامُ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ وَالْتِحَامُهُ ، وَمِنْهُ " الْتَأَمَ الْجُرْحُ ". إِذَا الْتَحَمَ ، وَ " الذَّكِيُّ " فَعِيلٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : " ذَكِيَ الرَّجُلُ يَذْكَى ذَكَاءً " (٢) وَهُوَ حِدَّةُ الْفُؤَادِ (وَتَوَقُّدُهُ ، فَهُوَ) (٣) مَأْخُوذٌ مِنْ ذَكَاءِ (٤) النَّارِ وَهُوَ اتِّقَادُهَا وَاشْتِعَالُهَا ، وَلاَمُهُ وَاوٌ .

وَ " الْبَعِيدُ الْفَهْمِ " : الْبَطِيءُ الْفَهْمِ ، وَهُوَ الْبَلِيدُ فَكَأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْبَلْدَةِ ، وَهِيَ الأَرْضُ لِسُكُونِهَا وَعَدَمِ حَرَكَتِهَا فَكَذَلِكَ ذِهْنُ الْبَلِيدِ سَاكِنٌ غَيْرُ جَوَّالٍ وَلاَ مُتَحَرِّكٍ لإِدْرَاكِ الْمَعَانِي بِسُرْعَةٍ .

لاَ سِيَّمَا مَشْطُورُ بَحْرِ الرَّجَزِ   إِذْ ابْنِي عَلَى أَزْيوَاجٍ مُوجَزِ
أَوْمَا يُضَاهِيهِ مِنَ السَّرِيعِ   مُزْدَوِجَ الشُّطُورِ كَالتَّصْرِيعِ

" الْمَشْطُورُ " : الَّذِي قَدْ ذَهَبَ شَطْرُهُ أَيْ : نِصْفُهُ ؛ لأَنَّ أَصْلَهُ عَلَى سِتَّةِ أَجْزَاءٍ فَلَمَّا ذَهَبَ شَطْرُهُ بَقِيَ عَلَى ثَلاَثَةِ أَجْزَاءٍ ؛ فَلِذَلِكَ سُمِّيَ مَشْطُوراً ، وَكُلُّ شَيْءٍ ذَهَبَ شَطْرُهُ فَهُوَ [مُنْتَصِفٌ] (٥) وَكُلُّ شَيْءٍ ذَهَبَ نِصْفُهُ فَهُوَ مَشْطُورٌ ، وَهَذَا النَّوْعُ هُوَ الْعَرُوضُ الثَّالِثَةُ مِنْ أَعَارِيضِ الرَّجَزِ ، وَبَيْتُهُ :

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر تهذيب اللغة في (ذكى) ، والمقصور والممدود لنفطويه ٣٣ ، والممدود والمقصور للوشاء ٥٠

(٣) مسقط من (ف) .

(٤٥) المد هنا رواية الزمخشريّ في أساس البلاغة " ذكى " ، وقيل : ذكا النار مقصور كما في اللسان " ذكى " والممدود والمقصور للوشاء ٥٠ .

(٥) في كلتا النسختين " متصف " ، والصواب ما أثبته .

" مَا هَاجَ أَحْزَانًا وَشَجْواً قَدْ شَجَا " (١)

وَعَدَدُ حُروفِهِ أَحَدٌ وَعِشْرُونَ حَرْفاً وَهِيَ : " مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ " ثَلاَثَ مَرَّاتٍ ، وَلاَ شَطْرَ لَهُ ولاَ عَرُوضَ لَهُ فَلَمَّا عَدِمَ (٢) الْعَرُوضَ صَارَتِ الْعِنَايَةُ وَالْقَصْدُ الضَّرْبَ (٣) فَاكْتَفُوا بِهِ كَمَا اكْتَفُوا بِالْمَفْعُولِ عِنْدَ عَدَمِ الفَاعِلِ .

وَيَجُوزُ فِي " مَشْطُورٍ " الْجَرُّ عَلَى أَنْ " تَجْعَلَ " مَا " زَائِدَةً وَتَجُرُّه بِإِضَافَةِ " سِيٍّ " إِلَيْهِ ، وَالسِّيُّ : الْمِثْلُ ، وَلَمْ يَتَعَرَّف (٤) " السِّيِّ " (٥) بِالإِضَافَةِ كَمَا لَمْ يَتَعَرَّفْ " مِثْلُ " ؛ لأَنَّهُ مُرادِفٌ لَهُ ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ إِذَا جَعَلْتَ " مَا " مَوْصُولَةً أَيْ : لاَ سِيَّ (٦) الَّذِي هُوَ مَشْطُورٌ ، " (فَيَكُونُ خَبَراً لِمُبْتَدإٍ مَحْذُوفٍ) " (٧) ، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ بِفِعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ " لا سِيَّمَا " كَأَنَّهُ قَالَ : أَخُصُّ مَشْطُورَ بَحْرِ الرَّجَزِ .

---

(١) البيت للعجاج كما فى ديوانه ٣٤٨ ، والقوافى للمبرد ١١ ، والعقد القريد ٥/ ٤٨٦ ، والكافى فى العروض والقوافى للتبريزى ٧٩ ، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٧٩٣ ، والخزانة ١/٨٠ هارون .

(٢) فى الأصل " علم " وصححت فى الهامش ب " عدم " وفى (ف) غير مصححة .

(٣) ينظر : الكافى فى العروض والقوافى ٧٩ ، وفيه " والعروض هى الضرب " .

(٤) فى (ف) " شئ " تصحيف .

(٥) فى الأصل " المنفى " ومثله فى شرح ابن القواس ٥ ب ، والمثبت من (ف) .

(٦) فى الأصل " لا سيَّما " تحريف .

(٧) فى الأصل " فيكون خبر المبتدأ محذوفاً ، وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ١/٥٩٧ .

قَوْلُهُ : " أَوْ مَا يُضَاهِيهِ مِنَ السَّرِيعِ " (يُرِيدُ أَوْ مَا يُشَابِهُ) (١) مَشْطُورَ الرَّجَزِ مِنْ مَشْطُورِ السَّرِيعِ ، وَهِيَ أَيْضاً الْعَرُوضُ الثَّالِثَةُ مِنَ السَّرِيعِ ، وَهُوَ الْمَشْطُورُ مِنْهُ ، وَضَرْبُهُ وَعَرُوضُهُ أَيْضاً وَاحِد كَمَا(٢) ذَكَرْنَا فِي مَشْطُورِ الرَّجَزِ ، وَأَصْلُهُ عَلَى سِتَّةِ أَجْزَاءٍ فَذَهَبَ شَطْرُهُ وهُوَ ثَلاَثَةُ أَجْزَاءٍ فَبَقِيَ عَلَى ثَلاَثَةِ أَجْزَاءٍ "مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولاَتْ" ، فَكَرِهُوا الْوَقْفَ عَلَى " التَّاءِ " لِحَرَكَتِهَا ، وَالْقَوَافِي جَوَامِدُ لِلاسْتِرَاحَةِ فَأَبْدَلُوا مِنَ " التَّاءِ " نُوناً بَعْدَ سَلْبِ حَرَكَتِهَا فَصَارَ "مَفْعُولاَنْ" (٣) ، وَبَيْتُهُ :

يَا دَارَ سَلْمَى بَيْنَ دَارَاتِ الْعُوجْ (٤)

وَمِثْلُهُ :

" جَرَّتْ عَلَيْهَا كُلُّ رِيحٍ سَيْهُوجْ " (٥)

وَمِثْلُهُ :

---

(١) فى الأصل " أى ما يشابهه " تحريف .

(٢) فى الأصل " لما " .

(٣) ينظر العقد الفريد ٥/٤٦٧ ، ٤٨٩ ، والكافى فى العروض والقوافى ٩٥ – ١٨ .

(٤) الرجز لبعض السعديين كما فى اللسان (سمهج ، سهج ، عوج) ، ويروى " بين ذاتي العوج " ، و " بين ذات العوج " ، وهو فى القلب والإبدال لابن السكيت ٣٨ ضمن " الكنز اللغوى " ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١١٤ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ١/٧٠ ، والهمع ١/٤٥ ، والدرر اللوامع ١/١٩ ، و" دارات العوج " كأنها موضع ولم يذكره ياقوت وإنَّما قال فى معجم البلدان ٢/٤٢٩ : " دارة عويج : تصغير عوج أو عاج ، وكله معروف " ، وقال في المشترك وضعاً والمفترق صقعاً ١٧٣ ، " دار عويج بلفظ التصغير " ولم يحدد مكانها .

(٥) الرجز لبعض السعديين كما فى القلب والإبدال ٣٨ ، وأمالى القالى ٢/١٦٥ ، والدرر اللوامع ١/١٩ ، وهو في أسرار العربية ٢٥٥ ، والمحاجاة النحوية ١٣٣ ، وابن الشجرى ٢/٢٥٤ ، والريح السيهوج : الشديدة .

يَنْضَحْنَ فِي حَافَاتِهِ بِالْأَبْوَالْ " (١)

وَمِثْلُهُ :

فِي مَنْهَلٍ قَدْ جِئْتُهُ طَامٍ خَالْ " (٢)

وَلِمَشْطُورِ السَّرِيعِ نَوْعٌ آخَرُ ، ضَرْبُهُ " مَفْعُولُنْ " ، وَيُسَمَّى الْمَكْسُوفُ (٣) وَتَفْسِيرُ هَذَا اللَّقَبِ أَنَّ أَصْلَهُ " مَفْعُولاَتُ " فَكَسَفُوا " التَّاءَ " عَنْهُ بِإِذْهَابِهَا فَبَقِي " مَفْعُولاً " فَأَبْدَلُوا مِنَ الأَلِفِ نُوناً فَصَارَ " مَفْعُولُنْ " ، وَبَيْتُهُ :

" سِيرُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ لاَ تَرْتَدُّوا " (٤)

وَتَقْطِيعُهُ : " مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولُنْ " ، وَمِثْلُهُ :

يَا دَارَ سَلْمَى يَا اسْلَمِي بِالْقَاعِ (٥)

وَالْبَيْتُ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ مَشْطُورَ / السَّرِيعِ مِنْ مَشْطُورِ السَّرِيعِ ، وَمَعْنَى ٥ - أ " التَّصْرِيعِ " أَنْ يَكُونَ حَرْفُ الرَّوِيِّ مِنْ نِصْفِ الْبَيْتِ الأَوَّلِ كَحَرْفِ الرَّوِيِّ مِنْ نِصْفِ الثَّانِي كَمَا يَفْعَلُونَ فِي أَوَائِلِ الْقَصَائِدِ .

---

(١) رجز قبله :

يا صاح ما هاجك من ربع خال .

عزاه ابن سيده في المحكم ٩٣/٣ إلى العجاج ، وكذا في اللسان (جلد) وليس في ديوانه ، وهو في العروض والقوافي ٩٨ ، والعقد الفريد ٤٨٩/٥ ، والمعيار في أوزان الأشعار لأبي بكر الشنتريني ٦٤ غير منسوب .

(٢) لم أعثر عل قائل هذا الرجز ، وقد جاء في ابن يعيش ٣٤/٩ برواية :

" ومنهل وردته طام خال "

المنهل : المورد . طام : كثير الماء خال : ليس عليه أحد

(٣) قال في العقد الفريد ٤٦٧/٥ . : " المكسوف " ما ذهب سابعة المتحرك " . وانظر : الكافي في العروض والقوافي ٩٩ .

(٤) لم أعثر على قائله ولا تكملته .

(٥) لم أعثر على قائله ولا تكملته .

فَقُلْتُ غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حَاسِدٍ .. أَوْ جَاهِلٍ أَوْ عَالِمٍ مُعَانِدِ

" غَيْرَ آمِنٍ " حَالٌ مِنَ " التَّاءِ " فِي " قُلْتُ " ، وَالأَمْنُ : هُوَ الطُّمَأْنِينَةُ وَالسُّكُونُ إِلَى الشَّيْءِ ، وَالْخَوْفُ ضِدُّهُ ، وَغَيْرُ الآمِنِ : هُوَ الْخَائِفُ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : فَقُلْتُ (١) خَائِفاً ، وَ " الْحَاسِدُ " : هُوَ الَّذِي يَتَمَنَّى زَوَالَ نِعْمَةِ الْمَحْسُودِ وَانْتِقَالَهَا إِلَيْهِ . وَقِيلَ : الْحَاسِدُ : هُوَ الَّذِي يَتَمَنَّى زَوَالَ نِعْمَةِ الْمَحْسُودِ (وَإِنْ لَمْ تَصِلْ إِلَيْهِ) (٢)

يُقَالُ : حَسَدَ يَحْسُدُ حُسُوداً ، وَبَعْضُهُمْ (٣) يَقُولُ : " يَحْسِدُ " بِكَسْرِ السِّينِ وَمَصْدَرُهُ " حَسَداً " بِالتَّحْرِيكِ و " حَسَادَةً " .

وَيُقَالُ : حَسَدَهُ عَلَى كَذَا ، (وَحَسَدَهُ كَذَا) (٤) بِمَعْنًى .

وَ " الْغَابِطُ " : هُوَ الَّذِي يَتَمَنَّى مِثْلَ حَالِ الْمَغْبُوطِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرِيدَ زَوَالَهَا عَنْهُ ، يُقَالُ : غَبَطْتُ الرَّجُلَ أَغْبِطُهُ غَبْطًا وَغِبْطَةً (٥) .

---

(١) (ف) " قلت " .

(٢) زاد في (ف) وانتقالها إليه " وهو تكرار مع ما قبله .

(٣) رواها الأخفش عن بعض العرب كما في الصحاح " حسد " .

(٤) في الأصل " وحسده على كذا " وهو سهو صوابه من (ف) ، وانظر الصحاح " حسد " .

(٥) وليس هذا بحسد .

ينظر الصحاح ومختار الصحاح في " غبط " .

وَ لَيْسَ فِي هَذَا التَّقْسِيمِ تَدَاخُلٌ كَمَا ظَنَّ بَعْضُ النَّاسِ [١] ؛ لأَنَّ الْحاسِدَ قَدْ يَخْلُو مِنَ الْجَهْلِ ، وَالْجَاهِلُ قَدْ يَخْلُو مِنَ الْحَسَدِ ، وَ الْعَالِمُ قَدْ يَخْلُو مِنَ الْحَسَدِ .

وَ " الْمُعَانِدُ " : هُوَ الْمُخَالِفُ الَّذِي يَرُدُّ الْحَقَّ وَهُوَ يَعْرِفُهُ ، يُقَالُ : عَنَدَ يَعْنِدُ عُنُوداً ، فَهُوَ عَانِدٌ وَعَنِيدٌ ، وَالْجَمْعُ " عُنُدٌ " - بِضَمِّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ - ، وَ " عُنَّدٌ " بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ . [٢] .

بِاللهِ رَبِّي فِي الأُمُورِ أَعْتَصِمْ .. الْقَوْلُ فِي حَدِّ الْكَلاَمِ وَالْكَلِمْ

" الْبَاءُ " فِي " بِاللهِ " [٣] يَتَعَلَّقُ بِـ " أَعْتَصِمْ " ، وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ [٤] نَصْبٌ ؛ لأَنَّهَا مَحْكِيَّةٌ بِالْقَوْلِ ، وَ " رَبِّي " يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتاً لاسْمِ اللهِ ، وَبَدَلاً مِنْهُ ، وَيَقْبُحُ أَنْ يَكُونَ عَطْفَ بَيَانٍ إِذْ لاَ مُشَارِكَ لَهُ فِي هَذَا الاسْمِ

---

(١) هذا رد منه على ابن الخباز الذى يقول فى شرحه ٦٥/١ الترديد ههنا بأو غير مستقيم ، لأن كلامه يؤذن بأن الحاسد لا جاهل ولا عالم معاند ، ولو قال : " من جاهل " فبين الحاسد به لكان جيداً ، وذكر ذلك صاحب الشرح المجهول فى شرحه لوحة ٥ فقال : " وابن الخباز جعل هذا الترديد بين أقسام متداخلة وحكم بأن الصحيح أن يقال : " فقلت غير آمن لحاسد من جاهل أو عالم معاند ، وقال النيلي : ليس في الأقسامِ تداخُلٌ ، " لأن الحاسد قد يخلو من الجهل ، والجاهل قد يخلو من الحسد ، والعالم قد يخلو من الحسد " ، وأقول : هذا لا يقتضى التباين بين الأقسام لكن الجواب الصحيح عن ذلك هو أن الترديد لم يقع إلاَّ بين الحاسد والجاهل والعالم المعاند ، والتباين بين هذه الأقسام ظاهر ، إذ الحاسد قد يكون عالما غير معاند فيكون غير الجاهل والعالم المعاند ، وعلى هذا فلا حاجَةَ إلى التقدير الذى ذكره - [أي ابْنُ الخَبَّاز] - ، لأنَّ الكلام سديدٌ تام بدونه » .

(٢) ينظر الصحاح (عند) .

(٣) فى (ف) " الله " تحريف .

(٤) " الفعلية " سقط من (ف) .

(حَتىَّ يَتَبَيَّنَ بِاسْمٍ آخَرَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً ﴾ [1] أَيْ : هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا يُشَارِكُهُ فِي هَذَا الاسْمِ) " [2] الشَّرِيفِ ؟

وَ " الأُمُور " جَمْعُ أَمرٍ ، : وَهُوَ الشَّأْنُ ، وَ " أَعْتَصِمُ " : أَمْتَنِعُ ، وَمِنْهُ سُمِّيَ السَّيْرُ الَّذِى تُربَطُ بِهِ الْقِرْبَةُ عِصَاماً [3] ؛ لأَنَّه يَمْنَعُ مَا فِيهَا أَنْ يَخْرُجَ عَنْهَا وَ يَحْفَظُهُ [4] .

وَأَمَّا بَيَانُ الْكَلاَمِ وَالْكَلِمِ فَيُذْكَرُ فِيمَا بَعْدُ .

وَ " الْحَدُّ " : قَوْلٌ وَجِيزٌ يَدُلُّ عَلَى ذَاتِيَّاتِ الشَّيْءِ ، وَ قِيلَ : الْحَدُّ هُوَ الشَّامِلُ الْمَانِعُ ، يَمْنَعُ مَا دَخَلَ فِيهِ أَنْ يَخْرُجَ عَنْهُ ، وَمَا خَرَجَ عَنْهُ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ [5] .

---

(١) سورة مريم ٦٥ .

(٢) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٣) انظر أساس البلاغة (عصم) .

(٤) فى (ف) " يحفظها " .

(٥) مثال ذلك " الإنسان حيوان ناطق " فلا يدخل الصاهل ولا الناهق
وللحدِّ شرطان ..
أحدهما : الاطِّراد ، وهو أنَّه كلما وجد وجد المحدود .
والثانى : الانعكاس ، وهو أنه كلمَّا انتفى ، انتفى .
راجع: إصلاح الخلل الواقع فى الجمل ٧ ، وشرح اللمحة البدرية ٢٠٢/١ .

[الكـــلام وما يتألف منـــه]

اَللَّفْظُ إِنْ يُفِـدْ هُوَ الْكَلاَمُ نَحْوُ : مَضَى الْقَوْمُ وَهُمْ كِرَامُ

قَـوْلُهُ : " اللَّفْظُ " احْـتَـرَزَ بِهِ عَنِ الإِشَـارَةِ ، وَالْكِتَابَةِ ، وَعَنْ كَلامِ النَّفْسِ عِنْدَ مَنْ يَقُـولُ بِهِ [(١)] ، ثُمَّ نَقُـولُ : اللَّفْـظُ إِمَّـا أَنْ يَكُـونَ مُرَكَّبًـا أَوْ لَيْسَ (بِمُرَكَّب)[(٢)] ، وَالثَّانِي : الْكَلِمَةُ، وَالأَوَّلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَرَكَّباً مِنْ كَلِمَتَيْنِ أَوْأَكْثَرَ، وَالثَّانِي الْكَلِمُ ، وَالأَوَّلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُفِيداً، وَهُـوَ الْكَلاَمُ ، وَإِلاَّ فَـهُوَ الْقَـوْلُ .

قَوْلُـهُ : " يُفِدْ " يُرِيدُ بِهِ الْفَائِدَةَ التَّامَّـةَ إِذْ لَـوْ أَرَادَ مُطْلَقَ الْفَائِدَةِ لاَنْدَرَجَتِ الْكَلِمَةُ الْـمُفْرَدَةُ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ ؛ لأَنَّهَا تُفِيـدُ فَهْمَ مَعْنَاهَا الَّذِي وُضِـعَتْ لَهُ فَـدَلَّ عَلَى أَنَّـهُ يُرِيدُ الْفَـائِدَةَ التَّـامَّـةَ الَّتِي يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْـهَا ، وَتِلْكَ الْفَـائِـدَةُ لاَ تَحْـصُـلُ إِلاَّ بِتَرْكِـيبٍ ، فَلِذَلِكَ اقْتَصَـرَ عَلَى ذِكْرِ الإِفَادَةِ ، وَلَمْ يَقُلْ : اللَّفْظُ الْـمُرَكَّبُ ، إِمَّا لِتَضَمُّنِ الإِفَادَةِ[(٣)] التَّرْكِيبَ ، وَإِمَّا/لِقَوْلِهِ فِيمَا بَعْدُ : " تَأْلِيفُهُ مِنْ / كَلِمٍ " [(٤)] . ٥ – ب

قَـوْلُهُ : " هُوَ الْكَلاَمُ " أَرَادَ (بِهِ) [(٥)] " فَهُوَ الْكَلاَمُ " فَحَذَفَ الْفَاءَ الَّتِي هِيَ جَوَابُ الشَّرْطِ ؛ لِضَرُورَةِ النَّظْمِ .

وَأَمَّـا اشْتِـقَـاقُ الْكَلاَمِ فَـهُـوَ مِنَ " الْكَلْمِ " الَّذِي هُوَ الْجُـرْحُ ، لأَنَّ الْجُرْحَ يُؤَثِّرُ فِي بَدَنِ الْمَجْرُوحِ وَكَذَلِكَ الْكَـلامُ إِنْ كَانَ حَسَنًا أَثَّرَ فِي

---

(١) فاللفظ – إذاً – : هو الصوت المعتمد على المقطع ، وهو قسمان مهمل ، ومستعمل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في الأصل " إفادة " .

(٤) سيأتي هذا قريباً إنْ شاءَ اللَّهُ .

(٥) سقط من (ف) .

نَفْسِ السَّامِعِ سُرُوراً، وَإِنْ كَانَ قَبِيحاً أَثَّرَ في نَفْسِهِ هَمّاً وَانْقِيَاضًا ، فَقَدْ وَافَقَ " أَلْكَلاَمُ " أَلْمُرَكَّبُ مِنَ اللَّفْظِ " أَلْكَلْمَ " الَّذِي هُوَ أَلْجُرْحُ فِي اللَّفْظِ وَالمَعْنَى ، أَمَّا اللَّفْظُ فَلأَنَّ أَلْكَافَ وَاللاَّمَ وَالْمِيمَ – الَّتِي هِيَ حُرُوفُ " أَلْكَلْمِ " الَّذِي هُوَ أَلْجُرْحُ [١] – مَوْجُودَةٌ فِي "أَلْكَلاَمِ " وَكَذلِكَ مَعْنَاهُ وَهُوَ التَّأْثِيرُ، وَهَذَا هُوَ حَقِيقَةُ أَلاشْتِقَاقِ[٢] وَقَالَ قَوْمٌ : [٣] أَلْكَلاَمُ مَصْدَرٌ بِدَلِيلِ عَمَلِهِ عَمَلَ أَلْمَصْدَرِ فِي قَوْلِكَ : " كَلاَمُكَ زَيْداً حَسَنٌ " ، فَنَصَبُوا " زَيْدًا " بِأَلْكَلاَمِ كَمَا نَصَبُوهُ بِالتَّكْلِيمِ فِي قَوْلِكَ : "تَكْلِيمُكَ [٤] زَيْداً حَسَنٌ " ، وَقَالَ قَوْمٌ : هُوَ اسْمُ لِلمَصْدَرِ ، وَالْمَصْدَرُ مُسَمَّاهُ ؛ لأَنَّه لَوْ كَانَ مَصْدَراً (لَمْ يَخْلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَصْدَراً لِكَلَّمْتُ أَوْ لِتَكَلَّمْتُ) [٥] ، وَالأَوَّلُ مَصْدَرُهُ " التَّكْلِيمُ " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً ﴾[٦] ، وَالثَّانِي مَصْدَرُهُ " التَّكَلُّمُ " ، نَحْوُ " تَكَلَّمْت تَكَلُّماً " ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَراً لِكَلَّمْتُ بِحَذْفِ الزَّوَائِدِ ؛ لأَنَّ فِيهِ أَلأَلِفَ وَهِيَ زَائِدَةٌ ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ " أَلْكَلاَمُ " اسْمًا لِلتَّكْلِيمِ كَمَا أَنَّ (السَّلاَمَ)[٧] اسْمٌ لِلتَّسْلِيمِ ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لأَنَّ " أَلْكَلاَمَ " فِي اصْطِلاَحِ النُّحَاةِ مُسَمَّاهُ أَلْجُمَلُ أَلْمُفِيدَةُ ، فَلَوْ قِيلَ : بِأَنَّهُ اسْمٌ لِلْمَصْدَرِ مَعَ أَنَّهُ اسْمٌ لِلْجُمْلَةِ لَزِمَ الاشْتِرَاكُ ، وَهُوَ خِلاَفُ أَلأَصْلِ .

---

(١) بعده في الأصل " في اللفظ والمعنى أمَّا اللَّفْظُ فلأنَّ الكاف " وهو تكرار مع ما قبله .

(٢) انظر : الخصائص ١/١٣ ، ٢٥ .

(٣) انظر شرح ابن يعيش ١/٢٠ فما بعدها .

(٤) في (ف) " تكلمك " .

(٥) في (ف) " لكان إمَّا لكلّمت أو تكلّمت " وهو اختصار لما بين القوسين .

(٦) سورة النساء ١٦٤ .

(٧) في الأصل " سلاماً " .

وَٱلْحَقُّ - عِنْدِي - أَنَّ " ٱلْكَلَامَ " اسْمٌ لِلْجُمْلَةِ ٱلْمُفِيدَةِ ، وَإِنَّمَا عَمِلَ بِمَا فِيهِ مِنْ حُرُوفِ ٱلْمَصْدَرِ ٱلَّتِي هِيَ مَادَّةُ ٱلْفِعْلِ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ ٱلْجُزْءُ ٱلْأَوَّلُ مِنَ ٱلْجُمْلَةِ اسْماً فَهِيَ ٱلْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ (كَقَوْلِهِ) (١) : " وَهُمْ كِرَامٌ " ، وَإِنْ كَانَ فِعْلاً فَهِيَ ٱلْجُمْلَةُ ٱلْفِعْلِيَّةُ كَقَوْلِهِ : " مَضَى ٱلْقَوْمُ " ، وَكَانَ ٱلْوَاجِبُ أَنْ يَبْدَأَ بِتَعْرِيفِ " ٱلْكَلِمَةِ " قَبْلَ تَعْرِيفِ " ٱلْكَلَامِ " ؛ لِأَنَّ ٱلْمُرَكَّبَ لَا يُمْكِنُ تَعْرِيفُهُ إِلَّا بَعْدَ تَعْرِيفِ مُفْرَدَاتِهِ ، وَإِنَّمَا بَدَأَ بِٱلْمُرَكَّبِ الَّذِي هُوَ " ٱلْكَلَامُ " لِشَرَفِهِ (٢) ، لِأَنَّ ٱلْمُرَكَّبَ أَفْضَلُ وَأَشْرَفُ مِنَ ٱلْمُفْرَدِ إِذْ (٣) كَانَ ٱلْمُرَكَّبُ يُفِيدُ جَمِيعَ مَا يُفِيدُهُ أَفْرَادُهُ وَزِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ ، وَلِأَنَّ ٱلْمُرَكَّبَ هُوَ ٱلْغَرَضُ مِنْ وَضْعِ (٤) ٱلْمُفْرَدَاتِ .

تَأْلِيفُهُ مِنْ كَلِمٍ وَاحِدُهَا كَلِمَةٌ أَقْسَامُهَا أَحَدُهَا

ٱلتَّأْلِيفُ أَخَصُّ مِنَ ٱلتَّرْكِيبِ ؛ لِأَنَّهُ تَرْكِيبٌ ذُو نِسْبَةٍ وَهُوَ بِمَعْنَى ٱلْأُلْفَةِ وَهِيَ ٱلْمُلَاءَمَةُ (٥) بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ " تَأْلِيفُهُ " وَلَمْ يَقُلْ تَرْكِيبُهُ ، وَ" ٱلْهَاءُ " ضَمِيرُ " ٱلْكَلَامِ " .

قَوْلُهُ : " مِنْ كَلِمٍ " ٱلْكَلِمُ أَعَمُّ مِنَ ٱلْكَلَامِ مِنْ وَجْهٍ ، لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى ٱلْمُفِيدِ وَغَيْرِهِ مِنَ ٱلْمُرَكَّبِ مِنْ (ثَلَاثَةِ أَلْفَاظٍ) (٦) ، وَلِذَلِكَ أَدْخَلَ عَلَيْهِ لَفْظَةَ

---

(١) في الأصل " كقولهم " تحريف .

(٢) في الأصل غير واضح .

(٣) في (ف) " إذا " .

(٤) في (ف) " جمع " .
وقد عيب على ابن معط سلوكه هذا النَّهج ، انظر شرح اللمحة البدريّة لابْنِ هشام ١/٢٠٠ .

(٥) قوله " الملاءمة " في الأصل غير واضح .

(٦) فى الأصل غير واضح .

" مِنْ " ، لِأَنَّ " مِن " الَّتِي لِلْبَيَانِ تَدْخُلُ علىَ (الأَعَمِّ ، يُرِيدُ أَنَّ) تَأْلِيفَ الْكَلَامِ مِنْ بَعْضِ الْكَلِمِ الثَّلَاثِ ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ يَتِمُّ الْكَلَامُ بِدُونِهِ ، فَإِنْ قِيلَ : فَالفِعْلُ يَتِمُّ الْكَلَامُ بِدُونِهِ بِحُصُولِ الْفَائِدَةِ [(١)] مِنْ إِسْنَادِ الاسْمِ إِلىَ مِثْلِهِ وَلاَ يَكُونُ الفِعْلُ (علىَ هذَا) [(٢)] جُزْءَ الكَلاَمِ ، قُلْتُ: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي فِيهِ فِعْلٌ جُزْؤُهُ الْفِعلُ ، وَالْكَلاَمُ الَّذِي فِيهِ حَرْفٌ / لَيْسَ جَزْؤُهُ الْحَرْفَ . ٦ - أ

وَالْكَلِمُ : جَمْعٌ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ بِالتَّاءِ [(٣)] .

فَالْوَاحِدُ " الْكَلِمَةُ " وَهِيَ [(٤)] اللَّفْظَةُ الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنًى مُفْرَدٍ بِالْوَضْعِ ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ قُيُودٍ عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنْ يُقَيِّدَ بِالْجِنْسِ ، وثَلَاثَةٌ عِنْدَ غَيْرِهِ .

الْقَيْدُ الأَوَّلُ : " اللَّفْظَةُ " وَفِيهِ احترَازٌ عَنِ الإِشَارَةِ ، وَالْكِتَابَةِ .

الْقَيْدُ الثَّانِي : " الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنًى " وَفِيهِ احْتِرَازٌ عَنِ الْمُهْمَلِ [(٥)] ، وَالْمُهْمَلُ هُوَ اسْمٌ ، وَلاَ مُسَمَّى لَهُ كَقَوْلِهِمْ : " الْعَنْقَاءُ ، وَالْغُولُ " قَالُوا : إِنَّ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ لَامُسَمىً لَهُمَا [(٦)] .

الْقَيْدُ الثَّالِثُ : " مَعْنىً مُفْرَدٌ " وَفِيهِ احْتِرَازٌ عَنِ الْكَلَامِ الْمَنْطُوقِ بِأَحَدِ

---

(١) في الأصل غير واضح .

(٢) فى (ف) " على ذلك " .

(٣) قال ابن القواس فى شرحه لوحة ٧ " أما الكلم فاسم جنس يفرق بينه وبين واحدها بالتاء ، وليس بجمع على الأصح إلا أنَّه لا يجوز إطلاقه على النوع الواحد لكونه لفظاً موضوعاً لآحاد بخلاف "الكلمة " .

(٤) فى (ف) " هى " .

(٥) في (ف) " المهملة .

(٦) وقيل : المهمل : هو الَّذي لم يوضع لمعنىً كديز مقلوب " زيد " .

جُزْأَيْهِ ، نَحْو " قُمْ ، وَاذْهَبْ " ، فَإِنَّهُ كَلِمَةٌ وَاحِـدَةٌ فِي الْمَسْمُوعِ ، وَهُوَ كَـلاَمٌ ؛ لأَنَّ فَاعِلَهُ مَنْوِيٌّ فِيهِ ، أَوْ نَقُولُ : فِيهِ احْتِرَازٌ عَنِ الْمُعَرَّفِ بِاللاَّمِ كَالْرجلِ ؛ فَإِنَّ اللاَّمَ تُفِيدُ التَّعْرِيفَ وَرَجُلٌ يُفِيدُ الذَّاتَ فَهُوَ مُرَكَّبٌ .

الْقَيْدُ الرَّابِعُ : " بِالْوَضْعِ " وَفِيهِ احْتِرَازٌ عَنِ الْمَنْقُولِ كَتَأَبَّطَ شَرّاً فَهُوَ لَفْظٌ مُرَكَّبٌ دَالٌّ عَلَى مَعْنًى مُفْرَدٍ بِالنَّقْلِ لاَ بِالْوَضْعِ الأَوَّلِ ، هَذَا إِذَا عَلَّقْتَ (الْبَاءَ) مِنْ قَوْلِكَ : " بِالْوَضْعِ " بِمُفْرَدٍ ، أَمَّا إِذَا عَلَّقْتَهُ بِالدَّالَّةِ (١) أَيْ : الدَّالَّةِ بِالْوَضْعِ عَلَى مَعْنًى مُفْرَدٍ فَفِيهِ احْتِرَازٌ مِنْ " أَحْ " ؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى مُفْرَدٍ وَهُوَ أَلَمُ الصَّدْرِ (٢) ، وَلَيْسَتْ كَلِمَةً ؛ لأَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَضَعْهَا ، إِذِ الْمُرَادُ بِالْوَضْعِ (٣) تَخْصِيصُ اللَّفْظِ بِمُسَمَّاهُ ، فَإِنْ قِيلَ : قَدْ تُطْلَقُ الْكَلِمَةُ عَلَى الْقَصِيدَةِ ، وَالْخُطْبَةِ ، قِيلَ : ذَلِكَ مَجَـازٌ مِنْ قَبِيلِ تَسْمِيَةِ الْكُلِّ بِاسْمِ الْجُزْءِ ، وَإِذَا (٤) أَمْكَنَ جَعْلُهُ مَجَازاً كَانَ أَوْلَى مِنَ الاشْتِرَاكِ .

فَإِنْ قِيلَ : لاَبُدَّ فِي الْمَجَازِ مِنْ مُلاَحَظَةِ مَعْنَى الْحَقِيقَةِ ، قُلْتُ : هُوَ كَذَلِكَ فَإِنَّ الْخُطْبَةَ وَالْقَصِيدَةَ بِمَجْمُوعِ أَجْزَائِهَا تُفِيدُ الْمَعْنَى الَّذِي قَصَدَ إِلَيْهِ

---

(١) في الأصل " بالدلالة " تحريف .

(٢) قال ابن يعيش ١/١٩ : " إنَّ من الألفاظ ما قد تكون دلالته على معنى بالطبع لا بالوضع وذلك كقول النائم : " أخ " فإنه يفهم منه استغراقه في النوم ، وكذلك قوله عند السعال : " أح أح " فإنه يفهم منه أذى الصدر ، فهذه ألفاظ لأنَّها مركبة من حروف ملفوظ بها ، ولا يقال لها كلم لأن دلالتها لم تكن بالتواضع والاصطلاح " .

(٣) في الأصل " من الوضع "

(٤) في (ف) " إذا " بدون واو العطف .

الشَّاعِرُ وَالخَاطِبُ (١) كَمَا أَنَّ الْكَلِمَةَ مَجْمُوعُ أَجْزَائِهَا يُفِيدُ الْمَعْنَى الَّذِى قَصَدَهُ الْوَاضِعُ ، فَاعْرِفْهُ !

وَالْكَلِمَةُ جِنْسٌ بِدَلِيلِ أَنَّهَا تُصَدَّرُ فِي حَدِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الاسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ ، وَالمَبْدُوءُ بِهِ فِي الحَدِّ هُوَ " الْجِنْسُ " ، وَالْمُعَقَّبُ بِهِ بَعْدَ الْجِنْس هُوَ " الفَصْلُ " ، وَالْمُرَكَّبُ مِنَ "الْجِنْسِ " ، وَالْفَصْلِ " هُوَ " النَّوْعُ " ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " أَقْسَامُهَا " أَيْ : أَنْوَاعُهَا .

قَوْلُهُ : " أَحَدُهَا " : أيْ : أَعْرَفُ حَقَائِقِهَا ، إِشْكَالٌ عَلَى قَوْلِهِم : " الْكَلِمَةُ جِنْسٌ " وَذَلِكَ أَنَّ الكَلِمَةَ اسْمٌ بِالاتِّفَاقِ ، فَلَو كَانَتْ جِنْساً لا نْدَرَجَ تَحْتَهَا الاسْمُ وَالفِعْلُ وَالحَرْفُ ، فيَكُونُ الشَّيْءُ جِنْساً لِنَفْسِهِ أَوْ يَكُونُ الفِعْلُ وَالحَرْفُ نَوْعَيْنِ لِلاسْمِ ضَرُورَةَ أَنَّ الْكَلِمَةَ اسْمٌ ، وَاسْمُ الجِنْسِ يَصْدُقُ عَلَى النَّوْع فَيَجِبُ أَنْ يَصْدُقَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْفِعلِ وَالْحَرْفِ أَنَّهُ اسْمٌ .

جَوابُهُ : أنَّ الْمُتَنَوِّعَ (٢) مَعْنَى الكَلِمَةِ لاَ لَفْظُهَا ، فَافْهَمْهُ .

---

(١) يريد الخطيب .

(٢) (ف) " المتبوع " تحريف .

[أقسام الكلمة]

وَهْيَ ثَلاَثٌ لَيْسَ فِيهَا خُلْفُ الاسْمُ ثُمَّ الفِعْلُ ثُمَّ الحَرْفُ

" هِيَ " : ضَمِيرُ الأَقْسَامِ ، وَحَذَفَ " التَّاءِ " مِنْ " ثَلاَثٍ " لِتَأْنِيثِ المَعْدُودِ مَعْنىً ؛ لأَنَّ كُلَّ قِسْمٍ مِنَ أَقْسَامِ الكَلِمَةِ كَلِمَةٌ ، فَاللَّفْظُ مُذَكَّرٌ ، وَالمَعْنَى مُؤَنَّثٌ ، فَهُوَ مِثْلُ قَوْلِكَ : " ثَلاَثُ شُخُوصٍ " إِذَا أَرَدْتَ بِهِ النِّسَاءَ ، فَاعْرِفْهُ .

قَوْلُهُ : " لَيْسَ فِيهَا خُلْفُ " أَيْ : لَيْسَ فِي قِسْمَتِهَا إِلَى هَذِهِ (الثَّلاَثَةِ)(١) الأَقْسَامِ خِلاَفٌ ، فَحَذَفَ المُضَافَ وَأَقَامَ المُضَافَ إِلَيْهِ (مُقَامَهُ)(١) ، دَلِيلُ الحَصْرِ أَنَّ الكَلِمَةَ إِمَّا أَنْ يَصِحَّ / إِسْنَادُهَا إِلَى غَيْرِهَا أَوْلاَ ، وَالثَّانِي " الحَرْفُ " ، وَالأَوَّلُ إِمَّا / أَنْ يَدُلَّ عَلَى الزَّمَانِ المُعَيَّنِ مِنَ الثَّلاَثَةِ لِذَلِكَ المَعْنَى أَوْلاَ ، وَالثَّانِي " الاسْمُ " ، وَإِنَّمَا قَدَّمَ الاسْمَ عَلَى الفِعْلِ ؛ لأَنَّ عَلَيْهِ مَدَارَ الكَلاَمِ ، أَيْ : لاَ يَتِمُّ كَلاَمٌ إِلاَّ بِهِ ، وَهُوَ يَتِمُّ بِدُونِ أَخَوَيْهِ فَهُوَ أَصْلٌ لِمَا سِوَاهُ ؛ لِتَوَقُّفِ غَيْرِهِ فِي الفَائِدَةِ عَلَيْهِ ، فَالاسْمُ يَنْتَظِمُ رُكْنَيِ الكَلاَمِ . وَقَدَّمَ الفِعْلَ عَلَى الحَرْفِ ؛ لأَنَّهُ أَحَدُ رُكْنَيِ الجُمْلَةِ ، فَالاسْمُ وَالفِعْلُ هُنَا رُكْنَا الكَلاَمِ (٢) ، مَتَى (٣) وُجِدَا مَعَ التَّأْلِيفِ - الَّذِي هُوَ الإِسْنَادُ - تَمَّ الكَلاَمُ وَحَصَلَتْ حَقِيقَتُهُ ، وَمَتَى انْتَفَيَا ، أَوْ أَحَدُهُمَا - أَعْنِي الاسْمَ - انْتَفَتْ حَقِيقَةُ الكَلاَمِ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) بعده في (ف) " وقَدَّمَ الفعل على الحرف " وهو تكرار مع ماتَقَدَّمَ .

(٣) في (ف) " ومتى " .

وَآخَرَ الحَرْفَ ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ أَحَدَ جُزْأَيِ الجُمْلَةِ ، فَأَمَّا (١) اعْتِرَاضُهُمْ بِالنِّدَاءِ فَلِنِيَابَةِ الحَرْفِ عَنِ الفِعْلِ وَالفَاعِلِ الَّذِي هُوَ " أَدْعُو " أَمَّا المُنَادَى فَمَفْعُولٌ ، وَالمَفْعُولُ لَيْسَ جَزْءَ الكَلَامِ مَادَامَ مَنْصُوباً . وَقِيلَ : إِنَّ حَرْفَ النِّدَاءِ اسْمٌ لِلفِعْلِ الَّذِي هُوَ " أَدْعُو " ، وَأُنَادِي " فَسَقَطَ الاعْتِرَاضُ عَلَى هَذَا القَوْلِ .

وَقِيلَ : الفَائِدَةُ إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ شَيْئَيْنِ اسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا حَرْفاً ؛ لأَنَّ الحَرْفَ لإِيقَاعِ العُلْقَةِ (٤) بَيْنَ شَيْئَيْنِ . وَلِهَذَا قِيلَ : الحُرُوفُ رَوَابِطُ ، وَالرَّبْطُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ وَلَا شَيْئَانِ مُحَالٌ .

---

(١) في (ف) " وأما "

يتضح الاعتراض في مثل " يا زيد " ؛ فإنَّ حَرْفَ النِّـداءِ كون مع الاسم فائدة .

(٢) في النسختين " العقلة " ، ولعل الصواب ما أثبت وهو يريد بها الربط بين شيئين ، يقول ابن الخباز في شرحه ١/٨١ : " أما الرابط فهو الداخل على شيئ ، ليعلق به غيره " .

[تعـريف الاسـم]

فَالاسمُ مَا أبَانَ عَنْ مُسَمَّى في الشَّخْصِ وَالمَعْنَى المُسَمَّى عَمَّا

لَفْظُ (١) " مَا " فِي قَوْلِهِ : " مَا أبَانَ " أعَمُّ مِنَ " اللَّفْظِ " الَّذِي هُوَ أعم مِنَ " الكَلِمَةِ " ، لَكِنَّهُ جَرَى عَلَى المَألُوفِ فِي التَّصْدِيرِ بِالألفَاظِ العَامَّةِ ثُمَّ التَّقْيِيدِ بِالألفَاظِ الخَاصَّةِ .

وَأقُولُ : إنَّ " مَا " مَوْصُولَةٌ لاَ يَتَبَيَّنُ مَعْنَاهَا إلاَّ بِصِلَتِهَا فَأشْبَهَتْ جُزْءَ " الكَلِمَةِ " فِي أنَّهُ لاَ يُفِيدُ إلاَّ بِتَمَامِهِ .

قَوْلُهُ (٢) : مَا أبَانَ عَنْ مُسَمَّى " فِي قُوَّةِ قَوْلِهِ : " كَلِمَةٌ "

قَوْلُهُ : " فِي الشَّخْصِ " فَصْلٌ يَخْرُجُ بِهِ الفِعْلُ وَالحَرْفُ ؛ فَإنَّ مُسَمَّاهُمَا لَيْسَ شَخْصاً .

قَوْلُهُ : " أبَانَ عَنْ مُسَمَّى " أيْ عَنْ مَعْنىً مُسَمىً ، فَإنْ قِيلَ : كَيْفَ يَقُولُ : مَا أبَانَ عَنْ مَعْنىً ، وَمُسَمى اللَّفْظِ يَكُونُ جَوْهَراً (وَمَعْنىً ؟ قُلْتُ : إنَّمَا قِيلَ لِمُسَمى اللَّفظ مَعْنىً - وَإنْ كَانَ جَوْهَراً) (٣) - ؛ لأنَّ اللَّفْظَ يَدُلُّ عَلَى الصُّوَرِ الذِّهْنِيَّةِ وَتِلْكَ الصُّوَرُ الذِّهْنِيَّةُ تَدُلُّ عَلَى مَا فِي الخَارِجِ ، وَالصُّوَرُ الذِّهْنِيَّةُ أعْرَاضٌ فَهُوَ أعَمُّ مِنَ المَعْنَى الَّذِي هُوَ المَصْدَرُ ، وَلِذَلِكَ قِيلَ : الاسْمُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً ، ثُمَّ ذَلِكَ المَعْنَى الذِّهْنِيُّ إنْ دَلَّ فِي الخَارِجِ عَلَى مَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ فَهُوَ العَيْنُ كَالإنْسَانِ وَإلاَّ فَهُوَ المَعْنَى كَالعِلْمِ .

---

(١) فى (ف) " لفظة " .

(٢) فى (ف) " فقوله " .

(٣) سقط من (ف) انتقال نظر .

وَقَوْلُهُ : " عمًّا " فِي مَوْضِعِ جَرٍّ صِفَةً (لِ " مُسَمًّى ")[١] أيْ : مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى مُسَمًّى قَدْ عَمَّ فِي دِلاَلَتِهِ الشَّخْصَ وَالْمَعْنَى . وَيَعْنِي ب " مُسَمًّى " مُسَمًّى بِالْقُوَّةِ لاَ بِالفِعْلِ ، أَيْ : عَلَى مَا لَهُ صَلاَحِيَّةٌ أَنْ يَدُلَّ عَلَى مُسَمًّى إِلَى آخِرِ التَّعْرِيفِ ، إِذَا جُعِلَ اسْماً لَهُ حَتَّى كَأَنَّهُ قَالَ : الاسْمُ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَدُلَّ عَلَى مَا يُسَمَّى بِهِ ، وَعَلَى هَذَا لاَ يَلْزَمُ الدَّوْرُ ، وَلاَ يُقَدَّمُ الْمُشْتَقُّ عَلَى الْمُشْتَقِّ مِنْهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْخَبَّازِ فِي شَرْحِهِ [٢] .

وَبِقَولِهِ : " فِي الشَّخْصِ وَالْمَعْنَى " خَرَجَ الْفِعْلُ ؛ لأَنَّ مَدْلُولَ الْفِعْلِ هُوَ الْحَدَثُ وَالزَّمَانُ الْمُعَيَّنُ / وَكِلاَهُمَا مَعْنًى لاَ شَخْصٌ ، فَدِلاَلَةُ الْفِعْلِ خَاصَّةٌ بِالْمَعْنَى ، وَدِلاَلَةُ الاسْمِ عَامَّةٌ فِي الأَشْخَاصِ وَالْمَعَانِي .

وَقِيلَ فِي حَدِّ الاَسْمِ : هُوَ الْكَلِمَةُ الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهَا غَيْرِ مُقْتَرِنٍ بِزَمَانٍ مُعَيَّنٍ .

قَوْلُهُمْ : " الْكَلِمَةُ الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنًى " يَنْدَرِجُ فِيهِ الاسْمُ وَالفِعْلُ وَالْحَرْفُ .

وَقَوْلُهُمْ : " فِي نَفْسِهَا " فَصْلٌ لِلاسْمِ وَالْفِعْلِ عَنِ الْحَرفِ .

وَقَولُهُمْ : " غَيْرُ مُقْتَرِنٍ بِزَمَانٍ مُعَيَّنٍ " فَصْلٌ لِلاسْمِ عَنِ الْفِعْلِ ، وَصَارَ الْحَدُّ خَاصًّا بِالاسْمِ [٣] .

---

(١) في كلتا النسختين " لمعنى " غير أنَّ الَّذي في النظم " المعنى " بالتعريف ، والجمل بعد المعارف أحوال ، فلعلَّ الصَّوابَ ما أثبت ، وجاء في الشرح المجهول لوحة ٧ ، وقوله " عمًّا " ، أي : عَمَّ الشخص والمعنى ، وموضعه الجَرُّ صِفَةً لِمُسَمًّى " ، وهو كثير النقل عن النيلي .

(٢) جاء في شرح ابن الخبَّاز ٧٠/١ " الحد الذي ذكره يحيى ذكره طاهر بن أحمد في مقدمته وليس بجيِّدٍ ، لأنه أدخل في الحد ما لا يعرف إلا بعد معرفة المحدود ، وهو قوله : " مسمى " ؛ لأنه مشتق من التسمية التي هي وضع الاسم ، فأفضى إلى الدور وهو محال » .
وينظر شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٩٤/١ .

(٣) ينظر في ذلك ابن يعيش ٢٢/١ .

وَإِذَا كَانَ الْمَنْفِيُّ فِي حَدِّ الاسْمِ هُوَ دِلاَلَتُهُ عَلَى (الْمُعَيَّنِ) (١) فَيَنْدَرِجُ "الصَّبُوحُ ، وَالْغَبُوقُ " (٢) فِي الْحَدِّ : (لأَنَّهُمَا يَدُلاَّنِ)(٣) عَلَى شُرْبٍ فِي عَشِيٍّ أَوْ فِي صَبَاحٍ فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مُعَيَّناً فِي (٤) الأَزْمِنَةِ الثَّلاَثَةِ ،إِذِ الْمُرَادُ بِالتَّعْيِينِ أَحَدُ الأَزْمِنَةِ الثَّلاَثَةِ ، وَلِذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يُفَسَّرَ بِغَبُوقِ أَمْسِ أَوْ الْيَوْمِ أَوْ غَدٍ ، وَتُضِيفُهُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلاَثَةِ ، فَتَقُولُ : " صَبُوحُ أَمْسِ ، وَغَبُوقُ الْيَوْمِ ، وَصَبُوحُ غَدٍ ، وَإِذَا جَازَ أَنْ يُفَسَّرَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ صَبُوحِ أَمْسِ أَوْ الْيَوْمِ أَوْ غَدٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ دِلاَلَةٌ عَلَى أَحَدِ الأَزْمِنَةِ بِعَيْنِهِ ، وَالْمَنْفِيُّ فِي حَدِّ الاسْمِ هُوَ (٥) الدِّلاَلَةُ عَلَى أَحَدِ الأَزْمِنَةِ بِعَيْنِهِ ، فَلاَ يَرِدُ ذَلِكَ نَقْضاً عَلَى الْحَدِّ (٦) ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " مَضْرِبُ الشَّوْلِ " (٧) ، وَمَقْدَمُ الْحَاجِّ " لاَ يَرِدُ نَقْضاً "؛ لأَنَّ مَضْرِبَ الشَّوْلِ عِبَارَةٌ عَنْ وَقْتِ مَضْرِبِهَا لاَعِبَارَةٌ عَنْ الضِّرَابِ وَالْوَقْتِ (بِدَلِيلِ قَوْلِكَ) (٨) : " مَضَى مَضْرِبُ الشَّوْلِ وَلَمْ يَقَعْ فِيهِ ضِرَابٌ " ، فَلَوْ كَانَ " مَضْرِبُ الشَّوْلِ " عِبَارَةً عَنِ الْوَقْتِ وَالضِّرَابِ لَكَانَ تَنَاقُضاً ، فَيَكُونُ الْمَضْرِبُ زَمَانَ الضِّرَابِ ، وَالْمَقْدَمُ زَمَانَ الْقُدُومِ ، وَحَصَلَ التَّعْيِينُ بِالإِضَافَةِ إِذْ قَدْ عُلِمَ أَنَّ ذَلِكَ الزَّمَانَ مَعْلُومٌ بِالْعُرْفِ لاَ مِنْ مَفْهُومِ اللَّفْظِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : " أَتَيْتُ مَضْرِباً أَو مَقْدَماً " لَمْ

---

(١) (ف) " الزمان المعين " .

(٢) الصبوح : الشرب بالغداة ، وهو ضد الغبوق الذى هو الشرب بالعشي .

(٣) فى النسختين " لأنه يدل " ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) (ف) " من " .

(٥) في الأصل (وهو) بالواو .

(٦) انظر شرح الكافية للرضى ١١/١ .

(٧) الشول : جمع الشائلة ، والشائلة من الإبل : الّتي أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخفّ لبنها ، وهو جَمْعٌ على غير قياس ، وجمع الجمع : أشوال .(اللسان : شول) .

(٨) (ف) " بدليل قولهم " .

يُفْهَمْ مِنْ ذَلِكَ زَمَانٌ أَصْلاً ، فَعُلِمَ أَنَّ هَذِهِ الأَلْفَاظَ مُجَرَّدَةٌ عَنِ الاقْتِــرَانِ فِي أَنْفُسِهَا[1] وَضْعًا، وَلَوْلاَ خَوْفُ الإِطَالَةِ لأَتَيْــنَا بِكُلِّ مَا يَرِدُ نَقْضاً عَلَى حَدِّ الاسْمِ بِجَوَابِــهِ .

- تعريف الفعــل[2]

وَالفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى زَمَــانٍ وَمَصْدَرٍ دِلاَلَةَ اقْتِــرَانِ

خَرَجَتْ أَسْمَاءُ الزَّمَانِ كَأَمسِ وَالْيَوْمِ وَغَدٍ بِقَوْلِهِ : " وَمَصْدَرٍ " ؛ لأَنَّ هَذِهِ الأَسْمَاءَ تَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ وَحْدَهُ ، أَمَّا عَلَى[3] الْمَصْدَرِ فَلاَ ، فَإِنْ قِيلَ : " كَانَ " وَأَخَوَاتُهَا لاَ تَدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ فَلاَ تَكُونُ أَفْعَالاً ، قُلْتُ : مُرَادُهُ الْفِعْلُ التَّامُّ ، فَأَمَّا " كَانَ " (فَهِيَ نَاقِصَةٌ)[4] ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَتِمَّ بِهَا الْكَلاَمُ مَعَ مَرْفُوعِهَا ، وَأَيْضاً فَإِنَّ خَبَرَهَا قَائِمٌ مَقَامَ الْمَصْدَرِ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ : " دَلاَلَةَ اقْتِرَانٍ " اللَّفْظُ الْمُجْمَلُ ، كَالْقُرْءِ لِلْحَيْضِ وَالطُّهْرِ[5] ، فَإِنَّهُ إِذَا أُطْلِقَ مَنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ لاَيَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ مَجْمُوعَ الْحَيْضِ وَالطُّهْرِ ، بَلْ أَحَدُهُمَا لاَ بِعَيْنِهِ .

---

(١) في (ف) " نفسها " ، وينظر ابن يعيش ٢٣/١ .

(٢) ورد هذا العنوان بحاشية الأصل .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في (ف) " فناقصة " .

(٥) القرء : من الأضداد يقال : القرء للطهر وهو مذهب أهل الحجاز ، والقرء للحيض ، وهو مذهب أهل العراق ، ويقال في جمعه : أقراء وقروء . عن الأضداد لابن الأنباري ٢٧ .

وَيَدْخُلُ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ " الصَّبُوحُ ، وَالْغَبُوقُ " إِلاَّ أَنْ يُرِيدَ الاقْتِرَانَ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ وَلَيْسَ ذَلِكَ مَذْكُوراً فِي لَفْظِهِ .

وَقِيلَ : إِنَّ لِلْفِعْلِ دِلاَلَتَيْنِ ، دِلاَلَةٌ بِمَادَّتِهِ أَيْ : بِحُرُوفِهِ ، وَهِيَ دِلاَلَتُهُ عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَدِلاَلَةٌ [1] بِصِيغَتِهِ ، وَهِيَ : دِلاَلَتُهُ عَلَى الزَّمَانِ ، كَمَا أَنَّ الاسْمَ الْمُعْرَبَ لَهُ دِلاَلَتَانِ دِلاَلَةٌ بِذَاتِهِ وَدِلاَلَةٌ / بِإِعْرَابِهِ ، وَالدَّلِيلُ ٧ - ب عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ الْمُعَيَّنِ أَنَّ دِلاَلَةَ صِيغَةِ الْمَاضِي غَيْرُ دِلاَلَةِ صِيغَةِ الْمُسْتَقْبَلِ وَضْعاً ، وَلَيْسَتِ الْمُغَايَرَةُ إِلاَّ بِتَعْيِينِ الزَّمَانِ .

وَقَدْ قِيلَ فِي حَدِّهِ: كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهَا وَزَمَانٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الثَّلاَثَةِ لِوُجُودِ ذَلِكَ الْمَعْنَى بِالْوَضْعِ ، وَهَذَا لاَيَرِدُ عَلَيْهِ مِثْلُ " الصَّبُوحِ " [2] وَإِنْ دَلَّ عَلَى مَعْنًى وَزَمَانِهِ - ؛ لأَنَّ زَمَانَهُ لَيْسَ أَحَدَ الأَزْمِنَةِ الثَّلاَثَةِ .

فَإِنْ قِيلَ : الْمُبْهَمُ نَحْوُ " يَفْعَلُ " لاَ يَتَعَيَّنُ زَمَانُهُ .

قُلْتُ : قَدْ حَصَلَ الامْتِيَازُ عَنِ الْمَاضِي ، وَأَمَّا الْمُضَارِعُ فَجَمِيعُ الأَلْفَاظِ لاَتَدُلُّ لِذَوَاتِهَا ، بَلْ بِإِرَادَةِ الْمُطْلِقِ لَهَا ، ثُمَّ الْمُتَكَلِّمُ بِهَا إِذَا أَطْلَقَهَا فَلاَبُدَّ أَنْ يُرِيدَ أَحَدَ الزَّمَانَيْنِ بِعَيْنِهِ ، وَإِنَّمَا اتَّفَقَ أَنَّ دِلاَلَتَهُ مُشْتَرَكَةٌ فَيَلْتَبِسُ عَلَى السَّامِعِ مُرَادُ الْمُتَكَلِّمِ مِنْهُ ، (أَمَّا دِلاَلَتُهُ فِي نَفْسِهِ) [3] فَهِيَ عَلَى زَمَانٍ مُعَيَّنٍ فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ .

فَإِنْ قِيلَ: " نِعْمَ وَبِئْسَ ، وَفِعْلُ التَّعَجُّبِ "لاَيَدْخُلُ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ .

قُلْتُ: الْمُرَادُ مَاكَانَ بَاقِياً عَلَى أَصَالَتِهِ ، وَهَذِهِ الأَفْعَالُ لَهَا دِلاَلَةٌ عَلَى

---

(١) في الأصل " ودلالته " .

(٢) بعده في النسختين عبارة "فإنه" ، ولامعنى لها هنا في نظري، فآثرت وضعها في الهامش .

(٣) سقط من (ف) .

الزَّمَانِ فِي أَصْلِ وَضْعِهَا إِلاَّ أَنَّهَا لَمَّا ضُمِّنَتْ مَا لَيْسَ لَهَا فِى أَصْلِ وَضْعِهَا وَأُجْرِيَتْ مُجْرَى الْحُرُوفِ بَطَلَتْ دِلاَلَتُهَا عَلَى الزَّمَانِ وَصَارَ الْقَصْدُ بِهَا التَّعَجُّبَ أَوِ الْمَدْحَ أَوِ الذَّمَّ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الزَّمَانِ الْمُعَيَّنِ ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الأَلْفَاظِ الإِنْشَائِيَّةِ ، نَحْوَ " بِعْتُ ، وَطَلَّقْتُ " ؛ لأَنَّهَا خَارِجَةٌ عَنْ مَوضُوعِهَا الأَصْلِيِّ ، وَكَلاَمُنَا إِنَّمَا هُوَ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ ، وَكَذَلِكَ الأَسْمَاءُ (الَّتِى) (١) أَشْبَهَتِ الْحُرُوفَ ، لاَ تَرِدُ (٢) نَقْضاً عَلَى حَدِّ الاسْمِ ؛ لأَنَّ الْحَدَّ إِنَّمَا هُوَ لِمَا كَانَ بَاقِياً عَلَى أَصَالَتِهِ ، (أَوْ لأَنَّ) (٣) هَذِهِ الأَسْمَاءَ الَّتِي شَابَهَتِ الْحُرُوفَ لَهَا دِلاَلَةٌ فِي نَفْسِهَا مَعَ دِلاَلَتِهَا عَلَى مَعْنًى فِى غَيْرِهَا .

وَالصَّحِيحُ مَا قَالَهُ سِيبَوَيْهِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " وَأَمَّا الْفِعْلُ فَأَمْثِلَةٌ أُخِذَتْ مِنْ لَفْظِ أَحْدَاثِ الأَسْمَاءِ ، وَبُنِيَتْ لِمَا مَضَى ، وَلِمَا يَكُونُ ، وَلِمَا هُوَ كَائِنٌ لَمْ يَنْقَطِعْ "(٤) .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : (لاَيُعْلَمُ شَيْءٌ) (٥) مِنَ الأَفْعَالِ يَخْرُجُ عَنْهُ إِلاَّ " لَيْسَ " فَإِنَّهُ لاَ دِلاَلَةَ لَهَا عَلَى الْمُضِيِّ (٦) ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُكَ : " لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا

(١) في (ف) " الذى " تحريف .

(٢) فى الأصل " ولا ترد " بالواو .

(٣) فى (ف) " ولان " .

(٤) الكتاب ١٢/١ هارون ، ونصه " ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع " .

(٥) فى (ف) " لا نعلم شيئًا " .

(٦) اختلف النحاة في " ليس " هل هِيَ فِعْلٌ أوحرفٌ ؟ ؟ فالجمهور على أنها فعل ، وزعم بعضهم أنها حرف ، قال ابن هشام " وزعم ابن السراج أنها حرف بمنزلة " ما " ، وتابعه الفارسيُّ في الحلبيات وابْنُ شقير وجماعةٌ » عن مغنى اللبيب ٣٨٧ .
والَّذِي في الأصول لابن السراج ٩٣/١ " أما (ليس) فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الأفعال قولك : لست ، كما تقول : ضربت .. " ، وهو مخالف لما نقله عنه ابن هشام والمرادي في الجني الداني ٤٩٤ ، أو لعلهما نقلا عن كتاب له آخر .

غَدًا" ، وَلَوْ قِيلَ فِي حَدِّهِ : (١) " مَا كَانَ مِنَ الْأَلْفَاظِ خَبَرًا وَلَمْ يُخْبَرْ عَنْهُ لَكَانَ جَيِّدًا " قَالَه(٢) أَبُو عَلِيٍّ .

فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ قَالَ (٣) لِلْفِعْلِ " أَمْثِلَةٌ " وَلَيْسَ لِلْفِعْلِ إِلاَّ مِثَالاَنِ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعُ ؟ قِيلَ : لأَنَّ مِثَالَ الْمُضَارِعِ يَأْتِي عَلَى قِسْمَيْنِ : الْحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ ، فَمَدْلُولُ أَحَدِهِمَا غَيْرُ مَدْلُولِ الآخَرِ ، فَاتِّفَاقُهُمَا فِي اللَّفْظِ لاَ يَجْعَلُهُمَا مِثَالاً وَاحِدًا (٤) ، أَوْ نَقُولُ (٥) : الأَمْرُ لَهُ مِثَالٌ يُغَايِرُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ سِيبَوَيْهِ (٦) هُوَ (٧) أَلْيَقُ بِصِنَاعَةِ النَّحْوِ ، وَاعْتُرِضَ عَلَى قَوْلِهِ : " مِنْ لَفْظِ أَحْدَاثِ الأَسْمَاءِ بِـ " اسْتَنْوَقَ الْجَمَلُ ، وَاسْتَحْجَرَ الطِّينُ، فَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ " اسْتَنْوَقَ " مَأْخُوذٌ مِنَ الاسْتِنْوَاقِ ، وَ" اسْتَحْجَرَ " مِنَ الاسْتِحْجَارِ ، قَالَ الْمُبَرِّدُ : أَرَادَ مِنْ لَفْظِ أَحْدَاثِ أَصْحَابِ الأَسْمَاءِ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ ، وَأَرَادَ بِـ " مَا هُوَ كَائِنٌ لَمْ يَنْقَطِعْ " الْحَالَ (٨) .

---

(١) أي : في حد الفعل .

(٢) فى (ف) " قال " .

(٣) أى : سيبويه .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) فى الأصل " ونقول " .

(٦) ينظر الكتاب ١/١٢ هارون .

(٧) فى الأصل " وهو " بالواو .

(٨) انظر أقوال العلماء في تحديد معنى " الفعل " ، إصلاح الخلل الواقع فى الجمل ٢١ .

تعريف الحرف

وَالْحَرْفُ لاَ يُفِـيدُ مَعْنًى إلاَّ ... فِي غَيْرِهِ كَهَلْ أَتَى الْـمُعَـلَّى

هَذَا مِنْ أَحْسَنِ مَا حُدَّ بِهِ الْحَرْفُ (١) ؛ فَإِنَّـه أَتَى بِهذِهِ العِبَارَةِ بَيْنَ ٨ - أ النَّفْيِ وَالإثْبَاتِ لِغَرَضِ الْحَصْرِ .

فَإِنَّه بِقَولِهِ (٢) : " لاَ يُفِيدُ مَعْنًى " خَرجَتِ الأَسْمَاءُ الْمُنَاسِبَةُ لِلْحُرُوفِ كَـ " أَيْنَ " ، وَ " كَيْفَ " ، وَخَلَصَ الْحَدُّ لِلْحَرْفِ ؛ لأنَّ أَسْمَاءَ الشَّرْطِ ، وَالاسْتِفْهَامِ لَهَا دِلاَلَتَانِ دَلاَلَةٌ فى نفسِهَا بِحُكْمِ الأسميَّةِ وَدَلالَةٌ في غَيْرِهَا بِمَا تَضَمَّنَتْهُ (٣) مِنْ مَعْنَى الْحَرفِيَّةِ ، وَلِذَلِكَ بُنِيَتْ ، وَالحرْفُ لَيْسَ لَهُ إلاَّ دِلاَلَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَهيَ فِي غيْرِهِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ " هَلْ " فِي قَوْلِهِ: " هَلْ أَتَى الْـمُعَلَّى " تُفِيدُ مَعْنَى الاسْتِفْهَامِ ، وَفَائِدَتُهَا لَهُ مُتَوقِّفَةٌ عَلَى اقْتِرَانِهَا بِمَا بَعْدَهُ مِنَ الجُمْلَةِ ، وَلَوْ أَتَى بِهَا عَلَى انْفِرَادِهَا لَمْ تُفِدْ مَعْنًى أَصْلاً (٤) .

---

(١) قال ابن القواس ١/ ٢٠٠ " هذا حد الحرف وقد كان الأولى أن يقول في تعريفه : " كلمة لاتدل على معنى إلا فى غيرها " ، لأن " الكلمة " جنس يشمل الحرف وغيره فيكون التعريف تاماً ، وقال صاحب الشرح المجهول لوحة ٧ : " هذا حَدُّ الحَرْفِ وقد كان يجب أن يصدِّرَهُ ببعض الألفاظ العامَّةِ كما فعل في حَدَّي الاسم والفعل ، فيقول : " ما لا يفيد معنى إلا فى غيره وترك ذلك مخل بصورة الحَدِّ " ، أمَّا ابْنُ الخَبَّازِ فيرى أنَّه لا يحتاج فى الحقيقة إلى حَدِّ الحَرْفِ ؛ لأنَّهُ كلم محصورة ، من حصرها علم أنَّ ماعداها أسماء وأفعال . ينظر شرحه ١/ ٧٤ بتصرف .

(٢) فى (ف) " بقول " تحريف .

(٣) فى (ف) " تضمنه " .

(٤) هذا هو المشهور عند النحويين إلاَّ أنَّ ابن النحاس زعم أنَّ الحرف دالٌّ على معنى في نفسه، وتابعه أبو حيان فى شرح التسهيل ، انظر شرح اللمحة البدرية ١/ ٢١٥ ، والأشباه والنظائر ٢/ ٥ .

وَقِيلَ : مَعْنَى قَوْلِهِم " إِنَّ الحَرْفَ لاَ يُفِيدُ مَعْنًى فِي نَفْسِهِ " أَنَّهُ لاَيُقْتَصَرُ [1] عَلَيهِ فِي الجَوَابِ ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَنْ عِنْدَكَ ؟ فَجَوابُهُ زَيْدٌ ، وَلَوْ قُلْتَ : مَا فَعَلَ زَيدٌ ؟ قُلْتَ : انْطَلَقَ ، فَحَسُنَ الاقتصَارُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الاسْمِ وَالفِعْلِ فِي الْجَوَابِ ، وَالْحَرْفُ لَيْسَ كَذَلِكَ فَلَوْ قَالَ : أَيْنَ زَيدٌ ؟ لَقُلْتَ [2] : فِي الدَّارِ ، وَلَوْ اقْتَصَرْتَ عَلَى لَفْظَةِ " فِي " لَمْ يَجُزْ ، فَإِنْ " قِيلَ " : فَإِذَا قُلْتَ : أَقَامَ زَيدٌ ؟ فَجَوابُهُ : نَعَمْ أَوْ لاَ ، فَتَقْتَصِرُ عَلَى الْحَرْفِ الَّذِي هُوَ " نَعَمْ " ، أَوْ " لاَ " ، قِيلَ : ذَلِكَ لِنِيَابَتِهِ عَنِ الجُمْلَةِ ، وَالأَصْلُ : " نَعَمْ قَامَ " ، لَكِنْ حُذِفَتِ الجُمْلَةُ الجَوَابِيَّةُ لِدَلاَلَةِ الحرفِ مَعَ قَرِينَةِ السُّؤَالِ فِي الْجَوَابِ عَلَيْهَا [3] .

---

(١) فى (ف) " لا يقصر " تحريف .

(٢) فى ف) " لقال " .

(٣) راجع تعريف " الحرف " إصلاح الخلل الواقع فى الجمل ٢٨ .

" خواص الأسماء وعلاماتها "

فَالاسْمُ عَرِّفْـهُ وأخْـبِرْ عَنْهُ وَثَنِّـهِ وَاجْمَعْهُ أوْ نَوِّنْـهُ
وَاجْرُرْهُ أوْ نَـادِهِ أوْ صَغِّرْهُ وَانْعَتْهُ أوْ أنِّثْهُ أوْ أضْمِـرْهُ

لمَّا ذَكَر حَدَّ الاسْمِ وَعَرَّفَهُ بِهِ أَرادَ أَن يُعَرِّفَهُ بعَلامَاتٍ تَخْتَصُّ بهِ ، لِيُعرفَ الشَّئُ بِحدِّهِ وَخَاصَّتِهِ ، وَالفَرقُ بَيْنَ الحدِّ وَالخَاصَّةِ أَنَّ الحدَّ يكُونُ بِذَاتِيَّاتِ الْمَحْدُودِ حتَّى لَوْ انْتَفَى شَئٌ مِنْهَا لانْتَفَى الْمَحْدُودُ ، أَلاَ تَرَى أَنَّهُ لَوِ انْتَفَتْ دلاَلَةُ الاسْمِ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهِ لانْتَفَتْ حَقِيقَةُ الاسْمِ .

وَأَمَّا الخَاصَّةُ فَلاَ يلْزمُ مِنْ انتِفَائِهَا انتفَاءُ الاسْمِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ الألفَ وَالَّلامَ لَوِ انْتَفَى (١) عن الاسْمِ لِمَانِعٍ لَمْ تَنْتَفِ حَقِيقَةُ الاسْمِ ، بَلْ مَتَى وُجِدَتْ لاَ تُوجَدُ إلاَّ فِي الاسْمِ دُونَ غَيْرِهِ .

وَقَدْ ذَكَر للاسْمِ إحْدَى عَشْرَةَ (٢) عَلاَمَةً (٣) :

أَحدُهَا : قَوْلُـهُ : " عَرِّفْـهُ " وَإِنَّما اخْتَصَّ الاسْمُ بالتَّعْرِيفِ لِيُفِيدَ الإِخْبَارُ عنه ، وَلَمْ يَقُلْ بِالَّلامِ لعمُومِ التَّعرِيفِ ؛ لأَنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يُعَرِّفُ بِالْمِيمِ (٤) .

وَثَانِيهَا : قَوْلُهُ " وَاخْبِرْ عَنْهُ " وَلَوْ قَالَ : أَسْنِدْ إِليه كَانَ أَوْلَى ، لأَنَّ

---

(١) قال " انتفى " بالإفراد ولم يقل " انتفيا " لأنَّ المرادَ بهما معاً كلمةً واحِدةً وهى (ألْ) .

(٢) في (ف) " أحد عشر علامة " وهو خطأ نحوى .

(٣) وكذلك ذكرها المصنف فى الفصول الخمسون ١٥١ .

(٤) وهي لغة طيٍّ ، ومنه قول النبي عليه السلام : " ليس من أمبر أمصيام في امسفر " ، ولأنَّ المعرف عند سيبويه اللام فقط والهمزة أتى بهما توصلاً إلى النطق بالساكن ، وعند الخليل كلاهما ، فقال " عرفه " ليعم المذهبين .

عن شرح ابن القواس ٢٠٢/١ ، والإرشاد إلى علم الإعراب للكيشى ٧١ .

الإِسْنَادَ أعمُّ مِن الإِخْبَارِ ، (فَكُلُّ إِخْبَارٍ إِسْنَادٌ) (١) فَإِنَّ قَوْلَكَ : هَلْ قَامَ زَيدٌ ؟ إِسْنَادٌ لاَ إِخْبَارٌ .

وَثَالِثُهَا : التَّثْنِيَةُ [وَهِيَ] (٢) مُخْتَصَّةٌ بالاسْمِ ، لأنَّ مَدْلُولَ الفِعْلِ جِنسٌ يَقَعُ عَلَى الكَثِيرِ وَالْقَلِيلِ فَلاَ يُثَنَّى (٣) ، وَالْقَوْلُ فِي الجَمْعِ (٤) كَالْقَوْلِ فِى التَّثْنِيَةِ .

الْخَامِسَةُ : التَّنوِينُ (٥) ، وَالَّذِي يَخْتَصُّ مِنْهُ بِالاسْمِ أَرْبَعَةُ أَضْرُبٍ :

تَنْوِينُ التَّمْكِينِ : وَهُوَ الفَارِقُ بَيْنَ المنصرِفِ وَغَيرِهِ كَرَجُلٍ .

وَالثَّانِي : تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ ، كَمَا فِي " صَهٍ " ، وَكَالتَّنْوِينِ فِي الْعَلَمِ إِذَا طَرَأَ عَليهِ التَّنْكِيرُ نَحْوَ " مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ وَأَحْمَدٍ آخَرَ " ، فَهَذَا خَاصٌّ بِالاسْمِ ؛ لأَنَّهُ دَلِيلُ التَّنْكِيرِ الطَّارِئِ عَلَى الْعَلَمِيَّةِ الْمُخْتَصَّةِ بِالاسْمِ .

الثَّالِثُ : تَنْوِينُ العِوَضِ مِن الْمُضَافِ إِلَيهِ كَمَا فِي "حِينَئِذٍ ، وَيَوْمَئِذٍ"(٦).

الرَّابِعُ : تَنْوِينُ الْمُقَابَلَةِ كَمَا فِي " مُسْلِمَاتٍ " ؛ لأَنَّهُ فِى مُقَابَلَةِ نُونِ الْجَمْعِ الْمُخْتَصِّ بِالاسْمِ .

السَّادِسَةُ : الجَرُّ ، وَإِنَّما قَالَ : " اجْرُرْهُ " وَلَمْ يَقُلْ : أَدْخِلْ عَليهِ حَرْفَ

---

(١) فى الأصل " فكل إسناد إخبار " ، والمثبت عن (ف) .

(٢) إضافة يوجبها السياق .

(٣) قوله " فلا يثنّى " سقط من الأصل .

(٤) قوله " والقول فى الجمع .. إلخ هي الخاصّةُ الرابعة من خَوَاصِّ الأسماء .

(٥) وهو نون ساكنة زائدة تقبل الحركة غالبًا . أفاده ابن القوّاسِ فى شرحه ٢٠٤/١ .

(٦) فى شرح ابن القواس ٢٠٤/١ " لأن " إذ " تضاف إلى الجملة ، فلمّا حذفت عُوِّضَ منها التَّنوِينُ وكان عوضاً عن المضاف إِلَيْهِ ، لتعاقبهما على آخر الكلمة » .

الْجَرِّ ، لأنَّه أَعَمُّ ؛ لأنَّ الْجَرَّ يكُونُ بالإضَافَةِ وبِحَرْفِ الْجَرِّ ، ولأنَّ حَرْفَ الجَرِّ قَدْ (يَدْخُلُ) (١) عَلَى الْفِعْلِ عَلَى سَبِيلِ الحِكَايَةِ . قَالَ الشَّاعِرُ (٢) :

وَاللهِ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهُ

أَيْ : بِمَقُولٍ فِيهِ نَامَ صَاحِبُهُ ، أَوْ بِلَيْلٍ نَامَ صَاحِبُهُ ، فَالجُمْلَةُ صِفَةٌ لِمَوصُوفٍ (٣) مَحْذُوفٍ .

السَّابِعَةُ : النِّدَاءُ ، وَهُوَ خَاصَةٌ بِالاسْمِ ؛ لأنَّ الْمُنَادَى مَفْعُولٌ ، وَالمَفْعُولُ : مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الفِعْلُ ، فَوَجَبَ أَنْ يكونَ اسْمًا ، لأنَّ الشَّئَ لاَ يَتَعَلَّقُ (بِنفْسِهِ) (٤) .

الثَّامِنَةُ ، وَالتَّاسِعةُ : التَّصْغِيرُ ، وَالنَّعْتُ (٥) ؛ لأنَّهُمَا يَخْتَصَّانِ (٦) الاسْمَ فَتَحْصُلُ الفَائِدَةُ بِالإِخْبَارِ عَنْهُ نَحْوُ " رَجُلٌ كَرِيمٌ " ، وَكَذَلِكَ " دُرَيْهِمٌ " بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : " دِرْهَمٌ صَغِيرٌ " ، لأنَّهُ وَصْفٌ لِلشَّئْ بِالصِّغَرِ .

---

(١) (ف) " يكون " تحريف .

(٢) نسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤١٦ للقناني ، وهو أبو خالد من قَعَدِ الخوارج ، وهو الذى قال فيه قطريُّ بن الفجاءة :

أبا خالد انفر فلستَ بخالدٍ   وما جعل الرحمن عذراً لقاعد

والقناني نسبه إلى " قنان " وهو جبل لبني أسد ، وبئر القنان موضع آخر ينسب إليه القناني أستاذ الفراء . انظر الكامل ٣/ ١٦٧ ، والمشترك وضعاً والمفترق صقعاً ٣٥٩ ، وكذلك نسبه العيني في هامش شرح الأشموني ٣/ ٢٧ ، ويلى البيت :

ولا مخالط الليان جانبه

وهو من شواهد الخصائص ٢/ ٣٦٦ ، وأسرار العربية ٩٩ ، والإنصاف ١/ ١١٢ .

(٣) (ف) " بموصوف " تحريف .

(٤) (ف) " بنفيه " تصحيف .

(٥) جمع بينهما ؛ لأن التصغير نعت فى المعنى ، فقولنا : رجيل بمنزلة : رجل صغير .

(٦) في الأصل " يخصصان " .

العَاشِرَةُ : التَّأْنِيثُ : لأنَّهُ إنْ كَانَ حَقِيقِيّاً - وَهُوَ الَّذِي بإزَائِهِ ذَكَرٌ مِنَ الحَيَوانِ - فَلاَ يَكُونُ إلاَّ في الأشْخَاصِ وَهِيَ الأسْمَاءُ ، وَغَيْرُ الْحَقِيقِيِّ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ ، وَلأنَّ مَدْلُولَ الْفِعْلِ جِنْسٌ وَالجِنْسُ مُذَكَّرٌ .

الحَادِيةَ عَشْرَةَ : (١) الإضْمَارُ : وَهُوَ يَخْتَصُّ بِالاسْمِ (٢) نَحْوَ " زَيدٌ ضَرَبْتُهُ " ، فَالهَاءُ ضَمِيرُ زَيدٍ ؛ لأنَّ الْفِعْلَ (لاَ يُضْمَرُ) (٣) وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى المَصْدَرِ بِحُرُوفِهِ ، وَعَلَى الزَّمَانِ بصِيغَتِهِ ، وَلَفْظُ الْمُضْمَرِ غَيْرُ لَفْظِ المُظْهَرِ ، وَإذَا تَغَيَّرَ لَفْظُ الفِعْلِ وَصِيغَتُهُ بَطَلَتْ فِعْلِيَّتُهُ .

فَهَذَا آخِرُ عَلاَمَاتِ الاسْمِ الَّتِي ذَكَرَهَا ، وَعَلاَمَاتُهُ كَثِيرةٌ تَنْتَهِي إلَى سَبْعِينَ عَلاَمَةً (٤) وَلاَ حَاجَةَ إلَى الإطَالَةِ بِذِكْرِهَا ؛ فَإنَّ فِيمَا ذَكَرَهُ كِفَايَةً ، وَقَدْ يُسْتَدَلُّ عَلَى الاسْمِ بِالتَّقْسِيمِ نَحْوُ " كَيْفَ " فَيُقَالُ : لاَ تَخْلُو مِنْ أَنْ تكونَ اسْماً أَوْ فِعْلاً أَوْ حَرْفاً ، لاَيَجُوزُ (٥) أَنْ تَكُونَ حَرفًا لإفَادَتِهَا مَعَ الاسْمِ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ ، وَلاَيَجُوزُ أَنْ تكُونَ فِعْلاً ، لِعَدَمِ دِلاَلَتِهَا عَلَى الزَّمَانِ ، فَتَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ اسْماً ضَرُورَةَ الْحَصْرِ فِي الثَّلاثَةِ(٦) .

---

(١) فى الأصل " الحادية عشر " وهو سهو .

(٢) " لأنه لا يكون إلا معرفة ، والفعل وضعه على التنكير فلا يكون مضمراً ، وأمَّا الحرف فبتقدير الجزء من متعلقه وجزء الكلمة لا يتحقَّقُ فيه تَعْرِيفٌ " ... أفاده ابن القوَّاس ٢٠٩/١ .

(٣) فى النسختن " لو أضمر " ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) ذكر منها السيوطى فى الأشباه والنظائر ٥/٢ فوق ثلاثين علامة .

(٥) فى الأصل " لا جائز " .

(٦) راجع الاقتراح فى علم أصول النحو ٨٢ ، والمسألة الثالثة من مسائل خلافية في النحو للعكبرى ٥١ ، حيث أورد خمسةَ أشياءَ تدلُّ على اسميَّتِهَا ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٦٧/١ .

خواصُّ الفِعْـــــلِ

وَالْفِعْـلُ بِالسِّينِ وَسَوْفَ عُرِّفَـا   وَالأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَقَدْ انْ صُرِّفَا

إِنَّمَا لَقَّبَ هَذَا النَّوعَ فِعْلاً – وَإِن كَانَت الأَشْيَاءُ كُلُّهَا أَفعَـالاً لِلَّهِ تَعَالَى – لِيَمْتَازَ عَنْ قَسِيمَيْهِ بِلَقَبٍ يَخُصُّهُ ، وَاخْتُصَّ بِهَذَا (١) اللَّقَبِ لِدِلاَلَتِه عَلَى المَصْدَرِ الَّذِي هُوَ حَقِيقِيٌّ إِذْ هُوَ فِعْلُ الفَاعِلِ وَقَدْ سَمَّى سِيبَوَيهِ – فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ كِتَابِهِ – المصْدَرَ بَالْفِعلِ (٢) فَسُمِّيَ بِاسْمِ مَا دَلَّ عَلَيهِ ، فَهَذِهِ تَسْمِيَةُ الدَّلِيلِ بِاسْمِ المَدْلُـولِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَالفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ فَهَلاَّ سَمَّوهُ زَمَانًا ؟

قِيلَ : لأَنَّه مَأخُوذٌ مِن لَفْظِ المَصْدَرِ وَلَيْسَ مَأخُوذاً مِنْ لَفْظِ الزَّمَانِ ، فَلَمَّا دَلَّ عَلَيهِ وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ لَفْظِه كَانَ أَخَصُّ بِه مِنْ (لَفْظ) (٣) الزَّمَانِ . فَإِن قِيلَ : فَهَلاَّ سَمَّوهُ عَمَلاً ؟ قُلْتُ : لَفْظُ الفِعْـلِ أَعَمُّ ؛ لأَنَّه يُقَالُ لِمَنْ تَكَلَّمَ : فَعَلَ وَلاَ يُقَالُ : عَمِلَ . وَقَولُهُ : " عُرِّفَ " أَيْ : جُعِلَتْ هَذِهِ الحُروفُ دَلِيلاً وَمُعَرِّفَةً لَهُ مِنْ غَيْرِهِ؛ لأَنَّ هَذِهِ الحُروفَ مُخْتَصَّةٌ بِهِ ، وَقَدْ ذَكَرنَا الفَرْقَ بيْنَ الحدِّ وَالخَاصَّةِ (٤) .

وَإِنَّمَا اخْتَصَّتْ هذه الأَشْيَاءُ بِالفِعْلِ ؛ لأَنَّ مَعَانِيَهَا لاَ تَصِحُّ إِلاَّ فِي الْفِعْلِ أَمَّا " قَدْ " فَلِتَقْرِيبِ المَاضِي مِنَ الْحَالِ ، وَأَمَّا " السِّينُ ، وَسَوْفَ " فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى المُبْهَمِ مِنَ الفِعْلِ خَلَّصَتْه لِلاستِقْبَالِ .

---

(١) فى (ف) " هذا " تحريف .

(٢) منها قوله فى الكتاب ١/ ٣٥١ هارون : " ومعنى تثنية " دواليك أنه فعل من اثنين ، كما نص عليه الرضى فى شرح الكافية ٢/١٩٢ ، ١٩٨ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) راجع ص ٤٩ .

أَمَّا الأَسْمَاءُ الجَامِدَةُ فَلَيْسَ فِيهَا مَاضٍ وَلا مُسْتَقْبَلٌ ؛ لأَنَّها أَعْيَانٌ ثَابِتَةٌ فِي كُلِّ حَالٍ فَلاَ يَصِحُّ (١) فِيهَا دُخُولُ / شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ (٢) ٩ - أ
العَلاَمَاتِ ، وَزَمَانُ " سَوْفَ " أَوْسَعُ اسْتِقْبَالاً مِنْ زَمَانِ " السِّينِ " وفِي "سَوْفَ " ثَلاَثُ لُغَاتٍ ، تَقُولُ : "سَوْفَ أَفْعَلُ ، وَسَوْ أَفْعَلُ، وَسَفْ أَفْعَلُ " .

وَأَمَّا الأَمْرُ وَالنَّهْيُ فَهُمَا يَخْتَصَّانِ (٣) بِالفِعْلِ ؛ لأَنَّ الأَمْرَ هُوَ طَلَبُ إِدْخَالِ (٤) مَا لَيسَ مَوْجُوداً فِي الوُجُودِ ، وَالنَّهْيُ هُوَ طَلَبُ اسْتِمْرَارِ التَّرْكِ ، وَالأَسْمَاءُ أَعْيَانٌ ثَابِتَةٌ مَوْجُودَةٌ ، فَالأَمْرُ بِإِدْخَالِهَا فِي الْوُجُودِ أَمرٌ بِتَحْصِيلِ الْحَاصِلِ ، وَقِيلَ (٥) : أَرَادَ بِقَوله " الأَمْرُ " : حَرْفَ الأَمْرِ ، وَهُوَ اللاَّمُ نَحْو " لِيَقُمْ زَيدٌ " ، وَ " بِالنَّهْي " : حَرْفَ النَّهْي نَحْوَ " لاَ يَقُمْ زَيدٌ " ، فَحذَفَ المُضَافَ وَأَقَامَ المُضَافَ إِلَيهِ مَقَامَهُ ؛ لأَنَّ الأَمْرَ قَدْ يَكونُ بالاسْمِ نَحْوَ "صَهٍ " بِمَعنَى أُسكُتْ ، [وَكَذلِكَ النَّهْيُ نَحو (٦)] " إيهًا " بِمَعْنَى لاَ تَتَكَلَّمْ .

قُلْتَ : هَذَا لَيسَ بِشَيءٍ ؛ لأَنَّهُ عَلَّقَ دُخُولَ هَذِهِ العَلاَمَاتِ الْخَمْسِ عَلَيْهِ بِشَرْطِ التَّصَرُّفِ، وَأَسْمَاءُ الأَفْعَالِ لاَ تَصَرُّفَ لَهَا، وَالتَّصَرُّفُ هُوَ اخْتِلاَفُ أَبْنِيَةِ الْفِعْلِ الْمَأْخُوذَةِ مِنَ المَصْدَرِ، لاخْتِلافِ أَزْمِنَتِهَا .

---

(١) فى الأصل " لا يصح " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى (ف) " مختصان " .

(٤) من (ف) .

(٥) قائله هو ابن الخباز كما في شرحه ٧٨/١ حيث قال " وإنما حملناه على ذلك لأن الأمر مشترك بين الاسم والفعل فلا يصلح أن يكون علامة كقولك : " مه ، وانطلق " ، وكذلك النهى كقولك : " إيهاً ، ولا تتكلم " ، والحرفان غير مشتركين " .

(٦) زيادة منى ليستقيم المعنى وقد استأنست لذلك بقول ابن الخباز السابق .

(علامات الحرف)

وَالْحَرْفُ فَضْلَةٌ بِلَفْظٍ خَالِي مِنْ عَلَمِ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ
يَجِيءُ إِمَّا رَابِطًا أَوْ نَاقِلاَ أَوْ زَائِدًا مُؤَكِّدًا أَوْ عَامِلاَ

إِنَّمَا كَانَ الْحَرْفُ فَضْلَةً ؛ لأَنَّهُ لاَ يُفِيدُ مَعَ الاسْمِ لِعَدَمِ الْمُخْبَرِ بِهِ أَوْ عَنْهُ ، وَلاَ مَعَ (١) الْفِعْلِ لِعَدَمِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ ، لأَنَّ الْفَائِدَةَ لاَتَحْصُلُ إِلاَّ بِمُخْبَرٍ بِهِ وَمُخْبَرٍ عَنْهُ ، فَمَتَى انْتَفَيَا أَوْ أَحَدُهُمَا انْتَفَتِ الْفَائِدَةُ ، وَمُرَادُهُمْ بِكَوْنِ الْحَرْفِ فَضْلَةً أَنَّهُ فَضْلَةٌ فِي التَّرْكِيبِ لاَ فِي الْمَعْنَى .

وَقَوْلُهُ : " خَالِي مِنْ عَلَمِ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ " أَيْ : مِنْ عَلاَمَاتِ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ وَهِيَ (٢) الْمُعَرِّفَةُ لَهُمَا ، وَسُمِّيَتْ عَلاَمَةً ، لأَنَّ الشَّيْءَ بِهَا يُعْلَمُ وَيَتَمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهِ ، وَمَعْرِفَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الاسْمِ وَالْفِعْلِ لاَ تَتَوَقَّفُ عَلَى الْحَرْفِ الْمُخْتَصِّ بِهِ بَلْ يُعْرَفُ كُلُّ وَاحِدٍ بِكَوْنِهِ يَصِحُّ الإِخْبَارُ بِهِ أَوْ عَنْهُ ، وَعَلَى هَذَا يَسْقُطُ اعْتِرَاضُ مَنْ قَالَ : إِنَّ عَلَمَ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ هُوَ الْحَرْفُ ، فَيَكُونُ حَاصِلُ هَذَا الْكَلاَمِ " الْحَرْفُ لَفْظٌ خَالٍ مِنَ الْحَرْفِ " لِمَا بَيَّنَّا أَنَّ عَلاَمَةَ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ لَيْسَ هِيَ الْحَرْفُ فَقَطْ فَيَكُونُ الْمُرَادُ خُلُوَّهُ مِنْ تِلْكَ الْعَلاَمَاتِ الَّتِي هِيَ غَيْرُ الْحَرْفِ ، فَلاَ يَلْزَمُ مِنْهُ مَا ذَكَرْتُمْ (٣) .

---

(١) فى (ف) " فلامع " .

(٢) فى (ف) زيادة " علامة الأسماء " بعد واو العطف .

(٣) يريد ابن الخباز الذ يقول فى شرحه ١/٨٠ ، قوله : " خالى من علم الأسماء والأفعال " هو قول ابن جنى " ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال ، وهو ردئ ؛ لأنه عرف الحرف بما لا يعرف إلا بعد معرفة الحرف ، لأنّ بعض علامات الأسماء والأفعال حروفٌ فصار فى التحصيل : والحرف فضلة بلفظ خال من الحرف وهذا دور ، وينظر قول ابن جنى الذي أشار إليه ابْنُ الخَبَّازِ فى اللمع ٩١ .

ثُمَّ ذَكَر فِي ٱلْبَيتِ الثَّانِي ٱلْغَرَضِ بِمَجِيءِ ٱلْحَرْفِ ، وَذَلِكَ لأَرْبَعَةِ مَعَانٍ ، وَهِيَ " الرَّبْطُ " ، وَالنَّقْلُ ، وَالزِّيَادَةُ ، وَٱلْعَمَلُ " ؛ لأَنَّ الحرفَ لَمَّا كَانَ مَعْنَاهُ في غَيْرِه فَلاَ يَخْلُو ذَلِكَ ٱلْغَيْرُ مِنْ أَنْ يكُونَ اسْماً ، أَوْ فعْلاً ، أَوْ مُرَكَّباً مِنْهُمَا ـ وَهُوَ الجُمْلَةُ ـ ، وَٱلْحَرْفُ يَدْخُلُ على كُلِّ وَاحدٍ مِنْهَا ، وَلاَ يَخْلُو الحَرْفُ إِمَّا أَنْ يَخْتَصَّ بِمَا دَخَلَ عَلَيه أَوْ لاَ يَخْتَصُّ ، وَٱلْمُخْتَصُّ إِمَا أَنْ يَخْتَصَّ بِالاسْمِ أَوْ بِالفِعْل ، فَٱلْمُخْتَصَّ بِالاسْمِ إِمَّا عَامِلٌ كَحُرُوفِ ٱلْجَرِّ – وَهِي الرَّوَابِطَ بَيْنَ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ – ، وإِمَّا غيرُ عَامِلٍ كَحَرْفِ التَّعْرِيفِ .

والمُخْتَصُّ بِالفِعْلِ إِمَّا عَامِلٌ كَحُرُوفِ الجَزْمِ ، وَمِنْهَا حَرْفُ الشَّرْطِ ـ وَهُو (١) الرَّابِطُ بَيْنَ جُمْلَتَينِ ـ نَحْوُ : " إِنْ يَقمْ أَقُمْ " ، أَوْ غَيْرُ عَامِلٍ كَالسِّينِ وَسَوْفَ .

وَأَمَّا غَيْرُ الْمُخْتَصِّ كَوَاوِ (٢) الْعَطْفِ ، وَهُوَ يَرْبِطُ إِمَّا بَيْنَ اسْمَيْنِ نَحْوُ " قَامَ زَيدٌ وَعَمْروٌ " ، أَوْ بَيْنَ فِعْلَيْنِ – مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْفَاعِلِ – نَحْوُ " قَامَ وَقَعَدَ " .

وَأَمَّا الدَّاخِلُ عَلَى الجُمْلَةِ فَعَلَى (٣) ضَرْبَيْنِ (إِمَّا / مُغَيِّرٌ لِمَعْنَاهَا أَوْ مُؤَكِّدٌ لَهُ) (٤) ، وَالْمُغَيِّرُ لِمَعْنَاهَا إِمَّا يُؤَثِّرُ فِي اللَّفْظِ أَوْ لاَ يُؤَثِّرُ ، فَالأَوَّلُ كَـ " لَيْتَ ، وَلَعَلَّ " ، وَالثَّانِي : كَحُرُوفِ الاسْتِفْهَامِ ، وَأَمَّا الْمُؤَكِّدُ لِمَعْنَى الجُمْلَةِ فَإِمَّا أَنْ يُؤَثِّرَ فِي اللَّفْظِ أَوْلاَ ، فَالأَوَّلُ نَحْوَ (٥) " ٩ – ب

---

(١) ف (ف) وهي .

(٢) هكذا في النسختين بإسقاط الفاء من جواب (أما) .

(٣) في (ف) " على " بدون فاء الربط .

(٤) في الأصل " إما مغيراً لمعناها أو مؤكدا له " بالنصب ، والمثبت من (ف) .

(٥) في (ف) " فالأول يجوز نحو .. " وقوله " يجوز " مقحم من الناسخ .

إنَّ " الْمكسُورَةِ ، وَ " أنَّ " الْمَفْتُوحَةِ .

وَالثَّانِي : وَهُوَ الَّذِي لاَ يُؤثِّرُ كَلاَمِ الابْتِداءِ نَحْوُ " لَزَيدٌ قَائِمٌ " .

وَأَمَّا الزَّائِدُ المؤكّدُ فَنَحْوَ " لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ " فَالبَاءُ زَائِدَةٌ لِلتَّأكِيدِ ، وكَذَلِكَ بِحَسْبِكَ زَيدٌ " فَالبَاءُ زَائِدَةٌ فِي الْمُبْتَدَأ ، وَقَدْ يَكُونُ عَامِلاً كَمَا (ذَكَرْنَاهُ) (١) ، وَغَيْر عَامِلٍ نحو : " إذَا مَا جَاءَ زَيدٌ فَأَكْرِمْهُ " فَـ " مَا " زَائِدٌ غَيْرُ عَامِلٍ ، وكَذَلِكَ قَوْلُهُ (٢) :

فَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ

وَالمُرادُ : فَمَا طِبُّنَا جُبْنٌ (٣) ، وَالزَّائِدُ قَدْ يَكُونُ زَائِداً فِى اللَّفظِ دُونَ المَعْنَى كَـ " مِنْ " فى الاستِغْرَاقِ نَحْوُ : " هَلْ عِنْدَكَ مِنْ رَجُلٍ " ؟ ، وَقَدْ يَكُونُ زَائِداً (فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى) (٤) فَيكُونَ الْغَرضُ بِهِ تَكْثِيرَ اللَّفْظِ ، نَحْوُ : " مَا إنْ زَيدٌ قَائمٌ " .

---

(١) فى (ف) " ذكرنا " .

(٢) القائل هو : فروة بن مسيك المرادي ، وتمام البيت ... ولكن منايانا ودولة آخرينا وهو من شواهد الكتاب ١٥٣/٣ / ٢٢١/٤ ، والمقتضب ١٩٠/١ ، ٢/ ٣٦٠ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، والخصئص ١٠٨/٣ ، والمحتسب ٩٢/١ ، والخزانة ١٢١/٢ بولاق .

(٣) فى (ف) " جبر " تحريف .

(٤) فى (ف) " في المعنى واللفظ " .

[الخلاف في اشتقاق الاسم]

وَاشْتَقَّ الاسْمَ مِنْ سَمَا الْبَصْرِيُّونْ   وَاشْتَقَّهُ مِنْ وَسَمَ الْكُوفِيُّونْ
وَالْمَذْهَبُ الْمُقَدَّمُ الْجَلِيُّ   دَلِيلُهُ الأَسْمَاءُ وَالسُّمِيُّ

ذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ اشْتِقَاقَ الاسْمِ مِنَ " السُّمُوِّ " وهُوَ (١) الارتفَاعُ ، لأنَّه سَمَا عَلَى قَسِيمَيْهِ (٢) ، إمَّا لأَنَّهُ لاَ يَفْتَقِرُ إِلَى غَيْرِهِ فِي الإِسْنَادِ ، وَإِمَّا لافتِقَارِ غَيْرِهِ فِي الإِسْنَادِ إِلَيْهِ ، قَالَ بَعْضُهُم : " لأَنَّ الْمُسَمَّى قَبْلَ وَضْعِ الاسْمِ [عَلَيْهِ] (٣) كَانَ خَامِلاً وَبَعْدَ وَضْعِهِ عَلَيهِ صَارَ نَابِهًا " ، وهَذَا لَيسَ بِشَيْءٍ ؛ وَذَلِكَ لأَنَّ الْخَامِلَ لاَ يُعْرَفُ وَمَا لاَ يُعْرَفُ لاَ يَشْعُرُ الذِّهْنُ بِهِ وَمَا لاَ يَشْعُرُ الذِّهْنُ بِهِ لاَ يَتَصَوَّرُهُ وَمَا لاَ يَتَصَوَّرُهُ الذِّهْنُ لاَ يُمْكِنُ (٤) الإِشَارَةُ إِلَيْهِ حَتَّى يُوضَعَ لَهُ لَفْظٌ يُعَبِّرُ بِهِ عَنْهُ ، ثُمَّ هَذَا الْقَائِلُ جَعَلَهُ مُسَمًّى قَبْلَ وَضْعِ الاسْمِ عَلَيهِ ، وَقَبْلَ وَضْعِ الاسْمِ لا يَكُونُ مُسَمًّى ؛ لأَنَّ لَفْظَ مُسَمًّى مُشْتَقٌّ مِن التَّسْمِيَةِ ، وَالْمُشْتَقُّ مُتَأَخِّرٌ عَنِ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ ، فَكَيْفَ يَعِيبُ عَلَى الْمُصَنِّفِ مِثْلَ هَذَا فِي حَدِّ (٥) الاسْمِ ثُمَّ يَقَعُ فِيهِ .

---

(١) مسألة اشتقاق الاسم مسألة خلافية بين البصرين والكوفيين ، ملخصها كما في الإنصاف ٦ "ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم – وهو العلامة – وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السمو – وهو العلو " . (المسألة الأولى من الإنصاف ١٦) ، وأسرار العربية ٤ .

(٢) (ف) " قسميه " وهو تحريف .

(٣) إضافة من شرح ابن الخباز ٨٤/١ ، وهو المقصود بقول المؤلف : " قال بعضهم " .

(٤) (ف) " لا يذكر " تحريف .

(٥) ينظر شرح ابن الخباز ٧٠/١ .

وَذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّه مُشْتَقٌّ مِنَ الوسْمِ الَّذِي هُوَ العَلَامَةُ ؛ لأنَّ الاسْمَ عَلَامَةٌ عَلَى المُسَمَّى يُعْرَفُ بِهِ كَمَا تُعْرَفُ الدَّابَّةُ بِمَا عَلَيْهَا مِنَ الوَسْمِ ، فَالمَحذُوفُ مِنْهُ عِنْدَ الكُوفِيِّ فَاؤُهُ وَهِيَ الوَاو الَّتِي فِي "وَسَمَ" ، وَأُحِلَّتِ الهَمْزَةُ مَحَلَّ الوَاوِ ، وَوزْنُهُ عِندَهُمْ " إِعْلٌ " ، وَالمَحْذُوفُ مِنْهُ عِندَ البَصْرِيِّينَ لامُهُ ، وَوَزْنُهُ " إِفْعٌ " ، لأنّهم لَمَّا حَذَفُوا الوَاوَ وبَقِيَتِ [1] المِيمُ سَاكِنَةً جَعَلُوا السُّكُونَ فِي السِّينِ فَصَارَتِ المِيمُ مَحَلاً لِحَرَكَاتِ الإِعْرَابِ ، وَهَذَا هُوَ الحَقُّ لأُمُورٍ :

أَحدُهَا : أَنَّهُ جُمِعَ عَلَى " أَسْمَاءٍ " دُونَ " أَوْسَامٍ " [2] .

وَثَانِيهَا : التَّصْغِيرُ ؛ لأنَّه صُغِّرَ عَلَى "سُمَيٍّ" دُونَ " وُسَيْمٍ" أَمَّا " أَسْمَاءٌ " فَأَصْلُهَا " أَسْمَاوٌ " [3] فَوَقَعَتِ الوَاوُ طَرَفًا بعدَ أَلفٍ زَائِدَةٍ فَقُلِبَتْ هَمْزَةً ، وَأَمَّا " سُمَيٌّ " فَأَصْلُهُ " سُمَيْوٌ " فَاجْتَمَعَتِ اليَاءُ وَالوَاوُ [4] ، وَالأَوَّلُ فِيهِمَا [5] سَاكِنٌ فَقُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً وَأُدْغِمَتْ فِي اليَاءِ .

الثَّالِثُ : تَصْرِيفُ الفِعْلِ [6].

---

(١) فى الأصل " بقيت " بدون واو العطف .

(٢) أي : أن جمعه على أسماء دليل على أنه مشتق من " السمو " ولو كان مشتقاً من " الوسم " كما ذهب الكوفيون لقالوا فى جمعه " أوسام " ، أو " أواسيم " ، كما في الإنصاف ١٤ المسألة الأولى .

(٣) في (ف) " أسماء " تحريف .

(٤) في (ف) " الواو والياء ".

(٥) في (ف) " منهما " .

(٦) جاء فى حاشية الأصل " يقال فى تصريفه .. تسميت ، وفى المصدر التسمية ولا يقال توسمت " ، قال ابن القواس لوحة ١ " وثانيها تصريف الفعل منه نحو سميته وأسميته وأسميك دون وسمته وأوسمته وأوسمك » .

الرَّابـعُ : التَّـعْـويِضُ في الأوَّلِ إنَّمَـا يكُونُ فى الـمـحـــذُوفِ الَّلامِ غَالبـًا نَحْوُ " ابْنٌ وَاثنَـانِ " .

وفيـهِ (١) خَمْسُ لُغَـاتٍ بكسـر الأولِ وَضَـمّـهِ مع الهـمـزَةِ ، وَبِهـمَـا أَيْضًا مَعَ حَذْفِهَـا ، وَضَمٌ السِّينِ مع قَصْرِهِ وإتْمَـامِهِ ، فَوَزْنُهُ فى الأولى " إِفْـعٌ " بِكَسْـرِ / الْهَـمـزَةِ ، وَفي الثَّـانيـةِ " أُفْعٌ " بِضَـم الْهَـمْـزَةِ ، وفي ١٠ - أ الثَّـالثـةِ " فِعٌ " بكســرِ السّين ، وفـي الرّابـعـةِ " فُـعٌ " بِضَـمِّـهَـا ، وَفي الخَامسةِ " فُعًى " بِوَزْنِ هُدًى .

---

(١) أي : في " اسم . ينظر الإنصاف ١٦ ، المسألة الأولى .

[اشتقاق المصدر]

وَاشْتَقَّ كُوفِيُّـونَ أَيْضًا الْمَصْدَرَا   مِنْ فِعْلِهِ نَحْوَ نَظَرْتُ نَظَـرَا

ذَهبَ الكوفيُّون إلى أنَّ المصدَر مشتقٌ من الفعلِ (١) ، واحتجُّوا بوجُوهٍ :

أحدُهَا : أن الفعلَ عَاملٌ فيهِ ، والعَاملُ سابقٌ علَى المعمُولِ .

والثَّانِي : أنَّه يُؤكَّدُ بهِ الفعلُ ، وَالتَّأكيدُ تَابعٌ للمؤكَّدِ .

الثَّالثُ : أنَّه يصحُّ بصحَّةِ الفعلِ وَيعتلُّ باعْتِلالهِ نحو " اسْتَحْوَذَ اسْتِحْوَاذًا " ، فَصَحَّتِ الْوَاوُ فِى الْمَصْدَرِ لِصحَّتِهَا فِى الْفِعْلِ ، وَتقُولُ : "اسْتَقَامَ اسْتِقَامةً " فَتعتلُّ الواوُ ، وَتقلبُهَا ألفاً فِى الْمَصدَرِ ، كَمَا أُعِلَّتْ فِى الفعلِ ؛ لأنَّ أَصْلَهُ " اسْتَقْوَمَ " فَقُلِبتِ الواو ألفًا (لِتَحركِهَا(٢) فى الأصلِ وانفتاح مَا قَبلَها الآن).

الرَّابعُ : أنَّا نَجِدُ أفعَالاً لاَ مَصَادِرَ لَهَا نحو " نِعْمَ ، وَبِئْسَ ، وَلَيْسَ وَعَسَى " فَلَوْ كَانَ الفعلُ فرعًا لَوجَبَ أن يكُونَ لِهَذهِ الأفعَالِ مَصَادرُ ؛ لأنَّ الفرعَ لابُدَّ أن يسبقَهُ أصْلٌ .

وَالجوَابُ عن الأولِ أنَّ الحُروفَ عَامِلَةٌ فِى الأسْمَاءِ ، وَلاَ قَائِلَ بِأَصَالَتِهَا ، وَأيضًا فَإنَّ الاشتِقَاقَ يُؤْخذُ من جهةِ التَّصريفِ والْمَعنَى لاَ مِنْ

---

(١) ينظر فى هذه المسألة الإنصاف ٢٣٥ (المسألة ٢٨) ، وشرح الكافية للرضى ١٧٨/٢ ، وابن يعيش ١١٠/١ ، والإيضاح فى علل النحو ٥٦ ، وكتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٣٧ المسألة السادسة .

(٢) فى النسختين " لتحركها " وانفتاح ما قبلها فى الأصل" والصواب ما أثبت ، ينظر الوجيز فى علم التصريف لابن الأنبارى ٦٠.

جِهَـةِ الْعمَـلِ .

وعن الثَّاني : أنَّه لَيسَ تَأكيـداً صَريحاً ، بدلِيلِ جَوَازِ تَقْدِيمـهِ عَلَى الْفِعْلِ [1] .

وعن الثالث من وُجُـوهٍ :

أحدُهَا : أنَّ الكَلامَ فى المَصادِرِ الأصُولِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا زِيَادَةٌ ، وهى لا تَكُونُ إلاَّ صَحِيحَـةً .

الثَّاني : أنَّه يجُـوزُ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ حَمْلُ الأصْلِ عَلَى الْفَرْعِ فى شَيْءٍ من الأحكَامِ ؛ فَإنَّ الفـرَّاءَ [2] يقُولُ : إنَّ المَاضِيَ بُنِيَ عَلَى الفتْحِ إذَا كَانَ للوَاحِدِ حَمْلاً عَلى فِعْلِ الاثْنَيْنِ .

الثَّـالثُ : أنَّ المستقبلَ يَعْتَـلُّ بِاْعتَلالِ المَاضِي ، ولَيسَ فَرعًا عليْهِ .

وعن الرابع : أنَّـهُ مُعَارِضٌ بالمصَادِرِ الَّتى لاَ أفْعَـالَ لَهَا نحوُ " وَيْـلٌ وَوَيْـحٌ ، وَوَيْسٌ " [3] .

وَاشْتَقَّ مِنْهُ الفِعْلَ أهْلُ الْبَصْرَةْ ۝ وَذَا الَّذِي بِهِ تَلِيـقُ النُّصْرَةْ

إذْ كُلُّ فَرْعٍ فِيهِ مَا فِي الأصْـلِ ۝ وَلَيْسَ فِي الْمَصْدَرِ مَا فِي الْفِعْلِ

ذَهبَ البصريُّونَ إلى أنَّ الفِعْلَ مُشْتَقٌّ من المصدَرِ لوجُوهٍ :

أحدُهَا أنَّ الْمَصْدَرَ يَدلُّ عَلَى الحَدَثِ - أيْ : عَلَى الحركَاتِ الصَّادِرَةِ مِنَ الْفَاعِلِ ، وَالْفِعْلُ يَـدلُّ عَلى هَذا المـعنَى وَعَلى شَيْءٍ آخَـرَ وَهُوَ الزَّمَانُ

(1) أما ابن الخباز فقد أبطل حجة الكوفيين هذه فى شرحه ، بقوله " الجواب عنه أنه باطل بقولنا " قام القوم أجمعون " ، لأن أحدهما غير مشتق من الآخر " .

(2) ينظر الإنصاف ٢٤٠ المسألة ٢٨ ، حيث نسب هذا للفراء .

(3) يقال : " (ويح) كلمة رحمة ، و " ويل " كلمة عذاب ، وقيل : هما بمعنى واحد ، و " ويس " كلمة فى موضع رحمة واستملاح .

وانظر : الإيضاح في علل النحو ٥٨ ، وفيه " أن الزجاج كان يستدل به " .

فَالمصدَرُ كَالمفْرَدِ ؛ لأنَّه يَدلُّ علَى شَيْءٍ واحدٍ ، وَالفعلُ كَالْمركَّبِ لأنَّه يدلُّ علَى شَيْئينِ وَهُمَا الْحَدَثُ وَالزَّمَانُ ، وَالمفردُ جزءُ المركَّبِ وَالجزءُ مُقدَّمٌ علَى الْكُلِّ ، لأنَّ المركَّبَ فِيهِ المفردُ وَزِيَادةٌ ، وَهَذَا معنَى قَولِهِ : " إِذْ كُلُّ فَرْعٍ فِيهِ مَا فِي ٱلأَصْلِ " أَيْ الْفِعلُ فيهِ مَا فِي المصدَرِ من الدّلاَلَةِ علَى الحدَثِ ، ولَيسَ فِى الْمَصْدَرِ مَا فِى الْفِعْلِ من الدّلاَلَةِ علَى الزَّمَانِ ، وَهُوَ معنَى قولِهِ : " وَلَيْسَ فِى الْمَصْدَرِ مَا فِى الْفِعْلِ " فَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ هُوَ الأصلُ لَوجَبَ أن يكُونَ فِى المصدَرِ جَمِيعُ مَا فِي الْفعلِ مِنَ الدّلاَلَةِ علَى الحَدثِ وَالزَّمَانِ المعيَّنِ .

الثَّانِي أَنَّ الاشتقَاقَ : هُوَ أَخْذُ لَفْظٍ فَرعيٍّ مِنْ لَفظٍ أَصْلِيٍّ مُوافقٍ ١٠ – ب لَهُ فِى الحُرُوفِ الأَصْلِيّةِ والمَعْنَى الأَصْلِيِّ (١) ، وَهذَا لاَ يتحقَّقُ إلاَّ إِذَا جَعلْنَا المصدَرَ أَصْلاً ، أَمَّا لَوْ جعلْنَا الفعلَ أَصْلاً وَهُوَ يَدلُّ علَى الزَّمَانِ المعيّنِ فَيَجبُ أَن يكُونَ المصدَرُ دَالاً عليهِ وَلاَ قَائِلَ بِهِ ؛ لأنَّ المصدَرَ أَحدُ مَدْلُولَي الفِعْلِ ، وَلَيسَ الفعلُ أَحَدَ مَدلُولي المصدَرِ .

الثالث : أَنَّ المصدَرَ يَقعُ للمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ فَهُوَ كَالعَامّ ، وَالفعلُ مُخْتَصٌّ بِأَحدِ الزَّمَانَيْنِ ، فَأَشْبَهَ(٢) الخَاصَّ ، وَالْعَامُّ مُقَدّمٌ علَى الخَاصّ .

---

(١) حدّ العكبريُّ الاشتقاقَ فقالَ : " أَمَّا الحدُّ فأقرب عبارة فيه ما ذكره الرُّمَّانيُّ ، وهو قوله : "الاشتقاق اقتطاع فرع من أصلٍ يدور فى تصاريفه على الأصل " ، فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاقِ ولزم منه التعرض للفرق والأصل ، وأمَّا الفرع والأصل : فهما في هذه الصناعة غيرهما فى صناعة الأقيسة الفقهية ، فالأصل هاهنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعاً أولياً ، والفرع لفظ توجد فيه تلك الحروف معنوع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل " . عن التبيين ١٤٤ .

وانظر أيضًا : ما أحال عليه العكبرى كتاب الحدود للرماني ٣٩ .

(٢) فى (ف) " فاشتبه " تحريف .

القــولُ في الإعْرَابِ وَالبِنَــاءِ الأصْـــلُ في الإعْرَابِ للأسْمَاءِ

إنَّمَا قدَّمَ الإعرَابَ على الْمُعْرَبِ ؛ لأنَّ الْمُعْرَبَ مُشْتَقٌّ من الإعْرَابِ ، وَالْمُشْتَقُّ مِنْهُ مُقَدَّمٌ ؛ لأنّه الأصْلُ ، وَإنَّمَا كَانَ الأصْلُ في الإعرَابِ للأسمَاءِ ؛ لأنَّ الاسْمَ صِيغةٌ وَاحدةٌ وتَتَوارَدُ عليه مَعَانٍ مُخْتلِفةٌ ، كالفَاعليّةِ وَالمفعُوليّةِ وَالإضَافةِ ، وهَذِهِ الْمَعَانِي مَنْفِيَّةٌ عن الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ ، أمَّا الْفِعْلُ فَالمَعَانِي الَّتى تَعْتَقِبُ عَلَيْه فَلَيْسَ إلاّ الدَّلاَلَةُ عَلَى الزَّمَانِ الْمُعَيَّنِ ، وَاخْتلاَفُ الصِّيغةِ كَافٍ (١) فِي ذَلِكَ . وَأمَّا الحرْفُ فَسيأتي بَيَــانُهُ .

فَاحتِيجَ فِي الاسْمِ إلى مَا يُفَرِّقُ بينَ هذه المعَــانِي فَأتَوا بالإعْرَابِ وَسَيَأتِي الكَلامَ عليهِ ، ألاَ تَرَى أنَّكَ لَو قُلتَ : " مَا رَأيْتُ الْهِـلاَلَ " بالنَّصبِ كُنْتَ نَافِياً لرُؤْية الهلاَلِ ، ولَوْ رَفَعْتَ " الهلاَلَ " كُنْتَ مُثْبِتًا لِلرُّؤْيَــةِ وَجَعَلْتَ " مَا " موصُولةً مُبْتَدأً و " رَأيتُ " صِلَتُهَا وَالعَائِدُ مَحْذُوفٌ وَهُوَ الْمَفْعُولُ ، وَ " الهلاَلُ " خَبَرُ الْمُبتدأ تَقْدِيرُهُ (٢) : " الَّذِي رَأيتُهُ الهِـلاَلُ " ، فَلَوْلاَ الإعْـرَابُ لاَلْتَبَسَ النَّفْيُ بالإثْبَاتِ ، وَكذَا لَو قُلتَ : " مَا أخَذْتُ مِنْكَ دِرْهَمًا " بالنَّصْبِ كُنْتَ جَاحِداً ، وَلَوْ رَفَعْتَ " الدّرهَمَ " كُنْتَ مُقِراً مُعْتَرِفاً ، وَتَقْدِيرُهُ " الَّذِي أخَذْتُهُ مِنْكَ دِرْهَمٌ " فَلَولاَ الإعْرَابُ لالتَبس الإنكَارُ بالإقْرارِ ، وكذلك لو قُلْتَ : " مَا أحْسَنَ زَيْدٌ " بغَيرِ إعْرابٍ احْتَمَلَ ثَلاثَةَ أوْجُهٍ : التَّعَجُّبَ ، وَالنَّفْيَ ، وَالاستفهَامَ .

وَفي اشْتِقَاقِ الإعْرَابِ أُصُولٌ :

---

(١) كاف مكرر في (ف) .

(٢) في (ف) " وتقديره " بالواو .

أَحدُهَا : مِنْ " أَعْرَبَ الرَّجُلُ عَنْ (١)حَاجَتِهِ " ، إِذَا أَبَانَ ؛ لأَنَّ الكَلَامَ إِذَا أُعْرِبَ تَبَـيَّنَ مَعْنَـاهُ .

الثَّـانِي : مِنْ " أَعْرَبَ الرَّجُـلُ " إِذَا تَكَلَّمَ بِالعَرَبِيَّةِ ، فَإِن قِيلَ: المتكلِّمُ بالبنَاءِ كَذلِكَ ! قُلتُ : البِنَاءُ لا يَخُصُّ لُغَةَ الْعَربِ ، بَلْ هُوَ فِي كُلِّ لُغَةٍ .

الثَّالثُ : مِنْ " عَربَتْ مَعِدَةُ الْفَصِيـلِ " (٢) : إِذَا تَغَيَّـرت وفَسَدَتْ ، فَـالهـمـزَةُ لِلسَّلْبِ فَكَأنَّكَ إِذَا أَعْرِبْتَ الكَلَامَ أَزَلْتَ عَربَـهُ أَيْ : فَسَـادَهُ ، كَقَولِكَ " عَجَمْتُ الكِتَـابَ " : إِذَا أَشْـكَلْتَهُ ، و " أَعْجَمْتُـهُ " أَيْ : سَلَبْتُ عُجْمَـتَـهُ وَأَزَلْتُـهَا .

الرَّابعُ : مِنْ قَولِهِمْ " امْرَأَةٌ عَرُوبٌ " أَيْ : مُتَحَسِّنَةٌ (٣) ، لأَنَّ الكَلَامَ إِذَا أُعْرِبَ فُهِمَ مَعْنَـاهُ وَحَسُنَ عِنْدَ سَامِعِـهِ .

وَحَـدُّهُ تَغَـيُّرٌ فِي الآخِـــرِ   بِعَامِلٍ مُقَــدَّرٍ أَوْ ظَاهِـــرِ

بِالرَّفْعِ أَوْ بِالنَّصْبِ أَوْ بِالجَرِّ   كَمَـرَّ زَيْـدٌ رَاكِبًا بِعَمْــرِو

قولُه : " تَغَـيّرٌ فى الآخِرِ ، كَالجِنْسِ يَشْمَلُ الْمُعْرَبَ وَالمبنىَّ ؛ لأنَّ ١١ – أ
الْمَبْنِىَّ يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ نَحْوُ : "رُدَّ ، وَغُضَّ "(٤) فإنَّه يُضَمُّ أخِرُهُ إِتْبَاعًا لأَوَّلِهِ ،

---

(١) فى (ف) " غير " وهو تصحيف .

(٢) الفصيل : ولد الناقة إذا فصل عن أمه .

(٣) انظر هذه المعانى في :
وتهذيب اللغة ٢/ ٣٦٠ ، معجم مقاييس اللغة ٢٩٩/٤ ، وتفسير المؤلِّف لقولهمُ " امرأة عروب " بمتحسنة لم أجده في المعاجم اللُّغويَّةِ التي بين يدىَّ – وإن كنت لا أستبعده – حيث فسرت المرأة العروب بأنَّهَا المتحببة إلى زوجها ، وقيل : غير ذلك ، ولولا تعليل المؤلف المؤكد بأنه يقصد بشرحها " متحسنة " لقلت : لعلها محرفة من " متحببة " ولكن تفسيره – فى نظرى – لا غبار عليه إذ المرأة المتحسنة هِيَ المتزيِّنَـةُ لزوجِهَا المتحببة إليه ، وهذا واردٌ في معناها .

(٤) في (ف) " عض " بالعين المهملة .

وَيُفْتَحُ تَخْفِيفاً ، وَيُكْسَرُ عَلَى أَصْلِ التِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، لكِن لاَ لِعَامِلٍ ، وَقَولُهُ : "بِعَامِلٍ فَصْلٌ لِلْمُعْرَبِ عَنِ المبْنِيِّ ، لأَنَّ تَغَيُّرَهُ لا لِعَامِلٍ . وَقَولُهُ : "فِي الآخِرِ" أَحْسَنُ مِن قَوْلِ الْجمَاعَةِ " تَغَيُّرُ الآخِرِ ، لأَنَّ الآخِرَ هُوَ الحَرْفُ ، وَذَاتُ الْحَرْفِ لاتَتَغَيَّرُ وَلاَ تَتَبَدَّلُ ، بَلِ التَّغَيُّرُ في هَيْئَةِ الْحَرْفِ مَعَ بَقَاءِ ذَاتِهِ .

وَمِثَالُ الرَّفعِ بِعَامِلٍ مُقَدَّرٍ قَولُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ (١) ، فَـ " أَحَدٌ " فَاعِلُ فِعْلٍ مُقَدَّرٍ أَى : إِنِ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ ، وَمِثَالُ النَّصْبِ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ ﴾ (٢) ، أَيْ : وَقَدَّرْنَا الْقَمَرَ (٣) ، وَمِثَالُ الْجَرِّ قَولُهُم : " في الدَّارِ زَيْدٌ وَالْحُجْرَةِ عَمْرٌو " أَيْ : وَفِي الْحُجْرَةِ ، وَلَوْلاَ تَقْدِيرُ حَرْفِ الْجَرِّ " فِي الْحُجْرَةِ " لَعُطِفَ عَلَى عَامِلَيْنِ(٤) أَحدُهُمَا مَعْمُولُه مَرْفُوعٌ وَهُوَ " زَيْدٌ " ، وَالآخَرُ مَجْرُورٌ وَهُوَ " الدَّارُ " ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ عِندَ سِيبَوَيهِ (٥) ، وَأَمَّا الْعَامِلُ الظَّاهِرُ فَقَدْ مُثِّلَ بِهِ في قَوْلِهِ : " مَرَّ زَيدٌ راكِبًا بِعَمْرٍو " وَإِنَّمَا قَدَّمَ الرَّفْعَ عَلَى النَّصْبِ ؛ لأَنَّ الرَّفْعَ مُقْتَضَى الفَاعِلِيَّةِ وَهِيَ مُقدَّمَةٌ فَمُقْتَضَاهَا كَذلِكَ ، وقَدَّمَ النَّصْبَ عَلَى الجَرِّ ، لأَنَّهُ من تَأْثِيرِ الْفِعْلِ بِغَيْرِ وَاسطَةٍ غَالِبًا ، وَالْجَرُّ مِنْ تَأْثِيرِ الْفِعْلِ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَالأَوَّلُ أَقْوَى فَقَدَّمَهُ لِذَلِكَ ، وَإِنَّمَا خَالَفُوا بَيْنَ أَلْقَابِهَا لاخْتِلاَفِ مَعْنَاهَا ، وَخُصَّت بِهَذِهِ الأَلْقَابِ الَّتِي هِيَ " الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ ، وَالْجَرُّ ، وَالْجَزْمُ " لِلْفَرقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَرَكَاتِ الْبِنَاءِ إِيجَازًا واخْتِصَارًا ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُم " رَفْعٌ " أَخْصَرُ مِن قَولِهِم " ضَمَّةٌ

---

(١) سورة التوبة ٦ .

(٢) سورة يس ٣٩ .

(٣) قال ابن مكى فى الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢١٦ : " قوله : " والقمر قدرناه " قرأه الكوفيون وابن عامر بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع " ، وانظر تفسير القرطبى ١٥/٢٩ .

(٤) العاملان هما حرف الجرّ " في " ، والابتداء الرّافع لزيد .

(٥) الكتاب ١/٣١ – ٣٣ بولاق مع الهامش ، كما نص عليه السيوطى فى الهمع ٢/١٣٩ .

أَحْدَثَهَا عَامِلٌ " وَكَذَلِكَ الْبَاقِي ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُضِيفَ إِلَى حَدِّ الْمُعْرَبِ زِيَادَةً فَيَقُولُ : " تَغَيُّرٌ فِي الآخِرِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً كَالَّلفْظِ لِيَدْخُلَ بِقَوْلِهِ : " تَقْدِيرًا " الْمُعْتَلُّ فِي الْحَدِّ ، وَيَخْرُجُ بِقَوْلِهِ : " كَالَّلفْظِ " الْمَبْنِيُّ ، فَإِنَّهُ لاَ يُقَدَّرُ عَلَى آخِرِهِ إِعْرَابٌ ، بَلْ يُقَالُ : هُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ أَيْ : فِي مَوْضِعٍ مَرْفُوعٍ .

وإِنَّمَا كَانَ الإِعْرَابُ فِي آخِرِ الكَلِمَةِ ؛ لأَنَّهُ عَلَمٌ بِحَالِ الْكَلِمَةِ ، وَعَلَمُ حَالِ الشَّيْءِ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ بِذَاتِهِ ، وَلأَنَّهُ لاَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يكُونَ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ أَوْ فِي وَسَطِهَا أَوْ فِي آخِرِهَا ، وَالأَوَّلُ بَاطِلٌ ؛ لأَنَّ مِن جُمْلَةِ الإِعْرَابِ الْجَزْمَ وَهُوَ سُكُونٌ ، ولاَ يُبْتَدَأُ بِسَاكِنٍ ، وَالثَّانِي - أَيضًا - بَاطِلٌ ، لِئَلاَ يَخْتَلَّ (١) [وَزْنُ الْكَلِمَةِ] (٢) عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ (٣) مفتوحًا فَيُضَمَّ ، أَوْ بِالْعَكْسِ ، أَوْ (سَاكِنًا) (٤) فَيُحَرَّكُ أَو بِالْعَكْسِ ، فَتَعَيَّنَ الآخِرُ .

وَالْجَزْمُ مِنْ أَلْقَابِهِ كَلَمْ يَرِمْ (٥) وَلَيْسَ فِي الأَسْمَاءِ شَيْءٌ يَنْجَزِمْ
وَلَيْسَ فِي الأَفْعَالِ مَا يَنْجَرُّ فَعُوِّضَتْ جَزْماً بِهَا يُقَرُّ (٦)

لَمَّا اسْتَغْرَقَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجَرُّ الْحَرَكَاتِ الثَّلاَثَ وَالْحُرُوفَ الْمُشْبِهَةَ لَهَا لَمْ تَبْقَ لِلْجَزْمِ عَلاَمَةٌ لاَ مِنَ الْحَرَكَاتِ ولاَ مِنَ الْحُرُوفِ فَجَعَلَ عَلاَمَتَهُ حَذْفَهَا ، وَيُسَمَّى " سُكُونًا " إِنْ كَانَ الْمَحْذُوفُ حَرَكَةً .

---

(١) في (ف) " يخلّ " .
(٢) سقط من الأصل .
(٣) بعده في الأصل " ساكنًا " ، وأغلب الظَّنِّ أَنَّها زائدةٌ ، ولم تَرِدْ في (ف) .
(٤) في النسختن " ساكن " بالرفع .
(٥) قوله " كلم يرم " أي : لم يبرح .
(٦) البيتان في (ف) غير مرتبين حيث قدم الثاني على الأول ، وهو سهو من الناسخ .

وَلمَّا كَانَتِ الْحَرَكَاتُ ثَلاَثًا كَانَ الْحَذْفُ رَابِعًا ، فَانْحَصَرَ الإِعْرَابُ فِي أَرْبَعَةِ أَصْنَافٍ [١] ، وَجَعَلَ لِكُلِّ صِنْفٍ لَقَبًا يَخُصُّهُ .

وَ " الهَاءُ " فِي " أَلْقَابِهِ " ضَمِيرُ " الإِعْرَابِ " ، أَيْ [٢] وَالْجَزْمُ مِن أَلْقَابِ الإِعْرَابِ .

١١ - ب وَإِنَّمَا / اخْتَصَّ الْجَزْمُ بِالْفِعْلِ ، لِثِقَلِهِ وَخِفَّةِ الْجَزْمِ ، وَاخْتَصَّ الجَرُّ بِالاسْمِ لِخِفَّتِهِ وَثِقَلِ الجَرِّ ، فَحَصَلَ التَّعَادُلُ ، لأَنَّ الْجَزْمَ حَذْفُ حَرَكَةٍ أَوْ حَرْفٍ ، فَكَانَ أَخَفَّ .

وَالْجَزْمُ فِي اللُّغَةِ : الْقَطْعُ [٣] ، يُقَالُ " جَزَمْتُ يَدَ اللِّصِّ : إِذَا قَطَعْتَهَا ، وَ " خَبَرٌ جَازِمٌ " أَيْ : قَاطِعٌ لِلشَّكِّ وَمُزِيلُهُ ، وَكَذَلِكَ هُنَا هُوَ قَطْعُ حَرَكَةٍ أَوْ حَرْفٍ ، وَإِنَّمَا كَانَ الْفِعْلُ أَثْقَلَ مِنَ الاسْمِ لِوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الاسْمَ يُضْمَرُ فِي الفِعْلِ ، نَحْوَ قَوْلِكَ " قُمْ " أَيْ : قُمْ أَنْتَ " ؛ لأَنَّ الإِضْمَارَ هُوَ الاسْتِتَارُ وَالْمُسْتَتِرُ فِي الشَّيْءِ كَالْجُزْءِ مِنْهُ ، وَالْجُزْءُ لا يَكُونُ أَثْقَلَ مِنَ الْكُلِّ وَلاَ مُسَاوِيًا لَهُ .

الثَّانِي : أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيدٌ " مَثَلاً أَوْ " عَمْرٌو " فُهِمَ مِنْهُ الْمَعْنَى وَلَمْ يَحْتَجْ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى سُؤَالٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : " ضَرَبَ " فَقَدْ فُهِمَ مِنْهُ حُصُولُ الضَّرْبِ ، وَبَعْدَ ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلى أَسْئِلَةٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ يُقَالَ : مَنْ ضَرَبَ ؟ فَيَقُول : زَيدٌ .

---

(١) هي " الرفع ، والنصب ، والجر ، والجَزْمُ " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) زاد في (ف) "هو " قبل " القطع " .

الثَّانِي : أَنْ يُقَالَ : لِمَنْ ضَرَبَ ؟ فَيَقُولُ : لِعَمْرٍو .

الثَّالِثُ : أَيْنَ ؟ ، وَالرَّابِعُ : مَتَى ؟ ، وَالْخَامِسُ : لِـمَ ؟

إِلَى غَير ذلك (١) مِنَ اللَّوَازِمِ ، وَالشَّيْءُ يَثْقُلُ بِكَثْرَةِ لَوَازِمِهِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ ضِمْنًا ، والْـمَصْدَرُ اسْمٌ ، وَهُوَ جُزْؤُهُ ، وَالْجُزْءُ أَخَفُّ مِنَ الْكُلِّ ، فَلِذَلِكَ خُصَّ الْجَزْمُ بِالْفِعْلِ ، وَلَوْ دَخَلَ الْجَزْمُ الاسْمَ مَعَ خِفَّتِهِ لَكَانَ إِجْحَافًا بِهِ ، وَلَوْ دَخَلَ الْجَرُّ الْفِعْلَ لازْدَادَ الثَّقِيلُ ثِقَلاً ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ : " وَلَيْسَ فِي الأَفْعَالِ مَا يَنْجَرُّ " ، وَأَيْضًا فَالْجَزْمُ فِي الْفِعْلِ عِوَضٌ (٢) مِنَ الجَرِّ فِي الاسْمِ فَلَوْ (٣) دَخَلَ الجَرُّ الْفِعْلَ لَكَانَ جَمْعًا بَيْنَ الْعِوَضِ وَالْمُعَوَّضِ عَنْهُ ، وهَذَا مَعْنَي قَوْلِهِ : " فَعُوِّضَتْ جَزْمًا بِهَا يُقَرُّ " يَعْنِي : الأَفْعَالُ يَلْزَمُهَا الْجَزْمُ ، وَلَوْ دَخَلَ الْجَزْمُ الاسْمَ لَمْ يَخْلُ إِمَّا أَنْ تُحْذَفَ (٤) الْحَرَكَةُ أَوِ التَّنْوِينُ أَوْ هُمَا ، لاَ جَائِزَ حَذْفُ الْحَرَكَةِ ؛ لأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الإِعْرَابِ فَلَوْ حُذِفَتْ لالْتَبَسَ الْمُعْرَبُ بِالْمَبْنِيِّ وَكَانَ يَلْزَمُ مِنْ حَذْفِهَا حَذْفُ التَّنْوِينِ لِسُكُونِهِ وَسُكُونِ حَرْفِ الإِعْرَابِ بَعْدَ حَذْفِ الْحَرَكَةِ ، وَلَوْ حُذِفَ التَّنْوِينُ لالْتَبَسَ الْمُنْصَرِفُ بِغَيْرِهِ ، وَإِذَا امْتَنَعَ حَذْفُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا امْتَنَعَ حَذْفُهُمَا معًا ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " وَلَيْسَ فِي الأَسْمَاءِ شَيْءٌ يَنْجَزِمْ " .

وَقِيلَ : إِنَّمَا(٥) لَمْ يَنْجَزِمِ الاسْمُ ؛ لأَنَّهُ لاَ مَعْنَى لِعَوَامِلِهِ فِي

---

(١) في الأصل " إلى غيره " .

(٢) (ف) " عوضاً " بالنصب تحريف .

(٣) (ف) " ولو " .

(٤) (ف) " يحلو " تحريف .

(٥) (ف) " إنها " تحريف .

الأسْـمَاء ، والْجَزْمُ أثَرُ الْعَامِلِ وإذَا انْتَفَى الْعَامِلُ انْتَفَى أثَرُهُ ، وكَذَا لَمْ يَدْخُلِ الْجَرُّ في الأفْعَـالِ ؛ لأنَّهُ لاَ مَعْنَى لِعَوَامِلِه فِي الأفْعَـالِ لأنَّهُ إمَّا بِحَرْفِ جَرٍّ أوْ بِإضَافَةٍ ، وكِلاَهُمَا لا يُفِيـدُ مَعْنَـاهُ فِي الْفِعْلِ فَلاَ يُفِيدُ أثَرًا فِيـهِ ، وعَلَى هَذَا لِلْقَائِلِ أنْ يَقُولَ : هَلاَّ انْجَرَّ الْفِعْلُ بِعَوَامِلَ غَيْرِ عَوَامِلِ الْجَرِّ في الأسْمَاءِ كَمَا انْتَصَبَ وارْتَفَعَ بِعَوَامِلَ غَيْرِ عَوَامِلِ النَّصْبِ والرَّفْعِ في الأسْمَاءِ ؟ وكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي دُخُولِ الْجَزْمِ الأسْمَاءَ .

والْحَقُّ أنْ يُقَالَ : إنَّ لِلرَّفْعِ فِي الاسْمِ عَامِلَيْنِ : قَوِيٌّ وضَعِيفٌ فَلَمَّا دَخَلَ الرَّفْعُ الْفِعْلَ كَانَ بِأضْعَفِ الْعَامِلَيْنِ وهُوَ الْمَعْنَوِيُّ ، وكَذَلِكَ النَّصْبُ لَهُ فِي الأسْمَاءِ عَامِلاَنِ قَوِيٌّ وهُوَ الْفِعْلُ ، وضَعِيفٌ وهُوَ الْحَرْفُ ، فَكَانَ نَصْبُهُ[1] بِالْحَرْفِ الَّذِي هُوَ أضْعَفُ الْعَامِلَيْنِ ، وأمَّا الْجَرُّ فَلَيْسَ لَهُ فِي الاسْمِ إلاَّ عَامِلٌ وَاحِدٌ ، وهُوَ الْحَرْفُ [2] فَلَيْسَ لَهُ عَامِلاَنِ : قَوِيٌّ وضَعِيفٌ حَتَّى يَدْخُلَ الْفِعْلَ أضْعَفُهُمَا ؛ لأنَّ الْحَرْفَ أضْعَفُ الْعَـوَامِلِ .

---

(١) أيْ : نصب الفعل المضارع .

(٢) وفي شرح ابن القوّاس لوحة ١٣ :

" ولما لم يكن للجر إلاّ عامل واحد وهو حرف الجرّ يعمل إمّا ظاهراً أو مقدّرًا في المضاف إلَيْهِ على رأْيٍ امتنع دُخُولُهُ في الفعل ، لِعَدَمِ العاملِ الضَّعِيفِ "

[البنـــــاء]

وَالْحَرْفُ مَبْنِيٌّ بِكُلِّ حَـــالِ وَالأَصْلُ فِي الْبِنَــاءِ لِلأَفْعَــالِ / ١٢ - أ

لَمَّا كَانَ الْمُقْتَضِي لِلإِعْرَابِ فِي الاسْمِ مَا يَتَوَارَدُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ كَالفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ وَالإِضَافَةِ ، وَالْحَرْفُ لَيْسَ كَذَلِكَ ، فَالإِعْرَابُ مُنْتَفٍ عَنِ الْحَرْفِ لانْتِفَاءِ الْمُقْتَضِي لَهُ ، وَكَذَلِكَ الْكَلامُ فِي الْفِعْلِ .

وَإِنَّمَا قَالَ : " الأَصْلُ " فِي الْبِنَاءِ لِلأَفْعَالِ ، وَلَمْ يَقُلْ : هِيَ مَبْنِيَّةٌ بِكُلِّ حَالٍ كَمَا قَالَ فِي الْحَرْفِ ؛ لأَنَّ فِيهَا مَا خَرَجَ عن أَصْلِه فَأُعْرِبَ وَهُوَ الْمُضَارِعُ ، وَالْحَرْفُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ أَصْلِه ، فَإِنْ سُمِّيَ بِهِ خَرَجَ عَنِ الْحَرْفِيَّةِ وَدَخَلَ فِي حَيِّزِ الأَسْمِيَّةِ ، فَإِنْ سَمَّيْتَ بِحَرْفِ الْمَعْنَى فَإِنْ كَانَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ كَبَاءِ الْجَرِّ ، وَكَافِ التَّشْبِيهِ ، وَوَاوِ الْعَطْفِ زِدْتَ عَلَيْهِ حَرفًا مِنْ جِنْسِ حَرَكَتِه وَحرْفًا آخَرَ من جِنْسِ الْحَرْفِ الْمُجَانِسِ لِلْحَرَكَةِ ، فَإِنْ كَانَتْ حَرَكَتُهُ كَسْرَةً [١] زِدْتَ يَاءً ثُمّ زِدْتَ يَاءً أُخْرَى ، فَتَقُولُ : إِذَا سَمَّيْتَ بِالْبَاءِ : " جَاءَنِي بِيٌّ ، وَرَأَيْتُ بِيًّا " ، وَإِنْ سَمَّيْتَ بِالْكَافِ زِدْتَ أَلِفًا ؛ لأَنَّ حَرَكَةَ الْكَافِ فَتْحَةٌ ثُمّ أَلِفًا أُخْرَى ، فَيَلْتَقِي سَاكِنَانِ فَتَقْلِبُ الثَّانِيَةُ هَمْزَةً ، فَتَقُولُ : " هَذَا كَاءٌ ، وَرَأَيْت كَاءً ، وَمَرَرت بِكَاءٍ " ، وَكَذَلِكَ وَاوُ الْعَطْفِ تَقُولُ : " هَذَا وَاءٌ " [٢] .

وَإِنَّمَا زِدْتَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْحُرُوفِ الأُحَادِيَّةِ حَرْفَيْنِ ، لِيَلْحَقَ بِالأَسْمَاءِ [٣] الْمُتَمَكِّنَةِ ، وَلَيْسَ فِي الأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ مَا هُوَ عَلَى حَرْفَيْنِ إِلاَّ مَا

---

(١) (ف) " كثيرة " تحـريف .

(٢) فى الأصل " واو " .

(٣) انظر الكتاب ٣/٣٢٢ هارون ، والمقتضب ٤/٤٠ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٥ .

اسْتُعْمِلَ مَحْذُوفًا (١) .

وَإِنْ كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ وَكَانَ الثَّانِي صَحِيحًا فَفِيهِ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : الإِعْرَابُ تَقُولُ : " جَاءَنِي هَلٌ ، وَبَلٌ ، وَقَدٌ " و " رَأَيْتُ هَلاً ، وَبَلاً ، وَقَدًا " ، وَ " مَرَرْتُ بِهَلٍ ، وَبَلٍ ، وَقَدٍ " فَتُجْرِيهِ مُجْرَى " يَدٍ ، وَدَمٍ " .

وَالثَّانِي : أَنْ تَحْكِيَهُ وَتُسَكِّنَ آخِرَهُ كَمَا كَانَ فَيَجْرِي مَجْرَى " كَمْ " ، وَمَنْ (٢) ، وإِن كَانَ مُعْتَلاً (٣) فَوَجْهَانِ أَيْضًا ، الحِكَايَةُ ، وَالإِعْرَابُ ، إِلاَّ أَنَّكَ إِذَا أَعْرَبْتَهُ زِدتَ عليهِ حَرْفًا مِثْلَه فَتَزِيدُ عَلَى الأَلِفِ أَلِفًا نَحْوُ " لاَ " فَتَقُولُ : " جَاءَنِي لاَءٌ " فَتَقْلِبُ الأَلِفَ الأَخِيرَ (٤) هَمْزَةً لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَتَزِيدُ عَلَى الْوَاوِ مِثْلَهَا نَحْوُ " لَوْ " فَتَقُولُ : " جَاءَنِي لَوٌّ " فَتُدْغِمُ الْوَاوَ الأُولَى فِي الثَّانِيَةِ ، وَتَزِيدُ عَلَى اليَاءِ مِثْلَهَا نَحْوُ " كَيْ " فَتَقُولُ : " هذَا كَيٌّ " ، قَالَ الشَّاعِرُ (٥) :

إِنَّ لَوًّا وَإِنَّ لَيْتًا عَنَاءُ

وَإِنَّمَا زِيدَ عَلَى مَا ثَانِيهِ مُعْتَلٌ حَرْفٌ (٦) مِثْلُهُ ؛ لأَنَّ ثَانِيَهُ سَاكِنٌ ، فَإِذَا

---

(١) نحو " دم ، ويد " .

(٢) فتقول : " جاءنى هَلْ ، وبَلْ ، وقَدْ " ، ورأيت هَلْ وبَلْ وقَدْ ، ومررت بِهَلْ ، وبَلْ ، وقَدْ " .

(٣) نحو " لو " ، وكى " .

(٤) فى (ف) " الأخيرة " .

(٥) هو لأبي زُبَيْدٍ الطَّائي وصدره :

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتٌ

انظر الكتاب ٣/ ٢٦١ ، والمقتضب ١/ ٣٧ ، ٤/ ٣٢ ، ٤٣ ، وابن يعيش ٦/ ٣٠ ، ١٠/ ٥٧ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٥ ، ومقاييس اللغة ٥/ ١٩٩ ، والديوان ٢٤ ، وكتاب العين ١/ ٥٥ .

(٦) فى الأصل " حرفا " بالنصب .

أَعْـرَبْتَــهُ دَخَـلَه التَّنْــوِينُ ، وَهُوَ سَـاكِنٌ ، فَـتَـحْـذِفُ ثَانِيَـهُ لالْتِـقَـاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فَيَبْقَى اسْمًا مُعْرَبًا عَلَى حَرْفٍ وَاحِـدٍ .

وَإِن كَانَ (حَرفُ) [١] الْـمَعْنَى عَلَى ثَلاَثَـةِ أَحْـرُفٍ لَمْ تَزِدْ شَيْئًا ، نَحْوُ: " لَيْتَ " وإن سَـمَّيْتَ بِحَرْفٍ مُرَكَّبٍ مِنْ حَرْفَـيْنِ نَـحْوَ "إِمَّا"، وَ "إِلاَّ " فى الشَّـرْطِ - فَـإِنَّ " إِلاَّ " مُـرَكَّبَـةٌ مِنْ " إِنْ " وَ " لاَ " ، وَكَذَا " إِمَّـا " مُرَكَّبَـةٌ مِنْ " إِنْ " ، وَ " مَا " - فَفِيهِ وَجْهَــانِ :

أَحدُهُمَا : الحِكَايَةُ ، وَهُوَ الصَّحِيــحُ .

وَالثَّـانِي: الإِعْرَابُ وَمَنْعُ الصَّرفِ ؛ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّرْكِيبِ ، كَمَعْدِ يكربَ .

فَإِنْ قِيلَ : لاَ نُسَلِّمُ أَنَّ أَصْـلَ الْفِعْـلِ الْبِنَـاءُ ؛ لأَنَّ الحَاجَةَ مَاسَّـةٌ إِلَى اْلإِعْرَابِ فى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ كَمَـا هِى مَاسَّـةٌ فِي الاسْمِ بِدَلِيـلِ أَنَّ صُورَةً وَاحِدةً وَهِيَ " لاَ تَأْكُلِ السَّـمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ " تَحْتَمِلُ ثَـلاثَة مَعَانٍ [٢] لاَ يُفَـرَّقُ بَيْنَهَــا[٣] إِلاَّ بِاْلإِعْـرَابِ ؛ لأَنَّـكَ إِذَا رَفَـعْتَ كَـانَ الْـمَعْنَى النَّهْيَ (عن الشُّرْبِ لِلَّبَنِ فِي حَالِ أَكْلِ السَّمَكِ)[٤]، وَإِنْ جَزَمْتَ أَفَـادَ النَّهْيَ عَنْهُمَا مَعاً ، وَإِنْ نَصَبْتَ أَفَـادَ النَّـهْيَ عَنْ الْجَمْعِ فَقَطْ .

وَالْجَـوَابُ لاَ نُسَـلِّمُ أَنَّ اْلإِعْـرَابَ دَخَـلَ لِلْفَـرْقِ بَيْنَ الْـمَـعَـانِي الطَّارِئَـةِ عَلَى الْفِعْلِ بَـلِ الإِعْرَابُ / أَزَالَ اللَّبْسَ الَّذِي نَشَـأَ مِنْ حَذْفِ / ١٢ - ب

(١) سقط من (ف) .

(٢) الأصل " معانى " بإثبات الياء والأولى حذفها .

(٣) (ف) " بينهما " تحريف .

(٤) (ف) " عن أكل السمك فى حال شرب اللبن " تقديم وتأخير .

" أَنْ " النَّاصبَة ، لأَنَّها لَوْ ظَهَرَتْ لارْتَفَعَ اللَّبْسُ وَلَمْ يَحْتَجْ إلَى الإعْرَاب أَصْلاً ، أَوْ نَقُولُ : الإعْرَابُ أَزَالَ اللَّبسَ النَّاشئَ منِ احْتمَالِ الْوَاوِ المُتَرَدّدَة بَيْنَ العَاطِفَةِ وَالَّتى لِلْحَالِ وَالَّتى لِلصَّرف (١) ، وَالإعْرَابُ لَمْ يُوضَعْ لِلفرْقِ بيْنَ الْمُشْتَرِكَاتِ بالْوَضْعِ ؛ فَإنَّ القَرائنَ كَافيَةٌ فِي ذَلكَ .

---

(١) الواو التى للصرف هى الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم مؤول بشرط أن يتقدم الواو نفي أو طلب ، وهو إصطلاح كوفي . انظر ذلك فى مغني اللبيب ٤٧٢ ، ومدرسة الكوفة ٣٠٦ .

[حَدُّ الْبِنَـــاءِ]

وَحَـدُّهُ لُزُومُ آخِرِ الْكَـلِمْ حَرَكَـةً مَا أَوْ سُكُونًا الْتُـزِمْ

إِذَا كَانَ الْإِعْرَابُ هُوَ (١) التَّغَـيُّرُ ، وَالْبِنَـاءُ ضِدُّهُ وَجَبَ أَنْ يكُونَ الْبِنَـاءُ هُوَ اللُّزُومُ ، إِذْ لاَ وَاسِطَةَ بَيْنَ التَّغَـيُّرِ ، وَاللُّزُومِ .

وَ " مَا " فِي قَـوْلِهِ : " حَرَكَـةً مَـا " زَائِـدَةٌ ، وَتحْتَمِلُ أن تكُونَ صِفَـةً لِحَـرَكَـةٍ أَيْ : أَيِّ حَرَكَـةٍ كَانَتْ (٢) .

وَلَيْسَ " الْتُـزِمْ " فِي قَـوْلِهِ : " الْتُزِمْ " حَشْوًا(٣) بَـلْ فِيهِ تَنْبِيهٌ بِأَنَّ السُّكُونَ أَلْزَمُ للبنَـاءِ مِنَ الْحَرَكَـةِ وَإِنْ كَانَا جَمِيعاً لاَزِمَيْنِ ؛ لأَنَّ الإِعْرَابَ ضِدُّ البناءِ ، وَإِذَا كَانَ أَصْلُ الإعرَابِ بِالْحَرَكَةِ فَوَجَبَ أَن يَكُونَ أَصْلُ الْبِنَـاءِ بِضِدِّ الْحَرَكَـةِ وَهُوَ السُّكُونُ .

" معنَى البناءِ فى اللُّغـةِ "

وَمَعْنَى الْبِنَـاءِ فِي اللُّغَةِ ، هُوَ وَضْعُ الشَّيْءِ عَلَى صِفَةٍ يُرَادُ ثُبوتُهَا ، وَكَذلِكَ هُوَ فى مَعْنَـاهُ الصِّنَاعِيِّ .

وَالْبِـنَاءُ إِنْ كَانَ بِحَرَكَةٍ سُـمِّيَ ضَمًّـا وَفَتْـحًـا وَكَسْـرًا ، وَإِلاَّ سُـمِّيَ وَقْـفًا ، وَقِيـلَ :

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) من الحركات الثلاث .

(٣) قال الشُّرَيْشِيُّ في شرحه ٩٠/١ (رسالة) : " وقوله : " التزم " تكرير لا حاجَةَ إِلَيْهِ ؛ لأنَّ الحدَّ قد تمَّ بدونِـهِ .

حَرَكَاتُ الْبِنَاءِ أَصْلٌ ؛ لِأَنَّهَا أَعَمُّ مِنْ حَرَكَاتِ الإِعْرَابِ ، وَالْعَامُّ أَصْلٌ لِلْخَاصِّ .

كَحَيْثُ أَيْنَ أَمْسِ كَمْ قَسِ تُصِبْ .. وَعِلَّةُ الْبِنَاءِ ذِكْرُهَا يَجِبْ

لَمَّا كَانَتْ أَلْقَابُ البِنَاءِ أَربعةً مَثَّلَ بِأَرْبَعَةِ أَمْثِلَةٍ :

أَوَّلُهَا " حَيْثُ " ، قِيلَ " : إِنَّهَا بُنِيَتْ ، لافْتِقَارِهَا إلى جُمْلَةٍ كَالْحَرْفِ ، وَقِيلَ : بُنِيَتْ ؛ لِأَنَّهَا خَالَفَتْ جَمِيعَ ظُرُوفِ المَكَانِ ، فَإِنَّه لَيْسَ شيءٌ مِنهَا يُضَافُ إلى الجُمَلِ إلاَّ " حَيْثُ " (فَأَشْبَهت " إِذْ " فَبُنِيَتْ)[1] وَقِيلَ : بُنِيَتْ لإِبْهَامِهَا ؛ لأَنَّهَا تَقَعُ عَلَى جَمِيعِ الجِهَاتِ ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيءٍ ؛ لأَنَّ " عِنْدَ " كَذَلِكَ وَهِيَ مُعْرَبَةٌ ، وَقِيلَ : إِنَّمَا بُنِيتْ لِشَبَهِهَا بالموصُولِ مِنْ جِهَةِ افتِقَارِهَا إلى جُمْلَةٍ تُوَضِّحُ مَعْنَاهَا وَخَالَفتِ الْمَوْصُولَ في أَنَّهَا لاَ تَحْتَاجُ إِلَى عَائِدٍ من الجُمْلَةِ ، وَبُنِيَتْ على حَرَكَةٍ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَكَانَتِ الحَرَكَةُ ضَمَّةً حَمْلاً عَلَى مَا بُنِي مِنَ الظُّرُوفِ كَقَبْلُ وَبَعْدُ ، وَمِنهم مَنْ يَفْتَحُهَا حَمْلاً عَلَى "أَيْنَ" ، وَمِنْهُم مَنْ يَكْسِرُ عَلَى أَصْلِ التِقَاءِ السَّاكنَيْنِ ، وَتُقَالُ بالوَاوِ بِهَذِهِ اللُّغَاتِ[2] .

وَأَمَّا " أَيْنَ " فَبُنِيَتْ لِتَضَمُّنِهَا حَرْفَ[3] الاستفهَامِ إِنْ كَانتِ اسْتِفْهَامًا ، وَحَرْفَ الشَّرْطِ إن كَانَتْ شَرْطاً ، وَحُرِّكَتْ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ[4] وَفُتِحَتْ تَخْفِيفًا .

---

(١) ف (ف) " فاشبهت " إذا " إذ بنيت " تحريف .
انظر أمالي ابن الشجري ٢/٢٦٢ .

(٢) في " حيث " ست لغات " حيث ، وحوث " مع الحركات الثلاث مع الواو والياء ، انظر الكتاب ٣/٢٩٢ ، ٤/٢٨٦ ، هارون ، ومغنى اللبيب ١٧٦ ، وابن يعيش ٤/٩٠ ، واللسان " حوث " .

(٣) في الأصل " حروف " .

(٤) ينظر : أسرار العربية ٣٢ .

وَأَمَّا " أَمْسِ " فَبُنِيَ لِتَضمنّهِ مَعْنَى لاَمِ التَّعْرِيفِ (١) ؛ لأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ وَلَيْسَ أَحَدَ الْمَعَارِفِ الْخَمْسِ(٢) فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى تَضَمّنِهِ مَعْنَى اللَّامِ ، وَبُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ (وَكُسِرَ عَلَى أَصْلِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ) (٣) ، فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ يُقَالُ " الأَمْسِ " بِالأَلِفِ وَاللَّامِ فَلَوْ تَضَمَّنَ مَعْنَى اللَّامِ لَمَا صَحَّ ظُهُورُهَا فِيهِ .

قُلْتُ : هَذِهِ اللَّامُ زَائِدَةٌ (٤) بِدَلِيلِ بِنَائِهِ مَعَهَا .

وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجْعَلُهُ مَعْدُولاً عَنِ اللَّامِ فَيُعْرِبُهُ وَلاَ يَصْرِفُهُ (٥) .

وَأَمَّا " كَمْ " (٦) فَعِلَّةُ بِنَائِهَا ظَاهِرَةٌ فِي الاسْتِفْهَامِ ، وَأَمَّا الْخَبَرِيَّةُ فَمَحْمُولَةٌ عَلَى الاسْتِفْهَامِيَّةِ ؛ لأَنَّهَا مِثْلُهَا فِي اللَّفْظِ وَفِي أَصْلِ الْمَعْنَى ؛ لأَنَّهَا فِي كِلاَ الْحَالَيْنِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْعَدَدِ .

---

(١) انظر الكتاب ٣/٢٨٣ ، والمقتضب ٣/١٧٣ ، وأسرار العربية ٣٢ .

(٢) التي هي " العلم ، والضمير ، والمبهم ، والألف واللام ، والإضافة " ، وقال ابن يعيش ٤/١٠٦ " وقيل : إنه وقع في أول أحواله معرفة " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) قال بذلك العبدي كما في شرح الشريشي ١/١٠٣ .

(٥) وهم بنو تميم كما في الكتاب ٣/٢٨٣ ، والنحو والصرف بين التميميين والحجازيين ١٠٥ ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٩٥ ، والمانع له من الصرف التعريفُ والعدلُ ، وقال ابن يعيش ٤/١٠٧ : " حكى بعضهم أن من العرب من يعتقد فيه التنكير ويعربه ويصرفه ويجريه مجرى الأسماء المتمكنة فيقول : " مَضَى أَمْسٌ بِمَا فِيهِ " على التنكير ، وهُوَ غَرِيبٌ في الاستعمال دُونَ القياسِ " .

(٦) انظر الكتاب ٢/١٥٦ هارون ، والإيضاح العضديّ ٢١٩ .

[سبب بناء الأسماء]

أعْنِي فِي الاسْمِ وَهْوَ أَنْ يُضَارِعَا   الْحَرْفَ أَوْ كَانَ اسْمَ فِعْلٍ وَاقِعَا

لَمَّا ذَكَر حَدَّ الْبِنَاءِ وكَانَ بَعْضُ الاسْمِ قَدْ دَخَلَهُ الْبِنَاءُ لِمُنَاسَبَةِ مَا لاَ تَمكُّنَ لَهُ في الأصْلِ أَخَذَ يَتَكَلَّمُ فِي سَبَبِ الْبِنَاءِ في ذَلِكَ الْبَعْضِ/١٣ - أ لأَنَّ الأَصْلَ في الأَسْمَاءِ كُلِّهَا الإعْرَابُ عَلَى مَاتَقَدَّمَ ثُمَّ ذَكَر لِذَلِكَ عِلَّتَيْنِ :

إِحْدَاهُمَا : مُضَارعَتُهُ لِلحَرْفِ .

وَالثَّانيةُ : كَوْنُهُ اسْمًا لِلْفِعْلِ .

أَمَّا الْمُضَارَعَةُ فَقَدْ تَكُونُ بِوَاسِطَةٍ وَقَدْ تكُونُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ ، أَمَّا الَّتِي بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ فَلِتَضَمُّنِه مَعْنَى الْحَرْفِ بِأَنْ يُؤَدِّيَ مَعْنَاهُ ، كـ " أَيْنَ وَأَمْسِ " وَقَدْ مَضَى ذِكْرُهُمَا ، أَوْ بِأَنْ يُشْبِهَ الْحَرْفَ كَالْمُبْهَمَاتِ وَالْغَايَاتِ ؛ لافْتِقَارِهِ إِلَى مَا يُوَضِّحُهُ مِن لَفْظٍ يَنْضَمُّ إِلَيْهِ ، أَوْ قَرِينَةٍ كَالْمُضْمَرَاتِ .

وَأَمَّا مَاضَارَعَ الْحَرْفَ بِوَاسِطَةٍ فَالْمُنَادَى الْمَضْمُومُ ؛ فَإِنَّهُ أَشْبَهَ (الْمُضْمَرُ ، والْمُضْمَرُ أَشْبَهَ) (١) الْحَرْفَ .

وَأَمَّا الْوَاقِعُ مَوْقِعَ الْفِعْلِ فَقَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ كَنَزَالِ ، وَبِوَاسِطَةٍ كَفَجَارِ فإِنَّهُ أَشْبَه :" نَزَالِ " .

وَبِالْجُمْلَةِ فَالْعِلَلُ الْمُوجِبَةُ لِلْبِنَاءِ في الأَسْمَاءِ سَبْعَةٌ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَتَضَمَّنَ مَعْنَى الْحَرْفِ ، وَالثَّانِيةُ : أَنْ يُشْبِهَ الْحَرْفَ ، الثَّالِثَةُ : أَنْ يُشْبِهَ مَا أَشْبَهَ الْحَرْفَ كَالْمُنَادَى .

الرَّابِعَةُ: أَن يُضَافَ إِلَى مَايُشْبِهُ الْحَرْفَ كَيَوْمَئِذٍ، وَحِينَئِذٍ، وَكَقَوْلِ

---

(١) سقط من " ف " .

الشَّاعِرِ(١) :

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ هَتَفَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوْ قَالِ

فَفَتَحَ رَاءَ " غَيْرِ " وَهِيَ فَاعِلَةُ " يَمْنَعُ " لِإِضَافَتِهَا إِلَى " أَنْ هَتَفَتْ " وَ " أَوْ قَالٌ " : أَوْرَاقٌ .

الْخَامِسَةُ : لِوقُوعِهِ مَوْقعَ الفِعْلِ كَنَزَالِ (٢) .

السَّادِسَةُ : لِشَبَهِهِ مَا وَقعَ مَوْقِعَ الفِعْلِ كَفَجَارِ وَقَطَامِ .

السَّابِعَةُ : إِضَافَتهُ إِلَى الفِعْلِ كَقولِ الشَّاعِرِ (٣) :

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا

فَفَتَحَ " حِينَ " بَعْدَ حَرفِ الجَرِّ ؛ لأَنَّه بناَهَا ؛ لِإضافَتِهَا إِلَى " عَاتَبْتُ " لأَنَّ الْمُضَافَ يَكْتَسِي بَعْضَ أَحكَامِ الْمُضَافِ إِلَيهِ .

فَإِذَا وَجَدْتَ اسْماً مَبْنِياً فاسْأَلْ عَنْ بِنَائِهِ ؛ لأَنَّهُ قَدْ خَالَفَ الأَصْلَ ، فَإِنْ كَانَ سَاكِناً فَفِيهِ سُؤَالٌ وَاحِدٌ وَهُوَ لِمَ بُنِيَ ؟ ، وَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا فَفِيهِ ثَلَاثَةُ

---

(١) نسب هذا البيت إلى أبي قيس الأسلت ، عامر ، أو صيفي بن جشم ، وهو في ديوانه ٨٥ ، ونسب أيضاً إلى قيس بن رفاعة ، وإلى رجل من كنانة وإلى الشماخ – معتقل بن ضرار – وليس في ديوانه ، وهو من شواهد الكتاب ٣٢٩/٢ هارون ، ومعاني القرآن ٣٨٣/١ ، وابن يعيش ١٣٥/٨ ، والإنصاف ٢٨٧ ، ومغني اللبيب ٢١١ ، ٦٧١ ، والأحاجي النحوية للزمخشري ١٤٠ ، والأصول في النحو ٣٣٦/١ .

والضمير في " منها " عائد إلى ناقته التي لم يمنعها من الشرب إلا صوت حمامة على أغصان ذات أوراق .

(٢) نزال : اسم فعل أمر وقع موقع فعل الأمر انْزِلْ .

(٣) هذا صدر بيت للنابغة الذبياني كما في ديوانه ٤٤ ، وعجزه :

" فقلت : ألما تصح والشيب وازع " .

وهو في الكتاب ٣٣٠/٢ هارون ،والكامل /١٠٧ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٥١/١ ، والفصول الخمسون ١٦ .

أَسْئِلَةٍ وَهِيَ :

لِمَ بُنِيَ ؟ وَلِمَ حُرِّكَ ، وَلِمَ اخْتُصَّ بِتِلْكَ الْحَرَكَةِ دُونَ غَيْرِهَا ؟

وَأَمَّا الأَفْعَالُ وَالْحُرُوفُ فَلاَ سُؤَالَ عَنْ بِنَائِهَا ؛ لأَنَّهَا عَلَى أَصْلِهَا جَاءَتْ ، فَإِنْ كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً فَفِيهَا سُؤَالاَنِ لِمَ تَحَرَّكَتْ ؟ ، وَلِمَ اخْتُصَّتْ بِتِلْكَ الْحَرَكَةِ ؟ وَالأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ السُّكُونُ لِوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : قَدْ تَقَدَّمَ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ أَخَفُّ ، وَلاَ يُعْدَلُ عَنِ الأَخَفِّ إِلاَّ لِمُوجِبٍ ، وَالْمُوجِبُ إِمَّا أَنْ يَلْتَقِي سَاكِنَانِ (١) ، أَوْ لِئَلاَّ يُبْتَدَأَ بِسَاكِنٍ نَحْوُ كَافِ التَّشْبِيهِ وَبَاءِ الْجَرِّ ، أَو(٢) لأَنَّ الْبِنَاءَ عَارِضٌ فِي الْكَلِمَةِ بِأَن يَكُونَ الاسْمُ مُعْرَبًا(٣) وَيَعْرِضُ لَهُ الْبِنَاءُ كَالْمُنَادَى فَيُبْنَى عَلَى حَرَكَةٍ تَنْبِيهًا عَلَى تَمَكُّنِهِ فِي الأَصْلِ .

وَمَا وَجَبَ تَحْرِيكُهُ لاِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فَالأَصْلُ فِيهِ الْكَسْرُ ؛ لأَنَّ الْكَسْرَ لاَ يُوجَدُ إِعْرَابًا إِلاَّ مَعَ تَنْوِينِ التَّمْكِينِ (أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ) (٤) مِنْ أَلِفٍ وَلاَمٍ ، أَوْ إِضَافَةٍ بِخِلاَفِ الضَّمِّ وَالْفَتْحِ فَإِنَّهُمَا يُوجَدَانِ إِعْرَابًا بِغَيْرِ تَنْوِينِ التَّمْكِينِ وَذَلِكَ فِيمَا لاَ يَنْصَرِفُ فَإِذَا وَجَبَ التَّحْرِيكُ لاِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ حَرَّكْنَاهُ بِحَرَكَةٍ لاَ تُوهِمُ إِعْرَابًا ؛ لأَنَّهُ لَوْ حُرِّكَ بِالْفَتْحِ أَوْ بِالضَّمِّ لاَلْتَبَسَ بِحَرَكَةِ الْمُعْرَبِ الَّذِي لاَ يَنْصَرِفُ ؛ لأَنَّهُمَا يُوجَدَانِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ .

فَأَمَّا الْكَسْرُ فَإِذَا وُجِدَ عَارِيًا مِنَ التَّنْوِينِ أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهُ عُلِمَ أَنَّهُ بِنَاءٌ .

---

(١) (ف) " ساكنا " تحريف .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) (ف) معرضاً " تحريف " .

(٤) (ف) " أو ما قام مقامه " .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا : تَنْوِينُ التَّمكِينِ عَنْ تَنْوِينِ التَّنْكِيرِ ؛ فَإِنَّ كَسْرَ الْبِنَـاءِ يُوجَدُ مَعَهُ نَحْوَ " صَهٍ ، وَمَهٍ ، وَإِيـهٍ "

كَمَنْ وَإِيـهِ وَنَزَالِ وَهَـلُمّْ وَلَفْظُ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ يَعُـمّْ / ١٣ – ب

لَمَّا ذَكَرَ لِلْبِنَـاءِ عِلَّتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا مُضَارَعَةُ الْحَرْفِ ، وَالثَّانِيةُ كَوْنُهُ اسْمًا لِلْفِعْلِ مَثَّلَ بِمُقْتَضَى الْعِلَّتَيْنِ ، فَأَمَّا " مَنْ " فَمِما ضَارعَ الْحَرْفَ ؛ لأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ مَوْصُـولَةً أَوْ موصُوفَةً فَقَدْ أَشْبَهتِ الْحَرْفَ ، لافْتِقَـارِهَا إِلَى الصِّلَة أَوِ الصِّفَةِ ، وَإِنْ كَانتْ شَرْطِيَّةً أَوِ اسْتِفْهَامِيَّةً فَلِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ أَوالشَّرْطِ ، وَقَدْ زَعَمَ قَومٌ أَنَّهَـا تَأْتِي زَائِـدَةً (١) في قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَلُ الزُّبَيْـرِ سَنَامُ الْمَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ ... كُلُّ الْقَبَائِلِ وَالأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَدَا (٢)

أَيْ : وَالأَثْــرَوْنَ عَـدَدًا " ، فَـ " من " زَائِـدَةٌ مُـشْـبِـهَــةٌ لِلْحَــرْفِ فــي الزِّيَادَةِ ، أَوْ لأَنَّهَـا بِلَفْـظِ غَيْرِ الزَّائِـدَةِ وَتِلْكَ مَبْنِيَّـةٌ ، وَمِنْهُـمْ مَنْ يَجْعَلُهَـا فِـي الْبَيْتِ غَيْـرَ زَائِـدَةٍ (٣) وَمَوْضِعُهَـا نَصْبٌ عَلَى التَّمْيِيـزِ أَيْ : وَالأَثْـرَوْنَ مَنْ يَعُـدُّ (عَـدَدًا) (٤) ، فَحَذَفَ

---

(١) ذهب إلى ذلك الكِسائيُّ كما في مغنى اللبيب ٤٣٤ ، والأزهية ١٠٣ .

(٢) لم أعثر على قائله ، وهو في الأزهيـة ١٠٣ ، ومغنى اللبيب ٤٣٤ ، وشواهد المغنى للسيوطى ٧٤٢ ، والخزانة ٢/ ٥٤٨ بولاق ، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ٣٦٣ .
وقد روى " إن الزبير .. ذاك العشيرة .. " و " ذاك القبائل "
ورواه البصريون " والأثرون مَا عَدَدَا " وزيادة " ما " لاخلاف فيها .
والزبير هو ابن العوام أول من سل سيفًا في سبيل الله .
والأثرون : جمع أثرى وهو أفعل التفضيل من ثَرِيتُ بك بكسر الراء أي : كثرت بك .

(٣) وهم البصريُّونَ كما في شرح الشريشيِّ ١٠٠/١٠٩ .

(٤) في الأصل " عددٍ " بالكسر تحريف .

الفِعْلَ وَاكْتَفَى بِالْمَصْدَرِ (١) . وَأَمَّا " إِيهٍ " وَمَا بَعْدَهَا فَمِثَالٌ لِلْعِلَّةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ اسْمُ الْفِعْلِ ، فَإِنَّهُ اسْمٌ لِـ " زِدْ " وَمُسَمَّاهَا لَفْظٌ ، وَهُوَ قَوْلُكَ : " زِدْ " إِذَا أَمَرْتَهُ بِالزِّيَادَةِ قَالَ ذُو الرُّمَّةِ :

وَقَفْنَا فَقُلْنَا : إِيهٍ يَاأُمَّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلاقِعِ (٢)

وَكَانَ الأَصْمَعِيُّ يُخَطِّئُ ذَا الرُّمَّةِ فِي هَذَا الْبَيْتِ ، وَزَعَمَ أَنَّ الْعَرَبَ لاَ تَقُولُ إِلاَّ " إِيهٍ " بِالتَّنْوِينِ ، وَالْبَصْرِيُّونَ صَوَّبُوا ذَا الرُّمَّةِ وَقَالُوا : إِذَا نَوَّنَ أَرَادَ النَّكِرَةَ فَكَأَنَّه قَالَ : زِدْ زِيَادَةً مَا ، وَإِذَا لَمْ يُنَوِّنْ أَرَادَ الْمَعْرِفَةَ فَكَأَنَّهُ قَالَ ، زِدِ الزِّيَادَةَ الْمَعْرُوفَةَ (٣) ، وَكَسْرُهَا فِي الْمَعْرِفَةِ لِسُكُونِ الهَاءِ وَاليَاءِ قَبْلَهَا ، وَفِي النَّكِرَةِ لِسُكُونِ (٤) الْهَاءِ وَالتَّنْوِينِ بَعْدَهَا ، وَالدَّلِيلُ عَلَى اسْمِيَّتِهَا دُخُولُ التَّنْوِينِ .

وَأَمَّا "هَلُمَّ" فَاسْمٌ لِقَوْلِكَ : "تَعَالَ" أَوْ " أَقْبِلْ " عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى الاسْمِيَّةِ أَنَّهَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ فِي كُلِّ حَالٍ (٥) ، فَتَقُولُ : " هَلُمَّ يَا زَيدُ وهَلُمَّ يَا رِجَالُ وَهَلُمَّ يَا امْرَأَةُ " ، وَلَوْ كَانَتْ فِعْلاً لَقُلْتَ : "هَلُمُّوا أَوْ هَلُمِّي " كَمَا تَقُولُ : " أَقْبِلُوا وَأَقْبِلِي " إِذَا أَمَرْتَ جَمَاعةً أَوْ مُؤَنثًا ، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ لِوُقُوعِهَا مَوْقِعَ

---

(١) كما تقول : ما أنت إلاّ سيراً ، تريد ما أنت إلا تسير سيراً ، قال ابن هشام في مغني اللبيب ٤٣٤ : " هذا من الوصف بالمصدر للمبالغة ، وعدداً : إما صفة لمن على أنه اسم وضع موضع المصدر، وهو العدُّ ، أي : والأثرون قوماً نوى عدَّ ، أي : قوماً معدودِينَ ، وإمَّا معمول ليعد محذوفًا ، صلة أو صفة لمن ، و " من " بَدَلٌ من الأثرونَ » .

(٢) البيت في ديوانه ٧٧٨/٢ ، ومجالس ثعلب ٢٢٨/١ ، والمقتضب ١١٩/٣ ، ورصف المباني ٣٤٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٩ .

(٣) راجع الديوان ٧٧٩/٢ بشرح أبي نصر صاحب الأصمعيّ ، وابن يعيش ٣٢/٤ .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) انظر سيبويه ٥٢٩/٣ هارون ، وابن يعيش ٤١/٤ فما بعدها .

الْفِعْلِ ، وبُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةٍ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَهِيَ الْمِيمُ الأُولَى وَالثَّانِيَةُ ، وكَانَتِ الْحَرَكَةُ فَتْحَةً تَخْفِيفًا لأَجْلِ التَّضْعِيفِ ، وَالدَّلِيلُ على أنَّهَا اسْمٌ لِلْفِعْلِ أنَّهَا تَتَعَدَّى تَارَةً بِنَفْسِهَا وَتَارَةً بِحَرْفِ الْجَرِّ كَالْفِعْلِ ، مِثَالُ الأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالى : ﴿ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾[1] أيْ : أَحْضِرُوا وَهَاتُوا (شُهَدَاءَكم) [2] ، وَمِثَالُ الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى :﴿ وَالْقَائِلِينَ لإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾[3] أيْ : أَقْبِلُوا إِلَيْنَا ، وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَهِيَ عِنْدَهُمْ فِعْلٌ [4] ، فَيَقُولُونَ : هَلُمَّ لِلْوَاحِدِ ، وَهَلُمِّي لِلْوَاحِدَةِ ، وَهَلُمَّا لِلاثْنَيْنِ ، فَيُلْحِقُونَ بِهَا ضَمِيرَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، وَعَلامَةَ التَّأْنِيثِ ، وَقِيلَ : إِنَّها عِنْدَ بَنِي تَمِيم اسْمٌ أَيْضًا ، وَإِنْ أَلْحَقُوهَا الضَّمَائِرَ ، بِدَلِيلِ تَجْوِيزِهِمْ فِي آخِرِ الأَمْرِ مِنَ الْمُضَاعَفِ ثَلاثَ حَرَكَاتٍ نَحْوُ : " شُدَّ وَمُدَّ " ، ومنهم مَنْ يُتْبِعُ [5] وَمِنْهُمْ مَنْ يكْسِرُ [6] ، وَمِنْهُم مَنْ يَفْتَحُ [7] ، وكُلُّهُمْ مُجْمِعُونَ عَلَى فَتْحِ الْمِيمِ مِنْ " هَلُمَّ " مِنْ غَيْرِ كَسْرٍ وَلاَ ضَمٍّ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى خُرُوجِهَا عَنِ الْفِعْلِيَّةِ .

وَهِيَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ " هَا ، وَلُمَّ " فَحَذَفُوا الأَلِفَ مِنْ حَرْفِ التَّنْبِيهِ فَصَارَتْ [8] " هَلُمَّ " [9] وَهِيَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ " هَلْ " مَعَ " أُمَّ "

(١) سورة الأنعام ١٥٠ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سورة الأحزاب ١٨ .

(٤) ويجعلون الهاء زائدة . أفاده المبرد في المقتضب ٣/٢٥ ، ٢٠٣ ، وانظر الكتاب ٣/٥٩٢ هارون .

(٥) فيقول " شُدُّ ، ومُدُّ " بالضم للإتباع .

(٦) فيقول " شُدِّ ، ومُدِّ " بالكسر لالتقاء الساكنين .

(٧) فيقول " شُدَّ ، ومُدَّ " بالفتح للتخفيف – انظر ابن يعيش ١/٥٠ .

(٨) في (ف) " فصار " .

(٩) وقيل : مركبة من " ها " و " المم " فحذفت همزة الوصل من " المم " فاجتمع ساكنانِ ألف (ها) ولام (المم) فحذفت ألف (ها) لالتقاء الساكنين ، وألقيت ضمة الميم الأولى على اللام وأدغمت الميم الأولى في الثانية وحركت الثانية لالتقاء الساكنين بالفتح فصار " هلم " .

الَّتِي بِمَعْنَى أقْصِدْ (١) فَحَذَفُوا الْهَمْـزَةَ مِنْ " أُمَّ " فَصَـارَ " هَلُمَّ " ، وَحرَّكُوا لاَمَ " هَـلْ " لِالْتِقَـاءِ السَّـاكِنَيْنِ ، وَقِيلَ : أَلْقَوا حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ عَلَى اللاَّمِ ثُمَّ حَذَفُـــوهَا ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْقَوْلِ ضَمُّ اللاَّمِ . / ١٤ - أ

وَإِذَا أَمَرْتَ جَمَاعَةَ الْمُؤَنَّثِ عَلَى لُغَةِ تَمِيمٍ قُلْتَ : " هَلْمُمْنَ يَا نِسْوَةُ " فَتَفُكُّ الإِدْغَامَ ؛ لأَنَّ هَذِهِ النُّونَ يَسْكُنُ مَا قَبْلَهَا فَإِذَا سُكِّنَ تَعَذَّرَ الإِدْغَامُ فِي السَّاكِنِ ، وَأَجَازَ الفَـرَّاءُ (٢) " هَلُمَنَّ يَانِسْوَةُ " فَأَبْقَى الْمِيمَ مَفْتُوحَةً عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ وَزَادَ نُونـًا سَاكِنَةً قَبْلَ نُونِ الضَّمِيرِ لِتَسْكُنَ النُّونُ الزَّائِدَةُ وَتَبْقَى الْمِيمُ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْفَتْحِ .

وَأَمَّا " نَزَالِ " فَاسْمٌ لِقَوْلِكَ : " انْزِلْ " ، وَالدَّلِيلُ عَلَى اسْمِيَّتِهَا أَنَّهَا يُسْنَدُ إِلَيْهَا الْفِعْلَ (كَمَا) (٣) قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) قال ابن الأنبارى " ولم يريدوا – أي : الكوفون – بـ " هل " الاستفهامة كما غلط أبو عليٍّ عليهم بقولِهِ : " ولا معنى للاستفهاميَّةِ هَهُنَا " ، وإنَّما أرادُوا بها " هَل " الَّتي في قولهم : حَيَّ هَلَّ ، أيْ أقبل ، و " أمّ " بمعنى اقصد ، ثم حذفوا الهمزة من " أم " لكثرة الاستعمال وركبوها مع " هل " فصار " هلم " والأول أصح " يقصد به رأى البصريين . أفاد هذا وسابقه ابن الأنبارى فى البيان فى غريب إعراب القرآن ٣٤٨/١ باختصار ، وانظر رأى البصرين فى الكتاب ٦٧/٢ ، ١٥٨ بولاق ، والمقتضب ٢٥/٣ ،وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات فى اللغة العربية ١٠٦ .

(٢) ينظر : معانى القرآن ٢٠٣/١ ، وابن يعيش ٤ / ٤٢ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٧٣ .

(٣) سقط من (ف) .

وَلأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَـامَةَ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْـرِ [1]

فـ " نَزَالِ "[2] قَائِمَـةٌ مَقَامَ الْفَـاعِلِ ، وبُنِيَتْ لِوُقُـوعِهَا مَوْقِعَ الْفِعلِ ، وحُرِّكَتْ لالْتِقَـاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وكَـانَتِ الْحَرَكَـةُ كَسْـرَةً ؛ لأَنَّهَا الأَصْـلُ بَعْدَ السُّكُونِ لِمَا تَقَدَّمَ ، وَجمِيعُ أَسْمَـاءِ الأَفْعَـالِ مُسَمَّيَاتُهَا أَلْفَـاظٌ ، فَاسْمُ " هَلُمَّ " " هَاتِ " أو " أَقْبِـلْ " وهُـوَ لَفْظٌ ، وَاسمُ " نَزَالِ " " انْزِلْ " وهُـوَ "لَفظٌ " وقَـوْلُـهُ : " وَلَفْظُ غَـيْـرِ الْمُتَمكِّنِ يَعُـمُّ " يُرِيدُ يَعُـمُّ " يُرِيدُ يَعُمُّ جَمِيعَ الْمَبْنِيَّاتِ مِنَ الأَسْمَـاءِ وَالأَفْـعَالِ وَالْحُرُوفِ ؛ لأَنَّـهُ إِذَا كَانَ الْمُعْرَبُ هُوَ الْمُتَمَكِّنُ كَانَ غَيْرُ الْمُتَمكِّنِ مَبْنِيًا ، وَيَجُوزُ أَن يَعْـنِيَ بِقَولِـهِ : " غَيْرِ الْمُـتَمكِّنِ " الْحَرْفَ وَالْفِعْـلَ أَيْ : غَـيْـرَ الْمُـتَمَكِّنِ فِي الأَصْلِ ، (وَغَيْرُ الْمُتَمَكِّنِ فِي الأَصْـلِ) [3] هُوَ الْحَرْفُ وَالْفِعْلُ ، فَمَـا نَاسَبَ مِنَ الأَسْمَـاءِ مَالاَ تَمَكُّنَ لَـهُ فِي الأَصْلِ بُنِيَ وَلاَ يَحْتَاجُ عَلَى هَذَا إِلَى تَفْصِيلٍ ، فَتَقُولُ : عِلَّةُ بِنَـاءِ الاسْمِ إِمَّا شَبَهُهُ لِلْحَرْفِ ، أَوْ كَوْنُـهُ اسمًا لِلْفِعْـلِ .

---

(١) البيت لزهير بن أبى سلمى كما فى ديوانه ٨٩ ، وروى صدره برواية أخرى هى : " ولنعم حشو الدرع أنت إذا "

وهو من شواهد الكتاب ٣/٢٧١ ، والإنصاف ٥٣٥ ، والمقتضب ٣/٢٧٠ ، وابن الشجرى ٢/١١١ ، وابن يعيش ٤/٢٦ .

وذكر صاحب الخزانة ٣/٦٢ بولاق أن هذا البيت مركب من بيتن ، فالذى فيه " دعيت نزال " لزهير بن أبى سلمى ، وقوله " لأنت أشجع من أسامة إذ " صدر بيت للمسيب بن علس عجزه : يقع الصراخ ولج فى الذعر " وقال : قد رأيت البيتين فى ديوانيهما ، غير أن ثعلباً شارح ديوان زهير أثبت أن لصدر البيت روايةً ثانيةً هى " ولأنت أشجع من أسامة إذْ دعيت .. " فعليه يكون البيت لزهير " ..

(٢) فى (ف) " فنزل " وهو تحريف .

(٣) سقط من (ف) .

[الأســم المعــرب]

فَالْمُعْرَبُ الاسْمُ الَّذِي تَمَكَّنَا   ثُمَّ مُضَـارِعٌ سَيَأْتِي بَيِّنَـــا

الاسْمُ الْمُتَمَكِّنُ : هُوَ الَّذِي لَمْ يُشَابِهِ الْحَرْفَ (١) ، وَقِيلَ : الْمُتَمَكِّنُ فِي الْأَصْلِ هُوَ الْمُتَصَرِّفُ فِي أَكْثَرَ مِنْ حَرَكَةٍ مَأْخُوذٌ مِنَ " التَّمْكِينِ " الَّذِي هُوَ الْقُدْرَةُ عَلَى الشَّيْءِ ، وَعَدَمُ الْمَانِعِ . وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " فِي الْأَصْلِ " مِنَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ؛ فَإِنَّ إِعْرَابَهُ لَيْسَ بِأَصِيلٍ (٢) فِيهِ إِذْ فِيهِ مَانِعٌ أَصْلِيٌّ وَهُوَ الفِعْلِيَّةُ ، فَمَعْنَى تَمَكُّنِ الاسْمِ عَلَى هَذَا هُوَ أَنَّهُ لاَ مَانِعَ فِيهِ مِنَ الْإِعْرَابِ إِذْ الْمَانِعُ هُوَ شَبَهُ الْحَرْفِ وَهُوَ مُنْتَفٍ عَنِ الْمُتَمَكِّنِ ، وَقِيلَ : هُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ "الْمُكْنَةِ" وَهُوَ الثُّبُوتُ ؛ لأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَخْرُجْ إِلَى شَبَهِ الْحَرْفِ فَهُوَ ثَابِتٌ فِي مَكَانِهِ الْأَصْلِيِّ فَمَا كَانَ كَذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ فَهُوَ مُتَمَكِّنٌ مُعْرَبٌ ، وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ مُعْرَبٌ إِلاَّ الاسْمُ الْمُتَمَكِّنُ وَالفِعْلُ الْمُضَارِعُ ، وَالْمُضَارَعَةُ هِيَ الْمُشَابَهَةُ فَأُعْرِبَ لِمُشَابَهَتِهِ الاسْمَ . وَقَوْلُهُ : " سَيَأْتِي بَيِّنَا " أَيْ : سَيَأْتِي ذِكْرُهُ مُبَيَّنًا فِيمَا بَعْدُ ، فَالَّذِي يَسْتَوْفِيهَا كُلَّهَا أَشَدُّ تَمَكُّنًا مِنْ غَيْرِهِ فَهُوَ الْأَمْكَنُ لاَ مَحَالَةَ .

فَانْقَسَمَ الاسْمُ لِذَلِكَ ثَلاَثَةَ أَقْسَامٍ : مُتَمَكِّنٌ ، وَهُوَ الْمُعْرَبُ (٣) ، وَأَمْكَنُ وَهُوَ الْمُعْرَبُ الْمُنْصَرِفُ ، وَلاَ مُتَمَكِّنٌ وَلاَ أَمْكَنُ ، وَهُوَ الْمَبْنِيُّ .

---

(١) قال ابن جني في اللمع ٩١ : " فالاسم المتمكن ما تغير لتغير العامل فيه ، ولم يشبه الحرف " .

(٢) في (ف) " بأصل " .

(٣) يريد : المعرب الممنوع من الصرف بدليل ما بعده ، حيث قال : " وأمكن وهو المعرب المنصرف " .

[أنــواع الــمعـــرب]

ٱلقَوْلُ فِي إِعْرَابِ الاسْمِ ٱلوَاحِدِ كُلُّ صَحِيحٍ بِٱنصِرَافٍ وَارِدِ

الغَـرَضُ بِهَذَا ٱلفَصلِ تَبْيِنُ أَنْواعِ ٱلـمُعْرَبِ .

وَقَـوْلُهُ : " الاسْمُ " ٱحتَرزَ بِهِ مِنَ ٱلفِعْلِ ، وَ " ٱلوَاحِدُ " احتَـرَزَ بِهِ مِنَ ٱلـمُثَنَّى وَٱلمجْمُوعِ ، وَ " الصَّحِيحُ " احتَرَزَ بِهِ مِنَ ٱلـمُعْتَلِّ ، وَالصَّحِيحُ هُنَا هُوَ ٱلَّذِي يَعتَقِبُ عَلى آخِرِهِ ٱلحَرَكَاتُ الثَّلاثُ .

وَٱحتَـرزَ بِقَوْلِهِ: " بِٱنْصِرَافٍ " مِنْ / غَيْـرِ ٱلمُنْصَرِفِ ، وَيَدْخُلُ / ١٤ – ب فِي قَـوْلِـهِ : " وَارِدِ " مَا صُرِفَ لِلضَّرُورَةِ .

[إعراب الاسم الصحيح]

فَرَفْعُهُ بِضَمَّةٍ تَبِينُ   وَيَتْبَعُ الحَرَكَةَ التَّنْوِينُ
وَالنَّصْبُ فيهِ بِانْفِتَاحِ الآخِرِ   وَالْجَرُّ فِيهِ بِانكسَارٍ ظَاهِرِ

أيْ : رَفْعُ الصَّحِيحِ الْمُنْصَرِفِ بِضَمَّةٍ ظَاهِرَةٍ فِي اللَّفْظِ .

وَقَوْلُهُ : " وَيَتْبَعُ الْحَرَكَةَ التَّنْوِينُ " وَلَمْ يَقُلِ "الضَّمَّةُ" لِعُمُومِ الْحَرَكَةِ ؛ لأنَّ التَّنْوِينَ فِي الْمُنْصَرِفِ يَصْحَبُ جَمِيعَ الْحَرَكَاتِ ، وَالْحَرَكَةُ أَقَلُّ مَا يَنْحَلُّ إِلَيْهِ اللَّفْظُ ، فَهِيَ لِذَلِكَ صَوْتٌ ضَعِيفٌ ، وَالسُّكُونُ لَيْسَ بِحَرَكَةٍ فَلَيْس بِصَوتٍ، وَمَعْنَى الْحَرَكَةِ : أَنْ يُنطَقَ بِالْحَرْفِ مُوَجَّهاً إِلَى جِهَةٍ مِن جِهَاتِ الأَحْرُفِ الثَّلاثَةِ – أَعْنِي الْوَاوَ ، وَالأَلِفَ ، وَالْيَاءَ – ؛ لأَنَّ الْحَرَكَاتِ أَبْعَاضُهَا [1] .

وَالتَّنْوِينُ : مَصْدَرُ "نَوَّنْتُ" ، وَسُمِّيَ تَنْوِيناً لِلفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النُّونِ الَّتِي مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ ، وَإِلاَّ فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ "نُونٌ" سَاكِنَةٌ زَائِدَةٌ تَلْحَقُ الاسْمَ بَعْدَ كَمَالِهِ تَفْصِلُهُ عَمَّا بَعْدَهُ ، وَهَذَا قَوْلُ الْجَزُولِيِّ [2] ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ [3] : " سَاكِنَةٌ " عَنْ نُونِ " ضَيْفَنٍ " ؛ فَإِنَّهَا نُونٌ زَائِدَةٌ وَلَيْسَتْ سَاكِنَةً ، وَالضَّيْفَنُ : هُوَ الَّذِي يَتْبَعُ الضَّيْفَ [4] ، وَبِقَوْلِهِ : " زَائِدَةٌ " عَنْ نُونِ

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ١/٢٣ فما بعدها .

(٢) ينظر المقدمة الجزولية ١٥ ، والجزولي هو عيسى بن عبدالعزيز أبو موسى البربري المراكشي ، حج فلقي ابن بري بمصر فلازمه وأخذ عنه النحو واللغة والأدب وأخذ عنه جماعة ، منهم الشلوبين وابن معط ، وكان إماماً في العربية لايشق غباره .
وتوفي رحمه الله سنة سبع وستمائة ، أو ست وستمائة ، ترجمته في البغية ٢/٢٣٦ ، وأنباه الرواة ٢/٣٧٨ ، وشذرات الذهب ٥/٢٦ ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٧٩ ، وشرف الطالب في أسنى المطالب لابن قنفذ ٦٩ .

(٣) يقصد الجزولي .

(٤) ينظر : اللسان ، والقاموس " ضيف " .

"حِصْنٍ " (١) ، وَبِقَوْلِهِ : " تَلْحَقُ الاسْمَ " عَنْ نُونِ التَّأْكِيدِ(٢) الْخَفِيفَةِ فَإِنَّهَا نُونٌ سَاكِنَةٌ زَائِدَةٌ لَكِنْ تَلْحَقُ الْفِعْلَ ، وَبِقَوْلِهِ : " بَعْدَ كَمَالِهِ " عَنْ نُونِ " عَنْسَلٍ "(٣) فَإِنَّهَا نُونٌ سَاكِنَةٌ زَائِدَةٌ لَكِنْ لَمْ تَلْحَقِ الاسْمَ بَعْدَ كَمَالِهِ ، وَقَوْلُهُ " تَفْصِلُهُ عَمَّا بَعْدَهُ ، أَيْ:تَقْطَعُهُ عَنِ الإِضَافَةِ .

وَالتَّنْوِينُ يَثْبُتُ لَفْظاً لاَ خَطًّا ، وَوَصْلاً لاَ وَقْفاً .

وَفَائِدَتُهُ : الدَّلاَلَةُ عَلَى الأَمْكَنِيَّةِ ، وَمَعْنَى الأَمْكَنِيَّةِ أَنَّ الاسْمَ بَاقٍ عَلَى أَصَالَتِهِ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ ذَلِكَ لِشَبَهِ الْفِعْلِ (٤) ، قَالَ الْفَرَّاءُ : " فَائِدَتُهُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُنْصَرِفِ وَغَيْرِهِ (٥) فَمَنْ يَرَى أَنَّ الْمُنْصَرِفَ هُوَ الْمُنَوَّنُ يَكُونُ حَاصِلُ قَوْلِهِ أَنَّ التَّنْوِينَ دَخَلَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُنَوَّنِ وَغَيْرِ الْمُنَوَّنِ ، وَيَتَّجِهُ عَلَى قَوْلِ مَنْ يَرَى أَنَّ الصَّرْفَ هُوَ الْجَرُّ وَالتَّنْوِينُ مَعاً .

وَجُمْلَةُ أَصْنَافِ الإِعْرَابِ تِسْعَةٌ ، ثَلاثُ حَرَكَاتٍ ، وَأَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ ، وَحَذْفٌ، وَسُكُونٌ ، وَالْحَرَكَاتُ قَدْ ذَكَرَهَا ، وَالْحُرُوفُ يَذْكُرُهَا فِيمَا بَعْدُ – وَهِيَ الأَلِفُ ، وَالْوَاوُ ، وَالْيَاءُ ، وَالنُّونُ – ، وَأَكْثَرُ هَذِهِ مُشْتَرَكَةٌ فِي الإِعْرَابِ ، فَالْفَتْحَةُ عَلاَمَةُ النَّصْبِ وَعَلاَمَةُ الْجَرِّ فِي غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ ، وَالأَلِفُ لِلنَّصْبِ فِي الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ ، وَلِلرَّفْعِ فِي التَّثْنِيَةِ ، وَالْيَاءُ لِلْجَرِّ فِي الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ وَلِلنَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ وَجَمْعِ السَّلاَمَةِ وَلِلْجَرِّ فِيهِمَا أَيْضاً ، وَحَذْفُ النُّونِ لِلْجَزْمِ فِي الأَمْثِلَةِ الْخَمْسَةِ ، وَلِلنَّصْبِ فِيهَا أَيْضاً .

---

(١) (ف) " حضن " بالضاد المعجمة ، وهو اسم جبل بنجد . معجم البلدان ٢/١٧١ .

(٢) (ف) " التوكيد " .

(٣) العنسل : الناقة السريعة من قولهم " عسل الذئب " : إذا أسرع . اللسان " عسل " .

(٤) انظر التوطئة لأبي علي الشلوبين١١٧ .

(٥) قال ابن الأنبارى فى أسرار العربية ٣٦ " وذهب آخرون إلى أنه دخل فرقاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف " ولم أجده في معان القرآن للفراء .

[الاســم المقصــور]

وَإِنْ يَكُنْ آخِرُهُ مُعْتَـــلاً ... بِأَلِفٍ نَحْوُ الْفَتَى وَحُبْلَى
سُمِّيَ مَقْصُوراً بِهِ تُقَــدَّرُ ... الْحَرَكَاتُ كُلُّهَا لاَ تَظْهَــرُ

بَدَأَ بِالصَّحِيحِ لأَنَّهُ الَّذِي يَظْهَـــرُ فِيهِ الإِعْرَابُ ، ثُمَّ أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ بِالْمُعْتَلِّ ، وَالْمُعْتَلُّ أَعَمُّ مِنَ الْمَنْقُوصِ وَالْمَقْصُورِ ؛ لِدُخُولِ الْفِعْلِ فِيهِ ، وَأَمَّا الْمَقْصُورُ وَالْمَنْقُوصُ فَخَاصَّانِ بِالاسْمِ .

قَوْلُهُ : " آخِرُهُ مُعْتَلاً " احْتَرَزَ بِهِ مِنْ أَوَّلِهِ أَوْ وَسَطِهِ ، وَإِنَّمَا خَصَّ الْحَرْفَ الأَخِيرَ بِالذِّكْرِ دُونَ الأَوَّلِ وَالأَوْسَطِ ؛ لأَنَّ ذَلِكَ يَنْظُرُ فِيهِ التَّصْرِيفِيُّ ، أَمَّا النَّحْوِيُّ فَيَنْظُرُ فِي حَرْفِ الإِعْرَابِ دُونَ غَيْرِهِ .

وَقَوْلُهُ : " مُعْتَلاً بِأَلِفٍ " احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمُعْتَلِّ بِالْيَاءِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا وَهُوَ الْمَنْقُوصُ .

قَوْلُهُ : "نَحْوُ الْفَتَى" مِثَالٌ لِمَا أَلِفُهُ / مُنْقَلِبَةٌ عَنْ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ ، وَ "حُبْلَى" مِثَالٌ (لِمَا)[1] أَلِفُهُ زَائِـدَةٌ .

وَالْمَقْصُورُ لاَ يَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ أَلِفُهُ مُنْقَـلِبَةً أَوْ زَائِـدَةً ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ فِي " الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ أَلِفٌ إِلاَّ زَائِدَةً [أَوْ مُنْقَلِبَةً] [2] . فَالْمُنْقَلِبَةُ إِمَّا عَنْ يَاءٍ كَالْفَتَى أَوْ عَنْ " وَاوٍ " كَعَصًا ، وَالزَّائِدَةُ إِمَّا لِلتَّأْنِيثِ كَسُعْدَى وَحُبْلَى ، وَإِمَّا

---

(١) الأصل " ما " .

(٢) إضافة يوجبها السياق .

لِلْإِلْحَاقِ كَأَرْطَى (١) مُلْحقٌ بِجَعْفَرٍ ، وَإِمَّا لِلتَّكْثِيرِ كَقَبَعْثَرَى (٢) ؛ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ ؛ لِتَنْوِينِهَا ، ولَيْسَتْ لِلْإِلْحَاقِ ؛ لِعَدَمِ مَا تُلْحَقُ بِهِ (٣) .

فَإِنْ قِيلَ : كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : كُلُّ اسْمٍ مُعْرَبٍ آخِرُهُ أَلِفٌ مُفْرَدَةٌ ؛ لِأَنَّ نَحْوَ " لَدَى " ، وَإِذَا " – مِنَ الْمَبْنِيَّاتِ – آخِرُهُ أَلِفٌ وَلَيْسَ مَقْصُوراً .

قُلْتُ : لاَ حَاجَةَ بِهِ(٤) إِلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ كَلاَمَهُ فِي تَقْسِيمِ الاسْمِ الْمُعْرَبِ ، وَلاَ حَاجَةَ إِلَى قَوْلِهِ : " أَلِفٌ مُفْرَدَةٌ " ؛ (٥) لِأَنَّ قَوْلِهِ : " آخِرُهُ " يُغْنِي عَنْ ذَلِكَ .

وَسُمِّيَ الْمَقْصُورُ بِهَذَا الاسْمِ إِمَّا لِأَنَّهُ قُصِرَ عَنِ الْإِعْرَابِ أَيْ : حُبِسَ ، أَوْ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ قُصِرَ عَنْهُ(٦) ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ يُقَابِلُهُ الْمَمْدُودُ ؛ لِأَنَّ " الْأَلِفَ " هَوَائِيَّةٌ لاَ يُمْكِنُ تَحْرِيكُهَا(٧) ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ تَقْطَعُ الْحَرْفَ وَتَمْنَعُهُ مِنَ الْجَرْيِ، فَتَحْرِيكُهَا يُبْطِلُ حَقِيقَتَهَا ؛ لِأَنَّهَا لَوْ حُرِّكَتْ فَإِمَّا أَنْ تَنْقَلِبَ وَاواً أَوْ يَاءً ، وَأَيًّا

---

(١) الأرطى : شجر ينبت فى الرمل له هدب (عن شرح أمثلة سيبويه ٤٣) .

(٢) قبعثرى : الجمل الشديد الضخم الملون الكثير الوبر .
(المصدر السابق ١٥٥) .

(٣) ينظر : ابن يعيش ٣٧/٦ .

(٤) فى الأصل " بى " تحريف .

(٥) قال ابن جنى فى اللمع ٩٩ : " وأما المقصور فكل اسم وقعت فى آخره ألف مفردة " ، وقال محققه فى الحاشية " احترز ابن جنى بقوله " ألف مفردة " عن الممدود مثل : حمراء ، وصفراء فإن في آخره ألفين قلبت الثانية منهما همزة " ، وقال ابن القواس في شرحه لوحة ١٦ " وقول أبى الفتح " ألف مفردة " لا حاجة إليه لامتناع اجتماع ألفين إلا أن ينظر إلى الأصل " ، وانظر ابن يعيش ٣٧/٦ .

(٦) ينظر أسرار العربية ٤٠ ، والهمع ١٧٣/٢ .

(٧) ينظر كتاب العين ٦٥/١ .

مَا كَانَ وَجَبَ أَيْضاً قَلْبُهَا أَلِفاً ، وَإِنْ قُلِبَتْ هَمْزَةً بَطلَتْ حَقِيقَةُ الأَلِفِ ، فَوَجَبَ أَنْ تُقَــدَّرَ الْحَرَكَةُ فِي النِّيَّةِ ، قَالَ الأَخْفَشُ : الْحَرَكَةُ عَلَى الأَلِفِ كَالْكِتَابَةِ فِي السَّوَادِ ، أَيْ : لاَ تَظْهَرُ ، فَعلَى الأَلِفِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ فِي الرَّفْعِ ، وَفَتْحَةٌ فِي النَّصْبِ ، وَكَسْرَةٌ فِي الْجَرِّ ، إِنْ كَانَ الاسْمُ مُنْصَرِفًا كَالْفَتَى ، وَإِلاَّ قُدِّرَ عَلَيْهِ فِي الْجَرِّ فَتْحَةٌ إِنْ كَانَ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ كَحُبْلَى .

[الاسم المنقوص]

وَإِنْ يَكُنْ يَاءٌ وَكَسْرٌ قَبْلَهُ ... سُمِّيَ مَنْقُوصاً لِنَقْصٍ حَلَّهُ
نَحْوُ الشَّجِي وَالنَّصْبُ فِيهِ يَظْهَرُ ... وَالرَّفْعُ كَالْجَرِّ بِهِ يُقَدَّرُ

إِنَّمَا قَيَّدَ اليَاءَ بِكَسْرِ مَا قَبْلَهُ لِيحْتَرِزَ (بِهِ) (١) مِنْ مِثْلِ " ظَبْيٍ " ؛ لأَنَّ قَبْلَ يَائِهِ سَاكِنًا(٢) فَحُكْمُهُ حُكْمُ الصَّحِيحِ ؛ لأَنَّ اليَاءَ إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا وَتَحَرَّكَتْ قُلِبَتْ أَلِفاً كَالْفَتَى ، وَالوَاوُ إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا طَرَفاً قُلِبَتْ يَاءً نَحْوُ " غَازٍ " ، وَأَصْلُهُ " غَازِوٌ " أَوْ سُكِّنَتْ فِي غَيْرِ الطَّرَفِ نَحْوُ " مِيقَاتٍ ، وَمِيزَانٍ " لأَنَّهُ مِنَ " الوَقْتِ ، وَالوَزْنِ " ، وَاليَاءُ إِذَا انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا سَاكِنَةً فِي غَيْرِ الطَّرَفِ قُلِبَتْ وَاواً نَحْوُ " مُوسِرٍ " ؛ لأَنَّهُ مِنَ " اليُسْرِ " .

وَقَوْلِي : " فِي غَيْرِ الطَّرَفِ " (احْتِرَازٌ) (٣) مِنْ " أَظْبٍ " جَمْعِ " ظَبْيٍ " فِي القِلَّةِ؛ فَإِنَّ أَصْلَهُ " أَظْبُيٌ " فَقُلِبَتِ الضَّمَّةُ كَسْرَةً لِتَسْلَمَ اليَاءُ مِنَ قَلْبِهَا(٤) وَاواً إِذْ لَيْسَ فِي الكَلاَمِ اسمٌ مُعْرَبٌ فِي آخِرِهِ وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ ثَابِتَةٌ فِي كُلِّ حَالٍ ، وَإِنْ وُجِدَ أُبْدِلَتِ الضَّمَّةُ كَسْرَةً وَالوَاوُ يَاءً (٥).

وَقَوْلِي: "مُعْرَبٌ" احْتِرَازٌ مِنْ مِثْلِ " نَزَلْتُ مِنْ عَلُو " ، أَيْ : مِنْ فَوْقٍ ؛ فَإِنَّهُ مَبْنِيٌّ ، وَقَوْلِي :" ثَابِتَةٌ فِي كُلِّ حَالٍ "احْتِرَازٌ مِنَ الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ ؛ فَإِنَّ فِي آخِرِهَا وَاواً قَبْلَهَا ضَمَّةٌ لَكِنَّهَا لَيْسَتْ ثَابِتَةً فِي كُلِّ حَالٍ بَلْ فِي حَالِ الرَّفْعِ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى الأصل (ساكن) .

(٣) فى النسختين بالنصب .

(٤) (ف) " قبلها " تحريف .

(٥) ينظر لذلك الإيضاح العضدي ١٩ .

وَسُمِّيَ هَذَا النَّوْعُ مِنَ الْمُعْتَلِّ مَنْقُوصاً لِنُقْصَانِه مِنْ ظُهُورِ عَلاَمَةِ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ ، وَقِيلَ : لأَنَّهُ يَنْقُصُ / مِنْهُ حَرْفٌ عِنْدَ دُخُولِ التَّنْوِينِ، / ١٥ - ب وَالأَوَّلُ أَظْهَرُ ؛ لِشُمُولِهِ الْمُنَوَّنَ وَغَيْرَهُ ، وَإِلاَّ فَغَيْرُ الْمُنَوَّنِ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي لَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ حَرْفٌ ، فَلاَ يُسَمَّى عَلَى هَذَا مَنْقُوصاً ، وَالأَمْرُ بِخِلاَفِهِ (١) .

وَأَيْضاً فَلَوْ سُمِّيَ مَنْقُوصاً لِنُقْصَانِ حَرْفٍ مِنْهُ لَوَجَبَ أَنْ يُسَمَّى الْمَقْصُورُ مَنْقُوصاً عَلَى أَنَّ جَمَاعَةً قَدْ سَمَّوُا الْمَقْصُورَ مَنْقُوصاً مِنْهُمُ الزَّمَخْشَرِيُّ فَقَال (٢) فِي بَابِ التَّثْنِيَةِ : " وَإِنْ كَانَ الْمَنْقُوصُ أَلِفُهُ ثَالِثَةً فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ " (٣) وَإِنَّمَا قُدِّرَتِ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ اسْتِثْقَالاً لَهُمَا ؛ لأَنَّهُ لَوْ ظَهَرَتِ الْكَسْرَةُ لاَجْتَمَعَ أَرْبَعُ كَسَرَاتٍ مُتَوَالِيَات ، الْيَاءُ بِكَسْرَتَيْنِ وَقَبْلَهَا وَبَعْدَهَا كَسْرَتَانِ ، وَإِذَا ثَقُلَتِ الْكَسْرَةُ فَالضَّمَّةُ أَثْقَلُ لِلْخُرُوجِ مِنْ كَسْرٍ إِلَى ضَمٍّ، وَلأَنَّ الضَّمَّةَ بَعْضُ الْوَاوِ عِنْدَ قَوْمٍ(٤)، وَلِذَلِكَ سَمَّاهَا الْمُتَقَدِّمُونَ الْوَاوَ الصَّغِيرَةَ، وَالْوَاوُ أَثْقَلُ مِنَ الْيَاءِ بِدَلِيلِ قَلْبِ الْوَاوِ إِلَى الْيَاءِ إِذَا اجْتَمَعَا وَالأَوَّلُ سَاكِنٌ دُونَ الْعَكْسِ نَحْوُ " طَوَيْتُ طَيّاً " .

وَإِنَّمَا صَحَّ فِي النَّصْبِ لِخِفَّةِ الْفَتْحَةِ ، وَلاَ يَلْزَمُ إِذَا ثَبَتَ لِلأَثْقَلِ حُكْمٌ أَنْ يَثْبُتَ مِثْلُهُ فِي الأَخَفِّ ؛ لأَنَّ الْفَتْحَةَ بَعْضُ الأَلِفِ ، وَالأَلِفُ أَخَفُّ حُرُوفِ الْمَدِّ ، وَبَعْضُ الأَخَفِّ فِي غَايَةِ الْخِفَّةِ .

---

(١) انظر أسرار العربية ٣٧ وما بعدها .

(٢) فى (ف) " قال " .

(٣) ينظر المفصل ١٨٤ ، ونصه : " لا يخلو المنقوص من أن تكون ألفه ثالثةً أو فوق ذلك " ، وانظر ابن يعيش ١٦٤/٤ ، وهامش الكتاب ١٦٢/٢ بولاق .

(٤) قال الرضى في شرح الكافية ٢٣/١ " اعلم أن الحركات فى الحقيقة أبعاض حروف العلة ، فضم الحرف فى الحقيقة إتيانٌ بَعْدَهُ بلا فَصْلٍ ببعض الواو ، وكسره الإتيانُ بعده بجزءٍ مِنَ الياء وفتحه لاتيان بعده بشيءٍ من الألفِ وإلاَّ فالحركة والسكون مِنْ صفاتِ الأجسام فلا تحل الأصواتَ .. " .

وَالْمَنْقُوصُ إِذَا كَانَ مُنَوَّنًا حُذِفَ مِنْهُ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ ؛ لِمَا بَيَّنَّا ، وَالْيَاءُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ هِيَ [1] وَالتَّنْوِينُ بَعْدَهَا[2] ، وَكَانَتِ الْيَاءُ أَوْلَى بِالْحَذْفِ ؛ لأَنَّ الْكَسْرَةَ قَبْلَهَا تَدُلُّ عَلَيْهَا وَلأَنَّ التَّنْوِينَ دَخَلَ لِمَعْنًى[3] ، وَهُوَ الصَّرْفُ ، فَفِي إِبْقَائِهِ دَلاَلَةٌ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى ، وَالْيَاءُ لاَ تَدُلُّ عَلَى مَعْنًى بَلْ هِيَ جُزْءٌ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى وَهُوَ الْكَلِمَةُ بِكَمَالِهَا ، وتَحْرِيكُ هَذِهِ الْيَاءِ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ مِنْ ضَرُورَاتِ الشِّعْرِ[4] ، وتَسْكِينُهَا فِي النَّصْبِ جَائِزٌ فِي الشِّعْرِ ، قَالَ الْمُبَرِّدُ : هُوَ مِنْ أَحْسَنِ الضَّرُورَاتِ إِذْ [5] كَانَ تَحْرِيكُهَا ثَقِيلاً بِكُلِّ حَالٍ [6] ، وَلأَنَّهُ حَمْلٌ لأَقَلِّ أَحْوَالِ الْكَلِمَةِ عَلَى أَكْثَرِهَا[7] ، فَإِنْ حُذِفَ التَّنْوِينُ مِنَ الْمَنْقُوصِ لِشَبَهِ الْفِعْلِ كَجَوَارٍ حُرِّكَتِ " الْيَاءُ " فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ ، وَحُذِفَتْ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ ، وَعُوِّضَ مِنْهَا التَّنْوِينُ ، لِئَلاَّ يُشْبِهَ آخِرُ الْمُعْرَبِ آخِرَ الْمَبْنِيِّ [9] .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) راجع ما ينصرف وما لا ينصرف ١١٢ ، واللمع ٩٧ .

(٣) (ف) " بمعنى " تحريف .

(٤) ينظر المقتضب ١/٢٨٠ ، وسيأتي بيانه .

(٥) في الأصل " إذا " .

(٦) المقتضب ٤/٢١ ، والكامل ٣/٢١ ، ولم أجد ما نقله المؤلف عن المبرّد نصاً وإن كان المبرد قد ذكر في كتابيه السابقين أن تسكين ياء المنقوص في الشعر كثير جداً ، وقد نص عليه صاحب المرتجل ٤٢ ، وانظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٦ .

(٧) لأنّ المنقوصَ في حالتي الرفع والجرّ ساكنٌ ، فحملت حالة النصب عليهما .

(٨) يراجع الإيضاح العضدي ٣٠٣ .

[إعراب الأَسماءِ المعتَّلةِ والمهموزة]

وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ إِذَا مَا كَانَا   فِي اسْمٍ حَوَى قَبْلَهُمَا إِسْكَانَا[1]
أَوْ كَانَ مَهْمُوزًا كَمِثْلِ الشَّاءِ   وَالظَّبْيِ وَالأَيِ وَكَالْكِسَاءِ
وَالْعَدْوِ وَالْعَدُوِّ وَالْكُرْسِيِّ   جِئْتَ بِإِعْرَابٍ لَهَا جَلِيِّ

قَوْلُهُ : " فِي اسْمٍ " احْتَرَزَ بِهِ عَنِ " الْفِعْلِ " ؛ فَإِنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ يَسْكُنُ مَاقَبْلَهُمَا فِي الْمُضَارِعِ وَيَعْتَلُّ مَعَ ذَلِكَ لاعْتِلاَلِ الْمَاضِي بِنَقْلِ الْحَرَكَةِ ، نَحْوَ " يَقُومُ ، وَيَبِيعُ " .

يَقُولُ : إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ جَرَتَا مَجْرَى الصَّحِيحِ فِي تَعَاقُبِ حَرَكَاتِ الإِعْرَابِ عَلَيْهِمَا كَقَوْلِكَ : " هَذَا ظَبْيٌ وَعَدُوٌّ " ، وَرَأَيْتُ ظَبْيًا وَعَدُوًّا وَمَرَرْتُ بِظَبْيٍ وَعَدُوٍّ "[2] ؛ لأَنَّ الضَّمَّ وَالْكَسْرَ إِنَّمَا مُنِعَ مِنْ[3] " قَاضٍ " لأَجْلِ الثِّقَلِ الْحَاصِلِ مِنْ ضَمِّ الْيَاءِ وَكَسْرِهَا مَعَ انْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا وَهَذَا الْمَجْمُوعُ مُنْتَفٍ هُنَا ، أَوْ لأَنَّهُ لَوْ سُكِّنَتِ الْيَاءُ فِي " ظَبْيٍ " لاَلْتَقَى[4] السَّاكِنَانِ هِيَ وَمَا قَبْلَهَا ، أَوْ لأَنَّهُ إِذَا سُكِّنَ مَا قَبْلَ الْحَرْفِ كَانَ كَالْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ فَتَكُونُ الْيَاءُ كَالْمَبْدُوءِ بِهَا وَالابْتِدَاءُ بِسَاكِنٍ مُمْتَنِعٌ . وَخَصَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ بِالذِّكْرِ ؛ لأَنَّ الأَلِفَ لاَ يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلاَّ مَفْتُوحًا . وَكَذَلِكَ مَا آخِرُهُ هَمْزَةٌ ؛ لأَنَّهَا حَرْفٌ صَحِيحٌ يَجْرِي عَلَيْهِ الإِعْرَابُ . ١٦- أ

---

(١) في (ف) " واليا والواو .. حوى قبله اسكانا " .
(٢) ينظر اللمع ١٠١ .
(٣) في (ف) " في " بدل " من " .
(٤) في (ف) " لالتقاء الساكنين .

وَالْمَمْدُودُ (١) لَيْسَ مِنَ الْمُعْتَلِّ فِي شَيْءٍ إِلاَّ عِنْدَ طَائِفَةٍ مِنَ الْقُرَّاءِ ، لِمَا رَأَوْا مِنْ تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ وَجَعْلِهَا " بَيْنَ بَيْنَ " (٢) ، وَيُبْدَلُ مِنْهَا (٣) حَرْفُ الْعِلَّةِ ، ذَكَرُوهَا مَعَ الْمُعْتَلاَّتِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ (٤) .

فَعَلَى هَذَا الاسْمُ عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ ، صَحِيحٌ كَرَجُلٍ ، وَمُعْتَلٌّ كَقَاضٍ ، وَعَصاً ، وَمُشَبَّهٌ بِالْمُعْتَلِّ ، وَهُوَ مَا آخِرُهُ هَمْزَةٌ ، أَوْ يَاءٌ ، أَوْ وَاوٌ قَبْلَهُ سَاكِنٌ ، وَإِذَا كَانَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ سَاكِنًا فَلاَ يَخْلُو : إِمَّا أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا كَالْبَاءِ مِنْ " ظَبْيٍ " (٥) ، وَالدَّالِ مِنْ " عَدْوٍ " (٦) ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُعْتَلاًّ ، فَإِنْ كَانَ مُعْتَلاًّ فَإِمَّا أَنْ يُجَانِسَ مَا بَعْدَهُ كَالْيَاءِ الأُولَى مِنْ " كُرْسِيٍّ " ، وَالْوَاوِ الأُولَى مِنْ " عَدُوٍّ " فَيُدْغَمُ الأَوَّلُ فِي الثَّانِي ، وَإِمَّا أَنْ لاَ

---

(١) الممدود : كل اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف زائدة نحو : كساء ، وهو يجري عليه الإعراب كما يجري على الصحيح . راجع الممدود والمقصور للوشاء ٢٩ ، وابن يعيش ٤/١٥٠ ، والمقصور والممدود لنفطويه ٣١ .

(٢) في (ف) " بين " بإسقاط بين " الثانية .
ومعنى " بين بين " أيْ : بين الحرف الذي منه حركتها وبين الهمزة .

(٣) في (ف) " فيها » .

(٤) انظر : ذلك في الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٩٥ ، والتيسير في القراءات السبع ٣٧ ، وقال الشريشي في شرحه ١/١٢٥ : " وأما المهموز ممدوداً كان أو مقصوراً فهو صحيح فلا حاجة إلى ذكره مع المعتل .. ولكن بينه وبين المعتل مناسبة لأجلها يذكر معه ، وهيَ أن الهمزة تبدل من حروف العلة ، فتبدل من الألف في مثل " صحراء ، وحمراء " ، ومن الواو في مثل " كساء ، وسماء " ، ومن الياء في مثل " رداءٍ ، وبناءٍ " وما أشبهها ، ويبدل كل واحد منها من الهمزة ، فالألف تبدل منها في مثل " سال ، وقرا " ، والواو تبدل منها في " صحراوات " ، ومقروّ " وشبهها ، والياء تبدل منها في مثل " خطية ، ونبي " ، وتبدل الثلاثة منها في الوقف فيقال في الوقف على " الكلا " : " هَذَا الكلُو ، ومررت بالكلِي ، ورأيت الكَلا " ، فلما كان بين المهموز والمعتلّ هذه المناسبة ذكر معه " .

(٥) (ف) " كالياء من طير " تحريف .

(٦) في كلتا النسختين ضبط " عدو " بتشديد الواو وهو تحريف .

يُجَانِسَ مَا بَعْدَهُ كَالْأَلِفِ مِنْ " الآيِ " جَمْعُ " آيَـةٍ " فَلاَ إِدْغَامَ ؛ لأَنَّ الأَلِفَ لاَ تَدْغَمُ ؛ لاِسْتِطَالَتِهَا بِالْمَـدِّ ، وَلاَ يُدْغَمُ فِيهَا ؛ لِسُكُونِهَا .

وَالشَّاءُ : جَمْعُ "شَاةٍ "(١) وَلَيْسَ مَمْدُودًا ؛ لأَنَّ أَلِفَهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ "وَاوٍ"(٢) ، وَأَلِفُ الْمَدِّ تَكُونُ زَائِـدَةً ، وَلَيْسَ مَهْمُوزًا ؛ لأَنَّ هَمْزَتَهُ بَدَلٌ مِنْ " هَاءٍ " كَهَمْزَةِ " مَاءٍ " لأَنَّ أَصْلَ " شَاةٍ " " شَوْهَةٌ " بِدَلِيـلِ قَوْلِهِمْ فِي الْجَمْعِ : " شِيَاهٌ " ، وَفِي التَّصْغِيرِ " شُوَيْهَةٌ " ، فَلَمَّا حُذِفَتْ " الهَاءُ " الَّتِي هِيَ لاَمُ الْكَلِمَةِ وَأُولِيَ تَاءُ التَّأْنِيثِ الْوَاوَ (وَجَبَ)(٣) تَحْرِيكُ الْوَاوِ ؛ لأَنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ لاَ يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلاَّ مُتَحَرِّكًا كَالبَـــاءِ مِنْ " ضَـــارِبَةٍ " فَلَمَّا تَحَرَّكَتْ قُلِبَتْ أَلِفًا فَصَارَ "شَاةٌ" فَلَمَّا حُذِفَت " التَّـاءُ " ؛ لأَجْلِ الْجَمْعِ ، بَقِيَ الاسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ ، ثَانِيهِمَا سَاكِنٌ ، ثُمَّ يَأْتِي التَّنْوِينُ وَهُوَ سَاكِنٌ فَيُحْذَفُ " الأَلِفُ " لاِلْتِقَـاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فَيَبْقَى الاسْمُ الْمُعْرَبُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، فَلَمَّا اضْطُرُّوا إِلَى الزِّيَادَةِ رَدُّوا "الْهَـاءَ" الْمَحْذُوفَةَ الَّتِي هِيَ لاَمُ الْكَلِمَةِ فَصَارَ "شَاهًا" ثُمَّ أَبْدَلُوا مِنْ " الْهَاءِ " هَمْزَةً فَصَارَ "شَاءً"؛ لأَنَّهُمَا حَلْقِيَّتَانِ (٤) .

وَقِيلَ : الْمَهْمُوزُ : مَاكَانَ آخِرُهُ هَمْزَةً سَوَاءً كَانَتْ أَصْلِيَّـةً أَوْ مُنْقَلِبَةً ؛ فَكُلُّ مَمْـدُودٍ مَهْمُـوزٌ ، وَلَيْسَ كُلُّ مَهْمُـوزٍ مَمْدُودًا (٥) .

قَوْلُـهُ : " جِئْتُ بِإِعْرَابٍ لَهَا جَلِيّ " أَيْ:ظَاهِرٍ فِي اللَّفْظِ .

قَوْلُـهُ : " لَهَـا " أَيْ : هَذِهِ الأَمْثِلَةُ الثَّلاَثَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا ، وَمَا أَشْبَهَهَا .

---

(١) قال ابن القواس فى شرحه لوحة ١٧ "وأما " شاء " فاسم جِنْسٍ ، وقيل : جمع " شاة " .

(٢) انظر المنصف ١٤٤/٢ فما بعدها .

(٣) فى النسختين " فوجب " ، والواجب إسقاط الفاء .

(٤) فى (ف) " حَلقيَّانِ " و ينظر سيبويه ٤٣٣/٤ .

(٥) انظر ابن يعيش ١٥٠/٤ .

وَسِتَّةٌ بِالْوَاوِ رَفْعًا إِنْ تُضِفْ وَالْيَاءُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ الأَلِفْ
أَخٌ أَبٌ (١) حَمٌ هَنٌ وَفُوهُ ذُو الْمَالِ قُلْ وَلاَ يَجُوزُ ذُوهُ

مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ (٢) أَنَّ هَذِهِ الأَسْمَاءَ مُعْرَبَةٌ بِالْحَرَكَاتِ الْمُقَدَّرَةِ كَمَا فِي الْمَنْقُوصِ وَالْمَقْصُورِ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ : " بِالْوَاوِ رَفْعًا " وَلَمْ يَقُل : الْوَاوُ عَلاَمَةُ الرَّفْعِ .

قَوْلُهُ : " إِنْ تُضِفْ " احْتَرَازٌ (٣) عَنِ الإِفْرَادِ ، فَإِنْ قِيلَ : يَلْزَمُ مِنْهُ جَوَازُ اسْتِعْمَالِهَا غَيْرَ مُضَافَةٍ وَهُوَ بَاطِلٌ ؛ فَإِنَّ " ذُو " لاَ تُسْتَعْمَلُ إِلاَّ مُضَافَةً ، وَإِنَّهَا ـ أَعْنِي هَذِهِ الأَسْمَاءَ ـ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ / لَمْ تُعْرَبْ بِالْحُرُوفِ . ١٦ – ب

قُلْتُ : إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ، لأَنَّ أَكْثَرَهَا يَجُوزُ إِفْرَادُهُ فَغَلَّبَ جَانِبَ الأَكْثَرِ، وَأَمَّا الإِضَافَةُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ(٤) (فَلاَ يَرِدُ عَلَيْهِ؛ لأَنَّ كَلاَمَهُ فِي الْمُعْرَبِ، وَالْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ(٤) مَبْنِيٌّ عِنْدَ الأَكْثَرِ(٥)، فَلَعَلَّهُ يَقُولُ

---

(١) فى (ف) " أب أخ " .

(٢) لم أعثر عليه في الكتاب ، وانظر الكتاب ٣٣٨/٣ ، ٤١٢ .
وقد نص عليه فى ابن يعيش ٥٢/١ ، وشرح الكافية للرضى ٥٧/١ ، والهمع ٣٨/١ .

(٣) فى كلتا النسختين " احترازا " بالنصب .

(٤) سقط من (ف) سبق نظر .

(٥) قال ابن القواس فى شرحه ٢٥٠/١ ، و " وإن أضيفت إلى ياء المتكلم لزمها البناء فى الأعرف ، أو أعربت بحركات مقدرة على رأى ، أو لا يحكم لها بإعراب ولا بناء " .

بِنَـائِهِ (١) .

قولُه : " وَلاَ يَجُـوزُ نُوْهُ " ، لأَنَّ " نُو " وُضِعَتْ وَصْلَةً إِلىَ الْوَصْفِ بِأَسْمَاءِ الأَجْنَاسِ لِقُبْـحِ الْوَصْفِ بِاْسِمِ الْجِنْسِ بِدُونِ " نُو " كَمَـا وُضِـعَتِ " الَّذِي " وُصْلَـةً إِلَى الْوَصْفِ بِالْجُمَلِ (٢) ، فَالْمُضْمَـرُ لاَ يُوصَـفُ بِـهِ فَلاَ يُضَافُ إِلَيْـهِ " نُو " (٣) ؛ لأَنَّ الْمُضْمَـرَ لاَ يُشْعِرُ بِالْجِنْسِيَّـةِ .

الْقَوْلُ في اخْتِـلاَفِ الْعُلَمَـاءِ في هَذِهِ الأَسْمَاءِ :

ذَهَبَ سِيبَوَيْهِ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُـرُوفَ حُـرُوفُ إِعْرَابٍ ، وَالإِعْرَابُ مُقَـدَّرٌ (عَلَيْـهَا) (٤) ؛ لِثِقَـلِهِ في " الْوَاوِ ، وَالْيَـاءِ " ، وَلِتَـعَـذُّرِهِ فِي " الأَلِفِ " (٥) ، أَمَّا وَجْـهُ ثِقَـلِهِ في " الْوَاوِ " فَلأَنَّ " الْوَاوَ " فِي تَقْدِيرِ ضَـمَّتَيْنِ وَقَبْلَهَـا ضَمَّـةٌ وَتَأْتِي ضَمَّـةُ الإِعْرَابِ فَتَتَـوالَى أَرْبَـعُ ضَمَّـاتٍ وَذَلِكَ ثَقِيلٌ ، وَكَذَلِكَ الْقَـوْلُ فِي " الْيَـاءِ " لاجْتِمَاعِ أَرْبَعِ كَسْرَاتٍ مُتَوَالِيَـاتٍ ، وَأَمَّا " الأَلِفُ " فَلَوْ حُرِّكَتْ خَرَجَتْ عَنْ كَوْنِهَا

(١) وفي الشرح المجهول لوحة ١٤ ، وقوله : " إن تضف " احتراز من أن تكون مفردة ، فإنها في حالة الإفراد معربة بالحركات ، يحتاج إلى زيادة قيدين آخرين :
الأول : أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم .
الثاني : أن تكون مكبرة ، فإنها إذا صغرت إعربت بالحركات .
وقد أجاب النيلي عن الأول بأن ما أضيف إل ياء المتكلم فهو مبني بعضهم فلعل المصنف ممن يقول ببنائه فلا يحتاج إلى الاحتراز عنه لأن كلامه في المعرب وذلك قرينة مخصصة لا حاجة معها إلى التقييد ، وأقول إن كان مذهبه ذلك فهو مستغن عن التقييد بالإضافة إلى غير ياء المتكلم لكن ذلك مذهب يأباه التحقيق ؛ لأن الإضافة إلى المضمر لا توجب بناء بدليل قولك " غلامك ، وغلامه " فإنهما معربان بالاتفاق ، وإن كان مذهبه أن ما أضيف إلى ياء المتكلم فهو معرب تقديراً لتعذر فلابد له من التقيد بذلك " .

(٢) راجع ابن يعيش ٥٣/١ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) ينظر الكتاب ٣٥٨/٣٢ ، ٤١٢ ابن يعيش ، وشرح اللمحة البدرية ٢٦٥/١ ، والهمع /٣٨ .

أَلْفًا فَتَعَـذَّرَ تَحْرِيكُهَا ، وَالْأَصْلُ فِي الْإِعْرَابِ أَنْ يَكُونَ بِالْحَرَكَاتِ وَقَدْ أَمْكَنَ هَهُنَا فَوَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ ، وَأَيْضًا(١) فَإِنَّ هَذِهِ الأَسْمَاءَ مُعْرَبَةٌ بِالْحَرَكَاتِ فِي حَالِ الْإِفْرَادِ فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ فِي الإِضَـافَةِ كَذَلِكَ .

فَأَمَّا الْحَرَكَـاتُ الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ الْحُـرُوفِ فَاخْتَلَفَ فِيهَا أَصْحَـابُ سِيَبَوَيْهِ ، فَقَالَ الرَّبَعِيّ : إِنَّ الضَّـمَّةَ فِي " الْبَـاءِ " مِنْ قَـوْلِكَ : " أَبُـوكَ " مَنْقُـولَةٌ مِنَ "الْوَاوِ" فَفِي الرَّفْعِ نَقْلُ الْحَرَكَةِ إِلَى الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ " الْوَاوِ " بَعْدَ إِسْكَانِهِ (٢) ، وَفِي النَّصْبِ قَلْبٌ وَحَـذْفُ حَـرَكَةٍ لَفْظًا لاَ تَقْدِيرًا إِذْ أَصْلُهُ "أَبَوٌ ، وَأَخَوٌ" فَتَحَرَّكَتِ " الْوَاوُ ، وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَـهَا فِي الأَصْلِ ، فَقُلِبَتْ أَلِفًا ، وَفِي الْجَرِّ نَقْلُ كَسْرَةِ "الْوَاوِ" إِلَى مَا قَبْلَهَا بَعْدَ إِسْكَانِهِ ، وَقَلْبُهَا "يَاءً" لِسُكُونِهَا ، وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا (٣)[فَإِنْ] (٤) قِيلَ : هَذَا ضَعِيفٌ ؛ لأَنَّ فِي النَّقْلِ يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ حَرَكَةُ الإِعْرَابِ وَسَطَ الْكَلِمَةِ ، وَلاَ نَظِيرَ لَهُ (٥) .

قُلْتُ : لَهُ نَظِيرٌ فِي الْوَقْفِ رَفْعًا وَجَرًا إِذَا نُقِلَتِ الْحَرَكَةُ إِلَى السَّاكِنِ الَّذِي

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) يعنى أن الأصل في قولك " جَاءَ أَبُوكَ " : " جَاءَ أَبْوُكَ " فَأُسْكِنَتِ الْبَاءُ وانتقلت إليها حركةُ الوَاوِ ففي الاسمِ في حَالِ الرفعِ نَقْلٌ فَقَطْ .

(٣) ينظر الانصاف ١٧ (المسألة الثانية) ، والمرتجل ٥٧ ، وابن يعيش ٥٢/١ ، والهمع ٣٨/١ .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) قد ذكر هذا الاعتراض ابن مالك في شرح التسهيل ٤٦/١ وضعفه من ثلاثة أوجه :
أحدها : النقل فى غير وقف إلى متحرك .
الثاني : جعل حرف الإعراب غير آخرٍ .
والثالث : التباس فتحة الإعراب بالفتحة التى تستحقها البنية .

قَبْلَ حَرْفِ الإِعْرَابِ فَيَكُونُ قَدْ أُجْرِيَ الْوَصْلُ مُجْرَى الْوَقْفِ ، وَلِهَذَا لَمْ يَنْقل[1] فِي النَّصْبِ بَلْ فِيهِ قَلْبٌ فَقَطْ .

وَقِيلَ : الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ مَحْذُوفَتَانِ لَفْظًا ، وَضَمُّ مَا قَبْلَ " الْوَاوِ " وَكَسرَ مَا قَبْلَ " الْيَاءِ " لِيَصِحَّا .

وَقَالَ آخَرُونَ : إِنَّ هَذِهِ الْحَرَكَاتِ إِتْبَاعَاتٌ [2] تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ هَذِهِ الأَسْمَاءَ إِذَا أُفْرِدَتْ كَانَ إِعْرَابُهَا فِي عَيْنَاتِهَا ، وَإِنْ رَدَّ اللَّامَ عَارِضٌ ؛ لأَنَّ الإِفْرَادَ هُوَ الأَصْلُ ، وَقِيلَ : الإِضَافَةُ فِي هَذِهِ الأَسْمَاءِ هِيَ الأَصْلُ [3] لإِيجَابِهَا رَدَّ اللَّامِ ، وَالْحَذْفُ خِلاَفُ الأَصْلِ ، فَاسْتِعْمَالُهَا مُفْرَدَةً خِلاَفُ الأَصْلِ ، وَالإِضَافَةُ أَوَّلُ أَحْوَالِ هَذِهِ الأَسْمَاءِ ، هَذَا قَوْلُ سِيبَوَيْهِ وَأَصْحَابِهِ .

وَذَهَبَ الأَخْفَشُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ زَوَائِدُ دَوَالُّ عَلَى الإِعْرَابِ كَالْحَرَكَاتِ [4] ، فَإِذَا قُلْتَ : " قَامَ أَبُوكَ " فَالْوَاوُ كَالضَّمَّةِ فِي قَوْلِكَ : " قَامَ زَيدٌ ، وَكَذَلِكَ الأَلِفُ فِي " رَأَيْتُ أَبَاكَ " كَالْفَتْحَةِ فِي قَوْلِكَ : " رَأَيْتُ زَيْدًا " وَ"الْيَاءُ " فِي قَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِأَبِيكَ " كَالْكَسْرَةِ فِي " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ " ، وَرُدُّوا عَلَيْهِ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنَّ " فُوكَ ، وَذُو مَالٍ "(اسْمَانِ مُعْرَبَانِ) [5] عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ[6] .

---

(١) فى (ف) " يقل " تحريف .

(٢) قال ابن عقيل في شرح التسهيل ٢٩/١ " إذا قلت : قَامَ أبُوكَ ، فَأصْلُهُ : أَبُوَكَ فأُتبعت حركة الباء لحركة الواو فقيل : أَبُوُكَ ، ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت ، وكذلك تتبع فى الجر والنصب كما في الرفع ، وهو مذهب سيبويه والفارسيّ وجمهور البصريين » وكذلك قال السيوطيُّ في الهمع ٣٨/١ ، وابن هشام في شرح اللمحة البدرية ٢٦٤/١ .

(٣) راجع التوطئة ١٢١ .

(٤) انظر المقتضب ١٥٢/٢ ، والإنصاف ١٧ ، ٢١ (المسألة الثانية) ، والهمع ٣٩/١ .

(٥) فى كلتا النسختين " اسماً معرباً " ، والأولى ما أثبت .

(٦) راجع الرضى على الكافية ٢٧/١ ، والهمع ٣٩/١ .

وَاحْتَجُّوا لِلأَخْفَش بِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ / تَخْتَلِفُ لإِخْتِلاَفِ الْعَامِلِ ١٧ - أ فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ عَلاَمَةَ الإِعْرَابِ كَمَا فِي الْمُثَنَّى ، فَأَمَّا اعْتِرَاضُهُمْ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِي كَلاَمِ الْعَرَبِ اسْمٌ مُتَمَكِّنٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُحْذَرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ بَدَلٌ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ الْمِيمَ فِي قَوْلِكَ : " فَمٌ " بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ فِي قَوْلِكَ : " فُوكَ " فَكَذَلِكَ الْوَاوُ فِي " أَخُوكَ " بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ الأَصْلِيَّةِ وَإِنْ وَافَقَتْ فِي اللَّفْظِ الْمُبْدَلَ مِنْهُ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ " التَّاءَ "(١) فِي "أُخْتٍ" بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ مَعَ أَنَّهَا لِلتَّأْنِيثِ عِنْدَ مَنْ يَرَى ذَلِكَ ، فَلاَ يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ الْوَاوُ فِي "أَبُوكَ" لِلإِعْرَابِ مَعَ كَوْنِهَا بَدَلاً مِنَ الْوَاوِ الأَصْلِيِّ وَكَمَا أَنَّ الأَلِفَ فِي التَّثْنِيَةِ لِلإِعْرَابِ مَعَ كَوْنِهَا لِلتَّثْنِيَةِ.

الثَّانِي : أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُحْذَرُ فِي الْمُعْرَبِ بِالْحَرَكَاتِ (وَهَذَا) (٢) لَيْسَ مُعْرَبًا بِالْحَرَكَاتِ .

ثُمَّ هَذِهِ الأَسْمَاءُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الإِضَافَةِ وَالإِفْرَادِ عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ (٣) مِنْهَا مَا لاَ يُفْرَدُ أَصْلاً وَهُوَ " ذُو " ، وَمِنْهَا مَا لاَ يُفْرَدُ إِلاَّ مُعَوَّضًا مِن وَاوِهِ مِيمًا وَهُوَ " فُوكَ " ، وَمِنْهَا مَا يُفْرَدُ مُطْلَقًا وَهِيَ الأَرْبَعَةُ الْبَاقِيَةُ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ التَّعْوِيضُ فِي " فُوكَ " ، لأَنَّهُ لَمَّا دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى الإِفْرَادِ (فَلَوْ) (٤) لَمْ يُعَوَّضْ مِن وَاوِهَا شَيْئًا لَلَزِمَ بَقَاؤُهَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ عِنْدَ لُحُوقِ التَّنْوِينِ ، لأَنَّهُمْ إِذَا

---

(١) فى (ف) " الواو " تحريف .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) راجع المرتجل ٥٩ فما بعدها .

(٤) سقط من (ف) .

أفرنوها أعربوها بالحركات ، فإذا تحركت الواو وما قبلها (مفتوح) [1] لأن " فوك " وزنه " فعل " بفتح الفاء - فتقلب الواو ألفا ويلحق التنوين فيحذف الألف لالتقاء الساكنين ، فافهم هذا ! ، ولا يلزم أن تفعل في " ذو " كما فعلت في " فوك " من الإبدال ؛ لأنه ليس بقياس [2] وكانت الميم أولى (بالبدلية) [3] من غيرها ؛ لأنها من مخرج الواو [4] .

ووزن هذه الأسماء " فعل " ، بفتح العين ، لجمعها على " أفعال " [5] إلا " فوك " فوزنه " فعل " بفتح الفاء وسكون العين ، والدليل على أن " هنوك " فعل - بفتح العين - قولهم : " هنا وهناك " بالقصر ولا تقلب الواو ألفا (إلا) [6] إذا انفتح ما قبلها وتحركت .

ولاماتها واوات لظهورها في التثنية نحو " أبوان وأخوان " إلا " فوك " فلامه " هاء " لقولهم في جمعه : " أفواه " وفي تصغيره " فويه " ، وأما " ذو " فلامه " ياء " ؛ لأن ما عينه " واو " في الأكثر لامه " ياء " [7] نحو " طويت ، وشويت " فحمله على الأكثر أولى من حمله على

---

(١) فى (ف) " مفتوحة " .

(٢) راجع التوطئة ١٢١ .

(٣) فى الأصل " بالبداية " .

(٤) ينظر المقتضب ١٥٨/٣ ، وابن يعيش ٥٣/١ .

(٥) فى وزن هذه الأسماء خلاف ، وما ذكره الشارح هنا مذهب البصريين ، أما الفراء فقد ذهب إلى أن وزنها " فَعْلٌ " بالفتح والإسكان ، و " فوك " " فُعْلٌ " بضم الفاء والإسكان .. إلى آخر ما هنالك من خلافات انظرها فى الهمع ٤٠/١ ، والتوطئة ١٢٣ .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) فى (ف) " واو " تحريف .

بَــــابِ " قُــوَّةٍ ، وَحُـــوَّةٍ (١) ؛ لِقِلَّتِــهِ(٢) .

وَفِي هَذِهِ ٱلأَسْمَاءِ ثَلاَثُ لُغَـاتٍ : الإِفْرَادُ ، وَالإِضَافَــةُ ، وَالْقَصْرُ فيـهَا(٣) ، فَمِثَالُ الْقَصْرِ قَوْلُهُمْ فِي الْمَثَلِ : " مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَ بَطَلٌ "(٤) فَتَكُـونُ بِالأَلِفِ رَفْعًا وَنَصبًا وَجَرًّا مِثْلَ " عَصًا " ، فَتَقُولُ : " هَذَا أَبًا وَأَخًا وَحَمًا " ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُعْرِبُهَا بِالْحَرَكَاتِ مَعَ الإِضَافَةِ وَلاَ يَرُدُّ لاَمَاتِهَا(٥) ، فَـيَـقُـولُ : " هَذَا أَبُـكَ ، وَأَخُكَ ، وَحَمُكَ " ، وَهِيَ لُغَـةٌ ضَعِيفَةٌ(٦) .

وَمِنْهُم مَنْ يَجْمَعُهَا جَمْعَ سَلاَمَةٍ وَلاَ يَرُدُّ لاَمَاتِهَا ، فَيَقُــولُ : " هَؤُلاَءِ أَخُـوكَ ، وَمَرَرْتُ بِأَبِيكَ الصَّالِحِينَ " يُرِيدُ الْجَمْعَ فَحَذَفَ النُّونَ لِلإِضَافَةِ ، وَمِنْهُ قَـوْلُ الشَّاعِرِ :

---

(١) فى الأصل " ووجوه " تحريف ، وقال الشريشى ١/١٣١ " باب طويت وشويت ... أغلب من باب الحوة والقوة والحمل على الأكثر .. هو القاعدة " .

والحوة : حمرة تضرب إلى السواد ، والحوة سمرة الشفة .

(٢) ينظر في ابن يعيش ١/٥٣ ، والهمع ١/٤٠ ، وشرح الشريشى ١/١٣١ .

(٣) فى (ف) " فيهما " .

(٤) فى الأمثال للميدانيّ ٣/٣٤١ " مكره أخوك لا بطل " قال " هذا من كلام أبى حنش خال بيهس الملقب بنعامة .. يريد أنه محمول على ذلك لا أن فى طبعه شجاعة ، يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه " .

وهو في أمثال أبى عبيد ٢٧١ ، الفاخر ٦٢ ، والوسيط فى الأمثال ١٥٦ والمستقصى فى أمثال العرب ٢/٣٤٧ .

(٥) فى (ف) " لاماً " .

(٦) منها قول الشاعر :

بِأَبِهِ اقتدى عدي في الكرم ومَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فما ظلم

فَلَمَّا تَسَمَّعْنَ أَصْوَاتَنَـــا   بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالأَبِينَـــا [1]

وَقَالَ الآخَـــرُ :

ضَرَبْتُ أَخِيكَ ضَرْبَةَ لاَ جَبَانٍ   ضَرَبْتُ بِمِثْلِهَا قِدْمًا أَبِيكَـا [2]

أَرَادَ : " أَخِينَ لَكَ " فَحَذَفَ النُّـونَ وَأَضَافَ .

وَالْخِلاَفُ فِي هَذِهِ كَثِيرٌ جِدًّا لاَ يَلِيـقُ بِهَذِهِ النُّبْذَةِ .

---

(١) نسب البيت إلى زياد بن واصل السلمي .
وهو في الكتاب ٣/٤٠٦ ، والمقتضب ٢/١٧٢ ، والخصائص ١/٣٤٦ ، والمحتسب ١/١١٢ وابن الشجري ٢/٣٧ ، وابن يعيش ٣/٣٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٠٦ ، والخزانة ٢/٢٧٥ بولاق ، واللسان (أبى) ، وتفسير القرطبي ٢/١٣٨ ، والبحر المحيط ١/٤٠٢ ، واستغرب الأعلم في حاشية الكتاب ٢/١٠ بولاق أن يجمع " أب " جمع سلامة ، لأن جمع السلامة إنما يكون في الأعلام ، والصفات المشتقة .

(٢) لم أعثر على قائله وهو في المغني لابن فلاح لوحة ٢٠ ب ، والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٣٠٩ ، والتحفة الشافية لوحة ٨٤ غير منسوب .

[إعراب الممنوع من الصرف]

وَكُلُّ مَا لَمْ يِنْصَرِفْ تَفْتَحُهُ   جَراًّ كَإِسْحَقَ وَيَأْتِي شَرْحُهُ

لَمَّا كَانَ الاسْمُ إِذَا أَشْبَهَ الْفِعْلَ ثَقُلَ خُفِّفَ بِحَذْفِ التَّنْوِينِ وَقُدِّرَ التَّنوِينُ وَقَدْ تَقَدَّمَ عِلَّةُ ثِقَلِ الْفِعْلِ ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُ مُشَابَهَةِ الاسْمِ لِلْفِعْلِ ١٧ - ب فِي مَا لاَ يَنْصَرِفُ ، فَإِذَا لَمْ يَنْصَرِفِ الاسْمُ مُنِعَ مِنْ دُخُولِ التَّنْوِينِ ، وَمُنِعَ مِنَ الْجَرِّ لِوُجُوهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّ التَّنْوِينَ خَاصٌّ بِالاسْمِ ، وَالْجَرُّ خَاصٌّ ، فَأُتْبِعَ الْخَاصُّ الْخَاصَّ .

الثَّانِي : مَا ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيّ أَنَّهُ كَانَ يُفْضِي بَقَاءُ الْجَرِّ بَعْدَ حَذْفِ التَّنْوِينِ وَمَا يُعَاقِبُهُ إِلَى الشَّبَهِ بِالْمَبْنِيّ ، نَحْوَ " نَزَالِ " .

الثَّالِثُ : مَا حَكَاه أَبُو عُثْمَانَ (١) أَنَّ لُغَةَ قَوْمٍ حَذْفُ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ وَأَنْشَدُوا عَلَيْهِ :

شَرِقَتْ دُمُوعِ بِهِنَّ فَهْيَ سُجُومُ (٢)

أَرَادَ " دُمُوعِي " ، فَلَوْ بَقِيَ الاسْمُ بِغَيْرِ التَّنْوِينِ وَلاَ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ مَجْرُوراً لاَلْتَبَسَ بِالْمُضَافِ إِلى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، نَحْوُ " هَذَا غُلاَمِ " عَلَى لُغَةِ مَنْ يَحْذِفُ " الْيَاءَ " .

---

(١) في (ف) " وكلما ينصرف تفتحه ".

(٢) لم أعثر على قائله ، وهو في الأشباه والنظائر في النحو ٢٧١/١ ، ومعجم عبدالسلام هارون ٣٥٦ ، والشرح المجهول لوحة (١٥ - أ) غير منسوب .

[بـــاب الوقـــــف]

وَقِفْ عَلَى الْمُنْصَرِفِ الْمَنْصُوبِ ... بِأَلِفٍ عَنْ نُونِـــــهِ مَقْلُوبِ

أَرَادَ " بِالْمُنْصَرِفِ " الْمُنَوَّنَ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : " بِأَلِفٍ عَنْ نُونِـــهِ مَقْلُوبِ " وَأَرَادَ " بِالنُّونِ " التَّنْوِينَ ؛ لأَنَّهُ نُونٌ سَاكِنَةٌ ، وَإِنَّمَا أَبْدَلُوا مِنَ النُّونِ أَلِفًا فِي حَالِ النَّصْبِ ، مَا لَمْ يَكُنْ مُؤَنَّثًا بِالتَّاءِ ، لأَجْلِ الْفَتْحِ ، وَلِمُضَارَعَهِ [1] التَّنْوِينِ لِحُرُوفِ الْمَدِّ ، وَلأَنَّ التَّنْوِينَ زَائِدٌ يَجْرِي مَجْرَى الإِعْرَابِ مِنْ حَيْثُ كَانَ تَابِعًـــا لِحَرَكَاتِ الإِعْرَابِ ، فَكَمَا لاَ يُوقَفُ عَلَى الإِعْرَابِ فَكَذَلِكَ لاَ يُوقَفُ عَلَى التَّنْوِينِ ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ لاَ يُبْدِلُ فِي النَّصْبِ كَمَا لاَ يُبْـــدِلُ فِي الرَّفْـــعِ وَالْجَرِّ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

شَئِزٌ جَنْبِي كَأَنِّي مُهْــــدَأٌ ... جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبَـرْ [2]

وَمِنْهُم مَن يُبْدِلُ مِنَ التَّنْوِينِ فِي الرَّفْعِ " وَاوًا " ، وَفِي الْجَرِّ " يَاءً " وَهُمْ أَزْدُ السَّرَاةِ ، فَيَقُولُونَ : هَذَا زَيْدُو ، فَيُبْدِلُونَ مِنَ التَّنْوِينِ " وَاوًا " ، " وَمَرَرْتُ بِزَيْدِي " ، فَيُبْدِلُونَ مِنْهُ " يَاءً "[3] .

وَفِي سِـــوَاهُ قِفْ بِغَيْرِ إِبْدَالِ ... وَاحْذِفْ مِنَ الْمَنْقُوصِ يَا الإِعْـلاَلِ

فَإِنْ تُعَرِّفْهُ فَأَثْبِتْــهُ وَقِـــفْ ... وَقِفْ عَلَى الْمَقْصُـورِ حَتْمًا بِالأَلِفْ

يَعْنِي فِي سِوَى الْمَنْصُوبِ الْمُنَوَّنِ وَهُوَ الْمَرْفُوعُ وَالْمَجْرُورُ ، أَمَّا [4]

---

(١) في (ف) " ومضارعة " .

(٢) البيت لعدى بن زيد العبادى كما فى ديوانه ٥٩ وهو فى الخصائص ٩٧/٢ ، وابن يعيش ٦٩/٩ ، والمقرب ٢٥/٢ ، ورصف المبانى ٣٥ ، وأساس البلاغة ، واللسان فى " هدأ " .

(٣) ينظر الكتاب ١٦٧/٤ ، وأسرار العربية ٤١٣ ، وابن يعيش ٧٠/٩ .

(٤) فى الأصل " وأما " بالواو .

الْمَرْفُوعُ فَلاَ يُبْـدَلُ مِنْ تَنْوِينِـهِ " وَاوًا " لِثِقَـلِ الْوَاوِ ، وَكَذَلِكَ الْمَجْرُورُ لاَ يُبْـدَلُ مِنْ تَنْوِينِـهِ " يَاءً " لِئَـلاَّ يَلْتَـبِسَ بِالْمُـضَافِ إِلَى (يَـاءِ)[1] الْمُتَكَلِّمِ فِي اللُّغَةِ الْفَصِيحَةِ[2] .

وَقَـوْلُهُ : بِغَـيْـرِ ابْـدَالٍ " يُرِيدُ بِغَـيْـرِ إِبْـدَالٍ مِنْ تَنْوِينِـهِ ، وَلَمْ يُرِدْ مُطْلَقَ الإِبْدَالِ ؛ لأَنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ تُبْدَلُ فِي الْوَقْفِ " هَـاءً " فِي الأَحْوَالِ الثَّلاَثَةِ نَحْـوُ " قَـائِمَـةٍ " ، وَكَذَلِكَ " الْخَـطَأُ وَالْكَـلأُ " مِنَ الْمَـهْـمُـوزِ فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ يُبْدِلُ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي الرَّفْـعِ " وَاوًا " ، وَفِي النَّصْبِ " أَلِفًا " ، وَفِي الجرِّ " يَـاءً " وَيَضُمُّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ ، وَيَكْسِـرُ مَـا قَبْلَ اليَاءِ ، وَيَفْتَـحُ مَـا قَبْـلَ الأَلِفِ[3] ، وَالأَصْـلُ فـى الْوَقْفِ السُّكُونُ ، لأَنَّهُ ضِدُّ الابْتِدَاءِ ، وَكَمَـا لاَ يَكُـونُ الْمَبْـدُوُّ بِهِ إِلاَّ مُتَـحَـرِّكًا فَالْمَوْقُوفُ عَلَيْـهِ لاَ يَكُونُ إِلاَّ سَاكِنًا لِتَحْصِيلِ غَرَضِ الاسْتِرَاحَةِ . وَأَمَّا الْمَنْقُوصُ فَإِنْ كَانَتْ يَـاؤُهُ / قَدْ أَسْقَطَهَا التَّنْـوِينُ فَلَكَ فِي الْوَقْفِ عَلَيْهَـا وَجْهَـانِ : ١٨ – أ

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَقِفَ عَلَى مَا قَبْلَهَا سَاكِنًا ، نَحْـوُ : " هَذَا قَـاضْ – بِغَيْرِ يـاءٍ – وَهُوَ الأَجْـوَدُ ؛ لأَنَّ الْيَـاءَ لَمَّـا لَمْ تَكُنْ ثَابِتَـةً فِي الْوَصْـلِ فَـلاَ تَرُدُّهَا فِي الْوَقْفِ ، لأَنَّـهُ مَـحَلُّ الاسْـتِرَاحَـةِ ، أَوْ لأَنَّ الْكَلِمَـةَ مُنْصَـرِفَـةٌ فَـحُكْمُ التَّنْـوِينِ بَـاقٍ ، وَبَقَـاءُ حُكْمِـهِ يَمْنَـعُ مِنْ رَدِّ " اليَـاءِ " ، وَيَجُـوزُ أَنْ تَرُدَّ " الْيَـاءَ " فَتَقُـولُ : " هَذَا قَـاضِي " ؛ لأَنَّ (هَذِهِ)[4] " الْيَـاءَ " إِنَّمَـا حُذِفَتْ فِي الْوَصْـلِ لأَجْـلِ التَّنْـوِينِ وَلاَ تَنْـوِينَ فِي الْوَقْفِ فَلاَ حَذْفَ[5] .

---

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) انظر أسرار العربية ٤١٣ .

(٣) ينظر الكتاب ١٧٧/٤ ، وابن يعيش ٧٣/٩ .

(٤) ساقطة من (ف) .

(٥) انظر : ابن يعيش ٧/٩ ، والكتاب ١٨٣/٤ .

قَوْلُـهُ : " وَإِنْ تُعَرِّفْهُ " يَعْنِي إِنْ تُعَرِّفِ الْمَنْقُوصَ بِاللامِ " فَأَثْبِتْهُ " أيْ : فَأَثْبِتِ " الْيَـاءَ " فِي الْوَجْهِ الْمُخْتَارِ (١) ؛ لأَنَّهَا (لَمَّا)(٢) لَمْ تَسْقُطْ وَصْلاً لَمْ تَسْقُطْ وَقْفًا ، وَمِنْهُم مَنْ يَحْذِفُ " الْيَاءَ "(٣) فَيَقُولُ : " هَذَا الْقَاضْ " كَأَنَّهُمْ أَدْخَلُوا اللامَ بَعْدَ أَنْ وَجَبَ الْحَذْفُ .

وَقِيلَ : إِنَّمَا حُذِفَتِ " الْيَاءَ " فِي الْمُعَرَّفِ تَشْبِيهًا لَهَا بِالْحَرَكَةِ لِسُكُونِهَا كَمَا حُذِفَتْ فِي الْجَزْمِ لِحَذْفِ الْحَرَكَةِ ، وَلِهَذِهِ الْعِلَّةِ حُذِفَتْ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ فِي قَوْلِهِ تَعَـالَى : ﴿ رَبِّي أَكْرَمَـنِ ﴾ (٤) .

وَكَانَ يَنْبَغِي بَدَلَ قَوْلِهِ : " فَإِنْ تُعَرِّفْهُ " [أَنْ يَقُولَ (٥)] : فَإِنِ امْتَنَعَ دُخُولُ التَّنْوِينِ فَأَثْبِتْ يَاءَهُ ؛ لأَنَّ امْتِنَاعَ التَّنْوِينِ أَعَمُّ مِنَ التَّعْرِيفِ ؛ لأَنَّهُ قَدْ يَمْتَنِعُ بِمُشَابَهَةِ الْفِعْلِ(٦) ، نَحْوُ : " هَذِهِ جَوَارِيْ " ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : فَإِنْ تُعَرِّفْهُ بِاللاَّمِ ، فَإِنَّكَ إِنْ سَمَّيْتَ رَجُلاً بِقَاضٍ(٧) فَقَدْ صَارَ مَعْرِفَةً ؛ لأَنَّه عَلَمٌ عَلَيْهِ وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ وُقِفَ عَلَيْهِ لَمْ يُثْبَتِ " الْيَاءُ " . (٨) وَمَنْصُوبُ الْمَنْقُوصِ كَالصَّحِيحِ ؛ لأَنَّ الْوَاقِفَ يَجِدُ " الْيَاءَ " مُتَحَرِّكَةً فَيَحْذِفُ وَيَقِفُ عَلَى " الْيَاءِ " إِنْ لَمْ يَكُن مُنَوَّنًا ، نَحْوُ : " رَأَيْتُ الْقَاضِيَ ، وَرَأَيْتُ جَوَارِيَ " ، وَيُبْدَلُ مِنَ التَّنْوِينِ

---

(١) نحو "هذا القاضي ، ومررت بالقاضي " .

(٢) سقط من (ف).

(٣) انظر الكتاب ٤/١٨٣.

(٤) سورة الفجر ١٥ .

(٥) تكملة يوجبها المقام .

(٦) يريد أنَّ الممنوع من الصرف مشابهٌ للفعلِ فلا يُنوَّنُ .

(٧) فى كلتا النسختين باثبات الياء .

(٨) يقول سيبويه فى الكتاب ٣/٣١٠ : " وسألت الخليل عن رجل يسمى بقاضٍ فقال : هو بمنزلته قبل أن يكون اسماً ، فى الوقف والوصل وجميع الأشياء " .

" أَلِفًا " إِنْ كَانَ مُنَوَّناً نَحْوُ : " رَأَيْتُ قَاضِيًا "(١) .

وَأَمَّا الْمَقْصُورُ فَالْوَقْفُ عَلَيهِ بِالأَلِفِ الأَصْلِيَّةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ (٢) – مَا لَمْ يَكُنْ مُنَوَّنًا – نَحْوُ : " هَذِهِ الْعَصَا ، وَهذِهِ حُبْلَى " ، فَإِنْ كَانَ مُنَوَّنًا(٣) فَإِنَّ أَلِفَهُ تَسْقُطُ وَصْلاً ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ التَّنْوِينِ بَعْدَهَا ، فَإِذَا وَقَفَ عَادَتِ الأَلِفُ بِخِلاَفِ " الْيَاءِ " فِي " قَاضٍ " ، وَذَلِكَ لِخِفَّةِ " الأَلِفِ " وَثِقَلِ " الْيَاءِ " بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ يَفِرُّونَ مِنَ " الْوَاوِ " [وَالْيَاءِ](٤) إِلَى " الأَلِفِ " فِي " قَالَ ، وَبَاعَ " ، وَمَا ذَلِكَ إِلاَّ لِخِفَّةِ " الأَلِفِ " . ثُمَّ وَقَعَ الْخِلاَفُ فِي الْمَقْصُورِ الْمُنَوَّنِ فِي الْوَقْفِ . أَمَّا مَذْهَبَ سِيبَوَيْهِ (٥) [فَهُوَ (٤)] أَنَّ الْوَقْفَ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ عَلَى " الأَلِفِ " الأَصْلِيَّةِ الَّتِي هِيَ لاَمُ الْكَلِمَةِ – ، وَفِي حَالِ النَّصْبِ يُبْدَلُ مِنَ التَّنْوِينِ " أَلِفًا " وَتُحْذَفُ " الأَلِفُ " الأَصْلِيَّةُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ " الأَلِفِ " الَّتِي هِيَ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ بَعْدَهَا قِيَاسًا لِلْمُعْتَلِّ عَلَى الصَّحِيحِ ، " فَالأَلِفُ " فِي قَوْلِكَ " هَذِهِ عَصًا " غَيْرُ " الأَلِفِ " فِي قَوْلِكَ (: " رَأَيْتُ عَصًا " ؛ لأَنَّهَا فِي النَّصْبِ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ كَالأَلِفِ فِي قَوْلِكَ) (٦) : " رَأَيْتُ زَيْدًا "(٧) .

---

(١) ينظر الكتاب ١٨٣/٤ ، وابن يعش ٧٥/٩ .

(٢) ينظر الكتاب ١٨٨/٤ ، وابن يعيش ٧٦/٩ ، ٧٧ .

(٣) نحو : هذه عصاً .

(٤) تكملة يوجبها المقام ، وانظر الكتاب ١٨٧/٤ .

(٥) ينظر الكتاب ٣٠٩/٣ .

(٦) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٧) إذا قلت : " رأيت عصا " وجد معك في التقدير ألفان بدل من واو وهي لام الكلمة وبدل من التنوين، فحذفت إحداهما ، لأنه لا يجمع بين ألفين ، وكانت الأصلية أولى بالحذف ، لأن الطارئ يزيل حكم الثابت ، عن شرح ابن الخباز ١١٦/١ باختصار ، وانظر أيضًا ابن يعيش ٧٦/٩.

وَمَذْهَبُ الْمَازِنِي[1] أَنَّهَا فِي الأَحْوَالِ الثَّلاَثِ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ ، وَاحْتَجَّ بِأَنَّ الْمُوجِبَ لِإبْدَالِ التَّنْوِينِ فِي الصَّحِيحِ فِي حَالِ النَّصْبِ "أَلِفًا" هُوَ الْفَتْحَةُ قَبْلَهُ ، وَتِلْكَ الْفَتْحَةُ زَائِلَةٌ بِزَوَالِ عَامِلِ النَّصْبِ ، وَالْفَتْحَةُ فِي الْمَقْصُورِ لاَزِمَةٌ فِي كُلِّ حَالٍ ، فَكَانَ الْمُوجِبُ لِلإِبْدَالِ فِي الْمَقْصُورِ أَقْوَى ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِقَوْلِهِمْ : " هَذَا فَتِي " بِالإِمَالَةِ ، وَلَوْ كَانَتْ " الأَلِفُ " بَدَلاً مِنَ التَّنْوِينِ لاَمْتَنَعَتِ الإِمَالَةُ إِذْ لاَ سَبَبَ لَهَا [2] .

وَقَالَ قَوْمٌ [3] : تَقِفُ عَلَى كُلِّ حَالٍ (عَلَى " الأَلِفِ " الأَصْلِيَّةِ) [4] بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ أَمَالُوهَا وَكَتَبُوهَا بِالْيَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى ﴾ [5] وَبِدَلِيلِ وُقُوعِ الْمَنْصُوبِ رَوِيًّا فى الشِّعْرِ مَعَ الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ [6] . ١٨/ب

وَالرَّوْمُ وَالإِشْمَامُ وَالتَّضْعِيفُ وَالنَّقْـلُ حَالاَتٌ بِهَا الْوُقُوفُ

الاسْمُ المَوْقُوفُ عَلَيْهِ لاَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا أَوْ مُعْتَلاً ، فَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فَلاَ يَخْلُو (مِنْ) [7] أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا ، فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا فَفِي الْوَقْفِ عَلَيْهِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ :

أَحَدُهَا : الإِسْكَانُ وَهُوَالأَصْلُ ؛ لأَنَّهُ سَلْبُ الْحَرَكَةِ وَوَوَ أَبْلَغُ فِي تَحْصِيلِ غَرَضِ الاسْتِرَاحَةِ .

---

(١) انظر رأى المازني في التكملة للفارسي ٢٦ ، وابن يعيش ٧٧/٩ .
(٢) ينظر ابن يعيش ٧٦/٩ .
(٣) نسب فى شرح ابن القواس لوحة ٢٦٤/١ إلى الكسائ والمبرد وغيرهما .
(٤) فى (ف) " بالألف الأصلية " .
(٥) سورة طه ١١ .
(٦) انظر ابن يعيش ٧٦/٩ ، والمرتجل ٤٧ .
(٧) سقط من (ف) .

وَالثَّانِي : الإِشْمَامُ (وَهُوَ) (١) تَهْيِئَةُ الْعُضْوِ لِلنُّطْقِ (٢) بِالضَّمِّ مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ ، بَلْ تَضُمُّ شَفَتَيْكَ بَعْدَ الإِسْكَانِ وَتَدَعُ بَيْنَهُمَا بَعْضَ الإِنْفِرَاجِ لِيَخْرُجَ (مِنْهُ النَّفَسُ فَيَرَاهُمَا)(٣) الْمُخَاطَبُ مَضْمُومَتَيْنِ ، فَيَعْلَمُ أَنَّا أَرَدْنَا بِضَمِّهِمَا (٤) الْحَرَكَةَ وَهُوَ شَيْءٌ يَخُصُّ الْبَصَرَ دُونَ السَّمْعِ وَلِذَلِكَ يُدْرِكُهُ الْبَصِيرُ دُونَ الأَعْمَى ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ بِصَوْتٍ يُسْمَعُ ، بَلْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ تَحْرِيكِ الْيَدِ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الأَعْضَاءِ .

وَلا يَكُونُ الإِشْمَامُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ فِي جرٍّ وَلاَ نَصْبٍ (٥) ، أَمَّا الْجَرُّ فَلأَجْلِ تَشْوِيهِ الْخِلْقَةِ ، وَأَمَّا النَّصْبُ ؛ فَلِتَعَذُّرِهِ - وَأَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ فِي الْجَرِّ - (٦) لأَنَّ حَرَكَتَيْ " الْجَرِّ وَالنَّصْبِ مِنْ حَرْفَيْنِ مَخْرَجُهُمَا لَيْسَ بِظَاهِرٍ لِحَاسَّةِ الْبَصَرِ ، فَالْفَتْحَةُ مِنَ " الأَلِفِ " وَهِيَ (٧) مِنَ الْحَلْقِ ، وَالْكَسْرَةُ (٨) مِنَ " الْيَاءِ " وَهِيَ مِنْ وَسَطِ اللِّسَانِ ، وَاشْتِقَاقُ " الإِشْمَامِ " مِنَ الشَّمِّ ، كَأَنَّكَ أَشْمَمْتَ الْحَرْفَ رَائِحَةَ الْحَرَكَةِ ، وَقِيلَ : مِنْ أَشْمَمْتَ الشَّيْءَ إِذَا أَدْنَيْتَهُ مِنْهُ وَقَرَّبْتَهُ إِلَيْهِ (٩) .

الثَّالِثُ : الرَّوْمُ : وَهُوَ صَوْتٌ ضَعِيفٌ ، تَضُمُّ شَفَتَيْكَ فِي الرَّفْعِ بَعْضَ الضَّمِّ وَتَكْسِرُ فِي الْجَرِّ بَعْضَ الْكَسْرِ كَأَنَّكَ تَرُومُ الْحَرَكَةَ وَلاَ تُتِمُّهَا

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى (ف) " المنطق ".

(٣) في النسختين " فيه النفس فيراهم " وهو تحريف بدليل ما بعده ، وانظر أيضاً شرح السيرافي على حاشية الكتاب ١٧٢/٤ ، وابن يعيش ٦٧/٩ ، حيث أفاد منه المؤلف كثيراً .

(٤) فى (ف) " بضمها " .

(٥) انظر الكتاب ١٧١/٤ وما بعدها ، وابن يعيش ٦٧/٩ .

(٦) الأولى أن تؤخر هذه العبارة إلي ما بعد التعليل كما في ابن يعيش ٦٧/٩ .

(٧) فى (ف) " وهو "

(٨) فى الأصل " والكسر " .

(٩) انظر الصحاح " شمم " .

وَتَخْتَلِسُهَا ، وَذَلِكَ مِمَّا يُدْرِكُهُ الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ؛ لأَنَّ فِيهِ صَوْتًا (يَكَادُ)[1] الْحَرْفُ يَكُونُ بِهِ مُتَحَرِّكًا ، وَبَعْضُ النَّحْوِيِّينَ لاَ يُفَرِّقُ بَيْنَ الإِشْمَامِ وَالرَّوْمِ[2] ، وَسُمِّيَ رَوْمًا ؛ لأَنَّ الرَّوْمَ هُوَ الإِرَادَةُ ، فَكَأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ أَرَادَ الْحَرَكَةَ التَّامَّةَ وَلَمْ يَأْتِ بِهَا وَلَكِنْ بَقَّى عَلَى إِرَادَتِهَا دَلِيلاً وَهُوَ الإِتْيَانُ بِبَعْضِ الْحَرَكَةِ .

الرَّابِعُ : التَّضْعِيفُ وَهُوَ أَن يُشَدَّدَ حَرْفُ الإِعْرَابِ بِشَرْطَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَن يَكُونَ صَحِيحًا . الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهُ مُتَحَرِّكًا[3] .

وَيَجُوزُ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ وَفِي الْمَنْصُوبِ غَيْرِ الْمُنَوَّنِ ، فَتَقُولُ : " هَذَا جَعْفَرّ ، وَهُوَ يَضْرِبّ ، وَرَأَيْتُ الرَّجُلّ " ، وَكَأَنَّهُمْ جَعَلُوا التَّضْعِيفَ عِوَضًا مِنْ حَرَكَةِ الإِعْرَابِ ؛ لاهْتِمَامِهِم بِهِ[4] .

وَقَدْ جَعَلَ سِيبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الأَرْبَعِ عَلاَمَةً ، فَجَعَلَ عَلاَمَةَ السُّكُونِ "خَاءً" بَعْدَ الْحَرْفِ[5] ، وَعَلاَمَةَ الإِشْمَامِ نُقْطَةً بَعْدَ الْحَرْفِ ، وَعَلاَمَةَ الرَّوْمِ خَطًّا بَيْنَ يَدَيِ الْحَرْفِ ، وَعَلاَمَةَ التَّضْعِيفِ شِيناً فَوْقَ الْحَرْفِ[6] ، فَمَعْنَى "الْخَاءِ" خَفٌّ أَوْ خَفِيفٌ ؛ لأَنَّ السَّاكِنَ أَخَفُّ مِنْ غَيْرِهِ ، وَبَعْضُ الْكُتَّابِ يَجْعَلُهَا دَائِرَةً ؛ لأَنَّ الدَّائِرَةَ فِي عِلْمِ الْحِسَابِ صِفْرٌ أَيْ : لاَ شَيْءَ لَهَا مِنَ

---

(١) في (ف) " يضاد " تحريف .

(٢) انظر ابن يعيش ٩/٦٧ ، حيث أفاد منه المؤلف دون عزو . رحم الله الجميع .

(٣) وزاد بعضهم شرطاً ثالثا وهو " أن لا يكون الموقوف عليه همزة ، لثقل تضعيف الهزة " عن شرح ابن القواس ١/٢٢٦ ، وابن يعيش ٩/٧٠ .

(٤) انظر ابن يعيش ٩/٦٧ وما بعدها .

(٥) في الأصل " الحذف " تحريف .

(٦) انظر الكتاب ٤/١٦٩ ، والتكملة للفارسي ١٩ ، وابن يعيش ٩/٦٨ .

الْعَدَدِ فَجَعَلُوهَا (عَلَامَةً[1]) لِلسُّكُونِ لِخُلُوِّهِ مِنَ الْحَرَكَةِ ، وَإِنَّمَا جَعَلَ عَلَامَةَ الإشْمَامِ نُقْطَةً بَيْنَ يَدَىْ الْحَرْفِ ، (وَعَلَامَةَ الرَّوْمِ خطًّا بَيْنَ يَدَىْ الحرْفِ)[2]؛ لأنَّ / الإشْمَامَ أَضْعَفُ مِنَ الرَّوْمِ / لأنه لاَ صَوْتَ ١٩ - أ
فِيهِ فَجَعَلُوا لَهُ النُّقْطَةَ ؛ لأَنَّهَا أَوَّلُ الْخَطِّ ، وَبَعْضٌ لَهُ . وَأَمَّا كَوْنُ الشِّينِ عَلَامَةَ التَّضْعِيفِ فَكَأَنَّهُم أَرَادُوا "شَدَّدَ" فَاكْتَفَوْا بِأَوَّلِ حَرْفٍ مِنْهُ [3] .

وَأَمَّا النَّقْلُ فَيَخْتَصُّ بِالْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ إِذَا (كَانَ) [4] مَا قَبْلَ الْحَرْفِ الْأَخِيرِ سَاكِناً صَحِيحًا[5] ، فَلاَ يُنْقَلُ فى " حكَم" ؛ لأَنَّ "الْكَافَ" مَشْغُولٌ بِالْحَرَكَةِ فَلاَ يَقْبَلُ حَرَكَةً ثَانِيَةً ، وَلاَ يُنْقَلُ فِي " زَيْدٍ " ؛ لأَنَّ " الْيَاءَ " إِذَا تَحَرَّكَتْ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا قُلِبَتْ أَلِفًا ، وَتَقُولُ : " هَذَا عَمُرْ " فَتَنْقُلُ الضَّمَّةَ إِلَى الْمِيمِ ، وَكَذَا الْكَسْرَةُ ، إِلاَّ فِيمَا يُؤَدِّى النَّقْلُ فِيهِ إِلَى الْخُرُوجِ عَنْ أَبْنِيَةِ الأَسْمَاءِ، فَلاَ تَقُولُ " مَرَرْتُ بِفُعِل " فَتَنْقُلُ كَسْرَةَ اللَّامِ إِلَى الْعَيْنِ؛ لأَنَّهُ يَصِيرُ مِثْلَ "ضُرِبَ" وَذَلِكَ مُخْتَصٌّ بِالْفِعْلِ، وَلَا يُنْقَلُ الْكَسْرُ فِيمَا فَاؤُهُ مَضْمُومَةٌ كَقُفْلٍ، وَلَاالضَّمَّةُ فِيمَا فَاؤُهُ مَكْسُورَةٌ كَحِبْرٍ[6] .

فَإِذَا كَانَ الاسْمُ الموقُوفُ عليه مُفْرَدًا صَحِيحاً وَقَبْلَ آخِرِهِ حَرْفٌ سَاكِنٌ جَازَ فِي مَرفُوعِهِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ : الإِسْكَانُ ، وَالإِشْمَامُ ، وَالرَّوْمُ ، وَالنَّقْلُ .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) . سبق نظر .

(٣) ينظر ابن يعيش ٦٨/٩ مع الهامش .

(٤) سقط من الأصل وفي (ف) " إذا ما كان قَبْلَ " حيث قدَّم " ما " على " كان " .

(٥) الكتاب ١٧٣/٤ ، ومثل له بقول العرب " هَذَا بَكُرْ ومِن بَكِرْ " ، ولم يقولُوا: "رَأَيْتُ الْبَكَرْ " ؛ لأنَّه في موضع التنوين " ، هذا مذهب البصريِّين ، وقد أجازه الكوفيُّونَ ، انظر الإنصاف مسألة (١٠٦) ٧٣١ حيث رَجَّحَ ابْنُ الأنباريِّ مذهبَ الكوفيِّنَ في هذه المسألة .

(٦) إذ ليس فى الكلام " فِعُل " بكسر الفاء وضم العين " ابن يعيش ٧٢/٩ .

[بـــاب المثنــــى]

القَوْلُ في التَّثْنِيَةِ اللَّفْظِيَّـــهْ الوَاوُ لِلْعَطْفِ بِهَا مَنْوِيَّـــهْ
لأنَّهَا اسْمَانِ بِلَفْظٍ وَاحِــــدِ فَإِنْ تُثَنِّ خَـالِدًا مَعْ خَالِـــدِ
في الرَّفْعِ قُلْتَ: خَالِدَانِ بِالأَلِفْ وَالنُّونُ كَالتَّنْوِينِ فَاحْذِفْ إِنْ تُضِفْ
وَالنَّصْبُ كَالْجَرِّ بِيَـاءٍ سَـاكِنَهْ وَقَبْلَهَـا الْفَتْحَـةُ فِيهَا بَائِنَـهْ

قَوْلُهُ : " اللَّفْظِيَّةْ " احْتَرَزَ (بِهِ) (١) مِنَ التَّثْنِيَةِ فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ (٢) ، وَنَحْوُ " كِلا وَكِلْتَا " عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ (٣) ، وَيَدْخُلُ في قَوْلِهِ : " التَّثْنِيَةُ اللَّفْظِيَّةُ " الْمُثَنَّى فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى مَعًا كَالرَّجُلانِ ، وَالْمُثَنَّى فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى كَقَوْلِكَ : " عَيْنَانِ " لِعَيْنِ الشَّمْسِ وَعَيْنِ الْمَاءِ ، وَكَالْقَمَرَيْنِ لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ؛ لِشُمُولِ التَّثْنِيَةِ اللَّفْظِيَّةِ النَّوْعَيْنِ جَمِيعًا .

قَوْلُهُ : " الْوَاوُ لِلْعَطْفِ بِهَا مَنْوِيَّهْ " الْمَنْوِيُّ : هُوَ الْمَقْصُودُ ، يَعْنِي : أَنَّ الْمَقْصُودَ بِقَوْلِكَ : " جَاءَنِي (الزَّيْدَانِ) (٤) : زَيْدٌ وَزَيْدٌ ، إِلاَّ أَنَّه عُدِلَ عَنِ الْعَطْفِ إِلَى هَذِهِ الصِّيغَةِ الْمَخْصُوصَةِ إِيجَازًا وَاخْتِصَارًا ، وَلِهَذَا الشَّاعِرُ إِذَا

---

(١) فى (ف) " فيها " .

(٢) سورة التحريم ٤ ، وهى " فقد صغت قلوبكما "

(٣) مذهب البصريين أن " كلا وكلتا " فيهما إفرا لفظي وتثنية معنوية ، والألف فيهما كالألف في "عصاً ورحاً " .
أما الكوفيّونَ فيذهبون إلى أن فيهما تثنية لفظية ومعنوية ، وأصل " كلا " " كُلّ " فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية ، وزيدت التاء فى " كلتا " للتأنيث ، والألف فيهما كالألف فى " الزيدان والعمران " ، ولزم حذف النون منهما للزومهما الإضافة " انظر الإنصاف مسألة ٦٢ ص ٤٣٩ .

(٤) سقط من (ف) .

لَمْ يَقْدِرْ عَلَى صِيغَةِ التَّثْنِيَةِ (عَطَفَ رُجُوعًا إِلَى الأَصْلِ) (١) كَقَوْلِهِ(٢) :

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالْفَكِّ فَأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ فِي سُكِّ (٣)

أَرَادَ " فَكَّيْهَا " ، وَلأَنَّ التَّثْنِيَةَ وَالْعَطْفَ لَفْظَانِ مُتَرَادِفَانِ كَقَوْلِهِمْ : ثَنَيْتُ الْعُودَ (أي) (٤) : عَطَفْتُهُ .

وَ " الْبَاءُ " (في " بِهَا "(٥) لِلسَّبَبِيَّةِ لاَ لِلظَّرْفِيَّةِ(٦) كَقَوْلِكَ : " أُخِذَ بِذَنْبِهِ » أَيْ : ذَنْبُهُ سَبَبٌ فِي أَخْذِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " لأَنَّهَا اسْمَانِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ " أَيْ : الْوَاوُ الْمَنْوِيَّةُ لأَجْلِ اتِّفَاقِ الاسْمَيْنِ في اللَّفْظِ ، وَلِهَذَا (لَوِ) (٧) اخْتَلَفَا لَرَجَعْتَ إِلَى الْعَطْفِ نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرٌو .

فَإِنْ قِيلَ : يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الاسْمُ الْمُثَنَّى مَبْنِيًا ؛ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْحَرْفِ، وَهُوَ الْوَاوُ (٨) ؟.

---

(١) فى (ف) " راجع مراجعة الأصل " .

(٢) نسب هذا الرجز إلى منظور بن مرثد الأسدى ، كما فى اللسان (ذبح) ، والشواهد الشعرية ٥١٤ وقيل لرؤبة كما فى أساس البلاغة (ذبح) ، وليس فى صلب الديوان وإنما هو فى ملحقاته ١٩١ برواية " بالسك " وهو فى شرح التسهيل لابن مالك ٧٢/١ ، وأسرار العربية ٤٧ ، وابن يعيش ١٣٨/٤ ، ٩١/٨ ، واللسان (فكك) غير منسوب . فأرة المسك : رائحة المسك أو وعاؤه والسك : الجحر الضيق .

(٣) فى (ف) " شك " .

(٤) فى (ف) " إذا " .

(٥) فى (ف) " فيها " .

(٦) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ١٤ " لئلا يلزم أن تكون التثنية علي رأيه مبنية لِتَضَمّنهاَ معنى الحرْف كما هو رَأيُ الزّجاّج ... "

(٧) سقط من (ف) .

(٨) نسب هذا المذهب إلى الزجاج كما في مغنى ابن فلاح لوحة ٢١ والهمع ١٩/١ ، وقيل : ذهب الزجاج إلى أن المثنّى مبني في حال الرفع ومعرب فى حالي النصب والجر . عن رصف المباني ٢١ .

قُلْتُ : قَدْ سَبَقَ أَنَّ مَعْنَى إِرَادَةِ الْوَاوِ هُوَ أَنَّ الأَصْلَ فِي قَوْلِكَ : " جَاءَنِي الزَّيْدَانِ " جَاءَنِي زَيدٌ وَزَيدٌ ؛ لأَنَّ وَاوَ الْعَطْفِ / لاَ يُمْكِنُ إِرَادَتُهَا ١٩ - ب إِلاَّ بَيْنَ شَيْئَيْنِ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى انْفِرَادِهِ كَخَمْسَةَ عَشَرَ ، وَإِرَادَتُهَا بَيْنَ شَيْئَيْنِ وَلاَ مُحَالٌ ؛ فَإِنَّ قَوْلَكَ : " الزَّيْدَانِ " كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ ، فَإِنَّ أَلِفَ التَّثْنِيَةِ كَتَاءِ التَّأْنِيثِ وَكَيَاءِ النَّسَبِ (فَلاَ يُمْكِنُ)[1] تَقْدِيرُهَا مُنْفَصِلَةً .

وَإِنَّمَا جُعِلَتِ" الأَلِفُ " عَلاَمَةَ الرَّفْعِ فِي التَّثْنِيَةِ لِكَوْنِهَا ضَمِيرَ الْمُثَنَّى الْمَرْفُوعِ فِي نَحْوِ " الزَّيْدَانِ ضَرَبَا " ، أَوْ لأَنَّ الأَلِفَ أَخَفُّ مِنَ الْوَاوِ ، وَالتَّثْنِيَةُ أَعَمُّ مِنَ الْجَمْعِ وَأَكْثَرُ وُجُوداً لِشُمُولِهَا مَا يَعْقِلُ ، نَحْوُ: "الرَّجُلاَنِ "، وَمَالاَيَعْقِلُ كَالْفَرَسَانِ، وَالْجِدَارَانِ، وَالْجَمْعُ مَخْصُوصٌ بِالْعَلَمِ الْمُذَكَّرِ (الْعَاقِلِ)[2] فَجُعِلَ الْحَرْفُ الأَخَفُّ - وَهُوَ الأَلِفُ - لِلْمُثَنَّى، وَالْحَرْفُ[4] الأَثْقَلُ - وَهُوَ الْوَاوُ - لِلْجَمْعِ؛ لِيَقَعَ التَّعَادُلُ[3] .

قَوْلُهُ : " وَالنُّونُ كَالتَّنْوِينِ " أَيْ : النُّونُ فِي الْمُثَنَّى كَالتَّنْوِينِ فِي الْمُفْرَدِ بِدَلِيلِ حَذْفِهَا فِي الإِضَافَةِ كَمَا يُحْذَفُ التَّنْوِينُ ، قَالَ سِيبَوَيْهِ : وَتَكُونُ الزَّائِدَةُ الثَّانِيَةُ - يَعْنِي النُّونَ - عِوَضًا مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ[4] ، قَالَ السِّيرَافِيُّ : وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الاسْمَ الْمُفْرَدَ نَحْوُ قَوْلِكَ : " زَيْدٌ " فِيهِ حَرَكَةٌ وَتَنْوِينٌ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " العالم ".

(٣) انظر أسرار العربية ٤٩ ، وعلل التثنية لابن جني ٤٩ .

(٤) ينظر الكتاب ١٧/١ فما بعدها ، وابن يعيش ١٤٠/٤ .

بِحَقِّ التَّمَكُّنِ وَالاسْمِيَّةِ ، فَلَمَّا ضُمَّ إِلَيْهِ غَيْرُهُ وَثُنِّيَ مَعَهُ زِيدَ عَلَيْهِ حَرْفٌ لِمَعْنَى التَّثْنِيَةِ ، وَامْتَنَعَ مَا قَبْلَ حَرْفِ التَّثْنِيَةِ مِنَ الإِعْرَابِ وَالتَّنْوِينِ وَلَزِمَ حَرَكَةً وَاحِدَةً وَلَمْ تُزِلِ التَّثْنِيَةُ عَنْهُ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ مِنَ التَّمَكُّنِ فَعُوِّضَ النُّونُ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ ؛ لأَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي أَوْجَبَهَا بَاقٍ فِي التَّثْنِيَةِ وَلَوْ دَخَلَ التَّنْوِينُ التَّثْنِيَةَ لَوَجَبَ حَذْفُ عَلامَةِ التَّثْنِيَةِ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ التَّنْوِينِ كَمَا فِي الْمَقْصُورِ،

(وَلَمَّا)(١) كَانَتْ عَلامَةُ التَّثْنِيَةِ تُفِيدُ التَّثْنِيَةَ وَالإِعْرَابَ جَعَلُوا النُّونَ فِيهَا عِوَضًا مِنْ شَيْئَيْنِ ، وَهُمَا الْحَرَكَةُ وَالتَّنْوِينُ .

فَإِنْ قِيلَ : إِذَا كَانَتِ النُّونُ عِوَضًا مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ فَيَنْبَغِي أَنْ تُحْذَفَ مَعَ الأَلِفِ وَاللامِ كَمَا يَسْقُطُ التَّنْوِينُ وَأَنْ تَثْبُتَ مَعَ الإِضَافَةِ كَمَا ثَبَتَتْ (مَعَ) (٢) الْحَرَكَةِ .

فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذِهِ النُّونَ بِالنَّظَرِ إِلَى كَوْنِهَا عِوَضًا مِنَ الْحَرَكَةِ تَثْبُتُ مَعَ الأَلِفِ وَاللامِ ثُبُوتَ الْحَرَكَةِ تَغْلِيبًا لِجَانِبِ الْحَرَكَةِ ، وَبِالنَّظَرِ إِلَى كَوْنِهَا عِوَضًا مِنَ التَّنْوِينِ تَسْقُطُ فِي الإِضَافَةِ سُقُوطَ التَّنْوِينِ تَغْلِيبًا لِجَانِبِ التَّنْوِينِ فِي الإِضَافَةِ (٣) . وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى أَنَّهَا تَثْبُتُ مَعَ الأَلِفِ وَاللامِ لِمَا(٤) فِيهَا مِنْ قِسْطِ الْحَرَكَةِ ، وَتَسْقُطُ مَعَ الإِضَافَةِ لِمَا(٤) فِيهَا مِنْ قِسْطِ التَّنْوِينِ ، وَحُرِّكَتْ هَذِهِ النُّونُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَكُسِرَتْ لأَنَّهُ الأَصْلُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عِلَّتُهُ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) سقط من الأصل ، وانظر المقتصد في شرح الإيضاح ١/١٩٠.

(٣) انظر ابن يعيش ٤/١٤٠ ، ١٤٥ .

(٤) ف " بما " .

وَالصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ - بِاعْتِبَارِ كَوْنِهَا عِوَضًا مِنَ التَّنْوِينِ - لَوْ ثَبَتَتْ فِي الإِضَافَةِ لَفَصَلَتْ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ اللَّذَيْنِ مِنْ شَأْنِهِمَا الاتِّصَالُ لأَنَّهَا جَارِيَةٌ مُجْرَى التَّنْوِينِ في أَحَدِ[1] وَجْهَيْ تَعْوِيضِهَا[2] أَمَّا الْمُعَرَّفُ بِاللاَّمِ فَلاَ يَكُونُ مُضَافًا فَتَقَعُ فيهِ طَرَفًا .

فَإِنْ قِيلَ : فَالْمُبْهَمَاتُ لاَ تَنْوِينَ فِيهَا وَلاَ حَرَكَةٌ وَمَعَ ذَلِكَ يَدْخُلُ النُّونُ في تَثْنِيَتِهَا ، نَحْوَ " هَذَانِ " ، وَاللَّذَانِ " .

قُلْتُ : النُّونُ فِي " هَذَانِ " عِوَضٌ مِنْ أَلِفِ " هَذَا " الأَصْلِيَّةِ ، فَإِنَّهَا سَقَطَتْ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ أَلِفِ التَّثْنِيَةِ ، (وَكَذَلِكَ يَاءُ " الَّذِي " أَيْضًا سَقَطَتْ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ أَلِفِ التَّثْنِيَةِ)[3] ، فَالنُّونُ عِوَضٌ مِنَ الْحَرْفِ السَّاقِطِ ، وَقِيلَ : دَخَلَتْ عَلَى / الْمُبْهَمِ الْمُثَنَّى لِئَلاَّ يَخْتَلِفَ ٢٠ / أ
لَحَاقُهَا الأَسْمَاءَ[4] ، وَحَمْلاً عَلَى الْمُعْرَبِ وَطَرْدًا لِلْبَابِ فِي الأَسْمَاءِ الْمُثَنَّاهِ ، وَكَانَ الأَوْلَى أَنْ تُعَوَّضَ حُرُوفُ الْمَدِّ ، لَكِنْ لَوْ زَادُوهَا لَزِمَ التَّغْيِيرُ إِمَّا بِالْحَذْفِ ، أَوْ بِالْقَلْبِ ؛ لِكَوْنَ مَا قَبْلَهَا حَرْفَ مَدٍ أَيْضًا[5] .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَالنَّصْبُ كَالْجَرِّ " إِنَّمَا حَمَلَ النَّصْبَ عَلَى الْجَرِّ فِي التَّثْنِيَةِ ؛ لأَنَّ الْجَرَّ يَخْتَصُّ بِالاسْمِ وَلاَ يَقَعُ إِلاَّ فِيهِ ، وَالتَّثْنِيَةُ تَخْتَصُّ بِالاسْمِ وَلا تَقَعُ إِلاَّ فِيهِ فَكَانَ حَمْلُ النَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ عَلَى الْجَرِّ أَوْلَى ، وَأَيْضًا فَإِنَّ

---

(١) فى (ف) " إحدى " تحريف .

(٢) انظر ابن يعيش ٤/١٤٥ ، والمقتصد فى شرح الإيضاح ١/١٩١ .

(٣) سقط من (ف) . سبق نظر ، وانظر علل التثنية ٥٠ .

(٤) يريد إلحاقها بالأسماء المعربة ، وقال الجرجانى في المقتصد ١/١٩١ " هو صيغة مرتجلة للتثنية " .

(٥) ولذلك عدلوا إلى أقرب الحروف شبهاً بحروف المد وهي النون .

الْمَنْصُـوبَ وَالْمَـجْرُورَ – نَحْـوُ " نَصَـحْتُ زَيْـدًا ، وَنَصَـحْتُ لِزَيْـدٍ ، وَنَظَرْتُـهُ ، وَنَظَرْتُ إِلَيْـهِ " – مُتَّفِقَان في الْمَعْـنَى فَحُمِلَ أَحَدُهُمَـا عَلَى الأَخَرِ لاتِّفَاقِهِمَـا فِي الْمَعْنَى ، وَقَد اتَّفَقَـا في الضَّمِيرِ ، نَحْوُ " إِنَّـهُ ، وَ" لَـهُ " ، وَ" إِنَّـكَ " ، وَ" لَكَ " بِخِلاَفِ الرَّفْـعِ ".(١)

قَوْلُـهُ : " وَقَبْلَهَا الْفَتْحَـةُ فِيهَا بَائِنَـةٌ " أَيْ : قَبْلَ " الْيَـاءِ " فَتْحَـةٌ ظَاهِرَةٌ فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ ، وَإِنَّمَا فَتَحُـوا مَا قَبْلَ يَـاءِ التَّثْنِيَـةِ لِوُجُوهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّ الأَلِفَ بَعْضُ عَـلاَمَاتِ التَّـثْنِيَـةِ ، وَلاَ يَكُونُ مَـا قَـبْلَهَـا إِلاَّ مَفْتُـوحًا ، فَفَتَحُوا مَا قَبْلَ غَيْرِهَا حَمْـلاً عَلَيْهَا .

الثَّانِي : أَنَّهُم فَتَحُـوا مَا قَبْلَ يَاءِ التَّثْنِيَةِ (وَكَسَرُوا مَا قَبْلَ يَاءِ الْجَمْعِ) (٢) لِلْفَرْقِ ، وَاخْتَـارُوا الْفَتْحَـةَ لِلتَّثْنِيَـةِ ؛ لِعُمُـومِ التَّثْنِيَـةِ .

فَإِنْ قِيلَ : بِكَسْرِ نُونِ التَّثْنِيَـةِ ، وَفَتْـحِ نُونِ الْجَمْعِ يَحْصُلُ الْفَرْقُ ؟

قُلْتُ : النُّـونُ تُحْذَفُ فِي الإِضَـافَةِ ، وَتَسْكُنُ فِي الْوَقْفِ ، فَلاَ يَبْقَى فَرْقٌ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا قَبْلَ يَاءِ الْجَمْـعِ فِي الْمَقْصُورِ مَفْتُـوحٌ كَالْمُثَنَّى فَيَقَـعُ اللَّبْسُ فِي الإِضَـافَةِ . قُلْتُ : حَصَلَ الْفَرْقُ بَيْنَـهُمَا في الرَّفْـعِ(٣) ، فَكَانَ الْفَـرْقُ مِنْ وَجْـهٍ يَدُلُّ عَلَى الْوَجْـهِ الآخَرِ .

الثَّالِثُ : نُونُ التَّثْنِيَةِ مَكْسُورَةٌ ، فَلَوْ كَسَـرُوا مَـا قَبْلَ " اليَـــاءِ " لَثَقُلَ ذَلِكَ .

وَإِنَّمَـا أُعْرِبَ الْمُـثَنَّى بِالْحَرْفِ ؛ لِأَنَّـهُ أَكْثَرُ مِنَ الْوَاحِـدِ فَـأَعْرَبُـوهُ بِشَيْءٍ

---

(١) انظر ابن يعيش ١٣٨/٤ فما بعدها .

(٢) فى (ف) " وكسروا ما كسر ياء الجر " تحريف .

(٣) وذلك نحو " جاء المُصْطَفَيَانِ ، والمصْطَفَوْنَ .

أَكْـثَـرَ مِنْ إِعْـرَابِ الْوَاحِـــدِ ، وَهَذَا الْحَـرْفُ هُوَ حَـرْفُ الإِعْـرَابِ الدَّالُّ عَلَى التَّـثْـنِيَـةِ الَّذِي بِـهِ فَـارَقَ الْمُـثَنَّى الْمُـفْـرَدَ وَهُوَ " الأَلِفَ ، وَالْيَـاءُ [١] ، وَالـنُّـونُ كَالتَّنْوِينِ ، وَكَمَا أَنَّ التَّنْوِينَ فِي الْمُفْـرَدِ لَيْسَ حَرْفَ الإِعْرَابِ فَالنُّـونُ فِي التَّـثْـنِيَـةِ كَذَلِكَ ، وَكَمَـا أَنَّ الْحَرَكَةَ فِي الْوَاحِدِ قَبْلَ التَّنْوِينِ عَلاَمَـةُ الإِعْرَابِ كَذَلِكَ عَلاَمَةُ التَّـثْـنِيَـةِ قَبْلَ النُّـونِ عَلاَمَـةُ الإِعْرَابِ .

---

(١) وهو مذهب سيبويه كما فى الكتاب ١٧/١ هـارون ، وابن يعيش ١٣٩/٤ .

[تثنية المقصور الثلاثي]

وَكُلُّ مَقْصُورٍ ثُلاَثِيُّ الْبِنَا فِيهَا بِرَدٍّ أَصْلِهِ تَعَيَّنَـا
فَقُلْ بِوَاوٍ عَصَوَانِ كَالْقَنَا وَقُلْ بِيَاءٍ رَحَيَانِ كَالْفَتَى

احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ " الثُّلاَثِيّ " مِنَ الرُّبَاعِيّ ، فَإِذَا لَحِقَتْ عَلاَمَةُ التَّثْنِيَةِ الْمَقْصُورَ وَهِيَ سَاكِنَةٌ (١) وَفِي آخِرِهِ أَلِفٌ سَاكِنَةٌ فَيَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ أَلِفُ الْمَقْصُورِ ، وَعَلاَمَةُ التَّثْنِيَةِ فَلاَبُدَّ مِنْ حَذْفٍ أَوْ تَحْرِيكٍ وَلاَ سَبِيلَ إِلَى الْحَذْفِ؛ (لأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى اللَّبْسِ) (٢) ، فَإِنَّهُ (٣) لَوْ حُذِفَتْ أَلِفُ "عَصًا" وَقِيلَ : " عَصَانِ " فِي التَّثْنِيَةِ ثُمَّ حُذِفَتِ النُّونُ لِلإِضَافَةِ فَصَارَ " عَصَاكَ " الْتَبَسَ بِالْمُفْرَدِ ، فَلَمَّا امْتَنَعَ الْحَذْفُ ، وَتَحْرِيكُ الأَلِفِ مُتَعَذِّرٌ وَجَبَ رَدُّهَا إِلَى أَصْلِهَا كَوُجُوبِ (٤) الْحَرَكَةِ .

ثُمَّ لاَيَخْلُو إِمَّا (أَنْ يُعْلَمَ)أَصْلُ الأَلِفِ أَوْ يُجْهَلَ (أَوْ يَكُونَ / فِيهِ ٢٠/ب لُغَتَانِ، فَإِنْ عُلِمَ أَصْلُهَا رُدَّتْ إِلَيْهِ لاَ غَيْرُ ، فَتَقُولُ فِي "فَتًى" : " فَتَيَانِ " بِالْيَاءِ لِظُهُورِ الْيَاءِ فِي قَوْلِهِم : " فِتْيَةٌ ، وَفِتْيَانٌ " فِي الْجَمْعِ ، وَتَقُولُ فِي " عَصًا " : "عَصَوَانِ " لِقَوْلِهِم : " عَصَوْتُ الرَّجُلَ " إِذَا ضَرَبْتَهُ بِالْعَصَا . وَصَحَّتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ مَعَ تَحَرُّكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا لِوُجُودِ الْمَانِعِ مِنَ الْقَلْبِ ، وَهُوَ سُكُونُ

(١) في (ف) " ساكن " .
(٢) سقط من (ف) .
(٣) في (ف) " لأنه " .
(٤) في (ف) " لوجوب " .

الألف بَعْدَهُمَا كَمَا قَالُوا : " غَزَوَا ، وَرَمَيَا " . وَإِنْ جُهِلَ أَصْلُ " الألفِ " ، فَإِمَّا أَنْ تُسْمَعَ فِيهِ الإِمَالَةُ أَوْ لا ، فَإِنْ سُمِعَتْ فِيهِ الإِمَالَةُ رُدَّتْ أَلِفُهُ إِلَى " اليَاءِ " ، تَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ (مَنْ سَمَّيْتَهُ)[1] بِمَتَى ، وَبَلَى : " مَتَيَانِ وَبَلَيَانِ " ، وَإِنْ لَمْ تُسْمَعْ فِيهِ الإِمَالَةُ نَحوُ " لَدَى ، وَعَلَى ، فَلَوْ سَمَّيتَ بِهِ رَجُلاً لَقُلْتَ : " لَدَوَانِ ، وَعَلَوَانِ " تَقْلِبُ أَلِفَهُ وَاواً .

وَإِنْ كَانَ فِي الكَلِمَةِ لُغَتَانِ تُثَنَّى عَلَى الأَغْلَبِ فِي الاسْتِعْمَالِ ، وَإِنْ تَسَاوَيَا فِي ذَلِكَ جَازَ الوَجْهَانِ ، فَمِنْ ذَلِكَ " رَحًى " ، فَمَنْ قَالَ : " رَحَوْتُ بِالرَّحَا " أَيْ : طَحَنْتُ – قَالَ : رَحَوَانِ ، وَمَنْ قَالَ : " رَحَيْتُ " " بِاليَاءِ " قَالَ : رَحَيَانِ .

وَأَمَّا الكُوفِيُّونَ[2] فَوَافَقُوا فِي المَفْتُوحِ الأَوَّلِ ، نَحْوُ " عَصًا " ، وَخَالَفُوا فِيمَا ضُمَّ أَوَّلُهُ أَوْ كُسِرَ فَكَتَبُوا " الضُّحَى ، وَالزِّنَى[3] بِاليَاءِ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) ينظر ابن يعيش ٤/ ١٤٩ .

(٣) في (ف) " والربا " .

[تثنية المقصور الزائد على ثلاثة والمنقوص]

وَإِنْ يَزِدْ فَالْيَـــاءُ لاَ تَحُولُ ... وَالْيَـاءُ فِي الْمَنْقُوصِ لاَ تَزُولُ
تَقُـولُ : قَاضِيَـانِ أَعْلَيَـانِ ... وَشَـذَّ فِي الْمَقْصُـورِ مِـذْرَوَانِ

إِذَا زَادَ الْمَقْصُورُ عَلَى ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ فَإِنَّ الْبَصْرِيِّينَ يَقْلِبُونَ أَلِفَهُ فِي التَّثْنِيَةِ " يَاءً " مُطْلَقًا ، سَوَاءٌ كَانَتِ الأَلِفُ عَنْ " يَاءٍ " أَوْ عَنْ " وَاوٍ " .

أَمَّا إِذَا كَانَتْ مُنْقَلِبَةً عَنْ (" يَاءٍ " فَلاَ كَلاَمَ) [(١)] ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ مُنْقَلِبَةً عَنْ " وَاوٍ " فَوَجْهُ قَلْبِهَا أَنَّ الأَلِفَ الْمُنْقَلِبَةَ عَنِ الْوَاوِ إِذَا كَانَتْ رَابِعَةً تُقْلَبُ فِي الأَفْعَالِ يَاءً نَحْوُ " أَغْزَيْتُ ، وَأَدْنَيْتُ " مِنَ " الْغَزْوِ ، وَالدُّنُوِّ " ، فَحُمِلَتِ الأَسْمَاءُ عَلَى الأَفْعَالِ ، وَقِيلَ : قُلِبَتْ لِثِقَلِ الْوَاوِ فِيمَا كَثُرَتْ حُرُوفُهُ ، وَأَجْرَوا الأَلِفَ الزَّائِدَةَ مُجْرَى الْمُنْقَلِبِ سَوَاءٌ كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ نَحْوُ " حُبْلَيَانِ " ، أَوْ لِلإِلْحَاقِ نَحْوُ " أَرْطَيَانِ " ، أَوْ لِلتَّكْثِيرِ (نَحْوُ) [(١)] " قَبَعْثَرِيَانِ " [(٢)] ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ [(٣)] فَوَافَقُوا فِي الرُّبَاعِيِّ وَحَذَفُوا الأَلِفَ (مِمَّا زَادَ عَلَيْهِ) [(٤)] ، فَقَالُوا فِيمَا أَلِفُهُ خَامِسَةٌ نَحْوُ " زِبَعْرَى " [(٥)] : زِبَعْرَانِ ، وَفِيمَا أَلِفُهُ سَادِسَةٌ نَحْوُ " قَبَعْثَرَى " : قَبَعْثَرَانِ ، وَلَمْ نَرَهُم احْتَجُّوا عَلَى ذَلِكَ بِشَيْءٍ سِوَى كَثْرَةِ الْحُرُوفِ ، وَالْقِيَاسُ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) القبعثرى : الجمل الضخم .

(٣) انظر ابن يعيش ٤/ ١٤٩ .

(٤) فى (ف) " فيما زاد عليه " .

(٥) رجل زيعرى بكسر الزاى وفتح الباء : السَّيِّئُ الخُلُقِ وَالغَلِيظُ .

حَذْفُ ٱلأَلِفِ فِي الْمَقْصُورِ (عِنْدَ) (١) عَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ إِلاَّ أَنَّهُ عُدِلَ عَنْهُ إِلَى ٱلإِبْدَالِ خَوْفَ اللَّبْسِ ، أَمَّا فِي الرَّفْعِ فَيَلْتَبِسُ إِذَا أُضِيفَ بِالْمُفْرَدِ ، نَحْوُ : " عَصَاكَ ، وَحُبْلاكَ ، وَقَبَعْثَرَاكَ " ، وَأَمَّا فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ فَيَلْتَبِسُ بِجَمْعِ الْمَقْصُورِ الصَّحِيحِ .

وَأَمَّا الْمَنْقُوصُ (فَثُبُوتُ يَائِهِ) (٢) بِطَرِيقِ الأَوْلَى ، إِذْ غَايَةُ مَا فِي الْبَابِ أَنَّهَا تُحَرَّكُ بِالْفَتْحِ إِذَا ثُنِّيَتْ ، وَالْفَتْحُ يَدْخُلُهَا مُفْرَدَةً فَيَدْخُلُهَا مُثَنَّاةً .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " أَعْلَيَانِ " تَثْنِيَةُ " أَعْلَى " ، فَكَانَ الأَصْلُ أَنْ يَقُولَ : "الأَعْلَيَانِ " بِالأَلِفِ وَاللَّامِ ، أَوْ أَعْلَيَا الْقَوْمِ بِالإِضَافَةِ ؛ لأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ لاَ يُثَنَّى وَلاَ يُجْمَعُ إِلاَّ مُعَرَّفًا بِاللَّامِ أَوْ مُضَافًا (٣) .

وَأَمَّا " مِذْرَوَانِ " فَهُمَا طَرَفَا ٱلأَلْيَتَيْنِ ، وَقِيَاسُهُ " مِذْرَيَانِ بِالْيَاءِ " ؛ لأَنَّ وَاوَهُ رَابِعَةٌ ، وَاعْتَذَرُوا عَنْهُ بِوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ وُضِعَ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ مُثَنًّى ، وَلَمْ يُسْمَعْ فِي وَاحِدِهِ " مِذْرًى " ثُمَّ ثُنِّيَ ، لَكِنْ وُضِعَ بِالْوَاوِ مُثَنًّى فِي ابْتِدَاءِ وَضْعِهِ . / ٢١ ـ أ

الوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُفْرَدْ وَاحِدُهُ صَارَتْ عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ فِيهِ لاَزِمَةً غَيْرَ مُفَارِقَةٍ فَلَمْ تَقَعِ الْوَاوُ لِذَلِكَ مُتَطَرِّفَةً فَصَحَّتْ كَمَا صَحَّتْ فِي "شَقَاوَةٍ ، وَعَبَايَةٍ " لِلاعْتِدَادِ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ وَبِنَاءِ الْكَلِمَةِ عَلَيْهَا .

---

(١) فى (ف) " إليه " .

(٢) فى الأصل " فثبوت ياء " ، وفى (ف) " فثبوت ياؤ " ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٣) قال ابن القواس في شرحه لوحة ٢٤ : " إلا أنه استعمله مجردا عنهما للضرورة " ، وانظر المطبوع ١/ ٢٧٨ .

مِثْلَ شُذُوذِ قَوْلِهِمْ : أَلْيَانِ   فَحَذَفُوا التَّاءَ كَذَا خُصْيَانِ

أَمَّا " خُصْيَةٌ ، وَأَلْيَةٌ " فَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : " خُصْيٌ ، وَأَلْيٌ " .

فَلاَ شُذُوذَ فِي تَثْنِيَتِهِ بِغَيْرِ " تَاءٍ " عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ : " خُصْيَةٌ ، وَأَلْيَةٌ " فَحَذْفُ التَّاءِ فِي التَّثْنِيَةِ شَاذٌّ ، وَالْقِيَاسُ أَنْ يَقُولَ : " خُصْيَتَانِ ، وَأَلْيَتَانِ " مِثْلَ " قَائِمَتَانِ " بِإِثْبَاتِ " التَّاءِ " ؛ لأَنَّ الْمُثَنَّى يَجْرِي مَجْرَى الْمُفْرَدِ فِي احْتِيَاجِهِ إِلَى عَلاَمَةِ التَّأْنِيثِ ، فَلَوْ حُذِفَتْ لَوَقَعَ لَبْسٌ بَيْنَ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، فَلَوْ حَذَفْنَا[1] " التَّاءَ " مِنَ " قَائِمَتَانِ " فِي التَّثْنِيَةِ لاَلْتَبَسَ بِالْمُذَكَّرِ .

وَقِيلَ : " الْخُصْيَةُ " هِيَ الْبَيْضَةُ ، وَ " الْخُصْيُ "[2] وِعَاؤُهَا ، وَهِيَ الْجِلْدَةُ الَّتِي تَحْوِيهَا[3] .

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ يَكُونُ تَاءُ التَّأْنِيثِ حَشْوًا ؟

قِيلَ : لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ تَدُلُّ عَلَى الإِعْرَابِ مِنْ وَجْهٍ وَهِيَ [2] حُرُوفُ إِعْرَابٍ ، جَازَ وُقُوعُ تَاءِ التَّأْنِيثِ قَبْلَهَا ، مِنْ حَيْثُ هِيَ دَالَّةٌ عَلَى الإِعْرَابِ لاَ مِنْ حَيْثُ هِيَ حُرُوفُ الإِعْرَابِ ، كُلُّ ذَلِكَ مُحَافَظَةً عَلَى لَفْظِ الْمُفْرَدِ فِي التَّثْنِيَةِ بِخِلاَفِ الْجَمْعِ لاتِّفَاقِ كَمِّيَّةِ الْمُثَنَّى وَاضْطِرَابِ كَمِّيَّةِ الْجَمْعِ ، لأَنَّ الْجَمْعَ لَهُ قِلَّةٌ وَكَثْرَةٌ ، فَتَكُونُ جَمَاعَةٌ أَكْثَرَ مِنْ جَمَاعَةٍ ، وَلاَ يَكُونُ

---

(١) في (ف) « " حذفت " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) ينظر الصحاح ، واللسان في " خصي " .

اثْنَانِ أَكْثَرَ مِن اثْنَيْنِ ، وَثُبُوتُ تَاءِ التَّأْنِيثِ قَبْلَ عَلامَةِ التَّثْنِيَةِ يُقَوِّي مَذْهَبَ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ الأَلِفَ وَالْيَاءَ فِي التَّثْنِيَةِ عَلامَاتُ الإِعْرَابِ ، بِمَنْزِلَةِ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ فِي الْمُفْرَدِ ، وَكَذَلِكَ الْوَاوَ وَالْيَاءَ[1] فِي الْجَمْعِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ قُطْرُبٍ وَمَنْ تَابَعَهُ [2] ، لأَنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ تَكُونُ بَعْدَ حَرْفِ الإِعْرَابِ وَقَبْلَ عَلامَةِ الإِعْرَابِ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ " الأَلِفَ ، وَالْيَاءَ " فِي التَّثْنِيَةِ وَ " الْوَاوَ " فِي الْجَمْعِ بِمَنْزِلَةِ الْحَرَكَاتِ فِي " زَيْدٍ ، وَعَمْرٍو " .

وَذَهَبَ سِيبَوَيْهِ وَأَصْحَابُهُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ حُرُوفُ إِعْرَابٍ [3] بِمَنْزِلَةِ الدَّالِ مِنْ " زَيْدٍ " ، وَالأَلِفِ مِنْ " عَصًا " ، ثُمَّ اخْتَلَفَ أَصْحَابُ سِيبَوَيْهِ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ قَوْمٌ : الْحَرَكَةُ فِيهَا مَنْوِيَّةٌ كَمَا كَانَتْ فِي الْمَقْصُورِ ؛ لأَنَّهَا حُرُوفُ إِعْرَابٍ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ سُقُوطُ هَذِهِ الأَحْرُفِ ، وَلَوْ كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الْحَرَكَاتِ لَجَازَ سُقُوطُهَا وَلَمْ يَخْتَلَّ مَعْنَى الْكَلِمَةِ فَلَمَّا كَانَ يَخْتَلُّ مَعْنَى التَّثْنِيَةِ بِسُقُوطِهَا دَلَّ (ذَلِكَ)[4] عَلَى أَنَّهَا حُرُوفُ إِعْرَابٍ ، وَإِذَا كَانَتْ حُرُوفَ إِعْرَابٍ وَجَبَ تَقْدِيرُ الْحَرَكَاتِ فِيهَا ، كَمَا فِي : " عَصًا " [5] .

وَقَالَ قَوْمٌ : لَيْسَ فِيهَا إِعْرَابٌ مُقَدَّرٌ ؛ لأَنَّ اخْتِلافَهَا يُغْنِي عَنْ تَقْدِيرِ الإِعْرَابِ ، فَهِيَ عَلامَةُ الإِعْرَابِ وَحَرْفُ الإِعْرَابِ كَيَاءِ النَّسَبِ هِيَ حَرْفُ الإِعْرَابِ

---

(١) في (ف) " والواو والواو " وهو تكرار .

(٢) وهو مذهب الكوفين ، انظر الإنصاف ٣٣ المسألة الثالثة .

(٣) انظر الكتاب ١/١٧ هارون ، والإنصاف المسألة الثالثة ص ٣٣ .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) ونسب هذا الرأي في الهمع ١/ ٤٨ للخليل وسيبويه ، واختاره الأعلم والسهيلي .

وَعلاَمَـةُ النَّسَـبِ [1] ، وَمَنْ قَـالَ : بِأَنَّ فِيهَا حَرَكَاتٍ مُقَـدَّرَةً كَالْمَقْصُورِ يَلْزَمُهُ أَنَّهَا لاَ تَخْتَلِفُ كَمَا لاَ يَخْتَلِفُ الْمَقْصُورُ ، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمَقْصُورَ إِذَا أَشْكَلَ أَمْرُهُ أَمْكَنَ كَشْفُهُ بِالْوَصْفِ أَوْ بِالتَّأْكِيدِ أَوْ بِأَنْ يُمَدَّ كَقَوْلِكَ : " هَذَا فَتًى عَفِيفٌ " ، وَ (رَأَيْتُ فَتًى عَفِيفًا)[2] ، وَمَرَرْتُ بِفَتًى عَفِيفٍ " ، أَمَّا الْمُثَنَّى فَيُوصَفُ وَيُؤَكَّدُ بِالْمُثَنَّى وَالإِشْكَالُ فِيهِ كَالإِشْكَالِ فِي الْمَوْصُوفِ وَالْمَتْبُوعِ فَلاَ يُكْشَفُ أَمْرُهُ / ٢٧ ـ ب أَبَدًا ، فَجَعَلُوا الانْقِلاَبَ فِيهِ قَائِمًا مَقَامَ الإِعْرَابِ ، أَوْ عِوَضًا مِنْ فَقْدِ النَّظِيرِ أَوْ التَّابِعِ الدَّالِ عَلَى مِثْلِ إِعْرَابِ الْمُثَنَّى ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَغْيِيرَ هَذِهِ الْحُرُوفِ لَيْسَ هُوَ الإِعْرَابَ وَلاَ دَالاً عَلَيْهِ أَنَّا قَدْ رَأَيْنَا " الَّذِي ، وَالَّتِي " تَتَغَيَّرُ حُرُوفُهَا فِي التَّثْنِيَةِ وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ .

---

(١) هذا مذهب الجرمي واختاره ابن عصفور ، ورده ابن مالك . انظر شرح التسهيل لابن مالك ٧٩/١ والهمع ٤٨/١ ، والمقرب ٤٨/١ ، وأبو عمر الجرمي ٧٥ (رسالة علمية) .

(٢) سقط من (ف) .

[تثنية الأسماء المعربة إذا كانت على حرفين]

وَارْدُدْ إِلَى الْوَاوِ أَبًا وَإِخْوَتَهْ   وَفِي سَمٍ وَبَابِهِ لَنْ تُثْبِتَهْ

اعلَمْ أَنَّ في هَذِهِ الْعِبَارَةِ تَسَامُحًا ، وَرُوِيَ : وَارْدُد (١) إِلَى الأَصْلِ أَبًا وَإِخْوَتَهْ (٢) وَعَلَى كِلاَ الْقَوْلَيْنِ فِيهِ تَسَامُحٌ ؛ لأَنَّ " فُوكَ " لَمْ تُرَدَّ الْوَاوُ في تَثْنِيَتِهِ فَكَانَ يَنْبَغِي (أَنْ يَقُولَ) (٣) : وَارْدُدْ إِلَى الْوَاوِ أَبًا وَإِخْوَتَهُ مَا لَمْ يَكُن قَدْ أُبْدِلَ مِنَ الْوَاوِ مِيمًا (إِلاَّ " ذُو ") (٤) ؛ فَإِنَّ " فُوكَ " قَدْ أُبْدِلَ مِنْ وَاوِهِ مِيمٌ فِي إِفْرَادِهِ فَمَا لَزِمَ إِبْدَالُهُ فِي الإِفْرَادِ صَادَفَتْهُ التَّثْنِيَةُ كَذَلِكَ يُثَنَّى بِالْمِيمِ ، فَيُقَالُ في تَثْنِيَةِ " فُوكَ " : " فَمَانِ " ، فَأَمَّا قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ :

هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا (٥)

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) قال ابن القواس لوحة ٢٥ " اللهم إلا أن يريد بقوله : " إخوته " أخوك وحموك وهنوك إذ هى إخوة أبوك ؛ لاشتراكها فى كون لاماتها واوًا " وانظر المطبوع ١/ ١٨١ .

(٣) فى الأصل " أن يقال " .

(٤) هكذا فى النسختين وهي قلقة فى موضعها .

(٥) هذا صدر بيت ، وعجزه :

على النابح العاوى أَشَدُّ رِجَامِ

انظر الديوان ٢/ ٢١٥ ، وفيه " تفلا " ، والكتاب ٣/ ٣٦٥ ، ٦٢٢ ، والمقتضب ٣/ ١٥٨ ، ومجالس العلماء ٣٥٧ ، والخصائص ١/ ١٧٠ ، ٣/ ١٤٧ ، والإنصاف ٣٤٥ ، والتوطئة ١٥١ ، والمقرب ١٢٨/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٥١/١ .

فَفِيهِ جَمْعٌ بَيْنَ الْمُبَدلِ وَالْمُبَدَلِ مِنْهُ ، وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي الْبَدَلِ بِخِلَافِ الْعِوَضِ (١) .

وَأَمَّا " ذُو " فَلَامُهُ يَاءٌ وَأَصْلُهُ " ذَوَيٌ " ، فَتَقُولُ فِي تَثْنِيَتِهِ : " ذَوَا مَالٍ " فَلَا يُرَدُّ اللَّامُ ، وَأَيْضًا فَلَامُ " ذُو " لَيْسَتْ " وَاوًا " فَلَوْ أَمْكَنَ رَدُّهَا لَمْ تَكُنْ إِلَّا " يَاءً " .

فَالْمَحْذُوفُ اللَّامِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ ، ضَرْبٌ يَجِبُ رَدُّهُ فِي التَّثْنِيَةِ وَهُوَ مَا رُدَّ (لَامُه) (٢) فِي الْإِضَافَةِ نَحْوُ " أَبُوكَ " تَقُولُ : أَبَوَانِ ، وَأَخَوَانِ " .

وَضَرْبٌ لَا يَجُوزُ رَدُّهُ (وَهُوَ) (٣) مَا عُوِّضَ مِنْهُ فِي الْإِفْرَادِ نَحْوُ " فَمٍ " .

وَضَرْبٌ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ وَهُوَ مَا حُذِفَ مِنْهُ لَامُهُ اعْتِبَاطًا - لَا لِمُوجِبٍ - وَلَمْ (يُعَوَّضْ) (٤) مِنْهُ ، نَحْوُ " يَدٍ ، وَدَمٍ " ، وَلَمْ تُرَدَّ فِي الْإِضَافَةِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ " يَدَانِ ، وَيَدَيَانِ ، وَدَمَانِ ، وَدَمَيَانِ " قَالَ الشَّاعِرُ :

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ (٥)

---

(١) قال السيرافيّ بحاشية الكتاب ٣/٣٦٦ " لا ينكر فى الضرورة مثل ذلك » أما ابن مالك فى شرح التسهيل ١/٥١ فقد أثبت أن ذلك غير مختص بنظم دون نثر " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) فى (ف) " يعرض " بالراء .

(٥) هذا صدر بيت عجزه مختلف فى روايته ، وأغلبه
قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَن تُضَامَ وَتُضْهَدَا
كما فى حاشية الأصل ، وابن يعيش ٤/ ١٥١ ، والمقرب ٢/ ٤٤ ، والمنصف ١/٦٤ ، والبيت مع كثرة دورانه فى كتب النحو واللغة لم ينسبه أحد إلى قائل ولا ذكر له سابقا أو لاحقاً . فيما أعلم .
محلم : اسم رجل قيل : إنه من ملوك اليمن ، وروى فى مكانه " محرق " قيل : عنى به عمرو بن هند ملك الحيرة ؛ لأنه حرق مائة من بنى تميم أو عنى الحارث بن عمرو ملك الشام من أل جفنة لأنه أول من حرق العرب فى ديارهم ، وانظر تفصيل ذلك فى الخزانة ٧/ ٤٨٢ .

وَقَـالَ الآخَـرُ :

جَرَى الدَّمَيَـانِ بِالْخَبَـرِ الْيَقِيـنِ (١)

وَقَوْلُـهُ : " وَفِي دَمٍ وَبَـابِهِ لَنْ تُثْبِـتَـهُ " يُرِيـدُ : فِي الأَكْثَرِ أَوْ وُجُـوبًا .

وَقَوْلُنَـا : " وَلَمْ يُعَوَّضْ " احْتَرَزْنَا بِهِ مِنْ مِثْلِ " ابْنٍ ، وَاسْمٍ ، وَعِدَةٍ ؛ فَإِنَّ الْهَمْـزَةَ فِي " ابْنٍ " عِـوَضٌ مِنَ اللَّامِ الْمَـحْذُوفَةِ ، وَكَذَلِـكَ " التَّـاءُ فِي " عِـدَةٍ " عِوَضٌ مِنَ الْوَاوِ (٢) فِي " وَعْـدٍ " ، فَتَقُـولُ فِي التَّثْنِيَـةِ : "ابْنَـانِ "(٣) وَ "عِدَتَـانِ" فَلاَ يُرَدُّ الْمَحْذُوفُ ، لِقِيَـامِ الْعِوَضِ مَقَـامَـهُ .

وَقَوْلُنَـا : " الْمَحْذُوفُ اللَّامِ " احْتَرَزْنَا بِهِ عَنِ (٤) الْمَحْذُوفِ الْعَيْنِ ، نَحْوُ " سَـهٍ "(٥) فَإِنَّ تَثْنِيَتَهُ " سَهَانِ " مِنْ غَيْرِ رَدٍّ .

---

(١) هذا عجز بيت صدره :

فلو أنا على حجر ذبحنا

ويروى " على جحر " وهو متنازع فى نسبته ، فقيل : قائله على بن بدال السلمي ، وقيل : الفرزدق وقيل : الأخطل ، وقيل : المثقِّبُ العبديُّ ، وعَزاه بعضهم إلى مرداس بن عمرو ، ورَجَّحَ صاحب الخزانة ٧/ ٤٨٩ أن قائله على بن بدال تبعًا لابن دريد فى المجتنى ٩٨ ، لأنه كما قال : " هو المرجع فى هذا الأمر " ، وهو موجـود فى أمالي الزجاجي ٢٠ ، والأزهية ١٤٩ ، وابن الشجرى ٣٤٤/٢ ، وابن يعيش ٤/ ١٥٣ ، ورصف المبانى ٢٤٢ ، والإنصاف ٣٥٧ ، والمقرب ٤٤/٢ ، وديوان المثقب العبدى ٢٨٣ ، واللسان ، والتاج " دمى " ، وشرح الشافية ٦٤/٢ ، والمنصف ٢/ ١٤٨ .

(٢) فى (ف) " من التاء " .

(٣) فى (ف) " اثنتان " .

(٤) فى (ف) " من " .

(٥) سه : لغة فى " الاست " ، وهى مِمَّا حذفت عينه ، ومن قال : است فإنما حذف موضع اللام . انظر الكتاب ٣/ ٤٥٠ فما بعدها .

[تثنيـــة المـمـــدود]

وَالْهَمْـزُ إِنْ يُزَدْ فَوَاوًا يُبْـــدَلُ   وَإِنْ يَكُنْ أَصْلاً فَهَمْزًا يُجْعَـلُ
تَقُـولُ فِي الأَصْلِيِّ : قُـرَّاءَانِ   بِالْهَمْــزِ ، وَالْمَزِيدُ حَمْــرَاوَانِ

الْهَمْـزَةُ فِي الْمَمْـدُودِ عَلَى أَرْبَعَـةِ أَضْرُبٍ :

أَصْلِيَّةٌ كَقُرَّاءٍ ، وَوُضَّـاءٍ ، وَالْوَجْـــهُ إِقْرَارُهَا عَلَى حَالِهَا فِي التَّثْنِيَـةِ مِنْ غَيْـرِ قَلْبٍ ، وَالْقُرَّاءُ : هُوَ الرَّجُــلُ الْمُتَنَسِّـكُ ، وَقِيلَ : الْمُــدَاوِمُ عَلَى الْقِـــرَاءَةِ ، وَالْوُضَّـاءُ : الْحَسَنُ الْوَجْـهِ ، وَمَعْنَى الأَصْلِيَّةِ أَنَّهَا تُوجَدُ فِي جَمِيعِ تَصَارِيفِ الْكَلِمَـةِ ، نَحْوُ " قَرَأَ يَقْرَأُ قِرَاءَةً وَهُوَ قَارِئٌ "(١) ، وَكَذَلِكَ تَوَضَّأْتُ أَتَوَضَّـأُ وُضُوءًا .

وَأَمَّا الزَّائِـدَةُ فَتُقْلَبُ وَاوًا كَقَوْلِـهِ : حَمْرَاوَانِ ، وَإِنَّمَا قُلِبَتْ ؛ لأَنَّ الْهَمْـزَةَ هُنَا بِصُورَةِ الأَلِفِ وَقَبْـلَهَا أَلِفُ الْمَدِّ وَبَعْدَهَا أَلِفُ التَّثْنِيَـةِ فَكَأَنَّـهُ قَد اجْتَمَـعَ فِيهِ ثَـلاَثُ أَلِفَاتٍ زَوَائِـدُ (٢) . بِخِـلاَفِ " قُرَّاءَانِ " فَإِنَّه لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ ثَلاَثُ أَلِفَاتٍ زَوَائِـدُ ، إِذْ هَمْـزَتُهُ أَصْلِيَّةٌ ، وَهَمْـزَةُ " / ٢٢ ـ أ
حَمْـرَاءَ " زَائِـدَةٌ لِلتَّأْنِيثِ .

وَأَمَّا الْمُنْقَـلِبَةُ عَنْ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ كَرِدَاءٍ وَكِسَـاءٍ فَالأَجْوَدُ إِقْرَارُهَا ، وَيَجُوزُ قَلْبُـهَا؛ لأَنَّ الأَصْـلَ فِـي " رِدَاءٍ " : " رِدَايٌ " بِدَلِيـلِ قَوْلِهِــمْ : " هُوَ (حَسَنُ) (٣) الرِّدْيَـــةِ (٤) فَقُلِبَتِ " الْيَـاءُ " هَمْـزَةً ؛ لِوُقُوعِهَا طَرَفًا

(١) فى (ف) " قار " .

(٢) فى الأصل " زائدة " بالإفراد .

(٣) فى (ف) " جنس " .

(٤) أي : الارتداء ، وَالرِّدْيَـــةُ كَالْجِلْسَةِ من الجلوس ، اللسان " ردي " .

بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ ، وَالْأَصْلُ فِي كِسَاءٍ : كِسَاوٌ (١) بِالْوَاوِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْكُسْوَةِ ، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً كَمَا قُلِبَتْ [الياءُ] فِي رِدَاءٍ .

وَإِمَّا مُنْقَلِبَةٌ عَنْ حَرْفٍ مُلْحَقٍ كَعِلْبَاءٍ ، فَأَصْلُهُ «عِلْبَايٌ» فَأُلْحِقَتِ «الْيَاءُ» بِالسِّينِ من «قِرْطَاسٍ(٢)» ثُمَّ قُلِبَتْ هَمْزَةً ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي "رِدَاءٍ" ، وَهَذِهِ يَتَسَاوَى أَمْرُهَا بَيْنَ الْقَلْبِ وَالْإِقْرَارِ ، تَقُولُ : "عِلْبَاوَانِ ، وَعِلْبَاءَانِ "(٣) .

وَالْعِلْبَاءُ : عَصَبُ الْعُنُقِ ، فَالْهَمْزَةُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ زَائِدٍ لِقَوْلِهِمْ : " عَلِبَ الْبَعِيرُ " : إِذَا أَصَابَهُ دَاءٌ في (جَانِبَيْ)(٤) عُنُقِهِ ، وَبَعِيرٌ مُعَلَّبٌ أَيْ : مَوْسُومٌ فِي عِلْبَائِهِ (٥) ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْهَمْزَةَ الْمُنْقَلِبَةَ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ أَلِفٍ ، وَالْأَلِف بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ أَوِ الْوَاوِ (٦) .

---

(١) في (ف) " كساء " .

(٢) في الأصل « فألحقت الياء كما ألحقت السين في قرطاس » سهو من الناسخ .

(٣) في النسختين " وعلبايان " ، والصواب ما أثبته .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) انظر الصحاح في (علب) .

(٦) انظر ابن يعيش ٤/ ١٥٠ فما بعدها .

[جمع المذكر السالم]

الْقَوْلُ فِي الْجَمْعِ الْمُذَكَّرِ الْعَلَمْ وَالْوَصْفِ ، وَالْوَاحِدُ فِيهِ قَدْ سَلِمْ
وَالْعَقْلُ شَرْطٌ فِيهِمَا جَمِيعَا الاسْمُ إِنْ سَلَّمْتَهُ مَجْمُوعَا

الْجَمْعُ : هُوَ ضَمُّ وَاحِدٍ إِلَى أَكْثَرَ مِنْهُ بِشَرْطِ اتِّفَاقِ الأَلْفَاظِ مِنْ غَيْرِ حَرْفِ عَطْفٍ .

فَقَوْلُنَا : " ضَمُّ وَاحِدٍ إِلَى أَكْثَرَ مِنْهُ " احْتِرَازٌ مِنَ التَّثْنِيَةِ لأَنَّهَا ضَمُّ وَاحِدٍ إِلَى مِثْلِهِ ، وَبِقَوْلِنَا : " بِشَرْطِ اتِّفَاقِ الأَلْفَاظِ " : احْتِرَازٌ مِنَ الْمُخْتَلِفِ الأَلْفَاظِ نَحْوَ " زَيْدٍ ، وَعَمْرٍو ، وَبَكْرٍ " ؛ فَإِنَّهُ لاَ يُضَمُّ فِيهِ وَاحِدٌ إِلَى مِثْلِهِ فِي التَّثْنِيَةِ وَلاَ إِلَى أَكْثَرَ مِنْهُ فِي الْجَمْعِ إِلاَّ بِحَرْفِ الْعَطْفِ ، وَقَوْلُنَا : " بِغَيْرِ حَرْفِ الْعَطْفِ " احتِرَازٌ مِنْ قَولِكَ : " جَاءَنِي زَيدٌ وَزَيدٌ وَزَيدٌ " فَإِنَّهُ ضَمُّ وَاحِدٍ إِلَى أَكْثَرَ مِنْهُ لَكِنْ بِحَرْفِ الْعَطْفِ .

وَقِيلَ فِي حَدِّ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ : هُوَ اجْتِمَاعُ مَعْنَيَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فِي التَّعْبِيرِ عَنْهُمَا بِصِيغَةٍ مَخْصُوصَةٍ ، وَهَذَا أَجْوَدُ مَا سَمِعْتُ فِي حَدِّهِمَا .

قَوْلُهُ : " الْمُذَكَّر" إِنَّمَا اخْتَصَّ هَذَا الْجَمْعُ بِالْمُذَكَّرِ لِشَرَفِ الذُّكُورِيَّةِ ، وَأَنَّ الْمُذَكَّرَ أَصْلٌ لِلْمُؤَنَّثِ ، وَهَذَا الْجَمْعُ إِذَا كَانَ اسْمًا جَامِدًا فَفِيهِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ :

أَحَدُهَا(١) : الذُّكُورِيَّةُ .

الثَّانِي : قَوْلُهُ : " الْعَلَمْ " احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الصِّفَاتِ وَالنَّكِرَاتِ ، أَمَّا الصِّفَاتُ فَلِجَمْعِهَا جَمْعَ الصِّحَّةِ شَرْطَانِ : الذُّكُورِيَّةُ ، وَالْعَقْلُ ، وَأَمَّا النَّكِرَاتُ فَلاَ يُقَالُ

---

(١) في (ف) " أحدهما " .

فِي رَجُـلٍ : " رَجُلُونَ " وَإِنْ كَانَ مُـذَكَّرًا يَعْـقِلُ ؛ لِفَوَاتِ الْعَلَمِـيَّـةِ ، فَاشْتَرَطَ الْعَلَمِيَّةَ لِكَثْرَتِهَا فِي مَنْ يَعْقِلُ ، وَيَنْبَـغِي أَنْ يَقُولَ : الْمُذَكَّرُ الْعَـــلَمُ الْعَـارِي مِنْ تَـاءِ التَّـأْنِيثِ ؛ فَإِنَّ " طَـلْحَةَ " مُـذَكَّرٌ عَـلَمٌ يَعْقِــلُ وَلَمْ يُجْمَـعْ بِالْوَاوِ وَالنُّـــونِ - عِنْدَ الْبَصْـرِيِّينَ - لِوُجُودِ تَـاءِ التَّأْنِيثِ(١) ، فَـالذُّكُـورِيَّةُ وَالْعَـقْـلُ شَـرْطَانِ عَـامَّـانِ فِي الأَسْـمَـاءِ وَالصِّفَاتِ ، وَالْعَلَمِـيَّةُ خَاصَّـةٌ بِالأَسْـمَـاءِ ، وَأَمَّا اشْـتِرَاطُ الْعَقْـلِ ؛ فَلِشَـرَفِـه ، وَلِذَلِكَ لاَ يُقَـالُ فِي " لاَحِـقٍ " : لاَحِـقُـونَ فِي اسْـمِ فَـرَسٍ وَإِنْ كَانَ عَلَمًا مُذَكَّرًا ؛ لِفَوَاتِ الْعَـقْـلِ .

وَلَوْ قَـالَ : وَالْعِـلْمُ شَـرْطٌ فِـيـهِـمَـا لَكَانَ أَشْـمَلَ ، لِيَنْدَرِجَ فِـيـهِ صِفَاتُ / الْقَـدِيمِ / سُبْحَانَهُ وَتَعَـالَى (٢) . / ٢٢ - ب

وَإِنَّمَـا اخْتَصَّ هَذَا الْجَمْـعُ بِمَنْ تُوجَدُ فِيه هَذِهِ الأَوْصَـافُ ؛ لأَنَّهُ بِمَجْمُـوعِ هَذِهِ الصِّفَاتِ يَكُونُ أَشْرَفَ الْمُسَـمَّيَـاتِ وَأَفْضَلَهَا ، فَصَانُوا اسْمِيَّتَهُ عَنِ التَّغْيِيرِ عِنْدَ الْجَمْـعِ تَنْبِيهًا عَلَى فَضْلِهِ وَإِظْهَـارًا لِشَرَفِهِ ، وَقِيلَ: بَلْ خُصَّ الْمُذَكَّرُ الْعَـــلَمُ الْعَـاقِلُ بِهَذَا الْجَمْــعِ لِرَفْعِ اللَّبْسِ ؛ لأَنَّهُ لَوْ كَسَّـرْتَهُ لَقُلْتَ مَـثَـلاً فِي عَـمْـرٍو : عُـمُورٌ (لاَحْـتَمَـلَ أَنْ يَكُونَ

---

(١) انظر الإنصاف ٤٠ المسألة الرابعة حيث أجازه الكوفيون وابن كيسان .

(٢) اشْتِرَاطُ " الْعِلْمِ " فى جمع المذكر السالم مذهب الزمخشرى كما فى مفصله ١٨٨ ، وابن يعيش ٥/ ٣ ، وقد أنكر ذلك ابن مالك فى شرح التسهيل ١/ ٨٣ حيث قال : " ولا حاجة إلى تنكب التعبير بمن يعقل واستبداله بمن يعلم كما فعل قوم ، لأن باعثهم على ذلك قصدهم دخول أسماء الله تعالى فيما يجمع هذا الجمع ... وباعثهم على ذلك غير مأخوذ به وَلاَ مُعَوَّلٌ عليه إلا فيما سمع كقوله تعالى (وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ) ، فليس لغير الله تعالى أن يجمع اسماً من أسمائه إذ لا يثنى عليه ولا يخبر عنه إلا بما اختاره لنفسه .. ، فقادرون ونحوه من المعبر به عن الله تعالى من المقصور على السماع " .

جَمْعَ " عُمَـرَ " وَأَنْ يَكُـــونَ جَمْـعَ " عَمْرٍو ") [١] ، فَإِذَا قُلْتَ: " جَاءَ الْعَمْرُوْن " - بِفَتْـحِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الْمِيمِ - عُلِمَ أَنَّهُ جَمْعُ "عَمْرٍو " وَإِذَا قُلْتَ: "جَاءَ الْعُـمَـرُوْن " - بِضَـمِّ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الْمِيمِ - عُلِمَ أَنَّهُ جَمْعُ " عُمَـرَ "[٢] ؛ لِأَنَّ صُورَةَ لَفْظِ الْوَاحِـدِ بَاقِيَـةٌ بِحَالِهَا سَـالِمَةٌ مِنَ التَّغْـيِيرِ فِي الْجَمْعِ السَّـالِمِ ، وهَذَا مَعْــنَى قَوْلِــهِ : " الاسْمُ إِنْ سَلَّمْتَهُ مَجْمُوعًا " .

أَلْحِقَنْهُ فِي الرَّفْعِ وَاوًا سُكِّنَتْ   وَالنَّصْبُ كَالْجَـرِّ بِيَــاءٍ لُيِّنَتْ
وَالضَّمُّ قَبْلَ الْوَاوِ كَالزَّيْــدُونَا   وَالْكَسْرُ قَبْلَ الْيَاءِ كَالزَّيْـدِينَا

إِنَّمَا جُعِلَتِ " الْوَاوُ " تَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ لِدَلَالَتِهَا عَلَيْـهِ فِي الْإِضْمَارِ ، نَحْوُ : " قَـامُـوا " ، أَوْ لِأَنَّ مَـعْنَـاهَا[٣] فِي الْعَطْفِ - أَيْضًـا - الْجَـمْـعُ ، وَخُصَّ بِهَـا الرَّفْـعُ ؛ لِأَنَّهَـا مِنْ جِنْسِ الضَمَّةِ ، وَلِأَنَّهَا تَكُونُ ضَمِيرَ الْجَمْعِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ نَحْوَ " قَامُـوا " ، وَجَعَلُوا " الْيَاءَ " فِي الْجَرِّ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ جِنْسِ الْكَسْرَةِ ، وَحَمَلُوا النَّصْبَ فِي الْجَمْـعِ عَلَى الْجَـرِّ كَمَا فَعَـلُوا فِي التَّثْنِيَـةِ .

وَإِنَّمَا ضُمَّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ (لِأَنَّ الضَّـمَّةَ مِنْ جِنْسِ الْوَاوِ ، وَلَوْ فُتِحَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ لَالْتَبَسَ بِجَمْـعِ الْمَـقْـصُورِ ، وَلَوْ كُسِـرَ لَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ)[٤] يَاءً ؛ لِسُكُونِـهَـا وَانْكِسَـارِ مَا قَبْـلِهَا (كَمِيعَــادٍ - قُلِبَتْ وَاوُهُ يَاءً لِسُكُونِهَا وَانْكِسَـارِ مَا قَبلَهَـا)[٤] لِأَنَّهُ مِنَ " الوعْدِ " - ، فَتَعـيَّنَ الضَّـمُّ وَكُسِرَ مَا قَبْـلَ يَــاءِ الْجَـمْعِ ؛ لِأَنَّه لَـوْ ضُمَّ (لَانْقَلَبَتِ الْيَــاءُ وَاوًا ؛ لِسُكُونِـهَـا)[٥] وَانْضِمَـامِ مَـا قَبْلَهَـا كَمُوسِـرٍ قُلِبَتْ يَاؤُهُ

---

(١) فى (ف) " لاحتمل أن يكون جمع عمرو ، وأن يكون جمع عمر " بالتقديم والتأخير .

(٢) فى (ف) " عمرو " .

(٣) فى الأصل " معناه " .

(٤) سقط من (ف) سبق نظر .

(٥) فى (ف) " لانقلبت الواو لسكونها " تحريف .

وَاوًا ، لِسُكُونِهَا وَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا(١) ، وَلَوْ فُتِحَ لاَلْتَبَسَ بِالْمُثَنَّى عِنْدَ الإِضَافَةِ وَفِي غَيْرِ الإِضَافَةِ فِي لُغَةِ مَنْ يَفْتَحُ النُّونَ فِي الْمُثَنَّى أَوْ فِي الْوَقْفِ ، فَتَعَيَّنَ الْكَسْرُ .

وَالْفَتْحُ فِي الْمَقْصُورِ نَائِبُ الأَلِفْ وَالنُّونُ مَفْتُوحٌ وَإِنْ تُضِفْ حُذِفْ

لَمَّا ذَكَرَ جَمْعَ الاسْمِ الصَّحِيحِ أَخَذَ فِي بَيَانِ جَمْعِ الْمُعْتَلِّ ، فَإِذَا جَمَعْتَ "مُصْطَفَى" جَمْعَ السَّلاَمَةِ قُلْتَ : "مُصْطَفَوْنَ" – بِفَتْحِ مَا قَبْلَ وَاوِ الْجَمْعِ ، لِتَدُلَّ الْفَتْحَةُ عَلَى أَلِفِ "مُصْطَفَى" الْمَحْذُوفَةِ ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ وَاوِ الْجَمْعِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلاَّ رُدَّ الأَلِفُ إِلَى الْيَاءِ مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ !

قُلْتُ : لَوْ قُلِبت(٢) الأَلِفُ يَاءً لَوَجَبَ ضَمُّهَا فِي الرَّفْعِ وَكَسْرُهَا فِى الْجَرِّ وَالنَّصْبِ ؛ لأَنَّ مَا قَبْلَ وَاوِ الْجَمْعِ يَجِبُ ضَمُّهُ ، وَمَا قَبْلَ يَائِهِ يَجِبُ كَسْرُهُ ؛ وَالضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ ثَقِيلَتَانِ عَلَى الْيَاءِ "فَيَجِبُ حَذْفُ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ فَيَسْكُنُ " الْيَاءُ " وَعَلاَمَةُ الْجَمْعِ (بَعْدَهَا سَاكِنَةٌ فَيَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ : الْيَاءُ وَعَلاَمَةُ الْجَمْعِ) (٣) ، فَيَجِبُ الْحَذْفُ لاِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَلاَ سَبِيلَ إِلَى حَذْفِ عَلاَمَةِ الْجَمْعِ لاِخْتِلاَلِ مَعْنَى الْجَمْعِ بِحَذْفِهَا ، فَيَجِبُ حَذْفُ " الْيَاءِ " ، وَيُضَمُّ مَا قَبْلَ " الْيَاءِ " بَعْدَ حَذْفِهَا مَعَ الْوَاوِ ، وَيُكْسَرُ مَعَ الْيَاءِ " فَيُشْبِهُ / جَمْعُ الْمَقْصُورِ جَمْعَ / ٢٣ ـ أ

(١) لأَنَّ " موسر " مأخوذٌ مِنَ " اليُسْر " .

(٢) في (ف) " قلب " .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

الْمَنْقُوصِ ، فَتَعَيَّنَ حَذْفُ الْأَلِفِ وَإِبْقَاءُ الْفَتْحَةِ قَبْلَهَا تَدُلُّ عَلَيْهَا ، فَإِنْ حُذِفَت النُّونُ لِلإِضَافَةِ وَلَقِيَ (١) عَلامَةَ الْجَمْعِ الْمَقْصُورِ سَاكِنٌ بَعْدَهَا حُرِّكَتْ بِالضَّمِّ إِذْ لاَ يُمْكِنُ حَذْفُهَا ؛ لأَنَّ حَرَكَةَ مَا قَبْلَهَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِهَا فَلَوْ حُذِفَتْ عَلامَةُ الْجَمْعِ فِي الْمَقْصُورِ لالْتَبَسَ بِالْمُثَنَّى ، فَتَقُولُ : "هَؤُلاَءِ مُصْطَفَوُ اللَّه " فَتَضُمُّ " الْوَاوَ " ، وَمَرَرْتُ بِمُصْطَفَيِ اللَّه " فَتَكْسِرُ "الْيَاءَ"، لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فَكَانَتْ حَرَكَةُ الْوَاوِ ضَمَّةً وَحَرَكَةُ الْيَاءِ كَسْرَةً؛ لِلتَّجَانُسِ، وَإِنَّمَا فُتِحَت النُّونُ فِي الْجَمْعِ ؛ لأَنَّ تَحَرُّكَهَا وَاجِبٌ لأَجْلِ سُكُونِ مَا قَبْلَهَا ، (وَالْكَسْرُ فِي النُّونِ بَعْدَ الْوَاوِ الْمَضْمُومِ مَا قَبْلَهَا وَالْيَاءِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا) (٢) ثَقِيلٌ ، وَإِذَا ثَقُلَ الْكَسْرُ فَالضَّمُّ أَثْقَلُ ، فَتَعَيَّنَ الْفَتْحُ .

وَأَمَّا الْمَنْقُوصُ فَتَنْقُلُ ضَمَّةَ يَائِهِ أَوْ كَسْرَتَهَا إِلَى الْحَرْفِ الصَّحِيحِ قَبْلَهَا ، وَتَحْذِفُهَا ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ " الْوَاوِ " فِي الرَّفْعِ أَوِ " الْيَاءِ " فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ ، فَتَقُولُ : " هَؤُلاَءِ قَاضُوكَ ، وَرَأَيْتُ قَاضِيكَ الصَّالِحِينَ ،، وَمَرَرْتُ بِقَاضِيكَ الْفُضَلاَءِ " ، وَالأَصْلُ : " قَاضُونَكَ ، وَقَاضِينَكَ " فَحُذِفَتِ النُّونُ لِلإِضَافَةِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا عِلَّةَ حَذْفِ النُّونِ فِي التَّثْنِيَةِ (٣) .

---

(١) فى (ف) " ويقى " تحريف .

(٢) سقط من (ف) سبق نظر .

(٣) انظر " باب المثنى " فيما تقدم .

[إعراب جمعي التكسير والتأنيث]

وَأَعْرَبُوا كَالْفَرْدِ جَمْعَ التَّكْسِيرْ وَسَالِمُ التَّأْنِيثِ يَتْلُو[1] التَّذْكِيرْ

كَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ الْعُلَى وَفِي السَّمَوَاتِ لِجَرٍّ مُثِّلاَ

يُرِيدُ : أَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ يُعْرَبُ كَإِعْرَابِ الاسْمِ الْمُفْرَدِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُفْرَدَ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ لأَنَّهَا أَخَفُّ مِنَ الْحُرُوفِ ، وَإِذَا حَصَلَ الْغَرَضُ بِالأَخَفِّ لَمْ يُعْدَلُ عَنْهُ إِلَى الأَثْقَلِ ، وَلأَنَّهُم لَوْ جَعَلُوا الإِعْرَابَ بِالْحُرُوفِ لَكَانَ رُبَّمَا حَصَلَ مِنْ ذَلِكَ لَبْسٌ فَلاَ يُدْرَى هَلْ ذَلِكَ الْحَرْفُ [2] زَائِدٌ لِلإِعْرَابِ أَوْ هُوَ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ ؟ وَلِهَذَا جَرَى الْخِلاَفُ فِي الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ ، فَأَمَّا الْحَرَكَةُ فَإِنَّهَا تُعْرَفُ زِيَادَتُهَا بِحَذْفِهَا فِي الْوَقْفِ ، وَإِذَا كَانَ الأَصْلُ أَنْ يَكُونَ الإِعْرَابُ بِالْحَرَكَاتِ وَقَدْ أَمْكَنَ ذَلِكَ فِي الْجَمْعِ الْمُكَسَّرِ[3] وَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ (فَأُعْرِبَ) [4] الْجَمْعُ الْمُكَسَّرُ كَإِعْرَابِ الاسْمِ الْمُفْرَدِ بِالْحَرَكَاتِ ، إِمَّا ظَاهِرٌ فِيمَا صَحَّ مِنْهُ حَرْفُ إِعْرَابِهِ كَرِجَالٍ ، وَإِمَّا مُقَدَّرٌ فِيمَا (اعْتَلَّ) [5][مِنْهُ][6] حَرْفُ الإِعْرَابِ ، نَحْوَ " جَرْحَى ، وَقَتْلَى ، وَجَوَارٍ ، وَغَوَاشٍ " .

---

(١) فى الأصل " مثل " وهى رواية كما فى شرح ابن القواس لوحة ٢٧ ، ولكنها صححت فى الحاشية ، وكذلك هى فى (ف) .

(٢) فى (ف) " الحروف " تحريف .

(٣) سمى هذا الجمع مكسراً ، لأنه كما قال ابن الخباز فى شرحه ١٣٥/١ : " لَمَّا فك نَظْمُهُ شُبِّهَ بتكسيرِ الإناء وهو إزالة التئام أجزائه " ، وقد أخذ ابن الخباز على المصنِّفِ سوء ترتيبه فالواجب أن يذكرَ جَمْعَ التأنيث إلى جنب جمع التذكير ولكنّه وسط بينهما جمع التكسير .

(٤) فى (ف) " فاعراب " .

(٥) فى (ف) " اعتد " تحريف .

(٦) تكملة اقتضاها السياق .

وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ : مَا تَغَيَّر فِيه نَظْمُ (١) الْوَاحِدِ وَبِنَاؤُهُ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً . فَأَمَّا مَا تَغَيَّرَ فِيهِ النَّظْمُ وَالْبِنَاءُ جَمِيعاً [فَـ] نَحْوُ : " أَسَدٍ وَأُسُودٍ " .

وَأَمَّا تَغَيُّرُ الْبِنَاءِ دُونَ النَّظْمِ فَنَحْوُ : " أَسَدٍ وأُسْدٍ " ؛ فَإِنَّ (٢) (التَّغَيُّرَ بِالْحَرَكَةِ وَهُوَ ضَمُّ الْهَمْـزَةِ وَسُكُونُ السِّينِ أَوْ ضَمُّهَا ، وَقَدْ يَكُونُ التَّغَيُّرَ بِزِيَادَةٍ) (٢) كَرَجُلٍ وَرِجَالٍ ، أَوْ بِنُقْصَانٍ نَحْوُ : رَسُولٍ وَرُسُلٍ ، وَقَدْ يَكُونُ بِالزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ مَعًا ، نَحْوُ : [غُـلامٍ وَ] (٣) غِلمَانٍ ، فَإِنَّ حَذْفَ أَلِفِ " غُلاَمٍ " نُقْصَانٌ ، وَالأَلِفُ وَالنُّونُ زَائِدَةٌ .

وَأَمَّا التَّغْيِيرُ في التَّقْدِيرِ دُونَ اللَّفْظِ فَنَحْوُ : " نَاقَةٍ هِجَانٍ(٤) ، وَنُوقٍ هِجَانٍ " فَيُعْتَقَدُ أَنَّ الْكَسْرَةَ فِي الْهَاءِ إِذَا جُمِعَتْ غَيْرُ الْكَسْرَةِ في الإِفْرَادِ ، وَالأَلِفُ في " هِجَانٍ "الْمَجْمُوعِ غَيْرُ الأَلِفِ في " هِجَانٍ " الْمُفْرَدِ (٥) .

قَوْلُـهُ : " وَسَالِمُ التَّأْنِيثِ / يَتْلُو التَّذْكِيرْ " أَيْ : يَتْبَعُهُ ؛ لأَنَّ / ٢٣ ـ ب التَّالِيَ هُوَ التَّابِعُ ، وَوَجْهُ تَبَعِهِ لَهُ أَنَّهُ سَلِمَ فِي الْجَمعِ وَاحِدُهُ كَمَا سَلِمَ في الْمُذَكَّرِ ، فَتَقُولُ : " مُسْلِمَةٌ وَمُسْلِمَاتٌ كَمُسْلِمٍ وَمُسْلِمُونَ " وَأَنَّهُ زِيدَ عَلَى وَاحِدِهِ زِيَادَتَانِ – وَهُمَا(٦) الأَلِفُ وَالتَّاءُ

(١) فى (ف) " بظلم " .
(٢) سقط من (ف) .
(٣) تكملة يستقيم بها النص .
(٤) ناقة هجان أى : بيضاء كريمة .
(٥) ينظر الكتاب ٣/ ٦٣٩ .
(٦) فى الأصل " وهى " ، وفى (ف) " وهو " ، ولعل الصواب ما أثبته .

كَمَا زِيدَ عَلَى الْوَاحِدِ فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ زِيَادَتَانِ – وَهُمَا الْوَاوُ وَالنُّونُ – ، لَكِنِ الزِّيَادَتَانِ في جَمْعِ التَّأْنِيثِ فِي حُكْمِ زِيَادَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ فَإِنَّ الأَلِفَ وَالتَّاءَ تَدُلاَّنِ جَمِيعًا عَلَى الْجَمْعِ وَالتَّأْنِيثِ مِنْ غَيْرِ تَوْزِيعٍ ، كَمَا أَنَّ الْوَاوَ فِي الْجَمْعِ تَدُلُّ وَحْدَهَا عَلَى الْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ ، فَالأَلِفُ وَالتَّاءُ جَمِيعًا بِمَنْزِلَةِ الْوَاوِ في الْجَمْعِ ، وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَقَدِّمِينَ (١) : التَّاءُ وَحْدَهَا لِلْجَمْعِ وَالتَّأْنِيثِ ، والأَلِفُ إِنَّمَا دَخَلَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْجَمْعِ وَالْوَاحِدِ (٢) ، وَقِيلَ : التَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ ، وَالأَلِفُ لِلْجَمْعِ (٣) ، وَالصَّحِيحُ هُوَ الأَوَّلُ .

فَلَمَّا كَانَ بَيْنَ جَمْعِ التَّأْنِيثِ وَ (جَمْعَ) (٤) التَّذْكِيرِ مِنَ الْمُشَابَهَةِ مَا ذَكَرْنَا حُمِلَ جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ عَلَى جَمْعِ الْمُذَكَّرِ بِأَنْ جُعِلَ لَهُ فِي الرَّفْعِ عَلاَمَةٌ تَخُصُّهُ وَهِيَ الضَّمَّةُ كَمَا جُعِلَ لِلْجَمْعِ الْمُذَكَّرِ في الرَّفْعِ علاَمَةٌ خَاصَّةٌ وَهِيَ " الْوَاوُ " ، ثُمَّ حُمِلَ نَصْبُهُ عَلَى جَرِّهِ كَمَا حُمِلَ نَصْبُ جَمْعِ التَّذْكِيرِ عَلَى جَرِّهِ تَسْوِيَةً بَيْنَ الأَصْلِ وَفَرْعِهِ .

فَالنَّصْبُ كَالْجَرِّ وَفِي الرَّفْعِ يُضَمّْ　　　وَفِيهِ تَنْوِينٌ كَنُونٍ مُلْتَزَمْ

أَلاَ تَرَى مِنْ " عَرَفَاتٍ تُصْرَفُ　　　مَعْ أَنَّهَا مُؤَنَّثٌ مُعَرَّفُ

قَدْ ذَكَرْنَا عِلَّةَ حَمْلِ نَصْبِهِ عَلَى جَرِّهِ ، وَحَكَى الْبَغْدَادِيُّونَ (٥) فَتْحَ هَذِهِ " التَّاءِ " فِي النَّصْبِ ، قَالُوا : " سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ – بِفَتْحِ التَّاءِ – ، وَرَأَيْتُهُمْ ثُبَاتًا "

---

(١) نسبه الشريشيُّ في شرحه ١/ ٢١٩ للعبدي .

(٢) في الأصل " والتأنيث " .

(٣) نقل ذلك الثمانيني كما في شرح الشريشي ١/ ٢١٩ ، وانظر ابن يعيش ٥/ ٦ .

(٤) ساقطة من الأصل .

(٥) ينظر : ابن يعيش ٥/٨ ، وكذلك ذهب الكوفيون كما في شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٤٦ ، والهمع ١/ ٢٢ ، وشرح ابن القواس لوحة ٢٧ .

أيْ : جَمَاعَاتٍ ، وَلاَ حُجَّــةَ لَهُمْ فِيهِ ، لاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ " لُغَاةٌ ، وَثُبَاةٌ " مُفْرَدًا لاَ جَمْعَ " لُغَةٍ ، وَثُبَةٍ " ؛ لأَنَّ أَصْلَ " لُغَةٍ " " لُغَوَةٌ " وَأَصْلَ " ثُبَةٍ " " ثُبَوَةٌ " مِثْلُ " حُطَمَةٍ " فَحُذِفَتْ لاَمُهُ[1] إلاَّ أَنَّ (مِنْهُمْ)[2] مَنْ رَدَّ [وَ] قَلَبَهَا [3] أَلِفًا ، لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا .

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ[4] : " وَاحِدُ الطُّلَى طُلاَةٌ "[5] ، وَكَذَلِكَ حَكَى بَعْضُهُمْ في إحْدَى لُغَاتِ الاسْمِ " سُمَاةٌ " فَرَدَّ (اللاَّمَ)[6] وَإِنْ كَانَ الاسْتِعْمَالُ حَذْفَهَا ، فَلُغَاةٌ مِثْلُ سُمَاةٍ ، وَمِثْلُهُ فِي الإتْمَامِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

لاَ تَقْلُوَاهَا وَادْلُوَاهَا دَلْوَا إنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدْوَا [7]

أَرَادَ " غَدًا " فَرَدَّ اللاَّمَ الْمَحْذُوفَةَ .

---

(١) ينظر ابن يعيش ٥/ ٤ ، ٨٠ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في الأصل " قبلها " .

(٤) هو عبدالحميد بن عبدالمجيد الأخفش الكبير ، توفي سنة ١٧٧ هـ . وترجمته في إنباه الرواة ٢/ ١٥٧ ، ونزهة الألباء ٤٣ ، والبلغة ١١٩ ، والأعلام ٤/ ٥٩ ، والنجوم الزاهرة ٢/ ٨٦ ، والبغية ٢/ ٧٤ .

(٥) " الطلاة ، أو الطلية " : قطعة حبل تشد في رجل الحمل ، أو الجدي ، وقال بعضهم : الطلية حبل يشد في طلية الحمل ، وطليته : عنقه ، يقال للعنق : طلية وجمعها طلى ، وقال أبو عمرو والفراء : واحدتها " طلاة " ينظر الفاخر في الأمثال ٩ ، والزاهر ١/ ٣٦٥ عند قولهم " ما يساوي طلية " .

(٦) في (ف) " والكلام " ، ونسب في ابن يعيش ٥/ ٨ لثعلب .

(٧) رجز لم أعثر على قائله ، وهو في المنصف ١/ ٦٤ ، ٢/ ١٤٩ والمقتضب ٢/ ٢٣٦ ، ٣/١٥٣ ، والفاضل ١٩ ، وشرح شذور الذهب ٤٤٤ ، وابن الشجري ٢/ ٣٥ ، والإقتضاب ٣٧٣ ، واللسان (دلا ، وغدا) ، قوله " لا تقلواها وادلواها " من قولهم : قلوت الإبلَ : إذا سقتها سوقاً شديداً ، ودلوتها : إذا هونت عليها السير .

فَأَمَّا مَاحَكَاهُ الْخَلِيلُ: اسْتَأْصَلَ اللَّهُ[1] عِرْقَاتَهُمْ أَيْ: شَأْفَتَهُمْ[2] - بِفَتْحِ التَّاءِ - فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ (عِرْقَاتُهُم)[3] وَاحِدًا، وَالأَلِفُ فِيهِ لِلإِلْحَاقِ بِدِرْهَمٍ، كَأَلِفِ سِعْلاَةٍ، فَاعْرِفْهُ[4].

قَوْلُهُ: " وَفِيهِ تَنْوِينٌ كَنُونٍ مُلْتَزَمٌ " أَي: التَّنْوِينُ في " مُسْلِمَاتٍ " كَالنُّونِ فِي " مُسْلِمُونَ " أَيْ فِي مُقَابَلَةِ النُّونِ، وَالْمُلْتَزَمُ أَيْ: الثَّابِتُ مَعَ الأَلِفِ وَاللَّامِ بِخِلاَفِ التَّنْوِينِ فَلِذَلِكَ قَالَ: " كَنُونٍ مُلْتَزَمْ " فَهَذَا التَّنْوِينُ الَّذِي فِي " مُسْلِمَاتٍ " تَنْوِينُ مُقَابَلَةٍ لاَ تَنْوِينُ صَرْفٍ بِدَلِيلِ ثُبُوتِهِ فِي " عَرَفَاتٍ " وَهِيَ غَيْرُ مُنْصَرِفَةٍ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْعَلَمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ، يَدُلُّ عَلَى تَعْرِيفِهِ نَصْبُ الْحَالِ عَنْهُ فِي قَوْلِهِم: هَذِهِ عَرَفَاتٌ مُبَارَكًا فِيهَا "[5]، وَيَدُلُّ عَلَى تَأْنِيثِهِ قَوْلُهُم: " هَذِهِ " " أَشَارُوا "[6] إِلَيْهِ بِالاسْمِ الَّذِي يُشَارُ بِهِ إِلَى الْمُؤَنَّثِ، لأَنَّهُ عَلَمٌ عَلَى الْبُقْعَةِ الْمُعَيَّنَةِ كَمِصْرَ، وَقِيلَ: الأَوْلَى فِي " عَرَفَاتٍ " الصَّرْفُ؛ لأَنَّ " التَّاءَ " فِيهَا (لَمْ تَتَمَحَّضْ لِلتَّأْنِيثِ)[7] بَلْ هِيَ أَيْضاً لِلْجَمْعِ، وَهَذَا قَوْلٌ سَخِيفٌ[8]؛ لأَنَّ امْتِنَاعَ الصَّرْفِ لَيْسَ لأَجْلِ " التَّاءِ " بَلْ لِكَوْنِ الاسْمِ مُؤَنَّثًا، وَلِذَلِكَ جُمِعَ بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ. / ٢٤ - أ

---

(١) في (ف) زيادة (شأفتهم) بعد لفظ الجلالة .

(٢) ينظر مجمع الأمثال ١/ ١٠٧ ، وأساس البلاغة " عرق " ، وكتاب العين ١/ ١٧٤ .

(٣) في الأصل " في عرقاتهم " .

(٤) انظر ابن يعيش ٥/ ٩ .

(٥) انظر الكتاب ٣/٢٣٣ ، والمقتضب ٣/٣٣٣ .

(٦) في (ف) " إشارة " .

(٧) في الأصل " لا تختص التانيث .

(٨) قال ابن الخباز في شرحه ١٣٧/١ : " وخيل إلى الزمخشري استضعاف التأنيث من حيث إنّ الألف والتاء للجمع والتأنيث لا لتأنيث الواحد ، وهذا غلط ، لأنه لا يتقاصر عمّا يؤنث بالتأويل ويكفينا دليلاً على تأنيثه قولهم " هذه " ، و " فيها " فيما حكينا " ، يريد قولهم : " هذه عرفات مباركًا فيها " ، وانظر كشاف الزمخشري ١/ ٣٤٨ عند قوله تعالى : " فإذا أفضتم من عرفات " .

وَأَرَادَ بِقَوْلِهِ : " أَلاَ تَرَى مِنْ " عَرَفَاتٍ " تُصْرَفُ " أَيْ : تُنَوَّنُ ؛ لأَنَّ الصَّرْفَ – عِنْدَهُمْ – هُوَ التَّنْوِينُ ، وَهَذَا التَّنْوِينُ الَّذِي فِي " عَرَفَاتٍ " مِثْلُ تَنْوِينِ الصَّرْفِ لَفْظًا وَصُورَةً .

وَقِيلَ : التَّنْوِينُ فِي جَمْعِ التَّأْنِيثِ عِوَضٌ مِمَّا مُنِعَ هَذَا الْجَمْعُ مِنَ الْفَتْحَةِ فِي النَّصْبِ[1] وَ " عَرَفَاتٌ " لَيْسَ بِجَمْعٍ إِذْ لَوْ كَانَ جَمْعًا لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ آحَادٌ ، اسْمُ كُلِّ وَاحِدٍ " عَرَفَةٌ " ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ نَكِرَةً كَطَلْحَةَ وَطَلْحَاتٍ ، وَلَيْسَ بِنَكِرَةٍ فَلَيْسَ بِجَمْعٍ ، بَلْ هُوَ عَلَى صِيغَةِ الْجَمْعِ سُمِّيَ بِهِ الْوَاحِدُ ؛ لأَنَّ مَدْلُولَ " عَرَفَةَ ، وَعَرَفَاتٍ " وَاحِدٌ وَهُوَ الْبُقْعَةُ الْمَخْصُوصَةُ ، فَاعْرِفْهُ .

---

(١) قال صاحب الشرح المجهول المؤلف فى هذا الباب – : " اعلم أن هذا الجمع إذا كان منوناً فبعضهم يرى أن تنوينه تنوين تمكين ، وبعضهم يراه تنوين عوض من تحريك التاء بالفتحة ، وبعضهم جعله تنوين مقابلةٍ وهو مذهب المصنِّفِ " ، ثم حكم على قول يحيى " ألا ترى من عرفات تصرف " بعدم الجودة ، " لأنه يقتضى أن يكون تنوينها للصرف وقد حكم بانه ليس للصرف وذلك تناقض فى الكلام ، ويوجد فى بعض النسخ " ألا ترى من عرفات نونت .. مع أنها معرفة قد أنثت " ، وهذا أجود من النسخة المشهورة " .

[جمع المؤنث ذى العلامة]

وَتُحْذَفُ التَّاءُ الَّتِي فِي الْوَاحِدَهْ إِذَا جَمَعْتَهَا لِأَجْلِ الْوَارِدَهْ
وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ يَاءً تُبْدَلُ إِلاَّ إِذَا مُدَّتْ فَوَاوًا تُجْعَلُ
فَقَصْرُهَا حُبْلَى وَحُبْلَيَاتُ وَالْمَدُّ صَحْرَاءُ وَصَحْرَاوَاتُ

الْمُؤَنَّثُ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا بِلاَ عَلاَمَةٍ ، فَإِذَا جَمَعْتَهُ فَلَيْسَ فِيهِ إِلاَّ زِيَادَةُ الْأَلِفِ وَالتَّاءِ نَحْوُ " هِنْدٍ ، وَهِنْدَاتٍ " .

وَالثَّانِي : مَا فِيهِ عَلاَمَةٌ ، وَهُوَ عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ :

[الْأَوَّلُ : الـ] :[1] مُؤَنَّثٌ بِالتَّاءِ ، نَحْوُ " قَائِمَةٍ " فَهَذِهِ تُحْذَفُ فِي الْجَمْعِ نَحْوَ " قَائِمَةٍ ، وَقَائِمَاتٍ " ، وَإِنَّمَا حُذِفَتِ " التَّاءُ " فِي (الْوَاحِدَةِ[2] لِأَجْلِ "التَّاءِ " الثَّانِيَةِ) [2] الْوَارِدَةِ مَعَ الأَلِفِ ؛ لأَجْلِ الْجَمْعِ وَالتَّأْنِيثِ ، وَاخْتَصَّتِ الْأُولَى بِالْحَذْفِ لِوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ عَلاَمَةَ التَّأْنِيثِ لاَ تَكُونُ حَشْوًا فِي وَسَطِ [3] الْكَلِمَةِ ، وَلِهَذَا تُحْذَفُ فِي النَّسَبِ نَحْوُ " بَصْرِيٍّ " .

وَالثَّانِي : أَنَّ الثَّانِيَةَ تَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ وَالتَّأْنِيثِ فَلَوْ حُذِفَتْ لاَخْتَلَّ مَعْنَى الْجَمْعِ فَكَانَ حَذْفُ مَا لاَ يُخِلُّ [4] بِمَعْنًى أَوْلَى .

---

(١) تكملة يوجبها السياق .

(٢) فى (ف) " الواحد .... الثابتة " .

(٣) فى (ف) " وسطة " .

(٤) فى (ف) " ما يخل " باسقاط " لا " .

وَالثَّـانِي : الْمُـؤَنَّثُ بِالأَلِفِ الْمَقْصُورَةِ ، نَحْوُ " سُعْدَى " تُقْلَبُ أَلِفُـهُ فِي الْجَمْعِ " يَاءً " ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ أَلِفِ الْجَمْعِ ، وَلَمْ تُحْذَفْ كَمَا حُذِفَتِ " التَّـاءُ " ؛ لِلُزُومِهَا فِي الْجَمْعِ وَالنَّسَبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ بِخِلَافِ " التَّاءِ " ، (وَإِنَّمَا) [1] قُلِبَتْ " يَاءً " لِوُجُوهٍ [2] :

أَحَدُهَا[3] : أَنَّ " اليَاءَ " يُؤَنَّثُ بِهَا فِي نَحْوِ " تَفْعَلِينَ ، وَافْعِلِي [4] يَا امْرَأَةُ

الثَّانِي : أَنَّهَا تُمَالُ فِي الْمُفْرَدِ إِلَى " الْيَاءِ " .

الثَّالِثُ : أَنَّ الْمَقْصُورَ يُجْمَعُ فِيهِ الاسْمُ وَالصِّفَةُ نَحْوُ " سُعْدَى وَسُعْدَيَاتٍ ، وَحُبْلَى وَحُبْلَيَاتٍ " ، وَالْمَمْدُودُ يُجْمَعُ فِيهِ الاسْمُ دُونَ الصِّفَةِ ، وَالْيَاءُ أَخَفُّ مِنَ " الْوَاوِ " فَجَعَلُوهَا مَعَ الأَكْثَرِ لِلتَّعَادُلِ .

الثَّالِثُ [5] : الْمُؤَنَّثُ بِالْهَمزَةِ ، نَحْوَ "صَحْرَاءَ " تُقْلَبُ فِيهِ الْهَمْزَةُ "وَاوًا" [6] وَإِنَّمَا قُلِبَتْ " وَاوًا " ؛ لأَنَّ الْهَمْزَةَ تُشْبِهُ " الأَلِفَ " وَلِذَلِكَ تُخَفَّفُ إِلَى " الأَلِفِ " فَلَوْ لَمْ تُقْلَبْ لَتَوَالَتْ ثَلَاثُ أَلِفَاتٍ زَوَائِدُ ، فَلَوْ حُذِفَتْ لَالْتَبَسَ بِالْمَقْصُورِ ، وَاخْتِيرَتِ " الْوَاوُ " دُونَ الْيَاءِ " لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَمْدُودِ والْمَقْصُورِ ؛ وَلأَنَّ " الْوَاوَ " تُشْبِهُ " الْهَمْزَةَ " فِي الثِّقَلِ كَمَا أَنَّ " الأَلِفَ " فِي الْمَقْصُورِ تُشْبِهُ " الْيَاءَ " فِي الْخِفَّةِ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى الأصل " لوجهين " .

(٣) فى الأصل " أحدهما " .

(٤) فى (ف) " وافعل " .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) فتقول في جمعه : " صحراوات " .

" مَسْــــأَلَةٌ "

لاَ يُجْمَعُ " فَعْلَى فَعْلاَنَ " ، وَلاَ " فَعْلاَءُ أَفْعَلُ " جَمْعَ سَلاَمَةٍ[١] فَــلاَ يُقَــالُ في " سَكْرَى " : " سَكْرَيَاتٌ " ، وَلاَ في " حَــمْــرَاءَ " : " حَمْرَاوَات " مَا دَامَتَا وَصْفَيْنِ[٢] ؛ لأَنَّ جَمْعَ التَّأْنِيثِ فَرْعٌ عَلَى جَمْعِ التَّذْكِيرِ فَكَمَا لاَ يُجْمَعُ / مُذَكَّرُهَا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فَكَذَلِكَ لاَ يُجْمَعُ / ٢٤ ـ ب مُؤَنَّثُهَا بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ ، فَكَمَا لاَ يُقَالُ : "سَكْرَانُونَ " فَلاَ يُقَالُ : " سَكْرَيَاتٌ " وَكَما لاَ يُقَالُ : " أَحْمَرُونَ " لاَ يُقَالُ : " حَمْرَاوَاتٌ " ، أَلاَ تَرَى أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ لَمَّا جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ جُمِعَ مُؤَنَّثُهُ بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ ، فَكَمَا قَالُوا : " الأَفْضَلُونَ "[٣] ، قَالُوا : " الْفُضْلَيَاتُ " ، وَإِنَّمَا قَالُوا: لَمْ يُجْمَعْ ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَأَفْعَل الَّذِي لِغَيْرِهِ ، وَالْحَقُّ عِنْدِي أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ فِي الأَصْلِ لِلصِّفَاتِ الْجَارِيَةِ عَلَى أَفْعَالِهَا ، فَالأَصْلُ : " يَضْرِبُونَ " ثُمَّ " ضَارِبُونَ " ثُمَّ:ضَارِبَاتٌ " ، وَإِنَّمَا جُمِعَ الْعَلَمُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ حَمْلاً عَلَى الصِّفَاتِ ؛ لأَنَّ الْعَلَمِيَّةَ طَارِئَةٌ عَلَى الاسْمِ بَعْدَ التَّنْكِيرِ كَمَا أَنَّ الصِّفَةَ بَعْدَ الْمَوْصُوفِ ؛ وَلأَنَّ أَكْثَرَ الأَعْلاَمِ مَنْقُــولَةٌ فَأَشْبَهَتِ الصِّفَاتِ فَجُمِعَتْ[٤] جَمْعَــهَا ، فَأَمَّا " أَحْمَرُ " (فَلَمْ يُقَلْ)[٥] فِيهِ " أَحْمَرُونَ " لَمَّا لَمْ يَكُنْ جَارِيًا عَلَى الْفِعْلِ ، وَلِذَلِكَ قَالُوا : " مُسْوَدُّونَ " حَيْثُ قَالُوا : " يَسْوَدُّونَ " .

---

(١) قيل في السعة والاختيار ، وكان ابن كيسان يقول : لا أرى به بأساً ، ينظر ابن يعيش ٥/٦٠ ، والمقرب ٢/ ٥٠ ، وشرح الشافية ٢/ ١٧٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٨٧ ، وابن كيسان النحوي ١٤٣ (رسالة) .

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ٢/ ١٨٧ " فإن غلبت الاسمية على إحداهما جازَ اتفاقاً " .

(٣) في (ف) " الأفضليون " .

(٤) في (ف) " فأجمعت " .

(٥) في (ف) " فلم يقال " وهو خطأ نحوي .

وَمِثْلُ هِنْدٍ جُمْلَ دَعْدٍ يُجْمَعُ   طَوْرًا بِتَخْفِيفٍ وَطَوْرًا يُتْبَعُ

حُكْمُ الْمُؤَنَّثِ الَّذِى لاَ " تَاءَ " فِيهِ إِذَا جُمِعَ بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ حُكْمُ مَا فِيهِ تَاءٌ نَحْوُ " هِنْدٍ ، وَهِنْدَاتٍ ، وَجُمْلٍ وَجُمُلاَتٍ ، وَدَعْدٍ وَدَعَدَاتٍ " كَمَا تَقُولُ : " سِدْرَاتٌ ، وَغُرُفَاتٌ (١) ، وَجَفَنَاتٌ " .

وَقَوْلُهُ : " بِتَخْفِيفٍ " [فِيهِ نَظَرٌ (٢)] فَإِنَّهُ لَيْسَ فِى الاسْمِ الْمَفْتُوحِ الْفَاءِ السَّاكِنِ الْعَيْنِ إِلاَّ التَّحْرِيكُ فِي الاخْتِيَارِ ، وَالسُّكُونُ شَاذٌّ وَقَدْ جَاءَ ، قَالَ الشَّاعِرُ(٣) :

أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ   خُفُوقًا وَرَفْضَاتُ (٤) الْهَوَى فِى الْمَفَاصِلِ

وَقَالَ الآخَرُ :

أَوْ تَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا(٥)

---

(١) بضم الراء وفتحها وسكونها . عن مختار الصحاح " غرف " .

(٢) تكملة يوجبها السياق .

(٣) وهو ذو الرمة كما فى ديوانه ٢/ ١٣٣٧ ، ويروى " أَبَتْ ذِكَرٌ " ، و " رقصات الهوى " ، وهو فى المقتضب ٢/ ١٩٠ ، والمحتسب ١/ ٥٦ ، ٢/ ١٧١ ، وابن يعيش ٥/ ٢٨ ، وأساس البلاغة، واللسان " رفض " ، واللسان " سنب " ، وأحاجي الزمخشرى ١٥٩ ، وأسرار العربية ٣٥٤ ، والخزانة ٨/ ٨٧ ، وشرح ابن القواس لوحة ٢٩ ب ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٨٥ ، قوله " أبت " من الإباء وهو جواب " إذا " فى البيت الذى قبله وهو :

إِذَا قُلْتُ : وَدِّعْ وَصْلَ خَرْقَاءَ وَاجْتَنِبْ   زِيَارَتَهَا تُخْلِقْ حِبَالَ الْوَسَائِلِ

وخرقاء لقب محبوبته " مية "، والذكر : - بكسر الذال وفتح الكاف - جمع ذِكْر وهو اسم لذَكَرْتُه بقلبى أو بلساني ، والمراد الأول هنا ، ورفضات الهوى : تفرقه وتفتحه فى المفاصل ، وأصله من قولهم : رفضت الإبل ترفض : إذا تفرقت في المرعى .

(٤) فى (ف) " ورصفات " .

(٥) لم أعرف قائل هذا الرجز وإنما أنشده الفراء عن بعض العرب فى معانى القرآن ٣/ ٩ ولم ينسبه لأحد بعينه ، وروايته " فتستريح النفس " .

وهو فى الخصائص ٣١٦/١ ، وابن يعيش ٢٩/٥ ، ومغنى اللبيب ٢٠٦ ، وشرح شواهد ٤٥٤ ، وشرح ابن الناظم ٣٠٢ ، وشرح الألفية للمرادى ٣١/٥ .

وَقِيلَ : إِنَّ السُّكُونَ لُغَةٌ ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ : " طَوْرًا بِتَخْفِيفٍ " عَلَى تِلْكَ اللُّغَةِ ، وَمُرَادُهُ بِالتَّخْفِيفِ : السُّكُونُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ : (طَورًا بِتَخْفِيفٍ يُتْبَعُ) [(١)] " هِنْدَ ، وَجُمْلَ " دُونَ " دَعْدٍ " فَكَأَنَّه قَالَ : وَمِثْلُ هِنْدٍ جُمْلٌ يُجْمَعُ طَوْرًا بِتَخْفِيفٍ إِلَى آخِرِه ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْحَرَكَةَ فِي الْعَيْنِ فِيمَا فَاؤُهُ مَفْتُوحَةٌ لاَ يُقَالُ لَهَا : حَرَكَةُ إِتْبَاعٍ ، وَتَقُولُ فِي : أَرْضٍ " : " أَرَضَاتٌ " بِفَتْحِ الرَّاءِ ، وَفِي " أَهْلَةٍ " : " أَهَلاَتٌ " بِفَتْحِ الْهَاءِ ، وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيّ : إِنَّ " أَهَلاَتٍ " جَمْعُ أَهْلٍ[(٢)] ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ (أَهْلاً) مُذَكَّرٌ يُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّون ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ سِيدٌ عَمَلَّسٌ ... وَأَرْقَطُ زُهْلُولٌ وَعَرْفَاءُ جَيْأَلُ [(٣)]

إِلاَّ (أَنَّهُمْ)[(٤)] لَمَّا وَصَفُوا بِهِ جَرَى مَجْرَى الصِّفَاتِ فِي دُخُولِ تَاءِ التَّأنِيثِ لِلْفَرْقِ فَقَالُوا : رَجُلٌ أَهْلٌ ، وَامْرَأَةٌ أَهْلَةٌ كَقَوْلِهِمْ : ضَارِبٌ وَضَارِبَةٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) فى (ف) " طورا بتخفيف وطورا هند " تحريف .

(٢) ينظر المفصل ١٩٢ ، وابن يعيش ٥/ ٣١ .

(٣) قائله الشنفرى – ثابت بن جابر أحد الشعراء الصعاليك – وهو فى أعجب العجب للزمخشرى ٣٩ ، والمنصف ٣/٦ ، وابن يعيش ٥/ ٣١ ، والمحتسب ١/ ٢١٧ ، والخزانة ٨/ ٥٥ ، وشرح الكافية للرضى ٢/ ١٨٤ .

وهو من قصيدته الموسومة بلامية العرب ، قال الزمخشرى : " دون : يستعمل نقيض فوق ، ويستعمل بمعنى القرب .. والمراد هنا : غيركم ، والسيد : الذئب .. ، والعملس : القوي على السير السريع ... والأرقط : قريب من الأغبر .. والمراد به النمر ، والزهلول : الأملس ، والعرفاء : الضبع الطويلة العرف ، وجيأل : اسم للضبع " باختصار .

(٤) سقط من (ف) .

وَأَهْلَةِ وُدٍّ قَدْ تَبَرَّيْتُ وُدَّهُـمْ وَأَبْلَيْتُهُمْ فِي الْحَمْدِ جُهْدِي وَنَائِلِي(١)

فَكَمَا قَالُوا فِي الـمذكَّرِ : " أَهْـلٌ وَأَهْـلُونَ " قَالُوا فِي الْمُؤَنَّثِ(٢) : " أَهْلَةٌ وَأَهْـلَاتٌ " بِالسُّكُونِ ، وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ ، وَمَنْ أَسْكَنَ حَمَلَهُ عَلَى جَمْعِ الْمُذَكَّـرِ في السُّكُونِ فَقَالَ : " أَهْــلَاتٌ " بِسُكُونِ " الْهَــاءِ " كَمَا قَــالُوا " أَهْلُونَ " فَاعْرِفْـه(٣) .

وَمِثْـلُ جَفْنَةٍ بِفَتْحٍ جُمِعَـتْ كَالْجَفَنَـاتِ وَالصِّفَاتُ أُسْكِنَتْ

اعْلَمْ أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الْمُؤَنَّثِ الثُّلَاثِيِّ بِوَزْنِ " فَعْلَةٍ " مَفْتُوحِ الْفَاءِ سَاكِنِ الْعَيْنِ فَجَمْعُهُ أَبَدًا بِفَتْحِ عَيْنِهِ إِذَا كَانَ اسْمًا نَحْوُ " قَصْعَةٍ وَقَصَعَاتٍ ، وَجَفْنَةٍ وَجَفَنَاتٍ " ، فَإِنْ كَانَ صِفَةً بَقِيَ عَلَى سُكُونِهِ نَحْوُ " جَارِيَةٍ خَدْلَةٍ (٤) ، وَجَوَارٍ خَدْلَاتٍ"، وَالْخَدْلَةُ : الْمُمْتَلِئَةُ السَّاقَيْنِ /، / ٢٥-أ وَ"حَالَةٌ سَهْلَةٌ ، وَحَالَاتٌ سَهْلَاتٌ ، وَصَعْبَةٌ وَصَعْبَاتٌ " ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الاسْمِ وَالصِّفَةِ ، وَاخْتُصَّ الاسْمُ بِالْفَتْحِ ؛ لِخِفَّتِهِ (وَالصِّفَةُ) (٥) بِالسُّكُونِ (لِثِقَلِهَا) (٦) ، وَوَجْهُ ثِقَلِ الصِّفَةِ أَنَّ الصِّفَةَ تَدُلُّ عَلَى الْمَوْصُوفِ وَعَلَى مَعْنًى فِيهِ ، فَتَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ :

---

(١) قائله أبو الطمحان القيني – حنظلة بن الشرقي – كما في الخزانة ٨/ ٩١ ، واللسان "أهل" ، والمحتسب ١/ ٢١٧ ، ويروى :

وأبليتهم في الجهد بذلي ونائلي

وهو في شرح الكافية للرضي ٢/ ١٨٩

(٢) في (ف) " المؤنثة " .

(٣) للمزيد ينظر في الكتاب ٣/ ٥٩ فما بعدها وقد زعم الخليل أن " أهل " مذكر لا تدخله التاء ، وهذا البيت يرد عليه .

(٤) في (ف) " خذلة " بالذال المعجمة ،وكذلك جمعها في كلتا النسختين بالذال المعجمة وهو تصحيف لأنه لا ينسجم مع مقصد المؤلف حيث فسرها بقوله " الممتلئة الساقين " وهذا المعنى هو معنى "خدلة " بالدال المهملة كما في اللسان " خدل " ، وأساس البلاغة أيضاً ، وانظر ابن يعيش ٥/٢٨

(٥) سقط من (ف) .

(٦) سقط من الأصل .

الذَّاتِ وَمَعْــنًى فِي الذَّاتِ ، فَهِيَ كَالْمُــرَكَّبَةِ ، وَالاسْمُ يَـدُلُّ عَلَى الذَّاتِ فَقَطْ ، فَهُوَ كَالْمُـفْرَدِ ، وَالْمُرَكَّبُ أَثْقَلُ مِنَ الْمُفْـرَدِ ، فَالصِّفَةُ أَثْقَلُ مِنَ الاسْمِ ، وَلأَنَّ الصِّفَـةَ تَتَحَمَّـلُ (١) ضَمِيرَ الْمَوْصُوفِ ، فَهِيَ وَالضَّمِيرُ شَيْئَانِ ، وَشَيْئَانِ أَثْقَـلُ مِن شَيْءٍ وَاحِدٍ .

فَأَمَّا قَوْلُهُـم : " شَـاةٌ لَجْبَةٌ – لِلَّتِي قَدْ جفَّ لَبَنُهَا – وَشِيَاهٌ لَجَبَاتٌ " بِفَتْحِ الْجِيمِ فِي الْجَمْعِ وَسُكُونِهَا (في الْمُفْرَدِ) (٢) فَفِيهِ وَجْهَــانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ " لَجْبَةً " فِي الأَصْلِ اسْمٌ ثُمَّ وُصِفَ بِهِ فَحُرِّكَ فِي الْجَمْعِ تَنْبِيهًا عَلَى أَصْلِهِ .

وَالثَّانِي أَنَّ مِنَ الْعَـرَبِ مَنْ يَقُـولُ : " شَـــاةٌ لَجَبَـةٌ " – بِفَتْحِ الْجِـيمِ – بِوَزْنِ " سَمَكَةٍ " وَاتَّفَقُوا فِي الْجَمْعِ عَلَى هَذِهِ اللُّغَـةِ (٣).

وَكَذَلِكَ قَوْلُـهُمْ : " رَبْعَـةٌ " (٤) هُوَ فِي الأَصْـــلِ اسْمٌ (وُصِفَ بِهِ بِدَلِيـــلِ ثُبُوتِ) (٥) تَـاءِ التَّأْنِيثِ فِيهِ مَـعَ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، تَقُولُ : " رَجُلٌ رَبْعَةٌ ، وَامْرَأَةٌ رَبْعَـةٌ " فَهُـوَ اسْـــمٌ يَقَــعُ عَلَى الْمُذَكَّــرِ وَالْمُؤَنَّثِ وُصِفَ بِهِ كَمَا يُقَـالُ : "رِجَـالٌ أَرْبَعَــةٌ " ، وَ " أَرْبَعَــةٌ " اسْمٌ مُـؤَنَّثٌ وُصِفَ بِهِ الْمُـذَكَّرُ ، وَلَوْ كَـانَ " رَبْعَـةٌ " ، صِفَةً فِي الأَصْلِ لَحُذِفَتْ تَـاؤُهُ فِي الْمُذَكَّرِ وَثَبَتَتْ (٦) فِي الْمُؤَنَّثِ ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَـا

---

(١) في (ف) : " تحتمل " .

(٢) في كلتا النسختين " في الجمع " .

(٣) ينظر في الكتاب ٦٢٧/٣ ومجالس ثعلب ٥٢٧ ، وشرح الكافية للرضي ١٨٩/٢ .

(٤) رجل ربعة أي : مربوع القامة لا طويل ولا قصير .

(٥) في الأصل : " وصفته بدليل تنوين " .

(٦) في الأصل " وقلبت " .

(كَمَا تَقُولُ) [١] : " رَجُـلٌ ضَـارِبٌ ، وَامْـرَأَةٌ ضَـارِبَةٌ ؛ لأَنَّهُم قَدْ يَصِـفُـونَ بِالأَسْمَاءِ عَلَى تَخَيُّلِ مَعْنَى الْوَصْفِيَةِ فِيهَا ، كَقَوْلِهِمْ " لَيْلَةٌ غَمْرٌ "[٢] أَيْ : مُظْلِمَةٌ ، وَامْرَأَةٌ كَلْبَـةٌ أَيْ : لَئِيمَـةٌ ، وَكَذَلِكَ قَـوْلُهُـم : " الْعَبَـلاَتُ "[٣] لِقَـوْمٍ مِنْ قُـرَيْشٍ سُـمُّوا بِذَلِكَ ؛ لأَنَّ أُمَّهُمْ كَانَ اسْـمُهَا " عَبْلَـةَ " ، وَالصِّفَةُ إِذَا سُمِّيَ بِهَا خَرَجَتْ عَنْ حُكْمِ الصِّفَةِ وَجَرَتْ (عَلَيْهَـا)[٤] أَحْكَامُ الأَسْمَاءِ ، فَاعْرِفْـه [٥] .

وَأَسْكِنِ الْمُعْتَـلَّ كَالْعَوْرَاتِ   وَمَا حَوَى التَّشْـدِيدَ كَالشَّدَّاتِ

اعْلَمْ أَنَّ مُـرَادَهُ بِالْمُعْتَـلِّ مَا كَـانَ مُعْتَلَّ الْعَيْنِ لَكِنَّهُ اجْـتَزَأَ بِالْمِثَالِ عَنِ التَّقْـيِيـدِ فَإِنَّهُ مَـثَّلَ بِمُعْتَلِّ الْعَيْنِ وَهُوَ " الْعَـوْرَاتُ " ، وَالاخْتِيَارُ فِي " فَعْلَةَ " الْمَفْتُوحِ الْفَاءِ السَّاكِنِ الْعَيْنِ إِذَا اعْتَـلَّ [٦] عَيْنُهُ بِالسُّكُونِ ، قَالَ اللَّه تَعَالَى : ﴿ فِى رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ ﴾[٧] ، وَلاَ تَحرِيكَ فِي الاخْتِيَارِ فَيُقَالُ : " عَوَرَاتٌ وَرَوَضَـاتٌ " كَمَا حُرِّكَ " جَفَنَـاتٌ " ؛ لأَنَّـهُ لَوْ تَحَـرَّكَ الْوَاوُ وَالْيَـاءُ وَمَا قَبْلَهُمَا مَفْتُـوحٌ لَقُلِبَا أَلِفَيْنِ فَكَانَ يَصِيرُ " عَارَاتٍ ، وَرَاضَـاتٍ " فِى جَمْعِ " عَـوْرَةٍ ، وَرَوْضَةٍ " فَيَلْتَبِسُ " فَعْـلَةُ " السَّـاكِنُ الْعَـيْنِ بِـ " فَعَـلَةَ " الـمفتُوحَةِ الْعَيْنِ ، نَحْوُ " قَامَـةٍ

---

(١) مكرر فى (ف) .

(٢) فى (ف) " ليلة غم " ، وكذلك فى ابن يعيش ٥/ ٣١ ، والناظر لمادتى " غمر ، وغمم " فى المعاجم اللغوية كاللسان ، وأساس البلاغة وغيرهما يجد أن من معنى " غمر ، وغم " مظلماً أو شديد الظلمة ، ولهذا أثرت ما جاء فى الأصل .

(٣) وهم بطن من بنى أمية الصغرى نسبوا إلى أمهم عبلة إحدى نساء بنى تميم ، أفاد ذلك صاحب اللسان في " عبل " .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) انظر ابن يعيش ٥ /٣١ .

(٦) في (ف) " اعتلت " .

(٧) سورة الشورى٢٢ .

وَقَـامَـاتٍ " ، فَـأَصْلُهُ " قَـوَمَـــةٌ " فَـقُلِبَتِ " الْوَاوُ " أَلِفًا ؛ لِتَحَـرُّكِـهَـا وَانْفِتَـاحِ مَا قَبْـلَهَا ، وَكَذَلِكَ " هَامَةٌ وَهَامَاتٌ "[1] .

وَأَمَّا الْمَكْسُورُ الْفَاءِ "كَدِيمَاتٍ"، وَالْمَضْمُومُ "كَدُولاَتٍ" فَيُحْمَلُ فِي الْإِسْكَانِ عَلَى الْمَـفْتُـوحِ الْفَـاءِ " كَـبَـيْـضَـاتٍ " ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : " بَيَضَاتٌ ، وَجَوَزَاتٌ[2] وَهِيَ لُغَةُ هُذَيْـلٍ ، فَيُفْتَـحُ وَلاَ يُقْلَبُ حَـرْفُ الْعِلَّةِ أَلِفاً ؛ لأَنَّ الْفَتْحَةَ عَارِضَةٌ ، قَالَ الشَّـاعِرُ[3] :

أَخُو بَيَضَـــاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبُ

فَحَرَّكَ الْعَـيْنَ وَهُوَ قَلِيـلٌ ، وَكَذَلِكَ الْمُضَاعَفُ " كَشَدَّةٍ وَشَدَّاتٍ " ، وَسُـرَّةٍ وَسُـرَّاتٍ " لاَ يُحَرَّكُ ؛ لِثِقَلِ اجْتِمَـا عِ الْمِثْلَيْنِ ؛ وَلأَنَّ الْمُوجِبَ لِلإِدْغَامِ فِي الْوَاحِـدِ هُوَ اجْتِمَـا عُ الْمِثْلَيْنِ وَالْجَمْـعُ غَيْـرُ مُبْطِـلٍ لِذَلِكَ الْمُوجِبِ فَبَقِيَ الإِدْغَامُ فِي الْجَمْعِ كَمَا كَانَ فِي الْوَاحِدِ لِبَقَاءِ مُوجِبِـهِ .

/ وَمِثْلُ خُطْوَةٍ وَسِدْرَةٍ أَتَـتْ ۝ فِي جَمْعِهَا لُغَى ثَلاَثٌ رُوِيَتْ / ٢٥ – ب

اعْلَمْ أَنَّ مَـا كَـانَ عَلَى مِثَـالِ " فُـعْلَـةٍ " مَـضْـمُومُ الْفَـاءِ سَـاكِنُ الْعَـيْنِ ، وَهُوَ غَيْـرُ مُضَـــاعَفٍ وَلاَ مُعْتَـــلِّ الْعَـيْنِ – سَوَاءٌ كَانَ مُعْتَـلَّ (الَّلامِ بِـالْـوَاوِ)[4] كَخُطْـــوَةٍ ، أَوْ صَحِـيحًـــا كَـغُرْفَــةٍ – فَـفِــي

---

(١) ينظر الخزانة ٨/ ١٠٣ .

(٢) جوزات : جمع جوزة ، قال فى مختار الصحاح " جوز " : " فارسى معرب " .

(٣) هذا صدر بيت نسب لأحد الهذليين ولم أجده فى ديوانهم ولا فى شرح أشعارهم وعجزه :

" رفيق بمسح المنكبين سبوح " .

ويروى صدره : " أبوبيضات " . والشاعر يشبه جمله فى سرعة سيره بظليم له بيضات يسير ليلاً ونهارا ليصل إليها وقوله " رفيق بمسح المنكبين " أي : عالم بتحريكهما فى السير ، والبيت في الخصائص ٣/ ١٨٤ ، والمنصف ١/ ٣٤٣ ، والمحتسب ١/ ٥٨ ، وأسرار العربية ٣٥٥ ، وابن يعيش ٥/ ٣٠ ، وأحاجي الزمخشرى ١٦٠ ، وابن الناظم ٣٠٢ ، وأوضح المسالك ٣/ ٢٥٣ .

(٤) فى (ف) بالواو اللام " بالتقديم والتأخير .

(جَمْعِهِ) [١] ثَلَاثُ لُغَاتٍ : ضَمُّ ثَانِيهِ إِتبَاعًا لأَوَّلِهِ ، وَفَتْحُهُ تَخْفِيفًا ، وَتَرْكُهُ عَلَى سُكُونِهِ ، وَهُوَ الأَصْلُ [٢] ، وَأَمَّا الْمُضَاعَفُ نَحْوُ " قُلَّةٍ وَقُلَّاتٍ "[٣] أَوْ مُعْتَلُّ الْعَيْنِ " كَدُولَةٍ وَدُوْلَاتٍ " [٤] فَالإِسْكَانُ لاَ غَيْرُ ، وَكَذَلِكَ الصِّفَةُ أَيْضًا ، نَحْوُ " حُلْوَةٍ وَحُلْوَاتٍ " ، وَالْمَكْسُورُ الْفَاءِ مِثْلُ الْمَضْمُومِ (كَجِذْوَةٍ) [٥] (في[٦] أَحَدِ لُغَاتِها[٥] إِنْ كَانَ مُعْتَلاً ، وَصَحِيحًا كَسِدْرَةٍ ، فَفِيهِ أَيْضًا ثَلَاثُ لُغَاتٍ : كَسْرُ الثَّانِي ، وَفَتْحُهُ)[٦] وَإِسْكَانُهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ [٧] ، فَإِنْ كَانَ لاَمُهُ (يَاءً) [٨] فَلاَ إِتْبَاعَ فِيهِ ، نَحْوُ " كُلْيَةٍ ، وَمُدْيَةٍ " قَالَ سِيبَوَيْهِ : " وَمَنْ خَفَّفَ قَالَ : كُلْيَاتٌ ، وَمُدْيَاتٌ [٩] قَالَ السِّيرَافِيُّ: لَوْضَمُّوا الثَّانِيَ في " مُدْيَاتٍ " إِتْبَاعًا (لَقُلِبَتِ) [١٠] " الْيَاءُ " وَاوًا ؛ لانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا ، فَيُقَالُ : مُدُوَاتٌ ، وَكُلُوَاتٌ " .

---

(١) (ف) " جميعه " .

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٥٧٩ ، وابن يعيش ٥/ ٢٩ .

(٣) تأتى " القلة " بمعنى أعلى الجبل ، وبمعنى إناء كالجرة الكبيرة .

(٤) جاء في مختار الصحاح " دول " قال أبو عبيد : (الدُّولَةُ) بالضم : اسم الشئ الذى يتداول به بعينه ، و (الدَّوْلَةُ) بالفتح الفِعلُ ، وقال بعضهم : هما لغتان بمعنًى واحد ، وقال أبو عمرو بن العلاء : (الدولة) بالضَّم فِي المال ، وبالفتح في الحرب ، وقال عيسى بن عمر : كلتاهما في المال والحرب سواءً ، وقال يونس : والله ما أدرى ما بينهما " .

(٥) الجذوة : الجمرة ، وهى بفتح الجيم وضمها وكسرها ، انظر الدرر المبثثة ٩٠ .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) ينظر ابن يعيش ٥/ ٣٠ .

(٨) سقط من (ف) .

(٩) انظر الكتاب ٣/ ٥٨٠ فما بعدها ، والمدية : الشفرة .

(١٠) سقط من (ف) .

وَقَوْلُ صَاحِبِ الْأُرْجُوزَةِ : " لُغًى ثَلَاثٌ " هُوَ جَمْعٌ ، وَاحِدُهُ " لُغَاةٌ " (كَطُلًا وَاحِدُهُ " طُلَاةٌ ") [١] فَرَدَّ لَامَ " لُغَـةٍ " ، وَقَلَبَهَا أَلِفًا ؛ لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، فَاعْرِفْهُ .

وَشَذَّ قَوْلُهُمْ : سُرَادِقَاتُ جَمْعُ مُذَكَّرٍ وَحَمَّامَاتُ

لَمَّا لَمْ يُجْمَعْ " سُرَادِقٌ " ، وَحَمَّامٌ " جَمْعَ تَكْسِيرٍ – لِأَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ يَصِيرُ بِهِ جَمْعُ التذَكْيرِ مُؤَنَّثًا ، تَقُولُ : "هَذِهِ الرِّجَالُ ، وَقَامَتِ الرِّجَالُ "– عُوِّضَ عَنْ تَأْنِيثِ التَّكْسِيرِ أَنْ جُمِعَ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ ، فَلَمَّا لَمْ يَقُولُوا : "حَمَامِيمُ" [٢] قَالُوا : " حَمَّامَاتٌ " بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ ، وَلَمَّا لَمْ يَقُولُوا : " سَرَادِقُ " بِفَتْحِ السِّينِ – قَالُوا : "سُـرَادِقَاتٌ " فَجَعَلُوا التَّأْنِيثَ (بِالْأَلِفِ)[٣] وَالتَّاءِ عِوَضًا (مِـن) [٤] تَأْنِيثِ التَّكْسِيرِ ، قَالَ سِيبَوَيْهِ : " أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمَّا قَالُوا : "فَرَاسِنُ"[٥] فِي جَمْعِ " فِرْسِنٍ " لَمْ يَقُولُوا : فِرْسِنَاتٌ [٦] ، يَعْنِي أَنَّ الْمُذَكَّرَ لَمْ يُجْمَعْ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ (إِلَّا) [٧] إِذَا لَمْ يُكَسَّرْ ، وَرُبَّمَا جَمَعُوا بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ مَعَ وُجُودِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ ، فَقَالُوا : " بُوَانَـاتٌ " ، وَالْوَاحِدُ " بِوَانٌ " بِكَسْرِ الْبَاءِ ، وَهُوَ أَحَدُ أَعْمِدَةِ الْخَيْمَةِ ، وَكَسَّرُوه فَقَالُوا " بُونٌ " بِضَمِّ " الْبَاءِ "

---

(١) فى الأصل " كَطُلَاةٍ واحد طُلاً " .
الطلى : الأعناق ، قال الأصمعيُّ : واحدتها " طلية " ، وقال أبو عمرو والفراء : واحدتها " طلاة "
راجع مختار الصحاح " طلا " .

(٢) فى (ف) " حمائم " تحريف ؛ لأنه جمع للحمام الطائر المعروف أو الحميم .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) فى (ف) " عن " .

(٥) فى الأصل " أفراس " وفي (ف) " فرسانات " ، وهو للبعير كالحافر للفرس .

(٦) انظر الكتاب ٣/ ٦١٥ ، ونصه " ألا ترى أنك لا تقول : فِرْسنات حين قالوا فَرَاسِنُ " .

(٧) سقط من (ف) .

وَسُكُونِ " الْوَاوِ " ، وَالْقِيَاسُ ضَمُّهَا " كَحِمَارٍ وَحُمُرٍ " إِلاَّ أَنَّهُم حَذَفُوا الضَّمَّةَ لِثِقَلِهَا عَلَى الْوَاوِ (١) .

وَقِيلَ : إِنَّ " السُّرَادِقَ " في الْمَعْنَى " خَيْمَةٌ " (فَجَمَعُوهُ) (٢) بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ بِهَذَا الاعْتِبَارِ ، وَ " الْحَمَّامُ " فِي الْمَعْنَى " بِنْيَةٌ فَكَمَا قَالُوا في خَيْمَةٍ : خَيْمَاتٍ " قَالُوا : سُرَادِقَاتٌ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

.... مَا هَذِهِ الصَّوْتُ (٣)

أَنَّثَ " الصَّوْتَ " لأَنَّهُ ذَهَبَ بِهَا مَذْهَبَ (الصَّيْحَةِ) (٤) ، وَقَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ : " لِلَّهِ دَرُّ فُلاَنٍ جَاءَتْهُ كِتَابِي فَاحْتَقَرَهَا " (٥) فَأَنَّثَ " الْكِتَابَ " ؛ لأَنَّهُ ذَهَبَ بِهَا مَذْهَبَ " الصَّحِيفَةِ " ، فَكَذَلِكَ أَرَادُوا بِالسُّرَادِقِ : الْخَيْمَةَ ، وَبِالْحَمَّامِ : الْبِنْيَةَ .

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٦٠٢ ، ٦١٥ .

(٢) فى الأصل " فجمعوا " .

(٣) هذا جزء من بيت نسب إلى رويشد بن كثير الطائى والبيت بتمامه :

يا أيها الراكب المزجي مطيته سائل بنى أسد ما هذه الصوت

ويروى " بلغ بنى أسد " ، وهو فى الخصائص ٢/ ٤١٦ والإنصاف ٧٧٣ ، وشرح الحماسة للمرزوقى ١٦٦ ، وابن يعيش ٥/ ٩٥ ، والهمع ٢/ ١٥٧ والدرر ٢/ ٢١٦ ، والصحاح ، واللسان "صوت " ، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٣ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٢ ، وسر الفصاحة للخفاجىّ ١٦ .

(٤) فى (ف) " الصحيحة " .

(٥) ينظر الخصائص ١/ ٢٤٩ ، ٢/ ٤١٦ ، وسر صناعة الإعراب ١/١٤ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٥ ، وتأنيث المذكر من قبيح الضرورة ، لأنه خروج عن أصل إلى فرع ، وإنما المستجاز من ذلك رد التأنيث إلى التذكير ، لأن التذكير هو الأصل " عن (سر صناعة الإعراب ١/ ١٣) بتصرف .

مِثْلَ شُذُوذِ قَوْلِهِمْ : سِنُونَا وَأَرَضُـــونَ وَكَذَا حَرُونَـــا

الشَّاذُّ : هُوَ الْخَارِجُ عَنِ الْقِيَاسِ ، وَجَمْعُ السَّلاَمَةِ إِنَّمَا يَكُونِ لأُولِي الْعِلْمِ الْمُذَكَّرِينَ ، وَصِفَاتِهِمْ ؛ لِشَرَفِهِمْ ، وَقَدْ شَذَّتْ (أَلْفَاظٌ)[1] مِمَّا لاَ يَعْقِلُ وَجُمِعَتْ (جَمْع)[2] السَّلاَمَةِ ؛ لأَنَّ تِلْكَ الأَلْفَاظَ دَخَلَهَا النَّقْصُ إِمَّا بِحَذْفٍ أَوْ إِعْلاَلٍ فَجُمِعَتْ جَمْعَ السَّلاَمَةِ جَبْرًا لِمَا لَحِقَهَا مِنَ النَّقْصِ ، وَقَدْ مَثَّلَ بِذَلِكَ كُلِّهِ ، أَمَّا " سَنَةٌ " فَأَصْلُهَا " سَنْوَةٌ "[3] فَحُذِفَتِ الْوَاوُ الَّتِي هِيَ لاَمُ الْكَلِمَةِ وَعُوِّضَتْ مِن ذَلِكَ الْحَذْفِ أَنْ جُمِعَتْ أَشْرَفَ (الْجُمُوعِ)[4] وَكُسِرَتْ سِينُهَا تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ لَيْسَ لَهَا بِحَقِّ الأَصْلِ ، لأَنَّ كَسْرَ السِّينِ فِيهِ ضَرْبٌ مِنَ التَّغْيِيرِ وَقَدِ اجْتَرَأُوا عَلَى تَغْيِيرِهِ حَتَّى جَعَلُوا إِعْرَابَهُ فِي النُّونِ ، وَأَضَافُوه أَيْضًا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا[5]

فَأَضَافَ " سِنِينَ " إِلَى " الْهَاءِ " ، وَقِيلَ : " الْهَاءُ " فِي سِنِينِه " لِلْوَقْفِ وَلَيْسَتْ هَاءَ الضَّمِيرِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ ﴾[6] وَإِنَّمَا حَرَّكُوا

---

(١) فى (ف) " الألفاظ " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) أو " سنهة " .

(٤) فى (ف) " المجموع " .

(٥) قائله الصمة بن عبداله القشيرى – شاعر إسلامى – كما فى ديوانه ٦٠ ، وشعر بنى قشـير ٢/ ١٢٢ وفيهما " دعونى " وهو فى ابن يعيش ٥/ ١١ ، وابن الشجرى ٢/ ٥٣ ، والمرادى على الألفية ١/ ٩٤ ، وابن الناظم ١٩ ، وابن عقيل على الألفية ١/ ٣١، والتوضيح ١/ ٤١ ، والتصريح ١/ ٧٧ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ١/ ٥٥ ، وخزانة الأدب ٨/ ٥٨ ، والعينى ١/ ١٦٩ ، وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوى ٧ .

(٦) سورة الأنعام ٩٠ .

[الْهَاءَ] [1] لأَنَّهُمْ أَجْرَوُا الْوَقْفَ مُجْـرَى الْوَصْـلِ فَحَرَّكُوا " الْهَـاءَ " فِي " سِنِينِهِ " ، وَقَالَ الآخَـرُ :

....   وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِـينِ [2]

فَجَعَلَ الإِعْرَابَ فِي النُّونِ وَجَرَّهَا بِالإِضَافَةِ ، وَإِذَا جُعِلَ الإِعْرَابُ فِي النُّونِ جُعِلَتْ هَذِهِ الأَلْفَاظُ بِالْيَاءِ غَالِبًا عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ لِخِفَّةِ الْيَاءِ [3] ، وَقِيلَ : إِنَّ كَسْرَةَ النُّونِ فِي " الأَرْبَعِينَ " لَيْسَتْ إِعْرَابًا بَلْ كَسْرَ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ [4] وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُفْتَحَ إِلاَّ أَنَّهُ كُسِرَ عَلَى الأَصْلِ ، كَمَا أَنَّ نُونَ الاثْنَيْنِ حَقُّهَا الْكَسْرُ ، وَقَدْ فُتِحَتْ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) هذا عجز بيت صدره :

وماذا تبتغى الشعراء منى

وفى رواية :

وماذا يَدَّرِى الشعراء منى "

وهو لسحيم بن وثيل الرياحى يستبعد فيه أن يخدعه الشعراء وقد بلغ سن الحنكة والتجربة ، وهو فى المقتضب ٣/ ٣٣٢ ، ٤/ ٣٧ ، وابن يعيش ٥/ ١١ ، ١٣ ، ومجالس ثعلب ١٧٦ .

(٣) لتكون نظير " غسلين " من الأسماء المفردة نوأجاز المبرد التزام الواو لتكون مثل " زيتون " : المقتضب ٣/ ٣٣٢ .

(٤) نسب هذا إلى المبرد كما فى حاشية المقتضب ٢/ ٣٣٢ ، والخزانة ٨/ ٦٨ ومعناه أن أربعين جمع مذكر سالم معرب بالياء نيابة عن الكسرة ولكنه كسر النون لالتقاء الساكنين .

أُحِبُّ مِنْهَا الأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا[1]

فَفَتَحَ النُّونَ في قَوْلِهِ " الْعَيْنَانَا ، وَظَبْيَانَا " وَجَعَلَهُ بِالأَلِفِ في النَّصْبِ ، وَأَرَادَ " مَنْخَرَيْ ظَبْيَيْنِ " فَحَذَفَ الْمُضَافَ ، لأَنَّ الْمَنْخَرَ لاَ يُشْبِهُ الظَّبْيَ بَلْ يُشْبِهُ مَنْخَرَهَا بِمَنْخَرِ الظَّبْيِ ، لِفَتْحِهِ[2] .

وَأَمَّا " أَرَضُونَ " فَجُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ؛ لأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ بِالتَّاءِ فَلَمَّا حُذِفَتْ " التَّاءُ " عُوِّضَ مِنْ حَذْفِهَا جَمْعَ السَّلاَمَةِ وَحَرَّكُوا الرَّاءَ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ ، وَقِيلَ : " شُبِّهَتِ " الأَرْضُ " بِمَنْ يَعْقِلُ ؛ تَعْظِيمًا لِشَأْنِهَا لِكَثْرَةِ الْمَنْفَعَةِ بِهَا .

وَأَمَّا " حَرُّونَ " فَجَمْعُ " حَرَّةٍ " وَهِيَ الأَرْضُ ذَاتُ الْحَصَا السُّودِ ، فَلَمَّا أُعِلَّ " الرَّاءُ " (الأُولَى)[3] بِإِدْغَامِهَا فِي الثَّانِيَةِ عُوِّضَ مِنَ (الإِعْلاَلِ)[4]

---

(١) رجز نسبه المفضل في نوادر أبي زيد ١٦٨ لرجل من بني ضَبَّة ، وقال العينيُّ في حاشية الخزانة ١/ ١٨٤ بولاق " قيل " إنَّ قائله لا يعرف ، وهو غير صحيح ، وقيل قائله هو رؤبة بن العجاج ، وهو أيضا غير صحيح ، والصحيح ما قاله أبو زيد أنشدني الْمُفَضَّلُ لرجل من بني ضَبَّةَ هلك منذ أكثر من مائة سنة " ، وقال ابن عصفور في المقرب ٢/٤٧ : " مصنوع " ، ولكنه برواية الثقة مدفوع ، ويروى صدره

" أعرف منها الجيد والعينانا "

وهو في ملحقات ديوان رؤبة ١٨٧ ، وابن يعيش ٣/ ١٢٩ ، ٤/ ٦٧ ، ١٤٣ ، والخزانة ٧/ ٤٥٢ .

قوله " ظبيانا " قال أبو زيد : هو اسم رجل ، وقيل : إنه مثنَّى "ظَبْي" وهو مقصد المؤلِّف هنا .

(٢) في (ف) " لقبحه " .

(٣) في (ف) " الأول " .

(٤) في (ف) " الإدغام " ، واستعمال الإعلال بمعنى الإدغام شائع عند الصرفيين .

جَمْعَ السَّلاَمَةِ ، وَقَدْ قَالُوا : " أَحَرُّونَ " بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ (١) (فَزَادُوا) (٢) حَرْفًا لِيُدْخِلُوهَا ضَرْبًا مِنَ التَّغْيِيرِ ، وَزِيَادَةُ الْهَمْزَةِ بِمَنْزِلَةِ الْكَسْرَةِ فِي " سِنُونَ " وَفَتْحِ الرَّاءِ فِي " أَرَضُونَ " .

[وَ] إِذَا (٣) كَانَ وَاحِدُ الْمَحْذُوفِ اللَّامِ مَضْمُومَ الْأَوَّلِ جَازَ فِي جَمْعِهِ ضَمُّ الْأَوَّلِ وَكَسْرُهُ ، نَحْوُ " قُلَةٍ وَقُلُونَ " (مَعًا) (٤) وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فِي الْوَاحِدِ مَفْتُوحًا فَالْكَسْرُ لاَ غَيْرُ نَحْوُ " سَنَةٍ وَسِنِينَ " (٥) وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَكْسُورًا ، نَحْوُ " عِضِينَ " فِي جَمْعِ " عِضَةٍ " (٦) ، وَأَمَّا عِشْرُونَ ، وَثَلاَثُونَ " إِلَى " التِّسْعِينَ " فَلَمَّا كَانَ الْعَدَدُ يَشْتَمِلُ (٧) عَلَى الْعُقَلاَءِ وَغَيْرِهِمْ غُلِّبَ فِيهِ جَانِبُ الْعُقَلاَءِ فَجُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، وَقِيلَ : إِنَّ هَذِهِ صِيَغٌ وُضِعَتْ (٨) لِلْجَمْعِ

---

(١) قال سيبويه فى الكتاب ٣/ ٦٠٠ " وزعم يونس أنهم يقولون أيضاً : حَرَّةٌ وإحَرُّونَ يعنون الحرار كأنه جمع إحَرَّة ، ولكن لاَ يَتَكَلَّمُ بِهِ " ، وقال السيرافيُّ في حاشيته " هذا ما حكاه سيبويه عن يونس ، وحكى الجرميُّ عنه أنهم يقولون : أَحَرُّونَ ، بفتح الألف ، وكل ذلك شاذٌّ ليس بالمطرد " .

(٢) فى (ف) " فزادوها " ، وانظر سر صناعة الإعراب ٢/٦١٦ فما بعدها .

(٣) الأصل « إذا » .

(٤) سقط من الأصل ، وَالْقُلَةُ : عودان يلعب بهما الصبيان .

(٥) ينظر : الكتاب ٣/٥٩٨ .

(٦) فى النسختين بالظاء المعجمة وهو سهو من الناسخين صوابه كما أثبته بالضاد المعجمة ، لأنها هى التى تلحق فى إعرابها بجمع المذكر السالم ، جاء فى الصحاح ومختاره (عضه) " قال الكسائى " : " العضة : الكذب والبهتان وجمعها (عضون) مثل " عزة ، وعزون " ، قال الله تعالى " الذين جعلوا القرآن عضين " ، قيل : نقصانه الواو وهو من عضوته أى : فرقته ، لأنَّ المشركين فرقوا أقاويلهم فيه فجعلوه كذبًا وسحراً ... ، وقيل : نقصانه الهاء وأصله : (عضهة) لأن العضة والعضين فى لغة قريشٍ السحر ، يقولون للساحر " عاضة " والله أعلم .

(٧) فى (ف) " يشمل " .

(٨) فى الأصل " صيغت " .

وَلَيْسَتْ بِجَمْعٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ ؛ لأَنَّ الْعِشْرِينَ لَوْ كَانَتْ جَمْعَ " عَشَرَةٍ " لَكَانَتْ ثَلاَثِينَ ؛ لأَنَّ أَقَلَّ الْجَمْعِ ثَلاَثَةٌ ، (وَثَلاَثُ عَشَرَاتٍ : ثَلاَثُونَ ، وَكَذَلِكَ " ثَلاَثُونَ " لَوْ كَانَتْ جَمْعَ ثَلاَثَةٍ) (١) لَكَانَتْ تِسْعَةً ، وَكَذَلِكَ " تِسْعُونَ " لَو كَانَتْ جَمْعَ تِسْعَةٍ لَكَانَ سَبْعَةً وَعِشْرِينَ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي ثَلاَثَةِ زَيُودٍ : " زَيْدُونَ " ، وَلاَ تَقُولُ فِي ثَلاَثِ تِسْعَاتٍ : " تِسْعُونَ فَاعْرِفْهُ .

وَأَمَّا قَوْلُه تَعَالَى : ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾(٢) ، فَلَمَّا وَصَفَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْقَولِ وَالطَّاعَةِ وَهِيَ مِن صِفَاتِ الْعُقَلاَءِ جَمَعَهَا جَمْعَ الْعُقَلاَءِ ، وَقِيلَ : أَرَادَ أَهْلَ السَّمَوَاتِ / وَالأَرْضِ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ (٣) . / ٢٦-ب

وَقِيلَ : الْمُرَادُ بِالطَّاعَةِ سُرْعَةُ الْكَوْنِ ، وَالانْقِيَادُ وَعَدمُ الاسْتِعْصَاءِ .

وَبَابُ التَّأْوِيلِ مَفْتُوحٌ ، فَكُلَّمَا أَتَاكَ خَارِجٌ (٤) عَنِ الأَصْلِ فَرُدَّهُ بِالتَّأْوِيلِ إِلَى الأَصْلِ .

---

(١) سقط من (ف) . سبق نظر .

(٢) سورة فصلت ١١ .

(٣) ينظر فى مشكل إعراب القرآن لمكي ٢/ ٢٧٠ ، وتفسير القرطبى ١٥/ ٣٤٤ .

(٤) فى (ف) " خارجا " بالنصب .

[بـــاب الأفعـــــال]

القَوْلُ فِي أزْمِنَـةِ الأفعَـــالِ الحَالِ وَالْمَـاضِي وَالاسْتِقْبَالِ

أَزْمِنَةُ الأَفْـعَـالِ ثَـلاثَـةٌ ، دَلِيـلُ الْحَـصْـرِ أَنَّ الْفِـعْـلَ إِمَّـا أَنْ يُذْكَـرَ حِينَ وُجُـودِهِ ، أَوْ لَيْسَ ، فَإِنْ ذُكِرَ حِينَ وُجُـودِهِ فَـهُـوَ الْحَـــالُ ، وَإِنْ لَمْ يُذْكَرْ حِينَ وُجُـودِهِ فَـإِمَّـا أَنْ يُذْكَـرَ بَعْـدَ وُجُـودِهِ ، أَوْ لَيْسَ ، فَـالأَوَّلُ الْمَـاضِـي ، وَالثَّـانِي الْمُـسْـتَـقْـبَلُ ، وَهُوَ الَّذِي يُذْكَـــرُ قَـبْـلَ وُجُـودِهِ ، وَمِنَ النَّـاسِ مَنْ أَنْكَـرَ زَمَنَ الْحَـالِ[(١)] ، وَقَـالَ : الْفِـعْـلُ إِمَّـا أَنْ يَكُـونَ دَاخِـلاً فِي الْوُجُـودِ وَهُـوَ الْمَـاضِي وَإِلاَّ فَهُوَ الْمُسْتَقْبَلُ . وَالْجَوَابُ أَنَّ بَيْنَ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ فَصْـلاً وَذَاكَ الْفَصْـلُ هُوَ الْحَـــالُ[(٢)] (وَلأَنَّ الزَّمَنَ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلَ مَـعْـــدُومَـانِ وَالأَفْعَـالُ وَاقِـعَـةٌ قَطْعًا فَإِمَّا أَنْ تَقَـعَ فِي الزَّمَنِ الْمَعْـــدُومِ ، وَهُوَ مُحَـالٌ ، وَإِمَّا فِي غَيْرِ زَمَـــانٍ ، وَهُوَ أَيْضًـا مُـحَـالٌ . فَـتَـعَـيَّنَ وُقُـوعُـهَـا فِي زَمَنٍ مَـوْجُـودٍ ، وَهُوَ غَـيْـرُ الْمَـاضِي وَالْمُـسْـتَـقْـبَلِ ، وَذَلِكَ هُوَ الْحَـالُ)[(٢)] ، وَاسْـتَـدَلَّ النَّـحْـوِيُّونَ عَلَى زَمَنِ الْحَــالِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَـهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَـا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ ﴾[(٣)] " فَمَا بَيْنَ أَيْدِينَا " هُوَ الْمُسْتَقْبَلُ [وَمَا خَلْفَنَا[(٤)] " هُوَ الْمَاضِي ، وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ " هُوَ الْحَالُ ، وَهُوَ الْفَاصِلُ بَيْنَ الْمَاضِي وَالآتِي][(٤)] ، وَاسْـتَـدَلُّوا أَيْضًـا بِأَنَّ الْعَرَبَ وَضَعَتْ حُرُوفًا

---

(١) وهم الفلاسفة المتكلمون كما فى ابن يعيش ٤/٧ وإصلاح الخلل الواقع فى الجمل ٤٥ .

(٢) سقط من (ف) ، سبق نظر .

(٣) سورة مريم ٦٤ .

(٤) سقط من الأصل .

لِنَفْي الْمَاضِي وَهِيَ " لَمْ ، وَلَمَّا " ، وَحُرُوفًا لِنَفْي الْمُسْتَقْبَلِ وَهِيَ " لَنْ ، وَلاَ " ، وَحُرُوفًا لِنَفْي الْحَالِ وَهِيَ " مَا ، وَكَلاَّ " فَتَعَيَّنَ أَنَّ الْحَالَ ثَابِتٌ حَتَّى (يَصِحَّ نَفْيُهُ) [1] ، فَاعْرِفْهُ .

---

(١) في (ف) (ليصح نعته) .

[صيغ الأفعال]

بِأَمْسِ قَدِّرْ مَا مَضَى نَحْوُ قَعَدْ وَالآنَ لِلْحَاضِرِ وَالآتِي بِغَدْ

اعْلَمْ أَنَّ الغرضَ من اشتِقَاقِ أَمْثِلَةِ الْفِعْلِ مِنَ الْمَصَادِرِ الاخْتِصَارُ ؛ لأَنَّ الْمِثَالَ يَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ عَلَى الْحَدَثِ وَزَمَانِهِ الْمُعَيَّنِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ قَولَكَ : "ضَرَبَ " (أَخْصَرُ)[1] مِنْ قَوْلِكَ : لِزَيْدٍ ضَرْبٌ في زَمَانٍ مَاضٍ ، والْمَاضِي : هُوَ كُلُّ فِعْلٍ تَقَدَّمَ وَقْتُ وُقُوعِهِ عَلَى وَقْتِ إِخْبَارِكَ بِهِ ، وَيَحْسُنُ مَعَهُ " أَمْسِ " تَوْكِيداً .

وَالْحَاضِرُ : هُوَ كُلُّ فِعْلٍ أُخْبِرَ بِهِ فِي وَقْتِ وُقُوعِهِ ، كَقَوْلِكَ : " يَكْتُبُ " وَهُوَ مُتَلَبِّسٌ بِالْكِتَابَةِ ، وَيَقْتَرِنُ بِهِ " الآنَ ، وَالسَّاعَةَ " ، وَ " الآنَ " هُوَ الْفَاصِلُ بَيْنَ الْمَاضِي والْمُسْتَقْبَلِ .

وَأَمَّا الْمُسْتَقْبَلُ فَهُوَ كُلُّ فِعْلٍ تَقَدَّمَ وَقْتُ الإِخْبَارِ بِهِ عَلَى وَقْتِ وُجُودِهِ[2] ، وَلَفْظُ الفِعْلِ الْمَاضِي والْمُسْتَقْبَلِ يَأْتِي عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ : مَاضٍ في اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، وَهُوَ الَّذِى لَمْ تَصْرِفْهُ قَرِينَةٌ عَنْ مَوضُوعِهِ ، نَحْوُ " ضَرَبَ " ؛ وَمَاضٍ في الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ ، وهو الْمُقْتَرِنُ ب " لَمْ ، وَلَمَّا " ، نَحْوُ " لَمْ يَقُمْ أَمْسِ " ؛ وَمَاضٍ في اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى ، وَهُوَ الْمُقْتَرِنُ بِحَرْفِ الشَّرْطِ ، نَحْوُ " إِنْ قَامَ (قُمْتُ)[3] ، وَكَذَلِكَ الْمُسْتَقْبَلُ في انْقِسَامِهِ .

وَالْحَالُ لاَ لَفْظَ لَهُ بِهِ انْفَرَدْ لَكِنَّ لَفْظَ الْحَالِ وَالآتِي اتَّحَدْ

مَعْنَى هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ (لَفْظَ)[4] قَولِكَ : " يَفْعَلُ " إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ الْقَرَائِنِ

---

(١) في (ف) " اختصر " .

(٢) وذلك نحو قولك " قُمْ ، وَيَقْعُدُ غَدًا " .

(٣) في (ف) " فقمت " بزيادة الفاء .

(٤) سقط من (ف) .

يَكُونُ (مُشْتَرِكًا) (١) بَيْنَ الْحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ ، وَالاشْتِرَاكُ هُوَ أَنْ يَتَّحِدَ اللَّفْظُ وَيَتَكَثَّرُ الْمَعْنَى لاَ لأَجْلِ نِسْبَةٍ بَيْنَ الْمَعْنَيَيْنِ وَلاَ لِقَدرٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ الْمَعْنَيَيْنِ ، فَقَوْلُنَا : " لاَ لأَجْلِ نِسْبَةٍ بَيْنَهُمَا " لِيَخْرُجَ مِنْهُ رَجُلٌ سَمَّيْتَه بِأَسَدٍ ؛ وَلأَجْلِ شَجَاعَةٍ (فِيهِ) (٢) مُنَاسِبَةٍ / ٢٧ - أ لِشَجَاعَةِ الأَسَدِ .

وَقَولُنَا : " وَلاَلِقَدرٍ مُشْتَرَكٍ " لِيَخْرُجَ مِنْهُ قَولُنَا : " حَيَوَانٌ " فَإِنَّهُ (يُطْلَقُ)(٣) عَلَى (الإِنْسَانِ) (٤) وَالْفَرسِ وَغَيْرِهِ ، لِلْقَدرِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَهُمَا ، وَهُوَ الْحَيَوَانِيَّةُ (٥) .

وَقِيلَ : إِذَا أُطْلِقَ قَولُ الْقَائِلِ : " يَفْعَلُ " أَفَادَ الحَالَ ؛ لأَنَّ الأَصْلَ فِي الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ مُطَابِقاً لِلْمُخْبَرِ عَنْهُ ، وَلأَنَّ الحَالَ هُوَ الَّذِى يَتَمَكَّنُ الإِنْسَانُ مِنْ مَعْرِفَةِ صِحَّتِهِ وَبُطْلاَنِه ؛ وَلأَنَّ الإِنْسَانَ بِالْحَالِ أَشَدُّ اهْتِمَامًا مِنْهُ بِالاسْتِقْبَالِ ، فَيُحْمَلُ إِذَا تَجَرَّدَ عَنْ قَرِينَةٍ عَلَى الْحَالِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمُسْتَقْبَلَ لَهُ صِيغَةٌ تَخُصُّهُ ، وَهِيَ الأَمْرُ، وَلِلْمَاضِي صِيغَةٌ تَخُصُّهُ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ لِلْحَالِ صِيغَةٌ تَخُصُّهُ ، وَصِيغَةُ " يَفْعَلُ " تَحْتَمِلُ ذَلكَ (وَتَقْبَلُهُ) (٦) فَوَجَبَ أَنْ تُجْعَلَ لَهُ .

وَإِنَّمَا صِيغَ لِلاسْتِقْبَالِ الأَمْرُ كَاضْرِب ، وَهُوَ غَيْرُ حَالٍ

صِيغَةُ الأَمْرِ لِلاسْتِقْبَالِ بِالْوَضْعِ ، وَيُرِيدُ بِقَولِهِ : " صِيغَ لِلاسْتِقْبَالِ " أَنَّهُ وُضِعَ لَهُ ، لأَنَّ الأَمْرَ هُوَ طَلَبُ إِيقَاعِ الْفِعْلِ ، فَلاَبُدَّ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " ينطلق " .

(٤) في (ف) " الحيوان " .

(٥) ينظر المشترك اللغوي نظرية وتطبيقًا للدكتور توفيق محمد شاهين ١٠٦ فما بعدها .

(٦) سقط من الأصل .

أَن يكُونَ غَيْرَ وَاقِعٍ لِيَصِحَّ طَلَبُ إِيقَاعِهِ ، وَكَذَلِكَ النَّهْيُ .

قَوْلُهُ : وَهُوَ غَيْرُ حَالٍ " أَيْ : هُوَ غَيْرُ مُشْتَرِكٍ بَيْنَ الحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ إِذَا أُطْلِقَ كَـ " يَفْعَلُ " عِنْدَ إِطْلاَقِهِ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ ، فَأَمَّا مَعَ وُجُودِ الْقَرِينَةِ فَيَتَعَيَّنُ بِهَا - (أَعْنِي)[1] يَفْعَلُ .

فَأَمَّا مَا يخلِّصُ (يَفْعَلُ) [2] (لِلْحَالِ) [3] فَهُوَ : الآنَ ، أَوِ السَّاعَةَ ، أَوْ هَذَا الْوَقْتَ .

وَإِذَا قِيلَ لَكَ قَوْلٌ ، قُلْتَ [4] لِقَائِلِهِ : " إِذاً أَظُنُّكَ كَاذِبًا " فَإِنَّ قَوْلَكَ : " أَظُنُّ " لِلْحَالِ ، وَلاَمُ الابْتِدَاءِ عِنْدَ قَوْمٍ ، نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ " [5] .

وَأَمَّا الْقَرَائِنُ الَّتِي تُخَلِّصُهُ لِلاسْتِقْبَالِ " فَالسِّينُ ، وَسَوْفَ ، وَلاَمُ الأَمْرِ ، وَلاَ - نَافِيَةً وَنَاهِيَةً - وَنُونَا التَّوْكِيدِ الْخَفِيفَةُ وَالثَّقِيلَةُ ، وَلاَمُ الْقَسَمِ نَحْوُ وَاللَّهِ لأَقُومَنَّ " ، وَأَدَوَاتُ الشَّرْطِ [6] ، وَأَنْ يَقَعَ فِي ظَرْفٍ مُسْتَقْبَلٍ ، نَحْوُ " يَقُومُ غَدًا " ، وَنَوَاصِبُ الْفِعْلِ " .

وَقَدْ يَدْخُلُ عَلَيْهِ مَا يُخَلِّصُهُ لِلْمَاضِي مِثْلُ " لَوْ " ؛ لأَنَّهَا شَرْطٌ فِي الْمَاضِي ، نَحْوُ " لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ لأَكْرَمْتُهُ " [7] ، وَأَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِـ " كَانَ " ، نَحْوُ " كَانَ زَيْدٌ يَضْرِبُ عَمْرًا " .

---

(١) فى (ف) " يعنى " .

(٢) سقط من الاصل .

(٣) فى (ف) " الحال " تحريف .

(٤) في (ف) " لقلت " .

(٥) ينظر ابن يعيش ٦/٧ .

(٦) ما عدا (لو) ؛ فإنّها تخلصه للماضي ، كما سيذكر الشارح .

(٧) قال المرادى فى شرح الألفية ٤/ ٢٨١ : " لو " الصارفة إلى المضي هى الامتناعية ، وأما التى بمعنى " إن " فتصرف الماضى إلى المستقبل ، وإذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى " .

[بنـــاء الفـــعل الماضي]

وَابْنِ عَلَى الْفَتْحِ الْمُضِيَّ حَتَّى يَأْتِي الضَّمِيرُ نَحْوُ قُمْتُ قُمْتَا

اعْلَمْ أَنَّ حَقَّ الْفِعْلِ الْبِنَاءُ عَلَى السُّكُونِ كَفِعْلِ الأَمْرِ ، وَإِنَّمَا بُنِيَ الْمَاضِي عَلَى الْحَرَكَةِ ؛ لأَنَّهُ يُشْبِهُ (١) الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ وَهُوَ مُعْرَبٌ لِمُشَابَهَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الاسْمِ عَلَى مَا يَأْتِي ، وَوَجْهُ شَبَهِ الْمَاضِي لِلْمُضَارِعِ مِن وُجُوهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ يَقَعُ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ ، تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ " ، فَـ " قَامَ " في مَوْضِعِ جَرٍ ، كَمَا تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقُومُ " ، (فَـ " يَقُومُ " فِي مَوْضِعِ قَائِمٍ)(٢) .

الثَّانِي : أَنَّهُ يَقَعُ خَبَرًا عَنْ الْمُبْتَدَأِ ، وَعَنْ " إِنَّ " ، وَمَفْعُولاً ثَانِيًا لَظَنَنْتُ كَمَا يَقَعُ الْمُضَارِعُ كَذَلِكَ ، تَقُولُ (٣) : " زَيْدٌ قَامَ " ، فَـ " قَامَ " وَاقِعٌ مَوْقِعَ (يَقُومُ ، وَيَقُومُ وَاقِعٌ) (٤) مَوْضِعَ قَائِمٍ .

الثَّالِثُ : أَنَّهُ يَقَعُ شَرْطًا ، نَحْوُ إِنْ قُمْتَ قُمْتُ " ، وَقَدْ وَقَعَ الْمُضَارِعُ مَوقعَ (٥) الْمَاضِي/ نَحْوُ لَمْ يَضْرِبْ " ، فَلَمَّا أَشْبَهَ مَا /٢٧-ب أَشْبَهَ الاسْمَ فَكَأَنَّهُ قَدْ أَشْبَهَ الاسْمَ ، إِلاَّ أَنَّ مُشَابَهَتَه لِلاسْمِ بِوَاسِطَةِ الْمُضَارِعِ وَهِيَ مُشَابَهَةٌ نَاقِصَةٌ ، أَلاَ تَرَى أَنَّهُ لَمْ تَدْخُلْ

---

(١) في (ف) " أشبه " .

(٢) في (ف) " ويقوم واقع موقع قائم " .

(٣) في (ف) " نحو " .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) في الأصل " موضع " .

عَلَيْهِ لاَمُ الابْتِـــــدَاءِ كَمَا تَدْخُــلُ عَلَى الْمُضَارِعِ ، وَلَيْسَ فِيهِ اشْتِرَاكٌ بَيْنَ زَمَانَيْنِ كَمَا فِي الْمُضَارِعِ ، فَلَمَّا أَشْبَهَ الْمُضَارِعَ كَانَ (أَشْرَفَ) [١] وَأَفْضَلَ مِنْ فِعْلِ الْأَمْرِ فَبُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ ، لأَنَّ الْمُتَحَرِّكَ أَفْضَلُ مِنَ السَّاكِنِ[٢] وَأَقْوَى مِنْهُ ، وَكَانَتْ الْحَرَكَةُ فَتْحَةً ؛ لأَنَّ الْقَصْدَ بِتَحْرِيكِهِ إِخْرَاجُهُ مِنْ رُتْبَةِ السُّكُونِ وَقَدْ حَصَلَ الْقَصْدُ بِالْفَتْحَةِ وَهِيَ أَخَفُّ الْحَرَكَاتِ ، فَتَعَاطِي غَيْرِهَا مَعَ حُصُولِ الاكْتِفَاءِ بِهَا عَبَثٌ ، وَأَيْضًا فَإِذَا احْتَجْنَا إِلَى الْحَرَكَةِ فَلاَ تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ فَتْحَةً أَوْ ضَمَّةً أَوْ كَسْرَةً ، فَلَوْ ضُمَّ آخِرُ الْمَاضِي لَحَصَلَ لَبْسٌ بَيْنَ فِعْلِ الْوَاحِدِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى لُغَةِ مَنْ يَحْذِفُ " الْوَاوَ " وَيَكْتَفِي بِالضَّمَّةِ ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ [٣] :

فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّـا كَانُ حَوْلِي ... وَكَانَ مَعَ الأَطِبَّـاءِ الشِّفَاةُ

أَرَادَ " كَانُوا " فَحَذَفَ " الْوَاوَ " وَاكْتَفَى بِضَمَّةِ النُّونِ ، وَلَوْ كُسِرَ [٤] آخِرُهُ (لَدَخَلَهُ) [٥] حَرَكَةٌ لاَزِمَةٌ تُشْبِهُ الْجَرَّ ، وَذَلِكَ مَمْنُوعٌ فِي الأَفْعَالِ ، فَلَمَّا امْتَنَعَتِ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ تَعَيَّنَتِ الْفَتْحَةُ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى (ف) " ساكن " .

(٣) لم أعثر على قائله ، وروى عجزه في (ف) " وكان مع الأطباء الأساة " ، وللبيت رواية أخرى وتتمة :

فلو أن الأطبا كَانُ حولى ... وكان مع الأطبـــاء الشفاة

إذًا ما أذهبوا ألمـًا بقلبى ... وان قيل الشفاة هم الأســاة

وروى " السقاة " بدلاً من " الشفاة " وهى جمع ساق من " سقاه الدواء يسقيه " ، والأساة : من أسا الجرح يأسوه إذا عالجه ليبرأ .

والشاهد فى مجالس ثعلب ٨٨/١ ، والإنصاف ٣٨٥ ، ٥٤٦ ، وابن يعيش ٥/٧ ، وأسرار العربية ٣١٧ ، والفصول الخمسون ٢٧٢ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ٨٥/١ ، ومعانى القرآن ٩١/١ ، والهمع ٥٨/١ .

(٤) فى (ف) " أو كسر " .

(٥) فى (ف) " لدخوله " تحريف .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَد دَخَلَ الْفِعْلَ الْكَسْرُ ، نَحْوُ " اضْرِبِ الرَّجُلَ ، وَخُذِ الْكِتَابَ " .

قُلْتُ : هَذِهِ كَسْرَةٌ عَارِضَةٌ ، لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فَإِذَا زَالَ السَّاكِنُ الثَّانِي زَالَتْ ، وَقَدْ احْتَرَزْنَا (عَنْ) [(١)] ذَلِكَ بِقَوْلِنَا : " لاَزِمَةٌ " أَلاَ تَرَى أَنَّهُم صَانُوهُ بِنُونِ الْوِقَايَةِ عَنِ الْكَسْرِ إِذَا (اتَّصَلَ) [(٢)] بِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ : (أَكْرَمَنِي) [(٣)] زَيْدٌ .

فَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ تَغَيَّرَ آخِرُهُ إِمَّا بِالسُّكُونِ ، نَحْوُ "قُمْتُ" ، أَوْ بِالضَّمَّةِ نَحْوُ " قَامُوا " ، أَوْ بِالْفَتْحِ نَحْوُ " قَامَا " ، فَالْفَتْحُ فِي " قَامَا " لَيْسَ (هُوَ الْفَتْحَ) [(٤)] فِي فِعْلِ الْوَاحِدِ ، بَلْ فَتْحَةٌ مُجْتَلَبَةٌ [(٥)] ؛ لأَجْلِ الأَلِفِ ، كَمَا أَنَّ الضَّمَّةَ فِي " قَامُوا " مُجْتَلَبَةٌ لأَجْلِ الْوَاوِ ، وَذَلِكَ لِشِدَّةِ امْتِزَاجِ الْفِعْلِ بِفَاعِلِهِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ جُزْءٍ مِنَ الْفِعْلِ عَلَى مَايَأْتِي بَيَانُهُ فِي مَوْضِعِهِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَقَدْ مَثَّلَ بِتَغَيُّرِ آخِرِهِ بِالسُّكُونِ بِقَوْلِهِ : " قُمْتُ قُمْتَا " وَذَلِكَ لِئَلاَّ يَجْتَمِعَ فِي كَلِمَةٍ أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ مُتَحَرِّكَاتٌ لَوَازِمُ مُتَوَالِيَةٌ .

فَقَوْلُنَا : " لَوَازِمُ " احْتَرَزْنَا بِهِ (عَنْ) [(١)] ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ ؛ لأَنَّهُ لاَ يَسْكُنُ لَهُ آخِرُ الْفِعْلِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ نَحْوُ " ضَرَبَكَ " ؛ لأَنَّ ضَمِيرَ الْمَفْعُولِ غَيْرُ لاَزِمٍ فَيَجُوزُ حَذْفُهُ خُصُوصاً فِي الصِّلَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ

---

(١) في (ف) " من " .

(٢) في الأصل " اتصلت " .

(٣) في (ف) " الزمنى " .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) في النسختين " مختلفة " وهو سهو من الناسخين صوابه كما أثبته بدليل ما بعده .

اللَّهُ رَسُولاً ﴾ (١) أَيْ : بَعَثَهُ ، فَتَقُولُ : " ضَرَبْنَا زَيْدًا " بِسُكُونِ الْبَاءِ إِذَا أَرَدْتَ الْفَاعِلَ ، وَضَرَبَنَا زَيْدٌ " بِفَتْحِ الْبَاءِ إِذَا أَرَدْتَ الْمَفْعُولَ ، فَالْفَرْقُ بَيْنَ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ وَضَمِيرِ الْمَفْعُولِ إِذَا كَانَ لِجَمَاعَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّكَ إِذَا أَسْكَنْتَ آخِرَ الْفِعْلِ فَالضَّمِيرُ فَاعِلٌ ، وَإِذَا حَرَّكْتَ فَالضَّمِيرُ مَفْعُولٌ ، وَعَنْ مِثْلِ " أَكَمَةٍ " (٢) ؛ فَإِنَّ (التَّاءَ) (٣) لَيْسَتْ لاَزِمَةً ؛ لِسُقُوطِهَا فِي الْجَمْعِ .

وَإِنَّمَا سُكِّنَ آخِرُ الْفِعْلِ دُونَ أَوَّلِهِ وَأَوْسَطِهِ ؛ لأَنَّ أَوَّلَهُ يُبْتَدَأُ بِهِ فَلاَ يُمْكِنُ إِسْكَانُهُ ، وَلاَ يَجُوزُ إِسْكَانُ وَسَطِهِ ؛ لِئَلاَّ تَلْتَبِسَ أَوْزَانُ الثُّلاَثِي بَعْضُهَا بِبَعْضٍ فَتَعَيَّنَ إِسْكَانُ الأَخِيرِ .

وَيَخْرُجُ الْفِعْلُ الْمَاضِي الصَّحِيحُ عَنِ الْفَتْحِ فِي تِسْعَةِ مَوَاضِعَ (فَيَسْكُنُ)(٤) فِي ثَمَانِيَةِ ضَمَائِرَ / اثْنَانِ لِلْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ / ٢٨ - أ
قُمْتُ ، قُمْنَا " ، وَخَمْسَةٌ لِلْمُخَاطِبِينَ نَحْوُ : " قُمْتَ ، قُمْتِ ، قُمْتُمَا ، قُمْتُمْ ، (قُمْتُنَّ)(٥) ، وَوَاحِدٌ فِي ضَمِيرِ جَمَاعَةِ الإِنَاثِ نَحْوُ: " قُمْنَ " .

وَيُضَمُّ مَعَ الْوَاوِ كَ " قَامُوا " ، وَالضَّابِطُ فِي سُكُونِ آخِرِ الْمَاضِي أَنْ (تَقُولَ) (٦) : إِذَا جَاءَ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ

---

(١) سورة الفرقان ٤١ .
(٢) فى (ف) " ألمة " ، والأكمة : التل .
(٣) فى (ف) " ياء التأنيث " .
(٤) فى (ف) " فلتسكن " .
(٥) فى (ف) " قمتنا " .
(٦) في (ف) " يقال " .

الْمُتَحَرِّكُ ، فَبِهَذِهِ الْقُيُودِ يَجِبُ تَسْكِينُ لاَمِ الْفِعْلِ ، وَإِنْ فُقِدَ أَحَدُهَا لَمْ يَجِبِ السُّكُونُ ، مِثَالُ فَقْدَانِ كَوْنِهِ مُتَّصِلاً " مَا قَامَ إِلاَّ هُوَ " وَاحْتَرَزْنَا بِكَوْنِهِ مَرْفُوعاً عَنْ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ " ضَرَبَنَا " ، وَبِكَوْنِهِ مُتَحَرِّكًا عَنْ نَحْوِ " ضَرَبَا " [1] وَقَدْ يُحْذَفُ آخِرُهُ (لاجْتِمَاعِ)[2] السَّاكِنَيْنِ عِنْدَ الإِعْلاَلِ وَاتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِهِ نَحْوُ غَزَوْا وَرَمَوْا "[3] .

---

(١) في الأصل « ضربنا » .

(٢) (ف) « لالتقاء » وهما متقاربان .

(٣) حيث الأصل فيهما : رميوا ، وغزووا ، فتحركت الياء والواو والفتح ما قبلهما فقلبا ألفين ، ثم وقعت الواو التي هي ضمير الفاعل بعدها فحذفت الألف ، لالتقاء الساكنين ، وبقيت الفتحة قبلها تدل على الألف المحذوفة ، عن ابن يعيش ٧ / ٦ .

[بنـــاء فعـــل الأمـــر]

وَالأَمْرُ كَاضْرِبْ بِالسُّكُونِ يُبْنَى وَاحْذِفْ عَلِيلاً كَامْضِ وَاغْزُ وَاغْنَا

كَانَ يَنْبَغِي (أَنْ) [1] يَقُولَ : وَالأَمْرُ لِلْمُوَاجِهِ [2] إِذَا كَانَ لِلْفَاعِلِ إِلاَّ أَنَّهُ اكْتَفَى بِالْمِثَالِ – وَهُوَ قَوْلُهُ : " اضْرِبْ " – عَنِ التَّقْيِيدِ ؛ لأَنَّ الأَمْرَ إِذَا كَانَ لِلْغَائِبِ كَانَ بِاللاَّمِ فَيَكُونُ مُعْرَبًا نَحْوُ " لِيَقُمْ زَيدٌ " وَإِذَا كَانَ لِلْمُوَاجِهِ وَلَمْ يَكُنْ مَبْنِياً لِلْفَاعِلِ كَانَ أَيْضًا بِاللاَّمِ نَحْوُ لِتُضْرَبْ يَا زَيْدُ ، لأَنَّ الْفِعْلَ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ ، وَإِذَا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ كَانَ الْمَأْمُورُ فِي الْحَقِيقَةِ غَائِبًا ، وَأَمْرُ الغَائِبِ بِاللاَّمِ ، وَإِنَّمَا زَادُوا اللاَّمَ فِي أَمْرِ الْغَائِبِ ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَ أَمْرِ الْغَائِبِ وَالْمُخَاطَبِ ، وَكَانَ الغَائِبُ أَوْلَى بِالزِّيَادَةِ ، لِقِلَّتِهِ .

وَلاَ سُؤَالَ عَنْ بِنَاءِ الْفِعْلِ ؛ لأَنَّ أَصْلَهُ البِنَاءُ ، وَلاَ سُؤَال عَنْ بِنَائِهِ عَلَى السُّكُونِ ، لأَنَّهُ الأَصْلُ ، وَقِيلَ : إِنَّمَا بُنِيَ عَلَى السُّكُونِ ؛ لأَنَّهُ أَشْبَهَ الْحَرْفَ فِي كَوْنِهِ لاَ يُخْبَرُ بِهِ .

وَذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ فِعْلَ الأَمْرِ مُعْرَبٌ مَجْزُومٌ بِاللاَّمِ الْمُضْمَرَةِ [3] كَمَا تُضْمَرُ " أَنِ " النَّاصِبَةُ لِلفِعْلِ ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيءٍ ؛ لأَنَّ الْمُوجِبَ لإِعْرَابِ الْمُضَارِعِ هِيَ حُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ وَقَدْ انْتَفَتْ فَيَنْتَفِي الإِعْرَابُ ، وَلَوْ كَانَتِ اللاَّمُ مُضْمَرَةً كَـ " أَنِ " النَّاصِبَةِ لِلْفِعْلِ لَوَجَبَ أَنْ تَبْقَى (حُرُوفُ) [4] الْمُضَارَعَةِ كَمَا فِي " أَنِ ؛ النَّاصِبَةِ لِلْفِعْلِ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) المواجه : يعني المخاطب .

(٣) انظر الإنصاف ٥٢٤ ، المسألة ٧٢ .

(٤) في الأصل " حرف " .

قَوْلُـهُ : "وَاحْذِفْ عَلِيلاً " إِنَّمَا حُـذِفَ حَـرْفُ الْعِلَّـةِ مِنْ آخِـرِ الْفِعْـلِ (الأَمْـرِ) (١) ؛ لأَنَّهُم حَمَلُوا الْمَجْزُومَ الصَّحِيحَ عَلَى الأَمْرِ فَسَكَّنُوهُ ، كَذَلِكَ حَمَلُوا فِعْلَ الأَمْرِ الْمُعْتَـلَّ فِي الْحَذْفِ عَلَى الْمُعْتَـلِّ فِي الْجَزْمِ ، فَالسُّكُونُ فِي الْجَزْمِ حَمْلاً (عَلَى الأَمْرِ) (٢) ، وَالْحَذْفُ فِي الأَمْرِ حَمْلاً عَلَى الْجَزْمِ ، وَلَمَّا كَانَتْ حُـرُوفُ الْعِلَّةِ ثَلاَثَةً - الْوَاوَ وَالْيَاءَ وَالأَلِفَ - مَثَّلَ لِكُلٍّ مِنْهَا مِثَـالاً ، فَقَوْلُهُ : " أَمْضِ " مِثَـالٌ لِلْمُعْتَـلِّ بِالْيَـاءِ ، وَ " اغْزُ " (٣) مِثَالٌ لِلْمُعْتَـلِّ بِالْوَاوِ ، وَ (اغْنَ) (٤) مِثَـالٌ لِلْمُعْتَـلِّ بِالأَلِفِ .

---

(١) فى (ف) " للأمر " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى (ف) " واغزو " .

(٤) فى كلتا النسختين " اغنى " ، وصوابه " اغْنَ " بحذف حرف العلة كسابقه ، غير أن الألف في النظم للإطلاق ، والفعل " أغنى " من غنى بالمكان بمعنى أقام فيه ، انظر الصحاح ، واللسان " غنى " .

[الفعـل المضــارع]

وَالْمُبْهَمُ الْمُعْرَبُ لِلتَّشْبِيهِ بِالاسْمِ حَرْفٌ مِنْ " أَنَيْتُ " فِيهِ

الْمُبْهَمُ : هُوَ الْمُشْتَرَكُ ، وَمُشَابَهَتُهُ لِلاسْمِ مِنْ ثَلاَثَةِ أَوْجُهٍ ، وَهِيَ الإِبْهَامُ ، وَالتَّخْصِيصُ ، وَدُخُولُ لاَمِ الابْتِدَاءِ .

أَمَّا " الإِبْهَامُ " ، فَهُوَ (الاشْتِرَاكُ) (١) ؛ لأَنَّ الْمُضَارِعَ شَائِعٌ بَيْنَ زَمَانَي الحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ ، فَلاَ اخْتِصَاصَ لَهُ بِوَاحِدٍ بِعَيْنِهِ عِنْدَ السَّامِعِ إِلاَّ بِقَرِينَةٍ ، فَهُوَ كَالنَّكِرَةِ نَحْوُ " رَجُلٍ " فَلاَ يَخُصُّ وَاحِداً بِعَيْنِهِ .

وَأَمَّا " التَّخْصِيصُ " فَإِنَّهُ إِنِ اقْتَرَنَ بِهِ " أَلآنَ " تَعَيَّنَ لِلْحَالِ ، وَإِنِ اقْتَرَنَ بِهِ " السِّينُ " (وَسَوْفَ) (٢) تَعَيَّنَ لِلاسْتِقْبَالِ ، كَمَا أَنَّ النَّكِرَةَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا الأَلِفُ وَاللاَّمُ نَحْوُ " الرَّجُلِ " (صَارَتْ) (٣) لِمَعْهُودٍ مُعَيَّنٍ . / ٢٨ ب

وَأَمَّا لاَمُ الابْتِدَاءِ فَحَقُّهَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الاسْمِ (فَلَوْلاَ) (٤) مُشَابَهَةُ بَيْنَ الْمُضَارِعِ وَالاسْمِ لَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ، نَحْوُ " إِنَّ زَيْداً لَيَقُومُ " ، وَلِهَذَا لاَ يَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي ؛ لِعَدَمِ الْمُشَابَهَةِ ، فَلاَ (تَقُولُ) (٥) : " إِنَّ زَيْداً لَقَامَ " ، وَلاَ يَصْلُحُ دُخُولُ اللاَّمِ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ دَلِيلاً عَلَى مُشَابَهَةِ الاسْمِ ؛ لأَنَّهُ (لَمَّا) (٦) حَصَلَتِ الْمُشَابَهَةُ دَخَلَتِ اللاَّمُ ، فَدُخُولُ اللاَّمِ مُتَوَقِّفٌ عَلَى الْمُشَابَهَةِ .

---

(١) فى (ف) " المشترك .

(٢) فى (ف) " أو سوف " .

(٣) فى (ف) " صار " .

(٤) فى الأصل " فلا " .

(٥) فى (ف) " يقال " .

(٦) فى (ف) " لو " .

وَقَوْلُهُ : " مِنْ أَتَيْتُ فِيهِ " هِيَ كَلِمَةٌ جَامِعَةٌ لِحُرُوفِ الْمُضَارِعَةِ ، وَهِيَ " الْهَمْزَةُ ، وَالنُّونُ ، وَالْيَاءُ ، وَالتَّاءُ " .

(قَوْلُهُ) (١) : " فِيهِ " يُرِيدُ فِي أَوَّلِهِ ؛ فَإِنَّهُ يَأْتِي الْفِعْلُ وَيُزَادُ فِيهِ أَحَدُ هَذِهِ لَكِنْ فِي غَيْرِ أَوَّلِهِ ، فَلاَ يُسَمَّى مُضَارِعًا .

وَالْمُضَارِعُ يُقَالُ فِي رَسْمِهِ : هُوَ كُلُّ فِعْلٍ فِي أَوَّلِهِ (إِحْدَى) (٢) الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ مَرْفُوعًا قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ النَّوَاصِبُ أَوِ الْجَوَازِمُ .

فَقَوْلُنَا : " مَرْفُوعٌ " لِيَخْرُجَ مِنْهُ مِثْلُ (أَكْرَمَ)(٣) وَتَكَلَّمَ " ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ لَكِنْ لَيْسَ (مَرْفُوعًا) (٤) ؛ لأَنَّهُ مَبْنِيٌّ ، وَالأَوْلَى أَنْ يُقَالَ : كُلُّ فِعْلٍ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّكَلُّمِ وَالْخِطَابِ وَالْغَيْبَةِ ؛ فَإِنَّ التَّاءَ فِي " تَكَلَّمَ " لاَ تَدُلُّ عَلَى الْخِطَابِ وَالْهَمْزَةُ فِي (أَكْرَمَ) (٣) لاَ تَدُلُّ عَلَى التَّكَلُّمِ ، فَاعْرِفْهُ .

وَإِنَّمَا زِيدَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ دُونَ غَيْرِهَا ؛ لأَنَّ أَوْلَى مَا زِيدَ هِيَ حُرُوفُ الْمَدِّ وَاللِّينِ ، وَهِيَ " الْوَاوُ ، وَالْيَاءُ ، وَالأَلِفُ " .

فَإِنْ قِيلَ : لَيْسَ (مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ) (٥) فِي هَذِهِ الزَّوَائِدِ غَيْرُ الْيَاءِ .

فَالْجَوَابُ أَنَّ الأَلِفَ تَعَذَّرَتْ زِيَادَتُهَا أَوَّلاً ؛ لِسُكُونِهَا ، فَعَدَلُوا عَنْهَا (٦) إِلَى

---

(١) فى (ف) " وقوله " .

(٢) فى (ف) " أحد " .

(٣) فى (ف) " الزم " تحريف .

(٤) فى (ف) " مرفوع " بالضم وهو خطأ نحوى .

(٥) فى (ف) " من الزوائد الأربع " .

(٦) بعد قوله " عنها " فى (ف) " من حروف المد " ولا معنى لها هنا فى ظنى .

شَبِيهِهَا ، وَهِيَ " الْهَمْزَةُ " ، وَالْوَاوُ كُرِهَتْ زِيَادَتُهَا أَوَّلاً ؛ لِثِقَلِهَا ، (وَلأَنَّهُ) (١) قَدْ يَكُونُ فَاءُ الْكَلِمَةِ وَاوًا ، وَلاَمُ الْكَلِمَةِ الَّتِي قَبْلَهَا وَاوًا ، وَتَدْخُلُ وَاوُ الْعَطْفِ ، فَلَوْ زِيدَتِ الْوَاوُ لِلْمُضَارَعَةِ (لَتَشَوَّه) (٢) النُّطْقُ بِاجْتِمَاعِ أَرْبَعِ وَاوَاتٍ ، فَعُدِلَ عَنْهَا إِلَى " التَّاءِ " ؛ لأَنَّهَا قَدْ أُبْدِلَتْ مِنْهَا في : تُجَاهٍ ، وَتُخَمَةٍ " .

وَقِيلَ : إِنَّمَا عَدَلُوا عَنْ زِيَادَةِ الْوَاوِ ؛ لأَنَّهَا لَوْ زِيدَتْ أَوَّلاً لَضُمَّتْ في الرُّبَاعِي ، وَفي الثُّلاَثِي إِذَا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ فَيَجُوزُ إِبْدَالُهَا إِذَا ضُمَّتْ - هَمْزَةً نحوُ (وُقِّتَتْ ، وَأُقِّتَتْ فَلاَ يُدْرَى) (٣) هَلِ الْهَمْزَةُ بَدَلٌ (٤) مِنَ الْوَاوِ [أَوْ] (٥) لِلْمُتَكَلِّمِ .

وَزِيدَتِ " الْيَاءُ " لإِمْكَانِ زِيَادَتِهَا ، فَبَقِيَ الْوَاحِدُ إِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ فَزِيدَتِ النُّونُ ؛ لأَنَّهَا تُشْبِهُ حُرُوفَ الْمَدِّ ؛ لأَنَّهَا تُحْذَفُ في الْجَزْمِ في الأَمْثِلَةِ الْخَمْسَةِ(٦) كَمَا تُحْذَفُ حُرُوفُ الْمَدِّ في الْجَزْمِ ، فَاعْرِفْهُ .

نَحْوُ أَنَا أَضْرِبُ ، نَحْنُ نَضْرِبُ ۞ وَأَنْتَ تَضْرِبُ وَزَيْدٌ يَضْرِبُ

هَذِهِ أَمْثِلَةُ الأَفْعَالِ الَّتِي تَدْخُلُهَا الزَّوَائِدُ الأَرْبَعُ ، وَإِنَّمَا كَانَتْ أَرْبَعًا لا أَكْثَرَ وَلاَ أَقَلَّ ؛ لأَنَّ الْمُخْبِرَ إِمَّا أَنْ يُخْبِرَ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ عَنْ غَيْرِهِ ، فَإِنْ أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرَ ، فَإِنْ كَانَ وَاحِدًا فَبِالْهَمْزَةِ ذَكَرًا

---

(١) فى (ف) " ولأنها " .

(٢) فى الأصل " لنشا " تحريف .

(٣) فى (ف) " وقيت ، واقيت فلا تدرى " وكل ذلك تصحيف من الناسخ ، قال تعالى : (إذا الرسل أقتت) المرسلات ١١ .

(٤) فى (ف) " بدلا " بالنصب تحريف .

(٥) زيادة يقتضيها سياق الكلام .

(٦) الأمثلة الخمسة سيأتى ذكرها إن شاء الله .

كَانَ أَوْ أُنْثَى ، كَقَوْلِهِ : " أَنَا أَضْرِبُ " ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِن وَاحِدٍ فَبِالنُّونِ نَحْوُ " نَضْرِبُ " ، وَإِنْ أَخْبَرَ عَنْ غَيْرِهِ فَذَلِكَ الْغَيْرُ إِنْ كَانَ حَاضِرًا فَبِالْتَاءِ ، نَحْوُ أَنْتَ تَضْرِبُ ، وَأَنْتِ تَضْرِبِينَ ، وَأَنْتُمَا تَضْرِبَانِ ، وَأَنْتُمْ تَضْرِبُونَ " ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا : فَبِالْيَاءِ إِنْ كَانَ مُذَكَّرًا ، وَبِالتَّاءِ (١) / إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا مُفْرَدًا أَوْ مُثَنًّى نَحْوُ " هُوَ يَضْرِبُ ، وَهِنْدٌ

٢٩ - أ تَضْرِبُ ، وَالْهِنْدَانِ تُضْرِبَانِ " ، وَإِنْ كَانَ الْمُؤَنَّثُ جَمْعًا وَفَاعِلُهُ مُضْمَرٌ فَبِالْيَاءِ نَحْوُ (٢) " الْهِنْدَاتُ يَضْرِبْنَ " ؛ لِأَنَّ النُّونَ لِلتَّأْنِيثِ فَأَغْنَتْ عَنِ التَّأْنِيثِ الَّذِي يُفِيدُهُ التَّاءُ .

وَقِيلَ : الْهَمْزَةُ مَأْخُوذَةٌ مِنْ " أَنَا " الَّذِي هُوَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ فَجُعِلَتْ لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَكَذَلِكَ " النُّونُ " مَأْخُوذَةٌ ((٣) مِنْ ضَمِيرِ الْجَمَاعَةِ وَهُوَ " نَحْنُ " فَجُعِلَ لِجَمَاعَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ ، وَالتَّاءُ مَأْخُوذَةٌ) (٣) مِنْ " أَنْتَ " ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تُؤْخَذَ الْوَاوُ مِنْ " هُوَ " لَكِنْ كَرِهُوا زِيَادَتَهَا أَوَّلاً فَعَدَلُوا عَنِ الْوَاوِ مِنْ " هُوَ " إِلَى " الْيَاءِ " مِنْ " هِيَ " لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْغَيْبَةِ فَجَعَلُوهَا لِلْغَائِبِ لِأَنَّهَا مَأْخُوذَةٌ مِن ضَمِيرِ الْغَائِبِ ، فَاعْرِفْهُ .

وَاسْتُدِلَّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بِأَنَّهُ لاَ يَبْرُزُ مَعَهَا (٤) الْفَاعِلُ بَتَّةً لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْعِوَضِ وَالْمُعَوَّضِ عَنْهُ ، إِلاَّ " الْيَاءَ " ، لِكَوْنِهَا عُدِلَ مِنْهَا عَنِ الْوَاوِ الَّذِي هُوَ لِلْمُذَكَّرِ ، وَهُوَ الْأَصْلُ ، فَجَازَ إِسْنَادُ الْفِعْلِ فِيهَا إِلَى الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ ، فَاعْرِفْهُ .

---

(١) في (ف) " أو بالتاء " .

(٢) في (ف) " لأن " تحريف .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

(٤) أي : مع الهمزة ، والنون ، والتاء .

[إعــراب المضــــارع]

هَذَا خُصُـوصًا مُعْرَبٌ مُرْتَفِـعُ فَاجْزِمْـهُ وَانْصِبْهُ بِمَا سَتَسْمَعُ

" هَذَا " إِشَارَةٌ إِلَى " الْمُبْهَمِ " وَ " خُصُوصًا " مَنْصُوبٌ ؛ لأَنَّهُ مَصْدَرٌ ، وَفِعْلُهُ مَحْذُوفٌ ، أَيْ : (أَخُصُّ) (١) خُصُوصًا ، وَ " مُعْرَبٌ " خَبَرُ " هَذَا " .

وَارْتَفَـعَ الْفِعْـلُ الْمُضَارِعُ عِنْدَ سِيبَوَيهِ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ الاسْمِ (٢) مُعَرًّى عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّـةِ ، أَيِّ اسْمٍ كَانَ سَوَاءٌ كان الاسمُ خَبَرًا (أَوْ مُبْتَدَأً) (٣) ، أَوْ بِأَيِّ إِعْرَابٍ كَانَ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ " يَقُومُ " (مِنْ) (٤) قَوْلِكَ : " يَقُومُ زَيدٌ " وَاقِـعٌ مَـوْقِعَ " أَخُوكَ " في قَوْلِكَ : " أَخُوكَ زَيـدٌ " ؛ لأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَهُ الْخِيَارُ إِنْ شَاءَ صَدَّرَ كَلاَمَـهُ بِاسْمٍ ، وَإِنْ شَاءَ صَدَّرَهُ بِفِعْـلٍ (٥) .

فَإِنْ قِيـلَ : قَدِ ارْتَفَـعَ الْفِعْـلُ بَعْدَ " كَادَ " وَأَخَوَاتِهَا ، نَحْوُ " كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ " ، وَلاَ يُقَالُ : " كَادَ زَيْدٌ قَائِمًا " فَلاَ يَصِحُّ (وُقُوعُ) (٦) الاسْـمِ في خَبَرِ " كَادَ " فَعَنْهُ جَوَابَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ " كَادَ " مُشَبَّهَةٌ في الْعَمَلِ بِـ " كَانَ " ، وَالْفِعْلُ بَعْدَ " كَانَ " يَرْتَفِعُ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ الاسْمِ ، فَحُكْمُ " كَادَ " حُكْمُ " كَانَ " ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ

---

(١) في الأصل " خصّ " .
(٢) انظر الكتاب ٣/١١ هارون .
(٣) سقط من (ف) .
(٤) فى (ف) " فى " .
(٥) ينظر ابن يعيش ٧/١٢ ، والإنصاف ٥٥٠ ، المسألة ٧٤ .
(٦) سقط من الأصل .

الاسْمُ في (خَبَرِ) (١) [كَادَ] (٢) مُنَبِّهًا عَلَى الأَصْلِ - كَمَا جَاءَ " الْقَوَدُ وَاسْتَحْوَذَ " مُنَبِّهًا عَلَى الأَصْلِ - في قَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِبًا (٣)

فِي رِوَايَةِ مَنْ رَوَى " كِدْتُ " .

وَالثَّانِي : أَنَّ " كَادَ " وَأَخَوَاتِها أَفْعَالُ مُقَارَبَةٍ ، وَالشَّيْءُ إِذَا قَرُبَ وُقُوعُهُ لَمْ يَكُنْ وَاقِعًا في الْحَالِ ؛ لأَنَّ مُقَارَبَةَ الْوُقُوعِ غَيْرُ الْوُقُوعِ ، فَلَوْ جُعِلَ اسْمُ الْفَاعِلِ خَبَرًا لِـ " كَادَ " - وَاسْمُ الْفَاعِلِ حَقِيقَةٌ في الْحَالِ (مَجَازٌ) (٤) في الاسْتِقْبَالِ - لَلَزِمَ التَّنَاقُضُ ؛ لأَنَّ " كَادَ " تَدُلُّ عَلَى أَنَّ زَمَانَ الْوُقُوعِ قَرِيبٌ (مِنَ) (٥) الحَالِ ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ يَدُلُّ عَلَى الْوُقُوعِ في الحَالِ ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ (الْوَاحِدُ) (٦) وَاقِعًا في الحَالِ غَيْرَ وَاقِعٍ في الحَالِ ؛ لأَنَّ قُرْبَ الْوُقُوعِ لَيْسَ هُوَ نَفْسَ الْوُقُوعِ ، فَاعْرِفْهُ .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) فى (ف) " كان " وهو تحريف .

(٣) هذا صدر بيت لتأبط شرا - ثابت بن جابر - ، عجزه :

" وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُها وَهْيَ تَصْفِرُ " .

وقد روى البيت " ولم أك آئباً " ورواه بعضهم " وما كنت آئبًا " ولا شاهد فى هاتين الروايتين ، إلاّ أن ابن جنى قال : الصواب الرواية الأولى وهى : " وما كدت آئبا " .

ينظر ديوانه ٩١ ، والخصائص ١/ ٣٩١ ، والإنصاف ٥٥٤ ، وابن يعيش ٧/ ١٣ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، والحماسة بشرح المرزوقى ٨٣ ، وإعراب القرآن ٩٣٣ ، والمفصل ٢٤٥ ، ٢٧٠ .

(٤) فى (ف) " مجازا " بالنصب .

(٥) فى (ف) " فى " .

(٦) سقط من (ف) .

فَلِهَذَا الْمَعْنَى عُدِلَ عَنِ الاسْمِ فِي خَبَرِ " كَادَ " إِلَى الْفِعْلِ ؛ لأَنَّ لَفْظَ الْفِعْلِ (أَدَلُّ) (١) عَلَى الاسْتِقْبَالِ مِنَ اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّكَ تَقُولُ (٢) : مَوْضِعُ الْفِعْلِ نَصْبٌ فِي أَخْبَارِ " كَادَ " وَأَخَوَاتِهَا ، فَلَوْلاَ أَنَّهُ وَاقِعٌ مَوْقِعَ الاسْمِ لَمَا حَكَمْتَ عَلَى مَوْضِعِهِ بِالنَّصْبِ (٣) .

وَأَمَّا " السِّينُ وَسَوْفَ " فَهُمَا بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ ؛ لأَنَّهُمَا يُخَصِّصَانِهِ فَهُمَا كَالأَلِفِ وَاللاَّمِ فِي الاسْمِ ، فَقَوْلُكَ : " زَيْدٌ سَيَقُومُ " بِمَنْزِلَةِ " / زَيْدٌ قَائِمٌ غَدًا " ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ (٤) : الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ / ٢٩ ـ ب يَرْتَفِعُ لِخُلُوِّهِ مِنَ النَّوَاصِبِ وَالْجَوَازِمِ ، وَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ الْخُلُوَّ عَدَمٌ وَالْعَدَمُ لاَأَثَرَ لَهُ فِي شَيْءٍ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ : يَرْتَفِعُ بِحَرْفِ الْمُضَارَعَةِ ، فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ (نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ) (٥) بَطَلَ عَمَلُ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ ؛ لِضَعْفِهِ؛ لأَنَّ الطَّارِئَ عَلَيْهِ أَقْوَى مِنْهُ كَمَا أَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ ـ وَهُوَ " إِنْ " ـ يَبْطُلُ عَمَلُهُ بِلَمْ (٦) وَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ قِيَاسَهُ عَلَى "إِنِ" الشَّرْطِيَّةِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا " لَمْ " فَاسِدٌ؛ لأَنَّ عَمَلَهَا (بَطَلَ)(٧) (بِعَامِلٍ) (٨) بَعْدَهَا، وَحَرْفُ الْمُضَارَعَةِ قَدْ بَطَلَ عَمَلُهُ بِعَامِلٍ (قَبْلَهُ) (٨) وَالْحُكْمُ لِلْعَامِلِ الثَّانِي لاَ لِلأَوَّلِ (٩) ، وَلَمَّا كَانَ الْحُكْمُ لِلْمُتَأَخِّرِ عَلَّقَتِ اللاَّمُ " ظَنَنْتُ "

---

(١) في الأصل " دلّ " تحريف .

(٢) بعده فى الأصل كلمة " في " والمثبت من (ف) .

(٣) ينظر في الإنصاف ٥٥٤ المسألة ٧٥ .

(٤) انظر ابن يعيش ٧/ ١٢ ، والهمع ١/ ١٦٤ حيث نص عليه .

(٥) فى الأصل " ناصب وجازم " .

(٦) نحو " إن لم يفعل زيد كذا وكذا ، فعلت كذا وكذا " .

(٧) فى الأصل " باطل " .

(٨) سقط من الأصل .

(٩) ينظر فى ابن يعيش ٧/ ١٢ .

عَنِ الْعَمَلِ (١) ، وَأَيْضًا فَكَانَ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا مَنْصُوبًا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ ، وَكَذَا مَعَ الْجَازِمِ .

وَالصَّحِيحُ مَا قَالَهُ سِيبَوَيْهِ مِنْ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِعَامِلٍ مَعْنَوِيٍّ ، [وَهُوَ وُقُوعُهُ بِحَيْثُ يَصِحُّ وُقُوعُ الاسْمِ فَأَشْبَهَ الْمُبْتَدَأَ ؛ لأَنَّ الْعَامِلَ فِي كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعْنَوِيٌّ] (٢) فَمَا ارْتَفَعَ بِهِ الْفِعْلُ غَيْرَ مَا اسْتَحَقَّ بِهِ الإِعْرَابَ (٣) .

---

(١) نحو " ظننت لزيد قائم " .

(٢) سقط من الأصل ، وفى (ف) " ... معنوى منهما " ، والصواب ما أثبته .

(٣) وقال فى التحفة الشافية لوحة ١٥٨ أ : " فالموجب لعموم الإعراب غير الموجب لخصوص الرفع " .

[جـــزم المضـــارع]

فَجَزْمُهُ بِلَمْ وَلَمَّا وَأَلَمْ ... وَلاَمِ أَمْرٍ وَبِلاَ النَّهْيِ انْجَزَمْ

حُرُوفُ الْجَزْمِ خَمْسَةٌ . (وَهِيَ) [١] عَلَى ضَرْبَيْنِ ، أَحَدُهُمَا يَجْزِمُ فِعْلاً وَاحِداً ، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ :

أَوَّلُهَا : " لَمْ " وَمَعْنَاهَا نَفْيُ الْمَاضِي ، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ : فَعَلَ زَيْدٌ " فَنَفْيُهُ " لَمْ يَفْعَلْ " ، وَقَدْ تُحْمَلُ عَلَى " مَا " ([٢] فَيَقَعُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مَرْفُوعًا) [٢] قَالَ الشَّاعِرُ :

لَوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتِهَا ... يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ [٣]

وَقِيلَ : إِنَّهَا تَأْتِي بِمَعْنَى " أَنْ " فَتَنْصِبُ الْفِعْلَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [٤] فِيمَنْ قَرَأَ بِفَتْحِ الْحَاءِ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) (فيرتفع الفعل بعدها) .

(٣) قال البغداديّ في الخزانة ٣/ ٦٢٦ بولاق : " هذا البيت أنشده الأخفش والفارسيُّ وغيرهما ، ولم أجد من عزاه إلى قائله ولا من ذكر له تتمةً ، والله أعلم به "

ويوم الصليفاء : اسم موضع ، وهو مصغر صلفاء ، وهي الأرض الصلبة وقيل : يوم الصليفاء : من أيام العرب كما في العمدة ٢/ ٢٠٢ .

وهو في الخصائص ٣٨٨/١ ، والمحتسب ٤٦/٢ ، وضرائر الشعر٣١٠ ، ٨/٧ والجامع الصغير في النحو ١٧٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩/١ .

(٤) سورة الشرح آية ١ ، قرأ الجمهور بجزم الحاء ، وقرأ أبو جعفر المنصور بفتحها ، وخرج على أن الأصل " نشرحن " ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلاً عليها ، عن البحر المحيط ونهره الماد ٨/ ٤٨٧ ، وقال العيني ٤/ ٤٤٨ " وفي هذا شذوذان : توكيد المنفي بلم ، وحذف النون لغير وقف " .

الثَّانِي " لَمَّا " وَهِيَ لِنَفْيِ " فَعَلَ " مَعَهُ «قَدْ» ، فَإِذَا قِيلَ : " قَدْ فَعَلَ " فَنَفْيُهُ: " لَمَّا يَفْعَلْ " ، وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ مِن " لَمْ " ، وَ " مَا " " فَأُدْغِمَتْ مِيمُ " لَمْ " فِي مِيمِ النَّفْيِ - وَهِيَ " مَا " (٢-٢) لاجْتِمَاعِ الْمِثْلَيْنِ ، وَإِنَّمَا زِيدَتْ " مَا " فِي « لَمَّا »[١] ، لأَنَّهُ لَمَّا زَادَ حَرْفًا فِي الإِثْبَاتِ وَهُوَ " قَدْ " زِدْتَ حَرْفًا فِي النَّفْيِ وَهُوَ " مَا ") [٢] - ، لِيَتَكَافَأَ الإِثْبَاتُ وَالنَّفْيُ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ " لَمْ " وَ " لَمَّا " مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ " لَمَّا " تَقْبَلُ [٣] امْتِدَادَ انْتِفَاءِ الْفِعْلِ إِلَى وَقْتِ حَدِيثِكَ ، تَقُولُ : " نَدِمَ زَيْدٌ وَلَمْ يَنْفَعْهُ النَّدَمُ " أَيْ : عَقِيبَ نَدَمِهِ ، فَإِنْ قُلْتَ : " وَلَمَّا يَنْفَعْهُ " كَانَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمْ يَنْفَعْهُ إِلَى وَقْتِهِ هَذَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [٤] ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُمْ إِلَى وَقْتِ الإِخْبَارِ عَنْهُم كَانُوا غَيْرَ مُؤْمِنِينَ .

(الثَّانِي) [٥]: أَنَّهُ يُوقَفُ عَلَى (لَمَّا) [٦] دُونَ الْفِعْلِ إِذَا تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى الْفِعْلِ [٧] كَقَوْلِكَ : " خَرَجَ زَيْدٌ وَلَمَّا " أَيْ : وَلَمَّا يَخْرُجْ .

وَقَدْ حُمِلَتْ " لَمْ " عَلَى " لَمَّا " فِي الشِّعْرِ فَوَقَفَ عَلَيْهَا دُونَ الْفِعْلِ) [٧]

---

(١) فى (ف) " لم " .

(٢) سقط من الأصل سبق نظر .

(٣) فى (ف) " تفيد "

(٤) سورة الحجرات ١٤ .

(٥) فى (ف) " الثانية " .

(٦) فى (ف) " ما " .

(٧) سقط من (ف) . سبق نظر .

قَالَ الشَّاعِرُ (١) :

أُرْدُدْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَها   يَوْمَ الأَحَارِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمِ (٢)

أَيْ : وَإِنْ لَمْ تَصِلْ .

وَأَمَّا " أَلَمْ " فَهِيَ " لَمْ " زِيدَتْ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ ، [فَلَمَّا] (٣) رُكِّبَ مَعَ الاسْتِفْهَامِ حَدَثَ مَعْنًى ثَالِثٌ ، (وَصَارَ الْمَعْنَى) (٤) إِيجَابًا والاسْتِفْهَامُ تَقْرِيرًا (٥) .

(الثَّالِثُ) (٦): لاَمُ الأَمْرِ ، وَأَصْلُهَا السُّكُونُ ، وَحُرِّكَتْ لامْتِنَاعِ الابْتِدَاءِ بِهَا سَاكِنَةً ، وَإِنَّمَا كُسِرَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لاَمِ التَّوْكِيدِ ، وَقِيلَ : (لأَنَّهَا) (٧) أَشْبَهَتْ لاَمَ الْجَرِّ (إِذْ) (٨) كَانَتْ مُخْتَصَّةً بِالْفِعْلِ كَمَا أَنَّ لاَمَ الجَرِّ مُخْتَصَّةٌ

---

(١) هو إبراهيم بن هرمة القرشي كما في ديوانه ١٩١ ، وفيه :
احفظ ... يوم الأعازب ....

(٢) قوله : " يوم الأحارب " تصحيف من " يوم الأعازب " على أنه رواه بعضهم " يوم الاغارة " ، وروى أيضا " يوم الاعارب إن وجدت وان لم " ، وهو كما قال العيني ٣/٦٢٨ : (يوم معهود بينهم " وقد بحث عنه صاحب الخزانة في كتب أيام العرب فلم يجده ، وقدر المحذوف " وإن لم تصل " بالبناء للفاعل ، وقدره أبو الفتح البعلي " وان لم توصل " بالبناء للمفعول ، قال العيني : وهو الصواب .
والبيت في أوضح المسالك ٣/ ١٨٨ ، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٧٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٥١ ، والهمع ٢/ ٥٦ ، والتصريح ٢/ ٢٤٧ ، والخزانة ٣/ ٦٢٨ بولاق ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٢ .

(٣) في الأصل " فكما " .

(٤) هكذا في النسختين " يريد " وصار النفي " .

(٥) قال الرضي في شرح الكافية ٢/ ٢٥١ معنى التقرير : إلجاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه " .

(٦) في (ف) " الثالثة " .

(٧) في (ف) " إنها " .

(٨) في الأصل " إذا " .

بالاسْمِ ، فَإِذَا بُنِيَ الْفِعْلُ لِلْمَفْعُولِ لَزِمَتْهُ (مُطْلَقًا[1]) ([2] نَحْوُ " لِتُعْنَ بِحَاجَتِي يَا رَجُلُ ") [2] مَعْنَاهُ لِيُعْنِكَ أَمْرٌ بِحَاجَتِي ، وَإِذَا بُنِيَ لِلْفَاعِلِ لَزِمَتْهُ مُسْنَدًا إِلَى الْغَائِبِ ، نَحْوُ (" لِيَقُمْ زَيْدٌ ")[3]
وَالْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ (لأَقُمْ أَنَا) [4] ، / وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلْنَحْمِلْ / ٣٠-أ
خَطَايَاكُمْ ﴾ [5] ، فَإِنْ كَانَ الْمَأْمُورُ جَمَاعَةً بَعْضُهُمْ حَاضِرٌ وَبَعْضُهُمْ غَائِبٌ ، جَازَ الْجَمْعُ بَيْنَ " التَّاءِ " وَاللَّامِ فَتُفِيدُ " التَّاءُ " الْخِطَابَ ، وَاللَّامُ الْغَيْبَةَ ، فَيُفْهَمُ الْعُمُومُ ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : " لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ " [6] ، فَإِنْ دَخَلَتِ الْوَاوُ ، وَالْفَاءُ " عَلَى (هَذِهِ) [7] " اللَّامِ " فَالأَجْوَدُ إِسْكَانُهَا؛ لأَنَّهُ الأَصْلُ ، وَإِنْ دَخَلَتْ " ثُمَّ " فَالأَجْوَدُ الْكَسْرُ ؛ لأَنَّهَا كَلِمَةٌ مُنْفَصِلَةٌ عَنِ " اللَّامِ " .

(الرَّابِعُ) [8] " لاَ " النَّاهِيَةُ ، نَحْوُ لاَ تَقُمْ " .

وَإِنَّمَا عَمِلَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ لاخْتِصَاصِهَا ، وَعَمِلَتِ الْجَزْمَ ؛ لأَنَّ " لَمْ " تَقْلِبُ مَعْنَى الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ إِلَى الْمَاضِي ، وَالْفِعْلُ ثَقِيلٌ وَقَد

---

(١) في الأصل " مطلقه " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " ليقم زيدا " بالنصب وهو خطأ نحوي .

(٤) في الأصل " لا أقم أنا " تحريف ، صوابه من (ف) .

(٥) سورة العنكبوت ١٢ .

(٦) لم أعثر على هذه الرواية فى كتب الصحاح على الرغم من كثرة استشهاد النحاة بها ، والذى فى صحيح مسلم ٧٩/٤ من حديث جابر « لتأخذوا مناسككم .. » وانظر معاني الفراء ٤٧٠/١ ، وتفسير القرطبي ٣٥٤/٨ ، وابن يعيش ٤١/٧ ، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٢٥٢ ، والإنصاف ٥٢٥/٢ .

(٧) فى (ف) " هذا " .

(٨) فى (ف) " الرابعة " .

ازْدَادَ ثِقَلاً بِقَلْبِ مَعْنَاهُ عَلَى كَوْنِهِ فِعْلاً ، فَنَاسَبَ أَنْ يُحْذَفُ مِنْهُ شَيْءٌ ؛ لِيَخِفَّ .

وَقِيلَ : أَشْبَهَتْ " إِنِ " [1] الشَّرْطِيَّةَ (بِنَقْلِ الْمُسْتَقْبَلِ إِلَى الْمَاضِي)[2] كَمَا أَنَّ " إِنْ " تَنْقُلُ الْمَاضِي إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ .

وَقِيلَ : لَمَّا صَارَ مَا بَعْدَ " لَمْ " يَسْتَحِقُّ الْبِنَاءَ بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهُ وَيَسْتَحِقُّ الإِعْرَابَ بِاعْتِبَارِ لَفْظِهِ ، جُعِلَ لَهُ حَالٌ مُتَوَسِّطَةٌ ، وَهُوَ السُّكُونُ الَّذِي يَكُونُ فِي الْمَبْنِيِّ وَفِي الْمُعْرَبِ ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي " لَمَّا " .

وَأَمَّا "لاَمُ " الأَمْرِ فَإِنَّمَا جَزَمَتْ لأَنَّ الأَمْرَ الصَّرِيحَ مَوْقُوفُ الآخِرِ ، كَقَوْلِكَ : " اضْرِبْ " فَجُعِلَ لَفْظُ الْمُعْرَبِ كَلَفْظِ الْمَبْنِيِّ ؛ لاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْمَعْنَى .

وَأَمَّا " النَّهْيُ " (فَهُوَ) [3] مِثْلُ الأَمْرِ ؛ لأَنَّهُ طَلَبُ التَّرْكِ ، كَمَا أَنَّ الأَمْرَ طَلَبُ الْفِعْلِ .

---

(١) بعد قوله " إن " في الأصل لفظة " به " وليس لهذه اللفظة معنى في هذا المقام ، فهي مقحمة من الناسخ .

(٢) في (ف) " لأنها تنقل المستقبل إلى الماضي " .

(٣) في (ف) " فانه " .

[أدوات الشــرط الجــازمة]

وَاجْزِمْ بِحَرْفِ الشَّرْطِ وَهُوَ إِنْ وَمَا ضُمِّنَ مَعْنَـاهُ فَمِنْهُ مَنْ وَمَــــا
وَمِنْهُ أَيٌّ ، وَمَـتَى وَمَهْمَــــا وَحَيْثُمَــا وَأَيْنَمَــا وَإِذْ مَـــا
وَمِنْهُ أَيَّــانَ وَمِنْــهُ أَنَّـــى وَاجْزِمْ جَوَابَ الشَّرْطِ إِنْ لَمْ يُبْنَى

الشَّرْطُ فِي اللُّغَةِ هُوَ الْعَلَامَةُ ، (فَكَأَنَّ) (١) وُجُودَ الْفِعْلِ الأَوَّلِ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَامَةٌ لِوُجُودِ الْفِعْلِ الثَّانِي ، وَحَرْفُ الشَّرْطِ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ هُوَ الضَّرْبُ الثَّانِي مِنَ الْجَوَازِمِ ، وَهُوَ مَا يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ ، فَحَرْفُ الشَّرْطِ هُوَ " إِنْ " ، وَالَّذِي حُمِلَ عَلَيْهِ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَسْمَاءٍ ، وَظُرُوفٍ ، فَالأَسْمَاءُ أَرْبَعَةٌ ، وَهِيَ " مَنْ وَمَا ، وَأَيٌّ ، وَمَهْمَا " ، وَالظُّرُوفُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : زَمَانِيَّةٍ وَمَكَانِيَّةٍ ، فَالزَّمَانِيَّةُ ثَلَاثَةٌ ، وَهِيَ " مَتَى ، وَأَيَّانَ ، وَإِذْمَا " ، وَالْمَكَانِيَّةُ ثَلَاثَةٌ ، وَهِيَ " أَيْنَ ، وَأَنَّى (وَحَيْثُمَا) (٢) وَأَشْرَعُ الآنَ (أُبَيِّنُ كَلِمَةً كَلِمَةً) (٣) مِنْ كَلِمَاتِ الشَّرْطِ ، فَالأَصْلُ مِنْهَا هُوَ "إِنْ " ؛ لأَنَّ الشَّرْطَ مَعْنًى مِنَ الْمَعَانِي فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ بِالْحَرْفِ، كَالنَّفْيِ وَالاسْتِفْهَامِ ، وَإِنَّمَا جَزَمَتْ ، لأَنَّهَا اقْتَضَتْ فِعْلَيْنِ ، وَلِكُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَاعِلٌ ، فَطَالَ الْكَلَامُ فَخَفَّفَ بِالْجَزْمِ .

وَقِيلَ : إِنَّ " إِنْ " جَزَمَتْ الشَّرْطَ ، وَالشَّرْطُ جَزَمَ الْجَوَابَ ، وَعَمِلَ الشَّرْطُ فِي الْجَوَابِ ؛ لأَنَّهُ يَقْتَضِيهِ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَامِلاً فِيهِ .

وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَقْتَضِي الآخَرَ فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنَ الآخَرِ فِي الْعَمَــلِ .

---

(١) فى الأصل " فكَأنَ " ، ونصب (علامة) .

(٢) في (ف) " حيث " .

(٣) فى (ف) " بتبيين كلمة كلمة " .

وَقِيلَ : (حَصَلَ) [١] لِلشَّرْطِ مَزِيَّةٌ بِالتَّقْدِيمِ .

(وَقِيلَ: " إِنْ " وَالشَّرْطُ) [٢] جَمِيعًا عَامِلاَنِ فِي الْجَزَاءِ [٣]

وَقَالَ الْمَازِنِيُّ : هُمَا مَبْنِيَّانِ ؛ لأَنَّهُمَا وَقَعَا بِحَيْثُ لاَ يَقَعُ الاسْمُ[٤] .

وَالصَّحِيحُ أَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ اقْتَضَاهُمَا مَعًا فَعَمِلَ / فِيهِمَا مَعًا[٥] ، وَلاَيَصِحُّ الشَّرْطُ إِلاَّ (فِي)[٦] شَيءٍ مُمْكِنِ الْوُقُوعِ ، نَحْوُ " إِنْ قُمْتَ قُمْتُ مَعَكَ " ؛ لأَنَّ الْقِيَامَ مُمْكِنٌ . / ٣٠-ب

وَاحتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " مُمْكِنٌ " عَنِ الْمُسْتَحِيل وَالْوَاجِبِ (فَلاَ يَصِحُّ أَنْ) [٧] تَقُولَ : " إِنْ تَكَلَّمَ الْجَبَلُ أَكْرَمْتُكَ " إِلاَّ أن تُرِيدَ الْمُبَالَغَةَ فِي عَدَمِ الإِكْرَامِ ؛ لأَنَّ الْكَلاَمَ مِنَ الْجَبَلِ مُحَالٌ ، وَكَذَلِكَ (لَوْ) [٨] قُلْتَ : إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ (أَتَيْتُكَ) [٩] ، لَمْ يَجُزْ ؛ لأَنَّ طُلُوعَهَا وَاجِبٌ فِي الْعَادَةِ إِلاَّ فِي يَوْمِ الْغَيْمِ ، فَإِنْ قُلْتَ : إِنْ مَاتَ زَيْدٌ أَتَيْتُكَ "

---

(١) سقط فى (ف) .

(٢) فى الأصل " وقيل إن الشرط والجواب " تحريف .

(٣) وهو مذهب المبرد ، كما فى ابن يعيش ٤١/٧ .

(٤) وقد أفسده ابن يعيش ٤٢/٧ " لأنه لو وجب له البناء بدخول " إن " عليه لوجب له البناء بدخول النواصب وبقية الجوازم ، لأن الأسماء لا تقع فيها " ، وينظر فى شرح الكافية للرضى ٢/ ٢٥٤ ، والإنصاف ٦٠٢ ، المسألة ٨٤ .

(٥) إلا أن عمله في الشرط بلا واسطة وفى الجزاء بواسطة الشرط ، فكان فعل الشرط شرطًا فى العمل لا جزءًا من العامل ، عن ابن يعيش ٧/ ٤٢ .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) فى الأصل " كان " .

(٨) فى (ف) " إن " .

(٩) سقط من (ف) .

جَازَ ؛ لأَنَّ مَوْتَ زَيدٍ وإِنْ كَانَ مَعْلُومًا إلاَّ أَنَّ وَقْتَهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ ، فَمَا مِنْ وَقْتٍ إلاَّ وَيُمْكِنُ أَنْ يَمُوتَ فِيهِ .

وَيَجُوزُ حَذْفُ الْفِعْلِ مَعَ " إِنْ " ؛ لأَنَّه الأَصْلُ ، قَالَ اللَّه تَعَالَى : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾ (١) (أَيْ : إِنْ هَلَكَ امْرُؤٌ) (٢) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

فَطَلِّقْهَا وَأَنْتَ بِهَا زَعِيمٌ ... وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ (٣)

أَيْ : وَإِلاَّ تُطَلِّقْ يَعْلُ .

فَأَمَّا بَاقِي كَلِمَاتِ الشَّرْطِ فَلاَ يَجُوزُ فِيهَا حَذْفُ الْفِعْلِ إِلاَّ فِي الضَّرُورَةِ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٤) :

وَمَتَى وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو(٥) ... هُ وَتُعْطَفْ عَلَيْهِ (كَأْسُ) (٦) السَّاقِي

---

(١) سورة النساء ١٧٦ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) البيت للأحوص وهو فى ديوانه ١٩٠ ، وروايته :

" فطلقها فلست لها بأهل وإلا شق .. "

وللبيت روايات أخر أشهرها " فطلقها فلست لها بكفء " ، وانظر اختلاف روايات البيت وتخريجاته فى الديوان ١٩٠ .

وهو فى المقرب ١/ ٢٧٦ ، ورصف المبانى ١٠٦ ، والإنصاف ٧٢ ، وابن عقيل على الألفية ٢/٣٨٠ ، وابن الناظم ٢٧٥ ، وشذور الذهب ٣٤٣ .

(٤) وهو عدى بن زيد العبادى ، كما في ملحقات ديوانه ١٥٦ .

ينظر الكتاب ٣/ ١١٣ ، والمقتضب ٢/ ٧٤ ، والإنصاف ٦١٧ ، وابن يعيش ٩/١٠ ، والنوادر فى اللغة ١٨٨ ، وابن الشجرى ٢/٣٣٢ ، والخزانة ١/٤٥٦ ، ٣/٦٣٩ بولاق ، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٢٥٥ ، والهمع ٢/ ٥٩ ، واللسان " وغل " ، ومعانى القرآن وإعرابه ٢/ ١٢٧ ، ٤٧٨ .

(٥) فى الأصل " يحياه " .

(٦) فى (ف) " كما مر " .

فَحَذَفَ الْفِعْلَ مَعَ " مَتَى " حَمْلاً عَلَى " إِنْ " ، أَيْ : وَمَتَى يَنْبَهُمْ وَاغِلٌ ، وَالْوَاغِلُ : الَّذِي (يَهْجُمُ) (١) عَلَى الْقَوْمِ وَهُمْ يَشْرَبُونَ . (٢)

وَأَمَّا الأَسْمَاءُ الَّتِي تَضَمَّنَتْ مَعْنَى " إِنْ " فَكُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الشَّرْطِ إِلاَّ " أَيّاً " فَإِنَّهَا مُعْرَبَةٌ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ الأَصْلَ فِي الأَسْمَاءِ الإِعْرَابُ ، فَخَرَجَتْ مُنَبِّهَةً عَلَى الأَصْلِ ، كَمَا أَنَّ " الْقَوَدَ وَاسْتَحْوَذَ " خَرَجَ مُنَبِّهًا عَلَى الأَصْلِ ، قَالَ عَبْدُالْقَاهِرِ (٣) : تَضَمُّنُ الاسْمِ مَعْنَى الْحَرْفِ مُجَوِّزٌ لِلْبِنَاءِ لاَ مُوجِبٌ لَهُ ، وَلِذَلِكَ لَمْ تُبْنَ " أَيٌّ " (٤) .

وَقِيلَ : أُعْرِبَتْ لِلُزُومِهَا الإِضَافَةَ أَوِ التَّنْوِينَ ، وَقِيلَ : حُمِلَتْ عَلَى "الْبَعْضِ" ، (لأَنَّهُ) (٥) نَظِيرُهَا فَأُعْرِبَتْ ، أَوْ عَلَى " الْكُلِّ " ؛ لأَنَّهَا جُزْءٌ مِنْهُ .

وَمَا حُرِّكَ مِنْ هَذِهِ الأَسْمَاءِ ((٦) فَلاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ .

وَفَائِدَةُ هَذِهِ الأَسْمَاءِ) (٦) الاخْتِصَارُ لِمَا فِيهَا مِنَ الْعُمُومِ لِمَا وُضِعَتْ لَهُ ، فَـ " مَنْ " : تَعُمُّ ذَوِي الْعِلْمِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : " إِنْ يَقُمْ بَكْرٌ أَوْ عَمْرٌو أَوْ خَالِدٌ قُمْتُ " لَطَالَ الْكَلاَمُ وَلَمْ يَحْصُلِ الْعُمُومُ ، فَإِذَا قُلْتَ : " مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ " كَانَ أَخْصَرَ وَأَعَمَّ ، فَجُعِلَتْ شَرْطًا فِيمَنْ يَعْقِلُ .

---

(١) في (ف) " يشرب " .

(٢) وقيل : إن الواغل بمنزلة الوارش في الطعام ، وهو الطفيليُّ .

(٣) هو عبدالقاهر بن عبدالرحمن أبو بكر الجرجاني ، ولد في جرجان وبها توفي سنة ٤٧١ هـ .

(٤) قال الجرجاني : (وينبغي أن تعلم أن الأسماء إذا حصل بينها وبين الحرف مشابهة لم يجب بناؤها وإنما يجوز ذلك ... ألا ترى أن " أيًا " فيه معنى الاستفهام ... وهو معرب مع ذلك » . انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ١٣١ .

(٥) في (ف) " لأنها " .

(٦) سقط من (ف) سبق نظر .

وَ "مَا" يَعُمُّ غَيْرَ ذَوِي الْعِلْمِ [فَجُعِلَتْ شَرْطًا فِيمَا لاَ يَعْقِلُ ، وَ "أَيٌّ" تَعُمُّ الأَبْعَاضَ مِنْ ذَوِي الْعِلْمِ وَغَيْرِهِمْ] (١) ، فَجُعِلَتْ شَرْطًا في تِلْكَ الأَبْعَاضِ ، نَحْوُ " أَيُّ الرِّجَالِ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ " ، وَ " أَيَّ الدَّوَابِّ تَرْكَبْ أَرْكَبْ " .

وَ " مَهْمَا " بِمَعْنَى " مَا " ، فَإِذَا قُلْتَ : " مَهْمَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ " فَمَعْنَاهُ لاَ أَصْغُرُ عَنْ (٢) كَبِيرِ فِعْلِكَ وَلاَ أَكْبُرُ عَنْ صَغِيرِهِ ، قَالَ الْخَلِيلُ : هِيَ " مَا " زِيدَتْ عَلَيْهَا " مَا " أُخْرَى (٣) ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ " مَا " مَعَ " مَتَى " ، نَحْوُ مَتَى مَا تَأْتِنِي آتِكَ " (٤) فَكَرِهُوا أَن (يُوَالُوا) (٥) بَيْنَهُمَا فَيَقُولُوا : "مَا مَا تَفْعَلْ (أفعل) " (٦) ، فَأَبْدَلُوا أَلِفَ الأُولَى " هَاءً " ، وَإِنَّمَا قَلَبُوا (أَلِفَ الأُولَى) (٧) دُونَ الثَّانِيَةِ ، لِئَلاَّ يُتَوَهَّم أَنَّ الْقَلْبَ لأَجْلِ الْوَقْفِ .

وَقِيلَ : أَصْلُهَا " مَهْ " الَّتِي لِلْكَفِّ ضُمَّ إِلَيْهَا " مَا " فَحَدَثَ مِنَ التَّرْكِيبِ مَعْنًى ثَالِثٌ ، وَهُوَالشَّرْطُ (٨) .

وَالدَّلِيلُ عَلَى اسْمِيَّتِهَا عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَيْهَا في قَوْلِهِ تَعَالَى :﴿ مَهْمَا

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) في (ف) " من " تحريف .

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٥٩ ، وابن يعيش ٧/ ٤٢ .

(٤) وقع في هذا المثال شئ من التحريف في كلتا النسختين ، ففي الأصل جاء " ما متى أتك " بتقديم " ما " على " متى " وبحذف الشرط ، وجاء في (ف) " ما تأتني آتك " بحذف " متى " وبما أنَّ المثالَ مستفادٌ من سيبويه ٣/ ٥٩ أثبتُّه كما جاء في الكتاب وهو " متى ما تأتني آتك " .

(٥) في (ف) " يوالي " بالإفراد .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) في (ف) " الألف الأول " .

(٨) نسبه السيوطي في الهمع ٢/ ٧ إلى الأخفش .

تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ (١) ، فَالْهَاءُ فِي (بِه)(٢) ضَمِيرُ "مَهْمَا" (٣) ، وَالضَّمِيرُ اسْمٌ فَلاَ يُفَسِّرُهُ إِلاَّ اسْمٌ ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : " مَهْمَنْ " وَيَزِيدُ عَلَيْهَا " مَنِ " الَّتِي لِمَنْ يَعْقِلُ ، قَالَ الشَّاعِرِ :

أَمَاوِيَّ مَهْمَنْ تَسْمَعِي فِي صَدِيقِنَا ... أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَاوِيَّ تَنْدَمِي (٤)

فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرُ :

/ مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ ؟ ... أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْ بَالِيَهْ (٥) / ٣١ - أ

فَإِنَّ " مَا " الأُولَى اسْتِفْهَامِيَّةٌ فَقُلِبَتْ أَلِفُهَا هَاءً لِزِيَادَةِ " مَا " الثَّانِيَةِ عَلَيْهَا فَكَرِهُوا الْجَمْعَ بَيْنَ الأَمْثَالِ ، أَرَادَ " مَالِي " .

وَلَمَّا أَرَادُوا الشَّرْطَ فِي الْمَكَانِ أَتَوْا بِأَيْنَ ، وَأَنَّى ، وَحَيْثُ مَقْرُونَةً بِمَا .

---

(١) سورة الأعراف ١٣٢ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى (ف) " منهما " .

(٤) لم أعثر على قائله ، وهو فى التحفة الشافية ١٦٣ أ بهذه الرواية ، وفى حاشية نسخة الأصل ذكر أن " ماوي " اسم رجل ووضع تحت كلمة " تسمعي " يستمع على أنها رواية ثانية وهذه الرواية التى أشار إليها المصحح هى التى ذكرت فى شرح القصائد السبع الطوال ٤٥ ، وشرح القصائد العشر للتبريزى ٤٨ ، والزاهر ٢/ ٢٧٨ ، ومنثور الفوائد للأنبارى ٣٥٩ بمجلة المورد وتهذيب اللغة (مهمه) ، والنهر الماد بهامش البحر المحيط ٤/ ٣٧٢ ، واللسان " مهمه " ، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٢٥٣ ، وهى :

أماويَّ مهمن يستمع فى صديقه ... أقاويلَ هذا النَّاسِ ماويَّ يَنْدَمِ

(٥) قائله عمرو بن ملقط الطائيُّ ، كما فى نوادر أبى زيد ٢٦٧ ، وضرائر الشعر ٦٣ ، وهو فى ابن يعيش ٧/ ٤٤ ، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٢٥٣ ، والخزانة ٣/ ٦٣١ بولاق ، ومغنى اللبيب ١٤٦ ، ٤٣٧ ، وشرح شواهد المغنى ٣٣٠ ، ٧٤٤ ، ورسالة الصاهل والشاحج ٦٩٤ ، واللسان والتاج (مهمه) .

فَأَيْنَ يَسْتَوْعِبُ بِهَا السَّائِلُ جَمِيعَ الأَمْكِنَةِ فَأَتَى بِهَا اخْتِصَارًا ، فَكَذَلِكَ " أَنَّى " (١) .

وَأَمَّا " حَيْثُ " فَتَعْمَلُ الْجَزْمَ بِشَرْطِ زِيَادَةِ " مَا " لِتَقْطَعَهَا عَنِ الإِضَافَةِ إِلَى مَا بَعْدَهَا وَتُهَيِّئَهَا لِلْعَمَلِ (فِي الْفِعْلِ) (٢) جَزْمًا ؛ لأَنَّ الْمُضَافَ عَمَلُهُ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْجَرُّ ، (وَمَا يَعْمَلُ) (٣) الْجَرَّ لايَعْمَلُ الْجَزْمَ ، فَلِذَلِكَ زِيدَتْ " مَا " عَلَيْهَا (٤) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَحَيْثُمَا يَكُ أَمْرٌ صَالِحٌ يَكُنِ (٥)

وَيُسْتَعْمَلُ عِنْدَ الأَخْفَشِ لِلزَّمَانِ (٦) ، وَلَمَّا أَرَادُوا الشَّرْطَ فِي الزَّمَانِ أَتَوْا بِـ " مَتَى " وَهِيَ تَسْتَوْعِبُ الأَزْمِنَةَ كَمَا تَسْتَوْعِبُ " أَيْنَ " الأَمْكِنَةَ ، وَفِي مَعْنَاهَا " أَيَّانَ " .

وَأَمَّا «إِذْ» فَلاَ يُجَازَى بِهَا إِلاَّ مَقْرُونَةً بِـ "مَا " كَـ " حَيْثُ " ، لِيُغَيِّرَ زَمَانَهَا ، وَهُوَ الْمَاضِي إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ ، تَقُولُ : " إِذْ مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ " وَهِيَ (حَرْفٌ)(٧) عِنْدَ

---

(١) في (ف) " أى " تحريف .

(٢) في الأصل " في العمل " ، وهو تحريف صوابه من (ف) .

(٣) في الأصل " وما لا يعمل " ، وهو سهو صوابه من (ف) .

(٤) قال ابن القواس في شرحه لوحة ١/ ٣٢٨ : ، وأما " حيثما " فلا يجازى بها إلا إذا كفت بما عن الإضافة وإلا لكانت جارة وجازمة في حالة واحدة وهو محال " ، وروى عن الفراء أنه أجاز الجزم بها دون " ما " عن شرح المرادى للألفية ٤/ ٢٤٢ .

(٥) هذا عجز بيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى يمدح فيها هرم بن سنان ، ورواية البيت في الديوان ١٢٣ صنعة ثعلب ، ٢٨٢ صنعة الأعلم هي :

هَنَّاكَ رَبُّكَ مَا أَعْطَاكَ مِنْ حَسَنٍ وَحَيْثُمَا يَكُ أَمْرٌ صَالِحٌ فَكُنِ

وهو في دلائل الإعجاز ٢٠٣ ، وشرح ابن القواس ١/ ٣٢٨ ، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٤٥ .

(٦) ينظر في مغني اللبيب ١٧٦ حيث نص عليه .

(٧) في كلتا النسختين " حروف " تحريف صوابه كما أثبته .

سِيبَوَيْهِ إِذَا جُوزِيَ بِهَا ؛ لأَنَّهَا صَارَتْ تَدُلُّ عَلَى خِلاَفِ مَا وُضِعَتْ لَهُ ؛ لأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِلْمَاضِي وَفِي الشَّرْطِ تَدُلُّ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ (١) .

وَقَوْلُهُ – (رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ) (٢) – : " وَاجْزِمْ جَوَابَ الشَّرْطِ إِنْ لَمْ يُبْنَى " يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ في " يُبْنَى " عَائِدًا (عَلَى) (٣) الشَّرْطِ ، أَيْ : اجْزِمْ جَوَابَ الشَّرْطِ إِنْ لَمْ يُبْنَ (٤) الشَّرْطُ ؛ لأَنَّ الشَّرْطَ (إِذَا كَانَ) (٥) مَاضِيًا وَجَوابُه مُسْتَقْبَلٌ لَمْ يَلْزَمِ الْجَزْمُ فِي الْجَوَابِ ، بَلْ يَجُوزُ الْجَزْمُ وَالرَّفْعُ ، قَالَ زُهَيرِ (٦) :

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ ... يَقُولُ : لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ

فَرَفَعَ " يَقُولُ " وَهُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ ؛ لأَنَّ الشَّرْطَ مَاضٍ غَيْرُ مُعْرَبٍ ، وَعَلَّلُوا هَذَا بِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَظْهَرْ لِحَرْفِ الشَّرْطِ أَثَرٌ في الشَّرْطِ ـ لأَنَّهُ مَبْنِيٌ ـ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ

---

(١) قال سيبويه ٣/ ٥٦ " ولا يكوت الجزاء فى " حيث " ، ولا فى " إذ " حتى يضم إلى كل واحد منهما " ما " فتصير " إذ " مع " ما " بمنزلة إنما وكأنما ، وليست « ما » فيهما بلغوٍ ، ولكن كل واحد منهما مع " ما " بمنزلة حرف واحد .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى الأصل " إلى " .

(٤) فى النسختين بإثبات حرف العلة مع أنه مجزوم والصواب حذفها " لم يبن " .

(٥) فى (ف) " إذا ما كان " .

(٦) البيت من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان ، ورواية الديوان ١٥٣ صنعة ثعلب ، ١٠٥ صنعة الأعلم " يوم مسألة " .

وهو فى الكتاب ٣/ ٦٦ وابن يعيش ٨/ ١٥٧ ، والإنصاف ٦٢٥ ، والأصول فى النحو ٢/ ٢٠١ ورصف المبانى ١٠٤ ، وأمالى القالى ١/ ١٩١ ، والمحتسب ٢/ ٦٥ ، والمقتضب ٢/ ٦٨ ، الخليل من الخلة : الفقير المحتاج ، ويوم مسغبة : يوم مجاعة ، والحرم : المنع .

أَثَرٌ فِي الْجَزَاءِ؛ لِيُطَابِقُوا بَيْنَهُمَا (١).

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي "يُبْنَى" عَائِدًا (عَلَى) (٢) الْجَوَابِ (٣) وَمَعْنَى "يُبْنَى" يُجْعَلُ خَبَرًا، وَلِذَلِكَ قَالَ سِيبَوَيْهِ: (هَذَا) (٤) بَابُ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ مَبْنِيًّا عَلَى الاسْمِ (٥) أَيْ: يَكُونُ خَبَرًا عَنْهُ، (وَهُوَ) (٦) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ ... إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ (٧)

---

(١) ورفعه عند سيبويه ٣/ ٦٦ على نية التقديم، وتقديره "يَقُولُ إن أتاه خليل، وقال المالقي في رصف المباني ١٠٤ "وهو عندي على حذف الفاء من الجواب ضرورة"، وهو مذهب المبرد كما في المقتضب ٢/ ٦٨.

(٢) في الأصل "إلى".

(٣) قال ابن الخباز ١/ ١٥٥ "قوله: "ان لم يبن حشو"، وذكر ذلك صاحب الشرح المجهول المؤلف لوحة ٢٥ أ وأعقبه بقوله: "والنيلي ذكر لذلك احتمالين يمتنعان كونه حشوا، الأول أن قوله (أن لم يبنى) الضمير فيه يعود على الشرط .. والاحتمال الثاني أن يكون عائداً على الجواب، ويكون المعنى واجزم جواب الشرط إن لم يبنى على محذوف بأن يجعل خبرا عن مبتدأ محذوف .. ويؤيد هذا الاحتمال أن سيبويه عنون هذا الباب بقوله: "باب ما يكون الفعل فيه مَبْنِيًّا على الاسم"، وهذان الاحتمالان يجوز أن يكونا مرادين من اللفظ فلا يبعد أن يكون المصنف أراد واحداً منهما".

ونقل ابن القواس في شرحه ١/ ٣٢٨، ٣٢٩ هذين الاحتمالين دون أن يعزوهما إلى النيليّ أو غيره.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) الكتاب ١/ ٨١ هارون، وفيه "وإنما تريد بقولك: مبنيٌّ عليه الفعل أنَّه في موضع منطلق إذا قلت: عبدالله منطلق، فهو في موضع هذا الّذي بنى على الأول وارتفع به، فإنما قلت عبدالله فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداءِ".

(٦) سقط من (ف).

(٧) نسب هذا الرجز في الكتاب ٣/ ٦٧ إلى جرير بن عبدالله البجلي، ونسب في الخزانة ٣/ ٣٩٦ بولاق إلى عمرو بن الخثارم البجلي يخاطب به الأقرع ابن حابس المجاشعيَّ في شأن منافرة جرير ابن عبدالله البجلي، وخالد بن أرطاة الكلبي عندما تنافرا إليه وكان حكمًا بينهما. =

فَرَفَعَ " تُصْرَعُ " ؛ لأَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى " إنَّ " [أيْ] (١) جَعَلَهُ خَبَرًا لَهَا ، وَقَدْ سَدَّ مَسَدَّ الْجَوَابِ ، وَتَقْدِيرُهُ : " إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ " .

وَلاَ يَخْلُو الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ (إِمَّا) (٢) أَنْ يَكُونَا مُضَارِعَيْنِ فَيَجِبُ الْجَزْمُ إلاَّ أَنْ يُنْوَى بِالْجَزَاءِ التَّقْدِيمُ كَمَا في قَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

وَإِمَّا مَاضِيَيْنِ ، نَحْوُ " إِنْ قُمْتَ أَكْرَمْتُكَ " فَيُحْكَمُ (عَلَى) (٣) مَوْضِعِهَا بِالْجَزْمِ ، أَوْ يَكُونَ الأَوَّلُ مَاضِيًا وَالثَّانِي مُضَارِعًا لَمْ يَعْمَلْ فِي الأَوَّلِ ؛ لِوُجُودِ الْمَانِعِ ، وَهُوَ الْبِنَاءُ ، وَجَازَ فِي الثَّانِي وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا الْجَزْمُ ؛ لأَنَّهُ جَوَابُ الشَّرْطِ ، وَالثَّانِي : الرَّفْعُ كَمَا فِي بَيْتِ زُهَيْرٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ (٤) .

أَوْ يَكُونَ الأَوَّلُ مُضَارِعًا وَالثَّانِي مَاضِيًا ، وَهُوَ قَلِيلٌ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِنْ يَسْمَعُوا رِيبَةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا (٥)

= وهو في ابن يعيش ١٥٨/٨ ، والمقرب ١/ ٢٧٥ ، وابن الشجرى ٨٤/١ ، والأصول فى النحو ٢٠١/٢ ، والإنصاف ٦٢٣ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ١٢٩/١ ، والمقتضب ٧٠/٢ ، ومغنى اللبيب ٧١٧ ، وشواهده ٨٩٧ ، والهمع ٦١/٢ ، وانظر أيضا شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١/ ١٢١ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) فى (ف) " من " .

(٣) في الأصل " في " .

(٤) ينظر صـ ١٩٥ .

(٥) نسبه السيوطى فى شرح شواهد المغنى ٩٦٥ إلى قعنب بن أم صاحب ، وروايته عنده :

" إن يسمعوا سُبَّةً طاروا بها فرحا عني وما سَمِعُوا مِنْ صالح دَفَنُوا

وكذلك نسبه الجوهريُّ فى صحاحه (إذن) ٢٠٦٨/٥ ، وهو فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقيِّ ١٤٥٠/٣ ، والمحتسب ٢٠٦/١ ، ومغنى اللبيب ٩٠٨ ، ومختار الصحاح (أذن) بمعنى (علم) .

فَصْــــلٌ

وأَمَّا جَوَابُ الشَّرْطِ [ف][1] فِيهِ ثَلاثَـةُ أَشْيَاءَ: الْفِعْلُ، وَالْفَاءُ ، وَإِذَا .

أَمَّا الْفِعْلُ فَقَدْ تَقَدَّمَ ، وَأَمَّا " الْفَاءُ " فَإِذَا كَانَتْ الْجُمْلَةُ اسْمِيَّةً فَلاَبُدَّ مِنَ الْفَـاءِ ، نَحْوُ " إِنْ يَقُمْ زَيدٌ فَهُوَ مُكْرَمٌ " ؛ لأَنَّ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ كَلاَمٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ / فَاحْتَاجَتْ إِلَى رَابِطٍ بِخِلاَفِ الجُمْلَةِ / ٣١ ب الْفِعْلِيَّةِ ؛ لأَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ يَرْبِطُ بَيْنَ (الْجُمْلَتَيْنِ) [2] الْفِعْلِيَّتَيْنِ وَلاَ يَرْبِطُ بَيْنَ الْفِعْلِيَّةِ والاسْمِيَّةِ ؛ لأَنَّهُ (لاَ يَصْلُحُ) [3] دُخُولُهُ في الاسْمِيَّةِ فَاحْتَاجَ إِلَى رَابِطٍ ، وَكَانَتْ الْفَاءُ أَوْلَى مِنَ الْوَاوِ؛ لأَنَّ مَعْنَاهَا [4] التَّعْقِيبُ بِغَيْرِ مُهْلَةٍ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ كَذَلِكَ ؛ لأَنَّهُ يَقَعُ عَقِيبَ الشَّرْطِ بِلاَ مُهْلَةٍ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْساً وَلاَ رَهَقًا ﴾ [5] ، أَيْ : فَهُوَ لاَ يَخَافُ ، فَحَذَفَ الْمُبْتَدَأَ لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ " وَمَنْ [6] عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ [8] أَيْ : فَهُوَ يَنْتَقِمُ

---

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) في (ف) " جملتين " .

(٣) في (ف) " لا يصح " .

(٤) في (ف) " لأن الفاء معناها " .

(٥) سورة الجن : ١٣ .

(٦) في (ف) " فمن " بالفاء وهو خطأ .

(٧) سورة المائدة ٩٥ .

اللَّهُ مِنْهُ ، وَ " إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَرَحِمَهُ اللَّهُ " أَيْ : فَهُوَ مَدْعُوٌّ لَهُ بِذَلِكَ ، قَالَ عَبْدُالْقَاهِرِ (١) : كُلُّ مَا لاَ يَصْلُحُ أَنْ يَقَعَ شَرْطًا إِذَا وَقَعَ جَزَاءً فَلاَ بُدَّ فِيهِ مِنَ الْفَاءِ ، فَتَقُولُ : " إِنْ تَقُمْ أُحْسِنْ إِلَيْكَ " فَلاَ يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْفَاءِ ، لأَنَّ الْجَوَابَ يَصِحُّ وُقُوعُهُ بَعْدَ " إِنْ " ، وَتَقُولُ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو يُكْرِمُهُ " فَتَأْتِي بِالْفَاءِ ؛ لأَنَّ الْمُبْتَدَأَ (لاَ يَلِي الشَّرْطَ) (٢) فَلاَ يَكُونُ شَرْطًا ، وَكَذَلِكَ " إِنْ قَامَ (زَيْدٌ) (٣) فَأَكْرِمْهُ " ؛ لأَنَّ الأَمْرَ لاَ يَكُونُ شَرْطًا ، وَقِسْ عَلَى هَذَا أَمْثَالَهُ - كَالْمَاضِي لَفْظًا وَمَعْنًى - وَغَيْرَهُ .

فَإِنْ قِيلَ : فَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مَعَ فَاعِلِهِ جُمْلَةٌ وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يُحْتَجْ إِلَى الْفَاءِ فِيهِ ، فَالْجَوَابُ أَنَّ الْفَاعِلَ كَالْجُزْءِ مِنَ (الْفِعْلِ) (٤) وَ " إِنْ " تَرْبُطُ الْفِعْلَيْنِ إِذَا كَانَا مُسْتَقْبَلَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنًى ، أَوْ مَعْنًى لاَ لَفْظاً .

فَأَمَّا الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ بِمَجْمُوعِهَا فَلاَ إِشْعَارَ لَهَا بِالاسْتِقْبَالِ لاَ لَفْظًا وَلاَمَعْنًى (فَنَافَتْ) (٥) مُقْتَضَى الشَّرْطِ فَاحْتَاجَتْ إِلَى رَابِطٍ .

وَأَمَّا " إِذَا " الَّتِي لِلْمُفَاجَأَةِ (٦) فَتَلْزَمُ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ كَالْفَاءِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾(٧) أَيْ : فَهُمْ

---

(١) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ١١٠٠ ، ونقل المؤلف له بالمعنى .

(٢) في الأصل " لا يلي إن الشرطية " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في (ف) " الفعلين " .

(٥) في الأصل" فيكون " .

(٦) في (ف) " للمفاجآت " بالجمع .

(٧) سورة الروم ٣٦ .

يَقْنَطُونَ ، فَوَقَعَتْ " إِذَا " مَوْقِعَ الْفَاءِ ؛ لاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْمَعْنَى ؛ لأَنَّ الْمُفَاجَأَةَ وَالتَّعْقِيبَ (بِالْفَاءِ) (١) سَوَاءٌ فِي عَدَمِ الْمُهْلَةِ .

وَالْعَامِلُ فِي "إِذَا" (يَقْنَطُونَ) (٢) ، وَمَوْضِعُ الْفَاءِ وَمَا بَعْدَهَا جَزْمٌ ، وَكَذَلِكَ " إِذَا " وَمَا بَعْدَهَا ، بِدَلِيلِ قِرَاءَةِ حَمْزَةَ (٣) وَالْكِسَائِيِّ : ﴿ مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾(٤) . بِجَزْمِ (يَذَرْهُمْ) حَمْلاً عَلَى مَوْضِعِ قَوْلِهِ ﴿ فَلاَ هَادِيَ لَهُ ﴾ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ (٥) ، فَقِيلَ : الْفَاءُ مَحْذُوفَةٌ ، وَقِيلَ : هُوَ جَوَابُ قَسمٍ مَحْذُوفٍ ، وَسَدَّ جَوَابُ الْقَسَمِ مَسَدَّ جَوَابِ الشَّرْطِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ﴾ (٦) ، و قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِن لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ ﴾ (٧) ، و قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لاَ يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾ (٨) فَجَوَابُ الشَّرْطِ فِي هَذَا كُلِّهِ مَحْذُوفٌ ؛ لِسَدِّ جَوَابِ الْقَسَمِ مَسَدَّهُ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " هم يقنطون " ، ولفظة " هم " زيادة من الناسخ .

(٣) هو حمزة بن حبيب الزيات ، أحد القراء السبعة ، ولد سنة ثمانين ، وتوفى سنة ست وخمسين ومائة .

ترجمته في معرفة القراء الكبار ١/ ٩٣ ، وطبقات القراء ١/ ٢٦١ وغيرهما .

(٤) سورة الأعراف ١٨٦ .

وانظر قراءة حمزة والكسائي في النشر ٢/ ٢٧٣ ، والبحر المحيط ٤/ ٤٣٣ .

أما الباقون فقرءوا بالرفع .

(٥) سورة الأنعام ١٢١ ، وفي (ف) " إِنَّكُمْ لمسرفون " خطأ .

(٦) سورة البقرة ١٤٥ .

(٧) سورة الأعراف ٢٣ ، وهى فى الأصل " لئن لم تغفر لنا ربنا وترحمنا لنكونن " . تحريف ، وفى الأعراف ١٤٩ " لئن لم يرحمنا ربنا ويغفر لنا لنكونن من الخاسرين " .

(٨) سورة الحشر ١٢ .

مَسْأَلَةٌ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ (١)

فَكَيْفَ يَكُونُ الشَّرْطُ مُضَارِعًا، وَالْجَزَاءُ (مَاضِيًا لَفْظًا وَمَعْنًى)(٢) وَالشَّرْطُ سَبَبٌ فِي الْجَزَاءِ وَالسَّبَبُ (مُتَقَدِّمٌ) (٣) عَلَى الْمُسَبَّبِ ، فَالشَّرْطُ (مُتَقَدِّمٌ) (٣) عَلَى الْجَزَاءِ ، (وَإِذَا) (٤) كَانَ الْجَزَاءُ مَاضِيًا لَفْظًا وَمَعْنًى فَهُوَ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الشَّرْطِ ؟

قِيلَ : إِنَّ الشَّرْطَ سَبَبٌ فِي قَوْلِهِمْ وَإِخْبَارِهِمْ عَنْهُ ﴿ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ (١) وَإِخْبَارُهُمْ عَنْهُ مُتَأَخِّرٌ عَنِ الشَّرْطِ ، وَكَذَلِكَ (إِذَا) (٥) قُلْتَ : " إِنْ تُكْرِمْنِي الْيَوْمَ فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ أَمْسِ " أَيْ : إِنَّ إِكْرَامَكَ (لِي) (٦) الآنَ سَبَبٌ فِي / إِخْبَارِي إِيَّاكَ بِأَنَّ جَزَاءَكَ ٣٢ أ قَدْ سَبَقَ ، وَالإِخْبَارُ مُتَأَخِّرٌ عَنِ الشَّرْطِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ (٧) أَيْ : مَا (اسْتَقَرَّ) (٨) بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ تَجْهَلُونَ (مَنْ أَنْعَمَ بِهَا) (٩) عَلَيْكُمْ سَبَبٌ فِي الإِخْبَارِ بِهَا مِنَ اللَّهِ ، فَاعْرِفْهُ .

---

(١) سورة يوسف ٧٧ .

(٢) فى (ف) " ناصبا له لفظا ومعنى " تحريف " .

(٣) فى (ف) " مقدم " .

(٤) في الأصل " وان " .

(٥) فى (ف) " ان " .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) سورة النحل ٥٣ .

(٨) في (ف) " أسيق " تحريف .

(٩) في (ف) " من أنعم الله بها " .

تَقُولُ : إِنْ تَلُمِمْ بِنَا نُكْرِمكَا   وَأَيَّ شَيْءٍ تُعْطِنَا نَشْكُرْكَا

اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ مِثَالٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِ (١) الشَّرْطِ .

وَأَسْمَاءُ الشَّرْطِ إِنْ كَانَتْ ظُرُوفًا فَهِيَ مَنْصُوبَةٌ بِالْفِعْلِ بَعْدَهَا ، وَإِنْ كَانَتْ أَسْمَاءً ، فَإِنْ عَادَ الضَّمِيرُ إِلَيْهَا مَرْفُوعًا ، نَحْوُ " مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ " فَهِيَ (مُبْتَدأٌ)(٢) وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا نَحْوُ " مَنْ تُكْرِمْهُ أُكْرِمْهُ " لِاشْتِغَالِ الْفِعْلِ عَنْهَا بِضَمِيرِهَا ، وَفِعْلُ الشَّرْطِ خَبَرُهَا ، وَإِنْ لَمْ يَعُدْ عَلَيْهَا ضَمِيرٌ ، نَحْوُ " مَنْ تُكْرِمْ أُكْرِمْ " فَهِيَ مَنْصُوبَاتٌ بِالْفِعْلِ بَعْدَهَا .

فَإِنْ قِيلَ : [فَكَيْفَ تَكُونُ] (٣) جَازِمَةً لِلْفِعْلِ وَالْفِعْلُ نَاصِبٌ لَهَا فَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَامِلاً مَعْمُولاً ؟ .

قُلْتُ : جِهَةُ عَمَلِهَا فِيهِ غَيْرُ جِهَةِ عَمَلِهِ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا تَجْزِمُ الْفِعْلَ بِمَا فِيهَا مِنْ تَقْدِيرِ حَرْفِ الشَّرْطِ ، وَيَعْمَلُ فِيهَا الْفِعْلُ بِاعْتِبَارِ الاسْمِيَّةِ .

وَتُزَادُ "مَا" مَعَ " أَيْنَ ، وَمَتَى " لِلتَّوْكِيدِ ، وَمَعَ "حَيْثُ" عِوَضًا (عَنْ)(٤) الْإِضَافَةِ وَتُهَيِّئُهُ لِلْعَمَلِ ، وَتُزَادُ مَعَ " إِذْ " لِقَلْبِ زَمَانِهَا مِنَ الْمَاضِي إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ ، وَتُزَادُ مَعَ "أَيٍّ" عِوَضًا عَنْ الإِضَافَةِ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُضَافَةً ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ (٥) .

---

(١) في (ف) " كلم " .

(٢) في (ف) " مبتدآت " .

(٣) في الأصل " فتكون " ، والمثبت من (ف) .

(٤) في (ف) " مع " .

(٥) سورة الأسراء ١١٠ .

وَاعْلَمْ أَنَّ " كَيْفَ " لاَ يُجَازَى بِهَا ؛ لأَنَّهَا لِلْحَالِ [1] ، (وَيَتَعَذَّرُ) [2] أَنْ يَكُونَ لَكَ مِثْلُ حَالِ (غَيْرِكَ) [3] فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : " كَيْفَ تَكُنْ أَكُنْ " لَمْ يُمكِنْ ذَلِكَ ، وَلَوْ قُلْتَ : كَيْفَ تَذْهَبْ أَذْهَبْ -حَتَّى (يَذْهَبَ) [4] مَغْمُومًا أَوْ مَسْرُورًا - لَمْ يُمْكِنْ تَكَلُّفُ مِثْلِ تِلْكَ الْحَالِ ، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ [5] الْجَزْمَ بِهَا قَالُوا : (لأَنَّهُ يَصِحُّ) [6] أَنْ نَقُولَ : " كَيْفَ تَصْنَعْ أَصْنَعْ " بِالرَّفْعِ فَلْيَصِحَّ بِالْجَزْمِ ، وَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّهُ فِي الرَّفْعِ يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى حَالٍ مَعْلُومَةٍ بِقَرِينَةٍ تُمَيِّزُهَا ، وَأَمَّا فِي الْجَزْمِ فَتَكُونُ لِلْعُمُومِ كَمَنْ وَمَتَى؛ (لأَنَّ) [7] أَسْمَاءَ الشَّرْطِ مِنْ حُكْمِهَا الْعُمُومُ .

وَاجْزِمْ جَوَابَ الأَمْرِ وَالتَّمَنِّي ... وَالْعَرْضِ وَالتَّحْضِيضِ إِنْ لَمْ تَبْنِ

نَحْوُ : أَلاَ تَنْزِلُ فِينَا تُكْرَمِ ... وَهَكَذَا الْجَوَابُ لِلْمُسْتَفْهِمِ

وَأَحْرُفُ التَّحْضِيضِ مِنْهَا هَلاَّ ... لَوْلاَ وَلَوْمَا مِثْلُهَا وَأَلاَّ

اعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُمْ " جَوَابُ الأَمْرِ " مَجَازٌ وَإِنَّمَا هُوَ جَوَابُ شَرْطٍ مَحْذُوفٍ ؛ لأَنَّ جَوَابَ الشَّيْءِ [هُوَ] [8] مَا لاَ يَصِحُّ ذَلِكَ الشَّيْءُ إِلاَّ بِهِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " قُمْ " اسْتَغْنَيْتَ عَنْ قَوْلِكَ : " أُكْرِمْكَ " بِخِلاَفِ قَوْلِكَ : " إِنْ تَقُمْ " فَإِنَّكَ

---

(١) هذا مذهب البصريين ،
انظر الإنصاف ٦٤٣ المسألة ٩١ .

(٢) فى الأصل " ويتعير " .

(٣) فى الأصل " حرك " .

(٤) فى (ف) " ذهب " .

(٥) انظر الإنصاف ٦٤٣ المسألة ٩١ .

(٦) فى (ف) " انه لا يصح " .

(٧) في (ف) " لأنها " .

(٨) زيادة من (ف) .

لاتَسْتَغْنِي عَنِ الْجَوَابِ ، لَكِنْ لَمَّا دَلَّ لَفْظُ الأَمْرِ عَلَى الشَّرْطِ الْمَحْذُوفِ سُمِّيَ الْمَجْزُومُ بَعْدَهُ بِحَرْفِ الشَّرْطِ الْمُقَدَّرِ جَوَابَ الأَمْرِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : " أَسْلِمْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ " ، لاَ يَكُونُ أَمْرُكَ لَهُ بِالإِسْلاَمِ سَبَبًا فِي الدُّخُولِ (بَلْ) (1) وُقُوعُ الإِسْلاَمِ مِنْهُ وَفِعْلُهُ هُوَ السَّبَبُ لاَ لَفْظُ الأَمْرِ .

وَجُمْلَةُ الأَشْيَاءِ الْقَائِمَةِ مَقَامَ الشَّرْطِ / سَبْعَةٌ ، وَهِيَ " الأَمْرُ ، وَالنَّهْيُ - فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ - ، وَالاسْتِفْهَامُ ، وَالدُّعَاءُ ، وَالْعَرْضُ ، وَالتَّمَنِّي ، وَالتَّحْضِيضُ " مِثَالُ الأَمْرِ : " زُرْنِي أَزُرْكَ " أَيْ:زُرْنِي إِنَّكَ إِنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ " ، وَمِثَالُ النَّهْيِ : " لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ " (تَنْجُ) (2). / ٣٢ ب

وَقَوْلُنَا " فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ " احْتَرَزْنَا بِهِ عَنْ مِثْلِ قَوْلِهِمْ : " لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ (يَأْكُلْكَ) (3) - بِالْجَزْمِ - فَإِنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ ، وَيَجُوزُ بِالرَّفْعِ ؛ لأَنَّكَ إِنْ جَزَمْتَ جَعَلْتَ عَدَمَ الدُّنُوِّ سَبَبًا لأَكْلِهِ ، فَإِنْ قِيلَ : فَهَلاَّ قَدَّرْتَ " إِنْ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ " بِغَيْرِ حَرْفِ النَّفْيِ (4) ؟ .

قِيلَ : الْمَحْذُوفُ (يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْمَذْكُورِ ؛ لأَنَّ الْمَذْكُورَ دَلِيلٌ عَلَيْهِ) (5) وَالْفِعْلُ الْمَذْكُورُ قَوْلُكَ : " لاَ تَدْنُ " وَهُوَ فِي حُكْمِ النَّفْيِ ، فَإِذَا قَدَّرْتَ الشَّرْطَ بِغَيْرِ " لاَ " لَمْ يَكُنْ (مُسَاوِيًا) (6) لِلْمَذْكُورِ فِي ذَلِكَ .

---

(1) في (ف) " قبل " .
(2) سقط من (ف) .
(3) في (ف) " يقتلك " .
(4) نسب هذا التقدير للكسائي في شرح الشريشي ١/ ٢٩٩ ، والتحفة الشافية لوحة ١٦٦ .
(5) في الأصل " يجب أن يكون له من جنس المذكور دليل عليه " وعبارة (ف) أوضح من الأصل .
(6) في الأصل غير واضح .

وَمِثَالُ الاسْتِفْهَامِ : " أَيْنَ بَيْتُكَ أَزُرْكَ " (١) أيْ : إنْ تُعَرِّفْنِي بَيْتَكَ أَزُرْكَ ، وَمِثَالُ التَّمَنِّي : " لَيْتَ لِي مَالاً أُنْفِقْهُ " أيْ :" إنْ أُعْطَ مَالاً أُنْفِقْهُ ، وَمِثَالُ الْعَرْضِ : " أَلاَ تَزُورُنَا نُكْرِمْكَ " ، فَـ " أَلاَ " مُرَكَّبَةٌ مِنْ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ وَ" لاَ " النَّافِيَةِ ، وَمَعْنَى الْعَرْضِ : أَنَّكَ عَرَضْتَ عَلَيْهِ أَنْ يَزُورَ (٢) وَلَمْ تَأْمُرْهُ بِهِ ، لأَنَّ الأَمْرَ إِلْزَامٌ فَعَدَلُوا عَنْهُ إِلَى اللَّفْظِ الصَّرِيحِ فِي الْعَرْضِ ، وَالتَّقْدِيرُ " إِنْ تَزُرْنَا (٣) نُكْرِمْكَ " ، وَمِثَالُ الدُّعَاءِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثْنِي ﴾ (٤) أيْ : إنْ تَهَبْ لِي وَلِيًّا يَرِثْنِي .

فَإِنْ قِيلَ : لاَ يَلْزَمُ مِنْ هِبَةِ الْوَلَدِ أَنَّهُ يَرِثُهُ ، وَإِنَّمَا يَرِثُهُ إِذَا عَاشَ بَعْدَهُ .

قِيلَ : قَدْ فُهِمَ مِنْ فَحْوَى (طَلَبِ) (٥) زَكَرِيَّا أَنَّهُ أَرَادَ بَقَاءَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَصَارَ كَأَنَّهُ قَالَ:هَبْ لِي وَلِيًّا يَبْقَى بَعْدَ مَوْتِي وَيَرِثْنِي فَاكْتَفَى بِالْمُسَبَّبِ (عَنِ السَّبَبِ) (٦) ، وَيُقْرَأُ بِالرَّفْعِ(٧) عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِـ« وَلِيًّ » ، وَهُوَ أَقْوَى (٨) لأَنَّ الْوِرَاثَةَ إِذَا (رَفَعْتَ) (٩) كَانَتْ مُنْدَرِجَةً فِي الطَّلَبِ .

وَمِثَالُ التَّحْضِيضِ "هَلاَّ تُسَافِرْ تَغْنَمْ " .

---

(١) في كلتا النسختين " فأزرك " بالفاء سهو ، والصواب ما أثبته .

(٢) في الأصل " النزول " تحريف .

(٣) في (ف) " إن تزورنا " برفع الشرط ، وهو خطأ .

(٤) سورة مريم ٥ ، ٦ .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) قرأ أهل الحرمين والحسن وعاصم وحمزة بالرفع ، وقرأ أبو عمرو ويحيى بن يعمر ، ويحيى بن وثاب والأعمش والكسائيُّ بالجزم . عن إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، والمبسوط في القراءات العشر للأصبهاني ٢٨٧ ، وحجة القراءات لأبي زرعة ٤٣٨ .

(٨) وعند الفراء الجزم هو الوجه قال : " لأن (يرثني) من آية سوى الأولى فحسن الجزاء " معاني القرآن ١/ ١٥٨ ، ٢/ ١٦١ .

(٩) في الأصل " وقعت " .

وَجميعُ الأشْيَاءِ الَّتِي تُجَابُ بِالْفَاءِ وَيَنْتَصِبُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ " أَنْ " إِذَا حُذِفَتِ الْفَاءُ جُزِمَتْ إِلاَّ النَّفْيَ ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " مَا أَنْتَ بِصَاحِبِي أُكْرِمُكَ " لَمْ يَجُزِ الْجَزْمُ ؛ لأَنَّكَ لَمْ تَجْعَلْ عَدَمَ الصُّحْبَةِ سَبَباً لِلإِكْرَامِ وَلاَ لِغَيْرِهِ ، وَإِنَّمَا (نَابَتْ) [1] هَذِهِ الأَشْيَاءُ عَنِ الشَّرْطِ ؛ لأَنَّهَا أَسْبَابٌ لِمَا بَعْدَهَا كَمَا أَنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ كَذَلِكَ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زُرْنِي أُكْرِمْكَ " فَقَدْ جَعَلْتَ الزِّيَارَةَ سَبَباً لِلإِكْرَامِ كَمَا تَقُولُ : " إِنْ تَزُرْنِي أُكْرِمْكَ " .

وَقَوْلُهُ : " إِنْ لَمْ تَبْنِ " [2] أَيْ : إِنْ لَمْ (تُجْرِهِ) [3] عَلَى مَا قَبْلَهُ وَلَمْ تَجْعَلْهُ جَوَاباً وَذَلِكَ بِأَنْ [تَعْطِفَهُ] [4] فَتَجْعَلَهُ خَبَراً لِمُبْتَدإٍ مَحْذُوفٍ ، كَقَوْلِكَ : " زُرْنِي أُكْرِمُكَ " بِالرَّفْعِ ، أَيْ : أَنَا أُكْرِمُكَ (فَجَعَلْتَ " أُكْرِمُكَ ") [5] مَبْنِيًّا عَلَى " أَنَا " الَّذِي هُوَ الْمُبْتَدأُ أَيْ : خَبَراً عَنْهُ ، أَوْ حَالاً كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

تَعَالَوْا نَخُوضُ الْحَرْبَ بِالسَّيْفِ إِنَّمَا ... يَنَالُ الْعُلَى مَنْ لَمْ يَنَمْ عَنْ وُتُورِهَا [6]

أَيْ : تَعَالَوْا خَائِضِينَ ، أَوْ صِفَةً كَقَوْلِكَ : " اقْصُدْ رَجُلاً يُحْسِنُ إِلَيْكَ " أَيْ: رَجُلاً مُحْسِناً ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي ﴾ [7] بِالرَّفْعِ أَيْ : وَارِثًا ، وَالْحَالُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى ذِي الْحَالِ ، وَالصِّفَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمَوْصُوفِ

---

(١) في الأصل " أنت " .
(٢) في (ف) " يبنى " .
(٣) في (ف) " تجزه " بالزاي المعجمة تصحيف .
(٤) في الأصل مكانها بياض والتكملة من (ف) .
(٥) سقط من (ف) .
(٦) لم أعثر على قائله ..
وهو من شواهد ابن القواس في شرحه ١/ ٣٣٦
الوتور : جمع وتر ، وهو الثأر .
(٧) سورة مريم ٥ ، ٦ .

أيْ : جَارِيَةٌ عَلَيْهِ وَمَحْمُولَةٌ عَلَيْهِ .

وَأَحْرُفُ التَّحْضِيضِ أَرْبَعَةُ " هَلاَّ " وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ " هَلْ " وَ " لاَ " فَحَدَثَ مِنَ تَرْكِيبِ النَّفْي مَعَ الاسْتِفْهَامِ التَّحْضِيضُ ، وَهُوَ الْحَثُّ عَلَى طَلَبِ الشَّيْءِ ، وَقِيلَ : هِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ " هَلْ " الَّتِي لِلْحَثِّ لاَ مِنْ " هَلْ " الَّتِي لِلاسْتِفْهَامِ ؛ وَأَصْلُ " أَلاَّ " " هَلاَّ " فَأُبْدِلَ مِنَ الْهَاءِ هَمْزَةً / ٣٣ أ
كَقَوْلِهِمْ : " أَرَقْتُ الْمَاءَ ، وَهَرَقْتُهُ " ، " وَ " لَوْلاَ " وَ " لَوْمَا " (مُرَكَّبَتَانِ) (١) مِنْ " لَوْ " وَحَرْفِ النَّفْيِ .

وَهَذِهِ الأَحْرُفُ الأَرْبَعَةُ إِذَا وَلِيَهُنَّ الْمَاضِي فَهُنَّ تَوْبِيخٌ عَلَى التَّرْكِ ، وَإِذَا وَلِيَهُنَّ الْمُسْتَقْبَلُ فَهُنَّ تَحْضِيضٌ وَحَثٌّ عَلَى الْفِعْلِ ، وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِالأَفْعَالِ ، فَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا اسْمٌ فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعاً (فَرَفْعُهُ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ) (٢) كَقَوْلِكَ : ذَهَبَ النَّاسُ هَلاَّ زَيْدٌ أَيْ : هَلاَّ ذَهَبَ زَيْدٌ ، وَإِنْ كَانَ مَنْصُوباً فَنَصْبُهُ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ أَيْضاً ، قَالَ الشَّاعِرُ : (٣)

---

(١) فى (ف) " مركبتين " وهو خطأ نحوىٌ .

(٢) فى (ف) " فرفعه بحد فعل محذوف " .

(٣) هو جرير كما فى ديوانه ٩٠٧ ، ورواية الديوان :

أفضل سعيكـــم بنى ضوطرى هلا الكمى

ونسب إلى الأشهب بن رميلة كما فى المخصص ١٣/ ١٩٩ ، وابن الشجرى ٢/ ٢١٠ ،وهو فى شعره المجموع ١٩٨ بمجلة معهد المخطوطات ، ونسب أيضا إلى الفرزدق فى الأزهية ١٧٧ ، وهو موجود فى المرصع ٢٢٨ ،ومغنى اللبيب ٣٦١ ، والخصائص ٢/ ٤٥ ، وأسرار العربية ٢٠٥ .

النيب : النوق المسنة ، وبنى ضوطرى : منادى . والضوطرى : الرَّجل اللئيم الضخم ، والضوطر : المرأة الحمقاء . وتقول العـرب فى معرض الشتم : ياابن ضوطر ، أي : يا بن الأمة . وتقول للقوم لا يغنون غناء : بنو ضوطرى .

والكمي : المتمكى فى سلاحه لأنه كمى نفسه أي غطاها بالدرع والبيضة .

والمقنع : الذى على رأسه البيضة والمغفر .

تَعُدُّوَن عقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ   بَنِى ضَوطَرٍ لَوْلاَ الكَميَّ ٱلْمقَنَّعَا

أَيْ : " لَوْلاَ تَعُدُّوَن ٱلكَمِيَّ ٱلْمُقنَّعَا " ، يُرِيُد (١) أَنَّهُمْ يَفْتَخِرُوَنَ بِالسَّخَاءِ وَلَمْ يَكُونُوا شُجْعَاناً فَيَفْتِخرُواْ بِالشَّجَاعَةِ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَوْلاَ أَخَّرْتَنى ﴾ (٢) أَيْ : هلاَّ أَخّرْتَنِى .

---

(١) فى (ف) " يريدون " .

(٢) سورة المنافقون ١١ .

[نواصب الفعل المضارع]

وَنَصْبُهُ بِأَنْ وَلَنْ ثُمَّ إِذَنْ ... وَأَحْرُفٍ فِيهَا أَتَى إِضْمَارُ أَنْ

اعْلَمْ أَنَّ الفِعْلَ لاَ يَنْصِبُهُ إِلاَّ الحَرْفُ إِمَّا ظَاهِراً أَوْ مُقَدَّراً ، فَالنَّاصِبُ الظَّاهِرَ ثَلاَثَةٌ " أَنْ " وَ " لَنْ " وَ " إِذَنْ " ، وَأَمَّا الْمُقَدَّرُ فَبَعْدَ أَحْرُفٍ مَخْصُوصَةٍ يأْتِي ذِكْرُهَا ، وَأَمَّا " كَيْ " فَفِيهَا خِلاَفٌ .

وَالأَصْلُ فِيهَا " أَنْ " وَهِيَ الْمُتَّفَقُ عَلَى إِعْمَالِهَا وَفِي أَخَوَاتِهَا خِلاَفٌ ، وَإِنَّمَا عَمِلَتْ ؛ لاخْتِصَاصِهَا ، وَلأَنَّهَا تُشْبِهُ " أَن " الْمُخَفَّفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ فِي اللَّفْظِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ﴾ (١) ، (وَفِي)(٢) أَنَّهَا (وَالْفِعْلُ) (٣) فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ ، نَحْوُ " أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ " أَيْ : أُرِيدُ قِيَامَكَ ، كَمَا أَنَّ الْمُشَدَّدَةَ كَذَلِكَ نَحْوُ " سَرَّنِي أَنَّكَ قَائِمٌ " أَيْ : سَرَّنِي قِيَامُكَ " ، وَفِي أَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَ كُلٍّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا صِلَةٌ لَهَا .

وَتُحْمَلُ " أَنْ" عَلَى " مَا " الْمَصْدَرِيَّةِ فَيَرْتَفِعُ (الْفِعْلُ) (٢) بَعْدَهَا ، قَرَأَ مُجَاهِدٌ (٤) ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ﴾(٥) بِالرَّفْعِ (٦) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) سورة المزمل ٢٠ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) هو مجاهد بن جبير ، وقيل : ابن جبر ، أبو الحجاج المكي أحد التابعين ، مات سنة أربع ومائة وقيل غير ذلك عن ٨٣ سنة .
ترجمته في معجم الأدباء ١٧/ ٧٧ ، وطبقات القراء ٢/ ٤١ ، وطبقات الحفاظ ٣٥ .

(٥) سورة البقرة ٢٣٣ .

(٦) انظر البحر المحيط ٢/ ٢١٣ .

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيحَكُمَا   مِنِّى السَّلَامَ وَأَنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَدَا [١]

فَرَفَعَ مَا بَعْدَ " أَن " الأُولَى حَمْلاً لَهَا عَلَى " مَا " الْمَصْدَرِيَّةِ ؛ لأَنَّهُمَا حَرْفَانِ مَصْدَرِيَّانِ ، وَنَصَبَ مَا بَعْدَ الثَّانِيَةِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ " وَأَنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَدَا " جَرْيًا عَلَى الأَصْلِ .

وَأَمَّا " لَنْ " فَإِنَّها عَمِلَتْ تَشْبِيهًا لَهَا بِـ " أَنْ " فِي أَنَّهَا تُخْلِصُ الْفِعْلَ لِلاسْتِقْبَالِ ، أَوْ لأَنَّهَا نَقِيضَةُ " أَنْ " ؛ لأَنَّكَ [٢] إِذَا قُلْتَ : أُرِيدُ أَنْ تَفْعَلَ " فَنَفْيُهُ " لَنْ تَفْعَلَ " ، وَحُكِيَ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ وَأَصْلُهَا " لاَ أَنْ " فَحُذِفَتْ الْهَمْزَةُ تَخْفِيفًا - كَمَا قَالُوا : أَيْشٍ - فِي أَيِّ شَيْءٍ - فَبَقِيَتِ النُّونُ سَاكِنَةً وَقَبْلَهَا أَلِفٌ سَاكِنَةٌ فَحُذِفَتِ الأَلِفُ لاِجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ [٣] ، فَعِنْدَ الْخَلِيلِ أَنَّ الْعَمَلَ هُوَ لِـ " أَنْ " وَحْدَهَا .

وَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ تَقْدِيمَ مَعْمُولِهَا عَلَيْهَا يُبْطِلُ الْقَوْلَ بِالتَّرْكِيبِ ، نَحْوُ " زَيدًا لَنْ (أَضْرِبَ)[٤] ؛ لأَنَّ مَا فِي صِلَةِ " أَنْ " لاَ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا ، وَلأَنَّ التَّرْكِيبَ (عَلَى) [٥] خِلاَفُ الأَصْلِ ، (وَالْحَذْفُ فِي الْحُرُوفِ خِلاَفُ الأَصْلِ) [٦] .

---

(١) لم أهتد إلى قائل هذا البيت ، وهو فى المنصف ١/ ٢٧٨ ، وابن يعيش ٧/ ١٥ ، ومجالس ثعلب ٣٢٢/١ ، ومغنى اللبيب ٤٦ ، ورصف المبانى ١١٣ . وشرح الكافية للرضى ٢/ ٢١٧ ، وإعراب الحديث النبوى ٢٣ ، والخزانة ٣/ ٥٥٩ بولاق ، والإنصاف ٥٦٣ ، وأوضح المسالك ٣/ ١٦٦ .

(٢) فى (ف) " لا لأنك " تحريف .

(٣) انظر الكتاب ٣/٥ ، وسر الصناعة ١/ ٣٠٤ ، وابن يعيش ١٥/٧ ، والمقتضب ٨/٢ .

(٤) فى الأصل (يضرب " ، والمثبت من (ف) .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) سقط من (ف) . سبق نظر .

وَقَــالَ الْفَـرَّاءُ : أَصْـلُ " لَنْ " " لاَ " فَــأُبْـدِلَ مِنَ الْألِفِ نُـونٌ ، وَكَذَلِكَ " لَمْ " أَصْلُهَا " لاَ " فَأُبْدِلَ مِنَ الْألِفِ مِيــمٌ (١) .

" وَأَمَّا " إِذَنْ " (فَقِيلَ) (٢) : أَصْلُهَا " إِذْ أَنْ " فَحُذِفَتْ الْهَمْـزَةُ تَخْفِيفًا وَحُرِّكَتِ الذَّالُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ النُّونِ فَلاَ نَاصِبَ عِنْدَ هَؤُلاَءِ سِوَى " أَنْ " وَحْــدَهَا (٣) . وَأَجَـابُوا بِأَنَّ " إِذْ " لِلْمَــاضِي وَ " أَنْ " : لِلْمُسْتَقْبَلِ فَبَيْنَهُمَا تَنَافٍ وَلاَ تَرْكِيبَ مَعَ التَّنَافِي، وَقَالَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ : / ٣٣ ب هِيَ اسْمٌ مُنَـوَّنٌ " وَمِنْهُم مَّنْ يُشَبِّهُ نُونَهَـا بِالتَّنْوِينِ فَيَقِفُ عَلَيْهَا بِالألِفِ، وَهُمُ الأكْثَرُ إِلاَّ الْمَازِنِيّ فَإِنَّهُ لاَ يَرَى الْوَقْفَ عَلَيْهَا بِالألِـفِ ، وَيَقُـولُ : هِيَ حَـرْفٌ بِمَنْزِلَـةِ " أَنْ ، وَلَنْ " (٤) ، وَقَالَ الْفَــرَّاءُ : إِذَا أَعْمَلْتَهَـا فَاكْتُبْهَا بِالألِفِ ، وَإِذَا لَمْ تُعْمِلْهَا فَاكْتُبْهَا بِالنُّــونِ حَتَّى لاَ تَلْتَبِسَ بِـ " إِذَا " الزَّمَانِيَّـةِ ؛ لأَنَّ إِعْمَالَهَا يُمَيِّزُهَا عَنْهَا (٥) .

وَأَمَّـا مَعْنَـاهَا فَـهُوَ الْجَوَابُ وَالْجَزَاءُ ، فَإِذَا قَالَ لَكَ قَـائِلٌ : " أَنَا أَزُورُكَ " قُلْتُ لَـهُ : " إِذَنْ أُكْرِمَـكَ " فَقَدْ أَجَبْتَهُ وَجَعَلْتَ (إِكْرَامَـكَ) (٦) جَزَاءً لِزِيَارَتِهِ فَذَلِكَ (جَـوَابٌ) (٧) لِكَلاَمِـهِ وَجَـزَاءٌ لِفِعْـلِـهِ .

---

(١) قال ابن يعيش ١٦/٧ : (ولا أدرى كيف اطلع على ذلك إذ ذلك شئ لا يطلع عليه إلا بنص من الواضع " ، وقد رد المالقي في رصف المبانى ٢٨٧ مذهب الفراء ، وانظر شرح الكافية للرضى ٢٣٨/٢ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) نسبه السيوطى فى الهمع ٦/٢ إلى الخليل ، ونسب إلى أبى على عمر بن عبدالمجيد الرندى قوله إنها مركبة من " إذا " ، و " أن " لأنها تُعْطَى ما تُعْطَى كل واحدة منهما فتعطى الربط كإذا ، والنصب كَأَنْ ثم حذفت همزة (أن) ثم ألف (إذا) ؛ لالتقاء الساكنين " .

(٤) انظر شرح الكافية للرضى ٢/ ٢٣٨ فقد نص على ذلك كله ، وأبو عثمان المازنيّ ١٤٣ .

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣٨ فقد نص عليه ، ولم أعثر على نص الفراء فى معانيه .

(٦) فى (ف) " إكرامه " .

(٧) فى الأصل " الجواب " .

وَأَمَّا عَمَلُهَا فَلاَ تَعْمَلُ إِلاَّ بِشُرُوطٍ خَمْسَةٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ جَوَاباً ؛ لأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ جَوَاباً قَوِيَت لأَنَّهَا بِالْوَضْعِ لِلْجَوَابِ ، وَحَقُّ الْجَوَابِ أَنْ لاَ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ .

الثَّانِي :أَنْ لاَ يَكُونَ مَعَهَا حَرْفُ عَطْفٍ كَقَولِكَ : " زَيْدٌ يَقُومُ وَإِذَنْ يَقْعُدُ فَإِنْ عَطَفْتَ " يَقْعُدُ " عَلَى " يَقُومُ " رَفَعْتَ (فَأَلْغَيْتَ) (١) " إِذَنْ " ، وَإِنْ عَطَفْتَ " يَقْعُدُ " عَلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ " زَيدٌ يَقُوم " جَازَ النَّصْبُ ؛ لِأَنَّ عَطْفَ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ عَلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَةٍ جَائِزٌ .

الثَّالِثُ : أَنْ يَعْتَمِدَ الفِعْلُ عَلَيْهَا ، أَيْ : تَقَعُ مُبْتَدَأَةً ، فَإِنْ تَوَسَّطَتْ بَيْنَ الْمُبْتَدأ وَالْخَبرِ نَحْوُ " أَنَا (إِذَنْ) (٢) أُكْرِمُكَ " بَطَلَ عَمَلُهَا ، لِاعْتِمَادِ الْفِعْلِ عَلَى مَا قَبْلَهَا وَهُوَ (الْمُبْتَدأُ) (٣) ، وَكَذَلِكَ (إِذَا) (٤) تَوَسَطَتْ بَيْنَ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ نَحْوُ " إِنَ تَقُمْ إِذَنْ أُكْرِمْكَ " ، وَكَذَلِكَ بَيْنَ الْقَسَمِ وَجَوَابِهِ كَقَولِكَ : (" وَاللَّهِ إِذَنْ لأَفْعَلَنَّ ") (٥) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُالْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لاَ أُ قِيلُهَا (٦)

فَرَفع " أُقِيلُهَا " ؛ لِأَنَّهُ جَوَابُ الْقَسَمِ ، وَكَمَا أَنَّ الْمُبْتَدأَ لاَ يَصِحُّ بِدُونِ

---

(١) بياض فى الأصل ، والمثبت من (ف) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى (ف) " الفعل " .

(٤) فى الأصل " إن " .

(٥) فى (ف) " إذن والله لأفعل " .

(٦) البيت لكثير عزة من قصيدة قالها فى عبدالعزيز بن مروان كما فى ديوانه ٣٠٥، وفيه " إذا " بالتنوين ، والبيت فى الكتاب ١٥/٣ ، وابن يعيش ١٣/٩ ، وكتاب الحلل فى شرح أبيات الجمل ٢٦٦ ، ومغنى الليب ٣٠ ، وشواهد المغنى ٦٣ ، ورصف المبانى ٦٦ ، والخزانة ٥٨٠/٣ بولاق .

الْخَبَرِ كَذَلِكَ الشَّرْطِ (وَالْقَسَمُ) (١) لاَ يَصِحَّانِ بِدُونِ الْجَوَابِ .

الرَّابِعُ : أَنَ لاَ يُفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ بِغَيْرِ الْيَمِينِ نَحْوُ " إِذَنْ وَاللَّهِ أُكْرِمَكَ " فَيُنْصَبُ ، وَكَذَلِكَ النِّدَاءُ لاَيُعَدُّ فَصْلاً نَحْوُ " إِذَنْ يَا زَيْدُ أُكْرِمَكَ " ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الأَشْيَاءَ مُؤَكِّدَةٌ لِلْكَلاَمِ .

فَإِنْ قُلْتَ : " إِذَنْ عِنْدَ زَيدٍ أُكْرِمُكَ " رَفَعْتَ ؛ لأَنَّكَ فَصَلْتَ بِغَيرِ الْيَمِينِ .

الْخَامِسُ : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلاً ؛ فَإِنْ كَانَ حَالاً لَمْ يَعْمَلْ (فِيهِ) (٢) نَحْوُ قَوْلِكَ لِمَنْ يَقُولُ لَكَ : أَنَا أَزُورُكَ : إِذَنْ أَظُنُّكَ كَاذِبًا " ؛ لِأَنَّ " أَظُنُّكَ " (٣) ثَابِتٌ فِي الْحَالِ ، فَلَوْ عَمِلَتْ (فِيهِ) (٤) لَخَرَجَتْ عَنْ أَخَوَاتِهَا ؛ لِأَنَّ نَوَاصِبَ الفِعْلِ لاَ تَعْمَلُ إِلاَّ فِي الْمُسْتَقْبِلِ ، وَمِنَ النَّاسِ مَن يَرْفَعُ مَا بَعْدَهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَإِنْ وُجِدَتْ هَذِهِ الشُّرُوطَ (٥) ، فَإِنْ قِيلَ : (فَإِنَّ الشَّاعِرَ فِي قَوْلِهِ (٦)) :

أُرْدُدْ حِمَارَكَ لاَيَرْتَعْ بِرَوْضَتِنَا   إِذَنْ يُرَدَّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبُ (٧)

---

(١) فى (ف) " والجزاء " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى (ف) " ظنك " .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) ينظر فى الكتاب ١٦/٣ ، حيث جعلوها بمنزلة هَلْ وبَلْ .

(٦) فى الأصل " فإن الشاعر قال فى قوله " .

(٧) البيت لعبدالله بن عنمة الضبى كما فى شرح المفضليات للتبريزى ١٢٨٧ ، وشرح الحماسة للمرزوقى ٥٨٦ ، والكتاب ١٤/٣ ، والأصول فى النحو ١٥٣/٢ ، وروى صدره " اردد حمارك لاتنزع سويته " ، ونسب فى اللسان " كرب " إلى عبدالله الضبى ونسبه إليه فى " سوا " ، ثم قال " والصحيح أنه لسلام بن عوية الضبى " ، ولم أره فى غيره " والبيت موجود فى المقتضب ١٠/٢ ورصف المبانى ٦٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٢٣٨ ، وابن يعيش ١٦/٧ ، والخزانة ٣/ ٥٧٦ بولاق .

(قَدْ أَعْمَلَ " إِذَنْ ") [1] فِي " يُرَدُّ " فَنَصَبَهُ وَلَيْسَتْ جَوَابًا .

قِيلَ [2] : هِيَ جَوَابٌ تَقْدِيراً لاَ صَرِيحاً ، فَكَأَنَّ قَائِلاً يَقُولُ : وَمَاذَا يَكُونُ إِذَا رَتَعَ ؟

فَقَالَ مُجِيباً لَهُ : إِذَنْ يُرَدَّ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

لاَ تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرَا   إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا [3]

فَأَعْمَلَ " إِذَنْ " وَهِيَ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ اسْمِ " إِنَّ " وَخَبَرِهَا ، فَقِيلَ : إِنَّهُ جَعَلَ " إِذَنْ " وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ خَبَرًا لِـ " إِنَّ " ؛ لِأَنَّهُ شَبَّهَهَا بِـ " لَنْ " فِي قَوْلِكَ :

" إِنِّي لَنْ أَقُومَ " ، وَقِيلَ : الْخَبَرُ مَحْذُوفٌ ، وَتَقْدِيرُهُ / أَنِّي أَقُولُ إِذَنْ أَهْلِكَ " ، وَقِيلَ : " أَهْلِكَ " مَرْفُوعٌ ، خَبَرُ " إِنَّ " ، وَ " أَطِيرُ " (مُنْتَصِبٌ) [4] بَعْدَ " أَوْ " بِإِضْمَارِ " أَنْ " أَيْ : إِنِّي (إِذَنْ) [5] أَهْلِكُ إِلاَّ أَنْ أَطِيرَ . / ٢٤ أ

وَلَكَ فِي قَوْلِهِمْ : " إِنْ تَأْتِنِي [6] آتِكَ وَإِذَنْ أُحْسِنُ إِلَيْكَ " ثَلاَثَةُ أَوْجُهٍ ، جَزْمُ " أَحْسِنْ " عَطْفًا عَلَى الْجَزَاءِ ، وَنَصْبُهُ عَلَى الْقَطْعِ بِمَا قَبْلَهُ وَالاسْتِئْنَافِ ، وَرَفْعُهُ عَلَى أَنْ تَجْعَلَهُ خَبَرًا لِمُبْتَدَإٍ ، أَيْ : أَنَا إِذَنْ أُحْسِنُ إِلَيْكَ ، فَاعْرِفْهُ [7] .

---

(١) في الأصل " فاعمل إذن " .

(٢) في الأصل " وقيل " .

(٣) لم أعثر على قائل هذا الرجز ، وهو في ابن يعيش ١٧/٧ ، والجنى الداني ١٤٤ ، والإنصاف ١٧٧ ، ومغني اللبيب ٣١ ، ورصف المباني ٦٦ ، والمقرب ٢٦١/١ ، وأوضح المسالك ١٧٠/٣ ، واللسان ، وأساس البلاغة " شطر " ، والخزانة ٣/ ٥٧٤ بولاق .

(٤) في (ف) " منصوب " .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) في (ف) " إن تأتيني " .

(٧) انظر مغني اللبيب ٣٢ .

كَيْ ، لاَمُ كَيْ ، لاَمُ الْجُحُودِ ، حَتَّى وَالْوَاوُ ، وَالْفَاءُ ، إِذَا أَجَبْتَـــا
الأَمْـرَ ، وَالنَّـهْيَ ، وَالاسْتِفْهَــامَا كَجِيءْ لَنَـا فَنُولِيَ الإِكْرَامَـــا
وَالْعَرْضَ ، وَالتَّحْضِيضَ وَالتَّمَنِّيَـا نَحْوُ أَلاَ تَزُورُنَـا فَنُعْطِيَـــا
وَمَا أَعِيبُ فِعْـلَهُ فَأَعْذِلَــــهُ وَلاَ تَعِبْ فِعْــلَ امْرِيءٍ وَتَفْعَلَهْ
وَسِرْتُ حَتَّى أَدْخُـلَ الْبَــلْدَةَ أَيْ سِرتُ إِلَى أَنْ أَوْ عَلَى تَقْدِيرِكَـيْ
وَ " أَوْ " كَمِثْـلِ الْزَمَهُ أَوْ يَقْضِيَنِي فَانْصِبْ بِـإِلاَّ أَنْ لِمَعْنًى بَيِّــنِ

[كَيْ]

(اعْلَمْ أَنَّ " كَيْ " إِنَّمَـا) [١] تَنْصِبُ بِإِضْمَارِ " أَنْ " ؛ لأَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ بِدَلِيــلِ أَنَّكَ تَقُــولُ : " قَصَدْتُ فُلاَنًا " فَيُقَالُ لَكَ : " كَيْمَهْ " ؟ [٢] فَتَقُولُ : (لِيُحْسِنَ إِلَيَّ) [٣] ، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ حَرْفَ جَرٍّ لَمَا حُذِفَتْ – عِنْدَ دُخُولِهَا – الأَلِفُ مِنْ " مَا " الاسْتِفْهَامِيَّةِ ، كَقَوْلِكَ : " لِمَ فَعَلْتَ ؟ وَلِمَ أَخَذْتَ زَيْدًا " ؟ فَإِذَا وَقَفْتَ أَلْحَقْتَ " الْهَاءَ " ، فَتَقُولُ : " لِمَهْ وَبِمَهْ " ، فَالْهَاءُ فِي " كَيْمَهْ " زَائِدَةٌ لِلْوَقْفِ [٤] كَالْهَـاءِ فِي " لِمَهْ ، وَبِمَهْ " ، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ ، وَحَرْفُ الْجَرِّ لاَ يَدْخُلُ (عَلَى الْفِعْلِ) [٥] – (فَوَجَبَ) [٦] إِضْمَـارُ " أَنْ " بَعْدَهَا ، لِيَصِيرَ الْفِعْلُ مَعَ " أَنْ " فِي تَأْوِيلِ الاسْمِ .

---

(١) فى (ف) " اعلم أنه إنما جعل كي " .
(٢) أي : لأي سبب ؟ أو لأي علة ؟ والأصل " ما " الاستفهامية فأدخلوا عليها " كي " كما يدخلون اللام ثم حذفوا الألف وأتوا بهاء السكت فى الوقف .
(٣) فى الأصل " كيمه يحسن إلي " ، والمثبت من (ف) .
(٤) وتسمى بهاء السكت كما تقدّم .
(٥) فى (ف) " إلاَّ على الفعل " بزيادة (إلاَّ) سهو .
(٦) هكذا فى النسختين وهو على تقدير " قد " ، ينظر فى شرح الكافية للرضى ٢/ ٢٦٣ .

وَقِيلَ : إنَّ " كَيْ " تَنْصِبُ بِنَفْسِهَا (١) ، وَلَوْ كَانَتْ حَرْفَ جَرٍّ لَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا (حَرْفُ الْجَرِّ ، فَدَلَّ دُخُولُ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا) (٢) (عَلَى أَنَّهَا) (٣) بِمَنْزِلَةِ " أَنْ " وَ " أَنْ " تَنْصِبُ بِنَفْسِهَا نَحْوُ قولِهِ تَعَالَى : ﴿ لِكَيْلاَ تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾(٤)

وَقِيلَ : إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا " اللاَّمُ " نَصَبَتْ بِنَفْسِهَا ، وَإِذَا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهَا " اللاّمُ " نَصَبَتْ بإِضْمَارِ " أَنْ " .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ ظَهَرَتْ " أَنْ " بَعْدَهَا مَعَ دُخُولِ اللامِ عَلَيْهَا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَرَادَ لِكَيْمَا أَنْ يَطِيرَ بِقِرْبَتِي فَيَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ (٥)

فَإِظْهَارُ "أَنْ " بَعْدَهَا تَنْبِيهٌ عَلَى (أَنَّ) (٦) النَّصْبَ بِـ " أَنْ " مُضْمَرَةً ، وَقِيلَ : " أَنْ " هُنَا بَدَلٌ مِنْ " كَيْ " ؛ لِأَنَّ " كَيْ " وَ " أَنْ " حَرْفَانِ مَصْدَرِيَّانِ عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّ " كَيْ " مَصْدَرِيَّةٌ فَأَبْدَلَ أَحَدَهُمَا مِنَ الْآخَرِ كَمَا يُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَاهُ ، وَقِيلَ : دَخَلَتْ " أَنْ " تَوْكِيدًا لِـ " كَيْ " لِاتِّفَاقِهِمَا في الْمَعْنَى ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) في الهمع ٢/٥ " فمذهب سيبويه أنَّها تنصب بنفسها ، ومذهب الخليل والأخفش أنَّ " أنْ " مضمرة بعدها " .

(٢) سقط من (ف) سبق نظر .

(٣) في (ف) " إلا على أنها " بزيادة لفظ " إلا " .

(٤) سورة الحديد ٢٣ .

(٥) لم أقف على قائل هذا البيت ، وهو في الإنصاف ٥٨٠ ، وابن يعيش ١٩/٧ ، ومغني اللبيب ٢٤٢ ، وشواهد المغني ٥٠٨ ، ورصف المباني ٢١٦ ، والخزانة ٥٨٥/٣ بولاص ، وضرائر الشعر ٦٠ ، ومعاني القرآن ٢٦٢/١ . الشن : القربة البالية ، والبلقع : المقفرة الخالية .

(٦) سقط من الأصل .

قَدْ يَكْسِبُ الْمَالَ الْهِدَانُ الْجَافِي   بِغَيْرِ لاَ عَصْفٍ وَلاَ اصْطِرَافِ [1]

فَأَكَّدَ " غَيْراً " بِـ " لاَ " ؛ لاتِّفَاقِهِمَا فِي مَعْنَى النَّفْيِ .

وَقِيلَ : لاَيَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ " كَيْ " حَرْفَ جَرٍّ أَنْ يُضْمَرَ بَعْدَهَا " أَنْ " (لِأَنَّ كَوْنَ الْفِعْلِ فِي تَأْوِيلِ الاسْمِ لاَ يَفْتَقِرُ) [2] إِلَى إِضْمَارِ " أَنْ " ، نَحْوُ قَوْلِكَ : (أَتِيكَ) [3] يَوْمَ يَخْرُجُ زَيْدٌ " أَيْ : يَوْمَ خُرُوجِهِ وَلَيْسَتْ "أَنْ " هُنَا مُضْمَرَةً بِدَلِيلِ رَفْعِ (الْفِعْلِ) [4] . / ٣٤ ب

وَتُضْمَرُ " أَنْ " بَعْدَ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ إِنْ قُلْنَا : إِنَّ " كَيْ " تَنْصِبُ بِنَفْسِهَا ، وَهِيَ " اللاَّمُ ، وَالْوَاوُ ، وَالْفَاءُ ، وَأَوْ ، وَحَتَّى " ، وَهَذِهِ الْحُرُوفُ الْخَمْسَةُ بِالنِّسْبَةِ (إِلَى) [5] جَوَازِ إِظْهَارِ " أَنْ " بَعْدَهَا عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ : ضَرْبٌ لاَ يَجُوزُ الإِظْهَارُ ، وَضَرْبٌ يَجِبُ الإِظْهَارُ ، وَضَرْبٌ يَجُوزُ (فِيهِ) [6] الأَمْرَانِ .

---

(١) هذان البيتان أنشدهما صاحب اللسان فى (صرف ، عصف) ونسبهما إلى العجّاج ، والذى فى ديوانه ١١٢ البيت الأخير ، برواية " من غير لا عصف ولا اصطراف " ، وذكر في الخصائص ٢٨٣/٢ الشطر الأخير منسوباً إلى العجاج وأنشدهما صاحب اللسان فى (هدن) هكذا :

" قد يجمع المالَ الهدانُ الجافِي   من غير ما عقل ولا اصطراف "

ونسبهما إلى رؤبة وكذلك فعل صاحب الخزانة ٣/ ٥٨٦ بولاق ، والفراء فى معانى القرآن ٢٦٢/١ وليسا فى ديوانه المطبوع .

وهو فى المحتسب ١١٦/١ ، والإنصاف ٥٨١ ، والصحاح (صرف ، عصف)

الهدان : النوام الذى لا يصلى ولا يبكر فى حاجة ، الجافى : الثقيل فى الحرب ، العصف : الكسب والحيلة ، والاصطراف : التصرف فى أوجه الكسب .

(٢) فى الأصل " ليكون الفعل فى تأويل الاسم ولا يفتقر " ، وما فى (ف) أوضح .

(٣) فى الأصل " أتيتك " .

(٤) فى الأصل " الفاعل " .

(٥) فى الأصل " فى " .

(٦) فى (ف) " فيها " .

فَأَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِي لاَ يَجُوزُ فِيهِ الإِظْهَارُ فَبَعْدَ " حَتَّى " ، وَلاَمِ الْجُحُودِ وَالْوَاوِ ، وَالْفَاءِ (وَ أَوْ) [١] ، وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ الإِظْهَارُ فَبَعْدَ لاَمِ " كَيْ " إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا " لاَ " ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ [٢] ، وَإِنَّمَا وَجَبَ إِظْهَارُ " أَنْ " ؛ لِأَنَّ لاَمَ " كَيْ " حَرْفُ جَرٍّ وَ " لاَ " حَرْفُ نَفْيٍ فَلَوْ لَمْ تَظْهَرْ " أَنْ " لَدَخَلَتْ اللاَّمُ الْجَارَّةُ عَلَى حَرْفٍ ، وَهُوَ " لاَ " [٣]

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ دَخَلَتْ عَلَى " أَنْ " وَهُوَ حَرْفٌ .

قُلْتُ : الْفَرْقُ أَنَّ " أَنْ " وَمَا بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ (وَالْمَصْدَرُ) [١] اسْمٌ فَكَأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَمْ يَدْخُلْ إِلاَّ عَلَى الاسْمِ .

وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ الأَمْرَانِ فَبَعْدَ لاَمِ كَيْ أَيْضًا إِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا (" لاَ") [٤] نَحْوُ " قُمْتُ لِيَقُومَ ، وَلِأَنْ يَقُومَ " فَرْقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ لاَمِ الْجُحُودِ ، وَمِمَّا يَجُوزُ فِيهِ الإِظْهَارُ وَالإِضْمَارُ حَرْفُ الْعَطْفِ إِذَا عُطِفَ (بِهِ)[٥] فِعْلٌ عَلَى مَصْدَرٍ مَلْفُوظٍ بِهِ كَقَوْلِكَ :" أُحِبُّ إِكْرَامَكَ وَأَنْ أَزُورَكَ - بِالإِظْهَارِ- ، وَأُحِبُّ إِكْرَامَكَ (وَأَزُورَكَ)[٦] - بِإِضْمَارِهَا - " ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) سورة الحديد ٢٩ .

(٣) قال فى الهمع ١٧/٢ : " لأنهم لو قالوا : جئت للا تغضب " كان فى ذلك قلق فى اللفظ ونبوة فى النطق ، فتجنبوه بإظهار " أن " .

(٤) فى الأصل " إلاَّ " .

(٥) فى (ف) " فيه " .

(٦) سقط من (ف) .

لَلَبْسُ عَبَـاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ (١)

فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ النَّاصِبَ بَعْدَ هَذِهِ الْحُرُوفِ "أَنْ" مُضْمَرَةً (٢) ، وَالَّذِي حَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ " اللَّامَ ، وَحَتَّى " حَرْفَا جَرٍّ ، وَمَعْنَاهُمَا إِذَا دَخَلَا عَلَى الْفِعْلِ كَمَعْنَاهُمَا إِذَا دَخَلَا عَلَى الاسْمِ ، وَحَرْفُ الْجَرِّ لاَ يَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ لَكِن فِي الاسْمِ أَوْ مَا كَانَ فِي مَعْنَى الاسْمِ فَوَجَبَ أَنْ يُتَأَوَّلَ (٣) هَذَا الْفِعْلُ الدَّاخِلُ عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ بِالاسْمِ ، وَالَّذِي يُصَيِّرُ الْفِعْلَ فِي تَأْوِيلِ الاسْمِ إِمَّا "أَنْ" أَوْ " مَا " الْمَصْدَرِيَّةُ ، وَلاَ يَجُوزُ (٤) أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ الْمُقَدَّرُ هُوَ " مَا " ؛ لأَنَّهَا لاَ تَنْصِبُ ، وَقَدْ سُمِعَ النَّصْبُ بَعْدَ هَذِهِ الْحُرُوفِ فَتَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ " أَنْ " هِيَ الْمُضْمَرَةُ .

---

(١) هذا البيت لميسون بنت بحدل الكلبية ، وكانت من أهل البادية فتزوجها معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه ونقلها إلى الحاضرة فكانت كثيرة الحنين والشوق إلى أهلها ومسقط رأسها ، يقال أنه ألحقها بأهلها وهى حامل بابنه يزيد فوضعته بالبرية فمن ثم كان فصيحاً .
البيت فى الكتاب ٣/ ٤٥ ، وسر الصناعة ١/ ٢٧٥ ، والمقتضب ٢/٢٦ ، وحياة الحيوان للدميرى ٢/ ٢٠٨ ، والاقتضاب ١١٥ ، وأصول النحو ٢/ ١١٥ ، والفصول الخمسون ٢٠٤ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٣٤٠ ، وابن يعيش ٧/ ٢٥ ، وابن الشجرى ١/ ٢٨٠ ، ومغنى البيب ٣٥١ ، وشواهد المغنى ٧٧٨ ، والاعراب عن قواعد الإعراب ١٢٩ ، ورصف المبانى ٤٢٢ ، والهمع ٢/١٧ ، والدرر اللوامع ٢/١٠ ، والتصريح ٢/١٧ .
جاء فى الخزانة ٣/ ٥٩٣ " فى غالب كتب النحـــو " للبس " بلامين وهو خلاف الرواية الصحيحة (ولبس) " .
العباءة : جبة من صوف ، الشفوف : جمع شف بكسر الشين وفتحها : ثياب رقاق تصف الجسم

(٢) ينظر الكتاب ١/ ٤١٨ بولاق ، والإنصاف مسألة ٧٨ ص ٥٧٠ ، ومسألة ٧٩ ص ٥٧٥ ، ومسألة ٨٢ ص ٥٩٣ ، ومسألة ٨٣ ص ٥٩٧ حيث مذهب كُلٍّ من البصريِّينَ والكوفيين واحتجاجهم .

(٣) فى (ف) " أن يؤول " .

(٤) في الأصل " لا يجوز " بدون الواو .

فَإِنْ قِيلَ : فَمِنَ النَّاس مَنْ يَرَى أَنَّ " كَيْ " مَصْدَرِيَّةٌ ، وَيَرَى أَنَّهَا تَنْصِبُ بِنَفْسِهَا [(١)] فَهَلاَّ كَانَتْ " كَيْ " هَذِهِ هِيَ الْمُقَدَّرَةُ ؟

قُلْنَا : لاَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ " كَيْ " هِيَ الْمُقَدَّرَةُ ، (أَمَّا) [(٢)] عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّهَا غَيْرُ مَصْدَرِيَّةٍ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ فَتَقْدِيرُهَا يُؤَدِّي إِلَى تَغْيِيرِ الْمَعْنَى لاَ سِيَّمَا بَعْدَ " حَتَّى " ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : (لاَ أَسِيرُ) [(٣)] حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ " فَلَوْ قَدَّرْتَ " كَيْ " وَهِيَ مَعْنَاهَا التَّعْلِيلُ فَلاَ يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ طُلُوعُ الشَّمْسِ مُعَلَّلاً بِسَيْرِكَ ، وَبَعْدَ " اللَّامِ " يُؤَدِّي إِلَى تَقْدِيرِ حَرْفٍ (هُوَ وَ" الـلاَّم ") [(٤)] بِمَعْنًى وَاحِدٍ فَيَكُونَ تَكْرِيراً مَعَ إِمْكَانِ اجْتِنَابِهِ ، وَلأَنَّهُ قَدْ ظَهَرَتْ " أَنْ " مَعَ " اللاَّمِ " [(٥)] ، فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ مُقَدَّرَةً مَعَ البَوَاقِي .

---

(١) يرى الكُوفيُّونَ أَنَّ " كَيْ " لا تكون إلاَّ حرف نصب ، انظر الإنصاف ٥٧٠ ، المسألة ٧٨ .

(٢) في الأصل " وأما " بالواو وهو سهو من صوابه من(ف) ومن التحفة الشافية ١٦١/ب .

(٣) في (ف) " لأسيرن " .

(٤) في الأصل " هو اللام " بدون واو العطف .

(٥) كما في " جئت لأن أتعلم " .

" بحث الفـاء ، والواو "

أمَّا " الْفَاءُ ، وَالْوَاوُ " فَهُمَا مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ فَلاَ يَصِحُّ جَعْلُهُمَا عَلَى بَابِهِمَا إِلاَّ بِتَأْوِيلٍ (يَجْعَلُ) (١) الأَوَّل اسْمًا ، وَإِذَا جَعَلْتَهُ اسْمًا فَلاَ تَعْطِفُ عَلَيْهِ الْفِعْلَ إِلاَّ إِذَا صَارَ بِتَأْوِيلِ الاسْمِ ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

دَاوَيْتُ عَيْنَ أَبِي الدُّهَيقِ بِمَطْلِهِ   حَتَّى الْمَصِيفِ وَيَغْلُوَ الْقِعْدَانُ (٢)

/ فَالْمَصِيفُ مَجْرُورٌ بِحَتَّى ، وَ " يَغْلُوَ " مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ ، وَلاَ / ٣٥ - أ يَصِحُّ عَطْفُ الْفِعْلِ عَلَى الاسْمِ إِلاَّ بِإِضْمَارِ " أَنْ " لِيَصِيرَ فِي تَأْوِيلِ الاسْمِ (٣) ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ " فَلاَ يَصِحُّ عَطْفُ الثَّانِي عَلَى الأَوَّلِ ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ أَمْرٌ وَالثَّانِي خَبَرٌ ، فَوَجَبَ أَنْ يُقَدَّرَ الأَوَّلُ بِمَعْنَى " لِيَكُنْ مِنْكَ (زِيَارَةٌ)(٤) ، (فَإِذَا) (٥) قُدِّرَ

---

(١) فى (ف) " جعل " .

(٢) لم أعثر على قائله ، وهو فى المقتصد فى شرح الإيضاح ١٠٨٠ ، والإنصاف ٥٩٩ المسألة ٨٣ على أن الفعل بعد " حتى " منصوب بتقدير " أن " لا بها نفسها ، بلا عزو ، ولم ينسبه أيضا عبدالسلام هارون في معجمه ٣٩٣ ولا صاحب مدرسة البصرة النحوية ١٨١ .
أبوالدهيق : كنية رجل ، والمطل : التسويف والمدافعة ، ويغلو : يقال : غلت الدابة فى سيرها غلواً : ارتفعت فجاوزت حسن السير .
والقعدان : جمع قعود ، وهو البكر من الإبل حين يركب .

(٣) يرى الشيخ محمد محى الدين تقدير " حتى ": أخرى بعد الواو تكون (أن) المصدرية وما عملت فيه فى تأويل مصدر مجرور بها ، وتكون الواو قد عطفت (حتى) ومجرورها على (حتى) المذكورة ومجرورها ، وكأنه قد قال : حتى المصيف وحتى يغلو القعدان - عن حاشية الانصاف ٥٩٩

(٤) في النسختين " إكرام " تحريف .
وقال فى التحفة الشافية لوحة ١٦١ ، " فوجب أن يقدر الأول بمصدره ثم جعل لفظ الأمر نائبًا عن المصدر المقدر " .

(٥) فى (ف) " وإذا " .

كَذَا صَارَ اسْمًا فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ الاسْمِ (١) لِيُعْطَفَ الاسْمُ) (١) عَلَى الاسْمِ ، فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ "أَنْ" هِيَ الْمُقَدَّرَةُ ، وَأَيْضًا لَوْ نَصَبَ حَرْفُ الْعَطْفِ هُنَا لَنَصَبَ في كُلِّ مَوْضِعٍ ، إِذْ مَعْنَاهُ في الْجَمِيعِ وَاحِدٌ .

وَمِثَالُ الأَمْرِ قَوْلُهُ (٢) : " جِئْ لَنَا فَنُولِيَ الإِكْرَامَا " .

وَمِثَالُ النَّهْيِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ ﴾(٣)، وَمِثَالُ الاسْتِفْهَامِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَهَل لَّنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾(٤) ، أَيْ : لاَ يَكُنْ مِنْكُم افْتِرَاءٌ فَسُحْتٌ مِنَ اللَّهِ ، وَإِنْ يَكُنْ مَعْرِفَةٌ مِنَّا بِذَوِي شَفَاعَةٍ فَشَفَاعَةٌ مِنْهُمْ لَنَا .

وَمِثَالُ النَّفْيِ قَوْلُهُ (٢) : " وَمَا أَعِيبُ فِعْلَهُ فَأَعْذُلَه " وَالْمَعْنَى لاَ عَيْبٌ فَعَذْلٌ ، وَمِنْهُ:مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا ، بِالنَّصْبِ ، وَالرَّفْعِ ، أَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى مَعْنَيَيْنِ : (٥)

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الإِتْيَانَ وَالْحَدِيثَ مُنْتَفِيَانِ جَمِيعًا ؛ لأَنَّ الإِتْيَانَ سَبَبٌ لِلْحَدِيثِ وَإِذَا انْتَفَى الإِتْيَانُ الَّذِى هُوَ سَبَبٌ فَيَنْتَفِي الْحَدِيثُ ؛ لانْتِفَاءِ سَبَبِهِ ، وَلِهَذَا يُفَسِّرُونَهُ بِـ " كَيْفَ " ، فَيَقُولُونَ في مَعْنَاهُ : " مَا تَأْتِينَا فَكَيْفَ تُحَدِّثُنَا " أَيْ : إِذَا انْتَفَى السَّبَبُ فَكَيْفَ يَثْبُتُ الْمُسَبَّبُ ؟ .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) أى : الناظم .

(٣) سورة طه ٦١ ، وقوله تعالى " فيسحتكم " سقط من الأصل .

(٤) سورة الأعراف ٥٣ .

(٥) انظر الكتاب ٣/٣٠ فما بعدها .

(٦) فى الأصل " في معناه " ، والمثبت من (ف) .

الثَّانِي : – مِنْ (مَعْنَى النَّصْبِ) أَنْ يَثْبُتَ الإِتْيَانُ وَيَنْتَفِيَ الْحَدِيثُ ، فَإِذَا قُلْتَ : " مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا " أَيْ مَا يَكُونُ مِنْكَ إِتْيَانٌ هُوَ سَبَبٌ لِحَدِيثٍ ، بَلْ تَأْتِينَا لاَ لِحَدِيثٍ ، وَالْغَرَضُ مِنْ هَذَا نَفْيُ مَجْمُوعِ الإِتْيَانِ وَالْحَدِيثِ ، وَنَفْيُ الْمَجْمُوعِ قَدْ يَكُونُ (بِنَفْيِ) [1] الْجُزْأَيْنِ ، وَهُوَ الْوَجْهُ الأَوَّلُ ، وَقَدْ يَكُونُ بِنَفْيِ أَحَدِ الْجُزْأَيْنِ ، ثُمَّ لاَ يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَنْتَفِيَ الإِتْيَانُ وَيَثْبُتَ الْحَدِيثُ ، وَهُوَ مُحَالٌ ، أَوْ يَثْبُتَ الإِتْيَانُ وَيَنْتَفِيَ الْحَدِيثُ ، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي مِنْ وَجْهَيِ النَّصْبِ .

وَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا أَنْ تَعْطِفَ الثَّانِيَ عَلَى الأَوَّلِ فَتُشْرِكَهُ فِي إِعْرَابِهِ ، أَيْ : " مَا تَأْتِينَا فَمَا تُحَدِّثُنَا " .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ نَفَى وُقُوعَهما بِصِفَةِ أَنَّ الثَّانِيَ عَقِيبُ الأَوَّلِ ، فَكَأَنَّهُ نَفَى الإِتْيَانَ الَّذِى (يَعْقُبُهُ) [2] الْحَدِيثُ لاَ أَنَّهُ نَفَى كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَلِذَلِكَ قَالُوا : مَعْنَاهُ " مَا تَأْتِينَا مُحَدِّثًا " ، وَيَجُوزُ أَنْ تَرْفَعَ بِإِضْمَارِ مُبْتَدَأٍ أَيْ مَا تَأْتِينَا فَأَنْتَ تُحَدِّثُنَا " ، فَيَكُونُ خَبَرَ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ ، وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ نَصْبٌ ؛ لأَنَّهَا جَوَابُ النَّفْيِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هَل لَّكُم مِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ﴾ [3] [أَيْ : فَتَسْتَوُوا فِيهِ] [4] فَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، وَكَذَلِكَ [5] قَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) فى (ف) " نفي " .

(٢) فى الأصل غير واضح .

(٣) سورة الروم ٢٨ .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) فى الأصل " ولذلك " .

وَلَقَدْ تَرَكْتِ صَبِيَّةً مَرْحُومَةً ... لَمْ تَدْرِ مَا جَزَعٌ عَلَيْكِ فَتَجْزَعُ (١)

أَيْ : فَهِيَ تَجْزَعُ ، فَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ؛ لأَنَّهَا جَوَابٌ وَهِيَ مُنْتَفِيَةٌ ـ وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَرْفُوعًا ـ ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ سَبَبٌ (لِلثَّانِي) (٢) أَيْ : لَوْ دَرَتْ لَجَزِعَتْ فَالسَّبَبِيَّةُ بَاقِيَةٌ فَانْتِفَاءُ الثَّانِي لانْتِفَاءِ الأَوَّلِ ، وَيَجُوزُ إِثْبَاتُ الْجَزَعِ مَعَ نَفْيِ الدِّرَايَةِ أَيْ فَهِيَ تَجْزَعُ فَعَطَفَ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ فَلَمْ يَجْعَلِ الأَوَّلَ سَبَبًا(٣) لِلثَّانِي، فَأَمَّا قَوْلُ الْعَنْبَرِيِّ : (٤)

/ ٣٥ - ب /غَيْرَ أَنَّا لَمْ يَأْتِنَا بِيَقِينٍ ... فَنُرَجِّي وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلاَ

فَلاَ يَحْتَمِلُ إِلاَّ الرَّفْعَ ؛ لأَنَّ الْمَعْنَى (أَنَّ الآتِي) (٥) لَمْ يَأْتِنَا بِيَقِينٍ فِيمَا أَخْبَرَنَا بِهِ ، فَنَحْنُ نُرَجِّي خِلاَفَ مَا أَتَى بِهِ لانْتِفَاءِ الْيَقِينِ عَمَّا أَتَى بِهِ فَوَجَبَ الرَّفْعُ ؛ لأَنَّهُ لَوْ جَزَمَ لَدَخَلَ (مَعَ الإِتْيَانِ)(٥) فِي النَّفْيِ بِلَمْ ، وَلَوْ نَصَبَ لَكَانَ الْجَوَابُ أَيْضًا مَنْفِيًّا فَيَفْسُدُ الْمَعْنَى (فِي جَزْمِهِ وَنَصْبِهِ) (٦) ، لأَنَّ الرَّجَاءَ (ثَابِتٌ

---

(١) قائله مويلك المزموم كما في شرح الحماسة للمرزوقي ٩٠٣ يرثي زوجته ، وفيه : فلقد تركت صغيرة .. " ، والخزانة ٣/ ٦٠٤ بولاق ، وهو في مغني اللبيب ٦٢٥ ، وشرح شواهده ٨٧٢ ، وعجزه في شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤٥ .

(٢) في الأصل " الثاني " .

(٣) في (ف) " سبب " .

(٤) لم يزد على هذا اللقب شيئا وهو غير معروف ، لأن شعراء بني العنبر كثيرون ، وقد تبع المؤلفُ الزمخشريَّ في مفصله ٢٤٩ ، ونسب في الكتاب ٣/٣١ لبعض الحارثيين من غير تحديد ، وكذلك في ابن يعيش ٧/ ٣٦ ، وفي الخزانة ٣/ ٦٠٧ بولاق غير معروف القائل .
وهو في المقرب ١/ ٢٦٥ ، ومغني اللبيب ٦٢٥ ، وشرح شواهد المغني ٨٧٢ ، وشرح الكافية للرضي٢/ ٢٤٧ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢١٤ غير منسوب .

(٥) في الأصل غير واضح لطمس معظم حروفه .

(٦) (ف) في نصبه وجزمه " .

بِخِلاَفِ) [1] مَا أَتَى بِهِ ، فَأَمَّا قَوْلُ جَمِيلٍ :

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ [2]

قَالَ سِيبَوَيْهِ : " لَمْ يَجْعَلِ الأَوَّلَ سَبَبًا لِلثَّانِي ، وَلَكِنَّهُ جَعَلَهُ يَنْطِقُ عَلَى كُلِّ حَالٍ " [3] .

([4] فَقَوْلُهُ : " لَمْ يَجْعَلِ الأَوَّلَ سَبَبًا لِلثَّانِي " مِمَّا يَنْفِي النَّصْبَ، وَقَوْلُهُ : " وَجَعَلَهُ مِمَّا يَنْطِقُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ") [4] مِمَّا يَنْفِي الْجَزْمَ .

(وَالرَّبْعُ : الْمَنْزِلُ) [5] وَالْمَرْبَعُ : الْمَنْزِلُ فِي الرَّبِيعِ خَاصَّةً،(وَالْقَوَاءُ)[1]: الْخَالِي،وَالسَّمْلَقُ : الأَرْضُ الَّتِي لاَ نَبَاتَ فِيهَا .

وَمِثَالُ التَّمَنِّي قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [6] ، أَيْ : لَيْتَ لِي بِهِمْ صُحْبَةً فَفَوْزًا .

وَمِثَالُ الدُّعَاءِ قَوْلُهُم : " اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي مالاً فَأُنْفِقَهُ " ، فَالتَّقْدِيرُ فِيهِ كَالتَّقْدِيرِ فِي الأَمْرِ ؛ لأَنَّ لَفْظَهُ لَفْظُ الأَمْرِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُسَمَّ أَمْرًا ؛ لأَنَّهُ طَلَبٌ

---

(١) غير واضح في الأصل .

(٢) ينظر الديوان ١٤٥ ، والكتاب ٣/ ٣٧ ، وابن يعيش ٧/ ٦٣ ، وشذور الذهب ٣٠٠ ، والهمع ١١/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢١٥ ، ومغني اللبيب ٢٢٢ ، وشرح شواهده ٤٧٤ ، والخزانة ٣/ ٦٠١ بولاق .

(٣) الكتاب ٣٧/٣ وفيه " لم يَجْعَلِ الأوَّلُ سبباً للآخِرِ ، ... " .

(٤) سقط من (ف) ، سبق نظر .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) سورة النساء ٧٣ .

(مِنَ ٱلأَدْنَى إِلَى ٱلأَعْـلَى) [1] .

وَمِثَـالُ الْعَرْضِ قَوْلُه[2] : " أَلاَ تَزُورُنَا فَنُعْطِيَا " فَـعَرَضَ عَلَيْـهِ الزِّيَـارَةَ وَجَعَـلَهَا سَبَبًا لِلْعطَاءِ ، وكَذَلِكَ التَّحْضِيضُ كَقَوْله تَعَـالَى : ﴿ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّـدَّقَ ﴾ [3]

وَإِنَّمَـا لَزِمَ إِضْمَـارُ " أَنْ " بَعْـدَ الفَاءِ ، وَالْوَاوِ ، وَأَوْ " ؛ لأَنَّهَـا حُـرُوفُ الْعَطْفِ فَلَوْ ظَهَرَتْ " أَنْ " بَعْـدَهَا ([4] لَظَهَـرَ عَطْفُ الاسْمِ عَلَى الْفِعْـلِ) [4] - ([5]وَلاَ يَجُـوزُ ذَلِكَ) [5] ، وَلاَ يَجُوزُ إِظْهَارُ " أَنْ " مَعَ لاَمِ الْجُحُـودِ ، وَهِيَ اللاَّمُ الْوَاقِعَـةُ بَعْدَ النَّفْيِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَـانَ اللَّهُ لِيُعَـذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيـهِمْ ﴾ [6] ، قَـالُوا : (لأَنَّـهُ جَـوَابُ) [7] قَوْلِ قَـائِلٍ : سَيُعَـذِّبُهُمُ اللَّـهُ أَوْ سَوْفَ يُعَـذِّبُهُم ، وَإِظْهَـارُ " أَنْ " مَعَ السِّينِ أَوْ سَوْفَ مُمْتَنِـعٌ ، لأَنَّ " السِّينَ " وَسَوْفَ لِلاسْتِقْبَالِ وَ " أَنْ " كَذَلِكَ فَلاَ يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَـهُمَـا كَمَا لاَ يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ " إِنَّ " وَلاَمِ الابْتِدَاءِ ؛ لاتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَعْنَى فَكَذَلِكَ مَعَ جَـوَابِهِ الَّذِى هُوَ نَـفْيٌ لِهَذَا الْقَوْلِ ، وَتُسَـمَّى هَذِهِ اللاَّمُ لاَمَ الْجُحُـودِ ؛ لِكَوْنِـهَا عَقِيبَ النَّفْيِ ، وَقِيـلَ : (إِنَّمَا) [8] لَمْ تَظْهَـرْ ؛ لأَنَّ الْكَلاَمَ قَدْ طَـالَ بِحَرْفِ النَّفْيِ فَلَمْ تَظْـهَـرْ " أَنْ " كَمَا لَمْ يَظْـهَرْ

---

(1) في الأصل " من الرب الأعلى " .

(2) أي : الناظم .

(3) سورة المنافقون ١٠ .

(4) في (ف) " الظهر عطف الفعل على الاسم " .

(5) سقط من (ف) .

(6) سورة الأنفال ٣٣ .

(7) في (ف) " فلولا أنه جواب " .

(8) في (ف) " انها " .

خَبَرُ الْمُبْتَدإِ مَعَ " لَوْلا " : ؛ لِطُولِ الْكَلَامِ بِجَوَابِهَا ، وَقِيلَ : إِنَّمَا لَمْ يُجزْ إِظْهَارُ " أَنْ " مَعَ اللَّامِ الَّتِي (بَعْد) (١) النَّفْيِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ لَامِ " كَيْ " في الإِثْبَاتِ وَلَامِ الْجُحُودِ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ الإِضْمَارُ بَعْدَ لَامِ [الْجُحُودِ] (٢) إِذَا تَقَدَّمَهَا حَرْفُ النَّفْيِ الدَّاخِلُ عَلَى "كَانَ" لأَنَّ هَذِهِ اللَّامَ (زَائِدَةٌ) (٣) لِلتَّوْكِيدِ، فَالإِضْمَارُ أَوْلَى عِنْدَ الزِّيَادَةِ لِلاخْتِصَارِ(٤) ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا أَسْقَطْتَهَا فَقُلْتَ: (مَاكُنْتُ) (٥) أَضْرِبُكَ، جَازَ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ " « مَا كُنْتُ أَضْرِبُكَ »بِغَيْرِ لَامٍ ، ومَا كُنْتُ لأَضْرِبَكَ " بِلَامٍ أَنَّ الضَّرْبَ فِي الْمَسْأَلَةِ الأَوْلَةِ (٦) جَائِزُ الْوُقُوعِ ، وَفِي الثَّانِيَةِ مُمْتَنِعُ الْوُقُوعِ .

وَتَتَعَلَّقُ هَذِهِ اللَّامُ بِمَحْذُوفٍ (تَقْدِيرُهُ) (٧) مَا كَانَ اللَّهُ مُرِيدًا لِيُعَذِّبَهُمْ .

فصل

فَإِنْ قِيلَ : مَا مَوْضِعُ مَا بَعْدَ " الْفَاءِ " في (جَوَابِ) (٨) الأَشْيَاءِ الثَّمَانِيَةِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهَا ؟ لأَنَّه إِذَا قَدَّرْتَ " أَنْ " كَانَ مَا بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ

---

(١) غير واضح في الأصل .

(٢) سقط من (ف) ، وفي الأصل " كي " تحريف .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) انظر ابن يعيش ٢٨/٧ فما بعدها .

(٥) هذا المثال في الأصل غير واضح ، وفي (ف) مكرر .

(٦) هكذا في النسختين ، وفي أساس البلاغة (أول) " تقول جمل أول وناقة أولة إذا تقدما الابل " ، وقيل إن إدخال الهاء على أفعل صفة كان أو تفضيلاً غيرمسموع ، انظر المدخل إلى تقويم اللسان ٢٨٠ .

(٧) في (ف) " تقديراً " .

(٨) سقط من الأصل .

الْمَصْدَرِ والْمَصْدَرُ اسْمٌ ؟ فَالْجَوَابُ مَا قَالَهُ عَبْدُ/ الْقَاهِرِ : إِنَّ ذَلِكَ / ٣٦-أ
يَأْتِي (عَلَى) (١) ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ : (٢)

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ (مَوْضِعُ " أَنْ ") (٣) وَالْفِعْلِ رَفْعًا ، كَقَوْلِكَ : " زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ " أَيْ : لِيَكُنْ مِنْكَ زِيَارَةٌ فَإِكْرَامٌ مِنِّي .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾(٤) ؛ لأَنَّ " لَيْتَ " نَاصِبَةٌ " أَيْ : لَيْتَ لِي بِهِمْ صُحْبَةً فَفَوْزًا .

الثَّالِثُ : يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ كَقَوْلِكَ: "اذْهَبْ (فَتُدْرِكَ) (٥) خَيْرًا "وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ " لِيَكُنْ مِنْكَ ذَهَابٌ فَإِدْرَاكُ (خَيْرٍ) (٦) ، وَإِنْ شِئْتَ " افْعَلْ ذَهَابًا فَإِدْرَاكَ خَيْرٍ " .

فَصْلٌ [الواو]

وَأَمَّا " الْوَاوُ " فَتَنْتَصِبُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ (نصَبْتَ) (٧) فِيهِ مَا بَعْدَ " الْفَاءِ " مِنَ ٱلأَشْيَاءِ الثَّمَانِيَةِ ، تَقُولُ فِي ٱلأَمْرِ: " زُرْنِي وَأَزُورَكَ"(٨) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) فى الأصل " عليه " .
(٢) ينظر المقتصد فى شرح الإيضاح ٢/ ١٠٦٤ .
(٣) سقط من (ف) .
(٤) سورة النساء ٧٣ .
(٥) فى الأصل " تدرك " .
(٦) فى الأصل " خيرك " .
(٧) فى (ف) " نصب " .
(٨) قال النيليّ في التحفة الشافية لوحة ١٦١ " أيْ : ليكن زيارةٌ منك وزيارةٌ مِنِّي "

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى ... لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ (١)

يُقَالُ : فُلاَنٌ أَنْدَى صَوْتًا مِنْ فُلاَنٍ أَيْ : أَقْوَى .

وَتَقُولُ فِي النَّهْي : " لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ " ، فَإِذَا نَصَبْتَ كَانَ النَّهْيُ عَنِ الْأَكْلِ الْمُقْتَرِنِ بِالشُّرْبِ ، وَإِذَا جَزَمْتَ كَانَ النَّهْيُ عَنْ كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُجْتَمِعَيْنِ وَمُفْتَرِقَيْنِ (٢) ، وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " لاَ يَقُمْ زَيْدٌ وَعَمْرٌو " جَازَ أَنْ يَتَنَاوَلَهُمَا النَّهْيُ بِصِفَةِ الاجْتِمَاعِ ، وَمَعْنَى " الْوَاوِ " يَقْتَضِي ذَلِكَ إِلاَّ أَنْ تَدُلَّ قَرِينَةٌ عَلَى خِلاَفِ ذَلِكَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلاَ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾ (٣) لأَنَّهُ قَدْ عُلِمَ بِدَلِيلٍ آخَرَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ اللَّبْسِ وَكِتْمَانِ الْحَقِّ مُحَرَّمٌ مَنْهِيٌّ عَنْهُ ، وَأَمَّا تَجْوِيزُهُم أَنْ يَكُونَ " وَتَكْتُمُوا " مَنْصُوبًا فَوَجْهُهُ أَنَّ بَعْدَهُ ﴿ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾(٣) ، كَأَنَّ الْمَعْنَى : لاَ يَجْتَمِعُ مِنْكُم لَبْسٌ وَكِتْمَانٌ مَعَ عِلْمٍ ؛ لأَنَّ اللَّبْسَ الَّذِي لاَيَعْلَمُهُ الإِنْسَانُ لاَيَتَنَاوَلُهُ النَّهْيُ

---

(١) البيت متنازع في نسبته فقيل للأعشى ، وقيل للحطيئة ، وليس في ديوانيهما ، وقيل لربيعة بن جشم ، وقيل لدثار بن شيبان النمريّ ،وقيل للفرزدق وليس في ديوانه ، ولعلَّ الصحيح أنَّ البيت لدثار بن شيبان النمريّ حيث عزاه إليه ابْنُ الشَّجَرِيّ في مختاراته ٥١٤ ضمن قصيدة منها هذا البيت ، وكذلك قال أبو الفرج الأصفهانيّ في الأغاني ٢/ ٩٠ : " قال الشاعر النمرى الذى كان الزبرقان حمله على هجاء بغيض " ثم أورد القصيدة كلها ، ويروى " فقلت ادعى وأدع " أى : ادعى ولأدع ، على لام الأمر .

وهو في الكتاب ٣/ ٤٥ ،ومجالس ثعلب ٤٥٦ ،وأمالى القالى ١/ ٩٠ ، والانصاف ٥٣١ ، وابن يعيش ٧/ ٣٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٣٤١ ، ومغنى اللبيب ٥١٩ ، ومعانى القرآن ٢/٢١٤ ، والتصريح ٢/ ٢٣٩ ، وشرح شواهد المغنى ٢٨٧ ، والأشمونى والصبان عليه ٣/٢٣٠ ، والعينى ٤/ ٣٩٢ ، والرد على النحاة ١٢٤ .

(٢) هذا ما قرره سيبويه في الكتاب ٣/ ٤٣ حيث قال " فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن على كل حال " ، ومثله في المقتضب ٢/ ٢٤ .

(٣) سورة البقرة ٤٢ .

(عَنْـهُ) (١) ، وكَـذَلِكَ النَّــهْيُ عَنِ الأَكْلِ إِذَا نَصَـبْتَ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لا يَضُـرُّ بِالشُّـرْبِ ، وَإِنْ رَفَـعْتَ " وَتَشْـرَبُ اللَّبَنَ " كَـانَتِ الْوَاوُ لِلْحَـالِ ، وَالْمُـبْـتَدَأُ مَحْذُوفٌ أَيْ : وَأَنْتَ تَشْرَبُ اللَّبَـنَ .

وَمِثَـالُ الاسْتِفْهَامِ قَولُ الشَّـاعِرِ (٢) :

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْـنِي ... وَبَيْنَـكُم الْمَـوَدَّةُ وَالإِخَــاءُ (٣)

وَتَقُـولُ فِي النَّـفْيِ : لاَيَسَـعُنِي (٤) شَيْءٌ وَيَعْجِزَ عَنْـكَ " أَيْ : لاَ يَجْتَـمِعُ فِي شَيْءٍ أَنْ يَسَعَنِي(٤) وَأَنْ يَضِـيقَ عَنْـكَ ، وَلَوْ رَفَـعْتَ الثَّـانِيَ عَطْفًا عَلَى الأَوَّلِ لَفَسَدَ الْمَعْنَى ؛ لأَنَّهُ (يَصِيرُ) (٥) الثَّانِي مَنْفِيًا كَالأَوَّلِ وَيَصِيرُ الْمَعْنَى " (لاَ يَسَعُنِي) (٤) شَيْءٌ (وَلاَيَضِيقُ)(٦) عَنْكَ شَيْءٌ " وَهُوَ عَكْسُ الْمَعْنَى فِي النَّصْبِ ، لَكِن يَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى أَنْ تَجْـعَلَ الْوَاوَ لِلْحَـالِ أَيْ (لاَيَسَـعُنِي) (٤) شَيْءٌ وَهُوَ يَعْجِزُ عَنْكَ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى (ف) " قول الحطيئة الشاعر " .

(٣) البيت للحطيئة كما فى ديوانه ٢٦ ، وروايته " ألم أك محرما فيكون " ويروى " ألم أك مسلما " والمحرم : المسالم ، يقوله لآل الزبرقان بن بدر وكانوا قد جفوه فارتحل عنهم وهجـاهم ، وهو فى الكتاب ٣/ ٤٣ ، والمقتضب ٢/ ٢٦ ، والأصول في النحو ٢/ ١٦٠ ، والفصول الخمسون ٢٠٥ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٨٤ ، ومغنى اللبيب ٨٧٧ ، وشرح شواهد المغنى ٩٥٠ ، والعينى ٤/ ٤١٧ .

(٤) فى (ف) " لا يستغنى " وانظر الكتاب ٣/ ٤٣ .

(٥) فى النسختين " لا يصير "بالنفى ، والصواب ما أثبتناه ، قال المؤلف فى التحفة الشافية لوحة ١٦١" ومثال النفى "لايسعنى شى ويعجز عنك " أى لا يجتمع فى شئ أن يسعنى وأن يضيق عنك ، أى : أنا وأنت سواء فيما يحسن ويقبح ، ولو رفع لفسد المعنى ، لأنه يعطفه على " لا يسعنى شئ " فيصير المعنى لا يسعنى شئ ولا يضيق عنك شئ ، وذلك محال " ، وقال الجرجانى فى المقتصد ٢/ ١٠٧١ " ولو قلت : لا يسعنى شئ ويعجز عنك ، بالرفع لكنت قد نفيت السعة والعجز جميعًا "

(٦) في (ف) " ولا يصير " .

وَمِثَالُ التَّمَنِّي : " لَيْتَهُ (يَأْتِينَا) (١) وَيُحَدِّثَنَا " ، وَقَرَأَ بَعْضُ الْقُرَّاءِ : (٢) ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾(٣) بِنَصْبِ الْفِعْلِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ .

وَمِثَالُ الْعَرْضِ : " أَلَا تَزُورُنَا وَتُحَدِّثَنَا " ، وَمِثَالُ الدُّعَاءِ : " اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي (وَتُدْخِلَنِي) (٤) الْجَنَّةَ " ، وَمِثَالُ التَّحْضِيضِ : " هَلَّا تُحْسِنُ إِلَى زَيْدٍ وَيَشْكُرَكَ " .

وَهَذِهِ تُسَمَّى وَاوَ الْجَمْعِ ، وَالْكُوفِيُّونَ يُسَمُّونَهَا وَاوَ الصَّرْفِ (٥) ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي بَعْدَهَا مَصْرُوفٌ عَنْ إِعْرَابِ الْفِعْلِ قَبْلَهَا وَعَنْ مَعْنَاهُ أَيْضًا ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ بَعْدَ هَذِهِ الْوَاوِ (إِمَّا) (٦) عَلَى الْعَطْفِ إِنْ أَمْكَنَ نَحْوُ " أَلَا تَزُورُنَا وَتُحَدِّثُنَا " ، وَإِمَّا عَلَى الْقَطْعِ وَالِاسْتِئْنَافِ إِنْ لَمْ يُمْكِنِ الْعَطْفُ نَحْوُ : " أُرِيدُ أَنْ تُعْطِيَنِي وَتَمْنَعُنِي " ، أَوْ يَكُونُ الْوَاوُ لِلْحَالِ (نَحْوُ) (٧) / لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ " إِذَا رَفَعْتَ ، قَالَ الشَّاعِرُ : / ٣٦ - ب

---

(١) في (ف) " يأتى " .

(٢) وهي قراءة حمزة وحفص كما في حجة القراءات ٢٤٥ ، ونسبها سيبويه ٣/ ٤٤ إلى عبدالله بن أبى إسحاق ، وقرأها ابن عامر بنصب الفعل الثالث ، وقرأها الباقون بالرفع .

(٣) سورة الأنعام ٢٧ .

(٤) فى الأصل " ادخلنى " .

(٥) انظر الإنصاف ٥٥٥ المسألة ٧٥ ، ومعانى القرآن للفراء ١/ ٣٣ ، ٣٤ .

(٦) فى (ف) " وإما " .

(٧) سقط من الأصل .

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَؤُولِ [(١)]

إِذَا رَفَعْتَ عَطَفْتَهُ عَلَى الصِّلَةِ أَيْ : وَمَا أَنَا بِالشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ (نَافِعِي) [(٢)] والَّذِي يَغْضَبُ عَنْهُ [(٣)] ، وَأَمَّا (يَغْضَبُ) [(٤)] فَإِنْ عَطَفْتَهُ عَلَى "الشَّيْءِ" وَجَبَ نَصْبُهُ ؛ لأَنَّ الشَّيْءَ اسْمٌ وَ " يَغْضَبُ " فِعْلٌ وَلاَ يَصِحُّ عَطْفُ الْفِعْلِ عَلَى الاسْمِ إِلاَّ بِإِضْمَارِ " أَنْ " لِيَصِيرَ فِي تَأْوِيلِ الاسْمِ وَيَكُونَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ أَيْ : وَمَا أَنَا لِلْشَّيْءِ وَلِغَضَبِ صَاحِبِي بِقَؤُولٍ ، وَلاَبُدَّ في هَذَا الْوَجْهِ مِنْ (تَقْدِيرِ) [(٢)] حَذْفِ الْمُضَافِ لِيَصِحَّ الْمَعْنَى أَيْ : وَمَا أَنَا بِقَؤُولِ الشَّيْءِ وَلِسَبَبِ (غَضَبِ) [(٢)] صَاحِبِي ، لأَنَّ الْغَضَبَ لاَ يَكُونَ مَقُولاً بَلِ الْمَقُولُ (هُوَ) [(٢)] سَبَبُ الْغَضَبِ [(٥)] ، وَاللاَّمُ الَّتِي في "الشَّيْءِ" ، يَتَعَلَّقُ بِقَؤُولٍ ، وَالرَّفْعُ هُوَ الْوَجْهُ ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

عَلَى الْحَكَمِ الْمَأْتِيِّ يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَنْ لاَ يَجُورَ وَيَقْصِدُ [(٦)]

---

(١) البيت لكعب الغنويّ كما فى الكتاب ٣/ ٤٦ ، وهو فى المقتضب ٢/ ١٧ ، وأمالي القالي ٢/٢٢٧ وابن يعيش ٧/ ٣٦ ، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٢٤٩ ، والرد على النحاة ١٢٥ ، والخزانة ٣/٦١٩ بولاق ، وفى كلتا النسختين " ويغضب عنه .. والذى يغضب عنه » ، والأولى ما أثبته .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) ويجوز الرفع فى " يغضب " كما قال ابن القواس لوحة ٤١ أ على القطع ، أى " وهو يغضب ".

(٤) فى الأصل غير واضح ، وفى (ف) " النصب " ، والصواب ما أثبته .

(٥) ينظر فى شرح الكافية للرَّضِيّ ٢/ ٢٥٠ .

(٦) نسب فى الكتاب ٣/ ٥٦ إلى عبدالرحمن بن أم الحكم ، ونسب فى الخزانة ٣/٦١٣ بولاق ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافيّ ٢/ ١٧٣ إلى أبى اللحام التَّغْلِبِيِّ ، ولعلَّه الصحيح كما قال صاحب اللسان فى (قصد) ، وأبو اللحام شاعر جاهلى اسمه " حريث " مصغر حارث .

والبيت فى ابن يعيش ٧/ ٣٨ ، ٣٩ و المحتسب ١/ ١٤٩ ، ٢/ ٢١ ، ومغنى اللبيب ٤٧٠ وشرح شواهد المغنى ٧٧٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤٨ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢١٩ ، والصحاح (قصد) ، قال فى الخزانة ٣/ ٦١٤ " قوله " على الحكم " ظرف وقع موقع الخبر المقدم ، وروى " على الحكم المأتى حقّ إذا قضى " فيكون " حق هو الخبر ، و " على " متعلقة به ، وقوله " أن لا يجور " فى تأويل مبتدأ مؤخَّر " .

الحكم : الحاكم الذى يقضى بين القوم ، والقضية : الحكم ، والقصد : العدل .

فَلاَ يَجُوزُ عَطْفُ " يَقْصِدُ " عَلَى " يَجُورُ " ؛ لأَنَّ غَرَضَهُ نَفْيُ الْجَوْرِ وَإِثْبَاتُ الْقَصْدِ،وَلَوْ عَطَفَهُ عَلَى " يَجُورُ " دَخَلَ في النَّفْيِ فَيَصِيرُ نَافِياً لِلْجَوْرِ وَنَافِيًا لِلْقَصْدِ فَيَحْصُلُ التَّنَاقُضُ فَوَجَبَ الاسْتِئْنَافُ لِيَكُونَ مُثْبِتًا لِلْقَصْدِ وَنَافِيًا لِلْجَوْرِ فَيَحْصُلُ الْمَقْصُودُ وَيَنْدفِعُ (التَّنَاقُضُ) (٢) ، ولا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ لِلْحَالِ؛ لأَنَّهُ في حَالِ الْقَصْدِ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ جَائِراً ؛ لاجْتِمَاعِ الضِّدَّيْنِ ؛ وَلأَنَّ عَلَيْهِ أَنْ لاَ يَجُورُ مُطْلَقًا في كُلِّ حَالٍ ، وَلَوْ كَانَتْ الْوَاوُ لِلْحَالِ لَكَانَ تَقْدِيرُ الْكَلاَمِ عَلَيْهِ أَنْ لاَ يَجُورَ في حَالِ الْقَصْدِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ كَذَلِكَ بَلْ عَلَيْهِ أَنْ لاَ يَجُورُ مُطْلَقًا .

وَقِيلَ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مُؤَكِّدَةً ؛ لأَنَّهُ إِذَا انْتَفَى الْجَوْرُ تَعَيَّنَ الْقَصْدُ .

---

(١) سقط من الأصل .

وَأَمَّا " حَتَّى " (١) فَيُنْصَبُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ : " أَنْ " ، وَذَلِكَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

فَالْأَوَّلُ إِذَا كَانَتْ غَايَةً كَقَوْلِهِ : " سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلْدَةَ " .

فَالسَّيْرُ مُتّصِلٌ بِالدُّخُولِ ، وَالدُّخُولِ غَايَةٌ لِلسَّيْرِ ، (فَهِيَ) (٢) إِذَا كَانَتْ غَايَةً بِمَعْنَى " إِلَى أَنْ " ، وَيَجُوزُ أَنْ تُقَدِّرَهَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِكَيْ ، فَإِنْ قُلْتَ : " سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ " فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ (الْمَعْنَى) (٣) " إِلَى أَنْ " ؛ لِأَنَّ سَيْرَكَ لَيْسَ سَبَبًا فِي الطُّلُوعِ ، وَهِيَ جَارَّةٌ وَلِذَلِكَ " أُضْمِرَتْ " أَنْ " بَعْدَهَا .

الضَّرْبُ الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " كَيْ " ، وَهِيَ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا سَبَبًا لِمَا بَعْدَهَا كَقَوْلِكَ : " أَطِعِ اللَّهَ حَتَّى يُدْخِلَكَ الْجَنَّةَ " فَالطَّاعَةُ سَبَبٌ لِدُخُولِ الْجَنَّةِ ، وَلَا يَلْزَمُ امْتِدَادُ السَّبَبِ إِلَى وُجُودِ الْمُسَبَّبِ ، وَقَدْ يَكُونُ الدُّخُول فِي الْحَالِ وَيَنْصِبُ مَا بَعْدَهَا ؛ (لِأَنَّهُ) (٤) - أَعْنِي الدُّخُولَ - مُسْتَقْبَلٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى وُجُودِ (السبب) (٥) .

وَيَرْتَفِعُ مَا بَعْدَ " حَتَّى " عَلَى أَحَدِ مَعْنَيَيْنِ :

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ١٦ هارون ، ومغنى اللبيب ١٦٦ ، وابن يعيش ٧/ ٣٠ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى (ف) " بمعنى " .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) فى (ف) " السير " .

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الَّذِى بَعْدَهَا وَسَبَبُهُ مَاضِيَيْنِ كَقَوْلِكَ : " سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا " إِذَا كُنْتُ قَدْ سِرْتَ وَدَخَلْتَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : سِرْتُ فَدَخَلْتُ .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ مَاضِيًا وَمَا بَعْدَهَا حَالاً ، كَقَوْلِكَ [1] : سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا الآنَ " ، (إِذَا) [2] قُلْتَ ذَلِكَ (وَأَنْتَ) [3] فِي حَالِ الدُّخُولِ ، وَإِنَّمَا رَفَعْتَ؛لأَنَّ النَّصْبَ بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ " أَنْ " ، (وَ " أَنْ " يُخَلِّصُ) [1] الْفِعْلَ لِلاسْتِقْبَالِ ، (وَإِذَا) [4] كَانَ الْفِعْلُ حَالاً أَوْ مَاضِيًا لَمْ يَنْتَصِبْ ؛ لأَنَّهَا لَمْ تَصْلُحْ (فِيهِما) [5] لِتَنَافِي الْمَعْنَيَيْنِ ، (وَكَذَلِكَ لاَيَرْتَفِعُ) [1] مَا بَعْدَهَا فِي النَّفْيِ وَالاسْتِفْهَامِ ؛ لأَنَّهُمَا غَيْرُ مُثْبَتَيْنِ تَقُولُ : " مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا " (وَقَلَّمَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا ، وَأَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَهَا ؟) [6] بِالنَّصْبِ ، فَإِنْ قُلْتَ : " مَنْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا ؟ " جَازَ الرَّفْعُ ؛ لأَنَّ الاسْتِفْهَامَ عَنِ السَّائِرِ لاَ عَنِ السَّيْرِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُم : " مَرِضَ حَتَّى لاَ يَرْجُونَهُ " فَالرَّفْعُ وَاجِبٌ ، لأَنَّ انْتِفَاءَ (الرَّجَاءِ) [7] حَاصِلٌ فِي الْحَالِ ؛ لِشِدَّةِ خَطَرِ الْمَرَضِ فَلاَ / ٣٧ - أ

---

(١) " ليس واضحا في الأصل .
(٢) في الأصل " وإذا " بالواو .
(٣) في (ف) " وكنت " .
(٤) في الأصل " إذا ".
(٥) في الأصل " فيه ".
(٦) في الأصل " وهل ما سرت حتى أدخلها " . وسقط منها جملة " وقلما سرت حتى أدخلها " ، و"قلما " يجرى مجرى النفي المصرح به عن شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤٢ ، وانظر الكتاب ١/ ٢٢ هارون .
(٧) في (ف) " الرضا ".

يَصِحُّ تَقْدِيرُ " أَنْ " لِلتَّنَاقُضِ الْحَاصِلِ بَيْنَ الحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ ، فَإِنْ قُلْتَ : " كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلُهَا " إِذَا جَعَلْتَ " كَانَ " نَاقِصَةً وَجبَ النَّصْبُ ؛ لأَنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ، وَلَيْسَ مَعَكَ مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا، إِلاَّ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ ، وَهُوَ " حَتَّى " وَمَا بَعْدَهَا فَلِذَلِكَ وَجَبَ النَّصْبُ ، وَلَوْ رَفَعْتَ (لَكَانَ) [1] مَا بَعْدَ " حَتَّى " جُمْلَةً مُسْتَقِلَّةً - لأَنَّكَ إِذَا نَصَبْتَ جَعَلْتَهَا جَارَّةً وَعَلَّقْتَهَا بِكَائِنٍ أَوْ مُسْتَقِرٍّ ، وَبِإِضْمَارِ " أَنْ : يَصِيرُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ (الْمَصْدَرِ) [2] وَلاَ ضَمِيرَ فِيهَا يَرْجِعُ إِلَى اسْمِ " كَانَ " ، وَالْجُمْلَةُ إِذَا كَانَتْ خَبَرًا لاَبُدَّ فِيهَا مِن ضَمِيرٍ ، وَلاَضَمِيرَ فِيهَا ، فَلاَ تَكُونُ خَبَرًا فَيَبْقَى اسْمُ " كَانَ " بِغَيْرِ خَبَرٍ ، فَإِنْ قَدَّرْتَ (" كَانَ "[3]) تَامَّةً جَازَ رَفْعُ الْفِعْلِ ؛ لأَنَّ التَّامَّةَ لاَ تَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ ، فَإِنْ قُلْتَ : " كَانَ سَيْرِي أَمْسِ " [وَ] [4] جَعَلْتَ " أَمْسِ " خَبَرَ " كَانَ " جَازَ الرَّفْعُ ، وَكَذَلِكَ كَانَ سَيْرِي (سَيْرًا) [5] مُتْعِبًا " ، فَجَعَلْتَهُ خَبَرًا جَازَ الرَّفْعُ ؛ لأَنَّكَ لَمْ تَحْتَجْ إِلَى خَبَرٍ حَتَّى يَجِبَ النَّصْبُ .

قَالَ الْكُوفِيُّونَ : " حَتَّى " تَنْصِبُ بِنَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ " أَنْ " كَمَا أَنَّ " اللاَّمَ " كَذَلِكَ ، وَجَمِيعُ الْحُرُوفِ عِنْدَهُمْ تَعْمَلُ بِأَنْفُسِهَا " [6] ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى

---

(١) في (ف) "وكان" .

(٢) في (ف) " المفرد " .

(٣) في (ف) " كانت " .

(٤) إضافة يقتضيها السياق .

(٥) سقط من الأصل ، وانظر ابن يعيش ٧/ ٣٢ .

(٦) ينظر الإنصاف ٥٩٧ المسألة ٨٣ ، واتفق الجرميّ من البصريين مع الكسائي على أن " الفاء والواو ، وأو " ناصبة للمضارع بنفسها من غير تقدير "أن" ، انظر شرح الكافية للرضي ٢٤١/٢ ، وأبو عمر الجرميّ ٢٤٨ . (رسالة علمية للمحقق) .

ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

لَقَدْ عَذَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا مَا دُمْتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا (١)

أَرَادَ : مَا كُنْتُ لأَسْمَعَ مَقَالَتَهَا ، وَالتَّقْدِيمُ يَدُلُّ عَلَى (عَدَمِ) (٢) إِضْمَارِ " أَنْ " ؛ لِأَنَّ " مَقَالَتَهَا " مَنْصُوبٌ بِـ " أَسْمَعُ " فَلَوْ أَضْمَرْتَ " أَنْ " لَكَانَ " أَسْمَعُ " مِنْ صِلَتِهَا ، وَمَعْمُولُ الصِّلَةِ لاَ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُولِ .

وَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ " مَقَالَتَهَا " مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ دَلَّ عَلَيْهِ "أَسْمَعُ" (٣) .

« فصل » [أَوْ]

وَأَمَّا "أَوْ" فَأَصْلُهَا الْعَطْفُ،فَإِذَا (رَفَعْتَ) (٤) الْفِعْلَ (بَعْدَهَا) (٢) عَطَفْتَهُ (عَلَى مَا قَبْلَهَا إِنْ أَمْكَنَ)(٥) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ (٦) ، وَيَجُوزُ الاسْتِئْنَافُ ، (وَمَعْنَى) (٨) ذَلِكَ أَنْ تَجْعَلَهُ خَبَرًا لِمُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ أَيْ :

---

(١) لم أقف على قائله ، وهو من شواهد الإنصاف ٥٩٣ على أنه قدم منصوب "لأسمع" عليه ، وفيه لام الجحود ، وهذا دليل على جواز تقديمه ودليل أيضًا على أن لام الجحود هي العاملة بنفسها كما ذهب إليه الكوفيون .

والبيت في ابن يعيش ٧/ ٢٩ برواية " لقد وعدتني " ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٥٠ ،والتحفة الشافية ١٦١ أ ، والخزانة ٣/ ٦٢٢ بولاق ، والتصريح ٢/ ٢٣٦ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) هذا مذهب البصريين كما في الإنصاف ٥٩٣ المسألة ٨٢ .

(٤) في (ف) " رفع " .

(٥) في (ف) " على ما أمكن ".

(٦) سورة الفتح ١٦ .

(٧) في الأصل " معنى " .

" أَوْ هُمْ يُسْلِمُونَ " ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنِ الْعَطْفُ تَعَيَّنَ الاسْتِئْنَافُ كَقَوْلِكَ : " هُوَ (قَاتِلِي) (١) أَوْ أَفْتَدِي مِنْهُ " إِذْ لَيْسَ الأَوَّلُ إِلاَّ (الاسْمُ) (٢) وَلاَ يَصِحُّ عَطْفُ الْفِعْلِ عَلَى الاسْمِ ؛ لأَنَّ عَوَامِلَ الأَسْمَاءِ لاَ يَصِحُّ دُخُولُهَا عَلَى الأَفْعَالِ فَلاَ يَصِحُّ عَطْفُ الْفِعْلِ عَلَى الاسْمِ إِذْ لاَ مُشَارَكَةَ بَيْنَهُمَا فِي الْعَوَامِلِ فَتَعَيَّنَ الاسْتِئْنَافُ أَوِ النَّصْبُ بِتَقْدِيرِ " أَنْ " (لِيَصِيرَ) (٣) فِي تَأْوِيلِ الاسْمِ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ " أَوْ " إِذَا لَمْ يَنْتَصِبِ الْفِعْلُ بَعْدَهَا وَبَيْنَهَا إِذَا انْتَصَبَ أَنَّهَا فِي الْوَجْهِ (الأَوَّلِ) (٤) لأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ وَلاَ تَعَلُّقَ بَيْنَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا ، أَلاَ تَرَى أَنَّ قَوْلَه (تَعَالَى) (٥) ﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ (٦) إِنَّمَا هُوَ (إِخْبَارٌ) (٤) بِأَحَدِهِمَا ، (وَهِيَ) (٧) فِي الْوَجْهِ الثَّانِي الْفِعْلُ الَّذِي (قَبْلَهَا) (٨) كَالْعَامِّ فِي كُلِّ زَمَانٍ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي " أَنَّ الإِلْزَامَ عَامٌّ (لِجَمِيعِ) (٩) الأَوْقَاتِ إِلاَّ الْوَقْتَ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الْقَضَاءُ ، فَقَدْ شَارَكَتْ " أَوْ " « إِلاَّ أَنْ » (١٠) فِي هَذَا الْمَعْنَى لِلشَّبَهِ الَّذِي بَيْنَهُمَا وَهُوَ الْخُرُوجُ عَمَّا / ٣٧ - ب

---

(١) في (ف) " قائل " .

(٢) في الأصل " اسم ".

(٣) في الأصل " التعين " .

(٤) في الأصل غير واضح

(٥) سقط من الأصل .

(٦) سورج الفتح – ١٦ .

(٧) سقط من (ف).

(٨) في النسختين " بعدها " ، والصواب ما أثبته .

(٩) في (ف) " بجميع ".

(١٠) في النسختين " إلا " بدون " أن " ، والصواب ماأثبته ، وانظر الكتاب ٣/ ٤٧ .

أَوْجَبَهُ اللَّفْظُ الأَوَّلُ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: "فَانْصِبْ بِإِلاَّ أَنْ لِمَعْنًى بَيِّنِ" أَيْ : فَانْصِبْ الْفِعْلَ بِ « أَنْ » مُضْمَرَةً بِتَقْدِيرِ" أَوْ " بِ « إِلاَّ أَنْ » ، وَقَدْ يُقَدِّرُونَهَا بِ « إِلَى أَنْ » ، أَيْ: لُزُومِي مُسْتَمِرٌّ إِلَى وَقْتَ الْقَضَاءِ ، قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ :

فَقُلْتُ لَهُ : لاَتَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا (١)

وَلَوْ أَنَّ الْقَصِيدَةَ مَرْفُوعَةٌ لَجَازَ الرَّفْعُ عَلَى " نُحَاوِلُ " (٢) .

---

(١) الديوان ٦٦ ، والكتاب ٣/ ٤٧ ، وابن يعيش ٧/ ٢٢ ، والأصول في النحو ٢/ ١٦١ ، والمقتضب ٢/ ٢٨ ، والخصائص ١/ ٦٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣١٩ والموجز في النحو ٨٠ ، ورصف المباني ١٣٣ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٧١ ، والخزانة ٣/ ٦٠٩ بولاق .

(٢) قال سيبويه ٣/ ٤٧ : " والقوافي منصوبة ، فالتمثيل على ما ذكرت لك ، والمعنى على " إلا أن نموت ، فنعذرا .. " ولو رفعت لكان عربيا جائزاً على وجهين : على أن تشرك بين الأول والآخر ، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول ، يعني أو نحن ممن يموت » .

[رفع المضـارع]

وَارْفَـعْ مُضَـارِعًا صَحِيحَ الْآخِـرِ ... مِثْلَ يَقُومُ بِانْضِمَامٍ ظَاهِـرِ
وَانْصِبْهُ بِالْفَتْحِ وَإِنْ تَجْزِمْ سَكَنْ ... وَالرَّفْعُ فِي مُعْتَلِّهِ لَمْ يُسْتَبَنْ
وَالنَّصْبُ فِيهِ بَانَ إِلاَّ فِي الْأَلِـفْ ... وَفِي انْجِزَامِـهِ أَخِيرُهُ حُذِفْ

اعلَمْ أَنَّ الْفِعْـلَ الْمُضَـارِعَ إِذَا صَحَّ آخِرُهُ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِـهِ ضَمِيرُ الاثْنَيْنِ نَحْوُ : " يَقُومَانِ " وَلاَ ضَمِيرُ الْجَمَاعَةِ الذُّكُورِ ، نَحْوُ : " يَقُومُونَ " ، وَلاَ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثِ الْمُخَاطَبَةِ ، نَحْـوُ " تَقُومِينَ " فَرَفْعُـهُ بِضَمَّـةٍ ظَاهِرَةٍ ، نَحْـوُ " هُوَ يَقُـومُ " ، وَنَصْبُـهُ بِفَتحَـةٍ ظَاهِرَةٍ نَحْوُ : " لَنْ يَقُـومَ " ، وَجَزْمُـهُ بِسُكُونِ آخِرِه نَحْوُ " لَمْ يَقُـمْ " ، وَقَدْ يَسْكُنُ الْمَرْفُـوعُ في الشِّعْرِ ضَرُورَةً (١) كَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إِثْمًا مِنَ اللَّـهِ وَلاَ وَاغِـلِ (٢)

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) الديوان ١٢٢ ، وروايته " فاليوم أسقى " ، وكذلك شرح الحماسة للمرزوقى ٦١٢ ، والبيت كثير الدوران فى كتب النحـو واللغـة ، فهو فى الكتاب ٤/ ٢٠٤ ، والتمام فى تفسير أشعار هذيل ٢٠٥ ، والخصـائص ١/ ٧٤ ، ٢/ ٣١٧ ، ٣٤٠ ، والفاخر ٧٧ ، وابن يعيش ١/ ٤٨ ، وإصلاح المنطق ٢٤٥ ، والتنبيه على حدوث التصحيف ١١٧ ، والمقرب ٢/ ٢٠٤ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٠٥ ، ورسالة الغفران ٣٦٨ ، ٤٣٥ ، وتهذيب الألفاظ ٢٢٥ ، وضرائر الشعر ٩٤ .
وذكر الأخفش أن فى البيت ثلاث روايـات فقال : الرواية الجيدة " فاليوم فاشرب " ، " واليوم أسقى " ، ورواية من روى " فاليوم أشرب " لا يجوز عندنا إلا على ضرورة قبيحة ، وإن كان جماعة من رؤساء النحويين قد أجازوا " عن النوادر فى اللغة ١٨٨ ، أما على الروايتين الأولين فلا شاهد فيه

وَقِيلَ : هُوَ مَجْزُومٌ بِلاَمِ ٱلأَمْرِ مَحْذُوفَةً ، وَالتَّقْدِيرُ " لأَشْرَبْ " أَمْرٌ لِنَفْسِهِ .

وَأَمَّا (الْمُعْتَلُّ) [1] فَسَوَاءٌ كَانَ (آخِرُهُ) [2] وَاوًا نَحْوُ " يَغْزُو " ، أَوْ يَاءً نَحْوُ " يَرْمِي " ، أَوْ أَلِفًا نَحْوُ " يَخْشَى " فَإِنَّهُ يُسَكَّنُ آخِرُهُ فِي الرَّفْعِ ، أَمَّا سُكُونُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فَلِثِقَلِ الضَّمَّةِ كَثِقَلِهَا عَلَى الْمَنْقُوصِ (فِي ٱلأَسْمَاءِ) [3] وَأَمَّا سُكُونُ ٱلأَلِفِ فَلِتَعَذُّرِ الْحَرَكَةِ .

وَأَمَّا الْجَزْمُ فَبِحَذْفِ الثَّلاَثَةِ ٱلأَحْرُفِ تَشْبِيهًا لَهَا بِالْحَرَكَاتِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ قَدْ جُعِلَتْ فِي ٱلأَسْمَاءِ السِّتَّةِ إِعْرَابًا كَالْحَرَكَةِ عَلَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ فَحُذِفَتْ فِي الْجَزْمِ حَذْفَ الْحَرَكَةِ لِدَلاَلَةِ الْحَرَكَاتِ الَّتِي قَبْلَهَا عَلَيْهَا .

وَأَمَّا فِي النَّصْبِ فَتُحَرَّكُ الْوَاوُ بِالْفَتْحِ وَالْيَاءُ فِي الاخْتِيَارِ ، وَتَبْقَى ٱلأَلِفُ سَاكِنَةً ؛ إِذْ لاَ سَبِيلَ إِلَى (تَحْرِيكِهَا) [4] ، وَذَلِكَ لِخِفَّةِ الْفَتْحَةِ كَمَا يُحَرَّكُ الْيَاءُ فِي الْمَنْقُوصِ بِالْفَتْحِ .

---

(١) في (ف) " العمل " .

(٢) في الأصل " أوله " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في (ف) " تحركها ".

[إعراب الأفعال الخمسة]

ثُمَّ ثُبُوتُ نُونِ يَفْعَلُونَا ... وَيَفْعَلانِ مَعَ تَفْعَلِينَا
عَلامَةٌ لِرَفْعِهِ الْمُبِينِ ... فَاجْزِمْهُ وَانْصِبْهُ بِحَذْفِ النُّونِ

اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ لَحِقَهُ ضَمِيرُ الْمُثَنَّى - وَهُوَ الأَلِفُ - ، أَوْ ضَمِيرُ (الْجَمَاعَةِ) (١) الْمُذَكَّرِينَ الْعُقَلاءِ - وَهُوَ الْوَاوُ - ، أَوْ ضَمِيرُ الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ مِنَ الْمُؤَنَّثِ - وَهُوَ الْيَاءُ - ، وَسَلِمَ مِن نُونَي التَّوكِيدِ فَرَفْعُهُ بِنُونٍ مُحَرَّكَةٍ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فَتُكْسَرُ مَعَ " الأَلِفِ " عَلَى أَصْلِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، أَوْ حَمْلاً عَلَى نُونِ التَّثْنِيَةِ ، وَتُفْتَحُ مَعَ " الْوَاوِ " ، وَ " الْيَاءِ " طَلَبًا لِلْخِفَّةِ ، أَوْ حَمْلاً عَلَى (نُونِ الْجَمْعِ) (٢) .

وَالأَمْثِلَةُ الَّتِي تُعْرَبُ بِالنُّونِ خَمْسَةٌ : اثْنَانِ لِلْمُثَنَّى نَحْوُ " يَفْعَلانِ " ، وَتَفْعَلانِ " ، وَاثْنَانِ لِلْجَمْعِ نَحْوُ " يَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ " ، / ٣٨ - أ
وَوَاحِدٌ لِلْمُؤَنَّثِ نَحْوُ " تَفْعَلِينَ " ، وَإِنَّمَا كَانَتْ خَمْسَةً ؛ لأَنَّ الْمُثَنَّى إِمَّا مُخَاطَبٌ أَوْ غَائِبٌ وَكَذَلِكَ الْجَمْعُ ، وَأَمَّا الْمُؤَنَّثُ فَقِسْمٌ وَاحِدٌ وَهُوَ الْوَاحِدَةُ الْمُخَاطَبَةُ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ ضَمِيرِ الْمُثَنَّى وَالْجَمْعِ انْقَسَمَ قِسْمَيْنِ وَلَمْ يَنْقَسِمِ الْمُؤَنَّثُ ؛ لأَنَّ غَائِبَ الْمُؤَنَّثِ يَجْرِي مَجْرَى غَيْرِهِ مِنَ الأَفْعَالِ (فَتَعَيَّنَتِ الْخَمْسَةُ) (٣) .

وَهَهُنَا مَسْأَلَتَانِ :

---

(١) فى (ف) " جماعة " .
(٢) فى الأصل غير واضح .
(٣) سقط من (ف) .

إِحْدَاهُمَا : أَنَّ هَذِهِ ٱلأَمْثِلَةَ مُعْرَبَةٌ لِوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي لأَجْلِهِ أُعْرِبَ ٱلْمُضَارِعُ مَوْجُودٌ فِي هَذِهِ ٱلأَمْثِلَةِ مِنْ غَيْرِ مَانِعٍ فَتَكُونُ (مُعْرَبَةً) [(١)] بِٱلقِيَاسِ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ ٱلأَفْعَالِ ٱلْمُعْرَبَةِ .

(الثَّانِي) [(٢)] : (أَنّ) [(٣)] النُّونَ تَثْبُتُ رَفْعاً وَتَسْقُطُ نَصْباً وَجَزْماً ، وَذَلِكَ اخْتِلاَفٌ بِعَامِلٍ ، وَلاَ مَعْنَى لِلإِعْرَابِ إِلاَّ ذَلِكَ ، فَكَانَ إِعْرَابًا .

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّ هَذِهِ ٱلأَمْثِلَةَ لاَ حَرْفَ إِعْرَابٍ لَهَا، إِذْ لَوْ كَانَ (لَهَا)[(٤)] حَرْفُ إِعْرَابٍ فَلاَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ اللاَّمَ فِي "يَفْعَلاَنِ" (أَوِ ٱلأَلِفَ أَوِ النُّونَ)[(٥)] فَلاَ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ اللاَّمَ ؛ لأَنَّ حَرَكَتَهَا تَابِعَةٌ لِمَا بَعْدَهَا مِنَ الضَّمَائِرِ فَتُفْتَحُ قَبْلَ ٱلأَلِفِ ، وَتُضَمُّ قَبْلَ ٱلْوَاوِ وَتُكْسَرُ قَبْلَ ٱلْيَاءِ ؛ وَلأَنَّ الْحَرَكَةَ قَبْلَ ٱلأَلِفِ لاَ يُمْكِنُ اخْتِلاَفُهَا ، لأَنَّهُ لَوِ ٱنْضَمَّ مَا قَبْلَ ٱلأَلِفِ قُلِبَتْ وَاواً ، وَكَذَلِكَ ٱلْقَوْلُ فِي ٱلْوَاوِ وَالْيَاءِ فَيَحْصُلُ اللَّبْسُ ، وَلاَ يُمْكِنُ السُّكُونُ ؛ لأَنَّه جَمْعٌ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ (فِي ٱلْجَزْمِ) [(٤)] .

(وَلاَ يَجُوزُ) [(٦)] أَنْ يَكُونَ ٱلأَلِفُ فِي "يَفْعَلاَنِ" حَرْفَ إِعْرَابٍ ؛ لأَنَّهُ اسْمٌ وَفِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِٱلْفِعْلِ ، (فَٱلفِعْلُ)[(٧)] عَامِلٌ فِيهِ وَالْمَعْمُولُ لاَ يَكُونُ حَرْفَ إِعْرَابٍ لِلْعَامِلِ ، وَلأَنَّ الضَّمِيرَ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فَلاَ يَقْبَلُ ٱلْحَرَكَاتِ ، وَلأَنَّهُ حَرْفُ عِلَّةٍ ، فَلَوْ كَانَ حَرْفَ إِعْرَابٍ لَحُذِفَ فِي ٱلْجَزْمِ ، فَيَبْقَى الْفِعْلُ بِلاَ فَاعِلٍ .

---

(١) فى(ف) " معرضة " .

(٢) فى (ف) " الثانية " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) فى الأصل " أو الألف والنون " ، والمثبت من (ف) .

(٦) فى (ف) " ولا جائز " .

(٧) فى (ف) " والفعل " بالواو .

وَلاَ جَائِزٌ أَنْ تَكُونَ (النُّونُ) [1] حَرْفَ إِعْرَابٍ ؛ لأَنَّهَا قَابِلَةٌ لِلْحَرَكَاتِ فَلَوْ كَانَتْ حَرْفَ إِعْرَابٍ لَضُمَّتْ فِي الرَّفْعِ ، وَفُتِحَتْ فِي النَّصْبِ ، وَسُكِّنَتْ فِي الْجَزْمِ ؛ لأَنَّهَا حَرْفٌ صَحِيحٌ .

فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ هَذِهِ الأَمْثِلَةَ مُعْرَبَةٌ وَلَيْسَ لَهَا حَرْفُ إِعْرَابٍ ، ثُمَّ عَلاَمَةُ الإِعْرَابِ هِيَ ثُبُوتُ النُّونِ وَحَذْفُهَا [2] ، وَإِنَّمَا جُعِلَتْ النُّونُ إِعْرَابًا ؛ لأَنَّ الإِعْرَابَ إِمَّا بِالْحَرَكَاتِ أَوْ بِالْحُرُوفِ الْمُجَانِسَةِ لَهَا ، وَالأَسْمَاءُ قَدْ أَخَذَتْ الْحَرَكَاتِ وَالْحُرُوفَ الْمُجَانِسَةَ لَهَا إِفْرَادًا وَتَثْنِيَةً وَجَمْعًا ، فَجَعَلُوا إِعْرَابَ الْفِعْلِ بِمَا يُجَانِسُ الْحُرُوفَ الْمُشْبِهَةَ لِلْحَرَكَاتِ وَهُوَ النُّونُ (إِذْ) [3] كَانَتْ تُشْبِهُ الْوَاوَ وَالْيَاءَ وَلِذَلِكَ تُدْغَمُ (فِيهِمَا) [4] وَتُشْبِهُ الأَلِفَ وَلِهَذَا تُبْدَلُ مِنْهَا (وَقْفًا) [5] وَلأَنَّ فِيهَا غُنَّةً - وَهِيَ صَوْتٌ زَائِدٌ - كَمَا أَنَّ مَعَ حَرْفِ الْعِلَّةِ مَدًّا ، وَلَمَّا كَانَ الرَّفْعُ أَسْبَقَ أَنْوَاعِ الإِعْرَابِ [6] ، وَالثُّبُوتُ سَابِقٌ عَلَى الْحَذْفِ ؛ لأَنَّ الْحَذْفَ طَارِئٌ فَلاَ يَصْدُقُ اسْمُهُ إِلاَّ عَلَى إِزَالَةِ ثَابِتٍ فَجُعِلَ الثُّبُوتُ الَّذِي هُوَ أَسْبَقُ مِنَ الْحَذْفِ لِلرَّفْعِ الَّذِي هُوَ أَسْبَقُ أَنْوَاعِ الإِعْرَابِ ، وَلَمَّا كَانَ الْحَذْفُ مُتَأَخِّرًا عَلَى الثُّبُوتِ جُعِلَ (لِلْجَزْمِ) [7] الَّذِي هُوَ مُتَأَخِّرٌ عَنِ الرَّفْعِ ، وَحُمِلَ النَّصْبُ فِي هَذِهِ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) هذا عند جميع النحويين إلا الأخفش والسهيلي فإنهما يريان الإعراب فيها بحركات مقدرة قبل الأحرف الثلاثة ، والنون دليل عليها ، الهمع ١/ ٥١ ، ورصف المباني ٣٣٨ .

(٣) في النسختين " إذا " .

(٤) في (ف) " فيها " .

(٥) في (ف) " وقتا " .

(٦) وذلك لعدم افتقاره إلى عامل لفظي مطلقًا ، عن ابن القواس لوحة ٤٢ .

(٧) في (ف) " الجزم " .

الْأَفْعَالِ عَلَى الْجَزْمِ كَمَا حُمِلَ النَّصْبُ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ وَجَمْعِهَا عَلَى الْجَرِّ ؛ لِأَنَّ الْجَزْمَ فِي الْفِعْلِ عِوَضٌ مِنَ الْجَرِّ فِي الْأَسْمَاءِ .

وَلَيْسَ فِي الْعَرَبِيَّةِ مَا هُوَ مُتَّفَقٌ عَلَى إِعْرَابِهِ بِالْحَرْفِ غَيْرُ هَذِهِ الْأَمْثِلَةِ ، وَقِيلَ : إِنَّمَا جُعِلَ إِعْرَابُهَا بِالْحَرْفِ ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ لَاتَقُومُ بِنَفْسِهَا ، بَلْ لَابُدَّ (لَهَا) (١) مِنْ حَرْفِ الْإِعْرَابِ يَحْمِلُهَا،وَقَدْ تَعَذَّرَ حَرْفُ الْإِعْرَابِ لِمَا ذَكَرْنَا ، فَأَتَوْا بِالْحَرْفِ ، لِأَنَّهُ يَقُومُ بِنَفْسِهِ / ٣٨ - ب وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى حَرْفِ إِعْرَابٍ يَحِلُّ فِيهِ .

وَقَالَ الْجُرْجَانِيُّ (٢) : لَمَّا ثَبَتَ أَنَّ النُّونَ فِي " يَقُومَانِ " بِإِزَاءِ الضَّمَّةِ فِي " يَقُومُ " ، والضَّمَّةُ تُحْذَفُ فِي الْجَزْمِ فَكَذَلِكَ تُحْذَفُ النُّونُ كَمَا تُحْذَفُ الضَّمَّةُ ، وَجُعِلَتْ حَالُ النَّصْبِ مُسَاوِيَةً لِحَالِ الْجَزْمِ فِي الْحَذْفِ ؛ لِأَنَّ (الْجَزْمَ) (٣) خَاصٌّ بِالْفِعْلِ ، وَالْحَمْلُ عَلَى الْخَاصِّ أَوْلَى ، كَمَا حُمِلَ النَّصْبُ عَلَى الْجَرِّ فِي التَّثْنِيَةِ ؛ لِأَنَّهُ خَاصٌّ .

فَإِنْ قِيلَ : النُّونُ (مُتَحَرِّكَةٌ) (٤) وَالْجَازِمُ إِنَّمَا يَحْذِفُ حَرَكَةً أَوْ حَرْفًا سَاكِنًا .

قُلْتُ : ذَكَرَ أَبُو إِسْحَاقَ (٥) أَنَّهَا سَاكِنَةٌ وَحَرَكَتُهَا عَارِضَةٌ ؛

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) انظر المقتصد فى شرح الإيضاح ١/ ١٧٨ .

(٣) فى الأصل " الحذف " تحريف .

(٤) فى الأصل " متحرك " .

(٥) هو : إبراهيم بن السرى الزجاج (- ٣١١ هـ)
ينظر معجم الأدباء ١/ ١٣٠ ، والبغية ١/ ٤١١ .

لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ مَا قَبْلَهَا فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْحَرَكَةِ (وَلِذَلِكَ) [١] زِيدَتْ فِي الْأَسْمَاءِ مَعَ الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ لِتَمَامِ التَّمَكُّنِ ، فَلَمَّا زِيدَتْ فِي الأَسْمَاءِ مَعَ الْحَرَكَاتِ زِيدَتْ مَعَ (الْحُرُوفِ) [٢] الْمُجَانِسَةِ لَهُنَّ – وَهِيَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ ، وَالْأَلِفُ – وَحُذِفَتْ فِي الْجَزْمِ حَذْفَ الْحَرَكَةِ (لِلْمُضَارَعَةِ الَّتِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحَرَكَةِ) [٣] ، وَلِمَا ذَكَرْنَا مِن مُضَارَعَتِهَا لِحُرُوفِ اللِّينِ ، فَحُذِفَتْ كَحَذْفِهِنَّ .

---

(١) في (ف) " وكذلك " .

(٢) في الأصل " حروف " .

(٣) سقط من (ف) بسبب سبق النظر .

[توكيد الفعل]

وَنُونُ يَفْعَلَنْ وَيَفْعَلَنَّا مُؤَكِّداً حَلَّ بِهِ لِيُبْنَى

قَوْلُهُ : " يَفْعَلَنْ " الْأُولَى مِثَالٌ لِلتَّأْكِيدِ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ ، وَ " يَفْعَلَنَّ " الثَّانِيَةُ مِثَالٌ لِلتَّأْكِيدِ بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ ، وَ " نُونُ يَفْعَلَن " مُبْتَدَأٌ وَ " حَلَّ " خَبَرُهُ ، وَ " مُؤَكِّدًا " حَالٌ مِنْ فَاعِلِ " حَلَّ " ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : حَلَّ بِهِ لِيُؤَكِّدَ فَيُبْنَى ، لِأَنَّ الْغَرَضَ بِالنُّونِ التَّأْكِيدُ لاَ الْبِنَاءُ (١) ، لَكِن لَمَّا كَانَ التَّأْكِيدُ بِالنُّونِ سَبَبًا لِلْبِنَاءِ أَقَامَ الْمُسَبَّبَ مُقَامَ السَّبَبِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

قَدْ عَلِمَتْ إِنْ لَمْ أَجِدْ مُعِينَا لَتَخْلِطَنَّ بِالْخَلُوقِ طِينَا (٢)

أَيْ : قَدْ عَلِمَتْ (أَنِّي) (٣) إِنْ لَمْ أَجِدْ [مُعِينًا] (٤) عَلَى سَقْيِ الْإِبِلِ

---

(١) واعترض هذا التقدير ابن القواس في شرحه ١/٣٦٥ فقال " فإن قيل : وقول يحيي " مؤكداً حل به ليبنى " ليس بمستقيم ، لأنه يشعر أن الغرض بالنون البناء لا التوكيد قيل : اللام في قوله " ليبنى " لام العاقبة كالتي في قوله تعالى : " فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزنًا " لا للتعليل ، وقيل : لما كان التوكيد بالنون سببا للبناء أقام المسبب مقام السبب تجوزًا " وكذلك قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٢٦ : " قال النيلي : معناه حل به ليؤكده فيبنى ، فالبناء مسبب عن التأكيد فأقام المسبب مقام السبب ، وأقول الأولى أن يقال : إن اللام في " ليبنى " لام العاقبة .. ، وحينئذ يندفع الاشكال ولا يبقى تقدير محذوف كما ذكر النيليّ " .

(٢) لم أعثر علي قائله ..
وهو في الخصائص ٣/ ١٧٣ ، والتنبيه في شرح الحماسة لوحة ١٢٨ واللسان " خلق " من غير عزو ، والخلوق : نوع من الطيب ، قال ابن جنّيّ في الخصائص ٣/ ١٧٣ : " يعني امرأته . يقول : إن لم أجد من يعينني على سقي الإبل قامت فاستقت معي ، فوقع الطين على خلوق يديها ، فاكتفى بالمسبب الذي هو اختلاط الطين بالخلوق من السبب الذي هو الاستقاء معه " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) إضافة من التنبيه في شرح الحماسة لابن جني لوحة ١٢٨ ، والمقام يقتضيها .

(أَسْقَت)[1] مَعِي ، فَيُخْلَطُ طِينُ الْحَوْضِ بِخَلُوقِ يَدِهَا ، فَأَقَامَ (اخْتِلَاطَ) [2] الطِّـينِ بِالْخَلُوقِ مُقَـامَ السَّقْيِ ؛ لِأَنَّ السَّقْيَ سَبَبُهُ .

وَإِنَّمَا بُنِيَ الْفِعْـلُ عِنْدَ اتِّصَـالِ أَحَدِ النُّونَيْنِ ؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ آخِرِه صَارَتْ تَدُلُّ عَلَى مَعْنًى،وَهُوَ كَوْنُ(الفَاعِـلِ) [3] وَاحِدًا ، أَوْ جَمَاعَةً ، أَوْ مُؤَنَّثًا ، وَهَذِهِ النُّـونُ لِتَأْكِيـدِ الْفِعْـلِ كَمَا جَاءَتْ " إِنَّ " لِتَأْكِيـدِ الاسْـمِ .

وَالْخَفِيفَةُ هِيَ الْأَصْلُ ؛ لِأَنَّ الشَّدِيدَةَ فِيهَا زِيَادَةُ تَأْكِيدٍ ، وَتِلْكَ الزِّيَادَةُ مَسْبُوقَةٌ بِأَصْلِ (التَّأْكِيـدِ) [4] وَالسَّابِقُ هُوَ الْأَصْلُ [5] .

مَسْأَلَـةٌ : وَإِنَّمَـا زِيدَتْ هَذِهِ النُّونُ آخِرَ الْفِعْـلِ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ زِيـدَتْ فِي أَوَّلِـهِ لَاجْتَمَعَ زِيَـادَتَـانِ حَرْفُ الْمُضَـارَعَةِ وَالنُّـونُ ؛ وَلِأَنَّ التَّأْكِيدَ فِـي الْأَصْـلِ تَابِعٌ (وَالتَّـابِعُ) [6] بَعْدَ الْمَتْبُـوعِ .

مَسْأَلَةٌ : وَإِنَّمَا اخْتَصَّتْ هَذِهِ (النُّونُ) [7] بِالْأَفْعَـالِ ، لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهَا تَأْكِيـدُ مَالَمْ يَقَعْ،لِيَكُونَ (ذَلِكَ) [8] التَّأْكِيدُ حَامِـلاً عَلَى الْإِيقَـاعِ وَبَاعِثًـا عَلَيْهِ ، وَلِهَذَا لَمْ تَدْخُلْ عَلَى الْمَاضِي ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَـعَ وَحَصَـلَ فَاسْتَحَالَ طَـلَبُهُ ، (وَلَا عَلَى) [8] الْحَـالِ ؛ لِأَنَّهُ مَشْـرُوعٌ فِيهِ فَلَا يُمْكِنُ طَلَبُهُ أَيْضًا .

---

(١) فى (ف) " استقت " .

(٢) فى الأصل " أخلاط " ، والمثبت من (ف) ، والخصائص ٣/ ١٧٣ .

(٣) فى (ف) " الفعل " .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) قال ابن هشام فى مغني اللبيب ٤٤٣ : " هما أصلان عند البصريين ، وقال الكوفيون : الثقيلة أصل ، أمّا ما ذهب إليه المؤلف هنا فقد ذكره ابن إياز كما فى حاشية العليميّ على التصريح ٢/٢٠٣ ، وانظر ابن يعيش ٩/ ٣٨ .

(٦) فى الأصل مطموس بعض حروفه .

(٧) فى (ف) " الأسماء " .

(٨) ليس واضحا فى الأصل .

وَحَرَكَةُ مَا قَبْلَ النُّونِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ حَرَكَةُ بِنَاءٍ ، وَعِنْدَ الزَّجَّاجِ (حَرَكَةُ)(١) الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ (٢) ، وَحُجَّةُ سِيبَوَيهِ (٣) أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ لَمْ يُرَدَّ الْمَحْذُوفُ قَبْلَهَا نَحْوُ (قُولَنَّ) (٤) ، وَبِيعَنَّ " كَمَا لَمْ يُرَدَّ فِي " قُلِ الْحَقَّ ، وَبِعِ الثَّوْبَ " ؛ / لأَنَّ حَرَكَةَ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ عَارِضَةٌ . / ٣٩-أ

وَإِنَّمَا فُتِحَ مَا قَبْلَ هَذِهِ النُّونِ فِي الْوَاحِدِ ، لأَنَّه إِمَّا (أَن) (٥) يُحَرَّكَ أَوْ يُسَكَّنَ فَالسُّكُونُ مُمْتَنِعٌ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ : النُّونُ وَمَا قَبْلَهَا ، فَبَقِيَ التَّحْرِيكُ ، وَلاَ تَخْلُو الْحَرَكَةُ مِنْ أَنْ تَكُونَ ضَمَّةً أَوْ كَسْرَةً أَوْ فَتْحَةً ، وَلاَ جَائِزٌ أَنْ تَكُونَ ضَمَّةً ؛ لِئَلاَ يَلْتَبِسَ الْجَمْعُ

---

(١) فى (ف) " عند " .

(٢) انظر معانى القرآن وإعرابه للزجّاج ١/ ٥١٣ ، ٢/ ٢٢٦ .

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٥١٨ فما بعدها حيث قال : " اعلم أن فعل الواحد إذاكان مجزوماً فلحقته الخفيفة والثقيلة حركت المجزوم ، وهو الذى أسكنت للجزم ، لأن الخفيفة ساكنة والثقيلة نونان الأولى منهما ساكنة . والحركة فتحة ، ولم يكسروا فيلتبس المذكر بالمؤنث ، ولم يضموا فيلتبس الواحد بالجميع » . . ومن النص فهم الزجاج أن سيبويه حرك آخر الفعل لئلاَّ يلتقيَ الساكنان ، ولهذا قال المراديُّ في شرح الألفيَّة ٤/ ١٠٨ " ونسبه الزجاج إلى سيبويه " ، وقال أيضا " ذهب قوم منهم المبرد وابن السراج إلى أنها فتحة بناء ، ونسبه إلى سيبويه أيضاً " ، أما ابن يعيش ٩/ ٣٧ فقد ذكر المذهبين وصحح الثانى منهما ، فانظره هناك مع المقتضب ٣/ ١٠ ، وذكر المرادي أيضًا فى شرحه للألفية ٤/ ١١٧ قولاً ثالثاً وهو التفصيل بين أن تباشر فيكون مبنياً ، أو لا تباشر فيكون معربًا ، وهو الصحيح .

(٤) فى الأصل " قلن " .

(٥) سقط من الأصل .

بِالْوَاحِدِ ، وَلاَ جَائِزٌ أَنْ تَكُونَ كَسْرَةً فَيَلْتَبِسُ [الْمُذَكَّر] (١)(بِالْمُؤَنَّثِ) (٢) ، لأَنَّ الضَّمَّةَ فِي قَوْلِكَ : ، هَلْ تَضْرِبُنَّ يَا رِجَالُ " تَدُلُّ عَلَى " الْوَاوِ " ، وَالْكَسْرَةُ فِي قَوْلِكَ : هَلْ تَضْرِبِنَّ " يَا امْرَأَةُ ؟ تَدُلُّ عَلَى " الْيَاءِ " ، فَتَعَيَّنَ الْفَتْحُ .

وَإِنَّمَا سَقَطَتِ " الْوَاوُ " مِنْ " يَضْرِبُونَ " ، وَ " الْيَاءُ " مِنْ " (تَضْرِبِينَ) (٣) لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَلَمْ تَسْقُطِ الأَلِفُ مِنْ " يَضْرِبَانِ " لِئَلاَّ يَلْتَبِسَ (٤) فِعْلُ الاثْنَيْنِ بِفِعْلِ الْوَاحِدِ)(٤) وَإِنَّمَا حُذِفَتِ النُّونُ مِنْ " يَضْرِبَانِ ، وَيَضْرِبُونَ ، وَتَضْرِبِينَ " إِذَا أُكِّدَ بِالنُّونِ ؛ لأَنَّ هَذِهِ النُّونَ الْمَحْذُوفَةَ عَلاَمَةُ الرَّفْعِ ، وَالرَّفْعُ إِعْرَابٌ وَلاَ إِعْرَابَ مَعَ نُونِ التَّوْكِيدِ فَلاَ تَثْبُتُ النُّونُ .

(وَمَذْهَبُ) (٥) سِيبَوَيهِ وَالْخَلِيلِ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ تَدْخُلُ فِيهِ النُّونُ الْخَفِيفَةُ تَدْخُلُ فِيهِ النُّونُ الشَّدِيدَةُ إِلاَّ فِي مَوْضِعَيْنِ (٦) ، فِعْلُ الاثْنَيْنِ وَفِعْلُ جَمَاعَةِ (الْمُؤَنَّثِ) (٧) ، لأَنَّهَا إِنْ بَقِيَتْ سَاكِنَةً جَمَعْتَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ فِي الْوَصْلِ ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ إِلاَّ إِذَا كَانَ بَعْدَ الأَلِفِ حَرْفٌ مُشَدَّدٌ نَحْوُ " دَابَّةٍ " ، وَإِنْ حَذَفْتَ الأَلِفَ (لِسُكُونِهَا) (٨) وَسُكُونِ النُّونِ الْتَبَسَ فِعْلُ الاثْنَيْنِ بِفِعْلِ الْوَاحِدِ ، وَإِنْ كَسَرْتَ النُّونَ لاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ فَقَدْ حَرَّكْتَ مَا أَصْلُهُ السُّكُونُ (مِنْ غَيْرِ

---

(١) زيادة يقتضيها السياق ، وانظر ما فى سيبويه ٣/ ٥١٩ .

(٢) فى (ف) " بالمؤنثة " .

(٣) فى (ف) " يضربن " .

(٤) فى الأصل " فعل الواحد الاثنين " ، وما فى (ف) أوضح .

(٥) فى (ف) " وذهب " .

(٦) انظر الكتاب ٣/ ٥٠٨ – ٥٢٧ ، وابن يعيش ٩/ ٣٨ ، والهمع ٢/ ٧٩ .

(٧) فى (ف) " الإناث " .

(٨) فى (ف) " بسكونها " .

ضَـرُورَةٍ) [1] ، وَأَجَـازَ الكُوفِـيُّـونَ وَيُونُسُ ذَلِكَ [2] ؛ لأَنَّ الْمَـدَّ الَّذِي فِي الألِفِ بِمَنْزِلَـةِ الْحَـرَكَـةِ ، وَلَوْلاَ ذَلِكَ لَمَـا جَـازَ (أَن يَقَعَ) [3] بَعْـدَ الأَلِــفِ النُّـونُ الْمُشَـدَّدَةُ ؛ لأَنَّ الْحَرْفَ الأَوَّلَ مِنَ (الْمُشَدَّدَةِ) [4] سَاكِنٌ .

وَالْجَوَابُ أَنَّ الْحَرْفَ الْمُدْغَمَ قَدْ دَخَـلَ فِي الْمُدْغَمِ (فِيهِ) [1] وَاسْتُهْلِكَ فِيهِ وَصَارَ اللِّسَانُ يَرْتَفِعُ عَنْهُمَا ارْتِفَاعًا وَاحِداً (فَكَأَنَّ) [6] السَّاكِنَ لِدُخُولِهِ فِي الْحَرْفِ الْمُتَحَرِّكِ قَدْ صَارَ مُتَحَرِّكًا ، فَأَمَّا قِرَاءَةُ ابْنُ عَامِرٍ ﴿ وَلاَ تَتَّبِعَـانِ سَبِيلَ ﴾ [7] بِالنُّـونِ الْخَفِيــفَةِ ، فَقَـالُوا فِيـهِ : إِنَّ " لاَ " نَافِيَـةٌ وَالْفِعْـلُ مَرْفُـوعٌ ، وَثُبُـوتُ النُّـونِ عَلاَمَةُ الرَّفْـعِ .

« فَصْلٌ »

وَأَمَّا الْفِعْـلُ الَّذِي يَدْخُـلُهُ نُونُ التَّوْكِيدِ فَهُوَ الْمُسْتَقْبَلُ الَّذِي (فِيهِ) [5] مَعْنَى الطَّلَبِ ، وَهُوَ سَبْعَةٌ ، الأَمْرُ ، وَالنَّهْيُ ، وَالاسْتِفْهَامُ ، وَالْعَرْضُ ، وَالتَّحْضِيضُ ، وَالْقَسَمُ ، وَالشَّرْطُ إِذَا زِيدَتْ عَلَى " إِنِ الشَّـرْطِيَةِ " مَا " الْمُؤَكِّدةُ ، فَتَدْخُلُ هَذِهِ النُّونُ تَأْكِيداً لِطَلَبِهِ وَحَثًّا عَلَى إِيقَاعِهِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ دُخُولَ هَذِهِ النُّونِ عَلَى الفِعْـلِ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ :

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) مع كسر النون نحو " إِضْرِبَانِ يَا زَيْدَانِ ، وَاضْرِبْنَانِ يَا هِنْدَاتُ " الهمع ٢/ ٧٩ ، وفى الكتاب ٣/٥٢٧ روى سيبويه عن يونس وبعض النحويين قولهم : " إِضْرِبَانْ زَيْداً ، وَاضْرِبْنَانْ زَيْداً " فقال : " فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير فى كلامها . لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم " ، وانظر شرح الكافية للرضى ٢/ ٤٠٥ فما بعدها فقد نص على ذلك كله .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى (ف) " المشدد " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) فى (ف) " فصار " .

(٧) سورة يونس ٨٩ ، وانظر حجة القراءات ٣٣٦ .

مُمْتَنِعُ ، وَوَاجِبُ ، وَجَائِزٌ ، أَمَّا الْمُمْتَنِعُ فَالْمَاضِي وَالْحَالُ ، وَأَمَّا الْوَاجِبُ فَفِي جَوَابِ الْقَسَمِ إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلاً فِي الإِيجَابِ لَزِمَتْ فِيهِ النُّونُ فَرْقاً بَيْنَ لاَمِ الْقَسَمِ الَّتِي تَكُونُ لِلاسْتِقْبَالِ وَبَيْنَ لاَمِ التَّوكِيدِ الَّتِي تَصْلُحُ لِلْحَالِ .

فَقَدَ صَارَتْ مَعَ التَّوْكِيدِ فَارِقَةً بَيْنَ اللاَّمَيْنِ لاَمِ التَّوْكِيدِ الَّتِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ " (١) يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (٢) ، وَلاَمِ الْقَسَمِ، وَلَوْ قَالَ: " لَيَحْكُمَنَّ "(٣) بِالنُّونِ لَعُلِمَ أَنَّهُ جَوَابُ قَسَمٍ مَحْذُوفٍ ، فَلِذَلِكَ لَزِمَتْ ، وَأَجَازَ أَبُو عَلِيٍّ /(٤) إِسْقَاطَ النُّونِ فِي الْقَسَمِ . / ٣٩ ـ ب

وَأَمَّا الْجَائِزُ فَهُوَ مَاعَدَا الْقَسَمَ ، إِنَ شِئْتَ أَلْحَقْتَ النُّونَ ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تُلْحِقْهَا ؛ لأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الاسْتِقْبَالِ فَلاَحَاجَةَ إِلَى النُّونِ سِوَى التَّوْكِيدِ ، وَالتَّوكِيدُ غَيْرُ لاَزِمٍ ، وَذَكَرَ ابْنُ جِنِّي أَنَّ هَذِهِ النُّونَ تَدْخُلُ فِي النَّفْيِ (٥) ؛ لأَنَّهُ يُقْصَدُ بِهِ تَرْكُ الْفِعْلِ فَأَشْبَهَ النَّهْيَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ (٦) جَعَلَ " لاَ " نَافِيَةً غَيْرَ نَاهِيَةٍ (٧) ، وَأَمَّا الاسْتِفْهَامُ فَطَلَبٌ لِلتَّفَهُّمِ فَهُوَ بِمَعْنَى (خَبِّرْنِي)(٨) ، وَالْعَرْضُ وَالتَّحْضِيضُ بِمَعْنَى الأَمْرِ ، وَالشَّرْطُ مَحْمُولٌ

---

(١) الآية في كلتا النسختين هكذا " أن الله ليحكم بينكم .. " وهي خطأ .

(٢) سورة النحل ١٢٤ .

(٣) في (ف) " ليحكم " .

(٤) انظر الإغفال لوحة ٥٠ ، والإيضاح العضدي ٣٣٤ .

(٥) قال ابن جني في اللمع ٢٧٥ " وتدخل أيضا في الاستفهام والنفي " ، وقال في الخصائص ٣/١١٠ " والنفي في نحو " قلَّمَا تقومَنَّ " .

(٦) سورة الأنفال ٢٥ ، وانظر اختلاف النحاة في دخول النون في " لا تصيبن " ، تفسير القرطبي ٣٩٣/٧ ، والبحر المحيط ٤/ ٤٨٣ مع النهر الماد عليه .

(٧) انظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٤٠٣ فقد نص عليه .

(٨) في (ف) " جزى " تحريف .

عَلَىَ النَّهْيِ ؛ لاِشْتِرَاكِهِمَا فِي الْجَزْمِ وَعَدَمِ الثُّبُوتِ ؛ أَوْ لأَنَّ الشَّرْطَ إِذَا عُلِّقَ عَلَيْهِ الجَزَاءُ كَانَ الشَّرْطُ مَطْلُوباً وَمُرَاداً ، وَأَبُو عَلِيٍ لاَ يَرَى لُزُومَ النُّونِ فِي الشَّرْطِ الْمُؤَكَّدِ (بِ «مَا») [(١)] ، بَلِ الزِّيَادَةُ فِي الشَّرْطِ عِنْدَهُ مُسَوِّغَةٌ لِدُخُولِ النُّونِ لاَ مُوجِبَةٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَإِمَّا تَرَيْنِـــي وَلِي لِمَّةٌ   فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا [(٢)]

فَزَادَ " مَا " [(٣)] عَلَى " إِنْ " وَلَمْ يُؤَكِّدْ بِالنُّونِ ، لَكِنْ يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ النُّونِ زِيَادَةُ " مَا " وَلاَ يَنْعَكِسُ [(٤)] ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا [(٥)]   ....

---

(١) سقط من (ف) ، وانظر رأى أبي علي فى الإغفال لوحة ٥٠ فما بعدها .

(٢) البيت للأعشى الكبير كما فى ديوانه ١٧١ ، وروايته " فإن تعهـــدينى ... فإن الحوادث ألوى بهـــا " ، وعليها فلا شاهد فيه ، ورواه سيبويه فى الكتاب ٢/ ٤٦ هارون " فإما تري لمتى بدلت "على أنه حذف التاء من " أودت " ضرورة ، لأن فاعله ضمير " الحوادث " وفى مثله يجب التأنيث .
وهو فى ابن يعيش ٥/ ٩٥ ، ٩/ ٦ ، ٤١ ، وابن الشجرى ٢/ ٣٤٥ ، وشرح الكافية للرضى ٢/٤٠٤ ، والعينى ٢/ ٤٦٦ ، ٤/ ٣٢٧ ، والخزانة ٤/ ٥٧٨ بولاق .

(٣) ساقط من (ف) .

(٤) ذكر المؤلف هذا الخلاف فى التحفة الشافية لوحة ٢١٢ ب ، ثم قال : " والصحيح أن الإتيان بالنون هو الأفصح أما أنه واجب فلا " .

(٥) ويلي البيت
شيخًا على كرسيّه معممًا
وهو من أرجوزة طويلة فى الخزانة ٤/ ٥٦٩ - ٥٧٣ بولاق نسبت إلى أبي حبابة اللص ، وإلى العجاج ، وغيرهما ، وهى فى صفة الثمال ، وهى رغوة اللبن ، وقد وهم الأعلم فى ظنه أن الراجز وصف جبلاً قد عمه الخصب وحفه النبات وعلاه فصار كشيخ متزمل معمم ، وهو من شواهد الكتاب ٣/ ٥١٦ ، وأمالي الزجاجى ١٨٩ ، وابن يعيش ٩/ ٤٢ ، وأمالي الشجرى ١/ ٢٨٤ ، والإنصاف ٦٥٣ ، ومجالس ثعلب ٥٥٢ ، ونوادر أبى زيد ١٦٤ ، وإعراب القرآن ٦٠٥ والأصول فى النحو ٢/ ١٧٩ ، والاقتضاب ٤٣٤ ، وتحصيل عين الذهب ٢/ ١٥٢ ، وشرح القصائد السبع الطوال ١٧ ، والتوطئة ٣٢٠ .

فَضَعِيفٌ ، لأَنَّ " لَمْ " (١) لِنَفْيِ الْمَاضِي ، وَالْمَاضِي ثَابِتٌ فَلاَ يُؤَكَّدُ ، وَكَذَلِكَ الفِعْلُ بَعْدَ " مَا " لأَنَّهَا لِنَفْيِ الْحَالِ وَهُوَ ثَابِتٌ أَيْضًا ، وَحَسُنَ دُخُولُهَا بَعْدَ " لاَ " ؛ لأَنَّهَا لِنَفْيِ الْمستَقْبَلِ ، قَالَ سِيبَوَيْهِ : وَيَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ " أَنْتَ تَفْعَلَنَّ " (٢) ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٣) :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ ... تَرفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ (٤)

فَلأَنَّ " رُبَّ " لِلتَّقْلِيلِ ، وَتَقْلِيلُ الشَّئِ يُقَارِبُ نَفْيَهُ ، أَوْ لأَنَّ التَّقْلِيلَ نَفْيُ التَّكْثِيرِ .

« فَصْلٌ »

وَإِنْ لَقِيَ هَذِهِ النُّونَ الْخَفِيفَةَ سَاكِنٌ (حُذِفَتْ) (٥) (وَ لَم تُحَرَّكْ كَمَا تَحرَّكَ التَّنْوِينُ) (٦) عِنْدَ لِحَاقِ السَّاكِنِ لِلْفَرْقِ (بَيْنَهَا) (٧) وَبَيْنَ التَّنْوِينِ الَّذِي يَلْحَقُ الاسْمَ ، وَإِنَّمَا اخْتَصَّ التَّنْوِينُ بِالْحَرَكَةِ ؛ لأَنَّ الْفِعْلَ أَثْقَلُ مِنَ الاسْمِ وَالسَّاكِنُ أَخَفُّ مِنَ الْمُتَحَرِّكِ فَلَوْ حُرِّكَتْ نُونُ التَّأْكِيدِ لاَزْدَادَ الْفِعْلُ ثِقَلاً ، أَوْ لأَنَّ التَّنْوِينَ فِي الاسْمِ يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ التَّمَكُّنِ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ الاسْمُ فَحَذْفُهُ إِخْلاَلٌ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ (فِي الأَصْلِ) (٨) ، وَالنُّونُ تَدُلُّ عَلَى التَّأْكِيدِ وَهُوَ لَيْسَ بِلاَزِمٍ ، وَتَقُولُ

---

(١) سقط من (ف) .
(٢) الكتاب ٣/ ٥١٧ .
(٣) فى (ف) " وأما قول عمرو بن هند الشاعر " .
(٤) البيت لجذيمة الأبرش ملك الحيرة كما فى الكتاب ٣/ ٥١٧ ، ونوادر أبى زيد ٥٣٦ ، والأغانى ٣٢١/١٥ ، وضرائر الشعر ٢٩ ونسب إلى عمرو بن هند كما فى نسخة (ف) ، والمفصل ٣٣١ ، وقال العينى ٣/ ٣٤٤ : " قيل إن قائله هو تأبط شراً ، وهو غلط " ، وهو فى المقتضب ١٥/٣ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٣١ ، وابن يعيش ٩/ ٤٠ والتوطئة ٣٢٠ ، والأزهية ٩٢ .
(٥) سقط من (ف) .
(٦) فى الأصل " ولم يتحرك التنوين " والمثبت من (ف) .
(٧) فى النسختين " بينهما " .
(٨) فى (ف) " الاسم " .

لِجَمَاعَةِ الإِنَاثِ : " اضْرِبْنانِّ يَا نِسْوَةُ " فَتَزِيدُ أَلِفاً فَاصِلَةً بَيْنَ النُّونَاتِ الثَّلَاثِ ، نُونَي التَّأكِيدِ (وَنُونِ التَّأنِيثِ) [1] كَمَا زَادُوا الأَلِفَ فَاصِلَةً بَيْنَ الهَمْزَتَيْنِ فِي ﴿ أَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ [2].

فَإِنْ قِيلَ :فَقَدْ قَالُوا فِي الْمَاضِي " النِّسَاءُ حَنَنَّ " ، وَفِي الْمُضَارِعِ " يَحْنُنَّ " وَفِيهِ ثَلَاثُ نُونَاتٍ .

قِيلَ : (نُونَانِ مِنْهَا) [3] أَصْلٌ مِن نَفْسِ الْكَلِمَةِ ، وَوَاحِدَةٌ زَائِدَةٌ وَهِيَ الضَّمِيرُ ، وَفِي "اضْرِبْنَانِّ " ثِنْتَانِ لِلتَّوكِيدِ وَهُمَا زَائِدَتَانِ ، وَالأُولَى ضَمِيرٌ ، وَالثَّلَاثَةُ زَوَائِدُ لَيْسَتْ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ .

فَصْلٌ

فَإِنْ وَقَفْتَ عَلَى النُّونِ الْخَفِيفَةِ الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا أَبْدَلْتَ مِنْهَا أَلِفاً كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ لَنَسْفَعاً ﴾ [4] تَشْبِيهاً لَهَا بِالتَّنْوِينِ ، لِسُكُونِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا .

وَإِنْ وَقَفْتَ عَلَى الْمَضْمُومِ (مَا) [5] قَبْلَهَا وَالْمَكْسُورِ لَمْ تُبْدِلْ مِنَ النُّونِ شَيْئًا ، بَلْ تَحْذِفُ فَتَقُولُ : " اضْرِبُوا ، وَاضْرِبِي " فَتَرُدُّ " الْوَاوَ ، وَالْيَاءَ "؛ لِأَنَّهُمَا حُذِفَا لِسُكُونِهِمَا وَسُكُونِ النُّونِ وَقَدْ زَالَتِ النُّونُ فَوَجَبَ / رَدُّهُمَا ، وَتَقُولُ فِي الْمُعْرَبِ : "هَلْ تَضْرِبُونَ ، وَهَلْ تَضْرِبِينَ ؟ / ٤٠ - أ

(١) فى (ف) " ونونى التأنيث " تحريف .

(٢) سورة البقـرة ٦ ، وانظر كتاب السبعة في القراءات ١٣٤ .

(٣) فى (ف) " نونين منهما " .

(٤) سورة العلق ١٥ ، وكتبت فى الأصل " لنسفعن " وهو خلاف المصحف .

(٥) ساقط من الأصل .

" فَتَرُدُّ نُونَ الإِعْرَابِ فَيَكُونُ الْفِعْلُ مُعْرَباً وَقْفًا (مَبْنِيًا وَصْلاً) [١] ؛ لِأَنَّ الْمُوجِبَ لِلْبِنَـاءِ هُوَ نُونُ التَّوْكِيدِ وَقَدْ زَالَتْ .

فصـــل

وَالْمُعْتَـلُّ الَّلامِ إِنْ كَانَ مَا قَبْـلَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ مَضْمُومًا [أَوْ مَكْسُورًا][٢] جَرَيَا فِي التَّأْكِيدِ مَجْرَى الصَّحِيحِ فَتَقُـــولُ :" اغْزُوَنَّ ، وَارْمِيَنَّ [٣] ، واغْزُوَانِّ وَارْمِيَانِّ " ، وَفِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ " اغْزُونَـانِّ ، وَارْمِينَانِّ " ، وَتَقُولُ : " اغْزُنَّ يَا رِجَالُ ، وَارْمُنَّ " فَتَحْذِفُ " الْوَاوَ " ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُـونِ النُّونِ ؛ لأَنَّ الأَصْـــلَ (اغْزُوُوا ، وَارْمِيُوا ") [٤] ، وَتحْذِفُ " الْيَـاءَ " مِنَ الْوَاحِدَةِ الْمُؤَنَّثَـةِ ؛ لالْتِقَـاءِ السَّاكِنَيْنِ أَيْضًا ، فَتَقُولُ : " اغْزِنَّ " ، وَارْمِنَّ يَا امْرَأَةُ " وَتَكْسِرُ مَا قَبْلَهَا لِتَـدُلَّ عَلَيْـهَا .

---

(١) في (ف) " ومبينا وصله " .
قال المؤلف في التحفة الشافية ٢١٤ أ : " وكل فعل مضارع لمخاطبةٍ أو لجماعةٍ مذكّرين إذا دخلت عليه نون التوكيد الخفيفةُ يبنى وصلاً ويعرب وقفاً » .

(٢) تكملة يستقيم بها النص ، وانظر التحفة الشافية ٢١٣/ ب .

(٣) مثل " انْصُرَنَّ ، واضْرِبَنَّ يَا عَمْــرُو " من الصحيح ، وقال المرادى فى شرح الألفية ٤/ ١١٠ : " فإنْ قلت : ليس المعتل بالواو والياء كالصحيح ، لأنَّ المعتلَّ بهما يحذف آخره ، ويجعل الحركة المجانسة على ما قبله ، بخلاف الصحيح .
قلت : حذف آخر المعتل إنما هو لإسناده إلى الواو والياء ، لا لتوكيده ، فهو مساوٍ للصحيح فى التغيير الناشئ عن التوكيد " .

(٤) فى الأصل " اغزو ، وارموا " .

فَإِنْ انْفَتَحَ مَا قَبْلَ وَاوِ الْجَمْعِ وَيَاءِ الْمُؤَنثِ لَمْ يَجُزِ الْحَذْفُ ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ قَبْلَهُمَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهِمَا ، فَتَقُول : " لاَ تَخْشَوُنَّ سُوءًا يَا قَوْمُ ، وَلاَ تَرْضَيِنَّ عَنْ عَمْرٍو يَا هِنْدُ " فَتَضُمُّ " الْوَاوَ " ؛ لأَنَّ الضَّمَّةَ مِنْ جِنْسِهَا ، وَكَذَلِكَ تَكْسِرُ "الْيَاءَ" لأَنَّ (الْكَسْرَةَ) (١) مِنْ جِنْسِ " الْيَاءِ " .

وَالْقَاعِدَةُ فِي هَذَا (أَنَّ كُلَّ وَاوٍ لِجَمْعٍ أَوْ يَاءٍ) (٢) لِمُؤَنَّثٍ تُحْذَفُ - إِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ (٣) مِنْ كَلِمَةٍ بَعْدَهَا - فَإِنَّهَا تُحْذَفُ مَعَ نُونِ التَّوْكِيدِ ، وَكُلُّ وَاوٍ وَيَاءٍ تُحَرَّكُ إِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ (٣) بَعْدَهَا فَإِنَّهَا تُحَرَّكُ مَعَ نُونِ التَّوْكِيدِ (٤) فَتَقُولُ : " اغْزُنَّ يَا رِجَالُ " فَتَحْذِفُ (الْوَاوَ) مَعَ النُّونِ كَمَا تَحْذِفُهَا فِي قَوْلِكَ : " اغْزُ الْقَوْمَ يَا رِجَالُ " ، وَتَقُولُ " ارْمِنَّ يَا هِنْدُ " ، فَتَحْذِفُ الْيَاءَ كَمَا تَحْذِفُهَا مِنْ قَوْلِكَ (ارْمِ) (٥) الْقَوْمَ يَا هِنْدُ " ، وَتَقُولُ : " اخْشَوُنَّ يَا رِجَالُ " فَتُحَرِّكُ الْوَاوَ بِالضَّمِّ كَمَا تُحَرِّكُهَا فِي قَوْلِكَ : اخْشَوُا اللَّهَ يَا رِجَالُ " ، وَتَقُولُ : (ارْضَيِنَّ) (٦) يَا هِنْدُ " فَتُحَرِّكَ " الْيَاءَ " بِالْكَسْرِ كَمَا تَقُولُ : " ارْضَيِ اللَّهَ يَا هِنْدُ ، (فَاعْرِفْهُ) (٧) .

---

(١) في (ف) " الكسر " .

(٢) في (ف) " ان كل واو ياء وياء " وهو تكرار وسقط .

(٣) سقط من الأصل بسبب سبق النظر .

(٤) ذكر ابن السراج في أصول النحو ٢/ ٢١٣ هذه القاعدة فقال " وحكم هذا الباب أن كل واو وياء تحركت فيه إذا لقيها لام المعرفة تحركت هنا ، وان كانت تسقط هناك لالتقاء الساكنين سقطت هنا " ، وانظر أمالي ابن الشجري ٢/١٩٩ فما بعدها وكذلك الكتاب ٣/ ٥٢٠ فما بعدها .

(٥) في الأصل " ارمي " .

(٦) في الأصل " ارمين " .

(٧) سقط من الأصل .

فَصْــــلٌ

إذاَ أَمَرْتَ جَمَاعَةَ الإِنَــاثِ فَأَكَّدْتَ بِالنُّــونِ مِنْ قَوْلِــكَ :

" أَنَّ الرَّجُـلُ يَئِـنُّ " قُلْتَ : " إِينِنَـانِّ يَا نِســوَةُ "[1] تقْلبُ هَمْزَةَ " يَئِنُّ " " يَاءً " ؛ لِسُكُونِهَا وانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا ،([2] فَإِنْ أَمَرْتَ مِنْ " وَدَّ يَـوَدُّ " قُـلْتَ : " ايدَنَّانِّ " بِقَلْبِ الْوَاوِ يَــاءً لِسُـكُونِهَا وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا) [2] ، وَمِنْ "سَنَّ يَسُنُّ " : "" أَسْنُنَّانِّ " ، وَمِنْ " وَضُـؤَ يَوضُــؤَ : أُوضُؤْنَانِّ " ، وَمِنْ " أَزَّيَـؤُزُّ " : (أُوزُزْنَــانِّ) [3]

وَمِنْ " وَضَـعَ " ضَـعْنَانِّ ، وَمِنْ " رَأَى " : (رَيْنَــانِّ) [4] وَوَزْنُهُ " فَيْنَــانِّ " فَالْمَحْذُوفُ عَيْنُ الْكَلِمَـةِ وَلاَمُـهَا ، وَمِنْ (وَأَى) [5] : " ايْنَــانِّ " بِحَـذْفِ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ فَـاءُ الْفِعْـلِ ؛ لِوُقُوعِهَـا بَيْنَ يَـاءٍ وَكَسْرَةٍ فِي قَوْلِكَ : " يَئِي " [6] ، وَبَقِيَتْ الْهَـمْزَةُ وَالْيَـاءُ ، وَأَمَّـا النُّـونُ الَّتِي بَعْـدَ " الْيَاءِ " فَضَـمِيـرٌ ، وَالنُّونُ الأَخِيـرَةُ تَأْكِيـدٌ ، وَمِنْ " أَوَى " : " اِيوِينَــانِّ [7] ، فَالْيَاءُ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ الأَصْلِيَّـةِ ، وَتَقُولُ

---

(١) الأنين : الوجع ، وفى نزهة الطرف ٥٧ : " الأصل " إئننان " على وزن اقررنان .. فأبدلت الثانية ياء " .

(٢) سقط من الأصل سبق نظر .

(٣) فى النسختين " أوزنان " ، وفى نزهة الطرف ٥٣ ذكر أن حكمه حكم " مد " ، والأزيز : الغليان والتهيج والاغراء .

(٤) فى النسختين " رأنان " تحريف ، والمثبت من نزهة الطرف ٥٨ .

(٥) فى الأصل " وى " تحريف ،والوأى : الوعد .

(٦) أصل " يئى " يوئى " فوقعت الواو بين عدوتيها فحذفت ، وحمل الأمر عليها .

(٧) فى كلتا النسختين " اوينان " ، والمثبت من نزهة الطرف ٥٦ .

فِي الْوَاحِدَةِ مِنْ (" وَأَى يَئِى ") (١) : " إِنَّ يَا هِنْدُ " ، فَفَاءُ الْكَلِمَةِ مَحْذُوفَةٌ ثُمَّ حُذِفَتِ (الْيَاء) (٢) ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ النُّونِ ، وَفِي الْوَاحِدِ مِنْ " أَوَى " : (ايوِيَنَّ) (٣) وَتَقُولُ " رَيَنَّ يَا رَجُلُ " فَتَرُدُّ لامَ الْفِعْلِ ؛ لِزَوَالِ السُّكُونِ وَالأَصْلُ " إِرْأَيَنَّ " مِثْلُ " ارْعَيَنَّ " وَ " رَيَانٍّ " لِلاثْنَيْنِ ، وَالأَصْلُ " إِرْأَيَانٍّ " (٤) مِثْلُ " ارْعَيَانٍّ "(وَلِلْجَمَاعَةِ " رَوُنَّ " [وَالأَصْلُ] ارْأَوُنَّ " كَارْعَوُنَّ(٥) وَ " رَيْنَانٍّ " لِلنِّسْوَةِ ، وَالأَصْلُ : ارْأَيْنَانٍّ كَارْعَيْنَانٍّ)(٦) ، فَوَزْنُ الْوَاحِدِ الْمُذَكَّرِ " فَلَنَّ " (٧) ، وَلِلْمُؤَنَّثَةِ " رَيِنَّ " وَوَزْنُهُ فَينَّ .

---

(١) في الأصل " وى يان " ، والمثبت من (ف) .

(٢) في (ف) " النون " تحريف .

(٣) في النسختين " إيونَّ " ، والمثبت من نزهة الطرف ٥٦ .

(٤) في النسختين "اريان " تحريف .

(٥) في الأصل " وللجماعة " روين ارؤن كارعون " ، وفي المسألة حذف لم أجده في (ف) ، ولعل أصلها كما أثبته ، وقيل : الأصل فيه : " ارْأَيُونَنَّ " حذفت النون الأولى للصيغة ، ونقلت حركة الهمزة إلى الراء فاستغنى عن همزة الوصل فحذفت ، وحذفت الهمزة الثانية تخفيفاً ، واستثقلت الضمة على الياء فحذفت ، فالتقى ساكنان فحذفت الياء لذلك ولم تحذف الواو لأنها عمدة . عن (شراب الراح للطرابيشي ص ٩٨)

(٦) سقط من (ف) .

(٧) في الأصل " فين " .

[بنــاء الفعــل المضــارع]

وَنُونُ يَفْعَلْنَ لِأُنْثَى جُمِعَتْ   يُبْنَى لَهَا بِالْوَقْفِ كَيْفَ وَقَعَتْ

اعلَمْ أنَّ الْبِنَـاءَ يَعْرُضُ لِلفِعْـلِ الْمُضَارِعِ فِي مَوْضِعَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : مَعَ نُونِ التَّوْكِيـدِ ، وَقَدْ ذَكَرنَا عِلَّتَــهُ(١) .

الثَّـانِي مَعَ / نُونِ جَمَاعَةِ الْإِنَـاثِ ، وَإِنَّمَا بُنِيَ ؛ لأنَّ هَذِهِ النُّـونَ / ٤٠ - ب تُوجِبُ تَسْكِينَ مَا قَبْلَهَا كَمَا أَوْجَبَتْهُ في الْمَاضِي نَحْوُ " فَعَلْنَ " ، وَإِذَا وَجَبَ السُّكُونُ تَعَـذَّرَ الْإِعْرَابُ ، وَإِذَاتَعَـذَّرَ الْإِعْرَابُ وَجَبَ الْبِنَـاءُ .

قَالَ سِيبَوَيْهِ : وَإِذَا تَعَذَّرَ الإِعْرَابُ وَجَبَ الْبِنَاءُ فَأُسْكِنَ (هَذَا) (٢) كَمَا أُسْكِنَ " فَعَلَ " ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ كَمَا أَنَّهُ فِعْــلٌ ، وَهُوَ مُتَحَرِّكٌ كَمَــا أَنَّهُ مُتَحَرِّكٌ (٣) ، يَعْنِي أَنَّ الْمُضَارِعَ قَدْ شَارَكَ الْمَاضِيَ في الْفِعْلِيَّةِ وأَنَّ آخِرَهُ مُتَحَرِّكٌ كَآخِرِ الْمَاضِي ، وَإِذَا جَازَ حَمْلُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ عَلَى الْأَسْمَاءِ في الْإِعْرَابِ (وَلَيْسَ مِنَ الْأَسْمَاءِ) (٤) فَحَمْلُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ عَلَى الْمَاضِي في الْبِنَاءِ أَوْلَى؛ لِاتِّفَاقِهِمَا في الْفِعْلِيَّةِ .

وَقِيلَ : (لَمَّا)(٥) كَانَ الْبِنَـاءُ (أَصْـلاً)(٦) فِي الْفِعْـلِ (بُنِيَ)(٧)

---

(١) انظر ٢٤٨ فيما تقدم .

(٢) فى (ف) " هنا " .

(٣) انظر الكتاب ١/٢٠ هارون .

(٤) فى الأصل : " وليس بين الأسماء والأفعال " ، ثم بياض بقدر كلمة ، والمثبت من (ف) ، والعبارة سليمة .

(٥) فى (ف) " كما " .

(٦) فى النسختين " أصل " .

(٧) فى (ف) " بين " .

الْمُضَارِعُ إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ جَمَاعَةِ الإِنَاثِ تَنْبِيهًا عَلَى الأَصْلِ كَمَا صَحَّحُوا " الْقَوَدَ " (١) ، وَنَحْوَهُ تَنْبِيهًا عَلَى الأَصْلِ .

وَقِيلَ : كَمَا حُمِلَ الْمُضَارِعُ عَلَى الْمَاضِي في الصِّحَّةِ وَالاعْتِلاَلِ حُمِلَ عَلَيْهِ في الْبِنَاءِ ، بَيَانُه أَنَّكَ تَقُولُ : " قَاوَمَ ، يُقَاوِمُ " فَتَصِحُّ " الْوَاوُ " في الْمُضَارِعِ ((٢) لِصِحَّتِهَا في الْمَاضِيَ ، [وَ] تَقُولُ : " قَامَ ، يَقُومُ " فَتَعْتَلُّ " الْوَاوُ " في الْمُضَارِعِ) (٢) لاعْتِلاَلِهَا في الْمَاضِي ، (وَعَكْسُهُ)(٣) قَلْبُ الأَلِفِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ " الْوَاوِ " في الْمَاضِي الرُّبَاعِيّ لِقَلْبِهَا " يَاءً " في الْمُضَارِعِ ، نَحْوَ " أَدْنَى يُدْنِي " فَلاَ مُوجِبَ لِقَلْبِهَا في الْمَاضِي إلاَّ حَمْلُهَا عَلَى الْمُضَارِعِ ، وَلِذَلِكَ تَقُولُ : أَدْنَيْتُ ، بِالْيَاءِ (٤).

فصلٌ

وَتَقُولُ : " الرِّجَالُ يَعْفُونَ ، وَالنِّسَاءُ يَعْفُونَ " اللَّفْظُ مُتَّفِقٌ وَالتَّقْدِيرُ مُخْتَلِفٌ (٥) ، فَفِي فِعْلِ الْمُذَكَّرِينَ حُذِفَتْ " الْوَاوُ " الَّتِي هِيَ لاَمُ

---

(١) القود : بفتحتين : القصاص ، وكان المفروض أن تقلب واوه ألفاً ؛ لكونها " في موضع حركة ولانفتاح ما قبلها " ، وصحتها عند الميدانيّ في كتابه : نزهة الطرف ٣٢ من باب الشذوذ الَّذي لايقاس عليه .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ف) سبق نظر

(٣) في (ف) " وعليه " .

(٤) قلب الواو في المضارع ياءً لكسر ما قبلها ، وحمل عليه الماضي .

(٥) انظر : نزهة الطرف ٤١ .

الْفِعْلِ (لِسُكُونِهَا) (١) وَسُكُونِ وَاوِ الضَّمِيرِ بَعْدَهَا كَمَا حُذِفَتِ " الْيَاءُ " مِنْ " يَرْمُونَ " (٢) ، فَالنُّونُ فِي فِعْلِ الرِّجَالِ حَرْفٌ وَهِيَ عَلَامَةُ الرَّفْعِ ، وَالْفِعْلُ مُعْرَبٌ وَالْوَاوُ فِيهِ اسْمٌ وَهِيَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ ، وَالنُّونُ فِي قَوْلِكَ : النِّسَاءُ يَعْفُونَ (" اسْمٌ ") (٣) ، وَالْوَاوُ حَرْفٌ وَهِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ وَالْفِعْلُ مَبْنِيٌّ وَلَمْ تَسْقُطْ هَذِهِ النُّونُ فِي النَّصْبِ وَالْجَزْمِ ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ كَمَا لَمْ تَسْقُطِ " الْوَاوُ " فِي قَوْلِكَ : لَمْ يَفْعَلُوا ، وَ " الْيَاءُ " فِي " لَمْ تَفْعَلِي " (٤) وَالْأَلِفُ فِي " لَمْ يَفْعَلَا " (٤) لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ .

وَابْنِ افْعَلَاهُ وَافْعَلِيهِ وَافْعَلُوا ... بِالْحَذْفِ كَالْمَجْزُومِ ذَاكَ يُجْعَلُ

يُرِيدُ بِالْحَذْفِ هُنَا (حَذْفَ النُّونِ)(٥) ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَهَا فِي الْمُضَارِعِ نَحْوُ : "يَفْعَلَانِ " وَأَخَوَاتِهِ عَلَامَةُ الرَّفْعِ ، وَفِعْلُ الْأَمْرِ مَبْنِيٌّ فَوَجَبَ حَذْفُهَا مِنْهُ ، ثُمَّ حَذْفُ هَذِهِ إِنْ كَانَ بِعَامِلٍ (فَهُوَ نَصْبٌ أَوْ جَزْمٌ) (٦) ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ عَامِلٍ فَهُوَ بِنَاءٌ (٧) .

---

(١) فى (ف) " ولسكونها " .

(٢) حيث أصلها " يرميون " فنقلت حركة الياء إلى الميم فالتقى ساكنان وهما الياء والواو فحذفت الياء فبقى " يرمون " عن نزهة الطرف ٥٥ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى (ف) " لم يفعل " .

(٥) فى (ف) " حرف التنوين " .

(٦) فى (ف) " فهو جزم أو نصب " .

(٧) يريد أن الحذف فى الأمر بلا عامل ، و فى الجزم بعامل .

[حُـرُوفُ الْجَرّ وَالْقَسَـمِ]

الْقَوْلُ في ذِكْرِ حُرُوفِ الْجَـرِّ   وَالْقَسَمُ اعْتَقَبهَا فِي الذِّكْـرِ

إِنَّمَا (لُقِّبَتْ) (١) هَذِهِ الْحُرُوفُ حُرُوفَ الْجَـرِّ ؛ لأَنَّهَا تَجُرُّ مَعْنَى الْفِعْلِ الَّذِي لاَ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى الاسْمِ (أَيْ : تُوصِلُ مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى الاسْمِ)(٢) وَتُعَدِّيهِ إِلَيْهِ، وَلِهَذَا سُمِّيَتْ حُرُوفَ الإِضَافَةِ (٣) ؛ لأَنَّهَا تُضِيفُ مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى الاسْمِ (٤) .

وَقِيلَ : سُمِّيَتْ حُرُوفَ الْجَـرِّ ؛ لأَنَّهَـا أُضِيفَتْ إِلَـى عَمَلِهَا كَمَـا قَـالُوا : حُـرُوفُ الْجَزْمِ ، وَحُـرُوفُ النَّصْبِ ، وَإِنَّمَـا عَـمِلَتْ لاخْـتِصَاصِـهَا ، وَإِنَّمَا عَمِلَتْ الْجَـرَّ لِلْفَرْقِ بَيْنَ عَمَلِ / الْفِعْلِ ٤١/ أ الْوَاصِلِ بِنَفْسِهِ إِلَى الْمَفْعُولِ وَبَيْنَ عَمَلِ الْفِعْلِ الْوَاصِلِ بِغَيْرِهِ .

وَقَدْ اسْتَوْلَى الْفَاعِلُ عَلَى الرَّفْعِ ، وَالْمَفْعُولُ عَلَى النَّصْبِ ، فَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ الْجَـرُّ .

وَقِيلَ : لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ تُزَادُ مَعَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ كَانَ أَثَرُهَا مُتَوَسِّطًا بَيْنَ الأَثَرِ الْمُخْتَصِّ بِالْفَاعِلِ وَالأَثَرِ الْمُخْتَصِّ بِالْمَفْعُولِ ؛ لأَنَّ الْجَـرَّ أَخَفُّ مِنَ الرَّفْعِ وَأَثْقَلُ مِنَ النَّصْبِ .

---

(١) في الأصل " لقب " .

(٢) سقط من (ف) سبق نظر .

(٣) انظر المفصل ٢٨٣ فقد سمّاها الزمخشريّ حروفَ الإضافة .

(٤) ويعبر عنها الكوفيون بحروف الخفض ، وقد يسمونها حروف الصفات ، لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات نحو " مررت برجل من الكرام " .

انظر : التحفة الشافية لوحة ١٨٣ ، وابن يعيش ٨/ ٧ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ وَاوَ " مَعَ " وَ " إِلاَّ " فِي الاسْتِثْنَاءِ مُعَدِّيَتَانِ لِلْفِعْلِ فَهَلاَّ جَرَّتَا (كَمَا)[1] جَرَّتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ ؟

قُلْتُ : أَمَّا وَاوُ " مَعَ " فَأَصْلُهَا الْعَطْفُ ، وَحُرُوفُ الْعَطْفِ لاَ اخْتِصَاصَ لَهَا وَشَرْطُ الْعَمَلِ الاخْتِصَاصُ ، وَكَذَلِكَ " إِلاَّ " فِي الاسْتِثْنَاءِ لاَ اخْتِصَاصَ لَهَا بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : " مَا كَانَ زَيْدٌ إِلاَّ يَضْرِبُ عَمْرًا " ، فَأَدْخَلُوهَا عَلَى الْفِعْلِ تَارَةً وَعَلَى الاسْمِ أُخْرَى ، فَلِذَلِكَ لَمْ تَعْمَلْ [2] .

وَإِنَّمَا اعْتَقَبَ الْقَسَمُ حُرُوفَ الْجَرِّ فِي الذِّكْرِ ؛ لأَنَّ أَصْلَ حُرُوفِ الْقَسَمِ " الْبَاءُ " وَهِيَ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ .

مِنْ وَإِلَى وَفِي وَرُبَّ وَعَلَى ... وَعَنْ وَحَاشَا وَعَدَا ثُمَّ خَلاَ
وَالْكَافُ وَاللاَّمُ وَمُذْ وَالْبَاءُ ... وَالْوَاوُ فِي الْقَسَمِ ثُمَّ التَّاءُ
وَمَعْ وَحَتَّى ثُمَّ مُنْذُ ثُمَّتْ ... لَوْلاَ عَلَى خُلْفٍ وَكَيْ ، فَتَمَّتْ

اعْلَمْ أَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ مَا يَلْزَمُ الْحَرْفِيَّةَ ، وَمَا يَخْرُجُ عَنِ الْحَرْفِيَّةِ ، (ثُمَّ مَا يَلْزَمُ الْحَرْفِيَّةَ) [3] يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ أَيْضًا لاَزِمٌ لِلْجَرِّ ، وَغَيْرُ لاَزِمٍ ، فَاللاَّزِمُ (لِلْجَرِّ) [4] سِتَّةُ أَحْرُفٍ " مِنْ ، وَإِلَى ، وَفِي ، وَالْبَاءُ ، وَرُبَّ " عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَمُنِ الْمَضْمُومَةُ الْمِيمِ فِي الْقَسَمِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ؛ فَإِنَّ الْكُوفِيِّينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ " رُبَّ " اسْمٌ [5] ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

---

(١) فى (ف) " لما " تحريف .

(٢) انظر ذلك فى ابن يعيش ٨/ ٩ .

(٣) فى (ف) " ثم يلزم الجر فيه " تصحيف .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) انظر الإنصاف ٨٣٢ المسألة ١٢١ ، ومغني اللبيب ١٧٩ ، وابن يعيش ٨/ ٢٧ ، حيث حملوها على "كَمْ" ، لأَنَّ " كم " للعدد والتكثير ، و " رُبَّ " للعددِ والتقليل .

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ (١)

فَقَالُوا : " رُبَّ " مُبْتَدأٌ وَ " عَارٌ " خَبَرُهُ ، وَلَوْ كَانَتْ حَرْفًا لَمْ يُخْبَرْ عَنْهَا ، وَهَذَا لاَ دَلِيلَ فِيهِ ؛ لأَنَّ " عَارًا " خَبَرُ مُبْتَدإٍ مَحْذُوفٍ أَيْ " وَرُبَّ قَتْلٍ هُوَ عَارٌ ، وَالْجُمْلَةُ صِفَةٌ لِـ « قَتْلٍ » .

(وَقَالُوا : " مُنْ " فِي الْقَسَمِ) (٢) مَقْطُوعَةٌ مِنْ " أَيْمنٍ " يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ (ضَمُّ مِيمِهَا) (٣) .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّ " مُنْ " يَكُونُ فِعْلَ أَمْرٍ مِنْ " مَانَ يَمِينُ " : إِذَا كَذَبَ (فَهَلاَّ تَكُونُ) (٤) مِنْ قَبِيلِ مَا يَخْرُجُ عَنِ الْحَرْفِيَّةِ إِلَى الْفِعْلِيَّةِ ؟

(قُلْتُ) (٥) : الْكَلاَمُ فِيمَا كَانَ بِأَصْلِ وَضْعِهِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ وَلاَ إِعْلاَلٍ ، وَ " مُنْ " فِي الأَمْرِ أَصْلُهُ " أَمْيُنْ " فَأَلْقَى حَرَكَةَ " الْيَاءِ " عَلَى الْمِيمِ فَحُذِفَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لَمَّا تَحَرَّكَتِ الْمِيمُ ثُمَّ حُذِفَتِ " الْيَاءُ " لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ النُّونِ ، وَإِنَّمَا صَارَ بِلَفْظِ الْحَرْفِ بِالْحَذْفِ لاَ بِأَصْلِ وَضْعِهِ ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي

---

(١) البيت لثابت قطنة – ثابت بن كعب – يرثى يزيد بن المهلب بن أبى صفرة كما فى الأغانى ٢٧٩/١٤ ، ومختار الأغانى ٢/ ١٤٨ ،والخزانة ٤/ ١٨٤ بولاق ، وقد روى البيت " وبعض قتل عار " ، و " نقض عهدك عار " ولا شاهد على هاتين الروايتين .

وهو فى المقتضب ٣/ ٦٦ ، والبيان والتبيين ١/ ٢٩٣ ، وضرائر الشعر ١٧٣ ، والمقرب ٢٢٠/١ ، والأزهية ٢٦٩ ، ومغنى اللبيب ١٧٩ ، وابن الشجرى ٣٠١/٢ ، والتصريح ١١٢/٢ ، والهمع ٢٥/٢ ، والدرر اللوامع ١/ ٧٣ .

(٢) فى الأصل " وقالوا في " من " القسم »

(٣) فى (ف) " واو قسمها ضم ميمها " ، وانظر رصف المبانى ٣٢٦ ، والجنى الدانى ٣٢١ .

(٤) فى (ف) " فهلا جعلتها " .

(٥) سقط من (ف) .

" إِلَّى " - الَّتِي بِمَعْنَى (نِعْمَةٍ) [١] - وَاحِدَةِ " آلاءِ اللَّهِ " قُلِبَتْ (يَاؤُهُ أَلِفًا) [٢] فَصَارَ بِالْقَلْبِ وَالإِعْلاَلِ بِلَفْظِ [٣] الْحَرْفِ الَّذِي فِي الْجَرِّ ، وَكَذَلِكَ " عَلاَ " فِي الْفِعْلِ قُلِبَتْ وَاوُهُ أَلِفًا فَصَارَ بِالْقَلْبِ وَالإِعْلاَلِ) [٣] بِلَفْظِ " عَلَى " لاَ بِأَصْلِ وَضْعِهِ .

وَأَمَّا مَا يَلْزَمُ الْحَرْفِيَّةَ وَلاَ يَلْزَمُ (الْجَرَّ فَسِتَّةُ) [٤] أَحْرُف ، (وَهِيَ الْوَاوُ ، وَالتَّاءُ [٥] - فِي الْقَسَمِ - ، وَاللَّامُ ، وَحَتَّى ، وَلَوْلاَ ، وَكَيْ .

(أَمَّا اللَّامُ) [٦] فَتَدْخُلُ عَلَى (الْفِعْلِ) [٧] الْمُضَارِعِ ، وَاللَّامُ يُسْتَعْمَلُ فِي الابْتِدَاءِ ، وَفِي جَوَابِ " لَوْ ، وَلَوْلاَ " ، وَغَيْرِ ذَلِكَ [٨] ، فَإِنْ قُلْتَ:لاَمُ الْجَرِّ مَكْسُورَةٌ ، قُلْتُ : مَعَ الْمُظْهَرِ غَيْرِ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ . / ٤١ ب

وَأَمَّا مَا يَخْرُجُ عَنِ الْحَرْفِيَّةِ فَعَلَى ضَرْبَيْنِ ضَرْبٌ يَخْرُجُ إِلَى حَيِّزِ (الأَفْعَالِ ، وَضَرْبٌ يَخْرُجُ إِلَى حَيِّزِ) [٩] الأَسْمَاءِ ، فَمَا يَخْرُجُ إِلَى حَيِّزِ الأَفْعَالِ ثَلاَثَةٌ " حَاشَا ، وَخَلاَ ، وَعَدَا " ، أَمَّا سِيبَوَيْهِ فَيَرَى

---

(١) سقط من (ف) ، والآلاء : واحدها " إِلَّى " بالفتح وقد يكسر ، ويكتب بالياء .

(٢) فى الأصل " ياء " والمثبت من (ف) .

(٣) سقط من الأصل زيغ بصر .

(٤) فى (ف) " الحرفية " .

(٥) فى الأصل « وهى الواو ، والباء ، والتاء » بتكرار " الباء " وهو سهو من الناسخ ؛ لأنها تقدمت ضمن الحروف اللازمة للجر ، والمثبت من (ف) .

(٦) فى الأصل غير واضح ، وفى (ف) " أما التاء " ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٧) فى (ف) " الحرف " .

(٨) انظر : اللامات للهروى ٧٦ ، وكتاب حروف المعانى والصفات للزجاجيّ ٤٩ .

(٩) سقط من (ف) سبق نظر .

أَنَّ " حَاشَا " تَلْزَمُ الْحَرْفِيَّةَ (١) ، وَأَمَّا " عَدَا " فَفِعْلٌ عِنْدَ الأَكْثَرِ ، وَالأَخْفَشُ يَجْعَلُهَا تَارَةً فِعْلاً وَتَارَةً حَرْفاً (٢) .

وَأَمَّا الضَّرْبُ الَّذِي يَخْرُجُ إِلَى حَيِّزِ الاسْمِيَّةِ فَخَمْسَةُ أَحْرُفٍ وَهِيَ " عَنْ وَعَلَى ، وَكَافُ التَّشْبِيهِ ، وَمُذْ ، وَمُنْذُ ، وَمَعَ " ، وَمَجْمُوعُ مَا ذَكَرَهُ عِشْرُونَ حَرْفاً .

مِثَالُ كَيْ كَيْمَهْ فِي الاسْتِخْبَارِ فَمَا عَلَيْهَا احْكُمْ بِالانْجِرَارِ

اعْلَمْ أَنَّ " كَيْ " (تَكُونُ تَارَةً جَارَّةً) (٣) بِمَعْنَى اللَّامِ ، وَتَارَةً نَاصِبَةً لِلْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ ، مِثْلَ " أَنْ " ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ جَارَّةً أُمُورٌ ثَلاثَةٌ:

أَحَدُهَا أَنَّ مَعْنَاهَا الْغَرَضُ (كَمَا أَنَّ اللَّامَ) (٤) كَذَلِكَ ؛ فَإِنَّ قَوْلَكَ : جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي بِمَعْنَى قَوْلِكَ : جِئْتُ لِتُكْرِمَنِي .

الثَّانِي ظُهُورُ " أَنْ " بَعْدَهَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَقَالَتْ : أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا (٥)

فَلَوْلاَ أَنَّهَا جَارَّةٌ لَمَا جَازَ ظُهُورُ " أَنْ " بَعْدَهَا كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِي اللَّامِ ، نَحْوُ : " جِئْتُ لأَنْ تُكْرِمَنِي " .

الثَّالِثُ : إِذَا قَالَ لَكَ قَائِلٌ : " أَنَا أُكْرِمُكَ " فَتَقُولُ لَهُ مُسْتَفْهِمًا :

---

(١) ينظر الكتاب ٢/ ٣٤٩ هارون ، ومغنى اللبيب ١٦٥ ، والإنصاف المسألة ٣٧ ص ٢٧٨ .

(٢) ينظر ابن يعيش ٢/ ٧٨ ، ٨/ ٤٩ فقد نص عليه ، وانظر الإنصاف ٢٧٨ فى المسألة ٣٧ .

(٣) فى (ف) " تارة يكون جارة " .

(٤) فى (ف) " كما أن معنى اللام " .

(٥) البيت لجميل بثينة كما فى ديوانه ١٢٦ ، وهو فى ابن يعيش ١٤/٩ ، ومغنى اللبيب ٢٤٢ ، والشذور ٢٨٩ ورصف المبانى ٢١٧ ، والهمع ٢/٥ ، والخزانة ٣/ ٥٨٤ بولاق ، وشرح شواهد المغنى ٥٠٨ ، وضرائر الشعر ٦٠ ، ونسبه إلى حسان وليس فى ديوانه .

(كَيْمَهْ) ؟ (١) أيْ : كَيْمَ تُكْرِمُنِي ؟ كَمَا تَقُولُ : (لِمَ)(٢) تُكْرِمُنِي ؟ فَحَذَفْتَ الْفِعْلَ وَوَقَفْتَ عَلَى " مَا " وَحَذَفْتَ أَلِفَهَا كَمَا تَحْذِفُهَا بَعْدَ " اللَّامِ ، وَالْبَاءِ في قَوْلِكَ : (لِمَ فَعَلْتَ ؟ ، وَبِمَ خَرَجْتَ) ؟ (٣) فَرْقاً بَيْنَ الاسْتِفْهَامِيَّةِ وَالْمَوْصُولَةِ ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " أَنْتَ عَلَى مَا أَنْتَ عَلَيْهِ " (٤) أَثْبَتَّ أَلِفَهَا ؛ لأنَّهَا مَوْصُولَةٌ ، وَلَوْ قُلْتَ : (عَلامَ)(٥) فَعَلْتَ كَذَا ؟ حَذَفْتَ الأَلِفَ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْفَرْقِ ، وَلا تُحْذَفُ أَلِفُ "مَا" الاسْتِفْهَامِيَّةِ إِلاَّ بَعْدَ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَقَدْ حُذِفَتْ بَعْدَ " كَيْ " (٦) فِي الاسْتِخْبَارِ أَيْ : فِي الاسْتِفْهَامِ ، فَدَلَّ الْحَذْفُ عَلَى أَنَّ " كَيْ " حَرْفُ جَرٍّ ، وَ " مَا " الاسْتِفْهَامِيَّةُ اسْمٌ ، وَعَوَامِلُ الْفِعْلِ لاَ تَدْخُلُ عَلَى الاسْمِ ، ثُمَّ لَمَّا حَذَفُوا الأَلِفَ أَتَوا بِهَاءِ الْوَقْفِ فَقَالُوا : كَيْمَهْ ؟ كَمَا قَالُوا : لِمَهْ ؟ .

وَقَالَ الكُوفِيُّونَ : " مَا " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ كَأَنَّ قَائِلاً قَالَ : " أَنَا أَزُورُ زَيْداً كَيْمَا يُكْرِمَنِي " فَلَمْ يَسْمَعِ السَّامِعُ مَا بَعْدَ " كَيْ " فَأَخَذَ فِي السُّؤَالِ فَقَالَ : كَيْمَهْ (٧) ؟ أَيْ : كَيْ تَفْعَلَ مَاذَا ؟ ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : وَلاَ أَرَاهُ بَعِيداً مِنَ الصَّوَابِ (٨) ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لاِحْتِمَالِ (أَنْ تَكُونَ) (٩) " مَا "

---

(١) فى (ف) " كيم " .

(٢) فى (ف) " ولم " بالواو .

(٣) فى الأصل " كيم ، وبم خرجت " .

(٤) فى الأصل " كيما أنت " .

(٥) فى الأصل " كيم " .

(٦) فى (ف) " كن " تحريف .

(٧) فى (ف) " كيما " .

(٨) انظر المفصل ٣٢٤ ، وقد خالفه ابن يعيش في شرحه ٩/ ١٥ ، فانظره هناك .

(٩) فى (ف) " أن تكن " .

مَوْصُولَةً بِمَعْنَى " الَّذِي " ، وَقَدْ حُذِفَتْ أَلِفُهَا كَمَا حُذِفَتْ فِي قَوْلِهِمْ : " ادْعُ (بِمَ)[1] شِئْتَ " ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامًا ، وَتَكُونَ مَنْصُوبَةً بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ بَعْدَهَا .

وَأَلْزَمَهُمُ الْبَصْرِيُّونَ[2] أَنَّهُ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: أَنَا أَزُورُكَ ، فَقَالَ لَهُ الْمُجِيبُ (أَنَا[3] إِذَنْ أُكْرِمَكَ " أَنْ يَقُولَ لِلْمُجِيبِ) [3] : إِذًا مَهْ ؟ إِذَا لَمْ يَسْمَعْ مَا بَعْدَ " إِذَنْ " وَأَنْتُمْ (لاَ) [3] تَقُولُونَ بِهِ

وَسِيبَوَيْهِ جَرَّ بَعْدَ لَوْلاَ   لَوْلاَكَ لَوْلاَهُ رَآهُ أَوْلَى

كَقَوْلِهِمْ : كَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَيَا   وَابْنُ يَزِيدَ رَدَّ هَذَا الرَّأْيَا

/ ٤٢ أ / ذَهَبَ سِيبَوَيْهِ (إِلَى) [4] أَنَّ " لَوْلاَ " إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ – وَهُوَ الْكَافُ ، وَالْيَاءُ ، وَالْهَاءُ ، وَفُرُوعُهَا كَالْجَمْعِ وَالتَّثْنِيَةِ – يَكُونُ حَرْفَ جَرٍّ[5] ، وَالْكَافُ فِي " لَوْلاَكَ " ، وَالْهَاءُ فِي " لَوْلاَهُ " ، فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِلَوْلاَ ، حُجَّةُ سِيبَوَيْهِ أَنَّ الْمَرْفُوعَ بَعْدَ " لَوْلاَ " إِمَّا مُبْتَدَأٌ - عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ - (وَإِمَّا فَاعِلٌ - عِنْدَ) [3] الْكُوفِيِّينَ [6] – وَهَذِهِ الْكَافُ ، وَالْيَاءُ ، وَالْهَاءُ لاَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً ؛ لأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الضَّمَائِرِ الْمَرْفُوعَاتِ ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً لِعَدَمِ النَّاصِبِ ، فَتَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ مَجْرُورَةً .

---

(١) فى الأصل " بما " بإثبات ألفها .

(٢) انظر الإنصاف ٥٧٠ المسألة ٧٨ حيث مذهب كل من البصريين والكوفيين واحتجاجهم .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) انظر الكتاب ٢ / ٣٧٣ فما بعدها .

(٦) انظر الإنصاف ٧٠ المسألة العاشرة ، ٦٨٧ المسألة ٩٧ .

وَأَمَّا ابْنُ يَزِيدَ فَهُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ (قَالَ) [1] : لاَ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : " لَوْلاَكَ " ، وَيَرَى أَنَّهُ لَحْنٌ وَلَمْ يُحْكَ عَنِ الْفُصَحَاءِ [2] ، وَيُؤَيِّدُ قَوْلَ سِيبَوَيْهِ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ :

أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الْهَوْدَجِ   لَوْلاَكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أَحْجُجِ [3]

وَقَوْلُ يَزِيدَ بْنِ الْحَكَمِ الثَّقَفِيِّ [4] :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَيَ طِحْتَ كَمَا هَوَى   بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي [5]

وَ " لَوْلاَ " عِنْدَ الأَخْفَشِ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ عَلَى بَابِهَا مِن كَوْنِهَا حَرْفَ ابْتِدَاءٍ ، وَأَنَّ " الْكَافَ ، وَالْيَاءَ " فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، وَ " الْكَافُ " فِي " لَوْلاَكَ " وَقَعَ مَوْقِعَ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ الْمَرْفُوعِ فِي " لَوْلاَ أَنْتَ " ، وَ " الْيَاءُ " فِي "لَوْلاَيَ" بِمَنْزِلَةِ " لَوْلاَ أَنَا " كَمَا وَقَعَ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ مَوْقِعَ الْمَجْرُورِ فِي نَحْوِ " مَا

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر الكامل ٣/ ٣٤٥ ، والمقتضب ٣/ ٧٣ .

(٣) نسب هذا البيت إلى عمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ٤٣ ، ونسبه بعضهم إلى العرجي وليس في ديوانه .
وهو في ابن يعيش ٣/ ١١٩ ، والإنصاف ٦٩٣ ، والهمع ٢/ ٢٣ ، والخزانة ٢/ ٤٢٩ بولاق ، وابن الشجري ١/ ١٨١ ، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٠٣ .

(٤) هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي البصري من الشعراء المشهورين ، وأحد من أسلم من ثقيف يوم الطائف ، ولاّه الحجّاجُ عمالة فارس وحينما لم يمدحه بشعرٍ خلعه ، وهو في هذه القصيدة يعاتب ابن عمه ، أو أخاه .
انظر ترجمته في الخزانة بولاق ، وفي أمالي الشجري ١/ ١٧٦ القائل هو زيد بن عبدربه ، أو يزيد بن الحكم الثقفي .

(٥) البيت من شواهد الكتاب ٢/ ٣٧٤ هارون ، وابن يعيش ٣/ ١١٨ ، ٧/ ١٥٩ ، والكامل ٣/ ٣٤٥ والمقرب ١/ ١٩٣ ، والخصائص ٢/ ٢٥٩ ، والإنصاف (٦٩١ ، والخزانة ٢/ ٤٣٠ بولاق ، والعيني ٣/ ٢٦٢ .

أَنَا كَأَنْتَ " فَأَوْقَعُوا مُضْمَرًا مَوْقِعَ مُضْمَرٍ مَجَازًا وَاتِّسَاعًا ؛ إِذْ لاَ يَلْتَبِسُ؛ كَمَا لَمْ يَلْتَبِسْ إِيقَاعُ الضَّمِيرِ الْمَرفُوعِ مَوْقِعَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ في التَّوْكِيدِ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ ، وَمَرَرْتَ بِنَا نَحْنُ " ، وَكَذَلِكَ " ضَرَبْتُهُ هُوَ ، وَضَرَبْتَنَا نَحْنُ " فَأَكَّدَ الضَّمِيرَ الْمَنْصُوبَ بِالضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ ؛ لأَنَّهُمْ لَوْ أَوْقَعُوا الضَّمِيرَ الْمُؤَكِّدَ هُنَا مَنْصُوبًا لاَلْتَبَس بِالْبَدَلِ ، وَقَالَ لَوْ كَانَتْ " لَوْلاَ [1] " جَارَّةً لَجرّتِ الْمَظْهَرَ [2] ، وَهَذَا لاَ يَقْدَحُ في كَوْنِهَا جَارَّةً بِالاتِّفَاقِ ، فَإِنَّ " مُذْ وَمُنْذُ ، وَكَافَ التَّشْبِيهِ ، وَوَاوَ الْقَسَمِ " لاَ تَدْخُلُ عَلَى الْمُضْمَرِ وَهِيَ جَارَّةٌ بِالاتِّفَاقِ ، وَكَذَلِكَ (تَاءُ) [3] الْقَسَمِ لاَ تَجُرُّ سِوَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَقَدْ شَبَّهَ سِيبَوَيهِ " لَوْلاَ" - في أَنَّهَا لاَ تَجُرُّ إِلاَّ الْمُضْمرَ الْمُتَّصِلَ - بِـ " لَدُنْ " [4] في أَنَّهَا لاَ تَنْصِبُ إِلاَّ « غُدْوَةً » [5] .

وَأَيْضًا فَإِنَّ الأَخْفَشَ وَصَاحِبَ الْكِتَابِ قَدَ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ التَّغْيِيرَ حَاصِلٌ ، فَالأَخْفَشُ يَرَى أَنَّ التَّغْيِيرَ في الْمُضْمَرِ ، وسِيبَوَيهِ يَرَى أَنَّ التَّغْيِيرَ في " لَوْلاَ " ، وَرَأْيُ سِيبَوْيهِ أَوْلَى ؛ لِقِلَّةِ التَّغْيِيرِ ؛ لأَنَّهُ إِذَا اعْتُقِدَ أَنَّ " لَوْلاَ " هُنَا جَارَّةٌ كَانَ ذَلِكَ تَغْيِيرًا وَاحِدًا ، وَهُوَ تَغْيِيرُ الْحَرْفِ مِنْ كَوْنِهِ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ إِلَى جَعْلِهِ حَرْفَ جَرٍّ ، وَأَمَّا تَغْيِيرُ الْمُضْمَرِ وَإِيقَاعُهُ مَوْقِعَ الْمَرْفُوعِ فَإِنَّهُ

---

(١) فى الأصل " لو " تحريف .

(٢) انظر رأى الأخفش فى المقتضب ٣/ ٧٣ ، والكامل ٣/ ٣٤٥ ، والإنصاف ٦٨٧ المسألة ٩٧ والهمع ٢/ ٣٣ ، وانظر أيضًا حاشية السيرافيّ على سيبويه ١/ ٣٨٨ بولاق .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) مكانه فى الأصل بياض .

(٥) الكتاب ١/ ٥١ ، ٥٩ هارون .

يَرْتَقِي إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ تَغْيِيرًا ؛ لأَنَّ الْمُضْمَرَ الْمُتَّصِلَ (اثْنَاعَشَرَ) [١] اثْنَانِ لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَخَمْسَةٌ لِلْمُخَاطَبِ ، وَخَمْسَةٌ لِلْغَائِبِ ، وَلاَ يَخْفَى مَا فِي ذَلِكَ مِنْ كَثْرَةِ التَّغْيِيرِ ، وَقِلَّةُ التَّغْيِيرِ أَوْلَى ، وَأَيْضًا (فَتَغْيِيرُ) [٢] " لَوْلاَ " أَمْرٌ تَقْدِيرِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ ، وَتَغْيِيرُ الْمُضْمَرِ أَمْرٌ لَفْظِيٌّ ، وَالتَّغْيِيرُ التَّقْدِيرِيُّ كَالْمَعْدُومِ ، وَلَيْسَ التَّغْيِيرُ اللَّفْظِيُّ كَذَلِكَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: " مَا أَنَا (كَأَنْتَ) [٣] فَقَلِيلٌ شَاذٌّ ، وَأَمَّا قَوْلُهُم : " مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ " فَلَمْ يَقَعْ مَوْقِعَ ضَمِيرٍ آخَرَ مَجْرُورٍ إِذْ لاَ ضَمِيرَ مُنْفَصِلٌ لِلْجَرِّ ، وَأَمَّا قَوْلُهُم : " ضَرَبْتُهُ هُوَ (ضَرْبًا) [٤] فَإِنَّهُم لَوْ قَالُوا : " ضَرَبْتُهُ إِيَّاهُ " لِكَانَ بَدَلاً ، فَإِذَا قَالُوا : "ضَرَبْتُهُ هُوَ "كَانَ تَأْكِيدًا ، فَصَارَ إِنَّمَا وَقَعَ هَذَا الْمَوْقِعَ ضَرُورَةً لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالتَّأْكِيدِ ، فَبَقِيَ قَوْلُ سِيبَوَيْهِ هُوَ الرَّاجِحُ .

وَاجْرُرْ بِحَتَّى نَحْوُ حَتَّى مَطْلَعِ وَبَعْدَ مُذْ وَمُنْذُ إِنْ شِئْتَ ارْفَعِ / ٤٢ ب

تَقُولُ : مَا أَكَلْتُ مُذْ يَوْمَانِ (وَمُنْذُ)[٥] يَوْمَانِ هُمَا ظَرْفَانِ

إِذَا كَانَ الْمَجْرُورُ بِحَتَّى اسْمًا صَرِيحًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾[٦] فَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، وَقَوْلُنَا : " اسْمٌ صَرِيحٌ " احْتَرَزْنَا بِهِ عَمَّا يَكُونُ فِي تَأْوِيلِ الاسْمِ كَالْفِعْلِ الْمَنْصُوبِ بَعْدَهَا

---

(١) فى (ف) "اثنى عشر " .
(٢) فى (ف) " فتقدير " وفى الأصل " فتغير " ، ولعل الصواب ما أثبته لينسجم مع ما بعده .
(٣) فى (ف) " كاتب " تصحيف .
(٤) سقط من (ف) .
(٥) فى (ف) " ومذ " تحريف وتكرار .
(٦) سورة القدر آية ٥ .

بِأَنْ مُضْمَرَةٌ ؛ فَإِنَّ الْكَلاَمَ قَدْ تَقَـدَّمَ عَلَى (ذَلِكَ في)[1] نَوَاصِبِ الأَفْعَالِ [2] .

(فَأَحَدُ الضَّرْبَيْنِ) [3] أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا دَاخِـــلاً فِيمَا قَبْلَهَا كَقَوْلِكَ : " أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَـهَا " ، وَ " ضَرَبْتُ الْقَـوْمَ حَتَّى زَيْـدًا[4] " فَإِنَّ الرَّأْسَ مَأْكُولٌ ، وَزَيْـدًا مَضْرُوبٌ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا غَيْرَ دَاخِلٍ فِيمَا قَبْلَهَا ، بَلْ يَكُونُ الْفِعْلُ قَدْ انْتَهَى عِنْدَهُ لاَ بِهِ كَقَوْلِكَ : " صُمْتُ الأَيَّامَ حَتَّى يَوْمِ الْفِطْرِ " فَيَوْمُ الْفِطْرِ غَيْرُ دَاخِـلٍ في الصَّوْمِ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : إِلَى الْفِطْـرِ .

(وَغَيْرُ ذَلِكَ) [5] أَنَّ كُلَّ مَوْضِـعٍ صَحَّ أَنْ تَجْعَـلَهَا عَاطِفَةً كَالْوَاوِ[6] (فَمَا بَعْدَهَا دَاخِلٌ فِيمَا قَبْلَهَا)[6] وَجُزْءٌ مِنْـهُ قَدِ انْتَـهَى الأَمْرُ بِـهِ ؛ فَـإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : " أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا " بِالنَّصْبِ ، وَلاَ يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : " صُمْتُ رَمَضَانَ حَتَّى يَوْمَ الْفِطْـرِ " بِنَصْبِ " يَوْمِ الْفِطْـرِ " عَلَى الْعَطْفِ [7] ؛ لأَنَّـهُ غَيْرُ دَاخِـلٍ في الصَّوْمِ ؛ لاِنْتِهَـاءِ مُدَّةِ الصَّـوْمِ عِنْـدَهُ لاَ بِـهِ .

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ " حَتَّى " أَخِرَ جُزْءٍ مِمَّا قَبْـلَهَا أَوْ مُلاَقِيًا لآخِرِ جُزْءٍ (مِمَّا) [8] قَبْـلَهَـا ؛ لأَنَّ " حَتَّى " لِلْغَايَــةِ وَالدَّلاَلَـةِ عَلَى أَحَدِ طَرَفَي

---

(١) غامض في الأصل لطمس معظم حروفه .

(٢) انظر ٢٣٤ فيما تقدم .

(٣) في الأصل " فأحد قولي البصريين " وهو تحريف ، صوابه من (ف) .

(٤) هكذا في النسختين ، وهو جائز ، ولكن الوجه جرُّ زَيدٍ حيث السياق يقتضيه . وانظر الأصول في النحو ٥١٦/١ ، وابن يعيش ١٦/٨ .

(٥) في (ف) " وغيره ذلك " .

(٦) في الأصل " فما دخل فيما قبلها " .

(٧) انظر هذين الضربين في الأصول في النحو ١/ ٥١٦ فما بعدها .

(٨) في (ف) " منها " تحريف ومعنى " ملاقيا لآخر جزء " أي : متصلاً به نحو قوله تعالى : (سلام هي حتى مطلع الفجر) عن الهمع ٢/ ٢٤ .

الشَّـيْءِ (١) وَلاَ يَكُونُ طَرَفُ الشَّـيْءِ مِنْ غَيْـرِهِ) (١) ، فَلَوْ قُلْتَ : رَأَيْتُ الْقَـوْمَ حَتَّى حِمَـارٍ كُنْتَ قَدْ جَعَلْتَ الْحِمَـارَ طَرَفًا لِلْقَـوْمِ وَنِهَـايَةً لَهُم وَذَلِكَ مُحَـالٌ ؛ لأَنَّ طَرَفَ الشَّـيْءِ لاَ يَكُونُ مِنْ غَيْرِهِ .

وَلِهَـذَا كَانَ مَـا بَعْـدَهَا مُـشْعِرًا بِالتَّـعْظِـيمِ أَوِ التَّـحْـقِـيرِ كَقَـوْلِـكَ : " مَـاتَ النَّـاسُ حَـتَّى الأَنْبِيَـاءُ " وَذَلِكَ أَنَّ الشَّـيْءَ إِذَا أُخِـذَ مِنْ أَدْنَـاهُ فَـأَعْـلاَهُ غَـايَـةٌ ، وَطَرَفُ الأَنْبِيَـاءِ - عَلَيْـهِمُ السَّـلاَمُ - غَايَـةُ نَوْعِ النَّاسِ إِذَا أَخَذْنَا مِنْ أَدْنَى الْمَرَاتِبِ وَاسْتَقْرَيْنَاهَا صَاعِدِينَ إِلَيْـهِم ، فَإِذَا أَخَذْنَا مِنْ أَعْلَى الشَّـيْءِ فَأَدْنَـاهُ غَايَـةٌ لَـهُ وَطَرَفٌ ، فَنَقُـولُ (٢) : " قَدِمَ الْحَـاجُّ حَتَّى الْمُشَـاةُ " (٣) فَنَأْخُذُ مِنَ الرُّكْبَانِ الْمُتَمَكِّنِينَ وَنَنْزِلُ فَنَنْتَـهِي إِلَى الْمُشَـاةِ فَيَكُونُ الْمُشَـاةُ غَـايَةً لِلْحَـاجِّ وَطَرَفًا كَمَا كَانَ الأَنْبِيَـاءُ غَـايَةً لِلنَّاسِ فِي الْعُـلُوِّ وَطَرَفًا .

وَلاَ يَجُـوزُ دُخُـولُ " حَـتَّى " عَلَـى الْمُضْـمَـرِ نَحْـوُ " مَـرَرْتُ بِالْقَـوْمِ حَـتَّـاهُ " وَأَجَـازَهُ الْمُبَـرِّد (٤) وَأَنْشَـدَ :

---

(١) سقط من (ف) ، وانظر المقتصد ٨٤٢ .

(٢) فى (ف) " كقولك) .

(٣) فى (ف) " مشاة " .

(٤) نص عليه ابن يعيش ٨/ ١٦ ، والرضى فى شرح الكافية ٢/ ٣٢٦ ، والسيوطى فى الهمع ٢/٢٣ ، ولم أجده فى كتبه التى بين يديَّ .

فَلاَ وَاللَّهِ لاَ يَلْقَاهُ نَاسٌ ... فَتًى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي يَزِيدِ (١)

وَرَدُّوا عَلَيْهِ مِنْ ثَلاَثَةِ أَوْجُهٍ :

أَوَّلُهَا : أَنَّ مَا بَعْدَ " حَتَّى " جُزْءٌ مِمَّا قَبْلَهَا ، فَإِنْ عَادَ الضَّمِيرُ إِلَى مَا قَبْلَهَا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا هُوَ عَيْنٌ مَا قَبْلَهَا فَلاَ يَكُونُ جُزْءَهُ ، وَإِنْ عَادَ إِلَى الْجُزْءِ فَلَمْ يَتَقَدَّمْ لَفْظٌ ظَاهِرٌ يَعُودُ عَلَيْهِ فَامْتَنَعَ الإِضْمَارُ .

الثَّانِي : أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّاكَ " جَازَ أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً فَيَكُونُ الضَّمِيرُ مَنْصُوبًا ، وَجَازَ أَنْ تَكُونَ جَارَّةً فَيَكُونُ مَجْرُورًا وَذَلِكَ مُلْتَبِسٌ ، وَأَقُولُ : الصَّوَابُ فِي الْعَطْفِ أَنْ يُقَالَ : " ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى إِيَّاكَ " بِضَمِيرٍ مُنْفَصِلٍ لِتَعَذُّرِ الْمُتَّصِلِ (٢) بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ .

الثَّالِثُ : أَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُ (قَلْبُ)(٣) أَلِفِهَا " يَاءً " كَمَا فِي " إِلَى ، وَعَلَى " (إِذَا دَخَلَتَا عَلَى/ الْمُضْمَرِ)(٤) ، وَلَمْ يُعْهَدْ ذَلِكَ فِي " حَتَّى " ، ٤٣ أ

---

(١) لم أعثر على قائله ، وروى صدره " فلا والله لا يلفي أناس " ، وروى عجزه أيضا " يا ابن أبى زياد " ، وهو فى المقرب ١/ ١٩٤ ، والعينى ٣/ ٢٦٥ ، ورصف المبانى ١٨٥ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٢/١١ ، والخزانة ٤/ ١٤١ وشرح الكافية للرضى ٢/ ٣٢٦ .

قوله " لايلقاه " أي : لا يجده ، ويروى " لا يلفي " بالفاء مكان القاف ، والمعنى واحدٌ " حتَّاك " استشكل أبو حَيَّانَ هذه العبارة فقال : " وانتهاء الغاية في حتَّاك لا أفهمه ، ولا أدرى ما عنى بحتَّاكَ ، فلعلَّ هذا البيت مصنوع " ، أفاده السيوطيُّ فى الهمع ٢/ ٢٣ ، ودفعه الشيخ محمد محيي الدين فى حاشية ابن عقيل على الألفية ٢/١١ حيث قال فى معنى البيت " إن الناس لا يجدون فتى يرجونه لقضاء مطالبهم حتى يبلغوا الممدوح ، فإذا بلغوه فقد وجدوا ذلك الفتى ، وبهذا التقرير يندفع كلامُ أبي حَيَّانَ " .

(٢) في (ف) " المنفصل " .

(٣) غير واضح فى الأصل .

(٤) فى الأصل " إذا دخلتا عن المضموم " تحريف صوابه من (ف) .

(فَفِي الْقَلْبِ ارْتِكَابُ مَا لَمْ يُعْهَدْ)[١] ، وَفِي تَرْكِ الْقَلْبِ خُرُوجٌ عَنْ نَظَائِرِهَا [٢] - أَعْنِي " عَلَيْهِ ، وَإِلَيْهِ " - ، انْقَضَى الْكَلَامُ (عَلَى " حَتَّى ") [١] .

الْكَلَامُ عَلَى " مُذْ وَمُنْذُ " .

(اعْلَمْ أَنَّ " مُذْ ، وَمُنْذُ ")[٣] يُسْتَعْمَلَانِ تَارَةً اسْمَيْنِ وَتَارَةً حَرْفَيْنِ[٤] ، وَ " مُذْ " أَدْخَلُ فِي حَيِّزِ الْأَسْمَاءِ مِنْ " مُنْذُ " ؛ لِلْحَذْفِ اللَّاحِقِ لَهَا ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا " مُنْذُ " فَحُذِفَتْ نُونُهَا تَخْفِيفًا ؛ لِأَنَّ الْحَذْفَ تَصَرُّفٌ ، وَالتَّصَرُّفُ بَعِيدٌ مِنَ الْحَرْفِ إِلَّا فِي التَّضْعِيفِ نَحْوُ " إِنَّ " وَلَكِنَّ ، وَرُبَّ " فَيُخَفَّفْنَ بِالْحَذْفِ لِأَجْلِ التَّضْعِيفِ ، وَ " مُنْذُ " غَيْرُ مُضَاعَفَةٍ (فَلَوْ)[٥] سَمَّيْتَ بِهَا ثُمَّ صَغَّرْتَهَا أَوْ كَسَّرْتَهَا لَرَدَدْتَ النُّونَ (فَكُنْتَ تَقُولُ)[٦] : " مُنَيْذٌ " فِي التَّصْغِيرِ ، وَ " أَمْنَاذٌ " فِي الْجَمْعِ .

(وَإِنَّمَا بُنِيَا) [١] - إِذَا كَانَا اسْمَيْنِ - لِتَضَمُّنِهِمَا مَعْنَى " مِنْ " ؛ لِأَنَّهُمَا لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي الزَّمَانِ كَمَا أَنَّ "مِنْ "[٧] لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي الْمَكَانِ[٨] .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر فى مغنى اللبيب ١٦٧ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) هذا ما ذهب إليه البصريُّون ، أما الكوفيُّونَ فيرون أنَّ الاسم المرتفع بعدهما يرتفع بتقديرِ فعلٍ محذوفٍ ، وذهب الفَرَّاءُ إلى أنَّه يرتفع بتقدير مبتدأٍ محذوف .
انظر هذ المسألة في الإنصاف ١/ ٣٨٢ المسألة ٥٦ .

(٥) فى (ف) " فلم " تحريف .

(٦) فى الأصل " فكتبت " تحريف ؛ وانظر الكتاب ٢/ ١٢٢ بولاق ، والوجيز فى علم التصريف ٤١ .

(٧) سقط من (ف) .

(٨) وقال ابن يعيش ٤/ ٥٩ " لأنها اسم في معنى الحرف فكان مبنيًّا كـ " مَنْ ، وَمَا " ، إذا كان استفهاماً أو جزاءً .

قَوْلُـهُ : " وَإِنْ شِئْتَ ارْفَع " جَعَلَهُ مُخَيَّراً بَيْنَ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ ، كَأَنَّهُ يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى مَا نُقِلَ عَنْ " أَسَدٍ ، وَتَمِيمٍ " مِنْ رَفْعِ مَا بَعْدَهَا (١) فِي الْمَاضِي ، وَنُقِلَ عَن " مُزَيْنَةَ ، وَغَطَفَانَ " وَغَيْرِهِمْ خَفْضُ الْمَاضِي (٢) .

وَالرَّفْعُ بَعْدَهُمَا عَلَى أَحَدِ مَعْنَيَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَا لِبَيَانِ مِقْدَارِ الْمُدَّةِ ، وَيَكُونُ مَا بَعْدَهُمَا فِي هَذَا الْوَجْهِ نَكِرَةً كَقَوْلِكَ : " مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ ، وَمُذْ يَوْمٌ " ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : " وَتَخْتَصُّ بِالنَّكِرَةِ فِي هَذَا الْوَجْهِ " (٣) ، فَـ " مُذْ " مُبْتَدأٌ وَمَا بَعْدَهَا خَبَرٌ ، وَتَقْدِيرُهُ " أَمَدُ انْقِطَاعِ الرُّؤْيَةِ يَوْمَانِ " (٤) .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي فِي الرَّفْعِ : أَنْ تَكُونَا لِبَيَانِ أَوَّلِ الْمُدَّةِ وَلَا يَقَعُ بَعْدَهُمَا إِلاَّ الْمَعْرِفَةُ نَحْوُ " مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمُ الْجُمُعَةِ " ؛ لأَنَّهُ بَيَّنَ أَنَّ أَوَّلَ مُدَّةِ انْقِطَاعِ الرُّؤْيَةِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَلَمْ (يُبَيِّنْ) (٥) فِيهَا انْتِهَاءُ الْمُدَّةِ ، وَفِي الْوَجْهِ الأَوَّلِ بَيَّنَ ابْتِدَاءَ الْمُدَّةِ وَانْتِهَاءَهَا .

قَوْلُهُ : " هُمَا ظَرْفَانِ " كَأَنَّهُ يَخْتَارُ مَذْهَبَ الزَّجَاجِيِّ ؛ فَإِنَّهُ يَجْعَلُ "مُذْ" خَبَراً مُقَدَّمًا وَمَا بَعْدَهَا مُبْتَدأٌ (٦) ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُ " بَيْنِي وَبَيْنَ الرُّؤْيَةِ يَوْمَانِ " ، فَتَكُونُ " مُذْ " عَلَى هَذَا مُتَعَلِّقَةً بِاسْمِ فَاعِلٍ ، أَوْ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ وَفِيهَا ضَمِيرٌ ، فَعَلَى هَذَا لَوْ قُلْتَ : " مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَومٌ كُلُّهُ أَجْمَعُ " جَازَ عَلَى

---

(١) أي بعد " منذ " .

(٢) ذكر ذلك ابن الخباز في شرحه ١/١٨٠ ، وأبو حيان في منهج السالك ٢٥٦ .

(٣) ينظر الموجز في النحو ٥٩ باب " مذ ومنذ " .

(٤) جاء في حاشية الأصل " الأمد : نهاية الشئ وغايته " .

(٥) في (ف) " يتبين " .

(٦) انظر أمالي الزجاجي ١٤٥ ، والجمل ١٣٩ – ١٤٠ .

أَنَّهُ تَأْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ في " مُذْ " ؛ لأَنَّهَا ظَرْفٌ [1] وَفِيهَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مَرْفُوعٌ بِهَا [2] .

وَلَيْسَ لِـ " مُذْ " وَمَا بَعْدَهَا (في الرَّفْعِ) [3] مَوضِعٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، وَقَالَ السِّيرَافِيّ : مَوْضِعُهَا حَالٌ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا رَأَيْتُهُ مُتَقَدِّمًا ، أَوْ مُقَدَّرًا [4] .

وَإِنْ جَرَرْتَ فَهُمَا حَرْفَانِ حَرْفَا ابْتِدَاءِ غَايَةِ الزَّمَانِ

يَعْنِي بِقَوْلِهِ : " هُمَا حَرْفَانِ " عِنْدَ الأَكْثَرِ ؛ لأَنَّ قَوْمًا مِنَ الْبَصْرِيِّينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُمَا اسْمَانِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، فَإِذَا رَفَعُوا بِهِمَا كَانَ التَّقْدِيرُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ في الْبَيْتِ السَّابِقِ ، وَإِنْ جَرُّوا بِهِمَا فَبِالإِضَافَةِ وَلاَ تُوجِبُ الإِضَافَةُ إِعْرَابَهُمَا [5] كَمَا لاَ تُوجِبُ إِعْرَابَ " لَدُنْ " ، وَ " كَمْ " وَهُمَا إِذَا كَانَا لِلزَّمَانِ الْحَاضِرِ جَرًّا نَحْوُ " أَنْتَ عِنْدَنَا مُذِ الْيَوْمِ ، وَمُنْذُ اللَّيْلَةِ ، وَمُنْذُ الْغَدَاةِ " أَيْ : في الْيَوْمِ ، وَفِي اللَّيْلَةِ ، وَفِي الْغَدَاةِ ، فَهُمَا [6] حَرْفَا جَرٍّ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا إِذَا كَانَا حَرْفَيْنِ ، وَإِذَا كَانَا اسْمَيْنِ أَنَّهُمَا إِذَا كَانَا حَرْفَيْنِ [7] جَرًّا مَا بَعْدَهُمَا وَتَعَلَّقَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِمَا قَبْلَهَا ، وَكَانَ

---

(١) فى الأصل " ظروف " .

(٢) وشرح ابن الخباز قوله " هما ظرفان " فقال فى١/١٨٠ : " إن قصد أنهما اسما زمانين فهو صواب ، وإن قصد أنهما مفعول فيهما فهو خطأ " والمؤلف لا يرى مانعاً من جعلهما مفعولاً فيهما على ما ذهب إليه الزجاجيُّ ، وقال صاحب الشرح المجهول فى لوحة ١٢٨أ : " ولو أراد – أي : ابن معط – أَنَّهُمَا مفعولٌ فيهما لم يكن خطأً . كما زعم ابن الخَبَّازِ ، لأنَّ ذلك مذهبُ الزَّجَّاجِيِّ " .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) قال السيوطى فى الهمع ١/ ٢١٧ " ورد بأنها خرجت مخرج الجواب كأنه قيل له : ما أمد ذلك ؟ قال : يومان ، وبأنه لا رابط فيها من ضمير أو واو " .

(٥) فى (ف) " إعرابها " .

(٦) فى (ف) " وهما " .

(٧) فى (ف) " اسمين " .

الْكَــلاَمُ بِهَا (مَعَ مَـا قَبْلَهَا) (١) جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَإِذَا كَانَا اسْمَيْنِ ٤٣/ ب
رَفَعَتَ مَـا بَعْدَهُمَا عِنْدَ الأَكْثَرِ ، وَكَانَ الْكَلاَمُ بِهِمَـا جُمْلَتَيْنِ ، الأُولَى فِعْلِيَّةٌ غَالِبًا ، وَالثَّانِيَةُ اسْمِيَّةٌ .

واحْتَـرَزْنَـا بِقَوْلِنَا " غَالِبًـا " عَن مِثْلِ قَـوْلِهِمْ : " زَيْـدٌ غَائِبٌ مُذْ يَوْمَـانِ " .

وَأَمَّـا قَـوْلُهُـمْ " مُـذْ كَـمْ سِـرْتَ " ؟ فَـ " مُـذْ " هَهُنَـا تَتَـعَـيَّنُ لِلْحَرْفِيَّةِ لِتَعَلُّقِـــهَا بِالْفِعْـلِ الَّذِى بَعْدَهَا ، كَقَوْلِكَ : " لِمَنْ ضَرَبْتَ " ، فَاللاَّمُ مُتَعَلِّقَةٌ بِضَرَبْتَ ، فَكَذَلِكَ " مُذْ " مُتَعَلِّقَةٌ (٢) بِـ (سِـرْتَ) ؛ لأَنَّ الاسْتِفْهَامَ لاَ يَتَقَدَّمُ عَلَيْـهِ عَامِلُهُ إِلاَّ إِذَا كَانَ مَعْنَـوِيًّا كَالابْتِدَاءِ ، أَوْ حَرْفِ جَـرٍّ (٣) .

وَإِذَا وَقَـعَ بَعْدَهَا الْفِعْـلُ كَانَ فِي تَقْدِيرِ (حَذْفِ)(٤) الْمُضَافِ ، نَحْوُ "مَا رَأَيْتُـهُ مُذْ كَانَ كَذَا " أَيْ " مُذْ زَمَنِ كَانَ كَذَا " ، وَكَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ (بَعْـدَهَا) (٥) الْمَصْدَرُ ، نَحْوُ " مَا رَأَيْتُـهُ مُذْ قِيَـامِ زَيْدٍ "يُرِيدُ " مُذْ زَمَنِ قِيَامِ زَيْدٍ " فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ ؛ لأَنَّ " مُذْ " لابْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي الزَّمَانِ فَلاَ يَقَـعُ بَعْدَهَا إِلاَّ الزَّمَـانُ ، فَـإِنْ وَقَـعَ بَعْدَهَا غَيْرُهُ قُدِّرَ الزَّمَـانُ مَحْذُوفًا (٦) .

وَتَقُـولُ : " أَنَا أَرَاكَ مُذْ سَنَةٍ تَتَكَلَّمُ فِي حَاجَةِ زَيْدٍ " فَتَجُرُّ ؛ لأَنَّـكَ تُرِيدُ أَنَّكَ فِي حَـالِ الرُّؤْيَـةِ وَلَمْ تَنْقَطِـعْ رُؤْيَتُـكَ وَلاَ كَلاَمُـهُ ، فَإِذَا

---

(١) فى (ف) " ما مع قبلهما " .
(٢) فى الأصل " معلقة " .
(٣) فى (ف) " وحرف جر " .
(٤) فى (ف) " حرف " .
(٥) فى (ف) " ما بعدها " .
(٦) فى الأصل " محذوف " بالرفع وهو سهو صوابه من (ف) .

أَرَدْتَ أَنَّ مُدَّةَ انْقِطَاعِ هَذِهِ الرُّؤْيَةِ سَنَةٌ رَفَعْتَ [1] ؛ لأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّكَ رَأَيْتَهُ ثُمَّ غَبَرَتْ [2] سَنَةٌ لاَ تَرَاهُ .

هُمَا كَمِنْ فِي غَايَةِ الْمَكَانِ   تَقُولُ فِي "مِنْ" : سِرْتُ مِنْ عُمَانِ[3]

" هُمَا " ضَمِيرُ " مُذْ وَمُنْذُ " ، وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " هُمَا كَمِنْ " إِذَا كَانَا لِلْمَاضِي ؛ فَإِنَّهُمَا فِي الْحَاضِرِ بِمَعْنَى " في " ، أَيْ : هُمَا في ابْتِدَاءِ غَايَةِ الزَّمَانِ كَـ "مِنْ" في ابْتِدَاءِ غَايَةِ الْمَكَانِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ سِيبَوَيْهِ [4] ، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ اسْتِعْمَالَهَا[5] في الزَّمَانِ ، وَهُوَ رَأْيُ الْمُبَرِّدِ[6] ، وَابْنِ

---

(١) أي : رفعت ما بعد " مذ " .

(٢) في (ف) " عبرت " بالعين المهملة ومن معاني " عبر " " مات " وفي الأصل " غبرت " بالغين المعجمة وهو أقرب إلى الصواب ، لأن معناها " مضت " ، كما أن من معانيها " بقيت " لأنها من الأضداد الصحاح " عبر " ، و" غبر " ، وذلك كله مستفاد من المقتضب ٣/ ٣٠ ، الذي فيه " ثم غبرت سنه لاتراه " .

(٣) لفظة : " عمان " مختلف فيها ، ففي نسخة (ف) " عَمَّانِ " بتشديد الميم ، وكذلك في إحدى نسخ الدرة الألفية ص ١٦ ، وفي شرح ابن القواس لوحة ٤٧ أ ، وهي كما في معجم البلدان ٤/ ١٥١ "بلد في طرف الشام ، وكانت قصبة أرض البلقاء " ، وهي عاصمة المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة حاليا ، وجاءت في الأصل " عُمَانِ " بضم العين ، وكذلك في شرح ابن الخباز ١/ ١٨١ ، وفي الشرح المجهول لوحة ٢٨ ، وهي كما في معجم البلدان ٤/ ١٥٠ " اسم كورة عربية على ساحل بحر اليمن والهند ، وعمان في الإقليم الأول ... في شرقي هجر .. حَرُّهَا يُضْرَبُ به المثل " .

(٤) انظر الكتاب ٤/ ٢٢٦ .

(٥) أي استعمال " من " الجارة ، انظر الإنصاف ٣٧٠ المسألة ٥٤ .

(٦) قال في المقتضب ٤/ ١٣٦ « أمَّا « مِنْ » فمعناها ابتداء الغاية .. ، فأما ابتداء الغاية فقولك : " سرت من البصرة إلى الكوفة " .. ، ومثله ما يجرى في الكتب نحو " من عبدالله إلى زيد " ... إنما المعنى أن ابتداء الكتاب من عبدالله ، وكذلك : " أخذت منه درهما ، وسمعت منه حديثاً " ، أي: هو أول الحديث ، وأول مخرج الدرهم " .

دُرُسْـــــتُوَيْهِ[1] مِنَ الْبَصْرِيِّينَ فَإِنَّهُمَا يَرَيَانِ أَنَّهَا لابْتِدَاءِ الْغَـايَةِ فِي الأَزْمِنَـةِ وَالأَمْكِنَةِ وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْـوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾[2] ، وَبِقَوْلِ زُهَيْرٍ :

لِمَنِ الدِّيَـــارُ بِقُنَّةِ الْحِجْـــرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْـرِ[3]

وَقَالَ سِيبَوَيهِ وَمَنْ تَابَعَـهُ : تَقْدِيرُهُ " مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ " ، وَ " مِنْ مَرِّ حِجَجٍ " ، وَ " مِنْ مَرِّ دَهْـرٍ " ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَهُوَ الْمَصْدَرُ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُقَامَـهُ ، فَـ " مِنْ " دَاخِلَةٌ في التَّقْدِيرِ عَلَى الْمَصْـدَرِ ، وَالْمَصْـدَرُ لَيْسَ بِزَمَـانٍ .

[مِنْ]

أَمَّا " إِلَى " فَلانْتِهَاءِ الْغَايَةْ مَبْدَؤُهَا « مِنْ » " وَ " « إِلَى » النِّهَايَـةْ

اعْلَمْ أَنَّ " مِنْ " في مُقَابَلَةِ " إِلَى " ؛ لأَنَّ " مِنْ " لابْتِدَاءِ الْغَـايَةِ وَ "إِلَى" لِلانْتَهَاءِ ؛ لأَنَّ كُلَّ فَاعِلٍ شَرَعَ في فِعْلٍ فَلِفِعْلِهِ ابْتِدَاءٌ مِنْهُ يَأْخُذُ ، وَانْتِهَاءٌ إِلَيْـهِ يَنْقَطِعُ[4] .

---

(١) هو : عبدالله بن جعفر بن درستويه الفسوى الفارسى ، أخذ عن المبرد ، وتوفى سنة ٣٤٧ هـ ترجمته فى البغية ٢/ ٣٦ ، وانظر رأيه فى ابن يعيش ٨/ ١٠ ، ومغنى اللبيب ٤١٩ وابن درستويه ١٣ فما بعدها .

(٢) سورة التوبة ١٠٨ .

(٣) الديوان برواية ثعلب ٨٦ وفى رواية الأعلم ١١٤ " من حجج ومن شهر " ، وروى أيضا " مذ حجج ومذ دهر " وهى الرواية الصحيحة فى نظر البصريين ، وجاء فى شرح شواهد المغنى ٧٥٤ ما يفيد أن هذا البيت مصنوع ، إلاَّ أن روايات الثقات له تدحض هذا الادعاء – فى نظرى – ، وقيل "من" فيه زائدة على مذهب الأخفش والأصل " أقوين حججاً ودهراً " .
القنة : أعلى الجبل . الحجر : موضع بعينه .
أقوين : خلون . حجج : سنوات .
والبيت فى الإنصاف ٣٧١ ، وابن يعيش ٤/ ٩٣ ، ٨/ ١١ ، ومغنى اللبيب ٤٤١ ، والأزهية ٢٩٣ .

(٤) ينظر فى ابن يعيش ٨/ ١٠ .

فَإِنْ قُلْتَ : مَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ : ابْتِدَاءُ الْغَايَةِ ؟ لأَنَّ غَايَةَ الشَّيْءِ آخِرُهُ وَابْتِدَاؤُهُ أَوَّلُهُ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : " مِنْ " لابْتِدَاءِ الآخِرِ ولأَوَّلِ الآخِرِ ؟

قُلْتُ : غَايَةُ الشَّيْءِ طَرَفُهُ ، فَكُلُّ فِعْلٍ فَلَهُ طَرَفَانِ ، طَرَفُ ابْتِدَاءٍ وَطَرَفُ انْتِهَاءٍ ، فَـ " مِنْ " لِطَرَفِ الابْتِدَاءِ ، وَ " إِلَى " لِطَرَفِ الانْتِهَاءِ ، فَالطَّرَفَانِ غَايَتَانِ .

وَالَّذِي يُعْرَفُ بِهِ كَوْنُ " مِنْ " لِلابْتِدَاءِ أَنْ يَحْسُنَ فِي مُقَابَلَتِهَا " إِلَى " لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، فَاللَّفْظُ نَحْوُ " سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ " ، وَالتَّقْدِيرُ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : " زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو " فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : ابْتِدَاءُ / ٤٤ أ الْفَضْلِ مِنْ عَمْرٍو وَانْتِهَاؤُهُ فِي الزِّيَادَةِ وَالارْتِقَاءِ إِلَى زَيْدٍ .

وَهِيَ – أَعْنِي " مِنْ " – أَكْثَرُ حُرُوفِ الْجَرِّ تَصَرُّفًا ؛ لانْفِرَادِهَا بِالدُّخُولِ عَلَى " عِنْدَ " ، وَلَهَا مَعَانٍ :

[معاني مِنْ]

أَحَدُهَا : ابْتِدَاءُ الْغَايَةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ .

وَالثَّانِي: التَّبْعِيضُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ (١)

وَتُعْرَفُ بِأَنْ يَحْسُنَ مَكَانَهَا " بَعْضٌ " ، وَقِيلَ : لابُدَّ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا فِي التَّبْعِيضِ أَقَلَّ مِنَ النِّصْفِ ، وَقِيلَ : هِيَ لابْتِدَاءِ الْغَايَةِ ، وَالتَّبْعِيضُ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْقَرِينَةِ (٢) .

---

(٢) سورة التوبة ١٠٣ .

(٣) انظر المقتضب ١/ ١٨٢ ، وابن يعيش ٨/ ١٢ .

الثَّـالِثُ : لِبَيَـانِ الْجِنْسِ كَقَـوْلِـهِ تَعَـالَى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَـانِ ﴾ (١) ، وَتُعْرَفُ بِأَنْ يَصِحَّ وُقُـوعُـهَا صِـفَـةً لِمَا قَـبْلَهَا ، أَوْ يَحْسُنَ مَكَانَهَا " الَّذِي " إِذَا كَانَ الْمُبَـيَّنُ بِهَا مَعْرِفَةً ، أَيْ : فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ الَّذِي هُوَ الْوَثَنُ ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي (هَذِهِ) (٢) الْآيَةِ لِلتَّبْعِيضِ ، إِذْ لَيْسَ الْمُـرَادُ اجْـتِنَـابَ بَعْضَ الْأَوْثَـانِ ، (لِأَنَّ بَعْضَ الْأَوْثَـانِ) (٢) رِجْسٌ وَبَعْضَهَا غَيْرُ رِجْسٍ ، بَلْ كُلُّهَا رِجْسٌ يَجِبُ اجْتِنَابُهُ ، قَـالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : لَفْظُ الرِّجْسِ جَامِعٌ لِلْأَوْثَـانِ وَغَيْرِهَـا ، فَإِذَا قَـالَ : " مِنَ الْأَوْثَـانِ " فَمَعْنَـاهُ : (الَّذِي ابْتَدَأَ) (٣) مِنْ هَذَا الصِّـنْفِ(٤) ، وَهِيَ لِلابْتِدَاءِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا ، وَإِنْ أَفَادَتْ مَعْنًى آخَرَ فَبِالْقَرَائِنِ .

وَقَـالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ : هِيَ فِي كُلِّ حَالٍ (لِلتَّبْيِينِ) (٥) فَإِذَا قُـلْتَ : " سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ " ، فَقَدْ بَيَّنْتَ مَبْـدَأَ السَّيْرِ ، وَكَذَا ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴾ بَيَّنْتَ الشَّيْءَ الْمَأْخُـوذَ مِنْـهُ كَمَا بَيَّنْتَ فِي آيَةِ الرِّجْسِ الَّذِي يَجِبُ اجْتِنَـابُهُ .

الرَّابِعُ : بَدَلِيَّـةٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾(٦) قَـالُوا : مَعْنَاهُ بَدَلُ الْآخِرَةِ .

---

(١) سورة الحج ٣٠ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " ابتدأه " .

(٤) ينظر الأصول في النحو ١/ ٤٩٩ .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) سورة التوبة ٣٨ .

وَالْخَامِسُ : بِمَعْنَى اللَّامِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [1] أَيْ : لِأَجْلِ ذَلِكَ .

السَّادِسُ : أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً بَعْدَ غَيْرِ (الْمُوجَبِ) [2] ، وَتُذْكَرُ فِيمَا بَعْدُ .

[إِلَى]

الْكَلَامُ عَلَى " إِلَى " وَمَعْنَاهَا الانْتِهَاءُ ، تَقُولُ : " إِنَّمَا أَنَا إِلَيْكَ " أَيْ : أَنْتَ غَايَتِي [3] وَمُنْتَهَايَ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ [أَلَا][4] إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾ [5] (أَيْ)[6] (أَلَا)[4] إِلَى اللَّهِ غَايَةُ الْمَصِيرِ وَمُنْتَهَاهُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " كِتَابِي إِلَى فُلَانٍ " أَيْ : غَايَةُ الْكِتَابَةِ وَمُنْتَهَاهَا إِلَيْهِ ، وَقَدْ جَعَلَهَا قَوْمٌ ، بِمَعْنَى " مَعَ " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ [7] أَيْ : مَعَ الْمَرَافِقِ ، قَالُوا : لِأَنَّكَ [8] لَا تَقُولُ : [غَسَلْتُ] [9] إِلَى الْمَرَافِقِ " ، بِمَعْنَى [غَسَلْتُهُ] [9] وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي

---

(١) سورة المائدة ٣٢ .

(٢) فى الأصل " الواجب " .

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٢٣١ ، والأصول فى النحو ١/ ٥٠٢ .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) سورة الشورى ٥٣ .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) سورة المائدة ٦ .

(٨) فى (ف) " انك " .

(٩) مكانه بياض فى الأصل .

إِلَى اللَّـهِ ﴾ (١) أيْ : مَعَ اللَّـهِ ؛ لأنَّكَ لاَ تَقُولُ : " نَصَرْتُ إِلَى فُلاَنٍ " بِمَعْنَى (٣) نَصَرْتُهُ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ (٢) أَيْ : مَعَ أَمْوَالِكُمْ إِذْ لاَ يُقَالُ : " أَكَلْتُ إِلَى مَالِ فُلاَنٍ " بِمَعْنَى " أَكَلْتُهُ ") (٣) .

وَالتَّحْقِيقُ فِي هَذَا أَنَّ " إِلَى " عَلَى بَابِهَا ، وَبَيَانُهُ أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا كَانَ يَتَعَدَّى بِحَرْفِ جَرٍّ وَبِمَعْنَاهُ فِعْلٌ آخَرُ يَتَعَدَّى إِمَّا بِنَفْسِهِ أَوْ بِحَرْفٍ آخَرَ ، جَازَ أَنْ يَتَعَدَّى أَحَدُهُمَا (بِالْحَرْفِ)(٤) الَّذِي يَتَعَدَّى بِهِ الْفِعْلُ الآخَرُ الَّذِي بِمَعْنَاهُ ، مِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ (٥) ، وَأَنْتَ لاَ تَقُولُ : " رَفَثْتُ إِلَى الْمَرْأَةِ " ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : " رَفَثْتُ بِهَا " (٦) فَتُعَدِّيهِ بِالْبَاءِ ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ الرَّفَثُ بِمَعْنَى الإِفْضَاءِ ، وَالإِفْضَاءُ يَتَعَدَّى بِـ " إِلَى " (عَدَّيْتَ) (٧) الرَّفَثَ بِـ " إِلَى " ؛ لأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ (٨) .

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ (١) فَالتَّقْدِيرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - مَنْ يُضِيفُ نُصْرَتَهُ إِيَّايَ إِلَى نُصْرَةِ اللَّهِ .

---

(١) سورة آل عمران ٥٢ .

(٢) سورة النساء ٢ .

(٣) من قوله : " نصرته " إلى " أكلته " بياض فى الأصل والمثبت من (ف) ، وهو مستفاد من شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٥ قال : " لأنه لا يقال : نصرت إلى فلان بمعنى نصرته ، ولا أكلت إلى مال فلان بمعنى أكلته ، وإنما المعنى يعود إلى أن يكون بمعنى " مع "... ".

(٤) فى (ف) " بالفعل " .

(٥) سورة البقرة ١٨٧ .

(٦) الرفث : الجماع وغيره مما يكون بين الرجل وامرأته . اللسان " رفث " .

(٧) فى (ف) " عدى " .

(٨) انظر ابن يعيش ٨/ ١٥ .

وَتَـأْوِيلُ ٱلْآيَـةِ ٱلْأُخْرَى : وَلاَ تَضُـمُّوا أَمْوَالَهُـمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ فِي الانْفَاقِ حَتَّى لاَ يَتَمَــيَّزَ أَحَدُ الْمَــالَيْنِ مِنَ ٱلْآخَرِ قِلَّةَ مُبَالاَةٍ بِمَا لاَ يَحِلُّ / لَكُمْ . ٤٤ ب

وَأَمَّا آيَـةُ الْغُسْـلِ فَـ " إِلَى " فِيـهَا لِلانْتِهَـاءِ ، وَدُخُـولُ الْمَرْفَقِ عُلِمَ مِنَ السُّنَّةِ [١] .

وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي مَعْنَى " إِلَى " عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْـوَالٍ :

أَحَدُهَا: أَنَّهُ لاَ يَدْخُلُ (مَا بَعْدَهَا) [٢] فِيمَا قَبْلَهَا إِلاَّ مَجَـازًا .

وَالثَّانِي : أَنَّهَا ظَاهِرَةٌ فِي الدُّخُولِ فَلاَ يَخْرُجُ مَا بَعْدَهَا عَمَّا قَبْلَهَا إِلاَّ مَجَـازًا .

وَالثَّــالِثُ : (أَنَّهَا) [٣] مُشْتَرَكَةٌ تُسْتَعْمَلُ تَـارَةً فِي الدُّخُولِ ، وَتَـارَةً فِي غَيْـرِهِ .

وَالرَّابِعُ : (إِنْ) [٤] كَانَ مَا بَعْدَهَا مِنْ جِنْسِ مَا قَبْلَهَا أَوْ جُزْءًا مِنْهُ دَخَلَ، وَإِلاَّ فَـلاَ كَالْمِرْفَقِ فَإِنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْيَدِ، فَلِذَلِكَ دَخَلَ [٥] . [الكاف]

وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ قَدْ تَكُــونُ ... اسْمًا وَحَرْفًا مِثْلَ مَا يَبِيــنُ

فِي قَوْلِ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ كَافَيْـنْ ... وَصَـالِيَـاتٍ كَكَمَـا يُؤَثْفَــيْنْ

---

(١) قال القرطبيُّ في تفسيره ٦/ ٨٦ : " اختلف الناسُ في دخول المرافق في التحديد ، فقال قوم : نعم، لأنَّ ما بعد " إلى " إذا كان من نوع ما قبلها دخل فيه ، .. وقيل : لا يدخل المرفقان في الغسل .. ، والأولى عليها أكثر العلماء وهو الصحيح ، لما رواه الدراقطني عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) " أن " مكرر في الأصل .

(٥) انظر رصف المباني ٨٠ ، ومغني اللبيب ١٠٤ ، والهمع ٢/ ٢٠ .

" الْكَافُ " عَلَى ضَـرْبَـيْنِ : حَـرْفٍ ، وَاسْمٍ ، وَالْحَـرْفُ عَلَى ضَـرْبَيْنِ : زَائِـدٍ ، وَغَيْرُ زَائِـدٍ ، فَغَيْرُ الزَّائِـدِ مَعْنَـاهُ التَّشْبِيهُ نَحْوُ " زَيْدٌ كَعَمْـرٍو " .

وَتَتَعَـيَّنُ الْحَرْفِيَّـةُ إِذَا وَقَعَـتْ صِلَـةً لِلَّذِي نَحْـوُ " الَّذِي كَعَـمْـرٍو زَيْـدٌ " فَالْكَافُ حَرْفٌ كَمَا تَقُولُ : " الَّذِي فِي الدَّارِ زَيْـدٌ " .

فَإِنْ قُلْتَ : هَـلاَّ [١] جَعَلْتَ الْكَافَ اسْمًا بِمَعْنَى " مِثْلٍ " وَهِيَ خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ " الَّذِي هُوَ مِثْلُ عَمْرٍو زَيْدٌ " كَقَوْلِهِمْ : ([٢] مَا أَنَا بِالَّذِي قَـائِلٌ لَكَ شَيْئًا " أَيْ) [٢] : مَا أَنَا بِالَّذِي هُوَ قَـائِلٌ " .

قُلْتُ : الْحَذْفُ فِي جُزْءِ الصِّلَةِ عَلَى خِلاَفِ الأَصْلِ وَلاَ سِيَّمَا إِذَا كَانَ جُزْؤُهَـا هُوَ الْعَائِدُ ، وَإِنْ لَمْ تُقَدِّرْ مُبْتَدَأً مَحْذُوفًا فَقَدْ وَصَلْتَ ": الَّذِي " بِالْمُفْرَدِ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ [٣] ، فَتَعَـيَّنَ أَنْ تَكُونَ الْكَافُ فِي صِلَـةِ " الَّذِي " حَـرْفًا كَالْبَاءِ وَ " فِي " ؛ لِأَنَّهَا تَتَعَـلَّقُ بِالْفِعْـلِ الْمُضْمَرِ وَهِيَ نَائِبَـةٌ عَنِ الْفِعْـلِ الَّذِي هُوَ مَعَ فَاعِلِـه جُمْـلَـةٌ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " إِنَّ كَزَيْـدٍ عَمْرًا " فَإِنْ جَعَلْتَ " الْكَافَ " حَرْفًا فَانْصِبْ [٤] عَمْـرًا اسْمَ " إِنَّ " وَإِنْ جَعَلْتَهَا اسْمًا رَفَعْتَ عَمْرًا خَبَرَ " إِنَّ " ، وَالْكَافُ هِيَ الاسْمُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : " إِنَّ مِثْلَ [زَيْـدٍ] [٥] عَمْـرٌو " .

---

(١) في (ف) " فهلا " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر ذلك في ابن يعيش ٨/ ٤٢ حيث وصف مثل هذا بالقبح وليس بالامتناع ، ومثله ابن السراج في أصوله ١/ ٥٣٢ ، والشريشي في شرحه ١/ ٤٠٦ .

(٤) في (ف) "نصبت ".

(٥) تكملة يستقيم بها النص .

وَأَمَّا الزَّائِدَةُ فَلاَ تَكُونُ إِلاَّ حَرْفًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[1] ، أَيْ : لَيْسَ مِثْلَهُ شَيْءٌ ، وَالْكَافُ زَائِدَةٌ .

وَقِيلَ : لَوْ لَمْ تُجْعَلِ الْكَافُ زَائِدَةً لأَدَّى إِلَى الْمُحَالِ أَوْ التَّنَاقُضِ .

وَبَيَانُهُ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ (لَهُ مِثْلٌ) [2] كَانَ هُوَ مِثْلَ ذَلِكَ الْمِثْلِ وَإِلاَّ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا مِثْلاً لِلآخَرِ ، فَلَوْ لَمْ تُقَدَّرْ زِيَادَةُ " الْكَافِ " لَزِمَ نَفْيُ مِثْلِ مِثْلِهِ ، وَمِثْلُ الْمِثْلِ (نَفْسُهُ) [3] ؛ لأَنَّ الْمِثْلَ ثَابِتٌ ، وَمِثْلُ الْمِثْلِ هُوَ الْمَنْفِيُّ وَهُوَ مُحَالٌ ؛ لأَنَّ الْمُمَاثَلَةَ لاَ تَتَحَقَّقُ إِلاَّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ ، لأَنَّ مَنْ مَاثَلَ شَيْئًا فَقَدْ مَاثَلَهُ ذَلِكَ الشَّيْءُ ، فَلَوْ لَمْ يُحْكَمْ بِزِيَادَةِ " الْكَافِ " لَزِمَ التَّنَاقُضُ .

وَقِيلَ : الْكَافُ غَيْرُ زَائِدَةٍ ؛ لأَنَّهُ قَدْ يُرَادُ بِمِثْلِ الشَّيْءِ نَفْسُ الشَّيْءِ كَقَوْلِكَ : " مِثْلِي لاَ يَفْعَلُ كَذَا " أَيْ: أَنَا لاَ أَفْعَلُهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

يَا عَاذِلِي دَعْنِي مِنْ عَذْلِكَا   مِثْلِي لاَ يَقْبَلُ مِنْ مِثْلِكَا [4]

أَيْ : أَنَا لاَ أَقْبَلُ مِنْكَ ، فَيَكُونُ (التَّقْدِيرُ) [5] عَلَى هَذَا " لَيْسَ كَهُوَ شَيْءٌ " [6] وَمِنْ هَذَا قَوْلُ الْمُتَنَبِّي :

وَلَمْ أَقُلْ مِثْلُكَ أَعْنِي بِهِ   سِوَاكَ يَا فَرْدًا بِلاَ مُشْبِهِ [7]

---

(١) سورة الشورى ١١ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى (ف) " هو نفسه " .

(٤) لم أقف على قائله ، وهو فى الإنصاف ١/ ٣٠١ ، والبيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ٣٠٤ ، ٢/٣٤٥ ، ورواه ابن النجار فى شرح الكوكب المنير ١/ ١٧٢ :
أيها العاذل دع من عذلكا   مثلى لا يصغى إلى مثلكا

(٥) سقط من الأصل .

(٦) راجع الإنصاف ٣٠١ .

(٧) ينظر شرح الديوان للبرقوقى ١/ ٣٤١ ، والعرف الطيب ٦١١ ، وشرح الكوكب المنير ١/ ١٧٢ .

وَأَمَّا كَوْنُ " الْكَافِ " اسْمًا فَمِثْلُ قَوْلِ الرَّاجِزِ :

/ وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ [(١)] ٤٥ أ

فَالْكَافُ ٱلْأُولَى حَرْفٌ ، وَالثَّانِيَةُ اسْمٌ ؛ لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا ، وَلاَ يَجُوزُ جَعْلُ ٱلْأُولَى اسْمًا([(٢)] وَالثَّانِيَةِ حَرْفًا ؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنَ الْفَصْلِ) [(٢)] بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا تَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةُ اسْمًا ؛ لأَنَّ الْكَافَ ٱلأُولَى حَرْفُ جَرٍّ (وَحَرْفُ) [(٣)] الْجَرِّ لاَ يَدْخُلُ إِلاَّ عَلَى ٱلأَسْمَاءِ ، فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ دَخَلَ حَرْفُ الْجَرِّ عَلَى حَرْفِ جَرٍّ مِثْلِهِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَلاَ وَاللَّهِ لاَ يُلْفَى لِمَا بِي ... وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ [(٤)]

فَأَقُولُ : إِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُ " اللاَّمِ " (اسْمًا) [(٥)] فِي مَوْضِعٍ سِوَى هَذَا كَمَا ثَبَتَ فِي " الْكَافِ " فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ إِحْدَى اللاَّمَيْنِ

---

(١) البيت لخطام بن نصر المجاشعيّ ، وقيل : لهميان بن قحافة .
وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٢ ، ٤٠٨ ، ٤/ ٢٧٩ هارون ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافيّ ١/ ١٣٨ ، وابن يعيش ٨/ ٤٢ ، والخصائص ٢/ ٣٦٨ ، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٧٥١ والمقتضب ٢/ ٩٥ ، ومجالس ثعلب ١/ ٤٨ ، والمنصف ١/ ١٩٢ ، ٢/ ١٤٨ ، ٣/ ٧٢ والاقتصاب ٤٣٠ ، والفصول الخمسون ٢١٨ ، والعينيّ ٤/ ٥٩٢ ، والخزانة ١/ ٣٦٧ بولاق والصحاح " ثفى " ، وشرح شواهد الشافية ٦٠ .
الصاليات : الأثافي التي توضع عليها القدر صليت بالنار حتىّ اسودَّتْ .

(٢) مكرر فى (ف) .

(٣) في (ف) " حروف ".

(٤) البيت لمسلم بن معبد الوالبى ، وهو كثير الدوران فى كتب النحو واللغة كسابقه ، فانظر الخصائص ٢/ ٢٨٢ ، والإنصاف ٥٧١ ،ومغنى اللبيب ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٤٦٢ ، وشرح شواهد المغنى ٥٠٥ ، وذكر أن فيه رواية أخرى وهى : " وما بهم من البلوى دواء " ، ثم قال " وعلى هذا فلا شاهد فيه " ، والشاعر يشكو فى قصيدته هذه اعتداء المصدقين على إبله ، وانظر الصاحبى ٣٩ ، والخزانة ٢/ ٣٠٨ هارون ، والتصريح ٢/ ١٣٠ ، وسر الصناعة ١/ ٢٨٣ ، وابن يعيش ١٨/٧ .

(٥) فى (ف) " اسم " .

زَائِدَةٌ لِلتَّـأْكِـيـدِ ، وَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ الزَّائِـــدَةُ هِيَ الثَّـانِيَـةُ دُونَ الأُولَى ؛ لأَنَّ حُـــكْمَ الزَّائِـدِ أَنْ لاَ يُبْتَـدَأَ بِـهِ ، (وَأَمَّـا) [1] الْكَافُ فَقَدْ ثَبَتَ اسْمِيَّتُـهَا فِي مَوَاضِعَ ، مِنْهَا قَوْلُ الأَعْشَى :

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ   كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتُـلُ [2]

قَـالَ أَبُو عَلِي [3] : الْكَافُ (هِيَ) [4] الْفَـاعِلُ فِي الْبَيْتِ وَلاَ يَكُونُ الْفَـاعِلُ حَرْفًا ، فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ اسْمًا ، وَلاَ يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مَحْذُوفًا وَالْكَافُ صِفَةٌ لَهُ ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ لاَ تَقُومُ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ إِلاَّ بِحَيْثُ (يَصِحُّ) [5] أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا عَامِلُ الْمَوْصُوفِ ، فَلَوْ قَدَّرْتَ [شَيْءٌ كَالطَّعْنِ] [6] لَكَانَ الْمَوْصُوفُ هُنَا فَاعِلاً وَالصِّفَةُ جُمْلَةٌ ، وَالْجُمْلَةُ لاَ تَكُونُ فَاعِلاً ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

---

(١) فى (ف) " وان " .

(٢) ينظر الديوان ٦٣ ، والاستفهام فى قوله " أتنتهون " إنكارى ، ورواية الديوان " هل تنتهون ولا ينهى " ، والمعنى : تنزجرون . الشطط : الجور والظلم .
والفتل : جمع فتيلة وهى فتيلة الجراحة .
والمعنى لا يمنع الجائرين عن الجور مثل طعن نافذ إلى الجوف يغيب فيه الزيت والفتل .
والبيت من شواهد المقتضب ٤/ ١٤١ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٨٥ ، وابن يعيش ٨/ ٤٣ والمحاجاة النحوية ١٣٣ ، وأعجب العجب فى شرح لامية العرب ٧٠ ، والخصائص ٢/ ٣٦٨ والإيضاح العضدي ٢٧٣ ، والغيث المسجم ١/ ٨٩ ، والعينى ٣/ ٢٩١ .

(٣) الإيضاح العضدي ٢٧٣ .

(٤) فى (ف) " هو " .

(٥) فى (ف) " أن يصح " .

(٦) في الأصل " شيئًا كالطعن " ، والمثبت من (ف) .

أَبِيتُ عَلَى مَيٍّ كَئِيبًا وَبَعْلُهَا[1]   عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ [2]

فَالْكَافُ فِي " كَالنَّقَا " اسْمٌ لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا .

وَوَزْنُ " يُؤَثْفَيْنَ " يُؤَفْعَلْنَ : ، مِثْلُ قَوْلِهِ [3] :

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا

؛ لأَنَّ الْهَمْزَةَ زَائِدَةٌ ، وَوَزْنُ " أُثْفِيَّةٍ " أُفْعُولَةٌ " [4] بِدَلِيلِ سُقُوطِ الْهَمْزَةِ فِي قَوْلِهِمْ : " ثَفَّيْتَ الْقِدْرَ " إِذَا جَعَلْتَهَا عَلَى الأَثَافِي ، وَقِيلَ :

وَزْنُهَا " فُعْلِيَّةٌ " ، وَالْهَمْزَةُ أَصْلٌ ، فَوَزْنُ " يُؤَثْفَيْنَ " عَلَى هَذَا "يفَعْلَيْنَ " ؛ لأَنَّ الْهَمْزَةَ فَاءٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّابِغَةِ :

---

(١) في (ف) " وزوجها " .

(٢) البيت لذي الرمة كما في ديوانه ٢/ ١٢١٠ ، وروايته :
أبيت على مَيٍّ حزينًا وبعلها   يبيت على مثل النقا يتبطح
وعليه فلا شاهد فى البيت ، وهو فى الخصائص ٢/ ٣٦٩ ، وسر الصناعة ١/ ٣٨٧ ، والخزانة ٤/ ٢٦٢ بولاق ، وضرائر الشعر ٣٠٢ ، النقا : الرمل الأبيض ، والعالج : ما تراكم من الرمل ودخل بعضه فى بعض .

(٣) نسب هذا الرجز إلى أبى حَيَّانَ الفقعسي (؟) .
وهو فى الخصائص ١/ ١٤٤ ، والمنصف ١/ ٣٧ ، ٢/ ١٨٤ ، والمقتضب ٢/ ٩٦ ، والهمع ٣٩٦/٢ ، والدرر اللوامع ٢/ ٢٣٩ ، والمرتجل ١٢١ ، والإنصاف ١١ ، ٢٣٩ ، والتصريح ٢/ ٣٩٦ والاقتضاب ٤٣٠ ، والعينى ٤/ ٥٧٨ ، والخزانة ٢/ ٣١٦ هارون ، واللسان (كرم) .

(٤) وأصلها (أثفوية) اجتمعت فيها ياء وواو ، وسبقت أحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء " . وأدغمت فى الياء وكسر ما قبل الياء لتصح . ينظر الاقتضاب ٤٣٠ .

وَلَوْ تَـأثَّفَكَ الأَعْدَاءُ بِالصَّفَدِ (١)

وَوَزْنُهُ " تَفَعَّلَ " .

وَمَعْنَى " يُؤَثِّفِينَ " : يُجْعَلْنَ أَثَافي تَحْتَ الْقِدْرِ ، وَالصَّالِيَاتُ : الْمُسَوَّدَاتُ مِنَ النَّارِ .

(وَلاَ تَدْخُلُ " الْكَافُ " عَلَى الْمُضْمَرِ) (٢) اسْتِغْنَاءً بِـ " مِثْلٍ " ، وَقِيلَ : لَوْ دَخَلَتِ الْكَافُ عَلَى الْمُضْمَرِ وَمِنْ جُمْلَةِ الْمُضْمَرِ كَافُ الْخِطَابِ ، (فَيُؤَدِّي) (٣) إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُتَمَاثِلَيْنِ ، وَأَمَّا قَوْلُ الْعَجَّاجِ :

وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا (٤)

فَمَحْمُولٌ عَلَى الاضْطِرَارِ ، (وَحَمْلُهَا) (٥) فِي ذَلِكَ عَلَى " مِثْلٍ " لاتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَعْنَى ، وَ " أُمُّ أَوْعَالٍ " هَضْبَةٌ بِعَيْنِهَا ، وَهُوَ الْجَبَلُ الْمُنْبَسِطُ .

---

(١) هذا عجز بيت للنابغة الذبياني ، وهو بتمامه كما في الديوان ٢١ :

لاَ تَقْذِفَنِّي بِرُكْنٍ لاَ كِفَاءَ لَهُ وإِنْ تأثَّفك الأعداء بالرفد

ومعناه لا ترميني بما لا أطيق حمله ، وفي هامش (ف) " الصفد : الوثاق ، ويروى (بالرفد) وهي جمع رفدة وهي المعاونة ، تأثفك : أحاطوا بك كالأثافي ، وهي حجارة القدر " .

وهو في الاقتضاب ٤٣٠ ، والخزانة ٢/ ٣١٦ هارون عرضا .

(٢) في (ف) " ولا تدخل على النار " تحريف .

(٣) هكذا في النسختين ، والأولى " لأدى " .

(٤) ينسب للعجّاج وليس في ديوانه ت/ د/ عزة حسن .

وهو في الكتاب ٢/ ٣٨٤ ، وابن يعيش ٨/ ١٦ ، ٤٤ ، والأصول في النحو ٢/ ١٢٦ ، والمحاجاة النحوية ١٤٣ ، وشرح شواهد الشافية ٣٤٥ ، والخزانة ٤/ ٣٧٧ بولاق ، والتصريح ٢/ ٤ .

قال ابن يعيش ٨/ ٤٤ " وأم أوعال " رفع بالابتداء ، و " كها " الخبر والمحفوظ "وأم أوعال بالنصب " عطفاً على " الذنابات " قبلها ، وروى في معجم البلدان ١/ ٢٤٩ :

وأم أوعال بها أو قربا ذات اليمين غير ما أن ينكبا

وعليه فلا شاهد في البيت ، وفيه أنها هضبة معروفة باليمامة في ديار بني تميم .

(٥) في (ف) " وحملهما " تحريف .

[اللام]

وَاللامُ لِلتَّخْصِيصِ وَالتَّمْلِيكِ   كَمَا تَقُولُ : الْمَالُ لِلْمَلِيكِ

أَعْلَمْ أَنَّ الاخْتِصَاصَ هُوَ أَعَمُّ أَحْوَالِ اللَّامِ وَأَلْزَمُ لَهَا إِذْ لاَ يَنْفَكُّ الْمِلْكُ عَنِ الاخْتِصَاصِ ، وَيَنْفَكُّ الاخْتِصَاصُ عَنِ الْمِلْكِ (١) ، فَمِثَالُ الاخْتِصَاصِ قَوْلُكَ : " السَّرْجُ لِلدَّابَّةِ ، وَالضَّوْءُ لِلنَّهَارِ ، وَهَذَا أَخٌ لِزَيْدٍ ، وَابْنٌ لَهُ " ، وَمِثَالُ الْمِلْكِ قَوْلُكَ : الْمَالُ لِزَيْدٍ " ، أَيْ : مَالِكُهُ وَمُسْتَحِقُّهُ ، وَقَدْ يَكُونُ لِمَجَازِ الْمِلْكِ كَقَوْلِكَ :" الْفَرَسُ لِلسَّائِسِ " وَقَدْ تَكُونُ زَائِدَةً كَقَوْلِهِ تَعَالَى :﴿ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي / ٤٥ ب
تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ (٢) ، فَالتَّقْدِيرُ رَدِفَكُمْ أَيْ : لَحِقَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ مِنَ الْعَذَابِ ، وَهُوَ عَذَابُهُمْ يَوْمَ بَدْرٍ بِالْقَتْلِ وَالأَسْرِ (٣) ، وَقِيلَ : "رَدِفَ " بِمَعْنَى " دَنَا ، وَأَزِفَ " وَذَلِكَ مِمَّا يَتَعَدَّى بِاللَّامِ ، فَعَلَى هَذَا لَيْسَت اللَّامُ زَائِدَةً (٤) ، وَقَدْ عَدَّاهَا الشَّاعِرُ بِ " مِنْ " فِي قَوْلِهِ :

فَلَمَّا رَدِفْنَا مِنَ عُمَيْرٍ وَصَحْبِهِ (٥)

---

(١) قال صاحب الشرح المجهول المؤلف لوحة ٢٩ : " التخصيص أعم من التمليك ، فانه قد يكون فيما لا يصح منه الملك كقولك : السرج للدابة ، وأما التمليك فلا يصح إلا فيمن يصح منه الملك ، كقولك: المال لزيد " .

(٢) سورة النمل ٧٢ .

(٣) انظر تفسير القرطبي ١٣/ ٢٣٠ ، والبحر المحيط ٧/ ٩٥ ، والكشاف ٣/ ١٥٨ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٩٩ ، والعباب الزاخر (حرف الفاء ٢٠٨) .

(٥) هذا صدر بيت لم أهتد إلى قائله ، وعجزه :

" تولَّوا سراعاً والمَنيَّةُ تَعْنِقُ " .

وهو فى البحر المحيط ٧/ ٩٥ ، والكشاف ٣/ ١٥٨ ، ٤/ ٤٦٩ بدون نسبة .

يقول شارح شواهد الكشاف فى ٤/ ٤٦٩ " تعنق " : من العنق وهو السير السريع السهل ... يقول : لما دنونا من عمير وصحبه للمحاربة أدبروا مسرعين منهزمين والمنيَّة تسرع خلفهم " .

أَيْ : دَنَوْنَا (١) ، فَأَمَّا لاَمُ الاسْتِغَاثَةِ فَمَعْنَاهَا الاخْتِصَاصُ ؛ لأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " يَا لَزَيْدٍ " فَالْمَعْنَى أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِالاسْتِغَاثَةِ دُونَ غَيْرِهِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي الْقَسَمِ : لِلَّهِ لاَ يُؤَخَّرُ الأَجَلُ " فَهُوَ (٢) بِمَعْنَى " الْوَاوِ " ، فَإِنَّ الْقَسَمَ لَهُ اخْتِصَاصٌ بِالاسْمِ الْمُقْسَمِ بِهِ ، وَكَذَا لاَمُ التَّعْلِيلِ نَحْوُ " جِئْتُكَ لإِكْرَامِكَ ؛ إِذْ لَمجِيئُكَ اخْتِصَاصٌ بِالإِكْرَامِ ، وَكَذَا لاَمُ التَّعْدِيَةِ الَّتِي يَجُوزُ إِسْقَاطُهَا ، نَحْوُ : " نَصَحْتُ لَكَ " أَيْ : لَكَ اخْتِصَاصٌ بِنُصْحِي ، وَالَّتِي لاَ يَجُوزُ إِسْقَاطُهَا نَحْوُ " مَا أَضْرَبَ زَيْداً لِعَمْرٍو "! ؛ لأَنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبِ لاَ يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ إِلاَّ بِالْحَرْفِ بِخِلاَفِ " نَصَحْتُ " ، فَالتَّعَجُّبُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ – الَّذِي لِعَمْرٍو – اخْتِصَاصٌ بِهِ ، وَاللاَّمُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

... ... فَخَرَّ صَرِيعًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ (٣)

يُظَنُّ أَنَّهَا بِمَعْنَى "عَلَى" وَهِيَ لِلاخْتِصَاصِ، أَيْ:كَانَتِ الصَّرْعَةُ لِهَذَا الْعُضْوِ فَكَانَ هُوَ الْمَخْصُوصَ بِهَا ، وَاللاَّمُ فِي قَوْلِهِمْ : "كَتَبْتُهُ لِعَشْرٍ خَلَتْ ، وَخَرَجَ لِوَقْتِهِ"

---

(١) فى (ف) " دنوت " .

(٢) فى (ف) " وهى " ، وفي الأصل « وهو » ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) وقع هذا الشطر في عدة قصائد لعدة شعراء : فمنها قصيدة لجابر بن حنى صاحب امرئ القيس ، وصدره " تناوله بالرمح ثم اتّنى له " ، ومنها قصيدة للعكبر بن حديد كان مع على رضى الله عنه وصدره :
" ضممت إليه بالسنان قميصه " ، وقيل : هو شريح بن أوفى ، وقيل : عبدالله بن مكعب ، وقيل ابن مكبس الأزديّ ، وقيل : الأشتر النخعيّ (عن شرح شواهد المغنى ٥٦٢ فما بعدها) .
ونسب فى الأزهية ٢٩٨ للأشعث بن قيس الكندى وصدره :
" تناولت بالرمح الطويل ثيابه " ، وقيل غير ذلك ينظر فى الاقتضاب ٤٣٩ ، وشواهد الكشاف ٥٢٩/٤ ، وأمالي القالي ٢/ ٣٠٢ حيث نسبه لربيعة بن مكدم .
وهو فى تأويل مشكل القرآن ٤٢٨ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنبارىّ ٢٦٣ ، والمفضليات ٢١٢ ، وشرحها للتبريزى ٢/ ٧٨٠ ، واللامات ٢٨٠ ، ومغنى اللبيب ٢٨٠ ، وشرح أدب الكاتب ٣٥٩ .

يُظَنُّ أَنَّهَا بِمَعْنَى " في " (١) ، وَهِيَ رَاجِعَةٌ إِلَى الاخْتِصَاصِ (٢) ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ كَانَ لِذَلِكَ الْوَقْتِ اخْتِصَاصٌ بِالْكِتَابَةِ .

[الباء]

وَالْبَـــاءُ لِلإِلْصَاقِ قَدْ تُـزَادُ   كَمَا تُـزَادُ " مِنْ " فَلاَ تُرَادُ

شَاهِدُهُ " كَفَى بِهِ شَهِيدَا "   وَمَا بِهِ أَحَدٍ مِنْ زَيْـــــدَا

اعْلَمْ أَنَّ " الْبَاءَ " لِتَعَدِّى الْفِعْلِ الَّذِى لاَ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى الْمَفْعُولِ ، وَإِذَا عَدَّتْهُ إِلَيْهِ فَقَدْ أَوْصَلَتْهُ إِلَيْهِ ، وَإِذَا أَوْصَلَتْهُ إِلَيْهِ فَقَدْ أَلْصَقَتْهُ بِهِ وَأَضَافَتْهُ إِلَيْهِ ، فَمَعْنَاهَا الْعَامُّ الإِلْصَاقُ (٣) كَقَوْلِكَ : " بِهِ دَاءٌ " أَيْ: قَدْ لَصِقَ بِهِ وَلَزِمَهُ وَيُقَالُ : الإِلْزَاقُ ، وَالإِلْسَاقُ ، بِالزَّاءِ وَالسِّينِ (٤) .

فَإِنْ (قُلْتَ)(٥) : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ (لَذَهَبَ)(٦) بِسَمْعِهِمْ ﴾ (٧) فَإِنَّهُ لاَ إِلْصَاقَ ؟

قُلْتُ : الذَّهَابُ هُوَ اللاَّصِقُ بِسَمْعِهِمْ .

قَوْلُهُ : " وَالبَاءُ لِلإِلْصَاقِ " مُبْتَدأٌ وَخَبَرٌ ، وَقَدْ تَمَّ الْكَلاَمُ .

وَقَوْلُهُ : " قَدْ تُزَادُ " خَبَرُ مُبْتَدإٍ مَحْذُوفٍ أَيْ : هِيَ قَدْ تُزَادُ ، وَقَدْ يَعْرُضُ لَهَا مَعَ الإِلْصَاقِ مَعَانٍ :

---

(١) جعل ابن هشام هذه اللام بمعنى " عند " فى مغنى اللبيب ٢٨١ .

(٢) ذكر ابن هشام فى مغنى اللبيب ٢٧٥ للام الجارّة اثنين وعشرين معنًى .

(٣) لأنها تلصق ما قبلها بما بعدها ، ولهذا اقتصر عليه صاحب الكتاب ٤/ ٢١٧ ، وانظر مغنى اللبيب ١٣٧ .

(٤) ينظر اللسان (لصق) .

(٥) بعده فى (ف) " فَإِنَّ " .

(٦) فى النسختين كتبت الآية : (ذهب الله) .

(٧) سورة البقرة ٢٠ .

أَحَدُهَا الاسْتِعانَةُ [1] إذا اتَّصلَتْ (بِآلَةٍ مُتَوَسِّطَةٍ) [2] بَيْنَ الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ نحوُ : " كَتَبْتُ بِالقَلَمِ ، وضَرَبْتُ بالسَّيْفِ ، فَقَدِ اسْتَعَنْتَ بِهَذِهِ الآلاتِ عَلى هَذِهِ [3] الأعْمَالِ .

الثَّاني : المُصاحَبَةُ نَحْوُ " خَرَجَ زَيْدٌ بِعَشيرَتِهِ ، وَدَخَلَ بِثِيَابِ السَّفَرِ " أَيْ : مُصَاحِباً ، وَمِنْهُم مَنْ يُسَمِّي هذهِ المُلابَسَةَ ، أَيْ : خَرَجَ (مُلَابِسًا لِعَشيرَتِهِ)[4] ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ تُنْبِتُ بِالدُّهْنِ ﴾[5] فِيمَنْ قَرَأَ بِضَمِّ "التَّاءِ" [6] (أَيْ : تُنْبِتُ دُهْناً بِالدُّهْنِ) [7] ، وَالمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ ، أَيْ مَا تُنْبِتُهُ مُلْتَبِسًا بِالدُّهْنِ ، وَكَذَلِكَ مَنْ قَرَأَ ([9] بفَتْحِ «التَّاءِ»[8] أَيْ : تَنْبُتُ دُهْناً مَعَهَا ، فالْبَاءُ فِي مَعْنَى الحَالِ ، وَكَذَلِكَ / مَنْ قَرَأَ " تُنْبَتُ ") [9] بِفَتْحِ " البَاءِ " عَلَى البِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ ؛ ٤٦/ أ
لأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الشَّجَرةَ لاَ يُنْبِتُهَا الدُّهْنُ، وَإِنَّمَا يُنْبِتُهَا المَاءُ ، فَاعْرِفْهُ [10] .

---

(١) فى (ف) " الاستغاثة " تصحيف .
(٢) فى (ف) " بآلة متصلة متوسطة " .
(٣) فى الأصل " هذا " .
(٤) فى (ف) " ملتبساً بعشيرته " .
(٥) سورة المؤمنون ٢٠ .
(٦) وهى قراءة ابن كثير وأبى عمرو وغيرهما ، انظر حجة القراءات لأبى زرعة ٤٨٤ والبحر المحيط ٦/ ٤٠١ ، وهى بضم التاء وكسر الباء .
(٧) فى (ف) " أيْ : ملتبسة بالدهن " .
(٨) وضم الباء ، وهي قراءة الجمهور كما فى المصدرين السابقين ، وقيل :" إن الباء فيه زائدة .
(٩) سقط من (ف) ، وقراءة فتح " الباء " وضم التاء قراءة الحسن والزهرى وغيرهما ، وانظر المصدرين السابقين .
(١٠) سقط من (ف) .

الثَّالِثُ : الظَّرْفِيَّةُ بِمَعْنَى " في " في قَوْلِكَ (١) : " زَيْدٌ بِمَكَّةَ وَعَمْرٌو بِالْبَابِ " وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ (٢) أَيْ : فِي الْأَسْحَارِ .

الرَّابِعُ : السَّبَبِيَّةُ كَقَوْلِكَ : " أَخَذْتُهُ " (٣) بِذَنْبِهِ ، وَمِنْهُ ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ ﴾ (٤) أَيْ : بِسَبَبِكُمْ .

الخَامِسُ : الْمُقَابَلَةُ كَقَوْلِكَ : " بِعْتُهُ بِكَذَا " (٥) وَالبَدَلِيَّةُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ : (٦)

تَبَدَّلْ خَلِيلاً (بِي)(٧) كَشَكْلِكَ شَكْلُهُ فَإِنِّي خَلِيلاً صَالِحاً بِكَ مُقْتَوِي (٨)

أَيْ : تَبَدَّلْ خَلِيلاً بِي ، وَ " خَلِيلاً " الثَّانِي مَنْصُوبٌ (بِفِعْلٍ) (٧) [مُضْمَرٍ] دَلَّ عَلَيْهِ " مُقْتَوٍ " ؛ لِأَنَّ مُقْتَوِياً لَازِمٌ ، وَوَزْنُهُ " مُفْعَلِلٌ " مِثْلُ " مُسْوَدٌّ " اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ " افْعَلَّ " ، وَ افْعَلَّ لَا يَتَعَدَّى ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: فَإِنِّي أَسُوسُ أَوْ أَتَعَهَّدُ خَلِيلاً بَدَلَكَ ، وَ " مُقْتَوٍ " مُفْعَلِلٌ " (٩) مِنْ " الْقَتْوِ " ، وَهُوَ الْخِدْمَةُ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : فَإِنِّي أَخْدِمُ خَلِيلاً صَالِحاً بَدَلَكَ .

---

(١) في (ف) " كقولك ".

(٢) سورة الذاريات ١٨ .

(٣) في (ف) " أخذت " .

(٤) سورة البقرة ٥٠ .

(٥) وفسرها النيلي في التحفة الشافية ١٨٦ أ بقوله : " لأن الثمن في مقابلة المبيع " .

(٦) صدر البيت في الأصل بياض ، وفي عجزه تحريف حيث جاء " فإني خليل صالح بك " بالرفع .

(٧) سقطت من (ف) .

(٨) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي ، وهو في المحتسب ٢/ ٢٥ ، والخصائص ٢/ ١٠٤ ، والخزانة ١٣٣/٣ هارون عرضا واللسان " قتا " ، والعيني ٣/ ٧٨ ، والمقتوى : الذي يخدم القوم بطعام بطنه.

(٩) اضطربت النسختان في رسم " مقتو " ووزنه ، والتصويب من المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي ٥٧٦ واللسان (قتو) ، وانظر : المحتسب ٢/ ٢٥ ، والخصائص ٢/ ١٠٤ وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ٤٠٣ ، فإن للكوفيين رأياً في الرسم والوزن .

السَّادسُ : التَّعْلِيلُ كَقَوْلِكَ : " بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَصَلْتُ إِلَى كَذَا " ، وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى " السَّبَبِيَّةِ " .

وَأَمَّا زِيَادَةُ " الْبَاءِ " فَفِي أَرْبعةِ (١) مَوَاضِعَ :

أَحَدُهَا : في الْمُبْتَدإِ نَحْوُ " بِحَسْبِكَ زَيدٌ " أَيْ : حَسْبُكَ زَيدٌ .

الثَّاني : فِي الْخَبَرِ نَحْوُ " حَسْبُكَ بِزَيدٍ " ومِنْهُ ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ (٢) عِنْدَ الأَخْفَشِ(٣) ، فَجَزَاءُ مُبْتَدأٌ ، وَ " بِمِثْلِهَا " الْخَبَرُ ، أَيْ : مِثْلُهَا ، وَتَطَّرِدُ زِيادَتُهَا فِي خَبَرِ " لَيْسَ " ، و " ما " .

الثَّالِثُ : في الْفَاعِلِ ، لاَزِمَةٌ فِي التَّعَجُّبِ نَحْوُ : " أَحْسِنْ بِزَيْدٍ " عَلَى رَأْيِ سِيبَوَيْهِ ؛ فَإِنَّ الْمَجْرُورَ عِندَهُ فَاعِلٌ (٤) ، وَغَيْرُ لاَزِمَةٍ نَحْوُ ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ (٥) أَيْ : كَفَى اللَّهُ ، وَأَجَازَ ابْنُ السَّرَّاجِ (٦) أَنْ تَكُونَ " الْبَاءُ " في هَذِهِ مُتَعَلِّقَةً بِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ ، أَيْ: كَفَى اكْتِفَاؤُكَ بِاللهِ ، وَلَيْسَتْ عَلَى هَذَا زَائِدَةً ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لأَنَّ الْمَصْدَرَ مَوْصُولٌ وَلاَ يُحْذَفُ الْمَوْصُولُ وَتَبْقَى صِلَتُهُ ، وَإِنَّمَا حَسَّنَ ذَلِكَ دَلاَلَةُ الْفِعْلِ - أَعْنِي كَفَى - (عَلَى) (٧) الْمَصْدَرِ (٨) .

---

(١) في (ف) " أربع " .

(٢) سورة يونس ٢٧ .

(٣) انظر معاني القرآن له ٢/ ٣٤٣ .

(٤) انظر الكتاب ٢/ ١٧٥ هارون ، ورصف المباني ١٤٥ حيث نفى صاحبه كون الباء زائدة ؛ لئلاّ يفسد معناها ويخرج الكلام عن التعجب .

(٥) سورة النساء ٧٩ ، وفي مواضع أخرى .

(٦) لم أجده في كتابيه الموجز ، والأصول في النحو ، وإنما الذي في الأصول في النحو ١/ ٥٠٣ هو قوله " وجاءت زائدة في قولك : " حسبك بزيد ، وكفى بالله شهيدا ، وإنَّماً هو كفى الله " . وقد عزي إليه في سر صناعة الإعراب ١/ ١٥٨ ، ومعاني الحروف ٣٧ ، ومغني اللبيب ١٤٤ .

(٧) في الأصل « عن » .

(٨) انظر سر صناعة الإعراب ١/١٥٨ .

الرَّابِعُ : زِيَادَتُهَا فِي الْمَفْعُولِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (١) أيْ : وَلَا تُلْقُوا أَيْدِيَكُمْ ، وَمِنْ زِيَادَتِها في الْمَفْعُولِ قَوْلُهُم : " كَفَي بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَكْذِبَ " فَـ " الْمَرْءُ " مَفْعُولٌ ، وَ " أَنْ يَكْذِبَ " فَاعِلُهُ ، أَيْ : كَفَى الْمَرْءَ إِثْمًا كَذِبُهُ ، وَكَثُرَتْ زِيَادَتُهَا في الْمَفْعُولِ بَعْدَ " عَلِمْتُ " مَعَ الاسْتِفْهَامِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾ (٢) أَيْ : أَنَّ اللَّهَ يَرَى ، وَقَدْ زِيدَتْ في خَبَرِ " لَكِنَّ " لِشَبَهِهِ بِالْفَاعِلِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَلَكِنَّ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتِ بِهَيِّنٍ   وَلَا يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ في ذَاكَ وَالْأَجْرُ (٣)

قَالُوا : أَرَادَ وَلَكِنَّ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتِهِ هَيِّنٌ (٤) .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَمَا بِهَا مِنْ أَحَدٍ " فَمِثَالٌ لِزِيَادَةِ " مِنْ " ، وَ " أَحَدٌ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " بِهَا " خَبَرُهُ ، أَيْ : مَا بِهَا أَحَدٌ ، وَيَتَوَقَّفُ زِيَادَتُهَا عِنْدَ سِيبَوَيْهِ عَلَى أَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ في غَيْرِ الْوَاجِبِ .

---

(١) سورة البقرة ١٩٥ .

(٢) سورة العلق ١٤ .

(٣) قال البغدادي في خزانة الأدب ٤/ ١٦٠ بولاق " لم أقف على تتمّته ولا على قائله ، وكذلك قال العينيّ ٢/ ١٣٤ ، وعجزه فيهما :

" وهل ينكر المعروف في الناس والأجر "

وهو في ابن يعيش ٨/ ١٣٩ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٥٧ ، وأوضح المسالك ١/ ٢١٣ ، والتصريح ١/ ٢٠٢ ، والهمع ١/ ١٢٧ ، والدرر اللوامع ١/ ١٠١ ، واللسان " كفى " .

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ١/ ١٥٧ .

الثَّــانِي : أَنْ تَكُونَ مَعَ [1] النَّكِـرَةِ كَمَا مَثَّــلَ بِـهِ [2] .

وَالأَخْـفَشُ [3] وَالْكُوفِــيُّــونَ يَرَوْنَ زِيَادَتَهَـا فِي الْوَاجِبِ ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ [4] ، وَجْهُ التَّمَسُّكِ بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الآيَةِ الأُخْرَى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾[5] ، فَلَوْ لَمْ تُحْمَــلْ "مِنْ" (في) [6] قَـوْلِهِ [تَعَـالَى] ﴿ يَغْفِـرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾[4] عَلَى الزِّيَـادَةِ لَحَصَلَ التَّعَــارُضُ .

وَالْجَوَابُ عَنْهُ [7] أَنَّـهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِغُفْـرَانِ جَمِيعِ / ٤٦ ب
الذُّنُوبِ قَـوْمًا وَبِغُفْرَانِ بَعْضَ الذُّنُوبِ قَـوْمًا آخَرِينَ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ؛ فَإِنَّ الآيَةَ الَّتِي فِيهَـا " مِنْ " لِقَوْمِ (نُوحٍ ، فَيَجُـوزُ أَنْ يَكُـونَ) [8] اللَّهُ قَدْ شَـرَّفَ هَذِهِ (الأُمَّـةَ) [9] عَلَى قَـوْمِ نُـوحٍ بِغُفْرَانِ جَمِيعِ ذُنُوبِهِـمْ [10] ، فَيَكُونُ " مِنْ " فِي الآيَةِ لِلتَّبْعِيض ، أَيْ : يَغْفِرُ لَكُمْ شَيْئًا مِنْ ذُنُوبِكُمْ ،

---

(١) فى (ف) " على " .

(٢) انظر الكتاب ١/ ١٧ ، ٢/ ٣٠٧ بولاق .

(٣) انظر معانى القرآن للأخفش ١/ ٩٨ ، وابن يعيش ٨/ ١٣٨ ، والهمع ٢/ ٣٥ .

(٤) سورة الأحقاف ٣١ .

(٥) سورة الزمر ٥٣ .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) فى (ف) " فيه " .

(٨) ليس واضحا فى الأصل .

(٩) فى (ف) " الآية " .

(١٠) فى الأصل " ذنوبكم " .

وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ الْعَرَبِ : " قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ " (١) وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ " مِنْ " فِيهِ لِلتَّبْعِيضِ ، أَيْ : قَدْ كَانَ شَيْءٌ مِنْ مَطَرٍ) (١) ، [(٢) وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُون مَحْمُولاً عَلَى الْحِكَايَةِ كَأَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يَقُولُ : هَلْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ ؟ فَقَالَ مُجِيبًا : قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ] (٢) .

وَمَوْضِعُ زِيَادَةِ " مِنْ " النَّفْيُ ، وَالنَّهْيُ ، وَالاسْتِفْهَامُ ، (١) تُزَادُ فِي النَّفْيِ ، وَالاسْتِفْهَامِ) (١) مَعَ الْمُبْتَدَإِ ، كَمَا مَرَّ ، وَمَعَ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ " هَلْ (جَاءَكَ) (٣) مِنْ رَجُلٍ ؟ ، وَمَعَ الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ " هَلْ رَأَيْتَ مِنْ رَجُلٍ " ؟ وَفِي (النَّهْيِ) (٤) لاَ تُزَادُ إِلاَّ مَعَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ نَحْوُ : " لاَ يَقُمْ مِنْ أَحَدٍ " وَلاَ تَضْرِبْ مِنْ أَحَدٍ " ، وَتُزَادُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ مَعَ " كَمْ " كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ (٥) ، أَيْ : (وَكَمْ مَلَكٍ) (٦) .

فَأَمَّا قَوْلُكَ : " مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ " فَـ " مِنْ " زَائِدَةٌ لَفْظًا وَمَعْنًى ، أَمَّا لَفْظًا فَلاَ كَلاَمَ ، وَأَمَّا مَعْنًى فَإِنَّ الاسْتِغْرَاقَ مُسْتَفَادٌ مِنْ لَفْظِ " أَحَدٍ " (٧) ، فَأَمَّا

---

(١) سقط من (ف) سبق نظر .

(٢) سقط من الأصل ، والمثبت من (ف) ، ومن التحفة الشافية ١٨٤ ب حيث جاء فيه « وقوله : وقد كان من مطر متأوّل ووجه التأويل أنَّه يحتمل أن يكون للتبعيض أيْ : قد كان شَيْءٌ من مطر ويحتمل أن يكون (من) فيه للتبيين ، وقيل : هو محمول فيه على الحكاية كأنَّه سمع قائلاً يقول : هل كان من مطر ؟فقال مجيباً : قد كان من مطر » .

(٣) فى الأصل " جاءنى " .

(٤) فى الأصل " النفى " .

(٥) سورة النجم ٢٦ وهي في الأصل " وكم من ملكٍ السموات والأرض "وهو سهو .

(٦) فى (ف) " وكم ملك فى السموات " .

(٧) فى الأصل " واحد " .

قَـوْلُهُـم :" مَـا جَـاءَنِي مِنْ رَجُـلٍ " فَـهِيَ زَائِـدَةٌ لَفْظًا لاَ مَـعْنًى ، أَمَّـا زِيَادَتُـهَـا [1] لَفْظًا فَظَـاهِرٌ ، بِمَعْنَى أَنَّـهَا لَوْ سَقَطَتْ لَمْ يَخْتَـلّ (فَـهْـمُ) [2] الْكَـلاَمِ (لَكِنْ)[3] يَزُولُ مَـعْنَى الاسْتِغْرَاقِ ؛ فَإِنَّهُ مُسْتَفَادٌ مِنْـهَا ، فَإِنَّكَ [1] لَوْ قُلْتَ : " مَـا جَـاءَنِي رَجُـلٌ " لَمْ تَنْفِ إلاَّ وَاحِدًا غَيْـرَ مُـعَيَّنٍ بِدَلِيـلِ أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَقُـولَ : " مَـا جَـاءَنِي رَجُـلٌ بَلْ رَجُـلاَنِ " ، فَلَوْ أَفَـادَ " رَجُلٌ " الاسْـتِـغْرَاقَ بِدُونَ " مِنْ " (لَكُنْتَ) [4] قَدْ نَاقَضْتَ أَوَّلَ كَلاَمِكَ بِآخِرِهِ .

---

(١) فى الأصل " غير واضح " .

(٢) فى (ف) " نظم " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سقط من (ف) .

[رُبَّ وأحكامهـــــا]

وَرُبَّ لِلتَّقْـلِيلِ فِي الْمُنَكَّــرِ   كَرُبَّ ضَيْفٍ طَارِقٍ لَيْـلاً قُرِي

إِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ : " رُبَّ لِلتَّقْـلِيلِ " في الأَصْلِ وَالْحَقِيقَـةِ فَظَاهِرٌ ، وإِنْ أَرَادَ في الاسْتِعْمَالِ فَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ فَإِنَّهَا قَدِ اسْتُعْمِلَتْ في التَّكْثِيرِ لَكِن مَجَازًا ، وَمِنْهُ قَـوْلُ امْرِىءِ الْقَيْسِ (١) :

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَــا

قَــالُوا : لَيْسَ الْمُــرَادُ بِهِ (يَوْمًـا وَاحِـدًا) (٢) ؛ لأَنَّهُ قَدِ اسْــتَثْنَى مِنْهُ بِقَوْلِــهِ : وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِـدَارَةِ جُلْجُــلِ (١)

وَالْوَاحِـدُ لاَ يُسْتَثْنَى مِنْهُ ، وَمِنْهُ قَـوْلُ الآخَـرِ :

فَإِنْ تُمْسِ مَهْجُورَ الْفِنَـاءِ فَرُبَّمَـا   أَقَـامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُـودِ وُفُــودُ (٣)

---

(١) ينظر الديوان ٦٣ شرح الأعلم ، والخزانة ٣/ ٤٤٤ هارون ، ويروى البيت بتمامه :
ألا رب يومٍ لك منهن صالح   ولا سيما يوم بدارة جلجلِ .
والضمير في قوله (منهما) عائد إلى " أم الحويرث " ، وأم الرباب في بيت سابق .
دارة جلجل : اسم غدير ، وقيل : موضع بديار كندة .
وانظر أيضا شرح القصائد الطوال ٣٢ ، وشرح المعلقات للزوزنيّ ١٥ ، وابن يعيش ٢/٨٦ وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ١/ ٣٠ ،وشرح شواهد المغنى ٤١٢ ،والديوان ١٠ (ت/ أبى الفضل) ، ورصف المبانى ١٩٣ .

(٢) فى النسختين " يوم واحد " بالرفع ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) البيت لأبى عطاء أفلح – أو مرزوق – بن يسار السندى شاعر من مخضرمى الدولتين وكان من شيعة بنى أمية .
انظر الأغاني ١٧/ ٣٢٧ ، والخزانة ٤/ ١٧٠ بولاق .
وهو في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/ ٨٠٠ ، والخزانة ٤/ ١٧٠ بولاق ، وشرح شواهد التحفة الوردية ١٩٠ .

وَوَجْهُ الاسْتِدْلاَلِ بِأَنَّهَا لِلتَّكْثِيرِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا الْبَيْتِ الْمَدْحُ ، وَالشَّيْءُ الْقَلِيلُ لاَ يُمْدَحُ بِهِ إِنَّمَا يُمْدَحُ الإِنْسَانُ بِمَا يَكْثُرُ مِنْهُ [(١)] وُجُودُهُ مِنَ الْجَمِيلِ ، وَيَقِلُّ مِنْ غَيْرِهِ .

وَإِنَّمَا اخْتَصَّتْ بِالنَّكِرَةِ لِكَوْنِهَا لِلتَّقْلِيلِ ، وَالْمَعْرِفَةُ لِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ فَلاَ يَقْبَلُ التَّقْلِيلَ بَعْدَ تَعْيِينِهِ ، وَأَمَّا النَّكِرَةُ فَقَابِلَةٌ لِلتَّقْلِيلِ لِشُيُوعِهَا[(٢)] وَلِصِحَّةِ أَنْ يُرَادَ بِهَا الْكَثْرَةُ .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ عَمِلَتْ فِي الْمَعْرِفَةِ مِثْل : رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ " .

قُلْتُ : إِنَّمَا عَمِلَتْ فِيهِ ؛ لأَنَّهُ تَابِعٌ غَيْرُ مُبَاشَرٍ بِـ " رُبَّ " وَالتَّابِعُ يَسُوغُ فِيهِ مَا لاَ يَسُوغُ فِي الْمَتْبُوعِ ، وَلأَنَّ الأَخَ مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرِ [(٣)] مَعْمُولِ " رُبَّ " وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ : " مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ ، وَرُبَّ رَجُلٍ وَعَمِّهَا " لَمْ يَجُزْ ؛ لأَنَّ الْعَمَّ لَيْسَ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ "رَجُلٍ"، بَلْ إِلَى ضَمِيرِ الْمَرْأَةِ ؛ لأَنَّكَ تُرِيدُ عَمَّ الْمَرْأَةِ ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حُكْمَ الضَّمِيرِ حُكْمُ مَعْمُولِ " رُبَّ " إِذْ هُوَ لَهُ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ بِطَائِلٍ .

وَ " رُبَّ " إِمَّا أَنْ يُسْتَعْمَلَ بِتَخْفِيفِ " الْبَاءِ " أَوْ بِتَشْدِيدِهَا ، فَإِنْ شَدَّدْتَ " الْبَاءَ " فَإِمَّا أَنْ تَفْتَحَ " الرَّاءَ " ، أَوْ تَضُمَّهَا ، فَإِنْ ضَمَمْتَ " الرَّاءَ " [(٤)] حَرَّكْتَ [(٥)] " الْبَاءَ " بِالضَّمِّ لِلإِتْبَاعِ ، وَبِالْفَتْحِ لِلتَّخْفِيفِ ، وَبِالْكَسْرِ عَلَى (أَصْلِ) [(٦)] الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَإِنْ ٤٧ / أ

---

(١) قوله (منه) مكرر فى (ف) .
(٢) فى الأصل " لشياعها " ، والمثبت من (ف) .
(٣) فى الأصل غير واضح .
(٤) فى (ف) " الباء " تحريف .
(٥) فى الأصل " وحركت " بالواو .
(٦) سقط من (ف) .

خَفَّفْتَ " الْبَـاءَ " جَازَ فِيهَا الضَّمُّ ، وَالْفَتْـحُ وَالسُّكُونُ ، وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ ، والضَّمُّ لِلإِتْبَـاعِ ، وَالسُّكُونُ عَلَى الأَصْلِ ؛ إِذْ لَم يَلْتَقِ سَـاكِنَانِ ، وَالْفَتْحُ تَنْبِيهًا عَلَى الأَصْلِ ، أَوْ أَنَّ الْمَحْذُوفَ هُوَ " الْبَاءُ " (الأُولَى) [1] السَّاكِنَةُ ، وَإِنْ فَتَحْتَ " الرَّاءَ " فَوَجْهَـانِ :

تَخْفِيفُ " الْبَـاءِ " وَتَشْدِيدُهَا ، فَتِلْكَ ثَمَانِي لُغَاتٍ ، وَإِنْ لَحِقَتْهَا (تَاءُ التَّأْنِيثِ نَحْوُ : " رُبَّتْ " [2]) فَوَجْهَانِ : تَخْفِيفُ " الْبَاءِ " وَتَشْدِيدُهَا ، فَتِلْكَ عَشْرُ لُغَاتٍ [3] وَهَذِهِ " التَّـاء " [4] تَلْحَقُ سَاكِنَةً وَمُتَحَرِّكَةً ، فَقِيَاسُ مَنْ أَسْكَنَهَا أَنْ يَقِفَ عَلَيْهَا بِالتَّـاءِ [5] ، وَمَنْ حَرَّكَهَا أَنْ يَقِفَ عَلَيْهَا بِالْهَـاءِ .

وَبَعْدَ وَصْفِ الاسْمِ يأْتِي مُظْهَرًا ... عَامِلُ " رُبَّ " أَوْ يَكُونُ مُضْمَرَا

يُرِيدُ بَعْدَ وَصْفِ (الاسْمِ) [6] الظَّاهِرِ ؛ لأَنَّ الْمُضْمَرَ فى قَوْلِهِمْ : " رُبَّهُ رَجُلاً " لاَ يُوصَفُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ أَبُو عَلِيّ : فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى الظَّاهِرِ [7] لَزِمَتْهَا الصِّفَةُ [8] ، قَالُوا : وَهَذَا الْقَوْلُ يُوهِمُ أَنَّهَا تَدخُلُ عَلَى نَكِرَةٍ مُضْمَرَةٍ ، وَلاَ خِلاَفَ بَيْنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَصْحَابِهِ أَنَّ ضَمِيرَ النَّكِرَةِ مَعْرِفَةٌ ، وَإِنَّمَا قَالَ أَبُو

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى (ف) ياء التأنيث نحو رب " .

(٣) انظر مغنى اللبيب ١٨٤ حيث نقل فيها ست عشرة لغة ، وانظر أيضا الهمع ٢/ ٢٥ .

(٤) فى الأصل " الباء " .

(٥) فى الأصل " بالباء "، وفى (ف) " بالياء ".

(٦) سقط من الأصل .

(٧) فى (ف) " الظاهرة " .

(٨) قال أبو علي في الإيضاح العضدي ٢٥٢ : " فكما أن ما تعمل فيه رب لابد له من صفة فكذلك ما يعطف عليه " .

وانظر الهمع ٢/ ٢٦ .

عَلِي ؛ (ذَلِكَ) (١) (لِمَا رَأَى) (٢) مِنْ إِبْهَامِ هَذَا الضَّمِيرِ ، وَمَعْنَى الْإِبْهَامِ فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مَوْقِعَ ظَاهِرٍ بِعَيْنِهِ ، بَلْ وَقَعَ مَوْقِعَ ظَاهِرٍ شَائِعٍ فَلِذَلِكَ شَاعَ دُخُولُ " رُبَّ " عَلَيْهِ حَتَّى كَأَنَّكَ قُلْتَ : رُبَّ رَجُلٍ رَجُلٍ ، فَلَمَّا أَضْمَرْتَ الْأَوَّلَ فَسَّرْتَهُ بِالثَّانِي مَنْصُوباً عَلَى التَّمْيِيزِ .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا : " إِنَّهُ لَمْ يَقَعْ مَوْقِعَ ظَاهِرٍ بِعَيْنِهِ " عَنْ مِثْلِ قَوْلِكَ : رَأَيْتُ رَجُلاً فَأَكْرَمْتُهُ " فَإِنَّ " الْهَاءَ " فِي " أَكْرَمْتُهُ " وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ ظَاهِرٍ مُعَيَّنٍ ، إِذْ لَوْ قُلْتَ عِوَضَ الضَّمِيرِ : " فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ " (صَحَّ) (٣) ، وَكَذَلِكَ الضَّمِيرُ فِي " نِعْمَ " (٤) وَاقِعٌ مَوْقِعَ ظَاهِرٍ بِعَيْنِهِ ، وَهَذَا الضَّمِيرُ لاَ يُثَنَّى وَلاَ يُجْمَعُ وَلاَ يُؤَنَّثُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ (٥) ، وَهَذَا الضَّمِيرُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ رَاجِعٌ فِي التَّقْدِيرِ إِلَى مَوْقِعٍ (٦) مَذْكُورٍ (٧) ، كَأَنَّهُ قِيلَ لَكَ : هَلْ مِنْ رَجُلٍ كَرِيمٍ ؟ فَقُلْتَ : رُبَّهُ رَجُلاً ، وَلِذَلِكَ(٨) يُثَنَّى عِنْدَهُمْ وَيُجْمَعُ ، وَيُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ عَلَى حَسَبِ مُمَيِّزِهِ (٩) ، وَيَلْزَمُهُم عَلَى هَذَا أَنْ لاَ يَحْتَاجَ هَذَا الضَّمِيرُ إِلَى مُفَسِّرٍ ؛ لأَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) نحو " نعم رجلاً زيد " ، والفرق بينهما كما فى ابن يعيش ٨/ ٢٨ " أن المضمر فى " نعم " مرفوع لا يظهر ، لأنه فاعل والفاعل المضمر إذا كان واحداً يستكن في الفعل ولاتظهر له صورة ، والمضمر مع " رب " مجرور وتظهر صورته " .
وانظر أيضا الأصول فى النحو ١/ ٥١٠ .

(٥) انظر ابن يعيش ٨/ ٢٨ والأصول فى النحو ١/ ٥١١ وابن الشجرى ٢/ ٣٠١ ، والأزهية ٢٧٠ .

(٦) قوله " موقع " سقط من (ف) .

(٧) وفى ابن يعيش ٨/ ٢٨ أن الكوفيين يسمون هذا الضمير المجهول؛ لكونه لايعود إلى مذكور قبله .

(٨) فى (ف) " وكذلك " .

(٩) قال الشريشي فى شرحه ١/ ٤٢٩ : " وحكى الكوفيون ربهما رجلين وربهم رجالاً وربها امرأة وربهما امرأتين ورُبَّهُنَّ نساءً " .

مَذْكُورٍ مُتَقَدِّمٍ ، وَأَنْ يَجُوزَ [1] " رُبَّ الرَّجُلِ " ؛ لأَنَّ الْمُضْمَرَ الْعَائِدَ عَلَى مَذْكُورٍ أَعْرَفُ مِنَ الْمُعَرَّفِ بِاللَّامِ ، فَاعْرِفْهُ .

وَإِنَّمَا لَزِمَ مَجْرُورَهَا الصِّفَةُ تَوْفِيرًا لِمُقْتَضَى " رُبَّ " مِنَ التَّقْلِيلِ ؛ لأَنَّ قَوْلَكَ: "رُبَّ رَجُلٍ عَالِمٍ" أَبْلَغُ فِي بَابِ التَّقْلِيلِ مِنْ قَوْلِكَ : رُبَّ رَجُلٍ مِنْ غَيْرِ وَصْفٍ ، وَتُوصَفُ بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : بِالْمُفْرَدِ ، كَمَا مَثَّلْنَاهُ ، وَبِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ (نَحْوُ " رُبَّ رَجُلٍ أَكْرَمْتُهُ " ، وَبِالْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ) [2] نَحْوُ : " رُبَّ رَجُلٍ أَبُوهُ قَائِمٌ " ، وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ وَالْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ عَلَى النَّعْتِ لِـ " رَجُلٍ " .

وَإِنَّمَا أُضْمِرَ الْفِعْلُ الْعَامِلُ فِيهَا ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ قَدْ سَدَّتْ مَسَدَّهُ ، وَلِلْعِلْمِ بِهِ كَمَا حَذَفُوا مُتَعَلَّقَ الْحَرْفِ فِي نَحْوُ " زَيْدٌ مِنَ الْكِرَامِ " لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَقِيلَ : لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ ، كَمَا حَذَفُوا مُتَعَلَّقَ " الْبَاءِ " مِنْ " بِاسْمِ اللَّهِ " كَذَلِكَ [3] .

وَإِنْ ظَهَرَ الْفِعْلُ الَّذِي تَتَعَلَّقُ بِهِ فَهُوَ الأَصْلُ نَحْوُ " رُبَّ رَجُلٍ / كَرِيمٍ لَقِيتُ " وَإِنَّمَا لَزِمَ تَأْخِيرُ الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِيهَا[4] دُونَ غَيْرِهَا مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ ؛ لأَنَّ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ لِشَبَهِهَا بِحَرْفِ النَّفْيِ ، إِذْ تَقْلِيلُ الشَّيْءِ يُقَارِبُ نَفْيَهُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: " قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَاكَ [5] إِلاَّ زَيْدٌ "[6] بِرَفْعِ زَيْدٍ، كَمَا تَقُولُ: "مَارَجُلٌ يَقُولُ ذَاكَ إِلاَّ قَلِيلٌ" ، أَوْ حَمْلاً لَهَا فِي التَّقْلِيلِ [7] عَلَى " كَمْ " لأَنَّهَا نَقِيضَتُهَا ، (كَقَوْلِ ٤٧ / ب

(١) فى الأصل " ولا يجوز " ، والمثبت من (ف) ، وانظر أيضا الإيضاح فى شرح المفصل ٢/ ١٥٠ .
(٢) ساقط من (ف) .
(٣) انظر ذلك فى ابن يعيش ٨/ ٢٩ .
(٤) بعده فى (ف) " نحو " وهو سهو .
(٥) فى الأصل " ذلك " .
(٦) في (ف) " قل رجل يقول ذاك زيد إلا زيد " بتكرار زيد .
(٧) فى (ف) " التقديم " .

الأعْشَى) [(١)] :

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ الْيَوْ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالِ [(٢)]

فَ «هَرَقْتَهُ » في مَوْضِعِ جَرٍّ صِفَةٌ لِـ "رَفْدٍ" ، وَمُتَعَلَّقُ "رُبَّ" مَحْذُوفٌ وَ" أَسْرَى " مَعْطُوفٌ عَلَى " رَفْدٍ " ، وَ" مِنْ مَعْشَرٍ " نَعْتٌ لأَسْرَى يَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ وَلاَ يَتَعَلَّقُ بِأَسْرَى ، أَيْ : مَأْخُوذِينَ مِنْ مَعْشَرٍ لأَنَّهُ [(٣)] يَبْقَى بِغَيْرِ وَصْفٍ ، وَالْمَجْرُورُ بِرُبَّ يَلْزَمُ الْوَصْفَ ، وَكَذَلِكَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ ، وَ"الرَّفْدُ" – بِفَتْحِ الرَّاءِ – : الْقَدَحُ الْعَظِيمُ ، وَيُرْوَى بِكَسْرِهَا .

وَ " الأَقْتَالُ " جَمْعُ (قِتْلٍ وَهُمُ) [(٤)] الأَعْدَاءُ ، وَ " أَسْرَى " جَمْعُ أَسِيرٍ كَجَرِيحٍ وَجَرْحَى .

وَرُبَّ إِنْ كُفَّتْ بِمَا كَرُبَّمَا صَارَتْ كَمِثْلِ إِنَّمَا وَقَلَّمَا

---

(١) فى (ف) " فأما قول الأعشى " .

(٢) انظر الديوان ١٣ ، وابن يعيش ٨/ ٢٨ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ١/ ١٨ ، والتحفة الشافية ١٨٧ أ ، ومغني اللبيب ٧٦٤ ، وفيهما " أقيال " بدل " أقتال " ، والهمع ١/ ٩ ، والدرر اللوامع ١/ ٥ ، والخزانة ٤/ ١٧٦ بولاق ، والعينى ٣/ ٢٥١ ، وشرح القصائد السبع ٣٢ ، ٣٧١ ، والمعنى: رب رجل كانت له إبل يحلبها فاستقتها فذهب ما كان يحلبه فى الرفد وهو القدح " ، وقال ابن الأنبارى فى شرح القصائد السبع الطوال ٣٧١ " قال الأعشى يمدح الأسود بن المنذر أخا النعمان بن المنذر " رب رفد هرقته ... " فعليه يكون التاء من " هرقته " مفتوحاً للخطاب ، وإليه ذهب البغدادى فى خزانته و " أقتال " روى بالمثناة التحتية والفوقية ، الأولى جمع قيل كسيد وهو الملك مطلقاً وقيل : الملك من ملوك حمير ، والثانية جمع " قتل " بكسر القاف ولها معنيان أحدهما العدو ، والثانى الشبه والنظير .

(٣) فى (ف) " لأنها " .

(٤) سقط من الأصل .

فَيقَعُ الْفِعْلُ وَالاسْمُ بَعْدَهَا وَأَضْمَرُوا (١) فِي الشِّعْرِ "رُبَّ" وَحْدَهَا

وَحَيْثُمَا لَهَا دَلِيلٌ بَاقِي كَقَوْلِهِ : وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ

يُرِيدُ إِنْ كُفَّتْ عَنِ الْجَرِّ بِـ " مَا " صَارَتْ مِثْلَ " إِنَّ " إِذَا كُفَّتْ بِـ " مَا " عَنِ النَّصْبِ ، أَيْ : مِثْلُ بَابِ " إِنَّ " ، وَمِثْلُ " قَلَّ " إِذَا كُفَّتْ عَنْ رَفْعِ الْفَاعِلِ (٢) بِـ " مَا " ، وَالْمَكْفُوفُ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ عَنِ الْعَمَلِ بِـ " مَا " " رُبَّ " ، وَمِنْ حُرُوفِ النَّصْبِ " إِنَّ " وَأَخَوَاتُهَا ، وَمِنَ الأَفْعَالِ " قَلَّمَا ، وَطَالَمَا " ، وَمِنَ الأَسْمَاءِ " كُلُّ " إِذَا كَانَتْ ظَرْفًا وَفِيهَا مَعْنَى الْمُجَازَاةِ نَحْوُ " كُلَّمَا قَامَ زَيْدٌ فَأَكْرِمْهُ " ، فَأَمَّا " قَلَّمَا ، وَطَالَمَا " فَإِنَّ " مَا " فِيهِمَا كَفَّتِ الْفِعْلَ عَنْ طَلَبِ الْفَاعِلِ حَتَّى وَقَعَ بَعْدَهُ فِعْلٌ آخَرُ ، أَوْ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ (٣) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ (٤)

فَقَدْ قِيلَ فِيهِ : إِنَّ " مَا " كَافَّةٌ ، (وَرُفِعَ " وِصَالٌ ") (٥) بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ يُفَسِّرُهُ " يَدُومُ " ، وَقِيلَ : " مَا " زَائِدَةٌ ، وَرُفِعَ "وِصَالٌ" بِـ " قَلَّ " .

---

(١) جاء في هامش (ف) حاشية تقول " أي : وأضمروا في الشعر " رب " إذا كان عليها دليلٌ ، والضمير في " أضمروا " يعود إلى العَرَبِ " .

(٢) في الأصل " الفعل ".

(٣) في (ف) " وخبر " .

(٤) البيت للمرار بن سعيد الفقعسي شاعر أموي ، ونسب في بعض نسخ الكتاب ١/ ٣١ ، ٣/ ١١٥ – كما ذكر ذلك محققه – إلى عمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ٢٠٧ على أنه مما نسب إليه ، وهو في الأزهية ٩٠ ، ومغني اللبيب ٤٠٣ ، والإنصاف ١٤٤ ، وابن يعيش ٤/ ٤٣ ، ٧/ ١١٦ ، ١٣٢/٨ ، وابن الشجريّ ٢/ ١٣٩ ، ٢٤٤ ، والخزانة ٤/ ٢٨٩ بولاق ، والمقتضب ١/ ٢٢٢ وغيرها كثير ، وتصحيح الفعل " أطولت " شاذٌ في القياسِ ، وقيل : إنها لغة .

(٥) في الأصل " ووصال " ثُمَّ كتب أمامها في الحاشية لفظ " مرفوع " ولم تتبع بلفظ (صح) الدال على الإكمال ، والمثبت من (ف) .

وَقِيلَ : (مَا)[1] مَصْدَرِيَّةٌ وَهِيَ وَصِلَتُهَا في مَوْضِعِ رَفْعِ فَاعِلٍ ، (وَ) [1] وِصَالٌ عَلَى هَذَا فَاعِلُ فِعْلٍ [2] مُقَدَّرٍ ، يُفَسِّرُ [3] بِمَا بَعْدَهُ [4] .

وَقَوْلُهُ : " وَيَقَعُ الْفِعْلُ وَالاسْمُ بَعْدَهَا " يُرِيدُ بِالْفِعْلِ الْجُمْلَةَ الْفِعْلِيَّةَ ، وَبِالاسْمِ الْجُمْلَةَ الإسْمِيَّةَ ؛ لأنَّهَا لَمَّا كُفَّتْ بِـ " مَا " صَارَتْ كَحَرْفٍ لاَ اخْتِصَاصَ لَهُ فَيَدْخُلُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ [5] مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ ، فَيُفِيدُ تَقْلِيلَ النِّسْبَةِ ، وَقَدْ يُفِيدُ التَّكْثِيرَ ، فَمِثَالُ دُخُولِهَا عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ [6] :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ

وَمِثَالُ[7] دُخُولِهَا عَلَى الاسْمِيَّةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ ... وَعَنَاجِيجُ حَوْلَهُنَّ الْمِهَارُ [8]

فَـ « الْجَامِلُ » مُبْتَدأٌ ، وَ " الْمُؤَبَّلُ " نَعْتُهُ ، وَ " فِيهِمْ " خَبَرُهُ .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) فى (ف) " فعل فاعل " .

(٣) فى (ف) " مفسر " .

(٤) انظر الكتاب ٣/ ١١٥ ، ومغنى اللبيب ٤٠٣ .

(٥) في (ف) " واحد " .

(٦) تقدم ذكره وتخريجه ، انظر ١ / ٢٥٤ .

(٧) فى (ف) "مثل " .

(٨) البيت لأبي دُؤَدٍ الإيادِيّ ، واسمه جارية بن الحجاج شاعر جاهليّ ترجمته فى الأغانى ١٦/ ٣٧٣ وهو فى الديوان ٣١٦ ، وابن يعيش ٨/ ٢٩ ، ٣٠ ، والأزهية ٩٣ ، وابن الشجريّ ٢/ ٢٤٣ ، ومغنى اللبيب ١٨٣ ، ٤٠٨ ، وشرح شواهد المغني ٤٠٥ ، والخزانة ٤/ ١٨٨ بولاق ، ورصف المباني ١٩٣ . وجاء في الأصل " حولهن النهار " تحريف ، وروى " بينهن المهار " .

وَ " الْجَـامِلُ " الْقَطِيـعُ مِنَ الْإِبِـلِ مَعَ رُعَاتِهَا ، وَ " الْمُؤَبَّـلُ " الْمُعَدّ لِلاقْتِنَـاءِ ، وَ "الْعَنَاجِيجُ ": جِيَادُ الْخَيْلِ ، وَاحِدُهَا عُنْجُوجٌ (١) .

وَ " الْمِهَـارُ " : جَمْعُ مُهْـرٍ ، وَهُوَ وَلَدُ الْفَرَسِ .

يُرِيدُ : (أَنَّـهُمْ) (٢) قَـوْمٌ ذَوو يَسَـارٍ عِنْدَهُمْ الإِبِـلُ وَالْخَيْـلُ / ٤٨ أ
وَمَـعَهَا أَوْلادُهَـا وَالْمُرَادُ كَثْـرَةُ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ ؛ لأَنَّ الْكَـلامَ فِى مَـعْرَضِ الافْتِخَـارِ، وَالشَّيءُ الْقَلِيـلُ لاَ يُفْتَخَـرُ بِـهِ في مِثْلِ هَذَا عِنْدَهُمْ .

وَاعْلَمْ أَنَّ " مَا " تَلْحَقُ " رُبَّ " عَلَى ثَـلاثَـةِ أَوْجُـهٍ :

أَحَدُهَـا : كَافَّـةٌ كَمَا مَــرَّ .

الثَّـانِي : نَكِـرَةٌ مَوْصُوفَةٌ (٤) بِمَعْنَى شَيْءٍ ، كَقَـوْلِ الشَّاعِرِ :

رُبَّمَا تَكْـرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَـهُ (٥) فَرْجَـةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ (٦)

أَيْ رُبَّ شَيْءٍ ، أَوْ أَمْـرٍ مَكْرُوهٍ .

---

(١) فى (ف) " عنوح " .

(٢) سقط من الأصل .

(٤) فى (ف) " موصوله " .

(٥) فى الأصل " لها " .

(٦) جاء فى هامش (ف) أن قائـله أمية ابن أبى الصلت وهو المشهور ، كما نسبه إليه سيبويه وغيره ، وفى ديوانه ٦٣ برواية " ربما تجزع " ، وقيل قائله حنيف اليشكرى وقيل : هو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب كما فى شرح شواهد المغنى ٧٠٧ ، وقد ورد فى شعر عبيد بن الأبرص انظر ديوانه ١١٢ ، وقيل : غير ذلك ، وهو فى الكتاب ٢/ ١٠٩ ، ٣١٥ هارون ، والأزهية ٨٠ وابن يعيش ٢/٤ ، ٣٠/٨ ، وابن الشجريّ ٢٣٨/٢ ، والحيوان ٣/ ٤٩ ، والمقتضب ١/ ١٨٠ والخزانة ٦/ ١٠٨ ، الفرجة ، بالفتح : الانفراج في الأمر ، وبالضم : الشق فيما يرى ويحس .

الثَّـالِثُ : زَائِدَةٌ كَقَـوْلِهِ تَعَـالَى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَـةٍ ﴾ (١) ، قَالَ الشَّاعِرُ (٢) :

رُبَّمَا ضَرْبَـةٍ بِسَيْفٍ صَـقِيلٍ (بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَـةٍ نَجْـلاَءِ) (٣)

أَيْ : رُبَّ ضَـرْبَةٍ (٤).

قَـوْلُـهُ : " وَأَضْـمَـرُوا فِي الشِّـعْـرِ رُبَّ وَحْـدَهَـا " مَعْنَى الإِضْـمَـارِ هُنَا أَنَّ حَرْفَ الْجَـرِّ يَسْقُطُ مِنَ اللَّفْظِ (إِلاَّ أَنَّـهُ) (٥) مُرَادٌ فِي النِّيَّـةِ وَالتَّقْـدِيرِ ، وَالْفِعْلُ يَتَعَـدَّى بِـهِ إِلَى الاسْـمِ لاَ بِنَفْسِـهِ ، وَقَدْ أَضْـمَرُوا " رُبَّ " بَعْدَ ثَـلاَثَةِ أَحْرُفٍ وَهِيَ "الْوَاوُ " ، وَ " الْفَـاءُ " ، وَ " بَـلْ " ، إِلاَّ أَنَّـهُ لَمْ يَكْثُـرْ إِضْـمَـارُهَا بَعْـدَ " الْفَـاءِ " كَكَثْرَتِهِ بَعْدَ " الْوَاوِ " ، وَقِيـلَ : بَعْدَ : " بَـلْ ".

مِثَـالُ إِضْمَارِهَا بَعْدَ " الْوَاوِ " [قَوْلُ الرَّاجِـزِ] (٦)

---

(١) سورة آل عمران ١٥٩ .

(٢) وهو عدي ابن الرعلاء الغساني الجاهلي كما في الأصمعيات ١٥٢ ، والخزانة ٤/ ١٨٧ بولاق ، وهو في الأزهية ٨٠ ،ورصف المباني ١٩٤ ،ومغني اللبيب ١٨٣، ٤١١ ، وشرح شواهد المغني٤٠٥، وابن الشجري ٢/ ٢٤٤ ، والعيني ٣/ ٣٤٢ ، بصرى : بلد بالشام ، وصحت إضافة " بين " إليها لاشتمالها على عدة أماكن أي بين أماكن بصرى ، وروى " دون بصرى " ، وطعنة نجلاء أي:واسعة. والبيت ضمن أبيات في وصف حرب وقعت بين الحارث الغساني الموالي للروم ، والمنذر بن المنذر الموالي لكسرى وقد قتل فيها المنذر بن المنذر .

(٣) مكانه بياض في الأصل .

(٤) انظر الأصول في النحور ١/ ٥١٠ ، وابن الشجريّ ٢/ ٢٤٤ .

(٥) في الأصل " لا أنَّهُ " تحريفٌ .

(٦) إضافة يوجبها المقامُ .

وَبَـلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ (١)

وَلاَ يَجُـوزُ أَنْ يَكُونَ الْجَـرُّ بِالْوَاوِ (٢) ؛ لأَنَّهَا قَدْ جَرَّتْ حَيْثُ لاَ حَرْفَ عَطْفٍ ، قَالَ الشَّـاعِرُ :

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الْغَدَاةَ (٣) مِنْ جَلَـلِهْ (٤)

أَيْ : رُبَّ رَسْمِ دَارٍ ، وَمِثَالُ إِضْمَارِهَا بَعْدَ الْفَاءِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَإِنْ أَهْلِكْ فَذِي حَنَـقٍ لَظَـاهُ (٥)

---

(١) هو لجران العود كما في ديوانه المطبوع ٥٢ برواية " بسابسا ليس بها أنيس " وروى أيضا " في بلد ليس به أنيس " منسوباً إلى رؤبة كما في ملحقات ديوانه ١٧٦ ، وروى كذلك " ليس بها من أهلها أنيس "وعلى هذه فلا شاهد في البيت ، لكن في الخزانة (٤/ ١٩٧ بولاق) عن ديوان جـران "وبلدة ليس بهـا أنيس " ، وقـد نسب هذا الرجـز إلى نزال بن غـلاب .وهو في الكتـاب ٢٦٣/١ هارون ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢/ ١٤٠ ، وابن يعيش ٢/ ٨٠ ، ٨/ ٥٢ ،والإنصاف ٢٧١ ، وحجة القراءات ٢٠٧ ، والجنى الداني ١٦٤ ، ومجالس ثعلب ٢٦٢ ، وبعده " إلا اليعافير وإلا العيس " .

(٢) خلافاً للكوفيين والمبرد ، انظر المقتضب ٢/ ٣١٨ ، ٣٤٦ ،والإنصاف مسألة ٥٥ .

(٣) في الأصل " الحياة " وبها روى البيت خلافاً للديوان ، والمثبت من (ف) .

(٤) البيت لجميل بثينة كما في الديوان ١٨٧ .وهو في الخصائص ١/ ٢٨٥ ، وابن يعيش ٨/ ٥٢ ، والإنصاف ٣٧٨ ، ومغنى اللبيب ١٦٤ ، ١٨٢ ،وشرح شواهد المغنى ١٢٦ ، والخزانة ٤/ ١٩٩ بولاق ، الرسم : ما كان لاصقاً بالأرض من آثار الدار كالرماد ونحوه ، والطلل : ما شخص من آثارها كالوتد والأثافي .

(٥) هذا صدر بيت من قصيدة لربيعة بن مقروم الضَّبِّيِّ المخضرم عجزه :

" عَلَيَّ يكاد يلتهب التهابا " .

وهو في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٥٤٠ ، وشرح ابن الخباز ١٩١/١ ، ومغنى اللبيب ٢١٨ ، وشرح شواهد المغنى ٤٦٦ ، والتحفة الشافية لوحة ١٨٨أ ، وابن الشجرى ١/ ١٤٣ ، والخزانة ٤/ ٢٠١ بولاق .

والمعنى : أن أمت فرب رجل ذى غيظ سيبقى مضطرم العداوة لما لقى منى .

أَيْ : فَـرُبَّ ذِي حَنَـــقٍ ، وَمِثَـالُهُ بَعْدَ " بَـلْ " قَوْلُ الشَّـاعِرِ :

بَلْ بَـلَـدٍ مِـلْءُ الْفِجَـاجِ قَتَـمُهْ (١)

أَيْ : رُبَّ بَلَـدٍ ، وَيُرِيدُ بِإِضْـمَـارِ " رُبَّ " وَحْدَهَا " الشَّـائِعَ الْكَثِيرَ ، وَقَدْ حَكَى أَبُو الْعَبَّـاسِ (٢) عَنْ رُؤْبَةَ أَنَّـهُ قِيلَ لَـهُ : كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ فَقَـالَ : " خَيْرٍ عَـافَاكَ اللَّهُ " أَيْ : بِخَـيْـرٍ ، (فَـحَذَفَ " الْـبَـاءَ ") (٣) لِوُضُـوحِ الْمَعْنَى ، وَقَدْ حَمَلَ بَعْضُـهُـم قِرَاءَةَ حَمْـزَةَ : ﴿ وَاتَّقُـوا اللَّهَ الَّذِي تَسَـاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَـامِ ﴾ (٤) عَلَى تَقْدِيرِ " الْبَـاءِ " ، لأَنَّ الْعَطْفَ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ لاَ يَحْسُنُ إِلاَّ بِإِعَادَةِ الْجَارِّ (٥) ، وَكَذَلِكَ حُمِلَ قَوْلُهُ تَعَـالَى : ﴿ وَاخْتِـلاَفِ اللَّيْـلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ ﴾(٦) عَلَى تَقْدِيرِ " فِي " أَيْ : وَفِي اخْـتِلاَفِ ، فِرَارًا مِنَ الْعَطْفِ عَلَى عَامِلَـيْنِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُـم : " لاَهِ أَبُـوكَ " يُرِيدُونَ : لِلَّهِ أَبُـوكَ ، فَحُذِفَتِ اللامُ الْجَـارَّةُ بَعْدَ حَذْفِ لاَمِ

---

(١) هذا الرجز لرؤبة بن العجاج كما في ديوانه ١٥٠ ، وهو في الإنصاف ٥٢٩ ، وابن يعيش ٨/ ١٠٥ والفصول الخمسون ٢١٥ ، وابن الشجري ١/ ١٤٤ ،والجنى الداني ٢٣٧ ،ورصف المباني ١٥٦ والتحفة الشافية لوحة ١٨٨أ ، وشرح ابن القواس لوحة ٥١ أ والشرح المجهول لوحة ٣٣ ب ، وبعده في الديوان : " لا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وجهرمُهْ " .

(٢) لعله يقصد المبرد ولم أجده في كتبه التي بين يدي ،ونسب إلى أبي العباس في سر صناعة الإعراب ١/ ١٤٩ ، وابن يعيش ٨/ ٥٣ ، ٩/ ١٠٥ ، وروى هذا الخبر عن العجاج وليس رؤبة كما في الحجة في القراءات السبع ٩٤ .

(٣) في (ف) " فحذف المعنى " .

(٤) سورة النساء ١ .
وانظر السبعة في القراءات ص ٢٢٦ .

(٥) هذه مسألة خلافية ، انظر الإنصاف ٤٦٣ المسألة ٦٥ .

(٦) سورة آل عمران ١٩٠ ، وهي بتمامها ﴿ إِنَّ في خلق السموات والأرض وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنهارِ لآياتٍ لأولي الألبَـاب ﴾.

التَّعْرِيفِ وَهِيَ مُقَدَّرَةٌ بِدَلِيلِ جَرِّ الاسْمِ ، واللَّامُ (الْبَاقِيَةُ)[1] في (لاَ)[2] فَاءُ الْكَلِمَةِ بِدَلِيلِ فَتْحِهَا ، وَكَانَ الْمُبَرِّدُ يَزْعُمُ أَنَّ الْمَحْذُوفَ لاَمُ التَّعْرِيفِ وَاللاَّمُ (الَّتِى)[2] هِيَ فَاءٌ ، وَالْبَاقِي هُوَ لاَمُ الْجَرِّ ، وَلَمْ تُكْسَرِ اللاَّمُ لِئَلاَّ تُقْلَبَ الأَلِفُ " يَاءً " ، وَلأَنَّ لاَمَ الْجَرِّ أَصْلُهَا الْفَتْحُ بِدَلِيلِ فَتْحِهَا مَعَ الْمُضْمَرِ[3] .

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْعَامِلُ فِيهَا[4] مَاضِيًا أَوْ فِي تَأْوِيلِ الْمَاضِي، وَإِنَّمَا كَانَ (كَذَلِكَ)[5] ؛ لأَنَّهَا تُفِيدُ ثُبُوتَ التَّقْلِيلِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الَّذِى وُصِفَ بِالتَّقْلِيلِ في الْمَعْنَى ثَابِتًا ، وَإِلاَّ لَزِمَ ثُبُوتُ الصِّفَةِ دُونَ الْمَوْصُوفِ ، وَالْمُسْتَقْبَلُ لَيْسَ بِثَابِتٍ إِذْ لَمْ يَدْخُلْ في الْوُجُودِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[6] فَقِيلَ :

تَقْدِيرُهُ : رُبَّمَا وَدَّ ، وَقِيلَ : عَلَى إِضْمَارِ " كَانَ " أَيْ : رُبَّمَا[7] كَانَ يَوَدُّ[8] فَـ « يَوَدُّ » خَبَرُ " كَانَ " ، وَقِيلَ : خَبَرُ اللَّهِ[9] تَعَالَى لَمَّا كَانَ مَقْطُوعًا بِهِ لاَ تَرَدُّدَ فِيهِ بِوَجْهٍ كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْوَاقِعِ[10] لِتَحَقُّقِهِ فَهُوَ[11] في

---

(١) فى (ف) " النافية " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) نص عليه ابن يعيش ٩/ ١٠٤ ، والسيوطى فى الهمع ٢/ ٣٧ .

(٤) أي : فى " رب " .

(٥) فى (ف) " ذلك " .

(٦) سورة الحجر ٢ .

(٧) فى النسختين " إنما " تحريف ، والصواب ما أثبت .

(٨) نسب فى البيان فى غريب إعراب القرآن ٢/ ٦٣ لأبي إسحاق الزجاج .

(٩) فى (ف) " جزى الله " .

(١٠) فى (ف) " الواضح " .

(١١) فى (ف) " فهى " .

قُوَّةِ (رُبَّمَا وَدَّ) [١] .

وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْخِلَافِ فِي "رُبَّ" هَلْ هِيَ اسْمٌ أَوْ حَرْفٌ ؟ [٢] ، وَالْحَذْفُ مِنْهَا أَوْ تَأْنِيثُهَا [٣] لَا يَدُلُّ عَلَى اسْمِيَّتِهَا ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ ٤٨ ـ ب قَالُوا فِي " سَوْفَ أَفْعَلُ " : " سَوْ أَفْعَلُ " ، (وَمِنَ العِبْءِ : مِلْعِبْءِ) [٤] ، فَحَذَفُوا فَاءَ " سَوْفَ " ، وَنُونَ "مِنْ " وَهُمَا حَرْفَانِ بِاتِّفَاقٍ ، وَأَنَّثُوا " ثُمَّ " فَقَالُوا " ثُمَّتْ " وَهِيَ حَرْفٌ بِاتِّفَاقٍ [٥] .

[مَعَ]

وَفِي " مَعَ " الْخُلْفُ فَقِيلَ : ظَرْفٌ وَقِيلَ : انْ أُسْكِنَ فَهْوَ حَرْفُ

فِي " مَعَ " ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ :

مِنْهُمْ مَنْ قَالَ : هِيَ ظَرْفٌ بِدَلِيلِ تَنْوِينِهَا نَحْوُ " قُمْنَا مَعًا ، وَقَدْ أَدْخَلُوا عَلَيْهَا "مِنْ " فَقَالُوا : "مِنْ مَعَهُ " [٦] .

وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَّلَ ، فَقَالَ [٧] : إِنْ جَاءَتْ سَاكِنَةً فَهِيَ حَرْفٌ مِثْلُ "

---

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٦٣ ، وشرح ابن الخباز ١/١٨٩ .

(٢) راجع ص ٢٦٤ ، والإنصاف المسألة ١٢١ .

(٣) فى الأصل " وتأنيثها " .

(٤) فى النسختين " وملعبء من العبء " .

(٥) يلاحظ أن المؤلف هنا لم يتقيد بما وعد به فى المقدمة من ارتباط شرحه بلفظ المصنف حيث مثل المصنف لإضمار (رب) بعد الواو بقول رؤبة " وقاتم الأعماق " ولم يذكره المؤلف فى شرحه بل استدل بقول جران العود : " وبلدة ليس بها أنيس " .

(٦) كتب فوقه فى الأصل " جئنا من معه ، أى من عنده " ، ومن تقسيم المؤلف للأقوال التى فى " مع "يتضح أن هناك قولاً ساقطاً من النسختين لعله كما جاء فى الشرح المجهول المؤلف لوحة ٣١ ، " والثانى أنها حرف ؛ لأنها تسكن فلا يبقى فيها شئ من خواص الأسماء "_، والأقرب إلى تعبير المؤلف " ومنهم من قال : هى حرف بدليل إسكانها فلا يبقى فيها شئ من خواص الأسماء " ، والله أعلم وانظر شرح الشريشى ١/ ٤٣٨ حيث نص على الأقوال الثلاثة .

(٧) فى الأصل " فقالوا " .

عَنْ " وَإِنْ تَحرَّكَتْ فَهِيَ ظَرْفٌ ، وَقَدْ جَاءَتْ فِي الشِّعْرِ سَاكِنَةً ، قَالَ الشَّاعِرُ :

إِذَا صَعْبُهَا جَاشَ مَعْ ذِلِّهَا تَمُدُّ بِلَهْزَ مَتَيْهَا الْوَتِينَا (١)

وَأَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ :

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهوَايَ مَعْكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا (٢)

[عن ، وعلي]

وَ " عَنْ " إِذَا جَرَرْتَهُ اسْمٌ ، وَ " عَلَى " مِنْ عَنْ يَمِينٍ مِنْ عَلَيْهِ نُقِلاَ

" عَنْ " وَ " عَلَى " مِمَّا يُسْتَعْمَلاَنِ حَرْفًا (مَرَّةً) (٣) وَاسْمًا مَرَّةً ، فَإِذَا تَعَدَّى بِهِمَا الْفِعْلُ فَهُمَا حَرْفَانِ نَحْوُ " انْصَرَفْتُ عَنْ زَيْدٍ " ، وَ " نَزَلْتُ عَلَى عَمْرٍو " .

وَمَعْنَى " عَن " (٤) الْمُجَاوَزَةُ ، يُقَالُ : " كَسَاهُ عَنِ الْعُرْيِ " أَيْ : جَعَلَ الْعُرْيَ مُتَجَاوِزًا لَهُ وَمُتَرَاخِيًا عَنْهُ ، وَكَذَلِكَ " أَخَذْتُ الْحَدِيثَ عَنْهُ " أَيْ : تَجَاوَزَ

---

(١) البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي ، وهو في شرح أشعار الهذليين للسكرى ٢/ ٥١٦ ، وشرح ابن الخباز ١/١٩٢ ، والشرح المجهول لوحة ٣١ أ ، وشرح ابن القواس لوحة ٥١ أ ، وشرح الشريشي ١/ ٢٤٨ .

الذل بكسر الذال : اللين وهو ضد الصعوبة ، واللهزمتان : عظمان ناتئان في اللحيين تحت الأذنيين ، والوتين : عرق في القلب إذا انقطع مات صاحبه .

(٢) نسب في الكتاب ٣/ ٢٨٧ للراعي وليس في أصل ديوانه ، انظر الديوان ٢٤٣ على أنه مما نسب إليه ، والصواب أنه لجرير ، كما في ديوانه ٢٢٥ ، وروايته " وريشى منكم " من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبدالملك ، ومعناه كما في ابن السيرافي ٢/ ٢٩٢ " أنا محب لكم ولمن أحبكم وإن كنت قليل الزيارة لكم ، والإلمام : أن تزور وقتاً وتدع أوقاتاً ، وفيه : ويروى : « وهواى فيكم " وليس فيه شاهد على هذا " .

وهو في ابن يعيش ٢/ ١٢٨ ، ٥/ ١٣٨ ، والجنى الداني ٣٠٦ ، والعيني ٣/ ٤٣٢ ، والتصريح ٢/ ٤٨ ، والبيت في (ف) " بحارى معكم وهواى معكم وإن لم آتكم إلا لِمَاما " وكتب أمامه في الهامش " ويروى " وإن كانت زيارتكم لماما " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سقط من (ف) .

الْحَدِيثُ مِنْهُ إِلَيَّ (١) .

وَمَعْنَى " عَلَى " الاسْتِعْلاَءُ ، تَقُولُ : " عَلَيْهِ دَيْنٌ " أَيْ : قَدِ اسْتَعْلَى عَلَيْهِ وَرَكِبَهُ حُكْمًا ، وَ "مَرَرْتُ عَلَى فُلاَنٍ" بِمَعْنَى أَنَّهُ اسْتَعْلَى عَلَى مَكَانٍ يَقْرُبُ مِنْهُ .

فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِمَا حَرْفُ الْجَرِّ - أَعْنِي " مِنْ " - كَانَا اسْمَيْنِ ، تَقُولُ : " جَلَسْتُ مِنْ عَنْ يَمِينِهِ" فَهِيَ بِمَعْنَى الْجِهَةِ وَالنَّاحِيَةِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلاَ بِهِمُ ... مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ (٢)

وَ " الْحُبَيَّا " مَوْضِعٌ ، وَإِلَى هَذَا (الْبَيْتِ) (٣) أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " مِنْ عَنْ يَمِينِ " .

وَأَمَّا " عَلَى " فَدُخُولُ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٤) :

---

(١) قال النيلي في التحفة الشافية : " وقولهم " أخذت العلم عنه " مجاز كأن العلم جاوز محله إلى محل آخر بمعنى أنه انتقل إليه مع ثبوته فى محله الأول بخلاف تنقل الأجسام فإنها إذا جاوزت مكاناً فقد فارقته لاستحالة أن يكون الجسم الواحد فى مكانين فى وقت واحد ، ولهذا قيل معناها المجاوزة حسًا أو حكماً ، وقيل : إن " عَنْ فى قولهم " أخذت العلم عنه " بمعنى " من " أى : أخذت العلم منه " . (التحفة الشافية لوحة ٢٠٠ أ نسخة شيستربتى) .

(٢) البيت للقطامي عمير بن شييم التغلبى ، كان نصرانيا فأسلم وهو ابن أخت الأخطل ، عده ابن سلام فى الطبقة الثانية من شعراء الإسلام . (انظر : ابن سلام ٥٣٥ ، والخزانة ١/ ٣٩٢ بولاق) ، والبيت فى ديوانه ٢٨ ، وابن يعيش ٨/ ٤١ ، ورصف المبانى ٣٦٧ ، والجنى الداني ٢٤٢ ، والمقرب ١/ ١٩٥ ، والفصول الخمسون ٢١٧ ، ونسبه المرزوقيُّ فى شرح الحماسة ١/١٣٧ للأعشى وليس فى ديوانه .

والحبيا : موضع بالشام كما فى معجم ما استعجم للبكرى ١/ ٤٢٤ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى (ف) " كقول مزاحم بن الحارث الشاعر " والنسبة من إضافة الناسخ .

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَاتَمَّ ظِمْؤُهَا   تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيْزَاءَ (١) مَجْهَلِ (٢)

(٣) (وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " مِنْ عَلَيْهِ " أَيْ:مِنْ فَوْقِهِ) (٣) .

وَ " الظِّمْءُ " : مَا بَيْنَ الشَّرْبَتَيْنِ ، وَيُرْوَى " خِمْسُهَا " (٤) وَهُوَ : الْيَوْمُ الْخَامِسُ مِنْ يَوْمِ الْوُرُودِ ، وَ " تَصِلُّ " : تُصَوِّتُ حَشَاهَا (٥) مِنْ يَبَسِ الْعَطَشِ ، وَ " الْقَيْضُ " : قِشْرُ الْبَيْضِ ٱلأَعْلَى ، وَ " الزِّيْزَاءُ ": الأَرْضُ الْغَلِيظَةُ الْمُسْتَوِيَةُ الَّتِى لاَ شَجَرَ فِيهَا ، وَهَمْزَتُهُ (٦) (لِلإِلْحَاقِ بِنَحْوِ " حِمْلاَقٍ " (٧) ، وَهَذِهِ الْهَمْزَةُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ أَلِفٍ ، وَالأَلِفُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ زَائِدَةٍ لِلإِلْحَاقِ بِدَلِيلِ ظُهُورِهَا في (دِرْحَايَةٍ) (٨) ، وَيُرْوَى بِفَتْحِ الزَّاءِ وَكَسْرِهَا ، وَقِيلَ : وَزْنُهَا "

---

(١) فى الأصل " ببيداء " وهي رواية أخرى إلاَّ أن المؤلف لم يقصدها بدليل تفسيره لزيزاء فى شرحه ووجودها فى النسخة (ف) " برفراء " تحريف .

(٢) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلى من الشعراء الإسلاميين كما فى (ف) ، والأزهية ٢٠٣ ، وابن يعيش ٨/ ٣٨ ،وهو فى الكتاب ٤/٢٣١ ، والمقتضب ٣/ ٥٣ ، ومغنى اللبيب ١٩٤ ، ٦٩٠ ، وشرح شواهد المغنى ٤٢٥ ، ورصف المبانى ٣٧١ ، والحيوان ٤/ ٤١٨ ، وأسرار العربية ٢٥٦ .

(٣) فى (ف) " وإليه أشار بقوله من عن يمين ، وأما على أى من فوقه " سبق نظر .

(٤) وهى رواية الكتاب ٤/ ٢٣١ ، والمقتضب ٥٣/٣ ، والمجهل كمقعد : الذى لا يهتدى فيه .

(٥) الضمير فى " حشاها " يعود على القطاة التى يصفها ، كما أن الضمير فى " عليه " يعود على فرخها ، أو وكرها .

(٦) في الأصل « وهمزه » والمثبت من « ف » .

(٧) فى الأصل غير واضح ، والمثبت من (ف) ، وحملاق العين : باطن أجفانها الَّذى يسوِّده الكحل ، وقيل : هو ما غطته الأجفان من بياض المقلة ، وحملق الرجلُ أيْ : فتح عينه .

(٨) موضعها فى الأصل بياض ، وهي في (ف) " درجاته " مصحفة من " درحاية " ، كما في ابن يعيش ٨/ ٣٩ ، يقال : رجلٌ درحايةٌ أيْ : كثير اللحم قصيرٌ سمينٌ ضخم البطن .

فِعْـلاَءُ " ، وَأَلِفُـهَا لِلتَّأْنِيثِ بِدَلِيـلِ عَدَمِ صَرْفِهَا في الْبَيْتِ (١) ، قَــالُوا : لاَ تَخْـلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ (٢) فِيْعَـالاً ، أَوْ فِعْـلاَلاً ، أَوْ فَعْـلاَءَ (٢)) فَلاَ جَائِزٌ أَنْ تَكُونَ " فِيْعَـالاً " ؛ (٣) لأَنَّ هَذَا الْبِنَـاءَ مُخْتَـصٌّ بِالْمَصَـادِرِ نَحْوُ " ضِيرَابٍ وَقِيتَـالٍ " (٤) ، وَأَيْضًـا لَوْ كَانَتْ " فِيعَـالاً " لَكَانَتْ فَـاؤُهَا وَعَيْنُـهَا مِنْ مَوْضِـعٍ وَاحِـدٍ ، وَهُوَ قَـلِيلٌ ، وَلاَ يَجُـوزُ أَنْ تَكُـونَ "فِعْـلاَلاً " (٥) ؛ لأَنَّ هَذَا الْبِنَــاءَ مُخْتَصٌّ بِالْمُضَـاعَفِ مِنَ الْمَصَـادِرِ / ٤٩ - أ نَحْوُ (٦) (زِلْزَالٍ ، وَقِلْقَالٍ) (٦) فَبَقِيَ أَنْ تَكُونَ " فَعْــلاَءَ " (٧) .

وَ "عَنْ " ، وَ "عَلَى" إِذَا كَـانَـا اسْـمَيْنِ مَـبْنِيَّـانِ (٨) ؛ لأَنَّ لَفْظَهُمَا اسْـمَيْنِ (٩) كَلَفْظِهِمَا حَرْفَيْنِ ، أَوْ لأَنَّهُمَا نُقِلاَ عَنِ الْحَرْفِيَّةِ فَحُكِيَا (١٠) ، وَلِذَلِكَ تُقْلَبُ (١١) أَلِفُ "عَلَى" في الإِضَـافَــةِ إِلَى الْمُضْـمَرِ كَمَـا تُقْلَبُ إِذَا كَانَتْ حَـرْفًـا ، وَالاسْمُ الْمُتَمَكِّـنُ لاَ

(١) وعلى هذه الرواية يكون " مجهل " صفةً لزيزاء ، أمَّا على روايتي فتح الزاء وكسرها مع كسرِ الهمزة فيهما فعلى إضافة " زيزاء " إلى " مجهل " وقدر حذف الموصوف أي : مكانٍ مجهل . انظر ذلك في الخزانة ٤/ ٢٥٧ بولاق .

(٢) في الأصل " فيعلاء أو فعلاء " تحريف وسقط .

(٣) في الأصل " فيعلاء " .

(٤) في الأصل " ضراب وقتال " بدون ياء .

(٥) في الأصل " فعلاء " .

(٦) بياض في الأصل .

(٧) في الأصل " فعلا " .

(٨) في الأصل " فمبنيان " .

(٩) في الأصل " اسمان " بالرفع .

(١٠) في الأصل " فحركتا " تحريف ، والمثبت من (ف) .

(١١) في الأصل " القلب " .

تُقْلَبُ (١) أَلِفُـهُ لِأَجْلِ الْإِضَـافَةِ إِلَى الْمُضْمَرِ (٢) إِلاَّ " كِلاَ " لِإِجْرَائِهَا مُجْـرَى الْمُثَـنَّى .

وَفِي " عَلَى " إِذَا كَانَتِ اسْمًا ثَمَانِي لُغَاتٍ ، يُقَالُ : " جِئْتُ مِنْ عَلْـوُ" – بِضَمِّ الْوَاوِ ، وَفَتْحِهَا ، وَكَسْرِهَا – ، وَ " جِئْتُ مِنْ عَلُ " – بِضَمِّ اللَّامِ – ، وَ " مِنْ عَلٍ " – بِكَسْرِهَا وَتَنْوِينِهَا – ، وَ " مِنْ عَلاَ " ، وَ " مِنْ عَالٍ " ، وَمِنْ مَعَالٍ " ، قَالَ السِّيرَافِيُّ : وَهِيَ فِي هَذِهِ اللُّغَاتِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ إِنْ قَدَّرْتَ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَعْرِفَةٌ ، وَمُعْرَبَةٌ إِنْ قَدَّرْتَ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفَ نَكِرَةٌ (٣) ، وَمَعْنَاهَا مَعْنَى " فَوْقٍ " .

[مَعْنَى " فِي "]

وَلَمْ يَشْرَحْ (٤) مَعْنَى "فِي" كَمَا شَرَحَ مَعَانِيَ سَائِرِ حُرُوفِ الْجَرِّ، وَمَعْنَاهَا : الْوِعَاءُ وَالظَّرْفِيَّةُ إِمَّا تَحْقِيقًا نَحْوُ " زَيدٌ فِي الدَّارِ " ، وَإِمَّا تَقْدِيراً نَحْوُ " أَنَا فِي عِنَايَةِ فُلاَنٍ " .

---

(١) في (ف) " تقلب " بدون " لا " النفي .

(٢) نحو " عصاه " .

(٣) ذكر السيرافي في شرح الكتاب جـ ١ لوحة (٧٩) اللغات في " على " ثم قال : " فوجب أن تكون " عَلُ ، وَعَلٍ " وما ذكرنا بعدهما في تقدير الإضافة ، فإذا حذفت المضاف إليه لم يخل من أن يكون معرفة أو نكرة ، فإن كان المحذوف نكرة تنكر " عل " وما كان في معناه ونون ، وإن كان معرفة بني " .

(٤) أي : المصنف .

[بـــاب القســـم]

وَالتَّـاءُ فِي القَسَمِ فَرْعُ الـوَاوِ فِي اللهِ حَسْبُ لَهُمَا التَّسَاوِي

الْقَسَمُ اسْمٌ لِلْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الإِقْسَامُ ؛ لأَنَّ " أَقْسَمَ " مَصْدَرُهُ الإِقْسَامُ أَوْ يَكُونُ مَصْدَرًا مَحْذُوفَ الزَّوَائِدِ ، وَقِيلَ : هُوَ اسْمٌ (كَالنَّقْضِ بِمَعْنَى الْمَنْقُوضِ) [١] وَلَيْسَ مَصْدَرًا ، وَالْمُرَادُ بِهِ فِي عُرْفِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ نَفْسُ الْيَمِينِ .

وَ" التَّاءُ " فِي بَابِ الْقَسَمِ بَدَلٌ [٢] مِنَ " الْوَاوِ " ؛ (لأَنَّهَا)[٣] قَدْ أُبْدِلَت مِنَ " الْوَاوِ " فِي (نَحْوِ) [٤] تُجَاهٍ (وَالأَصْلُ) [٤] وُجَاهٌ ، وَتُخَمَةٍ وَالأَصْلُ وُخَمَةٌ ، وَتُهَمَةٍ وَالأَصْلُ وُهَمَةٌ ؛ لأَنَّهُ مِنَ الْوَجَاهَةِ وَالْوَخَامَةِ وَالْوَهَمِ ؛ لأَنَّ " التَّاءَ " مَهْمُوسَةٌ فَنَاسَبَ هَمْسُهَا لِينَ " الْوَاوِ " [٥] .

وَقَوْلُهُ : " فِي اللَّهِ حَسْبُ لَهُمَا التَّسَاوِي " مَعْنَاهُ أَنَّ " التَّاءَ " تُمَاثِلُ "الْوَاوَ " وَتُسَاوِيهَا فِي الدُّخُولِ عَلَى اسْمِ اللَّهِ لاَ غَيْرُ ، وَلاَ تَدْخُلُ عَلَى غَيْرِ اسْمِ اللَّهِ ؛ لانْحِطَاطِ دَرَجَتِهَا عَنِ " الْوَاوِ " ؛ لأَنَّهَا فَرْعُهَا ، أَيْ : هِيَ بَدَلٌ مِنْهَا ، وَأَمَّا حِكَايَةُ الأَخْفَشِ ([٦] تَرَبِّ الْكَعْبَةِ)[٦] فَقَلِيلٌ نَادِرٌ لاَ يُقَاسُ عَلَيْهِ ؛ لِقِلَّتِهِ [٧] .

---

(١) في (ف) " كالنقص بمعنى المنقوص** والنقض كالقُفْل والحِمْل:اسم البناء المنقوض إذا هدم .

(٢) فى (ف) " بدلا " بالنصب .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) راجع المقتضب ٢/ ٣١٩ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٦١ .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) راجع ابن يعيش ٨/ ٣٤ ورصف المباني ١٧٢ ، والجنى الداني ٥٧ ، حيث رأى الأخفش ثمة .

وَ " الْوَاوُ " فَرْعُ " الْبَاءِ " ثُمَّ كَثُرَا   وَمَعَهُ فِعْلُ الْيَمِينِ أُضْمِرَا

قَوْلُهُ : " الْوَاوُ فَرْعُ الْبَاءِ " أَيْ : بَدَلٌ مِنْهَا ، وَإِنَّمَا أَبْدَلُوا " الْوَاوَ " مِنَ الْبَاءِ " لأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ مَخْرَجَهُمَا وَاحِدٌ ؛ إِذْ هُمَا مِنَ الشَّفَتَيْنِ .

وَالثَّانِى : اتِّفَاقُهُمَا فِي الْمَعْنَى ؛ لأَنَّ " الْوَاوَ " لِلْجَمْعِ ، وَ"الْبَاءَ " لِلإِلْصَاقِ وَمَا لاَصَقَ شَيْئًا فَقَدْ (١) جَامَعَهُ ، وَمَا جَامَعَ شَيْئًا فَقَدْ) (١) لاَصَقَهُ ، وَكَانَتِ " الْوَاوُ " فَرْعَ " الْبَاءِ " لِذَلِكَ .

قَوْلُهُ : " ثُمَّ كَثُرَ " أَيْ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الاسْمِ الْمُظْهَرِ ؛ لأَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَى كُلِّ مُقْسَمٍ بِهِ مُظْهَراً يَعْنِي الْوَاوَ ، وَلاَ يَدْخُلُ عَلَى الْمُضْمَرِ لانْحِطَاطِهِ عَنْ دَرَجَةِ " الْبَاءِ " .

قَوْلُهُ : " وَمَعَهُ فِعْلُ الْيَمِينِ أُضْمِرَا " أَيْ : مَعَ " الْوَاوِ " فَلاَ تَقُولُ : " أَقْسَمْتُ وَاللَّهِ " أَيْ : لاَ يَظْهَرُ مَعَهُ فِعْلُ الْقَسَمِ ؛ لِنُقْصَانِهِ عَنِ " الْبَاءِ " (٢) ، وَلِقُصُورِهِ عَنِ " الْبَاءِ " كَانَ فَرْعاً .

وَيَظْهَرُ الْفِعْلُ مَعَ " الْبَاءِ " فَقَطْ   وَيَنْتَصِبُ الاسْمُ إِذَا الْحَرْفُ سَقَطْ

/ تَقُولُ : وَاللَّهِ وَأَقْسَمْتُ بِهِ   وَقَدْ تَقُولُ : اَللَّهَ حَالَ نَصْبِهِ ٤٩ - ب

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) قال ابن القواس فى لوحة ٥٢ : " وإنما لم يظهر الفعل معها لعدم صلاحيتها لتعديته ، أو لأنها عوض من الفعل والباء جميعاً طلباً للاختصار ، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه " ، وانظر المطبوع ١/ ٤٢٣ .

" البَاءُ " هِيَ الْأَصْلُ فِي الْقَسَمِ ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لأَنَّ الأَفْعَالَ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ فِي الْقَسَمِ هِي " أَقْسَمْتُ ، وَحلَفْتُ ، وَآلَيْتُ " ، فَهِيَ غَيْرُ مُتَعَدِّيَةٍ فَاحْتَاجَتْ إِلَى مَا يُعَدِّيهَا مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ ، وَكَانَتِ " الْبَاءُ" أَوْلَى ؛ لأَنَّ مَعْنَاهَا الإِلْصَاقُ ، وَالْمُرَادُ إِيصَالُ الْقَسَمِ بِالْمُقْسَمِ بِهِ ، وَأَمَّا "الْوَاوُ ، وَالتَّاءُ " فَلاَ يَجُرَّانِ فِي غَيْرِ الْقَسَمِ ، فَلِذَلِكَ كَانَا فَرْعَيْنِ ، وَيَظْهَرُ [(١)] الْفِعْلُ مَعَ " الْبَاءِ " وَحْدَهَا ؛ لأَنَّ فِعْلَ الْقَسَمِ يَتَعَدَّى بِهَا دُونَ غَيْرِهَا ، وَتَدْخُلُ عَلَى كُلِّ مُقْسَمٍ بِهِ مِنْ مُظْهَرٍ وَمُضْمَرٍ ، تَقُولُ : "أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ ، وَأَقْسَمْتُ بِكَ " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ [(٢)].

[حروف القسم]

وَالْحُرُوفُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي الْقَسَمِ خَمْسَةٌ : " الْبَاءُ ، وَالوَاوُ ، وَالتَّاءُ ، وَاللَّامُ ، وَمِنْ " .

قَوْلُهُ : " وَيُنْصَبُ الاسْمُ إِذَا الْحَرْفُ سَقَطْ " [(٣)] مَعْنَاهُ إِذَا حُذِفَ حَرْفُ الْقَسَمِ (وَعِوَضُهُ) [(٤)] نَصَبَ الْفِعْلُ الْمُقَدَّرُ الاسْمَ الْمُقْسَمَ بِهِ [(٥)] ، وَيَجُوزُ الْجَرُّ فِي اسْمِ اللَّهِ خَاصَّةً ؛ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْقَسَمِ .

---

(١) فى (ف) " وظهر " .

(٢) سورة الأنعام ١٠٩ .

(٣) فى (ف) " وتنصب الاسم إذا كان الحرفُ سَقَطَ " بزيادة " كان".

(٤) في الأصل غير واضح .

(٥) ووقع فى بعض نسخ الدرة الألفية "وينصبُ الفعلُ إذا الحرف سقط " .
ومعناه ، أنه إذا حُذِفَ فعلُ القسمِ والحرفُ تعدَّى الفعلُ المقدرُ إلى الاسم الْمُقْسمِ به فنصبَهُ ، وهو الأجود في نظر ابن القواس انظر شرحه ١/٤٢٣ .

وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ يَجُوزُ الْجرُّ في كُلِّ مُقْسَمٍ بِهِ [١] وَيُنْصَبُ الاسْمُ الْمُقْسَمُ بِهِ عِنْدَ حَذْفِ الْحَرْفِ في كُلِّ مَوْضِعٍ لاَيَسُوغُ فِيهِ الرَّفْعُ بِالابْتِدَاءِ ، تَقُولُ : " اللَّهَ لأَقُومَنَّ " نَصْبًا وَجَرًّا في (اسْمِ) [٢] اللَّهِ خَاصَّةً ، وَالنَّصْبُ أَرْجَحُ ، وَأَمَّا غَيْرُ اسْمِ اللَّهِ فَيَتَعَيَّنُ النَّصْبُ كَقَوْلِكَ : (أَبَاكَ لأَنْطَلِقَنَّ) [٣] ، وَالتَّقْدِيرُ : (أَحْلِفُ)[٤] بِأَبِيكَ ، فَحَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ ، وَنَصَبَ (الاسْمَ) [٤] وَلاَ يَجُوزُ إِبْقَاءُ الْفِعْلِ مَعَ حَذْفِ حَرْفِ الْقَسَمِ ، فَلاَ تَقُولُ : " أَحْلِفُ اللَّهَ " .

وَقَوْلُهُ : " تَقُولُ : وَاللَّهِ " (هُوَ) [٤] مِثَالُ الإِضْمَارِ لِلْفِعْلِ مَعَ الْوَاوِ " . وَقَوْلُهُ : " وَأَقْسَمْتُ بِهِ " مِثَالٌ لإِظْهَارِهِ مَعَ " الْبَاءِ " .

وَقَوْلُهُ : " وَقَدْ تَقُولُ : اللَّهَ حَالَ نَصْبِهِ " مِثَالٌ لِنَصْبِ الاسْمِ الْمُقْسَمِ بِهِ عِنْدَ حَذْفِ الْحَرْفِ .

وَقُلْ هَا اللَّهِ وَآللَّهِ وَجُرْ ... إِذَا نَابَ هَا وَالْهَمْزُ عَنْ حَرْفٍ يَجُرّ

لِكَثْرَةِ الْقَسَمِ في كَلاَمِهِمْ تَوَخَّوْا فِيهِ ضُرُوبًا مِنَ التَّخْفِيفِ مِنْ (حَذْفِ) [٤] فِعْلِ الْقَسَمِ تَارَةً ، وَحَذْفِ حَرْفِ الْقَسَمِ أُخْرَى ، وَحَذْفِ الْخَبَرِ إِذَا كَانَ الْمُقْسَمُ بِهِ اسْمًا ، وَلَمْ يُعَوِّضُوا إِلاَّ مِنَ الْحَرْفِ ، لأَنَّهُ أَلْزَمُ لِلْقَسَمِ ، لأَنَّ بِهِ يَنْفَصِلُ الْقَسَمُ مِنْ غَيْرِهِ ، ثُمَّ إِذَا حَذَفُوا الْحَرْفَ فَتَارَةً يُعَوِّضُونَ عَنْهُ ، وَتَارَةً لاَ

---

(١) انظر الإنصاف مسألة ٥٧ ص ٣٩٢ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى الأصل " أباك لا نطلق " .

(٤) سقط من (ف) .

يُعَوِّضُونَ عَنْهُ شَيْئاً ، وَقَدْ عَوَّضُوا عَنِ " الْوَاوِ " في الْقَسَمِ حَرْفَ الاسْتِفْهَامِ وهُوَ الْهَمْزَةُ ، وَحَرْفَ التَّنْبِيهِ وَهُوَ " هَا " ، وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ بِقَوْلِهِ : " وَقُلْ (١) : هَا اللَّـهِ " فَـ " هَا " (٢) حَرْفُ تَنْبِيهٍ نَابَتْ عَنِ " الْوَاوِ " ، وَلِذَالِكَ جَرَرْتَ الاسْمَ بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ كَمَا تَجُرُّهُ بِالْوَاوِ (وَقَوْلُهُ : " وَأَللَّهِ " مِثَالٌ لِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ ، وَجَرُّ الاسْمَ بِالْهَمْزَةِ كَمَا تَجُرُّهُ بِالْوَاوِ) (٣) . لِنِيَابَةِ الْهَمْزَةِ عَنْهُ ، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَيهِ الْمُصَنِّفُ فِي قَوْلِهِ : " إِذَا نَابَ (هَا) - يَعْنِي حَرْفَ التَّنْبِيهِ - ، وَالْهَمْزُ - يَعْنِي حَرْفَ الاسْتِفْهَامِ - عَنِ (٤) الْوَاوِ الذَّي عَنَاهُ بِقَوِلِهِ : " عَنْ حَرْفٍ يَجُرْ " وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ عِوَضٌ مِنَ (٥) الْوَاوِ " عَدمُ الجَمْعِ بَيْنَها وَبَيْنَهُ ، وَإِنَّمَا عَوَّضُوا حَرْفَ التَّنْبِيهِ وَهَمْزَةَ الاسْتِفْهَامِ عَنِ الْوَاوِ ؛ لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَهُنَّ ؛ فَإِنَّ التَّنْبِيهَ يَقْتَضِي (٤) مُنَبِّهاً وَمُنَبَّهاً عَلَيْهِ فَأَشْبَهَ/ الْوَاوَ الْمُقْتَضِيَ لِلْجَمْعِ ، وَكَذَلِكَ (حَرْفُ) (٣) الاسْتِفْهَامِ ٥٠ - أ يَقْتَضِي وَضْعُهُ سَائِلاً وَمَسْؤُولاً عَنْهُ ، وَقِيلَ : لَمَّا كَانَ الْقَسَمُ يَفْتَقِرُ إِلَى الْجَوَابِ ((٣) أَشْبَهَ الْمُبْهَمَ الْمُفْتَقِرَ فِي بَيَانِهِ إِلَى الصِّفَةِ) (٣) ، وَأَشْبَهَ (الاسْتِفْهَامَ) (٣) الْمُفْتَقِرَ فِي بَيَانِهِ إِلَى

---

(١) فى (ف) "وقيل" .

(٢) فى الأصل " فيها " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) ليس واضحا في الأصل .

(٥) فى (ف) " عن " .

الْجَوَابِ ، فَلِذَلِكَ عَوَّضُوا فِيهِ حَرْفَ التَّنْبِيهِ ، وَهَمْزَةَ الاسْتِفْهَامِ ، قَالَ الأَخْفَشُ [١] – رَحِمَهُ اللَّهُ – فِي قَوْلِهِمْ : " لاَهَا اللَّه ذَا " : إِنَّ " ذَا " مِنْ جُمْلَةِ الْمُقْسَمِ بِهِ كَأَنَّهُ صِفَةٌ لاِسْمِ اللَّهِ ، وَالْمَعْنَى : لاَ وَاللَّهِ الْحَاضِرِ ، فَـ " ذَا " مَجْرُورُ الْمَوْضِعِ ، صِفَةٌ لاسْمِ اللَّهِ الْمُقْسَمِ بِهِ ، وَفُهِمَ مِنْهُ مَعْنَى الْحُضُورِ ؛ (لأَنَّ " ذَا " إِشَارَةٌ) [٢] إِلَى حَاضِرٍ (وَكَأَنَّهُ)[٣] يَقْبَلُ فِي هَذَا الْمَعْنَى قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾ [٤] ، وَجَوَابُ الْقَسَمِ عَلَى هَذَا مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ " لاَ هَا اللَّهِ ذَا إِنَّ الأَمْرَ كَذَا وَكَذَا " ، أَيْ : وَاللَّهِ الْحَاضِرِ أَوِ الشَّاهِدِ إِنَّ الأَمْرَ كَذَا وَكَذَا .

قَالَ الْخَلِيلُ : إِنَّ " ذَا " مِنْ جُمْلَةِ الْجَوَابِ لاَ مِنْ جُمْلَةِ الْقَسَمِ ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُ " لاَ وَاللَّهِ لَلأَمْرُ هَذَا " [٥] فَحُذِفَ " الأَمْرُ " لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ ذَلِكَ ، وَقُدِّمَ " هَا " كَمَا قُدِّمَ فِي قَوْلِهِمْ : " هَاهُوذَا " [٦] أَيْ : هُوَ (هَذَا) [٧] ، وَصَارَ " هَا " مَعَ التَّقْدِيمِ عِوَضًا مِنْ حَرْفِ الْقَسَمِ ، وَلَكَ فِي أَلِفِهَا [٨] وَجْهَانِ : حَذْفُهَا؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ اللاَّمِ بَعْدَهَا [٩] ، وَإِثْبَاتُهَا ؛ لأَنَّ مَا بَعْدَهَا مِنَ السَّاكِنِ مُدْغَمٌ فَأَشْبَهَ " دَابَّةً ، وَشَابَّةً " ، وَالْحَذْفُ أَقْيَسُ ؛ لأَنَّ " هَا " عَلَى حَرْفَيْنِ وَهُوَ مُنْفَصِلٌ عَنِ الْمُدْغَمِ لأَنَّهُ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى فَجَرَى مَجْرَى " يَخْشَى اللَّهَ " فِي الْحَذْفِ .

---

(١) انظر شرح السيرافي بحاشية الكتاب ٣/ ٥٠٠ ، وابن يعيش ٩/ ١٠٦ ، والمقتضب ٢/ ٣٢١
(٢) فى (ف) " لأنّه إشارة " .
(٣) سقط من الأصل .
(٤) سورة الحديد ٤ .
(٥) فى الأصل " الأمر هذا " ، والمثبت من (ف) ، وهو موافق للكتاب ٣/ ٤٩٩ .
(٦) الكتاب ٣/ ٤٩٩ فما بعدها .
(٧) فى (ف) " ذا ".
(٨) في (ف) " ألف ها " .
(٩) فتقول " لاَهَلَّهِ ذا " ، وانظر : ابن يعيش ٩/ ١٠٦ ، والأصول فى النحو ١/ ٥٢٥ ، والمقتضب ٢/ ٣٢١ .

وَفِي أَمَانَةِ وَعَهْدِ اللهِ ... الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ بِلاَ اشْتِبَاهِ

أَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى الابْتِدَاءِ وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَمَانَةُ اللَّهِ (قَسَمِي) (١) ، وَعَهْدُ اللَّهِ يَمِينِي ، أَوْ يَكُونُ التَّقْدِيرُ : عَهْدُ اللَّهِ عَلَيَّ لأَقُومَنَّ " .

وَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى تَقْدِيرِ : أَحْلِفُ بِأَمَانَةِ اللَّهِ ، وَأُقْسِمُ بِعَهْدِ اللَّهِ ، فَحُذِفَ الْحَرْفُ - أَعْنِي حَرْفَ الْجَرِّ - تَخْفِيفًا لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ وَلِلْعِلْمِ بِهِ فَنُصِبَ الاسْمُ بِالْفِعْلِ الْمُقَدَّرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَلاَ رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ - اللَّهَ - نَاصِحٌ ... وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الظِّبَاءِ السَّوَانِحِ (٢)

يُرِيدُ : أَلاَ رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ أَحْلِفُ بِاللَّهِ نَاصِحٌ ، وَيَجُوزُ (الْجَرُّ) (٣) فِي اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى . قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : وَلاَ يَجُوزُ إِضْمَارُ فِعْلٍ لاَ يَتَعَدَّى بِغَيْرِ حَرْفِ الْجَرِّ ، فَكَأَنَّهُ يُضْمِرُ فِعْلاً مُتَعَدِّيًا (٤) .

وَفِي لَعَمْرُ وَأَيْمُنُ الرَّفْعُ وَجَبْ ... وَعَمْرَ مَصْدَرٌ بِفِعْلِهِ انْتَصَبْ

إِنَّمَا وَجَبَ الرَّفْعُ فِي " لَعَمْرُكَ " لأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ ، وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : لَعَمْرُكَ قَسَمِي أَوْ يَمِينِي ، فَحُذِفَ الْخَبَرُ تَخْفِيفًا ؛ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ وَلِلْعِلْمِ بِهِ ، وَلِسَدِّ جَوَابِ الْقَسَمِ مَسَدَّهُ ، وَاللاَّمُ فِي " لَعَمْرُكَ " لاَمُ الابْتِدَاءِ ، وَكَذَلِكَ :

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) البيت لذى الرمة كما فى ملحقات ديوانه ٣/ ١٨٦١ ، وابن يعيش ٩/ ١٠٣ ، والمخصص ١١١/١٣ ، وضرائر الشعر ١٤٥ ، والكتاب ٢/ ١٠٩ ، ٣/ ٤٩٨ هارون ، والأصول فى النحو ٥٢٦/١ ، وشرح ابن القواس ٥٣أ ، وشرح ابن الخباز ٢٧ ب ، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٤٧ .
قال ابن يعيش ٩/ ١٠٤ " السانح من الظباء : ما أخذ عن يمين الرامي فلم يمكنه رميه حتى ينحرف له ، فيتشاءم به ، ومن العرب من يتيمن به لأخذه فى الميامن . وقد جعله ذو الرمة مشئوما لمخالفة قلبها وهواها لقلبه وهواه " .

(٣) فى الأصل " غير واضح .

(٤) انظر الأصول فى النحو ١/ ٥٢٧ ، وابن يعيش ٩/ ١٠٤ .

لَأَيْمُنُ اللَّهِ لأَقُومَنَّ ، وَلَعَمْرُ فِيهِ لُغَتَانِ (١) ضَمُّ الْعَيْنِ وَفَتْحُهَا ، وَاخْتَارُوا الْفَتْحَ فِي الْقَسَمِ تَخْفِيفًا ، وَإِذَا لَمْ يَدْخُلِ اللَّامُ عَلَى "لَعمْرُكَ"، وَعَلَى "لأيْمُنِ "(٢) نَصَبْتَهُمَا (٣) ، تَقُولُ : " عَمْرَكَ اللَّهَ " أَيْ:بِتَعْمِيرِكَ اللَّهَ ، أَيْ:بِإِقْرَارِكَ اللَّهَ بِالْبَقَاءِ وَالدَّوَامِ ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ فِي اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ أَيْ : بِتَعْمِيرِ اللَّهِ إِيَّاكَ ، وَفِي نَصْبِهِمَا وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُمَا مَصْدَرَانِ انْتَصَبَا نَصْبَ (٤) الْمَصَادِرِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ صَاحِبِ الأُرْجُوزَةِ ؛ لِقَوْلِهِ :" وَعَمْرُ (٥) مَصْدَرٌ بِفِعْلِهِ انْتَصَبْ " يُرِيدُ (٦) : إِذَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ لاَمُ الابْتِدَاءِ انْتَصَبَ عَلَى الْمَصْدَرِ . / ٥٠ - ب

قَوْلُهُ " بِفِعْلِهِ " يُرِيدُ بِالْفِعْلِ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ تَقْدِيرُهُ :" عَمَّرْتَ اللَّهَ تَعْمِيراً " ، أَيْ : أَقْرَرْتَ لَهُ بِالدَّوَامِ ، ووَصَفْتَهُ بِذَلِكَ ، أَوْ " عمَّرَكَ اللَّهُ تَعْمِيراً " أَيْ : أَطَالَ اللَّهُ عُمَرَكَ ، وَالصَّحِيحُ (٧) أَنَّ نَصْبَهُ إِذَا كَانَ دُعَاءً عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَإِذَا كَانَ قَسَمًا (نُصِبَ) (٨) كَنَصْبِ أَسْمَاءِ الْقَسَمِ الْمَحْذُوفِ مِنْهَا حَرْفُ الْجَرِّ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أُقْسِمُ عَلَيْك بِتَعْمِيرِكَ اللَّهَ ، وَقِيلَ : مَعْنَى " عَمَّرَكَ اللَّهُ " أُقْسِمُ عَلَيْكَ بِعِبَادَتِكَ اللَّهَ ، يُقَالُ :

---

(١) انظر القاموس (عمر).
(٢) فى (ف) " أيمن ".
(٣) فى الأصل " نصبتها " .
(٤) فى الأصل " بنصب " ، وفى (ف) " تعرب " ، والصواب ما أثبته .
(٥) فى الأصل " وعمرو " تحريف .
(٦) فى (ف) " فزيد " .
(٧) وهو الوجه الثانى ، ينظر ابن الشجرى ١/ ٢٤٩ ،والمقتضب ٢/ ٢٣٥ فما بعدها .
(٨) سقط من (ف) .

عَمَرَ يَعْمُرُ أَيْ : عَبَدَ يَعْبُدُ ، حَكَى ابْنُ السِّكِّيتِ (١) عَنِ ابْنِ الأَعْرَابِي (٢) أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ وَقَدْ سُئِلَ أَيْنَ تَمْضِي ؟ (فَقَالَ : أَمْضِي) (٣) أَعْمُرُ اللَّهَ أَيْ : أَعْبُدُ اللَّهَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿ الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ ﴾ (٤) مِنْ هَذَا ، أَيْ : الْمَعْبُودِ فِيهِ (اللَّهُ) (٥) .

وَأَمَّا " أَيْمُنُ (٦) اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ " فَهُوَ اسْمٌ مُفْرَدٌ مَوْضُوعٌ لِلْقَسَمِ مَأْخُوذٌ مِنَ الْيُمْنِ وَالبَرَكَةِ ، كَأَنَّهُ (قَالَ) (٣) :أُقْسِمُ بِيُمْنِ اللَّهِ (٧) وَبَرَكَتِهِ ، وَهُوَ (٨) مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفُ الْخَبَرِ ، لِعَيْنِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي " لَعَمْرُكَ " ، وَهَمْزَتُهُ هَمْزَةُ وَصْلٍ ، وَكَانَ الْقِيَاسُ كَسْرَهَا ، وَإِنَّمَا فُتِحَتْ لِقِلَّةِ تَصَرُّفِ هَذَا الاسْمِ ؛ فَإِنَّهُ لاَ يُسْتَعْمَلُ إِلاَّ فِي الْقَسَمِ وَحْدَهُ فَأَشْبَهَ الْحَرْفَ ، وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ تُفْتَحُ مَعَ الْحَرْفِ الَّذِي هُوَ لاَمُ التَّعْرِيفِ فَفُتِحَتْ هُنَا تَشْبِيهًا لِهَذَا الاسْمِ - لِقِلَّةِ تَصَرُّفِهِ فِي الْكَلاَمِ - بِالْحَرْفِ ،

---

(١) فى الأصل " ابن المسيب " وهو تحريف صوابه من (ف) ، ومن ابن يعيش ٩/ ٩٥ ، وابن السكيت هو أبو يوسف يعقوب بن اسحاق المتوفى سنة ٢٤٤ هـ من أئمة العربية وإليه انتهى علم الكوفيين . ترجمته فى البغية ٢/ ٣٤٩ ، ونزهة الألباء ١٧٨ .

(٢) هو محمد بن زياد مولى بن هاشم كان نحويًا عالمًا باللغة والشعر من رواة الكوفيين توفى سنة (٢٣٠ هـ) ، ترجمته فى البغية ١/ ١٠٧ ، وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي ٢٠٥ ، ونزهة الألباء ١٥٠ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) سورة الطور : ٤ .

(٥) سقط من (ف) ، وانظر ابن يعيش ٩/ ٩٥ .

(٦) فى (ف) " لأيمن الله - " بلام الابتداء ، وانظر الإنصاف ٤٠٤ ، المسألة ٥٩ ، حيث ذهب الكوفيون إلى أن " أيمن " فى القسم جمع يمين وهمزته للقطع ، بينما ذهب البصريون إلى أنه اسم مفرد مشتق من اليمن وهمزته همزة وصل ، وتبعهم المؤلف .

(٧) فى الأصل " بيمين " .

(٨) فى الأصل " هذا " .

وَقَدْ حَكَى يُونُس (١) كَسْرَهَا فِي " أَيْمُ اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ " ، وَلِشَبَهِ هَذَا الاسْمِ بِالْحَرْفِ تَلعَبُوا بِهِ (٢) فَأَدْخَلُوه ضُرُوبًا مِنَ التَّغْيِيرِ فَحَذَفُوا نُونَهُ (٣) وَقَالُوا : " إِيمُ اللَّهِ " بِفَتْحِ الهَمْزَةِ وَكَسْرِهَا ، وَتَارَةً حَذَفُوا الأَلِفَ وَاليَاءَ مِنْهُ فَقَالُوا: " مُنُ اللَّهِ "، وَتَارَةً أَبْقَوا الْمِيمَ وَحْدَهُ فَقَالُوا : " مُ اللَّهِ " (٤) بِضَمِّ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا (٥) .

وَقِيلَ : لِلَّهِ وَمِنْ رَبِّي قَسَمْ وَمِيمُهُ مَكْسُورَةٌ وَقَدْ تُضَمْ

يُوجَدُ فِي بَعْضِ النُّسَخِ " مُ اللَّهِ " (٤) بِالْمِيمِ وَفِي بَعْضِهَا " لِلَّهِ " بِاللَّامِ ، فَأَمَّا الْمِيمُ فَقِيلَ هِيَ حَرْفٌ بِرَأْسِهِ ، وَهِيَ بَدَلٌ مِنْ الْوَاوِ ؛ لأَنَّهَا مِنْ مَخْرَجِهَا .

وَقِيلَ :هِيَ "مُنُ" الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي الْقَسَمِ خُفِّفَتْ بِحَذْفِ النُّونِ ، وَلِذَلِكَ (٦) يُقَالُ : "مُ اللَّهِ " (٤) بِضَمِّهَا ، وَ " مِ اللَّهِ " (٤) بِكَسْرِهَا ، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي "مُنْ" ، وَمَنْ رَوَاهُ بِاللَّامِ فَهِيَ لاَمُ الجَرِّ وَفِيهَا مَعْنَى التَّعَجُّبِ (٧) .

وَقَوْلُهُ : " وَمِيمُهُ مَكْسُورَةٌ وَقَدْ تُضَمْ " إِشَارَةٌ إِلَى " مِنْ " وَحْدَهَا إِذَا قِيلَ : " لِلَّهِ " بِاللَّامِ ، وَإِذَا قِيلَ : " مُ اللَّهِ " (٤) بِالْمِيمِ فَيَكُونُ إِشَارَةً إِلَى الْجَمِيعِ .

---

(١) انظر المقتضب ٢/ ٣٢٩ .

(٢) فى ابن يعيش ٩/ ٩٢ " تلاعبوا به ".

(٣) فى (ف) " بعضه ".

(٤) فى (ف) " ما الله ".

(٥) انظر : المقتضب ٢/ ٣٣٠ ، وابن يعيش ٩/ ٩٢ ، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٣٣٥ ، والإنصاف المسألة ٥٩ .

(٦) فى (ف) " وكذلك " .

(٧) وقد مثل له المبرد بقوله " لِلَّهِ مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ " . المقتضب ٢/ ٣٢٣ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " لَاهِ أَبُوكَ "فَأَصْلُهُ " لِلَّهِ أَبُوكَ " ، قَالَ أَبُو عَلِيّ : حُذِفَتْ لَامُ الْجَرِّ وَلَامُ التَّعْرِيفِ ، وَهُوَ قَوْلُ سِيبَوَيْهِ (١) .

قَالَ الْمُبَرِّدُ : لَامُ الْجَرِّ لَا تُحْذَفُ إِلاَّ بِعِوَضٍ كَحَذْفِ " رُبَّ " مَعَ الْوَاوِ ، بَلِ الْمَحْذُوفُ اللَّامُ " (٢) الَّتِي هِيَ (عَيْنُ الْكَلِمَةِ)(٣) ، قَالَ أَبُو عَلِيّ : وَهَذَا خَطَأٌ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ مَحْذُوفَةُ " الْفَاءِ " بِمَعْنَى " إِلَاهٍ " فَلَوْ حُذِفَتِ اللَّامُ - الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ - وَلَامُ الْمَعْرِفَةِ بَقِيَتِ الْأَلِفُ الزَّائِدَةُ ؛ لِأَنَّ وَزْنَ "إِلَاهٍ" " فِعَالٌ " ، وَهِيَ سَاكِنَةٌ فَتَكُونُ لَامُ الْجَرِّ دَاخِلَةً عَلَى سَاكِنٍ فَيَجِبُ عَلَى هَذَا الِابْتِدَاءُ بِالسَّاكِنِ عِنْدَ سُقُوطِ لَامِ الْجَرِّ وَهُوَ مُتَعَذِّرٌ ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ حَذْفُ حَرْفَيْنِ مُتَوَالِيَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ - وَهُمَا الْفَاءُ ، وَالْعَيْنُ - ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ أَيْضاً .

وَلَا يُضَمُّ مِيمُ "مِنْ " إِلاَّ فِي / الْقَسَمِ ، وَقِيلَ : هِيَ مُخَفَّفَةٌ مِنْ ٥١ ـ ب
"أَيْمُنٍ " فَضَمُّوا الْمِيمَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ .

وَلَا يَدْخُلُ " مُنْ " فِي الْقَسَمِ إِلاَّ عَلَى " رَبِّي " ، وَلَاتَدْخُلُ الْمِيمُ إِلاَّ عَلَى اسْمِ اللَّهِ كَالتَّاءِ .

وَلَا يَظْهَرُ الْفِعْلُ مَعَ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ ، كَمَا لَا يَظْهَرُ مَعَ " الْوَاوِ " .

وَقِيلَ : إِنَّ " الْوَاوَ " بَدَلٌ مِنَّ " الْبَاءِ " وَالْفِعْلِ ، لِعَدَمِ ظُهُورِ الْفِعْلِ مَعَهَا .

وَلَا تَدْخُلُ أَيْضًا هَذِهِ الْحُرُوفُ عَلَى مُضْمَرٍ ، كَمَا لَا تَدْخُلُ " الْوَاوُ " عَلَيْهِ .

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٩٨ ، وابن يعيش ٩/ ١٠٤ .

(٢) المقتضب ٢/ ٣٣٥ ، وابن يعيش ٩/ ١٠٥ ، والهمع ٢/ ٣٧ .

(٣) في الأصل " لام الكلمة " ، وفي (ف) « من نفس الكلمة » والصواب ما أثبت بدليل ما بعده .

[جــواب القســـم]

وَالْجُمْلَةُ الَّتِي يُجَابُ الْقَسَــــمُ بِهَا تَكُــــونُ اسْمِيَّةً فَتَلْزَمُ
" إِنَّ " وَقَدْ أَدْخَلَ قَوْمٌ " لاَمَـا " مَكَــانِ " إِنَّ " أَكَّدَ الْكَلاَمَـا
تَقُولُ : وَاللَّهِ لَزَيْدٌ مُفْضِــلُ وَاللَّهِ إِنَّ خَــالِدًا مُفَضَّلُ

رُبَّما افْتَقَـرَ الْقَسَمُ إِلَى جَوَابٍ ؛ لأَنَّهُ أَنَّمَا يُذْكَرُ لِيُؤَكَّدَ بِهِ مَا يُرَادُ فِعْلُهُ أَوْ تَرْكُهُ ، وَالْمُؤَكِّدُ إِنَّمَا يُذْكَرُ ؛ لأَجْلِ غَيْرِهِ ، فَلِذَلِكَ افْتَقَرَ الْقَسَمُ إِلَى جَوَابٍ كَمَا يَفْتَقِـرُ الْمُؤَكِّدُ إِلَى ذِكْرِ الشَّيْءِ الَّذِي يُؤَكِّدُهُ .

وَالْقَسَمُ جُمْلَتَانِ ، الأُولَى مِنْهُمَا إِنْشَائِيَّةٌ ، وَهِيَ الْمُقْسَمُ بِهَا ، وَالثَّانِيَةُ خَبَرِيَّةٌ ، وَهِيَ الْمُقْسَمُ عَلَيْهَا ، ولَمَّا كَانَ كُلُّ (١) وَاحِدَةٍ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ مُسْتَقِلَّةً بِنَفْسِهَا احْتَاجَتْ إِلَى مَا يُخْرِجُهَا مِنْ حُكْمِ الاسْتِقْلاَلِ وَيَرْبِطُهَا بِمَا قَبْلَهَا)(١) ؛ إِذْ لاَ غِنَى لِكُلٍّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ عَنِ الأُخْرَى .

وَالْحُرُوفُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْمُقْسَمِ عَلَيْهَا أَرْبَعَةٌ ، حَرْفَانِ لِلإِيجَابِ ، وَهُمَا " إِنَّ ، وَاللاَّمُ " ، وَحَرْفَانِ لِلنَّفْيِ ، وَهُمَا " مَا ، وَلاَ " ، وَإِنَّمَا اخْتَصَّ الْجَوَابُ فِي الْقَسَمِ بِهَذِهِ الْحُرُوفِ (لِمَا فِيهَا) (٢) مِنَ التَّوْكِيدِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ فِي الْقَسَمِ ، فَـ " إِنَّ " تَلْزَمُ الْجُمَلَ الاسْمِيَّةَ لاخْتِصَاصِهَا بِهَا مِنْ

---

(١) في النسختين هكذا " واحد من الجملة مستقلة بنفسه احتاج إلى ما يخرجه .. ويربطه بما قبله " ولعل الصواب ما أثبت ، وفي الشرح المجهول / لوحة ٣٢ " ولما كان كل واحدة من الجملتين مستقلة احتيج إلى حرف يربط إحداهما بالأخرى " . وهو كثير النقل عن المؤلف .

(٢) في الأصل " لما قبلها " .

جِهَـةِ أَنَّهَا عَامِلَةٌ ، وَأَمَّا " اللَّامُ " فَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمَلِ الاسميَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ عَلَى مَا سَيَأْتِي مُفَصَّلاً ، وَقَدْ مَثَّلَ بِـ " إِنَّ " بِقَوْلِهِ : " وَاللَّهِ إِنَّ خَالِداً مُفَضَّلٌ " ، وَبِاللَّامِ بِقَوْلِهِ : " وَاللَّهِ لَزَيدٌ مُفْضِـــلٌ " .

وَيُجَابُ الْقَسَمُ أَيْضًا بِـ " إِنِ " الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، تَقُولُ : " وَاللَّهِ إِنْ زَيْداً لَقَائِمٌ " (١) ؛ فَإِنْ أَعْمَلْتَهَا لَمْ يَجِبْ دُخُولُ اللَّامِ فِي خَبَرِهَا ، لِتَمَيُّزِهَا عَنِ النَّافِيَةِ بِالْعَمَـــلِ فَتَقُولُ : " وَاللَّهِ إِنْ زَيْداً قَائِمٌ " .

وَالْفِعْــلُ إِنْ تُجِبْ بِهِ فَجِئْ بِقَدْ ... وَاللَّامِ نَحْوُ : وَالسَّمَا لَقَدْ رَشَدْ

يُرِيدُ بِالْفِعْلِ الْمَاضِيَ ؛ لأَنَّ الْمُضَارِعَ لاَ يَحْتَاجُ إِلَى " قَدْ " ، وَتَمْثِيلُهُ بِقَوْلِهِ : " لَقَدْ رَشَدْ " يَدُلُّ عَلَى مُرَادِهِ ، وَقَوْلُهُ : " فَجِئْ بِقَدْ " يُرِيدُ بِالْمَجِئ بِهَا إِمَّا ظَاهِرَةً (كَمَا مَثَّلَ بِهَــا) (٢) ، وَإِمَّا مُقَدَّرَةً ، كَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حِلْفَةَ فَاجِرٍ ... لَنَامُوا وَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلاَ صَالِ (٣)

---

(١) فى الأصل " قائم " بدون لا التوكيد .

(٢) فى (ف) " كمثل ما مثل بها " .

(٣) الديوان ٣٢ ، وفيه " فما إن " ، والفاجر هنا : الكاذب .
والصالى : الذى يصطلى بالنار . يقول : لما خوفتنى من السمار أقسمت لها كاذباً أن ليس منهم أحدٌ إلاّ نائماً .
وهو فى ابن يعيش ٩/ ٢٠ ، ٢١ ، ٩٧ ، والتبصـــرة والتـــذكرة ١/ ٧٧ ، ٤٥٢ ، والمقـــرب ١/ ٢٠٥ ، والخزانة ٤/ ٢٢١ بولاق ، وتهذيب اللغة ٥/ ٦٦ ، والأصول فى النحو ١/ ٢٩٣ ، والهمع ١/ ١٢٤ ، ٢/ ٤٢ ، والدرر اللوامع ١/ ٩٦ ، ٢/ ٤٨ .
على أن قوله " لناموا " جـــواب القسم وجاز الربط باللام من غير " قد " لضرورة الشعر ، وفى ذلك خلاف . انظره فى : ابن يعيش ٩/ ٢١ ، والخزانة ٣/ ٢٢١ بـــولاق ، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٥٢ ، ومغنى اللبيب ٢٣٠ .

أَيْ : لَقَدْ نَامُوا ، فَـ " قَدْ " هُنَا مُقَدَّرَةٌ ؛ لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ الإِتْيَانُ بِـ " قَدْ " مَعَ الْمَاضِي ؛ لأَنَّهَا تُقَرِّبُ الفِعْلَ مِنَ الْحَالِ ، وَإِذَا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ " قَدْ " كَانَ مُبْهَماً فِي جَمِيعِ أَزْمِنَةِ الْمَاضِي ، فَيَكُونُ غَيْرَ مُتَعَيِّنِ الْوَقْتِ فَيَكُونُ مَجْهُولاً ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُقْسَمُ عَلَيْهِ مَجْهُولاً (١) كَمَا لاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُقْسَمُ بِهِ مَجْهُولاً) (١) ؛ لأَنَّ الشَّيْءَ الْمَجْهُولَ لاَ يَصِحُّ تَأْكِيدُهُ بِالْقَسَمِ ، لِمَا قُلْنَا : إِنَّ / ٥١ - ب الْقَسَمَ جُمْلَةٌ يُؤْتَى بِهِ لِتَأْكِيدِ جُمْلَةٍ أُخْرَى .

وَفِي الْمُضَارِعَ ائْتِ بِاللاَّمِ وَزِدْ … نُونًا مُؤَكِّدًا عَلَيْهِ تَعْتَمِدْ

شَدِّدْ أَوْ خَفِّفْ بِالسَّوَاءِ … وَمِنْهُ مَا بِاللاَّمِ حَسْبُ جَائِي

يُرِيدُ : وَفِي الفِعْلِ الْمُضَارِعِ ، وَمُرَادُهُ بِالْمُضَارِعِ الْمُسْتَقْبَلُ ؛ فَإِنَّ نُونَ التَّوْكِيدِ لاَ تَدْخُلُ عَلَى فِعْلِ الْحَالِ ، فَلاَ تَقُولُ : " وَاللَّهِ لأَقُومَنَّ الآنَ " .

وَقِيلَ : إِنَّمَا زِيدَتِ النُّونُ مَعَ لاَمِ الْقَسَمِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لاَمِ الابْتِدَاءِ الدَّاخِلَةِ فِي خَبَرِ "إِنَّ" ، فَإِذَا قُلْتَ : " إِنَّ زَيْداً لَيَقُومَنَّ " (١) فَهَذِهِ (٢) اللاَّمُ جَوَابُ الْقَسَمِ تَقْدِيرُهُ : إِنَّ زَيْداً ـ وَاللَّهِ ـ لَيَقُومَنَّ)(١) ، وَإِذَا قُلْتَ : " إِنَّ زَيْداً لَيَقُومُ " ، فَهِيَ اللاَّمُ الدَّاخِلَةُ عَلَى خَبَرِ " إِنَّ" .

وَالفَرْقُ بَيْنَ اللاَّمِ الَّتِي فِي جَوَابِ الْقَسَمِ وَبَيْنَ لاَمِ الابْتِدَاءِ فِي خَبَرِ " إِنَّ " مِنْ ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ :

---

(١) سقط من (ف) . سبق نظر .

(٢) في الأصل " وهذا " .

أَحَدُهَا : مَا ذَكَرْنَا مِنْ اقْتِرَانِ الفِعْلِ مَعَهَا بِنُونِ التَّوْكِيدِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ اللَّامَ فِي خَبَرِ " إِنَّ " تَكُونُ لِلْحَالِ غَالِبًا ، وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ ، وَأَمَّا اللَّامُ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ فَلاَ تَدْخُلُ البَتَّةَ إِلاَّ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ .

وَالثَّالِثُ :أَنَّ مَعْمُولَ الْفِعْلِ مَعَ (١) الابْتِدَاءِ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الفِعْلِ ؛ لأَنَّ اللَّامَ فِي نِيَّةِ التَّقْدِيمِ ، تَقُولُ : " إِنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ قَائِمٌ " فَقَدَّمْتَ حَرْفَ الْجَرِّ وَهُوَ مَعْمُولُ " قَائِمٍ " ، وَلاَ يَجُوزُ [أَنْ تَقُولَ] (٢) : "إِنَّ زَيْداً فِي الدَّارِ لَيَقُومَنَّ " ؛ لأَنَّ لاَمَ الْقَسَمِ لَيْسَتْ فِي نِيَّةِ التَّقْدِيمِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " شُدِّدَ أَوْ خُفِّفَ بِالسَّوَاءِ " يُرِيدُ بِهِ نُونَ التَّأْكِيدِ فَلَيْسَ عَلَى إِطْلاَقِهِ ؛ فَإِنَّ الْفِعْلَ إِذَا كَانَ لاِثْنَيْنِ ، أَوْ لِجَمَاعَةِ الإِنَاثِ لَمْ يَجُزْ تَخْفِيفُ النُّونِ ، نَحْوُ " وَاللَّهِ لَيَقُومَانِّ " ، وَكَذَلِكَ " وَاللَّه إِنَّ النِّسَاءَ لَيَقُمْنَانِّ " (٣) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَمِنْهُ مَا بِاللَّامِ حَسْبُ جَائِي " فَيُرِيدُ أَنَّ جَوَابَ الْقَسَمِ قَدْ يَأْتِي بِاللَّامِ وَحْدَهَا مِنْ غَيْرِ نُونِ التَّأْكِيدِ ، كَمَا أَنْشَدَ الْفَرَّاءُ :

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيَّ بُيُوتُكُمْ ... لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِيَ أَوْسَعُ (٤)

---

(١) فى (ف) " على " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى الأصل " ليقمن " تحريف .

(٤) نسبه الفراء فى معانى القرآن ٢/١٣١ للكميت بن معروف وهو شاعر إسلامى مخضرم وروايته :

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ... ليعلم ربى أن بيتى واسع

وهو فى الخزانة ٤/ ٢٢٠ ، ٥٤٥ ، ٥٧٨ بولاق ، والعينى ٤/ ٣٢٧ ، وشفاء العليل فى إيضاح التسهيل ١٧٨ ، والتحفة الشافية لوحة ١٨٩ ، والأشمونى ٤/ ٢١ .

أَيْ : وَاللَّهِ لَيَعْلَمَنَّ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي أَوْسَعُ ، فَحَذَفَ النُّونَ ، وَقَدْ جَاءَ حَذْفُ اللَّامِ وَإِبْقَاءِ النُّونِ وَحْدَهَا فِي الشِّعْرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ (١) :

وَقَتِيلُ مُـــرَّةَ أَثْأَرَنَّ فَإِنَّـــــهُ ... فَـرْغٌ وَإِنَّ أَخَاكُمْ لَمْ يُقْصَدِ (٢)

***

وَإِنْ أَتَى الْجَـوَابُ مَنْفِيّاً بِلاَ ... أَوْ مَا كَقَوْلِي: وَالسَّمَا مَا فَعَلاَ

فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ الْحَــرْفِ ... إِذْ أَمِنُوا الإِلْبَـاسَ حَـالَ الْحَذْفِ

كَقَوْلِهِ: (تَاللَّهِ تَفْتَؤُ) حُذِفْ ... "لاَ" مِنْهُ أَيْ: لاَ تَفْتَؤُ الْمَعْنَى عُرِفْ

يُرِيدُ بِالْحَرْفِ " لاَ " وَحْدَهَا ؛ فَإِنَّ " مَا " لَمْ يُسْمَعْ حَذْفُهَا ، وَإِنَّمَا الْحَذْفُ لِـ " لاَ " وَحْدَهَا " ، قَالَ اللَّه تَعَالَى : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ (٣) ، أَيْ : (لاَ تَفْتَؤُ) فَحَذَفَ " لاَ " لِلْعِلْمِ بِمَكَانِهَا ، إِذْ قَدْ عُلِمَ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُوجَبَ تَلْزَمُهُ اللَّامُ (وَالنُّـــونُ ، فَإِذَا لَمْ يَكُونَا فِيهِ) (٤) عُلِمَ أَنَّهُ غَيْرُ مُوجَبٍ ، قَـــالَ الشَّاعِرُ (٥) :

---

(١) فى (ف) " قال عامر بن الطفيل الشاعر " والزيادة من إضافة الناسخ .

(٢) قائله عامر بن الطفيل العامرى من الشعراء الفرسان أدرك النبى عليه السلام ولم يسلم مات سنة ١١ هـ ، ترجمته في الخزانة ١/ ٤٧٣ بولاق .
وقد روى عجزه " فرغ وأن أخـــــاهم لم يثـــــأر " ، وهو فى المفضليات ٣٦٤ ، والأصمعيات ٢١٦ ، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٢٩ ، وابن الشـجرى ١/ ٣٦٩ ، ٢/ ٢٢١ ، ومغنى اللبيب ٨٤٥ ، والخزانة ٤/ ٢١٦ ، ٢/ ٤٧٢ عرضا بولاق ، والهمع ٤٢/٢ ، وضرائر الشعر ١٥٧ . قتيل مرة : أخو الشاعر قتله بنو مرة . فرع : رأس فى قومه شريف ومن رواه " فرغ " بالغين المعجمة فمعناه هدر لن يثأر له . لم يقصد : لم يقتل .

(٣) سورة يوسف ٨٥ ، وقوله تعالى " تالله " سقط من الأصل .

(٤) سقط من الأصل عدا كلمة " فإذا " .

(٥) فى (ف) " وقال عبد مناة الشاعر " ، والزيادة من إضافة الناسخ .

لِلَّـهِ يَبْقَى عَلَى ٱلْأَيَّامِ ذُو حَيَدٍ　　بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَٱلْآسُ [(١)]

أَيْ: لَايَبْقَى ، فَحَذَفَ "لَا" لِلْعِلْمِ بِمَكَانِهَا، وَإِلَى هَذَا أَشَارَبِقَوْلِهِ : " إذ أَمِنُوا ٱلإِلْبَـاسَ حَـالَ ٱلْحَـذْفِ " أَيْ : إِنَّمـا جَـازَ الْحَـذْفُ لِأَمْنِ اللَّبْسِ . / ٥٢ ـ أ

قَوْلُـهُ : "يَجُوزُ حَذْفُ الْحَـرْفِ " ، وَأَطْلَقَ بِقَوْلِـهِ (الحَرْفُ)[(٢)] ثُمَّ قَيَّدَهُ فِيمَا بَعْدُ بِتَمْثِيلِه بِقَوْلِهِ : "تَاللَّهِ تَفْتَـؤُ حُذِفَ "لَا" مِنْهُ أَيْ : لَا تَفْتَـؤُ" فَبَـيَّنَ أَنَّ مُرَادَهُ بِٱلْحَرْفِ[(٢)] الَّذِي يَجُوزُ حَذْفُـهُ [(٣)] "لَا" وَحْـدَهَا .

وَإِنَّمَا لَمْ تُحْذَفْ " مَا "؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ عَامِلَـةً في لُغَـةِ الْحِجَازِ ، فَلَمْ يَجُزْ حَذْفُـهَا مَعَ بَقَـاءِ عَمَلِهَا ، فَأُجْرِيَتْ دَاخِلَـةً عَلَى الْفِعْلِ (ذَلِكَ الْمُجْرَى في امْتِنَاعِ الْحَذْفِ) [(٤)] .

---

(١) نسب هذا البيت لاكثر من شاعر ، ففى الكتاب ٤٩٧/٣ ، والأصول فى النحو ٥٢٤/١ ، لأمية بن أبى عائذ الهذلى ، وفى ديوان الهذليين ٢/٣ منسوب لمالك بن خالد الخناعى الهـذلى وروايـته : (والخنسُ لن يُعجزَ الأيامَ ذو حيد " ، وفى ابن يعيش ٩٨/٩ " البيت لأمية بن أبى عائذ ، وقيل لأبى ذؤيب ، وقيل للفضل بن العباس الليثى " ، وقيل هو لعبد مناة الهذلى كما فى ابن يعيش ٨٩/٩ ،وقيل : لأبى زبيد الطائى ، انظر الخزانة ٣٧٢/٢ بولاق ، الحيد – بفتح الحاء – مصدر بمعنى اعوجاج فى قرن الوعل . ويروى – بكسر الحاء – وهو جميع حيدة وهى العقدة فى قرن الوعل . وقيل :هو مصدر حاد يحيد حيداً بالسكون فحركه للضرورة ، ومعناه الروغان ، وروى " ذو جيد : بالجيم وهو جناح مائل من الجبل ، والمشمخر : الجبل الشامخ العالى . والظَّيان : ياسمين البر . والأس :الريحان ، وقيل : الأس نقط من العسل يقع من النحل على الحجارة .

وانظر : شرح أبيات سـيبويه لابن السيرافى ١/ ٤٩٩ ، والتوطئـة ٢٣٨ ، والصـاحبى ١٤٩ ، والحلل فى شرح أبيات الجمل ٩٦ ، وإصلاح الخلل ١٨٨ ، والهمع ٣٩/٢ ، والدرر اللوامع ٢٩/٢

(٢) في النسختين « الحذف » تحريف .

(٣) فى الأصل " حذفها " .

(٤) فى الأصل " ذلك فى المجر امتناع الحذف " تقديم وتأخير .

فَإِذَا كَانَ (الْفِعْلُ) [1] مَاضِيًا نَفَيْتَهُ [2] بِـ " مَـا نَحْوُ : وَاللَّهِ مَا قَـامَ " ، وَإِلَيْهِ أَشَـارَ بِقَوْلِهِ : " وَالسَّمَا مَا فَعَـلاَ " ، وَقَدْ تَدْخُـلُ " لاَ " عَلَى مَاضٍ فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَـعْنَى نَحْـوُ " وَاللَّهِ لاَ قُـمْتُ " أَيْ : لا أَقُومُ ، وَقَـدْ تَدْخُـلُ " مَـا " عَلَى الْمُضَـارِعِ نَحْوُ " وَاللَّهِ مَا يَقُومُ زَيْـدٌ " ، وَقَدْ أَجَـابوا الْقَسَمَ بِلَـنْ ، وَلَمْ ، قَالَ الشَّـاعِرُ :

أَجِدَّكَ لَنْ تَرَى بِثُعَيْـلِبَـاتٍ [3]

فَـ " لَنْ " جَوَابٌ .

---

(1) سقط من (ف) .

(2) فى (ف) " نثبته" .

(3) هذا شطر بيت من أصل بيتين ذكرهما ثعلب فى مجالسه ١/١٣١ وهما :

أجدَّكَ إن تَرَى بثُعَـــيلبات ولاَ بَيْدَان نَاجِيَةً ذَمُـــولاَ

ولا مُتَــدَارِكٍ والشَّمْــسُ طِفْلٌ ببعضِ نواشغِ الوادِى حُمولاَ

ثم أنشدهما ياقوت في معجم البلدان (ثعيلبات) " أجدك لن ترى " كما هنا ، ولم يعزهما إلى شاعر ، وذكر الزمخشرى البيت الثانى فى أساس البلاغة فى (طفل) ونسبه للمرار وكذلك ذكر البيت الثانى فى لسان العرب فى مادتى (نشغ ، وطفل) وعزاه إلى المرار بن سعيد ، وهو المرار ابن سعيد الفقعسى من شعراء الدولة الأموية كما في الخزانة ٢/ ١٩٦ بولاق .

قوله " ثعيلبات " تصغير جمع " ثعلبة " اسم موضع . بيدان بوزن ميدان : ماء لبنى جعفر بن كلاب ، والناجية الذمول : الناقة السريعة ، والطفل : الشمس عند غروبها ، والنواشغ : مجارى الماء فى الأودية .

والبيت فى الخزانة ١/ ٢٦٢ عرضا ، والتحفة الشافية لوحة ١٨٩ ، وذكر الثـانى فى تهذيب اللغـة ، والتكملة والذيل والصلة فى مادة " نشغ " ، وشرح اللمع لابن الدهان لوحة ١٨٨ ، ومعانى القرآن للفراء ١/١٧١ .

مَسْــأَلَة :

إِذَا قُلْتَ : غَدًا وَاللَّهِ أَصُومُ " فَإِنْ صُمْتَ كُنْتَ حَانِثًا ؛ (لأَنَّ التَّقْدِيرَ) [١] وَاللَّهِ لاَ أَصُومُ غَدًا ، كَقَوْلِهِ تَعَــالَى : ﴿ تَفْتَـؤُ تَذْكُرُ ﴾[٢] ، وَإِذَا قُلْتَ : " وَاللَّهِ أُفطِرُ غَدًا " فَإِنْ أَفْطَرْتَ كُنْتُ حَانِثًا ؛ لأَنَّ التَّقْـــدِيرَ : لاَ أُفطِرُ غَداً ، (فَإِذَا قُلْتَ) [٣] : "واللّه أَصُــومُ " وَجَبَ الإِفْطَـارُ ، وَإِذَا قُلْتَ : " وَاللَّهِ أُفْطِـرُ " وَجَبَ الصَّـوْمُ [٤] .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) سورة يوسف ٨٥ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) جاء في حاشية الأصل تعليق من شرح ابن الخباز ٢٠٣/١ يقول : ومن الكلام الملغز إذا قلت لصاحبك : " والله أبغضك " كنت محباً ، وإذا قلت لمن تبغضه : " والله أحبك " كنت مبغضاً له " .

[مالا ينصرف]

الْقَوْلُ فِي بَيَانِ غَيْرِ الْمُنْصَرِفْ ... الصَّرْفُ فِي الأَسْمَاءِ أَصْلٌ اسْتُخِفْ

غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ هُوَ مَا أَشْبَهَ الْفِعْلَ مِنْ جِهَتَيْنِ ، وَسَيُذْكَرُ ، وَأَصْلُ الاسْمِ الصَّرْفُ ؛ لأَنَّ الأَسْبَابَ الْمَانِعَةَ مِنَ الصَّرْفِ كُلَّهَا فُرُوعٌ زَوَائِدُ ، وَالأَصْلُ عَدَمُ تِلْكَ الْفُرُوعِ وَالزَّوَائِدِ ، فَلِذَلِكَ قَالَ : " الصَّرْفُ فِي الأَسْمَاءِ أَصْلٌ اسْتُخِفْ " ؛ لأَنَّه إِذَا خَلاَ مِنْ تِلْكَ الفُرُوعِ الزَّوَائِدِ عَلَى أَصْلِ الاسْمِ كَانَ أَخَفَّ مِمَّا فِيهِ تِلْكَ الزَّوَائِدُ ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : " أَصْلٌ " إِلَى أَنَّ أَسْبَابَ مَنْعِ الصَّرْفِ لَيْسَتْ أَصْلاً ، بَلْ هِيَ زَوَائِدُ فُرُوعٌ .

وَهْوَ فِي الاسْمِ الأَمْكَنِ الأَصْلِ يَقَعْ ... وَالصَّرْفُ بِالتَّنْوِينِ ، وَالْجَرُّ تَبَعْ

أَمَّا قَوْلُهُ " وَهْوَ فِي الاسْمِ الأَمْكَنِ " فَالضَّمِيرُ الَّذِي فِي قَوْلِهِ : "وَهْوَ" يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِ فِي الْبَيْتِ الأَوَّلِ : "الصَّرْفُ فِي الأَسْمَاءِ أَصْلٌ اسْتُخِفْ" ، وَأَمَّا "الأَمْكَنُ" فَهُوَ الَّذِي يَدْخُلُهُ تَنْوِينُ التَّمْكِينِ ، وَهْوَ أَتَمُّ تَمَكُّناً مِنَ (الْمُتَمَكِّنِ) لأَنَّ (الْمُتَمَكِّنَ) هُوَ الاسْمُ الْمُعْرَبُ دَخَلَهُ التَّنْوِينُ أَوْ لَمْ يَدْخُلْهُ ، وَقِيلَ : الأَمْكَنُ مَا دَخَلَهُ الْجَرُّ وَالتَّنْوِينُ وَيُسَمَّى الْمُنْصَرِفَ ، وَلَوْ قِيلَ : الْمُنْصَرِفُ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ عِلَّتَانِ مِنْ عِلَلٍ تِسْعٍ لَكَانَ أَشْمَلَ مِنْ قَوْلِهِمْ : مَا دَخَلَهُ الْجَرُّ وَالتَّنْوِينُ ، لِدُخُولِ الْمُثَنَّى وَجَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ فِيهِ .

وَقَوْلُهُ : " الأَصْلُ " يُرِيدُ أَنَّ أَصْلَ الاسْمِ أَنْ يَكُونَ " نَكِرَةً " ، فَالتَّعْرِيفُ فَرْعٌ " مُفْرَداً " ، فَالتَّرْكِيبُ فَرْعٌ ، " مُذَكَّراً " فَالتَّأْنِيثُ فَرْعٌ ، "عَرَبِيَّ الْوَضْعِ"

فَالعُجْمَةُ فَرْعٌ ، " لَيسَ بِوَصْفٍ " فَالْوَصْفُ فَرْعٌ ، " وَلَيْسَ مَزِيداً فِيهِ " فَالأَلِفُ وَالنُّونُ الْمَزِيدَتَانِ فَرْعٌ ، " وَلَيْسَ مَعْدُولاً " فَالْعَدْلُ فَرْعٌ ، " وَلَيْسَ بِخَارِجٍ عَنْ أَمْثِلَةِ الآحَادِ " فَالْجَمْعُ الَّذِي لَيْسَ عَلَى زِنَةِ الآحَادِ فَرْعٌ ، " وَلَيسَ عَلَى وَزْنِ الفِعْلِ الغَالِبَ عَلَيْهِ وَلاَ الْمُخْتَصِّ (١) بِهِ " ، فَوَزْنُ الْفِعْلِ فَرْعٌ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَالصَّرْفُ بِالتَّنْوِينِ وَالْجَرُّ تَبَعٌ " لَمْ يُرِدْ بِقَوْلِهِ : وَالْجَرُّ تَبَعٌ لِلتَّنْوِينِ (فِي الْوُجُودِ، بَلْ هُوَ تَبَعٌ لِلتَّنْوِينِ)(٢) فِي السُّقُوطِ ، بِدَلِيلِ أَنَّ التَّنْوِينَ قَدْ يَدْخُلُ غَيْرَ الْمُنْصَرِفِ رَفْعًا وَنَصْبًا وَلاَ جَرَّ فِيهِ ، (فَلَوْ كَانَ الْجَرُّ) (٣) مِنْ عَلاَمَاتِ الصَّرْفِ لَمْ يَصْدُقْ (٤) عَلَى مَرْفُوعِ / ٥٢ - ب مَا لاَ يَنْصَرِفُ وَمَنْصُوبِهِ إِذَا نُوِّنَ أَنَّهُ مُنْصَرِفٌ لِعَدَمِ الْجَرِّ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُ بِقَوْلِهِ : " وَالْجَرُّ تَبَعٌ " أَنَّهُ تَبَعٌ لِلتَّنْوِينِ فِي الْحَذْفِ ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : لَوْ بَقِيَ الْجَرُّ بِدُونِ التَّنْوِينِ وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِنْ إِضَافَةٍ ، أَوْ أَلِفٍ وَلاَمٍ لأَشْبَهَ حَرَكَةَ الْبِنَاءِ (٥) ؛ لأَنَّ كَسْرَةَ الْبِنَاءِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ ، فَلَمَّا كَانَ يُؤَدِّي تَرْكُ (٦) الْجَرِّ بَعْدَ حَذْفِ التَّنْوِينِ إِلَى الْتِبَاسِ الْمُعْرَبِ بِالْمَبْنِيِّ حُذِفَ لِهَذَا الْمَعْنَى لاَ لأَجْلِ أَنَّ لَهُ تَأْثِيراً فِي الصَّرْفِ .

وَالصَّرْفُ مَمْنُوعٌ مِنِ اسْمٍ مُشْبِهٍ ... لِلْفِعْلِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَوْ مِنْ أَوْجُهِ

---

(١) فى (ف) " والمختص " دون « لا » .

(٢) سقط من (ف) سبق نظر .

(٣) فى (ف) " فيكون الجر " .

(٤) فى الأصل " لم ينصرف " تحريف صوابه من (ف) .

(٥) قال ابن يعيش ١/ ٥٨ : " قال أبو عليّ : لو جر الاسم الذى لا ينصرف مع حذف تنوينه فقيل : "مررت بأحمدَ وإبراهيمَ " لأشبه المبنيات نحو " أمسِ وَجَيْرِ " ، وانظر التحفة الشافية لوحة ١١ علماً بأننى لم أعثر على رأيه فيما رجعت إليه من كتبه .

(٦) قوله " ترك " مكانه فى الأصل بياض .

يُرِيدُ بِالصَّرْفِ التَّنْوِينَ أَيْ : وَالتَّنْوِينُ مَمْنُوعٌ مِنْ اسْمٍ أَشْبَهَ (١) الْفِعْلَ مِنْ وَجْهَيْنِ عَلَى مَا يَأْتِي مُفَصَّلاً .

وَقَوْلُهُ : " أَوْ مِنْ أَوْجُهٍ " لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ " مَاهَ " ، وَجُورَ " اسْمَيْن (٢) لِبَلَدَيْنِ ؛ فَإِنَّ فِيهِمَا الْعُجْمَةَ وَالتَّعْرِيفَ ، وَهُمَا [لاَ](٣) يُؤَثِّرانِ فِي الثُّلاَثِي السَّاكِنِ الأَوْسَطِ عِنْدَ قَوْمٍ، بَلْ(٤) وَلاَفِي الثُّلاَثِي الْمُتَحَرِّكِ الأَوْسَطِ عِنْدَ قَوْمٍ (٥)، فَحِينَئِذٍ شَبَهُ الْفِعْلِ مِنْ وَجْهَيْنِ لاَ يَمْنَعُ مُطْلَقًا بِدَلِيلِ صَرْفِ " نُوحٍ ، وَلُوطٍ " مَعَ وُجُودِ الْوَجْهَيْنِ الْمَانِعَيْنِ مِنَ الصَّرْفِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَتَحَقَّقْ مَنْعُ صَرْفِ " مَاهَ ، وَجُورَ " إِلاَ بِاجْتِمَاعِ ثَلاَثَةِ أَسْبَابٍ ، وَهِيَ الْعُجْمَةُ (٦) ، وَالْعَلَمِيَّةُ،وَالتَّأْنِيثُ ، وَلَوْلاَ مَا ذَكَرْنَا لَكَانَ (قَوْلُهُ) (٧) " أَوْ مِنْ أَوْجُهٍ " لاَ طَائِلَ تَحْتَهُ ؛ لأَنَّ الاسْمَ إِذَا امْتَنَعَ بِوُجُودِ شَيْئَيْنِ فَامْتِنَاعُهُ بِمَا زَادَ عَلَيْهِ بِطَرِيقِ الأَوْلَى .

وَهْيَ فُرُوعٌ تِسْعَةٌ إِذَا اجْتَمَعْ   مِنْهَا فِي الاسْمِ اثْنَانِ فَالصَّرْفُ امْتَنَعْ

أَمَّا كَوْنُ هَذِهِ الأَسْبَابِ تِسْعَةً فَطَرِيقُ مَعْرِفَتِهِ الاسْتِقْرَاءُ ، وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ : " وَهْيَ " ضَمِيرُ الأَوْجُهِ (الَّتِي بِهَا أَشْبَهَ الاسْمُ الْفِعْلَ) (٨) .

---

(١) فى (ف) " يشبه " .

(٢) فى النسختين " اسمان " بالرفع و الأولى ما أثبته ، والبلدان في فارس ، انظر معجم البلدان " جور ، وماه " .

(٣) إضافة يقتضيها المقام .

(٤) فى (ف) " لابل " .

(٥) قال ابن القواس ١/ ٤٤٠ : " قوله " أو من أوجه ليدخل فيه نحو ماه ، وجور " اسما بلدين ، فإن فيهما العجمة والعلمية وهما لا يؤثِّرانِ في الثلاثيِّ الساكن الوسط على رأى بل ولا فى الثلاثيِّ مطلقاً على رأى " .

(٦) فى (ف) " العجمية " .

(٧) فى الأصل غير واضح .

(٨) فى الأصل " التى شبه الفعل " .

وَأَمَا قَوْلُهُ : " إِذَا اجْتَمَعْ منهَا اثْنَـانِ فَالصَّرْفُ أمْتَنْع "فَلَيْسَ عَلَى إِطْلاَقِهِ ، بَلِ الْمُعَوَّلُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ مُفَصَّلاً فِيمَا بَعْدُ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ " أَذَرْبِيجَانَ " فِيهِ خَمْسُ عِلَلٍ ، وَهِيَ " التَّعْرِيفُ ، وَالتَّأْنِيثُ ، وَالْعُجْمَةُ ، وَالتَّرْكِيبُ ، وَالأَلِفُ وَالنُّونُ " ، فَإِذَا نُكِّرَ انْصَرَفَ مَعَ بَقَاءِ أَرْبَعَةِ أَسْبَابٍ ؛ لأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَشْرُوطٌ (١) بِالْعَلَمِيَّةِ ، وَكَذَلِكَ " مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ كَرِيمَةٍ " فِيهِ " الْوَصْفُ ، وَالتَّأْنِيثُ فَقَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ اثْنَانِ مِنَ الأَسْبَابِ الْمَانِعَةِ لِلصَّرْفِ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُنْصَرِفٌ ؛ لأَنَّ التَّأْنِيثَ بِالتَّاءِ شَرْطُهُ الْعَلَمِيَّةُ فَلاَ أَثَرَ لَهُ مَعَ غَيْرِهَا مِنَ الأَسْبَابِ .

عَدْلٌ وَتَأْنِيثٌ وَجَمْعٌ أَقْصَى　　　وَعُجْمَةٌ وَوَزْنُ فِعْلٍ خُصَّا
وَنُونُ فَعْلاَنَ الْمَزِيدُ وَالصِّفَهْ　　　وَاسْمٌ مُرَكَّبٌ وَالاسْمُ الْمَعْرِفَهْ

هَذِهِ هِيَ الْعِلَلُ التِّسْعُ الْمَانِعَةُ مِنَ الصَّرْفِ قَدْ ذَكَرَهَا فِي هَذَيْنِ الْمَزْدُوجَيْنِ ، وَهَذِهِ الْعِلَلُ إِنَّمَا مَنَعَتْ لِكَوْنِهَا فُرُوعًا ، وَنُبَيِّنُ الآنَ وَجْهَ فَرْعِيَّتِهَا،أَمَّا " الْعَدْلُ " فَإِنَّهُ فَرْعٌ عَلَى الْمَعْدُولِ عَنْهُ ؛ لِتَوَقُّفِهِ عَلَيْهِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنِ انْتِفَاءِ الْمَعْدُولِ عَنْهُ انْتِفَاءُ الْعَدْلِ ، وَأَمَّا " التَّأْنِيثُ " فَفَرْعٌ عَلَى التَّذْكِيرِ إِذْ كُلُّ عَيْنٍ أَوْ مَعْنًى يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ شَيْءٌ وَمَعْلُومٌ وَمَذْكُورٌ ، وَهَذِهِ أَسْمَاءٌ مُذَكَّرَةٌ (٢) وَهِيَ تَصْدُقُ عَلَى الْمُؤَنَّثِ وَالْمُذَكَّرِ ، وَلَيْسَ لَهُمْ لَفْظٌ مُؤَنَّثٌ يَصْدُقُ عَلَى الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ سِيبَوَيْهِ: إِنَّ التَّأْنِيثَ يَخْرُجُ مِنَ التَّذْكِيرِ(٣) ، / ٥٣ - أ

(١) في (ف) " شروط " .

(٢) في الأصل " مذكورة "وهو سهو صوابه من (ف) ، ومن التحفة الشافية لوحة ١١ .

(٣) الكتاب ١/ ٢٢ هارون وعبارته " واعلم أن المذكر أخفُّ عليهم من المؤنث لأن المذكر أول وهو أشد تمكناً ، وإنما يخرج التأنيث من التنكير " .

أَيْ : يَتَفَرَّعُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ أَلْفَاظَ الْعُمُومِ كَمَا ذَكَرْنَا مُذَكَّرَةٌ ، وَالْعَامُّ أَسْبَقُ مِنَ الْخَاصِّ .

وَأَمَّا " الْجَمْعُ " فَفَرْعٌ عَلَى الْوَاحِدِ ؛ لِتَوَقُّفِهِ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا " الْعُجْمَةُ " فَفَرْعٌ ؛ لأَنَّهَا دَخِيلَةٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي صِنَاعَةِ النَّحْوِ بِحَقِّ الْأَصْلِ إِنَّمَا هُوَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ ، وَأَمَّا فِي غَيْرِهَا فَبِطَرِيقِ التَّبَعِ .

وَأَمَّا "وَزْنُ الْفِعلِ" فَفَرْعٌ ؛ لِأَنَّ مَوْزُونَهُ الذى هُوَ الْفِعْلُ فَرْعٌ [(١) لافْتِقَارِهِ إِلَى الاسْمِ فِي التَّرْكِيبِ الْمُفِيدِ ، وَأَمَّا " نُونُ فَعْلَانَ " فَإِنَّهَا مَعَ الأَلِفِ الَّتِي قَبْلَهَا زَائِدَةٌ ، وَهِيَ فَرْعٌ ، لِأَنَّ] (١) الزَّائِدَ يَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِ الْمَزِيدِ عَلَيْهِ ، فَالْمَزِيدُ عَلَيْهِ أَسْبَقُ مِنَ الزَّائِدِ ، وَالزَّائِدُ مُتَأَخِّرٌ ، وَحَقِيقَةُ الْفَرْعِيَّةِ كَذَلِكَ .

وَأَمَّا " الْوَصْفُ " فَفَرْعٌ عَلَى الْمَوْصُوفِ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِمَوْصُوفِهِ لَفْظاً وَوُجُوداً وَإِعْرَاباً ، وَأَمَّا " الْمُرَكَّبُ " فَفَرْعٌ ، لِتَوَقُّفِهِ عَلَى مُفْرَدَيْهِ ، وَأَمَّا "التَّعْرِيفُ" فَفَرْعٌ ؛ لِأَنَّهُ مَسْبُوقٌ بِالتَّنْكِيرِ ، وَالتَّنْكِيرُ كَالْعَامِّ وَالْمَعْرِفَةُ كَالْخَاصِّ (٢) وَالْعَامُّ سَابِقٌ عَلَى الْخَاصِّ ، إِذْ كَانَ الْخَاصُّ يَتَمَيَّزُ عَنِ الْعَامِّ بِأَمْرٍ زَائِدٍ ، وَالزِّيَادَةُ فَرْعٌ ، وَلِأَنَّهُ يَتَوَقَّفُ - أَعْنِي الْخَاصَّ - عَلَى (٣) الْعَامِّ فِي الْوُجُودِ .

فَقَدْ ثَبَتَ بِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ هَذِهِ الْأَسْبَابَ كُلَّهَا فُرُوعٌ ، فَإِذَا اتَّصَفَ الاسْمُ بِوَصْفَيْنِ مِنْهَا ، أَوْ وَصْفٍ يَقُومُ مَقَامَ وَصْفَيْنِ صَارَ فَرْعاً عَلَى الاسْمِ الَّذِي لَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ مِنْهَا أَصْلاً ، فَصَارَ حِينَئِذٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ مُنَاسَبَةٌ ، فَإِنْ أَرَادُوا أَنْ يُحَقِّقُوا الْمُشَابِهَةَ الَّتِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ سَوَّوْا (٤) بَيْنَهُمَا فِي امْتِنَاعِهِ

---

(١) سقط من الأصل .

وهو موجود في التحفة الشافية لوحة ١١ كذلك .

(٢) في الأصل " الخاص " .

(٣) في (ف) " عن " .

(٤) في (ف) " فسووا " .

مِنَ التَّنْوِينِ وَالْجَـرِّ ؛ لامْتِنَاعِهِمَا مِنَ الْفِعْلِ ، كَمَا أَنَّهُمْ أَعْرَبُوا الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ لِمُشَابَهَتِهِ الاسْمَ ، وَأَعْمَلُوا اسْمَ الْفَاعِلِ عِنْدَ مُشَابَهَتِهِ لِلْفِعْلِ ، فَحَصَلَ مِنْ هَذَا أَنَّ الاسْمَ الذي فِيهِ أَمْرَانِ مِنْ تِلْكَ الأُمورِ الْفَرْعِيَّةِ [هُوَ][1] ، الـذي (لا) [2] يَثْبُتُ لَهُ مَايَثْبُتُ لِمُمَاثِلِهِ مِنَ الأَسْمَاءِ الْعَارِيَةِ مِنْ تِلْكَ الْفُرُوعِ مِنَ الْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ ، وَالْمَانِعُ مِنْهُ لَيسَ هُوَ إلاَّ تِلْكَ الْمُشَابَهَةُ .

فَالعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ نَحوُ عُمَرَا وَالوَزْنُ وَالتَّعْرِيفُ نَحْوُ بَذَّرَا

شَرَعَ الأَنَ في تَمْثِيلٍ وَاحِدٍ وَاحِدٍ [3] مِمَّا فِيهِ عِلَّتَانِ مِنَ الْعِلَلِ الْمَانِعَةِ ، فَفِي « عُمَرَ » سَبَبَانِ [4] ، وَهُمَا الْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ ، أَمَّا التَّعْرِيفُ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا الْعَدْلُ فَمَعْدُولٌ عَنْ عَامِرٍ ، وَالْفَائِدَةُ في الْعُدُولِ عَنْ لَفْـظِ « عَامِرٍ » وَتَرْكِهِ إلَى لَفظِ « عُمَرَ » [5] ؛ لإنَّ « عَامِراً » في الأَصْلِ صِفَةٌ ثُمَّ نُقِلَ وَسُمِّيَ بِهِ فَصَارَ عَلَماً فَلَوْ لَمْ يَعْدِلُوا عَنْهُ إلَى « عُمَرَ » لَجَازَ أَنْ يَتَوَهَّمَ مُتَوَهِّمٌ أَنَّهُ صِفَةٌ فَعَدَلُوا عَنْ لَفْظٍ [6] يُشْعِرُ بِالصِّفَةِ إلَى لَفْظٍ لاَ يُشْعِرُ بِالصِّفَةِ وَهُوَ « عُمَرُ » ، وَكَذَلِكَ « زُحَلُ » مَعْدولٌ عَنْ زَاحِلٍ ، وَكلُّ عَلَمٍ عَلَى مِثَالِ « فُعَلٍ » فَهُوَ مَعْدُولٌ عَنْ « فَاعِلٍ » (كَنُصَرَ مَعْدُولٌ عَنْ نَاصِرٍ) [7] وَقُثَمَ [مَعْدُولٌ] [8] عَنْ قَاثِمٍ ، وَالْمُرَادُ بِلَفْظِ « عُمَرَ » لَفْظُ

---

(١) سقط من الأصل .
(٢) سقط من (ف) .
(٣) في (ف) « واحد » دون تكرار .
(٤) في (ف) « علتان » .
(٥) في (ف) « عامر » .
(٦) في (ف) « لفظه » .
(٧) في (ف) « كمضر معدول عن ماضر » .
(٨) في الأصل « عدل » .

« عَـامِرٍ » ، وَوَجْـهُ الثِّقَلِ فِـيـه أَنَّ اَلْمُرَادَ مِنْهُ (غَيْرُ مُطَابِقٍ اللَّفْظَ)(١) ، فَالْمُرَادُ مِنْ لَفْظِ « عُمَرَ » عَامِرٌ ، وَلاَبُدَّ فِي [الْعَدْلِ] (٢) مِنْ أَنْ تَكُونَ حُرُوفُ اَلْـمَعْدُولِ عَنْهُ الأَصْـلِيَّـةُ وَمَعْنَاهُ جَمِيعاً فِي اَلْـمَعْدُولِ (٣) .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا اَلْفَرْقُ بَيْنَ الاشْتِقَاقِ وَالْعَـدْلِ ؟

قُلْتُ : اَلْفَرْقُ بَيْنَهُمَـا أَنَّ الاشْتِـقَاقَ تَكُونُ حُرُوفُ اَلْـمُشْتَقِّ مِنْهُ اَلأَصْلِيَّةُ وَمَعْنَـاهُ مَوْجُودَيْنِ فِي اَلْـمُشْتَقِّ مَعَ زِيَادَةِ مَعْنًى فِي اَلْـمُشْتَقِّ عَلَى اَلْـمُشْتَـقِّ مِنْهُ ، كَضَـرَبَ مُـشْتَقٌّ مِنَ الضَّـرْبِ ، فَـفِيَ " ضَـرَبَ " حُرُوفُ " الضَّـرْبِ " وَمَعْنَاهُ جَمِيعًا مَـعَ زِيَادَةِ مَعْنًـى آخَرَ عَلَيْهَا وَهُوَ (٤) الدَّلاَلَةُ عَلَى الزَّمَانِ ، وَلاَ كَذَلِكَ اَلْعَدْلُ ؛ فَـإِنَّهُ لَمْ يُفْهَمْ مِنْـهُ مَعْنًى زَائِدٌ عَلَى مَعْنَى اَلْـمَعْدُولِ عَنْهُ (٥) . ٥٣ / ب

وَلَيْسَ التَّـعْرِيفُ شَرْطًا فِي مُطْلَقِ اَلْعَدْلِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَمْنَعُ مَـعَ عَدَمِ التَّعْرِيفِ فِي الْوَصْفِ نَحْوُ " ثُـلاَثَ ، وَأُخَـرَ " .

وَقَـوْلُـهُ : " وَالْوَزْنُ وَالتَّـعْرِيفُ " إِنمَّـا ذَكَـرَ وَزْنَ اَلْفِـعْلِ مَعَ اَلْعَدْلِ ، لاشْتِرَاكِهِمَا فِي أَنَّ التَّعْرِيفَ لَيْسَ شَرْطاً فِيهِمَا ؛ فَإِنَّ وَزْنَ الفِعْـلِ كَمَا يَمْنَعُ مَعَ التَّعْرِيفِ نَحْوُ: " يَزِيدَ " كَذَلِكَ يَمْنَعُ مَعَ اَلْوَصْفِ نَحْوُ "أَحْمَرَ " .

وَأَمَّـا " بَذَّرَ " فَـاسْمُ مَـاءٍ (٦) ، وَهُوَ مِنَ اَلْوَزْنِ اَلْمُخْتَصِّ بِالْفِعْلِ ، وَمَعْنَى اخْتِصَـاصِ اَلْوَزْنِ بِالْفِعْلِ أَنْ لاَ يُوجَدَ ذَلِكَ الْبِنَاءُ فِي الاسْمِ إِلاَّ مَنْقُـولاً ، أَمَّـا مِثَـالُ " فَعَّلَ " كَبَـذَّرَ ـ بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ ـ فَـمَخْصُـوصٌ بِالْفِعْلِ ؛ لِكَوْنِهِ لِلتَّكْثِيرِ وَلِلتَّعْدِيَـةِ ، وَهُمَا مِنْ خَوَاصِّ اَلْفِعْلِ .

---

(١) في (ف) « ليس مطابق للفظ » .

(٢) في الأصل « النقل » .

(٣) راجع في ذلك ما ينصرف وما لا ينصرف ٣٩ فما بعدها والكتاب ٣/٢٢٣ .

(٤) في (ف) " وهي " .

(٥) انظر ذلك في ابن يعيش ١/ ٦٢ .

(٦) معجم البلدان ١/ ٥٣٠ " بذر " وابن يعيش ١/ ٦٠ .

وَأَحْمَدَ وَتَغْلِبٍ وَيَشْــــكُرَا وَالوَزْنُ وَالْوَصْفُ كَمِثْلِ أَحْمَرَا

أَمَّا " أَحْمَدُ " ، وَتَغْلِبُ ، وَيَشْكُرُ " فَمِنَ الْوَزْنِ الْغَالِبِ فِي الْفِعْلِ ، وَمَعْنَى كَوْنِهِ غَالِباً فِي الْفِعْلِ أَنَّ وُجُودَهُ فِي الْفِعْلِ أَكْثَرُ مِنْ وُجُودِهِ فِي الاسْمِ ، وإِنَّما كَانَ هَذَا الْوَزْنُ أَغْلَبَ فِي الْفِعْلِ ؛ لأَنَّ الزِّيَادَةَ الَّتِي فِي أَوَّلِ الفِعْلِ وَهِيَ حُرُوفُ الْمُضَارِعَةِ ، تَدُلُّ عَلَى أَحْوَالِ (الْفَاعِلِينَ) (١) ، وَمِنْهَا مَا يُعَدِّى الْفِعْلَ ، وَهِيَ الْهَمْزَةُ ، فَادَتْ فِي الْفِعْلِ مَعْنىً لَمْ تُفِدْهُ فِي الاسْمِ إِذَا زِيدَتْ فِيهِ ، وَالأَصْلُ أَنْ يُزَادَ الْحَرْفُ لِمَعْنًى ، فَمَعْنَى الْغَلَبَةِ كَوْنُ الْفِعْلِ أَوْلَى بِهَا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، فَأَحمَدُ فِيهِ التَّعْرِيفُ وَوَزْنُ الفِعْلِ الْغَالِبُ ، وَكَذَلِكَ " تَغْلِبُ ، وَيَشْكُرُ " .

وَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذِهِ الأَسْمَاءَ مَنْقُولَةٌ عَنْ [الْفِعْلِ](٢) وَ " يَشْكُرُ " اسْمُ قَبِيلَةٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَيَشْكُرُ لِلَّهِ لاَ تَشْكُرُ (٣)

أَي : هَذِهِ الْقَبِيلَةُ لاَ تَشْكُرُ اللَّهَ عَلَى نِعْمَتِهِ عَلَيْهَا .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا كَانَتْ " يَشْكُرُ " اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ فَهَلاَّ قَالُوا : لاَ تَنْصَرِفُ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ ؟

قُلْتُ : التَّأْنِيثُ فِيهَا أَمْرٌ مَعْنَوِيٌّ وَوَزْنُ الْفِعْلِ أَمْرٌ لَفْظِيٌّ ، فَرَجَّحُوا جَانِبَ الأَمْرِ (اللَفْظِيّ (٤) [(٢) عَلَى جَانِبِ الأَمْرِ الْمَعْنَوِيّ] (٢) ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لَوْ

---

(١) في النسختين " المخاطبين " .

(٢) سقط في الأصل .

(٣) هذا عجز بيت نسبه الزمخشري في أساس البلاغة (٥٠٠ شكر) إلى زياد الأعجم وصدره :

«ويشكر تشكر من ضامها »

" من ضامها " أي: من ظلمها وأنقصها حقها ، وهو في شعره المجموع ٦٧ (جمع د/ يوسف بكار)

(٤) في الأصل " المعنوي " .

سَمَّيْتَ بِـ «أُنْظُور » ـ بإشْبَاعِ الضَّمَّةِ مِنْ " انْظُرْ " الَّذِي هُوَ فِعْلُ الأَمْرِ مِنْ " يَنْظُرُ " – لَصَرَفْتَ ؛ وَإِنْ كَانَ "أُنْظُورُ " (١) بِمَعْنَى " انْظُرْ " ، وَلَوْ سَمَّيْتَ بِـ "انْظُرْ " لَمْ يَنْصَرِفْ ، وَمَا ذَاكَ إِلاَّ أَنَّ بَابَ "مَا لاَ يَنْصَرِفُ " يُرَاعَى فِيهِ اللَّفْظُ دُونَ الْمَعْنَى ، وَلِذَلِكَ (٢) انْصَرَفَ " فَرَازِنَةٌ " ، وَلَمْ يَنْصَرِفْ " فَرَازِينُ " وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَاهُ (٣) ؛ نَظَرًا إِلَى اللَّفْظِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ اسْمُ الْحَيِّ ، أَوِ اسْمُ الأَبِ .

وَأَمَّا التَّأْنِيثُ فِي قَوْلِهِ : " لاَ تَشْكُرُ " (٤) فَكَأَنَّهُ أَرَادَ قَبِيلَةَ يَشْكُرَ ، أَوْ جَمَاعَةَ (٥) يَشْكُرَ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ .

وَأَمَّا " أَحْمَرُ " فَلاَ يَنْصَرِفُ لِلْوَصْفِ ، وَوَزْنِ الْفِعْلِ الْغَالِبِ ، وَشَرْطُ الْوَصْفِ أَنْ يَكُونَ فِي الأَصْلِ غَيْرَ دَاخِلَةٍ عَلَيْهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ ، وَلاَ يَاءُ النَّسَبِ .

وَقَوْلُنَا " فِي الأَصْلِ " احْتِرَازٌ مِنْ طُرْيَانِ الصِّفَةِ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ " فَإِنَّ وَضْعَ " أَرْبَعٍ " فِي الأَصْلِ لِلْعَدَدِ " فَلاَ أَثَرَ لِطُرْيَانِ الْوَصْفِيَّةِ فِيهِ .

وَقَوْلُنَا : " غَيْرُ دَاخِلَةٍ عَلَيْهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ " احْتِرَازٌ (٦) مِنْ قَوْلِهِمْ : " أَسْوَدُ

---

(١) فى النسختين " انظورا " بالنصب .

(٢) فى (ف) " فلذلك " .

(٣) لأنهما جمع " فرزن : وهو الشطرنج معرب ، و " فرازين " على صيغة منتهى الجموع ممنوع من الصرف مراعاة للفظ .

(٤) فى (ف) " لا يشكر " .

(٥) فى الأصل " وجماعة " .

(٦) فى الأصل " احترازاً " بالنصب .

سَالِخٌ " (١) وَصْفٌ لِلذَّكَرِ مِنَ الْحَيَّاتِ ، وَقَالُوا لِلأُنْثَى : أَسْوَدَةٌ (٢) / ٥٤ أ فَصَرَفُوهُ عِنْدَ دُخُولِ التَّاءِ ، كَمَا صَرَفُوا الْجَمْعَ عِنْدَ دُخُولِهَا (٣) .

وَقَوْلُنَا: "وَلاَيَاءُ النَّسَبِ "احْتِرَازٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: "رَجُلٌ أَعْجَمِيٌّ" فَصَرَفُوا؛ لأَنَّ يَاءَ النَّسَبِ تُضَارِعُ تَاءَ التَّأْنِيثِ ، وَيَصِيرُ(٤) الاسْمُ بِهَا قَابِلاً لِدُخُولِ التَّاءِ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمُ:"أَحْمَرِيٌّ، وَأَسْوَدِيٌّ "مَصْرُوفٌ(٥) .

وَالوَصْفُ وَالْعَدْلُ كَمِثْلِ أُخَرَا وَمِثْلَ مَثْنَى وَثُلاَثَ اشْتَهَرَا (٦)

قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مُطْلَقَ الْعَدْلِ لَيْسَ مَشْرُوطًا بِالْعَلَمِيَّةِ (٧) ، وَقَوْلُنَا : " مُطْلَقُ الْعَدْلِ " احْتِرَازٌ مِنْ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ : (إِنَّ) (٨) الْعَدْلَ عَنِ الْمَعْرِفَةِ تَأْثِيرُهُ مَعَ الْعَلَمِيَّةِ فَقَطْ نَحْوَ " عُمَرَ " وَقَدْ تَقَدَّمَ (٩) ، وَأَمَّا الْعَدْلُ عَنِ النَّكِرَةِ فَتَأْثِيرُهُ مَعَ الْوَصْفِ (١٠) ، وَمَعَ الْعَلَمِيَّةِ فِي قَوْلٍ (١١)، وَمَعَ شَبَهِ الوَصْفِ فِي قَوْلٍ .

---

(١) في (ف) " سابخ " تحريف .
وإنما قيل للأسود سالخ ، لأنه يسلخ جلده كل عام ، ولاتوصف " أسودة " " بسالخة" الصحاح " سود " .

(٢) في (ف) " أسود " تحريف .

(٣) نحو : فرازنة وصيارفة .

(٤) في (ف) " ويضر " .

(٥) انظر : الإيضاح العضدي ٣٠٣ .

(٦) في (ف) " أشهرا " .

(٧) راجع ٣٤٧ فيما تقدم .

(٨) سقط من (ف) .

(٩) معنى ذلك أنه إذا نكر انصرف نحو " مررت بعمر وعمر آخر " ؛ لأنه لما زال التعريف بالتنكير زال العدل أيضًا .
انظر ابن يعيش ٦٢/١ .

(١٠) أي المانع له من الصرف الوصف والعدل نحو " جاء القوم ثلاث ورباع " .

(١١) حكى ذلك ابن كيسان عن أهل الكوفة ، ابن يعيش ٦٣/١ ،وابن كيسان النحوى ٢٦٣ .

أَمَّا " أُخَرُ " فَهُوَ جَمْعُ "أُخْرَى " تَأْنِيثُ الآخَرِ ،، وآخَرُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ، وَهُوَ – أَعْنِي أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ – مَتَى جُمِعَ أَوْ أُنِّثَ (لَمْ يُسْتَعْمَلْ بِمِنْ) [١] ، وَإِذَا لَمْ يُسْتَعْمَلْ بِمِنْ وَجَبَ اسْتِعْمَالُهُ بِالأَلِفِ وَاللَّامِ أَوِ الإِضَافَةِ[٢] ، فَهُوَ مَعْدُولٌ عَنِ الاسْتِعْمَالِ بِالأَلِفِ وَاللَّامِ [٣] لا عَنِ الْمُعَرَّفِ بِاللَّامِ ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً كَسَحَرَ [٤] وَأَمْسِ ، وَلَوْ كَانَ مَعْرِفَةً لَمْ يَكُنْ وَصْفاً لِلنَّكِرَةِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [٥] فَأَجْرَاهُ وَصْفاً لأَيَّامٍ وَهُوَ نَكِرَةٌ .

وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنِ (الْمُفْرَدِ) [٦] ، فَالْمُرَادُ بِقَوْلِكَ : [مررتُ بِنِسْوَةٍ أُخَرَ] [٧] " مررتَ بِنِسْوَةٍ آخَرَ مِنْكَ " ؛ لأَنَّ بَابَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ـ إِذَا لَمْ يُضَفْ وَلَمْ يُعَرَّفْ بِالأَلِفِ وَاللَّامِ [٨] ـ قِيَاسُهُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ مُفْرَداً بِمِنْ فَيُقَالُ: مَرتُ بِرجُلٍ أَفْضَلَ مِنْكَ ، وَبِقَومٍ أَفْضَلَ مِنْكَ ، وَبِنِسْوَةٍ أَفْضَلَ مِنْك ، وكذلك [٩] " أُخَرُ " نَكِرَةٌ غَيْرُ مُضَافٍ [فكانَ] [١٠] قِيَاسُهُ أَنْ يُقَالَ : " مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أُخَرَ

(١) فى الأصل " لم يستعمل إلا بمن " وهو سهو ، وانظر التبصرة ٢/٥٦٢ .

(٢) فتقول " مررت بالأفضل والفضلى ، وبأفضلكم وفضلاكم " .

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٢٢٥ ، والمقتضب ٣/ ٣٧٦ .

(٤) فى الأصل بياض ، وفى (ف) " كسجد " وهو تصحيف .

(٥) سورة البقرة : ١٨٤ .

(٦) سقط من (ف) ، وفى الشرح المجهول المؤلف لوحة ٣٥ " والقول الثانى أنها معدولة عن المفرد المقرون بمن » .

(٧) تكملة يستقيم بها النص ، ولعلها سقطت منه سهواً .

(٨) فى (ف) باللام والألف .

(٩) فى الأصل " فلذلك " .

(١٠) سقط من الأصل .

منْكَ " فَعَدلَ عَنْ صيغَةِ " أَفْعَلَ" الْمُفْرَدَةِ إلي صيغَةِ " فُعَلَ " الَّتي هِيَ جَمْعٌ [1] ، وَعَلَى هَذَا يَرْتَفِعُ اعْتِرَاضُ مَنْ يَقُولُ [2] : لَوْ كَانَ مَعْدُولاً عَنِ " الأخَرِ " لَكَانَ مَعْرِفَةً .

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ فَإِنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ إِذَا جُمِعَ لَمْ يَصِحَّ اسْتِعْمَالُهُ بِـ " مِنْ " ، فَكَيْفَ يُقَدَّرُ أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَمَّا يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُ بِـ "مِنْ ؟ " ، وَأَيْضاً فَإِنَّ الْجَمْعَ يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُ بِالأَلِفِ وَاللاَّمِ ، ([3] وَ "آخَرُ مِنْكَ " لا يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُ) [3] .

قَوْلُهُ : " وَمِثْلُ مُثْنَى وَثُلاَثَ اشْتَهَرا " يُرِيدُ بِالاشْتِهَارِ هَهُنَا أَنَّ الْعَدْلَ فِي " أُخَرَ ، وَمَثْنَى ، وَثُلاَثَ " مَعْلُومٌ بِأَدْنَى تَأَمُّلٍ بِخِلاَفِ الْعَدْلِ فِي " عُمَرَ ، وَزُفَرَ " فَإِنَّ وَاحِداً لاَ يَعْلَمُ أَنَّ " عُمَرَ " [4] مَعْدُولٌ عَنْ " عَامِرٍ " إِلاَّ بِتَأَمُّلٍ وَفِكْرٍ وَرَوِيَّةٍ إِذْ لَيْسَ فِي " عُمَرَ " سَبَبٌ ظَاهِرٌ إِلاَّ التَّعْرِيفُ فَقَدَّرُوا أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ "عَامِرٍ " طَرْدًا لِقَاعِدَتِهِمْ (مِنْ) [5] أَنَّهُم لاَ يَمْنَعُونَ الصَّرْفَ إِلاَّ بِوُجُودِ سَبَبَيْنِ وَأَمْكَنَ ذَلِكَ فِيهِ فَجَعَلُوهُ سَبَبًا مُضَافًا إِلَي التَّعْرِيفِ ، فَلَمْ يُشْتَهَرْ أَنَّ عُمَرَ مَعْدُولٌ عَنْ عَامِرٍ كَمَا اشْتُهِرَ أَنَّ " ثُلاَثَ " [6] مَعْدُولٌ عَنْ ثَلاَثَةٍ ، فَفِي " ثُلاَثَ ، وَمَثْنَى " الْوَصْفُ وَالْعَدْلُ ، أَمَّا الْوَصْفُ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ ﴾ [7] نَعْتٌ لأَجْنِحَةٍ ، وَأَمَّا الْعَدْلُ فَإِنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ ثَلاَثَةٍ ، وَأَرْبَعَةٍ [8] .

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي ١/ ٤٢ .

(٢) نسبه صاحب الشرح المجهول لوحة ٣٥أ لأبي علي .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في (ف) " عمرا " بالتنوين ، وهو سهو .

(٥) في (ف) " في " .

(٦) في (ف) " ثلاثا " بالتنوين وهو سهو .

(٧) الآية الأولى من سورة فاطر .

(٨) قال سيبويه ٣/ ٢٢٥ " كأنك قلت : أولي أجنحة اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة " .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الْفَائِدَةُ فِي هَذَا الْعَدْلِ ؟

قُلْتُ : الاخْتِصَارُ ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " جَاءَ الْقَوْمُ ثَلاَثَةً " لَمْ يُفْهَمْ مِنْ لَفْظِ "ثَلاَثَةٍ " إِلاَّ الْعَدَدُ وَحْدَهُ، فَإِذَا قُلْتَ: "جَاءَنِي الْقَوْمُ " (١) ثُلاثَ ، أَوْ مَثْلَثَ فُهِمَ مِنْهُ العَدَدُ مَعَ التَّفْصِيلِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : جَاءَ الْقَوْمُ مُتَفَصِّلِينَ هَذَا التَّفْصِيلَ وَمُتَقَسِّمِينَ هَذَا التَّقْسِيمَ ، وَلاَ يُفْهَمُ الْعَدَدُ وَالتَّفْصِيلُ مَعًا مِنْ لَفْظِ "ثَلاَثَةٍ " إِلاَّ إِذَا كَرَّرْتَهَا ، فَتَقُولُ : " جَاءَنِي الْقَوْمُ)(١) ثَلاَثَةً ثَلاَثَةً " فَعَدَلُوا عَنْ لَفْظٍ لاَ يُشْعِرُ بِالْعَدَدِ (وَالتَّفْصِيلِ) (٢) إِلاَّ مُكَرَّراً إِلَى لَفْظٍ يُشْعِرُ بِهِمَا مِنْ غَيْرِ تَكْرِيرٍ ؛ طَلَباً لِلاخْتِصَارِ . ٥٤/ب

وَاعْلَمْ أَنَّ الْعَدلَ فِي الأَعْدَادِ لَهُ لَفْظَانِ :

الأَوَّلُ (قَوْلُكَ) (٢) : " أُحَادُ ، وَثُلاَثُ ، وَرُبَاعُ " ، وَمِنْهُم مَنْ قَصَرَهُ عَلَى " رُبَاعَ " فَلَمْ يَتَعَدَّهُ ، وَمِنْهُم مِنْ عَدَّاهُ إِلَى "عُشَارَ " وَهُوَ الزَّجَّاجُ (٤) .

وَاللَّفْظُ الثَّانِي : "مَوْحَدُ ، وَمَثْنَى ، وَمَثْلَثُ ، وَمَرْبَعُ " وَمِنْهُم مَنْ لَمْ يَتَجَاوَزْ "مَرْبَعَ " ، وَمِنْهُم مِنْ نَقَلَهُ إِلَى " مَتْسَعَ ، وَمَعْشَرَ " (٤) .

فَإِنْ سُمِّيَ بِثُلاَثَ وَجُعِلَ عَلَمًا ، فَمِنْهُم مَنْ يَصْرِفُهُ ، وَيَقُولُ :الْعَدْلُ عَنِ النَّكِرَةِ تَأْثِيرُهُ مَعَ الْوَصْفِ وَقَدْ زَالَ الْوَصْفُ بِالعَلَمِيَّةِ (٥) .

وَمِنْهُم مَنْ لَمْ يَصْرِفْهُ(٦) ، وَيَحْتَجُّ بِأَنَّ الْعَدْلَ الْمُطْلَقَ كَوَزْنِ

---

(١) سقط من (ف) بسبب انتقال نظر .

(٢) سقط من (ف) .

(٤) راجع ما ينصرف وما لا ينصرف له ٤٤ ، وهو مذهب المبرد في المقتضب ٣/ ٣٨٠ .

(٥) فتقول فيه " هذا مثنًى وثلاثٌ " بالتنوين لبقائه على سبب واحد ، وهو التعريف بعد زوال الصفة والعدل بالتسمية .

(٦) حكاه ابن كيسان عن الكوفيين كما في ابن يعيش ٦٣/١ ،وهو مذهب الصيمري في التبصرة ٥٦٠/٢ .

الْفِعْلِ ، فَإِذَا صَادَفَ عَلَمِيَّةً مَنَعَ مَعَهَا ، وَإِنْ صَادَفَ وَصْفًا مَنَعَ (مَعَهُ) [١]

وَعَلَمٍ أُنِّثَ نَحْـوُ حَمْـزَه   وَزَيْنَبٍ وَحَـلَبٍ وَعَزَّهْ

التَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ ، نَحْوُ " حَمْزَةَ ، وَالتَّأْنِيثُ بِالْمَعْنَى نَحْوُ " زَيْنَبَ ، شَرْطُهُ الْعَلَمِيَّةُ ، وَلَمَّا كَانَ التَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ فِي الأَعْلَامِ وَغَيْرِهَا يَنْقَسِمُ إِلَى حَقِيقِيٍّ وَغَيْرِهِ مَثَّلَ صَاحِبُ الأُرْجُوزَةِ بِالأَمْرَيْنِ جَمِيعًا ، فَحَمْزَةُ مِثَالٌ لِمَا تَأْنِيثُهُ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ ، وَ " عَزَّةُ " بِالْعَيْنِ غَيْرِ مُعْجَمَةٍ [٢] مِثَالٌ لِلتَّأْنِيثِ الْحَقِيقِيِّ ، ثُمَّ فَعَلَ بِالتَّأْنِيثِ الْمَعْنَوِيِّ كَمَا فَعَلَ بِالتَّأْنِيثِ اللَّفْظِيِّ، فَمَثَّلَ فِيهِ بِالْحَقِيقِيِّ، وَهُوَ "زَيْنَبُ " ، وَبِغَيْرِ الْحَقِيقِيِّ [٣] ، وَهُوَ " حَلَبُ " عَلَمٌ عَلَى هَذِهِ الْبَلْدَةِ الْمَعْرُوفَةِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ التَّأْنِيثَ الْمَعْنَوِيَّ يَنْقَسِمُ إِلَى ثُلَاثِيٍّ ، وَإِلَى مَا زَادَ عَلَيْهِ ، وَالثُّلَاثِيُّ يَنْقَسِمُ إِلَى سَاكِنِ الأَوْسَطِ كَهِنْدٍ وَيَأْتِي ذِكْرُهُ ، وَإِلَى مُتَحَرِّكِ الأَوْسَطِ نَحْوُ " حَلَبَ ، وَسَقَرَ " [٤] ، وَهَذَا لَا يَنْصَرِفُ ؛ لِمُضَارَعَةِ الْحَرَكَةِ لِلْحَرْفِ الرَّابِعِ فَصَارَ بِالْحَرَكَةِ كَأَنَّ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ ، وَوَجْهُ مُضَارَعَةِ الْحَرَكَةِ لِلْحَرْفِ أَنَّ النَّسَبَ إِلَى الرُّبَاعِيِّ الْمَقْصُورِ الْمُتَحَرِّكِ الْعَيْنِ تُحْذَفُ أَلِفُهُ ، (فَتَقُولُ فِي "جَمَزَى " "جَمَزِيٌّ " كَمَا تَنْسِبُ إِلَى الْخُمَاسِيِّ بِحَذْفِ أَلِفِهِ) [٥] فَتَقُولُ فِي النَّسَبِ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) هذا التقييد توضيح لما جاء في بعض نسخ الدرة من أنه " غزة " بالغين المعجمة وهو اسم بلد انظر شرح ابن الخباز لوحة ٣٠ حيث قال :" والصواب أن يقال " وعزة بالعين المهملة ليكون قد مثل باسم رجل واسم امرأة " .

(٣) فى (ف) " ويمعنى الحقيقي " تحريف ، وانظر حلب في معجم البلدان ٢ / ٢٨٢ .

(٤) سقر : اسم من أسماء النار . أعاذنا الله وإيَّاكم من شرها .

(٥) سقط من (ف) ، والجمزى : نوع من السير ، يقال :" حمار جمزى " أي : سريع .

إِلىَ "جُمَادَى " : " جُمَادِيٌّ " وَإِذَا نَسَبْتَ إِلىَ الرُّبَاعِيِّ السَّاكِنِ الْعَيْنِ لَمْ تَحْذِفِ الألِفَ ، فَتَقُولُ فِي " مَغْزَى " :" مَغْزَوِيٌّ " [1] ، تَقْلِبُ الألِفَ [2] وَاوًا .

فَلَوْلاَ أَنَّ حَرَكَةَ الْعَيْنِ فِي الرُّبَاعِيِّ بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ الْخَامِسِ لِمَا وَجَبَ الْحَذْفُ كَمَا وَجَبَ فِي الْخُمَاسِيِّ .

وَأَمَّا الرُّبَاعِيّ مِنْ التَّأنِيثِ الْمَعْنَوِيِّ فَإِنَّ الْحَرْفَ الرَّابِعَ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ "التَّاءِ "، بِدَلِيلِ أَنَّهُ إِذَا صُغِّرَ لَمْ تَدْخُلْهُ تَاءُ التَّأنِيثِ ، فَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ " زَيْنَبَ ": "زُيَيْنِبُ " ، وَلاَ تَقُولُ : زُيَيْنِبَةُ ، كَمَا تَقُولُ فِي " سَقَرَ ": "سُقَيْرَةُ "، وَفِي "حَلَبَ " : حُلَيْبَةُ ، فَأَمَّا قَوْلُهُم فِي تَصْغِيرِ " وَرَاءٍ " : وُرَيِّئَةٌ ، فَشَاذٌّ [3] .

---

(١) فى الأصل " معـــزى " .

(٢) فى (ف) " بقلب الألف " .

(٣) انظر أسرار العربية ٣٦٦ فما بعدها ، والمقتضب ٤١/٤ .

[ألف التـــــأنيث]

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ نَحْوُ سَكْرَى وَنَحْوُ حَمْرَاءَ وَنَحْوُ بُشْـــرَى
يُعَدُّ فَرْعَيْنِ فَلاَ يَنْصَـرِفُ مَا هِيَ فِيهِ نَكِّرُوا ، أَوْ عَرَّفُوا

/ أَلِـفُ التَّأْنِيثِ مبْتَـدأٌ وَخَبَرُهُ قَوْلُـهُ فِي الْبَيْتِ الَّـذِي بَعْـدَهُ : ٥٥ / أ
« يُعَدُّ فَرْعَيْنِ »، وَلَمَّا كَانَتْ أَلِفُ التَّأْنِيثِ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ مَقْصُورَةً ، وَمَمْدُودَةً مَثَّلَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقِسْمَيْنِ ، وَقَدَّمَ التَّمْثِيلَ بِالْمَقْصُورَةِ ؛ لأَنَّهَا الأَصْلُ ؛ إِذْ [١] كَانَتِ الْمَمْدُودَةُ تَفْتَقِرُ [٢] إِلَى أَلِفِ الْمَدِّ قَبْلَهَا ، فـ " سَكْرَى " لاَ تَنْصَرِفُ ، لأَجْلِ أَلِفِ التَّأْنِيثِ وَحْـــدَهَا وَلَيْسَ لِلْوَصْفِ مَعَهَا أَثَرٌ ، وَلِذَلِكَ [٣] مَثَّلَ بِقَوْلِـهِ : " وَنَحْوُ بُشْرَى " ؛ لأَنَّ " بُشْرَى " اسْمٌ ، وَلَيْسَ بِصِفَـةٍ ، فَـالْمَـانِعُ مِنَ الصَّرْفِ هُوَ أَلِـفُ التَّـأْنِيثِ وَحْـدَهَا، وَكَذَلِكَ الْقَـوْلُ فِي الأَلِفِ الْمَمْدُودَةِ ، نَحْوُ " حَمْرَاءَ " لاَ أَثَرَ لِلْوَصْفِ مَعَهَـا[٤] بِدَلِيـلِ اسْتِقْـلاَلِهَا بِالْمَنْـعِ مَعَ عَدَمِـهِ فِي نَحْـوِ " صَحْـرَاءَ " .

---

(١) فى (ف) "اذا " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى (ف) "وكذلك " .

(٤) قال صاحب الشرح المجهول المؤلف لوحة ٣٥ ب : " والكوفيون يرون أن " حمراء " ممنوعة من الصرف : لأجل ألف التأنيث والصفة ، وقد ذهب إلى ذلك أبو علي أيضًا في الإيضاح ، وليس بجيد ، لأن منع الصرف قد ثبت فيما ليس بوصف مما فيه الألف المقصورة والممدودة كما في " بشرى ، وصحراء " وعند ذلك لا يبقى للوصفية أثرٌ " وانظر ما نسبه إلى أبي علي في الإيضاح العضدى ٢٩٦ فما بعدها .

وَقَوْلُهُ : « يُعَدُّ فَرْعَيْنِ» يُرِيدُ:أَنَّ التَّأْنِيثَ بالألفِ سَبَبٌ وَاحِدٌ يَقُومُ (مَقَامَ السَّبَبَيْنِ) [١] لأجْلِ لِزُومِه ، فَكَأَنَّ فِيهِ سَبَبَيْنِ ، وَهُمَا التَّأْنِيثُ ، ولُزُومُ التَّأْنِيثِ ، أَمَّا التَّأْنِيثُ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا لُزُومُهُ فَبِدَلِيلِ أَنَّ الألفَ لاَ تُحْذَفُ في جَمْعَيْهِ [٢] جَمْعِ السَّلاَمَةِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ ، أَمَّا جَمْعُ السَّلاَمَةِ فَتُقْلَبُ فِيهِ الْمَقْصُورَةُ يَاءً ، وَذَلِكَ نَحْوُ " سُعْدَيَاتٍ " ، وَالْمَمْدُودَةُ وَاوًا نَحْوُ " صَحْرَاوَاتٍ " وَثُبُوتُهَا في جَمْعِ التَّكْسِيرِ ، نَحْوُ " حُبْلَى ، وَحَبَالَى ، وَصَحْرَاءَ وَصَحَارَى " وَالتَّاءُ لاَ تَثْبُتُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَتَقُولُ في النَّسَبِ : "حُبْلَوِيٌّ" (تَقْلِبُ الألفَ وَاوًا ، وَ " التَّاءُ) [٣] تُحْذَفُ (تَقُولُ) [٤] في طَلْحَةَ : "طَلْحِيٌّ" بَحَذْفِهَا ، وَلَمَّا كَانَتِ الألفُ لاَزِمَةً لِلْكَلِمَةِ في كُلِّ أَحْوَالِهَا ، وَ "التَّاء" مُفَارِقَةٌ كَانَ لألفِ التَّأْنِيثِ مَزِيَّةٌ عَلَى " التَّاءِ " فَصَارَ اللُّزُومُ بِمَنْزِلَةِ تَأْنِيثٍ ثَانٍ ، فَصَارَ كَأَنَّ فِيهِ تَأْنِيثَيْنِ [٥] ، فَأَمَّا حَذْفُهَا في " قَوَاصِعَ " جَمْعِ " قَاصِعَاءَ " [٦] فَلَهُ عِلَّةٌ تُذْكَرُ بَعْدُ .

---

(١) في (ف) "مقام سببين" .

(٢) في الأصل " جمعه " ، وما في (ف) أوضح .

(٣) في (ف) " فتقلب الألف ياء والواو " .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) انظر ذلك في ابن يعيش ١/ ٥٩ .

(٦) القاصعاء : بيت اليربوع ويسمى طرفه الآخر " نافقاء " ، وجاء في هامش الأصل حاشية من المفصل وهي " وقد نزلوا ألف التأنيث منزلة تائه فقالوا في " فاعلاء " : " فواعل " نحو "نوافق ، وقواصع ، ودوام ، وسواب " (المفصل ١٩٤) .

[الجمـــع المتنـــاهـى]

وَهَكَذَا الْجَمْـعُ الْعَـدِيمُ الْمِثْلِ   فِي الْمُفْرَدَاتِ مَا لَـهُ مِنْ شِكْـلِ
يُعَدُّ فَرْعَيْنِ فَلَيْسَ يَنْصَـرِفْ   نَحْوُ مَحَارِيبَ مَسَـاجِدَ عُـرِفْ
ثَـالِثُهُ الأَلِـفُ ثُمَّ بَعْــدَهْ   حَرْفَـانِ أَوْ ثَـلاَثَةٌ أَوْ شَـدَّهْ

إِنَّمَا ذَكَرَ الْجَمْـعَ عَقِيبَ أَلِفِ التَّـأْنِيثِ ؛ لاتِّفَاقِهِمَا فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ [(١)] مِنْهُمَا يَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَـيْنِ ، وَقَوْلُـهُ : " الْعَـدِيمُ الْمِثْلِ فِي الْمُفْرَدَاتِ " إِلَى آخِرِهِ قَيـدٌ [(٢)] احْـتَـرَزَ بِهِ عَنِ الْجَـمْـعِ الَّذِى (لَــهُ مِـثْـلٌ – أَيْ : نَظِيـرٌ –) [(٣)] فِـي الآحَـادِ ، فَإِنَّ " جَرْحَى " جَمْعٌ وَنَظِيرُهُ فِي الْمُفْرَدَاتِ " سَكْرَى " فَيَمْنَعُـهُ مِنَ الصَّرْفِ (مَا يَمْنَـعُ) [(٤)] الْمُفْـرَدَهُوَكَذَلِكَ " غِلْمَــانُ " نَظِيرُ " سِرْحَانَ " .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ مَا كَانَ عَلَى مِثَـالِ " أَفْعُلٍ ، وَأَفْعَالٍ "نَحْوُ" أَكْلُبٍ ، وَأَجْمَالٍ " لاَ نَظِيرَ لَهُ فِي الآحَـادِ وَهُوَ مُنْصَرِفٌ بِالاتِّفَاقِ [(٥)] ، فَمَا الْفَـائِدَةُ لِتَقْـيِيدِهِ [(٦)] بِقَوْلِهِ : " الْعَـدِيمِ الْمِثْـلِ " ؟

قُلْتُ : يُرِيدُ بِالْجَمْعِ الْعَدِيمِ الْمِثْـلِ مَا لاَ يَقْبَلُ الْجَمْعَ مَرَّةً ثَانِيَـةً كَمَا يَقْـبَـلُهُ الآحَـادُ ؛ فَإِنَّ " أَكْلُبـاً " يُجْمَـعُ فَيُقَـالُ : " أَكَــالِبُ " كَمَا يُجْمَعُ

---

(١) فى (ف) " واحدة " .
(٢) فى (ف) " قد " .
(٣) فى (ف) " أى مثل نظيره " تحريف .
(٤) فى الأصل " لما منع " .
(٥) فى (ف) " فى الاتفاق " .
(٦) فى (ف) " بتقييده " .

الْوَاحِـدُ ، (وَ " مَسَاجِدُ " لاَ تُجْمَعُ جَمْعَ الْوَاحِدِ) [1] فَهَذَا مُرَادُهُ بِعَدَمِ الْمِثْلِ فِي الآَحَادِ أَيْ : هَذَا الْجَمْـعُ لاَ يُشْبِهُ الآحَادَ أَيْ : لاَ يُجْمَعُ كَمَا يُجْمَعُ الأَحَادُ ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الَّذِى نَصَّ عَلَيْهِ سِيبَوَيْهِ فِي كِتَابِهِ [2] ، وَلِهَذَا [3] قَالَ فِي عَدَدِ عِلَلِ مَنْعِ الصَّرْفِ : "وَجَمْعٌ أَقْصَى " [4] ، وَأَقْصَى الشَّيْءِ نِهَايَتُهُ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : الْجَمْعُ وَنِهَايَةُ الْجَمْعِ الَّذِى عَلَى صِيغَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ [5] فَلاَ يُمْكِنُ جَمْعُهُ ، فَلاَبُدَّ فِي [6] الْجَمْعِ الْمَانِعِ مِنَ الصَّرْفِ مِنَ اعْتِبَارَيْنِ أَحَدُهُمَا الْجَمْعُ ، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ عَلَى نِهَايَةِ الْجَمْعِ .

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : إِنَّ مَا كَانَ عَلَى مِثَالِ " أَفْعُلٍ ، وَأَفْعَالٍ " قَدْ خَرَجَ بِقَوْلِهِ : " ثَالِثُهُ الأَلِفُ ثُمَّ بَعْدَهُ حَرْفَانِ " إِلَى آخِرِهِ ؛ لأَنَّ مِثَالَ [7] "أَفْعُلٍ ، وَأَفْعَالٍ " لَيْسَ ثَالِثُهُ أَلِفًا ، فَخَرَجَ بِقَوْلِهِ : " ثَالِثُهُ الأَلِفُ " ، وَخَرَجَ مِثَالُ " رِجَالٍ " وَإِنْ كَانَ جَمْعًا ثَالِثُهُ الأَلِفُ بِقَوْلِهِ : " ثُمَّ بَعْدَهُ حَرْفَانِ " ؛ فَإِنَّ أَلِفَ " رِجَالٍ " بَعْدَهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ ، وَقَوْلُهُ : " أَوْ ثَلاَثَةٌ " [8] لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ "قَنَادِيلَ " ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : ثَلاَثَةٌ أَوْسَطُهَا سَاكِنٌ لِيَخْرُجَ مِنْهُ

(١) فى (ف) « ومساجد لا تجمع كما يجمع الواحد » والمعنى واحد .
(٢) الكتاب ٢٢٩/٣ ، وانظر المرتجل ٨٥ ، والمقتضب ٣٢٧/٢ .
(٣) فى (ف) " وهذا " .
(٤) الذى قال هذا هو المصنف ، " انظر ٣٤٤ فيما تقدم .
(٥) فى (ف) " المجموع " .
(٦) فى (ف) " من " .
(٧) فى (ف) " تسال " .
(٨) فى (ف) " مثل ثلاثة " .

مِثْلُ : فَرَازِنَةٍ ، وَزَنَادِقَةٍ " (١) .

وَقَوْلُهُ : " أَوْ شَدَّهْ : لِيَدْخُلَ فيه مِثْلُ " مَخَادٌّ ، وَدَوَابٌّ " (٢) ؛ فَإِنَّ الْحَرْفَ الْمُشَدَّدَ في تَقْدِيرِ حَرْفَيْنِ .

وَزَائِدَا (٣) مُعَرَّفٍ كَعِمْرَانْ ... وَنَحْوُ عُثْمَانَ وَنَحْوُ عَفَّانْ
وَغَطَفَانَ وَانْصِرَافُ حَسَّانْ ... إِذْ نُونُهُ أَصْلٌ كَذَاكَ تَبَّانْ (٤)

يُرِيدُ بِالزَّائِدَيْنِ (٥) (هُنَا) (٦) الأَلِفَ وَالنُّونَ ، وَلِذَلِكَ مَثَّلَ بِعِمْرَانَ وَعَفَّانَ ؛ لِيَدُلَّ تَمْثِيلُهُ عَلَى مُرَادِهِ ، وَلَمْ يُرِدْ زَائِدَيْنِ أَوَّلُهُمَا حَرْفُ مَدٍّ كَيْفَ مَا كَانَ بِدَلِيلِ أَنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ بِجَمْعِ السَّلامَةِ الْمُذَكَّرِ نَحْوُ " زَيْدُونَ " وَجَعَلْتَ الإِعْرَابَ في النُّونِ انْصَرَفَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ مَعَ وُجُودِ الزَّائِدَيْنِ فيهِ وَالتَّعْرِيفِ ، وَكَذَا لَوْ سَمَّيْتَ بِمُسْلِمَاتٍ (انْصَرَفَ) (٧) لأَنَّ " التَّاءَ " فِيهِ لَمْ تَتَمَحَّضْ لِلتَّأْنِيثِ لإِفَادَتِهَا مَعْنَى الْجَمْعِ (٨) ، وَلَوْ سَمَّيْتَ بِالْمُثَنَّى نَحْوُ " زَيْدَانِ " (٩) وَجَعَلْتَ إِعْرَابَهُ في النُّونِ لَمْ يَنْصَرِفْ إِجْمَاعًا وَأَلْزَمُوهُ الأَلِفَ لأَنَّهُ بِوَزْنِ

---

(١) فرازنة ، وزنادقة منصرفان وإن كان بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف ، لأن الأوسط منها متحرك ، ولهذا اشترط فيه السكون نحو : قناديل ومصابيح ، وقيل يشترط فى هذا الجمع أن لا يكون آخره تاء وإلا انصرف نحو صياقلة ؛ لأنها تلحقه بالآحاد نحو : رفاهية .

(٢) مخاد : جمع مخدة ، ودواب : جمع دابة ، قال ابن جنى فى اللمع ٢٣٩ " لأن الأصل دوابب ، ومخادد " .

(٣) فى (ف) " وزائداً " بالتنوين .

(٤) فى الأصل " كنون " .

(٥) فى الأصل " بالزائدان " .

(٦) فى (ف) " هما " .

(٧) سقط من الأصل .

(٨) انظر الكتاب ٣/٢٣٣ .

(٩) فى (ف) " جعدان " .

مَـرْوَانَ ، وَذَلِكَ يَـدُلُّ عَلَى أَنَّ مُـرَادَهُ بِقَـــوْلِهِ : " وَزَائِـدَا مُـعَـرَّفٍ "الأَلِفُ وَالنُّـونُ " ، وَقَـوْلُـهُ : " مُـعَرَّفٍ " احْـتَـرَزَ بِـهِ مِنْ نَحْـوِ : "سَـعْـدَانٍ " لِضَـرْبٍ مِنَ الْمَرْعَى ؛ فَإِنَّـهُ يَنْصَرِفُ ؛ لِفَوَاتِ التَّعْرِيفِ ، لأَنَّـهُ بِالْعَلَمِيَّةِ يَمْتَنِعُ دُخُولُ التَّـاءِ عَلَيْـهِ ، إِذْ كَانَتْ تَمْنَـعُ مِنَ الزِّيَـــادَةِ كَمَا تَمْنَـعُ مِنَ النُّقْصَانِ ، أَلاَ تَرَى إِلَى أَنَّهُ لاَ يَجُـــوزُ إِسْـقَـاطُ الأَلِفِ وَاللاَّمِ مِنَ الدَّبَـرَانِ (١) ، فَكَمَـا لاَ يَجُوزُ إِسْـقَـاطُ شَيْءٍ مِنْـهُ لاَ يَجُـوزُ زِيَادَةُ شَيْءٍ عَلَيْـهِ (وَإِذَا لَمْ يَجُـزْ زِيَادَةُ شَيْءٍ عَلَيْـهِ) (٢) امْتَنَعَ قَبُولُهُ لِتَاءِ التَّأْنِيثِ بِالْعَلَمِيَّةِ ، وَإِذَا امْتَنَعَ قَبُولُهُ لَهَا حَصَلَتِ الْمُضَارَعَةُ بَيْنَ الأَلِفِ وَالنُّونِ وَأَلِفَي التَّـأْنِيثِ (٣) ، وَلاَ تَحْـصُلُ هَذِهِ الْمُضَـارَعَةُ فِي الاسْمِ غَيْـرِ الصِّفَـةِ إِلاَّ بِالْعَلَمِيَّةِ أَلاَ تَرَى أَنَّـهُ يَجُـوزُ أَنْ يُقَـالَ فِي " سَعْدَانٍ " : "سَعْدَانَةٌ " ، لِعَـدَمِ الْعَلَمِيَّةِ ، وَلاَ يُقَالُ فِي " عُثْمَانَ " : " عُثْمَـانَـةٌ " ، لِوُجُـــودِهَا .

وَأَمَّا تَفْسِـيرُ لُغَـةِ هَذِهِ الأَسْمَـاءِ الَّتِي مَثَّـلَ بِـهَا فَـ " غَطَفَـانُ " مَأْخُـوذٌ مِنَ الْغَطْفِ وَهُوَ لِينُ الْعَيْشِ ، وَأَمَّـا " عِمْـرَانُ " فَمَأْخُـوذٌ مِن "الْعُمْرِ" ، أَوْ "الْعِمَـارَةِ " فَكَـأَنَّـهُ سُمِّيَ بِهَذَا الاسْمِ عَلَى سَـــبِيلِ الْفَـــأْلِ (٤) إِمَّـا بِأَنَّـهُ (٥) سَـيَبْقَى عُمْرًا طَـوِيلاً ، أَوْ بِأَنَّـهُ يَعْـمُـرُ حَيْثُ حَلَّ وَنَـزَلَ ، وَ" عُـثْـمَـانُ " وَلَـدُ الْحَـيَّـــةِ فِي الأَصْـــلِ ، وَأَمَّـا " حَـسَّـانُ " فَـإِنْ أَخَـذْتَـهُ مِنَ " الْحَسِّ " - بِفَتْحِ الْحَـاءِ - وَهُوَ

---

(١) فى الأصل " من الزيادتين " وهو تحريف صوابه من (ف) ، والدبران : نجم بين الثريا والجوزاء وهو من منازل القمر ، لزمته الألف واللام لأنهم جعلوه الشئ بعينه . اللسان (دبر) .

(٢) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٣) انظر المرتجل ٨٧ وابن يعيش ١/ ٦٧ .

(٤) فى الأصل " النقل " ، وفي (ف) " المقال " ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٥) فى (ف) " لأنه " .

الْقَتْلُ ـ كَقَوْلِهِ تَعالَى : ﴿ إِذْ تَحُسُّونَهُمْ بِإِذْنِهِ ﴾[1] ، أَيْ: تَقْتُلُونَهُمْ[2] ، فَالأَلِفُ[3] وَالنُّونُ زَائِدَتَانِ ، وَإِنْ أَخَذْتَهُ[4] مِنَ " الْحِسِّ " - بِكَسْرِ الْحَاءِ - (5) وَهُوَ الإِدْرَاكُ بِالْحَوَاسِّ الظَّاهِرَةِ ، فَكَذَلِكَ ، وَإِنْ أَخَذْتَهُ مِنَ " الْحُسْنِ " (5) ، فَالنُّونُ أَصْلٌ فَهُوَ مَصْرُوفٌ .

وَأَمَّا " تَبَّانُ " فَإِنْ أَخَذْتَهُ مِنَ " التَّبِّ " وَهُوَ الْقَطْعُ ، أَو مِنَ التَّبَابِ " لَمْ يَنْصَرِفْ ؛ لأَنَّ نُونَهُ زَائِدَةٌ /، وَإِنْ أَخَذْتَهُ مِنَ " التِّبْنِ " فَالنُّونُ أَصْلٌ فَيَنْصَرِفُ[6] . ٥٦ / أ

وَزَائِدَا الْوَصْفِ كَمِثْلِ سَكْرَانْ ۞ مُقَابِلاً سَكْرَى كَذَا اصْرِفْ عُرْيَانْ

الأَلِفُ وَالنُّونُ في "سَكْرَانَ " لَمْ (يُفْتَقَرْ)[7] في مَنْعِهِمَا (إِلَى)[8] الْوَصْفِ بِدَلِيلِ صَرْفِ " نَدْمَانٍ ، وَعُرْيَانٍ " إِجْمَاعًا مَعَ وُجُودِ الْوَصْفِ وَالأَلِفِ وَالنُّونِ فِيهِمَا ، فَالْوَصْفُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ في " سَكْرَانَ "

---

(1) سورة آل عمران (١٥٢) .

(2) في (ف) " أو يقتلونهم " تحريف .

(3) في الأصل " والألف والنون " بدون فاء الربط .

(4) في الأصل " وان أخذتهما " تحريف .

(5) سقط من (ف) .

(6) في (ف) " فيتصرف " تصحيف .

ولم يشرح المؤلف : عفان : ، وهو كما قال ابن القواس لوحة ٦٠ " وأما عفان فمن العفة " .

(7) في الأصل " يقتصر " .

(8) في الأصل " على " .

عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ (١) فَـلاَ يُظَنُّ [مِنْ](٢) إِضَـافَـتِـهِ الزَّائِدَيْنِ إِلَى " الْوَصْفِ " أَنَّهُ مُـعْتَبَـرٌ كَمَـا أَضَـافَ " الزَّائِدَيْنِ " إِلَى " الْمُـعَرَّفِ " في الْبَيْتِ الَّذِى قَبْـلَ هَـذَا لِيَـدُلَّ (٣) أَنَّ التَّعْرِيفَ مُـعْتَبَرٌ ، بَـلِ الْمُعْتَبَرُ في " سَكْرَانَ " في مَنْعِ الصَّـرْفِ هُوَ (٤) شَبَهُ الأَلِفِ وَالنُّونِ بِأَلِفَي التَّأْنِيثِ ،. قَالَ سِيبَوَيْهِ: "لأَنَّـهُـمْ جَعَـلُوا النُّـونَ في "عَطْشَـانَ " حَيْثُ جَـاءَتْ (بَعْدَ)(٥) أَلِفٍ كَأَلِفِ " حَمْرَاءَ " ؛ لأَنَّهَا عَلَى مِثَـالِهَا في عِدَّةِ الْحُرُوفِ ، وَالتَّحَـرُّكِ وَالسُّكُونِ " (٦) .

وَالْمُشَـابَهَةُ بَيْنَ الأَلِفِ وَالنُّـونِ وَبَيْنَ أَلِفِ " حَمْرَاءَ " مِنْ وُجُـوهٍ :

(أَحَدُهَا : هَذَا) (٧) الَّذِى ذَكَرَهُ سِيبَوَيْهِ .

وَالثَّـانِي : مَـا ذَكَرَهُ - أَيْضًـا - أَنَّ هَـاتَيْنِ الزِّيَـادَتَيْنِ قَدْ اخْتُصَّ بِهِمَـا

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٢١٥ ، وفي الشرح المجهولة لوحة ٣٦ " وعند الكوفيين أنّه ممتنع لأجل الألف والنون والوصف ، وهذا مذهب قويّ ، لأنه ليس في الأسباب ما يقوم مقام سببين سوى الجمع وألفي التأنيث ، ولا يقال إن " ندماناً ، وعرياناً " منصرفان مع وجود الألف والنون والوصف ، لأن وجود الألف والنون فيهما غير مقترن بالشرط المعتبر الذى ذكرناه فلم يبق إلا الوصف فقط ، وإلى هذا المعنى أشار المصنف بقوله :" وزائدَا الوصفِ " لينبه على أن المؤثر هو مجموع الأمرين كما قَالَ : وزائدَا معرّفٍ " ، وأبطل ابن القواس في شرحه ٤٥٨ مذهب الكوفيين ؛ لتحققه في ندمانٍ وعريانٍ مع كونهما مصروفَيْنِ بالاتفاق .

(٢) في الأصل " أنّه إضافة " ، وفي (ف) " أنه إضافته " ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) في (ف) " البدل " .

(٤) في (ف) " وهو " بالواو .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) انظر الكتاب ٣/٢١٦ فما بعدها .

(٧) في (ف) " الأول : هذه " .

الْمُذَكَّرُ كَمَا أَنَّ أَلِفَيْ التَّأْنِيثِ فِي " حَمْرَاءَ " قَدْ اخْتَصَّا بِالْمُؤَنَّثِ (١) .

الثَّالِثُ : أَنَّ " سَكْرَانَ " لاَ تَلْحَقُهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ ، كَمَا أَنَّ " حَمْرَاءَ " كَذَلِكَ ، فَلاَ يُقَالُ : " سَكْرَانَةٌ " ، كَمَا لَمْ يُقَلْ " حَمْرَاءَةٌ " (٢) .

الرَّابِعُ : أَنَّهُ لَمْ يُؤَنَّثْ عَلَى بِنَاءِ الْمُذَكَّرِ ، أَيْ : لاَ يُقَالُ : " رَجُلٌ أَحْمَرُ وَامْرَأَةٌ أَحْمَرَةٌ " ، فَلِذَلِكَ (٣) لاَ يُقَالُ : " رَجُلٌ سَكْرَانٌ ، وَامْرَأَةٌ سَكْرَانَةٌ " .

الْخَامِسُ : أَنَّ الزِّيَادَتَيْنِ فِي " سَكْرَانَ " أَوَّلُهُمَا سَاكِنٌ ، كَمَا أَنَّهُمَا فِي " حَمْرَاءَ " كَذَلِكَ .

السَّادِسُ : أَنَّ مَا بَعْدَ حَرْفِ التَّصْغِيرِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَفْتُوحٌ ، فَتَقُولُ : " سُكَيْرَانُ " كَمَا تَقُولُ "حُمَيْرَاءُ " بِفَتْحِ الرَّاءِ فِيهِمَا وَثُبُوتِ الأَلِفِ .

السَّابِعُ : مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الأَرْجُوزَةِ فِي قَوْلِهِ : " مُقَابِلاً سَكْرَى "يُرِيدُ أَنَّ الأَلِفَ وَالنُّونَ فِي غَيْرِ الْعَلَمِ شَرْطُهَا وُجُودُ " فَعْلَى " ، وَلِذَلِكَ انْصَرَفَ " عُرْيَانٌ " لاِنْتِفَاءِ " فَعْلَى " (٤) ؛ لأَنَّهُمْ قَالُوا فِي مُؤَنَّثِهِ : " عُرْيَانَةٌ " ، وَلِهَذَا قَالَ : " كَذَا اصْرِفْ عُرْيَانْ " أَيْ : لأَنَّ " عُرْيَانًا " لَيسَ لَهُ " فَعْلَى " (٥) فَلاَ يُقَالُ : رَجُلٌ عُرْيَانُ ، وَامْرَأَةٌ عُرْيَى " (٦) ، كَمَا قَالُوا : سَكْرَانُ ، وَسَكْرَى " .

---

(١) انظر الكتاب ٢١٦/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٣٥ .

(٢) فى (ف) " حمراء " تحريف .

(٣) فى (ف) " فكذلك " ، وقال فى التحفة الشافية لوحة ١٧ " فأما قول بنى أسد " سكرانة " ، وغضبانة فلغة رديئة " ، وانظر ابن يعيش ٦٧/١ .

(٤) فى (ف) " فيعلى " .

(٥) فى (ف) " فيعل " .

(٦) فى (ف) " وامرأة عريان " .

الثَّامِنُ : اتِّفَاقُهُمَا في صِيغَةِ الْجَمْعِ ، نَحْوُ (١) سَكْرَانَ ، وَسَكَارَى " كَمَا تَقُولُ : " صَحْرَاءُ وَصَحَارَى " .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الْمَانِعُ مِنَ الصَّرْفِ الأَلِفُ وَالنُّونُ وَانْتِفَاءُ " فَعْلاَنَةٍ " ، فَعَلَى (٢) هَذَا لاَ يَنْصَرِفُ (٣) " سَكْرَانُ " لاِنْتِفَاءِ "سَكْرَانَةٍ " وَيَنْصَرِفُ " عُرْيَانٌ " لِقَوْلِهِمْ : " عُرْيَانَةٌ " .

وَلاَ يَنْصَرِفُ) (٣) بَابُ " سَكْرَانَ " مَعْرِفَةً وَلاَ نَكِرَةً ، أَمَّا مَعْرِفَةً فَلِلتَّعْرِيفِ وَالأَلِفِ وَالنُّونِ ، وَأَمَّا نَكِرَةً فَلِلأَلِفِ وَالنُّونِ وَوُجُودِ (٤) " فَعْلَى " أَوِ انْتِفَاءِ " فَعْلاَنَةٍ ") (٤) .

وَعَلَمِيَّةُ الَّذِي تَرَكَّبَا كَحَضْرَمَوْتَ وَكَمَعْدِي كَرِبَا

التَّرْكِيبُ شَرْطُهُ الْعَلَمِيَّةُ وَلاَ يَمْنَعُ مَعَ غَيْرِهَا ، وَلِذَلِكَ قَدَّمَ ذِكْرَ الْعَلَمِيَّةِ عَلَى ذِكْرِ التَّرْكِيبِ ؛ لِكَوْنِهَا شَرْطًا في كَوْنِ التَّرْكِيبِ سَبَبًا في مَنْعِ الصَّرْفِ ، وَشَرْطُ الشَّيْءِ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلاً بِـ «صَاحِبِ حَمْرَاءَ» عَلَى تَقْدِيرِ تَرْكِيبِ : " صَاحِب " مَعَ " حَمْرَاءَ " كَتَرْكِيبِ " حَضْرَ "(مَعَ) (٥) "مَوْتَ " لَكُنْتَ تَقُولُ : " هَذَا صَاحِبُ حَمْرَاءُ " بِضَمِّ الْهَمْزَةِ مِنْ "حَمْرَاءَ " ، كَمَا تَقُولُ : " هَذِهِ حَضْرَمَوْتُ " ، فَإِذَا نَكَّرْتَ صَرَفْتَ "حَمْرَاءَ" فَتَقُولُ : " رُبَّ صَاحِبَ حَمْرَاءٍ مَرَرْتُ بِهِ " كَمَا تَصْرِفُ " حَضْرَمَوْتَ " إِذَا نَكَّرْتَهُ ، وَلاَ يُعْتَدّ بِالتَّأْنِيثِ اللاَّزِمِ الَّذِي

---

(١) في (ف) " ونحو " بالواو .

(٢) في (ف) "فيعل " .

(٣) سقط من (ف) ، انتقال نظر .

(٤) في (ف) " فيعل ، وانتفاء فعلانة " ، وانظر ذلك في المقتضب ٣/ ٣٣٥ فما بعدها ، وابن يعيش ١/ ٦٧ .

(٥) سقط من (ف) .

في " حَمْرَاءَ " ؛ لِأَنَّ / الْكَلِمَةَ (١) قَدْ صَارَتْ كَبَعْضِ الاسْمِ ، وَكَذَا إِذَا ٥٦/ب
سَمَّيْتَ رَجُلاً بِـ " صَاحِبِ مَسَاجِدَ " إِذَا نَكَّرْتَهُ صَرَفْتَهُ ، وَأَمَّا " حَضْرَمَوْتُ " (فَهُوَ) (٢) اسْمُ بَلْدَةٍ مِنْ بِلَادِ الْيَمَنِ (٣) ، وَ " مَعْدِي كَرِبُ " اسْمُ رَجُلٍ ، وَمَعْنَاهُ عَدَاهُ الْفَسَادُ ؛ لِأَنَّ " الْكَرِبَ " الْفَسَادُ

وَلِلتَّرْكِيبِ أَرْبَعُ (شَرَائِطَ) (٤) :

أَحَدُهَا : أَنْ لَا يَكُونَ تَرْكِيبَ إِضَافَةٍ .

الثَّانِي : أَنْ لَا يَكُونَ تَرْكِيبَ إِسْنَادٍ ، كَتَرْكِيبِ الْجُمَلِ .

الثَّالِثُ: أَنْ لَا يَتَضَمَّنَ الاسْمُ الثَّانِي مَعْنَى الْحَرْفِ ، كَخَمْسَةَ عَشَرَ .

الرَّابِعُ : أَنْ لَا يَكُونَ الاسْمُ الثَّانِي صَوْتاً ، نَحْوُ " عَمْرَوَيْهِ " .

وَإِنَّمَا مَنَعَ التَّرْكِيبُ الصَّرْفَ ؛ لِشَبَهِ الاسْمِ الثَّانِي مِنَ الْمُرَكَّبَيْنِ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ بِدَلِيلِ فَتْحِ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا، كَمَا يُفْتَحُ الاسْمُ الَّذِي تَدْخُلُهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ، وَبِدَلِيلِ حَذْفِ الثَّانِي فِي النَّسَبِ، كَمَا تُحْذَفُ تَاءُ التَّأْنِيثِ (٥)، فَتَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى(٦) " بَعْلَبَكَّ " : (بَعْلِيٌّ))(٧) .

---

(١) في (ف) " العلمية".

(٢) سقط من (ف) .

(٣) وقيل : هو اسم رجل ، وهو ابن سبأ ، كان اسمه عبدالنور ، فتقدَّمَ إلى معركة ، وقال : حضر الموت فسمي "حضرموت " . عن شرح ابن الخباز لوحة ٣١ ، والشرح المجهول لوحة ٣٦ ، وانظر معجم البلدان ٢/ ٢٦٩ .

(٤) في (ف) " شروط " .

(٥) انظر ذلك في ابن يعيش ١/ ٦٥ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٢ ، وفيه أنَّ منهم من يضيف الاسم الأول ويصرف فيقول : " هَذَا مَعْدِ يكربٍ " ومنهم من يقول : " هَذَا مَعْدِ يكْرِبَ " فيضيف الأول إلى الثاني ، ولا يصرف .

(٦) في (ف) " آل " تحريف .

(٧) سقط من (ف) .

أمَّا مِثَالُ عُجْمَةِ الأَعْـــلاَمِ   فَنَحْوُ إِسْحَق وَابْرَاهَـــامِ

احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : "عُجْمَةِ الأَعْلاَمِ " عَنْ [١] " عُجْمَةِ الأَجْنَاسِ " ؛ فَإِنَّ "الْعُجْمَةَ" لاَ تَأْثِيرَ لَهَا إِلاَّ بِالْعَلَمِيَّةِ ، فَأَمَّا " سَرَاوِيلُ " عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّه أَعْجَمِيٌّ مُنِعَ مِنَ الصَّرْفِ حَمْلاً عَلَى مُوَازِنِهِ مِنَ الْعَرَبِيِّ وَهُوَ " تَمَاثِيلُ " فَشَاذٌّ ، وَأَرَادَ بِقَوْلِهِ : " عُجْمَةِ الأَعْلاَمِ " مَا كَانَ عَلَمًا فِي اللُّغَةِ الأَعْجَمِيَّةِ ثُمَّ اسْتَعْلَمَتْهُ الْعَرَبُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْعَلَمِيَّةِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ " بُقَّماً " [مَثَلاً] [٢] اسْمُ جِنْسٍ لِمَا يُصْبَغُ بِهِ [٣] فَإِذَا سُمِّيَ بِهِ رَجُلٌ لَمْ يَكُنْ لِلْعُجْمَةِ فِيهِ تَأْثِيرٌ ، بَلِ امْتِنَاعُ صَرْفِهِ إِنَّمَا هُوَ لأَجْلِ وَزْنِ الْفِعْلِ الْمُخْتَصِّ ، وَالتَّعْرِيفِ ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ : إِنَّهُ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ - أَيْ :وَهُوَ نَكِرَةٌ - لَمْ يَنْصَرِفْ ؛ لِلْعُجْمَةِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ، وَكَذَلِكَ لَوْ سَمَّيْتَ بِ « نَرْجِسَ » لَمْ يَنْصَرِفْ ؛ لِلتَّعْرِيفِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ الْغَالِبِ .

وَلاَ يَمْتَنِعُ الاسْمُ الأَعْجَمِيُّ مِنَ الصَّرْفِ إِلاَّ بِشُرُوطٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ عَلَماً .

الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ عَلَمِيَّتُهُ فِي اللُّغَةِ الأَعْجَمِيَّةِ [٤] .

الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ زَائِدًا عَلَى ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ عِنْدَ قَوْمٍ ؛ فَإِنَّ الثُّلاَثِيَّ [٥] عِنْدَهُمْ مَصْرُوفٌ وَإِنْ تَحَرَّكَ أَوْسَطُهُ ، أَوْ يَكُونَ - إِنْ كَانَ ثُلاَثِياً - مُتَحَرِّكَ

---

(١) في(ف) "من " .
(٢) سقط في الأصل .
(٣) انظر الصحاح "بقم " ، والمعرب ١٠٧ .
(٤) في هذا الشرط خلاف ، انظر الهمع ١/ ٣٢ .
(٥) في الأصل " الثاني "وهو تحريف .

الأوْسَطِ عِنْدَ قَوْمٍ (١) ، فَبَكَجُ (٢) وَشَتَرُ مُنْصَرِفُ عِنْدَ الأوَّلِينَ وَغَيْرُ مُنْصَرِفٍ عِنْدَ غَيْرِهِمْ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : أَوْ يَكُونَ - إِنْ كَانَ سَاكِنَ الأوْسَطِ - فِيهِ تَأْنِيثٌ ، لِيَدْخُلَ فِيهِ نَحْوُ " مَاهَ ، وَجُورَ " (٣) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " إِبْرَاهَامُ "بِالأَلِفِ دُونَ الْيَاءِ فَلِيُشَاكِلَ الْبَيْتُ الأوَّلُ الْبَيْتَ الثَّانِيَ ، وَفِي "إِبْرَاهِيمَ " أَرْبَعُ لُغَاتٍ ، هَذِهِ أَحَدُهَا " (٤) .

إِلاَّ ثُلاَثِياً بِهِ قَدْ سُكِّنَا ثَانِيهِ فَالصَّرْفُ كَنُوحٍ عُيِّنَا

الاسْتِثْنَاءُ هُنَا مُتَّصِلٌ (٥) ؛ لأَنَّهُ مِنْ قَوْلِهِ :" أَمَّا مِثَالُ عُجْمَةِ الأَعْلامِ " فَلاَ يَنْصَرِفُ مِنْهَا إِلاَّ الْمِثَالُ الثُّلاَثِيّ السَّاكِنُ الثَّانِي كَنُوحٍ .

وَقَوْلُهُ :" إِلاَّ ثُلاَثِيًّا بِهِ قَدْ سُكِّنَ ثَانِيهِ "يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ الأَعْجَمِيَّ الْمُتَحَرِّكَ الأَوْسَطِ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ ، نَحْوُ "بَكَجَ (٦) ، وَشَتَرَ " ، وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ : " بِهِ "يَرْجِعُ إِلَى الثُّلاَثِيِّ ، وَتَقْدِيرُهُ إِلاَّ ثُلاَثِيًّا قَدْ سُكِّنَ ثَانِيهِ بِهِ ، أَيْ : قَدْ سُكِّنَ ثَانِيهِ فِيهِ أَوْ مِنْهُ (٧) * ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ " الْهَاءُ " فِي "بِهِ" ضَمِيرَ « مِثَالِ (٨) " عُجْمَةِ الأَعْلاَمِ » ، وَ" الْبَاءُ " بِمَعْنَى " فِي " ، أَيْ :إِلاَّ ثُلاَثِياً فِي مِثَالِ عُجْمَةِ الأَعْلاَمِ ، قَدْ سُكِّنَ ثَانِيهِ ، وَهَذَا وَجْهٌ حَسَنٌ .

---

(١) انظر الهمع ١/٣٢ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٥٣ .

(٢) بكج مكانه في الأصل بياض وشتر : اسم قلعة . عن معجم البلدان (شتر) .

(٣) ذكر ذلك ابن الخشاب في المرتجل ٩٤ .

(٤) انظر المعرب من الكلام الأعجمي للجواليقي ٦١ ، والصحاح " برهم " .

(٥) الاستثناء المتصل : ما كان المستثنى بعضاً مِمَّا قبله ، نحو " قام القوم إلا زيداً " .

(٦) قوله "بكج " مكانه في الأصل بياض ، ولم أهتد إلى معرفته ، ولولا تقييده بتحرُّكِ الأوسط لقلت : إنه مصحف من " بلخ " .

(٧) على اعتبار أن الباء فى " به " بمعنى " فى " ، أو " من " ، وانظر شرح ابن القواس ١ / ٤٦٣ .

(٧) (ف) "مثل ".

إلاَ مُؤَنَّثاً كَمِصْرَ ٱلمَعْرِفَهْ   فَذَا كَهِنْدٍ بَعْضُهُمْ مَا صَرَفَهْ

هَذَا الاسْتِثْنَاءُ الثَّانِي مُتَّصِلٌ مِنْ قَوْلِهِ : " إِلاَّ ثُلاثِيّاً " فَكَأَنَّهُ ٥٧/ أ
قَالَ : ٱلعَلَمُ الثُّلاثِيُّ السَّاكِنُ ٱلحَشْوِ يَتَعَيَّنُ صَرْفُهُ مَعَ ٱلعُجْمَةِ إِلاَ مَعَ التَّأْنِيثِ ، فَإِنَّهُ لاَ يَتَعَيَّنُ صَرْفُهُ .

وَٱلفَرْقُ بَيْنَ "نُوحٍ" ، وَ" هِنْدٍ" أَنَّ ٱلعُجْمَةَ لَيْسَتْ بِإِزَاءِ (١) مَعْنىً ، بَلْ هِيَ أَمْرٌ عَرَضَ لِلَّفْظِ بِأَنْ (٢) كَانَ وَضْعُهُ أَعْجَمِيّاً ، وَأَمَّا التَّأْنِيثُ فَإِنَّهُ بِإِزَاءِ (١) مَعْنىً مَقْصُودٍ بِٱلوَضْعِ ، وَأَيْضاً فَإِنَّ " ٱلهَاءَ " مُقَدَّرَةٌ فِي ٱلمُؤَنَّثِ بِدَلِيلِ ظُهُورِهَا فِي التَّصْغِيرِ نَحْوُ " هُنَيْدَةَ "تَصْغِيرِ " هِنْدٍ " .

وَاعلَمْ أَنَّ مِثْلَ " هِنْدٍ ، وَجُمْلٍ ، وَدَعْدٍ ، وَنُعْمٍ" لِلْعَرَبِ فِيهِ مَذْهَبَانِ(٣) مِنْهُم مَنْ يَصْرِفُهُ ؛ لِأَنَّ الاسْمَ بِقِلَّةِ حُرُوفِهِ وَسُكُونِ ثَانِيهِ فِي غَايَةِ ٱلخِفَّةِ ، فَقَاوَمَتْ خِفَّتُهُ (٤) ثِقَلَ أَحَدِ السَّبَبَيْنِ فَٱنصَرَفَ فِي الاخْتِيَارِ مَعَ أَنَّ ٱلأَصْلَ الصَّرْفُ .

وَمِنْهُم مَنْ لاَ يَصْرِفُهُ ، وَيَقُولُ : ٱلمُقْتَضِي لِمَنْعِ ٱلصَّرْفِ مَوْجُودٌ وَهُوَ ٱلعَلَمِيَّةُ وَالتَّأْنِيثُ ، وَلاَ يَلْتَفِتُ إِلَى خِفَّةِ الاسْمِ ، وَقَدْ جَمَعَ الشَّاعِرُ اللُّغَتَيْنِ (٥) فِي قَوْلِهِ :

---

(١) في (ف) " بأن " .
(٢) في (ف) " بل " .
(٣) انظر المقتضب ٣/ ٣٥٠ ، والكتاب ٣ / ٢٤٠ مع حاشيته للسيرافي .
(٤) في (ف) "الخفة " .
(٥) في الأصل " المعنيين " .

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ (١) دَعْدُ فِي الْعُلَبِ (٢)

فَصَرَفَ الْأَوَّلَ وَلَمْ يَصْرِفِ الثَّانِيَ ، فَإِنْ قِيلَ : هَذَا لاَ دَلِيلَ فِيهِ عَلَى جَوَازِ الصَّرْفِ ؛ لِأَنَّ الشِّعْرَ مَوْضِعُ ضَرُورَةٍ ، فَيَكُونُ صَرْفُ الْأَوَّلِ لِلضَّرُورَةِ .

قُلْتُ : لاَ ضَرُورَةَ فِي الصَّرْفِ ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُحْذَفَ التَّنْوِينُ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَلَمْ يَنْكَسِرْ وَزْنُ الْبَيْتِ ، غَايَةُ مَا يُقَالُ :إِنَّ فِيهِ زِحَافاً (٣) إِذَا لَمْ يُصْرَفْ ، وَالزِّحَافُ جَائِزٌ ، وَالْكَسْرُ فِي الشِّعْرِ غَيْرُ جَائِزٍ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « كَمِصْرَ الْمَعْرِفَةْ " فَذَا كَهِنْدٍ (٤) بَعْضُهُمْ مَا صَرَفَهْ » يُرِيدُ أَنَّ فِي " مِصْرَ " مَذْهَبَيْنِ كَمَا فِي " هِنْدٍ " ، وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ ؛ فَإِنَّ " مِصْرًا " فِي الْأَصْلِ مُذَكَّرٌ (٥) ، وَهُوَ اسْمٌ لِلْحَدِّ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) فى (ف) " يعد " تصحيف من " تغذ " ، الرواية الثانية فى البيت .

(٢) البيت لجرير كما في ديوانه ١٠٢١ ونسب لعبيد الله بن قيس الرقيات كما في ملحقات ديوانه ١٧٨ .

وهو من شواهد الكتاب ٣/ ٢٤١ ، والخصائص ٣/ ٦١ ، ٣١٦ ، والمنصف ٢/ ٧٧ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٥٠ ، والاقتضاب ٣٦٧ ، والتبصرة ٥٥٢ ، وابن يعيش ١/ ١٧٠ ، التلفع : الالتحاف بالثوب . والفضل : الزيادة . والمئزر : الإزار ، وهو ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن . والعلب قال فى حاشية (ف) " آنية من أدم " [أى : من جلد] يشرب بها الإعراب " .

والمعنى أن دعدا هذه حضرية رقيقة العيش لا تلبس لبس الإعراب ولا تشرب في أوانيهم .

(٣) الزحاف : حذف ثانى السبب الخفيف ، أو إسكان ثاني السبب الثقيل .

انظر العقد الفريد ٥/ ٤٢٥ وما بعدها ، والكافى فى العروض والقوافى ١٩ .

(٤) فى النسختين " فذاك هند " سهو من الناسخين " .

(٥) فى (ف) " مذكرا " بالنصب .

وَجَاعِلَ الشَّمْسِ مِصرًا لاَخَفَاءَ بِهِ (١) بَيْنَ النَّهَارِ وَبَيْنَ اللَّيْلِ قَدْ فَصَلاَ (٢)

وَسُمِّيَتْ " مِصْرُ " الْمَعْرُوفَةُ بِهَذَا الاسْمِ ؛ لأَنَّهَا حَدٌّ فَاصِلٌ بَيْنَ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ، فَمِصْرُ فِي الأَصْلِ مُذَكَّرٌ وَهُوَ الْحَدُّ ، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ هَذِهِ الْبُقْعَةُ فَصَارَ مَنْقُولاً مِنَ التَّذْكِيرِ إِلَى التَّأْنِيثِ ، فَصَارَ فِيهِ التَّعْرِيفُ وَالتَّأْنِيثُ وَالنَّقْلُ مِنَ الأَخَفِّ – وَهُوَ الْمُذَكَّرُ – إِلَى الأَثْقَلِ وَهُوَ الْمُؤَنَّثُ ، وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ (٣) وَأَبُو عَمْرٍو (٤) يَمْنَعَانِ صَرْفَهُ الْبَتَّةَ (٥) ، (٧-٧) قَالَ سِيبَوَيْهِ: " وَهُوَ الْقِيَاسُ " (٦) ، يَعْنِي : إِذَا سَمَّيْتَ امْرَأَةً بِزَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو لاَ يَجُوزُ صَرْفُهُ الْبَتَّةَ) (٧) .

---

(١) فى (ف) " لإخفائه ".

(٢) نسب البيت فى بعض كتب المعاجم إلى عدى بن زيد العبادى ، وهو فى ملحقات ديوانه ١٥٩ ، برواية "وجعل الشمس " ، ونسب فى بعضها الآخر لأمية بن أبى الصلت وهو فى ديوانه ٦١ وهو فى الصحاح ، والتنبيه والإيضاح ، ومعجم مقاييس اللغة ٥/ ٣٣٠ ، واللسان ، والتاج (١٤/ ١٢٥) ، وأساس البلاغة كلها في مادة "مصر" ، وديوان الأدب ١/ ١٨٤ ، وتهذيب اللغة ١٢/ ١٨٣ ، والزاهر ١/ ١٥٣ .

ومعنى البيت أن الله تبارك وتعالى قد جعل الشمس حدا فاصلاً بين الليل والنهار .

(٣) هو عبدالله بن أبى إسحاق مولى آل الحضرمى وأول من بعج النحو ومد القياس ، مات سنة (١١٧ هـ) ترجمته فى انباه الرواه ٢/ ١٠٤ ، والأعلام ٤/ ١٩٧ ، البلغة فى تاريخ أئمة اللغة ١٠٤ ، طبقات الفراء ١/ ٤١٠ .

(٤) ذكر السيوطى فى البغية ٢/ ٢٣١ واحداً وعشرين قولا فى اسمه ، والأصح أنه زبان بن العلاء أحد القراء السبعة والمتوفى سنة (١٥٤ هـ) ، ترجمته فى طبقات القراء ١/ ٢٨٨ ، وفيات الأعيان ١/ ٣٨٦ .

(٥) قوله " البتة " احتراز من عدم جواز الوجهين كما في " هند " .

(٦) الكتاب ٣/ ٢٤٢ قال " لأن المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث " .

(٧) سقط من (ف) انتقال نظر .

وَأَمَّا عِيسَى (بْنُ عُمَرَ) (١) فَيَرَى صَرْفَ امْرَأَةٍ اسْمُهَا (عَمْرٌو) (٢) بِكُلِّ حَالٍ ، فَلاَ وَجْهَ لِلتَّسْوِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هِنْدٍ .

وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُنَكَّرَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُعَرَّفًا كَأَحْمَرَا

أَتَى بِلَفْظِ " كُلٍّ " لِيَعُمَّ (٣) الْحُكْمُ فِى الْجَمِيعِ وَلاَ يَنْتَقِضُ بِثُلاَثَ إِذَا سُمِّيَ بِهِ فَإِنَّهُ يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً عِنْدَ قَوْمٍ ، وَلاَ يَنْصَرِفُ نَكِرَةً - أَعْنِي قَبْلَ التَّسْمِيَةِ - ، وَمَا لاَ يَنْصَرِفُ نَكِرَةً يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : إِذَا عُرِّفَ - أَيْ : جُعِلَ عَلَماً - (كَانَ) (٤) لِلتَّعْرِيفِ فِيهِ أَثَرٌ .

وَالثَّانِي : لَيْس كَذَلِكَ .

فَالأَوَّلُ ثَلاَثَةُ أَبْوابٍ :

أَحَدُهَا : بَابُ " أَفْعَلَ " صِفَةً كَأَحْمَرَ [لاَ يَنْصرِفُ] (٥) نَكِرَةً لِلْوَصْفِ وَالْوَزْنِ ، وَلاَ مَعْرِفَةً لِلتَّعْرِيفِ وَالْوَزْنِ .

[وَ] (٦) الثَّانِي : بَابُ "فَعْلاَنَ " الَّذِى مُؤَنَّثُهُ " فَعْلَى " نَحْوُ " سَكْرَانَ " لاَ يَنْصَرِفُ نَكِرَةً لِلأَلِفِ وَالنُّونِ (٨-٨) (الْمُضَارِعَتَيْنِ (٧) لأَلِفِ التَّأْنِيثِ ، وَلاَ مَعْرِفَةً لِلتَّعْرِيفِ وَالأَلِفِ وَالنُّونِ) (٨) كَعُثْمَانَ . ٥٧/ب

---

(١) سقط من (ف) ، وانظر ترجمة ابن عمر فى البلغة ١٧٩ ، والبغية ٢/ ٢٣٧ وغيرهما .

(٢) فى الأصل " عمر "تحريف ، وانظر الكتاب ٣/ ٢٤٢ .

(٣) فى (ف) "ليعلم ".

(٤) سقط من (ف) .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) زيادة من (ف) .

(٧) فى الأصل " المضارعتان " بالرفع .

(٨) سقط من (ف) انتقال نظر .

وَالثَّالِثُ : أَلْفَاظُ الْعَدَدِ الْمَعْدُولَةِ ، ونَحوِهَا ، نَحْوُ "ثُلاَثَ " ، وَ " أُخَرَ " فَإِنَّهَا لاَ تَنْصَرِفُ نَكِرَةً لِلصِّفَةِ وَالْعَدْلِ ، وَلاَ مَعْرِفَةً لِلتَّعْرِيفِ وَالْعَدْلِ ، فَإِنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ بِـ "أُخَرَ " صَارَ مِثْلَ "عُمَرَ " .

فَإِنْ قِيلَ " فَإِنَّ في أَلْفَاظِ الْعَدَدِ خِلاَفًا فَلاَ يَسْتَقِيمُ لَفْظُ الْعُمُومِ في قَوْلِهِ : " وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُنَكَّرا " (١) .

قُلْتُ : لَعَلَّ (٢) مَذْهَبَهُ أَنَّ أَلْفَاظَ الْعَدَدِ إِذَا سُمِّيَ بِهَا لاَ تَنْصَرِفُ ؛ لِلْعَدْلِ وَالتَّعْرِيفِ كَمَا في "عُمَرَ " .

(وَأَمَّا مَا لاَ يَنْصَرِفُ نَكِرَةً فَإِذَا سُمِّيَ بِهِ) (٣) ، وَلاَ تَأْثِيرَ لِلْعَلَمِيَّةِ فِيهِ ، فَكَذَلِكَ في ثَلاَثَةِ أَبْوَابٍ أَيْضًا :

أَحَدُهَا : بَابُ " فَعْلَى " نَحْوُ " سَكْرَى " .

وَالثَّانِي : بَابُ " فَعْلاَءَ " نَحْوُ " حَمْرَاءَ " .

وَالثَّالِثُ : بَابُ " مَسَاجِدَ " .

فَإِنَّ الْعِلَّةَ في هَذِهِ تَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ في الاسْتِقْلاَلِ بِمَنْعِ الصَّرْفِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ " سَلْمَى ، وَسُعْدَى " عَلَمَانِ وَلاَ أَثَرَ لِلْعَلَمِيَّةِ فِيهِمَا ، بَلِ التَّأْثِيرُ في مَنْعِ الصَّرْفِ لأَلِفِ التَّأْنِيثِ فَقَطْ (٤) .

وَإِنْ تُعَرِّفْهُ بِلاَمٍ أَوْ تُضِفْ　　　أَوْ نُكِّرَ الْعَلَمُ فَهْوَ مُنْصَرِفْ

---

(١) القائل هو ابن الخباز قال فى شرحه " هذا العموم غير مستقيم والحق ما أذكره .. " ، انظر شرح ابن الخباز لوحة ٣٢ ، وانظر ابن يعيش ١/ ٦٣ ، والهمع ١/ ٣٦ .

(٢) فى الأصل " بعد " .

(٣) فى (ف) " وأما لا ينصرف به نكرة فإذا سمى به نكرة " تحريف .

(٤) سقط من (ف) .

الضَّمِيرُ في " تُعَرِّفْهُ " يَرْجِعُ إِلَى "كُلٍّ" في قَوْلِهِ : " وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُنَكَّرًا "[^١] إِذَا عَرَّفْتَهُ بِالأَلِفِ وَاللَّامِ أَوْ أَضَفْتَهُ انْصَرَفَ عَلَى رَأْيٍ ، وَلَعَلَّهُ يَخْتَارُهُ ، وَأَمَّا الْعَلَمُ فَطَرِيقُ صَرْفِهِ التَّنْكِيرُ ، فَتَقُولُ : "رُبَّ عُمَرٍ مَرَرْتُ بِهِ ، وَ " كُلُّ إِبْرَاهِيمٍ مَرَرْتُ بِهِ فَأَكْرِمْهُ " ، وَبِالإِضَافَةِ أَيْضًا نَحْوَ " مَرَرْتُ بِعُمَرِكُمْ ، وَبِعُثْمَانِكُمْ " ، فَالإِضَافَةُ أَعَمُّ ؛ لأَنَّكَ إِذَا أَضَفْتَ النَّكِرَةَ أَوِ الْمَعْرِفَةَ صَرَفْتَهُمَا عَلَى رَأْيٍ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِأَحْمَرِ الْقَوْمِ ، وَبِعُمَرِ الْعَشِيرَةِ " .

وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُمْ إِذَا أَضَفْتَ الْعَلَمَ الَّذِي لاَ يَنْصَرِفُ صَرَفْتَهُ قَوْلٌ فِيهِ تَسَامُحٌ ؛ لأَنَّ الْعَلَمَ لاَ تَصِحُّ إِضَافَتُهُ إِلاَّ بَعْدَ تَنْكِيرِهِ ، فَإِذَا نَكَّرْتَهُ فَصَرْفُهُ بِالتَّنْكِيرِ لاَ بِالإِضَافَةِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " فَهُوَ مُنْصَرِفْ " يَحْتَمِلُ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ عَلَى " الْعَلَمِ " وَحْدَهُ دُونَ مَا قَبْلَهُ ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ وَإِنْ تُعَرِّفْ النَّكِرَةَ أَوْ (تُضِفْهَا)[^٢] انْجَرَّتْ ، وَإِنْ نَكَّرْتَ الْعَلَمَ صَرَفْتَهُ ، وَهُوَ رَأْيُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ هَذَا الْعِلْمِ .

وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " أَوْ نُكِّرَ الْعَلَمُ " الْعَلَمَ[^٣] الأَصْلِيَّ لاَ الْعَلَمِيَّةَ[^٤] الطَّارِئَةَ – أَعْنِي : الْمَنْقُولَةَ عَنِ الصِّفَةِ – ؛ فَإِنَّ " أَحْمَرَ " إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ ثُمَّ نَكَّرْتَهُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ لَمْ تَصْرِفْهُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ[^٥] ؛ لأَنَّ أَصْلَهُ وَصْفٌ وَالْعَلَمِيَّةُ طَارِئَةٌ

---

[^١]: قال الشريشي في شرحه ١/ ٥٤١ " الهاء في قوله " وان تعرفه " عائدة إلى ما لا ينصرف مطلقاً لا إلى هذا الأخير المذكور الآن ، لأن الحكم عام فى جميع ما لا ينصرف " .

[^٢]: فى النسختين " أو تضيفها " والأولى حذف الياء ، لأنه معطوف على مجزوم .

[^٣]: قوله " العلم " الثاني سقط من (ف) .

[^٤]: فى (ف) "ولا العلمية " بالواو .

[^٥]: الكتاب ٢/٤ بولاق .

عَلَيْهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ مُطْلَقَ الْعَلَمِ عَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ ؛ فَإِنَّهُ يَصْرِفُ "أَحْمَرَ" إِذَا نَكَّرْتَهُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ (١) .

وَأَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ إِذَا أَضَافُوا مَا لاَ يَنْصَرِفُ ، أَوْ أَدْخَلُوا عَلَيْهِ الأَلِفَ وَاللاَّمَ ، أَوْ نَكَّرُوهُ - إِنْ كَانَ عَلَمًا (٢) - مُخْتَلِفُونَ فِيهِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى أَنَّهُ مُنْصَرِفٌ (٣) ، وَيَقُولُ : غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ إِنْ كَانَ عَلَمًا كَعُمَرَ فَقَدْ زَالَتْ بِالتَّنْكِيرِ الْعَلَمِيَّةُ الَّتِي لاَ يُؤَثِّرُ فِي مَنْعِ الصَّرْفِ مِنَ التَّعْرِيفَاتِ غَيْرُهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَماً ، فَبِإِدْخَالِ اللاَّمِ ، وَبِالإِضَافَةِ قَدْ بَعُدَ عَنْ شَبَهِ الْفِعْلِ ، وَالْمَانِعُ مِنَ الصَّرْفِ إِنَّمَا كَانَ لِشَبَهِ الْفِعْلِ وَقَدْ زَالَ بِالْإِضَافَةِ ، وَبِالأَلِفِ وَاللاَّمِ نَحْوُ " مررتُ بِأَفْضَلِكُمْ ، وَأَفْضَلِ الْقَوْمِ " ، (إِذْ) (٤) كَانَتِ الاضَافَةُ وَالْأَلِفُ وَاللاَّمُ (لاَ مَدْخَلَ لَهُمَا فِي الْفِعْلِ) (٥) .

وَقَدِ اعْتَرَضُوا عَلَى هَذَا بِأَنَّ كَوْنَ الاسْمِ فَاعِلاً نَحْوُ "قَامَ أَسْمَرُ" ، أَوْ مَفْعُولاً ، نَحْوُ " رَأَيْتُ أَسْمَرَ " ، أَوْ مَجْرُوراً بِحَرْفِ الْجَرِّ ، نَحْوُ " مررْتُ بِأَسْمَرَ " (٦) يُبْعِدُهُ عَنْ شَبَهِ الْفِعْلِ ، إِذْ لاَ مَدْخَلَ لِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الأَشْيَاءِ فِي الْفِعْلِ وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَنْصَرِفْ ، فَكَذَا مَعَ الأَلِفِ وَاللاَّمِ /، ٥٨/أ وَالْإِضَافَةِ .

---

(١) نصَّ عليه ابن يعيش ١/ ٧٠ ، والسيوطيُّ في الهمع ١/ ٣٦ ، والكيشيّ في الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٣٣ .

(٢) في (ف) " عالما " تحريف .

(٣) قال ابن الخباز في شرحه لوحة ٣٢ " وهو مذهب يحيى " ، وانظر الفصول الخمسون ١٥٨ .

(٤) في النسختين " إذا " .

(٥) في الأصل " لا تدخل في الفعل " ، والمثبت من (ف) .

(٦) في (ف) " رأيت أسمراً " ، " مررت بأسمرٍ " بالصرف تحريف .

وَأَجَابُوا عَنْ هَذَا الاعْتِرَاضِ بِأَنَّ الاسْمَ غَيْرَ الْمَنْصَرِفِ إِنَّمَا امْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ ؛ لأَنَّهُ أَشْبَهَ الْفِعْلَ مِنْ وَجْهَيْنِ ، فَلاَ يَنْصَرِفُ إِلاَّ إِذَا بَعُدَ عَنْ ذَلِكَ الشَّبَهِ بِوَجْهَيْنِ ، فَيَكُونُ الاسْمُ فَاعِلاً ، أَوْ مَفْعُولاً ، أَوْ دَاخِلاً عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ ، إِنَّمَا بَعَّدَهُ ذَلِكَ عَنِ الشَّبَهِ لِلْفِعْلِ بِوَجْهٍ وَاحِدٍ ، وَعَلَى مَا ذَكَرْنَا قَدْ بَعُدَ عَنْ شَبَهِ الْفِعْلِ بِوَجْهَيْنِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ قَوْلَنَا : " مَرَرْتُ بِالأَحْمَرِ " أَنَّ الأَلِفَ وَاللاَّمَ إِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَكَذَلِكَ " قَامَ أَحْمَرُكُمْ ، وَضَرَبْتُ أَسْوَدَكُمْ " إِنَّمَا أَضَفْتَهُ بَعْدَ كَوْنِهِ فَاعِلاً ، أَوْ مَفْعُولاً ، فَلاَ يَلْزَمُ مِنَ امْتِنَاعِ الصَّرْفِ لِبُعْدِهِ عَنِ الْفِعْلِ بِوَجْهٍ وَاحِدٍ امْتِنَاعُهُ لِبُعْدِهِ (عَنْهُ) [1] بِوَجْهَيْنِ .

وَمِنْهُم مَنْ يَقُولُ: لاَيَنْصَرِفُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بِهَذِهِ الأَشْيَاءِ ، بَلْ يَنْجَرُّ [2] ، لأَنَّ تَنْوِينَهُ غَيْرُ مُمْكِنٍ مَعَ هَذِهِ الأَشْيَاءِ ، فَالصَّرْفُ هُوَ التَّنْوِينُ لاَ الْجَرُّ .

وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَّلَ [3] ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَقَالَ : إِنْ زَالَ أَحَدُ السَّبَبَيْنِ بِالإِضَافَةِ ، أَوْ بِالأَلِفِ وَاللاَّمِ ، انْصَرَفَ ، نَحْوُ "مَرَرْتُ بِعُمَرِ الْقَوْمِ ، وَبِأَحْمَدِكُمْ " فَإِنَّ الْعَلَمِيَّةَ قَدْ زَالَتْ وَبَقِيَ سَبَبٌ وَاحِدٌ ، وَالسَّبَبُ الْوَاحِدُ لاَ يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ ، وَإِنْ لَمْ يَزُلْ أَحَدُ السَّبَبَيْنِ بِالإِضَافَةِ أَوْ بِالأَلِفِ وَاللاَّمِ ، لَمْ يَنْصَرِفْ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِالأَحْمَرِ ، وَبِأَحْمَرِ الْقَوْمِ " ، فَإِنَّ وَزْنَ الْفِعْلِ وَالْوَصْفَ بَاقِيَانِ مَعَ الإِضَافَةِ وَمَعَ الأَلِفِ وَاللاَّمِ فَلَمْ يَنْصَرِفْ ؛ لأَنَّ الْمَانِعَ مَوْجُودٌ .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) هذا مذهب سيبويه ، انظر الكتاب ١/ ٧ ، ٢/ ١٣ بولاق .

(٣) وممن قال بذلك ابن الخباز ، انظر شرحه لوحة ٣٢ ، والمطبوع ١/ ٢٢١ .

[أسماء القبائل والأحياء]

وَإِنْ أَتَاكَ اسْمٌ لِحَيٍّ أَوْ لأَبْ   تَصْرِفُهُ نَحْوُ قُرَيْشٍ وَعَرَبْ
وَإِنْ تُرِدْ قَبِيلَةً أَوْ أُمَّا   لَمْ يَنْصَرِفْ كَتَغْلِبٍ وَلَخْمَا

أَمَّا " قُرَيْشٌ " ، فَاسْمٌ ، لِلْحَيِّ ، وَكَذَلِكَ " مَعَدٌّ ، وَثَقِيفٌ " ، أَلاَ تَرَى أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ : " هَؤُلاَءِ مِنْ بَنِي قُرَيْشٍ ، وَهَؤُلاَءِ بَنُو قُرَيْشٍ " .

فَقُرَيْشٌ فِي الأَكْثَرِ اسْمٌ لِلْحَيِّ ، وَكَذَلِكَ "مَعَدٌّ " ، وَ " ثَقِيفٌ " ، فَإِنْ قُلْتَ : " هَذِهِ قُرَيْشٌ وَمَعَدٌّ وَثَقِيفٌ " فَإِنَّمَا تُرِيدُ : هَذِهِ جَمَاعَةُ قُرَيْشٍ بِحَذْفِ [1] الْمُضَافِ ، وَإِنْ جَعَلْتَ قُرَيْشًا اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ لَمْ تَصْرِفْهُ ، وَأَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ [2] :

غَلَبَ الْمَسَامِيحَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً   وَكَفَى قُرَيْشَ الْمُعْضِلاَتِ وَسَادَهَا [3]

فَلَمْ يُصْرَفْ " قُرَيْشٌ " ؛ لأَنَّهُ اسْمُ الْقَبِيلَةِ ، فَفِيهِ التَّعْرِيفُ وَالتَّأْنِيثُ ، فَأَمَّا " عَرَبٌ " فَإِنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ بِدَلِيلِ دُخُولِ الأَلِفِ وَاللاَّمِ عَلَيْهِ ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى نَقْلٍ أَنَّهُ عَلَمٌ ، وَلَعَلَّ صَاحِبَ الأُرْجُوزَةِ قَدْ نَقَلَ ذَلِكَ ، وَلَعَلَّ " عَرَبًا " اسْمٌ [4] لأَبِي هَذَا الْجِيلِ مِنَ النَّاسِ .

---

(١) في (ف) " فحذف ".

(٢) الكتاب ٣/ ٢٥٠ .

(٣) البيت لعدى بن الرقاع العاملي يمدح الوليد بن عبدالملك كما في شرح ديوانه ٥٣ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢/ ٢٨٢ ، واللسان " قرش " ، ونسب في اللسان " سمح " لجرير وليس في ديوانه .

وهو في المقتضب ٣/٣٦٢ ، والمذكر والمؤنث للمبرد١٣١ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٤١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩ ، والطرائف الأدبية ٩٠ .

(٤) في (ف) " اسما " .

فَأَمَّا " تَغْلِبُ " (١) فَلاَ يَنْصَرِفُ سَوَاءً جَعَلْتَهُ اسْمًا لِلْحَيِّ أَوْ اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ ، أَمَّا إِذَا كَانَ اسْمًا لِلْحَيِّ فَلاَ يَنْصَرِفُ لِلتَّعْرِيفِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ ، وَأَمَّا " لَخْمُ " (٢) فَإِنْ جَعَلْتَهُ اسْمًا لِلأُمِّ فَهُوَ مِثْلُ " هِنْدٍ " يَجُوزُ فِيهِ مَا جَازَ فِيهَا ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَنْقُولاً عَنْ مُذَكَّرٍ فَيَمْتَنِعُ صَرْفُهُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ الْبَتَّةَ كَمَا ذَكَرْنَاهُ في " مِصْرَ " (٣) .

وَاعْلَمْ أَنَّ أَسْمَاءَ الْقَبَائِلِ وَالأَحْيَاءِ (٤) مِنْهَا مَا يُخْتَارُ صَرْفُهُ ، وَهُوَ مَا كَانَ اسْمًا لِلْحَيِّ في الْغَالِبِ كَقُرَيْشٍ وَمَعَدٍّ وَثَقِيفٍ ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ اسْماً لِلأَبِ فِي الْغَالِبِ نَحْوُ " تَمِيمٍ ، وَأَسَدٍ " .

وَمِنْهَا مَا يُخْتَارُ فِيهِ امْتِنَاعُ الصَّرْفِ ، وَهُوَ مَا كَانَ في الأَكْثَرِ وَالأَغْلَبِ اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ نَحْوُ " سَدُوسَ " (٥) ، وَكَذَلِكَ " جُذَامُ " (٦) .

وَمِنْهَا مَا يَمْتَنِعُ صَرْفُهُ الْبَتَّةَ كَتَغْلِبَ ، وَبَاهِلَةَ ؛ لأَنَّ فِيهِمَا مَا يَمْنَعُ الصَّرْفَ ، وَلِذَلِكَ (٧) قَالُوا : " بَاهِلَةُ بْنُ / أَعْصُرَ " (٨) فَجَعَلُوهُ ٥٨/ب
اسْمًا لِلْحَيِّ ، وَلِذَلِكَ (٧) جَازَ لَهُ أَنْ يَقُولَ : " ابْنُ " ، وَ "بَاهِلَةُ " اسْمُ امْرَأَةٍ ، وَقَالُوا : " تَغْلِبُ ابْنَةُ وَائِلٍ " أَرَادُوا الْقَبِيلَةَ ، فَلِذَلِكَ (٧)

---

(١) فى (ف) " تغلبا ".
(٢) فى الأصل " وأما لا لخى " تحريف ، وانظر قبيلة " لخم " فى جمهرة أنساب العرب ٤٢٠ .
(٣) انظر صـ ٣٧٠ .
(٤) انظر هذا الفصل فى الكتاب ٣/ ٢٤٦ ، والمقتضب ٣/ ٣٦٠ .
(٥) سدوس : فى جمهرة أنساب العرب ٣١٧ بفتح السين ، وكذلك هى فى جميع العرب حاشا طئ وحدها فإنهم يقولون سدوس بالضم ، وكذلك فى مختلف القبائل ومؤتلفها ٢٤ .
(٦) فى (ف) " حرام " ، وانظر " جذام " في جمهرة أنساب العرب ٤٢١ .
(٧) في (ف) " وكذلك .
(٨) انظر الكتاب ٢/ ٢٦ بولاق .

قَالُوا : " ابْنَةٌ " ، وقَالُوا : " تَغْلِبُ الْغَلْبَاءُ "فَوصَفُوها [(١)] بِالْمُؤَنثِ .لإرادةِ الْقَبِيلَةِ ، وكَذَلِكَ "مَجُوس،ويَهُود،فَإِنَّهُ لم[(٢)] يَقَعْ إلاَّ اسْمًا عَلَمًا لِلْقَبِيلَةِ ، فَأَمَّا إِدْخَالُ الأَلِفِ وَاللَّامِ في قَوْلِهِمْ : " الْمَجُوسُ ، وَالْيَهُودُ " فَإِنَّهُمْ أَرَادُوا يَاءَيْ النَّسَبِ فَحَذَفُوهُمَا ، وَالتَّقْدِيرُ : الْمَجُوسِيُّونَ ، وَالْيَهُودِيُّونَ " [(٣)] ، فَأَدْخَلُوا الأَلِفَ وَاللَّامَ كَمَا أَدْخَلُوهُمَا[(٤)] عَلَى " يَهُودِيٍّ وَمَجُوسِيٍّ "[(٥)] ، لِأَنَّ "الْيَهُودَ ، وَالْمَجُوسَ " جَمْعُهُ ، قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ [(٦)] :

أَصَاحِ أُرِيكَ بَرْقًا هَبَّ وَهْنًا ... كَنَارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعَارَا

فَلَمْ يَصْرِفْ " مَجُوسَ " ؛ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ ؛ لأَنَّ لَفْظَ " مَجُوسَ " عَلَمٌ عَلَى الْقَبِيلَةِ ، وَقَالَ الآخَرُ :

أُولَئِكَ أَوْلَى مِنْ يَهُودَ بِمِدْحَةٍ ... إِذَا أَنْتَ يَوْمًا قُلْتَهَا لَمْ تُؤَنَّبِ [(٧)]

فَلَمْ يَصْرِفْ "يَهُودَ " ؛ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ ، قَالَ سِيبَوَيْهِ : لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ إِلاَّ اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ [(٨)] .

---

(١) في الأصل « فوصفو » .

(٢) فى (ف) " لا " .

(٣) في النسختين " المجوسيين واليهوديين " .

(٤) فى (ف) " أدخلوها " .

(٥) انظر الكتاب ٣/ ٢٥٤ .

(٦) الديوان ١٤٧ ، وروايته " أَحَارِ تَرَى بُرَيْقًا " ، وهو في الحقيقة مملط بينه وبين التوأم اليشكرى ، والتمليط : إذا قال هذا نصف بيت وأتمه الآخر بيتًا . اللسان (ملط) وقيل : الذى نازعه الحارث اليشكرى بدليل قوله يخاطبه "أحار ".
وهو فى الكتاب ٣/ ٢٥٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٠ ، والتبصرة ٥٧٨ ، والمقرب ٢/ ٨١ .

(٧) نسبه الشنتمري فى حاشية الكتاب ٢/ ٢٩ بولاق لرجل من الأنصار ولم يعينه ، وكذلك قال الزجاج فى ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٠ ، وفى الكتاب ٢٥٤/٣ نسخة هارون "بمدحه" لعله خطأ مطبعى ، وذكر فى الأصل "قبلها" بدل "قلتها" وهو تحريف .

(٨) الكتاب ٣/ ٢٥٤ .

[أسماء البــلدان والبقــاع]

كَذَا إِذَا أَرَدْتَ بِالْبُــــلْدَانِ تَأْنِيثَ تَعْرِيفٍ كَمِنْ عُمَـــانِ (١)
لَمْ يَنْصَـرِفْ إِذْ بُقْعَةً أَرَدْتَــا وَإِنْ أَرَدْتَ مَوْضِعًا صَرَفْتَــا (٢)
كَوَاسِطٍ ، وَدَابِــقٍ ، وَفَـلْجٍ دَلِيلُهَــا فِي الشِّعْرِ لِلْمُحْتَجِّ

" ذَا " مِنْ قَوْلِهِ " كَذَا " إِشَارَةٌ إِلَى أَسْمَاءِ الأَحْيَاءِ وَالْقَبَائِلِ ، يَعْنِي أَنَّكَ إِذَا عَنَيْتَ هُنَاكَ بِالاسْمِ الْقَبِيلَةَ لَمْ تَصْرِفْ ، وَإِنْ عَنَيْتَ بِهِ الْحَيَّ صَرَفْتَ ، فَكَذَا هُنَا إِنْ عَنَيْتَ بِالاسْمِ الْبَلَدَ أَوْ الْمَكَانَ صَرَفْتَ ، وَإِنْ عَنَيْتَ بِالاسْمِ الْبُقْعَةَ أَوِ الأَرْضَ أَوِ الْبَلْدَةَ لَمْ تَصْرِفْ ، وَأَمَّا "عُمَانُ " (٣) فَالأَجْوَدُ (تَرْكَ) (٤) صَرْفِهِ وَبِالْعَكْسِ مِنْهُ " وَاسِطٌ " ، وَفَلْجٌ " (٥) ؛ فَإِنَّ سِيبَوَيْهِ قَدْ قَسَّمَ ذَلِكَ ثَلاثَةَ (٦) أَقْسَامٍ ، فَقَالَ (٧) : مِنْهَا لاَ يَكُونُ إِلاَّ عَلَى التَّأْنِيثِ كَعُمَانَ (٣) فَلِذَلِكَ قُلْنَا : الأَجْوَدُ تَرْكُ صَرْفِهِ ، وَمِنْهَا مَا لاَ يَكُونُ إِلاَّ عَلَى التَّذْكِيرِ كَوَاسِطٍ وَفَلْجٍ ، فَإِنَّ

---

(١) فى (ف) " كذاك .. ... كَمِنْ عَمَّانِ " .
(٢) بعده فى النسخة التيمورية للدرة الألفية ٢١
وليس مصروفا من البقاع
إلا نواحي جئن بالسماع
ولم يرد هذا البيت في الشروح التّي بين يديَّ ، ولا في متن ألفية ابن معط المطبوع.
(٣) فى (ف) "عمان " بتشديد الميم .
(٤) سقط من الأصل .
(٥) واسط : فى عدة مواضع ذكرها ياقوت فى معجمه ٥/ ٣٤٧ ، ولكن أشهرها واسط الحجاج وهى بين البصرة والكوفة ،أما " فلج " بفتح أوله وسكون ثانيه فهو اسم بلد ، وقيل : واد بين البصرة وحمى ضرية من منازل عدى بن جندب ، كما فى معجم ياقوت " فلج " .
(٦) فى (ف) " بثلاثة ".
(٧) فى (ف) " وقال " بالواو ، وانظر الكتاب ٣/ ٢٤٢ فما بعدها .

وَاسِطًا " (١) في الأصْلِ صِفَةٌ وَسُمِّيَ بِهِ هَذَا الْبَلَدُ ؛ لِتَوَسّطِهِ بَيْنَ الْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ ، فكَأنَّهُ قَالَ : بَلَدًا وَاسِطًا ، أَوْ مَكَاناً وَاسِطًا ، وَلَوْ أَرَادَ التَّأْنِيثَ لَقَالَ : وَاسِطَةٌ أَيْ : بُقْعَةٌ أَوْ بَلْدَةٌ وَاسِطَةٌ ، قَالَ :وَمِنْهَا مَا يَجُوزُ تَأْنِيثُهُ وَتَذْكِيرُهُ عَلَى السَّوَاءِ نَحْوُ " هَجَرٍ " قَالُوا فى الْمَثَلِ : " كَجَالِبِ التَّمْرِ إِلَى هَجَرٍ " (٢) فَصَرَفُوا ، وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ (٣) :

مِنْهُنَّ أَيَّامُ صِدْقٍ قَدْ عُرِفْتُ بِهَا ... أَيَّامُ وَاسِطَ وَالأَيَّامُ مِنْ هَجَرَا (٤)

فَلَمْ يَصْرِفْ .

وَأَمَّا " دَابِقٌ " (٥) فَقَالَ سِيبَوَيهِ : " التَّذْكِيرُ فِيهِ أَجْوَدُ " (٦) فَهَذَا تَفْصِيلُ سِيبَوَيهِ ، وَهُوَ في غَايَةِ التَّحْقِيقِ .

وَأَقُولُ : إِنَّ أَسْمَاءَ الْبُلْدَانِ وَالْبِقَاعِ لاَ يَخْلُو مَنْ أَنْ يَكُونَ فِيهَا مَا يَمْنَعُ الصَّرْفَ أَوْلاَ ، فَإِنْ كَانَ فَسَوَاءٌ عَنَى بِالاسْمِ الْمَكَانَ أَوِ الْبُقْعَةَ فَهُوَ غَيْرُ مَصْرُوفٍ ، وَذَلِكَ نَحْوُ " غَزَّةَ ، وَمَكَّةَ ، وَيَثْرِبَ ، وَتُوضِحَ " (٧) ، أَمَّا " غَزَّةُ وَمَكَّةُ "فَلِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ ، وَأَمَّا " يَثْرِبُ ، وَتُوضِحُ " فَلِلتَّعْرِيفِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ .

---

(١) فى (ف) "واسط" بدون تنوين .

(٢) هكذا ورد المثل هنا كما فى الكتاب ٣/ ٢٤٤ غير أن كتب الأمثال أوردته برواية " كمستبضع التمر إلى هجر " والاستبضاع والجلب بمعنى ، وذلك أن " هجر " – وهى بلد بالبحرين – معدن التمر والمستبضع إليه مخطئ .

انظر أمثال أبى عبيد ٢٩٢ ، وفصل المقال ٤١٣ ، والمستقصى ٢/ ٢٣٣ ، ومجمع الأمثال ٢/١٥٢

(٣) الديوان ٢٩١ . وقال الشنتمرى :(ويروى للأخطل) وليس فى شعره .

(٤) البيت فى الكتاب ٣/ ٢٤٣ ، ومعجم البلدان ٥/ ٣٤٧ وشرح ابن الخباز لوحة ٣٣ ، والشرح المجهول لوحة ٣٩ وشرح ابن القواس لوحة ٦٣ .

(٥) دابق – بكسر الباء ويروى بفتحها – : قرية قريبة من حلب . معجم البلدان ٢/ ٤١٦ .

(٦) الكتاب ٣/ ٢٤٣ .

(٧) توضح : كثيب أبيض من كثبانٍ حُمْرٍ بالدهناء قرب اليمامة . عن معجم البلدان ٢/ ٥٩ .

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا يَمْنَعُ الصَّرْفَ ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ (كَالْمَوْصِلِ أَوْلاَ) [١] ، فَالأَوَّلُ يَنْصَرِفُ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ثُلاَثِياً سَاكِنَ الْحَشْوِ كَفَلْجٍ وَبَدْرٍ أَوْ لاَ ، فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ كَهِنْدٍ إِنْ عَنَيْتَ بِهِ الْبُقْعَةَ ، وَإِلاَ فَهُوَ كَزَيْدٍ إِنْ [٢] عَنَيْتَ بِهِ الْمَكَانَ مَالَمْ يَكُنْ أَعْجَمِياً نَحْوُ " حِمْصَ ، وَمَاهَ ، وَجُورَ " فَلاَ يَنْصَرِفُ الْبَتَّةَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَهُوَ كَهَجَرٍ ، وَحُنَيْنٍ فَإِنِ التَّعْرِيفَ مُتَيَقَّنٌ فِيهِ ، فَإِنْ عَنَيْتَ بِهِ الْبُقْعَةَ أَوِ الْبَلْدَةَ أَوِ الأَرْضَ لَمْ تَصْرِفْهُ لاجْتِمَاعِ التَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ ١/٥٩
فِيهِ ، وَإِنْ عَنَيْتَ بِهِ الْمَكَانَ أَوِ الْبَلَدَ صَرَفْتَهُ .

وَهَهُنَا بَحْثٌ فِي " مَاهَ ، وَجُورَ ، وَحِمْصَ " فَإِنَّكَ إِنْ عَنَيْتَ بِهَذِهِ الْمَكَانَ سَقَطَ التَّأْنِيثُ ، وَالْعُجْمَةُ لاَ تُؤَثِّرُ فِي الثُّلاَثِيِّ السَّاكِنِ الْحَشْوِ بِإِجْمَاعِ الْمُتَقَدِّمِينَ [٣] مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ بِدَلِيلِ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى صَرْفِ " نُوحٍ "فَيَجِبُ أَنْ تُصْرَفَ [٤] " مَاهُ ، وَجُورُ ، وَحِمْصُ" إِنْ عَنَيْتَ بِهِ الْمَكَانَ ، وَالأَمْرُ بِخِلاَفِهِ ؛ فَإِنْ الإِجْمَاعَ عَلَى تَرْكِ صَرْفِهِ ، حَتَّى قَالَ سِيبَوِيهِ :إِنَّهُ [٥] بِالْعُجْمَةِ صَارَ (بِمَنْزِلَةِ الْمُؤَنَّثِ)[٦] الزَّائِدِ عَلَى الثَّلاَثَةِ كَعَنَاقٍ[٧] إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلاً ، فَإِنَّهُ لَمْ يَنْصَرِفْ مَعْرِفَةً الْبَتَّةَ [٨] .

---

(١) فى (ف) " فالموصل أولى " .

(٢) فى (ف) " وإن " بزيادة الواو .

(٣) فى (ف) " لاجماع المتقدمين " .

(٤) فى (ف) " ان ينصرف " .

(٥) فى (ف) "ان " .

(٦) فى (ف) " كالمؤنث " .

(٧) العناق : الأنثى من ولد المعز ، وقيل : شئ من دواب الأرض كالفهد ، وقيل : الداهية ، وقيل : الخيبة . عن الصحاح "عنق " .

(٨) انظر الكتاب ٣/ ٢٤٢ .

[أســماء الســور]

كَذَاكَ لاَ تُصْرَفُ أَسْمَاءُ السُّوَرْ ... كَهُودَ وَالتَّأْنِيثُ فِيهَا يُعْتَبَرْ

مَا لَمْ تَكُنْ فِي نِيَّةِ الإِضَافَهْ ... إِذْ ذَاكَ فَاصْرِفْ مَا اقْتَضَى انصِرَافَه

وَمِثْلُ حَمِيمَ وَيَاسِينَ بُنِي ... وَقِيلَ : بَلْ بِتَرْكِ صَرْفِهَا اعْتُنِي

" ذَاكَ " إِشَارَةٌ إِلَى أَسْمَاءِ الأَحْيَاءِ وَالقَبَائِلِ ، أَيْ: الْقَوْلُ فِي أَسْمَاءِ سُوَرِ الْقُرْآنِ كَذَاكَ الْقَوْلِ السَّابِقِ في أَسْمَاءِ الأَحْيَاءِ وَالقَبَائِلِ ، فَإِنْ عَنَيْتَ بِـ " هُودَ " اسْمَ السُّورَةِ فَلاَ تَصْرِفْهُ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ وَالنَّقْلِ مِنَ الأَخَفِّ إِلَى الأَثْقَلِ ، قَالَ سِيبَوَيْه : لأَنَّهُ صَارَ بِمَنزِلَةِ امْرَأَةٍ (سَمَّيْتَهَا)[1] بِعَمْرٍو ، وَلَيْسَ الأَمْرُ فِيهِ كَمَا قِيلَ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ وَالعُجْمَةِ[2] ؛ لأَنَّ "هُودًا" لَيْسَ أَعْجَمِياً ، وَإِنْ عَنَيْتَ بِـ " هُودَ " اسْمَ النَّبِيِّ وَنَوَيْتَ حَذْفَ الْمُضَافِ – كَأَنَّكَ قُلْتَ : "قَرَأْتُ سُورَةَ هُودٍ" – صَرَفْتَ ؛ لِفَوَاتِ التَّأْنِيثِ ، فَهُوَ كَقَوْلِكَ : " هَذِهِ تَمِيمٌ " ، إِذَا أَرَدْتَ بَنُو تَمِيمٍ " صَرَفْتَ ؛ لأَنَّهُ اسْمُ الأَبِ ، وَإِن أَرَدْتَ بِهِ اسْمَ القَبِيلَةِ لَمْ تَصْرِفْ[3] .

وَمَعْنَى الْبَيْتِ : لاَ تُصْرَفُ أَسْمَاءُ[4] السُّوَرِ في حَالِ اعْتِبَارِ التَّأْنِيثِ ؛ لأَنَّ " الْوَاوَ " في قَوْلِهِ : " وَالتَّأْنِيثُ فِيهَا (يُعْتَبَرَ)[5] ، " وَاوُ " الْحَالِ ؛ لأَنَّ

---

(١) فى الأصل " تسميها " ، وما فى (ف) متفق مع الكتاب ٣/ ٢٥٦ .

(٢) قصد المؤلف بهذا ابن الخباز الذى قال فى شرحه لوحة ٣٢ " وإن كان أعجمياً زائداً على ثلاثة أحرفٍ .. ، وإن كان على ثلاثة أحرف كهود ونوح لم ينصرف إن سميت به السورة كماه وجور ، وإن نويتَ الإضافة صَرَفْتَ " .

(٣) راجع هذا الباب فى الكتاب ٣/ ٢٥٦ ، والمقتضب ٣/ ٣٦٥ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦١ .

(٤) فى الأصل « اسم » .

(٥) سقط من (ف) .

السَّبَبَ ٱلْمُتَيَقَّنَ فِي هَذِهِ ٱلأَسْمَاءِ هُوَ ٱلْعَلَمِيَّةُ ، فَإِنْ جَعَلْتَ مَعَ ذَلِكَ عَلَماً لِلسُّورَةِ ٱمْتَنَعَ الصَّرْفُ ، وَيُرِيدُ بِالتَّأْنِيثِ تَأْنِيثَ السُّورَةِ .

وَقَوْلُهُ : " مَا لَمْ يَكُنْ فِي نِيَّةِ ٱلإِضَافَةْ " " مَا " مَصْدَرِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ بِقَوْلِهِ : " وَالتَّأْنِيثُ فِيهَا يُعْتَبَر " أَيْ : يُعْتَبَرُ التَّأْنِيثُ فِي أَسْمَاءِ السُّوَرِ مَا لَمْ تَنْوِ حَذْفَ ٱلْمُضَافِ ، فَإِنْ نَوَيْتَ حَذْفَهُ صَرَفْتَ الاسْمَ الَّذِي يَقْتَضِي الصَّرْفَ أَيْ : الاسْمَ الَّذِي لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ ، تَقُولُ: " قَرَأْتُ هُوداً " ، أَيْ : سُورَةَ هُودٍ فَتَصْرِفُ ، وَتَقُولُ: " قَرَأْتُ يُوسُفَ " فَلاَ تَصْرِفْ سَوَاءً جَعَلْتَهُ اسْمًا لِلسُّورَةِ أَوِ اسْماً لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلاَمُ ؛ لأَنَّ " يُوسُفَ " فِيهِ ٱلْعُجْمَةُ وَالتَّعْرِيفُ، وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ فَلاَحَاجَةَ إِلَى اعْتِبَارِ التَّأْنِيثِ فِي مَنْعِ ٱلصَّرْفِ لِجَعْلِهِ اسْماً لِلسُّورَةِ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ:" فَاصْرِفْ مَا اقْتَضَى ٱنْصِرَافَهْ" .

وَبَعْدُ فَأَقُولُ : اسْمُ السُّورَةِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً أَوْ لاَ ، فَإِنْ كَانَ جُمْلَةً حُكِيَ وَلَمْ يُغَيَّرْ كَقَوْلِكَ : قَرَأْتُ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[1] ، وَ ﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾[2] ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جُمْلَةً ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ حُرُوفِ ٱلْهِجَاءِ نَحْوُ ﴿ حَمِيم[3] ﴾ ، وَ ﴿ يَسِين[4] ﴾ وَيَأْتِي ذِكْرُهُ ، أَوْ مُفْرَدًا ، فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ ٱلأَلِفُ وَاللاَّمُ كَالْبَقَرَةِ وَٱلْمَائِدَةِ أَوْ لاَ يَكُونُ ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ ٱلأَلِفُ وَاللاَّمِ فَهُوَ مُنْصَرِفٌ كَمَا مَرَّ فِي أَسْمَاءِ ٱلْبُلْدَانِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ٱلأَلِفُ وَاللاَّمُ ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَرَبِيًّا أَوْ أَعْجَمِياً ، فَإِنْ كَانَ عَرَبِياً كَمُحَمَّدٍ ، فَإِنْ

---

(١) سورة الأخلاص ١ .

(٢) سورة الأنبياء ١ .

(٣) سورة غافر ١ ،وفي مواضع كثيرة .

(٤) سورة يس ١ .

جَعَلْتَهُ اسْماً لِلسُّورَةِ لَمْ تَصْرِفْهُ وَإِلاَّ صَرَفْتَهُ [١]، وَإِنْ كَانَ أَعْجَمِيًا ٥٩/ب
فَإِنْ زَادَ عَلَى ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ لَمْ تَصْرِفْهُ سَوَاءٌ كَانَ اسْمَ السُّورَةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، وَإِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى الثَّلاَثَةِ لَمْ يَنْصَرِفْ إِنْ [٢] جَعَلْتَهُ اسْمًا لِلسُّورَةِ ؛ كَنُوحٍ مَعَ سُكُونِ الْأَوْسَطِ وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَجْلِ أَنَّ التَّأْنِيثَ قَدِ انْضَمَّ إِلَيْهِ الْعُجْمَةُ ، كَمَا فِي " مَاهَ ، وَجُورَ " بَلْ لِأَنَّهُ مُذَكَّرٌ سُمِّيَ بِهِ مُؤَنَّثٌ كَمَا مَرَّ فِي " مِصْرَ " ، قَالَ سِيبَوَيْهِ : فَإِنْ جَعَلْتَ " نُوحًا " اسْمًا لِلسُّورَةِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ امْرَأَةٍ سَمَّيْتَهَا بِعَمْرٍو [٣] .

وَأَمَّا إِذَا كَانَتِ اسْمًا لِلسُّورَةِ حُرُوفُ التَّهَجِّي فَلَكَ فِيمَا(كَانَ)[٤] دُونَ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ الْحِكَايَةُ ، وَالْإِعْرَابُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " وَمِثْلُ حَمِيمَ وَيَسِينَ بُنِي " لِأَنَّهُ عَلَى حَرْفَيْنِ ، وَقَوْلُهُ : " وَقِيلَ بَلْ بِتَرْكِ صَرْفِهِ اعْتُنِي " يُرِيدُ الْإِعْرَابَ ، وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " بُنِي " أَنَّهُ حُكِيَ فَبُنِيَ[٥] ؛ لِأَنَّ حِكَايَةَ الْحَرْفِ سَبَبٌ فِي بِنَائِهِ فَأَقَامَ الْمُسَبَّبَ - الَّذِي هُوَ الْبِنَاءُ - مُقَامَ سَبَبِهِ الَّذِي هُوَ الْحِكَايَةُ ، وَكَذَا قَوْلُهُ " وَقِيلَ: بَلْ بِتَرْكِ صَرْفِهِ اعْتُنِي " لَمَّا كَانَ عَدَمُ الصَّرْفِ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِعْرَابِ اكْتَفَى بِذِكْرِ الصَّرْفِ (عَنْ ذِكْرِ الإِعْرَابِ) [٦] ؛ لِأَنَّ الْمُعْرَبَ دَاخِلٌ

---

(١) أي : وإنْ لم تجعلْهُ اسمًا للسورةِ صرفْتَه ، لِخُلُوِّهِ من التأنيثِ .

(٢) في (ف) "وان" .

(٣) الكتاب ٣/ ٢٥٧ .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) قال ابن القواس في شرحه لوحة ٦٣ : "أي : يجوز أن يحكى فيبنى ؛ لأن الحكاية سبب البناء ، إلاّ أنه أقام المسبب مقام السبب مجازاً ، وتأثير النيلي عليه واضح .

(٦) في الأصل " عن ذكر عدم الإعراب " .

في حَقِيقَةِ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ ؛ لِعُمُومِ الْمُعْرَبِ ، وَخُصُوصِ (غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ)[1] .

وَوَجْهُ إِعْرَابِ " يَسِينَ ، وَحَمِيمَ " أَنَّهُ في وِزَانِ قَابِيلَ وَهَابِيلَ، وَتِلْكَ مُعْرَبَةٌ ؛ لِدُخُولِهَا في كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَكَذَلِكَ " يَسِينُ ، وحَمِيمُ " .

وَلَمْ يَنْصَرِفْ " يَسِينَ ، وَحَمِيمَ " لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ [2] .

وَاسْمُ السُّورَةِ إِنْ كَانَ حَرْفًا وَاحِدًا إِنْ شِئْتَ حَكَيْتَهُ ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ اسْماً لِلسُّورَةِ أَعْرَبْتَهُ وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ " هِنْدٍ " إِنْ شِئْتَ صَرَفْتَهُ ؛ لأَنَّ حُرُوفَ الْمُعْجَمِ، تُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ بِهَا ، هَذَا نَصُّ سِيبَوَيْهِ [3] قَالَ : لأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ امْرَأَةٍ سَمَّيْتَهَا بِقِدْرٍ أَوْ شَمْسٍ ، فَلِذَلِكَ "نون " مُؤَنَّثٌ في حُرُوفِ الْمُعْجَمِ فَاذَا سَمَّيْتَ بِهِ السُّورَةَ صَارَ مِثْلَ امْرَأَةٍ سَمَّيْتَهَا بِقِدْرٍ وَذَلِكَ نَحْوُ "نُونٍ ، وَصَادٍ وَقَافٍ " [4] ، وَإِنْ كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ مِثْلَ "حم ، وَطس [5] ، ويس " ، فَقَدْ ذُكِرَ الْقَوْلُ فيهِ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ نَحْوُ " طَسَمَ " [6] فَلَكَ فِيهِ الْحِكَايَةُ أَيْضًا ، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ اسْمًا لِلسُّورَةِ وَتَمْنَعُهُ الصَّرْفَ؛ لِلتَّرْكِيبِ وَالتَّعْرِيفِ ؛

---

(١) في الأصل « المعرب » صوابه من حاشية الأصل و (ف) .

(٢) قال سيبويه ٣/ ٢٥٧ : " وأما حم فلا ينصرف ، جعلته اسما للسورة أو أضفته ، لأنهم أنزلوه بمنزلة اسمٍ أعجميٍّ ، نحو : هابيل وقابيل .. ، وكذلك طاسين ، وياسين ، واعلم أنه لا يجئ في كلامهم على بناء حاميم وياسين ، وإنْ أردت في هذا الحكاية تركته وقفاً على حاله " .

(٣) في الكتاب ٣/ ٢٥٩ " وأمَّا " نون " فيجوز صرفها في قول من صرف هنداً ؛ لأنَّ النُّونَ تكون أنثى فترفع وتنصب " .

(٤) هذه الأحرف مطالع السور الآتية على الترتيب المذكور : القلم – ص – ق

(٥) في الأصل " وطسم " وهو سهو ، صوابه من (ف) ، وهي بداية سورة النمل .

(٦) الآية الأولى من سورتي الشعراء والقصص .

لأنَّـه صَـارَ بِمَنْزِلَـةِ " بَعْلَبَكَّ " ، وَدَرَا بَجِـرْدَ (١) لَكِن لابُـدَّ مِنْ فَـتْــــحِ النُّـونِ مِـنْ " طَاسِينْ " ثُمَّ تُـركَّبُ الْـمِيمُ مَعَهَـا كَمَا فُتِحَتِ الَّـلامُ مِنْ "بَعْـلٍ ، ورُكِّبَتْ " بَـكَّ " مَعَهَـا ، وَإِنْ تَجَـاوَزَ ثَـلاثَـةَ أَحْرُفٍ حُكِيَ كَمَا تُحْكَى الْجُمَـلُ ، وَذَلِكَ نَحْـوُ ﴿ حـمَ عَسـق ﴾ (٢) ، وَ ﴿ كَهيعَصَ (٣) ﴾ .

(١) في (ف) " ودارنجر " وهو تحريف ، ودرا بجرد : كورة بفـارس عمرها دراب بن فـارس ، معناه دراب كرد ، دراب :اسم رجـل ، وگـرد : معناه عمل ، فعرب بنقل الكاف الفارسية إلى الجيـم ، معجم البلدان ٢/ ٤٤٦ .

(٢) الآية الأولى والثانية من سورة الشورى .

(٣) الآية الأولى من سورة مريم .

[اللازم والمتعـــدى]

القَوْلُ في الأفْعَالِ (في التَّعَدِّى) (١)   وَتَنْتَـهِي لِسَبْعَةٍ فِي الْعَـــدَدْ

لَمْ يُرِدْ بِالتَّعَدِّى هُنَا تَعَدِّيَ الْفِعْلِ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ، أَلاَ تَرَى إِلَى قَوْلِهِ فِيمَا بَعْدُ : " أَوَّلُهَا لَمْ يَتَجَاوَزْ فَاعِلاً " بَلْ أَرَادَ التَّعَدِّيَ الُّلغَوِيَّ وَهُوَ التَّجَاوُزُ مِنْ قَوْلِهِمْ : " عَدَاكَ الذَّمُّ " أَيْ تَجَاوَزَكَ ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ : الْقَوْلُ فِي تَجَاوُزِ الأَفْعَالِ أَوْ تَعَدِّيها (٢) إِلَى مُنْتَهَى عَدَدِهَا وَذَلِكَ يَنْتَهِي إِلَى سَبْعَةٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِالتَّعَدّى التَّعَدُّدَ فَأَبْدَلَ " الْيَاءَ " مِنْ إِحْدَى (٣) (الـدَّالاَتِ) (٤) كَرَاهِيَةَ ثِقَلِ التَّضْعِيفِ كَمَا قَالُوا : " تَظَنَّيْتُ " ، وَأَصْلُهُ " تَظَنَّنْتُ " ، بِثَلاثِ نُونَاتٍ ، فَأَبْدَلَ " الْيَاءَ " مِنْ إِحْدَى (٣) النُّونَاتِ (٥) .

---

(١) فى (ف) "والتعدى" .

(٢) فى (ف) « وتعديها » .

(٣) فى الأصل (أحد) .

(٤) فى (ف) " الدلالات " .

(٥) هذا رَدٌّ منه على ابن الخبَّازِ الَّذي يقول فى شرحه لوحة ٣٤ " بدأ من المتعدى بما لا يتجاوز الفاعل وهذا يفسد قسمته ، لأنَّه لم يتعدَّ فى اللفظ إلى شئ ، وقال صاحب الشرح مجهول المؤلف لوحة ٤٠ : "وتقسيمه إياها إلي سبعة ليس على سبيل الحصر بل على سبيل البسط والتقريب ، وابن الخباز ذكر على كلام المصنف فى هذا الموضع انتقاداً وهو أن مورد القسمة لابد أن يكون مشتركًا بين جميع الأقسام وعلى هذا التقدير فلا يصح انقسام الأفعال بالنسبة إلى التعدى إلى ما لم يجاوز فاعلاً ، وجعله مفسداً للتقسيم إلى سبعة ، وهذا متجه ، ويحتمل أن يجاب عنه بثلاثة أجوبة ، الأول : أنَّ المراد التعدِّي وعدم التعدّى فاستغنى بذكر بعض الأقسام عن البعض ... ، والثاني أن يكون المراد التعدّى اللغـوى .. ، والثالث أن يكون المراد بالتعـدّي التعـدد " .

أَوَّلُهَا لَمْ يَتَجَاوَزْ فَاعِـلاَ ... إِذْ لَيْسَ لِلْمَفْعُولِ ذَاكَ قَابِلاَ
كَطَالَ وَاحْمَرَّ وَنَحْوِ ظَرُفَا ... وَمِثْلِ رَاحَ وَاغْتَدَى وَانْصَرَفَا

أ/٦٠ / يُرِيدُ : أَنَّ أَوَّلَ الأَفْعَالِ هُوَ الَّذِى لَمْ يَتَجَاوَزْ فَاعِلَهُ إِلَى مَفْعُولٍ ، وَهُوَ اللاَّزِمُ وَإِنَّمَا كَانَ الْفِعْلُ اللاَّزِمُ هُوَ أَوَّلُ الأَفْعَالِ ؛ لأَنَّهُ لاَ يَتَوقَّفُ فَهْمُ مَعْنَاهُ إِلاَّ عَلَى الْفَاعِلِ وَحْدَهُ ، وَأَمَّا الْمُتَعَدِّى فَيَتَوَقَّفُ فَهْمُ مَعْنَاهُ عَلَى الْفَاعِلِ وَعَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَمَا تَوَقَّفَ عَلَى شَىْءٍ وَاحِدٍ كَانَ أَسْبَقَ وُجُوداً مِمَّا يَتَوَقَّفُ عَلَى شَيْئَيْنِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ " قَامَ " مَثَلاً إِنَّمَا يَتَوَقَّفُ فَهْمُ مَعْنَاهُ عَلَى فَاعِلٍ أَوْجَدَ الْقِيَامَ فَقَطْ ، وَأَمَّا "ضَرَبَ " فَلاَ يُفْهَمُ مَعْنَاهُ بِدُونِ " ضَارِبٍ " وَهُوَ الْفَاعِلُ وَ " مَضْرُوبٍ " وَهُوَ الْمَفْعُولُ ، وَالضَّرْبُ أَمْرٌ نِسْبِيٌّ لاَ يَنْعَقِلُ بِدُونِ الْمَضْرُوبِ ، بِخِلاَفِ قَوْلِنَا " قَامَ وَقَعَدَ " فَكَأَنَّهُ لاَ يَقْبَلُ تِلْكَ النِّسْبَةَ الَّتِى قَبِلَهَا "ضَرَبَ " وَتَوَقَّفَ فَهْمُ مَعْنَاهُ [١] عَلَيْهَا ، وَلَمَّا كَانَ الْفِعْلُ اللاَّزِمُ غَالِبًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ انْفِعَالِ الطَّبِيعَةِ ، أَوِ انْفِعَالِ النَّفْسِ ، أَوِ انْفِعَالِ الْبَدَنِ مَثَّلَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – فِيهِ بِالانْفِعَالاَتِ الثَّلاَثِ [٢] .

فَقَوْلُهُ : " طَالَ وَاحْمَرَّ " مِثَالٌ لانْفِعَالِ الطَّبِيعَةِ ، ([٣] وَقَوْلُهُ : "ظَرُفَ" مِثَالٌ لانْفِعَالِ النَّفْسِ) [٣] ، وَقَوْلُهُ : " رَاحَ وَاغْتَدَى (وَانْصَرَفَ) [٤] مِثَالٌ لانْفِعَالِ الْجِسْمِ .

---

(١) فى الأصل " معناها " .
(٢) فى (ف) " الثلاثة " .
(٣) سقط من (ف) .
(٤) سقط من الأصل .

وَالْبِنَـــاءُ اللَّازِمُ فَقَطْ مِنَ الثُّلَاثِيِّ هُوَ " فَعُلَ " بِضَمِّ الْعَيْنِ وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ فِي قَوْلِهِ : " وَمِثْلِ ظَرُفَا " (١) وَلَمْ يَأْتِ مِنْ " فَعُلَ " مُتَعَدِّيًا إِلاَّ قَوْلُهُم : " رَحُبَكُمُ الدُّخُولُ " (٢) ؛ لأَنَّهُ بِمَعْنَى وَسِعَكُمْ .

وَمِنْ الأَوْزَانِ الَّتِي لاَ تَتَعَدَّى، وَهِيَ أَبْنِيَةٌ خَمْسَةٌ ، مِنْهَا الَّتِي فِي أَوَّلِهَـــا " تَـاءٌ غَالِبًا، وَهِيَ " تَفَيْعَــلَ " كَتَشَيْطَنَ ، وَ " تَفَعْنَـلَ " كَتَقَلْنَسَ : إِذَا لَبِسَ الْقَلَنْسُـــوَةَ (٣) [وَ« تَفَعْلَى » كَتَقَلْسَى](٤) وَ "تَفَوْعَـلَ " كَتَجَوْرَبَ : إِذَا لَبِسَ الْجَـوْرَبَ ، وَهُوَ شِبْهُ الْخُفِّ ، [وَ« تَفَعْلَلَ » كَتَدَحْرَجَ](٤) .

وَهَذِهِ الْخَمْسَةُ كُلُّهَا مُطَاوِعَةٌ لأَفْعَـالٍ مُتَعَدِّيَةٍ ، يُقَالُ : دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ ، وَقَلْسَيْتُهُ فَتَقَلْسَى (٥) ، (وَكَذَلِكَ الْبَاقِي) (٦) .

« تعريف المطاوعة »

وَمَعْنَى الْمُطَاوَعَةِ : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ لَهُ دلاَلَةٌ عَلَى مَعْنًى حَصَلَ بِهِ عَنْ مُقْتَضَى فِعْلٍ آخَرَ مُتَعَدٍّ ، نَحْوُ " دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ " ، فَقَوْلُكَ : " تَدَحْرَجَ "

---

(١) في النظم المتقدم " ونحو ظرفا " .

(٢) روى أن نصر بن سيار قال : أرحبكم الدخولُ في طاعة ابن الكرمانيّ ، أي أوسعكم فَعدَّى (فَعُل) وليست متعدية عند النحويين ، وقيـــل : إن نصرًا ليس بحجة ، ينظر الصحاح ، واللسان في (رحب) .

(٣) القلنســوة ، والقلنسية : شئ يوضع على الرأس ، وجمعه قلانس بحذف الواو وقلاس بحذف النون ، وإن شئت عوضت فيهما وقلت قلانيس أو قلاسي عن الصحاح (قلس) .

(٤) إضافة يقتضيها السياق ، وانظر ابن الخباز ٢٢٨/١ ، وابن القواس ٤٧٦/١ .

(٥) في الصحاح " قلس " " وقد قلسيته فتقلسى ، وتقلنس ، وتقلس أي : ألبسته القلنسوة فلبسها " .

(٦) سقط من (ف) .

عِبَارَةٌ عَنْ مَعْنًى حَصَلَ عَنْ تَعَلُّقِ (١) فِعْلٍ مُتَعَدٍّ ، وَهُوَ حُصُولُ الدَّحْرَجَةِ بِهِ ، وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ هَذِهِ الأَمْثِلَةِ عَنْ مَعْنَى الْمُطَاوعَةِ إِلاَّ قَوْلُهُم : " تَرَهْوَكَ (٢) فِي مِشْيَتِهِ " إِذَا مَاجَ فِيهَا ، وَكَذَلِكَ " تَفَاعَلَ " نَحْوُ " تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو " ، وَكَذَلِكَ " انْفَعَلَ " لاَ يَكُونُ إِلاَّ مُطَاوِعًا ، وَالْمُطَاوَعَةُ لاَ تَكُونُ إِلاَّ حَيْثُ يَكُونُ عِلاَجٌ وَتَأْثِيرٌ ، وَلِذَلِكَ قَالُوا " انْعَدَمَ " خَطَأٌ ، لاسْتِحَالَةَ التَّأْثِيرِ فِي الْمَعْدُومِ (٣) ، وَكَذَلِكَ " افْعَلَّ " كَاحْمَرَّ ، وَ " افْعَالَّ " كَاسْوَادَّ ، وَهُوَ مِن انْفِعَالاَتِ الطَّبِيعَةِ ، وَ " افْعَنْلَلَ ، كَاقْعَنْسَسَ ، وَاحْرَنْجَمَ " (٤) وَهُوَ مِن انْفِعَالاَتِ الْبَدَنِ ، وَ " افْعَلَلَّ " كَاقْشَعَرَّ ، وَهُوَ مِن انْفِعَالاَتِ الطَّبْعِ .

وَبَابُ " الأَفْعَالِ " يَأْتِي مُتَعَدِّيًا وَغَيْرَ مُتَعَدٍّ نَحْوُ " فَعِلَ " بِكَسْرِ الْعَيْنِ قَدْ يَأْتِي لاَزِمًا كَمَا (٥) إِذَا كَانَ عِبَارَةً عَن الأَسْقَامِ (٦) وَالأَحْزَانِ نَحْوُ " سَقِمَ ، وَحَزِنَ ، " وَقَدْ يَكُونُ عِبَارَةً عَنْ ضِدِّ ذَلِكَ نَحْوُ " فَرِحَ ، وَأَشِرَ ، وَبَطِرَ " وَكَذَا فِي الأَلْوَانِ نَحْوُ " أَدِمَ (٧) ، وَسَوِدَ (٨) " .

---

(١) في (ف) " تعدو " تحريف .

(٢) في (ف) " ترهول " تحريف ، وانظر القاموس في (رهك) .

(٣) انظره في شرح الشافية ١/ ١٠٨ ، وقد مثّل به بقوله " نحو كسرته فانكسر " ، وجاء في القاموس " عدم " وقول المتكلمين وجد فانعدم لحن " .

(٤) يقال اقعنسس الرجل : إذا تأخر وتراجع إلى الخلف ، واحرنجم القوم : اجتمع بعضهم إلى بعض

(٥) سقط من (ف) .

(٦) في (ف) " الاستفهام " .

(٧) الأدمة : السمرة .

(٨) انظر شرح الشافية ١/ ١١٢ .

[الفـــــــاعل]

وَكُلُّ فِعْـلٍ رَافِعٌ فَـاعِلَهُ   وَلاَ يَكُـونُ الْفِعْـلُ إِلاَّ قَبْلَـهُ

يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " كُلُّ فِعْــلٍ " اللاَّزِمَ وَالْمُتَعَـدِّيَ ، وَلَوْ قَـالَ : " وَكُلُّ فِـعْـلٍ تَـامٍّ رَافِعٌ فَـاعِلَـهُ " لَكَانَ أَحْـسَـنَ مِنَ الإِطْـلاَقِ ؛ إِذِ (١) الْفِـعْلُ النَّـاقِصُ لاَ يُسَمَّى الْمَرْفُوعُ بِـهِ فَـاعِلاً إِذْ لا تَتِمُّ الْفَـائِدَةُ بِـهِ (٢) نَحْـوُ " كَانَ " وَأَخَوَاتِهَا (٣) ، وَإِنَّمَا كَانَ الْفِعْلُ مُؤَثِّـرًا في الْفَـاعِلِ الرَّفْعَ دُونَ النَّصْبِ وَالْجَـرِّ ؛ لأَنَّ الْفَاعِلَ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْجُمْلَةِ لاَ يُسْتَغْنَى عَنْـهُ في التَّـرْكِيبِ ، وَالْمَفْعُولُ وَالْمُضَـافُ يُسْتَغْنَى عَنْهُمَـا فِيـهِ ، فَـأُعْطِي أَقْوَى الْحَرَكَـاتِ وَهِيَ الضَّمَّـةُ .

٦٠/ب / وَأَمَّـا قَوْلُـهُ : " وَلاَ يَكُونُ الْفِعْلُ إِلاَّ قَبْلَـهُ " أَيْ : قَبْلَ الْفَاعِلِ ؛ لأَنَّهُ لَوْ تَقَـدَّمَ الْفَـاعِلُ عَلَى الْفِعْـلِ لَصَارَ مُعَرَّضًـا لِدُخُـولِ عَامِلٍ آخَـرَ عَلَيْـهِ، وَحِينَئِذٍ يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِـهِ فَاعِلاً ، فَيَبْقَى الْفِعْــلُ بِلاَ فَـــاعِلٍ (٤) .

فَـإِنْ قُلْتَ :" هَذَا (٥) لاَزِمٌ في الْمَـفْـعُـولِ ، وَمَعَ (٦) ذَلِكَ يَجُـوزُ تَقْدِيمُـهُ !

---

(١) فى (ف) "إذا ".

(٢) فى (ف) "بها ".

(٣) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٤٠ "قال النيليُّ : وكان ينبغى أن يقول " وكل فعل تام رافع فاعله ، فإن المرفوع بكان وأخواتها – أعني الأفعال الناقصة لايسمى فاعلاً ، وهذا حقٌّ " .

(٤) هذا على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فقد أجازوا تقديم الفاعل على الفعل أو شبهه ، عن شرح ابن عقيل للألفية ١/ ٤٦٥ وشرح ابن القواس ١/٤٧٧

(٥) فى (ف) " فهذا ".

(٦) فى (ف) " ومع نحو ذلك " وكلمة "نحو " مقحمة لا معنى لها .

قُلْتُ : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْفِعْلَ يَجُوزُ خُلُوُّهُ عَنِ الْمَفْعُولِ وَلاَ يَجُوزُ خُلُوُّهُ عَنِ الْفَاعِلِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "زَيْدًا ضَرَبْتُ" فَزَيْدًا مَفْعُولُ "ضَرَبْتُ" مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ ، فَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ عَامِلاً (غَيْرَ الْفِعْلِ (١) قَبْلَهُ) وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : " إِنَّ زَيْدًا ضَرَبْتُ " فَصَارَ الْمَفْعُولُ اسْمَ " إِنَّ " ، وَبَقِيَ الْفِعْلُ بِلاَ مَفْعُولٍ ، (وَذَلِكَ جَائِزٌ) (٢) بِخِلاَفِ الْفَاعِلِ ، فَامْتَنَعَ تَقْدِيمُهُ لِذَلِكَ .

«تعريف الفاعل» وَالْفَاعِلُ : " كُلُّ اسْمٍ أُسْنِدَ إِلَيْهِ (فِعْلٌ) (٣) أَوْ شِبْهُهُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ أَبَدًا " .

قَوْلُنَا : " أُسْنِدَ إِلَيْهِ فِعْلٌ " لِيَخْرُجَ " الْمَفْعُولُ " ؛ فَإِنَّ الْفِعْلَ [غَيْرُ] (٤) مُسْنَدٍ إِلَى الْمَفْعُولِ ، وَقَوْلُنَا : " أَوْ شِبْهُهُ " لِيَدْخُلَ اسْمُ الْفَاعِلِ إِذَا اعْتَمَدَ ، وَغَيْرُهُ مِنَ الأَسْمَاءِ الْعَامِلَةِ ، وَالظَّرْفُ الْمُعْتَمِدُ أَيْضًا (٥) ، وَقَوْلُنَا: " مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ "لِيَخْرُجَ مِنْهُ" زَيْدٌ قَامَ " ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ فَاعِلاً ؛ لِتَقَدُّمِهِ عَلَى الْفِعْلِ ، وَقَوْلُنَا : " أَبَدًا " لِيَخْرُجَ مِنْهُ مِثْلُ " قَائِمٌ زَيْدٌ " (٦) فَإِنَّ تَقْدِيمَ الْخَبَرِ مَجَازٌ (٧) لَيْسَ بِوَاجِبٍ .

وَقِيلَ : "الْفَاعِلُ هُوَ الاسْمُ الَّذِي يَجِبُ تَقْدِيمُ خَبَرِهِ عَلَيْهِ لِمُجَرَّدِ كَوْنِهِ خَبَرًا " ، فَخَرَجَ بِقَوْلِهِ : " الاسْمُ " الأَفْعَالُ وَالْحُرُوفُ ، وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ : "(وَجَبَ) (٨) تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ " خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْمُقَدَّمُ

---

(١) في (ف) " قبل العقل قبله " وهذا تحريف وتصحيف .

(٢) في (ف) " وذلك غير جائز "وهو خطأ .

(٣) في (ف) "فعلاً " .

(٤) تكملة يوجبها المقام .

(٥) لم يمثِّل المؤلِّفُ لاسم الفاعل وغيره من الأسماء والظروف ، لكن انظرها في شرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٤٦٤ ، وابن يعيش ١/ ٧٤ .

(٦) في (ف) "قائم به زيد " .

(٧) قوله " مجاز " يعني به جوازاً بدليل ما بعده .

(٨) سقط من (ف) .

عَلَيْهِ غَيْرَ الاسْتِفْهَامِ ، وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ " لِمُجَرَّدِ كَوْنِهِ [1] خَبَرًا " أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ الَّتِي يَجِبُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْمُبْتَدإِ إِذَا أُخْبِرَ عَنْهُ بِهَا ، لَكِن لاَ لِمُجَرَّدِ [2] كَوْنِهِ خَبَرًا بَلْ لِمَا تَضَمَّنَتْهُ مِن مَعْنَى الْحَرْفِ [3] .

وَيَسْتَوِي الظَّاهِرُ وَالضَّمِيرُ ... وَالفِعْلُ حَتْمًا وَضْعُهُ التَّذْكِيرُ

يُرِيدُ وَيَسْتَوِي الظَّاهِرُ وَالضَّمِيرُ فِي عَدَمِ التَّقْدِيمِ [4] ؛ لأَنَّهُ إِذَا وَجَبَ تَأْخِيرُ الظَّاهِرِ فَالْمُضْمَرُ أَوْلَى ؛ إِذْ مِنْهُ مُتَّصِلٌ وَمُسْتَتِرٌ ، وَذَلِكَ يَتَعَذَّرُ تَقْدِيمُهُ .

وَإِنَّمَا كَانَ وَضْعُ الْفِعْلِ التَّذْكِيرَ ؛ لأَنَّ مَدْلُولَهُ جِنْسٌ ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ ، وَلِذَلِكَ يُؤَكَّدُ بِهِ ، وَالتَّأْنِيثُ غَالِبًا يُفِيدُ الْوِحْدَةَ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ " لاَ يُفْهَمُ مِنْهُ إِلاَّ مُطْلَقَ الضَّرْبِ ، فَأَمَّا " ضَرْبَةً وَاحِدَةً " دُونَ غَيْرِهَا فَلاَ يُفْهَمُ مِنْهُ .

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى) [5] أَنَّ مَفْهُومَ " الضَّرْبِ " الْجِنْسُ أَنَّهُ يُسْنَدُ إِلَى الْوَاحِدِ وَإِلَى الْجَمْعِ .

---

(١) في (ف) "قوله ".

(٢) في (ف) " بمجرد ".

(٣) وهذا الكلام ليس بمرضيٍّ عند ابن يعيش ١/ ٧٤ ؛ لأنه " لو كان الأمر كذلك لوجب تقديم كل خبر من نحو " زيد قائم " ، وعبدالله ذاهب " فلما لم يجب ذلك .. علم أنه إنما وجب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه خبراً وهو كونه عاملاً فيه ، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول ،وكونه عاملاً فيه سبب أوجب تقديمه ، كما أن تضمن الخبر همزة الاستفهام في قولك : أين زيد ؟ ونظائره سبب أوجب تقديمه ، فاعرفه ".

(٤) أي : لا فرق بين كون الفاعل ظاهرًا نحو : قام زيدٌ ، أو مضمرًا ، إما بارزاً نحو : قمت ، أو مستكنًا نحو : زيد قام .

(٥) سقط من (ف) .

وَقَالُوا : إِنَّمَا كَانَ وَضْعُهُ التَّذْكِيرَ ؛ لأَنَّ مَدْلُولَهُ الْمَصْدَرُ وَالزَّمَانُ ، وَهُمَا مَبْنِيَّانِ .

وَإِنَّمَا تَأْنِيثُهُ لِلْفَاعِلِ تَقُولُ : قَامَتْ دَعْدُ ، غَيْرَ فَاصِلِ

يُرِيدُ : أَنَّ " التَّاءَ "السَّاكِنَةَ الدَّاخِلَةَ عَلَى الْفِعْلِ لَيْسَتْ لِتَأْنِيثِ الْفِعْلِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا (مِنْ) [١] أَنَّ مَدْلُولَهُ جِنْسٌ ، وَإِنَّمَا هِيَ لأَجْلِ تَأْنِيثِ الْفَاعِلِ وَذَلِكَ نَحْوُ تَمْثِيلِهِ بِقَوْلِهِ : " قَامَتْ " [١] دَعْدُ " ، وَهَذِهِ " التَّاءُ « سَاكِنَةٌ فِي الأَصْلِ ، وَإِنَّمَا كَانَتْ سَاكِنَةً فَرْقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ " التَّاءِ » اللاَّحِقَةِ ([١] لِلأَسْمَاءِ نَحْوُ " قَائِمَةٍ ، وَضَارِبَةٍ " ، وَهَذِهِ التَّاءُ اللاَّحِقَةُ لِلْفِعْلِ لاَ تَتَغَيَّرُ وَصْلاً وَلاَ وَقْفًا ، وَ " التَّاءُ "اللاَّحِقَةُ)[١] لِلاسْمِ تُبْدَلُ " هَاءً " فِي الْوَقْفِ .

(وَقَوْلُهُ)[٢] « غَيْرَ فَاصِلِ » يَعْنِي : أَنَّكَ إِذَا فَصَلْتَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ الْمُؤَنَّثِ لَمْ يَجِبْ إِلْحَاقُ " التَّاءِ " فِي الْفِعْلِ ، نَحْوُ " قَامَتِ الْيَوْمَ هِنْدٌ " فَيَجُوزُ حَذْفُهَا ، وَالإِلْحَاقُ أَحْسَنُ ، وَلاَ يَجُوزُ حَذْفُ "التَّاءِ " إلاَّ بِشَرْطَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُظْهَرًا [٣] .

وَالثَّانِي : مَعَ الْفَصْلِ .

فَإِنْ قُلْتَ فَهَلاَّ قَالَ : وَإِنَّمَا تَأْنِيثُهُ لِتَأْنِيثِ الْفَاعِلِ الْحَقِيقِيِّ. ٦١ / أ

قُلْتُ : لاَ حَاجَةَ بِهِ [٤] إِلَى ذَلِكَ ؛ لأَنَّ التَّأْنِيثَ الْمَجَازِيَّ عَلَى

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى (ف) "مضمراً " .

(٤) فى الأصل " بى "وما فى (ف) أوضح .

خِلافَ الأَصْلِ ، وَكَلامُهُ في التَّأنيثِ بِطَرِيقِ الأصَالَةِ ، وَتَمْثِيلُهُ بِالْحَقِيقِيِّ دَلَّ عَلَى مُرَادِهِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ :" قَامَتْ دَعْدٌ " ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ " غَيْرَ فَاصِلٍ " عَنِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، وَيَأْتِي ذِكْرُهُ .

وَإِنَّمَا وَجَبَ إِلْحَاقُ " التَّاءِ " مَعَ الْمُؤَنَّثِ ؛ لأَنَّ الاسْمَ الْمُؤَنَّثَ قَدْ يُنْقَلُ وَيُسَمَّى بِهِ مُذَكَّرًا ((١) كَمَا في " طَلْحَةَ " ، فَإِنَّهُ في الأَصْلِ لِشَجَرَةٍ ذَاتِ شَوْكٍ ؛ فَنُقِلَ وَسُمِّيَ بِهِ مُذَكَّرًا) (١) فَأَلْحَقُوا " التَّاءَ " في الْفِعْلِ لِيَدُلُّوا مِنْ أَوَّلِ الأَمْرِ أَنَّ الاسْمَ بَاقٍ عَلَى تَأْنِيثِهِ ، لَمْ يُنْقَلْ إِلَى مُذَكَّرٍ ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ نَوَالِهِ (٢)

فَهِنْدُ هَهُنَا اسْمٌ لِرَجُلٍ بِدَلِيلِ عَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ مُذَكَّرًا في قَوْلِهِ :" عَنْ نَوَالِهِ " .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلاَّ وَجَبَ إِلْحَاقُ عَلاَمَةِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعًا ، كَمَا وَجَبَ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مُؤَنَّثًا !

قُلْتُ : لاَ يَلْزَمُ ذَلِكَ ؛ لأَنَّ التَّثْنِيَةَ وَالْجَمْعَ لَيْسَا بِوَصْفٍ لاَزِمٍ بَلْ يَحْصُلُ

---

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) هذا صدر بيت ذكره صاحب اللسان ضمن بيتين فى (هلك ٣٩٥) ، ونسبهما لابن جذل الطعان ، وهما :

تجاوزت هندا رغبة عن قتاله ... إلى مالك أعشو إلى ذكر مالك

فأيقنت أنى ثائر ابن مكدم ... غداتئذ أو هالك فى الهوالك

وابن جذل الطعان الكنانى ، كان موصوفا مع جماعة ممن بنوا الناس طولاً وجمالاً وكان أحدهم يقبل المرأة على الهودج ، وكان يقال للرجل منهم : مقبل الظعن .

كما أفاده المبرد فى الكامل ٢/ ١١٧ ، واسمه عبدالله له يوم برزة على سليم كما فى العقد الفريد ٥/ ١٧٤ ، ومعجم البلدان (بُرزة ١/ ٣٨٣) .

وانظر : معانى القرآن للأخفش ٢/ ٤٧٣ ، وابن يعيش ٥/ ٩٣ .

بِالاجْتِمَاعِ وَيَزُولُ بِالافْتِرَاقِ ، وَأَمَّا التَّأْنِيثُ فَوَصْفٌ (لاَزِمٌ) (١) لاَ يُفَارِقُ وَلاَ يَزُولُ ، فَأَمَّا مَا حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ مِنْ قَوْلِهِمْ : " قَامَ امْرَأَةٌ " (٢) فَشَاذٌ ، وَلأَنَّهُ اسْتَغْنَى فِيهِ بِتَأْنِيثِ الاسْمِ عَنِ الْعَلاَمَةِ كَمَا اسْتَغْنَوْا بِتَثْنِيَةِ الظَّاهِرِ وَجَمْعِهِ عَنْ إِلْحَاقِ عَلاَمَةٍ .

فَإِنْ فَصَلْتَ الْفِعْلَ عَنْ فَاعِلِهِ   لَمْ تَجِبْ " التَّاءُ " لَهُ فِي فِعْلِهِ

قَوْلُهُ : "لَمْ تَجِبِ التَّاءُ مَعَ الْفَصْلِ" يَقْتَضِي وُجُوبَهَا مَعَ عَدَمِ الْفَصْلِ ، وَكَانَ يَنْبَغِي (أَنْ يَقُولَ) (٣) : وَإِنْ فَصَلْتَ الْفِعْلَ عَنْ فَاعِلِهِ الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ لَمْ تَجِبِ "التَّاءُ" لَكِنَّ سِيَاقَ الْكَلاَمِ يَدُلُّ عَلَيْهِ ؛ لأَنَّ كَلاَمَهُ فِي الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِيمَا بَعْدُ : " وَهَكَذَا التَّخْيِيرُ فِي الْمُؤَنَّثِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ "

وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ إِلْحَاقُ " التَّاءِ " مَعَ الْفَصْلِ لأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ يُسْتَغْنَى (٤) عَنْهُ بِتَأْنِيثِ الْفَاعِلِ ؛ لأَنَّ تَأْنِيثَهُ مَعْلُومٌ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْكَلاَمَ قَدْ طَالَ بِالْفَصْلِ فَآثَرُوا التَّخْفِيفَ بِحَذْفِ "التَّاءِ"؛ إِذِ الْعِلْمُ بِتَأْنِيثِ الاسْمِ حَاصِلٌ (٥) ، وَ "الْهَاءُ" فِي " لَهُ " ضَمِيرُ الْفَاعِلِ .

وَهَكَذَا التَّخْيِيرُ فِي الْمُؤَنَّثِ   غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ فَلاَ تَكْتَرِثِ

لَمْ يُرِدْ بِالتَّخْيِيرِ هُنَا التَّسْوِيَةَ بَيْنَ حَذْفِ " التَّاءِ " وَإِثْبَاتِهَا ، فَإِنَّ إِثْبَاتَهَا مَعَ الْفَصْلِ فِي الْحَقِيقِيِّ أَوْلَى مِنْ حَذْفِهَا ، وَكَذَا مَعَ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِاخْتِيَارِهِ إِنْ شَاءَ أَلْحَقَهَا ، وَهُوَ أَحْسَنُ، وَإِنْ شَاءَ حَذَفَهَا .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) الكتاب ٢/ ٣٨ هارون ، وروايته " وقال بعضُ العربِ : قال فُلانَةُ " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) فى (ف) "مستغنًى" .

(٥) قال سيبويه ٢/ ٣٨ هارون " وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء ، كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف .

وَالتَّأْنِيثُ الَّذِى لَيْسَ بِحَقِيقِيٍّ مَجَازِيٌّ ، وَأَمَّا ٱلْحَقِيقِيُّ مِنَ التَّأْنِيثِ فَهُوَ مَا كَانَ بِإِزَاءِ ذَكَرٍ مِنَ الْحَيَوَانِ ، وَأَمَّا غَيْرُ الْحَقِيقِيِّ فَلَيْسَ كَذَلِكَ وَهُوَ مَجَازِيٌّ ، وَيَتَعَلَّقُ بِالْأَوْضَاعِ وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ اللُّغَاتِ ، وَلَا يُنْظَرُ فِيهِ إِلَى مُسَمَّاهُ بَتَّةً ، وَلِذَلِكَ أَنَّثُوا الشَّمْسَ وَذَكَّرُوا الْقَمَرَ ، لَا لِمَعْنًى بَلْ عَلَى طَرِيقِ التَّخْيِيلِ وَالتَّشْبِيهِ ، وَلَا حَقِيقَةَ لَهُ أَصْلاً ، وَلَوْ أُنِّثَ الْقَمَرُ وَذُكِّرَتِ الشَّمْسُ لَجَازَ ، وَيُؤْخَذُ مِثْلُ هَذَا مِنَ النَّقْلِ أَوِ السَّمَاعِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ " الشَّمْسِ ، وَالْقِدْرِ " فَيَجُوزُ طَرْحُ الْعَلَامَةِ فَتَقُولُ : " طَلَعَ الشَّمْسُ " ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ " طَلَعَتِ الشَّمْسُ " ، وَلَكَ (١) الْخِيَارُ فِي ٦١ / ب إِلْحَاقِ " التَّاءِ " وَحَذْفِهَا ، في خَمْسَةِ مَوَاضِعَ :

أَحَدُهَا مَعَ الْفَصْلِ في الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : "حَضَرَ الْقَاضِيَ الْيَوْمَ امْرَأَةٌ " .

وَالثَّانِي : الْمُؤَنَّثُ غَيْرُ الْحَقِيقِيِّ نَحْو "طَلَعَ الشَّمْسُ " .

الثَّالِثُ : في جَمْعِ السَّالِمِ مَنَ الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ ، نَحْوُ " جَاءَنِي مُسْلِمَاتٌ "

الرَّابِعُ : في جَمْعِ تَكْسِيرِهِ ، نَحْوُ " قَامَ النِّسَاءُ " .

الْخَامِسُ : في جَمْعِ التَّكْسِيرِ مِنَ الْمُذَكَّرِينَ ، نَحْوُ " قَامَ الرِّجَالُ ، وَقَامَتِ الرِّجَالُ " .

وَإِنْ يُؤَنَّثْ فَاعِلُ ضَمِيرُ   فَلَيْسَ فِي تَأْنِيثِهِ تَخْيِيرُ

تَقْدِيرُهُ:وَإِنْ يُؤَنَّثْ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ، فَـ "ضَمِيرٌ" بَدَلٌ مِنْ " فَاعِلٍ" .

وَإِنَّمَا نَفَى التَّخْيِيرَ إِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ ؛ لِأَنَّ

---

(١) في (ف) " وكذلك " .

الْإِضْمَارَ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أُصُولِهَا ، فَالْأَصْلُ إِلْحَاقُ "التَّاءِ" مَعَ الْمُؤَنَّثِ فِي الظَّاهِرِ (فَوَجَبَ) [1] الرُّجُوعُ إِلَيْهِ مَعَ الْمُضْمَرِ ، وَأَيْضًا فَلَوْ لَمْ يَجِبْ إِلْحَاقُ "التَّاءِ" فِي قَوْلِهِمْ : " الشَّمْسُ طَلَعَتْ " لَمْ يَتَعَيَّنْ أَنَّ الْمُضْمَرَ فِي الْفِعْلِ رَاجِعٌ إِلَى الْمُؤَنَّثِ الظَّاهِرِ قَبْلَهُ فِيمَا اجْتَمَعَ فِيهِ ظَاهِرَانِ ، وَاحِدُهُمَا مُذَكَّرٌ نَحْوُ " زَيْدٌ وَهِنْدٌ قَامَ ، وَالْقَمَرُ وَالشَّمْسُ طَلَعَ " فَمَعَ عَدَمِ الْعَلَامَةِ يُظَنُّ أَنَّ الْمُضْمَرَ رَاجِعٌ إِلَى الْمُذَكَّرِ لاَ إِلَى الْمُؤَنَّثِ، وَلِشِدَّةِ اتِّصَالِ الْمُضْمَرِ لَزِمَتِ الْعَلَامَةُ، وَلِذَلِكَ (أَلْحَقُوهَا فِي الْفِعْلِ) [2] وَالْمُؤَنَّثُ غَيْرُهُ وَهُوَ الْفَاعِلُ ، لِأَنَّهُ كَالْجُزْءِ مِنْهُ شَدِيدُ الاتِّصَالِ بِهِ خُصُوصًا إِذَا كَانَ مُضْمَراً بِدَلِيلِ وُقُوعِ عَلَامَةِ رَفْعِ الْفِعْلِ بَعْدَ الْفَاعِلِ فِي الْأَمْثِلَةِ الْخَمْسَةِ، فَإِنْ قُلْتَ: فَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ [3] :

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا [4]

فَلَمْ يُلْحِقِ الْعَلَامَةَ فِي الْفِعْلِ مَعَ إِسْنَادِهِ إِلَى ضَمِيرِ الْأَرْضِ، وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَقُولَ : وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَتْ .

قُلْتُ : أَرَادَ بِالْأَرْضِ : الْمَكَانَ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَلاَ مَكَانَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا [5] .

---

(١) في الأصل " ووجب " .

(٢) في (ف) " ألحقوها في المؤنث الفعل " .

(٣) هو عامر بن جوين الطائيّ كما في الكتاب ٢/ ٤٦ هارون ، وفرحة الأديب ١٠٢ ، والكامل ٢٧٩/٢ ، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٢٤ ، وابن يعيش ٥/ ٩٤ ، وهو كثير الدوران في كتب النحو واللغة ، قال ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٥٧ " ومنهم من يرويه " ولا أرض أبقلت ابقالها " على تخفيف الهمزة من " ابقالها " ولا ضرورة فيه ، إلا أن الشاعر كما في رصف المباني ١٦٦ ليس من لغته النقل فيثبت التاء ويكسرها ويصح الوزن ، وذكر الغندجاني في فرحة الأديب ١٠٢ أن ابن السيرافي نسبه للخنساء واعتذر له المحقق بأن ذلك من صنيع النساخ ولم ينسبه ابن السيرافي ، وهو حق .

وقد نسب للأعشى في شرح القصائد السبع ١٠٧ ، ٥٢٢ ، وليس في ديوانه .

(٤) يصف الشاعر أرضا لكثرة الغيث . والمزنة : واحدة المزن ، وهو السحاب يحمل الماء . والودق : المطر . وأبقلت : أخرجت البقل وهو من النبات ما ليس بشجر ، يقال : أبقل المكان فهو باقل والقياس مبقل .

(٥) انظر التبصرة والتذكرة ٢/ ٦٢٤ ، وابن يعيش ٥/ ٩٤ ، والمذكر والمؤنث للفرَّاء ٨١ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦٧ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ١١٢ ، وأمثال أبي عكرمة ٣٢ .

[الأفعـــال المتعـــدية]

الآخَرُ التَّالِيهِ ذُو الْوُصُولِ   بِأَحْرُفِ الْجَرِّ إِلَى مَفْعُولِ

يُرِيدُ بِالآخَرِ الْقِسْمَ الثَّانِيَ مِنْ أَقْسَامِ الأَفْعَالِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " التَّالِيهِ " أَيْ : الَّذِي يَتْلُو الأَوَّلَ أَيْ : يَتْبَعُهُ ، وَتَالِي الأَوَّلِ هُوَ الثَّانِي ، وَمَعْنَى كَوْنِهِ تَالِياً لِلأَوَّلِ أَنَّهُ تَبِعَهُ فِي عَدَمِ التَّعَدِّي بِنَفْسِهِ ، فَوَافَقَهُ فِي ذَلِكَ ، وَخَالَفَهُ فِي أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ فَهْمُهُ عَلَى مَفْعُولٍ لَكِنْ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ الْجَرِّ ، أَلاَ تَرَى قَوْلَكَ : " مَرَرْتُ " مَثَلاً لاَ يُعْقَلُ مَعْنَاهُ بِدُونِ مَمْرُورٍ بِهِ بِخِلاَفِ قَوْلِكَ : "طَالَ ، وَاحْمَرَّ" فَإِنَّهُ لاَ يَتَوَقَّفُ فَهْمُ مَعْنَاهُ عَلَى شَيْءٍ خَارِجٍ عَنِ الْفَاعِلِ .

وَهْوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ أَمَّا الأَوَّلُ   فَالْحَرْفُ حَتْمًا عَنْهُ لَيْسَ يُفْصَلُ

يُرِيدُ : الْمُتَعَدِّي بِحَرْفِ الْجَرِّ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : لاَ يَجُوزُ إِسْقَاطُ حَرْفِ الْجَرِّ مِنْهُ إِلاَّ فِي الشِّعْرِ ، وَفِيمَا سُمِعَ عَنْهُمْ (١) ، وَذَلِكَ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ " فَلاَ يَجُوزُ إِسْقَاطُ " الْبَاءِ " مِنْهُ ؛ لأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ كَالْجُزْءِ مِنَ الاسْمِ ؛ لاتِّصَالِهِ بِهِ ، وَكَالْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُعَدٍّ لَهُ وَمُوَصِّلُهُ إِلَى الاسْمِ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الاسْمِ وَالْفِعْلِ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ ، أَمَّا افْتِقَارُ الاسْمِ فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَامِلٌ فِيهِ ، وَأَمَّا افْتِقَارُ الْفِعْلِ فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُعَدٍّ

---

(١) نحو قول جرير :

تمرون الديار ولم تعوجوا   كلامكم علي إذا حرام

أي : تمرون بالديار ، وفى ابن يعيش ٨/ ٥١ "حكى ابن الأعرابى عنهم " مررت زيداً " وهو شاذ .

لَهُ ، فَحَذْفُهُ إِجْحَافٌ بِهِمَا ، وَقَالَ قَوْمٌ : التَّعَدِّي كَامِنٌ في الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي بِحَرْفِ الْجَرِّ ، وَأَتَوْا بِحُرُوفِ الْجَرِّ لِيَظْهَرَ بِهَا مَا كَانَ كَامِنًا ٦٢/أ
فِيهِ .

وَأَسْبَابُ التَّعَدِّي مُتَعَدِّدَةٌ وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى حَرْفِ الْجَرِّ ، لأَنَّ الْفِعْلَ لاَ تَتَغَيَّرُ بِهِ صِيغَتُهُ وَلاَ مَعْنَاهُ ، وَلأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ يَتَعَدَّى بِهِ جَمِيعُ الأَفْعَالِ الثُّلاَثِيَّةِ (١) وَمَا زَادَ عَلَيْهَا ، وَلاَ كَذَلِكَ غَيْرُهُ .

أَمَّا الْهَمْزَةُ فَلاَ يَتَعَدَّى بِهَا إِلاَّ الثُّلاَثِيُّ ، وَكَذَلِكَ التَّضْعِيفُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « فَالْحَرْفُ حَتْمًا عَنْهُ لَيْسَ (٢) يُفْصَلُ » فَلَيْسَ عَلَى إِطْلاَقِهِ ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ : " قُمْتُ أَنْ قُمْتَ ، وَقُمْتُ لأَنْ قُمْتَ " قِيَاسًا مُطَّرِدًا في " أَنِ " الْمَصْدَرِيَّةِ الْخَفِيفَةِ وَالثَّقِيلَةِ (٣) .

وَأَقُولُ : إِنَّ الْمُعَدِّيَ لِلْفِعْلِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَرْفًا وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرَ ، فَإِنْ كَانَ وَاحِدًا فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ صَارَ جُزْءًا مِنْ صِيغَتِهِ أَوْ خَارِجًا عَنْهَا ، فَإِنْ كَانَ جُزْءًا مِنْ صِيغَتِهِ فَإِمَّا أَنْ يَقْتَرِنَ بِأَوَّلِهِ وَهُوَ الْهَمْزَةُ نَحْوُ "أَخْرَجْتُ زَيْدًا " ، وَإِمَّا أَنْ يَقْتَرِنَ بِوَسَطِ الْفِعْلِ وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ (جِنْسِ عَيْنِ الْفِعْلِ)(٤) وَهُوَ التَّضْعِيفُ نَحْوُ "خَرَّجْتُ زَيْدًا " ،

---

(١) في الأصل " الثلاثة " والمثبت من (ف) .

(٢) في النسختين " ليس عنه " ، والمثبت موافق للنظم السابق .

(٣) وذلك " لأنهما موصولان لتقديرهما بالمصدر فاستجيز فيهما الحذف لطولهما بالصِّلَةِ " أفاده ابن القواس في شرحه ١/٤٨٦ .

(٤) في (ف) " عين جنس الفعل " تحريف .

أَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِـــهَا وَهُوَ أَلِفُ الْمُفَــاعَلَةِ ، نَحْوُ " سَـارَ زَيْدٌ ، وَسَـايَرْتُـهُ " (١) .

وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمعدَّى للفعلِ أَكْثَـرَ من حرفٍ واحدٍ وَهُوَ سِينُ " اسْتَفْعَلَ " مَعَ زَوَائِـدِهِ نحو " خَرَجَ زَيدٌ ، وَاسْتَـخْرَجْتُ زَيْـدًا " ، وَإِنْ كَانَ الْمعدّى للفعلِ خَارِجاً عن صيغةِ الفعلِ فإمَّـا أن يكُون عَامـلاً كَحرُوفِ الجرِّ ، وَإِمَّـا أَن لا يكُونَ عَـامـلاً وذلك كَـوَاو " مَـعَ " نحـو " سِـرتُ وَزَيْـدًا " ، وَ " إلاَّ " فـى الاسـتـثناء نحــو "(قَـامَ) (٢) القـومُ إلاَّ زَيـدًا " .

وَالآخَرُ الَّذِي أَجَازُوا فَصْـــلَهُ مِثَالُهُ اشْكُرْ خَالِدًا ، وَاشْكُرْ لَـهُ

يُرِيدُ الضَّرْبَ الآخَرَ مِنَ الْقِسْمِ الَّذِي يَتَـعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ وَالْمُـتَكَـلِّمُ مُخَيَّـرٌ فِي إِثْبَــاتِهِ وَحذْفِـهِ ، وَذَلِكَ خَمْسَـةُ أَفْعَـالٍ ، وَهِيَ " شَكَرْتُ ، وَنَصَحْتُ وَكِلْتُ ، وَعَدَدْتُ ، وَوَزَنْتُ " (٣) .

وَقَـوْلُهُ : " أَشْـكُرْ خَـالِدًا " مِـثَـالٌ لِحَـذْفِ الْجرِّ ، وَقَـوْلُهُ : " وَاشْكُرْ لَـهُ " مِثَـالٌ (لإِثْبَـاتِ حَـرفِ الجرِّ) (٤) ، وَقَـدْ قِيـلَ : إِنَّ لُغَةَ قَـومٍ أَنَّـهَـا مُـتَـعَدِّيَـةٌ بِنَفْسِهَا ، فَهِيَ عَلَى هَذِهِ اللُّغَــةِ مِنَ الْقِسْـمِ الثَّالثِ – أَعْنِي النَّاصِبَ بِنَفْسِــهِ – وَقِيلَ : (هِيَ لُغَةُ قَــوْمٍ مُتَـعَدِّيَةٌ بِحَرْفِ الْجَرِّ) (٥) فَلَمْ يَجُـزْ إِسْقَاطُـــهُ مِنْهَا عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ ، فَهِيَ مِنْ بَـابِ "مَرَرتُ بِزَيدٍ " ، وَقِيلَ فِيهَا بِالتَّخْيِيرِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ صَاحِبِ الأُرْجُـوزَةِ ، وَإِلَيْهِ أَشَـارَ بِقَوْلِهِ : " الَّذِي أَجَـازُوا فَصْلَهُ " أَيْ : أَجَـازُوا فَـصْلَ حَرْفِ الْجَرِّ مِنَ الاسْمِ ، وَنَصبَهُ بِالْفِعْلِ ، وَلاَ يُقَاسُ عَلَى

---

(١) في (ف) "وسائر به ".

(٢) سقط من (ف) .

(٣) زاد ابن القواس في شرحه ١ / ٤٨٨ الفعل " جئت " نحو قوله : " جئتكَ ، وجئت إليكَ " .

(٤) فى (ف) " لإثبات الحرف ".

(٥) في (ف) " إنّ لغة قوم أنّها متعدية بحرف الجرّ " .

هَذِهِ الأَفْعَالِ غَيرُهَا ، بَلْ يُقْتَصَرُ فيهَا عَلَى السَّمَاعِ ، فَأَمَّا قَولُهم : " قَرَأْتُ السُّورَةَ ، وَقَرَأْتُ بِالسُّورَةِ " فَالْبَاءُ زَائِدَةٌ ، وَأَمَّا قَولُهُ تعَالَى : ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ ﴾ (١) فَقِيلَ : اللَّام زَائِدَةٌ ، وَقِيلَ : هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَصْدَرِ أَيْ : إِرَادتُهُم لِيُطْفِئُوا ؛ لأَنَّ الْمَصْدَرَ يَتَعَدَّى بِالْحَرْفِ وَإِنْ كَانَ فعلُه مُتَعَدِّيًا بنفْسِهِ ، تَقُولُ : " عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ لِزَيدٍ " ، وَلاَ يَجُوزُ " عَجِبْتُ مِنْ أَنْ ضَرَبْتَ لِزَيدٍ " ، (وَكَذَا الْقَوْلُ في(٢)) قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أُرِيدُ لأَنْسَى ذِكْرَهَا ، فَكَأَنَّمَا   تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ (٣) .

الثَّالِثُ النَّاصِبُ مَفْعُولاً فَقَـطْ   وَكَوْنُـهُ مُؤَخَّرًا لاَ يُشْتَرَطْ

الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنْ أَقْسَامِ الأَفْعَالِ مَا يَنْصِبُ مَفْعُولاً وَاحِدًا ٦٢/ب
بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى مَا يُعَدِّيهِ مِنْ حَرْفٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَقَوْلُهُ : " وَكَوْنُهُ مُؤَخَّرًا لاَ يُشْتَرَطْ " (أَيْ) (٤) : لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْمَفْعُولِ أَنْ يَكُونَ مُؤَخَّرًا عَنِ الفَاعِلِ إِلاَّ فِيمَا اسْتَثْنَاهُ .

" بَيَانُ الاخْتِلاَفِ فِي نَاصِبِ الْمَفْعُولِ "

وَفِي النَّاصِبِ لِلْمَفْعُولِ ثَلاَثَةُ أَقْوَالٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّ نَاصِبَهُ هُوَ الْفِعْلُ ؛ لا قْتِضَائِهِ إِيَّاهُ .

---

(١) سورة الصف ٨ .

(٢) زيادة من (ف) .

(٣) البيت لكثير عزة كما في ديوانه ١٠٨ ، والكامل ٩٧/٣ ، والعيني ٢٤٩/٢ ، والخزانة ٣٣٠/٤ ، ومغني اللبيب ٢٨٥ ، وشرح شواهد المغني ٦٥ ، ٥٨٠ ، وانظر تخريجاته في الديوان ١١٦ .

(٤) سقط من الأصل .

الثَّانِي : أَنَّ نَاصِبَهُ هُوَ الْفَاعِلُ ؛ لأَنَّه مُؤَثِّرٌ فيه .

الثَّالِثُ : أَنَّ نَاصِبَهُ هُوَ الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ جَميعًا (١) .

أَقُولُ : وَالْحَقُّ هُوَ الأَوَّلُ ، وَلِذَلِكَ انْقَسَمَ الْفِعْلُ إِلَى لاَزِمٍ وَمُتَعَدٍّ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَبَاطِلٌ ؛ لأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْفَاعِلُ عَامِلاً في الْمَفْعُولِ لَمَا جَازَ تَقْديمُهُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ اسْمًا جَامِدًا غَيْرَ مُشْتَقٍّ مِنْ مُتَصَرِّفٍ ، وَ لأَنَّ الْفَاعِلَ يَكُونُ مُضْمَراً وَالْمُضْمَرُ لاَ يَعْمَلُ بِالاتِّفَاقِ ، وَلأَنَّ الْمَفْعُولَ يَجُوزُ تَقْديمُهُ عَلَى الْفِعْلِ ، وَالفَاعِلُ لاَ يَجُوزُ تَقْديمُهُ عَلَيْهِ وَالْمَعْمُولُ لاَ يَقَعُ إِلاَّ بِحَيْثُ (٢) يَقَعُ (الْعَامِلُ) (٣) ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَبَاطِلٌ أَيْضًا ؛ لأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَجْمُوعُ عَامِلاً كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الفِعْلِ وَالْفَاعِلِ جُزْءَ الْعَامِلِ فَيَكُونُ تَقْديمُ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ تَقْديماً لِلْمَعْمُولِ (٤) عَلَى بَعْضِ أَجْزَاءِ الْعَامِلِ وَذَلِكَ بَاطِلٌ ، وَأَيضًا فَإِنَّ الْجُمْلَةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ جُمْلَةٌ (٥) لاَتَصَرُّفَ لَهَا ، فَيَمْتَنِعُ حِينَئِذٍ تَقْديمُ الْمَفْعُولِ عَلَيْهَا .

إِلاَّ لِلَّبْسِ لَوْ أَتَى مَعْكُوسَا كَمَا تَقُولُ : زَارَ مُوسَى عِيسَى (٦)

---

(١) انظر ذلك فى الهمع ١/ ١٦٥ ، فقد نسب الأول للبصريين ، والثاني لهشام الكوفي ، والثالث للفراء، وزاد ابن الخباز في شرحه لوحة ٣٥ قولاً رابعاً ونسبه للكوفيين فقال " وقال الكوفيون خالف الفاعل فى المعنى فخالفه فى الإعراب " أي : أنّ المفعولَ منصوب على الخلاف ، وانظر ذلك فى الإنصاف مسألة ١١ ص ٧٨، وشرح الكافية ١٢٨/١ .

(٢) هكذا فى النسختين ولعلها "حيث " ، قال صاحب الشرح مجهول المؤلف لوحة ٤٢ : " والمعمول لا يقع إلا حيث يصح وقوع العامل " ، وهو كثيراً ما يعول على النيلى في شرحه " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى (ف) " للمفعول " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) في (ف) " زار عيسى موسى " .

هَذَا الاسْتِثْنَاءُ مِنْ قَوْلِهِ : "وَكَوْنُه مُؤَخَّراً لاَ يُشْتَرَطْ " إِلاَّ لِخَوْفِ لَبْسٍ لَوْ أَتَى مَعْكُوسَا ، أَيْ : لَوْ تَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ عَلَى الْفَاعِلِ كَمَا فِي الصُّورَةِ الَّتِي مَثَّلَ بِهَا، وَهُوَ إِذَا انْتَفَى الإِعْرَابُ مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ إِمَّا فِي اللَّفْظِ أَوْمُطْلَقاً مَعَ عَدَمِ الْقَرِينَةِ ؛ لأَنَّ مِثْلَ " زَارَ مُوسَى عِيسَى " قَدِ انْتَفَى الإِعْرَابُ مِنْهُمَا لَفْظاً لاتَقْدِيراً وَانْتَفَتِ الْقَرِينَة ، أَمَّا انْتِفَاءُ الإِعْرَابِ لَفْظًا فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا انْتِفَاءُ الْقَرِينَـةُ ؛ فَلأَنَّ " كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَصِحُّ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَيْهِ فَلاَ مُرَجِّحَ لإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى أَحدِهِمَا إِلاَّ التَّقْدِيمُ فَوَجَبَ اعْتِبَارُهُ ، وَقولُنَا: " انْتَفَى [الإِعْرَابُ] (١) لَفظًا أو مطلقاً " احْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " لَفْظًا " عَنِ الْمَقْصُورِ ؛ فَإِنَّ إِعْرَابَهُ تَقْدِيرِيٌّ ، وَاحْتَرَزْنَا بِقولِنَا : " مُطْلَقًا " عَنْ مِثْلِ "ضَرَبَ مَنْ في الدَّارِ مَنْ في الْمَسْجِدِ " ؛ فَإِنْ الإِعْرَابَ هُنَا مُنْتَفٍ لفظاً وَتَقْدِيراً ، لأَجْلِ الْبِنَاءِ ، وَقولُنَا : " مَعَ عَدمِ الْقَرِينَةِ " احْتَرزْنَا بِهِ عَن مِثْلِ " رَضَعَتِ الْكُبْرَى الصُّغْرَى" فَإِنَّهُ لاَ يَقعُ لَبْسٌ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، لِوُجُودِ الْقَرِينَة الْمَعْنَوِيَّة ، وَقَدْ تَكُونُ الْقَرِينَةُ لَفْظِيّةً ، نَحْوُ "ضَرَبَ مُوسَى الطَّوِيلُ عِيسَى " فَإِنَّكَ إِذَا نَصَبْتَ " الطَّوِيلَ " عُلِمَ أَنَّ الأَخِيرَ هُوَ الفَاعِلُ ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ لاَ تَتَقَدَّمُ عَلَى مَوْصُوفِهَا فَوجَب (٢) جَعْلُهَا لِلأَوَّلِ .

وَيَجبُ تَقْدِيمُ الفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ فِي أَرْبعَةِ مَوَاضِعَ :

« مواضع تقديم الفاعل على المفعول »

أَحدُهَا : مَا ذَكَرهُ (٣) صَاحِبُ الأُرْجُوزَةِ .

وَالثَّانِي : أَنْ يكُونَ الْفَاعِلُ مُضْمَراً مُتَّصلاً (١) .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) في (ف) " فيجب ".

(٣) في (ف) : ما ذكر " ، وما ذكره المصنف هو " زار موسى عيسى " .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُضْمَراً مُتَّصِلاً (١) .

وَالثَّالِثُ : أَنْ يَقَعَ الْمَفْعُولُ بَعْدَ " إلاَّ " نَحْوُ " مَا ضَرَبَ زَيدٌ إِلاَّ عَمْراً " إِذَا أَرَدْتَ حَصْرَ فِعْلِ الْفَاعِلِ في الْمفْعُولِ دُونَ غيرِهِ وَجَبَ التَّقْدِيمُ بِهَذَا الاعْتِبَارِ .

الرَّابِعُ : بَعْدَ " إِنَّ " الْمَكْفُوفَة بِـ " مَا " نَحْوُ " إِنَّما ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً ؛ "لأَنَّهُ بِمَعْنَى " مَاضَرَبَ زَيْدٌ إِلاَّ عمراً ، فَيَجِبُ التَّقْدِيمُ بِعَيْنِ مَاذكرنَا فِي "إِلاَّ " .

وَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ : « مواضع تقديم مالمفعول »

أَحَدُهَا : إِذَا أُضِيفَ الْفَاعِلُ إِلَى ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ نَحْوُ " ضَرَبَ زَيداً غُلامُهُ " (٢) .

الثَّانِي : إِذَا كَانَ الْمَفْعُولِ مُضْمَرا متَّصِلاً ، وَالفَاعِلُ لَيسَ كَذَلِكَ نَحْوُ « أَكْرَمَنِي زَيْدٌ ، وَمَا جَاءَنِي إِلاَّ أَنْتَ »(٣) .

٦٣/أ الثَّالِثُ : أَنْ يَقَعَ الْفَاعِلُ بَعْدَ " إِلاَّ " نَحْوُ " مَا ضَرَبَ عَمْراً إِلاَّ زَيدٌ " إِذَا أَرَدْتَ نَفْيَ الضَّرْبِ عَنْ عَمْروٍ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ إِلاَّ مِن زَيدٍ ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ بِهذَا الاعتِبَارِ .

الرَّابِعُ : بَعْدَ " إِنَّمَا " نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

---

(١) نحو " ضربتُ زيداً ، وضربتُكَ " قال ابن القواس في شرحه١/٤٨٩ : " لأنه لو أخر لأدى إلى انفصاله مع إمكان اتصاله ، وهو باطل ، لأنه لا يؤتى بالمنفصل إلا عند تعذر المتصل ، لكونه أخصر " .

(٢) في ابن القواس١/٤٩٠ " لأنه لو تقدم الفاعل لأدى إلى الإضمار قبل الذكر ، فيعود الضمير على ما بعده لفظاً ومعنًى، وهو محال " .

(٣) لأنه لو أخر المفعول لصار المتصل منفصلاً مع عدم ما يوجب انفصاله ، وهو محال . عن المصدر السابق .

.... وَإِنَّمَا   يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِكُمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي (١)

وَ " إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرٌو " ، وَالمَعْنَى " مَا ضَرَبَ زَيدًا إِلاّ عَمْرٌو " إِذَا أَرَدْتَ أَنَّ زَيدًا لَمْ يَضْرِبْهُ أَحَدٌ ٱلبِتَّةَ إِلاَّ عَمْرٌو (٢) ، وَمَا عَدَا مَا ذَكَرْنَا يَجُوزُ فِيهِ الأَمْرَانِ .

" بَيَانُ انْتِصَابِ الْمَفْعُولِ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ "

وَيَنْصِبُ الْمَفْعُولَ فِعْلٌ مُضْمَرُ   تَقُولُ :إِيَّـــاكَ وَشَيْئًا يُنْكَرُ

أَخَذَ يبيّنُ أَنَّ النَّاصِبَ للمفعُولِ قَدْ يَكُونُ فِعْلاً مُضْمَرًا ، ثُمَّ إِضْمَارُ الفِعْلِ إِمَّا وَاجِبٌ ، وَإِمّا جَائِزٌ ، وَقَدْ مَثَّلَ بِهِمَا جَمِيعاً وَلَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ ٱلْوَاجِبِ الإِضْمَارِ وَبيْنَ الجَائِزِ ، فَقَوْلُهُ : " إِيَّاكَ وَشَيْئاً يُنْكَرُ " مِنَ ٱلقِسْمِ الَّذِى يَجِبُ إِضْمَارُ ٱلفِعْلِ فِيهِ ، فَإِيَّاكَ مَنْصُوبٌ بِفِعلٍ مُقَدَّرٍ ، وَ " شَيْئاً " مَعْطُوفٌ عَلَى "إِيَّاكَ" ، وَالتَّقدِيرُ (٣) : " إِيَّاكَ وَشَيئًا يُحْذَرُ " احْذَرْ ، أَوِ اتّقِ ، وَلاَ يُقدّرُ الفِعْلُ النّاصِبُ إِلاَّ أَخِيراً، لِيَبْقَى الضَّمِيرُ بِحَالِهِ مُنْفَصِلاً ، إِذْ لَوْ قَدَّرْته أَوّلُ (٤) لَصَارَ

---

(١) هذا جزء بيت للفرزدق كما في ديوانه ٧١٢ ، وروايته :
أَنَـا الذَّائدُ الحَامي الذِّمَارَ وإِنَّـمَا   يُدَافعُ عن أحسابهم أنَـا أَوْ مِثْـلي
وهو في المحتسب ٢/ ١٩٥ ، وابن يعيش ٢/ ٩٥ ، ٨/ ٥٦ ، ومغني اللبيب ٤٠٧ ، وشرح شواهد المغنى ٧١٨ ، والتصريح ١/ ١٠٦ ، والهمع ١/ ٦٢ ، والدرر اللوامع ١/ ٣٩ ، والتحفة الشافية لوحة ٢٢ ، ودلائل الإعجاز ٢٢٣ .

(٢) قال ابن القواس ١/٤٩٠ : « ويستفاد منه حصر الفاعلية في عمرو ، ونفيها عما عداه ، وهو عكس الصور المتقدمة في وجوب تقدم الفاعل » .

(٣) في (ف) " وتقديره " .

(٤) في (ف) " أولا " .

مُتَّصِلاً ، فَيَصِيرُ فِي التَّمْثِيلِ " أُحذِّرُكَ وَشَيْئاً يُنْكَرُ " (١) فَيَصِيرُ ضَمِيرُ الْمفعُولِ وَضَمِيرُ الفَاعِلِ لِشَيْءٍ وَاحدٍ وَلَمْ يَأْتِ ذَلِكَ إلاَّ فِي "أَفعَالِ القُلوبِ" (٢) وَهَذَا لَيْسَ مِنْهَا ، وَقَوْلُهُ : " يُنْكَرُ " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ صِفَةً لِشَيْءٍ ، وَالإِضْمَارُ الْوَاجِبُ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، قِيَاسِيٍّ ، وَمَسْمُوعٍ ، فَالْقِيَاسِيُّ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمِثَالِ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ إِضْمَارُ الْفِعْلِ فِي هَذَا النَّحْوِ ؛ لأَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ كَانَ الْمُخَاطَبُ الْمُحذَّرُ (٣) مَذْكُورًا إِمَّا مُنْفَصِلاً بِلَفْظِ إِيَّاكَ ، أَوْ مُضَافاً إِلَيْهِ (٤) اسْمٌ وَذُكِرَ الْمُحَذَّرُ مِنْهُ بَعْدَهُ إِمَّا بِحَرْفِ الْعَطْفِ ، أَوْ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، أَوْ مُكَرَّرًا وَجَبَ الْحَذْفُ لِلْعِلْمِ بِالْمَحْذُوفِ ، وَلِسَدِّ طُولِ الْكَلَامِ بِحَرْفِ الْعَطْفِ أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهُ مِنْ حَرْفِ الْجَرِّ أَوِ التَّكْرِيرِ مَسَدَّ الْفِعْلِ . وَإِنمَا قُلْنَا : إِنَّ الفِعْلَ الْمَحْذُوفَ مَعْلُومٌ ؛ لأَنَّهُ لَمَّا ذُكِرَ الْمُحذَّرُ(٥)، وَالْمُحَذَّرُ مِنْهُ عُلِمَ الفِعْلُ بِخُصُوصِيَّتِهِ، فَمِثَالُ الأَوَّلِ : "إِيَّاكَ وَالأَسَدَ " ، وَمِثَالُ الثَّانِي : "شَأْنَكَ وَالْحَجَّ، وَرَأْسَكَ وَالسَّيْفَ " (٦) وَمِثَالُ (التَّكْرِيرِ) (٧) " الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ ، وَالأَسَدَ الأَسَدَ " (٨) .

---

(١) في (ف) " يحذر " .

(٢) قال صاحب الشرح مجهول المؤلف لوحة ٤٢ " قوله " إياك وشيئا ينكر " الأصل فيه اتقك إلاّ أنهم لا يجمعون بين ضميرى الفاعل والمفعول إلا في أفعال القلوب مثل " عَلِمْتُنِي " فعدَلَ عن الكاف إلى النفس فصار اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرته في كلامهم تخفيفًا فزالَ الموجب للإتيان بالنفس ووَجبَ عودُ الضمير ولم يمكن الإتيان به متصلاً لعدم ما يتصل به فأتى به منفصلا " .

(٣) في (ف) " المحذور ".

(٤) في (ف) " أو مضاف إليه " .

(٥) في (ف) " المحذور منه"وهو سهو .

(٦) ومثال ذكر المحذّر منه مجروراً " إياك من الأسد " ، والأصل " باعد نفسك من الأسد " ، ثم حذف باعد وفاعله ،المضاف ،وقيل : التقدير " أحذرك من الأسد ".
انظر ذلك في أوضح المسالك ٣/ ١١٢ ، والكتاب ١/ ١٣٨ بولاق ، والتصريح ٢/١٩٣ .

(٧) في (ف) "المكرر".

(٨) التكرير يقوم مقام الفعل لما فيه من الدلالة على زيادة المعنى . عن ابن القواس ٤٩٢/١ .

وَمِثْلُهُ مَكَّةَ ، وَالْهِـــلالا لَمَّا رَأَى الأَهْبَةَ ، وَالإِهْـلالا

الضَّميرُ في قَوْلِهِ : " وَمِثْلُهُ " يَعُودُ عَلَى قَوْلِهِ : " إِيَّاكَ وَشَيْئاً يُنْكَرُ" يريدُ أَنَّ قَوْلَكَ لِمَنْ رَأَيتَهُ قد أعدَّ أُهْبَةَ الحجِّ من الزَّادِ وَالرَّاحِلةِ : " مَكَّةَ " أي:تُرِيدُ مَكَّةَ ، أَوْ تَقْصِدُ مَكَّةَ مِثْلَ قَولِكَ : " إِيَّاكَ وَالأَسَدَ " وَلَيْسَ مِثْلَه ، لأَنَّ الحذْفَ فِيهِ (١) وَاجِبٌ وَإِظْهَارُ الفِعْلِ مُمْتَنِعٌ ، وَالحذفُ فِي هَذا جَائِزٌ ، وَإِظْهارُ الفِعْلِ لَيْسَ مُمْتَنِعاً (٢) ، بَلْ هُوَ مِثْلُهُ في جَوَازِ الحذْفِ لاَ في وُجُوبِهِ ؛ لأَنَّ الْجَوَازَ جُزْءُ مَفْهُومِ الْوُجُوبِ ، أَوْ مِثْلُهُ فِي مُطْلَقِ الحَذْفِ لِفِعْله ، فَاعْرِفْهُ .

وَإِنَّمَا جَازَ الحذْفُ هُنَا ، لأَنَّ قرينةَ الحَالِ دَالَّةٌ ، وَكَذَا الْمُنْتَظِرُونَ لِرُؤْيَةِ الْهِلاَلِ إِذَا سَمِعَ سَامِعٌ إِهْلاَلَهُم (٣) ـ أَيْ: صِيَاحَهُم ـ قَالَ: الْهِلاَلَ وَاللَّهِ ، أَيْ : رَأَوا الْهِلاَلَ ؛ لأَنَّ تَوَقُّعَهُم الْهِلاَلَ وَرَمْيَ أبصَارِهِمْ إِلَى جِهَتِهِ وَصِيَاحَهُم عَقِيبَ ذَلِكَ قَرِينَةٌ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّهم قَدْ رَأَوْهُ . وَقولُهُ : " لِمَّا رَأَى الأَهْبَةَ " قَرِينَةٌ لِحَذْفِ الْفِعْلِ النَّاصِبِ " مَكَّةَ " /، ٦٣ / ب وَالإِهْلاَلَ " منصُوبٌ (بِفِعْلٍ) (٤) مُقَدَّرٍ وَلَيْسَ مَنْصُوبًا بِ« رَأَى » ، لأَنَّ (٥) الصِّيَاحَ لاَ يُرى بِالْعَيْنِ بَلْ يُسْمَعُ ، وَتَقْدِيرُهُ لَمَّا رَأَى الأَهْبَةَ ، وَسَمِعَ الإِهْلاَلَ .

---

(١) في (ف) " مثله " .

(٢) قال صاحب الشرح المجهول المؤلف لوحة ٤٢ : " لأنه ليس في الكلام ما يسدّ مَسَدَّ الفعل من حرف عطف أو حرف جر أو تكرير فلا يلزم إضمار الفعل وجواز إضماره إنما كان لأجل القرينة الحالية الدالّة عليه " .

(٣) في (ف) " إهلالَهُ " تحريف .

(٤) في الأصل " فعل " .

(٥) في (ف) " بأنّ " .

شَأْنَكَ وَالْحَجَّ أي :الْزَمْ شَأْنَكَا   أَهْلَكَ وَاللَّيْـلَ أى : الْحَقْ أَهْلَكَا

هذاَ مِنَ الوَاجِبِ الإضْمَارِ ، وَالتَّفْسِيرُ وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ كَمَا ذَكَرَ صَاحِبُ الأُرْجُوزَةِ ، إِلاَّ أَنَّ فِيهِ بَحْثـاً ، وَهُوَ أَنَّ " الْوَاوَ " في قَوْلِهِ " وَالْحجَّ " لَيْسَ عَاطِفًا بَلْ بِمَعْنَى " مَعَ " ؛ لِئَلاَّ يَلْزَمَ مِنْـهُ أَنْ يَكُـونَ مَأْمُوراً بِشَيْئَيْنِ ، أَحدُهُـمَا الشَّأْنُ ، وَالآخَرُ الْحَجُّ ، فَإِنَّ الشَّـأْنَ لَيْسَ أَمْراً غَيْرَ الْحَجِّ بَلْ هُـوَ (١) مُقَدِّمَاتُ الْحَجِّ وَالتَّلَبُّسُ بِـهِ ، وَالأَمْرُ بِلزُومِ هَذَا الشَّـأْنِ الْخَاصِّ أَمْـرٌ (٢) بِلزُومِ الْحَجِّ .

وَأَمَّـا " أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ " (٣) فَالتَّقْدِيرُ: إِلْحَقْ أَهْلَكَ ، " وَاللَّيْلَ " مَعطُوفٌ عَلَى الأَهْلِ بِتَقْدِيرِ فِعْلٍ بِحَسَبِ الْمَعْنَى أَيْ: وَسَابِقْ ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

يَا لَيْتَ (زَوْجَكِ) (٤) فِي الْوَغَى   مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمْحَـا (٥)

أَيْ : وَمُعْتَقِلاً رُمْحاً ؛ لأَنَّ الرُّمْحَ لاَ يُتَقَلَّدُ بِهِ كَمَا أَنَّهُ لَيسَ مَأْمُوراً بِلَحَاقِ اللَّيْلِ ، بَلْ مَأْمُورٌ بِلَحَاقِ أَهْلِهِ قَبْلَ اللَّيْلِ .

وَالفِعْلُ هُنَا يُقَدَّرُ أَوَّلُ كَمَا ذَكَرَ صَاحِبُ الأرجُوزَةِ ، لأَنَّ الاسْمَ الْمَنْصُوبَ بِهِ اسْمٌ ظَاهِرٌ .

---

(١) في (ف) زيادة (من) .

(٢) في (ف) "آمرا ".

(٣) مثل يضرب في التحذير والأمر بالحزم ، انظر مجمع الأمثال ١/ ٨٦ ، والمستقصى ١/ ٤٤٣ .

(٤) بياض في الأصل .

(٥) البيت لعبدالله بن الزبعرى السهمي القرشي وهو شاعر مشهور في الجاهلية والإسلام ، ترجمته في المرصع ١٩٧ ، والمؤتلف والمختلف ١٩٤ ، وهو في شعره ٣٢ برواية "يا ليت زوجك قد غدا " ، ويروى "يا ليت بعلك " ، و " يا ليت شيخك ".

وهو في الخصائص ١/ ٤٣١ ، والإنصاف ٦١٢ ، وابن يعيش ٢/ ٥٠ .

وَهَكَذَا كِلَيْهِمَا وَتَمْـــــرًا   إِيَّـاكَ إِيَّـاكَ الْمِرَاءَ الشَّـرَّا

" ذَا " (١) مِنْ قَوْلِهِ "هَكَذَا " إِشَارَةٌ إلى وُجُوبِ الإِضْمَارِ ؛ لأَنَّ " كِلَيْهِمَا وَتَمْـرًا " عِنْدَ بَعْضِهِم وَاجِبُ الإِضْمَارِ ، وَأَصْلُ هَذَا الْمَثَلِ أَنَّ رَجُلاً مَرَّ بِرَجُلٍ (٢) وَبَيْنَ يَدَيْهِ زُبْدٌ ، وَسَنَامٌ ، وَتَمْرٌ ، فَقَالَ لَه الْمَمْرُورُ : مِنْ أَيِّهِمَا تُحِبُّ أَنْ أُطْعِمَكَ ؟ مِنَ الزبْدِ أَوْ (٣) مِنَ السَّنَامِ ؟ فَقَالَ لَهُ : " كِلَيْهِمَا وَتَمْراً " أَيْ : أَطْعِمْنِي كِلَيْهِمَا ، وَزِدْنِي تَمْراً ، فَخَيَّرَهُ بَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنهُمَا فَطَلَبَهُمَا مَعًا وَزِيَادَةً ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرفَعُ " كِلَيْهِمَا " بِالابْتِداءِ ، وَيَنْصُبُ التَّمْرَ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ ، أَيْ : كِلاَهُمَا لِي ، وَزِدْنِي تَمْرًا (٤) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ " فَإِنَّهُ صَدْرُ بَيْتٍ مِنْ أَبْيَاتِ الْكِتَابِ، وَهُوَ :

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ   إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ (٥)

---

(١) في (ف) " ذاك ".

(٢) قال ابن الخباز في شرحه ٣٥ " أشْرفَ جَنْدَلَةُ اليشكريّ على عمرو بن حمران بن الأقرع الجعدي وبين يديه زبد وسنام وتمر .. » ، وقيل الذي مرّ بعمرو هو عائذ اليشكري .
وقد ذهب كلا مه هذا مثلاً انظره في مجمع الأمثال ٣/ ٣٨ ، وقيل الذى كان بين يدى عمرو هو زبد وقرص وتمر كما في المستقصى ٢/ ٢٣١ ، وفصل المقال ١١٠ .

(٣) في الأصل " أم " .

(٤) انظر الكتاب ١/ ٢٨١ هارون .

(٥) البيت للفضل بن عبدالرحمن القرشي يقوله لابنه القاسم كما في الخزانة ١/ ٤٦٥ بولاق ،وهو من شواهد الكتاب ١/ ٢٧٩ هارون غير المنسوبة وأورده النحاس في شرح أبيات سيبويه ١١٥ ولم ينسبه ، وكذا العيني ٤/ ١١٣ ، وابن يعيش ٢/ ٢٥ ، وهو في طبقات الزبيدى ٥٣ منسوبا للفضل ابن عبدالرحمن ، وهو فى الخصائص ٣/ ١٠٢ ، والمقتضب ٣/ ٢١٣ ، والتصريح ٢/ ١٢٨ ، غير منسوب أيضًا .
وروى عجزه في (ف) « وإلى الشر » وينكسر البيت .

فَإِيَّاكَ ٱلأَوَّلُ (١) منصوبٌ بتَقْــديرِ فِعْــلٍ ، وَ " إِيَّاكَ " الثَّـــانِي تَـأْكِيدٌ لَـهُ ، وَ " ٱلْمِراءُ " عِنْدَ سِيبَويْـهِ منصُوبٌ بتَقْدِيرِ فِعْلٍ ، كَأَنَّه لمَّا قالَ : " إِيَّاكَ " قالَ " اتَّقِ ٱلْمِراءَ " ، وَعِنْدَ غَيْرِه منصُوبٌ بالفِعلِ النَّاصِبِ لإِيَّاكَ وَالتَّقْــديرُ : " (إِيَّـــاكَ) (٢) بَاعِدْ عَنِ ٱلْمِـراءِ " ، فَلَمَّا حَذَفَ حَرفَ ٱلْجَرِّ نَصَبَه بٱلْفِعْــلِ ، وَسِيبَوَيْـهِ لاَ يُجيزُ إِسْقَاطَ حَرْفِ ٱلْجَرِّ إِلاَّ مَعَ " أَنْ " ، فَلَوْ قَالَ : " إِيَّاكَ أَنْ تُمَارِيَ " لَجَازَ ، وَالتَّقْدِيرُ " مِنْ أَنْ تُمَارِيَ " (٣) .

فَإِنْ قِيلَ : " ٱلْمِراءُ "مَصْدَرٌ ، وَ "أَنْ " وَمَا بَعدَهَا مِنَ الفِعلِ فِي تَأْوِيلِ ٱلْمَصْدَرِ ، فَمَا جَازَ مَعَهَا جَازَ مَعَ ٱلْمَصْدَرِ ، فَٱلْجَوابَ مَا قَالَهُ السِّيرَافِيُّ :إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ :" أَنَا رَاغِبٌ فِي أَنْ أَلْقَاكَ ، وَرَاغِبٌ أَنْ أَلْقَاكَ " فَيَجُوزُ إِسْقَاطُ حَرْفِ الجرِّ مَعَ " أَنْ " ، وَلَوْ قُلْتَ : " أَنَا رَاغِبٌ لِقَاءَكَ " وَأَنْتَ تُرِيدُ " فِي لِقَائِكَ " لَمْ يَجُزْ (٤) ، فَقَدْ حَصَلَ الْفَرْقُ بَيْنَ " أَنْ " وَٱلْمَصْدَرِ .

---

(١) في الأصل " الأولى ".

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر الكتاب ١/ ٢٧٩ هارون .

(٤) قال السيرافي في شرح الكتاب جـ٢ لوحة ٦٧ : " لو قلت : أنا راغب أن ألقاك وحريص أن أحسن إليك جَازَ ، ولو جعلت مكان " أن " المصدر فقلت " أنا راغب في لقائكَ حريص على الإحسان إليك " لم يجز حذف حرف الجر ، لا يجوز "أنا راغب لقاءك وحريص الإحسان إليك " وإنَّما لم يجز في المصدر المحض ما جاز في "أن " ؛ لأن " أن " وما بعدها من الفعل وما يتعلق بالفعل من فاعل أو مفعول بمعنَى المصدَرِ وَطَالَ فَجوَّزوا حذف حرف الجر منها لطُولِ الكَلامِ " وانظر ابن يعيش ٨/ ٥١ .

فَأَمَّا قَولُهُ: "الشَّر" فَلَيْسَ من هذه المسألة بَلْ مِنْ غَيرِهَا، وَالتَّقْدِيرُ " إِيَّاكَ وَالشَّرَّ ، أَوْ مِنَ الشَّرِّ " ، فَحَذفَ ؛ لِضِيقِ مَجَالِ النَّظْمِ عَليهِ[1] ، أَوْ يكُونُ نَصْبُهُ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ أَي : احْذَرِ الشَّرَّ ، وَحَذْفُهُ لِدَلَالَةِ التَّحذِيرِ المذكُورِ قَبلَهُ عَلَيهِ .

/ وَانْتَهِ خَيْرًا ، وَوَرَاءَ أَوْ سَعَا   وَنَاقَةَ اللَّهِ ، وَكُلٌّ سُمِعَا ٦٤ / أ

أَمَّا نَصْبُ " خَيْرٍ " عِندَ سِيبويهِ فَلَيسَ بِـ " انْتَهُوا " ، بَلْ بِفِعْلٍ آخَرَ، لأَنَّ "انْتَهُوا" أَمْرٌ بِتَركِ الشِّرْكِ ، أَيْ : انْتَهُوا عَنِ الشِّرْكِ فَلاَ يَصحُّ نَصْبُ "خَيْرًا " بِانْتَهُوا؛ لأَنَّهُ لاَزِمٌ إِذْ لَيْسَ المرَادُ " انْتَهُوا عَنْ خَيْرٍ لَكُمْ " ، بَلِ الْمُرَادُ " انْتَهُوا عَنِ الشِّرْكِ ، وَأْتُوا [2] خَيْرًا لكم ، وَهُوَ الإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ ، وَلِهَذَا قَالَ سيبويه " فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: " أَنْتَهِ " فَأَنتَ [3] تُرِيدُ أَنْ تُخْرِجَهُ مِنْ أَمْرٍ وَتُدْخِلَهُ فِي آخَرَ "[4] فَهُوَ عَلَى كَلَامَيْنِ ، يُرِيدُ أَنَّ معنىَ قَولِه تَعالَى : ﴿ انْتَهُوا ﴾ [5] أي : اخْرُجُوا مِنَ الشِّرْكِ وَادْخُلُوا فِي التَّوْحِيدِ ، فَهُوَ عَلَى كَلَامَيْنِ يُرِيدُ أَنَّ " انْتَهُوا " كَلَامٌ تَامٌ ، وَ "خَيْرًا" من كَلَامٍ آخَرَ وَمعمُولُ فِعلٍ آخَرَ أَيْ : ائْتُوا [6] خَيْرًا .

---

(١) هذا مستفاد من شرح ابن الخباز١/٢٣٨ ، وقال صاحب الشرح المجهول لوحة ٤٣ معقباً عليه أقول : وهذا تعسف لا يقتضيه اللفظ مع أنه لو كان مراداً لكان مكرراً ، لأنَّ هذه المسألة قد تقدم ذكرها في قوله :" إياك وشيئًا ينكر " ، والظاهر أنَّ هذه اللفظةَ إنَّما أُتي بها لأجل تتميم البيت لا غيره.

(٢) في (ف) " وانتهوا " تحريف .

(٣) في (ف) " فانك " .

(٤) الكتاب ١/ ٢٨٣ هارون .

(٥) قال تعالى : " انتهوا خَيراً لكُمْ " سورة النساء ١٧١ ، وقوله " انتهوا سقط من (ف) .

(٦) في (ف) " انتهوا " .

وَالقِصّةُ فِي حَقّ النَّصَارَى فَهُمْ لَوِ انتَهَوْا عَنِ القَوْلِ بالثَّلاثَةِ (١) من غَيرِ اعتقَادِ التَّوْحيدِ لَم يَكُنْ ذَلك خَيْرًا .

قَالَ الكسائيُّ : " خَيراً " منصُوبٌ خَبَرًا لِـ " كَانَ " مُضْمَرةً تَقْدِيرُهُ : انْتَهُوا يَكُنِ الانْتِهَاءُ خَيْراً لكُمْ ، وَقَالَ الفَرّاءُ : هُوَ منصُوبٌ عَلَى المصدَرِ ، أَي : انْتَهُوا انتهَاءً خَيْرًا لكُمْ (٢) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَوَرَاءَ أَوْسَعَا " فَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى قَولِهِم : " وَرَاءَكَ أَوْسَعُ لَكَ " (٣) فَوَرَاءَكَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ : ارْجِعْ وَرَاءَكَ ، وَ " أَوْسَعَ " مَنصُوبٌ بِفِعْلٍ آخَرَ أَيْ : ائْتِ أَوْسَعَ لَكَ أَيْ : مَكاناً أَوْسَعَ ، فَأَوْسَعَ نَعْتٌ لمنعُوتٍ مَحذُوفٍ .

وَأَمَّا قَولهُ (٤) " نَاقَةَ اللَّهِ " ، تَقْدِيرُهُ : أحذَرُوا نَاقَةَ اللَّهِ (٥) ، أَي: أحذَرُوا عَقْرَ نَاقَةِ اللَّهِ .

---

(١) المراد بالتثليث هنا الله تعالى وصاحبته وابنه – تعالى الله عن قولهم علوا كبيراً – ، والنصارى يقولون بالتثليث ، ومعناه عندهم : أن الله جوهر واحد وله ثلاثة أقانيم فيجعلون كل أقنوم إلهًا ويعنون بالأقانيم الوجود والحياة والعلم ، وربما يعبرون عن الأقانيم بالأب والابن وروح القدس " . انظر ذلك فى تفسير القرطبي ٦/ ٢٣ .

(٢) راجع معانى القرآن للفراء ١/ ٢٩٥ ، والقرطبي ٦/ ٢٠ ، وحاشية الكتاب ١/ ٢٨٤ هارون نقلاً عن السيرافيّ . وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٧٥ .

(٣) يقال : إن أوّل من قاله الحطيئة للشاعر ابن الحمامة حينما أتاه ، في قصة طويلة فذهب قوله مثلا ، انظر : الفاخر ٣٠١ ، والوسيط في الأمثال ١٧٨ ، ومعناه تأخر تجد مكانًا أوسع لك .

(٤) أى : المصنف ، وهو يشير إلى قوله تعالى : " فقال لهم رسول الله ناقة الله وسقياها "سورة الشمس ١٣ .

(٥) راجع إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ١٠٤ ، وابن يعيش ٢/ ٢٨ .

قَدْ أضْمَرُوا أعْطِ ، وَزِدْنِي ، وَاحْذَرْ وَاتَّقِ ، وَأنْتِ ، مِثْلُ ذَاكَ يُضْمَرْ

أَخَذَ هَهُنَا يُبَيِّنُ الأفْعَالَ المقدّرَةَ النَّاصِبَةَ لِهذِهِ الأسْمَاءِ ، فَقَوْلُهُ: أَعْطِ نَاصِبُ " كِلَيْهِمَا " ، وَقَوْلُهُ : " زِدْنِي " نَاصِبُ " تَمْرًا " ، وَقَوْلُهُ :" احْذَرْ " نَاصِبُ " الْمِرَاءَ " ، وَ" نَاقَةَ اللَّهِ " أَيضًا ، وَ" اتَّقِ " نَاصِبُ " الشَّرَّ " .

وَقولُهُ :" مِثْلُ ذَاكَ يُضْمَرْ " يُرِيدُ أَنَّه لاَ يَتَعيَّنُ (١) إِضْمَارُ هذه الألْفَاظِ بِعَيْنِهَا ، بَل لَكَ أن تُضْمِرَ لفظًا معنَاهُ مِثْلُ معنَاهَا ، فَلَكَ أَنْ تُضْمِرَ مثلاً عِوَضَ "اتّقِ " " احْذَرْ " ، وَلَكَ أن تُضْمِرَ عِوَضَ "أَعْطِ " نَاوِلْ " ؛ لأنَّه مِثْلُهُ فِي المعنَى .

وَمِنْهُ مَفْعُولٌ عَلَى الْمَعْنَى حُمِلْ أُضْمِرَ فِعْلُهُ كَبَيْتٍ قَدْ نُقِلْ

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا الأُفْعُوانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا (٢)

يُرِيدُ وَمِنَ المَفْعُولِ الذَّي يُنْصَبُ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ مَفعُولٌ منصُوبٌ بإِضْمَارِ فِعْلٍ يَدُلُّ عَلَى إِضْمَارِ ذَلِكَ الْفِعْلِ مَعْنَى الْكَلامِ وَمَفْهُومُهُ كَالبيتِ الّذِي اسْتَشْهَدَ بِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ " الحيَّاتِ " منصُوبَةٌ بِـ " سَالَمَ " ، وَالْمُسَالَمَةُ مُفَاعلَةٌ لاَ تَقعُ غَالبًا

---

(١) في (ف) " لا يتغير " وهو تحريف .

(٢) هذا البيت مختلف في نسبته فقيل : للعجاج وهو في ملحقات ديوانه ٨٩ ت /وليم ، وليس في طبعة بيروت ، وقيل :لمساور العبسي ، وقيل : لابن جبابة "المعوار بن الأعنق " ، وقيل : لأبي حيان الفقعسي . وقيل : للدبيرى " لعله وزير بن المهاجر " ، ونسبه سيبويه ١/ ٢٨٦ هارون لعبد بني عبس ، وقيل : للتدمرى ، والله أعلم بالصواب .

وَصفَ الشّاعرُ رجلاً بخشونة القدمين فَالحيّاتُ لا تؤثر فيهما .

والأفعوان : الذكر من الأفاعي . والشجاع : نوع منه . والشجعم : الطويل ، والميم : زائدة .

وهو في الخزانة ٤/ ٢٩٣ ، ٥٧٠ بولاق ، والعيني ٤/ ٨٠ ، والمقتضب ٣/ ٢٨٣ ، ومغني اللبيب ٩١٧ ، وشرح شواهد المغنى ٩٧٣ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١/ ٢٠١ ، واللسان "ضرزم " ، ورصف المباني ٣٠٧ .

إلاَ من اثْنَين ، وَ "اْلقَـدمُ"أيضـًا منصـُوبـةٌ ، وَلاَ يَجُـوزُ نَصـْبـُهَـا بِـ " سَالَـمَ " المذكُورِ ، لأنَّه لاَ يَتَعدّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، فَوجَبَ أَنْ يُنْصَبَ " اْلقَدَمُ " بِإِضْمارِ فِعْـلٍ دلَّ عليهِ مَفْهُومُ المسَالَمةِ فِي أَنَّهَا لاَ تَقَعُ غَالبًا إِلاَّ مِنَ اْثْنَين ، فَكُلُّ وَاحدٍ مِنَ " اْلحَيَّاتِ ، وَاْلقَـدَمِ " فَـاعِلٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّه وَقَـعَ مِنَه فِـعْلٌ بِصَـاحِـبِـه ، وَمَفْعُـــولٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّـه وَقَعَ عليهِ فِعْلُ صَاحِبِه ، فَالحيَّاتُ منصُوبةٌ ؛ لأَنَّهَا قَدْ سَالَمتْها اْلقَدَمُ (١) ، (٢) فَكَأَنَّـهُ قَالَ : " قَدْ سَالَـمتِ اْلقدَمُ الحيَّـاتِ " ، وَاْلقَدمُ منصُوبَـةٌ مِنْ حَيثُ إِنَّـهَا قَد سَالَـمَتْهَا " الحيَّـاتُ ") (٢) ، فكَأَنَّه قَالَ : " قَـدْ سَالَمتِ اْلحَيَّاتُ اْلقَدَمَ " ، فَفَاعِلُ اْلـفِعْلِ الظَّاهِرِ مُضْمرٌ مُفَسّرٌ (٣) بِاْلقَدَمِ، وَفَاعِلُ الفعلِ اْلـمُضْمَرِ مُفَسّرٌ بِالحيَّـاتِ ، وَالَّذِى دَعَـا إِلـىَ ذَلكَ أَنَّهُم رَأَوا " اْلقَدَمَ " مَنْصُوبَةً ظَاهِرًا ، ورَأَوا " الأُفعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا "أَيْضًا منصُوبَيْن ، وَلاَ سَبِيلَ إِلَى (٤) نَصْبِهِمَا إِلاَّ أَنَّهُمَا) (٤) بَدَلٌ مِنَ "اْلحَيَّاتِ " فَحكَمُوا بِنَصْبِهمَا ، وَالْـمَعْنَى هُوَ الَّذِي يُسَاعِدُ عَلَى هَذَا التَّقْـدِيرِ ، أَلاَ تَـرَى أَنَّـك إِذَا قُلْـتَ : " ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا " (٥) كُنْتَ مُخَـيَّراً في أَيّهمَا شِئْتَ نَصَبْتَ وَرَفَـعْتَ اْلآخَـرَ ، فَـ " ضَـارَبَ " يَصِحُّ إِسْنَادُهُ إِلى كُلّ وَاحـدٍ مِنهُمَـا عَلَى اْنفِـرادِهِ وَيصِحُّ وقُوعُهُ عَلَى كُلّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَذَلِكَ ، وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ ضَارَبَ زَيدٌ عَمْروٌ " بِرَفْعِ الاسْمَيْنِ ، وَتَـرْفَعُ الثَّانِيَ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ كَمَا إِذَا نَصَبْتَهُمَا

(١) في (ف) " الحيات ".
(٢) سقط من (ف) .
(٣) في (ف) " مفصل ".
(٤) في (ف) (نصبها إلا أنها) تحريف .
(٥) في (ف) " ضارب زيدا عمرا " بالنصب فيهما .

بِإِضْـمَارِ فِـعْلٍ ، وَكَذَلِكَ يَجُــوزُ في ٱلْبَيْتِ رَفْعُ " ٱلْحَيَّاتِ ، وَٱلْقَدمِ " مَـعاً ، وَنَصْبـهُمَاَ معاً [(١)] .

وجَعَـلَ الفرَّاءُ ("ٱلْقَدَمَ ") [(٢)] مُثَنَّى وَقَدْ حُذِفَ نُونُـهُ (لاَ لِلإِضَافَةِ) [(٣)] وَتَـقْدِيـرُهُ " ٱلْقَدمَـانِ " [(٤)] كَمَا حُكِيَ عَنْهُم أَنَّ ٱلـقَطَاةَ قَالَتْ لِلضَّبِّ : بَيْضُكَ ثِنْتَـا ، وبَيْضِي مِائَتَـا " أَرَادُوا [(٥)] " ثِنْتَـانِ ، وَمـائَتَـانِ " [(٦)] ، فَـحذَفُـوا النُّـونَ لِغَـيْرِ الإِضَافَـةِ ، وكَأَنَّـهُ فَـرَّ مِنْ هذَا التَّـأْوِيلِ [(٧)] الَّذِي يُسَاعِدُ عَلَيْـهِ ٱلْـمَعْنَى إِلىَ شيءٍ في غَايَـةِ النُّـدْرَةِ وَالشُّـذُوذِ .

---

(١) قال النحاس في شرح أبيات سيبويه ١١٩ " رفع ما رفع ونصب ما نصب على المعنى لأنّ كلّ شئ من هذين مسالم للآخر فهو فاعل وهو مفعول ؛ لأنه لما وطئ القدمُ الحيّاتِ سالمت هذه تلك ، وذه هذا " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في (ف) " للإضافة "وهو تحريف بدليل ما بعده ، والحذف هنا للتخفيف ، أو للضرورة .

(٤) ذكر الفراء البيت في معاني القرآن ٣/ ١١ فقال " فنصب " الشُّجَاعَ " ، وَالحيّاتُ قبلَ ذلك مرفوعةٌ لأنَّ المعنَى : قد سالمت رجله الحيات وسالمتها ، فلما احتاج إلى نصب القافية جعل الفعل من القدم واقعاً على الحيات " .

وقد عزاه البطليوسي في كتابه الحلل في شرح أبيات الجمل ٢٨٥ للفراء في حين أنّ ابن جنى في الخصائص ٣/ ٤٣٠ نسبه للكوفيين .

(٥) في الأصل "أراد " .

(٦) انظر الخصائص ٣/ ٤٣١ ، واللسان " حجل " .

(٧) قال في الشرح المجهول لوحة ٤٤ " والفراء فرّ من هذا التقدير وعدل إلى وجه آخر فجعل " الحيّات "منصوبة لأنها مفعولة لسَالمَ ، والفاعل جعله :" القدما " مثنى محذوف كما قد رووا أنّ القطاة قالت للضب : بيضك ثنتا وبيضي مائتا ، أى ثنتان ومائتان " ولا بعد في الوجهين " .

[المتعـــدى إلى مفعـــولين]

الرَّابِعُ الَّذِي لَـهُ مَفْعُـــولُ ... ثُمَّ لَهُ لآخَرٍ وُصُـــولُ
لَكِنْ بِحَرْفِ الْجَرِّ نَحْوُ اخْتَرْتُ ... وَقَدْ أُمِرْتُ ، وَقَدِ اسْتَغْفَرْتُ
يَكُـــونُ سَاقِطًا وَمُسْتَبِينَـــا ... كَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَا

الْقِسْمُ الرَّابِعُ مِنَ ٱلأَفْعَـالِ (الَّتِي تَنْصِبُ مَفْعُـولاً وَاحِداً بِنَفْسِهَا[1]) وَتَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ ثَانٍ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، فَهَذَا الضَّرْبُ أَقْوَى مِنَ الْمُتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ بِنَفْسِهِ وَلاَ يَتَعَدَّى (إِلَى آخَرَ) [3] بِحَرْفِ الْجَرِّ ، كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيَ بِحَرْفِ الْجَرِّ أَقْوَى مِنَ اللاَّزِمِ ، وَهَذِهِ الثَّلاَثَةُ الَّتِي [4] ذَكَرَهَا صَاحِبُ ٱلأُرْجُوزَةِ لاَ يُقَاسُ عَلَيْهَا غَيْرُهَا مِنَ ٱلأَفْعَالِ ، فَأَمَّا مَاحَكَاهُ سِيبَوَيْهِ مِنْ قَوْلِهِمْ : "سَمَّيْتُهُ زَيْداً ، وَسَمَّيْتُهُ بِزَيْدٍ " [5] فَمُتَأَوَّلٌ ، قَالَ ٱلْفَرَزْدَقُ :

وَمِنَّا الَّذِي ٱخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً ... وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ [6]

---

(١) في (ف) " الذى تنصب مفعولاً واحدا بنفسه ".

(٣) في (ف) " إلى واحد آخر ".

(٤) في (ف) " الذى ".

(٥) انظر الكتاب ١/ ٣٧ فما بعدها هارون ، والتأويل فيه جواز حذف حرف الجر منه كما في ابن يعيش ٧/ ٦٤ .

(٦) ديوان الفرزدق ٥١٦ برواية " وخيراً إذا هب " ، وهو من شواهد الكتاب ١/٣٩ هارون ، المقتضب ٤/ ٣٣٠ برواية " منّا الذى " بحذف الواو ، وكذلك جاء فى (ف) ، وهذا يسمى بالخـرم وهو حذف أول متحرك من الوتد المجموع في أوّل البيت ، فإذا خرم " فعولن " بقي " عولن " فينقل إلى " فعلن " ويسمى أثلم . راجع الكافي للتبريزى ٢٧ وهو في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٤٢٤ ، والنقائض ٢/ ٦٩٦ ، والهمع ١/ ١٦٢ ، والخزانة ٣/ ٦٧٢ بولاق ، والأصول في النحو ١/ ٢١٥ .

أيْ : اخْتِيَر مِنَ الرِّجَالِ ، فَحُذِفَ حرْفُ الْجَرّ ، والْمفْعُولُ الأوّ لُ قَدْ أُقيمَ مُقَامَ الفَاعِلِ فَرُفِعَ لِبنَاءِ الفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً ﴾ (١) أي : اخْتَارَ مِنْ قَوْمِه ، فَحُذِفَ حَرْفُ الجَرّ ، وتَعَدّى الْفِعْلُ إلى الثَّاني بِنَفْسِهِ ، وَقَالَ قومٌ :(إنَّ) (٢) ﴿ سَبْعِينَ رَجُلاً ﴾ بَدَلٌ مِنْ "قوْمِهِ" وليْسَ مَفْعُولاً ثَانياً ، وأنْشَدَ سِيبَوَيْهِ لِعَمْرِو بْنِ مَعْدِ يكَرِبَ (٣) :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرتَ بِهِ   فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وذَا نَشَبِ (٤)

أيْ " أمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ ، فَحَذفَ " الْبَاءَ " وَنَصَبَ ، وكَذَلِكَ :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً (٥)

أيْ " مِنْ ذَنْبٍ " فَحَذَفَ " مِنْ " ، وَنَصَبَ .

وَقولُهُ :" يَكُونُ سَاقِطاً وَمُسْتَبِينَا " يَعْنِي حَرْفَ الْجَرّ إنْ شِئْتَ أَسْقَطْتَهُ وَنَصَبْتَ الْمَفْعُولَ الثَّانِيَ ، وَإنْ شِئْتَ أَثْبَتَّهُ وَجَرَرْتَ بِهِ . وَقَوْلُهُ : " كَاخْتَارَ (٦)

---

(١) سورة الأعراف ١٥٥ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) شاعر فارس من أهل اليمن (- ٢١ هـ) شهد اليرموك وذهبت عينه (الأغاني ١٥/ ٢٠٨) .

(٤) الديوان ٤٧ ، والكتاب ١/ ٣٧ ، والأصول في النحو ١/ ٢١٣ ، ومعنى اللبيب ٤١٥ ، والمقتضب ٢/ ٣٥ ، وفرحة الأديب ٦٢ ، وقيل :إن هذا البيت ورد في شعرين أحدهما في شعر أعشى طرود كما في المؤتلف ١٧ ، والثاني في شعر اختلف في قائله فنسب لعمرو بن معد يكرب ، وللعباس بن مرداس ، ولزرعة بن السائب ولخفاف بن ندبة ، وهو في شعره ١٢٦ ، وانظر الخزانة ١/ ١٦٤ بولاق . وروى "أمرتك الرشد " والنشب : المال الثابت كالضياع وغيرها .

(٥) هذا بعض بيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها ، كما في الخزانة ١/ ٤٨٦ بولاق، والكتاب ١/ ٣٧ هارون ، والأصول في النحو ١/ ٢١٢ ، وهو بتمامه :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذنباً لَستُ مُحْصِيَهُ   رَبَّ العِبَادِ إليهِ الوجْهُ وَالْعَمَلُ

والذنب هنا اسم جنس بمعنى الجمع ، فلذا قال : لست محصيه ، والوجه : القصد والمراد .

وهو في الخصائص ٣/ ٢٤٧ ، وابن يعيش ٦٣/٧ ، ٥١/٨ ، والصاحبي ١٥١ ، والهمع ٨٢/٢ .

(٦) « سقط من الأصل » .

مُوسَى قَومَهَ سَبْعِينَا " مِثَالٌ لِلإسْقَاطِ ، وكَانَ السِّيرافِيّ يُسَمّي الْمَفْعُولَ الثَّانِي مِنْ هَذِهِ الأَفْعَالِ الثَّلاَثَة مَفْعُولاً مِنْهُ [١] ، وَيَجُوزُ الاقْتِصَار فِي هَذِهِ الأَفْعَالِ / عَلَى أَحَدِ المَفْعُولَيْنِ . ٦٥ / أ

الْخَامِسُ النَّاصِبُ مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ كَسَوْتُ الْعَبْدَ حُلَّتَيْنِ

هَذَا الْقِسْمُ أَقْوَى مِنَ الْقِسْمِ الرَّابِعِ وَإِنِ اشْتَرَكَا فِي التَّعَدِّي [٢] إِلَى مَفْعُولَيْنِ ؛ لأَنّ هَذَا يَتَعَدّى إِلَى الثَّانِي مِنْ غَيْرِ تَوَسّطِ حَرْفٍ . ثُمَّ هَذَا الْمُتَعَدِّى بِنَفْسِهِ إِلَى اثْنَيْنِ ضَرْبَانِ :

ضَرْبٌ يَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدإِ وَخَبَرِهِ ، وَيأْتِي ذِكْرُهُ .

وَضَرْبٌ يَدْخُلُ عَلَى اثْنَيْنِ لَيْسَ أَحدُهُمَا خَبَراً عَنِ الآخرِ ، وَهُوَ مَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ ، فَهَذَا (يَجُوزُ) [٣] الاقْتِصَارُ فِيهِ عَلَى أَحَدِ [٤] الْمَفْعُولَيْنِ ، تَقُولُ : كَسَوْتُ زَيْداً ، وَلاَ تَذْكُرُ الْجُبَّةَ ، وَكَسَوْتُ جُبَّةً

---

(١) نسب المؤلف إلى السيرافي أنه كان يسمى المفعول الثاني من هذه الأفعال مفعولا منه ، وقد رجعت إلى شرحه على الكتاب ١/ ٢٨٠ ، ٢٨١ ، فألفَيته موافقا لسيبويه في كون المفعول الثاني منصوبا على نزع الخافض حيث ذكر أن الأصل في قولك " اخترت الرجال عبدالله " "اخترت عبدالله من الرجال " ثم قال بالنص " وحذفت " من " فوصل الفعل إلى الرجال " ، وكذلك فعل ابن القواس في شرحه لوحة ٧٠ ، وصاحب الشرح مجهول المؤلف لوحة ٤٤ ولست أدرى لعلّ أولئك العلماء قد عثروا عليه في موطن آخر ، أو في كتاب آخر للسيرافي على أن السيرافي قد أكد في موضع آخر من شرح الكتاب ١/ ٢٨٥ عند قول الشاعر " ومنا الذى اختير الرجال سماحة " أن " الرجال " هو المفعول الثاني .

(٢) في الأصل " في المتعدى " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في (ف) " أحدى " .

وَلاَ تَذْكُرُ زَيْداً ، وَفِي الاقْتِصَارِ عَلَى أَحَدِهِمَا فَائِدَةٌ ، وَهِيَ رَفْعُ الْمِنَّةِ عَنِ الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ تَذْكُرْهُ ، (وَعَدَمُ اسْتِقْلاَلِ الثَّانِي وَاسْتِكْثَارِهِ)(١) إِنِ اقْتصَرَعَلَى الْأَوَّلِ .

وَيَجُوزُ الاقْتِصَارُ عَلَى الْفَاعِلِ فِي الْأَفْعَالِ كُلِّهَا ، وَأَصْلُ " أَعْطَى " أَنْ يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، تَقُولُ : " عَطَوْتُ الدِّرْهَمَ " أَيْ : تَنَاوَلْتُهُ (٢) ثُمَّ عُدِّيَ إِلَى الآخَرِ بِالْهَمْزَةِ ، وَيَجُوزُ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ لِمَا لَمْ يَقَعْ لَبْسٌ بِهِ ، فَإِنْ قُلْتَ : "أَعْطَيْتُ زَيْداً عَمْراً " امْتَنَعَ التَّقْدِيمُ ؛ إِذْ يَصِحُّ مِنَ الثَّانِي الْأَخْذُ بِخِلاَفِ "أَعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً"(٣) ؛ فَإِنَّ الدِّرْهَمَ لاَيَصِحُّ مِنْهُ الْأَخْذُ لِزَيْدٍ ، فَجَازَ التَّقْدِيمُ .

---

(١) في (ف) "وعدم استقبال الثاني واستكباره " وهو تحريف .

(٢) في (ف) " اعطوت الدرهم ، أي : ناولته " .

(٣) قال ابن الخباز في شرحه لوحة ٣٦ " مذهب البصريين أن الثاني منصوب بالفعل المذكور لأنه يقتضيه ، ومذهب الكوفيين نصبه بفعل مضمر كأنك قلت : "أعطيت زيداً فأخذ درهماً " ولو كان كما زعموا لم يجز أن يقول " أعطيت زيداً درهماً فلم يأخذه " للمناقضة »
وقال ابن القواس في شرحه لوحة٧٠ " وفي هذا الجواب نظر لجواز أن يكون المقدّر منفياً وهو مضمر على شريطة التفسير " ، وكذا جاء في المصباح المنير (عطا) .

[" ظَنَّ " وأخـــواتها]

وَسَادِسٌ لَهَا ثَمَـــانٍ تَطْلُبُ مُبْتَــدَأً وَخَـــبراً فَتَنْصِبُ
وَهْيَ ظَنَنْتُ مَعْ حَسِبْتُ خِلْتُ عَلِمْتُ مَعْ رَأَيْتُ مَعْ وَجَــدْتُ
زَعَمْـتُ مَعْ جَعَلْتُ وَهْيَ كُلُّهَا تُلْغَى أَخِيرَةً وَقَدْ تُعْمِـــلُهَا

اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الأَفْعَالَ هِيَ الْقِسْمُ السَّادِسُ مِنَ السَّبْعَةِ الأَقْسَامِ الَّتِي ذَكَرَهَا [١] ، وَأَكْثَرُ الْعُلَمَــاءِ يَذْكُرُهَا سَبْعَةً ، فَمِنْهَا ثَلاَثَةٌ لِلشَّـــكِّ ، وَهِيَ : " ظَنَنْتُ ، وَخِلْتُ ، وَحَسِبْتُ " [٢] وَثَلاَثَةٌ لِلْيَقِينِ وَهِيَ : " عَلِمْتُ ، وَوَجَدْتُ وَرَأَيْتُ" ، وَأَمَّا " زَعَمْتُ " فَهُوَ قَوْلٌ يَقْتَرِنُ بِهِ اعْتِقَادٌ ، فَإِنْ صَحَّ الاعْتِقَادُ كَانَ يَقِيناً ، وَإِنْ لَمْ يَصِحّ كَانَ شَكاً ، وَقَدْ زَادَ [٣] صَاحِبُ الأُرْجُوزَةِ عَلَيْهَا " جَعَلْتُ " فَهِيَ ثَمَانِيَةٌ ، وَبَعْضُهُم يَزِيدُ عَلَيْهَا أَفْعالاً تُقَارِبُها وَهِيَ " دَرَيْتُ ، وَشَعْرتُ وَتَوهَّمْتُ " ، وَقَدْ أَدْخَلَ قَوْمٌ فِيهَا " سَمَّى ، وَكَنَّى ، وَاتَّخَذَ " [٤] .

أَمَّا "جَعلَ " فَفِي أَحَدِ أَقْسَامِهَا كَقَوْلِهِ تَعَالِي : ﴿ جَعَلَكُم مُلُوكاً ﴾ [٥] ؛ لأَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِي مِنْ ([٦] مَفْعُولَيْهَا هُوَ) [٦] الأَوَّلُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ﴾[٧]، وَالْمَشْهُورُ فِي الاسْتِعْمَالِ لَيْسَ إِلاّ السَّبْعَةُ.

---

(١) انظر ص ٣٨٨ فيما تقدم .
(٢) في (ف) " حبست " .
(٣) في (ف) " جاز ".
(٤) قال صاحب الشرح مجهول المؤلف لوحة ٤٤ " الصحيح أن لا حصر لها بل كلّ ما كان في معناها من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فهو منها " .
(٥) سورة المائدة : ٢٠ .
(٦) في (ف) " مفعولها وهو " .
(٧) سورة النساء : ١٢٥ .

وَأمَّا ٱلغَرَضُ بِهَذِهِ ٱلأَفْعَالِ فَهِيَ الدّلالَةُ عَلَى كَيْفِيَّةِ ٱلخَبَرِ ، لأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ قَائِمٌ " احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ إِخْبَاراً عَنْ عِلْمٍ ، وَاحْتَملَ أَنْ يَكُونَ (عَنْ) (١) شَكٍّ ، فَإِذَا أَرَدْتَ رَفْعَ الاحْتِمَالِ أَدخَلْتَ عَلَى ٱلمُبْتَدأ وَٱلخَبَرِ أَحَدَ هَذِهِ ٱلأَفْعَالِ .

وَإِنَّمَا نَصَبْتَهُمَا؛ لأَنَّهُمَا جَاءَا بَعْدَ ٱلفِعْلِ وَٱلفَاعِلِ فَكَانَا فَضْلَتَيْنِ ، وَأَمَّا مُتَعَلِّقُ الظَّنِّ أَوِ ٱلعِلْمِ فَهُوَ ٱلمَفْعُولُ الثَّانِي ، فَإِذَا قُلْتَ : " ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقاً " فَٱلمَظْنُونُ هُوَ الانْطِلاقُ ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتَ " زَيداً " لأَنَّهُ مَحَلُّ الشَّيْءِ ٱلمَظْنُونِ لاَ أَنَّه مَظْنُونٌ ، لأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : " ظَنَنْتُ مُنْطَلِقاً " : لَمْ يُعْلَمِ الانْطِلاقُ لِمَنْ هُوَ ، كَمَا لو ذَكَرتَ خَبَراً وَلَمْ تَذْكُرْ مُبْتَدَأً ، وَلَوْ قُلتَ " ظَنَنْتُ زَيْداً " وَلَمْ تَذْكُرْ " مُنْطَلِقًا " لَمْ يَجُزْ ، لأَنَّ زَيداً لَيسَ مَظْنُونًا ، وَلِذلِكَ لَمْ يَجُزْ حَذْفُ أَحَدِ المَفْعُولَيْنِ ، وَيَجُوزُ حَذْفُهُمَا مَعاً ، وَيكُونُ الفِعْلُ خَبَراً عَنِ ٱلفَاعِلِ . ٦٥/ب

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الفَائِدَةُ إِذَا لَم تَأتِ بِالمَفعُولَيْنِ ؟

قِيلَ : الفَائِدَةُ فِيهِ (أَنَّهُ أَخْبَرَ) (١) أَنَّهُ ظَانٌّ كَمَا تَقُولُ : " أَكَلْتُ ، وَشَرِبْتُ " فَالفَائِدَةُ فِيهِ ٱلإِخْبَارُ بِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ مِنْكَ أَكْلٌ وَشُرْبٌ .

وَحُكْمُ ٱلْمَفْعُولِ ٱلأَوَّلِ حُكْمُ ٱلمُبْتَدأِ فَيَكُونُ مَعْرِفَةً ، وَحُكْمُ الثَّانِي حُكْمُ ٱلخَبرِ فيَكُونُ نَكِرةً ، وَمُفْرداً ، وَجُملةً ، وَمُشْتَقًّا ، وَجامِدًا ،ويَلْزَمُ عَوْدُ الضَّمِيرِ مِنْهُ إِنْ كَانَ جُمْلَةً ، أَوْ مُشْتَقاً .

وَكَمَا لاَ يَجُوزُ حَذْفُ ٱلمُبْتَدأ وَالاكْتِفَاءُ بِٱلخَبَرِ ، وَلاَحَذْفُ ٱلخَبَرِ وَالاكْتِفَاءُ بِٱلمُبْتَدإِ كَذلِكَ لاَ يَجُوزُ حَذْفُ أَحدِ ٱلمَفْعُولَيْنِ .

---

(١) سقط من الأصل .

وَضَابِطُ هَذَا أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ إِذَا حَذَفْتَ الْفِعْلَ ، جَازَ أَنْ يَكُونَ (١) الثَّانِي مِنْهُمَا خَبَراً عَنِ الأَوَّلِ لَمْ يَجُزِ الاقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا ، وَلِهَذَا جَازَ الاقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ فِي بَابِ " أَعْطَيْتُ " ؛ لأَنَّكَ إِذَا حَذَفْتَ الْفِعْلَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مِنْهُمَا خَبَراً عَنِ الأَوَّلِ إِذْ (لاَ ارْتِبَاطَ)(٢) بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : كُلُّ فِعْلٍ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَالثَّانِي مِنْهُمَا غَيْرُ الأَوَّلِ جَازَ الاقْتِصَارُ فِيهِمَا (٣) عَلَى أَحَدِهِمَا ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَمَا أَعْرِفُ الأَطْلاَلَ لَكِنْ إِخَالُهَا (٤)

فَـ " إِخَالُ " هُنَا بِمَعْنَى أَتَوَهَّمُ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الأَفْعَالِ وَبَيْنَ (٥) بَابِ " أَعْطَيْتُ " أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ إِلاَّ عِنْدَ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى الْمَحْذُوفِ ، وَفِي بَابَ " أَعْطَيْتُ " : يَجُوزُ الْحَذْفُ مُطْلَقاً ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " ظَنَنْتُ ذَاكَ " فَلَيْسَ " ذَاكَ " أَحَدَ الْمَفْعُولَيْنِ بَلْ هُوَ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَصْدَرِ ، وَالْمَفْعُولاَنِ مَحْذُوفَانِ ، فَكَأَنَّ قَائِلاً قَالَ : هَلْ ظَنَنْتَ زَيْداً قَائِماً ؟ فَقُلْتَ: ظَنَنْتُ ذَاكَ أَيْ : ظَنَنْتُ ذَاكَ الظَّنَّ (٦) ، وَهَذَا يَقُولُ : ظَنَنْتُ ذَاكَ زَيْداً قَائِماً ، وَلَوْ كَانَ " ذَاكَ " مَفْعُولاً لَكُنْتَ قَدْ نَصَبْتَ بِظَنَنْتُ ثَلاَثَةَ

---

(١) في (ف) " أن لا يكون " .

(٢) في (ف) " لا أن يناط " .

(٣) في (ف) " منهما " .

(٤) لم أعثر على قائله ولا تتمته ، وهو في شرح ابن القواس ١/ ٥١٦ غير منسوب .

(٥) في (ف) "وهي " .

(٦) انظر الكتاب ١/ ٤٠ هارون وفيه " يدلك على أنه الظن أنك لو قلت : " خلت زَيْدًا وأرى زَيدًا " لم يجز " ، وانظر الأصول في النحو ١/ ٢١٧ .

مَفَاعِيلَ ، وتَسُدّ " أَنَّ " مَسدَّ الْمَفْعُولَيْنِ عِنْدَ سِيبَوَيْـهِ (١) ، فَتقَولُ : " ظَنَنْتُ أَنَّـكَ قَائِمٌ " ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مَحْذُوفٌ (٢) .

وَحُجَّةُ سِيبَوَيهِ أَنَّ مَـا يَتَـعَلَّقُ بِهِ الظَّنُّ وَغَيـرُهُ مُـصَرَّحٌ ، فَلاَ فَـائِدَةَ فِي إِضْمَارِ غَيْرِهِ ، فَلَوْ صَرَّحْتَ بِالْمَصْدَرِ مَكَانَهَا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ مَفْعُولٍ ثَانٍ ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ عَلَى صُورَتِهَا فَفِيهَا اسْمٌ وَخَبَرٌ لَفْظاً ، فَأَغْنَتْ عَنِ الْمَفْعُولَيْنِ ، وَحُجَّةُ الْأَخْفَشِ أَنَّهَـا قَدْ نَابَتْ فِي غَيْـرِ هَذَا الْمَوْضِعِ عَنِ الْـمَفْعُـولِ الْوَاحِدِ ، نَحْوُ " عَرَفْتُ أَنَّـكَ مُنْطَلِقٌ " ، وَأَمَّـا قَوْلُ الشَّـاعِرِ :

أَظَنَّ ابْنُ طُرْثُوثٍ عُتَيْبَةُ ذَاهِباً بِعَادِيَّتِي تَكْذَابُـهُ وَجَعَائِلُـهْ (٣)

فَـ " تَكْذَابُهُ " (٤) مَرْفُوعٌ بِذَاهِبٍ ، وَقَدِ اقْتَصَرَ عَلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وَهَذَا شَاذٌّ لاَ يُقَاسُ عَلَيْـهِ .

---

(١) انظر الكتاب ١/ ١٢٥ هارون ، وفيه " فأمّا " ظننت أنه منطلق " فاستغنى بخبر " أنّ " ، تقول : أظن أنه فاعل كذا وكذا ، فتستغنى ، وإنما يقتصر على هذا إذا علم أنه مستغن بخبر " أنّ " .

(٢) جاء في شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٨٦ " مذهب سيبويه أنّ " أنّ " مع اسمها وخبرها مفعـــولُ " ظن " ولا مفعولَ له آخر مقدراً ، والأخفش يجعل (أنّ) مع جزأيها في مقام المفعول الأول ويقدر الثاني أى علمت أن زيداً قَـائمٌ حاصِلاً أى قيامُ زيدٍ حَاصِلاً " انتهى " باختصار ، وانظر الهمع ١/ ١٥٢ .

(٣) البيت لذى الرمة كما فى ديوانه ٢/ ١٢٦٤ برواية :

" لعلَّ ابن طرثوث عتيبة ذاهب " ، وعليها فلا شاهد فيه .

العادية : البئر القديمة . والجعائل : جمع جعالة ، وهي هنا بمعنى الرشوة ، وقد اختصم الشاعر وابن طرثوث في بئر فأراد أن يقضى له بها ، وهو في معاني القرآن للفراء ١/ ٤١٥ ، والأصول في النحو ١/ ٢٢٣ ، والتحفة الشافية لوحة ١٧١ .

(٤) في (ف) " فتلك " .

[الإلغاء والتعليق]

وَإِنْ تَوَسَّطَتْ أَتَى التَّخْيِيرُ   لَكِنَّمَا إِعْمَالُهَا الْمَشْهُورُ
وَإِنْ تَقَدَّمَتْ فَأَعْمِلْ مُطْلَقَا   مَا لَمْ تُصَادِفْ بَعْدَهَا مُعَلِّقَا
لاَمَ ابْتِدَاءٍ وَحُرُوفَ الْجَحْدِ   وَحَرْفَ الاسْتِفْهَامِ لاَ تُعَدُّ
نَحْوُ عَلِمْتُ مَنْ تُرَى أَبُوكَا   وَقَدْ ظَنَنْتُ مَا هُنَا أَخُوكَا

٦٦/أ / اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الأَفْعَالَ لَهَا حَالُ تَقَدُّمٍ ، وَحَالُ تَوَسُّطٍ ، وَحَالُ تَأَخُّرٍ ، فَإِنْ تَقَدَّمَتْ وَجَبَ الإِعْمَالُ ؛ لأَنَّ التَّقْدِيمَ يَدُلُّ عَلَى قُوَّتِهَا ، وَالإِلْغَاءُ يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهَا ، فَلاَ يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا لِلتَّنَافِي ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : التَّقْدِيمُ يَدُلُّ عَلَى الاهْتِمَامِ بِهَا ، وَالإِلْغَاءُ يَدُلُّ عَلَى اطِّرَاحِهَا وَهُمَا أَيْضًا مُتَنَافِيَانِ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ يَقْوَى بِالتَّقْدِيمِ وَيَضْعُفُ بِالتَّأْخِيرِ (١) أَنَّهُ إِذَا تَأَخَّرَ جَازَ أَنْ يُعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ ، نَحْوُ " لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ " ، وَلَمْ يَجُزْ " ضَرَبْتُ لِزَيْدٍ " ، وَقَدْ أَجَازَ قَوْمٌ إِلْغَاءَهَا مَعَ التَّقْدِيمِ (٢) ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُوْ زِيَارَتُهَا   وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ (٣)

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٨٠ الحاشية .

(٢) نسبه ابن هشام في أوضح المسالك ١/ ٣٢٠ للكوفيين والأخفش .

(٣) البيت لكعب بن زهير الصحابي رضي الله عنه من قصيدة " بانت سعاد " التي مدح بها رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، انظر شرح قصيدة كعب بن زهير للتبريزيّ ١٨ ، ويروى :
أرجو وآمل أن يعْجَلْن في أَبَدٍ   وَمَا لهُنَّ طِوَالَ الدَّهْرِ تَعْجِيلُ
وعليه فلا شاهد فيه ، وهو في أوضح المسالك ٣٢١/١ ، والتصريح ٢٥٨/١ والهمع ٥٣/١ ، ١٥٣ والدرر اللوامع ١/ ٣٦ ، ١٣٦ ، وشرح ابن عقيل للألفية ١/ ٤٣٥ ، والخزانة ٧/٤ بولاق .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ وَقَدْ حَذَفَهُ ،وَالْجُمْلَةُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ وَهِيَ مَفْعُولٌ ثَانٍ (١) .

وَقَوْلُهُ : " مَا لَمْ تُصَادِفْ بَعْدَهَا مُعَلِّقاً " .

التَّعْلِيقُ : مِنْ خَوَاصِّ هَذِهِ ٱلأَفْعَالِ ، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : " امْرَأَةٌ مُعَلَّقَةٌ " إِذَا لَمْ تَكُنْ ذَاتَ بَعْلٍ وَلاَ مُطَلَّقَةً ، وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ ٱلأَفْعَالُ عَامِلَةً فِي ٱلْمَعْنَى غَيْرَ عَامِلَةٍ فِي اللفْظِ وُصِفَتْ بِهَذَا ٱلْوَصْفِ .

" بيَانُ الفَرقِ بينَ التَّعليقِ وَالإِلغَاءِ " (٢)

وَالفَرْقُ بَيْنَ التَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ أَنَّ ٱلإِلغَاءَ عِبَارَةٌ عَنْ قَطْعِهَا عَنِ ٱلعَمَلِ فِي اللَّفْظِ وَٱلْمَعْنَى ، وَأَمَّا التَّعْلِيقُ فَهُوَ قَطْعُهَا عَنِ ٱلعَمَلِ فِي اللَّفْظِ ،وَهِيَ عَامِلَةٌ فِي ٱلْمَعْنَى ، وَأَيضاً فَإِنَّ التَّعْلِيقَ لِمَانِعٍ لَفْظِيٍّ ، وَالإِلْغَاءُ لَيْسَ لِمَانِعٍ ، بَلْ هُوَ رَاجِعٌ إِلَى اخْتِيَارِ (٣) ٱلْمُتَكَلِّمِ .

وَٱلْحُرُوفُ ٱلْمُعَلِّقَةُ لِهَذِهِ ٱلأَفْعَالِ ثَلاَثَةٌ ، وَهِيَ لاَمُ الابْتِدَاءِ ، وَالاسْتِفْهَامُ (وَحَرْفُ النَّفْيِ ، وَقَدْ ذَكَرَهَا فِي ٱلأُرْجُوزَةِ ، وَمَثَّلَ بِالنَّفْيِ وَالاسْتِفْهَامِ) (٤) وَلَمْ يُمَثِّلْ بِلاَمِ الابْتِدَاءِ ، فَمِثَالُ الاسْتِفْهَامِ قَوْلُهُ " مَنْ تُرَى أَبُوكَ " فَـ « مَنْ »

---

(١) هذا أحد تأويلات البصريين ، والثاني أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة ، والأصل "للدينا " ، والثالث أن يكون من الإلغاء ، لأنّ " العامل " إخال " سبق بما .

والحق أن رأى الكوفيين والأخفش هو السليم؛ لعدم احتياجه إلى التأويل في كل ماجاء عن العرب.

(٢) انظر تفصيل الفرق بينهما في شرح الكافية للرضى ٢/ ٢٧٩ .

(٣) في (ف) " اخبار " .

(٤) سقط من (ف) ، انتقال نظر .

اسْـــمٌ مِـنْ أَسْمَـاءِ الاسْـتِفْهَـامِ وَهُـوَ مُبْتَدَأً ، وَ " أَبُـوكَ " خَـبَـرُهُ ، وَمِثَـالُ النَّفْيِ (قَوْلُـهُ)[1] ، [وَقَدْ ظَنَنْتُ] [2] مَا هُنَا أَخُوكَ " فَأَخُوكَ مُبْتَدأٌ ، وَ " هُنَـا " خَبَرُهُ ، وَمِثَـالُ لاَمِ الابْتِـدَاءِ : " ظَنَنْتُ لَـزَيْدٌ قَـائِمٌ " ، وَمَـوْضِـعُ هَذِهِ الْمُـبْـتَـدَآتِ الثَّـلاَثَةِ وَأَخْبَارِهَـا (نَصْبٌ)[3] ، قَالَ أَبُو عَلِيّ: وَإِنَّمَا عَلَّقْتْ هَذِهِ الأَشْيَاءُ هَذِهِ الأَفْعَالَ ، لأَنَّكَ لِمَا جِئْتَ بِحَرْفِ الاسْتِفْهَامِ كُنْتَ مُسْتَخْبِرًا ، فَلَـوْ (أَعْمَلْتَ) [4] الفِعْلَ لَكُنْتَ مُخْبِراً ، وَالإِخْبَارُ وَالاسْتِخْبَارُ مُتَنَافِيَانِ ، وَكَذَلِكَ لاَمُ الابْتِدَاءِ يَكُونُ مَا بَعْدَهَا مُبْتَدَأً وَلَوْ أَعْمَلْتَ [الفعل] فِيهِ لَكَانَ مَفْعُولاً وَهُمَا مُتَنَافِيَانِ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : لاَمُ الابْتِدَاءِ ، وَالاسْتِفْهَامُ ، وَحَرْفُ النَّفْيِ لَهَا صَدْرُ الكَلاَمِ فَلَـوْ عَمِلَ مَا قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا لَخَـرَجَتْ عَمَّا وُضِعَتْ لَـهُ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ عَمِلَتْ "إِنَّ " فِيمَا بَعْدَ لاَمِ الابْتِدَاءِ ، نَحْوُ "إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيداً " وَهِيَ حَرْفٌ ، وَالحَرْفُ أَضْعَفُ مِنَ الفِعْلِ . قِيلَ : إِنَّ " اللاَّمَ " ، وَ " إِنَّ " كِلاهُمَا حَرْفُ تَوْكِيدٍ وَهُمَا بِمَعْنًى وَاحِدٍ فَاللاَّمُ مُقَوِّيَةٌ لـِ " إِنَّ " . وَقِيلَ : إِنَّمَا جَازَ فِيهَا الإِلْغَـــاءُ وَالتَّعْلِيقُ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الأَفْعَالِ؛ لأَنَّهَا لاَ تُؤَثِّرُ فِي الْمَفْعُولِ شَيْئًا فِي الْحَقِيقَةِ ، فَلِذَلِكَ جَازَ أَنْ لاَ تُؤَثِّـرَ فِي اللَّـفْظِ ـ وَلَيْسَ كَذَلِكَ غَيْرُهَا مِنَ الأَفْعَالِ ـ كَتَأْثِيرِهَا فِي الْمَعْنَى .

(١) سقط من الأصل .

(٢) تكملة يستقيم بها النص .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في الأصل " علمت " .

وَقِيلَ : لِأَنَّهَا أَشْبَهَتِ الْحُرُوفَ ؛ لِأَنَّهَا أَفَادَتْ مَعْنًى فِي غَيْرِهَا إِذِ الْغَرَضُ بِهَا الشَّكُّ (١) أَوِ الْعِلْمُ فِي الْخَبَرِ .

وَقَوْلُهُ : " لاَ تُعَدِّ " أَيْ : لاَ تُعَدِّهَا فِي اللَّفْظِ ، وَأَمَّا فِي الْمَعْنَى فَهِيَ مُتَعَدِّيَةٌ .

والحال الثانية :

أَنْ تَتَوَسَّطَ بَيْنَ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ فَيَحْصُلَ التَّسَاوِي بَيْنَ قَرِينَةِ الْفِعْلِ وَالابْتِدَاءِ ؛ [لِأَنَّ الابْتِدَاءَ] (٢) وَإِنْ كَانَ قَدْ اسْتَوْلَى عَلَى الْجُزْءِ الأَوَّلِ لَكِنَّ (٣) الْفِعْلَ قَدِ اسْتَوْلَى عَلَى الْجُزْءِ الثَّانِي ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ :

" أَتَى التَّخْيِيرُ " أَيْ : لَكَ الْخِيَارُ إِنْ شِئْتَ أَعْمَلْتَ ، وَإِنْ شِئْتَ أَلْغَيْتَ ، وَقَالَ قَوْمٌ : الإِعْمَالُ إِذَا تَوَسَّطَتْ أَرْجَحُ مِنَ الإِلْغَاءِ ؛ لِأَنَّ تَقَدُّمَهَا عَلَى أَحَدِ الْجُزْأَيْنِ يُوجِبُ إِعْمَالَهَا (فِيهِ) (٤) ، وَإِذَا وَجَبَ إِعْمَالُهَا فِي ٦٦ / ب
أَحَدِهِمَا وَجَبَ فِي الآخَرِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ :

لَكِنَّمَا إِعْمَالُهَا الْمَشْهُورُ .

فَقَوْلُكَ - إِذَا تَوَسَّطَتْ - "زَيْداً ظَنَنْتُ قَائِمًا ، بِالنَّصْبِ أَحْسَنُ

---

(١) في الأصل " الشى " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في (ف) " ولكن " بالواو .

(٤) في (ف) " فوجب " .

(٥) سقط من (ف) .

مِنْ قَوْلِكَ : زَيدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَبِا الأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي (وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ (١) وَالْخَوَرُ

فَـ «اللُّؤْمُ» مُبْتَدأٌ ، وَ " الْخَوَرُ " مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ) (٢) ، وَ " فِي الأَرَاجِيزِ " خَبَرُهُ ، وَ " خِلْتُ " مُلْغَاةٌ .

وَإِنْ تَأَخَّرَتْ فَالإِلْغَاءُ أَرْجَحُ ؛ لأَنَّ الْمُبْتَدأَ قَدْ وَلِيَهُ الْخَبَرُ وَازْدَادَتْ ضَعْفًا بِالتَّأْخِيرِ ، وَفِي قَوْلِهِ فِي الأُرْجُوزَةِ : " وَقَدْ تُعْمِلُهَا " دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الإِلْغَاءَ أَرْجَحُ ؛ لأَنَّهُ أَتَى بِكَلِمَةِ " قَدْ " وَهِيَ لِلتَّقْلِيلِ مَعَ الْمُسْتَقْبَلِ فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَإِعْمَالُهَا قَلِيلٌ ، وَأَجَازَ سِيبَوَيْهِ الإِلْغَاءَ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهَا مَعْمُولُ الْخَبَرِ نَحْوُ : مَتَى يُظَنُّ زَيدٌ مُنْطَلِقٌ ؟ وَأَيْنَ يُظَنُّ زَيدٌ قَائِمٌ ؟، فَمَتَى (تَتَعَلَّقُ) (٣) بِمُنْطَلِقٍ ، وَأَيْنَ تَتَعَلَّقُ بِقَائِمٍ ، وَأَجَازَ نَصْبَ " قَائِمٍ " عَلَى الْحَالِ ، وَجَعَلَ " أَيْنَ " خَبَرًا (٤) ،

---

(١) نسب البيت في الكتاب ١/ ١٢٠ للعين المنقرى واسمه منازل بن زمعة من شعراء العصر الأموى تعرض لهجاء الفرزدق وجرير فأهملاه فسقط . ترجمته في الشعر والشعراء ١/٥٠٦ وكنى الشعراء – نوادر المخطوطات ٧/٢٩٠ ، والقاموس (لعن) ، ونسبه ابن السيرافيّ ١/٤٠٧ لجرير، وليس في ديوانه ، وقال (أراد بهذا عمر بن لجأ يقول : أتهددني بأن تهجوني بالأراجيز ، وفي الأراجيز خلت لؤم الشعراء وخورهم ، وعندهم أن الشعر الفحل هو القصيد " .

وتعقبه الغندجاني في فرحة الأديب ٩٢ وخطأه في نسبة البيت وقال إنما هو للعين المنقرى ، وكان يهجو رؤبة بن العجاج وليس عمر بن لجأ ، وكانت قافية البيت (الفشل) وليس (الخور) فرواه :

أبا الأراجيز يا بن الوقب توعدني وفي الأراجيز بيت اللؤم والفشل

وعليه فلا شاهد في البيت ، وهو في الأصول في النحو ١/ ٢٢٠ ، والإيضاح العضدى ١٣٥ ، وابن يعيش ٧/٨٤ ، ٨٥ ، والهمع ١/ ١٥٣ ، وكتاب الإشارة إلى تحسين العبارة ٣٦ ، والخزانة ١/ ١٢٥ بولاق .

(٢) ما بين القوسين ، وهو من عجز البيت حتى نهاية القوس – سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " معلق " .

(٤) قال سيبويه ١/ ١٢١ هارون :" فإن قلت : أين ، وأنت تريد أن تجعلها بمنزلة " فيها " إذا استغنى بها الابتداء ، قلت : أين ترى زيد ، وأين ترى زيداً " أيْ : على الإلغاء والإعمال .

وَتَكُونُ " يُظَــنُّ " عَلَى هَذا مُــتَــوَسّطةً ، فَــإِذَا قُلْتَ : (" زَيْدٌ مُنْطَـلِقٌ ظَنَــنْتُ " كَــأَنَّــكَ قُلتَ :) [١] "زَيْــدٌ مُنْطَـلِقٌ في ظَـنِّي " فَــهِيَ فِي تَقْـدِيرِ الظَّرْفِ ، وَإِنْ أَعْمَلْتَهَا فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ سَـائِرِ الأَفْعَــالِ نَحْوُ ضَرَبْتُ ، وَأَعْطَيْتُ .

وَإِنْ تَصِلْ بِهَا ضَمِيرَ الشَّأْنِ فَارْفَـعْ كَخِلْتُـهُ هُنَـا الزَّيْـدَانِ

" الزَّيْــدَانِ "مُبْتَــدأٌ ، وَ "هُنَا " خَبَـرُهُ ، وَالْمُبْتَـدأُ وَالْخَبَـرُ فِي مَوْضِـعِ نَصْبٍ مَفْعُولٌ ثَـانٍ ، وَ " الْهَـاءُ " في " خِلْتُهُ " ضَمِيرُ الشَّأْنِ ، وَهِيَ الْمَفْعُولُ الأَوَّلُ ، وَقَدْ يُحْذَفُ هَذَا الضَّمِيرُ فى الضَّرُورَةِ ، قَالَ الشَّـاعِرُ :

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ أَدَبِي إِنِّي وَجَدْتُ مَلاَكُ الشّيمَةِ الأَدَبُ [٢]

أَرَادَ " وَجَدْتُـهُ " فَحَذَفَ " الهاءَ " ، وَ " مَلاَكُ الشّيمَةِ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " الأَدَبُ " خَبَـرُهُ ، وَهُمَا فِي مَوْضِـعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، وَ " الْهَاءُ " الْمَحْذُوفَةُ هِيَ الْمَفْعُولُ الأَوَّلُ [٣] .

وَإِنْ تَصِلْ بِهَا ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ أَوْ الزَّمَـانِ أَوْ مَكَــانٍ مُضْمَـرِ
فَإِنَّهَــا تَنْصِبُ مَفْعُـــولَيْنِ .... [٤]

مِثَـالُ اتِّصَـالِ ضَمِيرِ الْمَصْدَرِ بِظَنَنْتُ قَولُكَ :" (ظَنَنْتُهُ) [٥] عَبْدَ اللَّهِ مُنْطَلِقًــا"فَالْهاءُ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ الَّذِى دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْـلُ ، كَمَا تَقُولُ : " ظَنَنْتُ ظَنَّـا زَيداً مُنْطَلِقًـا " ، وَكَذَلِكَ " عَبْدُاللَّهِ أَظُنُّـهُ مُنْطَلِقٌ "،إِذَا أَلْغَيْتَ ، وَيَضْـعُفُ

---

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) نسبه أبو تمام في حماسته ١/ ٥٧٤ لبعض الفزاريين ولم يعينه ، وروايته بنصب " الأدبا " ، وعليها فلا شاهد في البيت .
وهو في شرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١١٤٦ ، والمقرب ١/ ١١٧ ، والخزانة ٤/ ٥ بولاق .

(٣) بعده في (ف) " فإنها تنصب مفعولين " وهو شطر بيت للناظم ، سيأتي ، وليس هذا محله .

(٤) سيأتي شطره الثاني بعد قليل .

(٥) سقط من (ف) .

إِلْغَاؤُهَا وَفِيهَا ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ ؛ لأَنَّهُ مُؤَكِّدٌ لَهَا ، وَالتَّأْكِيدُ يُفِيدُهَا قُوَّةً فَلاَ تُلْغَى .

وَأَمَّا ضَمِيرُ الظَّرفِ مِن الْمَكَانِ [فَ] كَقَوْلِكَ : " عِنْدَكَ أَظُنُّهُ زَيدًا قَائِمًا ، وَأَمَّا الزَّمَانُ فَكَقَوْلِكَ : " اللَّيْلَةَ أَظُنُّهَا عَمْرًا ذَاهِبًا " ، فَتَنْصِبُ بِهَا الْمَفْعُولَيْنِ مَعَ ضَمَائِرِ هَذِهِ الأَشْيَاءِ ، كَمَا تَنْصِبُ بِهَا مَعَ الظَّاهِرِ ، نَحْوُ : " ظَنَنْتُ اللَّيْلَةَ عَمرًا قَائِمًا " .

« فَصْلٌ »

قَوْلُهُم : " ظَنَنْتُ بِهِ خَيْرًا " ، فَخَيرٌ مَصدرٌ ، أَي : ظَنَّ خَيْرٍ ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ ، وَالْمَفْعُولاَنِ مَحْذُوفَانِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَظُنُّونَ بِاللَّه غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾[1] فَهُمَا مَصْدَرَانِ ، الأَوَّلُ مُؤَكِّدٌ وَهُوَ قَولُهُ : (غَيْرَ الْحَقِّ) ، وَالثَّانِي لِلتَّشْبِيهِ أَيْ : مِثْلَ ظَنِّ الْجَاهِلِيَّةِ[2] وَالْمَفْعُولاَنِ مَحْذُوفَانِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَنْتَرَةَ :

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّي غَيْرَهُ ... مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ[3]

أَيْ : فَلاَ تَظُنِّي ظَنًّا غَيْرَ مَا أَخْبرتُكِ بِهِ ، وَكَانَ أَبُو عَلِيٍّ يَقُولُ : قَدْ يُقَامُ مُقَامَ الْمَصْدَرِ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنَ الْمَصْدَرِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

---

(١) سورة آل عمران : ١٥٤ .

(٢) انظر ذلك فى البحر المحيط ٣/ ٨٨ ، والكشاف ١/ ٤٧٢ .

(٣) الديوان ٩٧ ، وشرح القصائد السبع الطوال ٣٠١ ، والخصائص ٢/ ٢١٦ ، والمقرب ١/ ١١٧ .

فَعَادَيْتُ شَيْئًا وَالدَّرِيسُ كَأَنَّمَا   يُقَلِّبُهُ وِرْدٌ مِنَ الْمُومِ مُرْدِمُ(١)

فَقَالَ : " شَيْئًا " مَوْضُوعٌ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ ، فَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : فَعَادَيْتُ شَيْئًا مِنْ عَدَاءٍ ، وَالشَّيْءُ مُبْهَمٌ يَعمُّ الْعَدَاءَ وَغَيْرَهُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " ظَنَنْتُ ذَاكَ " فَـ « ذَاكَ » مُبْهَمٌ يَقَعُ عَلَى الْمَصْدَرِ وَغَيْرِهِ ، فَجَعَلَهُ إِشَارَةً إِلَى الْمَصْدَرِ مِنْ وَضْعِ الْعَامِّ مَوْضِعَ الْخَاصِّ (٢) . ٦٧ / أ

.... وَإِنْ تَكُنْ " رَأَيْتُ " رَأْيَ الْعَيْنِ

فَإِنَّهَا تَنْصِبُ مَفْعُولاً فَقَطْ   وَفِي الْجَمِيعِ فِعْلُ قَلْبٍ يُشْتَرَطْ

اعْلَمْ أَنَّ " رَأَيْتُ " إِذَا كَانَتْ مِنْ رُؤْيَةِ الْعَيْنِ بِمَعْنَى " أَبْصَرْتُ " لَمْ تَنْصِبْ إِلاَّ مَفْعُولاً وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ الْبَصَرَ إِنَّمَا يَقَعُ عَلَى ذَاتِ زَيْدٍ لاَ عَلَى صِفَتِهِ ؛ لِأَنَّ الصِّفَاتِ مَعَانٍ لاَ تُدْرَكُ بِالْبَصَرِ وَإِنَّمَا تُدْرَكُ بِالْعِلْمِ ، وَالْمُدْرَكُ بِالْبَصَرِ هُوَ مَحِلُّهَا ، فَإِذَا قُلْتَ : " رَأَيْتُ زَيْدًا قَائِمًا " ، وَهُوَ بِمَعْنَى " أَبْصَرْتُ جَعَلْتَ " زَيْدًا " مَفْعُولاً ، وَ " قَائِمًا " حَالٌ مِنْهُ .

---

(١) البيت لأبي خراش الهذليّ .
وهو في ديوان الهذليين ٢/ ١٤٤ برواية " فعدّيت .. يزعزعه ورد» وفي كنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ لابن السكيت للتبريزي ١١٩ برواية " يزعزعه وعك " .
يقال : عاديت أي : انحرفت شيئًا ولن آخذ على جهة قصدي في العدو ، ويجوز أن يكون " عاديت " بمعنى عدوت . والدريس : الثوب الخلق .
الورد : من أسماء الحمى وقيل : يومها ، وإن كان مع الحمى شئ من البرسام وهو صفار الجدريّ فهو الموم . المردم : الملازم .
يقول : إن ثوبه الّذي كان عليه يضطرب لشدة عدوه كما يكون ثوب الذى ينتفض من الحمىّ .
(٢) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٥٠٢ .

وَالشَّرْطُ فِي نَصْبِ الْمَفْعُولَيْنِ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الأَفْعَالُ مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ لاَ مِنْ أَفْعَالِ (١) الْجَوَارِحِ (١) ؛ لأَنَّ الثَّانِي مِنْ مَفْعُولَيْ هَذِهِ الأَفْعَالِ مَحْكُومٌ بِهِ عَلَى الأَوَّلِ ، وَالْحُكْمُ عَلَى الشَّيْءِ أَمْرٌ ذِهْنِيٌّ .

وَاعْلَمْ أَنَّ " رَأَيْتُ " ، هَذِهِ لَهَا ثَلاَثَةُ مَعَانٍ :

أَحَدُهَا : مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهَا بِمَعْنَى " أَبْصَرْتُ " .

وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " عَلِمْتُ " كَقَوْلِكَ : " رَأَيْتُ اللَّهَ غَالِبًا " (أَيْ : عَلِمْتُهُ غَالِبًا) (٢) .

وَالثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " الاعْتِقَادِ " كَقَوْلِكَ : " فُلاَنٌ يَرَى رَأْيَ الْخَوَارِجِ " . أَيْ : يَعْتَقِدُهُ ، فَيَنْصِبُ (٣) مَفْعُولاً وَاحِدًا كَمَا إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى " أَبْصَرْتُ " ، فَإِنْ نَصَبَتْ شَيْئًا آخَرَ كَانَ حَالاً .

وَلِـ " ظَنَنْتُ " ثَلاَثَةُ مَعَانٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " الْيَقِينِ " كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاَقُوا رَبِّهِمْ ﴾ (٤) أَيْ يُوقِنُونَ ؛ لأَنَّهُ تَعَالَى قَدْ مَدَحَهُمْ بِذَلِكَ (٥) ، وَلَوْ كَانُوا شَاكِّينَ لَمَا مَدَحَهُمْ بَلْ ذَمَّهُمْ .

الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الاعْتِقَادِ الرَّاجِحِ مَعَ تَجْوِيزِ نَقِيضِهِ(٦) .

---

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " فيصيب " .

(٤) سورة البقرة ٤٦ .

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٩٦ .

(٦) نحو : ظننت زيداً منطلقاً .

الثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " اتَّهَمْتُ " فَتَنْصِبُ مَفْعُولاً وَاحِدًا فَقَطْ ، لأَنَّ (الاتِّهَامَ يَقْتَضِي مُتَّهَمًا فَقَطْ) (١) .

وَأَمَّا " حَسِبْتُ " فَهِيَ أَبَدًا تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ ، وَلَهَا مَعْنَيَانِ :

أَحَدُهُمَا : الشَّكُّ ، وَالثَّانِي : الْيَقِينُ بِدَلِيلِ قِرَاءَةِ الرَّفْعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لاَ تَكُونُ فِتْنَةٌ ﴾ (٢) ، لأَنَّكَ إِذَا رَفَعْتَ (" تَكُونُ ") (٣) جَعَلْتَ " أَنْ " مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَهِيَ لاَ تَقَعُ إِلاَّ بَعْدَ أَفْعَالِ الْيَقِينِ (٤) ؛ لِمَا فِي " أَنَّ " مِنَ التَّحْقِيقِ ، وَمُضَارِعُهَا(٥) " يَحْسَبُ " بِفَتْحِ الْعَيْنِ ، وَكَسْرِهَا (٦) .

وَأَمَّا " عَلِمْتُ " فَلَهَا مَعْنَيَانِ :

أَحَدُهُمَا : بِمَعْنَى " عَرَفْتُ الشَّيْءَ " وَلَمْ تَكُنْ عَارِفًا بِهِ قَبْلَ ذَلِكَ فَتَنْصِبُ مَفْعُولاً وَاحِدًا .

وَالثَّانِي : أَن تَكُونَ عَالِمًا بِزَيْدٍ وَإِنَّمَا يَحْدُثُ لَكَ عِلْمٌ بِانْطِلاَقِهِ ، فَتَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ ، وَتَأْتِي "عَلِمْتُ " بِمَعْنَى " ظَنَنْتُ " قَالَ جَرِيرٌ (٧) :

---

(١) في (ف) " الإبهام يقتضي مبهما "وهو تصحيف كما أن كلمة " فقط " سقطت منها .

(٢) سورة المائدة ٧١ .
قرأ ابن كثير ونافع وغيرهما بنصب النون في " تكون " وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بالرفع على أن " حسب " بمعنى علم وتيقن .
أنظر : السبعة في القراءات ٢٤٧ ، والتيسير ١٠٠ ، والنشر في القراءات العشر٢/٢٥٥ ، و"تكون" في الآية تامة . بمعنى « تقع » فلا تفتقر إلى خبر .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) ومن نصب النون جعل " أن " ناصبة للفعل ، وهي بمعنى الشك . انظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٠١ ،

(٥) في (ف) "ومضاف عنها ".

(٦) انظر الصحاح ، ومختار الصحاح في " حسب " .

(٧) هو جرير بن عطية الخطفي من شعراء الدولة الأموية المشهورين ، ترجمته في الشعر والشعراء ١/ ٤٧١ .

نَرْضَى عَنِ اللهِ إِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا   أَنْ لاَ يُدَانِينَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرُ [١]

فَيَنْصِبُ [٢] بِأَنْ بَعْدَهَا ، وَلَوْ كَانَتْ بِمَعْنَى " الْعِلْمِ " لَمْ يَجُزِ النَّصْبُ فِي قَوْلِهِ " يُدَانِينَا " [٣] .

وَأَمَّا " خِلْتُ " فَهِيَ مِنَ الْخَيَالِ الَّذِي يُخَيِّلُ لَكَ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ ، وَأَصْلُهُ مِنَ " الْيَاءِ " [٤] ، يُقَالُ : خِلْتُ إِخَالُ بِكَسرِ الْهَمْزَةِ [٥] .

وَأَمَّا " زَعَمْتُ " فَهُوَ [٦] قَوْلٌ يَقْتَرِنُ بِهِ اعْتِقَادٌ وَمَذْهَبٌ ، وَقَدْ يَصِحّ وَقَدْ لاَ يَصِحّ ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ " زَعَمْتُ " فِي مَوْضِعِ الْكَذِبِ وَالْقَوْلِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا ﴾ [٧] ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ :

---

(١) الديوان ١/ ١٥٧ برواية " أن لا يفاخرنا " من قصيدة يهجو بها الأخطل .

وهو في الهمع ٢/٢ برواية " من خلفه أحد "وهي كما قال صاحب الدرر اللوامع ٢/٢ : محرفة والصواب أن القصيدة رائية

وهو في شرح ابن القواس لوحة ٧٢ ، والبحر المحيط ٢/ ٢١٣ .

(٢) في (ف) " فنصب " .

(٣) لأنّ " أن " حينئذ تكون مخفَّفةً من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن .

(٤) في (ف) " التاء " وهو تصحيف ، والمعنى أن عينه ياء .

(٥) وهو الأفصح ، وبنو أسد تقول "أخال " بالفتح ، وهو القياس " (مختار الصحاح خيل) .

(٦) في (ف) " فهي " .

(٧) سورة التغابن ٧ .

•زَعَـمَ مِطيَّـةُ الْكَذِبِ (١) ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ " زَعَمَ " بِمَعْنَى التَّحْقِيقِ ، كَقَوْلِ أُمَيَّـةَ : (٢)

إِنَّ اللَّـهَ مُوفٍ لِلْعَبْـدِ مَا زَعَمَـا (٣)

وَأَمَّا " جَعَلْتُ " (فَعلَى) (٤) ثَـلاَثَـةِ أَقْسَـامٍ :

أَحدُهَا : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " خَـلَقَ " كَقَـوْلِهِ تَعَـالَى : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّـورَ ﴾(٥) .

الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَي الشُّرُوعِ فِي الشَّيْءِ ، كَقَوْلِكَ : " جَعَلَ ٦٧ / ب يَفْعَلُ كَذَا " أَيْ : شَـرَعَ فِي فِعْـلِهِ .

---

(١) انظر زهر الأكم في الأمثال والحكم للحسن اليوسى ٣/ ١٣٨ ، برواية "زعموا مطية الكذب" ، وقال " إنما يقال هكذا في حديث لا سند له ولا ثبت فيه ، وإنما يجرى على الألسن ، وأكثر ما يكون ذلك كذب " . ، ولعلّ عدم وروده في كتب الأمثال المتداولة بيننا دليل على أنه من الحكم ، وقيل : إن ذلك حديث كما في اللسان " زعم " " وفى الحديث " بئس مطيّة الرجل زعموا " ، معناه أنّ الرجل إذا أراد المسير إلى بلد والظعن في حاجة ركب مطيته وسار حتى يقضى أربه فشبه ما يقدمه المتكلم أمام كلامه ويتوصّلُ به إلى غرضه من قوله زعموا كذا وكذا بالمطية " ، وروى "زعموا مظنّة - بالظاء المعجمة والنون - الكذب " ، وأيضاً " زعموا كنية الكذب " .

انظر الهمع ١/ ٦ .

(٢) هو أمية بن أبي الصلت الثقفي .

ترجمته في الشعر والشعراء ١/ ٤٦٦ ، والخزانة ١/ ١٨ بولاق .

(٣) نسب المؤلف الشطر لأمية وهو في ديوانه ٧٥ برواية " لِلنَّاسِ مَا زَعَمُوا " وصدره كما في الديوان "نُودِيَ قُمْ وَارْكَبَنْ بِأَهْلِكَ " ، وروى البيت للنابغة الجعدى كما في شعره ١٣٦ ، والجمهرة ٣/٧ ، واللسان " زعم " والخزانة ٣/٤ بولاق ، وجاء في النسختين " وإنَّ اللَّهَ " ، وقيل : الزعم هنا بمعنى القول أو الضمان .

(٤) في (ف) " على " .

(٥) سورة الأنعام : ١ ، قال ابن سلام في التصاريف ٢٠٩ " يعنى وخلق الليل والنهار ، وليس في القرآن غيرها " أي بهذا المعنى .

وَالثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (" صَيَّرَ " ، وَهَذَا) (١) الْقِسْمُ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ ، إِلَى مَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَإِلَى مَا يَتَعَدَّ إِلَى أَحَدِهِمَا (بِنَفْسِهِ) (٢) وَإِلَى الآخَرِ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، فَالأَوَّلُ وَهُوَ مَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ عَلَى ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ :

أَحَدُهَا (٣) : بِمَعْنَى " الْقَوْلِ ، وَالتَّسْمِيَةِ " نَحْوُ " جَعَلْتَ حَسَنِي قَبِيحًا " أَيْ : (قُلتَ فِيهِ ذَلِكَ) (٤) ، وَسَمَّيْتَهُ (٥) .

الثَّانِي : بِمَعْنَى " التَّوَهُّمِ " (٦) كَقَوْلِكَ :" اجْعَلِ الأَسَدَ ثَعْلَبًا ، وَاهْجُمْ عَلَيْهِ "أَيْ : احْسِبْهُ (٧) ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا ﴾ (٨) أَيْ : اعْتَقَدُوا ، وَلَيْسَتْ فِي الآيَةِ بِمَعْنَى التَّسْمِيَةِ ؛ لأَنَّ التَّسْمِيَةَ لاَ تُوجِبُ الْكُفْرَ ، وَإِنَّمَا يُوجِبُهُ الاعْتِقَادُ (٩) .

---

(١) في الأصل غامض ؛ لطمس بعض حروفه .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في (ف) " أحدهما " .

(٤) في (ف) " قلت ذلك فيه " .

(٥) انظر أمالي المرتضي ٢/ ١٨٤ ، والإيضاح ٣٢ .

(٦) في الأصل " القول " تحريف سببه سبق النظر ، وفي ابن القواس لوحة ٧٢ "وثانيها التوهم والاعتقاد " .

(٧) في الأصل " حسبه " .

(٨) سورة الزخرف : ١٩ ، والذى قال إنَّها هنا بمعنى التسمية أبو علي في الإيضاح ٣٢ .

(٩) لم يذكر المؤلِّفُ القسم الثالث من أقسام ما يتعدَّى بنفسه حسب تقسيمه ، ولعلَّه سقط من الناسخين ، وهو كما جاء في شرح ابن القواس لوحة ٧٢ " وثالثها النقل من حال إلى حال ، كقولك : " جعلت الطين خزفاً ، والتمر خلاً ، والواحدَ اثْنَيْنِ " ، وفي التنزيل ﴿ فجعلهم جُذاذاً ﴾ . والله أعلم .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي وَهُوَ الَّذِي يَتَعَدَّى فِيهِ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي بِحَرْفِ الْجَرِّ فَنَحْوُ: (جَعَلْتُ) [١] السَّرْجَ عَلَى الدَّابَّةِ"، وَقَولِه تَعَالَى: ﴿ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى [٢] بَعْضٍ ﴾ [٣] أَيْ: يُلْقِيهِ، وَ "بَعْضَهُ" مَنْصُوبٌ بَدَلٌ مِنَ "الْخَبِيثِ".

وَأَمَّا "وَجَدْتُ" فَلَهَا مَعْنَيَانِ:

أَحَدُهُمَا: بِمَعْنَى "الْعِلْمِ" فَتَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ [٤]، وَمَصْدَرُهَا "وُجُودًا".

وَالثَّانِي: بِمَعْنَى "أَصَبْتُ" فَتَنْصِبُ مَفْعُولاً وَاحِدًا [٥]، وَمَصْدَرُهَا "الْوِجْدَانُ".

« فَصْلٌ »

وَمِنْ خَوَاصِّ هَذِهِ الأَفْعَالِ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ، فَتَقُولُ: "ظَنَنْتُنِي قَائِمًا" فَالْمَفْعُولُ الأَوَّلُ فِيهَا هُوَ الْفَاعِلُ، وَإِنَّمَا جَازَ فِيهَا ذَلِكَ؛ لأَنَّ الْمَقْصُودَ فِي هَذِهِ الأَفْعَالِ هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي فَإِذَا قُلْتَ: "ظَنَنْتُنِي قَائِمًا" فَالْمَظْنُونُ هُوَ الْقِيَامُ فِي التَّحْقِيقِ، وَلاَ يُفِيدُ ذِكْرُهُ، مَا لَمْ يُذْكَرْ مَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لاَ مُضْمَرٌ.

وَقِيلَ: إِنَّمَا وَقَعَ الْفَاعِلُ هُنَا وَالْمَفْعُولُ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ؛ لأَنَّ عِلْمَ الإِنْسَانِ وَظَنَّهُ بِأُمُورِ نَفْسِهِ أَكْثَرُ وُقُوعًا مِنْ غَيْرِهِ لأَنَّهُ بِنَفْسِهِ أَعْرَفُ.

---

(١) سقط من (ف).

(٢) في النسختين "فوق" بدل "على"، وهو خطأ.

(٣) سورة الأنفال ٣٧، قال الزجاج في معاني القرآن ٢/ ٤٥٦ "أي: "يجعل بعض ما أنفقه المشركون على بعض".

(٤) نحو "وجدت الله راحماً".

(٥) نحو "وجدت الضالة" أي: أصبتها.

[المتعـــدى إلى ثـــلاثة مفـــاعيل]

السَّابِعُ الَّذِي عَلَيْهِ يَدْخُـلُ   الْهَمْـزُ ، أَوْ ضُعِّفَ ثُمَّ يُنْقَـلُ (١)
إِلَى ثَـلاَثَـةٍ تَقُـولُ : أَعْلَمَا   الْقَـــوْمُ خَالِدًا أَبَاكَ الأَكْرَمَا
كَذَا تَعَـدَّى لِثَلاَثَـةٍ " أَرَى "   كَذَاكَ "أَنْبَـا " ، وَكَذَاكَ "أَخْبَرَا"

هَذَا الْقِسْمُ السَّابِعُ مِنَ التَّقْسِيمِ الْمَذْكُورِ وَلَيْسَ بَعْدَ الثَّـلاَثَةِ غَايَـةٌ لِقَصْدِ التَّعَـدِّى إِذْ لاَ يُتَصَوَّرُ أَنْ يُوجِبَ الإِنْسَانُ لأَكْثَرَ مِنْ وَاحِـدٍ حَتَّى يَصِيرَ بِذَلِكَ فَـــاعِلاً .

وَالْمُتَعَدِّى إِلَى ثَلاَثَـةٍ سَبْعَةٌ أَيْضًا ، وَهِـيَ " أُرِيتُ " ، وَأُعْلِمْتُ ، وَنُبِّئْتُ وَأُنْبِئْتُ ، وَخُبِّـرْتُ ، وَأُخْبِرْتُ ، [وَحُدِّثْتُ] (٢) .

وَالْمُـسْتَـعْـمَلُ مِنْ ذَلِكَ بِلاَ خِـلاَفٍ " أُرِيْتُ " وَ " أُعْلِمْتُ " تَقُولُ : "أَعْلَمْتُ زَيدًا عَمْرًا عَـاقِلاً " ، وَكَانَ قَبْـلَ النَّقْـلِ (٣) يَتَعَـدَّى إِلَى مَفْعُـولَيْنِ فَلَمَّا عَدَّيْتَـهُ بِالْهَمْـزَةِ أَوْجَبْتَ لِزَيْـدٍ الْعِـلْمَ بِعَقْلِ عَمْـرٍو .

وَأَمَّـا " نَبَّأْتُ " ، وَأَنْبَـأْتُ " [فَقَـد] وُضِـعَا عَلَى التَّـعَدِّى ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ مِنْـهَا " نَبأْتُ الرَّجُـلَ قَـائِمًا " ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَـوْلُـهُ : " بِالْهَمزِ أَوْ ضُـعِّفَ ثُـمَّ

---

(١) النقل : هو " أن تدخلَ في أوَّلِ الفعل الثلاثي همزة فتنقله من " فَعَـلَ " إلى " أَفْعَـلَ " ، أفاده الصيمرى في التبصرة والتذكرة ١/ ١١٩ . وقال ابن الخباز في شرحه ٢٤٩/١"وقول يحيى " أو ضعف فهو ينقل " خطأ ، لأن نبّأ وخبّر وحدّث موضوعات على التضعيف ، وليس التضعيف فيها للنقل " .

(٢) إضافة يقتضيها المقام ، والمؤلف سيذكرها قريبا في الشرح .

(٣) في الأصل غير واضح ، وفي (ف) " الفعل " ، والصواب ما أثبته .

يُنْقَلُ " عِبَارَةً عَنْ " أَعْـلَمَ ، وَأَرَى " (١) فَقَطْ (٢) ، وَأَنَّ " أَنْبَـأَ ، وَنَبَّـأَ ، وَخَبَّـرَ ، وَأَخْبَـرَ ، وَحَدَّثَ " لَمْ تُسْتَعْمَلْ إِلاَّ بِالتَّضْعِيفِ أَوْ الْهَمْزِ فَهِيَ مَوْضُـوعَةٌ عَلَى ذَلِكَ وَلَيْسَ فِيهَا نَقْلٌ (٣) ، وَتعدتْ إِلَى ثَلاَثَةٍ لِشَبَهِـهَا بِـ«أَعْلَمْتُ » ؛ لأَنَّـكَ إِذَا أَنْبَـأْتَهُ ، (أَوْ حَـدَّثْتَـهُ) (٤) ، أَوْ أَخْبَرْتَهُ فَقَدْ أَعْلَمْتَهُ ، وَلَمْ يُسْمَعِ التَّعَدِّي إِلَى ثَلاَثَـةٍ (بِالتَّضْعِيفِ) (٥) فِي أَرَيْتُ ، وَأَعْلَمْتُ" وَأَمَّا ، أَنْبَـأْتُ، وَنَبَّـأْتُ "فَمُتَعَـدِّيَانِ إِلَى وَاحِدٍ، وَإِلَى الآخَـرِ بِحَرْفِ جَـرٍّ كَقَـولِهِ تَعَـالَى (٦) ﴿ فَلَمَّـا نَبَّأَهَـا بِـهِ ﴾ (٧)، ﴿ وَنَبِّـئْهُمْ عَنْ ضَـيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ (٨) وَلَمَّا أُجْرِيَتْ مُجْرَى "أَعْلَمْتُ" لِمَا ذَكَرْنَا نَصَبَتْ ثَلاَثَـةً . ٦٨ / أ

وَذَهَبَ الْجُمْهُـورُ إِلَى أَنَّ النَّقْـلَ بِالْهَمْـزَةِ يُؤْخَذُ سَمَاعًا وَلَمْ يَـرِدِ السَّمَاعُ إِلاَّ فِي " أَعْلَمْتُ ، وَأَرَيْتُ " ، وَأَجَـازَهُ الأَخْفَشُ فِي " ظَنَنْتُ " قِيَاسًا (٩) .

---

(١) في (ف) "وعن أرى" .

(٢) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٤٦ : " أو يكون اختياراً منه لمذهب الأخفش " ، وكان الأخفش يجيز القياس على " أعلمت ، وأريت " ، وينقل باقي الأفعال السبعة المذكورة في الباب الذي قبل هذا فيقول : أظننت زيداً عمراً منطلقاً ، وأزعمته أخاه سائراً ، وكان الأصل : ظَنَّ زيدٌ عمراً منطلقاً ، وزعم زيدٌ أخاه سائرًا ، وغيره من النحويين لا يتجاوز ما قالته العرب وهو " أعلمت ، وأرأيت " ، عن التبصرة والتذكرة ١/ ١٢٠ بتصرف يسير .

(٣) اعتراض من المؤلف على ما ذكره المصنف في البيت الأول .

(٤) في (ف) " إذا أعلمته " تحريف .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) في الأصل غير واضح .

(٧) سورة التحريم ٣ .

(٨) سورة الحجر ٥١ .

(٩) انظر : ابن يعيش ٧/ ٦٥ ، ٦٦ ، وشرح الكافية للرضيّ ٢/ ٢٧٤ ، والتبصرة ١/ ١٢٠ ، وشرح السيرافي ١/ ٢٩١ ،والإرشاد إلى علم الإعراب ٢١ ٢ ، فقد نصُّوا عليه

وَهَذِهِ الأفْعَالُ لاَ يَجُوزُ إِلْغَاؤُهَا ، وَإِنْ تَوسَّطَتْ ؛ لأَنَّ (١) الْمَفْعُولَ الأَوَّلَ فِيهَا فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى وَلَيْسَ مُبْتَدَأً فِي الأَصْلِ ، وَلاَ يَجُوزُ تَعْلِيقُهَا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ (٢) ، وَلاَ تَعْمَلُ فِي ضَمِيرِ الشَّأْنِ ؛ لأَنَّ ضَمِيرَ الشَّأْنِ لاَ يَقْبَلُ الْعِلْمَ فَلاَ يَصِحُّ إِعْلاَمُهُ ، وَمِنْهُم مَنْ يُجِيزُ حَذْفَ الأَوَّلِ مِنَ الثَّلاَثَةِ ؛ لأَنَّهُ فَضْلَةٌ كَأَحَدِ مَفْعُولَيْ " أَعْطَيْتُ " ، وَمِنْهُم مَنْ لاَ يُجِيزُ (٣) ؛ لأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ فَاعِلِ " ظَنَنْتُ " ، وَيَجُوزُ حَذْفُ الْمَفْعُولَيْنِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ ، وَلاَ يَجُوزُ حَذْفُ الثَّالِثِ وَحْدَهُ ؛ لأَنَّهُ كَالثَّانِي مِنْ مَفْعُولَيْ " ظَنَنْتُ " ، وَلاَ حَذْفُ الثَّانِي ؛ لأَنَّكَ (٤) مَتَى ذَكَرْتَ الثَّانِي لَزِمَ ذِكْرُ الثَّالِثِ ، وَمَتَى ذَكَرْتَ الثَّالِثَ لَزِمَ ذِكْرُ الثَّانِي (٥) ، فَإِنْ دَخَلَتْ "إِنَّ " عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّالِثِ كَسَرْتَهَا ، إِنْ كَانَ الثَّانِي جُثَّةً (٧) ، نَحْوُ " أَعْلَمْتُ زَيداً عَمْرًا إِنَّهُ (٨) عَاقِلٌ " ، فَإِنْ كَانَ الثَّانِي مَصْدَرًا فَتَحْتَهَا نَحْوُ " أَعْلَمْتُ زَيداً قُدُومَ عَمْرٍو أَنَّهُ قَرِيبٌ " .

---

(١) في الأصل "كان ".

(٢) قال السيوطي في الهمع ١/ ١٥٨ "وقد ورد السماع بإلغائهما حكي " البركة أعلمنا الله مع الأكابر " .. واستدلّ ابن مالك للتعليق بقوله تعالى : ﴿ ينبئكم إذا مزقتم كلّ ممزّق ﴾ .

(٣) في (ف) " لا يجيزه " .

(٤) في (ف) " لأنه " تحريف .

(٥) انظر شرح الكافية للرضى ٢/ ٢٧٦ .

(٦) الجثة : شخص الإنسان قاعداً أو نائماً .

(٧) في الأصل " فانه " وهو سهو .

« فَصْــلٌ »

إذَا قُلْتَ : " أَرَأَيْتَكَ زَيْداً مَا صَنَعَ " لاَ مَوْضِعَ لِلْكَافِ مِنَ الإعْرَابِ ، وَتَكُونُ " التَّاءُ " مَعَ الْوَاحِدِ ، وَالاثْنَيْنِ ، وَالْجَمْعِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ [1] ، وَلاَ فَرْقَ بَيْنَ وُجُودِ هَذِهِ الْكَافِ وَعَدَمِهَا ، تَقُولُ : " أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا صَنَعَ ، (وَأَرَأَيْتَ زَيْدًا مَا صَنَعَ ") [2] ، وَلَيْسَتْ مِنْ رُؤْيَةِ الْقَلْبِ وَلاَ الْعَيْنِ ، وَلَهَا مَعْنَيَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى "أَخْبِرْنِي " ، وَيَقَعُ بَعْدَهَا إِمَّا اسْمٌ مُفْرَدٌ ، أَوْ جُمْلَةٌ شَرْطِيَّةٌ مَاضِيَةٌ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾ [3] ، و ﴿ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ ﴾ [4] .

الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى "أَنْبِئْهُ " [5] نَحْوُ " أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا فَإِنِّي أُحِبُّهُ " أَيْ : أَنْبِئْهُ [5] فَإِنِّي أُحِبُّهُ .

---

(١) قال ابن الأنباريّ في البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٢١ ، "واستغنى بما يلحق الكافَ من التثنية والجمع عن تثنية التاء وجمعها وتأنيثها تقول : " أرأيتك زيداً ما صنع ، وأرأيتكم وأرأيتكما وأرأيتكنّ ، ولا تغيّر التاء ، فزيد هو المفعول الأول ، وما صنع في موضع المفعول الثاني " . هذا مذهب جمهور البصريّين ، وذهب الفرّاء إلى أن الكاف فاعل والتاء حرف خطاب ، وحكي عن الكسائي أن الكاف مفعول به والتاء فاعل ، انظر : الجنى الداني ٩٢ ، ومغني اللبيب ٢٤٠ ، ورصف المباني ٢٠٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٢٧٤ .

(٢) سقط من (ف) سبق نظر .

(٣) سورة الإسراء : ٦٢ .

(٤) سورة الأنعام : ٤٦ .

(٥) في (ف) " بمعنى أنبأته ".

الْقَــوْلُ فِي تَعْدِيَةِ الأَفْعَــالِ لِسَبْعَةٍ تَـأْتِي عَلَى التَّوَالِــي

يُرِيدُ بِالأَفْعَـالِ هُنَا جَمِيعَ الأَفْعَالِ مِنَ اللَّازِمِ وَالْمُتَعَـدِّى فَإِنَّـهُ يَتَعَــدَّى إِلَى هَذِهِ السَّبْعَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا ، فَمِنْهَا مَا هُوَ مِنْ ضَرُورَاتِ الْفِعْلِ ، وَهُوَ الْمَصْـدَرُ وَظَرْفُ الزَّمَـانِ مطْلَقًا ، وَالْمُبْهَـمُ وَالْمَعْـدُودُ مِنَ الْمَكَانِ دُونَ الْمُخْتَصِّ مِنْهُ، وَالْمَفْعُولُ لَهُ ، وَالْحَـالُ ، فَهَذِهِ الأَرْبَعَــةُ مِنْ ضَرُورَاتِ الْفِعْـلِ ، أَمَّا تَعْدِيَةُ الْفِعْـلِ إِلَى الْمَصْـدَرِ فَبِمَادَّتِهِ ، وَهِيَ الْحُرُوفُ الَّتِي تَرَكَّبَتْ مِنْهَا صِيغَتُـهُ ، وَأَمَّا تَعَدِّيهِ إِلَى الزَّمَـانِ فَبِصِيغَتِهِ، وَأَمَّا تَعَدِّيهِ إِلَى الْمَكَانِ فَلأَنَّهُ مُسْتَقَرُّهُ ، وَأَمَّا تَعَدِّيهِ إِلَى الْمَفْعُـولِ لَهُ ، فَلأَنَّهُ عِلَّتُـهُ (وَالْبَاعِثُ عَلَيْهِ)[1] وَأَمَّا تَعَدِّيهِ إِلَى الْحَالِ ؛ فَلأَنَّـهُ هَيْأَتُـهُ الْفَارِقَةُ بَيْنَ أَشْخَاصِهِ ، وَمَنْ يَجْعَلُ الْمَفْعُـولَ لَهُ مَصْدَرًا[2] يَدْخُـلُ فِيمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ بِمَادَّتِهِ ، أَمَّا التَّمْيِيزُ فَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَاتِ الْفِعْلِ ؛ لأَنَّهُ مُخَصِّصٌ لَهُ ، وَالأَصْلُ عَدَمُ التَّخْصِيصِ ، وَأَمَّا الاسْتِثْنَاءُ فَمُخَصِّصٌ أَيْضًا كَالتَّمْيِيزِ ، وَأَمَّا الْمَفْعُولُ مَعَهُ فَلِلاسْتِغْنَاءِ[3] عَنِ الْمُصَاحِبِ لَمْ يَكُنْ مِنْ ضَرُورَاتِ الْفِعْلِ .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) منهم الزجاج ينظر معاني القرآن وإعرابه ١/٦٣ ، وهو مذهب الكوفيين كما في شرح قطر الندى ٢٠١ .

(٣) في النسختين « فالاستغناء » ، ولعل الصواب ما أثبت .

فَالْخَمْسَةُ الأُوَلُ يَتَعدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهَا بِغَيْرِ واسِطَةٍ ، وَأَمَّا الاثْنَانِ الآخَرَانِ فَيَتَعَدَّى إِلَيْهِمَا بِوَاسِطَةٍ ، وَهُمَا الاسْتِثْنَاءُ ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ . فَهَذِهِ السَّبْعَةُ يَتَعَدَّى إِلَيْهَا الْفِعْلُ اللاّزِمُ ، فَإِنْ كَانَ ٦٨ / ب
يَتَعَدّى إِلَى وَاحِدٍ صَارَ يَتَعَدَّى إِلَى ثَمَانِيَةٍ ، وَإِنْ كَانَ يَتَعَدّى إِلَى اثْنَيْنِ صَارَ يَتَعَدّى إِلَى تِسْعَةٍ ، وَإِنْ تَعَدَّى إِلَى ثَلاثَةٍ صَارَ مَعَ هَذِهِ السَّبْعَةِ يَتَعدّى إِلَى عَشْرَةٍ ، وَلِهَذَا ذَكَر صَاحِبُ الأُرْجُوزَةِ هَذَا الْبَابَ عَقِيبَ ذِكْرِهِ أَقْسَامَ الأفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ لِيَنْضَافَ مَا تَعدَّتْ إِلَيْهِ هَذِهِ إِلَى (مَا تَعدَّتْ) (١) إِلَيْهِ تِلْكَ ، فَاْعرِفْهُ .

---

(١) في الأصل " إلى ما تعديه " .

[المصـــــدر]

الْمَصْدَرُ الْمُبْهَمُ لِلتَّأْكِيـــــدِ   مِثْـلُ بَيَـانِ النَّوْعِ وَالْمَحْـدُودِ

يُرِيدُ : أَوَّلُ السَّبْعَةِ " الْمَصْدَرُ " وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ أَوَّلاً ؛ لأَنَّ حُرُوفَ الْفِعْلِ الأَصْلِيَّةَ – الَّتِي مِنْهَا أَمْثِلَتُـهُ – هِيَ الْمَصْدَرُ ، فَلاَ وُجُودَ (لِصِيَغِ الْفِعْلِ بِدُونِ حُرُوفِهِ) (١) الأَصْلِيَّةِ ، فَلَمَّا كَانَ التَّلَفُّظُ بِالْفِعْلِ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْمَصْدَرِ وَجَبَ ذِكْرُهُ أَوَّلاً ، وَسُمِّي مَصْدَرًا ؛ لِصُدُورِ الْفِعْلِ عَنْهُ ، فَهُوَ مَحَلُّ الصُّدُورِ كَالْمَقْعَدِ لِمَحَلِّ الْقُعُودِ ، وَالْمَدْخَلِ لِمَحَلِّ الدُّخُولِ (٢) .

وَالْمُبْهَمُ : هُوَ الَّذِي إِذَا ذُكِرَ لَمْ يَدُلَّ مَفْهُومُهُ عَلَى أَمْرٍ زَائِدٍ عَلَى مَفْهُومِهِ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ وَإِنَّمَا يُذْكَرُ لِتَأْكِيدِ الْفِعْلِ (٣) .

وَإِنَّمَا يُذْكَرُ الْمَصْدَرُ لِثَلاَثَةِ (٤) مَعَانٍ ، إِمَّا لِتَأْكِيدٍ ، وَإِمَّا لِبَيَانِ النَّوعِ ؛ وَإِمَّا لِعَدَدِ الْمَرَّاتِ ، وَهُوَ الَّذِى عَبَّرَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ :" الْمَحْدُودِ " ؛ لأَنَّ الْعَدَدَ يَحْصُرُ أَجْزَاءَ الْمَعْدُودِ كَمَا يَحْصُرُ الْحَدُّ أَجْزَاءَ الْمَحْدُودِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : الْمَحْدُودُ : مَا كَانَ لِلْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ نَحْوُ " ضَرَبْتُ ضَرْبَةً "، وَالْمَعْدُودُ لِمَا زَادَ عَلَى الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ ، وَقَدْ رُوِيَ "مِثْلُ بَيَانِ النَّوْعِ ، وَالْمَعْدُودِ " (٥) ،

---

(١) في (ف) " لصنع الفعل إلا بدون حروفه " وهو تحريف .

(٢) هذا مذهب البصريِّين ، أمَّا الكوفيُّون فقد ذهبوا إلى أنَّ الفعل أصل المصدر ، انظر مبحث اشتقاق المصدر فيما تقدَّم ، والإنصاف مسألة ٢٨ ص ٢٣٥ .

(٣) قيل : تأكيداً لفظياً ، وقيل : تأكيداً معنوياً ؛ لإزالة الشكّ عن الحدث ورفع توهم المجاز ، أفاده السيوطي في الهمع ١/ ١٨٦ .

(٤) في الأصل " لثلاث " .

(٥) أى : جاء في بعض نسخ الدّرة الألفية ، قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٤٧ : " وقد يوجد في بعض النسخ " والمعدود " .

أَمَّا الْمُبْهَمُ فَقَدْ ذُكِرَ ، وَأَمَّا بَيَـانُ النَّوْعِ وَعَدَدُ الْمَـرَّاتِ فَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ ذِكْرُهُ عَلَى أَمْرٍ زَائِدٍ لَمْ يَدُلّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ ، أَلاَ تَرَى أَنَّـكَ إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ ضَرْبًا شَدِيدًا " فَإِنَّ الْفِعْـلَ إِنَّمَا دَلَّ عَلَى مُطْلَقِ الضَّـرْبِ ، وَأَمَّا الشِّدَّةُ فَلَمْ يَدُلّ عَلَيْهَا الْفِعْـلُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: " ضَرَبْتُ ضَـرْبَتَيْنِ " فَإِنَّ لَفْظَ "ضَرَبْتُ" لاَ يَدُلُّ عَلَى عَدَدٍ مُعَيَّنٍ ، وَلَمَّا كَانَ الْفِعْـلُ يَـدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ بِلَفْظِـهِ لَـمْ يَكُنْ فِي ذِكْرِهِ حَاجَةٌ إِلاَّ لِزِيَادَةِ فَـائِدَةٍ ، وَهِيَ أَحَدُ (الأَشْيَاءِ) [١] (الَّتِي) [٢] ذَكَرَ (هَا) [٣] صَاحِبُ الأُرْجُـوزَةِ ، أَمَّا تَوْكِيدُ الْفِعْلِ فَنَحْوُ " ضَـرَبْتُ ضَـرْبًا " وَالأَصْلُ " ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ " فَاكْتَفَى بِذِكْرِ الْمَصْدَرِ عَنْ ذِكْرِ الْفِعْلِ ثَانِيًا ؛ طَلَبًا لِلاخْتِصَارِ وَالخِفَّةِ فِي اللَّفْظِ. وَمَعْنَى قَوْلِهِـمْ : " بَيَـانُ النَّوْعِ " أَنَّ الْمَصْدَرَ جِنْسٌ تَحْتَـهُ أَنْوَاعٌ فَإِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ ضَرْبًا " احْتَمَلَ الْقِلَّةَ وَالْكَثْـرَةَ ، وَالشِّدَّةَ وَالضَّعْفَ ، فَإِذَا ذَكَرْتَ أَحَدَ هَـذِهِ الْمُحْتَمَـلاَتِ تَبَيَّنَ الْمُرَادُ بِهِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :﴿ لاَ تَدْعُوا الْيَـوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُـوا ثُبُورًا كَثِيـرًا ﴾ [٤] ، فَوَصَفَ الثُّبُورَ ـ أَعْنِي الْمَصْدَرَ ـ بِالْوَحْدَةِ مَرَّةً ، وَبِالْكَثْـرَةِ أُخْرَى ؛ لاحْتِمَالِهِ إِيَّاهُمَا .

وَقَالُوا فِي الْمُبْهَمِ : هُوَ النَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَوْصُوفَةِ ، وَلاَ الْمُضَافَةِ [٥] ، وَلاَ

---

(١) في (ف) " أشياء " بالتنكير .

(٢) في (ف) " الذي ".

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) سورة الفرقان : ١٤ .

(٥) في (ف) " ولا الإضافة " تحريف .

الْمَحْدُودَةِ بِالْهَاءِ ، وَالْمُخْتَصُّ مَا ثَبَتَ فِيهِ أَضْدَادُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ (١) .

وَقَوْلُهُ : " مِثْلُ بَيَانِ النَّوْعِ وَالْمَحْدُودِ " (يُرِيدُ) (٢) : أَنَّ الْمُبْهَمَ مِثْلُ الْمُخْتَصِّ فِي كَوْنِهِ مَصْدَرًا ، أَيْ : مَفْعُولاً مُطْلَقًا .

وَالْكُلُّ مَنْصُوبٌ إِذَا مَا وَقَعَا عَلَيْهِ فِعْلٌ كَطَمِعْتُ طَمَعَا

/ يُرِيدُ " بِالْكُلِّ " الأَقْسَامَ الثَّلاثَةَ ، وَالْمَصْدَرُ الْمَنْصُوبُ ٦٩ / أ
بِالْفِعْلِ الْمُلاَقِي لَهُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، أَوْ فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ يُسَمَّى مَفْعُولاً مُطْلَقاً ، وَمِثَالُ الْمَنْصُوبِ بِالْفِعْلِ الْمُلاَقِي لَهُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَي قَوْلُهُ : " طَمِعْتُ طَمَعًا " ، وَمِثَالُ الْمُلاَقِي لَهُ فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ " حُبِسْتُ مَنْعًا " (٣) .

وَيُسَمَّى مَفْعُولاً مُطْلَقًا ؛ لأَنَّهُ لاَ يَتَقَيَّدُ بِحُرُوفِ الْجَرِّ كَمَا يَتَقَيَّدُ بَاقِي الْمَفْعُولاَتِ ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : " مَا فَعَلَ زَيْدٌ ؟ فَيُقَالُ لَكَ : ضَرَبَ ، وَكَذَا تَقُولُ : مَنْ فَعَلَ الضَّرْبَ ؟ وَلاَ تَقُولُ : مَنْ فَعَلَ بِالضَّرْبِ ؟ كَمَا تَقُولُ : مَنْ فَعَلَ بِزَيْدٍ الضَّرْبَ ؟ ، وَأَمَّا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَفْعُولاَتِ

---

(١) أيْ : إمَّا أن يكون موصوفاً نحو " ضربت ضربًا شديداً " ، وإمَّا أن يكون مضافًا نحو " جلست جلسة الأمير " ، وإمَّا أن يكون محدوداً بالهاء نحو " ضربت ضربة " ، وإمَّا أن يكون معرّفاً بالألف واللام التي للعهد نحو : ضربت الضرب الذى تعرفه ، وإمَّا أَنْ يُوصَفَ به نَحو " ضَرَبْتُ ذلك الضربَ " .
مستفاد من التحفة الشافية لوحة ٣٧ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " دمعا " .
العامل في " منعًا " من قولك : " حبست منعا " مختلف فيه ، فأكثر النحويين على أن العامل فيه الفعل المذكور قبله ، وذهب آخرون إلى أن العامل فيه فعل مقدر دل عليه الظاهر فكأنك قلت : " حبست فمنعت منعا : ينظر ابن يعيش ١/ ١١٢ .

فَتَقُولُ : بِمَنْ وَقَعَ الضَّرْبُ ؟ فَيُقَالُ لَكَ : بِزَيْدٍ ، فَتَأْتِي بِالْبَاءِ فِي السُّؤَالِ وَهُوَ قَوْلُكَ : بِمَنْ وَقَعَ الضَّرْبُ ؟ ، وَيُؤْتَي أَيْضًا بِهَا فِي الْجَوَابِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُجِيبِ : بِزَيْدٍ ، وكَذَلِكَ فِي أَيِّ (مَكَانٍ)[1] ضُرِبَ ؟ فَجَوابُهُ " فِي الدَّارِ " ، فَيُؤْتَى (بِلَفْظِ " فِي " سُؤَالاً) [2] وَجَوَابًا .

وَمِنْ بَيَانِ النَّوْعِ عَادَ الْقَهْقَرَى   وَاشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ ، يَمْشِي الْخَطَرَا

وَقَدْ ضَرَبْتُهُ أَشَدَّ الضَّرْبِ   سَوْطَيْنِ أَوْ أَلْفًا كَهَذَا الضَّرْبِ

" رَجَعَ الْقَهْقَرَى " مِنْ بَيَانِ النَّوْعِ ؛ لِأَنَّ " الْقَهْقَرَى " نَوْعٌ مِنَ الرُّجُوعِ (الَّذِى هُوَ الْمَصْدَرُ) [3] الْمُلَاقِي لِـ " رَجَعَ " فِي الاشْتِقَاقِ ، فَإِذَا عَمِلَ الْفِعْلُ فِي الْجِنْسِ الَّذِى هُوَ "الرُّجُوعُ "عَمِلَ فِي " الْقَهْقَرَى " الَّذِى هُوَ نَوْعٌ مِنْهُ [4] ؛ لِأَنَّ النَّوْعَ يَتَضَمَّنُ الْجِنْسَ ، فَالْقَهْقَرَى رُجُوعٌ خَاصٌّ ، فَقَوْلُكَ : " رَجَعَ الْقَهْقَرَى " بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : " رَجَعَ رُجُوعاً مَخْصُوصاً " ، وَقِيلَ : الْقَهْقَرَى صِفَةٌ لِلْمَصْدَرِ أَيْ : رَجَعَ الرَّجْعَةَ الْقَهْقَرَى [5] ، وَقِيلَ : " الْقَهْقَرَى " مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ آخَرَ غَيْرِ قَوْلِكَ : " رَجَعَ " [6] ، وَتَقْدِيرُهُ : " رَجَعَ يُقَهْقِرُ الْقَهْقَرَى " [7] وَحُذِفَ الْفِعْلُ لِدَلَالَةِ " رَجَعَ " عَلَيْهِ .

---

(١) في الأصل " كان ".

(٢) في (ف) " فيؤتي لفظ سؤالا " .

(٣) في (ف) " الذى هو النوع المصدر " بإقحام كلمة " النوع " .

(٤) وهو مذهب سيبويه كما في الكتاب ١/ ٣٥ هارون .

(٥) ذهب إليه ابن السراج في الأصول في النحو ١/ ١٩١ ، ونسبه للمبرد وكذلك نسبه ابن القواس في شرحه١/٥٢٩ للمبرد وابن السراج .

(٦) بعده في (ف) " وتقدير قولك رجع ".

(٧) نسبه ابن القواس في شرحه لطائفة من الكوفيين ، وكذلك الرضي في شرح الكافية ١/ ١١٥ .

الْقَهْقَرَى : الْمَشْيُ إِلَى خَلْفٍ ، وَالْقَوْلُ فِي " اشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ " كَالْقَوْلِ فِي " رَجَعَ الْقَهْقَرَى " بِعَيْنِهِ ، وَالصَّمَّاءُ : هُوَ أَنْ يَشْتَمِلَ بِإِزَارٍ يَعُمُّ جَمِيعَ الْبَدَنِ أَيْ : يَسْتُرُهُ ، وَقِيلَ : يَسْتُرُ مَا يَجِبُ سِتْرُهُ ، وَيَشُدُّ طَرَفَيْهِ وَيُخْرِجُهُمَا مِنْ تَحْتِ يَدَيْهِ كَمَا يَفْعَلُ الْقَصَّارُونَ عِنْدَ غَسْلِ الثِّيَابِ [(١)] ، وَ " الْخَطَرَى " نَوْعٌ مِنَ الْمَشْيِ [(٢)] ، وَالْقَوْلُ فِيهَا كَالْقَوْلِ فِي " الْقَهْقَرَى " (مِنَ) [(٣)] الأَقْوَالِ الثَّلاثَةِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : ضَرَبْتُهُ أَشَدَّ الضَّرْبِ " فَإِنَّ " أَشَدَّ " أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ وَلَيْسَ مَصْدَرًا ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ يُضَافُ إِلَى مَا هُوَ بَعْضٌ لَهُ وَقَدْ أُضِيفَ إِلَى الضَّرْبِ ، وَبَعْضُ الشَّيْءِ مِنْهُ ، فَأَشَدُّ الضَّرْبِ ضَرْبٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : " ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا أَشَدَّ الضَّرْبِ " ، فَحُذِفَ الْمَوْصُوفُ وَأُقِيمَتِ الصِّفَةُ مُقَامَهُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ :" ضَرَبْتُهُ كُلَّ الضَّرْبِ ، وَبَعْضَ الضَّرْبِ " ؛ لأَنَّ " كُلَّ الضَّرْبِ " بِمَعْنَى مَجْمُوعِ أَجْزَاءِ الضَّرْبِ، وَمَجْمُوعِ أَجْزَاءِ الضَّرْبِ ضَرْبٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

لَعَمْرِي لَقَدْ أَحْبَبْتُكِ الْحُبَّ كُلَّهُ ... وَزِدتُكِ حُبًّا لَمْ يَكُنْ قَطُّ يُعْرَفُ [(٤)]

فَجَعَلَ " كُلاًّ " تَأْكِيداً لِلْمَصْدَرِ ، وَالتَّأْكِيدُ كَالْوَصْفِ [(٥)] ، وَكَذَلِكَ " بَعْضُ الضَّرْبِ ضَرْبٌ ، وَكَذَلِكَ " ضَرَبْتُهُ (أَيَّ) [(٦)] ضَرْبٍ ، وَأَيَّمَا ضَرْبٍ أَيْ : ضَرْباً شَدِيداً ؛ لأَنَّ " أَياًّ " بَعْضُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : " ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا أَيَّ

---

(١) القصّار : المحوّر للثياب لأنه يدقّها بالقصرة التي هي القطعة من الخشب ، وحرفته " الْقِصَارة " (اللسان / قصر) .

(٢) فيه شيئ من الإعجاب . اللسان " خطر " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) لم أعثر على قائله .

وهو في الخصائص ٢/ ٤٤٨ ، والمحتسب ١/ ٢٣٨ برواية " قبل يعرف " ، وشرح ابن القواس ١ / ٥٣٠ ، والتحفة الشافية لوحة ٣٧ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٥٨٥ غير منسوب .

(٥) في (ف) " للوصف " .

(٦) سقط من (ف) .

"ضَرْبٍ " فَحَذَفْتَ الْمَوْصُوفَ وَأَقَمْتَ الصِّفَةَ مُقَامَهُ ، فَقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُ الْأُرْجُوزَةِ فِي هَذَا النَّوْعِ أَرْبَعَةَ أَضْرُبٍ :

اَلأَوَّلُ : إِقَامَةُ النَّوْعِ مُقَامَ الْجِنْسِ كَمَا فِي " رَجَعَ الْقَهْقَرَى " .

وَالضَّرْبُ الثَّانِي: إِقَامَةُ الصِّفَةِ مُقَامَ الْمَوصُوفِ كَمَا فِي قَوْلِهِ : "أَشَدُّ الضَّرْبِ " . ٦٩/ب

وَالضَّرْبُ الثَّالِثُ : إِقَامَةُ الآلَةِ الَّتِي يُفْعَلُ بِهَا الْفِعْلُ مُقَامَ الْمَصْدَرِ نَحْوُ " ضَرَبْتهُ سَوْطَيْنِ "أَيْ: ضَرَبْتُهُ (ضَرْباً) [١] بِسَوْطَيْنِ ، فَبِسَوْطَيْنِ صِفَةُ الْمَصْدَرِ الْمَحْذُوفِ ، ثُمَّ حُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ ، وَأَقَامَ السَّوْطَيْنِ مُقَامَ الْمَصْدَرِ ، أَوْ يَكُونُ التَّقْدِيرُ " ضَرَبْتُهُ ضَرْباً ذَا سَوْطَيْنِ " فَحَذَفَ الْمُضَافَ ، وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُقَامَهُ .

الضَّرْبُ الرَّابِعُ : الْعَدَدُ كَقَوْلِهِ : " أَوْ أَلْفَا " فَإِنَّ الْعَدَدَ إِذَا مُيِّزَ بِالْمَصْدَرِ كَانَ مَصْدَراً (نَحْو) [٢] "ضَرَبْتُهُ أَلْفًا ، أَيْ : أَلْفَ ضَرْبَةٍ " ، أَوْ أَلْفَ سَوْطٍ ، وَكَذَلِكَ ضَرَبْتُهُ عِشْرِينَ ضَرْبَةً " كَأَنَّكَ قُلْتَ : " ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا مَعْدُودًا " وَالتَّقْدِيرُ " ضَرَبْتُهُ (ضَرْبًا) [٣] عِشْرِينَ ضَرْبَةً ، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ : "ضَرَبْتُهُ عِشْرِينَ سَوْطاً " أَيْ "ضَرَبْتُهُ عِشْرِينَ ضَرْبَةً ذَاتَ سَوْطٍ " ، فَفُعِلَ بِهِ (مَا ذَكَرْنَا) [٤] مِنَ الْحَذْفِ ، وَالْمَصْدَرُ فِي جَمِيعِ هَذَا مَحْذُوفٌ وَقَدْ أُقِيمَ مُقَامَهُ إِمَّا نَوْعُهُ ، وَإِمَّا وَصْفُهُ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) "أي" .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في (ف) " كما ذكرنا " .

[نصب المصدر بفعل مضمر]

وَيَنْصِبُ الَّذِي يَكُونُ مَصْدَرًا وَالْفِعْلُ تَارَةً يَكُونُ مُضْمَرا

تَقُولُ : خَيْرَ مَقْدَمٍ ، وَسَقْيًا وَنُعْمَةً ، وَمَرْحَبًا ، وَرَعْيًا

يُرِيدُ : أَنَّ الْمَصْدَرَ قَدْ يَنْتَصِبُ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ كَالْمَفْعُولِ ، وَهَذَا الْفِعْلُ الْمُضْمَرُ تَارَةً يَجِبُ إِضْمَارُهُ ، وَتَارَةً لاَ يَجِبُ [وَمَا يَجِبُ] [(١)] إِضْمَارُ فِعْلِهِ مِنْهُ مَا يَكُونُ لَهُ فِعْلٌ مَأْخُوذٌ مِنْ لَفْظِهِ ، وَمِنْهُ مَا لَيْسَ لَهُ فِعْلٌ .

أَمَا الْجَائِزُ [فَـ] [(١)] قَوْلُهُ : " خَيْرَ مَقْدَمٍ " فَالتَّقْدِيرُ فِيهِ " قَدِمْتَ مَقْدَمًا خَيْرَ مَقْدَمٍ " فَحَذَفَ الْمَصْدَرَ وَأَقَامَ الصِّفَةَ مُقَامَهُ وَهِيَ " خَيْرَ مَقْدَمٍ " ، فَهُوَ فِي حَذْفِ الْمَصْدَرِ وَإِقَامَةِ الصِّفَةِ مُقَامَهُ مِثْلُ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُهُ أَشَدَّ الضَّرْبِ " ، ثُمَّ إِنَّهُ حَذَفَ الْفِعْلَ النَّاصِبَ لِصِفَةِ الْمَصْدَرِ ؛ لِدَلاَلَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ ، لأَنَّ مِثْلَ هَذَا إِنَّمَا يُقَالُ : لِلْقَادِمِ مِنْ سَفَرِهِ ، وَخَيْرَ "مِنْ " خَيْرَ مَقْدَمٍ " أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ وَهُوَ يُضَافُ إِلَى مَا هُوَ بَعْضٌ لَهُ فَـ « خَيْرَ مُقْدَمٍ » (فِيهَا هُنَا) [(٢)] حَذْفَانِ :

أَحَدُهُمَا : حَذْفُ الْفِعْلِ ؛ لِدَلاَلَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ .

وَالثَّانِي: حَذْفُ الْمَصْدَرِ لِدَلاَلَةِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ الْمُضَافِ إِلَى الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ.

وَلاَ يَجِبُ الْحَذْفُ هُنَا ، بَلْ إِنْ شِئْتَ قُلْتَ : " قَدِمْتَ خَيْرَ مَقْدَمٍ " ، وَيَجُوزُ

---

(١) ساقط من الأصل .

(٢) في الأصل " فههنا " .

رَفْعُهُ بِالابْتِدَاءِ أَيْ " قُدُومُكَ خَيْرُ مَقْدَمٍ " (١) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ (٢) : " سَقْيًا " فَإِضْمَارُ فِعْلِهِ لازِمٌ بِمَجْمُوعِ أَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : الْعِلْمُ بِخُصُوصِيَّةِ الْفِعْلِ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُمْ جَعَلُوا الْمَصْدَرَ بَدَلاً مِنَ الْفِعْلِ ؛ لأَنَّهُ دُعَاءٌ ، وَالدُّعَاءُ إِنَّمَا يَكُونُ غَالِباً بِالْفِعْلِ ، وَالتَّقْدِيرُ : سَقَاكَ اللَّهُ سَقْيًا ، وَرَعَاكَ [اللَّهُ] (٣) رَعْيًا " وَالْقَوْلُ (٤) فِي قَوْلِهِ : " رَعْيًا " كَالْقَوْلِ فِي " سَقْيٍ " (٥) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " مَرْحَباً " فَفِي نَصْبِهِ قَوْلانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ مَصْدَرٌ صَارَ بَدَلاً مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ ؛ لأَنَّهُ دُعَاءٌ أَيْ : رَحُبَتْ بِلادُكَ رُحْباً " ، أَي : اتَّسَعَ مَاؤُهَا وَمَرْعَاهَا ، وَطَابَتْ سُكْنَاهَا .

وَالثَّانِي : أَنَّ انْتِصَابَهُ نَصْبُ الْمَفْعُولِ بِهِ ، أَيْ : صَادَفْتَ رَحْباً لاضِيقاً (٦) ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى الابْتِدَاءِ ، أَيْ : لَكَ مَرْحَبٌ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَنُعْمَةً – بِضَمِّ النُّونِ – فَيُسْتَعْمَلُ بَعْدَ الْحَرْفِ الْمُسْتَعْمَلِ

---

(١) راجع الكتاب ١/ ٢٧٠ هارون ، وابن يعيش ١/ ١١٣ .

(٢) في (ف) " قولك » تحريف .

(٣) إضافة يوجبها المقام ، وقد أضافها محقّقُ الكتاب ١/ ٣١٢ هارون .

(٤) في (ف) "فالقول " .

(٥) أى : أن فعله لازم الحذف ، ولكن بعضهم قد أظهره توكيداً ، قال ابن يعيش ١/ ١١٤ : " وبعضهم يظهر الفعل تأكيداً فيقول " سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا " وليس بالكثير ، ومنهم من يرفع فيقول " سقى لك ، ورعي والمعنى مفهوم " ، وقال المبرد في المقتضب ٣/ ٢٢١ " والرفع يجوز على بعد ، لأنك تبتدئ بنكرة ، وتجعل ما بعدها خبرها " .

(٦) هذا مذهب سيبويه ، انظر الكتاب ١/ ٢٩٥ هارون .

فِي الْجَوَابِ وَهُوَ "نَعَمْ" ، يُقَالُ : " نَعَمْ وَنُعْمَةَ عَيْنٍ ، وَنُعْمَى عَيْنٍ " (١) فَإذَا قِيلَ لَكَ :أَفَعَلْتَ كَذَا ؟ تَقُولُ فِي الْجَوَابِ : نَعَمْ وَنُعْمَةَ عَيْنٍ ، أَيْ نَعِمَتْ عَيْنُكَ (٢) نِعْمَةً ، أَيْ : رَأَتْ مَا هُوَ لَهَا نَعِيمٌ .

وَمِنْهُ لَبَّيْكَ ، وَوَيْلاً كَيْلاَ وَمِنْهُ سُبْحَانَ ، وَوَيْلاً عَوْلاَ ٧٠ / أ

أَيْ : وَمِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي يَلْزَمُ إِضْمَارُ فِعْلِهَا ، أَمَّا " لَبَّيْكَ " فَمُثَنًّى ، فَالتَّثْنِيَةُ قَدْ قَامَتْ مَقَامَ ذِكْرِ الْفِعْلِ ، وَكُلُّ مَصْدَرٍ مُثَنًّى ، وَالتَّثْنِيَةُ (٣) فِيهِ لِلتَّكْثِيرِ ، يَجِبُ حَذْفُ فِعْلِهِ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : لِلتَّكْثِيرِ ؛ لأَنَّ مُطْلَقَ التَّثْنِيَةِ لاَ يُوجِبُ حَذْفَ الْفِعْلِ مِثْلَ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ أَيْ : نَوْعَيْنِ مِنَ الضَّرْبِ ، فَلَمْ يَجِبْ حَذْفُ الْفِعْلِ لانْتِفَاءِ التَّكْثِيرِ ، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ " أَلَبَّ بِالْمَكَانِ " : إِذَا أَقَامَ بِهِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ :أُقِيمُ عَلَى طَاعَتِكَ إِقَامَةً بَعْدَ إِقَامَةٍ ، أَيْ : أَلَبُّ عَلَيْهَا إِلْبَابًا بَعْدَ إِلْبَابٍ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَوَيْلاً كَيْلاَ " فَالْوَيْلُ مِنَ الأَلْفَاظِ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ فِي الْمَدْعُوِّ عَلَيْهِ ، وَلاَ فِعْلَ لَهَا ، وَالتَّقْدِيرُ " أَلْزَمَهُ اللَّهُ وَيْلاً ، فَإِذَا أَضَفْتَهُ فَقُلْتَ : "وَيْلَكَ" نَصَبْتَهُ ، وَإِذَا أَفْرَدْتَهُ فَالاخْتِيَارُ فِيهِ الرَّفْعُ ، تَقُولُ : "وَيْلٌ لَهُ " (٤) ، وَ "كَيْلاً "نَعْتٌ لِوَيْلٍ ، أَيْ : كَثِيرًا .

---

(١) "نعمة العين قرتها ، والعرب تقول : نَعَمْ وَنُعْمَ عَيْنٍ ، وَنُعْمَةَ عَيْنٍ ، وَنَعْمَةَ عَيْنٍ ، وَنِعْمَةَ عَيْنٍ ، وَنُعْمَى عَيْنٍ ، وَنَعَامَ عَيْنٍ .. " عن اللسان "نعم" .

(٢) في (ف) " عينيك " تحريف .

(٣) في (ف) " فالتثنية " .

(٤) بعد قوله :" ويل له " في (ف) " فإذا أضفته " ولا معنى لهذه العبارة هنا ، كما أنه في النسختين " ويلاً له : بالنصب ، وهو لا ينسجم مع اختيار المؤلف ، فالصواب "ويلٌ له " بالرفع ، وكذا قوله "نعت للويل " صوابه "نعت لويلٍ " ؛ لأن "ويلاً كيلاً " من قول المصنف .

وَأَمَّا " سُبْحَانَ "فَمَصْدَرٌ نُقِلَ اسْتِعْمَالُهُ مُفْرَدًا – أَيْ غَيْرَ مُضَافٍ – ، فَإِذَا أُفْرِدَ فَهُوَ عَلَمٌ عَلَى التَّسْبِيحِ ، وَلَمْ يَنْصَرِفْ لِلتَّعْرِيفِ ، وَالْأَلِفِ وَالنُّونِ ، وَيُنَكَّرُ وَيُضَافُ (١) ، وَيَدْخُلُ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ذَا السُّبْحَانِ (٢)

فَهُوَ اسْمُ الْمَصْدَرِ وَيَنْتَصِبُ كَمَا يَنْتَصِبُ مُسَمَّاهُ وَهُوَ التَّسْبِيحُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : " سُبْحَانَ اللَّهِ تَسْبِيحًا ، ثُمَّ أَقَمْتَ " سُبْحَانَ "مُقَامَ التَّسْبِيحِ ، وَصَارَ بَدَلاً مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ فَوَجَبَ إِضْمَارُ فِعْلِهِ ، وَمَعْنَاهُ بَرَاءَةُ اللَّهِ مِنْ السُّوءِ ، وَلاَ يَتَصَرَّفُ ، أَيْ : وَلاَ يَخْرُجُ عَنِ الْمَصْدَرِ بِحَالٍ : فَلاَ يَقَعُ فَاعِلاً ، وَلاَ مَفْعُولاً (٣).

وَأَمَّا قَوْلُهُ :" وَوَيْلاً عَوْلاً "فَإِنَّمَا ذَكَرَ "وَيْلاً " هُنَا وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي صَدْرِ الْبَيْتِ لِتَبِعِهِ " عَوْلاً " ، وَ "الْعَوْلُ" الْغَلَبَةُ ، مِنْ " عِيلَ صَبْرُهُ " أَيْ : غُلِبَ (٤) ، كَأَنَّهُ قَالَ : " أَلْزَمَهُ اللَّهُ وَيْلاً غَالِبًا " ، وَ " الْعَوْلُ ، وَالتَّعْوِيلُ " (٥) فِي غَيْرِ هَذَا : الْبُكَاءُ ، وَلاَ يُسْتَعْمَلُ " عَوْلٌ " هُنَا إِلاَّ تَابِعًا لِوَيْلٍ (٦) .

وَخَيْبَةً ، وَجَنْدَلاً ، وَبَهْرَا ، وَصَبْغَةَ اللَّهِ ، وَجَدْعاً عَقْرَا

أَمَّا "خَيْبَةً " فَدُعَاءٌ عَلَى الْمَدْعُوِّ عَلَيْهِ ، أَيْ : خَابَ (٧) خَيْبَةً " ، وَمَعْنَى

---

(١) في (ف) " فيضاف ".

(٢) لم أعثر على قائل هذا الرجز ولا تتمته . وهو في ابن الشجرى ١/٣٤٨ ، والهمع ١/ ١٩٠ ، والدرر اللوامع ١/ ١٦٤ ، والخزانة ٣/ ٢٥٠ بولاق ، والعليمي على التصريح ١/ ١٢٥ .

(٣) راجع الكتاب ١/ ٣٢٢ ، ٣٢٤ هارون .

(٤) راجع اللسان " عول ".

(٥) في (ف) " والعول والعويل " ، ولما كان معنى "العويل ، والتعويل "واحدا آثرت ما جاء في الأصل ، انظر اللسان " عول " .

(٦) قال سيبويه ١/ ٣٣٢ هارون "ولا تقول : عول لك حتَّى تقولَ : ويلٌ لكَ ، لأنَّ ذا يَتْبَعُ ذا " .

(٧) في الأصل "أخاب ".

" خَابَ " فِي الدُّعَاءِ : لاأَظْفَرَهُ اللَّهُ بِمُرَادِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ : "خَيْبَةٌ لَهُ" فَيَرْتَفِعُ بِالابْتِدَاءِ .

وَأَمَّا " جَنْدَلاً " فَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ ، بَلْ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ عَيْنٍ ، وَهُوَ الصَّخْرُ الصُّلْبُ الشَّدِيدُ [1] ، وَلَمَّا كَانَ " الْجَنْدَلُ " شَدِيداً كَنَّوا بِهِ عَنِ الشِّدَّةِ وَالصُّعُوبَةِ ، كَأَنَّهُ قَالَ :لَقَاهُ اللَّهُ شِدَّةً وَصُعُوبَةً ، فَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ نَصَبَهُ نَصْبَ الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا قَدِ اشْتَقُّوا [2] لِهَذَا اللَّفْظِ فِعْلاً مِنْ لَفْظِهِ ، فَإِذَا قَالُوا : تُرْباً وَجَنْدَلاً لَكَ " [3] فَمَعْنَاهُ تَرِبْتَ ، وَجُنْدِلْتَ ، وَيَجُوز [4] رَفْعُهُ بِالابْتِدَاءِ ، أَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ :

لَقَدْ أَلَّبَ الْوَاشُونَ أَلْبًا لِبَيْنِنَا فَتُرْبٌ لأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنْدَلُ [5]

فَرَفْعُهُ بِالابْتِدَاءِ ، وَ " لأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ " خَبَرٌ [6] ، وَمَعْنَى الْبَيْتِ : أَذَلَّ اللَّهُ الْوُشَاةَ ذِلَّةً ، وَلَقَّاهُمْ صُعُوبَةً ، فَكَنَى بِالتُّرْبِ عَنِ الذِّلَّةِ ، وَبِالْجَنْدَلِ عَنِ الصُّعُوبَةِ .

وَأَمَّا " بَهْرًا لَهُ " فَبِمَعْنَى قَوْلِكَ :تَعْسًا لَهُ ، وَلَيْسَ "بَهْرًا " بِمَعْنَى الْغَلَبَةِ مِنْ

---

(١) انظر القاموس المحيط " جندل " ، ونظام الغريب في اللغة للربعي ٢٥٤ .

(٢) في (ف) " استقروا "تحريف .

(٣) فسره سيبويه في الكتاب ١/ ٣١٤ هارون بقوله "كأنه قال :ألزمك الله وأطعمك الله ترباً وجندلاً ومأأشبه هذا من الفعل " .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) لم أعثر على قائله ،وهو في الكتاب ١/ ٣١٥ هارون ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١/ ٣٨٣ وشرح أبياته أيضا للأعلم ١/ ١٥٨ ، والمقتضب ٣ / ٢٢٢ وابن يعيش ١/ ١٢٢ ، والمخصص ١٢/ ١٨٥ ، والهمع ١/ ١٩٤ غير منسوب

(٦) في (ف) "خبره " .

قَوْلِهِمْ : بَهَرَهُ ٱلْأَمْرُ أَيْ غَلَبَهُ (١) ؛ لِأَنَّ هَذَا لَهُ فِعْلٌ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ ٧٠/ب "بَهْرًا" بِمَعْنَى التَّعَجُّبِ فَلَهُ فِعْلٌ أَيْضًا، فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى التَّعْس ، وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى الْغَلَبَةِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ مَنْ قَدْ (٢) تَعِسَ فَقَدْ عَثَرَ وَسَقَطَ فَهُوَ مَغْلُوبٌ لاَ مُحَالَةَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى (٣) الْغَلَبَةِ وَقَدْ أُقِيمَ مُقَامَ الْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ دُعَاءٌ كَقَوْلِهِ : "جَدْعًا عَقْراً" ، وَكَذَلِكَ "جَدْعاً" مَعْنَاهُ جَدَعَهُ اللَّهُ جَدْعًا (٤) ، أَيْ : قَطَعَهُ قَطْعًا ، وَالْجَدْعُ : الْقَطْعُ ، وَأَنْفٌ مَجْدُوعٌ (٤) أَيْ: مَقْطُوعٌ ، وَكَذَلِكَ "عَقْراً" أَيْ : عَقَرَهُ اللَّهُ عَقرًا .

وَأَمَّا "صِبْغَةَ اللَّهِ" فَمَصْدرٌ مُضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ ، وَمَعْنَى "صِبْغَةَ اللَّهِ: دِينُ اللَّهِ (٦) [فِي] (٧) قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ ﴾ (٨) إِلَى آخِرِهِ

---

(١) هذا اعتراض من المؤلف على ابن الخباز الذى يقول في شرحه ٢٥٧/١ " وأمَّا بهرًا " فمعناه غلبة ، يقال : بهره ، أي : غلبه ، ووافق صاحب الشرح المجهول ابن الخباز ، ثم قال في لوحة ٤٨ : "وقال النيليّ : هو بمعنى " تعسًا " ومنع أن يكون من هذا المعنى ، بأن قال : لو كان بمعنى غلب لكان له فعل ، وهذا لا يدل على مطلوبه " ، أما ابن القواس فقد كان يرى رأيَ النيلي في شرحه ٥٣٦/١ ، وكلاهما موافق لسيبويه الذي فسره في الكتاب ١/ ٣١١ بمعنى " تَباً " وانظر ابن يعيش ١/ ١٢٠ . فما بعدها .

(٢) " قد "سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " بموضع " .

(٤) انظر اللسان " جدع " ، وهو في (ف) بالذال المعجمة .

(٥) « عقراً »قط من الأصل ، والعقر : قطع القوائم .

(٦) في (ف) أيْ : دين الله .

(٧) في (ف) " بمعنى " ولعلّها كما أثبتنا ، وهي ساقطة من الأصل .

(٨) في كلتا النُّسختين "وما أنـزلْنا "خطأ .

﴿ صِبْغَةَ اللَّـــهِ ﴾ (١) أَيْ : دِينُ اللَّـهِ ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ الدِّينُ الْمُضَافُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى صِبْغاً ؛ لأَنَّهُ إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ ، وَبِالإِيمَانِ يَتَمَيَّزُ الْمُؤْمِنُ مِنَ الْكَافِرِ كَمَا يَتَمَيَّزُ الثَّوْبُ الْمَصْبُوغُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَصَارَتِ الإِضَافَةُ إِلَى اللَّهِ كَأَنَّهَا قَدْ قَامَتْ مَقَامَ الْفِعْلِ بِدَلِيلِ أَنَّكَ إِذَا أَظْهَرْتَ الْفِعْلَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا (٢) بَطَلَتِ الإِضَافَةُ ، فَتَقُولُ : " صَبَغَ اللَّهُ ذَلِكَ صِبْغَةً " ، وَلَيْسَتْ " صِبْغَةً " مِنْ أَلْفَاظِ الدُّعَاءِ ، وَ" الصِّبْغَةُ " هُنَا مِنَ الْمَصَادِرِ الْمُؤَكِّدَةِ لِنَفْسِهَا .

وَقِيلَ : " صِبْغَةَ اللَّهِ " بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : " ﴿ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ (٣) .

وَقِيلَ : يَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِمُبْتَدأٍ مَحْذُوفٍ ، أَيْ : هِيَ صِبْغَةُ اللَّهِ (٤) .

---

(١) هذه آياتٌ ثلاثٌ مِنْ سُورَةِ البَقَرَةِ وهي " ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ " .

(٢) نحو " وعد الله " وسنة الله ، وكتاب الله ، وصنع الله " عن شرح ابن الخبَّاز ١/٢٥٧ .

(٣) سورة البقرة : ١٣٥ ، و" ملة " منصوبٌ بفعلٍ مقدّرٍ ، تقديره : " بل نتبع ملة إبراهيم " .

(٤) انظر الكتاب ١/ ٣٨٢ هارون ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١ / ٧٣ .

[بـــاب الظـــروف]

" ظرف الزمـــان "

وَالظَّرْفُ ظَرْفَـــانِ فَـأَمَّـا الأَوَّلُ   فَهْوَ زَمَـــانُ الفِعْلُ فِيهِ يُفْعَلُ

الظَّرْفُ – فِي اللُّغَـــةِ – الْوِعَـــاءُ ، وَلِمَّا كَانَتِ الأَزْمِنَـةُ أَوْعِيَـةً لِلأَفْعَالِ ، وَالأَمْكِنَـةُ أَوْعِيَةٌ لِلْجُثَثِ وَالأَفْعَالِ جَمِيعاً (سُمِّيَتْ)(١) ظُرُوفًا بِهَذَا الاعْتِبَارِ(٢) ، وَإِنَّمَـا قَسَّمَ الظَّرْفَ إِلَى زَمَـانِيّ ، وَمَكَانِيّ ؛ لأَنَّ كُلَّ حَادِثٍ لاَبُدَّ أَنْ يَحْدُثَ فِي زَمَـــانٍ وَمَكَانٍ ، وَإِنَّمَـا قَدَّمَ ظَرْفَ الزَّمَـانِ عَلَى ظَرْفِ الْمَكَانِ ؛ لأَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَيْهِ بِصِيغَتِهِ أَيْ : بِوَضْعِهِ ، وَلِذَلِكَ يُفْهَمُ مِنْهُ الزَّمَانُ الْمُعَيَّنُ ، فَدِلاَلَةُ الْفِعْلِ عَلَى الزَّمَـانِ تُعْلَمُ مِنْ لَفْظِهِ ، أَمَّـا دِلاَلَتُـهُ عَلَى الْمَكَانِ فَـلاَ تُعْلَمُ مِنْ لَفْظِهِ ، بَلْ دِلاَلَتُـهُ (٤)عَلَى الْمَكَانِ عَقْلِيَّةٌ ، فَلِذَلِكَ كَانَتْ دِلاَلَتُـهُ)(٤) عَلَى الزَّمَـانِ أَقْوَى مِنْ دِلاَلَتِهِ عَلَى الْمَكَانِ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) قال المبرد في المقتضب ٤/ ٣٢٩ "واعلم أنَّ الظروف من المكان تقع للأسماء والأفعال ، فأمَّا وقوعها للأسماء فلأن فيها معنى الاستقرار ، تقول : زيد خلفك ، وزيد أمامك ، وعبدالله عندكم ، لأن فيه معنى استقر عبدالله عندك ، فأمَّا الظروف من الزمان فإنَّها لا تتضمن الجثث ، لأنَّ الاستقرار فيها لا مَعْنَى له ، ألا ترى أنَّك تَقُولُ : زيدٌ عِنْدَكَ يوم الجمعة ، لأنَّ معناه : " زَيْدٌ استقر عندك في هذا اليوم " . ولو قلت : زيد يوم الجمعة لم يستقم ، لأنَّ يَوْمَ الجمعة لا يخلو منه زيدٌ ولاغيره فلا فائدة فيه " .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

وَقَدْ حَدَّ ظَرْفَ الزَّمَانِ بِقَوْلِهِ : فَهْوَ زَمَانُ الْفِعْـلُ فيه يُفْعَلُ " ، وَيُفْهَمُ مِنْهُ حَدُّ ظَرْفِ الْمَكَانِ ، فَالظَّرْفُ : مَا فُعِلَ (١) فِيه فِعْـلُ مِنْ زَمَـانٍ أَوْ مَكَـانٍ ، وَنَصْبُ الظَّرْفِ مَشْرُوطٌ بِتَقْـدِيرِ " فِي " ، وَإِنَّمَا قُـلْنَا : بِتَقْدِيرِ "فِي" ، لأَنَّ الْمُقَدَّرَ يَجُوزُ إِظْهَارُهُ ، وَجَوَازُ إِظْهَارِهِ يُشْعِرُ بِأَنَّ الظَّرْفَ لَمْ يَتَضَمَّنْ مَعْنَى " فِي " إِذْ لَوْ تَضَمَّنَ مَعْنَاهُ لَبُنِيَ ، وَلَمَا جَازَ إِظْهَارُهَا ، فَإِنْ ظَهَرَتْ إِلَى اللَّفْظِ انْجَرَّ الظَّرْفُ بِهَا (٢) ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُرَادَةً لَمْ يُنْصَبْ عَلَى الظَّرْفِ ، بَلْ إِنْ نُصِبَ (مِنْ) (٣) غَيْرِ تَقْدِيرِ " فِي " كَانَ مَفْعُولاً بِهِ ، كَقَوْلِكَ : " وَجَدْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَفْضَلَ أَيَّامِ الأُسْبُوعِ " .

تَقُولُ فِي الْمُبْهَمِ : سِرْتُ دَهْرا وَفِي الَّذِي يَخْتَصُّ : سِرْتُ شَهْرا (٤)

ظَرْفُ الزَّمَانِ يَنْقَسِمُ ثَلاَثَةَ أَقسَامٍ ، مُبْهَمُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ ، (٥) وَمُخْتَصُّ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ) (٥) ، وَمُخْتَصُ مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهٍ .

فالأَوَّلُ مَا كَانَ مَجْهُولَ (٦) الْمِقْدَارِ مَجْهُولَ)(٦) الْعَيْنِ كَقَوْلِهِ : سِرْتِ دَهْراً " ، وَكَذلِكَ ، " سِرْتُ حِيناً ، وَوَقْتاً وَزَمَانًا ، وَأَيَّامًا " ، كُلُّ ذَلِكَ مُبْهَمُ .

---

(١) في (ف)"يفعل " .

(٢) للمزيد من ذلك راجع ابن يعيش ٢/ ٤١ ، والأصول في النحو ١/ ٢٢٨ .

(٣) في (ف) " في ".

(٤) في الأصل " الشهرا ".

(٥) سقط من (ف) سبق نظر .

(٦) سقط من الأصل .

وَالثَّانِي : هُوَ مَا كَانَ مَعْلُومَ الْعَيْنِ وَالْمِقْدَارِ فَهُوَ نَقِيضُ « الْمُبْهَمِ » وَذَلِكَ ٧١ / أ
نَحْوُ " سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَصُمْتُ شَهْرَ رَمَضَانَ» " ؛ (لأَنَّ مِقْدَارَ الْيَوْمِ وَالشَّهْرِ مَعْلُومٌ ، وَقَدْ حَصَلَ التَّعْيِينُ بِكَوْنِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَبِكَوْنِ شَهْرِ رَمَضَانَ)(١) .

الْقِسْمُ الثَّالِثُ(٢) : مَا كَانَ مَجْهُولَ الْعَيْنِ مَعْلومَ الْمِقْدَارِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " سِرْتُ شَهراً " ؛ لأَنَّ ا لشَّهْرَ [مُنْحَصِرٌ](٣) بِعَدَدٍ مَعْلُومٍ ، فَهُوَ مُخْتَصٌّ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَعْلُومُ الْمِقْدَارِ ، مُبْهَمٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ شَهْرٌ غَيْرُ مُعَيَّنٍ(٤) .

فَإِنَ قِيلَ: فَمَا الْفَائِدَةُ فِي ذِكْرِ الْمُبْهَمِ مِنَ الظَّرْفِ الزَّمَانِيِّ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: " سِرْتُ " عُلِمَ أَنَّ السَّيْرَ كَانَ فِي وَقْتٍ ، أَوْ فِي حِينٍ ؛ لأَنَّ لَفْظَ الْفِعْلِ يُفْهَمُ مِنْهُ مُطْلَقُ الزَّمَانِ ، وَصِيغَتُهُ الْمَخْصُوصَةُ تَدُلُّ عَلَى الْمُتَعَيِّنِ مِنْهُ فَلاَ فَائِدَةَ فِي ذِكْرِهِ ـ أَعْنِي الْمُبْهَمَ مِنَ الزَّمَانِ ـ إِلاَّ أَنْ يُوصَفَ أَوْ يُضَافَ وَحِينَئِذٍ يَصِيرُ مِنَ الْمُخْتَصِّ ؟

قُلْتُ (٥): الفَائِدَةُ فِيهِ الإِبْهَامُ ؛ فَإِنَّهُ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ لِمَنْ لاَ يُؤْثِرُ الإِفْصَاحَ .

وَمَا كَانَ جَوَابًا لِ« مَتَى » فَهُوَ مَعْلُومُ الْمِقْدَارِ مَعْلُومُ الْعَيْنِ تَقُولُ : " مَتَى سِرْتَ " ؟ فَجَوَابُهُ " يَوْمَ الْجُمُعَةِ " .

وَمَا كَانَ جَوَابًا لِـ " كَمْ : فَهُوَ مَعْلُومُ الْمِقْدَارِ مَجْهُولُ الْعَيْنِ نَحْوُ " كَمْ سِرْتُ " ؟ فَجَوَابُهُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ شَهْراً ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

---

(١) سقط من (ف) سبق نظر .

(٢) كتب فوقه في الأصل بخط مغاير « وهو المبهم المعدود المختص من وجه دون وجه » .

(٣) في الأصل « مختص » والمثبت من (ف) .

(٤) جاء بجواره في الأصل « ومنه قسم رابع وهو ما كان معلوم العين مجهول المقدار .. » فكلام غير واضح ، وفي ابن القواس « كغدوة وبكرة وسحر معينَّاتٍ » .

(٥) في (ف) « قلنا » .

وَقَدْ يَكُونُ الْعَمَلُ فِي هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ فِي جَمِيعِ أجْزَاءِ الْمُدَّةِ الْمُعَيَّنَةِ ، وَقَدْ يَكُونُ فِي بَعْضِهَا ، فَإِذَا قُلْتَ : مَتَى صُمْتَ ؟ فَجَوابُهُ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فالصَّوْمُ فِي جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْيَوْمِ ، وَإِذَا قُلْتَ : " مَتَى خَرَجْتَ مِنْ [مَنزِلكَ] ؟ [1] فَجَوَابُهُ " يَوْمَ كَذَا " ، فَالْخُرُوجُ فِي جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْيَوْمِ لاَ فِي كُلِّهِ ، وَإِذَا قُلْتَ : " سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ " احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ السَّيْرُ فِي جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْيَوْمِ ، وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ فِي بَعْضِهَا ، وكَذَا الْقَوْلُ [فِيمَا][2] كَانَ جَوَاباً لِـ " كَمْ " [3] .

فَمِنْهُ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُنَكَّرًا[4] مَعْرِفَـةً عُـدِلَ أَعْنِي سَحَـرَا
وَمِثْلُهُ مَا تَنْكِيرُهُ قَدِ اسْتَمَرّْ نَحْوُ مَسَاءٍ ، وَصَبَاحٍ ، وَبُكَرْ
وَمِنْـهُ مَـا أُنِّثَ وَهْـوَ مَعْرِفَـهْ كَغُدْوَةٍ ، وبُكْـرَةٍ لَنْ تَصْرِفَـهْ
وَمِنْـهُ مَـا تَنْقُلُـهُ فَتُخْبِــرُ عَنْـهُ ، وَتَــارَةً بِــهِ تُخْبِــرُ

" الهَاءُ " (فِي)[5] " مِنْهُ " فِي هَذِهِ الأَبْيَاتِ يَرْجِعُ إِلَى " ظَرْفِ الزَّمَانِ " ، وَهُوَ يَنْقَسِمُ بِالنِّسْبَةِ إِلى التَّصَرُّفِ والانْصِرَافِ وَعَدَمِهِمَا ، أَوْ عَدَمِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ ، مُنْصَرِفُ مُتَصَرِّف ، وَضِدُّهُ ، وَهُوَ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ وَلا مُتَصَرِّف ، وَإِلَي مُنْصَرِفٍ غَيْرِ مُتَصَرِّفٍ ، وَضِدِّهِ ؛ وَهُوَ المُتَصَرِّفُ غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ ، وَهَذِهِ الْقِسْمَةُ تَخْتَصُّ بِالْمُعْرَبِ مِنْ " ظَرْفِ الزَّمَانِ " فَأَمَّا الْمَبْنِيُّ مِنْهُ نَحْوُ : إِذْ ، وَإِذَا ، وَمَتَى فَلاَ مَدْخَلَ لَهُ فِيهَا .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف).

(٣) انظر ذلك في الأصول في النحو ٢٢٩/١ ، والمقتضب ٣٣٢/٤ ، والكتاب ٢١٦/١ هارون .

(٤) في (ف) « منكرا » وكذلك في إحدى نسخ ابْنِ الخَبَّاز . وما أثبتُّه من أغلبيَّةِ النُّسَخِ . وقال صاحبُ الشَّرْحِ المجهول لوحة ٤٩ « واحترز بقوله : « مذكر » عن قولهم « سحرة » بالهاء فإنها مخالفة لسحر في الحكم » .

(٥) سقط من (ف) .

أمَّا الأوَّل وهُوَ " الْمُنْصَرِفُ الْمُتَصرِّفُ " نَحْوُ " يَوْمٍ ، ولَيْلَةٍ " . أمَّا أنَّهُ مُنْصَرِفٌ فظَاهِرٌ ، لِعَدَمِ الأسْبَابِ الْمَانِعَةِ للصّرْفِ فيه [1] ، ولِوُجُودِ التَّنْوِينِ ، فَأَمَّا كَوْنُهُ مُتصرِّفاً " فَالْمُرادُ بِالتَّصَرُّفِ مَا صَحَّ نَقْلُهُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ فَيَصِيرُ فَاعِلاً ، وَمَفْعُولاً (بِهِ)[2] ، وَمُبْتَدأً وَخَبَراً ، نَحْوُ " مَضَى الْيَوْمُ ، ورَأيْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مُبَارَكاً ، وَيَوْمُ الْجُمُعَةِ مُبارَكٌ ، والْمُبَارَكُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ / وهَذَا الْقِسْمُ الَّذِي عَنَاهُ صَاحِبُ الأرْجُوزَةِ بِقَوْلِهِ : " وَمِنْهُ مَا تَنْقُلُه فَتُخْبِرُ عَنْهُ " [3] : أَيْ : تَنْقُلُهُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ فَتُخْبِرُ عَنْهُ وَتُخْبِرُ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ ، كَمَا مَثَّلْنَاهُ . ٧١ / ب

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي : فَهُوَ مُقَابِلٌ للأوّلِ فِي الطَّرَفَيْنِ ، وَهُوَ " سَحَرُ " فَلاَ يَنْصَرِفُ وَلاَ يَتَصَرَّفُ ، أَمَّا كَوْنُهُ لاَ يَنْصَرِفُ فَقَدْ ذَكَرَهُ فِي الأرْجُوزَةِ ؛ لأنَّهُ [مَعْرِفَةٌ][4] مَعْدُولٌ عَنِ " السَّحَرِ " الْمُعَرَّفِ بِاللاَّمِ ، فَالْمُرَادُ بِسَحَرَ السَّحَرُ الْمُعَيَّنُ ، وَأَمَّا كَوْنُهُ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ ـ أَيْ : لاَ يَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، وَلاَ تَعْتَقِبُ عَلَيْهِ الْعَوَامِلُ ـ فَلأَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى وَقْتٍ بِعَيْنِهِ بِغَيْرِ آلَةٍ مِنْ آلاتِ التَّعْرِيفِ[5] وَغَيْرِ الْعَلَمِيَّةِ ، فَلَمَّا خَرَجَ عَنْ أحْكَامِ نَظَائِرِهِ لَمْ يَتَصَرَّفْ ، وَلَزِمَ النَّصْبَ ، فَإِنْ أَرَدْتَ " سَحَراً " مِنَ الأَسْحَارِ غَيْرَ مُعَيَّنٍ كَانَ مِنَ الْقِسْمِ الأوَّلِ ، أَعْنِي الْمُنْصَرِفَ الْمُتَصَرِّفَ .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ : وَهُوَ الْمُنْصَرِفُ غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ ، وَهُوَ الَّذِي وَصَفَهُ فِي الأرْجُوزَةِ بِأَنَّ تَنْكِيرَهُ قَدِ اسْتَمَرَّ ، أَيْ : ثَبَتَ فِيهِ وَلَزِمَ ، وَالْمُرَادُ بِالتَّنْكِيرِ هُنَا أَنَّ

---

(١) في (ف) « منه » .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) بعده في (ف) « أي تنقله عنه » وهي زيادة وتكرار مع ما بعدها .

(٤) سقط من الأصل.

(٥) الآلة : الأداة . وجمعه « آلات » . مختار الصحاح « أول » .

أَلْفَاظَهَا أَلْفَاظُ [مُنَكَّرَةٌ] (١) بِدَلِيل انْصِرَافِ : عَتَمةٍ (٢) وَفِيهَا تَاءُ التَّأْنِيث ، فَصُورَتُهَا صُورَةُ النَّكِرَةِ لاَ لأَنَّهَا نَكِرَةٌ فِي النِّيَةِ ، بَلْ فِي اللَّفْظِ ، وَهِيَ عَكْسُ " سَحَرَ " ، فَالْمُرَادُ بِاسْتِمْرَارِ تَنْكِيرِهَا أَنَّهَا نَكِرَةٌ فِي اللَّفْظِ لاَ فِي الْمَعْنَى ، فَلَذلِكَ انْصَرَفَتْ .

وَأَمَّا كَوْنُهَا لاَ تَتَصَرَّفُ ـ أَيْ لاَ تَعْتَقِبُ عَلَيْهَا الْعَوَامِلُ وَلا تَخْرُجُ عَنْ نَصْبِ(٣) الظَّرْفِيَّةِ ـ فَلأَنَّها خَرَجَتْ عَنْ أَحْكَامِ نَظَائِرِهَا مِنْ حَيْثُ إنَّها مَعَارِفُ بِالْعِنَايَةِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ ؛ لأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا وَقْتٌ بِعَيْنِهِ ، فَقَدْ عُرِّفَتْ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ التَّعْرِيفِ ، أَيْ : لَمْ تُعَرَّفْ بِآلَةٍ ، كَالْمُعَرَّفِ بِاللاَّمِ ، وَلاَ بِالْوَضْعِ ، كَالأَعْلاَمِ ، فَلَمْ تَكُنْ أَعْلاَماً ، لإِنَّ " عَشِيَّةً ، وَعَتَمَةً " مَصْرُوفَتَانِ مَعَ أَنَّهُمَا مَعْرِفَتَانِ ، وَلَوْ كَانَتَا عَلَمَيْنِ لَمْ تَنْصَرِفَا ؛ لِلْعَلَمِيَّةِ ، [وَالتَّأْنِيثُ](١) . بِالتَّاءِ شَرْطُهُ الْعَلَمِيَّةُ ، فَلِذَلِك لَمْ يَنْصَرِفْ إِذَا أَرَدْتَ بِصَبَاحٍ ، وَمَسَاءٍ صَبَاحَ يَوْمِكَ ، وَمَسَاءَ لَيْلَتِكَ ، وَإِنْ أَرَدْتَ صَبَاحًا غَيْرَ مُعَيَّنٍ ، كَانَتْ مِنَ الْقِسْمِ الأَوَّلِ في الصَّرْفِ وَالتَّصَرّفِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

خَلِيلٌ (٤) لاَ يُغَيِّرُهُ صَبَاحٌ عَنِ الْخُلُقِ الْجَمِيلِ وَلاَ مَسَاءُ(٥)

فَنَقَلَهُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ .

---

(١) تكملة يوجبها المقام ، ويدل عليها سياق الكلام .

(٢) العتمة : وقت صلاة العشاء ، وقيل : العتمة الثلث ا لأول من الليل بعد غيبوبة الشفق (الصحاح ومختار الصحاح « عتم ») .

(٣) في (ف) « لفظ » .

(٤) في الأصل « خليك » .

(٥) هذا البيت لأمية بن أبي الصلت من قصيدة يمدح بها عبد الله بن جدعان ، كما في ديوانه ١٩ ، وروايته :

كريم لا يغيره صباح عن الخلق السني ولا مساء

وهو في شرح الحماسة للتبريزي ٢/٣٧٢، وشرح ابن الخباز ١/٢٦٠، وشرح ابن القواس ١/٥٤١ .

وَأَمَّا " بَكَرٌ " (١) (فَهُوَ) (٢) بِفَتْحِ " الْبَاءِ ، وَالْكَافِ " ، وَهُوَ لاَزِمٌ لِلظَّرْفِيَّةِ أَيْضاً ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ هَذِهِ نَكِرَاتٌ لاَزِمَةٌ لِلتَّنْكِيرِ .

وَلِذَلِكَ انْصَرَفَ مَا كَانَ مِنْهَا مُؤَنَّثاً ، وَأَمَّا عَدَمُ تَصَرُّفِهَا فِي لُزُومِهَا الظَّرْفِيَّةَ فَبَابُهُ السَّمَاعُ ، فَهِيَ (فِي)(٣) الظَّرْفِيَّةِ كَـ « سُبْحَانَ اللَّهِ » فِي الْمَصَادِرِ ، وَهُوَ مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ " وَمِنْهُ مَا تَنْكِيرُهُ قَدِ اسْتَمَرّْ " .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الرَّابِعُ فَهُوَ الْمُتَصَرِّفُ غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ وَذَلِكَ نَحْوُ " غُدْوَةَ ، وَبُكْرَةَ " إِذَا أَرَدْتَ بِهِمَا بُكْرَةَ يَوْمِك (٤) ، أَوْ بُكْرَةَ يَوْمٍ بِعَيْنِهِ ، وَغُدْوَةَ(٥) يَوْمِكَ ، أَوْ غُدْوَةَ يَوْمٍ بِعَيْنِهِ لَمْ يُصْرَفَا لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ ، وَقَدْ ذَكَرَ عِلَّتَهُمَا بِقَوْلِهِ :

" وَمِنْهُ مَا أُنِّثَ وَهُوَ مَعْرِفَهْ " .

وَأَمَّا كَوْنُهُمَا (مُتَصَرِّفَيْنِ)(٦) ؛ فَلأَنَّ تَعْرِيفَهُمَا بِالْعَلَمِيَّةِ عَلَى جِهَةِ تَعْرِيفِ الأَعْلاَمِ ، فَلِذَلِكَ يُرْفَعَانِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُنْصَبَانِ فِيهِ عَلَى الظَّرْفِ تَقُولُ : " سِيرَ عَلَيْهِ غُدْوَةُ " فَتَرْفَعُ " غُدْوَةَ ، لِقِيَامِهَا مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : " هَذِهِ غُدْوَةُ ، وَمَوْعِدُكَ بُكْرَةُ "(٧) ، فَتَنْقُلُهُمَا عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، وَتُخْبِرُ بِهِمَا وَعَنْهُمَا .

---

(١) « بكر » بفتح أوله وثانيه ، لُغةٌ في« بُكْرَة » جاء في الصحاح « بكر » سِيرَ عَلَى فَرَسك بُكْرَةً وبَكَراً» .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في الأصل « مِن » .

(٤) في (ف) « يوم » .

(٥) في (ف) « أو غدوة » .

(٦) في النسختين « متصرفتان » .

(٧) انظر الكتاب ١ / ٢٢٠ هارون .

[ظرف المكان]

أَمَّا الْمَكَانُ فَالْجِهَاتُ السِّتُّ مِثَالُهَا يَمْنَةُ خَلْفُ تَحْتُ

يُرِيدُ: أَمَّا ظَرْفُ الْمَكَانِ الَّذِي يَنْصِبهُ الْفِعْلُ بِتَقْدِيرِ "فِي" فَالْجِهَاتُ السِّتُّ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ ، وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُقَامَه ؛ لأَنَّ الْمَكَانَ الْمُخْتَصَّ لاَ يَكُونُ مَنْصُوباً بِتَقْدِيرِ « فِي » بِالْفِعْلِ ؛ لأَنَّ الْفِعْلَ لاَ يَدُلُّ عَلَى الْمَكَانِ الْمُعَيَّنِ بَلْ عَلى مُطْلَقِ الْمَكَانِ فَعَمِلَ فِي مُطْلَقِ الْمَكَانِ وَلَمْ يَعْمَلْ فِي مُخْتَصِّه[1] كَمَا عَمِلَ فِي مُخْتَصِّ الزَّمَانِ لِدَلاَلَتِه عَلَى الزَّمَانِ الْمَخْصُوصِ . ٧٢ / أ

وَ " الْمَكَانُ " مَأْخُوذٌ مِن التَّمَكُّنِ[2] ، وَهُوَ الثُّبُوتُ أَوِ الْحُصُولُ ، فَالْمَكَانُ :

---

(١) المكان المختص ما كان له حدٌّ ونهايةٌ نحو « الدار والمسجد » لا يتعدَّى إليه الفعل إلاّ كما يتعدَّى إلى « زيد ، وعمرو » فكما أنَّ الفعل اللازم لا يتعدّى إلى مفعولٍ به إلاَّ بحرفِ جَرٍ ، كذلك لا يتعدَّى إلى ظرف من الأمكنة المخصوصة إلا بحرف جَر ، نحو « وقفت في الدار » ، لأنَّ الفعل لا يدلُّ على أنَّه في الدار ، فلم يجز أن يتعدى إليه بنفسه ، خلافا للمكان المبهم وهو ما ليس له نهاية ولا أقطار تحصره فالفعل اللازمُ يتعدَّى إليه بنفسه بنحو « جلست مجلساً ومكاناً حسناً ، ووقفت قُدَّامَكَ ووراءَكَ فتنصب ذلك كُلَّهُ على الظَّرْفِ (عن ابن يعيش ٢/٤٣ فما بعدها بتصرف) .

(٢) قال الرعيني في شرح الدرة : « أما اشتقاقه فاختلفوا فيه ، فمنهم من قال : إنَّه مُشْتَقٌ من تركيب « ك و ن » فيكون وزن « مكان » مفعلاً بزيادة الميم وأصالة الألف ، وهذا قول ثعلب وجماعة ، ودليله قولهم « كن مكانك وقم مقامك » فدل على أنَّ مكانك المراد به اسم المصدر أو اسم الموضع من مكان. وقيل : هو مشتق من تركيب « » م ك ن » فيكون وزنه « فعالا » بأصالة الميم وزيادة الألف ، ودليله أنَّهم كسروه تكسيراً يدل على أصالة الميم وزيادة الألف فقالوا : « مكان وأمكنة كشراب وأشربة » فكما أن الشين من شراب أصل ، والألف زائدة ، كذلك تكون الميم من مكانٍ أصلاً ، والألف زائدة ، ... قال ثَعْلَبٌ : ولا دليلَ في شيء من ذلك على أصالة الميم ... وكلا القولين له مستندٌ إلاَّ أنَّ الثاني عليه الجمهور » .

مَاحَصَلَ فِيهِ الْجِسْمُ ، وَقِيلَ : مَا لاَقَى سَطْحُهُ سَطْحَ الْجِسْمِ . وَالظَّرْفُ مِنَ الْمَكَانِ يَنْقَسِمُ إِلى ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ ، كَمَا انْقَسَمَ ظَرْفُ الزَّمَانِ إِلَيْهَا ، وَهُوَ مُبْهَمٌ ، كَالجِهَاتِ السِّتِّ ، وَمُخْتَصٌّ ، كَالدَّارِ وَالْمَسْجِدِ ، وَمَعْدُودٌ ، كَالْمِيلِ وَالْفَرْسَخِ ، وَيَاتِي ذِكْرُ الْمُخْتَصِّ وَالْمَعْدُودِ بَعْدَ [الْمُبْهَمِ] (١) .

فَالْمُبْهَمُ مِنَ الْمَكَانِ : هُوَ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ اسْمُهُ بالإِضَافَةِ إِلَى مُقَابِلِهِ(٢) ؛ فَإِنَّ " قُدَّاماً " عِبَارَةٌ عَنْ مَكَانٍ ، وإِنَّمَا أُطْلِقَ على المكَانِ الَّذِي يُوَاجِهُ الشَّيْءَ الْمُتَحَيِّزَ لَفظُ قُدَّامٍ بِالإِضَافَةِ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي يَسْتَدْبِرُهُ ـ أَعْنِي خَلْفاً ـ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْجِهَاتِ كَفَوْقٍ ، وَتَحْتٍ ، لأَنَّ يَمِينَ زَيدٍ يَسَارٌ لِمَنْ يقابلُهُ ، وقُدَّامَهُ خَلْفٌ لِمَنَ يَسْتَدْبِرُ مَااستَقْبَلَهُ ، وَهَذَا هُوَ الإِبْهَامُ فِيهَا ، فَهَذِهِ يَعْمَلُ فِيهَا الْفِعْلُ وَيَنْصِبُهَا بِتَقْدِيرِ " فِي " لأبْهَامِهَا ، وَلأَنَّهَا تُشْبِهُ ظُرُوفَ الزَّمَان في تَنَقُّلِهَا وَتَغَيُّرِهَا ، فَإِنَّ الشَّخْصَ قَدْ يَسْتَقْبِلُ فِي وَقْتٍ جِهَةً كَانَ يَسْتَدْبِرُهَا فِي آخَرَ ، فَيَصِيرُ مَا كَانَ خَلْفاً أَمَاماً ، ومَا كَانَ يَمِيناً يَسَاراً ، كَمَا يَصِيرُ الْمُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ مَاضِياً .

وبَنَى صَاحِبُ الأَرْجُوزَةِ " يَمْنَةُ ، وخَلْفُ ، وَتَحْتُ " عَلَى الضَّمِّ ؛ لِقَطْعِهَا مِنَ الإِضَافَةِ .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) انظر التعريفات للجرجاني ٢٢٧ ، وشرح ابن القواس ٥٤٣ .

(٣) ذكر في حاشية الأصل بخط مغاير نقل منسوب لابن القواس ، صورته « وقيل : هو ما كان مجهول المقدار والصورة » ، وهو في شرحه ٥٤٣ .

وَعَكْسُهَا فَوْقَ أَمَامَ يَسْرَهْ وَمِثْلُهُ مَا سَأُبِينُ أَمْرَهْ

يُرِيدُ بِالْعَكْسِ : الْمُقَابِلَ ؛ فَإِنَّ الْجِهَاتِ الثَّلَاثَ الَّتِي [١] ذَكَرهَا فِي هَذَا الْبَيْتِ في مُقَابَلَةِ الْجِهَاتِ الثَّلَاثِ الَّتِي[١] ذَكَرَهَا في الْبَيْتِ الَّذي قَبلَهُ ، أَمَّا "فَوْقُ" فَمُقَابِلُ " تَحْتُ " ، وَأَمَّا " أَمَامُ " فَمُقَابِلُ " خَلْفُ " وَأَمَّا " يَسْرَةُ " فَمُقَابِلُ " يَمْنَةُ "[٢] قَوْلُهُ " : وَمِثْلُهَا[٣] " مَا سَأُبِينُ أَمْرَهْ " يُرِيدُ : مِثْلَ هَذِهِ الْجِهَاتِ في الإِبْهَامِ ، وَهِيَ أَلْفَاظٌ مُرَادِفَةٌ[٤] لَهَا فِي الْمَعْنَى .

مِنْهُ تُجَاهُ وَكَذَا حِذَاءُ وَمِنْهُ تِلْقَاءُ كَذَا إِزَاءُ

الْهَاءُ فِي " مِنْهُ " ضَمِيرُ " الْمُبْهَمِ " الَّذِي هُوَ الْجِهَاتُ أَيْ : وَمِنَ الْمُبْهَمِ . أَمَّا تُجَاهُ فَأَصْلُه وُجَاه فَأَبْدَلُوا مِنَ الْوَاوِ "تَاء" ؛ لأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَمَّا وَاجَهكَ مِنَ الأَمْكِنَةِ ، أَوْ واجَهْتَهُ أَيْ : مَا قَابَلَ وَجْهَكَ ، أَوْ [٥] قَابَلْتَهُ بِوَجْهِكَ .

وَأَمَّا " حِذَاءُ " فَلامُهُ وَاوٌ مِثْلُ " كِسَاء " ، وَأُبْدِلَتْ هَمْزَةً ؛ لِوقُوعِهَا طَرَفًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ ، فَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِم : " فُلاَنٌ يَحْذُو حَذْوَ أَبَائِهِ " أَيْ : يَقْصِدُ قَصْدَهُم فِي أَفْعَالِهِ ، وَيَتْبَعُهُم فِيها .

---

(١) في (ف) « الذي » .

(٢) في (ف) زيادة " وأما".

(٣) هكذا في النسختين بالتأنيث وما ذكره في النظم « ومثله » بالتذكير ، ولعل « و مثلها » أوضح من « ومثله » ولهذا اعتمدها أكثر شراح الدّرة كابن القواس والرعيني وغيرهما .

(٤) في الأصل « مترادفة » والمثبت من (ف) .

(٥) في (ف) « أي » .

وَأَمَّا " تِلْقَاءُ " فَلامُهُ " يَاءٌ " مِثْلُ " رِدَاءٍ " وَهُوَ مَا تَتَلَقَّاهُ مِنَ الْجِهَاتِ ، وَقَدْ يَكُونُ مَصْدَراً ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَالْيَوْمَ قَصَّرَ عَنْ تِلْقَائِكَ الأَمَلُ (١) .

أَيْ : عَنْ لِقَائِكَ (٢) .

وَدُونَ مِنْهَا ، وَكَذَا عِنْدَ ، وَمَعْ فَهَذِهِ وَشِبْهُهَا انْصِبْهَا جُمَعْ

قَوْلُهُ : " مِنْهَا " يُرِيدُ مِنَ الأَمْكِنَةِ الْمُبْهَمَةِ .

أَمَّا " دُونَ " فَهِيَ (٣) أَشَدُّ إِبْهَاماً مِنَ الْجِهَاتِ السِّتِّ ، لاحْتِمَالِهَا كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) هذا عجز بيت للراعي النميري كما في ديوانه ٢٣٣ ، وصدره :
« أَمَّلْتُ خَيرَكَ هَلْ تأتي مَوَاعِدُهُ » .
وهو من شواهد الكتاب ٤//٨٤ على أنّ « التلقاء » بمعنى « اللقيان » ، قال ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب ١/٤٤٢ « يروي : أقصر . يخاطب امـرأة ، يقـول أملت أن أصل إلى ما كنت تعديني به ، فلما كثر إخلافك لي أقصر أملي » .، ورواه النحاس في شرح أبيات سيبويه ٢٥٠ » فاليوم أقصر تأميلك الأمل » ، وعليه فلا شاهد فيه .
وهو في المخصص ١٤/١٩٠ ، والعيني ٢/٢٣٦ ، والصحـاح ، واللسان في « لقي» ، وقد ذكره الأستاذ عبد السلام هارون في معجمه ٢٩١ وخلط بينه وبين بيت آخر ذكر في الحيوان ١/٢٣١ ، والبيان والتبيين ١/١٨٠ . ونسبه الزمخشريُّ في أساس البلاغة (قصر) لعنترة ، وهو في ملحقات ديوانه ٣٣٨ .

(٢) لم يشرح المؤلف قوله « إزاء » ، ولعله سقط من الناسخين ، وشرحه صاحب الشرح المجهول المؤلف في لوحة ٥٠ حين قال : وأمّا « إزاء » فالهمزة في أوله مبدلة من واو ، لأنه مشتق من « الموازاة » ، ويقال منه : « وازى » لكنها أبدلت همـزة ؛ لوقوعـهـا أولاً مكسورة كمـا فـي « إشاح » ونحوه ، وقال الرعيني في لوحـة ٢٨ « همـزته عن يـاء لأنهـم قـالوا : أَزى يأزى إذا أتى من الوجه الذي يؤمن منه » وهو الصحيح كما في اللسان « أزى » .

(٣) في (ف) « فهو » .

فَإِنَّ الْمَوْعِدِيَّ يَرَوْنَ دُونِي أُسُودَ خَفِيَّةَ الْغُلْبَ الرِّقَابَا(١) ٧٢ / ب

أيْ : يَرَوْنَ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِي ، وَقَدْ يَكُونُ اسْماً وَمَعْنَاهُ الرَّدِيءُ مِنَ الشَّيْءِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَبِالدُّونِ يَقْنَعُ مَنْ كَانَ دُونَا(٢) .

وَأَمَّا " عِنْدَ " فَهِيَ عِبَارَةٌ عَمَّا قَرُبَ مِنْكَ ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ فِيمَا(٣) بَعُدَ ، تَقُولُ: عِنْدِي مَالٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِحَضْرَتِكَ .

وَأَمَّا " لَدَى "(٤) فَلاَ يُسْتَعْمَلُ إِلاَّ فِيمَا يَحْضُرُكَ ، وَ " عِنْدَ " فِي الأَصْلِ لِمَا حَضَرَكَ مِنْ أَيِّ قُطْرٍ كَانَ مِنْ أَقْطَارِكَ ، فَهِيَ أَبْهَمُ مِنَ الْجِهَاتِ السِّتِّ ، وَكَسْرُ أَوَّلِهَا أَفْصَحُ مِنْ ضَمِّهِ ، وَفَتْحِهِ(٥) .

وَأَمَّا " مَعَ " فَمَعْنَاهَا الصُّحْبَةُ(٦) ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ظَرْفِيَّتِهَا وُقُوعُهَا

---

(١) البيت لربيعة بْنِ مَقْرُومٍ الضَّبِّيِّ كما في حماسة أبي تمام ١/٢٨٤ ، والتذكرة السعدية ٧٣ ، والخزانة ٤/٢٠٣ بولاق .

ونسبه الأزهريّ في تهذيب اللغة ٣/١٣٣ إلى جرير وليس في ديوانه (ت / د / نعمان طه) .

الموعديّ : الذين يوعدونه . والخَفِيَّةُ : المأسدة . الغلب الرقابا : الغلاظ ، ويريد الغلب رقابا ، وانتصابه على التشبيه بالضارب الرجل .

(٢) هذا عجز بيت لم أقف على قائله ، وهو في الصحاح ، ومختار الصحاح ، واللسان في «علا» برواية :

« إِذَا مَا عَلاَ المرءُ رَامَ العَلاَءَ وَيَقْنَعُ بالدُّونِ مَنْ كَانَ دُونَا »

بدون نسبة .

يقال : عَلِيَ بالكسر في المكارمِ والرفعة والشرف يعلى علاءً ، ويقال أيضاً : علا بالفتح يَعْلِي .

(٣) في (ف) « فيها » .

(٤) في (ف) « الذي » .

(٥) « عند » مثلثة الفاء كما في الصحاح « عند » .

(٦) في (ف) « الصحة » .

صِلَةً لِ « الَّذي » ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ ﴾ (١) (وَالدَّلِيلُ)(٢) عَلَى اسْمِيَّتِهَا تَنْوِينُهَا ، وَقَدْ حَكَوْا : " جِئْتُ مِن مَعَهُمْ " فَأَدْخَلُوا عَلَيْهَا " مِنْ " ، وَإِذَا نُوِّنَتْ كَانَتْ حَالاً كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٣) :

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الْغَبِيطُ بِنَا مَعاً(٤)

أَيْ : مُصْطَحِبَيْنِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ :

" فَهَذِهِ وَشِبْهُهَا انْصِبْهَا جُمَعْ "

أَمَّا " هَذِهِ " فَقَدْ ذَكَرَهَا ، وَأَمَّا " شِبْهُهَا " فَيَعْنِي بِهِ مِثْلَ : " وَقَفْتُ قُرْبَكَ ، وَحَوْلَكَ ، وَقَرِيباً مِنْكَ ، وَجَلَسْتُ مَكَانَكَ ، وَزَيْدٌ بَيْنَ الْقَوْمِ " مِمَّا أَشْبَهَهَا فِي الإبهام مِنَ الأَمْكِنَةِ ، فَاعْرِفْهُ .

---

(١) سورة الفتح : ٢٩ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) « امرئ القيس » .

(٤) هذا صدر بيت لامرئ القيس ، وعجزه :

« عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل » .

وهو في ديوانه ١١ ، وشرح القصائد السبع الطوال ٣٧ الضمير في قوله « تقول » يعود على « عنيزة » في قول من زعم أنها امرأة ، والواو واو الحال ، كأنَّه قالَ : تقول ، وهذه حالُها . و « الغبيط قيل : الهودج بعينه ، وقيل : قَتَبُ الهَوْدَجِ ، وقيل : هو مَرْكَبٌ من مراكبِ النِّساءِ ، و « مَعاً » منصوبٌ على الحال من النونِ والألفِ ، والعامل فيه « مَالَ » ، كأنَّه قال : وقد مَالَ الغبيطُ بِنا جميعاً ، كما تقولُ : قَامَ الزَّيْدانِ معاً ، أيْ : قَامَا جميعاً . (أفاده الأنباريُّ في شرح القصائد السبع الطوال ٣٨) .

وَهَكَذا تَفعَلُ في المَحْدودِ(١) كَالْمِيلِ ، وَالْفَرْسَخِ ، وَالْبَرِيدِ

يُرِيدُ : تَفْعَلُ فِي الْمَحْدُودِ (١) مِنَ الْمَكَانِ مِثْلَ فِعْلِكَ في الْجِهَاتِ السِّتِّ ، وَهُوَ أَن تَنْصِبَهُ (بِالْفِعْلِ (٢) اللَّازِمِ بِتَقْدِيرِ : " فِي " تَقُولُ : سِرْتُ مِيلاً ، وَشَيَّعْتُكَ فَرْسَخاً " (٣) .

وَالمحدودُ(١) مِنَ الْمَكَانِ : مَا كَانَ لَهُ قَدْرٌ مَعْلُومٌ مِنَ الْمَسَاحَةِ الشَّائِعَةِ .

وَقَولُنَا : " قَدْرٌ مَعْلُومٌ مِنَ الْمَسَاحَةِ " يَدْخُلُ فِيهِ الْمُخْتَصُّ ؛ لأَنَّ لَهُ ذَلِكَ ، وَبِقَولِنَا : " الشَّائِعَةِ " خَرَجَ الْمُخْتَصُّ مِنَ الْمَكَانِ ، فَإِنَّ لَهُ قَدْراً مَعْلُوماً مِنَ الْمَسَاحَةِ لَكِنَّ ذَلِكَ الْقَدْرَغَيْرُ شائِعٍ (٤) فِي الْبِقَاعِ بَلْ هُوَ فِي مَكَانٍ بِعَيْنِهِ .

أَقُولُ : وَالصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ : مَاعُلِمَ قَدْرُ مَسَاحَتِهِ من لَفْظِهِ .

وَ " الْبَرِيدُ " أَرْبَعَةُ فَرَاسِخَ ، وَالْفَرْسَخُ : اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ خُطْوَةٍ ، وَقِيلَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ ذِرَاعٍ (٥) ، وَالْمِيلُ : أَرْبَعَةُ آلافِ خُطْوَةٍ .

وَهَذِهِ وَإِنْ كَانَتْ مَعْلُومَةَ الْمِقْدَارِ فَهِيَ مَجْهُولَةُ الأَعْيَانِ(٦) فَأَشْبَهَت

---

(١) في (ف) «المعدود» وهي رواية أخرى ، وأشير اليها في الأصل بخط مغاير ، وقال صاحب الشرح المجهولُ لوحة ٥٠ : « ويروى » المعدود » بالعين .

(٢) في (ف) « في الفعل » .

(٣) شيع الرجل أخاه : تبعه .

(٤) في (ف) « ليس شائع » ولعلها « ليس بشائع » .

(٥) الفرسخ : قيل : إنه فارسي معرب كما في المعرب ٢٩٨ ، والمفصل في الألفاظ الفارسية ١٣٨ ، والصحيح أن الكلمة عربية ، قال ابن دريدٍ في الجمهرة ٢٣٢/٣ : « والفرسخ من الأرض اشتقاقه من « الفرسخة » ، وسراويلُ مفرسخةٌ ، أيّ : واسعة » ، وانظر المصباح المنير ١٧٨ (فرسخ) .

(٦) في (ف) « العيان » .

الْجِهَاتِ ؛ لأَنَّ « الْفَرْسَخَ "، وَالْمِيلَ ، وَالْبرِيدَ" إِنَّمَا أُطْلِقَ عَلَيْه هَذَا الاسْمُ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْحَقِيقَةِ مكَاناً ، باعْتِبَارِ غَيْرِهِ ، وَهُوَ الْمَسَاحَةُ كَمَا أَنَّ " قُدَّامًا " إِنَّمَا أُطْلِقَ عَلَيهِ هَذَا الاسْمُ باعتبَارِ غَيْرِهِ ، وَهُوَ « خَلْفُ " .

وَالظَّرْفُ قَدْ يَدْخلُهُ الْبِنَاءُ كَمِثْلِ مِنْ قَبْلُ ، وَمِنْ وَرَاءُ

كُلُّ ظَرْفٍ تَقْطَعُهُ عن الإِضَافَةِ ويكُونُ المضَافُ إليه منويًا مُرَاداً تَبْنِيهِ عَلَى الضَّمِّ ، وَإِنَّمَا بُنِيَ ؛ لأَنَّ هَذه الظُّرُوفَ مُبْهَمَةٌ لاَ تَتَبيَّنُ إلا بالْمُضَافِ إِلَيْهِ[1] ، إِنَّمَا قُلْنَا :إِنَّهَا مُبْهَمةٌ ، لأَنَّ مَا [مِنْ]«قَبْلٍ » إِلاَّ وَهُوَ بَعْدٌ بِالنِّسْبَةِ إِلى مَا قَبْلَهُ ، وكَذَا مَا مِنْ « بَعْدٍ » إِلاَّ وَهُوَ « قَبْلٌ » بِالنّسْبَةِ إِلَى مَا بَعْدَهُ ، وَكَذلِكَ الجهاتُ فَهِيَ مَعَ مَا أُضِيفَ إِلَيْه بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَإِذَا قَطَعْتَ عن الإضافة فَكَأَنَّكَ قد جَعَلْتَ بَعْضَ الْكَلِمَةِ غايَةَ نُطقكَ وَآخِرَهُ ، وَبعْضُ الكَلمة لايُعْرَبُ فَبُنِيَتْ لِذَلكَ[2] .
وَإِن شئْتَ قُلْتَ : المضافُ إِلَيْهِ يَقُومُ مَقَامَ التَّنوينِ ؛ لأَنَّه يُعَاقِبُهُ فَلَمَّا حُذِفَ الْمُضافُ إِلَيْهِ وَضُمِّنَ الْمُضَافُ مَعْنَاهُ صَارَ كَأَنَّهُ قَدْ ضُمِّنَ مَعْنَى حَرْفٍ ، وَهُوَ التَّنوِينُ ، فَبُنِيَ لِذَلِكَ [3] .

وَإِن شِئْتَ قُلْتَ : إِنَّ المضَافَ عَامِلٌ في المضَافِ إليهِ ، وَالْعَامِلُ لاَ يُفِيدُ ذِكْرُهُ دُونَ المعمُولِ ، فَأَشْبَهَ الْحَرْفَ .

---

(١) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٥٠ « أما علة بنائها فمشابهتها الحرف من حيث صارت بإرادة المضاف إليه كالجُزءِ من الكلمةِ وأمّا علة بنائها على الحركة فلكون البناءِ فيها عارضاً ، وأمّا علة تخصيص الضّمة فلكونها لا توجد لها في حالة الإعراب » .

(٢) ولذلك يسمى هذا النوع من الظروف بالغايات .

(٣) انظر ابن يعش ٨٥/٤ فما بعدها .

وَقَوْلُنَا : « إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْه مَنْوِيًا « احْتِرَازٌ مِمَّا كَانَ غَيْرَ مَنْوِيّ فَإِنَّها تُعْرَبُ ، تَقُولُ : « جِئْتُكَ » (١) مِنْ قَبْلُ ، فَتَبْنِي إِذَا نَوَيْتَ الإِضَافَةَ ، وَإِنَّمَا تَبْنِي إِذَا نَوَيْتَ الإِضَافَةَ ، لأَنَّكَ إِذَا لَمْ تَنْوِهَا كَانَ الاسْمُ قَائِماً بِرَأْسِهِ غَيْرَ مُفْتَقِرٍ إِلَى غَيْرِهِ فَلَمْ يُشْبِهِ الْحَرْفَ ، فَلَمْ يُبْنَ ، وَتَقُولُ : « جِئْتُكَ » (١) مِنْ قَبْلٍ « فَتُعْرِبُ وَتُنَوِّنُ إِذَا لَمْ تَنْوِ الإِضَافَةَ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً ... أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ (٢)

فَأَعْرَبَهُ مَنْصُوباً إِذْ لَمْ يَنْوِ الإِضَافَةَ ، وَقَالَ الآخَرُ :

لَعَنَ الإِلَهُ ثَعِلَّةَ بْنَ مُزَاحِمٍ ... لَعْناً يُصَبُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامُ (٣)

وَيُرْوَى « تَعِلَّة » بِالتَّاءِ فَاعْلَمْ ، أَرَادَ : مِنْ قُدَّامِهِ ، فَتَرَكَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ وَهُوَ يُرِيدُهُ .

وَأَمَّا بِنَاؤُهَا عَلَى الْحَرَكَةِ ؛ فَلأَنَّهَا مُتَمَكِّنَةٌ فِي الإِعْرَابِ ، وَبِنَاؤُهَا

---

(١) في (ف) « حينئذ » .

(٢) هذا البيت ليزيد بن الصعق وهو يزيد بن عمرو بن خويلد الكلابي فارس جاهلي كما في الخزانة ٢٠٥/١ بولاق ، ونسبه العيني في هامش الخزانة ٤٣٥/٣ لعبد الله بن يعرب ، وروى عجزه « أغص بنقطة الماء الحميم » ، و« أكاد أغص بالماء الفرات » ، و« أكاد أغص بالماء المعين » .
قال العيني : « الأظهر » بالماء الفرات « أي : العذب ولكن المشهور « بالماء الحميم » .
وأقول : المشهور هو الصحيح لأن هذا البيت من قصدة ميميّة ذكرت في الخزانة ٤٣٥/٣ منسوبة ليزيد ، ونسب أيضًا للنابغة كما في ديوانه ٢٤٥ ، وهو في ابن يعيش ٨٨/٤ ، وشرح شذور الذهب ١٠٤ ، والهمع ٢١٠/١ ، والدرر اللوامع ١٧٦/١ .

(٣) نسب هذا البيت لبعض بني تميم كما في الكامل ٥٩/١ ، وهو في أوضح المسالك ٢١٦/٢ ، والتصريح ٥١/٢ ، والهمع ٢١٠/١ ، والدرر اللوامع ١٧٧/١ ، والعيني ٤٣٧/٣ ، ويروى « تعلة بن مسافر » ، « لعنا يشن » ، وفي (ف) « لعن الله » وهو تحريف غير مستقيم الوزن ، ورواية المؤلف « ثعلة » بالثاء ذات الثلاث النقط لم أرها عند غيره ، ولولا تعقيبه بقوله « ويروى تعلة بالتاء » لقلت دخلها شيء من التصحيف .

عَارِضٌ ، وَأَمَّا بِنَاؤُهَا عَلَى الضَّمِّ فَلأَنَّهُ حَرَكَةٌ لاَ يَدْخُلُهَا فِي حَالِ الإِعْرَابِ ـ أَعْنِي إِذَا أُضِيفَ ـ ؛ لأَنَّهُ إِذَا أُضِيفَ إِنْ كَانَ ظَرْفًا كَانَ مَنْصُوبًا ، فَإِنْ أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ " مِنْ " نَحْوُ " مِنْ قَبْلِ زَيْدٍ " انْجَرَّ ، وَخَرَجَ بِدُخُولِ " مِنْ " عَنِ الظَّرْفِيَّةِ فَلاَ مَدْخَلَ [لِلرَّفْعِ](١) فِيهِ مُضَافًا ، فَلِذَلِكَ بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ دُونَ غَيْرِهِ ؛ لاِمْتِنَاعِ الضَّمِّ إِذَا أُعْرِبَ خَوْفَ اللَّبْسِ ، وَقَدْ يُنَوَّنُ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ ، كَمَا يُنَوَّنُ الْمُنَادَى وَهُوَ مَضْمُومٌ (٢) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَمَا شَرِبُوا بَعْدٌ عَلَى لَذَّةٍ خَمْرَا (٣) .

فَنَوَّنَ " بَعْدُ " وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ ، وَمِنْهُمْ مَن لَمْ يُنَوِّنْ ، وَيُنْشِدُهُ عَلَى الزِّحَافِ الَّذِي يُلَقِّبُونَهُ كَفًّا(٤) .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) كقول الأحوص :

سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ

(٣) عجز بيت لم أهتد إلى قائله ، وفي الخزانة ٣/١٣٣ بولاق أن الفراء سمعه من بعض بني عقيل ، وقال البغدادي : « لم أر من عزاه إلى قائله » .

وروى العجز « فما شربوا بعداً : بفتحتين على الإعراب ، وصدره مختلف فيه فبعضهم رواه » ونحن قتلنا الأسد أسد خفية « قال عنه البغدادي » وهذا تحريف قطعاً ، ولا يلائمه ما بعده ، ورواية البغدادي « ونحن قتلنا الأزد أزد شنوءة » وهو في العيني ٣/١٣١ ، وأوضح المسالك ٢/٢١٥ ، وشرح شذور الذهب ١٠٥ ، والهمع ١/٢٠٩ ، والدرر اللوامع ١/١٧٦ والتصريح ٢/٥٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٢ .

(٤) قال القيرواني في (ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٣) : « فأما الضم بالتنوين والنصب به في حال البناء فهو اضطرار عند البصرين وأكثرهم لا يجيزه . وهذا البيت عندهم ليس بحجة . وذاك أن حذف التنوين في البيت جائز في العروض ، لأنه من الطويل ، والطويل يدخله « الكفّ » وهو ذهاب النون من مفاعيلن فيبقى (مفاعيل) ، فإذا سقط التنوين في هذا كان مثل ما ذكرنا ، والذي أجازه وشبهه بالنداء المفرد إذا اضطر إلى تنوينه نون مضموماً » ، وانظر معنى المكفوف في الكافي في العروض والقوافي للتبريزي ٢٦ .

وَ " فِي " بِهِ تُقَدَّرُ الظُّرُوفُ   وَهُوَ (١) إِذَا نَصَبْتَهَا مَحْذُوفُ

قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ شَرْطَ نَصْبِ الظَّرْفِيَّةِ تَقْدِيرُ " فِي " فَلِذَلِكَ قَالَ : " وَ فِي بِهِ تُقَدَّرُ (٢) الظُّرُوفُ " يَعْنِي إِذَا نُصِبَتْ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، فَإِن قُلْتَ : فَإِنَّ " فِي " إِذَا قُدِرَتْ كَانَتْ مَحْذُوفَةً غَيْرَ ثَابِتَةٍ ، فَمَا الْفَائِدَةُ بِقَوْلِهِ :

" وَهُوَ "(١) إِذَا نَصَبْتَهَا مَحْذُوف " ؛ لأَنَّهُ قَدْ عُلِمَ أَنَّهُ مَحْذُوفٌ بِقَوْلِهِ : "تُقَدَّرُ " ؟

قُلْتُ : فِيهِ فَائِدَةٌ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ : " مَحْذُوفُ " أَنَّهُ يَجُوزُ إِظْهَارُ " فِي " ، وَإِذَا جَازَ إِظْهَارُهَا ، لَمْ يَكُنِ الاسْمُ قَدْ تَضَمَّنَ (٣) مَعْنَاهَا ، إِذْ لَوْ تَضَمَّنَ مَعْنَاهَا لَمَا جَازَ إِظْهَارُهَا،وَلَوَجَبَ بِنَاءُ الاسْمِ ، وَلَمْ يُرِدْ بِقَوْلِهِ : "إِذَا نَصَبْتَهَا"(٤) مُطْلَقَ النَّصْبِ بَلْ إِذَا نَصَبْتَهَا نَصْبَ الْمَفْعُولِ فِيهِ (٥)، لِيَخْرُجَ مِنْهُ مِثْلُ قَولِكَ : " أُحِبُّ زَمَنَ الرَّبِيعِ ، وَأَكْرَهُ زَمَنَ الشِّتَاءِ " ، وَنَحْوُ " عِشْرِينَ يَوْمًا " ؛ فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا يَكُونُ مَنْصُوبًا ، وَلَمْ تَكُنْ " فِي " مَحْذُوفَةً مِنْهُ ، إِذْ لَيْسَ نَصْبُهُ نَصْبَ الْمَفْعُولِ فِيهِ ، بَلْ نَصْبَ الْمَفْعُولِ بِهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ تَكُونُ " فِي " مُقَدَّرَةً وَلاَ يَكُونُ الظَّرْفُ مَنْصُوبًا ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ (٦) أَيْ : بَلْ مَكْرُهُمْ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

---

(١) في (ف) « فهو» .

(٢) في (ف) « تقدير» .

(٣) في (ف) « ضمن » .

(٤) في (ف) « نصبها » .

(٥) في (ف) « به » .

(٦) سورة سبأ : ٣٣ .

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارْ (١)

فكَيْفَ تَقُولُ : شَرْطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرُ « فِي » ؟

قُلْتُ : لاَ يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ الشَّرْطِ وُجُودُ الْمَشْرُوطِ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَخَلُّفُهُ لِمَانِعٍ ، بَلْ يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ الْمَشْرُوطِ وُجُودُ الشَّرْطِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الآيَةَ ، وَالبَيْتَ فِيهِمَا اتِّسَاعٌ ، وَلَيْسَتِ الإِضَافَةُ (٢) فِيهِمَا إِلاَّ مَجَازًا ، وَلِذَلِكَ(٣) يَجُوزُ أَنْ تَنْصِبَ "اللَّيْلَةَ" عَلَى الظَّرْفِ فِي الْبَيْتِ ، وَتَجُرَّ " أَهْلَ " بِالإِضَافَةِ مَعَ الْفَصْلِ بَيْنِ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ (٤) .

وَلاَ يَجُوزُ حَذْفُ مَا يُعَدِّي (٥) مِنْ أَمْكُنٍ خُصَّتْ إِلَيْهَا عُدِّي

أَيْ : لاَ يَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ الَّذِي يُعَدِّى الْفِعْلَ إِلَى الْمَكَانِ الْمَخْصُوصِ ، فَالضَّمِيرُ فِي « عُدِّى » يَرْجِعُ إِلَى « الْفِعْلِ » وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْفِعْلِ ذِكْرٌ فِي ظُرُوفِ الْمَكَانِ لأَنَّهُ قَدْ عُلِمَ بِقَوْلِهِ : « يُعَدِّى » إِذْ مَفْهُومُ التَّعْدِيَةِ مَخْصُوصٌ بِالْفِعْلِ ، فَكَأَنَّهُ (قَالَ) (٥) : لاَ يَجُوزُ حَذْفُ مَا يُعَدِّى الْفِعْلَ ، فَحَذَفَ الْفِعْلَ ، لأَنَّهُ مَفْعُولُ « يُعَدِّى » وَالْمَفْعُولُ فَضْلَةٌ يَجُوزُ حَذْفُهُ مَعَ كَوْنِهِ غَيْرَ مَعْلُومٍ بِخُصُوصِيَّتِهِ ، وَهَهُنَا قَدْ عُلِمَ بِخُصُوصِيَّتِهِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ (حَذْفُ) (٥) حَرْفِ

---

(١) هذا الرجز لم ينسبه أحد لقائل معيّن فيما أعلم .

وهو في الكتاب ١/١٧٥ هارون ، والأوصل في النحو ١/٢٣٥ ، والمحتسب ٢/٢٩٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٨٠ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/٦٥٥ .

(٢) أيُّ : إضافة المشتق للظرف ، و« الظرف إذا أضيف اليه يخرج من أن يكون ظرفاً كما يَخْرُجُ منه إذا دَخَلَ عليه حرفُ الجر » .

أفاده المرزوقيُّ في شرح الحماسة ٢/٦٥٥ .

(٣) في (ف) وكذلك .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٨٠ ، والخزانة ١/٤٨٥ بولاق .

(٥) سقط من (ف) .

الْجَرِّ عَنِ الأمكِنَةِ الْمَخْصُوصَةِ فَلاَ يُقَالُ : « قَعَدْتُ السُّوقَ ، وَلاَ جَلَسْتُ الْبَصْرَةَ " ، " بَلْ " فِي السُّوقِ ، وَفِي الْبَصْرَةِ " ؛ لأَن هَذِهِ أَمْكِنَةٌ مُتَعَيِّنَةٌ مَعْرُوفَةٌ مُتَمَيِّزَةٌ بِأَعْيَانِهَا عَمَّا عَدَاهَا مِنَ الأَمْكِنَةِ فَأَشْبَهَتِ الأَسْمَاءَ الَّتِي لَيْسَتْ بِظُرُوفٍ فَلاَ يَتَعدّى الْفِعْلُ اللاَّزِمُ إِلَيْهَا بِنَفْسِهِ كَمَا لا يَتَعَدّى إِلَى الأَسْمَاءِ ، فَلاَ تَقُولُ : " جَلَسْتُ الدَّارَ " كَمَا لاَ تَقُولُ : " مَرَرْتُ زَيداً " ، بَلْ تَقُولُ : جَلَسْتُ فِي الدَّارِ كَمَا تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِزَيدٍ " .

وَإِنَّمَا لَمْ يَنْصِبِ الْفِعْلُ الْمَكَانَ الْمَخْصُوصَ وَنَصَبَ الزَّمَانَ الْمَخْصُوصَ ؛ لأَنَّهُ لاَ يَدُلُّ عَلَى الْمَكَانِ الْمَخْصُوصِ فَلَمْ يَنْصِبْهُ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ صِيغَةَ ا لْفِعْلِ تَحْصُلُ زَمَانًا دُونَ زَمَانٍ ، وَلاَ تَحْصُلُ مَكَانًا دُونَ مَكَانٍ ، فَلَمْ يَكُنْ لِلْفِعْلِ دلاَلَةٌ عَلَى الْمَكَانِ الْمُعَيَّنِ فَلَمْ يَعْمَلْ فِيهِ ، بَلْ لَهُ دِلاَلَةٌ عَلَى مُطْلَقِ الْمَكَانِ ، وَذَلِكَ لاَ يَخْرُجُ عَنِ الْجِهَاتِ ، فَلِذَلِكَ تَعَدّى إِلَيْهَا بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ حَرْفٍ .

كَالدَّارِ ، وَالْمَسْجِدِ ، وَالأَسْوَاقِ وَالشَّامِ ، وَالْمَشْرِقِ وَالْعِرَاقِ

ذَكَرَ فِي هَذَا أَمْثِلَةَ الْمَكَانِ الْمَخْصُوصِ ، فَيُقَالُ : " ذَهَبْتُ إِلَى الشَّامِ " وَيُسَمَّى الْمَخْصُوصُ مِنَ الْمَكَانِ الْمُؤَقَّتَ ، وَالتَّوْقِيتُ : التَّقْدِيرُ وَالتَّحْدِيدُ ، وَكَذَلِكَ مَوَاقِيتُ الْحَجِّ أَمْكِنَةٌ ، فَمِيقَاتُ الْعِرَاقِ ذَاتُ عِرْقٍ (١) ، وَمِيقَاتُ الشَّامِ الْجُحْفَةُ (٢) وَلَيْسَتْ " ذَاتُ عِرْقٍ ، وَالْجُحْفَةُ " أَزْمِنَةً ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: " دَخَلْتُ الدَّارَ "

---

(١) ذات عرق : هو الحد الفاصل بين تهامة ونجد ، وقيل : جبل طريق مكة ومنه ذات عرق . ينظر (مرصد الإطلاع ٢/٩٣٢) .

(٢) الجحفة : قرية كبيرة على طريقة المدينة من مكة على أربع مراحل ، وسميت بالجحفة لأن السيل اجتحفها واستأصل أهلها في بعض الأعوام (معجم البلدان ٢/١١٠) .

(فَـإِنَّ التَّـقْـدِيرَ: دَخَلْتُ فِـي الدَّارِ)[1] ، فَـحُذِفَ حَـرْفُ الْجَـرِّ تَخْـفِـيفًـا لِكَثْـرَةِ الاسْتِعْمَالِ[2] ، وَكَذَلِكَ لاَ يُقَالُ : " دَخَلْتُ الْقَوْمَ " ، بَلْ " دَخَلْتُ فِي الْقَوْمِ ، وَدَخَلْتُ فِي الأَمْرِ " فَلَمْ يَجُزْ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَكْثُرِ اسْتِعْمَالُهُ إِلاَّ فِي الْمَكَانِ .

فَأَمَّا "ذَهَبْتُ الشَّأْمَ " فَكَأَنَّهُمْ أَرَادُوا الْمَكَانَ، فَأَقَامُوا الْخَاصَّ مُقَامَ الْعَامِّ ، وَقِيلَ : إِنَّمَا قَالَتِ الْعَرَبُ هَذَا فِي الشَّأْمِ ؛ لأَنَّ مَعْنَاهُ الْيَسَارُ ؛ لأَنَّهُ شَـأْمَةٌ أَيْ : يَسْرَةٌ ، وَأَنْتَ لَوْ قُلْتَ : " ذَهَبْتُ شَـأْمَةً ، وَذَهَبْتُ الْيَسَـارَ " جَازَ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُم : " ذَهَبْتُ الْيَمَنَ " لأَنَّهُ مِنَ الْيُمْنِ ، والْيُمْنَةِ ، وَلَمْ يُجِيزُوا " ذَهَبْتُ عُمَانَ ، وَمَكَّةَ ، وَالْبَصْرَةَ " إِذْ لَيْسَ فِيهَا ذَلِكَ الْمَعْنَى .

وَقِيلَ : إِنَّمَا جَازَ " ذَهَبْتُ الشَّأْمَ " لأَنَّهُ يَسَارُ الْكَعْبَةِ ، وَالْيَمَنُ يَمِينُ الْكَعْبَةِ .

---

(١) سقط من (ف) سبق نظر .

(٢) وفي شرح الشريشي ٩٥٦/١ « وزعم الجرمي أنَّ « دخلت » يتعدى بنفسه ، وأبطلوا قولـه بقولهم : « دخلت في هذا الأمر » فعدوه بحرف الجرّ فدل على أنه الأصل » .

« الحـــال »

وَالْحَالُ هَيْئَةٌ شَبِيهُ الْوَصْفِ   كَجَاءَ زَيْدٌ خَائِفاً يَسْتَخْفِي

إِنَّمَا ذَكَرَ الْحَالَ بَعْدَ الظَّرْفِ لِشَبهِهَا بِهِ ، إِذْ [١] كَانَتْ مُقَدَّرَةً بِـ " فِي " كَمَا أَنَّ الظَّرْفَ كَذَلِكَ ، وَتَعْمَلُ فِيهَا الْمَعَانِي كَمَا تَعْمَلُ فِي الظَّرْفِ كَمَا يَأْتِي ذِكْرُهُ ، وَالشَّيْءُ يُذْكَرُ عَقِيبَ الشَّيْءِ إِذَا قَارَبَهُ أَوْ شَارَكَهُ فِي بَعْضِ الْأَوْصَافِ ، وَكَذَلِكَ ذَكَرَ الظَّرْفَ بَعْدَ الْمَصْدَرِ ، لأَنَّ مِنْهُ ظَرْفَ الزَّمَانِ ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ بِوَضْعِهِ كَمَا يَدُلُّ على الْمَصْدَرِ بِحرُوفِهِ[٢] .

وَالْحَالُ : مُشْتَقَّةٌ مِنْ " حَالَ يَحُولُ " إِذَا تَغَيَّرَ ، فَعَيْنُهَا " وَاوٌ " ، وَتُذَكَّرُ ، وَتُؤَنَّثُ ، تَقُولُ[٣] : " حَالٌ حَسَنٌ ، وَحَالٌ حَسَنَةٌ " [٤] .

وَقَوْلُهُ : " هَيْئَةٌ " يَدخُلُ فِيهِ الصِّفَةُ ؛ لأَنَّها هَيْئَةٌ ، فَاحْتَاجَ إِلَى إِخْرَاجِهَا عَنِ الصِّفَةِ بِقَوْلِهِ : " شَبِيهُ الْوَصْفِ " ، وَشِبْهُ الشَّيْءِ غَيْرُهُ ، وَوَجْهُ شَبَهِ الْحَالِ بِالصِّفَةِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا لِبَيَانِ الْهَيْئَةِ ، لَكِنَّ الصِّفَةَ لِبَيَانِ هَيْئَةِ الذَّاتِ ، وَالْحَالَ لِبيَانِ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ وَقْتَ كَوْنِهِ فَاعِلاً ، وَلِبيَانِ هَيْئَةِ الْمَفْعُولِ حِينَ وُقُوعِ الْفِعْلِ بِهِ لاَ مُطْلَقًا ، وَالصِّفَةُ تَابِعَةٌ لِلْمَوْصُوفِ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ ، وَالتَّثْنِيَةِ ،

---

(١) في الأصل « إذا » .

(٢) في (ف) « بحرف فيه » .

(٣) في (ف) « يقال » .

(٤) وفي شرح الزُّعَيْنِي لوحة ٣٣ « وقيل : سُمّي حالاً ، لأنَّهُ لايجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلاّ لِمَا أَنْتَ فيه تطاوَلَ الوقْتُ أو قَصُرَ » .

وتسميته حالاً تسمية بصرية ، أما الكوفيُّونَ ـ كما في الزّعَيْنِيّ أيضا ـ فيسمونه قَطْعاً ، لأنَّ الأصل أن يكون نعتًا إلاَّ أنَّهُ لما كان ما قبله معرفة وهو نكرة ، قطع عن التبعِّيةِ إلى النصب ، وَفرَّقَ هشام فقال : ما جاء منها بعد المعرفةِ المضمرةِ يسمى حالاً ، وما جاء بعد المعرف الظاهرة يسمّى قَطْعاً .

وَالْجَمْعِ ، وَالْحَالُ كَذَلِكَ، وَتُخَالِفُهَا فِي أَنَّهَا غَيْرُ تَابِعَةٍ[١] لِصَاحِبِهَا فِي الْإِعْرَابِ ، وَلاَ فِي التَّعْرِيفِ .

وَرَسْمُ الْحَالِ أَنْ يُقَالَ : هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي يَدُلُّ عَلى هَيْئَةِ فَاعِلٍ ، أَوْ مَفْعُولٍ بِهِ ، فَإِنْ قُلْتَ : يَدْخُلُ فِيهِ " جَاءَنِي رَجُلٌ كَرِيمٌ ، وَرَأَيْتُ رَجُلاً كَرِيماً ! قُلْتُ : إِنَّ قَوْلَكَ : جَاءَنِي رَجُلٌ كَرِيمٌ " يَدُلُّ عَلَى هَيئَةِ ذَاتٍ مُطْلَقاً لاَ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ فَاعِلاً أَوْ مَفْعُولاً ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : " فِي الدَّارِ رَجُلٌ كَرِيمٌ ، فَلَمْ يَكُنْ فَاعِلاً ، وَلاَ مَفْعُولاً ، وَالصِّفَةُ ثَابِتَةٌ لَهُ مَعَ انْتِفَاءِ الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ ، فَأَمَّا الْحَالُ فَهِيَ وَصْفُ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ حِينَ وُقُوعِ الفِعْلِ مِنْهُ ، وَوَصْفُ هَيْئَةِ الْمَفْعُولِ حِينَ وُقُوعِ الْفِعْلِ بِهِ لاَ مُطْلَقًا ، وَلِذَلِكَ كَانَتْ مُخَصِّصَةً وَمُقَيِّدَةً لَهُ كَقَوْلِهِ[٢] :

" جَاءَ زَيدٌ خَائِفًا يَسْتَخْفِي "

فَإِنَّ " خَائِفًا " مُخَصِّصٌ لِلْمَجِيءِ وَمُقَيِّدٌ لَهُ ، فَإِذَا انْتَفَى الْمَجِيءُ انْتَفَى الْخَوْفُ الْمُخَصِّصُ لَهُ ضَرُورَةً ، لأَنَّهُ إِذَا انْتَفَى الْعَامُّ انْتَفَى الْخَاصُّ ، وَقَوْلُهُ : " يَسْتَخْفِي " حَالٌ ثَانِيَةٌ ، أَيْ : مُسْتَخْفِيًا، وَصَاحِبُهَا الضَّمِيرُ فِي الْحَالِ الأَوَّلِ[٣]، وَهِيَ عَامِلَةٌ فِيهَا[٤] .

---

(١) بعده في (ف) « للموصوف في التذكير » وهو تكرار من الناسخ مع ما قبله سببه زلة نظر .

(٢) في النسختين « كقولك » والأولى ما أثبت ، لأنه قول الناظم .

(٣) ذكر الرُّعيني في شرحه أن ابن جني وجماعة من النحويين يجيزون تعدد الحال وصاحبها متحد ، نحو « جاء زيد ماشيا ضاحكا » على أن « ضاحكًا ، وماشيًا » حال من زيد ، وحجتهم أن الحال صفة في المعنى للفاعل أو المفعول ، واجتماع صفتين فأكثر جائز ، وذهب الفارسي وجماعة من المحققين إلى أن ذلك لا يجوز ، وحجتهم أن الحال مشبهة بالمفعول فكما أن الفعل إذا استوفى مفعوله لم يكن له مفعول آخر ، كذلك إذا أخذ الحال لم يكن له حال أخرى ، فعلى هذا المذهب إذا جاء ما يوهم جواز المذهب الأول ، نحو قولك « جاء زيد ماشياً راكباً » جعل أهل هذا المذهب الحال الأولى من زيد ، والثانية حالا من الضمير في الأولى ، وكذا الحكم فيما زاد . (شرح الرعيني لوحة ٣٨) بتصرف ، وعليه يكون المؤلف موافقاً للفارسي فيما ذهب إليه ، وقال المؤلف في التحفة الشافية لوحة ٦٤ : « وكما يكون للمبتدأ خبران فصاعداً قد يكون لذي الحال حالان فصاعدًا ، ويجوز أن يكون الحال الثانية من الضمير في الحال الأولى ، والعامل فيها الحال الأولى » .

(٤) انظر الإيضاح العضدي ١٩٩ ، وابن يعيش ٢/٥٥ .

مَنْصُوبَةٌ مُشْتَقَّـةٌ مَنْكُـورَهْ حَالٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ الْمَنْكُورَهْ

بَعْدَ كَلَامٍ تَمَّ فَهْيَ فَضْلَـهْ فِيهَا ضَمِيرٌ وَتَكُونُ جُمْلَـهْ

قَدْ ذَكَرَ لِلْحَالِ سِتَّ شَرَائِطَ ، خَمْسٌ[1] مِنْهَا شَرْطٌ فِي نَصْبِهَا ، أَمَّا كَوْنُهَا « مَنْصُوبَةً » فَلِأُمُورٍ نَذْكُرُ بَعْضَهَا :

أَحَدُهَا : لِشَبَهِهَا بِالْمَفْعُولِ فِي كَوْنِهَا فَضْلَةً .

وَالثَّانِي : ([2] لِشَبَهِهَا بِالظَّرْفِ لِتَقْدِيرِهَا بِـ " فِي " .

وَالثَّالِثُ)[2] : لِشَبَهِهَا بِالْمَصْدَرِ فِي مَجِيئِهَا مُؤَكِّدَةً .

وَأَمَّا كَوْنُهَا " مُشْتَقَّةً " فَلِشَبَهِهَا بِالصِّفَةِ ، وَ لِأَنَّهَا تَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ ، وَلِيَحْصُلَ لَهَا الْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّمْيِيزِ بِالاشْتِقَاقِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُم : جَاءَ الْقَوْمُ رَجُلاً رَجُلاً[3] فَإِنَّ الْمَعْنَى جَاءُوا مُفَصَّلِينَ هَذَا التَّفْصِيلَ .

وَأَمَّا كَوْنُهَا " مَنْكُورَةً " فَلِأَنَّهَا خَبَرٌ فِي الْمَعْنَى ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا " فَقَدْ أَخْبَرْتَ عَنْهُ بِمَجِيءٍ وَرُكُوبٍ ، وَ لِأَنَّهَا جَوَابٌ لِـ " كَيْفَ " وَإِنَّمَا يَقَعُ " كَيْفَ " لِلاسْتِفْهَامِ عَنِ النَّكِرَاتِ ؛ لِأَنَّهَا سُؤَالٌ عَنِ الْأَحْوَالِ الْمَجْهُولَةِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُم : " مَرَرْتُ بِهِم الْجَمَّاءَ [4] الْغَفِيرَ " فَإِنَّمَا تَقْدِيرُهُ : مَرَرْتُ بِهِمْ جَامِّينَ ـ أَيْ : كَثِيرِينَ ـ غَافِرِينَ الْأَرْضَ بِكَثْرَتِهِم أَيْ : سَاتِرِينَ لَهَا . ٧٤ / ب

---

(١) في (ف) « خمسة » .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في نصب الجزء الثاني خلاف ، ذهب الزَّجَّاجُ إلى أنّه توكيد ، وذهب ابن جني إلى أنه صفة للأول ، وقيل : إن الاسمين معا منصوبان بالعامل الذي قبلهما ، لأن مجموعهما هو الحال ، والحالية مستقادة منهما لا من أحدهما ، فصارا يعطيان معنى المفرد ، ينظر في التصريح ١/ ٣٧٠ ، وشرح الرعيني لوحة ٤٥ .

(٤) في الأصل « الجمّ » .

وَإِنَّمَا كَانَ صَاحِبُ الْحَالِ مَعْرِفَةً ؛ لأَنَّهُ مُخْبَرٌ عَنْهُ بِهَا فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً لِتَحْصُلَ الْفَائِدَةُ ؛ إِذ الْمَجْهُولُ لاَ يُفِيدُ الإِخْبَارُ عَنْهُ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " مَرَرْتُ بِكُلٍّ قَائِمًا " فَإِنَّمَا جَازَ الْحَالُ مِنَ النَّكِرَةِ لِمَا فِي " كُلّ " مِنَ الْعُمُومِ الَّذِي يَجُوزُ مَعَهُ الابْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ ، وَلِيَحْصُلَ الْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصِّفَةِ لِمُخَالَفَتِهَا إِيَّاهُ فِي التَّعْرِيفِ .

وَأَمَّا كَوْنُهَا " بَعْدَ كَلاَمٍ تَامٍّ " لِيَتَحَقَّقَ بِذَلِكَ كَوْنُهَا فَضْلَةً ، وَقَدْ عَلَّلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : فَهْيَ فَضْلَةٌ " (أَيْ : فَضْلَةٌ)[1] لِمَجِيئِهَا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلاَمِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " فِيهَا ضَمِيرٌ " فَلَيْس فِيهِ زِيَادَةُ (فَائِدَةٍ عَلَى[2]) قَوْلِهِ : " مُشْتَقَّةٌ " ، فَإِنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ كَوْنِهَا مُشْتَقَّةً أَنَّ فِيهَا ضَمِيرًا ، اللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ قَدْ ذَكَرَهُ عَلَى وَجْهِ التَّأْكِيدِ[3] ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِي الْحَالِ ضَمِيرًا مَرْفُوعًا ارْتِفَاعَ الْفَاعِلِ بِفِعْلِهِ رَفْعُهَا الظَّاهِرَ بَعْدَهَا نَحْوُ " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ قَائِمًا أَبُوهُ " فَأَبُوهُ فَاعِلُ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) « فائدة تدل على » .

(٣) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٥٣ : « السادس أن يكون فيها ضميرا لترتبط مع صاحبها به ، والنيلي حكم بأن قوله : « فيها ضمير » مكرر لأنه قد فهم من كونها مشتقة أن يكون فيها ضمير ، ثم قال : اللهم إلا أن يكون قد ذكره على وجه التأكيد ، وأقول : هذا ليس بمكرر ، لأن الحال قد تكون مشتقة ولا ضمير فيها وذلك إذا ارتفع الظاهر بعدها ، فعلى هذا الشَّرْطُ هُوَ رفْعُها الفاعلَ سواء كان ظاهراً أو مضمراً ، وأما اشتراط كونه مضمراً فغير صحيح » .

وقال الشريشي ٦٧١/١ : « وقوله : « فيها ضمير « يريد : أنها لما وجب أن تكون مشتقة أو في حكم المشتق وجب أن يكون فيها ضمير : لأن المشتق لا بد فيه من الضمير ، وكذلك ما كان في معنى المشتق ، ووافق ابن القواس ٥٥٦/١ النيلي إذ قال : « لأن شرط كونها مشتقة يغني عنه ، وإنما هو حكم لها » .

مَرْفُوعٌ بِـ « قَائِمٍ » ، وَيُعْطَفُ عَلَى الضَّمِيرِ [[2] وَيُؤَكِّدُ تقول[1] : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ قَائِمًا هُوَ فَعَمْرُو ، وَ " عَمْرُو " مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ فِي الْحَالِ ، وَ " هُوَ " تَأْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ][2] ، وَتَقُولُ : " مَرَرْتُ بِالْمَرْأَتَيْنِ جَالِسَتَيْنِ كِلْتَاهُمَا ، فَكِلْتَاهُمَا تَأْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ فِي " جَالِسَتَيْنِ " ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَتَكُونُ جُمْلَهْ ، فَيَأْتِي ذِكْرُهُ بِلاَ فَصْلٍ .

فَتَلْزَمُ الْوَاوَ وَطَوْراً تُحْذَفُ   وَالْحَالُ مِنْ عَامِلِهَا مَا يَضْعُفُ

تَقْدِيرُهُ وَيَكُونُ الْحَالُ جُمْلَةً فَتَلْزَمُ الْوَاوَ ، أَيْ : تَلْزَمُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ ، وعَلَى الأَفْصَحِ فِي الْبَعْضِ ، وَلَمَّا أَشْبَهَتِ الْحَالُ الصِّفَةَ ، وَالْجُمَلُ تُوصَفُ بِهَا النَّكِرَاتُ جَازَ أَنْ تَكُونَ ـ أَعْنِي الْجُمْلَةَ ـ حَالاً مِنَ الْمَعْرِفَةِ ، وَكُلُّ جُمْلَةٍ جَازَ أَنْ تَكُونَ خَبَراً أَوْ صِفَةً أَوْ صِلَةً جَازَ أَنْ تَكُونَ حَالاً، وَالْجُمْلَةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ اسْمِيَّةً ، أَوْ فِعْلِيَّةً ، فَإِنْ كَانَتْ اسْمِيَّةً فَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، ضَرْبٌ تَلْزَمُ فِيهِ[3] الْوَاو ، وَضَرْبٌ لا تلزَمُ ، وَالَّذِي تَلْزَمُهُ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدأُ مِنَ الْجُمْلَةِ ضَمِيراً لِصَاحِبِ الْحَالِ ، نَحْوُ : جَاءَ زَيدٌ وَهُوَ ضَاحِكٌ .

وَالثَّانِي : إِذَا خَلَتِ الْجُمْلَةُ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى ذِي الْحَالِ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيدٌ وَعَمْرُو مُنْطَلِقٌ " ، وَإِلَى (الضَّرْبَيْنِ)[4] أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " فَتَلْزَمُ الْوَاوَ " .

وَأَمَّا الضَّرْبُ الَّذِي لاَ تَلْزَمُ فِيهِ ا لْوَاوَ فَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْن ، ضَرْبٌ الأَفْصَحُ فِيهِ إِثْبَاتُ الْوَاوِ ، وَضَرْبٌ الأَفْصَحُ فِيهِ طَرْحُهَا مِنْهُ ، فَالأَوَّلُ نَحْوُ قَوْلِكَ : " جَاءَ

---

(١) في نسخة (ف) « بقوله » .

(٢) سقط من الأصل سبق نظر .

(٣) في (ف) « فيها » .

(٤) في الأصل « هذا الضرب » .

زَيدٌ وَأَبُوهُ ضَاحِكٌ " يَجُوزُ طَرْحُ الْوَاوِ مِنْهَا ؛ لأَنَّ الارْتِبَاطَ قَدْ حَصَلَ بِالضَّمِيرِ الْعَائِدِ مَنَ الْجُمْلَةِ عَلَى ذي ا لْحَالِ ، مِثَالُهُ قَوْلُهُم : " كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلَى فِيّ " وَالأَفْصَحُ إِثْبَاتُ الْوَاوِ ؛ لأَنَّ الْحَالَ[١] فِي الْمَعْنَى مُقَدَّرَةٌ بِخَبَرِ الْمُبْتَدأِ ، وَلَيْس فِي خَبَرِ الْمُبْتَدأِ عَائِدٌ عَلَى الْمُبْتَدا وَالضَّمِيرُ فِي الْمُبْتَدأِ الَّذِي هُوَ " أَبُوهُ " لِرَبْطِ الْمُبْتَدَإِ لاَ لِرَبْطِ الْخَبَرِ ، قَالُوا : وَهِيَ (الَّتِي رَبَطَتِ)[٢] الْخَبَرَ وَالْمُبْتَدأَ جَمِيعًا ، وَالْمُرَادُ رَبْطُ الْخَبَرِ لَكِن لاَ يُمْكِنُ دُخُولُهَا عَلَيْهِ وَهُوَ الْحَالُ فِي الْحَقِيقَةِ إِذْ لاَ يُمْكِنُ[٣] دُخُولُ الْوَاوِ عَلَى الْخَبَرِ فَأَدْخَلُوهَا عَلَى الأَوَّلِ .

وَالْحَقُّ أَنَّ الْخَبَرَ مُرْتَبِطٌ بِالْمُبْتَدَأِ ، وَالْمُبْتَدَأُ مُرْتَبِطٌ (بِالضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى ذِي الْحَالِ)[٤] ، وَسِيبَوَيْهِ[٥] يُقَدِّرُ الْوَاوَ الدَّاخِلَةَ عَلَى الْجُمْلَةِ الْحَالِيَّةِ بِـ " إِذْ " ؛ لِمَا فِي الْحَالِ مِنْ شَبَهِ الظَّرْفِ .

وَأَمَّا الضَّرْبُ الَّذِي الأَفْصَحُ فِيهِ طَرْحُ الْوَاوِ فَهُوَ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ الْمُبْتَدأِ ظَرْفًا مُقَدَّمًا عَلَيْهِ نَحْوُ : خَرَجَ زَيْدٌ عَلَيْهِ جُبَّةُ صُوفٍ ، (أَي : وَعَلَيْهِ جُبَّةُ صُوفٍ)[٦] ، قَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) في (ف) « لأنَّ الوَاوَ » .

(٢) في (ف) « الذي نصبت » .

(٣) في (ف) « لا يكن » .

(٤) في (ف) « بالخبر والغاية على ذي الحال « وهو تحريف .

(٥) انظر الكتاب ١/٩٠ ، ابن يعيش ٢/٦٨ .

(٦) سقط من (ف) سبق نظر .

خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِى عَلَيَّ سَوَادُ[1]

أيْ : وَعَلَيَّ سَوَادٌ .

وَأَمَّا إِذَا كَانَتِ الْجُمْلَةُ فِعْلِيَّةً ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُضَارِعاً أَوْ لَيْسَ ، فَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُثْبَتًا أَوْ لَيْسَ ، فَإِنْ كَانَ مُثْبَتًا فَلاَ حَاجَةَ إِلَى الْوَاوِ تَنْزِيلاً لِلْمُضَارِعِ مَنْزِلَةَ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي عَدَمِ احْتِيَاجِهِ إِلَى الْوَاوِ ، بَلْ لاَ بُدَّ مِنَ الضَّمِيرِ ، نَحْوُ " قَدِمَ زَيدٌ يَتَكَلَّمُ " أَيْ : مُتَكَلِّمًا " ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا مَنْفِيًا فَهُوَ عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ ، بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيدٌ وَمَا يَنْطَلِقُ أَخُوهُ .

وَبِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيدٌ مَا يَنْطَلِقُ أَخُوهُ "

وَبِالْوَاوِ وَحْدَهُ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيدٌ وَمَا يَنْطَلِقُ عَمْرٌو " .

وَإِنَّما جَازَ إِخْلاَءُ الْجُمْلَةِ (الْحَالِيَّةِ)[2] مِنَ الضَّمِيرِ تَشْبِيهًا لَهَا بِالظَّرْفِ إِذَا وَقَع خَبَرًا ، إِذْ لاَ ضَمِيرَ فِيهِ (ظَاهِرٌ)[3] ، وَبِتَقْدِيرِ[4] الْوَاوِ بِـــ " إِذْ "

---

(١) هذا عجز بيت لبشار بن برد ، كما في ديوانه ٣/٥١ ، وهو بتمامه :

« إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها   نَهَضْتُ مع البازي عَلَيَّ سَوادُ »

وهو من قصيدة يخاطب بها خالد بن جبلة الباهلي ، قال محقق الديوان : « هذا البيت من أشهر شعر بشار استشهد به علماء العربية على خلو جملة الحال من الواو إذا كان خبرها ظرفاً مقدّما عليها ، لأنه بتقدمه صار المبتدأ بعده كالفاعل ، فأشبهت الجملة الفعلية فصارت جملة « عليَّ سواد » كأنها فعلية » .

إنكار البلدة : إنكار أهْلِها على حَدِّ قولِهِ تعالى : « واسأل القَرْيَة » ، البازي : الصقر وهو من أبكر الطيور خروجاً،عليّ سواد : أي : بقية من الليل .

وهو في شرح الكافية للرضي ٢١١/١ ، والخزانة ٥٤٠/١ بولاق ، ومعاهد التنصيص ٢٨٧/١ ، والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن للزملكاني ٢٥١ .

(٢) سقط في (ف) .

(٣) في (ف) « دخل ظاهر » .

(٤) في الأصل « وتقدير » .

يَتَحَقَّقُ شَبَهُ الظَّرْفِ[1] .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ مُضَارِعًا وَهُوَ الْمَاضِي ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مِثْبَتًا أَوْ لَيْس ، فَإِنْ كَانَ مُثْبَتًا فَفِيهِ أَيضًا ثَلاَثَةُ أَوْجِهٍ :

الأَوَّلُ : بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيدٌ وَقَدْ خَرَجَ أَبُوهُ " .

وَالثَّانِي : بالضَّمِيرِ وَحْدَهُ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيْدٌ قَدْ خَرَجَ أَبُوه " .

وَالثَّالِثُ : بِالْوَاوِ وَحْدَهُ : نَحْوُ " جَاءَ زَيدٌ وَقَدْ خَرَجَ عَمْرٌو " .

وَإِنْ كَانَ مَنْفيا فثَلاَثَةٌ أَيْضًا :

بِالْوَاوِ والضَّمِيرِ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيدٌ وَمَا خَرَجَ أَبُوهُ " .

([3] وَبِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ [نَحْوُ " جَاءَ][2] زَيدٌ مَا خَرَجَ أَبُوهُ ")[3]

وَبِالْوَاوِ وَحْدَهُ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيدٌ وَمَا خَرَجَ عَمْرٌو " .

وَلاَبُدَّ مَعَ الْمَاضِي الْمُثْبَتِ مِنْ " قَدْ " ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً ، نَحْوُ قَولِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ جَاءُ وكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [4] أَيْ : قَدْ حَصِرَتْ[5] .

---

(١) قال السيوطي في الهمع ٢٤٧/١ : وقدَّرَها سيبويه والأقدمون بـ « إذ » ولا يريدون أنها بمعنى « إذ » إذ لا يرادف الحرف الاسم ، بل إنَّها وما بَعْدَها قَيْدٌ للفعلِ السَّابِقِ كما أنَّ إذْ كذلك » .

(٢) تكملة يوجبها المقام .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

(٤) سورة النساء : ٩٠ .

(٥) هذا مذهب جمهور البصريِّين ، لأن لفظة « قد » تقرب الماضي من الحال ، أما الكوفيون والأخفش فقد ذهبوا إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالاً سواء كان معه « قد » أو لم تكن ، لأن التقدير على خلاف الأصل ، وقياسًا على وقوعه صفة للنكرة من غير تقدير ، وهو الراجح في نظري ، لأنَّه قد ورد بدون « قد » كثيراً وتأويل الكثير ضَعيفٌ .

انظر : الإنصاف ٢٥٢ المسألة ٣٢ ، وابن يعيش ٦٧/٢ ، وشرح الكافية للرضيِّ ٢١٢/١ ، والهمع ٢٤٧/١ .

فَهَذِهِ تِسْعَةُ أَوْجُهٍ فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ غَيْرِ الْمُضَارِعِ الْمُثْبَتِ .

وَالْمُضَارِعُ الْمُقْتَرِنُ بِلَمْ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَاضِي ، نَحْوُ " جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَنْطَلِقْ عَمْرٌو " .

قَوْلُهُ : " وَالْحَالُ مِنْ عَامِلِهَا مَا يَضْعُفُ " لَمَّا ذَكَرَ الْحَالَ وَبَيَّنَ حَقِيقَتَهَا ، وَذَكَرَ شَرَائِطَهَا أَخَذَ فِي ذِكْرِ الْعَامِلِ فِيهَا فِعْلاً أَوِ اسْمًا مُشْتَقًّا مِنَ الْفِعْلِ ، وَلَمْ يَمْنَعْ تَقدُّمَهَا عَلَيْهِ مَانِعٌ ، جَازَ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهِ ؛ لِقُوَّةِ الْفِعْلِ بِالتَّصَرُّفِ فَتَقُولُ : " رَاكِبًا جَاءَ زَيدٌ " ، وَغَيْرُ ذَلِكَ لَمْ يَتَقَدَّمِ الْحَالُ عَلَيْهِ ؛ لِضَعْفِهِ .

فَلاَ تُقَدِّمْهَا عَلَى تَنْبِيهِ ... وَلاَ إِشَارَةٍ ، وَلاَ تَشْبِيهِ

وَلاَ عَلَى ظَرْفٍ لَهُ فِيهَا عَمَلْ ... وَفِي سِوَاهَا إِنْ تُقَدِّمْ لَمْ تُبَلْ

الْعَامِلُ فِي الْحَالِ عَلَى ضَرْبَيْنِ : لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ ، فَالْمَعْنَوِيُّ ــ هُوَ الَّذِي عَنَاهُ بِقَوْلِهِ : " وَالْحَالُ [مِنْ](١) عَامِلِهَا مَا يَضْعُفُ " ــ فَلاَ يَتَقَدَّمُ الْحَالُ عَلَيْهِ ؛ لأَنَّهُ ضَعُفَ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي نَفْسِهِ فَضَعُفَ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي مَعْمُولِهِ ، وَقَدْ ذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ أَرْبَعَ صُوَرٍ :

إِحْدَاهَا : التَّنْبِيهُ [(٢) نَحْوُ : هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا ، فَلاَ يَجُوزُ " قَائِمًا هَذَا زَيْدٌ " ، وَيَجُوزُ " هَا قَائِمًا ذَا زَيْدٌ " فَتُقَدِّمُهَا عَلَى صَاحِبِهَا لاَ عَلَى التَّنْبِيهِ](٢) .

الثَّانِيَةُ : اسْمُ الإِشَارَةِ ، نَحْوُ : ذَا زَيْدٌ قَائِمًا ، فَلاَ يَجُوزُ " قَائِمًا ذَا زَيْدٌ " .

الثَّالِثَةُ : التَّشْبِيهُ ، نَحْوُ " كَأَنَّكَ قَائِمًا أَسَدٌ " ، وكذلك التَّمَنِّي ، نَحْوُ : لَيْتَكَ قَائِمًا فِي دَارِنَا " ، وَكَذَلِكَ التَّرَجِّي ، نَحْوُ " لَعَلَّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا خَلْفَ عَمْرٍو " ،

---

(١) في الأصل « في » .

(٢) سقط من الأصل سبق نظر .

وَكَذَلِكَ النِّدَاءُ ، نَحْوُ[١] :

يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لأَقْوَامِ [٢]

وَالْحَالُ فِي هَذِهِ الصُّوَرِ كُلِّهَا مِنَ الْمَفْعُولِ فِي الْمَعْنَى ؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ فِي التَّنْبِيهِ " أُنَبِّهُ عَلَى زَيدٍ قَائِمًا " ، وَفِي الإِشَارَةِ " أُشِيرُ إِلَيْهِ قَائِمًا " ، وَفِي التَّشْبِيهِ " أُشَبِّهُهُ فِي حَالِ قِيَامِهِ بِالأَسَدِ " ، وَكَذَا فِي " لَيْتَ " تَقْدِيرُهُ " أَتَمَنَّاهُ قَائِمًا " ، وَفِي " لَعَلَّ " " أَتَرَجَّاهُ قَائِمًا " ، وَفِي " النِّدَاءِ " أَدْعُو بُؤْسَ الْجَهْلِ ضَرَّارًا .

فَأَمَّا الظَّرْفُ[٣] فَنَحْوُ قَولِكَ : " زَيدٌ عِنْدَنَا قَائِمًا " ، فَلاَ يَجُوزُ " زَيدٌ قَائِمًا عِنْدَنَا" ، بِتَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى الظَّرْفِ [٤] ، وَالْحَالُ ٧٥/ب هَهُنَا مِنَ الْفَاعِلِ فِي الْمَعْنَى ؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ " زَيدٌ اسْتَقَرَّ عِنْدَنَا قَائِمًا : " وَصَاحِبُ الْحَالِ الضَّمِيرُ (فِي)[٥]

---

(١) في (ف) « نحو النابغة » .

(٢) هذا عجز بيت للنابغة الذبياني كما في ديوانه ٢٢٠ ، وصدره :

« قالت بنو عامر خالوا بني أسد » ويروى : يا بؤس للحرب .

وهو في الكتاب ٢/٢٧٧ هارون ، والخصائص ٣/١٠٦، والمحتسب ١/٢٥١ ، والإنصاف ١/٣٣٠ ، وابن يعش ٣/٦٨، ٤/٣٦، ٥/١٠٤، والخزانة ١/٢٨٥، ٢/١١٩، والهمع١/١٧٣ .

خالوا : تخلوا من حلفهم وقاطعوهم . يابؤس للجهل ، يعني ما أبأس الجهل على صاحبه وأضرَّه لَهُ !

(٣) هذه هي الصورة الرابعة .

(٤) هذا مذهب سيبويه وقد أجازه الأخفش مطلقا إن تقدم المبتدأ ، نحو « زيد واقفاً خلفك » ، و « زيد واقفاً في الدار » ، واحتج بقوله تعالى : ﴿ والسموات مطويات بيمينه ﴾ على قراءة من نصب « مَطْويات » ، ولم يجز ذلك سيبويه ، لأن الظرف والمجرور بحرف الجر غير متصرفين كليت ولعل وكأنَّ مستفاد من شرح ابن القواس ٥٦٢ ، وشرح ابن الخباز ١/٢٧٠ ، وانظر الكتاب ٢/١٢٢ هارون وشرح الألفية لابن عقيل ١/٨٤٦ ، فما بعدها ، وشرح الكافية ١/٢٠٤ .

(٥) سقط من (ف) .

الظَّرْفِ ؛ وَهُوَ فَاعِلٌ ، وَإِنَّمَا بَيَّنَّا هَذَا الْبَيَانَ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ الْحَالَ إِنَّمَا هِيَ وَصْفُ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ ، أَوِ لْمَفْعُولِ .

فَإِنْ قِيلَ: فَالْحَالُ يُشْبِهُ الظَّرْفَ ، وَالظَّرْفُ يَعْمَلُ فِيهِ الْمَعْنَى مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ ، نَحْوُ " كُلَّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ " فَثَوْبٌ مُبْتَدأٌ ، وَ " لَكَ " الْخَبَرُ ، والْجَارُ وَالْمَجْرُورُ - أَعْنِي " لَكَ " عَامِلٌ فِي " كُلَّ يَوْمٍ " النَّصْبَ .

قُلْتُ : الْحَالُ لِشَبَهِهَا بِالظَّرْفِ تَعْمَلُ فِيهَا الْمَعَانِي ، وَلِشَبَهِهَا بِالْمَفْعُولِ لاَ يَعْمَلُ فِيهَا الْمَعْنَى مُتَقَدِّمَةً .

وَكَذَلِكَ الْحَالُ مِنَ الْمَجْرُورِ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، أَوِ الإِضَافَةِ[١] لاَ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ .

قَوْلُهُ : " وَفِي سِوَاهَا إِنْ تُقَدِّمْ لَمْ تُبَلْ " أَيْ : فِي سِوَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ يَجُوزُ التَّقْدِيمُ فِي الْحَالِ، وَذَلِكَ فِي الْفِعْلِ ، وَقَدْ ذُكِرَ[٢] ، وَفِي اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَالْمَفْعُولِ ، وَالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، فَأَمَّا اسْمُ الْفَاعِلِ فَنَحْوُ " زَيْدٌ قَائِماً ضَارِبٌ عَمْرًا " ، أَيْ : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا قَائِمًا " ، وَقَوْلُنَا[٣] فِيمَا تَقَدَّمَ : " مَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ "[٢] احْتِرَازٌ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُعَرَّفِ بِاللاَّمِ الْمَوْصُولَةِ بِهِ[٤] .

وَمِثَالُ اسْمِ الْمَفْعُولِ " زَيْدٌ قَائِمًا مَضْرُوبٌ غُلاَمُهُ " أَيْ : " زَيْدٌ مَضْرُوبٌ غُلاَمُهُ قَائِمًا " ، وَمِثَالُ الصِّفَةِ " زَيْدٌ قَائِمًا حَسَنُ الْوَجْهِ " أَيْ : " زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ قَائِمًا " .

---

(١) في (ف) « أو بالإضافة » ، ومثال مجيء الحال من المجرور قولك « مررت بزيد قائما » ، ومثالها من المجرور بالإضافة قوله تعالى « ملة إبراهيمَ حَنيفاً » .

(٢) راجع ص ٤٨٨ .

(٣) في النسختين « وقلنا » ، والأولى ما أثبت .

(٤) فلا يجوز أن نقول : أعجبني مجردةً الضَّاربُ هنداً . عن شرح الكافية ١/٢٠٥ .

وَإِذَا عَمِلَ فِي الْحَالِ فِعْلٌ جَامِدٌ لاَ يَتَصَرَّفُ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ ، نَحْوُ " مَا أَحْسَنَ زَيْداً قَائِماً ! ، [وَنِعْمَ الرَّجُلُ قَائِماً زَيْدٌ] (١) ، وَفِي تَقْدِيمِ الْحَالِ مِن اسْمِ " لَيْسَ " عَلَيْهَا خِلاَفٌ كَالْخِلاَفِ فِي خَبَرِهَا(٢)، نَحْوُ " لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً بِجَمِيلٍ " وَكَذَلِكَ مِنَ الضَّمِيرِ فِي خَبَرِهَا .

وَحَالُ مَا نُكِّرَ قَبْلَهُ يَحِلّْ كَقَوْلِهِ : لِمَيَّ مُوحِشاً طَلَلْ

إِنَّمَا حَسُنَتِ الْحَالُ مِنَ النَّكِرَةِ إِذَا قُدِّمَتْ عَلَيْهَا نَحْوُ : قَامَ ضَاحِكاً رَجُلٌ . كَمَا حَسُنَ الابْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ إِذَا قُدِّمَ عَلَيْهَا خَبَرُهَا وَهُوَ ظَرْفٌ نَحْوُ " عِنْدَكَ رَجُلٌ " وَالْحَالُ لَهَا شَبَهٌ بِالظَّرْفِ ، وَشَبَهٌ بِالْخَبَرِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَصَحَّ الإِخْبَارُ عَنِ النَّكِرَةِ بِالظَّرْفِ مَعَ تَقَدُّمِهَا ، فَكَذَا يَصِحُّ الْحَالُ مِنَ النَّكِرَةِ مَعَ التَّقْدِيمِ ، وَلأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَتَقَدَّمْ لاَلْتَبَسَتْ بِالصِّفَةِ فِي نَحْوِ " ضَرَبْتُ رَجُلاً رَاكِباً " فَلِهَذَا قَالَ : " وَحَالُ مَا نُكِّرَ قَبْلَهُ يَحِلْ "أَيْ : تَقَعُ حَالَةً قَبْلَهُ ، وَكَذَا إِذَا وُصِفَتِ النَّكِرَةُ حَسُنَ الْحَالُ مِنْهَا ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ " سَبَّقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بَيْنَ الْخَيْلِ ، فَجَاءَ فَرَسٌ (٣) لَهُ سَابِقًا (٤) " فَلَمَّا وُصِفَ الْفَرَسُ بِقَوْلِهِ : " لَهُ " (٥) حَسُنَتِ الْحَالُ مِنْهُ مَعَ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) أيْ : من جوَّز تقديم خبرها جوّز تقديم الحال ، وَمَن مَنَعَ مَنَعَ .

(٣) في (ف) "فرسا " وهو خطأ نحوى .

(٤) أخرج الإمام أحمد في مسنده ٢/٥ ، ١١ ، ٥٦ من حديث ابن عمر قال : " سبّق رسول الله صلي الله عليه وسلم بين الخيل فأرسل ما ضمر منها من الحفياء أو الحيفاء إلى ثنية الوداع وأرسل مالم يضمر منها من ثنية الوداع إلى مسجد بني زريق " الحديث .

وأخرجه أبو داود في سننه ٣٩/٣ من حديث ابن عمر رقم " ٢٥٧٧ " بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم " سبق بين الخيل " ، وفضل القرح في الغاية " أمَّا عبارة " فجاء فرس له سابقاً " فلم أجدها في الحديث ، وهو في المرتجل ١٦٥ ، وشرح الكافية للرضي ٢٠٤/١ ، والله أعلم .

(٥) سقط من (ف) .

التَّنْكِيرِ ، كَمَا يَحْسُنُ الْإِخْبَارُ عَنِ النَّكِرَةِ إِذَا وُصِفَتْ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ رَفْعِ " سَابِقٍ " وَنَصْبِهِ أَنَّكَ إِذَا رَفَعْتَهُ نَعْتًا لِلفَرَسِ جَازَ أَنْ يَكُونَ السَّبْقُ حَصَلَ لِلْفَرَسِ من قَبْلُ ، (لاَ) [1] فِي تِلْكَ الْحَالِ ، وَظَاهِرُ النَّصْبِ أَنَّ السَّبْقَ حَصَلَ فِي تِلْكَ الْحَالِ (لاَ) [2] فيمَا تَقَدَّمَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " لِمَّي مُوحِشًا طَلَلْ " يُرِيدُ به قَوْلَ الشَّاعِرِ :

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ [3]

والشَّاهِدُ فيهِ أَنَّ " طَلَلاً " نَكِرَةٌ ، وَ " مُوحِشًا " صِفَتُهُ ، وَالتَّقْدِيرُ " لِمَيَّةَ طَلَلٌ مُوحِشٌ " فَلَمَّا قَدَّمَهُ نَصَبَهُ عَلَى الْحَالِ مِنَ النَّكِرَةِ [4].

وَالَّذِي أَرَاهُ فِي مِثْلِ هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ الْحَالَ هُنَا [5] لَيْسَتْ مِنَ النَّكِرَةِ بِدَلِيلِ أَنَّ " طَلَلاً " مُبْتَدَأٌ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الابْتِدَاءُ ، وَالْعَامِلُ في الْحَالِ هُوَ الْعامِلُ فِي

---

(١) في (ف) " الآن " .

(٢) سقط في (ف) ، وانظر المرتجل ١٦٥ .

(٣) البيت لكثير عزة ، وهو في ديوانه ٥٠٦ ، ٥٣٦ ، والكتاب ١٢٣/٢ ، هارون ، والخصائص ٤٩٢/٢ ، ومجالس العلماء للزجاجي ١٧٤ ، والفصول الخمسون ١٨٧ ، والمرتجل ١٦٦ ، والجامع الصغير في النحو ١١٧ .

قال الشنتمري في حاشية الكتاب ٢٧٦/١ بولاق : " ويروى " : " لعزّة " ، ولهذا قالوا : من رواه : لمية نسبه لذي الرمَّة ، ومن رواه لعزَّة نسبه لكثير عزَّة .

الطلل : ما شخص من آثار الدار ، والموحش : من ذهب عنه الناس .

يلوح : يلمع . الخلل : جمع خلة بالكسر ، وهي بطانة تغشى بها أجفان السيوف .

(٤) قال في الشرح المجهول لوحة ٥٥ : " وهذا النوع يسميه النحويون أحسن الأقبحين ؛ لأنّ تنكير صاحب الحال قبيح ، وتقديمها على صاحبها قبيح ، لأنّهما على خلاف القياس واستعمال الفصحاء ، وكان التقديم أحسنَ لما تقدَّم من أنَّ الحالَ تشبه الخبر ، وصاحبها يشبه المبتدأ ، والمبتدأ إذا كان نكرةً وقُدِّمَ خَبَرُهُ عليه جَازَ فكذلك صاحب الحال إذا كان نكرة وقدمت عليه " .

(٥) في (ف) " ها هنا " .

(٦) عارض ابن القواس في شرحه ٥٦٤ ما ذهب إليه النّيليّ ، فانظره هناك .

صَاحِبِهَا ، وَالابْتِدَاءُ لاَ يَعْمَلُ فِي الْفَضَلاتِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْحَالَ فَضْلَةٌ ، وَإِذَا بَطَلَ أَنْ يكُونَ الابْتِدَاءُ عَامِلاً فِي الْحَالِ بَطَلَ أَنْ يَكُونَ الْحَالُ مِنْ "طَلَلٍ" فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْحَالُ هُنَا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِّ فِي الْجَارِّ ٧٦/أ وَالْمَجْرُورِ (١) لأَنَّهُ خَبَرٌ ، فَفِيهِ ضَمِيرٌ مَرفُوعٌ فَاعِلٌ ، وَالْحَالُ مِنْ ذَلِكَ الضَّمِيرِ الْفَاعِلِ ؛ لأَنَّ تَقْدِيرَهُ " طَلَلٌ مُسْتَقِرٌّ لِمَيَّةَ مُوحِشاً " ، فَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ(١) (نَائِبٌ عَنْ " مُسْتَقِرٍ ")(٢) وَمُتَحَمِّلٌ لِلضَّمِيرِ الَّذِي كَانَ مُسْتَتِرًا فِيهِ ، وَعَلَى هَذَا تَطَّرِدُ قَاعِدَتُهُمْ فِي قَوْلِهِمْ : الحَالُ وَصْفُ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُولِ بِهِ ، [وَ] عَلَى الْقَوْلِ الأَوَّلِ يَكُونُ الْحَالُ (وَصْفُ) (١) هَيْئَةِ الْمُبْتَدَأ لاَ وَصْفَ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَالصَّالِحَاتُ عَلَيْهَا مُغْلَقًا بَابُ (٣)

فَالصَّالِحَاتُ مُبْتَدَأٌ ، وَ " بَابُ " مُبْتَدأٌ ثَانٍ ، وَ " عَلَيْهَا " خَبَرُهُ ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأ الأَوَّلِ ، وَ " مُغْلَقًا " حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْخَبَرِ لاَ مِنْ " بَاب " ، فَافْهَمْهُ مُحَرَّرًا .

وَلابُدَّ أَن يُتَيَحَّلَ (٤) فِي وَجْهٍ لِقَوْلِ الْقُدَمَاءِ فَنَقُولُ : لاَ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِ الْحَالِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " نابت غير مستقر " تحريف

(٣) هذا عجز بيت نسبه الزَّمخشريُّ في أساس البلاغة (نشر ٩٥٧) لجميل ، قال : " قال جَمِيلٌ يَشْكُو ناساً :

الشَّرُّ مُنْكَشِفٌ تَلْقَاهُ مُنْتَشِراً   والصَّالحاتُ عليها مُغلَقاً بابُ

وليس في ديوان جميل .

وهو في : أسرار العربية ١٤٧ ، والمرتجل ١٦٦ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٥٤ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٣٨/١ ، ٤٠٨ ، ١٤١/٢ بدون نسبة .

(٤) في الأصل غير واضحة .

الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ (١) فَإِنَّ (مُصَدِّقًا) حَالٌ مِنَ " الْحَقّ " ، وَهُوَ خَبَرُ (هُوَ) ، وَلاَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ الابْتِدَاءُ إِذْ لاَ يَعْمَلُ فِي الْفَضَلاَتِ ، وَلاَ الْمُبْتَدَأُ ؛ لأَنَّهُ مُضْمَرٌ وَالْمُضْمَرُ لاَ يَعْمَلُ ، وَلاَ (الْحَقُّ) ؛ لأَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ لاَ يَعْمَلُ فِي الْحَالِ كَمَا لاَ يَعْمَلُ الْمَوْصُوفُ فِي صِفَتِهِ فَتَعيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ شَيْئًا آخَرَ غَيْرَ مَا ذَكَرْنَا ، وَهُوَ " أُثْبِتُه ، أَوْ أُحقُّهُ " (٢) ؛ فَاعْرِفْهُ (٣) .

مسألـة :

إِذَا قُلْتَ : " هُوَ قَائِمًا رَجُلٌ " فَمَا الْعَامِلُ ؟ لأَنَّ " هُوَ " مُضْمَرٌ فَلاَ يَعْمَلُ ، وَ " رَجُلٌ " غَيْرُ مُشْتَقّ وَهُوَ صَاحِبُ الْحَالِ فَلاَ يَعْمَلُ فِيهَا ، فَمَا الْعَامِلُ ؟ .

قُلْتُ : العَامِلُ " كَانَ " التَّامَّةُ ، وَالتَّقْدِيرُ : " إِذَا كَانَ قَائِمًا رَجُلٌ " ، فَاعْرِفْهُ (٤) .

---

(١) سورة البقرة : ٩١ .

(٢) في الأصل " أو أخصّه " ، وفي (ف) " أو أخفه " وهي لا شك محرفه من " أحقّه " كما في أوضح المسالك ١٠١/٢ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٦٥٤/١ ، والشرح المجهول المولف لوحة ٥٣ ، ومعنى " أحقّه " أي : وقفت على حقيقته .

(٣) وقال المولف في التحفة الشافية لوحة ٦١ " اللهم إلا أن يقال : إن العامل في الحال لا يجب أن يكون هو العامل في صاحبها بدليل " وهو الحق مصدقاً " ، فإنَّ العامل في الحال غير العامل في صاحبها ، وأمَّا الحال من النكرة في التحقيق مقدمة عليها كما حكاه سيبويه " وهو قائماً رجلٌ " أي " هو رجل قائم " فلما قدّم ما لو تأخر لضعف نصبه على الحال تعيّنَ نصبُه بالتقديم لا أنَّه كما يقولون : إنَّه قَدَّم الصِّفة فصارت حالاً ، لأن الصفة مقيّدةٌ للذات ، والحال ليست كذلك بل هي مقيّدة للفعْلِ .

(٤) قال المؤلف في التحفة الشافية لوحة ٦٢ " هذه مسئلة مشكلة ، لأن العامل في الحال أيضاً مشكل ، ووجه الإشكال أنَّ المضمر لا يعمل ، والابتداء أيضًا لا يعمل في الفضلات ، قال أبو سعيد : فيجب أن يكون التقدير هو " إذا كان قائماً رجل ، وعلى هذا التقدير لا يكونُ حالا من النكرةِ أيضًا " .

وَالْحَالُ قَدْ تَكُونُ تَأكِيداً كَمَا   قالَ : هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا "

الحَالُ الْمُؤَكِّدَةُ لَهَا خَوَاصٌّ تَخْتَصُّ بِهَا ، فَمِنْهَا أَنَّهَا لازِمَةٌ غَيْرُ مُنْتَقِلَةٍ ، وَمِنْهَا أَنَّ مَعْنَاهَا يُفْهَمُ قَبْلَ ذِكْرِهَا ؛ لِدَلالَةِ الْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا عَلَيْهَا ، وَمِنْهَا أَنَّهَا تَأْتِي بَعْدَ جُمْلَةٍ مُرَكَّبَةٍ مِن اسْمَيْنِ لاَ عَمَلَ لَهَا (١) فِيهَا ، وَالْمِثَالُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ﴾ (٢) فَالْحَالُ " (مُصَدِّقًا) (٣) ، وَقَدْ جَمَعَ الشُّرُوطَ الثَّلاَثَةَ (٤) ، فَإِنَّهُ لازِمٌ غَيْرُ مُنْتَقِلٍ ؛ لأَنَّ " الْحَقَّ " لاَ يُنْتَقَلُ عَنْ تَصْدِيقِهِ لِمَا صَدَّقَهُ ، وَهُوَ مَعْلُومٌ قَبْلَ ذِكْرِهِ ـ أَعْنِي " مُصَدِّقًا " ـ ؛ لأَنَّ الْحَقَّ لاَ يَكُونُ إِلاَّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ مِنَ الْحَقِّ لاَ مِنْ غَيْرِهِ ، وَالَّذِي مَعَهُمْ هُوَ ذِكْرُ نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ ـ وَذَلِكَ حَقٌّ فَلا يَكُونُ الْحَقُّ إِلاَّ مُصَدِّقًا لِذَلِكَ ، فَقَدْ عُلِمَ التَّصْدِيقُ مِنْ قَوْلِهِ (٥) : " وَهُوَ الْحَقُّ " قَبْلَ ذِكْرِهِ .

بَقِيَ الْكَلاَمُ عَلَى الْعَامِلِ فِي هَذِهِ الْحَالِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْصِيلُهُ قَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ بِلاَ فَصْلٍ ، وَهُوَ " أُحِقُّهُ " ، أَوْ أُثْبِتُهُ ، أَوْ مَا فِي " الْحَقِّ " مِنْ مَعْنَى الثُّبُوتِ ؛ لأَنَّ الْحَقَّ هُوَ الثَّابِتُ الَّذِي لاَ يَتَغَيَّرُ .

---

(١) في (ف) " له " .

(٢) سورة البقرة : ٩١ .

(٣) في النسختين بالرفع .

(٤) الحال المؤكدة : هي التي يستفاد معناها بدون ذكرها ، وهي ضربان مؤكدة لعاملها ، ومؤكدة لمضمون الجملة ، فالمؤكدة لعاملها قد توافقه معنى لا لفظًا وهو الغالب نحو قوله تعالى : " ولا تعثوا في الأرض مفسدين " وقد توافقه معنًى ولفظًا ، وهو قليلٌ ، كقوله تعالى : " وأرسلناك للناس رسولاً " . والمؤكدة لمضمون جملة قبلها : وهي التي ذكرها المؤلف هنا بشروطها الثلاثة ، وقد أنكر الفراء والمبرد والسهيلي الحال المؤكدة ، وقالوا : " بل هي مبينة أبداً ، لأنّ الكلام لا يخلو عند ذكرها من فائدة " . انظر شرح الألفية للمرادي ١٥١/٢ ، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ٢١٩/١ .

(٥) في (ف) " وهو قوله " .

وَالَّذِي أَرَى أَنَّ الْحَالَ الْمُؤَكِّدَةَ هِيَ الَّتِي تُعْلَمُ قَبْلَ ذِكْرِهَا ، وَلاَ تَحْتَاجُ أَنْ تَكُونَ بَعْدَ جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ لاَ عَمَلَ لأَحَدِ أَجْزَائِهَا فِيهَا (١) ، بِدَلِيلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِي (٢)

فَـ " كَافٍ " (٣) حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ ، لِقَوْلِهِ (٤) " كَفَى " ، وَكَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

إِذَا كُنْتَ رَبًّا لِلْقَلُوصِ فَلاَ تَدَعْ ... رَفِيقَكَ يَمْشِي خَلْفَهَا غَيْرَ رَاكِبِ(٥)

فَـ « غَيْرَ رَاكِبٍ » حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ لِقَوْلِهِ « يَمْشِي » ؛ لأَنَّهُ قَدْ عُلِمَ مِنْ قَوْلِهِ : " يَمْشِي " أَنَّهُ غَيْرُ رَاكِبٍ ، وَمِنْهُ " هَذَا النَّبِيُّ صَادِقًا " فَقَدْ عُلِمَ بِقَوْلِنَا " هَذَا النَّبِيُّ " أَنَّهُ صَادِقٌ ، إِذْ لاَ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ نَبِيًّا وَهُوَ غَيْرُ صَادِقٍ .

وَالْحَالُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ ، مُنْتَقِلَةٌ ، وَمُؤَكِّدَةٌ ، وَمُقَدَّرَةٌ ، وَهِيَ الَّتِي تُذْكَرُ قَبْلَ وُجُودِهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ ﴾ (٦) ، فَالْخُلُودُ غَيْرُ وَاقِعٍ فِي الدُّنْيَا بَلْ فِي الآخِرَةِ ، فَهَذِهِ (٧) حَالٌ مُقَدَّرَةٌ ، أَيْ :

---

(١) كما اشترط ذلك الزمخشري في المفصل ٦٣ .

(٢) هذا صدر بيت لبشر بن أبي خازم الأسدي ، وهو جاهلي قديم ، ترجمته في الشعر والشعراء ٢٦٧/١ ، وعجز البيت كما في ديوانه ١٤٢ .

" وَلَيْسَ لِحُبِّهَا إِذْ طَالَ شَافِ " .

وانظر اختلاف روايات العجز في الخزانة ٢٦٢/٢ بولاق .

وهو في ابن يعيش ٥١/٦ ، والمرتجل ١٦٤ ، والمنتصف ١١٥/٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٦ .

(٣) في (ف) " فكانه " .

(٤) في (ف) " بقوله " .

(٥) البيت لحاتم الطائي

انظر ديوانه ٢٠٥ ، والحماسة البصرية ٣١/٢ .

القلوص : الناقة الشابة ، وجمعها قُلُصٌ وَقَلاَئِصُ .

(٦) سورة هود : ١٠٨ .

(٧) في الأصل " فهذا " ، والأنسب ما في (ف) .

مُقدرِّينَ فِي الدُّنْيَا لِلْخُلُودِ فِي الآخِرَةِ ، وَمُوَطِّئَةٌ (١) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ (٢)، فَـ (عَرَبِيًّا) حَالٌ ، وَ (قُرْآنًا) مُوَطِّئٌ لَهَا ، أَيْ : مُمَهِّدٌ ، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَاناً عَرَبِيّاً ﴾ (٣) فَـ (عَرَبِيًّا) حَالٌ ، وَ (لِسَانًا) مُوَطِّئٌ لَهُ ، أَيْ : مُمَهِّدٌ ؛ لأَنَّ (لِسَانًا) لَيْسَ مُشْتَقًّا فَلاَ يَكُونُ حَالاً فَهُوَ مُوطِّئٌ لِلْحَالِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ هَـذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ (٤) فَـ (أُمَّةً) حَالٌ وَمُوَطِّئَةٌ لِصِفَتِهَا وَهِيَ " وَاحِدَةً " ، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ . أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ﴾ (٥) ، فَقَوْلُهُ " أَمْرًا " حَالٌ مُوَطِّئَةٌ لِصِفَتِهَا وَهِيَ قَوْلُهُ (مِنْ عِنْدِنَا) ، وَالْحَالُ هُنَا مِنَ النَّكِرَةِ الْمَوْصُوفَةِ (٦) ؛ لِقُرْبِهَا مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِصِفَتِهَا .

---

(١) في (ف) " وموطنه " وهو تحريف ، ومعنى الموطئة : أن تأتي الحال المشتقة بعد اسم جامد ينتصب انتصابها ، وتجرى هي عليه صفةً ، وهي المقصودة « عن التحفة ا لشافية لوحة ٦١ .

(٢) سورة يوسف : ٢

(٣) سورة الأحقاف : ١٢.

(٤) سورة الأنبياء ٩٢ ، وفي النسختين " وإن هذه " بزيادة الواو ، وهو سهو من الناسخين .

(٥) سورة الدخان : ٤ ، ٥ .

الضمير في " فيها " يعود على " ليلة مباركة " في الآية السابقة ، وهي ليلة القدر . يفرق : يفصل ، أي : يُحْكِمُ اللَّهُ أَمْرَ الدُّنْيا إلى قابلٍ في ليلة القدر . (راجع الكشاف ٣/٥٠٠ ، وتفسير القرطبي ١٦/١٢٨) .

(٦) أيْ : من " أمر " الأول ، وقد ذكر العكبريُّ في إملاء ما من به الرحمن ٢/٢٢٩ لنصب " أمراً " ستة أوجه : " أحدها هو مفعول " منذرين " كقوله " لينذر بأساً شديداً " ، والثاني : هو مفعول له ، والعامل فيه : أنزلناه ، أو منذرين ، أو يفرق ، والثالث : هو حال من الضميرفي " حكيم " ، أو من " أمر " ، لأنه قد وصف ، أو من " كل " ، أو مِنَ الهاء في " أنزلناه " والرابع : أن يكون في موضع المصدر ، أيْ : فرقاً من عندنا ، والخامس : أن يكون مصدراً ، أيْ : أمرنا أمراً ... والسادس : أنْ يكونَ بدلاً من الهاء في " أنزلناه " .

وَقَوْلُهُ : " وَالْحَالُ قَدْ تَكُونُ تَأْكِيدًا " إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ ، وَلِهَذَا أَتَى بِحَرْفِ " قَد " الدَّالِّ عَلَى التَّقْلِيلِ إِذَا دَخَلَ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ .

وَقَدْ يَجِيءُ الْحَالُ طَوْرًا مَعْرِفَهْ ... فِي حُكْمِ تَنْكِيرٍ وَمُشْتَقٍّ صِفَهْ

كَقَوْلِهِ : أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَا ... وَجُهْدَهُ ، وَوَحْدَهُ أَتَاكَا

" قَدْ " هُنَا تَدلُّ عَلَى التَّقْلِيلِ كَمَا دَلَّتْ فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا ؛ لأَنَّ مَجِيءَ الْحَالِ مَعْرِفَةً نَادِرٌ . قَوْلُهُ : " فِي حُكْمِ تَنْكِيرِ " يُرِيدُ أَنَّ هَذِهِ الْمَعْرِفَةَ يُسْتَفَادُ مِنْهَا مَا يُسْتَفَادُ مِنَ النَّكِرَةِ ؛ لأَنَّ التَّنْكِيرَ وَالتَّعْرِيفَ أَمْرٌ مَعْنَوِيٌّ لاَ لَفْظِيٌّ فَقَدْ يَكُونُ اللَّفْظُ مَعْرِفَةً وَيُرَادُ بِهِ النَّكِرَةَ كَالْعِرَاكِ ، وَقَدْ يَكُونُ نَكِرَةً وَيُرَادُ بِهِ (١) الْمَعْرِفَةَ كَسَحَرَ (٢) ، وَهِيَ أَيْضًا ـ أَعْنِي الْمَعْرِفَةَ ـ إِنْ كَانَتْ جَامِدَةً فَهِيَ فِي حُكْمِ الْمُشْتَقِّ ، أَمَّا تَمْثِيلُهُ بِـ « أَرْسَلَهَا الْعِرَاكِ » فَإِنَّهُ يُرِيدُ قَوْلَ لَبِيدٍ (٣) :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا ... وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ (٤)

---

(١) ف (ف) " بها " .

(٢) إذا أردت به سَحَرَ لَيْلَتِكَ فَإِنَّهُ يغلبُ عليه التعريفُ من غيرِ إضافة ولا ألفٍ ولامٍ .

(٣) وهو في ديوانه ١٠٨ ، والكتاب ٣٧٢/١ هارون ، والمقتضب ٢٣٧/٣ ، والإنصاف ٨٢٢ . وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢١/١ ، والإفصاح ٣١٢ .

(٤) أرسلها العراكَ : أيْ : أطلقها معتركةً مزدحمة ، ولم يذدها : أي لم يحبسها عن العراك ويوردها ذوداً ذوداً وطائفةً طائفةً كما يفعل الرعاة إذا أوردوا الإبل الماء .

ونغض : بسكون الغين وبالضاد المعجمة : كثرة الحركة ، ويروى " نغص " بالصاد المهملة ، وهو الأشهر ، والدخال : أن يدخل بعير قد شرب بين بعيرين يشربان ليشرب معهما مرةً ثانيةً وذلك لضعفه أو لشدة عطشه أو لكرمه فينغص ذلك عليها الشرب لعدم تمكنها منه ، وقال الأعلم : " الدخال: أن يدخل القويُّ بَيْنَ ضَعِيفَيْنِ ، أوالضعيف بين قويين فينتغص عليه شربه " (حاشية الكتاب ١٨٧/١ بولاق) ، ويروى " فأوردها العراكَ ، وانظر ذلك في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢١/١ .

فَالْعِرَاكُ مَصْدَرٌ مُعَرَّفٌ بِاللَّامِ وَهُوَ غَيْرُ مُشْتَقٍّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، بَلِ الْفِعْلُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ [1] ، فَمِنْهُم مَنْ قَالَ : " إِنَّ الْعِرَاكَ " مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ وَهِيَ فِي حُكْمِ النَّكِرَةِ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ فَأَرْسَلَهَا مُعْتَرِكَةً ، وَقِيلَ ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ جِنْسٌ يَقَعُ بِلَفْظِهِ عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ فَتَعْرِيفُهُ كَتَنْكِيرِهِ ، وَقِيلَ : " الْعِرَاكُ " مَصْدَرٌ ، وَالنَّاصِبُ لَهُ فِعْلٌ ، وَذَلِكَ الْفِعْلُ هُوَ الْحَالُ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَرْسَلَهَا تَعْتَرِكُ الْعِرَاكَ ، أَيْ : مُعْتَرِكَةً الْعِرَاكَ ، فَحَذَفَ الْفِعْلَ لِدَلَالَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَيْهِ فَبَقِيَ أَرسلَها مُعْتَرِكَةً الْعِرَاكَ ، ثُمَّ (حَذَفَ) [2] اسْمَ الْفَاعِلِ ؛ لِدَلَالَةِ الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ ، فَبَقِيَ « أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ »[3] .

وَمَعْنَى الْبَيْتِ أَنَّ الشَّاعِرَ يَصِفُ حِمَارَ وَحْشٍ أَرْسَلَ الْأُتُنَ إِلَى الْمَاءِ لِتَشْرَبَ وَوَقَفَ عَلَى مَوْضِعٍ عَالٍ يَنْظُرُ، فَإِنْ جَاءَهَا صَائِدٌ يَصِيحُ بِهَا فَتَهْرُبُ مَعَهُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: " وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ " يُرِيدُ أَنَّهُ لَمَّا أَرْسَلَهَا مُعْتَرِكَةً أَيْ : مُزْدَحِمَةً لَمْ يُشْفِقْ)[4] عَلَيْهَا مِنْ تَكَدُّرِ الْمَاءِ عِنْدَ دُخُولِهَا مُزْدَحِمَةً فِيهِ ، بَلْ أَشْفَقَ عَلَيْهَا مِنَ الصَّائِدِ فَوَقَفَ يَنْظُرُ (إِلَيْهَا) [5] مِنْ بُعْدٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ :

---

(١) وقال الكوفيون :" المصدر مشتق من الفعل ، ينظر ذلك في الإنصاف ٢٣٥ ، المسألة ٢٨ ، ومسائل خلافية في النحو للعكبري ٦٨ .

(٢) في (ف) " يحذف " .

(٣) ذكر البغدادي في نصب " العراك " عدة مذاهب يظهر عليها التكلف ، منها ما ذهب إليه الكوفيون من جعلهم (العراك) مفعولا ثانيا لـ " أرسلها " بعد تضمينه معنى " أوردها " فكأنه أوردها لتعترك وليس كذلك ففي (المقتضب ٢٣٧/٣) أن المعنى أرسلها وهي تعترك لا لتعترك . ينظر في الخزانة ٥٢٤/١ بولاق .

(٤) سقط من (ف) سبق نظر .

(٥) في الأصل " لها " .

" جُهْدَهُ (١) أَيْ : يَجْتَهِدُ جُهْدَهُ " ثُمَّ حَذَفَ الْفِعْلَ [أَوْ] (٢) مُجْتَهِداً جُهْدَهُ ، فَأَقَامَ اسْمَ الْفَاعِلِ مُقَامَ الْفِعْلِ ، وَالْمَصْدَرَ مُقَامَ اسْمِ الْفَاعِلِ .

وَأَمَّا " وَحْدَهُ " فَقِيلَ : هُوَ مَصْدَرٌ مَحْذُوفُ الزَّوَائِدِ ، أَيْ : أَوْحَدْتُهُ ٧٧/أ [إِيحَادًا](٣) ، وَقِيلَ : هُوَ ظَرْفٌ ، فَإِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ " أَيْ : مَرَرْتُ بِهِ مِنْ نَاحِيَتِهِ ، أَوْ عَلَى حِيَالِهِ ، أَوْ مِنْ جِهَتِهِ ، وَعِنْدَ الأَكْثَرِ أَنَّهُ مَصْدَرٌ وَاقِعٌ مَوْقِعَ الْحَالِ ، أَيْ : مَرَرْتُ بِهِ مُنْفَرِداً ، وَيَلْزَمُ النَّصْبَ ، وَلَمْ يَسْتَعْمِلُوا مِنْ لَفْظِهِ فِعْلاً (٤) ، وَلاَ يَنْجَرُّ إِلاَّ فِي أَرْبَعِ صُوَرٍ :

الأُولَى [مَدْحٌ](٥) وَهُوَ قَوْلُهُم : " نَسِيجُ وَحْدِهِ " ، أيْ : لاَ مِثْلَ لَهُ كَالثَّوْبِ الَّذِي يُنْسَجُ عَلَى مِنْوَالٍ لَمْ يُنْسَجْ عَلَيْهِ غَيْرُهُ (٦) ، وَثَلاَثَةٌ فِي غَيْرِ الْمَدْحِ ، وَهِيَ :

---

(١) في الأصل " فعله جهده " وعبارة " فعله " ليست من قول الناظم .

(٢) في النسختين (أى) ، وهو تحريف ، قال ابن القوَّاس في شرحه ٥٦٩/١ " قولهم : طلبه جُهْدَهُ " والتقدير إمَّا مجتهداً ، أو يجتهد جهده " .

(٣) سقط من الأصل ، وفي (ف) " اتحاداً " تصحيف .

(٤) ذكر ابن القوَّاس في شرحه ٥٦٩/١ في نصب " وحْدَه " ثلاثة مذاهب :

أحدها : لسيبويه ومن تابعه أنه مصدر محذوفُ الزوائدِ واقعٌ المصدرِ .

وثانيها : للكوفيينَ ويونسَ .. أنَّه ظرف ، لأنَّه بمعنى " على حياله" .

وثالثها : للزجاج وهو أنَّه ينتصب على المصدر ، ويلزم النصب ولا يتغير .

وانظر كذلك الكتاب ٣٧٨/١ هارون ، وابن يعيش ٦٣/٢ ، والهمع ٢٤٠/١ ، وشرح الكافية للرَّضى ٢٠٣/١ ، وقيل جاء من لفظه فعل ، فقد حكى وحد يحد كوعد يعد،انظر اللسان (وحد) ، والتصريح ٣٧٤/١ .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) مثل يضرب في مدح الرجلِ المنقطعِ القرين . انظر المستقصى في أمثال العرب ٣٦٧/٣ ، وابن يعيش ٦٣/٢ .

" جُحَيْشُ وَحْدِهِ " ، وَ " عُيَيْرُ وَحْدِهِ "[1]، وَ " رَجُيْلُ وَحْدِهِ " .

وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُمْ : " رجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ " [2] ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ فِي " عَوْدِهِ " بِالابْتِدَاءِ ، وَ " عَلَى بَدْئِهِ " الْخَبَرُ [3] ، وَيَجُوزُ نَصْبُ " عَوْدِهِ " عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ؛ لأَنَّ " رَجَعَ " قَدْ يَأْتِي مُتَعَدِّيًا [4] ، كَأَنَّهُ قَالَ : " ثَنَى [5] عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ " [6] .

---

(١) يقال هذا للرجل المعجب برأيه الذي لا يخالط أحداً في رأي ولا يدخل في معونة أحد ، ومعناه أنه ينفرد بخدمة نفسه ، قال ذلك ابن يعيش ٦٣/٢ ، بتصرف يسير ، وانظر المستقصى في أمثال العرب ٣٦٧/٢ ، ومجمع الأمثال ٣٣٦/٢ ، والصحاح في " وحد " .

(٢) عوده : حالٌ من فاعل " رجع " المستترِ فيه ، أيْ : عائداً ، ومعناه : رجع عائداً في الحال ، وقيل : رَجَعَ آخِرُهُ على أوله ، وقيل : معناه راجعاً على طريقه . ينظر ذلك في التصريح ٣٧٣/١ .

(٣) قال أبو حيان في منهج السالك ١٨٨ " وفي رفعه وجهان : أحدهما : أنه فاعل بـ " رَجَعَ " والثاني : أنه مبتدأ ، وعلى بدئه في موضع الخبر ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع الحال .

(٤) ويشهد له قوله تعالى : " فإن رَجَعَك الله إلى طائفةٍ منْهُمْ " الآية .

(٥) في الأصل غير واضح .

(٦) وأجاز بعضهم أن يكون " عوده " مفعولا مُطْلَقًا لـ " رَجَعَ " أي : رجع على بدئه عوده المعهود ، كأنه عهد منه أن لا يستقر على ما ينتقل إليه بل يرجع إلى ما كان عليه قبل ... فلا يكون من هذا الباب . انظر شرح الكافية ٢٠٢/١ .

« التمييز »

وَالأَصْلُ فِي التَّمْيِيزِ تَفْسِيرُ الْعَدَدْ　　وَالْكَيْلِ وَالْوَزْنِ وَمَمْسُوحٍ يُحَدْ

إِنَّمَا كَانَ تَفْسِيرُ الْعَدَدِ هُوَ الأَصْلُ فِي التَّمْيِيزِ ؛ لأَنَّ أَلْفَاظَ الْعَدَدِ وُضِعَتْ مُبْهَمَةً فَاحْتَاجَتْ إِلَى مَا يُبَيِّنُهَا وَيَرْفَعُ إِبْهَامَهَا ، وَغَيْرُ الأَعْدَادِ مُشَبَّهَةٌ بِهَا كَمُمَيِّزِ " كَمْ " وَ " حَبَّذَا " ، وَ " نِعْمَ " وَ " بِئْسَ " وَ " أَفْعَلِ " التَّفْضِيلِ ، وَ " رُبَّ " ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الأَلْفَاظَ لَمْ تُوضَعْ مُبْهَمَةً لِكِنْ عَرَضَ لَهَا الإِبْهَامُ ، فَلِذَلِكَ كَانَ (الأَصْلُ فِي) [١] التَّمْيِيزِ (أَنْ يَكُونَ) (١) مُفَسِّرًا لِلْعَدَدِ .

وَأَمَّا " الْكَيْلُ ، وَالْوَزْنُ ، وَالْمَسَاحَةُ " فَهِيَ أَعْدَادٌ تُبَيَّنُ بِهَا كَمِّيَّاتُ الْمَقَادِيرِ .

وَالتَّمْيِيزُ " تَفْعِيلٌ " مِنْ قَوْلِكَ (مَيَّزْتُ) [٢] الشَّيْءَ إِذَا خَلَّصْتَ [٣] بَعْضَهُ مِنْ بَعْضٍ ، وَهُوَ : رَفْعُ الإِبْهَامِ الْحَاصِلِ بِالْوَضْعِ فِي مُفْرَدٍ أَوْ جُمْلَةٍ بِذِكْرِ أَحَدِ مُحْتَمَلاتِهِ [٤] .

فَقَوْلُنَا : " رَفْعُ الإِبْهَامِ "يَشْمَلُ الإِبْهَامَ العَارِضَ وَالإِبْهَامِ الْحَاصِلَ بِالْوَضْعِ ، فَأَمَّا الإِبْهَامُ الْعَارِضُ فَهُوَ مَا يَعْرِضُ فِي الأَلفاظِ الْمُشْتَرَكَةِ كَالْعَيْنِ فَإِنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْعُضْوِ الْمُبْصِرِ ، وَعَيْنِ الْمَاءِ ، وَعَيْنِ الذَّهَبِ ، وَعَيْنِ الْقَوْمِ أَيْ : سَيِّدِهِمْ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَإِذَا قُلْتَ : " عَيْنٌ جَارِيَةٌ ، أَوْ بَاصِرَةٌ " ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ تَمْيِيزًا ؛ لأَنَّ الْوَاضِعَ لَمْ يَضَعْ لَفْظَ الْعَيْنِ إِلاَّ لِوَاحِدٍ مِنْهَا ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ الإِبْهَامُ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في النسختين " مزت " ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) كتب تحته في الأصل بِخَط مُغايِرٍ " أيْ : إذا فصلت " .

(٤) عرّف الزمخشري التميز في مفصله ٦٥ فقال " وهو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته » وقد تأثر المؤلف بهذا التعريف .

بِالنِّسْبَةِ إِلَى السَّامِعِ لِخَفَاءِ الْقَرَائِنِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ "عِشْرِينَ "فَإِنَّهَا لَمْ تُوضَعْ لِعَدَدٍ شَيْءٍ دُونَ شَيْءٍ ، وَلِذَلِكَ يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ : " رَأَيْتُ عَيْناً " وَيُرِيدُ بِهَا الْعُضْوَ الباصِرَ ، وَلاَ يَصِحُّ أَن يَقُولَ « عِشْرُونَ » وَيُرِيدُ شَيْئًا مُعَيَّنًا ؛ فَإِنَّ الْعِشْرِينَ لَمْ تُوضَعْ لِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ ، بَلْ لِمُطْلَقِ الْعَدَدِ .

بِوَاحِدٍ مُنَكَّرٍ اسْمِ جِنْسٍ مُقَدَّرٍ بِـ « مِنْ » مُزِيلِ اللَّبْسِ

" الْبَاءُ " فِي قَولِهِ : " بِوَاحِدٍ " يَتَعَلَّقُ بِالتَّفْسِيرِ ، وَتَقْدِيرُهُ : والأَصْلُ فِي التَّمْيِيزِ تَفْسِيرُ الْعَدَدِ بِوَاحِدٍ ، وَلَمَّا ذَكَرَ فِي الْبَيْتِ الأَوَّلِ التَّمْيِيزَ وَذَكَرَ أَنَّهُ تَفْسِيرُ الْعَدَدِ وَمَا ضَاهَاهُ مِنْ الْمُبْهَمَاتِ أَخَذَ هُنَا يُبَيِّنُ خَوَاصَّ التَّمْيِيزِ فَذَكَرَ أَرْبَعًا ، وَهِيَ (١) كَوْنُهُ " وَاحِدًا ، مُنَكَّرًا ، جِنْسًا ، مُقَدَّرًا بِـ « مِنْ » (٢) .

وَقَوْلُهُ : " مُزِيلِ اللَّبْسِ " إِشَارَةٌ إِلَى الْغَرَضِ بِالتَّمْيِيزِ وَهُوَ إِزَالَةُ الإِبْهَامِ .

أَمَّا كَوْنُهُ " وَاحِدًا " فَلأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ ، وَاسْمُ الْجِنْسِ يُفْهَمُ مِنْهُ الْحَقِيقَةُ ؛ لأَنَّ الْغَرَضَ بِقَوْلِكَ (٣) : " عِشْرُونَ دِرْهَمًا " بَيَانُ جِنْسٍ ، وَهَذَا الْبَيَانُ يَحْصُلُ بِالْوَاحِدِ ؛ لأَنّ الْكَمِّيَّةَ قَدْ عُلِمَتْ بِقَولِكَ : " عِشْرُونَ " لأَنَّهَا تُفِيدُ الْجَمْعَ لَكِنَّ حَقِيقَةَ الْمَعْدُودِ مَجْهُولَةٌ ، فَبَيَّنَهَا بِقَولِكَ: "دِرْهَمًا " فَوَجَبَ إِفْرَادُهُ لِدَلاَلَةِ لَفْظِ الْعَدَدِ عَلَى / الْمِقْدَارِ . ٧٧ / ب

وَإِنَّمَا كَانَ " نَكِرَةً " ؛ لأَنَّ الْقَصْدَ بِهِ بَيَانُ حَقِيقَةِ الْجِنْسِ وَقَدْ حَصَلَ ذَلِكَ بِالنَّكِرَةِ ، فَيَكُونُ التَّعْرِيفُ ضَائِعًا (٤) ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

---

(١) في (ف) " وهو " .

(٢) في (ف) " بفي " وهو تحريف ، لأنّ المقدر بفي هو الحال لا التمييز .

(٣) في الأصل " بقوله " .

(٤) هذا الشرط مختلف فيه، فقد ذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى جواز تعريفه واحتجو لذلك"، راجع الهمع ١/٢٥٢ .

بِأَسْرَعَ الشَّدَّ مِنَّا (١)

فَقَدْ قِيلَ : إِنَّ نَصْبَ " الشَّدَّ " عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ لاَ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَقِيلَ الأَلِفُ وَاللاَّمُ زَائِدَةٌ (٢) ، وَكَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ "

لَقَدْ عَلِمَ الأَيْقَاظُ أَخْفِيَةَ الْكَرَى (٣)

فَنَصَبَ (" أَخْفِيَةَ) (٤) الكرى " عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ .

وَقَوْلُهُ : " اسْمُ جِنْسٍ : " إِشَارَةٌ إِلَى الَّذِي سَوَّغَ إِفْرَادَهُ ؛ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنِ اسْمَ جِنْسٍ جَازَ تَثْنِيَتُهُ وَجَمْعُهُ مُطابقًا (٥) لِلْمُمَيِّزِ بِهِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ (٦)

---

(١) قطعة بيت لمالك بن خالد الخناعي الهذلي ، وهو بتمامه :

بأسرعَ الشدَّ مني يومَ لانيةٍ لما عرفتهمُ واهتزّتِ اللِّمَمُ

الشد : العدو . النية كعدة ، من ونى يني نية : إذا تعب وفتر ، والبيت في ديوان الهذليين ١٥/٣ ، والمحتسب ٢٠٣/٢ ، ومجالس ثعلب ١٢٤/١ ، والمحكم ٤١٩/٧ ، واللسان (شدد) .

(٢) وجاء في المحتسب ٢٠٣/٢ " أراد بأسرع في الشد ، فحذف الحرف وأوصل (أسرع) ، أو فعلاً دل عليه أسرع هذا " .

(٣) نسب هذا البيت للكميت بن زيد الأسدي ، وعجزه :

* تزججها من حالك واكتحالها * ولم أجده في الديوان .

الإيقاظ : جمع يقظ ، وقد استشهد بعضهم بالبيت على هذا .

الأخفية : الأغطية واحدها خفاء ، وسمى خفاء لأنه يخفى ما تحته وأصل الخفاء الكساء ا لذي يستر به الوطب وهو سقاء اللبن والمراد ههنا أجفان العيون ، في الأصل " خفية الكرى " تزججها : أي تكحلها بالمزج ، يقال زججت المرأة حاجبيها إذا أدقت صنعتهما وتزيينهما . من حالك : من أسود . والبيت في ابن الشجري ١٠٦/١ ، والمحتسب ٤٧/٣ ، وابن يعيش ٢٧/٥ ، والعيني ٦١٢/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٤٣/١ .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) في (ف) " مطابقة " .

(٦) البيت لجرير وهو في ديوانه ٨٩ ، والخصائص ٤٦٣/٢ ، ٢٦٩/٣ ، وابن الشجري ٢٦٥/١ ، وابن يعيش ١٢٣/٨ .

فَجَمَعَ "بُطُونَ" وَهُوَ تَمْييزٌ ، وَتَقُولُ : " زَيْدٌ أَكْثَرُ النَّاسِ [1] عِلْمًا " فَتُفْرِدُ إِذَا أَرَدْتَ الْجِنْسَ ، وَإِذَا أَرَدْتَ الأَنْوَاعَ قُلْتَ : زَيدٌ أَكْثَرُ النَّاسِ عُلُومًا ، فَتَجْمَعُ؛ لأَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْوَاعًا مُخْتَلِفَةً مِنَ العِلْمِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : مُقَدَّرٍ بِمِنْ " فَإِنَّما [1] قُدِّرَ التَّمْييزُ بِ« مِنْ » [1] ؛ لأَنَّ " مِنْ " تُفِيدُ فِيهِ التَّبْيينَ وَالتَّبْعيضَ جَميعًا ، وَلِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَالِ ، أَلاَ تَرَى (أَنَّكَ)[1] [إِذَا] قُلْتَ : لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا (جَازَ أَنْ يَكُونَ " فَارِسًا ")[1] حَالاً ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ تَمْييزًا ، فَإِذَا خِفْتَ اللَّبْسَ أَظْهَرْتَ " مِنْ " فَقُلْتَ : لِلَّهِ دَرُّهُ مِنْ فَارِسٍ[3] .

نَحْوُ ثَلاثِينَ مَنًّا شَرَابَا ... وَنَحْوُ قَدْرَ رَاحَةٍ سَحَابَا
يَنْصِبُ عَنْ نُونٍ وَعَنْ تَنْوِينِ ... وَعَنْ إِضَافَةٍ عَلَى التَّبْيِينِ
مُشَبَّهٍ بِضَارِبِينَ رَجُلاَ ... وَهَكَذَا مِلْءُ الإِنَاءِ عَسَلاَ

مَثَّلَ بِقَوْلِهِ " ثَلاثُونَ مَنًّا شَرَابًا " الْمَعْدُودَ ، وَالْموزُونَ ، أَمَّا " مَنًّا " فَمَيَّزَ بِهِ " ثَلاَثِينَ " ، وَهُوَ عَدَدٌ ، وَأَمَّا " شَرَابٌ فَمَيَّزَ بِهِ " مَنًّا " وَهُوَ وَزْنٌ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " يُنْصَبُ عَنْ نُونٍ " ؛ لأَنَّ الاسْمَ قَدْ تَمَّ بِالنُّونِ ، وَمَعْنَى تَمَامِ الاسْمِ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنَ الإِضَافَةِ ، وَنُونُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ يَمْنَعَانِ مِنَ الإِضَافَةِ .

وَقَوْلُهُ : " وَنَحْوُ [4] قَدْرَ رَاحَةٍ سَحَابَا " تَمْثِيلٌ لِلْمِقْدَارِ مِنَ الْمَسَاحَةِ وَإِلَيْهِ

(١) سقط في ف .
(٢) في (ف) " زيد أكثر علما " .
(٣) انظر التبصرة ٣١٨/١ .
(٤) في (ف) " ويجوز " .

أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " وَعَنْ تَنْوِينِ " أَيْ : وَيُنْصَبُ عَنْ تَنْوِينٍ ؛ لأَنَّ التَّنْوِينَ يَمْنَعُ مِنَ الإِضَافَةِ إِلَى الْمُمَيِّزِ كَمَا يَمْنَعُ النُّونُ .

وَقَوْلُهُ : " وَهكَذَا مِلْءُ الإِنَاءِ عَسَلاً " تَمْثِيلٌ بِالْمِقْدَارِ مِنَ الْمَوْزُونِ ، وإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ " وَعَنْ إِضَافَةٍ " أَيْ : وَيُنْصَبُ (التَّمْيِيزُ) [1] عَنْ إِضَافَةٍ .

وَقَوْلُهُ : " عَلَى التَّبْيِينِ " أَيْ : ([2] على التَّمْيِيزُ ؛ لأَنَّ التَّمْيِيز ، والتَّفْسِيرَ ، وَالتَّبْيِنَ أَسْمَاءُ مُتَرَادِفَةٌ بِمَعْنًى وَاحِدٍ فَتَبَيَّنَ بِقَوْلِهِ : " عَلَى التَّبْيِينِ)[2] أَيْ : عَلى[2] جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِ النَّصْبِ انْتَصَبَ ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ التَّمْيِيزَ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ ، بِمَا بَيَّنَ مِنْ قَوْلِهِ " مُشَبَّهٍ بِضَارِبِينَ رَجُلاً " ؛ لأَنَّ "رَجُلاً" مِنْ قَوْلِهِ " ضَارِبِينَ رَجُلاً " مَفْعُولٌ حَقِيقِيٌّ ، وَالتَّمْيِيزُ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، لأَنَّهُ يَنْتَصِبُ [3] بَعْدَ تَمَامِ الْكَلامِ فِي الْجُمَلِ ، وَبَعْدَ تَمَامِ الاسْمِ بِالنُّونِ ، أَوْ بِالتَّنْوِينِ فِي الْمُفْرَدَاتِ ، كَاسْمِ الْفَاعِلِ ، وَالتَّمْيِيزُ كَذَلِكَ ، وَلأَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِـ " مِنْ " فَهُوَ ـ أَعْنِي التَّمْيِيزَ ـ كَالْمَفْعُولِ الْمُقَدَّرِ بِـ" مِنْ " فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾ [4] (أَيْ : مِنْ قَوْمِهِ)[2] وَجَرَّ "مُشَبَّهًا" لأَنَّهُ صِفَةُ " نُونٍ " أَيْ : يُنْصَبُ التَّمْيِيزُ عَنْ نُونٍ مُشَبَّهٍ بِنُونِ " ضَارِبِينَ رَجُلاً " يُرِيدُ أَنَّ النُّونَ فِي " ثَلاثِينَ " مَانِعٌ مِنَ الإِضَافَةِ كَمَنْعِ النُّونِ مِنَ " ضَارِبِينَ ، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ أَيْ : مُشَبَّهًا بِمَنْصُوبِ " ٧٨ / أ

---

(١) في (ف) " التنوين " .

(٢) سقط من (ف) سبق نظر .

(٣) في الأصل " نصب " .

(٤) سورة الأعراف : ١٥٥ .

ضَارِبِينَ رَجُلاً " ، وَكَذَلِكَ التَّنْوِينُ فِي قَوْلِهِ : " قَدْرَ رَاحَةٍ " مَانِعٌ مِنَ الإِضَافَةِ كَمَا يَمْنَعُ التَّنْوِينُ فِي قَوْلِهِ " ضَارِبٌ زَيْدًا " مِنَ الإِضَافَةِ "(١) .

وَقَوْلُهُ : " مِلْءُ الإِنَاءِ عَسَلاً " مِلْءُ مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ ، وَ " عَسَلاً " مَنْصُوبٌ بِـ " مِلْءِ الإِنَاءِ " ، كَمَا انْتَصَبَ مَفْعُولُ الْمَصْدَرِ فِي قَوْلِكَ " عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا " ، وَالتَّنْوِينُ الْمُقَدَّرُ مَانِعٌ مِنَ الإِضَافَةِ كَالتَّنْوِينِ لَفْظًا فَتَنْتَصِبُ مَا بَعْدَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ نَحْوُ : كَمْ دِرْهَمًا مَالُكَ ؟ ، و زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهًا ؛ لأَنَّ التَّنْوِينَ مُقَدَّرٌ فيما لاَ يَنْصَرِفُ ، وَكَذَلِكَ " هِنْدُ حُسْنَى وَجْهًا " ، وَمِنْهُ مُمَيَّزُ " أَحَدَ عَشَرَ " إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ " مُقَدَّرٌ بِالتَّنْوِينِ(٢) ، وَمِنَ الْمَقَادِيرِ قَوْلُهُمْ : " عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا " ، لأَنَّ مِثْلَ الشَّيْءِ فِي مِقْدَارِهِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " عِنْدِي رَطْلٌ زَيْتًا " فَإِنَّمَا يَعْنِي مِقْدَارَ الرَّطْلِ [لاَ الرَّطْلَ] (٣) الَّذِي يُوزَنُ بِهِ بَلْ مِقْدَارُهُ ، وَذَلِكَ

---

(١) ذكر الرعيني في شرحه لوحة ٧٦ خلاف النحويين في الناصب للتمييز المنتصب عن تمام الاسم فقال " ذهب الجمهور أن الناصب له الاسم المميز فإذا قلت : " عندي عشرون درهماً ، وقفيزان براً ، ورطل زيتًا " فالناصب " عشرون ، وقفيزان ، ورطل " ، وإنما عملت هذه الأسماء مع جمودها ؛ لأنها شبهت بالمشتق ، واختلف في الذي شبهت به ، فقيل باسم الفاعل ؛ لطلبها اسمًا بعدها كما أن اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال كذلك وقيل بالمصدر ، وقيل بالصفة المشبهة ، وقيل بأفعل التفضيل في طلبها اسمًا بعدها على طريق التبيين ملتزمًا فيه التنكير ، وهذا أولى إذا كان الشبه سبب العمل وجب أن تحمل هذه الأسماء في العمل على ما شبهها به أقوى وأقرب .. ويظهر من ابن الأثير في كتابه البديع أن التنوين والنون والإضافة هن العوامل ولم يقل به أحد ، ... وقد نقل أبو محمد القاسم بن أحمد الموفق الأندلسي في شرحه للجزولية والنيليّ في شرح الحاجبية [ينظر لوحة ٦٦] أن العامل المقدار الذي دل عليه الكلام ، ألا ترى أن قولك " عندي رطلٌ زيتاً " معناه عندي مقدار رطلٍ زيتاً : " فحذف وجعل " رطل " يدل عليه والمقدار مصدر ... ، ونقل الأندلسي أيضًا عن الكوفيين أنّه منصوب بإسقاط الخافض " .

(٢) قال الصَّيْمَرِيُّ في التبصرة ٣١٧/١ : " لأنَّ أصله أحدٌ وعشرةٌ ، وتسعٌ وعشرٌ " .

(٣) ساطق من الأصل .

الْمِقْدَارُ مُبْهَمٌ ؛ لِجَوَازِ أَن يَكُونَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُوزَنُ (١) .

وَاسْتَعْمَلُوهُ بَعْدُ فِي أَفْعَالِ مَعْمُولُهَا يُؤْذِنُ بِانتِقَالِ (٢)

تَقُولُ مِنْهُ : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا وَالْأَصْلُ طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ عَكْسًا

الْمُمَيِّزُ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، الْأَوَّلُ عَنْ مُفْرَدٍ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ ، وَالثَّانِي عَنْ نِسْبَةٍ فِي جُمْلَةٍ ، قَوْلُهُ " وَاسْتَعْمَلُوهُ : أَيْ : وَاسْتَعْمَلُوا الْمُمَيِّزَ .

قَوْلُهُ: " فِي أَفْعَالِ " يُرِيدُ فِي الجُمَلِ، قَوْلُهُ "بَعْدُ " (أَيْ: بَعْدَ اسْتِعْمَالِهِمْ) (٣) لَهُ فِي الْمُفْرَدِ ، وَذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى تَقْسِيمِ الْمُمَيِّزِ إِلَى الْقِسْمَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ .

وَأَمَّا تَمْثِيلُهُ بِقَوْلِهِ : " طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا " فَإِنَّ " نَفْسًا " مَنْصُوبَةٌ بِـ " طَابَ " وَإِنْ كَانَ لازِمًا (٤) ؛ لأَنَّ التَّمْيِيزَ لَيْس مَفعُولاً بِهِ بَلْ هُوَ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ ، وَالْأَصْلُ " طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ " ، فَنَسَبَ الطِّيبَ إِلَى جُمْلَةِ زَيدٍ عَلى الْعُمُومِ فَحَصَلَ الإِبْهَامُ فِي نِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَى فَاعِلِهِ ؛ لأَنَّ نِسْبَةَ الطِّيبِ إِلَى زَيدٍ تَحْتَمِلُ وُجُوهًا ، بِأَنْ يَكُونَ

(١) انظر ذلك في ابن يعيش ٢/ ٧٠ فما بعدها ، والمقتضب ٣/ ٣٢ ، والكتاب ١/ ٢٩٨ بولاق .

(٢) في (ف) " في انفصال " ، وهو تحريف للرواية الثانية " بانفصال " .

(٣) في (ف) " يريد في استعمالهم .

(٤) ذكر الرعيني أن النحويين مختلفون في العامل في التمييز المنصوب عن تمام الجملة ، فذهب سيبويه والمازني والمبرد والزجاج والفارسي إلى أنه الفعل الذي قبله أو ما جرى مجراه ، وذهب ابن عصفور إلى أن العامل فيه تمام الجملة التي انتصب عنها ، فإذا قلت : " اشتعل الرأس شيباً ، وزَيْدٌ طَيِّبٌ قَلْبًا " فليس العاملُ عنده " اشتعل " ولا " طَيِّب " وإنما العامل عنده كونُ الجملة قد تمت ، وانتصاب الجملة عن ذاك التمام قال ابن عصفور : وهذا مذهب المحققين ، فقال الرّعينيّ : والصحيح مذهب سيبويه ويلزم ابن عصفور أن يكون العامل معنًى ، ولا يقال به إلا حيث لا يوجد غيره " .
شرح الرعيني لوحة ٨٠ ، وينظر الهمع ١/ ٢٥١ ، والإيضاح العضديّ ٢٠٣ .

طَابَ أَصْلاً ، أَوْ كَلامًا ، أَوْ عِرْضًا ، أَوْ غَيْر ذَلِكَ ، فَمَيَّزَ ذَلِكَ الاحْتِمَالَ الَّذِي حَصَلَ مِن النِّسْبَةِ بِقَوْلِهِ : " نَفْسًا " فَحَصَلَ رَفْعُ الإِبْهَامِ بِذَلِكَ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : " والأَصْلُ طَابَتْ نَفسُ زَيْدٍ عَكْسًا " يُرِيدُ أَنَّ الأَصْلَ أَنْ يُسْنَدَ الْفِعْلُ إِلَى النَّفْسِ ؛ لأَنَّهَا هِيَ الْمَوْصُوفَةُ بِالطِّيبِ وَإِنَّمَا عَكَسَ ذَلِكَ لِضَرْبٍ مِنَ الْمُبَالَغَةِ ؛ لأَنَّهُ بِتَأْخِيرِ النَّفْسِ وَتَقْدِيمِ زَيْدٍ قَدْ نَسَبَ الطِّيب نِسْبَتَيْنِ ، إِحْدَاهُمَا نِسْبَةٌ عَامَّةٌ ، وَهِي قَوْلُهُ " طَابَ زَيْدٌ " فَنَسَبَ الطِّيبَ إِلَى جُمْلَةِ زَيْدٍ عَلَى الْعُمُومِ ، ثُمَّ نَسَبهُ إِلَى النَّفْسِ عَلى الْخُصُوصِ ، فَإِذا قُلْتَ : طَابَ زَيْدٌ (١) أَبًا " جَازَ أَنْ يَكُونَ الأَبُ هُوَ زَيدٌ فَتَكُونُ نِسْبَةُ الطِّيبِ [(٢) بِاعْتِبَارِ أُبُوَّتِهِ لِغَيْرِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِأَبٍ الأَبَ الَّذِي لِزَيْدٍ فَتكُونُ نِسْبَةُ الطِّيبِ](٢) إِلَيْهِ بِاعْتِبَارِ أُبُوَّةِ أَبِيهِ (٣) لَهُ ، فَتَقُولُ عَلَى الْوَجْهِ [الأَخِيرِ] : " طَابَ زَيدٌ أَبَاءً " فَتَجْمَعُ ؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ " طَابَ أَبَاءُ زَيْدٍ أَبَاءً " (٤)

---

(١) في الأصل " زيداً " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل " ابنه " .

(٤) في النسختين " طاب أباً زيد أباً " والصواب ما أثبته ، وقال المؤلف في التحفة الشافية لوحة ٦٧ : " فتقول : طاب زيد أبًا " فتفرد إذا قصدت أبوّة زيد بالإضافة إلى ابنه وكذا إذا قصدت بالأب أبوة أبي زيد ، فإن قصدت أباه ، وأمه قلت : طاب زيد أبوين ، وأن قصدت أُبُوَّةَ آبائه قلت : طاب زيد آباءً " وقال ابن القوّاس في : طاب زيد أبًا " : " يجوز أن يكون زيد هو الأب والطيب له ، ويجوز أن يكون المراد أبا زيد والطيب لأبيه ... والاسم المميز حينئذ أما أن يكون جنسًا أو لا يكون ، فإن لم يكن وجب أن يطابق به ما قصد فيهما ـ أعني في زيد وفي متعلقه ـ من إفراد وتثنية وجمع إن قصد بأن زيداً هو الأب نحو : طاب زيدٌ أباً والزيدان أبوين والزيدون آباء ، وإن لم يقصد بالأب زيد بل قصد به أب له وجب مطابقة المتعلق في الإفراد والتثنية والجمع دون زيد ، نحو :" طاب زيد أبًا ، وطاب زيدٌ أبوين لأبيه وأمه ، وطاب زيدٌ آباءً لجماعة من آبائه وإن كان جنساً وجب الإفرادُ إن قصد به الحقيقةُ المشتركة ، نحو : طاب زيد أُبُوَّةً وعلماً وداراً ، وأن قصد الأنواع جاز تثنيته وجمْعُهُ " شرح ابن القواس ٥٧٧/١ .

وَعَلَى الْوَجْهِ الأَوَّلِ [يَجِبُ](١) الإِفْرادُ ، وَتَقُولُ : " طَابَ زَيْدٌ عِلْمًا " أَيْ : " طَابَ عِلْمُ زَيْدٍ عِلْمًا " ، فَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ التَّمْييزُ لَيْسَ لِزَيْدٍ بِلْ لِمُتَعَلّقِهِ .

وَلا تُؤَخرْ عاملَ التّمْييزِ وَحَكَمُوا في الفعْلِ بالتَّجْويزِ

اتَّفَقُوا فِي تَمْييزِ الْمُفْرَدِ ، نَحْوُ " عِشْرُون دِرْهَمًا " أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ تَأْخِيرِ الْعَامِلِ فِيهِ عَنِ الْمُمَيّزِ وَتَقْدِيمُ الْمُمَيّزَ عَلَى عَامِلِهِ ، فَلاَ يَجُوزُ " دِرْهَمًا عِشْرونَ " وَلاَ " سَمْنًا مَنَوَانِ " ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِي التَّمْيِيزِ فِعْلاً مُتَصَرّفًا فَأَجَازَ الْمَازِنيُّ وَالْمُبرّدُ ، وَالْكُوفِيُّونَ تَقْدِيمَهُ / عَلَى ٧٨ / ب الْعَامِلِ، فَأَجَازُوا (٢) " نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ " وَلَمْ يُجِيزُوا " (عِنْدي) (٣) زَيْتًا رَطْلٌ " لِعَدَمِ تَصَرُّفِ الْعَامِلِ ، وَاْحتَجُّوا بِالسَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ [أَمَّا الْقِيَاسُ](١) فَإِنّ التّمْيِيزَ فَضْلَةٌ كَالْحَالِ ، وَالْحَالُ يَجُوزُ فِيهَا التَّقْدِيمُ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ مُتَصرّفًا فَكَذَلِكَ التَّمْييزُ (٤) وَأَمَّا امْتِنَاعُ التَّقْدِيمِ فِي تَمْييزِ الْمُفْرَدَاتِ ؛ فَلأَنَّ الْعَامِلَ غَيْرُ مُتصرّفٍ ، فَامْتَنَعَ تَقْدِيمُ التَّمْييزِ فِيها كَما امْتَنَعَ تَقْدِيمُ الحَالِ عَلَى العَامِلِ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُتصرّفٍ ، وَأَمَّا السَّمَاعُ فَقَدْ أَنْشَدُوا فِيهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ (٥) :

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) في النسختين " فأجاز " بالإفراد .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) انظر رأى المبرد وشيخه المازني في المقتضب ٣/٣٦ ، والإنصاف ٨٢٨ ، المسألة ١٢٠ .

(٥) البيت مختلف في نسبته ، فقيل للمخبَّل السعدي ربيع بن ربيعة بن مالك ، وقيل : لأعشى همدان عبدالرحمن بن عبد الله وهو في ديوانه ٧٥ وقيل لقيس بن معاذ العامرى ، وللبيت عدة روايات ، وهو في المقتضب ٣/٣٧ ، وشرح ا لسيرافي جـ ٢ لوحة ٢٦ ، والخصائص ٢/٣٨٤ والإنصاف ٨٢٨ والأصول في النحو ١/٢٧١ ، والإيضاح العضديّ ٢٠٣ ، والمرتجل ١٥٩ ، والحلل ٣٣١ ، وابن يعيش ٢/٧٤ ، وشرح ا لكافية للرضيٍّ ١ / ٢٠٤ ، والعيني ٣/٢٣٥ .

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا   وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

فَالتَّقْدِيرُ : وَمَا كَانَ حَبِيبُهَا يُطِيبُ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ ، قَال أَبُو إِسْحَاقَ : الرِّوَايَةُ (وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ) [١] .

فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ يَخْرُجُ عَنْ بَابِ التَّمْيِيزِ ، وَأَمَّا الرِّوَايَةُ الأُخْرَى فَقَدْ تَأَوَّلُوهَا[٢] ، فَمَنْ رَوَى (وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ يَطِيبُ) بِالْيَاءِ بِنُقْطَتَيْنِ مِنْ أَسْفَلَ قَالَ : اسْمُ " كَانَ " مُضْمَرٌ فِيهَا يَرجِعُ إِلَى " حَبِيبِهَا " وَ " نَفْسًا " خَبَرُ " كَانَ " ، وَالتَّقْدِيرُ وَمَا كَانَ حَبِيبُهَا ذَا نَفْسٍ طَيِّبًا بِالْفِرَاقِ ، أَيْ : صَاحِبَ نَفْسٍ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَنَصَبَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ ، وَ " : يَطِيبُ " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ صِفَةٌ لِلْخَبَرِ الْمَحْذُوفِ الَّذِي أُقِيمَتِ النَّفْسُ مُقَامَهُ ، وَمَنْ رَوَاهُ بِالتَّاءِ بِنُقْطَتَيْنِ مِنْ فَوْقِهِ تَأَوَّلَهُ هَذَا التَّأْوِيلَ بِعَيْنِهِ ، لَكِنْ يَجْعَلُ " تَطِيبُ " [نَعْتًا][٣] لِلنَّفْسِ لا لِصَاحِبِهَا ، وَتَقْدِيرُهُ " وَمَا كَانَ حَبِيبُهَا ذَا نَفْسٍ طَيِّبَةٍ بِالْفِرَاقِ " فَعلَى هَذَا " تَطِيبُ " نَعْتٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ لاَ لِلْمُضَافِ الْمَحْذُوفِ .

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ مِنَ ا لْقِيَاسِ عَلَى الْحَالِ فَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ التَّمْيِيزَ فِي الْمَعْنَى فَاعِلٌ يَصِحُّ [إِسْنَادُ] الْفِعْلِ إِلَيْهِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَا انْتَصَبَ عَنْهُ [٤] فَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ : " طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ " ، وَالْحَالُ لاَ يَصِحُّ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَيْهَا إِذَا أَضَفْتَهَا إِلَى

---

(١) ذكر في الخصائص ٢/٣٨٤ منسوباً إليه وإي تلميذه الزّجاجيّ ، وإسماعيل بن نصر ، وانظر الإيضاح العضدي / ٣٠٣ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٦٩٥ ، ومقدمة في النحو للذكي ٥٤ .

(٢) أي : الرواية الّتي استدلّ بها المازنيُّ ومن معه تأولها المانعون لتقديم التمييز وهم سيبويه ومن تابعه . انظر الكتاب ١/٢٢٤ هارون ، وابن يعيش ٢/٧٣ .

(٣) في الأصل مكانه مطموس .

(٤) بعده في (ف) " فيقال " ولا مَعْنًى له ها هنا .

صَاحِبَها ، [فَلَمَّا كَانَ] (١)التَّمْييزُ فِي الْمَعْنَى فَاعِلاً امْتَنَعَ تَقْدِيمُه (٢) عَلَى عَامِلِه كَالْفَاعِلِ ، وَأَمَّا الْحَالُ فَهِيَ فَضْلَةٌ ، فَهَذَا فَرْقٌ بيْنَ الْحَالِ [وَالتَّمْيِيزِ](١) .

[وَأَقُولُ : إنَّ](١) هذَا الْفَرْقَ إِنَّمَا يَنْهَضُ فَرْقًا فِيمَا إِذَا كَانَ التَّمْيِيزُ عَنْ نِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ التَّمْيِيزُ عَن [وُقُوعِ الْفِعْلِ إِلى](١) الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ (٣) فَلاَ يَنْهَضُ فَرْقًا ؛ لِجَوَازِ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ وَامْتِنَاعِ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ ؛ لأَنَّهُ [إِذَا أُضِيفَ](١) إِلَى مَا انْتَصَبَ عَنْهُ كَانَ مَفْعُولاً ، وَالْمَفْعُولُ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ ، وَالأَوْلَى أَنْ يُقَالَ : إنَّ التَّمْيِيزَ فِي الْمَعْنَى تَفْسِيرٌ ، [وَالتَّفْسِيرُ لاَ يَكُونُ](١) إِلاَّ لِمُفَسَّرٍ ، وَلاَ بُدَّ فِي الْمَعْنَى مِنْ تَقْدِيمِ الْمُفَسَّرِ عَلَى مَا يُفَسِّرُهُ وَإِلاَّ لَمْ يَكُنْ مُفَسَّرًا لَهُ (٤) فَفِي تَقْدِيمِهِ إِخْرَاجٌ لَهُ عَنْ كَوْنِهِ مُفسراً فَامْتَنَعَ تَقْدِيمُه لِذَلِكَ . وَجَوَابٌ آخَرُ وَهُوَ أَنَّ التَّمْيِيزَ مُغَيَّرٌ عَنْ أَصْلِهِ ؛ فَإِنَّ الأَصْلَ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ في التَّمْيِيزِ وَصْفًا لَهُ كَقَوْلِكَ : عِنْدِي دَرَاهِمُ عِشْرُونَ " فِي قَوْلِكَ : " عِنْدِي عِشْرونَ دِرْهَمًا " ، وَ " لِي عَرَقٌ مُتَصَبِّبٌ فِي قَوْلِكَ : " تَصَبَّبْتُ عَرَقًا " ، وَ " لِي نَفْسٌ طَيِّبَةٌ " فِي قَوْلِكَ : " طِبْتُ نَفْسًا " ، وَ " عِنْدِي عَسَلٌ مِلْءُ الإنَاءِ " (٥) ، فَلَمَّا غُيِّرَ عَنْ أَصْلِهِ لَزِمَ التَّأْخِيرَ ؛

---

(١) في الأصل مطموس .

(٢) في الأصل " تقدمه " .

(٣) سورة القمر : ١٢ .

(٤) نَسَبَ السيوطيُّ هذا التعليلَ لأبي عليٍّ الفارسيِّ ، انظر الأشباه والنظائر في النحو ٢/٢٢٨ وذكره ابْنُ الحاجب في الإيضاح في شرح المفصّل ١/٣٥٦ .

(٥) في قولك : " عندي ملءُ الإناءِ عَسَلاً " ، وانظر ذلك في شرح الكافية للرضي ١/٢٢٣ .

لأن تَقْدِيمَهُ تَغْيِيرٌ ثَانٍ فَيَكُونُ فِي التَّقْدِيمِ (تَكْثِيرٌ) [1] لِلتَّغْيِيرِ ، وَالتَّغْيِيرُ خِلَافُ الْأَصْلِ ، فَمَا ظَنُّكَ بِتَكْثِيرِهِ ! [2] .

مسألة

إِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ أَفْرَهُ عَبْدٍ " [3] بِالْجَرِّ فَإِنَّ الْعَبْدَ هُوَ زَيْدٌ نَفْسُهُ ؛ لأَنَّ أَفْعَلَ [4] التَّفْضِيلِ لاَ يُضَافُ إِلاَّ إِلَى / مَا هُوَ بَعْضُهُ [5] ، فَإِنْ نَصَبْتَ " عَبْدًا " ٧٩ / أ كَانَ الْعَبْدُ لِزَيْدٍ ، وَلَمْ يَكُنْ زَيْدٌ عَبْدًا [6] ؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ : زَيْدٌ فَارِهٌ عَبْدُهُ ، فَفَارِهُ وَصْفٌ لِلْعَبْدِ وَقَدجَرَى خَبَرًا عَنْ زَيْدٍ كَمَا تَقُولُ : " زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهًا " ، فَالْحُسْنُ لِلْوَجْهِ وَقَد جَرَى عَلَى زَيْدٍ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَحَكَمُوا فِي الْفِعْلِ بِالتَّجْوِيزِ " [فَهُوَ][7] قَضِيَّةٌ [8] مُهْمَلَةٌ ، وَالْقَضِيَّةُ الْمُهْمَلَةُ الْكُلُّ فِيهَا مَشْكُوكٌ فِيهِ وَالْبَعْضُ هُوَ الْمُتَيَقَّنُ ، فَإِذا كَانَ

---

(١) في (ف) " تكثيراً " .

(٢) كل هذه التأويلات والتعليلات ـ في نظري ـ لا تصمد أمام كثرة الشواهد التي جاء فيها التمييزُ مقدمًا على عامله المتصرف ، وقد اقتنع بها المازني ، والجرمي والمبرد والكسائي .
انظر : شرح الأشموني ٣٠٨/٢ ، والهمع ٢٥٢/١ ، وأبو عُمَرَ الجَرْمِي ١٧٣ ، ومنهج السالك ٢٢٨ ، وقال الرُّعينيُّ في شرحه لوحة ٨٢ : " ومثل هذا السماع مع القياس على الفضلات يُوجِبُ التقديم ، والله أعلم » .
وقد اختار ابن مالك جواز تقديمه واستدل عليه بشواهد عدة في شرح عمدة الحافظ ٤٧٦ .

(٣) الفاره : الحاذق بالشيء .

(٤) في الأصل مطموس .

(٥) انظر المقتضب ٣٨/٣ ، والأصول في النحو ٢٧٣/١ .

(٦) قال المبرد في المقتضب ٣٤/٣ " إذا قلت : أنت أفرههم عبداً فإنما عنيت مالك العبد ، وإذا قلت : أنت أفره عبدٍ في الناس فإنَّما عنيت العبد نفسه " . وانظر الأصول في النحو ٢٦٨/١ .

(٧) تكملة يستقيم بها النص .

(٨) في (ف) " قصة " .

(الْبَعْضُ)(١) هُوَ الْمُتَيَقَّنُ صَارَ التَّقْدِيرُ (٢) : " وَحَكَمَ بَعْضُهُم " ثُمَّ حَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ مُقَامَهُ ، فَارْتَفَعَ بِالفِعْلِ (٣) .

وَمَا أَتَى مِثْلَ الْحِسَانِ الأَعْبُدَا ... وَلَمْ يَكُنْ مُنَكَّرًا مُوَحَّدا

فَلَيْس تَمْيِيزًا وَوَجْهُ نَصْبِهِ ... تَشْبِيهُهُ لَفْظًا بِمَفْعُولٍ بِهِ

كُلُّ اسْمٍ مَعْرِفَةٍ وَقَعَ مَنْصُوبًا بَعْدَ صِفَةٍ فِعْلُهَا لاَزِمٌ سَوَاءٌ كَانَ مُفْرَدًا أَوْ مَجْمُوعًا فَإِنَّ نَصْبَهُ لَيْسَ عَلَى التَّمْيِيزِ ، بَلْ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ (٤) ، أَمَّا كَوْنُهُ لَيْسَ تَمْيِيزًا فَظَاهِرٌ ؛ لأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ وَالْبَصْرِيُّونَ لاَ يُجِيزُونَ وُقُوعَ التَّمْيِيزِ مَعْرِفَةً الْبَتَّةَ (٥) ، وَإِنَّمَا كَانَ مَنْصُوبًا عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ الَّتِي هِيَ " الْحِسَانُ " فِعْلُهَا لاَزِمٌ لاَ يَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ فَوَجَبَ نَصْبُهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ ؛ لِتَعَذُّرِ كَوْنِهِ تَمْيِيزًا بِالتَّعْرِيفِ ، وَلِتَعَذُّرِ كَوْنِهِ مَفْعُولاً بِعَدَمِ التَّعَدِّي ، فَإِنْ كَانَتِ الصِّفَةُ مُعَرَّفَةً بِاللاَّمِ جَازَ جَرُّ الْمَنْصُوبِ بِالإِضَافَةِ ، نَحْوُ : الْحِسَانِ الأَعْبُدِ ، وَنَصْبُهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ ، وَفِي الصِّفَةِ ضَمِيرٌ مُسْتَكِنٌّ هُوَ فَاعِلُهَا

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في النسختين " التقديم " ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) قال ابن الخباز في شرحه ١/٢٧٩ " قول يحي : " وحكموا في الفعل بالتجويز " تخليط في النقل ، لأن كلامه يؤذن بالاتفاق وليس الأمر كذلك " ، ولهذا نرى المؤلف هنا يحاول أن يجد للمصنف مخرجاً وعذراً .

(٤) وذلك نحو : قومك الحسان الأعبد " .

(٥) أمّا الكوفيُّون فقد أجازوا وقوع التمييز معرفة ، واحتجُّوا لذلك بقوله تعالى : ﴿ إلا من سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ وبقول الشّاعر :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ... صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

والآية عند البصريين محمولة على حذف " في " ، والبيت على زيادة الألف واللام وأنه شاذٌ ، عن شرح الشريشي ٦٨٩ ، والشرح المجهول لوحة ٥٥ ، وانظر شرح ابن الخباز ١/٢٧٩ .

وَيَجُوزُ رَفْعُ " الْأَعْبُدِ " بِالصِّفَةِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلُهَا عَلَى ضَعْفٍ ؛ لِجَمْعِ الصِّفَةِ ، وَوَجْهُ جَوَازِهِ أَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ يُشْبِهُ الْمُفْرَدَ ، فَإِذَا رَفَعْتَ لَمْ يَكُنْ فِي الصِّفَةِ ضَمِيرٌ ، وَكَذَا إِذَا نَوَّنْتَ " الْحِسَانَ " ، وَلَمْ تُعَرِّفْهُ بِاللَّامِ كَانَ الْكَلَامُ فِي نَصْبِ " الْأَعْبُدِ " كَالْكَلَامِ فِي نَصْبِهَا مَعَ تَعْرِيفِ " الْحِسَانِ " ، وَكَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ جِلَادَنَا ... رَضِيتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا بَكْرُ عَنْ عمرو(١)

فَنَصَبَ " النَّفْسَ " عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ ؛ لِتَعَذُّرِ نَصْبِهِ عَلَى التَّمْيِيزِ ؛ لِلتَّعْرِيفِ ، وَلِتَعَذُّرِ نَصْبِهِ عَلَى الْمَفْعُولِ ؛ لِعَدَمِ تَعَدِّي الْفِعْلِ .

وَمَنْ نَصَبَ " النَّفْسَ " عَلَى التَّمْيِيزِ وَقَدَّرَ زِيَادَةَ اللَّامِ جَازَ أَنْ يَنْصِبَ " الْأَعْبُدَ " عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَيُقَدِّرَ زِيَادَةَ اللَّامِ (٢) .

فَإِنْ نَكَّرْتَ " الْأَعْبُدَا " ، وَقُلْتَ : " الْحِسَانُ أَعْبُدًا " جَازَ نَصْبُهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ ، وَنَصْبُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ ، لَكِنَّ نَصْبَهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ أَرْجَحُ ؛ لِجَمْعِهِ ، فَإِنْ أَفْرَدْتَهُ وَقُلْتَ : " الْحِسَانُ عَبْدًا " كَانَ نَصْبُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَرْجَحَ ؛ لِإِفْرَادِهِ وَتَنْكِيرِهِ .

---

(١) قائله راشد بن شهاب اليشكري كما في المفضليات ٣١٠ ، وشرحها ١٠٨٥ ، والعيني ٥٠٢/١ وقد سماه (رشيدا) خطأ كما نقل عن التَّوَّزِيِّ أن هذا البيت مصنوع فحينئذ لا يحتجُّ به ثم قال : ليس هذا بصحيح فإن قائله هو رشيد .. " ويروى :

" رأيتك لمَّا أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو "

وهو المشهور . قوله " رأيتك " خطاب لقيس بن مسعود اليشكريِّ وهو المقصود من قوله : " يا قيس عن عمرو " وكان عمرو هذا حميم قيس ، أيْ : لما أن عرفت وجوهنا فررت ، وطابت نفسك عن حميمك الذي قتلناه .

وانظر كذلك العيني ٢٢٥/٣ ، والحلل ٣٣٢ ، والهمع ٨٠/١ ، ٢٥٢ ، والدرر اللوامع ٥٣/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٢/١ ، وشرح عمدة الحافظ ١٥٣ ، ٤٧٩ .

(٢) هذا على مذهب البصريين ا لمانعين لتعريف التمييز ، أما علي مذهب الكوفيين فهو تمييزٌ إذ لا يشترطون التنكير فيه .

« الْمَفْعُولُ لَهُ »

أمّا[1] الَّذِي سُمِّيَ مَفْعُولاً لَهُ يَنْتَصِبُ ، نَحْوُ جِئْتُ زَيْدًا قَتْلَهُ

إِنَّمَا ذَكَرَ " الْمَفْعُولَ لَهُ " بَعْدَ " التَّمْيِيزِ " وَحَقُّهُ التَّقْدِيمُ ؛ لأَنَّ التَّمْيِيزَ لَهُ شَبَهٌ بِالْحَالِ ؛ لِتَنْكِيرِهِ ، وَمِنَ التَّمْيِيزِ مَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْحَالُ ، نَحْوُ " لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا " ، وَالْحَالُ مُشَبَّهٌ بِالظَّرْفِ ، وَالْفِعْلُ أَدَلُّ عَلَى الظَّرْفِ مِنَ الْمَفْعُولِ لَه إِذْ لا يَنْفَكُّ الْفِعْلُ مِنَ الظَّرْفِ وَقَدْ تَنْفَكُّ أَفْعَالُ الْبَهَائِمِ وَالأَطْفَالِ مِنَ عِلَّةٍ وَلاتَنْفَكُّ عَنْ هَيْئَةٍ .

وَالْهَـاءُ فِي " لَهُ " مِنْ قَوْلَهُ : " مَفْعُولاً لَهُ " رَاجِعَةٌ إِلَى " الَّذِي " أَوْ إِلَى / الضَّمِيرِ فِي " سُمِّيَ " ، وَ " لَهُ " فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ مَفْعُولٌ لِمَا لَمْ يُسَمَّ ٧٩ / ب فَاعِلُهُ .

قَوْلُهُ : «يُنْصَبُ » إِلَى آخِرِهِ ، أَمَّا نَصْبُهُ فَبِالْفِعْلِ ؛ إِذْ كَانَ الأَصْلُ فِي قَوْلِكَ: " فَعَلْتُهُ مَخَافَةَ الشَّرِّ أَنْ تَأْتِيَ بِاللاَّمِ [2] الْمُفِيدَةِ لِلتَّعْلِيلِ ، فَلَمَّا حُذِفَتِ اللاَّمُ تَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهِ فَنَصَبَهُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : "جِئْتُ زَيْدًا قَتْلَهُ " فَإِنَّ الْقَتْلَ مُتَأَخِّرٌ عَنِ الْمَجِيءِ فَكَيْفَ يَكُونُ عِلَّةً لَهُ ؟ فَيُقَالُ : إِنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ عِلَّةٌ غَائِيَّةٌ ، وَالْعِلَلُ الْغَائِيَّةُ مُتَأَخِّرَةٌ عَنِ الْفِعْلِ ، لَكِنَّ تَصَوُّرَ الْقَتْلِ فِي النَّفْسِ هُوَ الْبَاعِثُ عَلَى الْمَجِيءِ الْمُؤَدِّي إِلَى الْقَتْلِ ، وَكَذَا إِذَا قُلْتَ : "ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا " فَإِنَّ تَصَوُّرَ التَّأْدِيبِ وَتَعَقُّلَهُ هُوَ الْبَاعِثُ عَلَى الضَّرْبِ وَوُجُودُ التَّأْدِيبِ هُوَ الْحَاصِلُ بِالضَّرْبِ ، فَتَصَوُّرُ التَّأْدِيبِ عِلَّةٌ فِي الْفِعْلِ ،

---

(١) في بقية الشروح التي وقفت عليها « ثُمَّ » .

(٢) في الأصل « اللام » .

وَالْفِعْلُ عِلَّةٌ فِي حُصُولِ التَّأْدِيبِ (١) .

مُقَارِنًا لِلْفِعْلِ فِعْلِ الْفَاعِلِ — أَعَمَّ مِنْهُ لاَ بِلَفْظِ الْعَامِلِ

بَلْ مَصْدَراً جَوَابَ " لِمْ " مُقَدَّرَا — بِاللاَّمِ إِلاَّ فَيَكُونُ مُظْهَرَا

" مُقَارِنًا " حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي " يُنْصَبُ " ، وَقَدْ ذَكَرَ لِنَصْبِ الْمَفْعُولِ لَهُ سِتَّ شَرَائِطَ :

الأُولَى : كَوْنُهُ " مُقَارِنًا لِلْفِعْلِ " يُرِيدُ فِي الْوُجُودِ ، كَقَوْلِكَ : "جِئْتُكَ مَخَافَةَ الشَّرِّ" ؛ فَإِنَّ الْمَخَافَةَ مُقَارِنَةٌ لِلْمَجِيءِ فِي الْوُجُودِ ، وَإِنَّمَا كَانَ الْمَفْعُولُ لَهُ مُقَارِنًا لِلْفِعْلِ ؛ لأَنَّه عِلَّةٌ ، وَالْعِلَّةُ لاَ تَنْفَكُّ عَنْ مَعْلُولِهَا .

الثَّانِيَةُ : أَنْ يَكُونَ فِعْلَ الْفَاعِلِ ، فَإِنَّ قَوْلَكَ : " جِئْتُكَ خَوْفَ الشَّرِّ " فَالْخَوْفُ مِنْ فِعْلِ فَاعِلِ المجِيءِ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ - إِذَا نَصَبْتَهُ بِتَقْدِيرِ اللاَّمِ - فِعْلَ الْفَاعِلِ ؛ لأَنَّهُ غَالِبًا إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ أَفْعَالِ الْحَوَاسِّ الْبَاطِنَةِ لاَ مِنْ أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ ، وَلاَ سَبِيلَ إِلَى الاطِّلاَعِ عَلَى مَا فِي بَاطِنِ الْغَيْرِ عَلَى التَّحْقِيقِ لِيُفْعَلَ مِنْ أَجْلِهِ فِعْلٌ ، وَلاَ يُقَالُ : جِئْتُ زَيْداً ضَرْباً لَهُ ؛ لأَنَّ الضَّرْبَ مِنْ فِعْلِ (٢) الْجَوَارِحِ ، اللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ يُقَدَّرَ حَذْفُ مُضَافٍ أَيْ : إِرَادَةَ الضَّرْبِ لَهُ (٣) .

---

(١) قال الرُّعَيْنِيُّ في حدِّ المفعول له : " أمَّا حده فهو الاسم المنتصب على تقدير حرف العلَّة .. فإذا قلت : " ضَربت زيدًا تأديبًا " فتأديب مفعول له ، لأنَّه منصوبٌ على تقدير حرف العلَّة ؛ إذ المعنى للتأديب ، وقد حده ابن النحوية فقال : " المفعول له علة إصدار الفعل بالعلة الغائيَّة ، ومعلولٌ له بالعلة الفاعلية " ، وبيانهُ أنَّك إذا قلت : ضربت زيدًا تأديباً ، فتأديباً يكون سبباً ومسبباً ، وذلك من جهتين مختلفتين ، أمَّا كونه سبباً للضرب فباعتبار كونه غايته وفائدته فلولاه لما وقع الضَّرْبُ وهذا معنى قوله : " بالعلة الغائية " ، وأما كونه مسبَّبًا باعتبار وجوده فإنَّ التَّأْديبَ لم يوجد إلا بعد الضرب ، وهذا معنى قوله : " بالعلة الفاعلية " انتهى كلام الرعيني من شرحه لوحة ٨٣ .

(٢) في (ف) " أفعال " .

(٣) قال ابْنُ الخَبَّازِ في شرحه ٢٨١ ، وقول يحيى " جئت زيدا قتله " خطأ ، إلا أن يُعْتَقد حَذْفُ مضاف تقديره إرادة قتله " .

الثالثة : كَوْنُهُ أَعَمَّ مِنْهُ " أَيْ : أَعَـمّ مِنَ الْفِـعْلِ ؛ فَـإِنَّ (١) الإِكْرَامَ فِي قَـوْلِكَ : " جِئْتُكَ(٢) إِكْرَامًا " أَعمُّ مِنَ الْمَجِيءِ ؛ لِجَوَازِ حُصُولِهِ بِغَيْرِ مَجِيءٍ .

الرابعة : قَوْلُهُ : " لاَبِلَفْظِ الْعَامِلِ " لِيَتَمَيَّزَ عَنِ الْمَصْدَرِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُزَادَ عَلَى هَذَا " ولاَ بِمَعْنَى الْعَامِلِ " لِيُخْرُجَ مِنْهُ: قَعَدْتُ جُلُوساً فَإِنَّهُ مَصْدَرٌ وَلَيْسَ مَفْعُولاً لَهُ؛ لأَنّ الْجُلُوسَ بِمَعْنَى الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِيهِ وَهُوَ " قَعَدْتُ " .

الخَامِسَةُ : قَوْلُهُ: " بَلْ مَصْدَراً " أَيْ : بَلْ يَكُونُ مَصْدَرًا ، وَإِنَّمَا كَانَ مَصْدَرًا ؛ لأَنَّهُ عِلّةٌ لِلْفِعْلِ وَالْفِعْلُ حَادِثٌ ، وَالْعِلّةُ مُقَارِنَةٌ لِلْمَعْلُولِ وَالْمَصْدَرُ مُشْتَقٌّ (مِنْهُ الْفِعْلُ) (٣) فَهُوَ حَادِثٌ لِحُدُوثِ أَصْلِهِ .

السَّادِسَةُ : قَوْلُهُ : " جَوَابَ " لِمْ " ، اللاَّمُ فِي لَمْ " حَرْفَ جَرٍّ ، وَ " الْمِيمُ " اسْمٌ ، وَأَصْلُهُ " لِمَا " فَحُذِفَ أَلِفُ " مَا " الاسْتِفْهَامِيّةِ بَعْدَ حَرْفِ الْجَرِّ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَوْصُولَةِ ، وَإِنَّمَا كَانَ مُقَدَّرًا بِـ " لِمَ " ؛ لأَنَّهُ جَوَابُ سَائِلٍ بِسَأَلِ لِمَ فَعَلْتَ كَذَا ؟ فَيُقَالُ : لأَجْلِ كَذَا ، فَظُهُورُ اللاَّمِ فِي السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ دَلِيلٌ عَلَى الْعِلّةِ ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ مَفْعُولاً لَهُ ؛ لِظُهُورِ اللاَّمِ فِي السُّؤَالِ عَنْهُ وَفِي الْجَوَابِ .

قَوْلِه : " إِلاَّ فَيَكُونُ مُظهرًا " يَعْنِي اللاَّمَ ، وَإِنْ فَاتَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ وَجَبَ إِظْهَارُ اللاَّمِ ، فَـ " إِنْ " حَرْفُ شَرْطٍ ، وَ " لاَ " حَرْفُ نَفْيٍ ، وَ "الْفَاءُ " فِي قَوْلِه : " فَيَكُونُ " جَوَابُ الشَّرطِ ، أَيْ : إِنْ لاَ يَكُنْ بِهَذِهِ الشُّرُوطِ فَيَكُونُ اللاَّمُ مُظْهَرًا ، فَهَذِهِ الأَشياءُ شَرْطٌ فِي نَصْبِهِ وَحَذْفِ اللاَّمِ مِنْهُ . ٨٠ / أ

---

(١) في (ف) " لأنَّ " .

(٢) في (ف) " جئتُ " .

(٣) في النسختين " من الفعل " وليس مذهب النيلي كذلك انظر ص ٦١ فيما تقدم ، فلعل الصواب ما أثبت .

مِثَالُ كَوْنِهِ غَيْرَ مُقَارِنٍ لِلْفِعْلِ " خَرَجْتُ الْيَوْمَ لأَكْرَامِي لَكَ غَدًا " (١) وَمِثَالُ كَوْنِهِ غَيْرَ فِعْلِ الْفَاعِلِ " زُرْتُكَ لإِكْرَامِكَ زَيْدًا " فَالإِكْرَامُ لِغَيْرِ الزَّائِرِ ، أَيْ : لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ) (١) .

وَمِثَالُ كَوْنِهِ لَيْسَ مَصْدَرًا قَوْلُكَ : " جِئْتُكَ لِلثِّيَابِ " .

فَبِانْتِفَاءِ هَذِهِ الشُّرُوطِ الثَّلاَثَةِ يَجِبُ إِظْهَارُ اللاَّمِ ، وَيَنْبَغِي(٢) أَنْ يُزَادَ عَلَى هَذِهِ الشُّرُوطِ شَرْطٌ آخَرُ ، فَيُقَالُ : : وَأَنْ يَكُونَ مُظْهَرًا ؛ فَإِنَّهُ إِذَا أُضْمِرَ وَجَبَ إِظْهَارُ اللاَّمِ نَحْوُ " الإِكْرَامُ جِئْتُكَ لَهُ " .

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لاَحَاجَةَ إِلَيْهِ ؛ لِخُرُوجِهِ بِقَوْلِهِ: " يُنْصَبُ " فَإِنَّ الْمُضْمَرَ مَبْنِيٌّ . وَذَهَبَ الزَّجَّاجُ (٣) إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ ، فَإِنَّ قَوْلَكَ : ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا مَعْنَاهُ " ضَرَبْتُهُ فَتَأَدَّبَ تَأْدِيبًا " ، وَأَنْكَرُوا عَلَيْهِ بِقَوْلِهِمْ : " ضَرَبْتُهُ فَلَمْ يَتَأَدَّبْ " وَلَهُ أَنْ يَقُولَ : التَّقْدِيرُ : ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ تَأْدِيبٍ " (٤) ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ .

وَالصَّحِيحُ قَوْلُ الْجَمَاعَةِ ؛ لأَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْهُ التَّعْلِيلُ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْمَصْدَرِ ، وَحُرُوفُ التَّعْلِيلِ أَرْبَعَةٌ " اللاَّمُ ، وَالْبَاءُ ، وَمِنْ ، وَالْكَافُ " ، فَاللاَّمُ عَلَى الأَصْلِ لِدُخُولِهَا عَلَى صَرِيحِ الْمَصْدَرِ وَعَلَى غَيْرِهِ ، وَ[أَمَّا](٥) الْبَاءُ " وَ " مِنْ " فَلاَ يُقَدَّرَانِ إِلاَّ مَعَ " أَنِ " الْمَصْدَرِيَّةِ كَقَوْلِكَ : " لاَ أُكَلِّمُكَ أَنْ شَتَمْتَ زَيْدًا " (١) إِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَهُ بِاللاَّمِ أَيْ : لأَنْ شَتَمْتَ زَيدًا)(١) ، وَإِنْ شِئْتَ بِالْبَاءِ أَيْ : بِأَنْ شَتَمْتَ زَيْدًا . .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " وَيَجِبُ " .

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه له ٦٣/١ ، وهو مذهب الكوفيين ينظر شرح قطر الندى ٢٠١ .

(٤) في (ف) " تأديبا " .

(٥) تكملة يستقيم بها النص .

وَمِثَالُ التَّعْلِيلِ بِ« مِنْ » قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (١) وَمِثَالُ التَّعْلِيلِ بِالْبَاءِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذَنْبِهِمْ ﴾ (٢) ، أَيْ : بِسَبَبِ ذَنْبِهِمْ ، وَمِثَالُ التَّعْلِيلِ بِالْكَافِ : ﴿ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴾ (٣) ، أَيْ : لِأَجْلِ مَا عَلَّمَكُمْ ، وَقَدْ حَمَلَ الْخَلِيلُ « الْكَافَ » فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ (٤) عَلَى أَنَّهُ بِمَعْنَى لَامِ الْعِلَّةِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : (وَيْ ، أَيْ : عَجِبْتُ ؛ لِأَنَّهُ) (٥) لَا يُفْلِحُ الكافرون (٦) .

وَجَاءَ بِالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ
مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمَحْبُورِ وَالْهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الْهَبُورِ (٧)

---

(١) سورة المائدة : ٣٢ .

(٢) سورة الشمس : ١٤ .

(٣) سورة البقرة : ٢٣٩ .

(٤) سورة القصص : ٨٢ .

(٥) في (ف) " وى أعجب أنه " .

(٦) قال سيبويه ٢/١٥٤ هارون : " سألت الخليل رحمه الله تعالى عن قوله " ويكأنه لا يفلح " .. فزعم أن " وَيْ " مفصولة مِنْ كَأَنَّ " ، والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم ، أو نُبِّهوا فقيل لهم : أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا ، والله تعالى أعلم ، وأمَّا المُفَسِّرونَ فقالوا : ألم تر أن الله " . وقال ابن الأنباري في البيان ٢/٢٣٧ ، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنَّ الكاف متصلة بـ« وَيْ » ، وتقديره : ويك أعلم أن الله ، وويك كلمة تقرير .. وذهب الفراء إلى أنَّ (وَيْ) متصلة بالكاف وأصله " ويلك " ، وحذفت اللام ، وهو ضعيف " .

(٧) قد ضمَّن المصنف نظمه هذا رجزًا للعجاج وهو في ديوانه ٢٣٠ وينبه عليه الشارح قريبًا . وهو في الكتاب ١/٢٦٩ هارون ، وشرح أبياته لابْنِ السيرافيِّ ١/٤٧ ، وشرح شواهده للأعلم ١/١٨٥ ، وشرح أبياته للنَّحاس ١٣٨ ، والإيضاح العضدي ١٩٧ ، وأسرار العربية ١٨٧ ، وابن يعيش ٢/٥٤ ، والأصول في النحو ١/٢٥١ ، والخزانة ١/٤٨٨ بولاق .

يُرِيدُ جَاءَ الْمَفْعُولُ لَهُ مَعْرِفَةً وَنَكِرَةً ، وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوْيهِ وَأَصْحَابِهِ وَلَمْ يُخَالِفْ فِي كَوْنِهِ مَعْرِفَةً إلاَّ أَبُوعُمَرَ الْجَرْمِيُّ (١) فَإِنَّهُ يَأْبَى تَعْرِيفَهُ (٢) ، وَيَقُولُ : لَوْ جَاءَ مَعْرِفَةً لَجَازَ قِيَامُهُ (٣) مَقَامَ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ : سِيرَ عَلَيْهِ مَخَافَةُ الشَّرِّ ، بِرَفْعِ " الْمُخَافَةِ " لاَ غَيْرُ ، وَلَمَّا لَمْ يَقُمْ مَقَامَ الْفَاعِلِ دَلَّ عَلَى تَنْكِيرِهِ كَالْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ ، وَمَا جَاءَ مِنْهُ مُضَافًا إِلَى مَعْرِفَةٍ فَهُوَ بِنَنْزِلَةِ " مِثْلٍ ، وَغَيْرٍ ، وَاسْمِ الْفَاعِلِ إِذَا أُرِيدَ بِهِ غَيْرُ الْمَاضِي " ، وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوْيهِ وَأَصْحَابُهُ .

وَلَمَّا ذَكَرفي الأرْجُوزَةِ أَنَّهُ يَجِيءُ مَعْرِفَةً ، وَنَكِرَةً اسْتَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الْعَجَّاجِ (٤) ، فَالشَّاهِدُ عَلَى مَجِيئِهِ نَكِرَةً قَوْلُهُ : " مَخَافَةَ " ، وَالشَّاهِدُ عَلَى مَجِيئِهِ مَعْرِفَةً قَوْلُهُ : " وَزَعَلَ الْمَحْبُورِ " فَـ " زَعَلَ " مَعْرِفَةٌ لإِضَافَتِهِ إِلَى " الْمَحْبُورِ " ، وَ " الهَوْلُ " مَعَرَّفٌ بِاللاَّمِ ، وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى " مَخَافَةٍ " فَهُوَ مَفْعُولٌ لَهُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى " كُلَّ عَاقِرٍ " فَيَكُونُ مَفْعُولاً بِهِ ، أَيْ : وَرَكِبَ الْهَوْلَ(٥) .

---

(١) وهو أبو عمر صالح بن إسحاق الجَرْمِيُّ البصريُّ ، كان أثبتَ القومِ في كتاب سيبويه ، وعليه قرأت الجماعة ، وكان عالماً باللغةُ حافظاً لها ، وكان جليلاً في الحديثِ والأخبارِ . توفي سنة ٢٢٥ هـ . ترجمته في نزهة الألباء ١٤٥ ، ومراتب النحويين ١٢٢ ، والعبر ٣٩٤/١ ، والجرح والتعديل ٣٩٤/١ ، والأنساب للسمعانيّ ٢٥٤/٣ ، وأبو عُمَرَ الجَرْمِيّ ٥ فما بعدها (رسالة ماجستير للمحقق) .

(٢) انظر مذهب الجَرْميّ في (أبو عمر الجرميّ) ١٤١ ، وأسرار العربية ١٨٨ .

(٣) في (ف) " مقامه " .

(٤) انظر ديوانه ٢٣٠ ، وقد سبق تخريجهُ .

(٥) انظر ذلك في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٩/١ ، والخزانه ٤٨٨/١ بولاق .

وَالْعَاقِرُ : الرَّمْلَةُ الَّتِي لاَ تُنْبِتُ ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتِ الْمَرْأَةُ الَّتِي لاَ تَحْمِلُ عَاقِرًا تَشْبِيهًا لَهَا بِالرَّمْلَةِ الَّتِي لاَ تُنْبِتُ ، وَالْجُمْهُورُ : مُعْظَمُ الشَّيْءِ ، أَىْ رَكِبَ كُلَّ رَمْلَةٍ عَظِيمَةٍ لاَ تُنْبِتُ [١] مَخَافَةَ أَنْ يُصَادَ[٢] ؛ لأَنَّهُ يَصِفُ الثَّوْرَ الْوَحْشِيَّ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الرَّمْلِ نَبَاتٌ لَمْ يَكُنْ لِلصَّائِدِ فِيهِ مَا يَسْتُرُهُ عَنِ الثَّوْرِ ، فَيَرَاهُ فَيَهْرُبُ مِنْهُ . وَالزَّعِلُ : النَّشَاطُ ، وَ الْمَحْبُورُ: الْمَسْرُورُ ، وَ " الْهُبُورُ "[٣] : جَمْعُ هَبْرَةٍ ، وَهِيَ الْقِطْعَةُ مِنَ الرَّمْلِ .

[المفْعُولُ مَعَهُ]

ثُمَّ الَّذِي سُمِّيَ مَفْعُولاً مَعَهْ   تَنْصِبُهُ إِذْ " مَعَ " وَاوٌ مَوْضِعَهْ

الْمَفْعُولُ مَعَهُ : هُوَ مَا تَعَدَّى إِلَيْهِ فِعْلٌ ، أَوْ مَعْنَى فِعْلٍ بِتَوَسُّطِ " الْوَاوِ " الَّتِي بِمَعْنَى " مَعَ .

فَقَوْلُنَا : " مَا تَعَدَّى إِلَيْهِ فِعْلٌ ، أَوْ مَعْنَى فِعْلٍ " لِيُعْلَمَ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ النَّصْبَ وَلِيَخْرُجَ الْمَفْعُولُ بِهِ بِقَوْلِنَا " أَوْ مَعْنَى فِعْلٍ " ؛ فَإِنَّهُ لاَ يَعْمَلُ فِيهِ (مَعْنَى)[٤] الْفِعْلِ .

وَقَوْلُنَا " بِتَوَسُّطِ الْوَاوِ " ، لِيَخْرُجَ مَا تَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِتَوَسُّطِ غَيْرِ « الْوَاوِ » ، وَقَوْلُنَا " الَّتِي بِمَعْنَى " مَعَ " لِيُعْلَمَ أَنَّهُ مَفْعُولٌ ، وَلِتُعْلَمَ الْمُصَاحَبَةُ ،

---

(١) في الأصل " ولا تنبت " بزيادة الواو ، وهُوَ سَهْوٌ .

(٢) في (ف) " أَنَّهُ يُصادُ " .

(٣) في (ف) " والمحبور " تحريف .

على أنه روى " والهول من تهول القبور " ، والهول : الفزع الذى يهوله ، والتهول : أَنْ يُعَظِّمَ الشَّيْءَ في نَفْسِكَ حَتَّى يَهُولَكَ أَمْرُهُ .

(٤) سقط من (ف) .

هَذَا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ (١) فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ (٢) أَنَّ " الْوَاوَ " عَدَّتِ الْفِعْلَ ، أَوْ مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ ، فَنَصَبَهُ (٣) ، وَلِذَلِكَ يَخْتَلُّ الْمَعْنَى بِإِسْقَاطِ « الْوَاوِ » كَمَا يَخْتَلُّ بِإِسْقَاطِ " الْبَاءِ " فِي قَوْلِكَ :" مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ".

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِذَا كَانَتِ " الْوَاوُ " فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ لِلتَّعْدِيَةِ فَهلاَّ جَرَّتْ كَحُرُوفِ الْجَرِّ ، لاشْتِرَاكِهِمَا فِي [التَّعْدِيَةِ] (٤).

قُلْتُ : الْوَاوُ " فِي الأَصْلِ حَرْفُ عَطْفٍ فَلاَ اخْتِصَاصَ لَهَا حَتَّى تَعْمَلَ الْجَرَّ (٥)، وَمِنْ شَرْطِ الْعَامِلِ أَنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا ، وَالأَخْفَشُ يَرَى أَنَّ الاسْمَ إِذَا كَانَ مَجْرُوراً بِـ " مَعَ " صَارَ مَنْصُوبًا بَعْدَ " الْوَاوِ " ، لِتَعَذُّرِ إِضَافَةِ الْحَرْفِ كَمَا أَنَّ الْمُسْتَثْنَى بِـ " غَيْرٍ " مَجْرُورٌ ، فَإِذَا حَذَفْتَ " غَيْرًا " وَجَعَلْتَ مَوْضِعَهَا " إِلاَّ " تَعَذَّرتْ إِضَافَةُ الْحَرْفِ ، فَصَارَ الاسْمُ بَعْدَ " إِلاَّ " مَنْصُوبًا فِي الإِيجَابِ (٦) وَحُكِيَ عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَمَّا حَذَفَ "مَعَ " ، وَأَتَى بِالْوَاوِ مَوْضِعَهَا أُعْرِبَ الاسْمُ بِإِعْرَابِ " مَعَ " (٧) . وَلاَبُدَّ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ مِنْ ثَلاَثَةِ أُمُورٍ :

---

(١) الكتاب ١/ ٢٩٧ هارون ، حيث قال : " والواو لم تغير المعنى ، ولكنّها تعمل في الاسم ما قبلها "

(٢) في (ف) " في المفعول له " .

(٣) وقال الزَّجّاجُ : ناصبه فِعْلٌ مضمر بعد الواو ، وقال عبدالقاهر الجرجانيُّ : ناصبه الواو ، وذهب الكوفيُّونَ إلى أَنَّهُ منصوبٌ على الخلاف وقد رد جمهور البصريين هذه المذاهب وأبطلوها . ينظر ذلك فى ابن يعيش ٢/ ٤٩ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩٥ ، والإنصاف ٢٤٨ المسألة ٣٠ .

(٤) مكانها في الأصل بياضٌ .

(٥) في (ف) " الحروف " بدل " الجر " .

(٦) انظر رَأْيَ الأخفش في شرح الكافية للرَّضيِّ ١/ ١٩٥ ، وابن يعيش ٢/ ٤٩ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٤٤ ، والهمع ١/ ٢٢٠ .

(٧) ينظر ذلك فى ابن يعيش ٢/ ٤٩ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩٥ فقد نصا عليه .

أَحَدُهَا : أَنْ تَحْذِفَ " مَعَ " .

وَالثَّانِي : أَنْ تُقِيمَ " الْوَاوَ " مُقَامَهَا ، لِمُشَارَكَتِهَا لَهَا فِي الْمَعْنَى ، إِذِ «أَلْوَاوُ» لِلْجَمْعِ ، وَ " مَعَ " لِلْمُصَاحَبَةِ .

وَالثَّالِثُ : أَنْ يَصِيرَ الاسْمُ الَّذِي كَانَ مَجْرُورًا بِـ « مَعَ » مَنْصُوباً بَعْدَ " «أَلْوَاوِ» .

وَقَوْلُهُ: " تَنْصِبُهُ إِذْ مَعَ وَاوُ مَوْضِعَهْ " يُرِيدُ تَنْصِبُ الْمَفْعُولَ مَعَهُ ، لِأَنَّ " مَعَ " - الَّتِي يَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهَا بِلاَ وَاسِطَةٍ لِكَوْنِهَا ظَرْفًا - قَدْ خَلَفَهَا (١) "الْوَاوُ" الَّذِي يَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى (٢) مَا بَعْدَهُ بِتَوَسُّطِهِ ، فَتَعَيَّنَ النَّصْبُ مَا لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ تَأْثِيرُ أَلْفِعْلِ فِي " مَعَ " نَصْبًا كَانَ تَأْثِيرُهُ (فيما بَعْدَ أَلْحَرْفِ) (٣) الَّذِي بِمَعْنَاهَا(٤) كَذَلِكَ .

نَحْوُ اسْتَوَى الْمَاءُ وَسَطْحَ الدَّارِ ... وَمَا لِزَيْدٍ وَارْتِكَابَ الْعَارِ

وَنَحْوُ مَا أَنْتَ وَهَذَا الْقَوْلاَ ... وَالرَّفْعُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَوْلَى

النَّصْبُ فِي مَا بَعْدَ " الْوَاوِ " الَّتِي بِمَعْنَى "مَعَ" عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ وَاجِبٌ ، وَجَائِزٌ ، وَمُخْتَارٌ .

فَأَلْوَاجِبُ فِي كُلِّ مَا لاَ يَصِحُّ عَطْفُهُ ، كَقَوْلِهِ : " أَسْتَوَى الْمَاءُ وَسَطْحَ الدَّارِ" (فَإِنَّ أَلْمُرَادَ أَنَّ الْمَاءَ سَاوَى سَطْحَ أَلدَّارِ) (٥) وَعَادَلَهُ بِالأَرْتِقَاءِ إِلَيْهِ وَلاَ يَصِحُّ ذَلِكَ فِي السَّطْحِ ، وَكَذَلِكَ / قَوْلُكَ : " قُمْتُ وَزَيْدًا ٨١/ أ

---

(١) في الأصل " مدحلها ".

(٢) في (ف) " التي " .

(٣) في النسختين " فيها بعد الفعل " ، والصواب ما أثبتُّهُ ، وهو مُتَّفِقٌ مع شرح ابن القوّاس٥٨٧ وابن القوّاس كثير الموافقة للمؤلِّف .

(٤) في (ف) " معناها " .

(٥) سقط من (ف) سبق نظر .

يَجِبُ النَّصْبُ عِنْدَ مَنْ لاَ يَجوِّزُ الْعَطْفَ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ إلاَّ بَعْدَ التَّوكِيدِ بِمُضْمَرٍ مُنْفَصِلٍ نَحْوُ " قُمْتَ أَنْتَ وَزَيْدٌ " وَكَذَلِكَ " مَالَكَ وَزَيْدًا ؟ ، أَوْ : مَا شَأْنُكَ وَزَيْدًا؟ يَجِبُ النَّصْبُ عِنْدَ مَنْ لاَيُجِيزُ الْعَطْفَ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ الْمُتَّصِلِ إلاَّ بِإِعَادَةِ الْجَارِّ (١) .

وَبِالْجُمْلَةِ (فَأَيْنَ) (٢) تَعَذَّرَ الْعَطْفُ وَجَبَ النَّصْبُ ، وَمَا تَعَذَّرَ فِيهِ الْعَطْفُ قَوْلُ الشَّاعِرِ(٣) :

وَإِلاَّ مِنْ هَوَى لَيْلَى وَتَرْكِي زِيَارَتَهَا فَإِنِّي لاَ أَتُوبُ

يُرِيدُ " فَإِنِّي لاَ أَتُوبُ مِنْ هَوَى لَيْلَى مَعَ تَرْكِي زِيَارَتَها ؟ إذْ [تَعَسَّرَ] (٤) جَعْلُ الْوَاوِ عَاطِفَةً إلاَّ بِنَظَرٍ دَقِيقٍ .

وَأَمَّا مَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ فَكُلُّ مَوْضِعٍ يَجُوزُ فِيهِ الْعَطْفُ ، نَحْوُ " قُمْتَ أَنْتَ وَزَيْدًا " وَكَقَوْلِهِ (٥) : " وَمَا لِزَيْدٍ وَارْتِكَابَ الْعَارِ " فَإِنَّهُ يَجُوزُ عَطْفُ "ارْتِكَابٍ" بِالْجَرِّ عَلَى " زَيْدٍ ؛ لأَنَّهُ ظَاهِرٌ (٦) .

وَأَمَّا مَا يُخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ فَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُم

---

(١) هذا مذهب البَصْرِيِّينَ ، انظر الإنصاف ٤٦٣ المسألة ٦٥ .

(٢) كذا فى النسختين ولعلها " فإن " .

(٣) هو مجنون ليلى – قيس بن الملوح – كما في ديوانه ٦٤ ، ورواية الديوان " فأَمَّا مِنْ هَوَى لَيْلَى " ، وذكر مُحَقِّقُ الديوانِ أَنَّهُ يروى " فأمَّا مِنْ هَوَى سُعْدَى " ونسب لنمير بن كُهَيْلٍ الأسديِّ .
وهو في الموشي ٨٩ .

(٤) سقط من الأصل والمثبت من (ف) ولعلها " تعذر " .

(٥) في الأصل " كقوله " بدون الواو ".

(٦) قال ابن القَوَّاسِ في شرحه ٥٨٩ " الثاني ما يجوز نصبهُ ويترجَّحُ فيه الجَرُّ وذلك إذا وقعتِ الواوُ بعد مجرورٍ ظاهر ، نحو " ما لِزيدٍ وارتكابَ العارِ " ، لأنَّه لَماَّ لم يتقدَّمْهُ فعل ، والإضمار على خِلاف الأصل ، كان جرّه أولى " ، وقال صاحب الشرح المجهولَ لوحة ٥٧ : " والجرّ فيه أجود ، لأن المعطوف عليه مظهر لا يفتقر إلى إعادة الجار " .

وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ " (١) فَإِنَّهُ يُقَالُ : أَجْمَعْتُ أَمْرِي ، وَلاَ يُقَالُ : أَجْمَعْتُ شُرَكَائِي ، بَلْ جَمَعْتُهُمْ فَاخْتِيرَ النَّصْبُ ؛ لأَنَّ الْعَطْفَ يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ خِلاَفَ الظَّاهِرِ ،فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ " أَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَاجْمَعُوا شُرَكَاءَكُمْ " ، بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ الْمِيمِ فِي الأَوَّلِ ، وَبِوَصْلِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الْمِيمِ فِي الثَّانِي .

وَالْعَامِلُ فِي قَوْلِهِ :" وَمَا لِزَيْدٍ وَارْتِكَابَ الْعَارِ " مَعْنَى فِعْلٍ ؛ لأَنَّ " مَا " اسْتِفْهَامِيَّةٌ وَهِيَ مُبْتَدَأَةٌ ، وَ " لِزَيْدٍ " خَبَرُهَا ،وَالْعَامِلُ فِيهِ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ الَّذِي نَابَ مَنَابَ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَحْذُوفِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَنَحْوُ مَا أَنْتَ وَهَذَا الْقَوْلاَ " فَإِنَّمَا كَانَ الرَّفْعُ فِيهِ أَوْلَى مِنَ النَّصْبِ ؛ لأَنَّ النَّصْبَ يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ وَحَذْفِهِ ، وَالتَّقْدِيرُ وَالْحَذْفُ خِلاَفُ الأَصْلِ ،وَأَمَّا الرَّفْعُ فَلاَ يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ ، بَلْ يُعْطَفُ عَلَى "أَنْتَ " فَـ " ما» اسْتِفْهَامٌ مُبْتَدَأٌ ، وَ " أَنْتَ " خَبَرٌ (٢) ، وَ "هَذَا " مَعْطُوفٌ عَلَى " أَنْتَ " ، وَ " الْقَوْلُ " نَعْتُ " هَذَا " ، وَوَجْهُ النَّصْبِ أَنَّ قَوْلَكَ : " مَا أَنْتَ وَهَذَا الْقَوْلَ " بِمَعْنَى مَا تَصْنَعُ وَمَا تُلاَبِسُ " ،وَكَذَلِكَ "حَسْبُكَ وَزَيْدًا دِرْهَمٌ "(٣) ؛ لأَنَّ " حَسْبُكَ " بِمَعْنَى " كَفَاكَ " .

وَمَعْنَى قَوْلِكَ : " قُمْتُ وَزَيْدًا " بِالنَّصْبِ غَيْرُ الْمَعْنَى فِي قَوْلِكَ : " قُمْتُ أَنَا وَزَيْدٌ " بِالرَّفْعِ ، لأَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّصْبِ اصْطِحَابُهُمَا ، وَالْمُرَادُ مِنَ الْعَطْفِ وُقُوعُ الْفِعْلِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُصْطَحِبَيْنِ كَانَا أَوْ مُفْتَرِقَيْنِ (٤) .

---

(١) سورة يونس : ٧١ .

(٢) في (ف) "خبره".

(٣) " زيدا " مفعول معه ، " ودرهم " خبر « حسبك » .

(٤) في (ف) " متفرقين " انظر لذلك المرتجل ١٨٤ .

وَلاَ يَجُوزُ حَذْفُ هَذِهِ " الْوَاوِ " وَإِنْ كَانَتْ مُعَدِّيَةً لِلْفِعْلِ (١) ، كَمَا يَجُوزُ حَذْفُ الْبَاءِ (٢) فِي الضَّرُورَةِ (٣) .

وَلاَ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ عَلَى الْفِعْلِ ؛ لأَنَّ هَذِهِ لِلْعَطْفِ فِي الأَصْلِ فَهِيَ تَقْتَضِي التَّبَعِيَّةَ ، فَتَقْدِيمُهَا يُخِلُّ بِمُقْتَضَاهَا .

" الاستثناء "

هَذَا مَكَانُ ذِكْرِ الاسْتِثْنَاءِ إِذْ هُوَ عَدَّى الْفِعْلَ لِلأَسْمَاءِ

إِنَّمَا خَصَّ ذِكْرَ الاسْتِثْنَاءِ بِهَذَا الْمَوْضِعِ لِمُشَارَكَتِهِ لِلْمَفْعُولِ مَعَهُ فِي كَوْنِهِ مَنْصُوبًا بِالْفِعْلِ ، أَوْ مَعْنَى فِعْلٍ ، بِتَوَسُّطِ حَرْفٍ (٤) .

---

(١) قَالَ ابْنُ القَوَّاسِ في شرحه لوحة ٨٨ : ومنهم من أجازَ حذفَها مُحْتَجًا بقوله :

والشَّمس طالعة ليست بكاسفةٍ تبكي عليك نُجُومَ اللَّيْلِ والقَمَرا

والتقدير : تبكي عَلَيْكَ ونجوم اللَّيْلِ ، ولأنَّها في الأصل العاطفة ، والعاطفة قد حذفت " .

(٢) في (ف) " حذف الواو ".

(٣) قال المؤلف في التحفة الشافية لوحة ٥٩ " قال ابن السَّرَّاجِ : قولك " ما زِلْت وزيداً " بمعنى ما زِلْتُ بزيدٍ ، فالواو بمعنى الباءِ ، والباء تُعَدِّي الفِعْلَ ، فكذلك الواوُ ، ولا يجوز تقديم المفعولِ معه على الفعل ، لأنَّ أصل الواوِ للعطفِ ، والمعطوف تابع ، فحقّه التأخير ، ولا يجوز حذف الواو من المفعول معه ، كما حُذِفَتِ اللاَّمُ من المفعولِ له ، لأنَّ هذا يلتبس بالمفعولِ به ، وذلك لا يلتبس ، وانظر الأصول في النحو ١/ ٢٥٤ فما بعدها .

(٤) في ناصب المستثنى أقوالٌ ذكرها السُّيُوطِيُّ في الهمع ١/ ٢٢٤ ، ولم يترجح عنده قول منها ، أمّا الزُّعَيْنِيُّ فقد أفاض في عرض أقوال النحاة في ناصبه فذكر ثمانية أقوال ثامنها " أنّ الناصب الجملة المتقدمة سواء كانت فعلية أو اسمية وكأنه منصوب عن تمام الكلام ، وهو مذهب سيبويه ، قال ابن الصائغ : زعم سيبويه أنه ينصب بما قبله كما انتصب الدرهم في قولك " " عشرون درهماً " فظاهر هذا أنه انتصب بعد تمام الكلام على التشبيه بالمفعول به ، وهذا القول منسوب لجماعة من البصريين .. ولما ذكر ابن الحاجب في شرح المفصل الخلاف في الناصب ، قال بعد ذلك : وهذا إنما هو في المتصل ، وأما المنقطع فالعامل فيه " إلاّ " ؛ لأنها تعمل عمل " لكن " ولها خَبَرٌ مُقدَّرٌ على حَسَبِ المعنى المراد " ، وذكرت الثَّامنَ لأنَّ السُّيُوطِيَّ لم يذكره في الهمع ، وانظر أيضًا الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٦٣ .

وَالاسْتِثْنَاءُ : اسْتِفْعَالٌ مِنْ ثَنَيْتُ عَلَى الشَّيْءِ، إِذَا عَطَفْتَ ، أَوِ الْتَفَتَّ إِلَيْهِ ، فَكَأَنَّ الْمُسْتَثْنِي يَلْتَفِتُ إِلَى الْجُمْلَةِ عَاطِفًا عَلَيْهَا لِيُخْرِجَ [بَعْضَهَا][(١)] عَمَّا تَنَاوَلَهُ الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ .

وَأَمَّا رَسْمُهُ فَهُوَ أَنْ يُقَالَ : هُوَ إِخْرَاجُ شَيْءٍ مِنَ الْحُكْمِ [(٢)] عَلَى أَكْثَرَ مِنْهُ بِـ « إِلاَّ » أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا مِنَ الأَسْمَاءِ، وَالأَفْعَالِ، وَالْحُرُوفِ .

فَقَوْلُنَا : " إِخْرَاجُ شَيْءٍ مِنَ الْحُكْمِ عَلَى أَكْثَرَ مِنْهُ " لِيَخْرُجَ مِثْلُ «قَامَ زَيْدٌ لاَ عَمْرُو " فَإِنَّكَ قَدْ أَخْرَجْتَ عَمْرًا عَنِ الْقِيَامِ الْمَحْكُومِ بِهِ عَلَى زَيْدٍ ، (لَكِنِ لَيْسَ الْمَحْكُومُ بِهِ عَلَى زَيْدٍ [(٣)]) أَكْثَرَ مِنَ الْمُخْرَجِ .

وَقَوْلُنَا :" بِإِلاَّ " ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا مِنَ الأَسْمَاءِ ، وَالأَفْعَالِ /٨١/ب وَالْحُرُوفِ ، لِيَخْرُجَ مِنْهُ مِثْلُ "قَامَ الْقَوْمُ لا زَيْدٌ "فَإِنَّهُ إِخْرَاجُ شَيْءٍ مِنَ الْحُكْمِ عَلَى أَكْثَرَ مِنْهُ، لَكِنْ لَيْسَ بِـ " إِلاَّ " وَلاَ بِمَا فِي مَعْنَاهَا مِنَ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ ، وَلِيَخْرُجَ أَيْضًا بِقَوْلِنَا : " أَكْثَرَ مِنْهُ " قَوْلُكَ : " قَامَ زَيدٌ إِلاَّ عَمْروٌ " فَإِنَّهُ لَيْسَ بِاسْتِثْنَاءٍ[(٤)] .

إِلاَّ هُوَ الأَصْلُ وَمَا عَدَاهُ أَشْيَاءُ قَدْ تَضَمَّنَتْ مَعْنَاهُ

إِنَّمَا كَانَتْ " إِلاَّ " هِيَ الأَصْلُ فِي الاسْتِثْنَاءِ ؛ لأَنَّهَا حَرْفٌ ، وَالاسْتِثْنَاءُ مَعْنًى مِنَ الْمَعَانِي الْمَطْلُوبَةِ ، فَيَجِبُ أَنْ يُوضَعَ لَهُ حَرْفٌ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) في (ف) " بالحكم " .

(٣) في (ف) " لكن ليس المحكوم عليه " .

(٤) قال المؤلف في التحفة الشافيه لوحة ٦٧ " لعدم صحة الإخراج إذ لا يتصور الإخراج إلا حيث يتصور الدخول " .

كَالشَّرْطِ وَالاسْتِفْهَامِ وَالنِّدَاءِ ، وَغَيْرِهِ ، فَلِذَلِكَ كَانَتْ " إِلاَّ " هِيَ الْأَصْلُ فِي بَابِ الاسْتِثْنَاءِ كَمَا كَانَتْ "إِنْ " هِيَ الأَصْلُ فِي بَابِ الشَّرْطِ .

وَقَوْلُهُ : " وَمَاعَدَاهُ " أَيْ :وَالَّذِي عَدَا «إِلاَّ» أَشْيَاءُ مَا بَعْدَهَا مُخَالِفٌ لِمَا قَبْلَهَا فَهِيَ تُفِيدُ فَائِدَةَ "إِلاَّ " فِي إِخْرَاجِ مَا بَعْدَهَا مِنَ الْحُكْمِ الَّذِي يَتَنَاوَلُ مَا قَبْلَهَا فَهَذَا مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ :" تَضَمَّنَتْ مَعْنَاهُ " ، وَإِلاَّ [كَان] يَجِبُ أَنْ يُبْنَى "غَيْرٌ ، وَسِوىً [وَسَوَاءٌ] ، لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الحَرْفِ فِي الاسْتِثْنَاءِ .

تَقُولُ : قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ جَعْفَرَا ⁂ وَقَدْ أَجَازُوا النَّعْتَ فِي الَّذِي تَرَى

إِنَّمَا نُصِبَ الْمُسْتَثْنَى إِذَا كَانَ مَا قَبْلَ[1] "إِلاَّ " كَلاَمَاً مُوجَبًا ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْمَفْعُولَ لِوُقُوعِهِ فَضْلَةً بَعْدَ تَمَامِ الْكَلاَمِ ، فَإِنَّ قَوْلَكَ : " قَامَ الْقَوْمُ " كَلاَمٌ تَامٌّ ، فَلَوْ جَازَ أَنْ يُذْكَرَ جَعْفَرٌ [2] بِغَيْرِ "إِلاَّ " لَمْ يَكُنْ إِلاَّ مَنْصُوبًا ، لَكِنْ لاَ مَعْنَى لِذِكْرِ جَعْفَرٍ بَعْدَ قَوْلِكَ : " قَامَ الْقَوْمُ " "إِلاَّ " بِتَوَسُّطِ شَيْءٍ آخَرَ ، لِكَوْنِ " قَامَ " لاَزِمًا فَوَجَبَ أَنْ تَأْتِيَ بِـ "إِلاَّ " لِتُعَدِّيَ بِهَا الْفِعْلَ فَتَنْصِبُ مَا بَعْدَهَا

فَإِنْ [3] قُلْتَ : فَإِذَا كَانَتْ " إِلاَّ " مُعَدِّيَةً لِلْفِعْلِ فَهَلاَّ جَرُّوا بِهَا !

قُلْتُ : لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهَا ، فَإِنَّهَا تَدْخُلُ (عَلَي الْفِعْلِ تَارَةً ، وَعَلى)[4] الاسْمِ تَارَةً كَقَوْلِكَ :" مَا زَيْدٌ إِلاَّ يَضْرِبُ ، وَمَا زَيْدٌ إِلاَّ مُنْطَلِقٌ " ، وَمِنْ شَرْطِ الْعَامِلِ الاخْتِصَاصُ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ .

---

(١) في (ف) " ما بعد " .

(٢) في (ف) "جعفرا " بالنصب وهو جائزٌ إذا بُنِيَ الفعل للمعلوم ، وهذا مستفاد من الأصول في النحو ١/ ٣٤٢ فانظره هناك .

(٣) في (ف) " فإذا ".

(٤) سقط من (ف) .

قَوْلُـهُ : " وَقَدْ أَجَازُوا النَّعْتَ فِي الَّذِي تَرَى " يُرِيدُ فِي المِثَالِ [الْمَذْكُورِ] (١) فَيَجُوزُ رَفْعُ " جَعْفَرٍ " نَعْتًا لِلْقَوْمِ ، وَوُقُوعُ " إِلاَّ " صِفَةً بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ قَلِيلٌ ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ : " النَّاسُ هَالِكُونَ إِلاَّ الْعَالِمُونَ (٢) ، وَالْعالِمُونَ هَالِكُونَ ((٣) إِلاَّ الْعَامِلُونَ وَالْعَامِلُونَ هَالِكُونَ)(٣) إِلاَّ الْمُخْلِصُونَ »(٤) فَجَعَلَ "إِلاَّ " فِي هَذَا وَصْفًا، فَلِذَلِكَ رَفَعَ مَا بَعْدَهَا .

وَاعْلَمْ أَنَّ " غَيْرًا " أَصْلٌ فِي الصِّفَةِ ، وَ " إِلاَّ " أَصْلٌ فِي الاسْتِثْنَاءِ ثُمَّ يُسْتَثْنَى بِـ "غَيْرٍ " حَمْلاً عَلَى "إِلاَّ " ، وَيُوصَفُ بِـ «إِلاَّ » حَمْلاً عَلَى " غَيْرٍ " .

فَتَقُولُ : " لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إِلاَّ زَيْدٌ لَنَفَعَنَا " ، وَبَابُ اسْتِعْمَالِ " إِلاَّ " وَصْفًا غَالِبًا أَنْ يَكُونَ بَعْدَ جَمْعٍ مُنَكَّرٍ غَيْرِ مُنْحَصِرٍ .

فَقَوْلُنَا : " بَعْدَ جَمْعٍ " احْتِرَازٌ مِنْ مِثْلِ " قَامَ رَجُلٌ إِلاَّ عَمْرٌو " لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ ، وَقَولُنَا : " مُنَكَّرٌ "احْتِرَازٌ عن (٥) مِثْلِ " قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْدًا :"إِذَا أَرَدْتَ قَوْمًا مَعْهُودِينَ أَوْ مُعَيَّنِينَ ،وَقَوْلُنَا:" غَيْر مُنْحَصِرٍ " احْتَرَازٌ مِنْ قَوْلِكَ " لَهُ عَلَيَّ(٦) عَشَرَةٌ إِلاَّ دِرْهَمٌ " (فَإِنَّهُ قَدْ وَقَعَ) (٧) "إِلاَّ " بَعْدَ جَمْعٍ مُنَكَّرٍ لَكِنَّهُ مُنْحَصِرٌ بِالْعَدَدِ، فَلَمْ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل " العاملون " .

(٣) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٤) انظر كشف الخفاء للعجلوني ٢ / ٤٣٣ ، وفيه أنه حديث مفترىً ملحون .وقد ذكره المؤلف في كتابه التحفة الشافية لوحة ٧٢ ، وذكره أيضًا الرضي في شرح الكافية ١/ ٤٢٧ بلفظ " الناس كلهم هالكون إلا العالمون ، والعالمون كلهم هالكون إلا العاملون ، والعاملون كلهم هالكون إلا المخلصون ، والمخلصون على خطر عظيم " .

(٥) في (ف) " من " .

(٦) سقط في (ف) .

(٧) في (ف) " فقد وقع " .

يَجبْ جَعْلُ " إلاَّ " فِيهِ صِفَةً ، بَلْ يَجُوزُ (١)، وَمِمَّا يَجبُ جَعْلُ "إلاَّ" فِيهِ صِفَةً قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (٢)، فَيمْتَنِعُ الاسْتِثْنَاءُ فِي هَذِهِ الآيَةِ، وَوَجْهُ امْتِنَاعِهِ أَنَّ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى إمَّا أَنْ تَجْعَلَهُ مُسْتَثْنًى مِنْ إيجَابٍ ، أَوْ مِنْ نَفْيٍ ، وَكِلاَ التَّقْدِيرَيْنِ بَاطِلٌ ،أَمَّا وَجْهُ بُطْلاَنِهِ مِنَ النَّفْي فَإنَّ / الاسْتِثْنَاءَ مِنَ النَّفْي إيْجَابٌ ، وَالإيْجَابُ فِي ٨٢ / أ سِيَاقِ " لَوْ "نَفْيٌ ، فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ : لَوْ كَانَ فِيهِمَا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ، وَأَمَّا بُطْلاَنُ كَوْنِهِ مُسْتَثْنًى مِنْ إيجَابٍ فَإنَّ الاسْتِثْنَاءَ مِنَ الإيْجَابِ نَفْيٌ ، فَيَكُونَ امْتِنَاعُ الْفَسَادِ (مُعَلّقًا بِنَفْيِهِ) (٣) ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ إعْرَابٍ يُؤَدِّي إلَى الإلْحَادِ ، وَأَيْضًا [فَإنَّ] " لَوْ " وَإنْ كَانَتْ بِمَعْنَى النَّفْي فَلَيْسَ مَعْنَى النَّفْيِ [كَالنَّفْي] (٤) ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: "امْتَنَعَ الْقَوْمُ إلاَّ زَيْدًا " لَمْ يَكُنْ فِيهِ إلاَّ النَّصْبُ ، وَإنْ كَانَ الامْتِنَاعُ بِمَعْنَى النَّفْي فَلَيْسَ مَعْنَى النَّفْي كَلَفْظِ النَّفْي، وَأَيْضًا فَإنَّ الاسْتِثْنَاءَ مِنَ الْجَمْعِ الْمُنَكَّرِ لاَ يَجُوزُ فَإنَّهُم مَنَعُوا " جَاءَنِي رِجَالٌ إلاَّ زَيْدًا "فِي الإيْجَابِ ، وَ" مَا جَاءَنِي رِجَالٌ إلاَّ زَيْدٌ " فِي النَّفْي ؛ [لأَنَّ الْجَمْعَ](٥) الْمُنَكَّرَ لاَ يَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ الأَفْرَادِ حَتَّى يَدْخُلَ فِيهِ زَيْدٌ ، وَإنْ لَمْ يَدْخُلْ لَمْ يَصِحّ إخْرَاجُهُ ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

---

(١) قال في التحفة الشافية لوحة ٧٢ : " فإنه يصحّ فيه الاستثناء والنصب " ، وانظر ذلك في شرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٦ .

(٢) سورة الأنبياء : ٢٢ .

(٣) في (ف) " متعلّقا بنفسه " .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) سقط من (ف) .

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ ـ لَعَمْرُ أَبِيكَ ـ إِلاَّ الْفَرْقَدَانِ(١)

فَـ " إِلاَّ الْفَرقَدَانِ " نَعْتٌ لِقَوْلِهِ " كُلُّ أَخٍ " فَلِذَلِكَ رَفَعَهُ .

[الاستثناء من غير الموجب]

وَإِنْ أَتَى مِنْ بَعْدِ حَرْفِ النَّفْـــيِ أَوْ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ أَوْ " لاَ " النَّهْيِ
وَكَانَ الاسْمُ فَضْلَةً ، فَإِنْ نُصِبْ فَعَلَى الأَسْتِثْنَا ، وَإِنْ تُبْدِلْ تُصِـبْ
فِي مِثْلِ مَا فِي الدَّارِ مِنْهُمْ بَشَرُ يَجُــوزُ إِلاَّ جَعْفَــــرًا وَجَعْفَـــرُ

الضَّمِيرُ فِي "أَتَى " يَرْجِعُ إِلَى الاسْتِثْنَاءِ ، أَيْ : وَإِنْ [أَتَى] الاسْتِثْنَاءُ بَعْدَ حَرْفِ نَفْيٍ أَوْ حَرْفِ نَهْيٍ أَوْ حَرْفِ اسْتِفْهَامٍ ، وَكَانَ [الاسْمُ] الْمُسْتَثْنَى فَضْلَةً أَيْ : بَعْدَ تَمَامِ الْكَلاَمِ، بِأَنْ يَكُونَ قَدْ أَخَذَ الْفِعْلُ مَا يَقْتَضِيهِ مِنْ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ . وَبِالْجُمْلَةِ : يُرِيدُونَ بِالْفَضْلَةِ (أَلاَّ يَكُونَ) لِلْفِعْلِ عَمَلٌ فِيمَا بَعْدَ " إِلاَّ " بِدُونِهَا أَلاَ

(١) جاء في حاشية (ف) " قائله الأعشى ، وقيل عمرو بن معد يكرب " ، ولم أر من نسبه للأعشى غيره وليس في ديوانه ، أما نسبته لعمرو بن معد يكرب الصحابي فقد قال بها كثير ، منهم سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٣٤ ، والجاحظ في البيان والتبيين ١/ ٢٢٨ ، والمبرد في الكامل ٤/ ٧٦ ، والهروي في الأزهية ١٨٢ ، والصميري في التبصرة ١/ ٢٨٣ وقد نسب إلى حضرمي بن عامر كما في المؤتلف ١١٥ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٤٦ ، قال الأعلم في حاشية الكتاب ١/ ٣٧١ بولاق "ويروى لسوار بن المضرب " .
والبيت في ديوان عمرو بن معد يكرب ١٦٧ ، وانظر أيضًا تحقيق العلامة البغدادي في شرح شواهد مغني اللبيب ٢/ ١٠٥ ، وفي الخزانة ٢/ ٥٢ بولاق ، وهو في المقتضب ٤/ ٤٠٩ ، وابن يعيش ٢/ ٨٩ كذلك .
الفرقدان : نجمان قريبان من القطب لا يفترقان ، يقول : كل أخوين غير الفرقدين لابد أن يفترقا .

تَرىَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ :" مَا ضَرَبَ زَيدٌ إِلاَّ عمرًا " [(1) فَإِنَّ " عَمْرًا "] فَضْلَةٌ ، وَلَيْسَ نَصْبُهُ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ ، وَلاَ يَجُوزُ فيهِ الْبَدَلُ ؛ لِعَدَمِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ بَلْ نَصْبُهُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ .

وَقَوْلُهُ :" بَعْد حَرْفِ النَّفْي " لَيسَ عَلَى إِطْلاَقِهِ ؛ فَإِن قَوْلَكَ :" مَا زَالَ القَوْمُ إِلاَّزَيْدًا قَائِمِينَ « لَمْ يَجُزْ فِيهِ إِلاَّ النَّصْبُ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ ، لأَنَّ النَّفْي قَدْ صَارَ إِيجَابًا ، وَلَوْ قَالَ " بَعدَ النَّفْي " لَكَان أَشْمَلَ مِنْ قَوْلِه : " حَرْفِ النَّفْيَ "؛ لِيَدْخُلَ فِيهِ النَّفْيُ بِغَيْرِ الْحَرْفِ ، نَحْوُ "لَيْسَ أَحَدٌ فِي الدَّارِ إِلاَّ زَيدٌ ، وَقَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَاكَ إِلاَ زَيدٌ " ، لَكِنَّ الْحَرْفَ هُوَ الأَصْلُ فِي إِفَادَةِ النَّفْي ، فَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ .

فَإِذَا وُجِدَ الشَّرْطَانِ – أَعْنِي الحُرُوفَ الَّتِي ذَكَرَهَا ، وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ الَّذِى قَبْلَ "إِلاَّ " افتِقَارٌ إِلَى مَا بَعْدَهَا – فَفِي الْمُسْتَثْنَى وَجْهَانِ :

أَجْوَدُهُمَا : الْبَدَلُ مِمَّا قَبْلَهُ ، وَلِذلكَ قَالَ : وَإِنْ تُبْدِلْ تُصِبْ "، أَيْ :الإِبْدَالُ هُوَ الصَّوَابُ لأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : لِمُشَاكَلَةِ مَا قَبْلَهُ فِي الإِعْرَابِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْبَدَلَ لاَزِمٌ ؛ لأَنَّه هُوَ الْمَقْصُودُ بِخِلاَفِ النَّصْبِ فَإِنَّه فَضْلَةٌ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : وَإِنْ تُبْدِلْ تُصِبْ مَا لَمْ يَكُنِ الْمُسْتَثْنَى مُنْقَطِعاً ، لَكِنَّ تَمْثِيلَهُ بِالْمُتَّصِلِ (2) أَغْنَاهُ عَنِ الاحْتِرَازِ .

---

(1) سقط من الأصل .

(2) وهو قوله " ما في الدار منهم بشر .. إلا جعفرا وجعفر " .

وأَمَّا وَجْهُ النَّصْبِ فَعَلَى أَصْلِ الْبَابِ لمشاركته الْمُوجَبَ فِي كَوْنِهِ فَضْلَةً وَقَدِ اسْتَشْكَلَ قَوْمٌ الْبَدَلَ فِي غَيْرِ الْمُوجَبِ ؛ لأَنَّهُ لاَ يَكُونُ " زَيدٌ " في قَولِكَ : " مَا قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ زَيدٌ " إلاَّ بَدَلَ الْبَعْضِ ، وَلاَبُدَّ فِي بَدلِ الْبَعْضِ مِنْ ضَمِيرٍ إِمَّا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيراً ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ :" ضَرَبْتُ زَيداً الظَّهْرَ / وَالْبَطْنَ ، أَيْ : الظَّهْرَ مِنْهُ ، وَقَالُوا أَيْضًا : مَا بَعْدَ " إِلاَّ " مُوجَبٌ وَمَا قَبْلَهَا مَنْفِيٌّ ، فَكَيْفَ يُبْدَلُ (الْمُوجَبُ)(١) مِنَ الْمَنْفِيِّ (٢) ؟ ٨٢ / ب

وَمِثَالُ النَّفْي " مَا قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ جَعْفَرٌ " .

وَمِثَالُ الاسْتِفْهَامِ " هَلْ قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ جَعْفَرٌ " ؟ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ : " كَمْ دِرْهَمًا مَالُكَ إلاَّ عِشْرُونَ " فَكَمْ مُبْتَدَأٌ ، وَ" دِرْهَمًا "تَمْيِيزٌ ، وَ" مَالُكَ " خَبَرٌ وَ"عِشْرُونَ " بَدَلٌ مِنْ " كَمْ " ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : " بِكَمْ دِينَارٍ ضَيْعَتُكَ إلاَّ مَائَةٍ " بِجَرِّ " الْمَائَةِ " بَدَلاً مِنْ " كَمْ " ، وَمِثَالُ النَّهْي " لاَ يَقُمْ أَحَدٌ إِلاَّ جَعْفَرٌ " .

وَالنَّصْبُ فِي التَّكْرِيرِ وَالتَّقْدِيمِ   وَالانْقِطَاعِ وَاجِبُ اللُّزُومِ

---

(١) في النسختين " الواجب " والمثبت أولى .

(٢) قال ابن الناظم في شرح الألفيَّة ص ١١٧ "الإتباع في هذا النّوع على الإبدال عند البصريين ، وعلى العطف عند الكوفيين ، قال أبو العبَّاس ثَعْلَبٌ : كيف يكون بدلاً وهو موجَبٌ ومتبوعه منفيٌّ ؟ وأجاب السيرافيُّ بأَنْ قال : هو بدل منه في عمل العامل فيه ، وتخالفهما بالنفي والإيجاب لا يمنع البدلية ؛ لأنَّ مذهبَ البدل فيه أن يجعل الأول كأنه لم يذكر ، والثاني في موضعه ، وقد يتخالف الموصوفُ والصِّفةُ نَفْيًا وإثباتاً ، نحو " مررت برجلٍ لا كريمٍ ولا لبيبٍ " .
وقال ابن القواس في شرحه ٥٩٧ " ولا يقال : لو كان بدل بعض للزم الاشكال من وجهين .. ، لأنا نجيب أما عن الأول فالضمير محذوف في اللفظ مراد في المعنى والتقدير " ما قام أحد إلاّزيد منهم " ، وعن الثاني بأنا لا نسلم أن الاختلاف في الحكم يمنع البدلية قياسًا على جواز اختلاف الصفة والموصوف نحو " مررت برجل لا كريم ولا شجاع " .

قَدْ ذَكَرَ أَنَّ النَّصْبَ بَعْدَ " إلاَّ " خَاصَّةً يَجِبُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ :

الأَوَّلُ : فِي الإِيجاب بِشَرْطِ أَنْ لاَ يَكُونَ صِفَةً ، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ .

الثَّانِي : فِي التَّكْرِيرِ ، وَمِثَالُهُ [قَوْلُكَ] : " مَا جَاءَنِي إِلاَّ زَيْدٌ إِلاَّ عَمْراً " تَرْفَعُ وَاحِداً بِأَنَّهُ فَاعِلٌ ، وَتَنْصِبُ الآخَرَ الْبَتَّةَ ؛ لِعَدَمِ جَوَازِ رَفْعِهِ ، لأَنَّكَ لَوْ رَفَعْتَهُ فَإِمَّا أَنْ تَرْفَعَهُ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الأَوَّلِ ، وَهُوَ بَاطِلٌ ؛ لأَنَّهُ غَيْرُ الأَوَّلِ وَلَيْسَ هُوَ بَعْضَهُ وَلاَ مُشْتَمِلاً عَلَيْهِ ، وَإِمَّا أَنْ تَرْفَعَهُ بِالْفِعْلِ ، وَهُوَ بَاطِلٌ ؛ لأَنَّ الْفِعْلَ الْوَاحِدَ لاَ يَكُونُ لَهُ فَاعِلاَنِ مِنْ غَيْرِ إِشْرَاكٍ (١) بِحَرْفِ عَطْفٍ ، فَإِنْ جَعَلْتَ الاسْمَيْنِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ جَازَ أَنْ تَرْفَعَ الثَّانِيَ بَدَلاً مِنَ الْفَاعِلِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ : " مَا جَاءَنِي إِلاَّ زَيْدٌ إِلاَّ أَبُو مُحَمَّدٍ " إِذَا جَعَلْتَ أَبَا مُحَمَّدٍ كُنْيَةً لِزَيْدٍ .

الثَّالِثُ : التَّقْدِيمُ (٢) فِي الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَيَجِبُ النَّصْبُ لِبُطْلاَنِ الْبَدَلِ بِالتَّقْدِيمِ (٣) ؛ لأَنَّ الْبَدَلَ تَابِعٌ وَتَقْدِيمُهُ يُبْطِلُ كَوْنَهُ تَابِعاً فَيَبْطُلُ كَوْنُهُ بَدَلاً .

الرَّابِعُ : الاسْتِثْنَاءُ الْمُنْقَطِعُ " وَهُوَ قَوْلُكَ : " مَا بِالدَّارِ أَحَدٌ إِلاَّ فَرَسًا " فَإِنَّ النَّصْبَ فِيهِ وَاجِبٌ عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ النَّصْبُ لِبُطْلاَنِ الْبَدَلِ ، وَوَجْهُ [بُطْلاَنِهِ] (٤) أَنَّ الْبَدَلَ (٥) لاَبُدَّ أَنْ يَكُونَ إِمَّا نَفْسَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ (٤) أَوْ بَعْضَهُ ، أَوْ مُشْتَمِلاً عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ "فَرَسًا" مِنْ "أَحَدٍ" فِي شَيْءٍ مِنْ

---

(١) في (ف) " اشتراك " .

(٢) في الأصل " المتقدم " .

(٣) إذَا تَقَدَّمَ المُسْتَثْنَى على المستثنى منه ،فإِنْ كَانَ الكلام مُوجَبًا نحو "قَامَ إِلاَّ زَيْدًا القومُ "وجَب نَصْبُ المستثنى ، وإن كان الكلام غير موجبٍ ، نحو " مَا قَامَ إِلاَّ زيداً القوم " فالمختار نصبه .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) في (ف) "إِمَّا أَنْ يكونَ نفس المبدلِ منه " .

ذَلِكَ ، فَبَطَلَ الْبَدَلُ ، فَتَعَيَّنَ النَّصْبُ .

وَالْغَرَضُ مِنَ الاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ أَحَدُ أَمْرَيْنِ :

إِمَّا تَأْكِيدًا وَمُبَالَغَةً فِي أَنَّ الْجِنْسَ قَدْ جَاءَ بِتَمَامِهِ لَمْ يَتَخَلَّفْ عَنْهُ إِلاَّ مَا لَيْسَ مِنْهُ .

وَإِمَّا أَنَّ الْجِنْسَ [لَمْ يَأْتِ] (١) بِجَمِيعِ تَوَابِعِهِ وَمَا جَرَتْ عَادَتُهُمْ لِمُصَاحَبَتِهِ (٢) ، بَلْ قَدْ تَخَلَّفَ مِنْهُ بَعْضُهَا .

وَ" إِلاَّ " هُنَا مُشَبَّهَةٌ بِـ " لَكِنَّ " ، وَشَبَّهَهَا عَبْدُالْقَاهِرِ بِـ " لاَ " الْعَاطِفَةِ فَإِنَّهَا تَعْطِفُ الشَّيْءَ عَلَى غَيْرِ جِنْسِهِ ، فَتَقُولُ : " جَاءَ رَجُلٌ لاَ حِمَارٌ "(٣) ، وَبَنُو تَمِيمٍ يُبْدِلُونَ الثَّانِيَ مِنَ الأَوَّلِ (٤) ، فَقَالُوا : الْمُرَادُ بِـ "أَحَدٍ " مَا يَعْقِلُ وَمَا لاَ يَعْقِلُ (٥) ثُمَّ غُلِّبَ جَانِبُ مَنْ يَعْقِلُ فَأُتِيَ بِلَفْظِ " أَحَدٍ " [وَ] الْمُرَادُ هُوَ وَغَيْرُهُ ثُمَّ أُبْدِلَ .

وَقِيلَ : كَأَنَّهُ أَرَادَ " مَا بِالدَّارِ شَيْءٌ أَوْ حَيَوَانٌ " ، فَأَقَامَ " أَحَدًا " – وَهُوَ خَاصٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى لَفْظِ شَيْءٍ – مُقَامَ " شَيْءٍ " ؛ لأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى " أَحَدٍ " لَفْظُ " شَيْءٍ " فَأُبْدِلَ مِنْهُ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ .

وَقَدْ بَيَّنَ بِهَذِهِ الأَبْيَاتِ جَمِيعَ ضُرُوبِ الاسْتِثْنَاءِ مِنَ الْمُوجَبِ ، وَالْمَنْفِيِّ وَالْمُقَدَّمِ ، وَالْمُنْقَطِعِ ، وَالْمُفَرَّغِ ، فَإِنْ قُلْتَ : فَأَيْنَ ذِكْرُ الْمُفَرَّغِ ؟

---

(١) في الأصل " لما ناب " تصحيف ".

(٢) في الأصل " لمصاحبه " .

(٣) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٧٢٠ ، وشرح ابن الخبَّاز ١/٢٩١ .

(٤) انظر ذلك في الكتاب ١/ ٣٦٣ بولاق ، والمقتضب ٤/ ٤١٢ ، والأصول في النحو ١/ ٣٥٣ ، وإعراب ثلاثين سورةً من القرآن ١١٥ .

(٥) ينظر في التبصرة ١/ ٣٨٠ .

قُلْتَ : أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : " وَكَانَ الاسْمُ فَضْلَةً " ؛ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُسْتَثْنَى فَضْلَةً كَانَ الْعَامِلُ مُفَرَّغًا لِمَا بَعْدَ " إلاَّ " (١) .

ثُمَّ الَّذِي ضُمِّنَ مَعْنَى " إِلاَّ " يَجِيءُ إِسْمًا وَيَجِيءُ فِعْلاَ

/فَالاسْمُ غَيْرُ، وَسَوَاءُ ، وَسُوَى وَالْفِعْلُ حَاشَا ، وَعَدَا ، ثُمَّ خَلاَ ٨٣ / أ

الْمُشَبَّهُ بِـ " إِلاَّ" مِنَ الأَسْمَاءِ " غَيْرُ " ، وَ " سَوَاءُ " - بِالْمَدِّ وَفَتْحِ السِّينِ ، وَكَسْرُ السِّينِ مَعَ الْمَدِّ قَلِيلٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا(٢)

وَفِيهَا مَعَ الْقَصْرِ لُغَتَانِ : ضَمُّ السِّينِ ، وَكَسْرُهَا .

وَمِنْهُم مَنْ جَعَلَ " لاَ سِيَّمَا " مِنْ أَلْفَاظِ الاسْتِثْنَاءِ "(٣) .

وَأَمَّا الْمُشَبَّهَةُ بِـ " إِلاَّ " مِنَ الأَفْعَالِ فَأَرْبَعَةٌ : " لَيْسَ ، وَلاَ يَكُونُ ، وَمَاعَدَا، وَمَا خَلاَ " وَأَمَّا "حَاشَا " ، وَخَلاَ ، وَعَدَا " - غَيْرَ مَقْرُونَتَيْنِ بِـ " مَا " - فَهِيَ مُتَرَدِّدَةٌ بَيْنَ الْحَرْفِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ . وَوَجْهُ شَبَهِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ بِـ "إِلاَّ " مُخَالَفَةُ مَا بَعْدَهَا لِمَا قَبْلَهَا ، فَـ " إِلاَّ " حَرْفٌ بِاتِّفَاقٍ ، وَالْحَرْفِيَّةُ

---

(١) وكان لما بعدها من الحكم ما له لو لم تذكر "إلاّ " نحو " ما قام إلاّ محمدٌ ، وما رأيت إلا محمداً وما مررت إلا بمحمدٍ " .

(٢) هذا عجز بيت للأعشى الكبير كما في ديوانه ٨٩ ، وصدره فيه :

" تجانفُ عن جلِّ اليمامة ناقتي " ، ويروى " :

" تزاور عن جو اليمامة ... وما عدلت من أهلها بسوائكا

وهو في الكتاب ١/ ٣٢ ، ٤٠٨ هارون ، والمقتضب ٤/ ٣٤٩ ، وابن يعيش ٢/ ٤٤ ، ٨٤ ، والأضداد للأصمعي ٤٤ ، وضرائر الشعر ٢٩٢ ، وليس في كلام العرب ٩٩ .

(٣) نسب في الهمع ١/ ٢٣٤ للكوفيين وجماعة من البصريين كالأخفش وأبي حاتم والفارسي والنحاسي وابن مضاء ، فإذا قلت : " قام القوم لا سيما زيد " فقد خالفهم زيد في أنه أولى بالقيام منهم فهو مخالفهم في الحكم الذى ثبت لهم بطريق الأولوية ، وقال السيوطي : " والصحيح أنها لا تعد من أدوات الاستثناء ، لأنه مشارك لهم في القيام .

أَرْجَحُ فِي " حَاشَا " وَالْفِعْلِيَّةُ فِي " عَدَا " ، وَخَلاَ " أَرْجَحُ .

أَمَّا " لَيسَ " فَتَقُولُ : " قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا " ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَأَصْبَحَ مَا فِي الأَرْضِ مِنِّي تَقِيَّةً   لِنَاظِرِهَا لَيْسَ الْعِظَامَ الْبَوَالِيَا[1]

"لَيسَ " هُنَا اسْتِثْنَاءٌ بِمَعْنَى " إِلاَّ " وَالتَّقْدِيرُ : " قَامَ الْقَوْمُ لَيسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا " ، وَلاَ يَكُونُ [الضَّمِيرُ فِي][2] " لَيسَ " ، [وَلاَ يَكُونُ][2] عَائِدًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَلَوْ كَانَ عَائِدًا عَلَيْهِ لَقِيلَ : " قَامَ الْقَوْمُ لَيْسُوا زَيْدًا ، [وَلاَ يَكُونُونَ][3] زَيْدًا" .

وَقِيلَ : الضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى مَا قَبْلَهُمَا بِدَلِيلِ قَوْلِ سِيبَوَيْهِ[4] : " إِنَّهُ يُوصَفُ بِـ " لَيسَ " ، وَلاَيَكُونُ » وَمَا بَعْدَهُمَا كَمَا يُوصَفُ بِـ " غَيْرٍ " نَحْوُ : " مَا جَاءَنِي أَحَدٌ لَيسَ زَيْدًا " ، فَالْجُمْلَةُ مَرْفُوعَةُ الْمَوْضِعِ نَعْتًا لِ« أَحَدٍ » ؛ لأَنَّهُ ، نَكِرَةٌ ، وَتَقَعُ حَالاً مِنَ الْمَعْرِفَةِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُظْهِرُوا اسْمَ " لَيْسَ ، وَلاَيَكُونُ " فِي الاسْتِثْنَاءِ فَلَمْ يَقُولُوا : " قَامَ الْقَوْمُ لَيسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا " ؛ لأَنَّهُمَا فَرْعَانِ عَلَى "إِلاَّ" وَهِيَ مَعَ الْمُسْتَثْنَى بَعْدَهَا جُزْآنِ فَقَطْ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمَحْمُولُ عَلَيْهَا

---

(١) لم أهتد إلى قائل هذا البيت
وهو في تهذيب اللغة ١٣/ ٧٤ ، واللسان " ليس ٨/ ٩٥ ، وشرح ابن القواس ١/ ٦٠٥ غير منسوب .

(٢) تكملة يوجبها السياق ، قال ابن القواس في شرحه ١/ ٦٠٥ : " أما (ليس ولا يكون) فهما فعلان ناقصان والمنصوب بعدهما خبر لهما واسمهما مضمر فيهما لا يظهر إذا استثنى بهما نحو " قام القوم ليس زيدًا ولا يكونُ بكراً " ، فليس هنا بمعنى (إلاّ) والتقدير : ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم بكرا ، ولايعود الضمير على المستثنى منه وإلاّ لوجب إبرازه .. ، وهو باطل بالإجماع ؛ لأنه كناية عن بعضٍ " .

(٣) في الأصل "ولا يكون" .

(٤) الكتاب ٢/ ٣٤٨ هارون بلفظ مغاير ، وهو مذهب الخليل واختيار الجرميٍّ ، انظر (أبو عمر الجَرْمي ١٥٥) .

كَذَلِكَ ، فَكَانَ " لَيسَ وَلاَ يَكُونُ " مَا بَعْدَهُمَا جُزْأَيْنِ فِي ظَاهِرِ اللَّفْظِ كَمَا فِي " إلاَّ " ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَبْرُزْ فِيهِمَا ضَمِيرُ الْجَمْعِ .

وَأَمَّا " لاَ سِيَّمَا " فَـ " لاَ " حَرْفُ نَفْيٍ ، وَ " سِيٌّ " بِمَعْنَى " مِثْلٍ " ، يُقَالُ " هُمَا سِيَّانِ " أَيْ : مِثْلاَنِ ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ مَعَ " لاَ " عَلَى الْفَتْحِ ، وَقَدْ تُخَفَّفُ يَاؤُهُ فَيُقَالُ : " لاَ سِيَمَا " ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ ، وَأَصْلُ " سِيّ " " سِوْيٌ " فَاجْتَمَعَتِ الْوَاوُ ، وَالْيَاءُ ، وَالسَّابِقُ مِنْهُمَا سَاكِنٌ فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاء ، وَ " مَا " بَعْدَهَا زَائِدَةٌ ، فَيُخْفَضُ الاِسْمُ بَعْدَهَا بِالإِضَافَةِ ، قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ :

وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٍ (١)

وَمِنْهُم مَنْ يَجْعَلُهَا مَوْصُولَةً فَيَرفَعُ " يَوْمًا " فِي الْبَيْتِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ [مَحْذُوفٍ](٢) أَيْ : الَّذِي هُوَ يَوْمٌ ، وَمِنْهُم مَنْ يَجْعَلُهَا نَكِرَةً غَيْرَ مَوْصُوفَةٍ ، فَيَنْصِبُ (٣) " يَوْمًا " فِي الْبَيْتِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ ، [أَيْ] (٢) أَعْنِي يَوْمًا ، أَوْ أَتَمَنَّى يَوْماً ، أَوْ أَخُصُّ يَوْماً " ، فَإِذَا جَرَرْتَ " الْيَوْمَ " جَازَ أَنْ يَكُونَ التَّفْضِيلُ لِلْيَوْمِ ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ لِلصَّلاَحِ ، أَيْ : وَلاَ سِيَّمَا صَلاَحِ يَوْمٍ (٤) .

وَكُلُّ مُسْتَثْنًى بِالاسْمِ جُرَّهُ ... وَانْصِبْ سَوَاءً مَدَّهُ وَقَصْرَهُ

أَمَّا الجَرُّ فَبِالإِضَافَةِ ، وَأَمَّا نَصْبُ " سَوَاءٍ " فِي الْمَدِّ فَظَاهِرٌ ، وَ [أَمَّا] في

---

(١) الديوان ٦٣ ، وهو بتمامه :

أَلا رُبَّ يَوْمٍ صالحٍ لَكَ مِنْهُمَا ... وَلا سِيَّما يَوْمٍ بدارةِ جلجل

وقد سبق تخريجه .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل " فيرفع " .

(٤) انظر ابن يعيش ٢/ ٨٦ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٩ .

الْقَصْرِ فَمُقَدَّرٌ ، وَوَجْهُ نَصْبِهِ عَلَى الظَّرْفِ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ وَصْلُهُمْ " الَّذِي " بِهِ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِالَّذِي سِوَاكَ " ، قَالَ لَبِيدٌ (1) :

وَابْذُلْ سَوَامَ الْقِدْرِ إِنْ ... نَ سِوَاءَهَا دُهْمًا وَجُونَا

/ فَنَصَبَ "دُهْمًا ، وَجُونًا " ؛ لأَنَّهُمَا اسْمُ " إِنَّ " ، وَقَدَّمَ الْخَبَرَ وَهُوَ ٨٣ / ب " سِوَاءَ " ، وَلَوْلاَ أَنَّهُ ظَرْفٌ لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُهُ (2) ، وَالْمَعْنَى أَنَّ فِي غَيْرِ قِدْرِكَ (3) إِبِلاً دُهْمًا وَجُونًا فَأَطْعِمِ النَّاسَ مِنْهَا .

فَإِذَا قُلْتَ : " قَامَ الْقَوْمُ سِوَى زَيْدٍ " فَمَعْنَاهُ مَكَانَ زَيْدٍ ، أَوْ بَدَلَ زَيْدٍ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ " غَيْرٍ "أَنَّ " سِوَى . لاَ يُفَرَّغُ لَهَا الْعَامِلُ إِلاَّ فِي الشِّعْرِ .

" غَيْر "

وَ "غَيْرُ" كَاسْمٍ بَعْدَ " إِلاَّ "تُعْرِبُهُ ... فَصِفْ بِهِ طَوْرًا وَطَوْرًا تَنْصِبُهُ

يُرِيدُ أَنَّ إِعْرَابَ " غَيْرٍ " كَإِعْرَابِ الاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ " إِلاَّ " وَلاَبُدَّ مِنْ إِعْرَابِ غَيْرٍ "لاِسْمِيَّتِهَا، فَتَنْصِبُهَا فِي الإِيجَابِ(4) ، وَفِي التَّقْدِيمِ(5) ،

---

(1) الديوان ٢١٥ ، وروايته "وابذل سنام القدر " ، ورواه المؤلف في التحفة الشافية لوحة ٧٢ " وابذل سوام المال " ، وكذلك جاء في ابن يعيش ٢/ ٨٣ والإنصاف ٢٩٦ ، وابن القواس ١/ ٦٠٧ والمغنى لابن فلاح لوحة ١٨٤ . السوام : هي التي ترعى حيث تشاء لا يمنعها أحد .
والدهم : السود ، وهي خيار المال . والجون :هي السود ، وهي أيضا البيض ، فهي من الأضداد.

(2) المؤلف تابع لجمهور البصريين الذين يرون أن " سوى " لا تكون إلاّ ظرفاً في السعة ، أمّا الكوفيون فيذهبون إلى أنها تكون اسماً وتكون ظرْفاً . انظر الإنصاف ٢٩٤ المسألة ٣٩ .

(3) في (ف) " في قدرك " ، وانظر شرح ديوانه ٣٢٤ .

(4) نحو "نجح الطلاب غيرَ زيدٍ ".

(5) نحو " ما جاءني غيرَ زيدٍ أحدٌ " .

وَفِي الانْقِطَاعِ (١) ، وَتُبْدِلُهَا مِمَّا قَبْلَهَا حَيْثُ تُبْدلُ مَا بَعْدَ "إلاَّ" مِمَّا قَبْلَهَا(٢) ، تَقُولُ فِي (الْمُوجَبِ) (٣): "قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ" (٤) فَتَنْتَصِبُ ؛ لأَنَّ الْمُسْتَثْنَى هُنَا لاَ يكُونُ إلاَّ نَصْبًا ، وَإِنَّمَا نَصَبَهَا الفِعْلُ الَّذِي [لا (٥)] يَتَعدَّى ؛ لإِبْهَامِهَا ، فَأَشْبَهَتْ لِذَلِكَ الظَّرْفَ لأنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ [غَيْرِكَ] "(٥) ، فَكُلُّ مَنْ عَدَاكَ فَهُوَ غَيْرُكَ . وَأَصلُ «غَيْرٍ» الصِّفَةُ ، ثُمَّ حُمِلَتْ عَلَى "إلاَّ" فِي الاسْتِثْنَاءِ ؛ لِمُشَارَكَتِهَا لَهَا فِي مُخَالَفَةِ مَا بَعْدَهَا لِمَا قَبْلَهَا ، وَكَذا (٦) حُمِلَتْ "إلاَّ" عَلَى "غَيْرٍ" فَوُصِفَ بِهَا .

" حَاشَا "

وَعِنْدَ سِيبَوَيْهِ "حَاشَا" تَخْفِضُ ... وَمَنْ سِوَاهُ الْجَرَّ لاَ يَفْتَرِضُ

"حَاشَا" عِنْدَ سِيبَوَيْهِ حَرْفُ جَرٍّ (٧) فَلِذَلِكَ يَخْفِضُ بِهَا(٨) ، وَمَعْنَاهَا (٩) التَّنْزِيهُ ، فَإِذَا قُلْتَ : "كَذَبَ النَّاسُ حَاشَا زَيْدٍ" ، فَمَعْنَاهُ أُنَزِّهُ زَيْدًا مِنَ الْكَذِبِ وَأُبْعِدُهُ عَنْهُ ، وَاسْتَدَلَّ سِيبَوَيْهِ عَلَى حَرفِيَّتِهَا بِدُخُولِهَا عَلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ بِغَيْرِ

---

(١) نحو "ما جاءني أحد غيرَ حمارٍ".

(٢) وذلك في غير الموجَب حيثُ يجوزُ النصبُ ويختار البدل ، نحو "ما جاءني أحد غَيْرُ زَيْدٍ ، وَغَيْرَ زَيْدٍ".

(٣) في النسختين "الواجب" والأولى ما أثبت .

(٤) في (ف) "إلاَّ زيد" .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) في (ف) "وكذلك" .

(٧) في (ف) "زيادة من حروف الجر" .

(٨) الكتاب ٢/ ٣٤٩ هارون ، وهي من مسائل الخلاف كما في الإنصاف ٢٧٨ المسألة ٣٧ .

(٩) في الأصل "معناه" .

نُونٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ (١) :

مِنْ مَعْشَرٍ عَبَدُوا الصَّلِيبَ ضَلاَلَةً   حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ

فَلَوْ كَانَتْ فِعْلاً لَقَالَ : " حَاشَانِي " بِنُونِ الْوِقَايَةِ كَمَا فِي سَائِرِ الأَفْعَالِ .

وَالْمُبَرِّدُ يَجْعَلُهَا تَارَةً فِعْلاً وَتَارَةً حَرْفًا (٢)، لأَنَّهُ قَدْ سُمِعَ الْجَرُّ بِهَا ، وَدَلِيلُهُ عَلَى كَوْنِهَا فِعْلاً دُخُولُ الْحَذْفِ عَلَيْهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾(٣) فَحُذِفَ الأَلِفُ وَتَعَلُّقُ اللاَّمِ بِهَا ؛ وَتَصَرُّفُ الْفِعْلِ مِنْهَا ، قَالَ النَّابِغَةُ :

وَلا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ(٤) .

وَأَجَابُوا عَنِ الأَوَّلِ بِأَنَّ الْحَذْفَ قَدْ يَدْخُلُ الْحُرُوفَ ، وَلِذَلِكَ خُفِّفَت «رُبَّ » ، وَلَعَلَّ " ، وَقَالُوا : " سَوْ أَفْعَلُ " فِي " سَوْفَ أَفْعَلُ " .

وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّ اللاَّمَ زَائِدَةٌ ، وَعَنِ الثَّالِثِ بِأَنَّ الْفِعْلَ مُشْتَقٌّ مِنْ لَفْظِهَا وَلَيْسَتْ فِعْلاً ، كَقَوْلِهِم : سَأَلْتُهُ حَاجَةً فَلَوْلاَ أَيْ : قَالَ : " لَوْلاَ كَذَا لَفَعَلْتُ " ، وَ" لَوْلاَ " حَرْفٌ بِالاتِّفَاقِ .

---

(١) هو الأقيشر ، واسمه المغيرة بن أسود من الشعراء الإسلاميين ، كان يغضب إذا قيل له الأقيشر ، ترجمته في الشعر والشعراء ٢/ ٥٦٣ ، والمؤتلف والمختلف ٧١) ، ويروى صدره :
" في فتية جعلوا الصليب إلههم ".
وهو في العيني ١/ ٣٣٧ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٩ ، والهمع ١/ ٢٣٢ ، والدرر اللوامع ١/ ١٩٧ ، والتصريح ١/ ١٢ ، والتحفة الشافية لوحة ٧١ .

(٢) قال في المقتضب ٤/ ٣٩١ "وما كان حرفاً سوى "إلا " فحاشا ، وخلا ، وما كان فعلاً فحاشا ، وخلا وإن وافقا لفظ الحروف ".

(٣) سورة يوسف : ٣١ .

(٤) هذا عجز بيت للنابغة الذبياني ، وصدره :
ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه
وهو في ديوانه ١٣ ، والأصول في النحو ٣٥٢/١ ، والإنصاف ٢٧٨ ، والتبصرة ٣٨٥/١ ، ومقدمة في النحو للذكي ٥٧ .

" خَــلاَ ، وَعَــدَا "

وَإِنْ أَتَتْ "مَا "مَعْ" خَلاَ "، وَمَعْ "عَدَا" فَنَصْبُ مُسْتَثْنَاهُمَا فَرْضٌ بَـدَا

الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ "خَـلاَ ، وَعَـدَا" فِـعْـلاَنِ وُقُـوعُـهُـمَـا صِلَةً لِ« مَـا » الْمَصْدَرِيَّةِ، وَالْحَرْفُ لاَ يُوصَـلُ بِهِ الْحَرْفُ ، فَلاَ يَكُونُ " خَلاَ، وَعَدَا " حَرْفًا ، وَحَكَى الأَخْفَشُ الْجَرَّ بِهِمَا[1] وَذَلِكَ دَلِيلُ حَرْفِيَّتِـهِمَـا ، فَإِذَا دَخَلَتْ " مَا " عَلَيْهِمَا يَتَعَيَّنُ النَّصْبُ ، وَالْفَاعِلُ فِيهِمَا مُضْـمَرٌ أَبَدًا فِي الاسْتِثْنَاءِ ، لِيَكُونَ مَا بَعْدَهُمَـا مُفْرَدًا ، كَمَا أَنَّ مَا بَعْدَ إِلاَّ " كَذَلِكَ .

وَمَعْنَـاهُمَا الْمُجَاوَزَةُ[2] ، فَإِذَا قُلْتَ :" قَامَ الْقَـوْمُ ([3] خَـلاَ زَيْـدًا " فَمَعْنَـاه خَلاَ بَعْضُـهُم مِنَ الْقِيَـامِ ، وَهُوَ زَيْـدٌ ، وَكَذَلِكَ : " قَـامَ الْقَـوْمُ)[3] عَـدَا زَيْـدًا " فَمَعْنَـاه جَاوَزَ بَعْضُـهُـمُ الْقِيَامَ ، أَيْ : تَبَـاعَدَ عَنْـهُ وَانتَفَى مِنْـهُ ، وَهُـوَ زَيْـدٌ / وَالرَّبَعِيُّ[4] يَجْـعَلُ "مَـا " زَائِدَةً لاَ مَـصْدَرِيَّةً ، فَـعَلَى هَذَا لاَ ٨٤ / أ (يُفْتَرَضُ)[5] النَّصْبُ[6] .

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن عقيل ١/ ٥٨٥ ، وابن يعيش ٢/ ٧٨ حيث نص على حكاية الأخفش .

(٢) في النسختين بالراء المهملة ، وهو تصحيف .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

(٤) الربعي سبقت ترجمته في ١٠٩ .

(٥) في (ف) بالعين المهملة .

(٦) والرَّبَعِيُّ مسبوقٌ إلى هذا الرَّأي ، لأنَّهُ قول الكسائيِّ – المتوفَّى سنة ١٨٣ هـ – والجرميّ – المتوفَّى سنة ٢٢٥ هـ – ينظر شرح التسهيل لابن عقيل ١/ ٥٨٤ ، ومغني اللبيب ١٧٩ ، وأبو عُمَرَ الجرميّ ١٥٨ .

"المفعول الذى لم يسم فاعله"

الْقَوْلُ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه   قَدْ يَحْذِفُ الْفَاعِلَ لَفْظًا جَاهِلُهْ
أَوْ عَالِمٌ فِي حَذْفِهِ لَهُ غَرَضْ   إِذْ ذَاكَ فِي الْمَفْعُولِ رَفْعٌ مُفْتَرَضْ

إِنَّمَا ذَكَرَ الْمَفْعُولَ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عَقِيبَ الْقَوْلِ فِي تَعْدِيَةِ الأَفْعَالِ ، لأَنَّهُ عَكْسُ مَا تَقَدَّمَ ؛ لأَنَّ بِنَاءَ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ يَجْعَلُ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيَ إِلَى وَاحِدٍ غَيْرَ مُتَعَدٍّ ، وَمَا يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ وما يتعدَّى إِلَى ثَلاثَةٍ [يَتَعَدَّى] [(١)] إِلَى اثْنَيْنِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " مَالَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ " الْفِعْلَ لاَالْمَفْعُولَ الَّذِي أُقِيمَ مُقَامَ الْفَاعِلِ ؛ لأَنَّهُ لاَ يُقَالُ : هَذَا فَاعِلُ الْمَفْعُولِ ، بَلْ فَاعِلٌ بِهِ ، وَلاَ يُقَالُ : هَذَا فَاعِلُ زَيْدٍ ، وَيُقَالُ : هَذَا فَاعِلُ الْفِعْلِ ، فَالْهَاءُ فِي " فَاعِلِه " ضَمِيرُ الْفِعْلِ الَّذِي عَبَّرَ عَنْهُ بِـ " مَا " فِي قَوْلِهِ : " مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ " ، وَلأَنَّ كَلاَمَهُ فِي الْفَصْلِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَى الْفِعْلِ فَكَذَلِكَ هَهُنَا .

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ قَالَ فِيمَا بَعْدُ : " وَفِعْلُهُ يُضَمُّ مِنْهُ الأَوَّلُ " فَلاَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ " الْهَاءُ " فِي " فِعْلِهِ "يَعُودُ عَلَى الْفِعْلِ إِذْ لاَ يُقَالُ : فِعْلُ الْفِعْلِ فَتَعَيَّنَ أَنَّ " الْهَاءَ " فِي " فِعْلِهِ "يَعُودُ عَلَى " الْمَفْعُولِ فَكَذَلِكَ " الْهَاءُ " فِي قَوْلِهِ : " مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ " ؟

قُلْتُ : إِنَّمَا قَالَ : " وَفِعْلُهُ يُضَمُّ مِنْهُ الأَوَّلُ " بَعْدَ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ فِي قَوْلِهِ : " إِذْ ذَاكَ فِي الْمَفْعُولِ رَفْعٌ مُفْتَرَضْ " فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ " الْهَاءُ " فِي "

---

(١) سقط من الأصل .

فعْله " ضَمير الْمَفْعُولِ ، و " الْهَاءُ " فِي " فَاعِلِه "عَائِدَةٌ عَلَى " مَا " الَّتِي بِمَعْنَى الْفِعْلِ ، وَيَكُونُ التَّقْديرُ " وَلَفْظُ فِعْلِه " فَحَذَفَ الْمُضَافَ .

وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ السَّبَبَ فِي حَذْفِ الْفَاعِلِ أَحَدُ أَمْرَيْنِ :

إِمَّا الْجَهْلُ بِهِ . وَهُوَ أَنْ تُشَاهِدَ زَيْداً مَقْتُولاً وَلاَ تَعْرِفَ قَاتِلَهُ فَتَقُولُ : " قُتِلَ زَيْدٌ " ، فَلاَ يُمكِنُكَ تَسْمِيَةُ الْفَاعِلِ ؛ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِهِ ، وَإِمَّا أَنْ تَعْلَمَ الْفَاعِلَ (وَلَكِنْ) (١) لِلْمُتَكَلِّمِ فِي حَذْفِهِ غَرَضٌ .

وَقَدْ تَخْتَلِفُ الأَغْرَاضُ بِحَذْفِهِ فَتَرْتَقِي إِلَى عَشْرَةٍ لاَ عَلَى سَبِيلِ الْحَصْرِ :

أَوَّلُهَا : أَنْ لاَ يُذْكَرَ الْفَاعِلُ خَوْفًا عَلَيْهِ .

الثَّانِي : عِظَمُ قَدْرِ الْفَاعِلِ وَخِسَّةُ قَدْرِ الْمَفْعُولِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ ، نَحْوُ : " قُطِعَ اللِّصُّ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ ﴾ (٢) .

الثَّالِثُ : بِالْعَكْسِ ، وَهُوَ عِظَمُ قَدْرِ الْمَفْعُولِ كَقَوْلِنَا : " قُتِلَ الْحُسَيْنُ "

الرَّابِعُ : أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ السَّامِعَ إِنَّمَا غَرَضُهُ فِي ذِكْرِ مَا حَدَثَ بِالْمَفْعُولِ فَقَطْ ، أَوْ تَعْرِفَ أَنَّ السَّامِعَ يَكْرَهُ ذِكْرَ الْفَاعِلِ .

وَالْخَامِسُ : أَنْ يُحْذَفَ طَلَبًا لِلاخْتِصَارِ ، وَلاَ يَكُونُ الاخْتِصَارُ إِلاَّ حَيْثُ يُعْلَمُ الْفَاعِلُ .

السَّادِسُ : الإِبْهَامُ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ .

السَّابِعُ : التَّوَافُقُ : وَهُوَ أَنْ يُوَافِقَ حَرْفُ الرَّوِيِّ (٣) (فِي بَيْتٍ حَرْفَ الرَّوِيِّ) (٣) فِي الَّذِي قَبْلَهُ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

---

(١) سقط في (ف) .

(٢) سورة هود : ٤٤ .

(٣) سقط من الأصل .

وَمَا الْمَالُ وَالأَهْلُونَ إِلاَّ وَدَائِعُ ... وَلاَبُدَّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ (١)

فَلَوْ سَمَّى الْفَاعِلَ لَنَصَبَ " الْوَدَائِعَ " وَحَرْفُ الرَّوِيِّ مَرْفُوعٌ ، وَذَلِكَ عَيْبٌ يُسَمَّى الإِصْرَافَ ، وَهُوَ إِقْوَاءٌ بِالنَّصْبِ (٢) .

الثَّامِنُ : التَّفْعِيلُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِنَّ الَّتِي زَعَمَتْ فُؤَادَكَ مَلَّهَا ... خُلِقَتْ هَوَاكَ كَمَا خُلِقْتَ هَوًى لَهَا (٣)

فَلَوْ قَالَ : خَلَقَهَا اللَّهُ هَوَاكَ كَمَا خَلَقَكَ هَوًى لَهَا ، لاَنْكَسَرَ وَلَمْ تَصِحَّ (الأفاعيلُ) (٤) الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي تَقْطِيعِ الْبَيْتِ .

التَّاسِعُ : التَّقَارُبُ فِي السَّجْعِ نَحْوُ : " كَثُرَ النِّضَالُ وَقُتِلَ الرِّجَالُ " ٨٤/ب

فَلَوْ سُمِّيَ الْفَاعِلُ لَزَادَتْ كَلِمَاتُ السَّجْعَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى الأُولَى وَاخْتَلَفَ الإِعْرَابُ أَيْضًا .

الْعَاشِرُ : الْمُبَالَغَةُ كَقَوْلِكَ :" سِيرَ عَلَيْهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ " .

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة وهو في ديوانه ٨٩ ، وروايته "الأوديعة " والخزانة ٢/ ٣٣٥ بولاق ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٤٤ .

(٢) الإقواء : اختلاف حركة الروى في قصيدة واحدة ، أما الإصراف فكما قال الشارح وقال ابن خالويه :" ليس في كلام العرب :أصرفت إلاَّ في موضع واحد وهو قولك : أصرفت القوافي إذا أقويتها .. ، فأمَّا سائر الكلام فصرفت " انظر ليس في كلام العرب ٣٣ ، وانظر ما تلحن فيه العامة للكسائي ١٠١ ، والكافي فى العروض والقوافي ١٦٠ .

(٣) نسب هذا البيت لعروةَ بن أذنيةَ الشاعرِ الأمَوِيِّ في ديوانه المجموع ٣٦٠ ، ونسب أيضًا لمجنون ليلى كما في ديوانه المجموع ٢٣٦ ، وقيل : إنَّه لبشار ، وليس في ديوانه ، وهو في الحماسة لأبي تمام ١٣ ،وشرحها للمرزوقي ١٢٣٥/٣ ، وعيون الأخبار ٤/ ٢٩ ، وأمالي المرتضى ١/ ٤١١ ، ونصرة الثائر ١٥٧ ، والتحفة الشافية لوحة ٢٦ .

(٤) هكذا في النسختين " والمراد التفاعيل ، ينظر الإقناع في العروض وتخريج القوافي لابن عباد ، وشرح ابن القواس ١٣٨٠ ، وسيذكرها النيلي هكذا في ٦٦٢/٢ .

فَهَذِهِ عَشَرَةُ أُمُورٍ غَيْرُ الْجَهْلِ بِهِ (١) .

وَقَوْلُهُ : " فِي حَذْفِهِ لَهُ غَرَضْ " أَيْ : فِي حَذْفِ الْفَاعِلِ .

قَوْلُهُ :" إِذ ذَاكَ " أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى حَذْفِ الْفَاعِلِ ، وَ " ذَاكَ " مُبْتَدَأٌ وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ ، أَيْ : إِذِ الْحَذْفُ كَائِنٌ ، وَ " رَفْعُ " خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ .

وَإِنَّمَا وَجَبَ رَفْعُ الْمَفْعُولِ ؛ لأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ أُسْنِدَ إِلَيْهِ وَحُدِّثَ بِهِ عَنْهُ ، فَارْتَفَعَ كَمَا يَرْتَفِعُ الْفَاعِلُ .

وَفِعْلُهُ يُضَمُّ مِنْهُ الأَوَّلُ ... وَكَسْرُ مَا قَبْلَ الأَخِيرِ يُجْعَلُ

فِي كُلِّ مَاضٍ صَحَّ نَحْوُ ضُرِبَا ... وَافْتَحْهُ فِي الآتِي وَقُلْ لَنْ يُضْرَبَا

وَإِنْ يَكُنْ أَوْسَطُهُ عَلِيلاَ ... فَاكْسِرْ بِهِ الأَوَّلَ نَحْوُ قِيلاَ

وَقَدْ يُشَمُّ الضَّمُّ فِي أَوَّلِهِ ... ثُمَّ الَّذِي يَنُوبُ عَنْ فَاعِلِهِ

" الْهَاءُ " فِي [" فِعْلِهِ "] (٢) " ضَمِيرُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ " أَيْ : وَفِعْلُ الْمَفْعُولِ الَّذِى لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه ، وَإِنَّمَا أَضَافَ الْفِعْلَ إِلَى الضَّمِيرِ الْمَفْعُولِ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ ؛ لأَنَّ الْفِعْلَ فِي الْحَقِيقَةِ لِلْفَاعِلِ لاَ لِلْمَفْعُولِ ، لَكِنْ لَمَّا صَارَ الْفِعْلُ مُسْنَدًا إِلَى الْمَفْعُولِ وَمُخْبَرًا بِهِ عَنْهُ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ صَحَّ إِضَافَتُهُ [(٣) إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فِي الْمَاضِي لِيَدُلُّوا بِهَذَا التَّغْيِيرِ عَلَى حَذْفِ الْفَاعِلِ] (٣) .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلاَّ اقْتَصَرُوا عَلَى أَحَدِ التَّغْيِيرَيْنِ مِنَ الضَّمِّ وَحْدَهُ ، أَوِ الْكَسْرِ وَحْدَهُ !

---

(١) راجع الهمع ١/ ١٦١ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سقط من الأصل .

قُلْتُ : لَوِ اقْتَصَرُوا عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ لَحَصَلَ اللَّبْسُ ، (أَمَّا لَوِ اقْتَصَرُوا) [١] عَلَى الضَّمِّ لَحَصَلَ (بَيْنَ)[٢] الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ فِيمَا كَانَ فِي مَاضِيهِ هَمْزَةٌ فِي حَالِ الْوَقْفِ ؛ فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ : " أُعْلَمْ " وَوَقَفْتَ عَلَى الْمِيمِ سَاكِنَةً لَمْ يَعْلَمِ السَّامِعُ هَلْ هُوَ مَاضٍ ، أَوْ مُضَارِعٌ ، وَالْهَمْزَةُ فِيهِ لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَلَوْ اقْتَصَرُوا عَلَى كَسْرَةِ مَا قَبْلَ الأَخِيرِ لاَلْتَبَسَ بِـ " فَعِلَ " ، نَحْوُ : سَمِعَ ، وَعَلِمَ .

قَوْلُهُ :" وَافْتَحْهُ فِي الآتِي " أَيْ : فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، أَي :افْتَحْ فِي الآتِي مَا كَسَرْتَهُ فِي الْمَاضِي ، وَإِنَّمَا فَتَحُوهُ فِي الآتِي ؛ لِأَنَّهُ لَوْ بَقَّوْهُ مَكْسُورًا كَمَا كَانَ فِي الْمَاضِي مَعَ ضَمِّ أَوَّلِهِ لاَلْتَبَسَ بِالرُّبَاعِي الْمُسَمَّى الْفَاعِلِ ، فَلِذَلِكَ انْضَافَ الفَتْحُ فِي " الآتِي " إِلَى الضَّمِّ كَمَا انْضَافَ إِلَيْهِ الْكَسْرُ فِي الْمَاضِي .

وَهَذَا التَّغْيِيرُ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا صَحَّتْ عَيْنُهُ مِنَ الأَفْعَالِ وَلِذَلِكَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ :" فِي كُلِّ مَاضٍ صَحّ " .

فَإِنْ قُلْتَ : هَلاَّ قَالَ : فِي كُلِّ مَاضٍ صَحَّتْ عَيْنُهُ [٣] . قُلْتُ : لاَ حَاجَةَ بِهِ إِلَى ذَلِكَ ؛ لأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : الْمِثَالُ الْمَذْكُورُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ :" نَحْوُ ضُرِبَ " .

---

(١) في (ف) " أما أنهم لو اقتصرو " .

(٢) في النسختين « من » .

(٣) قال ابنُ الخبَّازِ في شرحة ٢٩٩/١ "وقول يحيي : (في كل ماض صح) رديء ، لأنه يبطل بِوُعِدَ وَدُعِيَ ، لأنك تقول : وعد ودعى فيضم الأول ، والذى له في ذلك أثر المعتل العين الصحيح اللام لأنَّ أوله مكسورٌ ، نحو : قِيلَ وَبِيعَ ، فتمام الاحتراز أَنْ تَقُولَ : في كُلِّ ماضٍ صَحَّتْ عينه أو اعتلَّت هي ولامه ، فبان أن كسر العين يكون في الصحيح كَضُرِبَ ، وفي المعتل الفاء ، كَوُعِدَ ، وفي الْمُعْتَلِّ اللام ، كَدُعِيَ ، وفي المعتلِّ العينِ واللَّامِ ، كَشُوِيَ " ، فاعتذر النيلي للمصنف .

وَالثَّانِي: أَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ فِيمَا بَعْدَهُ مُعْتَلَّ الْعَيْنِ ، فَقَالَ : " وَإِنْ يَكُنْ أَوْسَطُهُ عَلِيلاً " فَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: " أَوْسَطُهُ " عَنْ لاَمِهِ نَحْوُ " عَرِيَ " ، وَ دَعَا .

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ ضُمَّ الأَوَّلُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ الأَخِيرِ ؟ وَهَلاَّ عُكِسَ ذَلِكَ ؟

قُلْتُ : الْخُرُوجُ مِنْ كَسْرٍ إِلَى ضَمٍّ ثَقِيلٌ فَرُفِضَ .

فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ اخْتَارُوا الضَّمَّةَ دُونَ غَيْرِهَا ؟

قُلْتُ : لأَنَّهُ لَوْ فُتِحَ لاَلْتَبَسَ بِـ " فَعِلَ " نَحْوُ " سَمِعَ " ، وَلَوْ كُسِرَ الأَوَّلُ لَتَوَالَتْ كَسْرَتَانِ ، وَاخْتَارُوا الضَّمَّةَ لأَنَّهُ بِالضَّمِّ فِي أَوَّلِهِ وَكَسْرِ مَا ٨٥/أ قَبْلَ آخِرِهِ خَرَجَ أَنْ يَكُونَ لَهُ نَظِيرٌ [فِي] أَبْنِيَةِ الأَسْمَاءِ ، وَالأَفْعَالِ الْمُسَمَّى فَاعِلُوهَا .

وَإِنَّمَا كَسَرُوا أَوَّلَ مُعْتَلِّ الْعَيْنِ ؛ لأَنَّ الأَصْلَ فِي " قِيلَ " " قُوِلَ " بِضَمِّ " الْقَافِ " وَكَسْرِ " الْوَاوُ " فَاسْتَثْقَلُوا الْكَسْرَةَ (١) عَلَى " الْوَاوِ " فَنُقِلَتْ إِلَى " الْفَاءِ " (٢) فَسكنَتِ الْوَاوُ وَانكسَرَ مَا قَبْلَهَا فَوَجَبَ قَلْبُهَا " يَاءً " كَمِيعَادٍ ، وَمِيزَانٍ ، وَإِنْ كَانَ مُعْتَلُّ الْعَيْنِ بِالْيَاءِ فَفِيهِ نَقْلٌ بِغَيْرِ قَلْبٍ، فَإِنْ كَانَ مُعْتَلُّ الْعَيْنِ رُبَاعِيًا فَهُوَ كَالثُّلاَثِيِّ فِي نَقْلِ الْحَرَكَةِ إِلَى " الْفَاءِ " .

وَأَمَّا الْخُمَاسِيُّ ، وَالسُّدَاسِيُّ فَإِنْ كَانَ فِيهِ هَمْزَةُ الْوَصْلِ ضُمَّ (٤) الثَّالِثُ ‹ مَعَ ›(٣) الْهَمْزَةِ وَلاَ يَكْفِي ضَمُّ الْهَمْزَةِ ؛ لِسُقُوطِهَا فِي الدَّرْجِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ هَمْزَةُ الْوَصْلِ ضُمَّ)(٤) أَوَّلُهُ وَثَانِيهِ نَحْوُ " تُعُلِّقَ بِهِ، وَتُدُحْرِجَ

---

(١) في (ف) " الكثرة ".

(٢) في (ف) " إلى الواو ".

(٣) في الأصل " من " ولعل الصواب ما أثبته ، وذلك نحو أُنْطُلِقَ ، وَأُسْتُخْرِجَ .

(٤) سقط من (ف) سبق نظر .

بِالْحَجَـرِ " ؛ لِأَنَّهُـمْ لَوِ اقْتَصَـرُوا عَلَى ضَمَّـةٍ وَاحِدَةٍ لَالْتَبَسَ بِالرُّبَـاعِيِّ الْمُضَـارِعِ الْمُسَمَّى الْفَـاعِلِ وَقْفًا ، فَإِنْ كَانَتْ عَيْنُ الْخُمَاسِيِّ "يَاءً" [(١)] نَحْـــوُ " افْتَعَلَ ، أَوِ انْفَعَلَ " ، وَذَلِكَ نَحْوُ " اخْتِيرَ " فَيُنْقَلُ الْكَسْـــرُ إِلَى مَا بَعْدَ الْفَاءِ [لِبُعْدِ الْفَـاءِ] [(٢)] بِالزَّائِدِ الَّذِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَـــيْنِ ، فَإِنْ كَانَ الزَّائِـــدُ قَبْلَ " الْفَـاءِ " نَحْوُ " انْقِيدَ " فَتَنْتَقِـــلُ الْكَسْرَةُ إِلَى " الْفَـاءِ " .

قَـوْلُـهُ : " وَقَـدْ يُشَـمُّ الضَّـمُّ فِي أَوَّلِـهِ " وَوَجْهُ الإِشْـمَـامِ التَّنْبِـيهُ عَلَى أَنَّ الأَصْـلَ هُوَ الضَّـمُّ ؛ لِأَنَّـهُ بِنَـاءٌ لاَ يَـلْتَـبِسُ بِغَـيْـرِهِ مِنَ الأَبْنِيَـةِ ، وَقَـدْ يُؤْتَـى بِالضَّـمِّ صَـرِيحًا فَتُقْلَبُ " الْيَـاءُ ـ فِيما عَيْنُـهُ " يَـاءٌ ـ " وَاوًا " فَيُـقَـالُ : " قُوْلَ الْقَـوْلُ [(٣)] وَبُـوعَ الْعَبْـدُ " ، وَوَجْـهُ هَذِهِ اللُّغَـةِ الْمُحَافَظَـةُ عَلَى الضَّمِّ خَوْفَ اللَّبْسِ ، فَـإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ : " بِعْتَ يَـا عَبْدُ " لَجَـازَ أَنْ يَكُونَ الْعَبْـدُ هُوَ الْبَــائِعُ ، وَجَـازَ أَنْ يَكُـونَ مَبِيعًا ، فَإِذَا ضَـمَمْتَ " الْبَـــاءَ " وَقُـلْتَ : " بُعْـتَ يَا عَبْدُ " عُلِمَ أَنَّـهُ مَـبِيـعٌ لاَ بَـائِعٌ ، فَهَـذِهِ فَـائِدَةُ الإِشْـمَامِ ، وَالضَّـمِّ ، وَهِـيَ مَا تَرَى مِنَ الْفَـرْقِ بَيْنَ بِنَـاءِ الْفِعْـلِ لِلْفَـاعِلِ ، أَوِ الْمَفْعُـــولِ .

يَكُـونُ مَفْعُـولاً كَغِيضَ الْمَـاءُ   وَقُضِيَ الأَمْـرُ ، وَيُشْفَى الـدَّاءُ

يُرِيدُ بِقَوْلِهِ :" يَكُـونُ مَفْعُـولاً " الْمَفْعُـولَ بِهِ لاَ أَيَّ مَفْعُولٍ كَانَ ، وَتَمْثِيلُـهُ يَدُلُّ عَلَى مُرَادِهِ ، وَإِنَّمَـا أُقِيمَ الْمَـفْعُـولُ بِـهِ مُـقَـامَ الْفَـاعِلِ ؛ لِأَنَّـهُ يَـصِحُّ جَعْلُهُ فَاعِـلاً خَالِصًـا فِي بَـابِ الْمُفَـاعَلَةِ ، نَحْوُ " قَـاتَلَ زَيْدٌ عَمْـرًا " ، فَلَكَ أَنْ تَرْفَـعَ

---

(١) في الأصل " تاء " بنقطتين من فوق ، وهو تصحيف ، وقوله بعد ذلك " نحو " أي : على وزن .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى النسختين " القائل ، وانظر ابن يعيش ٧/ ٧٠ .

أَيَّهُمَا شِئْتُ ، وَتَمْثِيلُهُ بِقَوْلِهِ : " وَغِيضَ الْمَاءُ ، وَقُضِيَ الأَمْرُ " [إشَارَةٌ] (١) إِلَى الآيَـةِ فِي قَوْلِهِ تَعَـالَى : ﴿ وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الأَمْـرُ ﴾ (٢) ، وَقَدْ حَصَلَ لَهُ مِنَ الآيَـةِ التَّمْثِيـلُ بِالْمُعْتَـلِّ الْعَيْنِ ، وَمُعْتَلِّ اللاَّمِ ، أَمَّا مُعْتَلُّ اللاَّمِ فَجَارٍ مَجْرَى الصَّحِيحِ ، وَ " يُشْفَى الدَّاءُ " مِثَـالٌ لِلْمُضَـارِعِ .

وَإِذَا وُجِدَ الْمَفْعُـولُ بِـهِ لَمْ يَقُـمْ مَقَامَ الْفَاعِلِ غَيْرُهُ ، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّـونَ إِقَامَـةَ غَيْرِهِ مُقَامَهُ مَعَ وُجُودِهِ ، لَكِنْ هُوَ أَوْلَى ، وَأَنْشَدُوا :

فَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جِـرْوَ كَلْبٍ ... لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجِرْوِ الْكِلاَبَـا (٣)

فَأَقَامَ الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ مُقَامَ الْفَاعِلِ - أَعْنِي قَوْلَهُ " بِذَلِكَ " - مَعَ وُجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَقَدْ تَأَوَّلَـهُ النَّحْوِيُّـونَ بِوُجُـوهٍ رَكِيـكَةٍ لَمْ نَذْكُرْهَا لِرِكَّتِـهَا (٤) ، وَأَحْسَنُ مَا قِيلَ فِيهِ أَنَّ " سُـبَّ " فِعْـلُ أَمْرٍ ، وَالتَّقْـدِيرُ لَقِيلَ : " سُبَّ الْكِلاَبَ بِذَلِكَ الْجِـرْوِ " ، فَحُذِفَ " الْقَوْلُ " كَقَوْلِهِ تَعَالَـى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُـمْ أَكَفَرْتُـمْ بَعْدَ إِيمَانِـكُمْ ﴾ (٥) أَيْ : فَيُقَالُ لَهُـمْ : أَكَفَرْتُمْ بَعْـدَ ، ٨٥/ب

---

(١) تكملة يوجبها السياق .

(٢) سورة هود : ٤٤ .

(٣) نسب هذا البيت في التحفة الشافية لوحة ٢٧ ، والخزانة ١/ ١٦٣ بولاق لجرير يهجو به الفرزدق ولم أجده في ديوانه ، ولا النقائض .
قفيرة : أم الفرزدق ، وقيل : أم صعصعة بن ناجية جد الفرزدق ، ويروى فكيهة أيضًا على وزنه وهو تحريف في نظر البغدادي .
والبيت في : ابن يعيش ٧/ ٧٥ ، وابن الشجرى ٢/ ٢١٥ ، والخصائص ١/ ٣٩٧ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٨٥ ، وتفسير القرطبي ١١/ ٣٣٥ ، وشرح المقدمة المحسبة ٣٧٥ ، والحجة لابن خالويه ٢٢٦ .

(٤) انظر هذه الأوجه فى ابن يعيش ٧/ ٧٦ ، والخزانة ١/ ١٦٣ بولاق .

(٥) سورة آل عمران : ١٠٦ .

وَفِي قَوْلِهِ : " يَكُونُ مَفْعُولاً " إِشْعَارٌ بِأَنَّ الْفِعْلَ اللَّازِمَ لاَ يُبْنَى لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ؛ لِئَلاَّ يَبْقَى الْفِعْلُ غَيْرَ مُسْنَدٍ إِلَى شَيْءٍ لِعَدَمِ مَا يَقُومُ مَقَامَ الْفَاعِلِ إِذْ كَانَ هَذَا الْبِنَاءُ يُوجِبُ حَذْفَ الْفَاعِلِ ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا خَبَرًا عَنِ الآخَرِ فِي الأَصْلِ جَازَ أَنْ تُقِيمَ أَيَّهُمَا شِئْتَ مُقَامَ الْفَاعِلِ مَا لَمْ تَخَفْ لَبْسًا ، وَإِلاَّ فَيَتَعَيَّنُ الأَوَّلُ نَحْوُ " أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا " .

فَأَمَّا بَابُ " ظَنَنْتُ " فَيَتَعَيَّنُ الأَوَّلُ وَلاَ يُقَامُ الثَّانِي مُقَامَ الْفَاعِلِ ؛ لأَنَّهُ مُسْنَدٌ إِلَى الأَوَّلِ ، فَإِذَا أُقِيمَ مُقَامَ الْفَاعِلِ صَارَ مُسْنَدًا إِلَيْهِ ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ مُسْنَدًا وَمُسْنَدًا إِلَيْهِ فِي كَلاَمٍ وَاحِدٍ .

وَقِيلَ : يَجُوزُ أَنْ يُقَامَ الثَّانِي مُقَامَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ نَكِرَةً ، نَحْوُ " ظُنَّ زَيْدًا قَائِمٌ " لِعَدَمِ اللَّبْسِ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً ، أَوْ جُمْلَةً ، أَوْ ظَرْفًا ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ .

وَيَجُوزُ إِقَامَةُ الأَوَّلِ فِي الْمُتَعَدِّي إِلَي ثَلاَثَةٍ ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الثَّانِي فِي بَابِ " عَلِمْتُ " ، وَأَمَّا الثَّانِي فَقَالُوا : إِنْ أُمِنَ اللَّبْسُ جَازَ وَإِلاَّ فَلاَ ، مِثَالُهُ " أُعْلِمَ يَعْقُوبَ يُوسُفُ أَحْسَنَ الإِخْوَةِ " فَتَرْفَعُ "يُوسُفَ" وَهُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي ؛ إِذْ لاَ لَبْسَ فِي أَنَّ " يَعْقُوبَ " هُوَ الْمُعْلَمُ لاَ يُوسُفُ .

وَلاَ يُقَامُ الْحَالُ ، وَلاَ التَّمْيِيزُ مُقَامَ الْفَاعِلِ (١) ، لأَنَّ مَا يُقَامُ مُقَامَ الْفَاعِلِ قَدْ يُضْمَرُ ، وَالْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ لاَ يَقْبَلاَنِ التَّعْرِيفَ ، فَلاَ يُضْمَرَانِ ، فَلاَ يُقَامَانِ مُقَامَ الْفَاعِلِ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ (مَصْدَرٍ) (٢) لاَ يَتَصَرَّفُ ، وَكُلُّ ظَرْفٍ لاَ

(١) انظر ذلك في الأصول في النحو ١/ ٩١ .

(٢) في النسختين "مضمر" ، والصواب ما أثبتناه ، وانظر التحفة الشافية لوحة ٧ . حيث قال النيلي " والمصدر أيضًا يشترط فيه التصرف فلا يقام سبحان الله ولبيك م ومعاذ الله مقام الفاعل " .

يَتَصَرّفُ ، وَالْمَفْعُولُ لَهُ لاَ يُقَامُ مُقَامَ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّ اللَّامَ فِيهِ مُقَدَّرَةٌ ، وَتَقْدِيرُهَا يُوجِبُ نَصْبَهُ فَتَدَافَعَا .

فَإِنْ قُلْتَ : لاَ أُقَدِّرُ " اللَّامَ " كَمَا لاَ أُقَدِّرُ فِي الظَّرْفِ " فِي " إِذَا أَقَمْتُهُ مُقَامَ الْفَاعِلِ .

قُلْتُ :إِذَا لَمْ يُقَدِّرِ " اللَّامُ " لَمْ يَكُنْ مَفْعُولاً لَهُ ، وَالْكَلاَمُ فِي الْمَفْعُولِ لَهُ ، كَمَا أَنَّ الظَّرْفَ إِذَا لَمْ يُقَدَّرْ فِيهِ [فِي] لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا .

وَكَذَلِكَ الْمَفْعُولُ مَعَهُ لاَ يُقَامُ مُقَامَ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّكَ إِنْ حَذَفْتَ "الْوَاوَ" بَطَلَ كَوْنُهُ مَفْعُولاً مَعَهُ ، إِذْ لاَ يَتَحَقَّقُ بِدُونِ " الْوَاوِ " ، وَإِنْ أَقَمْتَهُ مَعَ " الْوَاوِ " فَإِنَّ " الْوَاوَ " فِي التَّحْقِيقِ لِلْعَطْفِ ، فَهِيَ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُسْنَدًا إِلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ ، وَإِقَامَتُهُ مُقَامَ الْفَاعِلِ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ فَيَحْصُلُ التَّدَافُعُ .

وَأَحْرُفُ الْجَرِّ مَعَ الْمَجْرُورِ ... تُرْفَعُ مَوْضِعًا عَلَى التَّقْدِيرِ
كَمُرَّ بِي ، وَسِيرَ بِي وَقَدْ بُنِي ... فِعْلُ الْمَفَاعِيلِ لِظَرْفِ الزَّمَنِ
وَالْمَكَانِ وَالْمَصَادِرِ الْأُوَلْ ... وَالاخْتِصَاصُ شَرْطُ كُلِّهَا شَمِلْ
لِفَقْدِ مَفْعُولٍ بِهِ صَرِيحِ ... تُقَامُ هَذِهِ مَعَ التَّرْجِيحِ
فَالْأَسْبَقُ الْمَجْرُورُ وَالْمَصَادِرُ ... ثُمَّ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ آخِرُ (١)

يَقُولُ : إِذَا كَانَ الْفِعْلُ لاَزِمًا لَمْ يُبْنَ لِلْمَفْعُولِ بِهِ ؛ لِأَنَّ بِنَاءَهُ لِلْمَفْعُولِ ، وَلاَ مَفْعُولَ ، مُحَالٌ فَبَطَلَ بِنَاؤُهُ لِلْمَفْعُولِ بِهِ / لَكِنْ قَدْ (يَتَعَدَّى الْفِعْلُ)(٢) ٨٦/أ

---

(١) من قوله " لفقد مفعول به " إلى آخره قال عنه صاحب الشرح المجهول لوحة ٦٢ : " هذان البيتان يوجدان " في بعض النسخ دون البعض ، والترتيب المذكور فيهما لم أره في كلام غير هذا المصنف ".

(٢) في (ف) " يتعدى من المفعول ".

بِأَحْرُفِ الْجَرّ ، نَحْوُ " سِيرَ بِزَيْدٍ " فَالْجَارُّ وَالْمَجْرُور فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ [١]، (وَجَازَ أَنْ يُقَامَ مُقَامَ الْفَاعِلِ) [٢] وَهُوَ مَجْرُورٌ بِحَرْفِ الْجَرِّ ؛ لأَنَّ حَرْفَ الْجَرّ هُنَا مُقَوّ لِلْفِعْلِ وَمُعَدٍّ لَهُ وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ - أَعْنِي الْجَرَّ - فِي الْفَاعِلِ نَحْوُ " مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ " ، وَ "كَفَي بِاللَّهِ " وَالتَّقْدِيرُ : "مَا جَاءَنِي أَحَدٌ ، وَكَفَى اللَّهُ " مَعَ اسْتِغْنَائِهِ عَنْ حَرْفِ الْجَرّ ، فَمَجِيئُهُ فِي الْمَفْعُولِ الَّذِى قَصَّرَ الْفِعْلُ عَنِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ بِطَرِيقِ الأَوْلَى .

قَوْلُهُ : " مُرَّ بِي " الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، وَكَذَلِكَ " بِي" مِنْ قَوْلِهِ :" سِيرَ بِي " .

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [٣] ، " فَعَلَيْهِمْ " فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِاسْمِ الْمَفْعُولِ - أَعْنِي " الْمَغْضُوبَ " - ، وَلَوْ قُلْتَ : " سِيرَ يَوْمٌ لِضَرْبِ زَيْدٍ " لَمْ يَجُزْ أَنْ تُقِيمَ الْمَجْرُورَ بِاللَّامِ مُقَامَ الْفَاعِلِ ؛ لأَنَّهَا لاَمُ الْغَرَضِ [٤] .

قَوْلُهُ : " وَقَدْ بُنِيَ فِعْلُ الْمَفَاعِيلِ لِظَرْفِ الزَّمَنِ " يَعْنِى فِي غَيْرِ الْمُتَعَدِّي ، لأَنَّ الْفِعْلَ اللاَّزِمَ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يُقَامَ " ظَرْفُ الزَّمَانِ ، وَالْمُبْهَمُ مِنَ الْمَكَانِ " مَعَ ظُهُورِ " فِي " فِيهِ ، وَلاَ مَعَ تَقْدِيرِهَا .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلاَّ جَعَلْتَ " فِي " كَالْبَاءِ ظَاهِرَةً .

---

(١) وقال قوم : النائب ضمير مستتر ، ثم اختلفوا على من يعود ذلك الضمير ، يقول ابن هشام : " ولهم في ذلك أقوالٌ بعيدةٌ لا تقومُ عليها حُجَّةٌ " انظر شرح اللمحة البدريَّة ١/ ٣٥٦ .

(٢) سقط من (ف) وهو سبق نظر .

(٣) سورة الفاتحة : ٧ .

(٤) أيْ : مفعولٌ لأجلِهِ ، وهو لا يجوزُ أَنْ يقام مقام الفاعل كما تقدم .

قُلْتُ : " الْبَـاءُ " لاَ يَسْـتَـغْنَي الْفِـعْـلُ فِي التَّـعْدِيَةِ عَنْهَـا ، وَأَمَّـا " فِي " فَتُـحْذَفُ وَيَتَـعَـدّى الْفِعْـلُ بِدُونِهَـا إِلَى جَـمِيعِ الأَزْمِنَـةِ وَالْمُبْـهَـمِ مِنَ الأَمْكِنَـةِ . وَالظَّرْفُ لاَ يُقَامُ مُقَامَ الْفَاعِلِ حَتَّى يَخْـرُجَ عَنِ الظَّرْفِيَّـةِ ، وَيُجْعَلَ مَفْعُولاً عَلَى الاتِّسَـاعِ ، وَكَذَلِكَ مَـا لَمْ يَصِحَّ نَقْـلُـهُ عَنِ الظَّرْفِيَّـةِ لَمْ يَقُـمْ مَـقَامَ الْفَاعِلِ ، فَـلاَ يُقَـالُ : " سِيرَ عَلَيْـهِ سَحَرٌ " إِذَا أَرَدْتَ سَحَرًا بِعَيْنِـهِ .

وَقَـوْلُـهُ :" وَ الْمَـصَـادِرُ الأُوَلْ " يُرِيدُ بِـ " الأُوَلِ " الثَّـلاَثَـةَ : ظَرْفَي الزَّمَـانِ وَالْمَكَانِ ، وَالْمَصْدَرَ (١) ، وَمَعْنَى كَوْنِهَـا " أُوَلَ " أَنَّهَـا بَاقِيـةٌ عَلَى أَوَّلِيَّتِـهَا وَلَمْ يَعرِضْ مَا يَمْنَعُهَـا مِنَ التَّصَـرُّفِ كَسَحَرَ ، وَ "ذَاتَ مرَّةٍ " فِي الأَزْمِنَـةِ ، وَ " عِنْدَ " فِي الأَمْكِنَـةِ ، وَ " سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ " فِي الْمَصَـادِرِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيـدُ بِـ " الأُوَلِ " الْمَفَـاعِيلَ الصَّـرِيحَـةَ فَيَكُونُ التَّقْـدِيرُ " وَقَدْ بُنِي فِعْلُ الْمَفَـاعِيـلِ الأُوَلِ لِظَرْفِ الزَّمَـانِ وَالْمَكَـانِ ، وَالْمَصَـادِرِ " .

قَـوْلُهُ : " وَالاخْتِصَـاصُ شَرْطُ كُلِّهَـا شَمَلْ " هَذَا صَحِيحٌ ؛ فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ : "سِيرَ عَلَيْـهِ وَقْتٌ ، أَوْ مَكَـانٌ ، أَوْ سَيْرٌ " لَمْ يَجُزْ ، فَإِذَا قُلْتَ : " سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ " فَإِنَّ الْيَوْمَـيْنِ قَدْ تَخَصَّصَا إِذْ كَمِيَّتُهُـما مَعْـلُومَـةٌ ، وَكَذَلِكَ "فَرْسَخَانِ " ، وَالْمَصْدَرُ

---

(١) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٦٢ :" وقوله :" والمصادر الأول " يريد بالأول المصادر الباقية على أوليتها ، أيْ : أصلها ولم يعرض لها ما يمنعها التصرفَ مُطْلقاً كسبحان ونحوه ، والنيلى جعل قوله : " الأول " متعلقاً بظرف الزمن والمكان والمصادر ثلاثتها ، وفيه نظر إذ الظاهر أن "الأول " صفة للمصادر لأنها جمع مثـــــلها وأما ظرف الزملن والمكان فمفردان لا يصحّ جَرْيُ الأولَ عليها لا صفَةً ولا بدلاً فعـــــلى هذا لابُدَّ من قيدٍ يفهم منه أنَّ الظرفين لابد من كَوْنِهِما متصرفين ، فإنَّ " سحر " ونحوه من ظروف الزمان ، و " عند " ، ونحوه من ظروف المكان لا يصح أنْ يُقَامَ مقام الفاعل ، لأنَّ عدم تصرفه يمنع رفعه وليس في كلامه مَا يَـدُلُّ على ذلك " .

(لاَ بُدَّ لَكَ) (١) مِنْ وَصْفِهِ ، أَوْ إِضَافَتِهِ ، أَوْ تَعْرِيفِهِ بِاللاَّمِ ، أَوْ تَشْبِيهِهِ بِغَيْرِهِ كَقَوْلِكَ : " سِيرَ بِهِ سَيْرُ الإِبِلِ " أَيْ : سَيْرٌ مِثْلُ سَيْرِ الإِبِلِ [أَوْ أَنْ يَكُونَ] (٢) مَعْدُودًا نَحْوُ : ضُرِبَ ضَرْبَةٌ وَضَرْبَتَانِ ، وَعِشْرُونَ ضَرْبَةً ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ ؛ لأَنَّ مُطْلَقَ الضَّرْبِ قَدْ فُهِمَ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ فَلَمْ يَكُنْ فِي ذِكْرِهِ فَائِدَةٌ لَمْ يُفِدْهَا الْفِعْلُ .

قَوْلُهُ :" لِفَقْدِ مَفْعُولٍ بِهِ صَرِيحٍ تُقَامُ هَذِهِ إِلَى آخِرِهِ " ، وَقَدْ ذَكَرْنَا عِلَّةَ ذَلِكَ .

وَقَوْلُهُ :" مَعَ التَّرْجِيحِ " [(٣) أَيْ : مَعَ التَّمْيِيزِ أَنَّهَا أَرْجَحُ ، أَيْ : هَذِهِ الأَرْبَعَةُ أَوْلَى بِإِقَامَتِهِ مُقَامَ الْفَاعِلِ إِذَا اجْتَمَعَتْ ، أَمَّا] (٣) إِذَا لَمْ تَجْتَمِعْ فَلاَ تَرْجِيحَ ، فَقَالَ قَوْمٌ : الْمَجْرُورُ أَوْلَى ؛ لأَنَّهُ مَفْعُولٌ حَقِيقِيٌّ فِي الْمَعْنَى ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " سِيرَ بِزَيْدٍ فَرْسَخَيْنِ يَوْمَيْنِ سَيْرًا شَدِيدًا " فَإِنَّ " زَيْدًا " سِيرَ بِهِ وَهُوَ مَسِيرٌ [به] ، وَالْفَرْسَخَانِ ، وَالْيَوْمَانِ لَيْسَا كَذَلِكَ ، بَلْ هُمَا مَسِيرٌ فِيهِمَا لاَ بِهِمَا فِي التَّحْقِيقِ ، وَإِنَّمَا جُعِلاَ مَسِيرًا بِهِمَا مَجَازًا وَاتِّسَاعًا لاَ حَقِيقَةً .

٨٦/ب وَقِيلَ : الْمَصْدَرُ أَوْلَى ؛ لأَنَّ الْفِعْلَ / أَدَلُّ عَلَيْهِ مِنَ الزَّمَانِ ، إِذْ كَانَ يَدُلُّ عَلَيْهِ بِحُرُوفِهِ ، وَأَمَّا الزَّمَانُ فَيَدُلُّ عَلَيْهِ بِأَمْرٍ زَائِدٍ عَلَى حُرُوفِهِ ، وَهِيَ (٤) الصِّيَغُ الْمَخْصُوصَةُ .

---

(١) في النسختين "لا يذكر" والصواب ما أثبته .

(٢) تكملة يستقيم بها النص .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في (ف) "وهو" .

وَمِنْهُم مَنْ قَالَ : الثَّلاَثَةُ الْبَوَاقِي غَيْرُ الْجَارّ وَالْمَجْرُورِ أَوْلَى مِنْهُ لِظُهُورِ الإِعْرَابِ فِيهَا .

وَإِنْ تَقُلْ : سِيرَ بِزَيْدٍ سَيْرَا   يَوْمَيْنِ فَرْسَخَيْنِ كَانَ خَيْرَا

قَالَ فِي الْبَيْتِ الأَوَّلِ :

" فَالأَسْبَقُ الْمَجْرُورُ وَالْمَصَادِرُ   ثُمَّ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ آخِرُ

فَذَكَرَ أَنَّ الأَوْلَى أَنْ يُقَامَ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ ، وَالْمَصَادِرُ بَعْدَهُ ، وَبَعْدَ الْمَصَادِرِ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " فَالأَسْبَقُ الْمَجْرُورُ " أَيْ : فَالْمَجْرُورُ أَسْبَقُ إِلَى الْقِيَامِ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَقَوْلُهُ : " ثُمَّ الزَّمَانُ " فَأَتَى بِحَرْفِ " ثُمَّ " الدَّالِّ عَلَى التَّرْتِيبِ (١) ، ثُمَّ قَالَ (٢) فِي الْبَيْتِ : وَإِنْ أَقَمْتَ الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ مُقَامَ الْفَاعِلِ وَنَصَبْتَ الثَّلاَثَةَ الأُخَرَ وَأَخَّرْتَ الْمَصْدَرَ كَانَ جَائِزًا ، وَلَمْ يَصِفِ (٣) الْمَصْدَرَ ؛ لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ وَاتِّكَالاً عَلَى قَوْلِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ : "وَالاخْتِصَاصُ شَرْطُ كُلِّهَا شَمِلْ " .

وَإِنْ رَفَعْتَ وَاحِدًا فَالْبَاقِي   يَنْصِبُهُ الْفِعْلُ عَلَى اسْتِحْقَاقِ

يَقُولُ : مَتَى أَقَمْتَ وَاحِدًا مُقَامَ الْفَاعِلِ وَجَبَ نَصْبُ الثَّلاَثَةِ ، ضَرُورَةَ أَنَّ الْفِعْلَ لاَ يَرْفَعُ إِلاَّ وَاحِدًا ، وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " رَفَعْتَ وَاحِدًا " أَقَمْتَهُ مُقَامَ الْفَاعِلِ ، وَلَمْ يُرِدْ : أَنَّكَ تَضُمُّ آخِرَهُ ؛ فَإِنَّ الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ لاَ يُمْكِنُ رَفْعُهُ

---

(١) بعده في (ف) والتعيقب ، والمشهور أن (ثُمَّ) للترتيب مع التراخي لا للتعقيب ، والجنى الداني ٤٢٧ يزعم بعضهم أن ثم تقع موقع الفاء .

(٢) بعده في (ف) " هذا " .

(٣) هذا رد على ابن الخباز الذي قال في شرحه لوحة ٤٨ : " وفي المثال خلل ، لأنه لم يصف المصدر " .

إلاَّ حُكْمًا ، أَوْ يُرِيدُ بِقَـوْلِهِ " إِنْ رَفَعْتَ وَاحِدًا " إِنْ حَكَمْتَ عَلَيْـهِ بِالرَّفْـعِ سَوَاءٌ ظَهَرَ فِيـهِ الرَّفْـعُ أَوْ لَمْ يَظْهَـرْ .

وَحَالُ ذَا الْمَفْعُولِ حَالُ الْفَاعِلِ فِي الرَّفْـعِ وَالتَّرْتِيبِ فِي الأَوَائِـلِ

(يَقُـولُ فِي هَذَا الْمَـفْـعُولِ) (١) الَّذِي لَـمْ يُسَمَّ فَـاعِلُهُ : حَـالُهُ كَحَـالِ الْفَـاعِلِ فِي الرَّفْـعِ ؛ لأَنَّـهُ مُسْنَدٌ إِلَيْـهِ [الْفِعْـلُ] وَمُخْبَـرٌ بِـهِ عَنْـهُ .

قَـوْلُهُ :" وَالتَّـرْتِيبُ فِي الأَوَائِـلِ " يُرِيدُ : أَنَّـكَ إِذَا قُلْتَ : " أُعْطَيْتُ زَيْـدًا عَمْـرًا " يَلْزَمُكَ التَّرْتِيبُ وَرَفْـعُ الأَوَّلِ دُونَ الثَّـانِي ، لِئَـلاَّ يَلْتَبِسَ الآخِذُ بِالْمَـأْخُـوذِ كَمَا يَجِبُ تَقْدِيمُ الْفَـاعِلِ وَتَأْخِيرُ الْمَفْعُـولِ إِذَا كَانَـا مَقْصُـورَيْنِ ، نَحْـوُ : ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى " خَوْفَ اللَّبْسِ .

وَقَدْ أَجَـازَ قَـوْمٌ تَقْدِيمَ مَا لَمْ يُسَـمَّ فَـاعِلُـهُ عَلَى (الْفِعْـلِ (٢)) إِذَا اتَّصَـلَ بِـهِ حَرْفُ جَرٍّ ؛ لأَنَّـهُ لَمْ يَظْهَـرْ لِلْفِعْـلِ فِيـهِ أَثَـرٌ ، وَذَكَرَ الْمُحَقِّقُـونَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْـهُ مَسْئُولاً ﴾ (٣) أَنَّ "عَنْـهُ" فِي مَوْضِـعِ رَفْـعٍ بِمَسْئُولٍ (٤) ؛ لأَنَّ مَـفْـعُـولَ مَـا لَـمْ يُسَـمَّ فَـاعِـلُـهُ مَـفْـعُـولٌ فِي الْمَعْـنَى ، حَتَّى إِنَّ مِنْهُـم مَنْ أَجَازَ الْبَدَلَ مِنْهُ بِالنَّصْـبِ ، نَظَـرًا إِلَى الْمَعْـنَى ،

---

(١) في (ف) " يقول ان هذا حال المفعول " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سورة الأسراء : ٣٦ .

(٤) ذكر هذا الزمخشريّ في الكشاف ٢/ ٤٤٩ ، وتعقّبه أبو حيّانَ في البحر المحيط ٦/ ٣٧ فقال : " وهذا الذى ذهب إليه من أن " عنه " في موضع الرفع بالفاعلية ، ويعنى به أنه مفعول لم يسمَّ فاعلُهُ لا يجوز ، لأنَّ الجار والمجرور وما يقام مقام الفاعل من مفعول به ومصدرٍ وظرفٍ بشروطهما جارٍ مَجْرَى الفاعل ، فكما أنَّ الفاعل لا يجوز تقديمه فكذلك ما جَرَى مجراه وأقيم مقامه " ، وهو ما أرجحه وأميل إليه لئلاَّ يشذ عما قام مقامه ، وهو الفاعل .

وَذَكَرَ (ابْنُ جِـنِّي) (١) فِي إِعْرَابِ الْمَنْهُـوكَـةِ لِأَبِي نُـوَاسٍ (٢) الَّتِي أَوَّلُهَـا :

وَبَـلْدَةٍ فِيهَـا زَوَرْ صَعْرَاءَ تُخْطَى فِي صَعَـرْ

مَـرْتٍ إِذَا الذِّئْبُ اقْتَفَـرْ

فَقَـالَ : يَجُـوزُ نَصْبُ " مرتٍ " عَلَى أَنَّـهُ بَدَلٌ مِنَ الضَّـمِيرِ فِي " تُخْطَى " الَّذِي هُوَ مَفْعُـولُ مَا لَمْ يُسَـمَّ فَاعِلُهُ حَمْلاً عَلَى الْمَعْـنَى ، كَمَا رَفَعُوا صِفَةَ فَاعِلِ الْمَصْـدَرِ الْمَجْـرُورِ ، نَحْوُ قَـوْلِهِ :

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) هي أرجوزة للشاعر أبي نواس الحسن بن هانئ من الشعراء المحدثين الذين لا يحتج بشعرهم في اللغة ، وقيل إن عدم احتجاج أهل اللغـة بشعره عائد إلى خلاعته ومجونه ، قال ابن جـني في تفسير هذه الأرجوزة ٩ " قال بعض أهل علم العرب ، فيما بلغنا عنه : " لولا ما كان يخلط شعره من الخلاعة ، لاحتج بشعره في كتاب الله تبارك وتعالى ، وفي حديث الرسول صلى الله عليه وسلم .

وهذه الأرجوزة قالها أبو نواس في تقريظ الفضل بن الربيع وزير الرشيد والأمين ، وقد تعمد فيها أن ينحو منحى شعراء العرب الأقدمين ليظهر لعلماءِ اللُّغةِ أنه يستطيع مجاراةَ الأوَّلين إلى جانب تجديده في اللُّغة والأسلوب والأغراض .

وهذه الأرجوزة من الضرب الخامس من " الرجز " ، ووزنها من العروض " مستفعلن ، مستفعلن " إلاَّ أنَّ الزِّحافَ يدركها فيجوز في " مستفعلن " " مفاعلن " ، و مفتعلن ، وفعلتن " ، وهذا الضرب يقال له " المنهوك " وهو ما ذهب ثلثاه ويبقى ثلثه .

الزور : الميل والاعوجاج . الصعر : الميل . تخطى : تقطع . المرت : المفازة بلا نبات . اقتفر : اقتفاه وتبعه ، ومطلع هذه الأرجوزة موجود في تفسير أرجوزة أبي نواس لابن جني ١٠ فما بعدها ، والديوان ٤٣٨ .

طَلَبُ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ (١)

فَرَفَعَ " الْمَظْلُومَ " حَمْلاً عَلَى الْمَعْنَى ؛ لأَنَّ " الْمُعَقِّبَ " فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى .

[مسألة]
[للامتحان]

مَسْأَلَةٌ بِهَا امْتِحَانُ النَّشْأَهْ ... أُعْطِيَ بِالْمُعْطَى بِهِ أَلْفٌ مِائَهْ

وَكُسِيَ الْمَكْسُوُّ فَرْوًا جُبَّهْ ... وَنُقِصَ الْمَوْزُونُ أَلْفًا حَبَّهْ ١/٨٧

" أُعْطِيَ " فِعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ ، وَ "الْمُعْطَى" اسْمُ الْمَفْعُولِ وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ فِعْلِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ وَيَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ أَيْضًا فَيَحْتَاجُ إِلَى أَرْبَعَةِ مَفَاعِيلَ ، اثْنَيْنِ لأُعْطِيَ ، وَاثْنَيْنِ لِلْمُعْطَى .

أَمَّا مَفْعُولُ " أُعْطِيَ " الأَوَّلُ فَهُوَ " بِالْمُعْطَي" ، وَمَفْعُولُهُ الثَّانِي "مِائَةٌ" ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ تُقِيمَ بِالْمُعْطَي " مُقَامَ الْفَاعِلِ ؛ لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِ مَعَ وُجُودِ الْمَفْعُولِ الصَّرِيحِ ؛ لأَنَّ الْمَجْرُورَ بِحَرْفِ الْجَرِّ إِنَّمَا يُقَامُ مُقَامَ الْفَاعِلِ لِفَقْدِ الْمَفْعُولِ الصَّرِيحِ ، كَمَا ذُكِرَ فِيمَا تَقَدَّمَ (٢) ،

---

(١) هذا عجز بيت للبيد بْن ربيعة كما في ديوانه ١٢٨ ، وصدره :
" حَتَّى تَهَجَّرَ في الرَّواحِ وهاجَها " ، ويروى " وهاجه " وهي رواية الديوان . وهو في تفسير أرجوزة أبي نواس ٢٤ ، والإنصاف ٢٣٢ ، ٣٣١ ، والخزانة ١/ ٣٣٤ ، ٣/ ٤٤١ بولاق ، وابن يعيش ٢/ ٢٤ ، ٤٦ ، ٦/ ٦٦ ، وابن الشجري ١/ ٢٢٨ ، ٢/ ٣٢ ، والهمع ٢/ ١٤٥ .
تَهَجَّرَ : سار في الهاجرة ، وهي نصف النهار .
الرَّواح : من زوال الشمس إلى الليل .
وهاجها : أزعجها ، والضمير المستتر يعود إلى حمار الوحش ، والضمير البارز المتصل يعود إلى الأتن . المعقِّب : الَّذي يطلب حَقَّهُ مَرَّةً عقب مَرَّةٍ ولا يتركه .

(٢) انظر ص ٥٥١ .

وَإِذَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَامَ "بِالْمُعْطَي" مُقَامَ الْفَاعِلِ تَعَيَّنَ رَفْعُ " الْمِـائَةِ " لإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهَا ، وَبِالْمُعْطَى" (١) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، فَقَدْ أَخَذَ " أُعْطِيَ " مَفْعُولَيْهِ (اللَّذَيْنِ) (٢) أُقِيمَ أَحَدُهُمَا مُقَامَ الْفَاعِلِ ، بَقِيَ الْكَلاَمُ عَلَى " الْمُعْطَى " فَهُوَ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَيْضًا وَلاَبُدَّ مِنْ قِيَامِ أَحَدِهِمَا مُقَامَ الْفَاعِلِ ، وَلاَ يَجُوزُ إِقَامَةَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ الَّذِى هُوَ "بِهِ" مُقَامَ الْفَاعِلِ؛ لِوُجُودِ الْمَفْعُولِ الصَّرِيحِ ، وَهُوَ " الأَلْفُ " ، فَتَعَيَّنَ رَفْعُ " الأَلْفِ " بِالْمُعْطَي لِقِيَامِهِ مُقَامَ الْفَاعِلِ ، وَ " بِهِ " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ؛ لأَنَّهُ الْمَفْعُولِ الأَوَّلُ ، وَقَدْ تَعَذَّرَ إِقَامَتُهُ مُقَامَ الْفَاعِلِ لِمَا ذَكَرْنَا ، فَالْبَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْمُعْطَى .

فَإِن قُلْتَ : فَهلاَّ كَانَتِ " الْمِائَةُ " مَرْفُوعَةٌ بِالْمُعْطَى ، و " الأَلْفُ " مَرْفُوعٌ بأَعْطِيَ ؟

قُلْتُ : ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ ؛ لأَنَّ الأَلِفَ وَاللَّامَ فِي " الْمُعْطَي " بِمَعْنَى "الَّذِى" ، وَمَا بَعْدَهُمَا مِن اسْمِ الْمَفْعُولِ وَمَفْعُولَيْهِ صِلَتُهُمَا ، فَلَوْ رَفَعْتَ " الأَلْفَ " بِالْفِعْلِ ، وَ "مِائَةً " بِالْمُعْطَى لَكُنْتَ فَاصِلاً بَيْنَ الصِّلَةِ وَالْمَوْصُولِ بِأَجْنَبِيٍّ ، إِذْ مَعْمُولُ الصِّلَةِ مِنَ الصِّلَةِ ، وَ " الْهَاءُ " فِي " بِهِ " تَعُودُ عَلَى الأَلِفِ وَاللَّامِ فِي " الْمُعْطَي " ، لأَنَّ التَّقْدِيرَ " أَعْطَيْتُ بِالثَّوْبِ أَوْ بِالْعَبْدِ الْمُعْطَي بِهِ زَيْدٌ أَلْفًا مِائَةً " فَلَمَّا حَذَفْتَ الْفَاعِلَ وَبَنَيْتَ الْفِعْلَ لِلْمَفْعُولِ أَقَمْتَ " الْمِائَةَ " مُقَامَ الْفَاعِلِ ، وَلَمَّا حَذَفْتَ فَاعِلَ " الْمُعْطَى " وَبَنَيْتَهُ لِلْمَفْعُولِ أَقَمْتَ " أَلْفًا " مُقَامَ الْفَاعِلِ .

---

(١) في النسختين " المعطى " والصواب ما أثبتناه .

(٢) في الأصل " الذين : ، وفي (ف) " الذى " .

فَإِنْ حَذَفْتَ حَرْفَ الْجَرِّ مِنَ " الْمُعْطَى " ، وَمِنَ الضَّمِيرِ الَّذِى بَعْدَ "الْمُعْطَى " كَانَ الأَوْلَى رَفْعَ " الْمُعْطَى " ، وَنَصْبَ " الْمِائَةَ " ، وَرَفْعَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ الَّذِى كَانَ مَجْرُورًا بِالْبَاءِ ، وَنَصْبَ " الأَلْفِ ، وَمِثَالُهُ كُسِيَ الْمَكْسُوُّ فَرْوًا جُبَّةً ، وَيَجُوزُ الْعَكْسُ فَتَقُولُ: أُعْطِيَ الْمُعْطَاهُ أَلْفٌ مَائَةً ؛ لِعَدَمِ اللَّبْسِ ، وَقَدْ مَثَّلَ عَلَى حَذْفِ الْجَارِّ مِنَ الْفِعْلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ بِقَوْلِهِ : " وَكُسِيَ الْمَكْسُوُّ فَرْوًا جُبَّةً " فَالْمَكْسُوُّ مَرْفُوعٌ ، وَ "جُبَّةً " مَنْصُوبٌ ، وَ فَاعِلُ " الْمَكْسُوّ " مُضْمَرٌ يَعُودُ إِلَى (١) " الأَلِفِ وَاللَّامِ " ، وَ " فَرْوًا " مَفْعُولُهُ ، وَيَجُوزُ الْعَكْسُ فَتَقُولُ : كُسِيَ الْمَكْسُوَّهُ أَوْ الْمَكْسوَّ إِيَّاهُ " (٢) فَرْوٌ جُبَّةً ، لِعَدَمِ اللَّبْسِ ، كَمَا يَجُوزُ: أُعْطِيَ زَيْدًا دِرْهَمٌ .

فَإِنْ قُلْتَ : " أُعْطِيَ الْمُعْطَى بِهِ أَلْفٌ مِائَةٌ " أَقَمْتَ " الْمُعْطَى " مُقَامَ الْفَاعِلِ ؛ لِعَدَمِ اشْتِغَالِهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، وَنَصَبْتَ " مِائَةً ، وَيَجُوزُ رَفْعُهَا وَنَصْبُ " الْمُعْطَى " ، (أَمَّا " الأَلْفُ " فَيَتَعَيَّنُ رَفْعُهَا) (٣) ؛ لاِشْتِغَالِ اسْمِ الْمَفْعُولِ عَنِ الضَّمِيرِ بِالْبَاءِ .

---

(١) " إلى " مكرر في الأصل .

(٢) المثال في الأصل " كست المسكوة ايه فرو جبة " ، وفي (ف) "كسوت المكسوة أو المكسوّ إياه فرو جبة " ، وهو ليس واضحا كما ترى فآثرت ما جاء في الشرح المجهول لوحة ٦٥ ، وهو " كسي المكسو " أو المكسو إياه فرو جبة " ؛ لأن صاحبة كثيراً ما يعول على المؤلف ، أما ابن القوّاس فقال في شرحه لوحة ٩٨ : " ويجوز أن يرفع الفرو والجبة ، لقيامها مقام الفاعل ، وينصب المكسو والضمير الذى كان في اسم الفاعل فيعود منفصلاً منصوباً فيقال : " كسي المكسو إياه فرو جبة " ، لعدم اللبس ، كما يجوز " أُعْطِيَ زيداً درهم " .
وقد نقل السُّيوطيُّ هذه المسألة في الأشباه والنظائر ٢/ ٦٥ نقلاً عن ابن القوّاس .

(٣) في الأصل " أما بالألف فيتعين رفع المِائَةِ "والمثبت من (ف) .

فَإِنْ قُلْتَ : " أُعْطِيَ بِالْمُعْطَى أَلْفًا مَائَةٌ " تَعَيَّنَ رَفْعُ " الْمِائَةِ " لاشْتِغَالِ الْفِعْلِ عَنِ " الْمُعْطَى " بِالْبَاءِ ، وَنَصَبْتَ " الأَلْفَ " ؛ لأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُسْتَكِنَّ فِي " الْمُعْطَى " قَدْ قَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَهُوَ أَوْلَى مِنَ « الأَلْفِ » ، وَيَجُوزُ رَفْعُ الأَلْفِ وَنَصْبُ الضَّمِيرِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ . ٨٧/ب

وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ (١) مَجَالٌ وَاسِعٌ لاَ يَلِيقُ اسْتِقْصَاؤُهَا بِالْمُخْتَصَرَاتِ (٢) ، وَكَذَلِكَ الْكَلاَمُ فِيمَا تَعَدَّى إِلَى أَكْثَرَ مِن اثْنَيْنِ .

قَوْلُهُ : " وَنُقِصَ الْمَوْزُونُ أَلْفًا حَبَّةً " .

أَقُولُ : إِنَّ " نَقَصَ ، وَ وَزَنَ " ، لاَ يَتَعَدَّيَانِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، فَكَأَنَّهُ حَمَلَ " نَقَصَ " عَلَى ضِدِّهِ " ، وَهُوَ " زَادَ " ، وَحَمَلَ " وَزَنَ " عَلَى نَظِيرِهِ (٣) وَهُوَ " نَقَدَ " ، يُقَالُ : نَقَدْتُهُ أَلْفًا (٤) ، وَزِنْتُهُ خَيْرًا .

---

(١) قال ابن الخبَّاز في شرحه ٣٠٤/١ " هذه المسألة ذكرها الزَّجَّاجِيُّ في الجمل ، ويحيى سلك أسلوبه وإن لم يذكر لفظه " .
وهذه المسألة تذكر في هذا الباب لامتحان النَّشَأَةِ ولإفادة الرياضة والتدريب . عن شرح ابن القواس لوحة ٩٨ .

(٢) في الأصل " لا يليق استقصاها بالمخصرات " .

(٣) قبله في (ف) " ضميره وهى زيادة من الناسخ .

(٤) نقدته ألفاً بمعنى أعطيته إياها .

[النـــكرة والمعرفـــة]

الْقَوْلُ فِي التَّعْـرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ   تَنْكِيرُ الاسْمِ الأَصْلُ كَالتَّنْكِيرِ
أَلاَ تَـرَى عُمُـــومُ شَيْءٍ أَوَّلُ   وَكَانَ قَبْـلَ زَيْـدٍ اسْمًا رَجُـلُ

التَّـعْـرِيفُ وَالتَّنْـكِـيرُ مَـصْـدَرَانِ لِقَـولِكَ : " عَـرَّفْتُ الشَّيْءَ " إِذَا جَـعَـلْتَـهُ مَـعْـرِفَـةً عِنْدَ الْمُخَـاطَبِ بِوَجْـهٍ مِنَ الْوُجُـوهِ الْمَوْضُـوعَةِ لَـهُ ، وَكَذَلِكَ التَّنْـكِـيرُ مِنْ قَـوْلِكَ " نَكَّرْتُ الشَّيْءَ " إِذَا جَـعَلْتَهُ نَكِـرَةً بِوَجْـهٍ مِنَ الْوُجُـــوهِ الْمُفِيـــدَةِ لَهُ ، وَلاَ يَصِـحُّ إِطْـلاَقُ التَّنْـكِـيـرِ – عَلَى هَذَا التَّـعْـرِيفِ – عَلَى النَّـــكِرَاتِ الأَوَائِـلِ ، بَلْ عَلَى مَا كَانَ مَعْرِفَـةً ثُمَّ عَرَضَ لَـهُ شِيَاعٌ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِأَحْمَـدَ وَأَحْمَـدٍ آخَرَ " ، " وَكُلُّ أَحْمَـدٍ مَرَرْتَ بِـهِ فَـأَكْرِمْـهُ " ، فَـأَمَّا النَّكِرَةُ فَـهِيَ الأَصْلُ ، فَكَيْفَ يَصِحُّ تَنْكِيرُهَا ؟

قَـوْلُـهُ : " تَنْكِيـرُ الاسْمِ [الأَصْـلُ] (١) قَدْ اسْـتَدَلَّ عَلَى أَنَّ النَّكِرَةَ هِيَ الأَصْـلُ (٢) بِأَمْـرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ النَّكِرَةَ أَمْرٌ عَامٌّ ، وَالْعَامُّ (مُقَدَّمٌ عَلَى الْخَاصِّ) (٣) ، بَيَانُ عُـمُـومِ النَّكِرَةِ : أَنَّهُ يَصِـحُّ أَنْ يُطْـلَقَ عَلَى كُلِّ وَاحِـدٍ مِنَ " الْمَـعَـــارِفِ " أَنَّـهُ شَـــيْءٌ ، وَلاَ يَصِحُّ إِطْـلاَقُ شَيْءٍ مِنَ الْمَـعَـارِفِ عَلَى « شَيْءٍ » بِاعْـتِبَـارِ كَـوْنِهِ شَيْئًا مَـا ، وَإِلَى هَذَا أَشَـارَ بِقَـوْلِهِ : " أَلاَ تَرَى عُمُومُ شَـيْءٍ أَوَّلُ " (٤) .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) قوله : إن النَّكِرَةَ هي الأَصْـلُ ، هذا هو مَذْهَبُ سيبويْهِ ، والجمهورِ ، أَمَّا الكوفيُّونَ وابْنُ الطَّرَاوَةِ فقد خالفُوهُمْ واستدلوا لذلك .
ينظر ذلك في الهمع ١/ ٥٥ .

(٣) في (ف) "مقدمة على الأصل الخاص" .

(٤) قال ابن القواس في شرحه ١/ ٦٢٨ : " فعموم شيءٍ : مبتدأٌ ، وأوّلُ خبَرُهُ " .

وَالثَّـانِي : أَنَّ النَّكِرَةَ أَسْبَقُ مِنَ الْمَـعْرِفَـةِ ، وَإِلَيْـهِ أَشَـارَ بِقَـوْلِهِ : " وَكَـانَ قَـبْـلَ زَيْــدٍ اسْـمًـا رَجُــلُ " يُرِيدُ أَنَّ الإِنْسَـانَ الْمُـذَكَّرَ قَـبْـلَ أَنْ يُوضَعَ لَـهُ اسْمٌ يَخُصُّـهُ كَانَ لَـهُ اسْمٌ (يُقَـالُ عَلَيْـهِ) [١] وَعَلَـى كُلِّ وَاحِـدٍ مِنْ أَفْـرَادِ نَوْعِـهِ ، وَهُوَ قَوْلُكَ : (رَجُــلٌ) [٢] .

إِعْرَابُ الْبَيْتِ : إِنْ جَعَلْتَ " كَانَ " تَامَّـةً كَانَ "اسْمًا" حَالاً مِنْ " زَيْدٍ" ، وَإِنْ جَعَلْتَهَا نَاقِصَـةً كَانَ « اسْماً » خَبَرَهَـا ، وَالتَّقْـدِيرُ " وَكَانَ لَفْظُ رَجُلٍ اسْمًا قَبْـلَ لَفْظِ زَيْــدٍ " ، يُرِيدُ أَنَّ الْعَـامَّ قَبْـلَ الْخَـاصِّ فِي التَّسْمِيَـةِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَـا لِمَ كَانَ التَّنْكِـيرُ الأَصْـلَ فِيمَا لاَ يَنْصَـرِفُ [٣] .

---

(١) في (ف) " يقال على حاله عليه " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) جاء في الشرح المجهول لوحة ٦٤ " وليس مـا ذكره – أي المصنف – دليلين على أن التنكير هو الأصل بل دليل واحد ، وقد توهَّـم قوم أن في البيت دليلين على ذلك ، وهو توهُّـمٌ خَطَـأٌ " . والدليل الَّذِي لَمَحَـهُ في البيتِ هو أنَّ النَّكِـرةَ أَعَـمُّ من المعرفة ، والعام جُزْءُ الخاصِّ ، وسـابقٌ عليه في الوجود ، ولا فرق – في نظري – بين مـا لَمَحَـهُ ومـا فَـهِمَـهُ غيره اللَّهُـمَّ إلاَّ أنَّـه قد أدمج الدليلين اللَّذَيْنِ فرق بينهما غيره من شراح الدرة كالمؤلف هنا ، وابن القواس لوحة ٩٨ ، والشريشي جـ ٢ لوحة ١ .

(٣) راجع مبحث " ما ينصرف وما لا ينصرف " فيما مضى " صـ ٣٤٥ .

[خصائص النــــكرة]

وَكُلُّ مَا يَقْبَــــلُ "رُبَّ" أَوْ "أَلْ" أَوْ "كَمْ" مُضَافَةً عَلَيْهِ تَدْخُلْ

أَوْ مِنْ" لِلاسْتِغْرَاقِ ، أَوْ "كُلاًّ" لَهُ فَإِنَّهُ مُنَكَّرٌ مِثَـــــالُهُ

رُبَّ غُلامٍ قَدْ مَلَكْتُ ، أَوْ كَــم وَكُلُّ عَبْدٍ [1] مَالَهُ مِنْ دِرْهَمِ

قَدْ ذَكَرَ لِلنَّكِرَةِ خَمْسَ خَصَائِصَ :

إِحْدَاهَا [2] : " رُبَّ " ، وَمِثَالُهُ "رُبَّ غُلامٍ قَدْ مَلَكْتُ " ، فَأَمَّا قَوْلُهُم : " رُبَّهُ رَجُلاً " فَيُذْكَرُ فِي مَوْضِعِهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَقَدْ ذَكَرَ عِلَّةَ دُخُولِ " رُبَّ " عَلَى النَّكِرَةِ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ [3] .

الثَّانِيَةُ : أَنْ تَزِيدَ الأَلِفَ وَاللَّامَ ، وَكَأَنَّهُ يَخْتَارُ مَذْهَبَ الْخَلِيلِ فِي أَنَّ الأَلِفَ وَاللَّامَ جَمِيعاً لِلتَّعْرِيفِ [4] ، وَكُلُّ اسْمٍ يَقْبَلُ الأَلِفَ وَاللَّام فَهُوَ نَكِرَةٌ .

الثَّالِثَةُ : دُخُولُ " كَمْ " عَلَيْهِ خَبَرِيَّةً كَانَتْ أَوِ اسْتِفْهَامِيَّةً ، لأَنَّ مَا ١/٨٨أ بَعْدَهَا فِي الْبَابَيْنِ تَمْيِيزٌ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا عِلَّةَ كَوْنِ التَّمْيِيزِ نَكِرَةً فِي بَابِهِ [5]

وَقَوْلُهُ :" مُضَافَةً " كَأَنَّهُ حَشْوٌ ، فَإِنَّ مَعْمُولَ " كَمْ " لاَ يَكُونُ إِلاَّ نَكِرَةً أُضِيفَتْ إِلَيْهِ أَوْ لَمْ تُضَفْ ، وَيُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اقْتَصَرَ عَلَى الإِضَافَةِ لِلُزُومِهَا فَإِنَّ "مَجْرُورَ " كَمْ " لاَيُحْذَفُ ، وَالتَّمْيِيزُ يُحْذَفُ ، نَحْوُ : كَمْ مَالُكَ؟ أَيْ : كَمْ دِرْهَمًا مَالُكَ ؟ .

---

(١) في الأصل " ورب عبد ".

(٢) في (ف) " احدها " .

(٣) راجع مبحث " حروف الجر " فيما مضى ، ص ٣٠٤ .

(٤) انظر الكتاب ٢/ ٦٤ ، ٢٧٢ - ٢٧٣ بولاق ، ورصف المباني ٧٠ ، والجنى الداني ١٣٨ .

(٥) راجع باب التميز فيما تقدم ص ٥١٠ .

وَالرَّابِعَـةُ : " كُلٌّ " ؛ فَإِنَّهَـا إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْمُفْرَدُ امْتَنَعَ كَوْنُهُ مَعْرِفَةً إِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِهِ عُمُومَ الأَشْخَاصِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَكُلَّ إِنسَـانٍ أَلْزَمْنَـاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ﴾(١) ، وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا : " عُمُومُ الأَشْخَاصِ " عَنْ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا عُمُومَ الأَجْزَاءِ ؛ فَإِنَّ الْمُفْرَدَ بَعْدَهَا يَقْبَلُ التَّعْرِيفَ كَقَولِكَ : كُلُّ الرَّغِيفِ أَكَلْتُهُ ، وكُلُّ الْكِتَابِ قَرَأْتُهُ ، وَلامْتِنَاعِ وُقُوعِ الْمَعْرِفَةِ بَعْدَهَا [مُفْرَدَةً] (٢) ـ إِذَا أُرِيدَ بِهَا عُمُومَ الأَشْخَاصِ ـ [لَزِمَ] تَنْكِيرُ الْعَلَمِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا كَقَوْلِهِمْ : " لِكُلِّ فِرْعَوْنٍ مُوسَى " (٣) ، وَتَمْثِيلُهُ [عَلَيْهِ] (٤) يَدُلُّ عَلَى مَا فَصَّلْنَاهُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " وَكُلُّ عَبْدٍ ".

الْخَامِسَةُ : " مِنِ " الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ النَّفْيِ وَهِيَ الَّتِي لِلاسْتِغْرَاقِ ، أَيْ : لاسْتِيعَابِ جَمِيعِ الأَفْرَادِ ، وَتَمْثِيلُهُ عَلَيْهِ " مَا لَهُ مِنْ دِرْهَمٍ " (٥) فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " مَالَهُ مِنْ دِرْهَمٍ ") (٥) كُنْتَ قَدْ نَفَيْتَ الْوَاحِدَ وَمَا زَادَ عَلَيْهِ ، وَإِذَا أَسْقَطْتَ " مِنْ " فَقُلْتَ : " مَالَهُ دِرْهَمٌ " لَمْ يَسْتَوْعِبِ النَّفْيُ جَمِيعَ الأَفْرَادِ مِنَ الدَّرَاهِمِ حَتَّى يَصِحَّ أَنْ يُقَالَ : " مَالَهُ دِرْهَمٌ [بَلْ دِرْهَمَانِ] (٦) ، وَلَوْ قُلْتَ :

---

(١) سورة الأسراء : ١٣ .

(٢) في الأصل " معرفة " ، واحترز بقوله " مفردة " عن الجمع نحو قوله تعالى : " وكلهم آتيه " عن ابن القواس لوحة ٩٨ .

(٣) لم أجده في كتب الأمثال التي رجعت إليها ، وقد ذكره الرضي في شرح الكافية ١/ ٢٦٠ ، وشرح معناه فقال : " أي : لكل جبار قهار ،فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى " ، وذكره صاحب الشرح المجهول لوحة ٦٤ حيث قال : " واعلم أن العلم إذا وقع بعد " كُلٌّ " المراد بها عموم الأشخاص لزم تنكيره كقولهم : لكل فرعون موسى " .

(٤) في الأصل " عليهم " .

(٥) سقط من (ف) سبق نظر .

(٦) تكملة يوجبها المقام ، وهي في ابن القواس لوحة ٩٨ .

" مَا لَـهُ مِنِ دِرْهَمٍ بَلْ دِرْهَمَـانِ " كُنْتَ قَدْ أَثْبَتَّ عَيْنَ مَا نَفَـيْتَ ؛ لِأَنَّكَ قَدْ نَفَيْتَ الْوَاحِـدَ وَمَا زَادَ عَلَيْـهِ فَإِثْبَاتُ الدِّرْهَـمَيْنِ - فِيمَا بَعْدُ - إِثْبَـاتٌ لِلْوَاحِدِ وَمَا زَادَ عَلَيْهِ ، فَـ "مِنْ " بَعْـدَ النَّـفْيِ بِمَنْزِلَـةِ " كُلٍّ " ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " أَوْ كَـلاًّ لَـهُ " يُرِيدُ لِلاسْتِغْرَاقِ [1] ، فَالضَّمِيرُ فِي " لَـهُ " عَائِـدٌ عَلَى الاسْتِغْرَاقِ .

وَمِنَ النَّكِرَاتِ الْمَنْفِيُّ بِـ "لاَ " الَّتِي لِلاسْتِغْرَاقِ ، وَكَذَلِكَ " غَيْرٌ " ، وَشَبَـهٌ وَمِثْـلٌ - غَالِبًا-، وَاسْمُ الْفَاعِلِ فِي [غَيْرِ] [2] الْمَاضِي[3] .

(١) في (ف) " الاستفراق " .

(٢) في الأصل " معنى "تحريف ، وانظر ص ٥٧١ فيما يأتي .

(٣) لم يمثل المؤلف لهذه النكرات ، ومثال النفي بلا " لا رَجُلَ في الدَّارِ " ، ومثال غير ، وشبه ، ومثل " مررت برجلٍ غيرِك وشبهك ومثلك " .

[أنواع المعـــارف]

أَمَّا الْمَعَـــارِفُ فَخَمْسٌ تُذْكَرُ أَوَّلُهَا الأَعْلامُ ثُمَّ الْمُضْمَـــرُ
وَالْمُبْهَـمُ الْمَخْصُوصُ وَالْمُعَرَّفُ بِاللامِ ، وَالْمُضَافُ لاسْمٍ يُعْرَفُ

الْمَعَـارِفُ جَمْعُ مَعْرِفَةٍ ، وَهِيَ مَصْدَرٌ فِي الأَصْلِ ثُمَّ وُصِفَ بِهِ ، فَقَالُوا : " اسْمُ مَعْرِفَةٌ " ، وَقَالُوا فِي رَسْمِ الْمَعْرِفَةِ : كُلُّ اسْمٍ قُصِدَ بِهِ الدّلالَةُ عَلَى مَعْنًى مُعَيَّنٍ دِلالَةً يَتَضَمَّنُ الإِشَارَةَ إِلَيْهِ ، وَأَمَّا كَوْنُهَا خَمْسًا فَدَلِيلُ الْحَصْرِ (١) أَنَّ الْمُعَرِّفَ لِلشَّيْءِ ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَمْرًا لَفْظِيًّا أَوْ لاَ .

وَالأَوَّلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَوَّلِهِ ، وَهُوَ " الْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ " ، وَإِمَّا مِنْ آخِرِهِ ، وَهُوَ " الْمُضَافُ " .

وَالثَّانِي : وَهُوَ الْمَعْنَوِيُّ ، فَإِمَّا أَنْ لاَ يَحْتَاجَ بَعْدَ تَعْيِينِهِ إِلَى غَيْرِهِ وَهُوَ " الْعَلَمُ " ، أَوْ يَحْتَاجُ ، وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى مَا قَبْلَهُ وَهُوَ "الْمُضْمَرُ" ، أَوْ إِلَى مَا بَعْدَهُ وَهُوَ " الْمُبْهَمُ " (٢) .

وَإِنَّمَا قَدَّمَ الْعَلَمَ ؛ لأَنَّهُ عِنْدَهُ أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ (٣) ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " أَوَّلُهَا

---

(١) هذا رد على ابن الخباز الذي يقول في شرحه لوحة ٥٠ : " لم أر للحصر في الخمسة دليلا " .

(٢) المراد بالمبهم : أسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة .

(٣) قال الشريشي في شرحه جـ٢ لوحة ٢ : « اتفق النحويون على أن المعارف خمسة واختلفوا في أعرفها ، فالجمهور على أن المضمر أعرفها .. ، وذهب الفراء ومن تبعه من الكوفيين إلى أن العلم أعرف من المضمر .. ، وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن أعرف المعارف أسماء الإشارة .. ، وقد بدأ المصنف بالعلم ، وظاهر كلامه أنه أعرف من المضمر ، وهو خلاف قول الجمهور » .
وقيل : إن الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين في " العلم ، والمبهم " بعد " المضمر " ، فقال البصريون : " العلم " أعرف ، وقال الكوفيون : المبهم أعرف ، وإليه ذهب صاحب الإنصاف .
انظر الإنصاف ٧٠٧ المسألة ١٠١ ، وشرح ابن الخباز ١/ ٣٠٩٠ .

الأَعْلاَمُ " ؛ لأَنَّ " الْعَلَمَ " لاَ يَتَنَاوَلُ إلاَّ وَاحِداً بِعَيْنِهِ ، فَأَمَّا " الْمُضْمَرُ " فَإِنَّهُ مَعَ تَنَاوُلِهِ الْوَاحِدَ بِعَيْنِهِ يَتَنَاوَلُ مَا أَشْبَهَهُ ، فَإِنَّ قَوْلَكَ : " أَنَا " يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْتَارُ أَنَّ " الْمُضْمَرَ " أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ (١) ، وَاحْتَجَّ بِأَنَّهُ لاَ يُوصَفُ ، وَبِأَنَّ مِنْهُ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ وَهُوَ أَعْرَفُ بِنَفْسِهِ ، وَلاَ يَلْتَبِسُ ٨٨/ب عَلَى السَّامِعِ بِغَيْرِهِ ، فَإِنَّكَ إِذَا سَمِعْتَ قَائِلاً مِنْ جَمَاعَةٍ يَقُولُ مِنْ وَرَاءِ جِدَارٍ : " أَنَا فَعَلْتُ " لَمْ تَشُكَّ أَنَّهُ ضَمِيرٌ لِذَلِكَ الْمُتَكَلِّمِ ، وَإِذَا سَمِعْتَ قَوْلَهُ: " أَنْتَ فَعَلْتَ " وَعِنْدَهُ جَمَاعَةٌ لَمْ تَعْرِفْ مَنِ الْمُخَاطَبُ مِنْهُمْ بِذَلِكَ ، وَكَذَا لَوْ قَالَ : " زَيْدٌ قَامَ " لَمْ يُعْلَمْ بِعَيْنِهِ ؛ لِجَوَازِ الاشْتِرَاكِ .

وَبِالْجُمْلَةِ فَقَدْ انْقَسَمَ الْخِلاَفُ فِي الْمَعَارِفِ بِعَدَدِ انْقِسَامِهَا (٢) .

قَوْلُهُ : " وَالْمُبْهَمُ الْمَخْصُوصُ " احْتَرَزَ بِهِ عَنِ النَّكِرَاتِ ؛ لأَنَّهَا مُبْهَمَةٌ ، وَلَكِنَّهَا غَيْرُ مَخْصُوصَةٍ ، وَسَيَذْكُرُ – إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى – لأَنَّهُ لاَ تَنَافِي بَيْنَ الإِبْهَامِ ، وَالتَّعْرِيفِ .

قَوْلُهُ: "وَالْمُضَافُ لاسْمٍ يُعْرَفُ " يُرِيدُ إِلَى اسْمٍ ، فَاللاَّمُ بِمَعْنَى "إِلَى" ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: " يُعْرَفُ " مِنَ الْمُضَافِ إِلَى النَّكِرَةِ فَإِنَّهَا لاَ تُعَرِّفُ(٣) الْمُضَافَ إِلَيْهَا ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : إِلَى اسْمٍ يُعْرَفُ إِذَا كَانَ

---

(١) هذا مذهب سيبويه والجمهور كما في الهمع ١/ ٥٥ ، وشرح الكافية للرضى ١/ ٣١٢ ، والإنصاف ٧٠٧ المسألة ١٠١ .

(٢) قال ابن هشام في شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٩٥ " وسمعت من ينقل أنه قد قيل في كلّ من المعارف الخمسة أنه أعرف المعارف ، وهو غريب " .

(٣) في (ف) زيادة " فلا يعرف ".

الْمُضَافُ قَابِلاً لِلتَّعْرِيفِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، لِيَخْرُجَ مِنْهُ (" مِثْلٌ " ، وَغَيْرٌ ، وَشِبْهُهُ) (١) ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ لِغَيْرِ الْمَاضِي .

فَإِنْ قِيلَ : فَكَيْفَ يَدَّعِي الْحَصْرَ فِي هَذِهِ الْمَعَارِفِ ، وَمِنَ الْمَعَارِفِ "الْمُنَادَى الْمَقْصُودُ ، وَأَلْفَاظُ التَّوْكِيدِ غَيْرُ الْمُضَافَةِ " ؟

قُلْتُ : أَمَّا " الْمُنَادَى " فَمَحْمُولٌ عَلَى " الْمُضْمَرِ " ، وَلِذَلِكَ بَنَوْهُ ، وَفَتَحُوا لاَمَ الْجَرِّ مَعَهُ فِي الاسْتِغَاثَةِ (٢) ، وَأَمَّا " أَلْفَاظُ التَّوْكِيدِ " فَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَنْوِيٌّ مُرَادٌ فِيهَا لاَزِمٌ لَهَا ، كَمَا لَزِمَ ظَاهِرًا فِي أَخَوَاتِهَا ، فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي قِسْمِ " الْمُضَافِ " .

---

(١) في الأصل " مثل غير وشبهه " ، والمثبت من (ف) .

(٢) نحو " يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو " ، قال ابن عقيل في شرح الألفية ٢/ ٢٨٠ " وإنّما فتحت مع المستغاث ، لأن المنادى واقع موقع المضمر واللام تفتح مع المضمر ، نحو " لك ، وله " .

[العَــــلَمُ]

فَالعَــلَمُ المَوْضُوعُ لِلأَنَاسِــي يَكُونُ مِثْــلُهُ لِغَيْرِ النَّـــاسِ
مِمَّا يُلابِسُونَـهُ كَالنَّعَـــــــــمِ كَأَعْـوَجٍ ، وَلاَحِقٍ ، وَشَدْقَمِ

قَالُوا فِي حَدِّ " الْعَلَـمِ " : هُوَ مَا عُلِّقَ عَلَى شَيْءٍ بِعَيْنِهِ ، غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ مَا أَشْبَهَهُ (١) .

فَقَــوْلُهُم " بِعَيْنِهِ " خَرَجَ بِهِ اسْمُ الْجِنْسِ ، وَقَــوْلُهُمْ : " غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ مَا أَشْبَهَهُ " خَرَجَ بِهِ بَاقِي الْمَعَارِفِ ، وَيُرِيدُ بِالتَّنَاوُلِ تَنَـاوُلاً وَضْعِيًا ؛ لأَنَّهُ قَدْ تَنَاوَلَ مَا أَشْبَهَه تَنَـاوُلاً اتِّفَاقِيًا ، كَرِجَالٍ اسْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ زَيْدٌ ، أَوْ مَا لاَ يُشْبِهُهُ فِي الْحَقِيـقَةِ كَرَجُـلٍ ، أَوْ امْـرَأَةٍ تُسَمَّى بِبَغْـدَادَ .

وَالْعَلَمُ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ " زَيْـدٍ ، وَعَمْرٍو " وَنَحْوِهِمَا مَأْخُـــوذٌ مِنْ "الْعِلْمِ " إِذْ بِهِ يُعْلَـمُ الْمُـسَمَّى بِعَيْنِهِ إِذَا ذُكِرَ ، وَمِنْهُ سُـمِّيَتِ الْحِجَارَةُ الَّتِي تُنْصَبُ عَلَى الطَّرِيقِ أَعْلاَمًا لِيُسْتَدَلَّ بِهَا عَلَى الطَّرِيقِ ، وَمِنْهُ أَعْلاَمُ الْعَسَــاكِرِ ؛ إِذْ يَعْلَمُ كُلُّ وَاحِـدٍ مِنْهُـمْ طَائِفَتَـهُ فَيَرجِعُ إِلَيْهَـا .

وَأَمَّا وَجْهُ الْحَاجَةِ إِلَى وَضْعِ الأَعْـلاَمِ فَهُوَ أَنَّ كُلَّ وَاحِـدٍ مِنَ الْعُقَـــلاَءِ (قَدْ) (٢) يَحْتَـاجُ إِلَى نِـدَاءِ صَاحِبِهِ لِيُخَاطِبَهُ أَوْ لِيُخْبِرَ (عَنْهُ) (٣) ، وَقَدْ يَـلْزَمُهُ حُقُوقٌ لِغَيْرِهِ ، وَتَـلْزَمُ غَيْرَهُ (حُقُوقٌ) (٣) لَـهُ فَاحْتَـاجُوا إِلَى تَعْيِينِ مَنْ لَـهُ وَمَنْ

---

(١) هذا الحدّ ذكره الزمخشري في المفصل ٦ ، وابن معط في الفصول الخمسون ٢٢٥ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سقط من الأصل .

عَلَيْـهِ بِلَفْظٍ لاَ يُشَارِكُـهُ فِيهِ غَيْـرُهُ فِي ذَلِكَ الْمَعْـنَى ، حَتَّى كَأَنَّـكَ إِذَا قُـلْتَ : " زَيْـدٌ " فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : هَذَا الشَّخْصُ ، أَوْ ذَاكَ الشَّخْصُ .

وَأَمَّا الْحَاجَةُ إِلَى الأَعْـلاَمِ فِي غَيْـرِ الأَنَاسِي [١] فَلَيْسَ لأَجْلِ النِّـدَاءِ وَالْمُخَاطَبَةِ وَالتَّفْـهِيمِ إِذْ لَيْسَتْ مِمَّا يُفَـهَّمُ وَيُنَـادَى ، وَلاَ لِحُقُوقٍ تَتَعَلَّقُ بِهِنَّ بَلْ لِحَاجَةِ الإِخْبَارِ عَنْـها فِيمَا يَنْفَرِدُ بِـهِ مِنَ الْخِصَـالِ وَالصِّفَاتِ .

ثُمَّ الْعَلَـمُ فِيـهَـا – أَعْنِي الْبَـهَائِمَ – عَلَى ضَـرْبَيْنِ ، مِنْهُ مَـا يَكُـونُ لِوَاحِـدٍ بِعَيْنِهِ ، وَمِنْـهُ مَا يَكُونُ لِلْجِنْسِ بِأَسْـرِهِ .

فَـالأَوَّلُ مَـا يُقْتَنَى لِلْمَصَـالِحِ فَـيُحْتَـاجُ فِيـهِ إِلَى التَّمْـيِيزِ بَيْنَ أَفْرَادِ نَوْعِـهِ وَهُـوَ مَـعْـنَى قَـوْلِـهِ " وَالْعَـلَـمُ الْمَـوْضُـوعُ لِلأَنَاسِي " يَكُونُ مِـثْـلُهُ ٨٩/أ (لِغَيْرِهِمْ)[٢] مِمَّـا يُلاَبِسُونَـهُ " أَيْ : يَكُـونُ " الْعَلَمُ " فِيهَـا لِوَاحِـدٍ بِعَيْنِـهِ (كَمَـا كَـانَ فِي النَّاسِ)[٣] كَذَلِكَ .

قَـوْلُهُ : " مِمَّا يُلاَبِسُونَهُ كَالنَّعَمِ " ثُمَّ قَالَ : " كَأَعْوَجٍ ، وَلاَحِقٍ " فَمَثَّلَ

---

(١) ذكر في (ف) حاشية تقول :
" قوله " للأناسي " أصله أناسي بتشديد الياء فخفف للضرورة ، وأصله " أناسين " جمع "إنسان " كسرحان وسراحين أبدلت من النون فيه ياءً وأُدْغِمَتْ ، وقِيلَ : هو جمع " إِنْسِيّ " على القياس .
قوله " مِمَّا يلابسونه " والهاء تعود إلى العرب ، أيْ : مِمَّا يلابسه العرب ، أيْ : يخالطه ويألفه ويتَّخِذُهُ ، وقوله " كأعوج " تمثيل لقوله : " مِمَّا يلابسونه " .

(٢) هكذا في النسختين ، وهو في النظم " لغيرِ النَّاس " كما سبق .

(٣) في (ف) " ومنه ما يكون كما كان في الناس " .

بِأَعْلَامِ الْخَيْلِ وَلَيْسَتْ نَعمًا ، وَهُوَ كَلَامٌ صَحِيحٌ (١) ؛ لِأَنَّ الْخَيْلَ مِمَّا يُلَابِسُونَهُ وَلِذَلِكَ شَبَّهَهُ بِالنَّعَمِ ، وَلَوْ كَانَتْ مِنَ النَّعَمِ لَمَا صَحَّ تَشْبِيهُهُ بِالنَّعَمِ ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يُشَبَّهُ بِنَفْسِهِ ، لَكِنَّ الْخَيْلَ مِنَ الَّذِى يُلَابِسُونَهُ لَا مِنَ النَّعَمِ ، فَالَّذِى يُلَابِسُونَهُ أَعَمُّ مِنَ النَّعَمِ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ نَعَمًا وَغَيْرَ نَعَمٍ ، فَ "أَعْوَجُ " عَلَمٌ عَلَى فَرَسٍ مَشْهُورٍ عِنْدَ الْعَرَبِ وَإِلَيْهِ تُنْسَبُ الْخَيْلُ " الأَعْوَجِيَّاتُ " (٢) ، وَلَا يَنْصَرِفُ ؛ لِلْعَلَمِيَّةِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ كَأَحْمَدَ ، وَهُوَ فَرَسٌ لِبَنِي هِلَالٍ (٣) مَنْقُولٌ مِنَ الصِّفَةِ الْمُشْتَقَّةِ مِنَ " الْعَوَجِ " ، وَكَذَلِكَ " لَاحِقٌ " عَلَمٌ ،

---

(١) هذا اعتراض على ابن الخباز الذى خطأ المصنف في هذا الموضوع حيث قال في شرحه لوحة ٥٠ " وقوله : " كالنعم كأعوج " خطأ ، لأن الخيل ليست من النعم ؛ لأن النعم هي الإبل ، والأنعام هي الإبل والبقر والغنم " ، وتبعه الشريشي في شرحه جـ٢ لوحة ٢ ، أما الرعيني فيقول في شرحه لوحة ٦٦ : " وقد يخرج كلامه على أمرين صحيحين : أحدهما أن قوله " كالنعم " وقوله " كلاحق " إلى آخره مثالان لشيئين جاء بهما على جهة اللف والنشر ، وبيان ذلك أنه ذكر في البيتين أن لغير الناس أعلاماً موضوعةً كما هِيَ لِلنَّاسِ فاحتاج إلى تمثيل تلك الأعلام ، وشرط أن ذلك لا يكون إلاَّ فيما يلابس الناس فاحتاج أيضا إلى تمثيل الجنس الملابس للناس ، فقوله " كالنعم " راجع للملابس من حيث هو ملابس وضع له علم أو لم يوضع ، وقوله " كلاحق " إلى آخره راجع إلى تمثيل الأعلام الموضوعة لغير الناس رد الأول للآخر ورد الآخر للأول ، والتقدير : " يكون مثله لغير الناس كلاحق وأعوج وشدقم ولا تكون الأعلام لغير الناس إلا مما يلابسونه كالنعم ، وعلى هذا حمله ابن النحوية .
الثاني : أن يحمل كلامه على أنه مثل الملابس بوجهين من التمثيل : إجمالي وهو قوله : " كالنعم " ومفصلي وهو قوله " كلاحق " إلى آخره " .

(٢) انظر ذلك في أنساب الخيل لابن الكلبي ١٦ ، والعقد الفريد ١/ ١٥٨ ، والأعوج في الأصل : الضامر .

(٣) بنو هلال : هم أولاد هلال بن عامر بن صعصعة كما في جمهرة أنساب العرب ٢٧٣ .

وَهُوَ فَرَسٌ لِمُعَاوِيَةَ(١) ، وَهُوَ مُشْتَقٌ مِنْ "لَحِقْتُ الشَّيْءَ " إِذَا أَدْرَكْتَهُ ، وَأَمَّا "شَدْقَمٌ " فَعَلَمٌ عَلَى جَمَلٍ لِلنُّعْمَانِ بْنِ الْمُنْذِرِ(٢) ، وَهُوَ مِنَ "الشَّدْقِ " (٣) وَمِيمُهُ زَائِدَةٌ مِثْلُ " زُرْقُمٍ " ، وَإِلَيْهِ تُنْسَبُ الإِبِلُ " الشَّدْقَمِيَّاتُ " ، وَكَذَلِكَ وَضَعُوا لِلْبِلاَدِ وَالْجِبَالِ أَعْلاَمًا .

وَأَمَّا مَا لاَ يَتَّخِذُونَهُ وَلاَ يَقْتَنُونَهُ فَالْعَلَمُ فِيهِ لِلْجِنْسِ بِأَسْرِهِ كَأُسَامَةَ عَلَمٌ لِلأَسَدِ ، وَ" ثُعَالَةَ " عَلَمٌ لِلثَّعْلَبِ ، وَيَدُلُّ عَلَى الْعَلَمِيَّةِ امْتِنَاعُ صَرْفِهِ ، وَامْتِنَاعُ دُخُولِ لاَمَ التَّعْرِيفِ عَلَيْهِ ، وَامْتِنَاعُ دُخُولِ " رُبَّ " عَلَيْهِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا كَانَ " أُسَامَةُ " مَوْضُوعًا (٤) لِلْجِنْسِ فَإِطْلاَقُهُ عَلَى الْوَاحِدِ تَغْيِيرٌ لِلْوَضْعِ ؟

قُلْتُ : قَدْ قَالُوا : إِنَّ " أُسَامَةَ " مَوْضُوعٌ لِحَقِيقَةِ الأَسَدِ الْمَعْقُولَةِ فِي الذِّهْنِ ، وَإِنَّمَا أُطْلِقَ عَلَى الْوَاحِدِ الْخَارِجِيِّ لِمُطَابَقَتِهِ لِلْحَقِيقَةِ الذِّهْنِيَّةِ، لِمُطَابَقَتِهَا لَهُ لاَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ اسْمٌ لِذَلِكَ الشَّخْصِ، هَذَا قَوْلُ مَنْ حَقَّقَ (ذَلِكَ)(٥) .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الْفَرْقُ بَيْنَ الْعَلَمِ الشَّخْصِي ، وَالْعَلَمِ الْجِنْسِي مِنْ وَجْهَيْنِ :

---

(١) قال ابن الكلبي ٢٢ هو لغنيّ بن أعصر ، وقال ابن يعيش ١/ ٣٤ : " لمعاوية بن أبي سفيان – رحمه الله – مشهور ، واسم فحل لغني " ، وقال الرعيني في شرحه لوحة ١٦٥ " هو اسم علم لفرس معاوية بن أبي سفيان " .

(٢) أخر ملوك الحيرة ، وهو صاحب النابغة الذبياني ، وكان له يومان : يوم بؤس ويوم نعيم ، قتل عبيدَ بن الأبرص ، وعدى بن زيد يوم بؤسه ، وقتله كسرى في قصةٍ ذكرها ابن قتيبة في المعارف ٦٤٩ .

(٣) والشدق : وسع الفم . انظر اللسان (شدق) .

(٤) في (ف) " علما " .

(٥) سقط من (ف)

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الشَّرِكَةَ فِي عَلَمِ الشَّخْصِ اتِّفَاقِيَّةٌ ، وَالشَّرِكَةُ فِي عَلَمِ الْجِنْسِ وَضْعِيَّةٌ .

وَالثَّانِي : أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " أُسَامَةُ أَشَدُّ مِنْ ثُعَالَةَ " فَإِنَّمَا تَعْنِي النَّوْعَ .

وَقِيلَ: " أُسَامَةُ " عِبَارَةٌ عَنِ الأَسَدِ الْمُعَرَّفِ بِاللَّامِ الْمَعْهُودِ فِي الذِّهْنِ .

ثُمَّ الَّذِي فِي النَّاسِ مِنْهُ مُفْرَدُ   مُرْتَجَلٌ مِثَالُهُ مُحَمَّدُ(١)

" مِنْهُ " أَيْ : من الْعَلَمِ الَّذِي يُسَمَّى بِهِ النَّاسُ مُفْرَدٌ مُرْتَجَلٌ ، وَمَنْقُولٌ ، وَيَأْتِي ذِكْرُ الْمَنْقُولِ ، وَالْمُرْتَجَلُ فِي اللُّغَةِ هُوَ الْمُخْتَرَعُ ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَكُنْ سُمِّيَ بِهِ شَيْءٌ قَبْلَ جَعْلِهِ عَلَمًا ، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى الْعَلَمِيَّةِ ، بَلْ وُضِعَ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ عَلَمًا ، وَكَأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ " الرِّجْلِ " مِنْ قَوْلِهِم : " ارْتَجَلَ الشِّعْرَ " إِذَا قَالَهُ قَائِمًا عَلَى رِجْلِهِ أَيْ : مَا جَلَسَ لَهُ ، بَلْ قَالَهُ مِنْ غَيْرِ تَرَوٍّ وَغَيْرِ فِكْرٍ .

وَقَوْلُهُ " مِثَالُهُ مُحَمَّدُ " فَإِنَّ " مُحَمَّدًا " لَيْسَ مُرْتَجَلاً بَلْ هُوَ مَنْقُولٌ عَنْ صِفَةٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٢) :

إِلَى الْمَاجِدِ الْقَرْمِ الْجَوَادِ الْمُحَمَّدِ

(١) ذكر الرعيني في شرحه ١٧١ أنَّ في بعض النسخ جاء بعده :

مالم يكن وصفاً في الناسِ   ومنه ما شَذَّ عن القياسِ

(٢) هذا عجز بيت للأعشى ، وهو في ديوانه ١٨٩ ، ورواية البيت فيه :
إليك أبيت اللعن كان كَلالُهَا   إلى الماجد الفرع الجواد المحمد
وانظر ابن يعيش ٦/١ ، ومقاييس اللغة ٢ / ١٠٠ .

فَأَدْخَلَ عَلَيْهِ الألِفَ وَاللَّامَ وَهُوَ اسْمُ مَفْعُولٍ مِنَ التَّحْمِيدِ (١) .

فَإِنْ قِيلَ : لَيْسَ مِنْ شَرْطِ " الْمُرْتَجَلِ " أَلاَّ يَكُونَ مُشْتَقًّا ؛ فَإِنّ "حَنْتَفاً، ، وَفَقْعَساً " مُرْتَجَلاَنِ وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ قِيلَ : إِنَّ " الْفَقْعَسَةَ : الْبَلاَدَةُ (٢) ، وَالْحنْتَفُ : الْجَرَادُ - فِي الأَصْلِ - ثُمَّ سُمِّيَ بِهِمَا (٣) . ٨٩/ب

أَمَّا " فَقْعَسٌ " فَهُوَ حَيٌّ مِنْ أَسَدٍ ، وَأَمَّا " حَنْتَفٌ " (٤) فَاسْمُ ابْنِ أَوْسٍ الْحِمْيَرِيِّ (٥) ، وَقِيلَ : هُوَ " الْحَتْفُ " ، وَالنُّونُ زَائِدَةٌ .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلاَّ قُلْتَ فِي " مُحَمَّدٍ " إِنَّهُ مِثْلُهُ ؟

قُلْتُ : لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْمُرْتَجَلِ أَلاَّ يَكُونَ مُشْتَقًّا بَلْ شَرْطُهُ أَلاَّ يَكُونَ عَلَى أَوْزَانِ الْمُشْتَقَّاتِ ، وَ " مُحَمَّدٌ " عَلَى أَوْزَانِ الْمُشْتَقَّاتِ ؛ لأَنَّهُ " مُفَعَّلٌ " مِثْلُ " مُكَرَّمٍ " وَمُعَظَّمٍ ، وَلِقَوْلِ الشَّيْخِ وَجْهٌ حَسَنٌ يُخْرِجُهُ مِنْ هَذَا الدَّخَلِ (٦) الَّذِي أَطْبَقَ النَّاسُ عَلَيْهِ ، وَبَيَانُهُ أَنْ تَقُولَ : التَّقْدِيرُ " ثُمَّ الَّذِي فِي النَّاسِ مُفْرَدٌ : مِنْهُ مُرْتَجَلٌ " أَيْ : مِنَ الْمُفْرَدِ مُرْتَجَلٌ ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ " مِثَالُهُ مُحَمَّدٌ "

---

(١) انظر المزهر في اللغة ٢/ ١٢٩ ، والاشتقاق ٨ .

(٢) انظر الاشتقاق ١٨٠ .

(٣) انظر تهذيب اللغة ٥/ ٣٣٠ (حنتف) .

(٤) في الأصل (حنيف) .

(٥) انظر اللسان " حنتف " ، وابن يعيش ١/ ٣٣ .

(٦) في (ف) " المدخل " تحريف ، والدَّخَلُ : العيب .

تَمْثِيلاً (١) بِالْمُفْرَدِ الَّذِي هُوَ الْمُرْتَجَلُ مِنْهُ ، لاَ بِالْمُرْتَجَلِ(٢) ، وَيَكُونُ " الَّذِي " مُبْتَدَأً " ، وَ " فِي النَّاسِ " صِلَتُهُ ، وَ " مُفْرَدٌ " بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الصِّلَةِ وَ " مُرْتَجَلٌ " مُبْتَدَأً ، وَ " مِنْهُ " خَبَرُهُ ، وَهُمَا نَعْتٌ لِمُفْرَدٍ ، وَخَبَرُ " الَّذِي " الْجُمْلَةُ وَهِيَ قَوْلُهُ : " مِثَالُهُ مُحَمَّدٌ " ، فَاعْرِفْهُ ، وَقِسْ عَلَيْهِ لِتَعْرِفَ كَيْفَ الْخَلاَصُ مِنَ الْوُقُوعِ فِي مِثْلِهِ .

وَضِدُّهُ الْمَنْقُولُ نَحْوُ الْفَضْلِ وَأَسَدٍ ، وَنَقَلُوا عَنْ فِعْلِ
نَحْوُ " يَزِيدٍ " ، وَأَتَى عَنْ أَمْرٍ كَـ « إِصمِتٍ » ، وَ " أَطْرِقَا " فِي الشِّعْرِ

يَعْنِي بِضِدِّهِ ضِدَّ الْمُرْتَجَلِ وَهُوَ مَا لَيْسَ مُرْتَجَلاً ، وَذَلِكَ هُوَ الْمَنْقُولُ .

والْمَنْقُولُ : مَا كَانَ قَبْلَ الْعَلَمِيَّةِ مَوْضُوعًا لِشَيْءٍ ثُمَّ نُقِلَ وَصَارَ عَلَمًا بِالنَّقْلِ لاَ بِالْوَضْعِ الأَوَّلِ ، وَهُوَ إِمَّا عَنِ اسْمِ عَيْنٍ مُفْرَدٍ ، كَأَسَدٍ وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ ، أَوْ مُثَنًّى ، كَالْبَحْرَيْنِ ، أَوْ جَمْعٍ ، نَحْوُ " كِلاَبٍ ، وَعَرَفَاتٍ " أَوْ عَنْ مُصَغَّرٍ ، نَحْوُ " زُهَيْرٍ " ، أَوْ عَنْ مَصْدَرٍ ، كَفَضْلٍ ، وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ ، أَوْ عَنْ صِفَةٍ ،

---

(١) في النسختين " تمثيل " بالرفع ، والصواب ما أثبته .

(٢) لم يسلم تخريج المؤلف هذا من الاعتراض ، قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٦٦ : " ويحتمل في الجواب وجهاً بعيداً من التحقيق وهو أنه يكون تمثيلاً للمفرد " ، وقال ابن القواس في شرحه لوحة ١٠٠ " وقيل : ليس مراده أن محمداً مرتجل بل مراده أن محمداً تمثيل للمفرد ، والتقدير " ثم الذي في الناس منه مفرد مرتجل " أي : المفرد مرتجل فيكون قوله " مثاله محمد " تمثيلاً للمفرد الذي المرتجل منه لا بالمرتجل ، وفيه من التكليف ما ترى ؟وانظر المطبوع ٦٣٧ .

ومن تعقيب ابن القواس على المؤلف يظهر أن ابن القواس قد اطلع على شرح النيلي وأفاد منه كثيراً حتى إننا لا نكاد – في بعض المواطن – نرى فرقاً بين الشرحين ، وهذا التعقيب أكبر دليل على ذلك ، أما الشريشي فقد حاول تخريج قول المصنف على أن محمدا مشتق من " الحمد " ولم يستعمل حتى سمي به .

كَحَاتِمٍ ، وَخَالِدٍ ، وَمَنْصُورٍ ، وَمُحَمَّدٍ ، أَوْ عَنْ فِعْلٍ ، إِمَّا مَاضٍ ، كَشَمَّرَ فِي اسْمِ فَرَسٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَجَدِّيَ يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا (١)

يُقَالُ : شَمَّرَ فِي الأَمْرِ أَيْ جَدَّ فِيهِ ، وَإِمَّا مُضَارِعٌ نَحْوُ " يَزِيدَ " ، أَوْ عَنْ أَمْرٍ كَـ « إِصْمِتٍ » فِي اسْمِ بَرِّيَّةٍ بِعَيْنِهَا (٢) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا ... بِوَحْشِ إِصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوَدُ (٣)

وَقِيلَ : الْعَلَمُ مَجْمُوعُ قَوْلِكَ " وَحْشُ إِصْمِتَ " (٤) وَيَقُولُونَ: " لَقِيتُهُ بِوَحْشِ إِصْمِتَ) (٤) ، وَبِبَلْدَةِ إِصْمِتَ ، أَيْ : بِمَكَانٍ قَفْرٍ لاَ أَنِيسَ بِهِ ، فَعَلَى هَذَا لاَ يَكُونُ عَلَمًا ، إِذْ لَيْسَ هُوَ لِمَكَانٍ بِعَيْنِهِ .

---

(١) هذا عجز بيت لجميل وهو في ديوانه ١١٣ ، وصدره من الديوان

أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَهُ

ويروى " يا شماخ " ، و " يا عباس " .

وهو في شرح الحماسة للمرزوقيّ ٣١٥ ، وحماسة أبي تمام ١/ ١٨٦ ، والعقد الفريد ٥/ ٢٩٩ ، وشرح الحماسة للتبريزيّ ١/ ١١٤ ، واللسان " شمر " وشرحه المرزوقي فقال " يقول : أبوك الذى سرق برد ضيفه وغدر به وخانه ، وجدى فارس هذا الفرس المعروف ، وسارق الضيف برده أصله سارق برد الضيف ، لكنه أضافه إلى الضيف بناء على قولهم : سرقت الضيف برده ، والمراد سرقت من الضيف ، لكنَّه لَمَّا حذف الجارَّ تخفيفاً وصل الفعل فعمل فيه ، ثُمَّ أضاف اسم الفاعل إليه .. ، وحباب يجوز أن يكون بدلاً وسارق الضيف خبراً ، ويجوز أن يكون حباب خبراً وسارق الضيف صفة ، وهذا أجود حتى يكون في مقابلة فارس شمر " .

(٢) ينظر معجم البلدان ١/ ٢١٢ "اصمت ".

(٣) البيت للراعي النميرى من قصيدة يمدح بها عبدالله بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان وهو في ديوانه ١٦٧ .

وهو في المفصل ٧ ، وابن يعيش ١/ ٢٩ – ٣٠ ، ومعجم البلدان (اصمت ١/ ٢١٢) ، والخزانة ٣/ ٢٨٤ بولاق .

(٤) سقط من (ف) انتقال نظر .

وَأَقُولُ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَمًا لِلْجِنْسِ كَأُسَامَةَ ، وَهُوَ - أَعْنِي "إِصْمِتَ" - مَنْقُولٌ عَنِ الأَمْرِ مُجَرَّدًا عَنِ الضَّمِيرِ فَلِذَلِكَ أُعْرِبَ وَمُنِعَ الصَّرْفَ ؛ لِلْوَزْنِ وَالتَّعْرِيفِ ، وَلَوْ كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ لَحُكِيَ بِنَاؤُهُ ، وَإِنَّمَا قُطِعَتْ هَمْزَتُهُ لِيَجْرِيَ عَلَى غَالِبِ مَا عَلَيْهِ الأَسْمَاءُ (١) ؛ لأَنَّ أَصْلَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الأَفْعَالِ ، أَوْ عَلَى الْمَصَادِرِ الزَّائِدَةِ عَلَى الأَرْبَعَةِ ، فَأَمَّا دُخُولُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ فِي الأَسْمَاءِ فَقَلِيلٌ فِي أَسْمَاءٍ مَحْصُورَةٍ مَعْدُودَةٍ تُذْكَرُ فِي مَوْضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَالْمَشْهُورُ " صَمَتَ يَصْمُتُ " بِضَمِّ الْمِيمِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ غُيِّرَ بِالتَّسْمِيَةِ ، أَوْ يَكُونَ الكَسْرُ فِيهِ مَسْمُوعًا لُغَةً فَبَقِيَ بَعْدَ النَّقْلِ عَلَى كَسْرِهِ ، وَسُمِّيَتْ هَذِهِ الْبَرِّيَّةُ بِهَذَا الاسْمِ ؛ لأَنَّ السَّائِلَ فِيهَا يَخَافُ فَيَقُولُ لِصَاحِبِهِ : إِصْمِتْ ؛ لِئَلاَّ تُسْمَعَ أَصْوَاتُنَا فَنَهْلَكَ (٢) ، فَسُمِّيَتْ [بِاسْمِ مَا يُقَالُ] (٣) فِيهَا .

وَأَمَّا " أَطْرِقَا " فَقَالَ الْهُذَلِيُّ (٤) :

١٩٠/أ / عَلَى أَطْرِقَا بَالِيَاتُ الْخِيَا ... مِ إِلاَّ الثُّمَامُ وَإِلاَّ الْعِصِيُّ

وَمَعْنَى " أَطْرِقَا " ارْمِيَا بِبَصَرِكُمَا إِلَى الأَرْضِ ، قَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ

---

(١) ومثله في معجم البلدان ١/ ٢١٢ .

(٢) ومثل هذا في معجم البلدان ١/ ٢١٢ (إصمت) ، والخزانة ٣/ ٢٨٤ - ٢٩٢ بولاق .

(٣) موضعه في الأصل بياض .

(٤) هو أبو ذؤيب خويلد بن خالد كما في ديوان الهذليين ١/ ٦٥ ، والمفصل ٨ ، وابن يعيش ١/ ٢٩ - ٣٠ ، ومعجم البلدان ١/ ٢١٨ (أطرقا) ، وشرح الألفية للمرادى ١/ ١٦٥ ، وشرح الأشمونيّ ١/ ١٤٢ .

الْعَـلاَءِ : " أَطْـرِقَـا " اسْمٌ لِمَـوْضِـعٍ بِعَـيْنِهِ مَنْقُـولٍ مِنْ فِـعْـلِ الأَمْـرِ (١) ، وَكَـأَنَّ الرَّجُـلَ سَمِعَ نَبْـأَةً (٢) فَقَـالَ لِصَـاحِبَيْهِ : " أَطْـرِقَا " .

فَإِنْ قُلْتَ : هَذَا الْمَوْضِعُ قَدْ ذَكَـرَ فِيـهِ الْمَنْقُولَ عَنِ الْمُـفْـرَدِ ، وَ " أَطْرِقَا " مُرَكَّبٌ ؛ لأَنَّ " الألِفَ " فِيهِ ضَمِيرُ الاثْنَـيْنِ وَهُوَ فَـاعِلٌ فَيَدْخُـلُ فِي الْمُرَكَّبِ !

قِيلَ : فِيهِ جَوَابَـانِ :

أَحَـدُهُمَـا : أَنَّـهُ أَخَـذَهُ بِالنَّظَـرِ إِلَى كَـوْنِـهِ فِـعْـلَ أَمْـرٍ مَعَ قَطْـعِ النَّظَـرِ عَنِ الضَّمِيرِ .

وَالثَّـانِي : أَنَّ " الأَلِفَ " بَدَلٌ مِنْ نُونِ التَّوْكِيـدِ الْخَفِيفَـةِ (٣) .

وَمُتَرَكِّبٍ كَمَعْـدِي كَرِبَـا ... وَجُمْـلَـةٌ مَحْكِيَّـةٌ لَنْ تُعْرَبَـا

كَشَـابَ قَرْنَـاهَا وَنَرَى حَبًّـا ... وَمِنْـهُ بَيْتٌ قَدْ نَمَـتْـهُ الانْبَـا

نُبِّئْتُ أَخْـوَالِي بَنِي يَزِيـدُ ... ظُـلْمًا عَلَيْـنَا لَهُـمُ فَـدِيـدُ

وَيُرْوَى " وَعَنْ مُرَكَّبٍ كَمَعْـدِي كَرِبَـا " ، وَمَنْ رَوَى " وَمُتَرَكِّبٍ "بِغَيْرِ « عَنْ » عَطَفَـهُ عَلَى الْفِعْـلِ فِي قَوْلِهِ : " وَنَقَلُوا عَنْ فِـعْـلٍ ـ أَيِّ فِـعْلٍ ـ ، وَعَنْ مُتَرَكِّبٍ " (٤) .

وَالْمُرَكَّبُ (٥) مِنْ كَلِمَتَيْنِ ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَـهُمَا ارْتِبَاطٌ أَوْ لاَ ، فَإِنْ كَانَ

---

(١) ذكر ذلك في معجم البلدان ١/ ٢١٨ ، وحقق أنَّ (أطرقا) موضع من نواحي مكة ، وهي من منازل هذيل ، وكعب من خزاعة أيضًا .

(٢) تقول : " سمعت نبأة أي : صوتاً " (أساس البلاغة : نبأ) .

(٣) من قوله " فإن قلت " إلى آخره موجود في شرح ابن القواس لوحة ١٠١ مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ .

(٤) ويروى " ومتركب " بالرفع عطفا على قوله " منه مفرد " .

(٥) في (ف) " والمتركب " .

بَيْنَهُمَا ارْتِبَاطٌ ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الارْتِبَاطُ إِسْنَادِيًا ، وَهُوَ الْجُمْلَةُ ، وَإِمَّا إِضَافِيًا كَعَبْدِاللَّهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ ارْتِبَاطٌ بَلْ جُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا فَهُوَ كَمَعْدِي كَرِبَ ، فَـ "كَرِبَ" هُوَ الْفَسَادُ ، وَ "مَعْدِي" بِمَعْنَى (١) التَّجَاوُزِ ، فَمَعْدِي كَرِبَ : عَدَاهُ الْفَسَادُ أَيْ : تَجَاوَزَهُ ، ثُمَّ نُقِلَ وَصَارَ عَلَمًا عَلَى رَجُلٍ بِعَيْنِهِ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُفْتَحَ آخِرُهُ الأَوَّلُ مِن "مَعْدِي كَرِبَ" كَبَعْلَبَكَّ ، لَكِنَّهُمْ أَسْكَنُوا "الْيَاءَ" ؛ لِثِقَلِ الْحَرَكَةِ عَلَيْهَا .

فَإِنْ قِيلَ : الْفَتْحَةُ لاَ تُسْتَثْقَلُ عَلَى "الْيَاءِ" إِعْرَابًا ، فَكَيْفَ تُسْتَثْقَلُ بِنَاءً ، بِدَلِيلِ فَتْحِ يَاءِ الْمَنْقُوصِ فِي النَّصْبِ ؟

قُلْتُ : فَتْحَةُ الإِعْرَابِ غَيْرُ لاَزِمَةٍ بَلْ تَزُولُ بِزَوَالِ عَامِلِهَا ، وَأَمَّا فَتْحَةُ الْبِنَاءِ فَلاَزِمَةٌ لاَ تَزُولُ ، فَاسْتَثْقَلُوهَا فِي الْمُعْتَلِّ بِنَاءً لِلُزُومِهَا ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ : "مَعْدَى" - بِفَتْحِ الدَّالِ - كَمَا يُقَالُ : "مَغْزَى ، وَمَرْمَى" ؛ لأَنَّ "الْمَفْعَلَ" مِنَ الْمُعْتَلِّ أَبَدًا بِفَتْحِ الْعَيْنِ ، وَإِنَّمَا كَسَرُوا الدَّالَ ؛ لأَنَّهُمْ أَخَذُوهُ مِنْ "عُدِيَ" بِنَاءً لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، فَأَصْلُهُ "مَعْدِيٌّ" (٢) ، قَالَ الشَّاعِرُ:

---

(١) في (ف) "هو" .

(٢) هكذا في النسختين ، وقيل : إن الأصل فيه "معدو" بالواو المشددة وقلب الواو ياء في مثله شاذ ، لأنه غير جمع ، قال الأعلم : "الشاهد فيه قلب "معدو" إلى "معدى" استثقالا للضمة والواو وتشبيهها له بما يلزم قلبه من الجميع .. ، وبعض النحويين يجعل "معديا" جاريا على "عُدِيَ" في القلب والتغيير ، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من شذوذه تشبيهاً بالجمع ، لأن مفعولاً يجري على "فَعَلْتُهُ" كما يجري على "فُعِلَ" ، تقول : عدوت عليه فهو معدوٌّ عليه كما يقال : عُدِيَ عليه فهو معدوٌّ عليه ، وقد استويا في التغيير مع اختلاف فعليهما فيه" ، ونقل هذا البغدادي في شرح شواهد الشافية ٤٠٠ .

أَنَــا اللَّيْثُ مَعْـدِيًّا عَلَيَّ وَعَـادِيَـا (١)

ثُمَّ خُفِّفَ بِحَذْفِ أَحَدِ الْيَــاءَيْنِ .

وَأَمَّـا " ذَرَّى حَبًّـا " فَمِنْ الأَعْلاَمِ ، وَأَصْلُهُ أَنَّ رَجُلاً كَانَ يَذْرَى الْحَبَّ فَسُمِّيَ بِمَا كَانَ يَفْعَـلُ عَلَى وَجْهِ الْغَلَبَـةِ ، وَ " ذَرَّى " فِعْلٌ مَاضٍ ، وَالْفَـاعِلُ مُضْمَرٌ ، وَحَبًّا " مَفْعُولٌ بِهِ ، وَكَذَا " شَـابَ " فِعْـلٌ مَــاضٍ ، وَ " قَرْنَــاهَا " فَـاعِلٌ ، وَ "الْقَرْنَــانِ " الذُّؤَابَتَـانِ مِنَ الشَّعْـرِ ، وَقِيـلَ : جَانِبَا الرَّأْسِ ، فَكَأَنَّهُمْ قَـالُوا : شَـابَتْ ذُؤَابَتَاهَا (٢) ، وَغَلَبَ عَلَيْـهَا ذَلِكَ فَسُمِّيَتْ بِـهِ ، وَأَمَّـا :

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيــدُ ظُلْمًا عَلَيْنَــا لَهُمْ فَــدِيدُ (٣)

فَلاَ يَخْلُو " يَزِيدُ " فِي الْبَيْتِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَأْخُوذًا مِنْ قَوْلِهِمْ : " يَزِيدُ الْمَـالُ ، أَوْ مِنْ قَـوْلِهِمْ : " الْمَــالُ يَزِيدُ " ، وَلاَ جَـائِزَ أَنْ يَكُونَ مَأْخُوذًا مِنْ قَوْلِـهِمْ " يَزِيدُ الْمَـالُ " مُجَـرَّدًا مِنَ الْفَـاعِلِ/ فَـيُـعْـرَبُ وَيُمْنَـعُ الصَّرْفَ وَلاَ يُحْكَى ، ٩٠/ب فَتَعَـيَّنَ أَنْ يَكُونَ مَأْخُـوذًا مِنَ الثَّـانِي ؛ لأَنَّ فِيهِ ضَمِيرًا هُوَ فَاعِلُهُ ، فَهُوَ جُمْـلَةٌ يَجِبُ حِكَايَتُـهَا ، وَ " أَخْوَالِي " فِي الْبَيْتِ مَفْعُولٌ ثَـانٍ لِـ " نُبِّئْتُ " ، وَ " بَنِي يَزِيدُ " صِفَـةٌ لَـهَ ، أَوْ بَـدَلٌ مِنْـهُ ، أَوْ عَطْفُ بَيَـانٍ ، وَ " لَهُمْ فَدِيدُ " مُبْتَـدَأٌ وَخَبَرٌ

---

(١) هذا عجز بيت لعبد يغوثَ بْنِ وقَّاصٍ الحارثيِّ الجاهليِّ من قصيدة قالها لما أسرته تيم الرباب ، وصدره : " وقد علمت عرسي مليكة أنني " ، ويروى " معدوا " ، و " عليه " وهو في المفضليات ١٥٨ ، وشرحها للتبريزي ٦١١ والكتاب ٢. ٣٨٢ بولاق ، والمحتسب ٢/ ٢٠٧ ، وابن يعيش ٣٦/٥ ، ١٠/ ٢٢ ، ١١٠ ، والمقرب ٢/ ١٨٦ ، والعيني ٤/ ٥٨٩ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢/ ٤٣٣ ، وشرح أبيات الكتاب للنحاس ٣٤٥ .

(٢) في النسختين " ذوائبها " ، تحريف ، والذؤابة : الضفيرة من الشعر إذا كانت مرسلة .

(٣) قائله رؤبة بن العجاج ولم أجده في أصل ديوانه وإنما هو في الزيادات ١٧٢ ، وهو في المفصل ٦ ، وابن يعيش ٢٨/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٨ ، وشرح الألفية للمرادي ١٦٢/١ والخزانة ١/ ١٣٠ بولاق ، والعيني ١/ ٣٨٨ .

فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، مَفْعُولٌ ثَالِثٌ لِـ " نُبِّئْتُ " ، وَ ظُلْمًا " مَفْعُولٌ لَهُ ، أَوْ مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ حَالٍ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ " فَدِيدُ "[وَلاَ يَعْمَلُ فِيهِ " فَدِيدُ "] (١) ؛ لأَنَّهُ مَصْدَرٌ كَالشَّهِيقِ ، وَالنَّهِيقِ ، أَيْ : يَفِدُّونَ عَلَيْنَا ظُلْمًا ، وَ " الْفَدِيدُ " : الصِّيَاحُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً ثَالِثًا ، أَيْ : ذَوِي ظُلْمٍ (٢) ، وَ " لَهُمْ فَدِيدُ " فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، وَ "عَلَيْنَا " يَتَعَلَّقُ بِـ "لَهُمْ " ، لأَنَّهُ خَبَرُ " فَدِيدُ " فَهُوَ نَائِبٌ عَنِ " اسْتَقَرَّ " ، (أَوْ "مُسْتَقِرٍّ ") (٣) .

وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ حِكَايَةُ " يَزِيدُ " لِلضَّمِيرِ (٤) الَّذِى فِيهِ ، فَلَوْلاَ الضَّمِيرُ لأُعْرِبَ وَمُنِعَ الصَّرْفَ (٣) .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : " تَزِيدُ " بِالتَّاءِ بِنُقْطَتَيْنِ مِنْ أَعْلَى ، قَالَ الشَّاعِرُ :

يَعْثُرْنَ فِي حَدِّ الظُّبَاتِ كَأَنَّمَا   كُسِيَتْ بُرُودَ بَنِي " تَزِيدُ" الأَذْرُعُ (٥)

---

(١) تكملة يوجبها السياق وهي كذلك في الشرح المجهول لوحة ٦٩ ، وشرح ابن القواس٦٤٤ ، لأنَّ معمولَ المصدرِ لا يتقدَّم عليه .

(٢) قوله " ذوى " سقط من (ف) وفي الأصل " أيْ : ذو ظُلْمٍ " وهو سَهْوٌ من النَّاسخِ صوابه كما في ابن يعيش ١/ ٢٨ " أيْ : ذَوي ظلم " ، والشرح المجهــول لوحة ٦٧ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في الأصل " الضَّمير " .

(٥) البيت لأبي ذُؤَيْبٍ الهُذَلِيِّ ، وهو في ديوان الهذليين ١/ ١٠ ضمن قصيدته العينية الشهيرة التى قالها حينما هلك بنوه الخمسة فى عام واحد . وهو فى المفضليات ٤٢٥ ، وشرحها للتبريزى ١٤٢٦ ، والخصائص ٢/ ٣١٤ ، والمحتسب ٢/ ٨٨ ، والمنصف ١/ ٢٧٩ ، والخـــزانة عرضا ١/ ١٣٢ بولاق ، والصحاح (زيد) ، ويروى " يعثرن فى علق النجيع " ، والعلق والنجيع : اسمان للدم ، ويروى " بنى يزيد " بالياء التحتية ، وروى أبو عبيدة " برود أبي يزيد " . قال : " وكان تاجراً يبيع العصب بمكة " .

الظبات : جمع ظبة وهى حد السهم ، والمعنى : تعثر الحمير والسهام فيها ، وأذرعها بسبب الدماء كأنها كسيت برودأ حمراً ، شبه طرائق الدَّم بطرائق البُرودِ .

وَهَذَا الْبَيْتُ بِالتَّـاءِ لاَ غَيْـرُ (١) ، وَأَقُـولُ : إِنَّ " تَزِيدَ " بِالتَّـاءِ هُوَ تَزِيدُ بْنُ حُلْوَانَ لَمْ يَأْتِ مَحْكِيًا ، وَفِي الْبَيْتِ قَدْ جَاءَ مَحْكِيًا فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ عَلَمٌ عَلَى رَجُلٍ آخَرَ ، وَالْجُمْلَةُ الْمُسَمَّى بِهَا تُحْكَى وَلاَ يَصِحُّ إِعْرَابُهَا ؛ لأَنَّ الْقَصْدَ بِالتَّسْمِيَةِ بِالْجُمْلَةِ تَشْبِيهُ حَالِ مَنْ سُمِّيَ بِهَا [بِحَالِ مَنْ وُصِفَ بِهَا فَكَمَا لاَ تُغَيَّرُ الْجُمْلَةُ إِذَا سُمِّيَ بِهَا كَذَلِكَ إِذَا وُصِفَ بِهَا] (٢) ، وَقِيلَ : إِنَّمَا حُكِيَتِ الْجُمْلَةُ لانْتِفَاءِ مُوجِبِ الإِعْرَابِ ، لأَنَّ الْمُقْتَضِي لِلإِعْرَابِ تَعَاقُبُ الْمَعَانِي عَلَى الْمُفْرَدَاتِ ، وَلأَنَّ الْجُمْلَةَ قَدْأُعْرِبَتْ بِالتَّرْكِيبِ الإِسْنَادِيِّ ، فَأَحَدُ أَجْزَائِهَا أَوْ هُمَا مُعْرَبَانِ بِالتَّرْكِيبِ الأَوَّلِ فَلَمْ يَبْقَ لِلإِعْرَابِ الثَّانِي الْحَادِثِ بِالتَّرْكِيبِ الثَّانِي مَحَلٌّ فَتَعَذَّرَ إِعْرَابُهَا (٣) فَوَجَبَ أَنْ يُحْكَى ذَلِكَ الإِعْرَابُ الأَوَّلُ ، وَيُحْكَمُ عَلَى مَوْضِعِهَا بِالإِعْرَابِ عَلَى [حَسَبِهِ] (٤) ، فَلِذَلِكَ لاَ تُثَنَّى وَلاَ تُجْمَعُ ، بَلْ تَقُولُ : " جَاءَنِي رَجُلاَنِ كِلاَهُمَا ذَرَّى حَبّاً ، أَوْ اسْمَاهُمَا ذَرَّى حَبّاً " ، وَلاَ تُصَغَّرُ .

(١) وفي ديوان الهذليين ١/ ١٠ "بني يزيد " بالياء التحتية .

(٢) سقط من الأصل سبق نظر .

(٣) قالَ الرُّعينيُّ في شرحه لوحة ١٧٠ " وحكم هذا النوع في التسمية الحكايةُ ولم يَحْكِ سيبويه غيره ، ومن العرب من يعربه إعراب المضاف والمضاف إليه فيقول " جاءني بَرَقَ نَحْرِهِ " برفع " برق " وجر " نحره " ، قال الشيخ أبو حيَّانَ : ويظهر من ابن مالك أنَّه قياس ، وإنما هو سماع .

(٤) في الأصل " جنسه " .

(المضمـــــر)

وَالْمُضْمَـرُ الَّذِي لَـهُ مُفَسِّرُ مُقَـدَّمٌ أَوْ بَعْـدَهُ مُؤَخَّـــرُ

أَوْ بِسِيَاقِ الْقَوْلِ أَوْ حُضُورِ أَوْ كَانَ مَعْلُومًا بِلاَ تَفْسِيرِ

الْمُضْمَـرُ : " مَا وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ ، أَوْ لِمُخَاطَبٍ ، أَوْ لِغَائِبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظًا أَوْ مَعْنًى ، أَوْ فَسَّرَهُ مَا بَعْدَهُ " ، وَلاَ يَضُرُّ التَّرَدُّدُ بِلَفْظِ " أَوْ " فِي هَذَا التَّعْرِيفِ ؛ لأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْمُضْمَرَ مَا كَانَ أَحَدَ هَذِهِ الثَّلاَثَةِ (١) .

وَالْمُضْمَـرُ مُشْتَقٌّ مِنَ الإِضْمَارِ ، وَهُوَ الإِخْفَاءُ مِنْ قَوْلِهِمْ : " أَضْمَرَ الشَّيْءَ فِي نَفْسِهِ " إِذَا أَخْفَاهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ امْرَأَةٍ (٢) :

أَرَانَا إِذَا أَضْمَرَتْكَ الْبِلاَ دُ نُجْفَى وَتُقْطَعُ مِنَّا الرَّحِمْ

أَيْ : أَخْفَتْكَ ؛ لأَنَّ مِنَ الْمُضْمَرَاتِ مَا لاَ يَظْهَرُ لَهُ لَفْظٌ ، أَيْ : لاَ

---

(١) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٦٧ " ولا يضر هذا الترديد في الحد ؛ إذ كُلُّ واحدٍ من الأقسام المذكورة مراد ، وإنَّما يكون الترديدُ مُخِلاً في التحديدِ إذا أُرِيدَ أَنَّ المحدودَ أحد الأقسامِ الموردةِ لا على التعيينِ .

(٢) هكذا في النسختين ، وفي هامش (ف) " بيت الأعشى " ، وليس البيت لأمرأة كما ذكر المؤلف وإنما هو للأعشى الكبير من قصيدة يمدح فيها قيس بن معد يكرب ، وقد ذكر فيها ابنته التي تشكو إليه وحدتها وانفرادها من بعد سفره ورحيله عنها ولعل في ذلك ما يشفع للمؤلف في قوله " ومنه قول امرأة " ، لأن هذا البيت وما قبله عبارة عن حكاية قول ابنة الشاعر التي تخاف عليه في رحلاته التي لا تكاد تنقطع ، استمع إليه يقول قبل هذا البيت :

تقول ابنتي حين جد الرحيل أرانا سواءً ومن قد يَتِمْ

أبانا فلا رِمْتَ من عندنا فإنّا بخير إذا لم ترم

ويا أبتا لا تزلْ عندنا فإنّا نخاف بأن تُخْتَرَم

والبيت في الديوان ٤١ ، والمرتجل ٢٨٠ ، والكامل ٣/ ٢٢٠ ، والخزانة ١/ ٣٠٩ ، ٢/ ٢٦٥ عرضا بولاق ، وأساس البلاغة ، والتاج ، واللسان (ضمر) .

يَبْرُزُ ، فَهُوَ مَخْفِيٌّ الْبَتَّةَ ، وَهُوَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ، وَالْمُخَاطَبِ فِي الْمُضَارِعِ ، وَالأَمْرِ إِذَا كَانَ لِلْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ ، نَحْوُ " قُمْ " .

وَقِيلَ : هُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ الضُّمُورِ وَهُوَ الْهُزَالُ - أَعْنِي : خِفَّةَ اللَّحْمِ - ، وَمِنْهُ تَضْمِيرُ الْخَيْلِ (١) ؛ لأَنَّ مِنْهُ مَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، نَحْوُ " التَّاءِ " فِي " قُمْتُ " ، وَ " الْيَاءِ " فِي "غُلاَمِي" ، وَ "الْهَاءِ" فِي " بِهِ " ، وَذَلِكَ فِي غَايَةِ الْخِفَّةِ وَالنُّقْصَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الظَّاهِرِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الْفَائِدَةُ (بِقَوْلِهِ)(٢) : الْمُضْمَرُ الَّذِي لَهُ مُفَسِّرٌ " ؟ ، وَهَلْ مُضْمَرٌ بِلاَ مُفَسِّرٍ ؟

قُلْتُ : احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمُضْمَرِ الْمَعْلُومِ/ الَّذِي ذَكَرَ أَنَّهُ بِلاَ تَفْسِيرٍ . ٩١/أ

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ جَعَلَ لَهُ تَفْسِيرًا فِي قَوْلِهِ :

أَمَّا الَّذِي تَفْسِيرُهُ فِي النَّفْسِ " .... (٣)

قُلْتُ : لَكِنَّهُ غَيْرُ مَلْفُوظٍ بِهِ فَهُوَ كَلاَ تَفْسِيرٍ ، وَهُوَ يُرِيدُ : مَالَهُ تَفْسِيرٌ بِلَفْظٍ .

فَإِنْ قُلْتَ : الْمُتَكَلِّمُ ، وَالْمُخَاطَبُ ، تَفْسِيرُهُ ، بِغَيْرِ لَفْظٍ .

قُلْتُ : كَلاَمُهُ فِي ضَمِيرِ الْغَائِبِ حَتَّى كَأَنَّهُ قَالَ : الْمُضْمَرُ مَا كَانَ لِغَائِبٍ يُفَسِّرُهُ مَا قَبْلَهُ ، أَوْ مَا بَعْدَهُ ، أَوْ سِيَاقِ الْقَوْلِ ، أَوْ كَانَ مَعْلُومًا ، أَوْ كَانَ لِحَاضِرٍ يُفَسِّرُهُ الْحُضُورُ، وَدَخَلَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ فِي قَوْلِهِ : "أَوْ حُضُورٍ" .

---

(١) وهو أن تعلف حتى تسمن ثم تردّ إلى القوت ، وقيل : تضميرها أن تشد عليها سروجها وتجلل بالأجلة حتى تعرق تحتها فيذهب رهلها ويشتد لحمها . انظر اللسان " ضمر " .

(٢) في (ف) " في قوله ".

(٣) سيأتي هذا فيما بعد .

قَـوْلُـهُ : " مُقدَّمٌ " لِيَدْخُـلَ "زَيْدٌ مَرَرْتُ بِـهِ " ، أَوْ " بَعْدَهُ مُؤَخَّـرٌ " لِيَدْخُـلَ ضَمِـيرُ الشَّـأْنِ ، وَمِثْـلُ " رُبَّـهُ رَجُـلاً ، وَنِعْـمَ رَجُـلاً زَيْـدٌ ، وَضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْـدًا " وَيَـأْتِي تَفْسِيرُ هَذَا فِيمَا بَعْـدُ ، إِنْ شَـاءَ اللَّه تَعَـالَى .

فَإِنْ قِيلَ : فَيَدْخُلُ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ مَا يَحْتَـاجُ إِلَى تَمْيِـيزٍ ؛ فَإِنَّهُ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْـدَهُ .

قُلْتُ : التَّمْيِيزُ جَمِيعُ أَنْوَاعِـهِ (مُفَسِّرٌ لِجِنْسِهِ) [١] ، وَأَمَّا " الْمُضْمَـرُ " فَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ نَـوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِـهِ ، وَأَيْضًـا فَـإِنَّ التَّـمْـيِيزَ مُـفَـسِّرٌ لِجِنْسِـهِ ، وَالْمُضْمَـرُ مُفَسِّرٌ لِشَخْصِهِ .

فَـإِنْ قُـلْتَ : فِي قَـوْلِكَ [٢] فِي تَعْرِيفِ الْمُضْـمَـرِ " مَـا وُضِـعَ لِمُتَكَلِّمٍ ، أَوْ مُخَاطَبٍ " يَدْخُـلُ النِّدَاءُ فَإِنَّـهُ وُضِـعَ لِلْخِطَـابِ ، وَلِذَلِكَ بُنِيَ نَـوْعٌ مِنْـهُ [٣] .

قُلْتُ : الْمُضْمَـرُ مُفْتَقِـرٌ إِلَى مُفَسِّرٍ وَإِنْ كَانَ مُخَاطَبًا ، وَالنِّـدَاءُ لَيْسَ كَذَلِكَ . وَالْغَرَضُ بِالإِتْيَانِ بِالْمُضْمَرِ الاخْتِصَارُ ؛ فَإِنَّ قَـوْلَكَ : زَيْدٌ مَرَرْتُ بِـهِ أَخْـصَـرُ مِنْ قَـوْلِكَ : " زَيْدٌ مَـرَرْتُ بِزَيْـدٍ " وَأَدَلُّ عَلَيْـهِ بِدَلِيـلِ أَنَّـكَ لَوْ قُـلْتَ فِي قَوْلِهِـمْ : زَيْـدٌ أَبُـوهُ مُنْطَـلِقٌ " : أَبُو زَيْـدٍ مُنْطَـلِقٌ [٤] لَجَوَّزَ السَّامِعُ أَنَّـهُ كُنْيَـةٌ . وَالْبَـصْرِيُّـونَ يُسَمُّـونَ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ الْكَلِمِ مُضْمَرًا ، وَالْكُوفِيُّـونَ يُسَمُّـونَهُ

---

(١) في (ف) " بما بعده " .

(٢) في (ف) "فقولك " .

(٣) وهو إذا كان المنادى علماًمفرداً نحو " يا زيدُ " ، أو نكرةً مقصودةً ، نحو " يا رجل أقبلْ " .

(٤) قال المؤلف في التحفة الشافية لوحة ٩٩ " وقد يحتاج إليها [أيْ : الضَّمَائر] لرفع اللبس ، فإنَّكَ إذا قلت : " أبو زيدٍ قائم " احتمل أن يكون كنيةً واحتمل أن يكون له ولدٌ اسمُهُ زَيْـدٌ ، فإذا قُلْتَ : " زَيْـدٌ أَبُوه قَائِمٌ " زالَ احتمالُ الكُنْيَـةِ " .

الْكِنَايَةِ ، وَتَسْمِيَتُهُ مُضْمَرًا أَخَصُّ بِهِ مِنَ الْكِنَايَةِ ؛ لأَنَّ الْكِنَايَةَ قَدْ تَكُونُ بِالْمَظْهَرِ نَحْوُ " فُلاَنٍ ، وَفُلاَنَةَ " فِي الأَنَاسِيِ ، وَ " الْفُلاَنِ وَالْفُلاَنَةِ " فِي غَيْرِهِمْ ، وَهَنٍ ، وَهَنَةَ ، وَهَنَاتٍ ، وَهَنَوَاتٍ " فِي الْكِنَايَةِ عَنِ الشَّيْءِ الْمُحْتَقَرِ عَلَى مَا قِيلَ ، أَوْ عَنْ اسْمِ الْجِنْسِ ، فَالْكِنَايَاتُ - كَمَا رَأَيْتَ - قَدْ تَكُونُ بِأَسْمَاءٍ مُظْهَرَةٍ عَنْ مُظْهَرَاتٍ أُخَرَ هِيَ أَعْرَفُ عِنْدَهُمْ مِنَ الْكِنَايَاتِ ، وَالْكِنَايَاتُ لَيْسَتْ مِثْلَهَا فِي التَّصْرِيحِ ، وَالدَّلاَلَةِ عَلَى الْمُسَمَّى (١) قَالَ الشَّاعِرُ :

فَبُحْ بِاسْمِ مَنْ تَهْوَى وَدَعْنِي مِنَ الْكُنَى
فَلاَ خَيْرَ فِي اللَّذَّاتِ مِنْ دُونِهَا سِتْرُ (٢)

فَأَمَّا تَكْرِيرُ الظَّوَاهِرِ فِي بَعْضِ الْكَلاَمِ فَلأَغْرَاضٍ مِنْ تَفْخِيمٍ وَتَعْظِيمٍ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ الْحَاقَّةُ . مَا الْحَاقَّةُ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ ﴾(٣) فَهَذَا الإِظْهَارُ تَعْظِيمٌ لِلأَمْرِ ، وَلَوْ قَالَ : " الْحَاقَّةُ مَا هِيَ ! لَمَا أَعْطَى الإِضْمَارُ التَّفْخِيمَ الَّذِي مَعَ الإِظْهَارِ ، وَقَدْ يُكَرَّرُ الْمُضْمَرُ بِعَكْسِ الْمَعْنَى فِي تَكْرِيرِ الْمُظْهَرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) راجع ذلك في ابن يعيش ٣/ ٨٤ ، وشرح اللمحة البدريّة ١/ ٢٩٦ .

(٢) البيت لأبي نُواسٍ الحسن بْنِ هَانيء ، وهو في ديوانه ٢٨ . وهو في التصريح ١/ ٩٥ ، وشرح اللمحة البدريّة ١/ ٢٩٦ ، وقد وهم محقِّقُهُ في قائل البيت حيث ظن أنه أبو الحسن بن هانئ الأزديُّ الأندلسيُّ .
الكنى : جمع " كناية " وهِيَ أنْ تتكلَّم بشيءٍ ، وتريد به غيره .

(٣) سورة الحاقة الآيات ١ ، ٢ ، ٣ .

وَمَنْ أَنْتُمُ إِنَّا نَسِينَا مَنْ أَنْتُمُ ... وَرِيحُكُمُ مِنْ أَيِّ رِيحِ الأَعَاصِرِ (١)

وَقَالَ الآخَرُ :

وَأَنْتَ مَا أَنْتَ فِي غَبْرَاءَ مُظْلِمَةٍ (٢)

أَمَّا الَّذِى قُدِّمَ مَا يُفَسِّرُهُ ... فَنَحْوُ زَيْدُ جَاءَ عَمْرًا خَبَرُهُ

لَمَّا بَيَّنَ – فِيمَا تَقَدَّمَ – أَنَّ الْمُفَسِّرَ لِلْمُضْمَرِ لاَ يَخْلُو مِنْ أَحَدِ خَمْسَةِ أَقْسَامٍ أَخَذَ هَهُنَا يُبَيِّنُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الأَقْسَامِ ، فَبَدَأَ بِالْمُضْمَرِ الَّذِي يُفَسِّرُهُ مَا قَبْلَهُ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ : " يُفَسِّرُهُ مَا قَبْلَهُ " أَيْ : يَعُودُ إِلَى ظَاهِرٍ قَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " زَيْدٌ جَاءَ عَمْرًا ٩١/ب خَبَرُهُ " ، فَالْهَاءُ فِي "خَبَرُهُ" ضَمِيرُ " زَيْدٍ " ، وَهِيَ الَّتِي رَبَطَتِ الْجُمْلَةَ الْفِعْلِيَّةَ – الَّتِى(٣) هِيَ خَبَرٌ – بِالْمُبْتَدَأ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ خَبَرًا لِمُبْتَدَإٍ قَبْلَ دُخُولِ الْعَوَامِلِ عَلَيْهِ وَبَعْدَ دُخُولِهَا ، فَالضَّمِيرُ فِيهَا رَابِطٌ ، وَكَذَلِكَ الْجُمْلَةُ الْحَالِيَّةُ ، وَهُوَ – أَعْنِي الْمُضْمَرَ – عَائِدٌ عَلَى مُتَقَدِّمٍ إِمَّا لَفْظًا وَمَعْنًى كَمِثَالِهِ ، وَإِمَّا مَعْنًى لاَ لَفْظًا ، نَحْوُ " قَامَ

---

(١) البيت لزياد الأعجم أحد شعراء الدولة الأمويَّة ، وهو في ديوانه ٧٢ ، وحماسة أبي تمام ٢/٢٣٦ ، وشرحها للمرزوقيّ ١٥٣٩ ، والمحتسب ١/ ١٦٨ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ١/٣٧٠ ، والهمع ١/ ١٥٥ ، والدرر اللوامع ١/ ١٣٧ ، وحاشية العليميّ على التصريح ١/٢٥٣ والبيت في ديوان الحطيئة ١٠٩ يهجو قدامة العبسيّ .

الأعاصر : جمع الأعصار ، وهو الغبار الساطع المستدير ، وإنَّما خصَّها بالذكر ؛ لأنَّها تسوق غيثاً ، ولا تدر سحاباً ، ولا تلقح شجراً .

(٢) هذا صدر بيت للكميت بن زيد الأسدى يصف رجلاً كما في ديوانه ٢/ ٩ ، وعجزه :
إِذَا دَعَتْ أَلَلَيْهَا الكَاعِبُ الفُضُلُ

وهو في غريب الحديث للهروى ٢/ ٢٦٩ ، واللسان " ألل " والمخصص ١٣/ ٨٩ ، والفاخر ٢٥٩ ، والمقتصد ٧٢٦ .

أَلليها : رفع صوتها بالدعاء ، من أل يَئِلُّ ألا وأللاً وأليلاً ، وقد يريد بالألل المصدر ، ثُمَّ ثَنَّاهُ ، وهو نادر كأنَّه يريد صوتاً بعد صوتٍ . الكاعب : التى بدا ثُدْيُهَا . وجارية فضل : في ثوب واحد .

(٣) في (ف) " الذى " .

غُلَامُهُ زَيْدٌ " فَالْهَاءُ فِي " غُلَامِهِ " تَرْجِعُ إِلَى " زَيْدٍ " تَقْدِيرًا لَا لَفْظاً ؛ لِأَنَّهُ مُبْتَدأٌ ، وَالتَّقْدِيرُ: " زَيْدٌ قَامَ غُلَامُهُ، وَإِمَّا عَائِدٌ إِلَى مَاتَقَدَّمَ لَفْظًا لَامَعْنىً ، نَحْوُ قَوْلِكَ : " فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا " ، فَالْهَاءُ عَائِدَةٌ عَلَى مُتَعَلِّقِ الْخَبَرِ ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ لَفْظًا وَالنِّيَّةُ بِهِ التَّأْخِيرُ ، وَإِمَّا عَائِدٌ عَلَى مَا بَعْدَهُ لَفْظًا وَمَعْنًى ، نَحْوُ " صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ " وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِتَقَدُّمِ الْمُضْمَرِ عَلَى الْمُظْهَرِ لَفْظًا وَمَعْنًى ، أَيْ : وَتَقْدِيرًا ، فَإِنَّ الْهَاءَ فِي " صَاحِبِهَا " ضَمِيرٌ لِمُتَعَلِّقِ الْخَبَرِ ، وَهِي مُتَّصِلَةٌ بِالْمُبْتَدَأِ ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ بِحَقِّ الْأَصْلِ فَلَا يُنْوَى بِهِ التَّأْخِيرُ ، وَكَذَلِكَ الْخَبَرُ قَدْ وَقَعَ فِي مَوْضِعِهِ بِحَقِّ الْأَصْلِ فَلَا يُنْوَى بِهِ التَّقْدِيمُ فَيَلْزَمُ مِنْهُ تَقَدُّمُ الْمُضْمَرِ عَلَى الْمُظْهَرِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا فِي غَيْرِ الْمَوَاضِعِ الْمُسْتَثْنَاةِ ، وَهُوَ بَاطِلٌ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ النَّحْوِيِّينَ ، وَأَجَازَهُ قَوْمٌ (١) ، وَأَنْشَدُوا :

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا ... أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعًا بِصَاعْ (٢)

وَيُمكِنُ أَنْ تَكُونَ " الْهَاءُ " فِي " أَصْحَابِهِ " ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ وَهُوَ " عَصَى " ، وَالتَّقْدِيرُ " لَمَّا عَصَى أَصْحَابُ الْعِصْيَانِ " ، أَيْ : لَمَّا عَصَى (الْعِصْيَانَ) (٣) أَصْحَابُهُ ، فَالْهَاءُ ضَمِيرُ " الْعِصْيَانِ " الَّذِي أَغْنَى الْفِعْلُ عَنْ ذِكْرِهِ ، وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يُنْشِدُهُ :

---

(١) نسب في شرح ابن القواس ٦٤٧، والهمع ١/ ٦٦ للأخفش والكوفيين .

(٢) البيت للسفاح بن بكير اليربوعي من قصيدة رثى بها يحيى بن شَدَّادٍ ، وقال أبو عُبَيْدَةَ : هي لرجل من بني قُرَيْعٍ يَرْثِي يحيي بن مَيْسَرَةَ صاحِبَ مصعبِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، ورواية البيت في المفضليات :

لَمَّا جَلَا الْخُلَّانُ عن مُصعب ... أدّى إليه الْقَرْضَ صاعا بصاع

ولا شاهد فيه على هذه الرواية وهو في المفضليات ٣٢٣ ، والخزانة ١/ ١٤٠ بولاق .

الضمير في "أدى" راجع إلى يحيى وضمير "إليه" راجع إلى "مصعب" .

(٣) سقط من (ف) .

لَمَّا عَصَى الْمُصْعَبَ أَصْحَابُهُ (١)

فِرَارًا مِنَ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ .

أَمَّا الَّذِي مِنْ بَعْدِهِ التَّفْسِيرُ فَنَحْوُ : نِعْمَ رَجُلًا جَرِيرُ

وَبِئْسَ عَبْدًا قَدْ مَلَكْتُ رِقَّهُ وَرُبَّهُ عَبْدًا أَرَنْتُ عِتْقَهُ

هَذَا (هُوَ) (٢) الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْمُضْمَرَاتِ عَلَى مَا قَسَّمَ ، وَهُوَ الَّذِي يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ .

فَأَقُولُ : الَّذِي يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ لَفْظًا وَمَعْنًى ضَرْبَانِ : مُفْرَدٌ ، وَجُمْلَةٌ ، وَبَدَأَ بِالْمُفْرَدِ ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَإِلَيْهِ يَقَعُ التَّحْلِيلُ فِي الْمُرَكَّبَاتِ ، وَهَذَا الْمُضْمَرُ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : يَجِبُ اسْتِتَارُهُ وَيُثَنَّى مُفَسِّرُهُ وَيُجْمَعُ .

وَالثَّانِي : يَجِبُ إِبْرَازُهُ ، وَفِي تَثْنِيَتِهِ وَجَمْعِهِ - أَعْنِي الضَّمِيرَ - خِلَافٌ .

فَالْأَوَّلُ الْمُضْمَرُ فِي " نِعْمَ ، وَبِئْسَ " وَقَدْ مَثَّلَ بِهِمَا فِي قَوْلِهِ : " نِعْمَ رَجُلًا ، وَبِئْسَ عَبْدًا " فَهَذَا الْمُضْمَرُ مُسْتَتِرٌ الْبَتَّةَ ؛ لِأَنَّهُ ضَمِيرُ فَاعِلٍ ، وَالتَّقْدِيرُ " نِعْمَ الرَّجُلُ " ، فَأَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ وَفَسَّرْتَهُ بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَيَجُوزُ " نِعْمَ رَجُلَيْنِ الزَّيْدَانِ ، وَنِعْمَ رِجَالًا الزَّيْدُونَ " ، أَيْ : نِعْمَ هَذَا الْجِنْسُ إِذَا مُيِّزَ وَاحِدًا وَاحِدًا ، أَوِ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ ، أَوْ جَمَاعَةً جَمَاعَةً .

وَالثَّانِي - وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ إِظْهَارُهُ إِلَى اللَّفْظِ - هُوَ الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ بِـ "رُبَّ" ، فَالْبَصْرِيُّونَ يُفْرِدُونَهُ فِي كُلِّ حَالٍ ، نَحْوُ " رُبَّهُ رَجُلًا ، وَرُبَّهُ نِسَاءً " ،

---

(١) جاء في حاشية الخزانة ١/ ٢٩٠ هارون " ورواية الموفقيات : (لَمَّا جفا المصعبَ خلانُه " . فلا شاهد أيضًا " نقلا عن الميمنيّ ، وانظر كذلك الأخبار الموفقيات ٥٣٦ .

(٢) سقط من (ف) .

وَالكُوفِيونَ يَقُولُونَ : " رُبَّهُنَّ نِسَاءً " فَيُطَابِقُونَ الْمُفَسِّرَ الْمَنْصُوبَ بِالضَّمِيرِ تَثْنِيَةً وَجَمْعًا، وَتَذْكِيرًا وَتَأْنِيثًا، فَمَنْ وَحَّدَ فَلِأَنَّهُ ضَمِيرُ مَجْهُولٌ (١) وَمَنْ لَمْ يُوَحِّدْ فَلِأَنَّهُ جَوَابُ كَلَامٍ سَابِقٍ ، كَأَنَّ قَائِلاً قَالَ (لَهُ) (٢) : " مَالَكَ جَوَارٍ " ؟ فَيَقُولُ : " رُبَّهُنَّ جَوَارٍ قَدْ مَلَكْتُ " ، وَلِكَوْنِ هَذَا الضَّمِيرِ مَجْهُولاً مُفَسَّراً بِنَكِرَةٍ جَازَ دُخُولُ "رُبَّ" عَلَيْهِ ، وَمَا بَعْدَ الْمُضْمَرِ مِنْ النَّكِرَاتِ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ " رُبَّ " ، وَقِيلَ: الْمُضْمَرُ(٣) ، وَهُوَ بَعِيدٌ ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ لَا يَعْمَلُ ، وَكَذَا " نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ " الْعَامِلُ فِيهِ " نِعْمَ " . ١/٩٢أ

(١) وقيل : لأنه قد استغني بتثنية تمييزه وجمعه وتأنيثه . انظر الجنى الداني ٤٤٩ حيث نصَّ على رأى الكوفيين .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) قال بذلك ابن الخباز ، وهو في شرحه ٣١٨ ، وقال ابن القواس في لوحة ١٠٢ " وقيل المضمر ، لأنه لإبهامه جرى مجرى العدد ففسّر بالنكرة ، وهو ضعيف ؛ لبعده عن العمل ، ونقل عن الأخفش أنَّهُ منصوبٌ على الحالِ ، والمعنى " أقلل به في الرِّجال " وهو غريب " .

[ضمير الشـــــأن]

وَمِنْهُ مَا تَفْسِيرُهُ بِجُمْـــــلَهْ   وَهْوَ ضَمِيرُ الشَّأنِ حَلَّ قَبْلَـهْ
مَوْقِعُهُ فِي الابْتِدَا ، وَإِنَّـــا   وَبَابِ كَانَ مَعَ بَـــابِ ظَنَّا
كَقَوْلِهِ جَلَّ : هُوَ اللَّهُ أَحَــدْ   ....

قَوْلُـهُ : " وَمِنْهُ " أَيْ : وَمِنَ الْـمُضْمَرِ الَّذِي يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ ، وَهُـوَ ضَمِيرُ " الشَّـأنِ " ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وبَيْنَ مَا قَبْلَهُ وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي أَنَّ مُفَسِّرَهُمَا مَا بَعْدَهُمَا أَنَّ الأَوَّلَ مُفَسِّرُهُ مُفْرَدٌ ، وَهَذَا مُفَسِّرُهُ جُمْلَةٌ ، إِمَا اسْمَيَةٌ ، وَإِمَا فِعْلِيَّـةٌ .

وَالْكُوفِيُّـونَ يُسَمُّونَ هَذَا الضَّمِيرَ " الْمَجْهُولَ "(1) ؛ لأَنَّـهُ غَيْرُ عَائِـدٍ عَلَى شَيْئٍ [مَـذْكُورٍ] . وَأَمَّـا الْبَصْرِيُّونَ فَيُسَمُّونَـهُ ضَمِيرَ الشَّأْنِ ، وَالْقِصَّـةِ ، وَالْحَدِيثِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ الشَّـأْنَ ، وَالْقِصَّةَ ، وَالْحَدِيثَ أَلفَاظٌ مُتَرَادِفَـةٌ بِمَعْنًى وَاحِدٍ ؛ لأَنَّ الْجُمْلَةَ الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ هَذَا الضَّمِيرِ- مُـفَسِّرَةً لَهُ - شَـأْنٌ ، وَحَدِيثٌ ، وَقِصَّـةٌ ، فَالضَّمِيرُ – فِي التَّحْقِيقِ – هُـوَ الْجُمْلَةُ أَلَتِي هِـيَ شَأْنٌ وَحَدِيثٌ .

قَوْلُهُ : " وَهْوَ ضَمِيرُ الشَّـأْنِ حَلَّ قَبْلَهْ " " الْهَاءُ " فِي " قَبْلَهُ " يَرْجِعُ إِلَى " الشَّأْنِ " أَيْ : حَلَّ الضَّمِيرُ قَبْلَ الشَّـأْنِ وَالْحَدِيثِ الَّذِي هُـوَ الْجُمْـلَـةُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ " الْهَاءُ " فِي " قَبْلَهُ " رَاجِعَةً إِلَى " تَفْسِيرِهِ " أَيْ : حَلَّ قَبْلَ تَفْسِيرِهِ ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ يُرَادُ بِهِ الْجُمْـلَـةُ وَالْحَدِيثُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ لِمُخَاطَبِكَ : " مَـا الْحَدِيثُ " ؟، أَوْ مَـا الشَّـأْنُ ؟ فَيَقُولُ لَكَ (فِي الْجَوَابِ)(2) : "هُوَ زَيْدٌ قَـائِمٌ ".

---

(1) انظر ابن يعيش ٣/ ١١٤ ، وشرح ابن الخباز ٣١٨/١ .

(2) فى الأصل : فى هذا " ، وما فى (ف) أوضح .

أَيْ : اَلْحَدِيثُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا الْمُضْمَرَ يُرَادُ بِهِ الْحَدِيثُ أَنَّهُ يَصِحُّ إِظْهَارُ الْحَدِيثِ وَالشَّأْنِ وَإِحْلاَلُهُ مَحَلَّهُ ، إِذْ لاَ فَرْقَ فِي الْمَعْنَى ، إِذَا قَالَ لَكَ قَائِلٌ : مَا الْحَدِيثُ ؟ بَيْنَ أَنْ تَقُولَ : " هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ " ، وَبَيْنَ (أَنْ تَقُولَ)[1] : " اَلْحَدِيثُ زَيْدٌ قَائِمٌ " ، فَالْمُضْمَرُ يُرَادُ بِهِ الْمَظْهَرُ الَّذِي يَقَعُ مَوْقِعَهُ .

وَقَوْلُهُ : " هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ " ، " هُوَ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " اللَّهُ " مُبْتَدَأٌ ثَانٍ ، وَ "أَحَدٌ" خَبَرٌ عَنِ الثَّانِي ، وَهُمَا جَمِيعاً خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الأَوَّلِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَالْمُبْتَدَأُ إِذَا أُخْبِرَ عَنْهُ بِجُمْلَةٍ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ .

قُلْتُ : إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ الثَّانِي غَيْرَ الأَوَّلِ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ هُوَ هُوَ فَلاَ ، وَهَهُنَا " هُوَ " وَ " اللَّهُ " [وَ] أَحَدٌ " ثَلاَثَةُ أَسْمَاءٍ مُسَمَّاهَا وَاحِدٌ ، فَلِذَلِكَ اسْتَغْنَتْ عَنِ الضَّمِيرِ .

وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : " هِيَ زَيْدٌ قَائِمٌ " فَتُؤَنِّثُ عَلَى تَقْدِيرِ الْقِصَّةِ .

قَوْلُهُ : " مَوْقِعُهُ فِي الابْتِدَا " قَدْ مَثَّلَ بِهِ ، وَأَمَّا مَوْقِعُهُ فِي " إِنَّ " فَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾[2] فَأَنَّثَ الضَّمِيرَ ؛ لأَنَّهُ يُرِيدُ الْقِصَّةَ ، وَالْقِصَّةُ مُؤَنَّثَةٌ ، وَ " تَعْمَى الأَبْصَارُ " [3] جُمْلَةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ خَبَرُ " إِنَّ " وَمَعْنَى (قَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّهَا)[4] لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ " أَيْ : أَنَّ عَمَى الأَبْصَارِ لاَ يُعَدُّ عَمًى ، وَإِنَّمَا الْعَمَى الْمُعْتَدُّ بِهِ هُوَ عَمَى الْبَصَائِرِ وَالْقُلُوبِ .

---

(١) فى (ف) " أن هو الله " .

(٢) سورة الحج : ٤٦ .

(٣) فى الأصل " وتعمى " .

(٤) سقط من (ف) .

وَمَوْقِعُهُ فِي بَابِ " كَانَ " نَحْوُ " كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ " ، وَيَجِبُ اسْتِتَارُهُ فِي "كَانَ" ؛ لأَنَّهُ مَرْفُوعٌ مُتَّصِلٌ (١) ، وَ " زَيْدٌ " مُبْتَدأٌ ، وَ " قَائِمٌ "خَبَرُهُ ، ٩٢/ب وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ خَبَرُ " كَانَ " ، وَالتَّقْدِيرُ: كَانَ الشَّأْنُ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَيَجُوزُ : كَانَتْ زَيْدٌ قَائِمٌ عَلَى تَقْدِيرِ " كَانَتِ الْقِصَّةُ " . وَمِثَالُهُ فِي بَابِ " ظَنَنْتُ " نَحْوُ قَوْلِكَ : " ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ قَائِمٌ " ، فَالْهَاءُ ضَمِيرُ الشَّأْنِ ، وَ " زَيْدٌ " مُبْتَدأٌ، وَ " قَائِمٌ " خَبَرُهُ ، وَهُمَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ مَفْعُولاً ثَانِياً لِـ " ظَنَنْتُ " .

فَإِنْ قِيلَ : فَالضَّمِيرُ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ فِي الْغَايَةِ الْقُصْوَى مِنَ التَّعْرِيفِ ، وَتَأْخِيرُ مُفَسِّرِهِ يَقْتَضِي إِبْهَامَهُ عِنْدَ السَّامِعِ ، وَذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى الْجَهْلِ بِمَعْنَاهُ حِسّاً وَشَخْصاً .

قِيلَ : الْجَهْلُ لاَ يَسْتَمِرُّ هَهُنَا إِلاَّ بِقَدْرِمَا يَبْلُغُ الْمُتَكَلِّمُ آخِرَ كَلاَمِهِ ، وَالْجَهْلُ الْمَحْذُورُ هُوَ الَّذِي يَسْتَمِرُّ ، وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُهُمْ : " قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْداً " فَإِنَّ السَّامِعَ لاَ يَجْزِمُ بِعُمُومِ الْقِيَامِ مِنْهُمْ لِجَوَازِ الاسْتِثْنَاءِ حَتَّى يَنْقَضِيَ كَلاَمُ الْمُتَكَلِّمِ إِلَى آخِرِهِ .

وَكَذَا الْمُضَافُ فَإِنَّ تَعْرِيفَهُ مَوْقُوفٌ عَلَى ذِكْرِ الثَّانِي ، وَلاَ يَقْدَحُ ذَلِكَ فِي تَعْرِيفِهِ أَوْ تَخْصِيصِهِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الْفَائِدَةُ فِي هَذَا الإِضْمَارِ ؟ وَهَلاَّ أَظْهَرُوا، فَقَالُوا : " الْحَدِيثُ زَيْدٌ قَائِمٌ " ؟

---

(١) انظر ابن يعيش ٣/ ١١٦ ، وقال صاحب الشرح المجهول لوحة ٦٨ : " وإنما وجب استتاره ؛ لأنّه ضمير مفردٌ غائبٌ في فعل ولا يكون ذلك إلا مستتراً " .

قُلْتُ : الْفَائِدَةُ فِيهِ الاخْتِصَارُ وَتَفْخِيمُ الأَمْرِ وَتَعْظِيمُهُ ، وَالْمُبَالَغَةُ [فِيهِ] (١) .

أَمَّا الاخْتِصَارُ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا التَّفْخِيمُ وَالْمُبَالَغَةُ فَذَلِكَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَرْبَابِ عِلْمِ الْبَيَانِ ، وَفِي بَيَانِهِ هَهُنَا خُرُوجٌ عَمَّا نَحْنُ فِيهِ .

---

(١) في الأصل بياض .

[التنـــــازع]

.... وَمِنْهُ مَـا فُسِّـرَ بِاسْـمٍ انْفَـرَدْ

وَذَاكَ فِي عَطْفِ عَوَامِـــلٍ عَلَى عَوَامِـلٍ تَنَازَعُ اسْمًا انْجَـــلَى

كَمِثْلِ زَارَنِي وَزُرْتُ عَمْـــرَا وَمِنْهُ أَتُونِي أُفْرِغْ قِطْـــــرَا

فَسِيبَوَيْـهِ يُعْمِلُ الأَخِـــيرَا فِي ظَاهِـرٍ ، وَيَجْعَـلُ الضَّمِـيرَا

فِي أَسْبَقِ الفِعْـلَيْنِ وَهْوَ أَوْلَى وَعَكَسَ الْكُوفِيُّ هَذَا الْقَـــوْلاَ

يَشْهَدُ " هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ " لِسِيبَوَيْـهِ ، وَاللُّغَـاتُ الْعَـــالِيَهْ

قَوْلُهُ : " وَمِنْهُ " أَيْ : وَمِنَ الْـمُضْـمَرِ الَّذِي يُفَسَّـرُ بِمَا بَعْدَهُ ، وَهَذَا النَّوْعُ الرَّابِعُ مِنَ الْـمُضْمَرِ الَّذِي يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ .

قَوْلُهُ : " بِاسْمٍ انْفَرَدْ " أَيِ : انْفَرَدَ فِي الْحُكْمِ وَالْوَصْفِ ، أَي : امْتَازَ عَمَّا قَبْلَهُ ، وَبَيَانُـهُ أَنَّ الْـمُفَسِّرَ لِلْمُضْمَرِ فِي " نِعْمَ ، وَبِئْسَ " ، وَ " رُبَّ " مَنْصُوبٌ ، وَأَمَّا الْـمُفَسِّرُ لِضَمِيرِ الشَّأْنِ فَجُمْلَةٌ ، فَحِينَئِذٍ قَدْ امْتَازَ هَذَا الضَّرْبُ وَانْفَرَدَ عَمَّا قَبْلَهُ ، بِمَعْنَى أَنَّـهُ لَيْسَ بِجُمْلَةٍ وَلاَ مُفْرَدٍ مَنْصُوبٍ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَقَدْ بَيَّنَهُ وَمَيَّزَهُ عَمَّا قَبْلَهُ بِقَوْلِهِ " وَذَاكَ " ، أَيْ : وَذَاكَ الاسْمُ الْـمُنْفَرِدُ (١) بِالْحُكْمِ عَمَّا قَبْلَهُ يَكُونُ فِي عَطْفِ عَوَامِلَ على عَوَامِلَ إِلَى آخِرِهِ ، وَيَجُوزُ أَلاَّ يَكُونَ بَعْضُ الْعَوَامِلِ مَعْطُوفًا عَلَى بَعْضِهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى(٢) : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ

---

(١) فى (ف) " المفرد " .

(٢) سورة النساء : ١٧٦ .

فِي الْكَلاَلَةِ ﴾ [فِي الْكَلاَلَةِ] (١) يَتَعَلَّق بِـ " يُفْتِيكُمْ " (٢) .

وَقَوْلُهُ " فِي عَطْفِ عَوَامِلٍ عَلَىَ عَوَامِلٍ " أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِهِمْ : " إِذَا تَنَازَعَ الْفِعْلاَنِ ظَاهِراً بَعْدَهُمَا " ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ أَعَمُّ مِنَ الفِعْلِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : " زَيْدٌ ضَارِبٌ وَقَاتِلٌ بَكْرًا " وَلَيْسَ الْعَامِلُ (هُنَا) فِعْلاً (٣) .

وَقَوْلُهُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ : [عَوَامِلُ] (٤) : أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِهِمْ : " عَامِلاَنِ " لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ "ضَرَبْتُ وَأَهَنْتُ وَقَتَلْتُ عَمْرًا " ؛ فَإِنَّ الْعَامِلَ هُنَا مُتَعَدِّدٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ :" اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ (كَمَا صَلَّيْتَ وَتَرَحَّمْتَ)(٥) وَبَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ " (٦) فَإِنَّ " عَلَى " يَتَعَلَّقُ بِالأَخِيرِ . ٩٣/أ

قَوْلُهُ : " تَنَازَعَ " أَيْ : تَجَاذَبَ ، وَمِنْهُ (تَنَازُعُ الْخَصْمَيْنِ) (٧) عِنْدَ الْحَاكِمِ ، أَيْ : كُلٌّ مِنْهُمْ يَجْذِبُ الْحَقَّ بِدَعْوَاهُ إِلَى نَفْسِهِ .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) وقال الكوفيون : يتعلق بـ " يستفتونك " ، قال العكبريّ في إملاء ما منّ به الرحمن ١/ ٢٠٥ " وهذا ضعيفٌ ؛ لأنه لو كان كذلك لقال : يفتيكم فيها فى الكلالة كما لو تقدمت " .
والكلالة : من مات ليس له ولد ولا والد يرثه ، وقيل : هم بنو العمِّ الأباعد وانظر هذه المسألة في الإنصاف ١/ ٨٣ المسألة ١٣ .

(٣) فى الأصل " فعل "، وهنا « سقط من (ف) .

(٤) تكملةٌ يقتضبها السياقُ .

(٥) فى الأصل " كأفضل ما صليت " .

(٦) هذا حديث أخرجه البخارى فى صحيحه ٦/ ٢٧ بلفظ : " اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم إنك حميد مجيد . اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم إنك حميدٌ مجيدٌ " ، ولم أجِدْهُ بلفظ المؤلف فيما بين يديَّ من كتبِ الحديثِ ، وقد ذكره الزبيديُّ في الواضح فى علم العربية ١٩٣ ، والرُّعَيْنيُّ فى شرحه لوحة ١٨٥ .

(٧) فى (ف) " تنازع الخصمان " .

قَوْلُهُ : " انْجَلَى " أَيْ : ظَهَرَ ، وَفِيهِ احْـتِرَازٌ مِنَ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ ، نَحْوُ " قُمْتُ ، وَقَعَدْتُ " ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ ؛ لأَنَّ شَرْطَهُ أَنْ يَتَوَجَّه الْعَامِلاَنِ إِلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ بَعْدَهُمَا ، وَفِي قَوْلِكَ : " قُمْتُ وَقَعَدتُ " كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْفِعْلَيْنِ قَدْ أَخَذَ مَعْمُولَهُ ، وَاحْتَرَزْنَا بِقَولِنَا " مِنَ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ " عَنْ مِثْلِ قَوْلِكَ : " مَا ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ إِلاَ إِيَّاكَ " فَإِنَّ الْفِعْلَيْنِ قَدْ تَوجَّهَا إِلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ ، وَهَذَا فِي الْمَنْصُوبِ الْمُنْفَصِلِ ، وَأَمَّا الْمَرْفُوعُ الْمُنْفَصِلُ نَحْوُ " مَا قَامَ وَقَعَد إِلاَ أَنَا " فَفِيهِ خِلاَفٌ [1] .

قَوْلُهُ : " كَمِثْلِ زَارَنِي وَزُرْتُ عَمْرًا " هَذَا تَمْثِيلٌ فِي إِعْمَالِ الثَّانِي وَهُوَ اخْتِيَارُ الْبَصْرِيِّينَ [2] ، وَفِي " زَارَنِي " ضَمِيرٌ هُوَ فَاعِلُهُ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ :

فَسِيبَوَيْهِ يُعْمِلُ الأَخِيرَ فِي ظَاهِرٍ ، وَيَجْعَلُ الضَّمِيرَ فِي الأَوَّلِ الَّذِي هُوَ أَسْبَقُهُمَا ، وَهَذَا ظَاهِرٌ مُفَسِّرٌ لِذَلِكَ الْمُضْمَرِ ، وَبَدَأَ بِهَذَا الْمِثَالِ ؛ لأَنَّ الإِضْمَارَ فِيهِ قَبْلَ الذِّكْرِ وَالْبَابُ لَهُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَمِنْهُ أَتَونِي " ، أَيْ : وَمِنْ [3] بَابِ إِعْمَالِ الْفِعْلَيْنِ لاَ مِنْ بَابِ الإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ ، لأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى إِضْمَارِ الْفَاعِلِ ؛ لِكَوْنِهِ جُزْءَ الْكَلِمَةِ ، فَأَمَّا الْمَفْعُولُ فَلاَ .

---

(١) حصر المؤلف الخلاف فى الضمير المرفوع المنفصل وليس كذلك بل الخلاف أعم من ذلك ، فمنهم من منع تنازع العوامل فى المضمر البتة لاستواء كل واحد من المضمرات فى صحة الإضمار وذهب بعضهم إلى جواز الإعمال فى ضمير المتكلم والمخاطب إذا كانا منفصلين منصوبين أو متصلين مجرورين ، وذهب بعضهم إلى جواز الإعمال فى كل ضمير .

(٢) هذه المسألة خلافية ، انظرها فى الإنصاف ١/ ٨٣ المسألة ١٣ . وسيأتى لها مزيدٌ من التفصيل .

(٣) فى الأصل " ومنه " .

قَوْلُهُ : " وَيَجْعَلُ الضَّمِيرَ فِى أَسْبَقِ الْفِعْلَيْنِ " يُرِيدَ إِذَا كَانَ (فَاعِلاً) [١] وَيَدُلُّ عَلَيْهِ تَمْثِيلُهُ .

قَوْلُهُ : " وَمِنْهُ آتُونِى أُفْرِغْ قِطْرًا " [٢] أَىْ : وَمِنْ إِعْمَالِ الثَّانِي ، وَلَوْ أَعْمَلَ الْأَوَّلَ لَقَالَ : "آتُونِي أُفْرِغْهُ قِطْراً " [٣] بِإِثْبَاتِ الْضَّمِيرِ الَّذِى هُوَ مَفْعُولٌ فِي (" أُفْرِغْهُ ") [٤] .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّ الْمَفْعُولَ يَجُوزُ حَذْفُهُ مِنْ الثَّانِى .

قُلْتُ : لَكِنِ الْأَوْلَى إِثْبَاتُهُ وَلاَ يَلِيقُ بِفَصَاحَةِ الْقُرْآنِ تَرْكُ الْأَوْلَى ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾ [٥] .

وَيُرِيدُ بِاللُّغَاتِ الْعَالِيَةِ : الْفَصِيحَةَ ، مَضَى تَفْسِيرُ كَلاَمِهِ .

وَأَقُولُ : اتَّفَقَ النَّحْوِيُّونَ عَلَى أَنَّ (الْعَامِلَيْنِ إِذَا تَوَجَّهَا) [٦] إِلَى اسْمٍ وَاحِدٍ – إِمَّا فِى جِهَةِ الْفَاعِلِيَّةِ ، نَحْوُ " قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ " ، أَوِ الْمَفْعُولِيَّةِ ، نَحْوُ " ضَرَبْتُ وَأَهَنْتُ زَيْداً " ، أَوِ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا بِجِهَةِ الْفَاعِلِيَّةِ وَالثَّانِي بِجِهَةِ الْمَفْعُولِيَّةِ كَتَمْثِيلِهِ بِقَوْلِهِ : " زَارَنِى وَزُرْتُ عَمْرًا " ، أَوِ الْأَوَّلُ بِجِهَةِ الْمَفْعُولِيَّةِ وَالثَّانِى بِجِهَةِ الْفَاعِلِيَّةِ ، نَحْوُ : ضَرَبْتُ وَقَامَ زَيْدٌ " ، فَالْعَوَامِلُ [أَوْ] الْعَامِلاَنِ لاَ يَعْمَلاَنِ مَعًا فِي ذَلِكَ الاسْمِ ، بَلْ يَعْمَلُ أَحَدُهُمَا فِي مُضْمَرِهِ وَالْآخَرُ فِي ظَاهِرِهِ مَا خَلاَ الْفَرَّاءَ [٧] فَإِنَّهُ تَارَةً يُجِيزُ أَنْ يَتَوَجَّهَ الْعَامِلاَنِ إِلَى الظَّاهِرِ الْوَاحِدِ إِذَا اتَّفَقَا

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) يشير إلى قوله تعالى : " آتونى أفرغ عليه قطراً " سورة الكهف ٩٦ .

(٣) فى (ف) " أفرغْهُ عليه قطراً ".

(٤) فى (ف) "إضماره ".

(٥) سورة الحاقة : ١٩ .

(٦) فى (ف) " العامل اذا توجهت " .

(٧) ينظر رأيه فى ابن يعيش ١/ ٧٧ ، وشرح الألفية للمرادى ٢/ ٦٢ ، والهمع ٢/ ١٠٩ .

فِي ٱلعَمَلِ ، نَحْوُ " قَامَ وَقَعَد زَيْدٌ " [فَيَرفَعُ زَيْداً بِهِمَا] (١) ، وَتَارَةً يُبْرِزُ الضَّمِيرَ بَعْدَ ٱلمُظْهَرِ ، فَيَقُولُ : " قَامَ وَقَعَد زَيْدٌ هُوَ " فَـ " هُوَ " (٢) فَاعِلُ ٱلفِعْلِ ٱلأَوَّلِ ،وَذُكِرَ بَعْدَ " زَيْدٍ " لاَ قَبْلَهُ ؛ لِتَقَدُّمِ مَا يَعُودُ إِلَيْهِ لَفْظاً .

فَعَلَى ٱلقَوْلِ (ٱلأَوَّلِ) (٢) لاَيُجِيزُ "ضَرَبَنِي ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا " ؛ لأَنَّ ٱلفِعلَيْنِ لَمْ يَتَّفِقَا فِي ٱلعَمَلِ ، وَعَلَى ٱلقَوْلِ الثَّانِي يُجِيزُهُ نَحْوُ " ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْداً هُوَ " وَإِذَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَتَوَجَّهَ ٱلعَامِلاَنِ مَعًا إِلَى الظَّاهِرِ فَوَجَب ٩٣/ب أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَيْهِ أَحَدُهُمَا ، وَاخْتَلَفُوا فِي ٱلأَوْلَى :

أَمَّا سِيبَوَيْهِ (٣) وَأَصْحَابُهُ ٱلبَصْرِيُّونَ فَيُعْمِلُونَ ٱلآخِرَ ؛ لِقُرْبِهِ مِنَ الظَّاهِرِ ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ طُفَيْلٍ ٱلغَنَوِي (٤) :

وَكُمْتاً مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَـهَا   جرَىَ فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ(٥)

فَنَصَبَ " لَوْنَ مُذْهَبِ " بِـ "اسْتَشْعَرَتْ " مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ مَعَ إِمْكَانِ رَفْعِهِ بِـ " جَرَى " وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِعْمَالَ الثَّانِي أَفْصَحُ فَاخْتَارَ ٱلأَفْصَحَ ، وَاحْتَجُّوا أَيْضًا بِأَنْ ٱلمُقْتَضِيَيْنِ إِذَا وَرَدَاعَلَى شَيْءٍ فَالْغَلَبَةُ لأَخِرِهِمَا وُجُوداً بِدَلِيلِ إِبْطَالِ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) ينظر الكتاب ١/ ٧٤ هارون ، والإنصاف ٨٣ المسألة ١٣ .

(٤) هو طفيل بن عوف من قبيلة غني ، وهو شاعر جاهلي لقبه النقاد القدماء بالمحبر لحسن شعره ووصفه ، كما لقبوه بطفيل الخَيل لكثرة وصفه لها . ترجمته في المؤتلف والمختلف ٢١٧ ، والشعر والشعراء ١/ ٤٦٠ ، ومقدمة الديوان .

(٥) البيت في ديوان طفيل ٢٣ ، والكتاب ١/ ٧٧ هارون ، والمقتضب ٤/ ٧٥ والإنصاف ٨٨ ، وابن يعيش ١/ ٧٧ ، ٧٨ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافيّ ١/ ١٨٣ ، والإيضاح العضديّ ٦٨ . الخيل الكمت : المشربة حُمْرَةً ، وهي جمع أكمت . والمدَمَّاةُ : الشديدة الحمرة . متونُها : ظهورها . استشعرت : كأنها لبست منه شعاراً ، والشّعَار : ما يلي الجسد من الثياب والمُذْهَبُ هاهنا مِنْ أسْمَاء الذَّهَبِ .

لاَمِ الابْتِدَاءِ لِعَمَلِ " ظَنَنْتُ " فِي قَوْلِكَ : " ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ " ، وَبِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : " لاَ أَبَا لِزَيْدٍ ، وَلاَ غُلاَمِي لِعَمْرٍو " فَإِنَّ الْجَرَّ بِاللاَّمِ لاَ بِالإِضَافَةِ ، وَمَا ذَاكَ إِلاَّ لِتَغْلِيبِ جَانِبِ الآخِرِ فِي الْعَمَلِ ؛ لِقُرْبِهِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " فَسِيبَوَيْهِ يُعْمِلُ الأَخِيرَ " ، وَاقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ سِيبَوَيْهِ مِنْ الْبَصْرِيِّينَ ؛ إِمَّا لِشُهْرَتِهِ ، وَإِمَّا لأَنَّ مَذْهَبَهُ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ (وَمَنْ) [1] جَاءَ مِنْهُمْ بَعْدَهُ فَهُوَ يُتَابِعُهُ فِي ذَلِكَ .

وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيَخْتَارُونَ إِعْمَالَ الأَوَّلِ ، وَاحْتَجُّوا بِالنَّقْلِ وَالْعَقْلِ ، أَمَّا النَّقْلُ فَبِقَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ [2] :

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ

فَرَفَعَ " عُوداً " بِـ " تُنُخِّلَ " ، وَلَوْ أَعْمَلَ الثَّانِي لَقَالَ : " فَاسْتَاكَتْ بِعُودِ إِسْحِلِ " ؛ لأَنَّ " اسْتَاكَتْ " لاَ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ [3] ، وَهَذَا لاَ حُجَّةَ فِيهِ؛ لأَنَّهُ اضْطُرَّ إِلَى زِيَادَةِ " الْهَاءِ " الَّتِي هِيَ الضَّمِيرُ فَأَعْمَلَ الأَوَّلَ فَسَاقَتْهُ الضَّرُورَةُ إِلَى ذَلِكَ [4] ، وَالضَّرُورَةُ تُسَوِّغُ مَا لاَ يَجُوزُ فَكَيْفَ مَا هُوَ جَائِزٌ ! وَأَمَّا بَيْتُ طُفَيْلٍ فَأَعْمَلَ الثَّانِي مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فَكَانَ حُجَّةً .

وَأَمَّا الْعَقْلُ فَقَالُوا : إِذَا أَعْمَلْنَا الأَوَّلَ أَوْقَعْنَا الضَّمِيرَ فِي الْفِعْلِ الثَّانِي

---

(١) في الأصل " وما " .

(٢) نسبه المؤلف لعمر بن أبي ربيعة تبعاً لصاحب الكتاب ١/ ٧٨ هارون ، وأبي علي الفارسي في الإيضاح العضدي ٦٨ ، والزمخشري في المفصل ٢٠ ، وهو في ملحقات ديوانه ١٧٧ ، ونسبه الجرميُّ إلى المقنَّع الكِنْديِّ ، والصواب ما قاله الأصمعيُّ من أنَّه لطفيلِ الغَنَويِّ من قصيدةٍ شَبَّبَ بها بامرأة تسمى سعدى ، وهو في ديوانه ٦٥ ، وابن يعيش ١/ ٧٩ ، والعينيّ ٣/ ٣٢ ، وفرحة الأديب ١٦٥ . تنخل : اختير . والإسحل : شجر دقيق الأغصان يشبه الأثل تتخذ منه المساويك .

(٣) جاء في اللسان " سوك " وإذا قلت : استاك أوتسوك فلا تذكر الفم .

(٤) انظر حاشية الإيضاح العضدي ٦٨ .

فِي مَوْقِعِهِ فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ إِضْمَارٌ (١) قَبْلَ الذِّكْرِ ، وَبِإِعْمَالِ الثَّانِي يَلْزَمُ الْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ .

وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الْإِضْمَارَ قَبْلَ الذِّكْرِ (إِنَّمَا) (٢) يَمْتَنِعُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ فَلَا ، بِدَلِيلِ جَوَازِهِ فِي ضَمِيرِ الشَّأْنِ ، وَ " نِعْمَ ، وَبِئْسَ " ، وَ " رُبَّهُ رَجُلًا " لَمَّا كَانَ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ .

وَاحْتَجُّوا أَيْضًا بِأَنَّ تَقْدِيمَهُ دَلِيلٌ عَلَى الِاهْتِمَامِ بِهِ ، فَتَرْكُ إِعْمَالِهِ فِي الظَّاهِرِ مُصَادِمٌ لِذَلِكَ الِاهْتِمَامِ .

وَأَجَابُوا بِأَنَّ الِاهْتِمَامَ قَدْ عُورِضَ بِالْقُرْبِ ، وَأَيْضًا لَوِ اهْتَمُّوا بِهِ لَأَوْلَوْهُ مَعْمُولَهُ وَلَمْ يَفْصِلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ ، وَهَذَا تَفْسِيرُ قَوْلِهِ : " وَعَكَسَ الْكُوفِيُّ هَذَا الْقَوْلَا " ، فَإِذَا أَعْمَلْتَ الثَّانِيَ أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِي الْأَوَّلِ ، وَحَذَفْتَ الْمَفْعُولَ ، تَقُولُ : " قَامَ وَضَرَبْتُ زَيْدًا " ، فَفِي " قَامَ " ضَمِيرٌ هُوَ الْفَاعِلُ يَبْرُزُ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، نَحْوُ " قَامَا وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ ، وَقَامُوا وَضَرَبْتُ الرِّجَالَ " ، وَعَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ تَقُولُ : " قَامَا وَضَرَبْتُهُمَا الزَّيْدَانِ " ، فَتَرْفَعُ " الزَّيْدَانِ " بِـ " قَامَ " ، وَ " قَامَ وَضَرَبْتُهُمُ الرِّجَالُ " .

وَعَلَى مَذْهَبِ الْكِسَائِيِّ تَقُولُ : " قَامَ وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ (٣) ، وَقَامَ وَضَرَبْتُ الرِّجَالَ " فَلَا ضَمِيرَ فِي " قَامَ " ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَبْرُزْ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ عِنْدَهُ مَحْذُوفٌ ؛ فِرَارًا مِنَ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ .

---

(١) فى (ف) " إعمال " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى الأصل " الزيدان " بالرفع ، وهو سهو ، وانظر رأيَ الكسائيّ في أوضح المسالك ٢/ ٢٩ .

وَتَقُولُ فِي ٱلْمَفْعُولِ عَلَى إِعْمَالِ ٱلْأَوَّلِ : " ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُهُمَا الزَّيْدَيْنِ ، وَضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُهُم الرِّجَالَ " ، فَالاخْتِيَارُ إِضْمَارُ الْمَفْعُولِ فِي الثَّانِي مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنَ الإِضْمَارِ / مَانِعٌ [1] فَيَجِبُ إِظْهَارُهُ ، وَذَلِكَ فِي : "ظَنَنْتُ " إِذَا كَانَ ٩٤/أ الْمَفْعُولُ فِي أَحَدِهِمَا مُفْرَداً وَفِي ٱلْآخَرِ مُثَنَّى ، نَحْوُ " ظَنَّنِي وَظَنَنْتُهما عَالِمَيْنِ الزَّيْدانِ عَالِماً " ، فَـ " الزَّيْدَانِ : فَاعِلُ " ظَنَّنِي " ، وَ " الْيَاءُ " مَفْعُولُهُ ٱلْأَوَّلُ ، وَ " عَالِماً " مَفْعُولُهُ الثَّانِي ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ تُضْمِرَ " عَالِمَيْنِ " ، وَهُوَ ٱلْمَفْعُولُ الثَّانِي لِـ " ظَنَنْتُهُمَا " ؛ لِأَنَّكَ إِمَّا أَنْ تُضْمِرَهُ مُفْرَدًا أَوْ مُثَنًّى وَكِلاَ ٱلْأَمْرَيْنِ مُمْتَنِعٌ ، أَمَّا ٱمْتِنَاعُهُ مُفْرَداً ؛ فَلِأَنَّ ٱلْمَفْعُولَ ٱلْأَوَّلَ مِنْ " ظَنَنْتُهُمَا "[2] مُثَنًّى فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مُطَابِقًا لَهُ ، وَأَمَّا ٱمْتِنَاعُهُ مُثَنًّى؛ فَلِأَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى مُفْرَدٍ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِلْفِعْلِ ٱلْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ " عَالِمٍ " - أَعْنِي الْمَفْعُولَ الثَّانِيَ مِنَ ٱلْأَوَّلِ ، وَمِنْ " عَالِمَيْنِ " ـ وَهُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِلْفِعْلِ الثَّانِي ـ مَوْرِدُ الظَّنِّ ، فَلَوْ قُلْتَ : " ظَنَنْتُهُمَا إِيَّاهُمَا " لَعَادَ الضَّمِيرُ الْمُثَنَّى عَلَى مُفْرَدٍ وَهُوَ " عَالِمٌ " ، وَٱلْوَاحِدُ لاَ يَكُونُ ٱثْنَيْنِ ، وَلا يَجُوزُ إِضْمَارُهُ مُفْرَدًا ؛ لِأَنَّ ٱلْأَوَّلَ مُثَنًّى ، وَالاثْنَانِ لاَ يَكُونَانِ وَاحِداً .

أَمَّا سِيَاقُ ٱلْقَوْلِ فَهُوَ مِثْلُ « بَلْ هُوَ شَرٌّ » وَالْمُرَادُ الْبُخْلُ

هَذَا هُوَ ٱلقِسْمُ الثَّالِثُ مِنَ ٱلْقِسْمَةِ ٱلأُولَى فِي الْمُضْمَرِ - أَعْنِي الَّذِي أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " أَوْ بِسِيَاقِ الْقَوْلِ [3] ، وَمُرَادُهُ بِسِيَاقِ الْقَوْلِ أَنْ يُذْكَرَ فِعْلٌ وَبَعْدَهُ ضَمِيرٌ غَائِبٌ وَلَيْسَ قَبْلَهُ اسْمٌ يَعُودُ الضَّمِيرُ عَلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلاَ

---

(١) في (ف) " مانع له " .

(٢) في (ف) " من ظننت ".

(٣) انظر ص ٥٨٦ فيما تقدم .

يَحْسَبَنَّ الَّذِينِ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُم بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ ﴾ (١) ، فَـ " هُوَ " مُبْتَدأٌ ، وَ " شَرٌّ " خَبَرُهُ ، وَالْمُبْتَدَأُ - أَعْنِي " هُوَ " يَعُودُ إِلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ : " يَبْخَلُونَ " مِنَ الْبُخْلِ ؛ لأَنَّهُ قَدْ ذُكِرَ فِعْلٌ وَهُوَ "يَبْخَلُونَ " ، وَفِي سِيَاقِهِ أَيْ : بَعْدَهُ ضَمِيرٌ وَهُوَ قَوْلُهُ : " هُوَ شَرٌّ " (٢) وَلَمْ يُذْكَرْ قَبْلَهُ مَا يَصِحّ عَوْدُهُ عَلَيْهِ ، أَمَّا " هُوَ " الأُولَى " فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : " هُوَ خَيْراً " فَإِنَّهُ فَصْلٌ وَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ (٣) ، إِذْ لاَ مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ .

إِعْرَابُ الآيَةِ فِيمَن قَرَأَ بِالتَّاءِ الْمُعْجَمَةِ مِنْ أَعْلَى بِنُقْطَتَيْنِ (٤)

فَـ " الَّذِينَ " مَفْعُولٌ أَوَّلُ ، وَ " خَيْرًا " مَفْعُولٌ ثَانٍ ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ " خَيْرًا " عِبَارَةً عَنِ " الَّذِينَ " (٥) إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ هُمْ أَنْفُسُهُم خَيْرٌ لَهُمْ مِنْ غَيْرِهِمْ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ ؛ إِذْ قَدْ عُلِمَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ خَيْرٌ لِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِهِمْ ، وَلَكَانَ حَقُّ الْكَلاَمِ أَنْ يَكُونَ « هُمْ خَيْراً لَهُمْ " بِجَمْعِ الضَّمِيرِ ، فَبَقَى أَنْ يَكُونَ «خَيْرًا » عِبَارَةً عَنْ مُضَافٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ " وَلاَتَحْسَبَنَّ بُخْلَ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا " فَـ " هُوَ " فَصْلٌ .

---

(١) سورة آل عمران : ١٨٠.

(٢) في (ف) "بل هو شر ".

(٣) أي : ليس فيه دليلاً على عوْدِهِ على المصدر كما سيذكره بعد قليل .

(٤) وهي قراءة حمزة الزيات كما في كتاب السبعة لابن مجاهد ٢٢٠ ، وحجة القراءات لأبي زرعة ١٨٤، والبحر المحيط ٣/ ١٢٨ .

(٥) قال ابن القواس في لوحة ١٠٥ "والذين على حذف مضاف ، أي بخل الذين يبخلون ، لامتناع أن يكون " خير " خبرا عن " الذين " ، لأن الخبر هو المبتدأ فى المعنى وليس المراد أن أنفسهم خير لهم من غيرهم لأن العلم يكون كل أحد خيراً لنفسه من غيره ضرورى فلا يحصل للمخاطب بالاخبار فائدة لم تكن " . وانظر المطبوع ٦٥٩ .

وَأَمَّا مَنْ قَرَأَهُ بِالْيَاءِ بِنُقْطَتَيْنِ مِنْ أَسْفَلَ (١) ، فَـ " الَّذِينَ " فَاعِلٌ ، وَ "خَيْراً " مَفْعُولٌ ثَانٍ ، (وَالْأَوَّلُ مَحْذُوفٌ) (٢) لِدَلَالَةِ " يَبْخَلُونَ " عَلَيْهِ ، وَالتَّقْدِيرُ " وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ بُخْلَهُمْ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ " فَأَضْمَرَ الْبُخْلَ لِدَلَالَةِ " يَبْخَلُونَ " عَلَيْهِ ، وَ " هُوَ " فَصْلٌ أَيْضاً ، هَكَذَا ذَكَرَهُ الْمُحَقِّقُونَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ (٣) .

وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّ " هُوَ " مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هُوَ خَيْرًا ﴾(٤) لَا دَلِيلَ لَهُمْ فِيهِ عَلَى عَوْدِهِ إِلَى الْمَصْدَرِ إِلَّا إِذَا قُرِيءَ " هُوَ خَيْرٌ " بِرَفْعِ " خَيْرٍ " (٥) أَمَّا بِالنَّصْبِ فَلَا ؛ لِأَنَّهُ فَصْلٌ ، بَلِ الْعَائِدُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُضْمَرُ الَّذِي بَعْدَهُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " بَلْ هُوَ شَرٌّ " وَالْمُرَادُ الْبُخْلُ ، يُرِيدُ أَنَّ " هُوَ " الَّذِي بَعْدَ " بَلْ " هُوَ الرَّاجِعُ عَلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " قَدِمْتَ فَسُرِرْتُ بِهِ " ، فَقَدْ ذَكَرْتَ فِعْلاً وَبَعْدَهُ ضَمِيرٌ وَلَا ظَاهِرَ قَبْلَهُ يَعُودُ عَلَيْهِ ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ " قَدِمْتَ " ، أَيْ: سُرِرْتُ ٩٤/ب بِقُدُومِكَ "(٦) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

---

(١) وهى قراءة الباقين من السبعة كما فى السبعة لابن مجاهد ٢٢٠ ، وحجة القراءات ١٨٤ .

(٢) فى (ف) " والأول يبخلون محذوف " ، وجملة " يبخلون " مقحمة من الناسخ .

(٣) انظر ذلك فى الكتاب ٢/ ٣٩١ هارون ، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٨٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٠٤ ، ٢٤٩ ، وابن الشجرى ٢/ ١٣٢ ، وحجة القراءات ١٨٤ .

(٤) سورة آل عمران ١٨٠ .

(٥) قال أبو جعفر النَّحَاسُ فى إعراب القرآن ١/ ٣٨١ " ويجوز فى العربية "وهو خير لهم " ابتداء وخبر " ، وجاء في حاشية الأصل " وهو مذهب قوم من بنى تميم فإنَّهُمْ يجعلون ضمير الفصل مبتدأ وما بعده مبنيا عليه ، أي : خبره ، وانظر ابن يعيش ٣/ ١١٠ .

(٦) يقول الفراء في معاني القرآن ١/ ٢٤٩ : " كما تقول في الكلام : قَدِمَ فُلَانٌ فَسُرِرْتُ بِهِ ، وأنْتَ تريد : سررت بقدومه .

إِذَا قَالَ مِنْهُمْ قَـائِـلٌ فَهْوَ وَاجِبُ (١) .

أَيْ : فَقَـوْلُهُ وَاجِبٌ ، وَإِنَّمَـا دَلَّ الْفِـعْلُ عَلَى الْـمَصْدَرِ ؛ لأَنَّـهُ قَدْ أَشْبَـهَهُ لَفْظًا وَمَـعْنًى ، أَمَّـا لَـفْظاً فَـلأَنَّ (٢) حُرُوفَ الْفِـعْلِ هِيَ حُرُوفُ الْـمَصْدَرِ ، وَإِمَّا مَـعْنًى فَـلأَنَّ الْـمَصْدَرَ أَحَدُ مَـدْلُولَي الْفِـعْلِ ، أَيْ : أَحَـدُ الْـمَعْنَيَـيْنِ (اللَّذَيْنِ)(٣) يُفِيدُهُمَا الْفِعْـلُ ، وَإِذَا جَازَ تَـقْدِيرُ الْـمَصْدَرِ بِـ « أَنْ » وَالْفِعْـلِ نَحْـوُ " عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا " ، (أَيْ (٤) : مِنْ " أَنْ ضَرَبْتَ زَيداً ")(٤) جَازَ أَنْ يُـقَـامَ مُقَامَهُ فِي الدَّلاَلَـةِ ، وَلِذَلِكَ صَـارَ بَدَلاً مِنَ الْفِعْلِ فِي قَوْلِهِمْ " سَقْيًا لَكَ " فَهُوَ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : سَقَـاكَ اللَّـهُ " ، وَمِنْـهُ قَوْلُ الشَّـاعِرِ :

إِذَا نُهِيَ السَّفِيـهُ جَرَى إِلَيْـهِ (٥)

---

(١) هذا عجز بيت للأخنس بن شهاب التَّغْلبِيِّ أحد شعراء وفرسان تغلب المعدودين ، وهو جـاهليٌّ قديمٌ . ترجمته في (المؤتلف ٣٠ ، وشرح المفضليات للتبريزى ٧٥٠ ، والاشتقاق ٣٣٦) ، وصدر البيت :

وَلِخْمٌ مُلُوكُ النَّـاسِ يُجْبَى إِلَيْـهِمُ

وهو فى المفضليات ٢٠٦ ، وشرحها للتبريزى ٧٦٠ ، والاختيار ١٤٣ . لخم : جد المناذرة .

(٢) فى (ف) " فان ".

(٣) فى النسختين " الذى " .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) هذا صدر بيت عجزه :

وخالف ، والسفيه إلى خلاف

والبيت غير منسوب على الرغم من كثرة المصادر التى استشهدت به .

انظر : معـانى القرآن للفراء ١/ ١٠٤ ، ٢٤٩ ، ومـجالس ثعلب ١/ ٧٥ ، وتأويل مشكل القـرآن ١٧٦ ، والخصـائص ٣/ ٤٩ ، والإنصاف ١٤٠ ، والمحتسب ١/ ١٧٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٧٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٠١ ، ٣٨١ ، وأمالى المرتضى ١/ ٢٠٣ ، وابن الشجرى ١/ ٦٨ ، ٣٠٥ ، ٢/ ١٣٢ ، ٢٠٩ ، والهـمع ١/ ٦٥ والدرر اللوامع ١/ ٤٤ ، وحـجـة القــراءات ١٨٤ ، والعمدة ٢/ ٢٧٨ ، والخزانة ٢/ ٣٨٣ بولاق .

أَيْ : إِلَى " السَّفَهِ " ، أَوْ إِلَى " النَّهْيِ " ؛ لِدَلَالَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا[1] عَلَى الْمَصْدَرِ ، ولِذَلِكَ أُضِيفَ إِلَى الْفِعْلِ وَالْمُرَادُ الْمَصْدَرُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[2] ، أَيْ : يَوْمُ نَفْعِ[3] الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ، وَصُغِّرَ وَالْمُرَادُ بِهِ الْمَصْدَرُ ، نَحْوَ : مَا أُحَيْسِنَ زَيْدًا ! ، وَكَذَا وَقَعَ مَفْعُولاً بِهِ نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ[4] :

وَقَالُوا : مَا تَشَاءُ ؟ فَقُلْتُ : أَلْهُو .

أَيْ : " أَنْ أَلْهُوَ " ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِكَ : قَدِمْتَ فَسُرِرْتُ بِهِ لِلْمَصْدَرِ أَنَّهُ يَجُوزُ إِقَامَةُ الْمَصْدَرِ مُقَامَهُ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِكَ : " قَدِمْتَ فَسُرِرْتُ بِقُدُومِكَ " ، وَبَيْنَ قَوْلِكَ : " قَدِمْتَ فَسُرِرْتُ بِهِ " .

أَمَّا الَّذِي فَسَّرَهُ الْحُضُورُ ... فَنَحْوُ "أَنْتَ" ، وَ "أَنَا" الضَّمِيرُ

أَمَّا " أَنْتَ " فَمِنْ ضَمَائِرِ الْمُخَاطَبِ ، وَأَمَّا " أَنَا " فَضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ، وَكِلَاهُمَا حَاضِرٌ مُشَاهَدٌ ، فَأَغْنَى حُضُورُهُ وَمُشَاهَدَتُهُ عَنْ ذِكْرِ اسْمِهِ الظَّاهِرِ ،

---

(١) يقصد الفعل والوصف .

(٢) سورة المائدة ١١٩ .

(٣) في (ف) "ينفع" .

(٤) هو عروة بن الورد العبسيّ أحد شعراء الجاهلية الصعاليك . ترجمته في الأغاني ٣/ ٧٣ وعجز البيت :

(إِلَى الإِصْبَاحِ آثِرَ ذِي أَثِيرِ)

وهو في ديوانه ١١ ، والصحاح ، والتهذيب ، والتكملة والذيل والصلة ، ومعجم مقاييس اللغة واللسان ، والتاج في مادة " أثر " ، والهمع ١/ ٦ ، والدرر اللوامع ١/ ٣ ، والأغاني ٣/ ٧٧ ، وابن يعيش ٢/ ٩٥ ، والخصائص ٢/ ٤٣٢ ، أثر ذي أثير : أوّل كل شيء مُؤْثرًا له .

فَكَانَتْ قَرِينَةُ ٱلْحُضُورِ والْمُشَاهَدَةِ قَائِمةً مَقَامَ [الاسْمِ] (١) الظَاهِرِ ، لأَنَّ الْمُرَادَ (بِالاِسْمِ) (٢) الظّاهِرِ أَنْ يُعْلَمَ منْ يَرْجِعُ إِلَيْه ٱلْمُضْمَرُ ، وَبالْمُشَاهَدَةِ قَدْ عُلِمَ ، وهَذَا هُوَ الْقِسْمُ الرَّابِعُ مِنَ الْقِسْمَةِ ٱلأَوْلَى الَّذِى أَشَارَ إِلَيْه بِقَوله : " أَوْ حُضُورِ " (٣) .

أَمَّا الَّذِى تَفْسِيرُهُ فِي النَّفْسِ حَتَّى تَوَارَتْ فِيهِ ذِكْرُ الشَّمْسِ

هَذَا هُوَ ٱلقِسْمُ ٱلْخَامِسُ مِنَ ٱلقِسْمَةِ ٱلأَوْلَى ، وَهُوَ الَّذِى أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : " أَوْ كَانَ مَعْلُوماً بِلاَ تَفْسِيرِ " (٣) .

قَوْلُهُ : " تَفْسِيرُهُ فِي النَّفْسِ "أَىْ : هُوَ مَعْلُومٌ قَدِ اسْتَقَرّتْ بِهِ الْمَعْرِفَةُ .

قَوْلهُ : حَتَّى تَوَارَتْ " يُرِيدُ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ (٤) ، الْمُرَادُ " الشَّمْسُ " فَأَضْمَرَهَا لِدَلاَلةِ الْحَالِ عَلَيْهَا بِذِكْرِ " الْعَشِيِّ " فِي قَوْلِهِ تَعَالَىَ : ﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ ﴾(٥) ؛ فَإِنَّ ذِكْرَ " الْعَشِيِّ " يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُتَوَارِيَةَ هِيَ الشَّمْسُ (٦) .

---

(١) فى الأصل " الأخر " .

(٢) فى (ف) « من اسم » .

(٣) انظر ص٥٨٦ فيما تقدم .

(٤) سورة ص : ٣٢ .

(٥) سورة ص : ٣١ .

(٦) ونقل ابن القواس عن المجاشعي قوله : « يجوز أن يعود الضمير إلى الخيل » ينظر شرحه ٦٦٠ .

[الضمير المرفوع المنفصل]

وَكُلُّ مُضْمَرٍ فَحُكْمُهُ الْبِنَـا مَفْصُولُهُ فِي الرَّفْعِ " نَحْنُ، وَأَنَـا "
وَأَنْتَ أَنْتِ أَنْتُمَا أَنْتُنَّـا أَنْتُمْ هُوَهْ هِيَهْ هُمَا هُمْ هُنَّا [(١)]

إِنَّمَا بُنِيَ الْمُضْمَرُ ؛ لأَنَّهُ أَشْبَهَ الْحَرْفَ ؛ لافْتِقَارِهِ إِلَى مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي فَهْمِ مَعْنَاهُ كَافْتِقَارِ الْحَرْفِ فِي فَهْمِ مَعْنَاهُ إِلَى غَيْرِهِ ، وَلأَنَّ مِنْهُ [(٢)] مَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَمَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ لاَ يُعْرَبُ كَالْحَرْفِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "زَيدٌ ضَرَبْتُهُ ، والفَرَسُ رَكِبْتُهُ " لَمْ يَتَبَيَّنْ مَعْنَى هَذِهِ " الْهَاءِ " الَّتِي هِيَ ١/٩٥أ ضَمِيرٌ إِلاَّ بِمَا يَعُودُ إِلَيْهِ .

وَقِيلَ : لأَنَّهُ أَشْبَهَ الْفِعْلَ (بِتَغَيُّرِ) [(٣)] صِيغَتِهِ ، فَإِنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ - مُتَّصِلاً كَانَ أَوْ مُنْفَصِلاً - صِيغَةً تَخُصُّهُ فَأَغْنَى تَغَيُّرُ صِيغَتِهِ [عَنِ الإِعْرَابِ] [(٤)].

قَوْلُهُ : " مَفْصُولُهُ " يُرِيدُ : مَفْصُولَ الضَّمِيرِ .

وَالْمُضْمَرُ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ ، مُنْفَصِلٌ ، وَمُتَّصِلٌ .

فَالْمُنْفَصِلُ : هُوَ الَّذِي يَصِحُّ الْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَامِلِهِ ، وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مَفْعُولاً بِهِ ، نَحْوُ " مَا قَامَ إِلاَّ أَنْتَ " ، وَ " إِيَّاكَ ضَرَبْتُ " . وَبِالْجُمْلَةِ

---

(١) في النسختين " أنتم هو هيه ... " والمثبت عن بعض نسخ الدرّة وبعض شروحها ، يقول صاحب الشرح المجهول لوحة ٧٢ : " والهاء التى ألحق بهما - أي : بـ " هو " ، و " هي " في النظم هي هاء السكت ، ويروى " وهو وهى " بزيادة واو بدل هاء السَّكْت ".

(٢) في (ف) " منهم ".

(٣) في الأصل " بتغيير " .

(٤) في الأصل " عن الأول ".

فَالْمُنْفَصِلُ مَا لاَ يَحْتَاجُ إِلَى مَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنْ إِحْدَى (١) الْكَلِمَاتِ الثَّلاَثِ ، وَالْمُنْفَصِلِ عَلَى ضَرْبَيْنِ مَرْفُوعٌ ، وَمَنْصُوبٌ ، وَبَدَأَ بِالْمُنْفَصِلِ قَبْلَ الْمُتَّصِلِ ؛ لِأَنَّهُ يَجْرِي (٢) مَجْرَى الظَّاهِرِ ؛ لِقِيَامِهِ بِنَفْسِهِ مِنْ [غَيْرِ] (٣) حَاجَةٍ إِلَى اتِّصَالِهِ بِكَلِمَةٍ أُخْرَى ، وَبَدَأَ بِالْمَرْفُوعِ مِنْهُ ؛ لأَنَّهُ أَسْبَقُ مِنَ الْمَنْصُوبِ ؛ لأَنَّ وُجُودَ الْمَنْصُوبِ يَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِ الْمَرْفُوعِ دُونَ الْعَكْسِ .

قَوْلُهُ : " نَحْنُ وَأَنَا " هَذَانِ ضَمِيرَانِ لِلْمُتَكَلِّمِ .

أَمَّا " نَحْنُ " فَلِلْمُتَكَلِّمِ وَاحِداً كَانَ ، أَوِ اثْنَيْنِ ، أَوْ جَمَاعَةً ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ ﴾ (٤) ، فَهُوَ لِلْوَاحِدِ الْمُعَظِّمِ فِي نَفْسِهِ وَلاَ شَيْءَ أَعْظَمُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَيَقُولُ الاثْنَانِ : نَحْنُ قَائِمَانِ ، وَالْجَمَاعَةُ " نَحْنُ قَائِمُونَ "

وَبُنِيَ " نَحْنُ " لأَنَّهُ مُضْمَرٌ ، وَبُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ ؛ لامْتِنَاعِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَكَانَتِ الْحَرَكَةُ ضَمَّةً لَمَّا كَانَ لِلْوَاحِدِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَمُثَنَّاهُ ، وَمَجْمُوعِهِ وَمُذَكَّرِهِ ، وَمُؤَنَّثِهِ فَخُصَّ بِأَقْوَى الْحَرَكَاتِ وَهِيَ الضَّمَّةُ ؛ لِقُوَّةِ الاسْمِ مِنْ حَيْثُ دَلَّ عَلَى أَكْثَرَ مِنَ الْوَاحِدِ (٥) .

وَأَمَّا " أَنَا " فَالاسْمُ مِنْهُ الْهَمْزَةُ وَالنُّونُ ، وَالأَلِفُ فِيهِ لِبَيَانِ حَرَكَةِ النُّونِ ، [وَهِيَ] (٦) زَائِدَةٌ بِدَلِيلِ عَدَمِهَا فِي " أَنْتَ ، وَأَنْتِ " وَمَا زَادَ عَلَيْهِ مِنَ

---

(١) في النسختين " وحد " والأظهر ما أثبته ، والمقصود بالكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف .

(٢) في (ف) " جرى " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سورة الحجر : ٩ .

(٥) انظر ذلك في ابن يعيش ٩٢/٣ حيث مذهب البصريين والكوفيين .

(٦) سقط من الأصل .

الْمُخَاطَبِينَ ، وَهَذِهِ تَثْبُتُ فِي الْوَقْفِ ، وَقِيلَ : تَثْبُتُ فِي الوَصْلِ وحكى الفَرَّاءُ : " أَنَ فَعَلْتُ " فَقَالَ : قُدِّمَ الأَلِفُ عَلَى النُّونِ (١)، وقِيلَ : بَلْ أُشْبِعَ فَتْحَةُ الْهَمْزَةِ فَنَشَأَتْ مِنْهَا أَلِفٌ ، وَهُوَ الحَقُّ كَمَا قَالُوا فِي " صَهْ " : "صَاهِ " (٢) .

وَهَذِهِ الضَّمَائِرُ الْمُنْفَصِلَةُ الْمَرْفُوعَةُ اثْنَا عَشَرَ ، اثْنَانِ لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَهُمَا "أَنَا ، وَنَحْنُ " ، وَخَمْسَةٌ لِلْمُخَاطَبِ ، وَهِيَ : أَنْتَ ، أَنْتِ ، أَنْتُمَا ، (٣) ، أَنْتُمْ ، أَنْتُنَّ ، وَخَمْسَةٌ لِلْغَائِبِ ، وَهِيَ : هُوَ - هِيَ - هُمَا - هُمْ - هُنَّ ، وَإِنَّمَا كَانَ لِلْمُخَاطَبِينَ خَمْسَةٌ وَلِلْغَائِبِينَ كَذَلِكَ ؛ لأَنَّ الْمُخَاطَبَ الْوَاحِدَ قَدْ يَكُونُ مُذَكَّراً وَمُؤَنَّثًا فَانْقَسَمَ لَفْظُهُ ، وَكَذَلِكَ الْجَمْعُ انْقَسَمَ إِلَى مُذَكَّرٍ وَمُؤَنَّثٍ فَانْقَسَمَ لَفْظُهُ فَكَانَ أَرْبَعَةً ، وَأَمَّا الْمُثَنَّى فَلَمْ يَنْقَسِمْ لَفْظُهُ وَإِنْ انْقَسَمَ مَعْنَاهُ ، فَلِذَلِكَ كَانَ خَمْسَةً ، وَهَذَا الْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ الْمُنْفَصِلُ يَقَعُ فِي خَمْسَةِ مَوَاقِعَ ، مُبْتَدَأً ، نَحْوُ " أَنَا الْقَائِمُ " ، (وَخَبَرٌ نَحْوُ " الْقَائِمُ ") (٤) أَنَا " ، وَفَاعِلٌ إِذَا اقْتَرَنَ بِـ " إِلاَّ " وَمَعَ الصِّفَةِ الْجَارِيَةِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ ، نَحْوُ " مَا قَامَ إِلاَّ أَنَا " ، وَ "زَيْدٌ

---

(١) انظر ابن يعيش ٩٤/٣ وشرح التسهيل لابن عقيل ٩٨/١ والهمع ٦٠/١ نقلا عنه .

(٢) وخالف في ذلك ابن مالك فقال في شرح التسهيل ١٦٥/١ : " لاينبغي أن يكون " أن " بالمد من الإشباع ، لأنّ الإشباع لا يكون غالباً إلاّ في الضرورة " .

وقال في التحفة الشافية " وأما أنت فهو اسم وحرف فالاسم الهمزة والنون والحرف هو التاء زيدت للخطاب ... وأما هو فللغائب المذكر وهو بكماله اسم " .

(٣) في الأصل " وأنت " بزيادة الواو .

(٤) سقط من (ف) .

هِنْدُ ضَارِبَتُهُ هِيَ " ، وَيُؤَكِّدُ بِهِ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ ، نَحْوُ " أَضْرِبُ أَنَا " (١) ، وَيَقَعُ فَصْلاً ، وَيَأْتِي ذِكْرُهُ عَقِيبَ مَا نَحْنُ فِيهِ ، وَخَبَرُ " إِنَّ " نَحْوُ " إِنَّ الْكَرِيمَ أَنْتَ " ، وَاسْمُ " مَا " نَحْوُ " مَا أَنْتَ قَائِمًا " (٢) .

---

(١) هذا المثال لا يتفق مع ما قبله ، لأن الضمير فيه مستترٌ وجوبًا ، والصواب أن يقول " نَحْوُ " ضَرَبْتُ أنا " ليتسق مع قوله : " ويؤكد به الضمير المتصل " ، وقد يكون المؤلف نهج نهج الجمهور في تقسيم الضمير المتصل إلى بارز ومستتر ، فيكون ذلك شافعاً له . انظر شرح الألفية للمرادي ١٢١/١ ، أما ابن القواس فقد مثل له بقوله : " إضْرِبْ أَنْتَ » وهذا لا غبار عليه . شرحه لوحة ١٠٧ " ، والمطبوع ٦٦٦ .

(٢) قول المؤلف : إنّه يقع خبر " إن " ، واسم " ما " لا يخرجه عن كونه مبتدأ أو خبراً ، فلهذا تبقى مواقعه خمسة لا غير .

[ضمير الفصـــل]

وَالْفَصْلُ بَيْنَ الْمُبْتَدَا وَالْخَبَـــرِ إِنْ عُرِّفَا اخْتُصَّ بِهَذَا الْمُضْــمَرِ
يَجِيءُ فِي " كَانَ " ، وَبَابِ " إِنَّا " وَبَابِ " مَا " أَيْضًا ، وَبَابِ " ظَنَّا " ٩٥/ب
كَمِثْلِ إِنَّـهُ هُـوَ الْغَفُــورُ فَـ « هُوَ » فَصْلٌ زَائِـدٌ ضَمِيـرُ

يُرِيدُ بِالْفَصْلِ : أَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ لاَ مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ (١) ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ ، وَمَعْنَى الْفَصْلِ أَنَّ هَذَا الْمُضْمَرَ يَقَعُ فَاصِلاً بَيْنَ الْخَبَرِ وَالْوَصْفِ ، أَيْ : فَارِقًا بَيْنَهُمَا .

قَوْلُهُ : " إِنْ عُرِّفَا " يَعْنِي إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَعْرِفَتَيْنِ نَحْوُ قَوْلِكَ : "زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ " ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ الْقَائِمُ " ، جَازَ أَن يَسْبِقَ إِلَى وَهْمِ السَّامِعِ أَنَّهُ وَصْفٌ لِلْمُبْتَدَإِ لاَ خَبَرٌ (٢) عَنْهُ ؛ لأَنَّ الْمَعْرِفَةَ تُوصَفُ بِالْمَعْرِفَةِ فَيَتَرَقَّبُ خَبَرًا؛ لِجَوَازِ أَنْ تَقُولَ : "زَيْدٌ الْقَائِمُ عَالِمٌ " وَبِتَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ قَدْ جَعَلَهُ الْمُتَكَلِّمُ (٣) خَبَرًا يَكُونُ الْكَلاَمُ تَامًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ غَيْرَ تَامٍّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُخَاطَبِ ، فَإِذَا أَدْخَلْتَ " هُوَ " بَيْنَ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرِ تَعَيَّنَ (٤) أَنْ يَكُونَ "

(!) هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيجعلون له موضعاً من الإعراب . انظر ذلك في الإنصاف ٧٠٦ المسألة ١٠٠ .

(٢) في ا لأصل " ولا خبر " ، وفي (ف) " الأخير " والصواب ما أثبته .

(٣) في (ف) " المتعلم " .

(٤) في (ف) " يعنى " .

الْقَائِمُ " خَبَراً لاَ وَصْفًا ، وَكَذَا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ نَكِرَةً مُضَارِعَةً لِلْمَعْرِفَةِ ، أَيْ : قَرِيبَةً مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِامْتِنَاعِ دُخُولِ حَرْفِ التَّعْرِيفِ [(١) عَلَيْهَا نَحْوُ " زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْكَ " ؛ فَإِنَّ " أَفْعَلَ " التَّفْضِيلِ مَا دَامَ مَوْصُولاً بِـ " مِنْ " يَمْتَنِعُ دُخُولُ حَرْفِ التَّعْرِيفِ](١) عَلَيْهِ ؛ لِمُقَارَبَتِهِ الْمَعْرِفَةَ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ النَّكِرَةَ الْمُضَافَةَ إِلَى نَكِرَةٍ لاَ يَصِحُّ دُخُولُ " اللاَّمِ " عَلَيْهَا !

قُلْتُ : لَكِنْ يَقْبَلُ التَّعْرِيفَ بِتَعْرِيفِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ ، أَمَّا " أَفْعَلُ " التَّفْضِيلِ فَلاَ يَقْبَلُ ذَلِكَ ، وَلِذَلِكَ جَازَ الْفَصْلُ بَيْنَ الاسْمِ الْمَعْرِفَةِ وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ؛ لِكَوْنِهِ لاَ يَقْبَلُ التَّعْرِيفَ (٢) .

قَوْلُهُ : " اخْتُصَّ بِهَذَا الْمُضْمَرِ " هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمُضْمَرِ الْمَرفُوعِ الْمُنْفَصِلِ ، وَمَعْنَى الْفَصْلِ أَنْ يَقَعَ بَيْنَ الْمُبْتَدأِ (وَخَبَرِهِ - إِذا كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ ، أَو الْخَبَرِ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ - ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ مُنْفَصِلٌ وَاقِعٌ بَيْنَ الْمُبْتَدَإِ)(٣) وَالْخَبَرِ مُطَابِقٌ لِلْمُبْتَدَأ ، إِفْرَادًا ، وَتَثْنِيَةً ، وَجَمْعًا ، وَتَذْكِيرًا ، وَتَأْنِيثًا ، وَغَيْبَةً ، وَخِطَابًا(٤) ، وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ هَذَا الْفَصْلَ بِهَذَا الْمُضْمَرِ يَأْتِي فِي خَمْسَةِ أَبْوَابٍ :

أَحَدُهَا : بَابُ " الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَرِ " عَلَى الشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ .

وَالثَّانِي: فِي بَابِ " كَانَ " كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾(٥) .

---

(١) سقط من الأصل سبق نظر .

(٢) نحو " زيد هو يقول " .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

(٤) راجع ذلك في ابن يعيش ١١١/٣ ، والإنصاف ٧٠٦ المسألة ١٠٠ .

(٥) سورة المائدة : ١١٧ .

الثَّالِثُ : فِي بَابِ "إِنَّ" كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ ﴾(١) .

الرَّابِعُ : فِي بَابِ " مَا " نَحْوُ " مَا زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمَ ؛ لأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِـ " لَيْسَ " .

الْخَامِسُ : فِي بَابِ [" ظَنَنْتُ " نَحْوُ " ظَنَنْتُ زَيْداً هُوَ الْقَائِمَ "] (٢) قَالَ الشَّاعِرُ :

وَكَائِنْ بِالأَبَاطِحِ مِنْ خَلِيلٍ ... يَرَانِي لَوْ أُصِبْتُ هُوَ الْمُصَابَا(٣)

فَـ " هُوَ " فَصْلٌ بَيْنَ الْمَفْعُولَيْنِ ، وَالتَّقْدِيرُ : [يَرَى مُصَابِي] (٤) هُوَ الْمُصَابَ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَوْلَى الْفِعْلَ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ .

وَهَذَا الضَّمِيرُ لاَ مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ بِمُبْتَدإٍ وَلاَ خَبَرٍ فَلاَ يَكُونُ لَهُ مَوضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ ؛ لأَنَّ الإِعْرَابَ إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ بِالتَّرْكِيبِ وَلاَ تَرْكِيبَ هُنَا فَلاَ إِعْرَابَ (٥) .

---

(١) سورة يوسف : ٩٨ .

(٢) في الأصل هكذا " ظننت وزيدا هو القائم " .

(٣) البيت لجرير ، وهو في ديوانه ١٧ (ط . الصاوي) برواية " من صديق " وهو في ابن الشجري ١/١٠٦ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤٨٩ ، والمقرب ١/١١٩ ، وابن يعيش ٣/١١٠ ، ٤/١٣٥ ، والإيضاح العضدي ٢٣٥ ، ومغني اللبيب ٦٤٣ ، وشرح شواهد المغني ٨٧٥ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٤ ، والهمع ١/٦٨ ، ٢٥٦ ، ٢/٧٦ ، والدرر اللوامع ١/٤٦ ، ٢١٣ ، ٢/٩٢ ، والخزانة ٢/٤٥٤ بولاق .

وفي مغني اللبيب ٦٤٤ " ويروى " يراه " أي : يرى نفسه ، وتراه " بالخطاب .. والمصاب حينئذ مفعول لا مصدر " .

(٤) في الأصل " يراني مصابا " تحريف صوابه من (ف) ، ومن بعض المصادر السالفة كمغني اللبيب ٦٤٣ ، وابن الشجري ١/١٠٨ ، وابن يعيش ٣/١١١ ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل ١/١٨٧ ويجوز أن يكون " هو " توكيداً لضمير الفاعل " .

(٥) هذا مذهب البصريين ، انظر ذلك في شرح الكافية للرضي ٢/٢٧ ، والإنصاف المسألة (١٠٠) حيث مذهب البصريين والكوفيين ، وحُجَجُ كلٍّ فريق منهم .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلاَّ كَانَ هُوَ الْمُبْتَدَأُ وَمَا بَعْدَهُ الْخَبَرُ ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ عَمَّا [قَبْلَهُ][1] ؟ .

قُلْتُ : لَوْ كَانَ الأَمْرُ كَذَلِكَ لَوَجَبَ رَفْعُ الْخَبَرِ فِي بَابِ " كَانَ " ، وَالْمَفْعُولِ الثَّانِي فِي بَابِ " ظَنَنْتُ " لِكَوْنِهِ جُمْلَةً وَلَمْ يُرْفَعَا فَلَم يَكُنِ الضَّمِيرُ مُبْتَدَأً فِي غَيْرِهِمَا كَمَا لَمْ يَكُنْ مُبْتَدَأً فِيهِمَا [2] .

---

(١) في النسختين « بعده » ، والصواب ما أثبت .

(٢) قول المؤلف " لم يرفعا " فيه نظر ، لأن سيبويه قد ذكر في كتابه ٢/٣٩٢ (هارون) أن أناسًا كثيرًا من العرب يجعلون هذا الضمير مبتدأ وما بعده خبر عنه ، ونقل عن رؤبة أنه كان يقول : " أظن زيداً هو خير منك " برفع " خير " ، وهو مذهب قوم من بني تميم ، كما أشرت إلى ذلك فيما مضى .

[الضمير المرفوع المتصل]

وَإِنْ وَصَلْتَهُ بِفِعْلٍ قُـلْتَا ... قُمْتُ وَقُمْنَا قُمْتِ قُومِي قُمْتَا
وَقُمْتُمَا وَقُمْتُـمُ قُمْتُنَّا ... قَامَا وَقَامَتَا وَقَامُوا قُمْنَا

قَولُهُ : " وَإِنْ وَصَلْتَهُ بِفِعْلٍ " يَعْنِي الضَّمِيرَ الْمَرفُوعَ الْمَوْضِعِ الْمُتَّصِلَ، وَهُوَ [1] ثَلاَثَةَ عَشَرَ ضَمِيراً ؛ لأَنَّ ضَمِيرَ الْمُؤَنَّثِ فِي هَذَا يُخَالِفُ ٩٦ / أ ضَمِيرَ الْمُذَكَّرِ فِي التَّثْنِيَةِ ، فَاثْنَانِ مِنْهَا لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَهُمَا " قُمْتُ ، وَقُمْنَا " فَالتَّاءُ الْمَضْمُومَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَهِيَ فَاعِلَةٌ ، وَخَمْسَةٌ لِلْمُخَاطَبِ ، وَهِيَ " قُمْتَ ، قُمْتِ ، قُمْتُمَا ، قُمْتُمْ ، قُمْتُنَّ " ، وَسِتَّةٌ لِلْغَائِبِ ، وَهِيَ " قَامَ ، وَقَامَتْ ، (وَقَامَا) [2] وَقَامَتَا ، وَقَامُوا ، وَقُمْنَ لِلنِّسَاءِ " .

أَمَّا " التَّاءُ " فِي " قُمْتُ " فَضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ، وَإِنَّمَا حُرِّكَتْ لِكَوْنِهَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، فَقَوِيَ بِالْحَرَكَةِ ، وَإِنَّمَا كَانَتِ الْحَرَكَةُ ضَمَّةً ؛ لِقُوَّتِهَا وَقُوَّةِ " التَّاءِ " لِوُقُوعِهَا فَاعِلاً وَأَوَّلاً [3] ، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا الضَّمِيرُ حَرْفًا وَاحِدًا ؛ لأَنَّهُ يَتْلُو الضَّمِيرَ الْمُسْتَتِرَ فِي نَحْوِ " أَقُومُ " وَذَلِكَ لاَ لَفْظَ لَهُ مَوْجُودٌ فِي الْكَلاَمِ ، فَلَمَّا أُظْهِرَ لِلْمُتَكَلِّمِ لَفْظٌ كَانَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ؛ لأَنَّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَقْوَى مِمَّا لاَلَفْظَ لَهُ أَلْبَتَّةَ، وَإِنَّمَا كَانَتِ "التَّاءُ" دُونَ غَيرِهَا مِنَ الْحُرُوفِ لِضَرْبٍ مِنَ التَّنَاسُبِ ؛ إِذْ كَانَتِ " التَّاءُ " حَرْفًا مَهْمُوسًا ، وَالْهَمْسُ : الصَّوْتُ

---

(١) في الأصل " وهي " .
(٢) قوله " وقاما لحق في حاشية الأصل ، ولم يظهر في الصورة وفيه ما يشير إليه .
(٣) انظر ابن يعيش ٨٦/٢ .

الْخَـفِيُّ فَنَـاسَبَ الْهَـمْسُ الإِضْـمَـارَ ؛ لِلْقَـدْرِ الْمُشْـتَـرَكِ بَيْنَهُـمَـا ، وَهُـوَ [الْخَـفِيُّ] (١) .

الثَّـانِي : ضَمِيـرُ الْمُتَكَلِّمِ وَمَنْ مَعَـهُ ، وَهُوَ " النُّـونُ ، وَالأَلِفُ " (٢) فَهُـوَ بِمَنْزِلَـةِ " نَحْنُ " لَكِنَّـهُ مُتَّصِـلٌ ، فَكَانَ أَقَلَّ حُرُوفًا مِنْ " نَحْنُ " ، أَوْ لأَنَّ مُفْـرَدَ " نَحْنُ " " أَنَـا " وَهُـوَ حَرْفَـانِ : الْهَمْزَةُ وَالنُّونُ ، فَكَانَتْ حُـرُوفُ جَمْعِـهِ – أَعْنِي جَمْعَ الْمُنْفَصِلِ – أَكْثَرَ مِنْ حُـرُوفِ مُفْـرَدِهِ .

وَأَمَّـا [مُفْـرَدُ] قُـمْنَا فَهُـوَ " التَّـاءُ " فِي " قُـمْتُ " لأَنَّـهَا لِلْمُـتَكَلِّمِ وَهِيَ مُتَّصِلَـةٌ مِثْـلُ النُّـونِ وَالأَلِفِ فِي " قُمْنَـا " ، وَالضَّمِيرُ فِي " قُمْنَـا " حَرْفَـانِ فَكَانَ أَكْثَـرَ مِنْ وَاحِدٍ .

وَأَمَّـا " التَّـاءُ " فِي " قُمْتَ " فَالْقَوْلُ فِيـهَـا كَالْقَوْلِ فِي ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَكَانَتْ حَرَكَتُـهَا فَتْحَـةً : إِمَّـا حَمْلاً عَلَى فَتْحَةِ " التَّـاءِ " فِي " أَنْتَ " ، وَإِمَّـا لأَنَّ الْمُـخَـاطَبَ مُتَـرَاخٍ عَنِ الْمُـتَكَلِّمِ فَجُـعِـلَ لَهُ الْفَتْحُ الَّذِي هُوَ مِن مَـخْـرَجِ الأَلِفِ الْمُتَـرَاخِيَةِ عَنْ مَخْرَجِ الضَّمَّـةِ الَّتِي هِيَ مِنْ مَخْرَجِ الْـوَاوِ (٣) .

وَأَمَّـا " التَّـاءُ " فِي " قُـمْتِ " فَكَسْـرَةُ " التَّـاءِ " لِلْفَـرْقِ بَيْنَ الْمُـخَـاطَبِ وَالْمُخَاطَبَةِ لَمَّا اشْتَرَكَا فِي اللَّـفْظِ ، وَقِيلَ : لأَنَّ الْكَسْـرَ يُشْبِهُ " الْيَـاءَ " وَهِيَ – أَعْنِي " الْيَـاءَ " – مِمَّـا يُؤَنَّثُ بِهَا فِي نَحْـوِ " اضْـرِبِي ، وَتَضْـرِبِينَ " وَالْـمِيمُ فِي "قُمْتُمَا " لِمُجَاوَزَةِ الْوَاحِدِ ، وَلَمَّا كَانَتْ مُجَاوَزَةُ الْوَاحِدِ مُشْـتَـرَكَةً بَيْنَ التَّثْنِيَةِ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) في " قمنا " .

(٣) وقيل : أرادوا الفرق بين ضميرى المتكلم والمخاطب فنزلوا المتكلم منزلة الفاعل ونزلوا المخاطب منزلة المفعول .. فضموا تاء المتكلم لتكون حركتها مجانسة لحركة الفاعل ، وفتحوا تاء المخاطب لتكون حركتها من جنس حركة المفعول " عن ابن يعيش ٣ / ٨٦ .

وَالْجَمْعِ أَتَــواْ بِمَا يُفَرِّقُ بَيْنَــهُمَا وَهُــوَ " الأَلِفُ " ، وَ " الـتَّـاءُ " هِيَ الاسْـــمُ [هُنَـا] (١) ، وَقِيلَ : " تُمَـا " (٢) وَهُــوَ ثَـلاَثَـةُ أَحْرُفٍ ، وَالتَّـاءُ هِيَ عُمْدَةُ الاسْمُ ، وَإِنَّمَـا ضُـمَّتْ هَذِهِ " التَّـاءُ " وَإِنْ كَانَتْ فِي الْوَاحِدِ مَفْتُوحةً حَمْلاً عَلَى " التَّـاءِ " فِي " قُمْتُم " لِمُشَارَكَةٍ بَيْنَهُمَا فِي مُجَاوَزَةِ الْوَاحِدِ .

وَأَمَّـا " قُمْتُمْ " فَالأَصْـلُ فِيه " قُمْتُمُو " بِالْوَاوِ الْمُفِيدَةِ لِمَعْنَى الْجَمْعِ ؛ لِأَنَّهَا فِي مُقَابَلَةِ الأَلِـفِ فِي " قُمْتُمَا " ، وَتُحْذَفُ الْوَاوُ هُنَـا لِدَلاَلَةِ ضَمَّـةِ الْمِيمِ عَلَيْهَا ، وَالاسْمُ هُـوَ " التَّـاءُ " ، وَقِيلَ : الْمَجْمُوعُ [وَ] عُمْدَةُ الاسْمِ " التَّـاءُ " .

وَأَمَّـا " قُمْتُنَّ " فَالنُّونُ الْمُشَدَّدَةُ فِيهِ فِي مُقَابَلَةِ الْمِيمِ وَالْوَاوِ فِي " قُمْتُمُو " لِأَنَّهَا ـ أَعْنِي النُّونَ الْمُشَدَّدَةَ ـ بِحَرْفَيْنِ ، أَحَدُهُمَا سَاكِنٌ وَهُـوَ الأَوَّلُ كَمَا أَنَّ الْمِيمَ وَالْوَاوَ فِي " قُمْتُمُو " أَحَدهُمَـا سَاكِنٌ وَهُوَ الثَّانِي .

وَأَمَّـا " النُّـونُ " فِي " قُمْنَ " فَهِيَ اسْمٌ ، وَهِيَ ضَمِيرُ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ .

وَبَـاقِي الضَّمَـائِرِ مَعْرُوفٌ ، وَإِنَّمَـا ذَكَرْنَـا مِنْـهُ مَـا فِيهِ إِشْكَالٌ .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) قوله " تما " غير واضح في الأصل ، وقال ابن القوّاس في شرحه لوحة ١٠٨ " وأمَّا الميم والألف في « قمتما » فمجموعهما عبارة عن ضمير المخاطبين مُطْلقاً ، لأنَّه لَمَّا فارق المظهر في المعنى ـ لامتناع تنكيره ـ فارقه في اللفظ وكان ما قبل الميم مضموماً حملاً لها على الواو » ، وقال الشريشي في شرحه ٨/٢ » وأمَّا ضمير المخاطب المثنَّى فهو التاء والميم والألف في نحو قوله : " قمتما » .

[الضمير المنصوب المنفصل]

وَاللَّفْظُ بِالْمَنْصُوبِ إِنْ فَصَلْتَهُ   إِيَّايَ إِيَّانَا وَمَنْ خَاطَبْتَهُ
إِيَّاكَ إِيَّاكِ وَقُلْ : إِيَّاكُمَا   إِيَّاكُمُو إِيَّاهُمُ إِيَّاهُمَا
إِيَّاهُ إِيَّاهَا وَإِيَّاهُنَّا   جَمْعُ الإِنَاثِ مِثْلُ إِيَّاكُنَّا

/لَمَّا ذَكَرَ الْمَرْفُوعَ الْمَوْضِعِ مُنْفَصِلَهُ قَبْلَ مُتَّصِلِهِ أَخَذَ يَذْكُرُ ٩٦/ب
الْمَنْصُوبَ الْمَوضِعِ وَبَـدَأَ بِمُنْفَصِلِهِ قَبْلَ مُتَّصِلِهِ عَلَى التَّرْتِيبِ السَّابِقِ فِي الْمَرْفُوعِ وَقَدْ بَيَّنَا عِلَّةَ بِدَايَتِهِ بِالْمُنْفَصِلِ مِنَ الْمَرْفُوعِ فَاجْعَلْهُ عِلَّةَ لِبَدَايَتِهِ بِالْمَنْصُوبِ (١) ، وَهَذِهِ الضَّمَائِرُ اثْنَا عَشَرَ مَوْضِعاً أَيْضًا ، اثْنَانِ لِلْمُتَكَلِّمِ وَهُمَا " إِيَّاىَ ، وَإِيَّانَا " ، وَخَمْسَةٌ لِلْمُخَاطَبِ وَهِيَ " إِيَّاكَ " لِلْمُذَكَّرِ مِنْهُ ، وَ" إِيَّاكِ " لِلْمُؤَنَّثِ مِنْهُ ، وَ"إِيَّاكُمَا " لِلاثْنَيْنِ مِنْهُ مُذَكَّرَيْنِ كَانَا أَوْ مُؤَنَّثَيْنِ ، وَ" إِيَّاكُمْ " لِلْجَمَاعَةِ الذُّكُورِ ، وَ" إِيَّاكُنَّ " لِلْمُخَاطَبَاتِ وَخَمْسَةٌ لِلْغَائِبِ وَهِيَ " إِيَّاهُ " لِلْمُذَكَّرِ مِنْهُ ، وَ" إِيَّاهَا " لِلْغَائِبَةِ ، وَ" إِيَّاهُمَا " لِلْغَائِبَيْنِ وَالْغَائِبَتَيْنِ ، وَ"إِيَّاهُمْ " لِلْغَائِبِينَ ، وَ« إِيَّاهُنَّ » لِلْغَائِبَاتِ . فَهَذِهِ اثْنَا عَشَرَ ضَمِيراً مَنْصُوبَةً مُنْفَصِلَةً ، أَمَّا نَصْبُهَا فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا كَوْنُهَا مُنْفَصِلَةً ؛ فَلِتَقَدُّمِهَا عَلَى الْعَامِلِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾(٢) ، وَيُفْصَلُ

---

(١) قال المؤلف في ص ٦١٢ فيما تقدَّم : " وبدأ بالمنفصل قبل المتَّصل ، لأنه يجري مجرى الظاهر ؛ لقيامه بنفسه من غير حاجة إلى اتصاله بكلمةٍ أخرى " .

(٢) سورة الفاتحة : ٥ .

بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ كَقَــوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِلاَّ عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ﴾ (١) ، وَقَدْ جَاءَ مَفْعُولاً بِهِ مُقَدَّماً وَمَفْصُولاً كَمَا فِي الآيَتَيْنِ ، وَقَدْ جَاءَ مَصْدَراً نَحْوُ " قِيَامُ زَيْدٍ إِيَّاهُ قُمْتُ " ، فَـ " إِيَّاهُ " ضَمِيرُ الْقِيَامِ الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ ، وَمَفْعُــولاً فِيهِ عَلَى السَّعَةِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : " يَوْمُ الْجُمُعَةِ إِيَّاهُ سِرْتُ " ، فَـ "إِيَّاهُ" ضَمِيرُ الْيَوْمِ ، وَمَفْعُولاً مَعَهُ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَآلَيْتُ لاَ أَنفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً ... تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلاً بَعْدِي (٢)

وَيَقَعُ مَعْطُوفاً عَلَى اسْمِ « إِنَّ » ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ (٣) ، وَخَبَرَ " كَانَ " ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَيْنَنَا (٤)

وَ" خَبَرَ " مَا " نَحْوُ : « مَا هُوَ إِيَّاكَ " ، وَيَقَعُ مُسْتَثْنًى نَحْوُ " ضَرَبَ الْقَوْمُ زَيْداً ، وَانْطَلَقُوا إِلاَّ إِيَّاهُ " .

---

(١) سورة التوبة : ١١٤ ، والضمير في قوله " إياه " راجع إلى إبراهيم ، والواعد : أبوه ، وقيل : الواعد إبراهيم ، أيْ : وعد إبراهيم أباه بالاستغفار له ، فلمَّا مَاتَ مشركاً تَبَرَّأَ منه .

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين ١/١٥٩ برواية (فأقسمت .. أدعك وإياها ..) .
أحذو : بالذال المعجمة يعني " أقول " ، ويروى " أحدو " بالدال المهملة والمعنى أغنِّي بها .. والضمير في " تكون " يعود إلى خالد ابن أخته وكان يبعثه إلى معشوقة له تدعى أمَّ عمرو ، فأفسدها عليه .
وهو في العينى ١/٢٩٥ ، والهمع ١/٦٣ ، ٢٢٠ ، والدرر اللوامع ١/٤٠ ، ١٨٩ ، وحاشية الصبان ١/١٢٨ .

(٣) سورة سبأ ١١٤ .

(٤) هذا صدر بيت لعمر بن أبي ربيعة ، وروايته في الديوان ٦٤ .
لئن كان إيَّاهُ لقد حالَ بعدنا ... عن العهد ، والإنسان قد يَتَغَيَّرُ
وهو في ابن يعيش ٣/١٠٧ وشرح الكافية للرضى ٢/١٩ ، والمقرب ١/٩٥ ، والعينى ١/٣١٤ ، والتصريح ١/١٠٨ ، والخزانة ٢/٤٢٠ بولاق .

وَقَدْ اخْتَلَفَ كَلامُ الْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الأَسْمَاءِ ، وَالْقَوْلُ الْمَنْصُورُ أَنَّ " إِيَّا " اسْمٌ مُضْمَرٌ (١) وَمَا بَعْدَهُ مِنْ الْعَلاَمَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ ، وَالْمُخَاطَبِ وَالْمُخَاطَبَةِ ، وَالْغَائِبِ ، وَالْغَائِبَةِ ، وَتَثْنِيَتِهِمَا ، وَجَمْعِهِمَا حُرُوفٌ مُخَلَّصَةٌ لِلْخِطَابِ ، وَغَيْرِهِ ، مُجَرَّدَةٌ مِنَ الاسْمِيَّةِ ، فَالْكَافُ فِي " إِيَّاكَ " كَالْكَافِ فِي "ذَاكَ " وَ " أُولَئِكَ " حَرْفُ خِطَابٍ لاَ مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ ، فَالْكَافُ فِي " إِيَّاكَ " وَأَخَوَاتِهِ كَالتَّاءِ فِي " أَنْتَ " وَأَخَوَاتِهِ ، لَكِنَّ قَوْلَهُم : " إِيَّايَ ، وَإِيَّاهُ " وَمَا زَادَ عَلَيْهِمَا نَحْوُ " إِيَّانَا ، وَإِيَّاهُمَا " فَإِنَّ هَذِهِ لَمْ تُسْتَعْمَلْ فِي غَيْرِ هَذِهِ الأَسْمَاءِ [إِلاَّ اسْمًا] (٢)- أَعْنِي يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ ، وَهَاءَ الْغَائِبِ ، " وَ " نَا " فِي " إِيَّانا " - بِخِلاَفِ الْكَافِ الَّتِي وُجِدَتْ حَرْفًا فِي أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ وَغَيْرِهَا ، وَأَمَّا يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ فَلَمْ تُسْتَعْمَلْ إِلاَ اسْمًا ، وَلاَ يُمْنَعُ أَنْ يُقَالَ : إِنْ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ وَعَلاَمَةَ الْغَيْبَةِ جُرِّدَتْ مِنَ مَعْنَى الاسْمِيَّةِ لِتَدُلَّ عَلَى مَادَلَّتْ عَلاَمَاتُ الْخِطَابِ(٣) ، أَلاَ تَرَى أَنَّهُمْ قَدْ أَخْرَجُوا بَعْضَ الضَّمَائِرِ - فِي بَابِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُبْتَدأِ وَالْخَبَرِ - إِلَى بَابَ الْحُرُوفِ الْمَحْضَةِ حَتَّى إِنَّهَا لاَ مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ ، نَحْوُ " كُنْتُ أَنَا الْقَائِمَ ، وَكُنْتَ أَنْتَ الْقَائِمَ ، وَكُنَّا نَحْنُ الْقَائِمِينَ " ، حَتَّى إِنَّ الْخَلِيلَ اسْتَعْظَمَ ذَلِكَ عَلَىَ مَا حَكَاهُ عَنْهُ سِيَبَوِيْهِ فِي كِتَابِهِ (٤) .

---

(١) هذا هو مذهب سيبويه وجمهور البصريِّينَ كما في الكتاب ٣٥٥/٢ هارون ، والإنصاف مسألة ٩٨ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) راجع سر صناعة الإعراب ٣١٥/١ ، فقد أفاده منه المؤلف .

(٤) انظر الكتاب ٣٩٧/٢ هارون ، وفيه " وكان الخليل يقول : والله إنه لعظيم جعلهم " هو " فصلاً في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة " ما " إذا كانت ما لغواً " .

وَقَالَ ٱلْكُوفِيُّونَ : هَذِهِ الْكَلِمُ بَعْدَ " إِيَّا " هِيَ ٱلأَسْمَاءُ ٱلْمُضْمَرَةُ ، وَ "إِيَّا" عِمَادٌ [١] عُمِدَتْ بِهِ ، وَهَذَا عَكْسُ ٱلْقَوْلِ ٱلأَوَّلِ [٢] .

وَقِيلَ : " إِيَّاكَ " بِكَمَالِهَا اسْمٌ مُضْمَرٌ [٣] .

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ " إِيَّا " اسْمٌ ظَاهِرٌ مُضَافٌ إِلَى هَذِهِ الضَّمَائِرِ ، وَهِيَ ٱلْغَالِبَةُ عَلَى إِضَافَتِهِ [٤] ، وَحَكَى الْخَلِيلُ إِضَافَتَهُ إِلَى الظَّاهِرِ [٥] فِي قَوْلِهِمْ : « إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِّ » ٩٧ / أ بِجَرِّ "الشَّوَابِّ" ، وَهِيَ جَمْعُ " شَابَّةٍ " ، وَقَدْ صَحَّفَ بَعْضُهُمْ هَذَا فَقَالَ : (إِيَّاهُ وَإِيَّا السَّوْآتِ " جَمْعُ " سَوْءَةٍ " ، وَالسَّوْءَةُ ") [٦] يَنْبَغِي أَنْ يَتَّقِيَهَا ٱبْنُ السِّتِّينَ وَمَنْ دُونَهُ [وَ] مَنْ فَوْقَهُ فِي السِّنِّ ، فَلاَ اخْتِصَاصَ لِمَنْ بَلَغَ السِّتِّينَ بِذَلِكَ ، وَقَدْ أَوْقَعُوا "إِيَّا " مَوْقِعَ الظَّاهِرِ ، أَنْشَدَهُ سِيبَوَيْهِ :

---

(١) قوله " عماد " أي : زيادة يعتمد عليها لواحقها ليتميز الضمير المنفصل من المتصل . انظر التصريح ١/١٠٣ .

(٢) انظر الإنصاف ٦٩٥ المسألة ٩٨ ، ورصف المباني ١٣٩ .

(٣) نسبه ابن الأنباريّ في الإنصاف ٦٩٥ لبعض الكوفيين .

(٤) هذا هو مذهب أبي سحاق الزَّجَّاجِ ، راجع كتابه معاني القرآن وإعرابه ١/١١ ، والإنصاف ٦٩٥ ، والجنى الداني ٥٣٦ .

(٥) انظر الكتاب ١/٢٧٩ هارون ، ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج ١/١١ ، والإنصاف ٦٩٥ ، ٦٩٧ والمرتجل ٣٣٥ .

(٦) ما بين القوسين سقط معظمه من الأصل ، وما في الأصل هو " جمع شابة ، والشواب ينبغي ... " والمثبت من (ف) ، ولمعنى هذا القول انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/١٦١ ، وفيه أنَّ الرواية الثانية صحيحة المعنى .

كَـأنَّا يَـوْمَ قُرَّى إِ   م   نَّمَا نَقْتُلُ إِيَّــــــانَا (١)

فَـاسْتَعْـمَلَ " إِيَّـانَـا " فِي هَذَا الْبَيْتِ اسْتِعْمَالَ الظَّاهِـرِ ، وَهُوَ « النَّفْسُ » كَأنَّهُ قَالَ : إِنَّمَا نَقْتُـلُ أنَفُسَنَـا ، وَلَيْسَ هُوَ عَلَى إِقَامَـةِ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ مُقَامُ الْمُتَّصِلِ ضَرُورَةً(٢) ؛ لِأنَّـهُ لاَ يَكُونُ الْفَـاعِلُ وَالْمَـفْعُـولُ كَذَاتٍ وَاحِـدَةٍ إِلاَّ فِي أَفْعَالِ الْقُلُوبِ .

---

(١) البيت لذي الأصبع العدوانيّ ، وهو شاعر معمَّرٌ من شعراء الجاهليّة ، واسمه حرثان بن محرث ، وقيل غير ذلك . انظر الخزانة ٤٠٨/٢ بولاق . وقيل : هو لأبي بجيلة ، ونسبه سيبويه لبعض اللصوص دونما تعيين ، وهو في الكتاب ١١١/٢ ، ٣٦٢ هارون ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١٧٩/٢ ، وللأعلم ٢٧١/١ وكنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ ٢١٠ ، وإعراب ثلاثين سورة ٢٥ ، والخصائص ١٩٤/٢ ، وضرائر الشعر ٢٦١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢٢ ، والإنصاف ٦٩٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٤/١ ، وابن يعيش ١٠١/٣ ، ١٠٢ ، وابن الشجرى ٣٩/١ ، والخزانة ٤٠٦/٢ بولاق . قرّى : بالضم وتشديد الراء : موضع في بلاد بني الحارث بن كعب .

(٢) انظر المفصل ١٢٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٤/١ حيث نسب ذلك إلى الزمخشري .

[الضمير المنصوب المتصل)

وَإِنْ تَصِلْ بِالْفِعْلِ قُلْتَ : صَنَنِي ... وَالنُّونُ وَاقٍ وَكَــذَاكَ إِنَّنِي
وَصَنَنَا وَصَدَّهُ وَصَدَّكَـــا ... وَثَنِّ وَاجْمَعْ وَكَذَاكَ إِنَّكَـــا
وَقِسْ فَكُلُّ مَا بَقِيَ مَفْهُـــومُ ... وَهَكَذَا مَغِيبُهُ مَعْلُـــومُ

قَوْلُهُ : " وَإِنْ تَصِلْ بِالْفِعْلِ " أَيْ : وَإِنْ تَصِلِ الْمُضْمَرَ الْمَنْصُوبَ الْمَوْضِعِ بِالْفِعْلِ ، وَهَذِهِ الْمُضْمَرَاتُ اثْنَا عَشَرَ [مَوْضِعًا] (١) أَيْضًا عَلَى مَا مَضَى تَفْصِيلُهُ ، اثْنَانِ لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَخَمْسَةٌ لِلْمُخَاطَبِينَ ، وَخَمْسَةٌ لِلْغَائِبِينَ .

[نون الوقـــاية]

قَوْلُهُ : " وَالنُّونُ وَاقٍ " الْوَاقِي مَا يَقِي الشَّيْءَ ، أَيْ : يَحْفَظُهُ ؛ لِأَنَّ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِاسْمٍ أَوْ حَرْفٍ يَلْزَمُهَا كَسْرُ مَا قَبْلَهَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ فِيهِمَا ، أَمَّا إِذَا اتَّصَلَتْ بِالْفِعْلِ لَمْ تَحْتَمِلِ الْكَسْرَ فِيهِ ؛ إِذْ كَانَ بِمَعْزِلٍ عَنْ كَسْرِ آخِرِهِ إِعْرَابًا أَوْ بِنَاءً ، فَزَادُوا نُونًا قَبْلَ الْيَاءِ لِتَقَعَ الْكَسْرَةُ عَلَى النُّونِ صِيَانَةً لِلْفِعْلِ مِنَ الْكَسْرِ الَّذِي يُشْبِهُ الْجَرَّ ، فَلِذَلِكَ سَمَّوْهَا نُونَ الْوِقَايَةِ (١)؛ لِأَنَّهَا وَقَتْ آخِرَ الْفِعْلِ مِنَ الْكَسْرِ ، أَيْ : حَفِظَتْهُ ، وَإِنَّمَا زِيدَتْ دُونَ غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ أَوْلَى مَا زِيدَ حُرُوفُ الْمَدِّ وَاللِّينِ ، فَإِنْ فَاتَتْ لِمَانِعٍ مَا فَأَوْلَى مَا

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) ويسميه الكوفيون نون العماد ؛ لأن معتمد الكسرة التي قبل الياء يصير عليها .

خَلَفَهَا مِنَ الزِّيَادَةِ مَاأَشْبَهَهَا فِي زِيَادَةِ الصَّوْتِ وَهُوَ النُّونُ ؛ لأَنَّهُ حَرْفٌ أَغَنٌّ ، والْغُنَّةُ زِيَادَةٌ فِي الصَّوْتِ كَمَا أَنَّ الْمَدَّ كَذَلِكَ ، وَلِهَذِهِ الْمُشَابَهَةِ جَعَلُوا النُّونَ عَلامَةَ الرَّفْعِ فِي الأَمْثِلَةِ الْخَمْسَةِ كَمَا كَانَتْ حُرُوفُ الْمَدِّ عَلامَاتِ الإِعْرَابِ فِي الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ ، وَالتَّثْنِيَةِ ، وَجَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ .

وَهَذِهِ النُّونُ تَلْزَمُ الْمَاضِيَ مَعَ " الْيَاءِ " لِتَصُونَهُ عَنِ الْكَسْرِ ، إِمَّا لَفْظًا كَصَدَّنِي ، وَإِمَّا تَقْدِيرًا نَحْوُ " أَعْطَانِي ، وَرَمَانِي " ، فَإِنَّ التَّقْدِيرَ كَاللَّفْظِ .

وَأَمَّا الْمُضَارِعُ فَتَلْزَمُهُ مَعَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ مَا لَمْ يَكُنْ رَفْعُهُ بِثُبُوتِ النُّونِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الأَمْرَانِ نَحْوُ " يُكْرِمُونَنِي ، وَيُكْرِمُونِي " ، فَالْحَذْفُ ؛ لِثِقَلِ اجْتِمَاعِ الْمِثْلَيْنِ ، وَالإِثْبَاتُ عَلَى الأَصْلِ .

فَحَصَلَ مِنْ هَذَا أَنَّ إِلْحَاقَ (١) نُونِ الْوِقَايَةِ لِلْفِعْلِ وَاجِبٌ ، وَجَائِزٌ .

فَالْوَاجِبُ فِي ثَلاثَةِ مَوَاضِعَ : فِي الْمَاضِي [وَفِي] (٢) الأَمْرِ ، وَفِي الْمُضَارِعِ مَاعَدَا الأَمْثِلَةَ الْخَمْسَةَ ، وَأَمَّا الْجَائِزُ فَفِي الأَمْثِلَةِ الْخَمْسَةِ .

قَوْلُهُ : " وَكَذَاكَ إِنَّنِي " لَمَّا أَشْبَهَتْ " إِنَّ " وَأَخَوَاتُهَا الْفِعْلَ فِي الْعَمَلِ وَفِي بِنَاءِ أَوَاخِرِهَا عَلَى الْفَتْحِ أَدْخَلُوهَا نُونَ الْوِقَايَةِ لِقُوَّةِ شَبَهِهَا بِالْفِعْلِ ، وَلاَ تَلْزَمُ النُّونُ فِي " إِنَّ ، وَأَنَّ " ، وَلَكِنَّ " كَرَاهِيَةَ اجْتِمَاعِ النُّونَاتِ كَمَا لَمْ يَلْزَمْ فِي " يَضْرِبُونَ " ، وَيُخْتَارُ إِثْبَاتُ النُّونِ فِي " لَيْتَ " نَحْوُ " لَيْتَنِي قَائِمٌ " ، لِعَدَمِ اجْتِمَاعِ الأَمْثَالِ ؛ إِذْ لاَ نُونَ فِي آخِرِهَا .

---

(١) في (ف) " إثبات " .

(٢) سقط من الأصل .

وَقَدْ تَدْخُلُ هَذِهِ النُّونُ الْأَسْمَاءَ وَالْحُرُوفَ ، أَمَّا دُخُولُهَا فِي الْأَسْمَاءِ فَشَاذٌّ ، وَمُطَّرِدٌ ، فَالشَّاذُّ دُخُولُهَا عَلَى الْمُعْرَبِ ، وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ تَشْبِيهًا لَهُ بِالْفِعْلِ ، قَالَ الشَّاعِرُ : ٩٧ / ب

وَلَيْسَ حَامِلَنِي إِلاَّ ابْنُ حَمَّالِ (١)

حَمَلَهُ عَلَى " يَحْمِلُنِي " .

وَأَمَّا الْمُطَّرِدُ فَالْمَبْنِيُّ نَحْوُ " لَدُنْ " قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ (٢) وَكَذَلِكَ " قَدْنِي " ، وَ " قَطْنِي " بِمَعْنَى " حَسْبِي " دَخَلَتِ النُّونُ مَعَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ لِتَحْفَظَ عَلَى هَذِهِ الْأَسْمَاءِ سُكُونَهَا الَّذِي بُنِيَتْ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَمِثْلُ " مِنْ " ، وَ " عَنْ " ، تَقُولُ : " مِنِّي ، وَعَنِّي " لِتَحْفَظَ السُّكُونَ عَلَى الْحَرْفِ .

---

(١) هذا عجز بيت لم أعثر على قائله ، وصدره :

ألا فتًى من بَنِي ذبيان يحملني

قال البغدادي في الخزانة ١٨٥/٢ بولاق : " وهو من أبيات لم أرها إلا في كامل المبرد ، قال فيه أنشدنا أبو محلم السعدي " .

انظر : الكامل ٣٦٣/١ ، والإنصاف ١٢٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢٣/٢ ، وابن يعيش ١٤٣/٧ .

قيل : إن النون في « حاملني » ليست للوقاية وإنما هي نون التنوين . وقيل : الرواية : (وليس يحملني) ، ولا شاهد على هذه الرواية .

وفي الخزانة ١٨٧/٢ بولاق " ويحملني : من حمله إذا أعطاه دابة تحمله وحمال هنا مبالغة حامل بالمعنى المذكور ، و (حاملني) فيمن رواه خبر " ليس " مقدم وما بعد " إلا " اسمها ، وعلى رواية (ليس يحملني) اسمها ضمير الشأن .

(٢) سورة الكهف : ٧٦ .

وَقولُهُ :" وَقِسْ فَكُلُّ مَا بَقِي مَفْهومُ " أَيْ : مَا بَقِيَ [مِنْ] (١) تَمَامِ الاثْنَيْ عَشَرَ مُضْمَراً [قِسْهُ](٢) عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمُضْمَراتِ فَهُوَ مِثْلُهُ وَذَلِكَ لأَنَّهُ لَمْ يُمَثِّلْ مِنَ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ الْمَنْصُوبِ الْمَوْضِعِ إلاَّ بِأَرْبَعَةِ ضَمَائِرَ ، وَهِيَ " صَدَّنِي ، وَصَدَّنَا ، وَصَدَّهُ ، وَصَدَّكَ " ، وَذَكَر التَّثْنِيَةَ والْجَمْعَ بِغَيْرِ مِثَالٍ ، فَلِذَلِكَ قَالَ " قِسْ عَلَى مَا تَقَدَّمَ " ، أَيْ : اجْعَلِ اثْنَيْنِ لِلْمُتَكَلِّمِ وَهُمَا "صَدَّنِي ، وَصَدَّنَا" ، وَخَمْسَةً لِلْمُخَاطَبِ وَهِيَ " صَدَّكَ ، [صَدَّكِ](١) ، صَدَّكُمَا ، صَدَّكُمْ ، صَدَّكُنَّ .

وَقَوْلُهُ : " وَهَكَذَا مَغِيبُهُ مَعْلُومُ " أَيْ : كَمَا عُلِمَ غَائِبُ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ وَهُوَ خَمْسَةٌ كَذَلِكَ ، هَذَا وَهِيَ " صَدَّهُ ، صَدَّهَا ، صَدَّهُمَا ، صَدَّهُمْ ، صَدَّهُنَّ " .

قَوْلُهُ : " وَكَذَاكَ إِنَّكَا " يَعْنِي فِي اخْتِلاَفِ صِيَغِ الْمُضْمَرِينَ عَلَى التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ فِي الْفِعْلِ ، وَهُوَ اثْنَا عَشَرَ مُضْمَراً (٣) .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل " فسته " .

(٣) وهي " إنَّني - إننا - انَّك - إنَّكِ - إنكما - إنكم - إنكُنَّ - إنَّه - إنَّها - إنهما - إنَّهم - إنَّهنَّ " .

[المضمر المجـرور]

وَالْمُضْمَرُ الْمَجْرُورُ حَتْمًا يَتَّصِلْ بِالاسْمِ أَوْ بِالْحَرْفِ لَيْسَ يَنْفَصِلْ
نَحْوُ غُلَامِي لِي عَلَى مَا قُدِّمَا وَأَشْرَعُ الآنَ أُبِينُ الْمُبْهَمَا

قَوْلُـهُ : " الْمُضْمَرُ الْمَجْرُورُ " [أَيْ : الْمَجْـرُورُ] (١) الْمَوْضِعِ ، قَوْلُـهُ : " حَتْمًا يَتَّصِلْ " أَيْ : يَتَّصِلُ بِعَامِلِهِ وُجُوبًا ، وَإِنَّمَا وَجَبَ اتِّصَالُهُ بِعَامِلِهِ ؛ لأَنَّ الْمُضْمَرَ خَلَفٌ عَنِ الْمُظْهَرِ وَنَائِبٌ عَنْهُ ، وَالْمُظْهَرُ (٢) الْمَجْرُورُ لاَ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى عَامِلِهِ وَلاَ الْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَامِلِهِ فَمُضْمَرُهُ كَذَلِكَ ، وَلَمَّا كَانَ الْمُظْهَرُ الْمَرْفُوعُ وَالْمَنْصُوبُ يَصِحُّ فِيهِمَا التَّقْدِيمُ نَحْوُ " زَيْدٌ ضَرَبَ ، وَعَمْرًا أَكْرَمْتُ " جَازَ فِي ضَمِيرَيْهِمَا مَا جَازَ فِيهِمَا ، أَلاَ تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، لاَ يَجُوزُ تَقْدِيمُ " زَيْدٍ " عَلَى " الْبَاءِ " ، وَلاَ الْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا مَعَ قِيَامِهِ بِنَفْسِهِ فَمَا ظَنُّكَ بِالْمُضْمَرِ الَّذِي هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " لَيْسَ يَنْفَصِلْ " .

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَوْلُهُ : حَتْماً يَتَّصِلْ " يُغْنِي عَنْهُ .

قُلْتُ : لاَ ، لأَنَّ الْمَرْفُوعَ وَالْمَنْصُوبَ قَدْ يَتَّصِلاَنِ حَتْماً فِي نَحْوِ " ضَرَبْتُ " وَلاَ يَجُوزُ " ضَرَبَ أَنَا " ، وَكَذَلِكَ " ضَرَبْتُكَ " ، وَلاَ يَجُوزُ " ضَرَبْتُ إِيَّاكَ " وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ يَنْفَصِلاَنِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ .

قَوْلُهُ : " نَحْوُ غُلَامِي لِي ، "بَيَّنَ بِهَذَا الْمِثَالِ أَنَّ الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ إِنَّمَا يَتَّصِلُ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، أَوْ بِالاسْمِ وَقَدْ مَثَّلَ بِهِمَا وَفْقَ الْحُكْمِ السَّابِقِ مِنْ قَوْلِهِ : " يَتَّصِلُ بِالاسْمِ أَوْ بِالْحَرْفِ " ، أَمَّا التَّمْثِيلُ بِالاسْمِ فَقَوْلُهُ : " غُلَامِي " .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) فى الأصل " والمضمر " .

قَـوْلُـهُ : " عَلَـى مَـا قُـدِّمَـا " أَيْ : عَلَـى التَّـرْتِيبِ الَّذِي سَـبَقَ فِي (الاْثْنَى عَشَـرَ) (١) ضَمِيـراً ، مِنْهَـا اثْنَـانِ لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَخَمْسَـةٌ لِلْمُخَاطَبِينَ ، وَخَمْسَةٌ لِلْغَائِبِينَ ، وَ " الْيَاءُ " فِي غُلاَمِي " ، وَ " لِي " ضَمِيرَا الْمُتَكَلِّمِ ، أَحَدُهُمَا مُتَّصِلٌ بِالْحَرْفِ ، وَالآخَرُ مُتَّصِلٌ بِالاسْمِ ، وَالْـمُضَافُ إِلَيْـهِ يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَـةَ الْجُزْءِ مِنَ الْـمُضَـافِ ، وَهُوَ التَّنوِينُ ، وَكَذَلِكَ الْجَارُّ بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ مِنَ الْـمَجْرُورِ ، أَلاَ تَرَى إِلَى قَولِهِمْ : " هَـذَا حَبُّ رُمَّـانِيّ " (٢) ، وَالتَّقْدِيرُ : " هَذَا حَبِّي " ؛ لأَنَّ الَّذِي لَـكَ هُوَ الْحَبُّ لاَ الرُّمَّانُ ، فَلَوْلاَ أَنَّ الْـمُضَـافَ وَالْمُضَـافَ إِلَيْـهِ كَالاسْمِ الْوَاحِدِ لَـمَـا جَازَ إِضَـافَةُ الْحَبِّ إِلَى الرُّمَـانِ ، لَكِنْ لَـمَّـا أُضِيفَ الرُّمَّـانُ إِلَى " الْيَـاءِ " صَـارَا ٩٨/أ جَـمِـيـعـاً كَـالاسْمِ الْوَاحِـدِ ، وَهَذِهِ " الْيَـاءُ " تُسَكَّنُ لأَنَّهَـا لاَ تَقَعُ إِلاَّ مُـتَّصِلَةً بِجَـارِّهَا ، وَالأَصْلُ السُّكُونُ ، وَقَدْ تُحَـرَّكُ بِالْفَتْـحِ دُونَ غَيْرِهِ لِثِقَلِ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ عَلَى " الْيَـاءِ " ، وَإِنْ وَقَـعَتْ يَاءُ الْـمُـتَـكَلِّمِ بَعْـدَ الأَلِفِ حُـرِّكَتِ البَـتَّـةَ ، لاِلْتِـقَـاءِ السَّاكِنَيْنِ ، نَحْوُ " عَصَايَ " .

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الأَسْمَاءَ إِمَّـا أَنْ تَكُـونَ حُرُوفُـهَا مَهْمُوسَةً كَالْهَـــاءِ فِي " غُلاَمِه " ، وَ " الْكَافِ " فِي " غُلاَمِكَ " ، وَ " التَّـاءِ " فِي " قُمْتُ " ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا حَــرْفُ مَدٍّ أَوْ شِــبْهُ حَرْفِ الْمَدِّ ، لاَ تَجِدُ مُضْــمَراً يَخْــلُو مِنْ ذَلِــكَ ، وَالْهَمْسُ وَالْمَدُّ قَرِيبَانِ مِنَ مَعْنَى الإِضْمَارِ ؛ لأَنَّ الْهَمْسَ قَرِيبٌ مِن الإِخْفَــاءِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَـالَى : ﴿ [فَـ] لاَ تَسْمَعُ إِلاَّ هَمْـساً ﴾ (٣) أَيْ : صَوْتـاً خَفِيـاً ،

---

(١) فى النسختين " الإحدى عشر " وهو تحريف لا شك فيه ، والصواب ما أثبتناه بدليل ما بعده من التفصيل .

(٢) انظر الكتاب ١/ ٤٣٦ هارون ، ومبادئ اللغة للإسكافي ٧٣ .

(٣) سورة طه ١٠٨ .

وَكَذَلِكَ الْحرْفُ اللَّيِّنُ ضَعِيفٌ خَفِيٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحَرْفِ الشَّدِيدِ (فَانْظُرْ) (١) كَيْفَ وَافَقَتْ حُرُوفُ الْمُضْمَرَاتِ أَسْمَاءَهَا فِي الْمَعْنَى .

وَعَدَدُ هَذِهِ الْمُضْمَرَاتِ سِتُّونَ مُضْمَراً ، وَمَنْ جَعَلَ " الْيَاءَ " فِي " تَضْرِبِينَ " اسْماً قَالَ : إِنَّهَا أَحَدٌ وَسِتُّونَ مُضْمَرًا (٢) ، وَإِنَّمَا كَانَتْ كَذَلِكَ لأَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ كُلَّ قِسْمٍ مِنْهَا اثْنَا عَشَرَ وَهِيَ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ ، وَالْمُنْفَصِلُ قِسْمَانِ مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ ، وَمَجْرُورٌ ، وَالْخَمْسَةُ إِذَا ضُرِبَتْ فِي اثْنَي عَشَرَ كَانَتْ سِتِّينَ مُضْمَراً ، البَارِزُ مِنْهَا ثَمَانِيَةٌ وَخَمْسُونَ ، وَالْمُسْتَتِرُ مِنْهَا اثْنَانِ وَهُوَ ضَمِيرُ الْوَاحِدِ الْغَائِبِ نَحْوُ " زَيْدٌ قَامَ " ، وَالْوَاحِدَةِ الْغَائِبَةِ نَحْوُ " هِنْدٌ قَامَتْ " .

---

(١) بياض في الأصل .

(٢) انظر شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٩٨ فما بعدها حيث جاء فيه : " وزاد سيبويه في ضمائر الرفع المتصلة ياء الخطاب في " تقومين ، وقومي " ، وخالفة الأخفشُ والمازنيُّ ، ذاهبين إلى أنَّهما علامة تأنيث والفاعل مستتر كما يستتر ضمير المفردِ في المذكَّر ، نحو : " يقوم ، وقم " ، وانظر أيضا الكتاب ١/٥ بولاق .

[القسم الثالث من المعارف]

" المبهـــــم "

فَالْمُبْهَمُ الْمَوْصُولُ وَالإِشَارَةْ   شَرَطْتُ فِي كِلَيْهِمَا انحِصَارَهْ

قَولُهُ " الْمُبْهَمُ الْمَوْصُولُ وَالإِشَارَهْ " يُرِيدُ أَنَّ الْمُبْهَمَ هُوَ الاسْمُ الْمَوْصُولُ ، وَاسْمُ الإِشَارَةَ ،أَيْ : الْمُبْهَمُ هُوَ هَذَانِ الصِّنْفَانِ مِنَ الْكَلاَمِ .

وَقَولُهُ : " شَرَطْتُ فِي كِلَيْهِمَا (انْحِصَارَهْ " أَيْ : شَرَطْتُ انْحِصَارَ الْمُبْهَمِ) (١) فِي كِلاَ هَذَيْنَ النَّوْعَيْنِ .

فَإِنْ قُلْتَ : الإِبْهَامُ يُضَادُّ التَّعْرِيفَ فَكَيْفَ يَكُونُ مَعْرِفَةً ؟

قُلْتُ : الإِبْهَامُ لَيْس يُضَادُّ التَّعْرِيفَ ، بَلْ ضِدُّ التَّعْرِيفِ التَّنْكِيرُ ، بَلْ الإِبْهَامُ يُخَالِفُ التَّعْرِيفَ لاَ يُضَادُّهُ ، وَمُخَالِفُ الشَّئْ يُجَامِعُهُ بِخِلاَفِ ضِدِّهِ ، لَكِنَّ ضِدَّ الإِبْهَامِ الإِبَانَةُ وَالإِيضَاحُ .

وَمَعْنَى كَوْنِ هَذِهِ الأَسْمَاءِ مُبْهَمَةً كَوْنُهَا لاَتَسْتَقِرُّ عَلَى مُسَمًّى ، وَلاَ تَلْزَمُهُ ، وَتَفْتَقِرُ إِلَى مَا يُبَيِّنُهَا فَهِيَ كَالْمُضْمَرِ فِي كَوْنِهِ لاَ يَسْتَقِرُّ عَلَى مُسَمًّى بَلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ يَقُولُ : " أَنَا فَعَلْتُ " ، وَكَذَلِكَ الْمُخَاطَبُ ، فَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الأَسْمَاءُ قَبْلَ اسْتِعْمَالِهَا فِي الْمُشَارِ إِلَيْهِ لاَ يَخْتَصُّ بِهَا شَيْءٌ بَلْ يَصِحُّ إِطْلاَقُهَا عَلَى الْجَمَادِ وَالْحَيَوانِ كَانَتْ مُبْهَمَةً بِاعْتِبَارِ اسْتِعْمَالِهَا ، فَأَمَّا حِينَ الإِشَارَةِ بِهَا [ف] لاَ تُسْتَعْمَلُ إِلاَّ فِي مُعَيَّنٍ (٢) ، فَهِيَ مَعْرِفَةٌ ، وَهِيَ مُبْهَمَةٌ

---

(١) في الأصل " انحصار المبهم " ، وما في (ف) أوضح .

(٢) في النسختين " معنى " ولعل الصواب ما أثبتناه .

بِاعْتِبَارِ وَضْعِهَا ، وَلِذَلِكَ قَالُوا فِي حَدِّ اسْمِ الإِشَارَةِ : "مَا وُضِعَ لِمُشَارٍ إِلَيْهِ" .

وَهَذَا الرَّسْمُ لِمَنْ يَعْرِفُ الإِشَارَةَ لُغَةً وَلاَ يَعْرِفُ أَسْمَاءَهَا ، وَكَذَلِكَ الْمَوْصُولُ : هُوَ مُبْهَمٌ مَعْرِفَةٌ، لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلِذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى الإِبَانَةِ بِالصِّلَةِ ، كَمَا تَحْتَاجُ أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ إِلَى الإِبَانَةِ بِالصِّفَةِ (١) .

(١) في (ف) " بالصلة " .

[الأسماء الموصولة]

وَذَلِكَ الْمَوْصُولُ يَحْتَاجُ صِلَهْ ... بجُمْلَةٍ فيهَا ضَميرٌ عَادَلَهْ
وَهِيَ تَكُونُ خَبَرِيَّةً يَصِحّ ... الصِّدْقُ وَالتَّكْذِيبُ فِيهَا مُتَّضِحْ

قَوْلُهُ : " وَذَلِكَ الْمَوْصُولُ " أَيْ : وَذَلِكَ الْمَوْصُولُ الَّذِي هُوَ أَحَدُ قِسْمَي الْمُبْهَمِ . ٩٨/ب

قَوْلُهُ : " يَحْتَاجُ صِلَه " أَيْ : يَحْتَاجُ إِلَى صِلَةٍ .

قَوْلُهُ : " بِجُمْلَةٍ "احْتَرَزَ فِيهِ مِنَ الْمُفْرَدِ ؛ إِذْ لاَ يَكُونُ صِلَةً [إِلاَّ] لِلأَلِفِ وَاللَّامِ بِمَعْنَى " الَّذِي " .

قَوْلُهُ : " فِيهَا ضَمِيرٌ " أَيْ : فِي الْجُمْلَةِ ، وَفِيهِ احْتِرَازٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : " مَرَرْتُ بِالَّذِي قَامَ عَمْرٌو " فَإِنَّهُ لاَ يَجُوزُ ، لِخُلُوِّ الْجُمْلَةِ عَنِ الضَّمِيرِ الرَّابِطِ لَهَا بِالْمَوْصُولِ .

قَوْلُهُ : " عَادَلَهْ " أَيْ : يَكُونُ مُعَادِلاً لِلْمَوْصُولِ (١) ، أَيْ :مُطَابِقاً لَهُ إِفْرَاداً ، وَتَثْنِيَةً ، وَجَمْعاً ، وَتَذْكِيراً وَتَأْنِيثاً ، وَإِنَّمَا وَجَبَ أَنْ يُعَادِلَ الضَّمِيرُ الْمَوْصُولَ ؛ لأَنَّهُ لَهُ وَهُوَ هُوَ فِي الْمَعْنَى .

قَوْلُهُ : " خَبَرِيَّةً " فِيهِ احْتِرَازٌ مِنْ الْجُمَلِ الأَمْرِيَّةِ وَالنَّهْيِيَّةِ وَالاسْتِفْهَامِيّةِ ، فَإِنَّهَا لاَ تَكُونُ صِلَةً ؛ لأَنَّهُ لاَ يَصِحُّ فِيهَا التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ .

قَوْلُهُ :" الصِّدْقُ وَالتَّكْذِيبُ فِيهَا مُتَّضِحْ " هَذَا تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ : " خَبَرِيَّةً " ، وَتَعْرِيفٌ لَهَا ؛ لأَنَّهُمْ يُعَرِّفُونَ الجُمْلَةَ الخَبَرِيَّةَ بِأَنَّهَا الَّتِي : " يَصِحُّ فِيهَا التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ ، أَيْ : هِيَ قَابِلَةٌ لَهُمَا عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ .

---

(١) قال صاحب الشرح المجهول في لوحة ٧٥ " قوله " : " عادله " اللاَّمُ فيه بمعنَى : إلي " تقديره " عادَ إليه " وليس رأيه – في نظرى – بعيداً من الصواب .

وَ " الصّدْقُ " فَاعِلُ " يَصِحُّ " ، وَ " التَّكْذِيبُ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " مُتّضِحٌ " خَبَرُهُ ، وَالْوَاوُ لِلْحَالِ ، وَالتَّقْدِيرُ : يَصِحُّ الصّدْقُ فِيهَا إِذْ التَّكْذِيبُ فِيهَا مُتّضِحٌ ، وَقَالُوا فِي تَعْرِيفِ الصِّلَةِ : " هِيَ كُلُّ جُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ مُوضّحَةٍ غَيْرِ مُفْتَقَرَةٍ إِلَى كَلاَمٍ ، وَفِيهَا عَائِدُ " ، وَقَدْ شَرَحْنَا الْقُيُودَ فِيمَا تَقَدَّمَ .

بَقِيَ قَوْلُهُم " مُوَضّحَةُ " فِيهِ احْتِرَازٌ عَنِ الْجُمْلَةِ التَّعَجُّبِيّةِ فَلاَ تَقَعُ (١) صِلَةً ؛ لإِبْهَامِهَا ، إِذِ الْمُبْهَمُ لاَ يُوَضّحُ الْمُبْهَمَ (٢) ، وَقَوْلُهُمْ : " غَيْرُ مُفْتَقَرَةٍ إِلَى كَلاَمٍ" فِيهِ احْتِرَازٌ مِنَ الْجُمْلَةِ الاسْتِدْرَاكِيَّةِ نَحْوُ " مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ " .

وَقَالُوا فِي حَدّ الْمَوْصُولِ : " هُوَ مَا احْتَاجَ إِلَى صِلَةٍ لِيَكُونَ بِهَا جُزْءاً مِنَ الْكَلاَمِ " وَهَذَا التَّعْرِيفُ اصْطِلاَحِيٌّ ، لِمَنْ يَعْرِفُ وَضْعَ الْمَوْصُولِ لُغَةً .

وَمِنْهُم مِنَ قَالَ : "مَا وُصِلَ بِجُمْلَةٍ "، وَالأَوّلُ أَجْوَدُ ، لأَنَّ الأَلِفَ [وَاللاّمَ] مِنَ الْمَوْصُولاَتِ وَلاَ تُوصَلُ بِجُمْلَةٍ بَلْ بِمُفْرَدٍ (٣) .

نَحْوُ الَّذِى قَامَ وَمِثْلُهُ الَّتِي ... وَمَنْ وَمَا وَالْجَمْعِ وَالتَّثْنِيَةِ
نَحْوُ اللَّذَيْنِ وَالَّذِينَ وَالأُلَى ... وَاللاّءِ وَاللاّتِى ، وَذُو قَدْ نُقِلاَ
عَنْ طَيّءٍ فِي "ذُو حَفَرْتُ" شَاهِدُ ... كَذَا الأُولَى فِي الشّعْرِ أَيْضًا وَارِدُ

---

(١) في (ف) " فلا يصح ".

(٢) قال الرَّضِيُّ في شرح الكافية ٢/ ٣٧ : " وقد أجاز ابن خروف وقوع التعجبية صلة من دون إضمار القول نحو " جاءني الَّذي ما أَحْسَنَهُ ، ومنعه ابن بابشاذ وسائر المتأخرين ، وهو الوجه ؛ لكونها إِنْشَائِيَّةً ، وانظر الهمع ١/ ٨٦ .

(٣) وذلك المفرد هو اسم الفاعل واسم المفعول ، نَحْوُ " هذا الضارب زيداً ، وهذا المضروب " أيْ : هذا الذي ضرب زيداً ، وهو الَّذي ضُرِبَ .

وَ "ذَا" الَّذِى مَعْ "مَا" فَقُلْ : مَاذَا تَرَى ... مَعْنَاهُ مَا الَّذِى تَرَى مُسْتَخْبِرَا

وَأَىٌّ الْمَوْصُولُ وَاللاَّمُ الَّتِى ... تُوصَلُ كَالْمُعْطَى بِهِ بِالصِّفَةِ

أَخَذَ يَذْكُرُ عَدَدَ الأسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ وَهِيَ تِسْعَةٌ غَيْرُ فُرُوعِ " الَّذِى " وَالَّتِي وَتَثْنِيَتِهِمَا وَجَمْعِهِمَا ، وَلاَ خِلاَفَ فِي اسْمِيَّةِ هَذِهِ الْمَوْصُولاَتِ إِلاَّ الأَلِفَ وَاللاَّمَ ؛ فإِنَّ فِي اسْمِيّتِهِمَا خِلاَفاً (١) .

قَوْلُهُ : " نَحْوُ الَّذِى قَامَ وَمِثْلُه الَّتِى " أَىْ : " الَّتِى " مِثْلُ " الَّذِى " فِى الإِفْرَادِ ، وَفِي كَوْنِهِ مَوْصُولاً ، وَلَيْسَ مِثْلَهُ فِى التَّذْكِيرِ ، وَ " الَّذِى " وَمُثَنَّاهُ وَمَجْمُوعُهُ ثَلاَثَةٌ ، وَ " الَّتِى " وَمُثَنَّاهَا وَمَجْمُوعُهَا ثَلاَثَةٌ أَيْضاً .

وَ" أَيٌّ " وَمُؤَنَّثُهُ " أَيَّةٌ " ، وَ " مَنْ " وَ " مَا " فَهَذِهِ عَشَرَةٌ ، وَهِيَ الَّتِى يَكْثُرُ اسْتِعْمَالُهَا فِى الْكَلاَمِ .

٩٩/أ وَأَمَّا " ذُو " فِى لُغَةِ طَيِّئٍ ، وَ " ذَا " مَعَ " مَا " الاسْتِفْهَامِيّةِ وَ " الأُولَى " فَقَلِيلَةُ الاسْتِعْمَالِ ، وَهِيَ بِهَا ثَلاَثَةَ عَشَرَ اسْماً .

وَأَمَّا اللاَّمُ فَفَرْعٌ عَلَى " الَّذِى " إِذَا كَانَتْ لِمُذَكَّرٍ ، وَعَلَى " الَّتِى إِذَا كَانَتْ لِمُؤَنَّثٍ .

وَهَذِهِ الأَسْمَاءُ مَبْنِيّةٌ ؛ لِشَبَهِهَا بِالْحُرُوفِ ، لأَنَّهَا تَفْتَقِرُ إِلَى الصِّلَةِ كَافْتِقَارِ الْحَرْفِ إِلَى غَيْرِهِ إِلاَّ "أَيًّا" فَإِنَّهَا مُعْرَبَةٌ إِمَّا لِتَمَكُّنِهَا بِالإِضَافَةِ ، وَإِمَّا حَمْلاً عَلَى نَظِيرِهَا وَهُوَ " بَعْضٌ " (٢) ، وَإِمَّا حَمْلاً عَلَى نَقِيضِهَا وَهُوَ " كُلٌّ " (٣) وَإِمَّا لأَنَّهَا خَرَجَتْ مُنَبِّهَةً عَلَى أَنَّ الأَصْلَ فِيمَا بُنِيَ مِنَ الأَسْمَاءِ أَنْ

---

(١) مذهب الجمهور أنها اسم موصول ، وذهب المازني ومن معه إلى أنها للتعريف ، وأن الضمائر عائدة على موصوفات محذوفة ، وضعفه ابن مالك فى شرح التسهيل ١/ ٢٢٤ ، وينظر أيضا شرح التسهيل لابن عقيل ١/ ١٤٩ ، والهمع ١/ ٨٤ .

(٢) إن أضيفت إلى معرفة .

(٣) إذا أضيفت إلى نكرة .

يَكُونَ مُعْرَباً (١) .

وَإِنَّمَا أَتَوْا " بِالَّذِى ، وَالَّتِى " تَوَصُّلاً إِلَى وَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجُمَلِ لِيَحْصُلَ لِلْمَعْرِفَةِ نَصِيبٌ مِنَ الْوَصْفِ بِالْجُمْلَةِ ، لَكِنَّ الْجُمْلَةَ نَكِرَةٌ ، وَالنَّكِرَةُ لاَ تُوصَفُ بِهَا الْمَعْرِفَةُ ، فَأَتَوا بِـ " الَّذِى " وُصْلَةً إِلى الْوَصْفِ بِالْجُمْلَةِ كَمَا أَتَوْا بِـ " ذُو " الَّتِي بِمَعْنَى "صَاحِبٍ " تَوَصُّلاً إِلَى الْوَصْفِ بِاسْمِ الْجِنْسِ ، وَبِـ « أَيّ » تَوَصُّلاً إِلَى نِدَاءِ الْمُعَرَّفِ بِاللَّامِ ، وَبِـ " الْفَاءِ " تَوَصّلاً إِلَى الْمُجَازَاةِ بِالْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ ،وَلَمْ يَصِفُوا بِـ " مَنْ " ، وَ " مَا " ؛ لأَنَّهُمَا عَلَى لَفْظِ الْحُرُوفِ ؛ لِكَوْنِهِمَا عَلَى حَرْفَيْنِ وَلَيْسَ مِنَ الصِّفَاتِ مَا هُوَ كَذَلِكَ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ " مَنْ " مُخْتَصَّةٌ بِالْعُقَلاَءِ " ، وَ " مَا " مُخْتَصَّةٌ بِغَيْرِهِمِ ، وَ " الَّذِى " غَيْرُ مُخْتَصٍّ .

فَإِنْ قِيلَ : فَـ " أَيٌّ " غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ وَهِيَ عَلَى ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ ؟

قُلْتُ : " أَىٌّ " تُفِيدُ الْبَعْضَ إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ أَيُّهُم عِنْدَكَ " وَتَلْزَمُهَا الإِضَافَةُ فَتَمْنَعُهَا مِنْ دُخُولِ " اللَّامِ " ، فَلِذَلِكَ كَانَتِ " الَّذِى ، وَالَّتِى " أَحَقُّ بِأَنْ يُتَوَصَّلَ بِهِمَا إِلَى الْوَصْفِ بِالْجُمْلَةِ ، وَلأَنَّهُمَا أَدْخَلُ فِى حَيِّزِ الأَسْمَاءِ مِنْ بَاقِى الْمَوْصُولاَتِ بِدَلِيلِ تَثْنِيَتِهِمَا وَجَمْعِهِمَا مُطْلَقاً بِخِلاَفِ " أَيٍّ " فَإِنَّهَا لاَتُثَنَّى وَلاَ تُجْمَعُ إِلاَّ فِي (الْوَقْفِ) (٢) إِذَا سَأَلْتَ بِهَا عَنْ نَكِرَةٍ ، وَلِصِحَّةِ تَقْدِيرِهِمَا بِالْمُفْرَدِ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الَّذِى ضَرَبَ " ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُقَدِّرَ "الَّذِى ضَرَبَ " بِـ " الضَّارِبِ " كَقَولِكَ : " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الضَّارِبِ " وَلاَ يَصِحُّ تَقْدِيرُ بَاقِي

---

(١) سيأتى موضع بنائها وعلة ذلك في ص ٦٤٤ .

(٢) فى النسختين " الوقت " تحريف ، وانظر هذا فى المقتضب ٢/ ٣٠١ فما بعدها .

الْمَوصُولاَتِ هَذَا التَّقْدِيرَ ؛ لِخُلَوِّهَا مِن الألِفِ وَاللاَّمِ الْمُخَلِّصَةِ لَفْظَ الصِّفَةِ ، وَالألِفُ وَاللاَّمُ فِي " الَّذِى " ، وَ " الَّتِى " زَائِدَتَانِ ، وَأَصْلُهُ " لَذٍ " مِثْلُ " شَجٍ ، وَعَمٍ " (١) فَزَادُوا اللاَّمَ لِيَقْوىَ شَبَهُهُ بِأَلْفَاظِ الصِّفَاتِ .

فَإِنْ قِيلَ : لَوْ كَانَتِ اللاَّمُ زَائِدَةً لَجَازَ حَذْفُهَا !

قُلْتُ : لَيْسَ كُلُّ زَائِدٍ يَجُوزُ حَذْفُهُ ؛ فَإِنَّ الألِفَ وَاللامَ فِي " الآنَ " زَائِدَةٌ ، وَلاَ يَجُوزُ حَذْفُهَا ، وَلَيْسَ الألِفُ وَاللاَّمُ [فِيهِمَا] (٢) لِلتَّعْرِيفِ بَلْ هُمَا يَتَعَرَّفَانِ بِصِلَتِهِمَا (٣) ، فَلِذَلِكَ قُلْنَا : إِنَّهُمَا زَائِدَتَانِ بِدَلِيلِ أَنَّ " مَنْ ، وَمَا " مَعَارِفُ وَلاَ لاَمَ فِيهِمَا .

فَإِنْ قِيلَ : فَالصِّلَةُ جُمْلَةٌ وَالْجُمَلُ عِنْدَهُمْ نَكِرَاتٌ فَهِيَ نَكِرَةٌ وَالْمَوْصُولُ نَكِرَةٌ فَمِنْ أَيْنَ جَاءِ التَّعْرِيفُ ؟ وَكَيْفَ يَتَعَرَّفُ النَّكِرَةُ بِالنَّكِرَةِ ؟ أَمْ كَيْفَ يُعْطِى غَيْرَه التَّعْرِيفَ [مَا لاَ تَعْرِيفَ] (٤) فِيهِ ؟

قِيلَ : لاَيَصِحُّ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ صِلَةً حَتَّى تَكُونَ مَعْلُومَةً عِنْدَ الْمُخَاطَبِ ، مَشْهُورَةً عِنْدَه غَايَةَ الاشْتِهَارِ ، كَرَجلٍ تَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ قَدِمَ مِنَ الْبَصْرَةِ وَاشْتَهَرَ قُدُومُهُ وَلَمْ تَرهُ ثُمَّ تَرىَ شَخْصاً فَتَقُولُ : مَنْ هَذَا ؟ فَيُقَالُ لَكَ : " هَذَا الَّذِى قَدِمَ مِنَ الْبَصْرَةِ " ، أَيْ : هَذَا الَّذِى عَلِمتَ الْقُدُومَ الْمَنْسُوبَ إِلَيْهِ ، وَإِذَا كَانَتْ مَعْلُومَةً وَهِيَ جُزْءٌ مِنَ الْمَوْصُولِ ، وَالْمَوْصُولُ جزْءٌ مِنْهَا فَجُزْءُ الْمَعْلُومِ مَعْلُومٌ ، فَهَذَا مَعْنَى قَولِهِمْ : إِنَّ هَذِهِ الأسْمَاءَ تَعَرَّفَتْ بِصِلاَتِهَا .

---

(١) قال ابن الأنبارى فى الإنصاف ٦٧٠ : " وأما " الذى فأجمعوا على أن الأصل فيه " لذي " نحو : عمي وشجى " ، وانظر الأزهية ٣٠١ ، وابن يعيش ٣/ ١٤٤ .

(٢) فى الأصل " فيها " وهو تحريف ؛ لأنَّ الضمير يعودُ على " الَّذي ، والَّتي " .

(٣) وقيل : هما للتعريف ، انظر ابن الشجريّ ٢/ ٣٠٤ ، والأزهية ٣٠١ .

(٤) سقط من الأصل ، سبق نظر .

وَفِي " الَّذِى " وَجَمْعِهَا لُغَاتٌ (١) :

أَحَدُهَا " الَّذِيُّ " بِتَشْدِيدِ " الْيَاءِ " بِوَزْنِ " فَعِيلٍ " ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَلَيْسَ الْمَالُ ـ فَاعْلَمْهُ ـ بِمَالٍ مِنَ الأَقْوَامِ إِلاَّ لِلَّذِيِّ (٢) ٩٩/ب

ثُمَّ الَّذِي " بِتَخْفِيفِ " الْيَاءِ " وَهِيَ اللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ (فِيهَا) (٣) .

ثُمَّ " اللَّذِ " بِحَذْفِ " الْيَاءِ " وَكَسْرِ الذَّالِ ، ثُمَّ " اللَّذْ " بِسُكُونِ الذَّالِ مُبَالَغَةً فِي التَّخْفِيفِ ، وَقَدْ تُحَذْفُ بِأَسْرِهَا وَيُكْتَفى بِاللاَّمِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا (٤) [وَلِذَلِكَ] حَكَمَ الْكُوفِيُّونَ بِأَنَّ أَصْلَهَا " الذَّالُ "وَحْدَهَا (٥) لِمَا لَحِقَها مِنَ التَّغْيِيرِ وَالْحَذْفِ .

قَوْلُهُ : " نَحْوُ اللَّذَيْنِ وَالَّذِينَ " مِثَالٌ لِلتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، فَرَفْعُ التَّثْنِيَةِ بِالأَلِفِ وَنَصْبُهَا وَجَرُّهَا بِالْيَاءِ ، وَأَمَّا الْجَمْعُ فَعَلَى كُلِّ حَالٍ (بِالْيَاءِ) تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّهُ فِي التَّثْنِيَةِ مَبْنِيٌّ كَمَا فِي الْجَمْعِ ، وَقَدْ جَعَلُوا رَفْعَ الْجَمْعِ بِالْوَاوِ ، فَقَالُوا فِي جَمْعِهِ " الَّذُونَ " بِالْوَاوِ فِي الرَّفْعِ ، وَبِالْيَاءِ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ وَهِيَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ ، (وَهُوَ) عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ فِي هَذِهِ لَيْسَ بِمُعْرَبٍ (بَلْ هُوَ) (٦) لُغَةٌ تُقَالُ بِالْوَاوِ ، كَمَا قَالَ :

---

(١) انظر الأزهية ٣٠٢ ، والإنصاف ٦٧٥ المسألة ٩٥ ، وابن الشجرى ٢/ ٣٠٥ .

(٢) لم أهتد إلى قائل هذا البيت .
وهو فى الإنصاف ٦٧٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٢ ، وابن الشجريّ ٢/ ٣٠٥ ، والتوطئة ١٦٤ ، والأزهية ٣٠٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٤٠ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) انظر ذلك فى الجنى الدانى ٢٠١ ، والإنصاف ٥٢١ المسألة ٧١ .

(٥) انظر الإنصاف ٦٦٩ المسألة ٩٥ ، والأصول فى النحو ٢/ ٢٧٣ .

(٦) فى (ف) " بل هي " ، وهذه اللُّغَةُ لُغَة عُقَيْلٍ كما في شرح اللَّمْحَةِ الْبَدْرِيَّةِ ١/ ٣١٨ .

وَلَهَـا بِالْمَاطَـرُونَ إِذَا أَكَـلَ النَّمْـلُ الَّذِي جَمَعَـا [1]

وَقَدْ يُحْذَفُ النُّونُ فِي الْجَمْعِ وَالتَّثْنِيَةِ تَخْفِيفاً لِطُولِ الاسْمِ بِالصِّلَةِ مَعَ الْعِلْمِ بِهَا .

وَأَمَّا لُغَاتُ " الَّتِي " [2] فِي جَمْعِهَا فَلُغَاتٌ كَثِيرَةٌ لَيْسَتْ بِجَارِيَةٍ عَلَى الْوَاحِدِ [3] ، وَالْأَصْلُ مِنْهَا اثْنَانِ " اللَّائِي " ، وَ " اللَّاتِي " وَهُمَا اللَّتَانِ ذَكَرَهُمَا فِي قَوْلِهِ: " وَاللَّائِي وَاللَّاتِي " ثُمَّ تُحْذَفُ " الْيَاءُ " مِنْهَا وَتُلَيَّنُ الْهَمْزَةُ .

وَأَمَّا " اللَّوَاتِي " فَجَمْعُ " اللَّاتِي " وَهُوَ جَمْعُ الْجَمْعِ ، وَحَذَفُوا أَيْضًا " التَّاءِ " بَعْدَ حَذْفِ " الْيَاءِ " فَقَالُوا : " اللَّوَا " فِي " اللَّوَاتِي " [4] .

وَأَمَّا " ذُو " فِي لُغَةِ طَيِّئٍ فَإِنَّهَا تُسْتَعْمَلُ عَلَى كُلِّ حَالٍ بِالْوَاوِ (تَقُولُ) : " مَرَرْتُ بِذُو قَامَ " ، أَيْ : بِالَّذِي قَامَ ، وَهِيَ [5] فِي الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) البيت ليزيد بن معاوية بن أبي سفيان ، وهو فى شعره المجموع ١١ .
الماطرون : بستان بظاهر دمشق ، ونسب أيضا للأحوص وليس فى شعره المجموع ، ونسبه الجاحظ فى الحيوان ٤/ ١٠ لأبى دهبل الجمحى وهو فى ديوانه ٨٥ ، والصحيح أنه ليزيد كما فى الكامل ١/ ٣٨٤ ، ومعجم البلدان مادة " الماطرون " ٥/ ٤٢ .
ويروى " بالماطرين " ولا حجة فيه .
وهو فى معجم مقاييس اللغة ٢/ ٢١١، والمخصص ١٧/١٠٤ ، واللسان " مطر " والخزانة ٣/ ٢٧٨ بولاق .

(٢) فى النسختين " الذى " وهو تحريف بدليل ما بعده .

(٣) ذكر صاحب الأزهية ٣١٣ لجمع " التى " تسع لغات فارجع إليها إن شئت .

(٤) انظر شرح التسهيل لان مالك ١/ ٢١٨ .

(٥) فى (ف) "وهو" .

وَبِئْـــرِي ذُوَ حَفَـرْتُ وَذُو طَـوَيْتُ [1]

أَيِ : الَّتِي حَفَرْتُ ، وَالَّتِي طَوَيْتُ " وَلَـمْ يُؤَنِّثْ " ذُوَ " وَإِنْ كَانَ نَعْتًـا لِلْبِئْرِ وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ ، وَأَكْثَـرُ مَـا تُوصَـلُ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّـةِ .

وَأَمَّـا قَـوْلُهُ : كَذَا الأُلَى [2] فِي الشِّعْـرِ أَيْضاً وَارِدٌ " فَالأُلَى اسْمٌ مُرْتَجَلٌ يُفْهَـمُ مِنْـهُ مَـا يُفْهَمُ مِنَ " الَّذِينَ " قَـالَ الشَّـاعِـرُ :

فَإِنَّ بَنِي عَمِّيَ الأُلَى يَخْـذُلُونَنِي   عَلَى حَدَثَـانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَـلَّبُ [3]

أَيْ : الَّذِينَ يَخْـذُلُونَنِي .

وَأَمَّـا قَـــوْلُهُ : « وَذَا الَّذِي مَعْ مَـا » « ذَا » إِذَا وَقَـــعَتْ بَعْـــدَ " مَـا " الاسْتِفْهَامِيَّـةِ تَكُونُ مَوْصُولَةً كَـ « الَّذِي » ، تَقُولُ : "مَاذَا صَنَعْتَ ؟ " أَيْ : مَا الَّذِي صَنَعْتَ ؟ وَصِلَةُ " ذَا " صَنَعْتَ " ، أَيْ [4]: مَـا الَّذِي صَنَعْتَ " ، وَالْعَـائِدُ

---

(١) هذا عجز بيت لسنان بن الفحل الطائي من شعراء الدولة الأموية وصدره :
(فإن الماء مـاء أبي وجدى) ، ويروى (فـان البئـر بئـر أبى وجـــدى) ، وهو فى حـماسـة أبى تمـــام ١/٣٠٢ ، وشرحـها للمرزوقى ٥٩٠ ، والإنصـاف ٣٨٤ ، والأزهـية ٣٠٥ ، وابن الشـجرى ٢/٣٠٦ ، وابن يعيش ٣/ ١٤٧ ، ٨/ ٤٥ والمسلسل فى غريب لغة العرب ١٠٩ .

(٢) فى الأصل " الأولى " .

(٣) البيت لبعض بنى فقعس ، وقيل : لعمرو بن أسد الفقعسى ، وقيل : لمرة بن عداء الفقعسى .
وهو فى حـماسـة أبى تمام ١/ ١٢٤ ، وشرحـهـا للمـرزوقى ٢١٣ ، وللتـبـريزى ١/ ٦٩ ، وشـرح التسهيل لابن عقيل ١/ ١٤٣ ، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٣١٩ ، والهمع ١/ ٨٣ ، والدرر اللوامع ١/ ٥٧ ، والتصريح ١/ ١٣٢ ، والخزانة ١/ ٤٤٩ بولاق ، والحماسة البصرية ١/ ٢٤٤ ، ويروى صدر البيت فى بعض المصادر : (رأيت مَــوَالِيَّ الألى يخذلوننى) والموالى هنا : أبنـــاء العم ، وحوادث الدهر : مصائبه ونوازله .

(٤) في (ف) « في » " .

مَـحْـذُوفٌ ، أَيْ : صَنَعْـتَـهُ ، وَ " مَـا " مُبْـتَـدَأٌ ، وَ " ذَا " خَـبَـرُهَـا [1] ، وَيَـكُونُ جَـوَابُـهَا عَلَى هَذَا مَـرفُوعاً ، قَـالَ اللَّـهُ تَـعَـالَى : ﴿ يَسْـئَـلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْـوُ ﴾ [2] بِالرَّفْعِ ، وَإِنْ جَعَلْتَ " ذَا " وَ "مَـا" بِمَنْزِلَـةِ كَلِمَـةٍ وَاحِدَةٍ - أَيْ : أَلْغَيْتَ " ذَا " أَوْ جَـعَلْتَـهَا زَائِدَةً - أَوْقَعْتَ الْفِعْلَ عَلَى « مَـا » كَـأَنَّـكَ قُلْتَ : أَيَّ شَيْءٍ صَنَعْتَ ؟ (فَالْجَوَابُ مَنْصُوبٌ) [3] ، وَقُرِئَ : ﴿ قُـلِ الْعَفْوَ ﴾ بِالنَّصْبِ [4] عَلَى تَقْدِيرِ إِلْغَاءِ (ذَا ") فَكَأَنَّهُ قَالَ - وَاللَّـهُ أَعْلَمُ - : أَيَّ شَيْءٍ يُنْـفِقُونَ ؟ قُلِ الْعَفْوَ أَيْ : يُنْفِقُونَ الْعَفْـوَ .

قَوْلُهُ : " وَأَيٌّ الْمَوْصُـولُ " ، أَمَّـا " أَيٌّ " فَإِذَا وَصَلْتَهَا بِمُفْرِدٍ بَنَيْتَهَا عَلَى الضَّـمِّ ؛ لِنُقْصَانِهَا بِحَذْفِ جُزْءِ صِلَتِها ، قَالَ الشَّـاعِرُ :

إِذَا مَـا أَتَيْتَ بَنِي مَـالِكٍ ... فَسَلِّمْ عَلَـى أَيُّـهُـمْ أَفْضَـلُ [5]

---

(١) قال ابن القوَّاسِ في شرحِهِ لوحة ١١٣ : " ويجوز أن يكونَ الموصولُ هو المبتدأ ، و " ما " هِيَ الخَبَر على العَكْسِ " .

(٢) سورة البقرة ٢١٩ .

(٣) في (ف) " فالجواب صنعت منصوب " ، وجملة " صنعت " مقحمة ، وقوله : " منصوب " سقط من الأصل .

(٤) قرأ أبو عمرو برفع " العفو " ، وقرأها الباقون بالنصب كما في كتاب السبعة في القراءات ١٨٢ ، والبحر المحيط ٢/ ١٥٩ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي ١/ ٢٩٢ وقول النيليّ " قرىء " غير مستحسن ، إذ يشعر بالتضعيف .

(٥) نسب هذا البيت إلى غسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين .
انظر : شرح شواهد المغني ١/ ١٣٦ ، والخزانة ٢/ ٥٢٢ بولاق ، والإنصاف ٧١٥ والتصريح ١/ ١٣٥ ، ورصف المباني ١٩٧ ، والعيني ١/ ٤٣٦ ، والهمع ١/ ٨٤ ، والدر اللوامع ١/ ٦٠ " وأوضح المسالك ١/ ١٠٨ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/ ١٦٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢/ ١٥٢ ، وفي البيت روايتان " على أيهم " " بالبنـاء على الضم ، و ؛ على أيهم " بإعرابه بالجَـرِّ .

وَالتَّقْدِيرُ " عَلَى أَيِّهِمْ هُوَ أَفْضَلُ " ، فَحَذَفَ الْمُبْتَدأَ وَبَنَاهَا عَلَى الضَّمِّ ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا : " مَرَرْتُ بِأَيُّهُمْ قَائِمٌ " فَتَبْنِيهَا على الضَّمِّ ، فَإِنْ قُلْتَ : " مَرَرْتُ بِأَيِّهِمْ هُوَ قَائِمٌ " ، جَرَرْتَهَا وَأَعْرَبْتَهَا ، لِتَمَامِهَا بِتَمَامِ صِلَتِهَا (١) .

قَوْلُهُ " وَاللَّامُ الَّتِي تُوصَلُ " الأَلِفُ وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِ : " الْمُعْطِي " اسْمٌ بِدَلِيلِ عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا ، مُفْرداً وَمُثَنًّى وَمَجْمُوعاً ، وَلَوْ كَانَتْ حَرْفاً لَمْ تَحْتَجْ إِلَى الْعَائِدِ كَالحُرُوفِ الْمَوْصُولَةِ وَهِيَ " مَا " ، وَ " أَنَّ " الثَّقِيلَةُ ، و«أَنِ » الْخَفِيفَةُ الْمَفْتُوحَةُ الْهَمْزَةِ ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : " سَرَّنِي مَا فَعَلَ زَيْدٌ " ، وَ " سَرَّنِي أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ " ، وَ " سَرَّنِي أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ " ، وَلاَعَائِدَ يَرْجِعُ مِنَ الصِّلَةِ إِلَى هَذِهِ الْحُرُوفِ الثَّلاَثَةِ ، فَعَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَى الأَلِفِ وَاللَّامِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ " اللَّامَ " اسْمٌ . ١٠٠/أ

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَتِ اسْماً لَمَا أَفَادَتِ التَّعْرِيفَ فِي الصِّلَةِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَيْهَا!

قُلْتَ : التَّحْقِيقُ فِي الأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ أَنَّهَا مَعَارِفُ ، وَتَعْرِيفُهَا بِالْوَضْعِ لاَ بِصِلاَتِهَا ، وَأَنَّ صِلاَتِهَا لَيْسَتْ مُعَرِّفَةً لَهَا بَلْ هِيَ مُبَيِّنَةٌ لإِبْهَامِهَا وَمُوَضِّحَةٌ لَهَا ، فَلِذَلِكَ قَالُوا: "الَّذِي" وُضِعَتْ وُصْلَةً إِلَى وَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجُمَلِ، وَالصِّلَةُ لاَبُدَّ أَنْ تَكُونَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ ؛ وَلَهُ شَبَهٌ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَالْجُمْلَةُ مِنْهُمَا ، وَالْجُمْلَةُ نَكِرَةٌ فَأَشْبَهَتْهَا بِالإِبْهَامِ ، وَالْمَوْصُوفُ بِـ " الَّذِي "مَعْرِفَةٌ فَأَشْبَهَتْهُ بِالتَّعْرِيفِ ، فَـ " الَّذِي " وَأَخَوَاتُهَا لإِبْهَامِهَا ظَنَّ قَوْمٌ أَنَّهَا نَكِرَاتٌ ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الإِبْهَامَ لاَ يُضَادُّ التَّعْرِيفَ(٢) ، فَوِزَانُ "الَّذِي" وِزَانُ

---

(١) هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيعربونها مطلقاً ، انظر الإنصاف ٧٠٩ المسألة ١٠٢ .

(٢) انظر ص ٦٣٤ فيما تقدم .

أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ فِي الإِبْهَامِ ، وكَمَا تَحْتَاجُ أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ إِلَى صِفَةٍ تُزِيلُ إِبْهَامَهَا ، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ مَعَارِفُ فَكَذَلِكَ " الَّذِي " مَعْرِفَةٌ وَيَحْتَاجُ إِلَى جُمْلَةٍ تُزِيلُ إِبْهَامَهُ ؛ لأَنَّهُ لاَ يَسْتَقِرُّ عَلَى مُسَمًّى كَأَسْمَاءِ الإِشَارَةِ ، وكَمَا أَنَّ الْمُضْمَرَ مَعْرِفَةٌ وَيَحْتَاجُ إِلَى ظَاهِرٍ يُفَسِّرُهُ فَكَذَلِكَ " الَّذِي " مَعْرِفَةٌ وَيَحْتَاجُ إِلَى جُمْلَةٍ تُوَضِّحُهُ ، وَهَذَا خِلاَفُ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ(١) ، وَلَكِنَّ الْحَقَّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ .

وَلاَ تُوصَلُ اللاَّمُ إِلاَّ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ دُونَ الاسْمِيَّةِ ؛ لأَنَّ الْجُمْلَةَ الْفِعْلِيَّةَ يُسْبَكُ مِنْهَا اسْمُ فَاعِلٍ أَوِ اسْمُ مَفْعُولٍ بِحَسَبِ الْمَعْنَى ، بِخِلاَفِ الاسْمِيَّةِ ، فَإِنَّهُ لاَ يَتَأَتَّى ذَلِكَ فِيهَا ، وَإِنَّمَا سَبَكُوا مِنَ الْفِعْلِ اسْمَ فَاعِلٍ مُرَاعَاةً لِلَفْظِ اللاَّمِ ، إِذْ كَانَتْ فِي اللَّفْظِ وَالصُّورَةِ كَلاَمِ التَّعْرِيفِ ، وَلاَمُ التَّعْرِيفِ لاَ يَدْخُلُ إِلاَّ عَلَى الْمُفْرَدِ ، وَهَذِهِ الصِّفَةُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا الأَلِفُ وَاللاَّمُ فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ : " الضَّارِبُ زَيْدًا " ، وَ " الَّذِي ضَرَبَ زَيداً " وَاحِدٌ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ هُنَا فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ أَنَّهُمْ يُعْمِلُونَهُ إِذَا كَانَ لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ نَحْوُ " الضَّارِبُ زَيْداً أَمْسِ " ، وَلَوْ قُلْتَ : " هَذَا ضَارِبٌ زَيداً أَمْسِ " بِنَصْبِ " زَيْدٍ " لَمْ يَجُزْ ، وَتَقُولُ: « الضَّارِبُ زَيْداً أَمْسِ ، وَالضَّارِبُ غَداً ، وَالضَّارِبُ الآنَ » فَتَقْرِنُهُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الأَزْمِنَةِ .

(١) مذهب الجمهور أن الأسماء الموصولة معارف وتعريفها بصلاتها ، انظر أسرار العربية ٣٨٠ .

[باب الإخبار بالذى وبالألف واللام]

وَمِنْهُ بَابٌ اسْمُهُ الإخْبَـــارُ … بِـألْ ، وَبِالَّذِى كَمَا تَخْتَـــارُ

وَذَاكَ أنْ يُقَالَ : كَيْفَ تُخْبِرُ … عَنْ ذَا بِـألْ أوْ بِـالَّذِى فَتَنْظُرُ

قَولُهُ : " وَمِنْهُ " أيْ : وَمِن الْموْصُولِ بَابٌ يُسَمَّى "بَابَ الإخْبَارِ " ، وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ :" الإخْبَارُ " هُوَ أنْ يُقَالَ لَكَ : كَيْفَ تُخْبِـــرُ عَنْ " زَيْدٍ " مِنْ قَوْلِـــكَ : ضَرَبْتُ زَيداً ؟ فَتَقُولُ : الَّذِي ضَرَبْتُ زَيْدٌ ، فَ " الَّذِي " مُبْتَدأ ، وَ " ضَرَبْتُ " صِلَتُهُ وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ " الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ : فَحَذفَ الْعَائِدَ ؛ لأنَّهُ مَفْعُولٌ [وَ " زَيْدٌ خَبرٌ عَنِ " الَّذِي "] (١) .

فَإنْ قِيلَ : فَإنَّكَ لَمْ تُخْبِرْ عَنْ " زَيْدٍ " بَلْ عَنِ " الَّذِي " فَكَيْفَ يَقُولُونَ : أخْبِرْ عَنْ " زَيدٍ " وَيَجْعَلُونَهُ خَبَراً لاَ مُخْبَراً [عَنْهُ] (٢) ؟

قُلْتُ : إنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ ؛ لأنَّ الْخَبَرَ إذَا كَانَ مُفْرَداً كَانَ الْمُبْتَدأ فِي الْمَعْنَى ، بِمَعْنَى أنَّ لَفْظَ الْخَبَرِ صَادِقٌ عَلَى الْمُبْتَدأ ، وَإِذَا كَانَ الْخَبَرُ ١٠٠/ب فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ " الَّذِي "فِي الْمَعْنَى وَ " الَّذِي " مُخْبَرٌ عَنْهُ بِ « زَيْدٍ » ، وَ «زَيْدٌ » هُوَ «الَّذِي» فَ « زَيْدٌ » مُخْبَرٌ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى ، فَهُوَ فِي الْمَعْنَى مُخْبَرٌ عَنْهُ ، وَإنْ كَانَ فِي اللَّفْظِ خَبَراً ، فَمَعْنَى قَولِهِمْ : "أخْبِرْ عَنْهُ " أيْ : أخْبِرْ عَنْ مَعْنَاهُ لاَ عَنْ لَفْظِهِ .

---

(١) إضافة يوجبها المقام ، وهى مستفادة من كتابه التحفة الشافية لوحة ١١٥ .

(٢) سقط من الأصل .

قَــوْلُهُ : " بِأَلْ " أَيْ : بِالأَلِفِ وَاللاَّمِ ، وَأَمَّــا قَــوْلُهُ : " بِالَّذِي " فَظَاهِـرُ الْـمَعْنَى ، وقَـوْلُهُ : " كَمَـا (١) تَخْتَــارُ " أَيْ : بِـأَيِّهِمَـا شِئْتَ إِذَا كَانَتِ الصِّلَةُ فِعْـــلاً مُتَصَرِّفـاً ، وَلِذَلِكَ قَيَّدَ الاخْتِيَـــارَ بِالشَّرْطِ فَقَـالِ : " إِنْ كَانَ عَامِلٌ لَهُ تَصَرُّفَا " (٢) .

فَـإِنْ قُلْتَ : فَـمَـا مَـعْنَى قَوْلِهِ : " الإِخْبَـارُ بِأَلْ وَبِالَّذِي " ، وَالأَلِفُ وَاللاَّمُ مُخْبَرٌ عَنْهُمَـا لاَ بِهِمَـا ؟

قُلْتُ : الْجَـــوَابُ عَنْ هَذَا هُوَ الْجَـــوَابُ عَنْ قَـــوْلِهِمْ " أَخْـــبِرْ عَنْ "زَيْـدٍ" ، وَإِنْ كَانَ مُـخْبَراً بِـهِ ، يُرِيدُ : فِي الْـمَعْنَى لاَ فِي اللَّفْظِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ " الْبَاءُ " بِمَعْنَى " عَنْ " ، وَيَجُوزُ أَنْ [تَكُونَ] " الْبَاءُ لِلاسْتِعَانَـةِ ، (أَيْ : أَخْبَرْتُ) (٣) مُسْتَعِيناً عَلَى الإِخْبَارِ بِالَّذِي ، أَوْ مُتَوَصِّلاً إِلَيْـهِ بِالَّذِي .

إِنْ كَانَ عَامِلٌ لَـهُ تَصَرُّفَا وَكَانَ مِمَّـا جَازَ أَنْ يُعَرَّفَا

" عَامِلٌ " اسْمُ " كَانَ " وَ « لَهُ » نَعْتٌ لِ« عَامِلٍ » ، وَ " تَصَـرُّفَـا " خَبَرُ " كَـانَ " عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ مُضَـاف ، أَيْ " ذَا تَصَـرُّفٍ " (٤) ، وَالضَّمِـيرُ فِي قَولِهِ : "لَهُ" ضَمِيرُ الْمُخْبَرِ عَنْهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَعُودَ عَلَى " عَامِلٍ " .

---

(١) في (ف) " بما " .

(٢) سيأتي هذا قريبًا .

(٣) في (ف) " بمعنى أخبرت " .

(٤) وافق ابن القواس في شرحه (لوحة ١١٦) المؤلف ، وقال أيضا : " وقيل : يريد بقوله " إن كان عامل له تصرفا " أن يكون بفعل متصرف " وقال صاحب الشرح المجهول لوحة ٧٨ " فعامل مرفوع لأنه اسم كان " وكان تامة ، و"تصرفا " فعل ماض في موضع الحال ، ولا يجوز أن يقال " تصرفا " بضم الراء على أنه مصدر منصوب خبر " كان " والمضاف محذوف تقديره " ذا تصرف " كما فسره النيلي ، لأن حذف المضاف من غير قرينة لا يجوز " .

وَقَوْلُهُ : " لَهُ تَصَرُّفَا " احْتَرَزَ فِيهِ مِنَ الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ فَإِنَّهُ لاَيَصِحُّ الإِخْبَارُ فِيهَا بِالأَلِفِ وَاللاَّمِ ، بَلْ « الَّذِي » وَحْدَهُ ، وَاحْتَرَزَ بِهِ أَيضًا مِنَ الأَفْعَالِ الَّتِي لاَ تَصَرُّفَ لَهَا " كَنِعْمَ ، وَبِئْسَ ، وَحَبَّذَا ، وَفِعْلِ التَّعَجُّبِ ، وَعَسَى ، وَلَيْسَ " ، فَإِنَّهُ لَيْسَ لَكَ الاخْتِيَارُ فِي هَذِهِ بِأَنْ تُخْبِرَ فِيهَا كَمَا تَخْتَارُ : إِنْ (١) شِئْتَ بِالَّذِي ، وَإِنْ شِئْتَ بِاللاَّمِ ، بَلْ يَتَعَيَّنُ الإِخْبَارُ فِي هَذِهِ بِـ « الَّذِي » فَقَطْ ؛ لأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا لَمْ يَتَصَرَّفْ لَمْ يُبْنَ مِنْهُ اسْمُ فَاعِلٍ ، وَإِذَا لَمْ يُبْنَ مِنْهُ اسْمُ فَاعِلٍ لَمْ يَصِحَّ دُخُولُ الأَلِفِ وَاللاَّمِ عَلَيْهِ ، وَإِذَا تَعَذَّرَ دُخُولُهُمَا عَلَيْهِ تَعَذَّرَ الإِخْبَارُ فِيهِ بِهِمَا ، فَأَمَّا الْفِعْلُ الْمُتَصَرِّفُ فَتُخْبِرُ عَنِ الاسْمِ فِيهِ بِأَيِّهِمَا شِئْتَ ، نَحْوُ "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ" ، فَتَقُولُ فِي الإِخْبَارِ عَنْ " زَيْدٍ " بِالَّذِي : " الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ " ، وَبِالأَلِفِ وَاللاَّمِ (الْمَارُّ بِهِ) (٢) أَنَا زَيْدٌ " .

فَمَجَالُ " الَّذِي " فِي بَابِ الإِخْبَارِ أَوْسَعُ مِنْ مَجَالِ " اللاَّمِ " ، فَكُلُّ مَا يُخْبَرُ عَنْهُ بِالأَلِفِ وَاللاَّمِ يَجُوزُ الإِخْبَارُ عَنْهُ بِـ "الَّذِي" إِلاَّ مَا قَلَّ وَلاَ يَنْعَكِسُ (٣) .

وَقَوْلُنَا : " إِلاَّ مَا قَلَّ " فِيهِ احْتِرَازٌ عَنْ مِثْلِ قَوْلِهِمْ : "مَرَرْتُ بِالْقَائِمِ أَخَوَاهُ لاَ الْقَاعِدَيْنِ " [بِجَرِّ](٤) " الْقَاعِدَيْنِ " عَطْفاً عَلَى " الْقَائِمِ " ، قَالَ الأَخْفَشُ : وَلَوْ قُلْتَ : " مَرَرْتُ بِالَّذِي قَامَ أَخَوَاهُ لاَ الَّذِي قَعَدَا " لَمْ يَجُزْ ، لأَنَّ الضَّمِيرَ فِي " قَعَدَا " عَائِدٌ عَلَى الأَخَوَيْنِ لاَ عَلَى " الَّذِي " فَلَمْ يَجُزْ ؛ لِبَقَاءِ الْمَوْصُولِ الثَّانِي بِلاَ عَائِدٍ (٥) .

---

(١) فى النسختين " وإن " .

(٢) فى الأصل بياض ، وفى (ف) " المشار به " .

(٣) انظر المفصل ١٤٤ ، وشرحه لابن يعيش ٣/ ١٥٧ .

(٤) في النسختين « فجرّ » .

(٥) انظر رأي الأخفش في الأصول في النحو ٢/ ٣٢٣ - ٣٢٩ ، وشرح الألفية للمراديّ ٤/ ٣٠٠ .

قَوْلُهُ : " وَكَانَ مِمَّا جَازَ أَنْ يُعَرَّفَا " احْتَرَزَ بِهِ مِنْ الْحَالِ ، وَالتَّمْيِيزِ ، وَالْمَصْدَرِ الْقَائِمِ مَقَامَ الْحَالِ ، وَمَعْمُولِ " لاَ " ؛ لأَنَّ مَا لاَ يَصِحُّ تَعْرِيفُهُ لاَ يَصِحُّ إِضْمَارُهُ (وَمَا لاَ يَصِحُّ إِضْمَارُهُ) (٢) لاَ يَصِحُّ الإِخْبَارُ عَنْهُ .

وَكَانَ مِمَّا جَازَ أَنْ تُضْمِرَهُ   وَأَنْ تُعِيدَ لِلَّذِي مُضْمَرَهُ

قَوْلُهُ : " وَكَانَ مِمَّا جَازَ أَنْ تُضْمِرَهُ " احْتَرَزَ بِهِ مِن اسْمِ الْفَاعِلِ الْعَامِلِ ، وَاسْمِ الْمَفْعُولِ الْعَامِلِ ، وَالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، وَالْمَصْدَرِ الْعَامِلِ ؛ لأَنَّكَ إِذَا أَخْبَرْتَ عَن اسْمِ [الْفَاعِلِ] (٣) تَجْعَلُ مَوْضِعَهُ ضَمِيراً وَتُؤَخِّرُهُ إِلَى آخِرِ الْكَلاَمِ ، فَتَقُولُ مَثَلاً فِي مِثْلِ " زَيْدٌ ١٠١/أ ضَارِبٌ عَمْراً " : " الَّذِي زَيْدٌ هُوَ عَمْراً [ضَارِبٌ](٤) " فَتَجْعَلُ الضَّمِيرَ عَامِلاً فِي " عَمْرٍو " وَالْمُضْمَرُ لاَ يَعْمَلُ ، وَكَذَلِكَ الصِّفَةُ . ، نَحْوُ " ضَرَبْتُ زَيْداً الظَّرِيفَ " لاَ يَجُوزُ الَّذِي ضَرَبْتُ زَيْداً إِيَّاهُ الظَّرِيفُ " ؛ لأَنَّ الْمُضْمَرَ لاَ يُوصَفُ بِهِ ، وَكَذَلِكَ الْمَوْصُوفُ عَلَى انْفِرَادِهِ لاَ يُخْبَرُ عَنْهُ ؛ لأَنَّ الْمَصْدَرَ لاَ يُوصَفُ كَمَا لاَ يُوصَفُ بِهِ ، وَكَذَلِكَ الْمُضَافُ عَلَى انْفِرَادِهِ ، لأَنَّ الْمُضْمَرَ لاَ يُضَافُ ، فَإِنْ أَخَّرْتَ الْمُضَافَ وَالْمُضَافَ إِلَيْهِ جَمِيعاً جَازَ ، فَتَقُولُ فِي نَحْوِ " ضَرَبْتُ غُلاَمَ زَيْدٍ " : " الَّذِي ضَرَبْتُهُ غُلاَمُ زَيْدٍ " ، وَكَذَا إِذَا أَخَّرْتَ الْمَوْصُوفَ مَعَ صِفَتِهِ جَازَ الإِخْبَارُ عَنْهُ ، نَحْو " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْكَرِيمِ " فَتَقُولُ : " الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ

---

(١) سقط من (ف) وهو سبق نظر .

(٢) في النسختين « العامل » .

(٣) تكملة يوجبها المقام .

الْكَرِيمُ " ، وكَذَلِكَ كُلُّ حَرْفِ جَرٍّ لاَ يَدْخُلُ عَلَى الْمُضْمَرِ كَـ « رُبَّ » ، وَ« مُذْ » وَ« مُنْذُ »، و«كَافِ» التَّشْبِيهِ، و« حَتَّى » ، وَ« تاء » القسم ، وَ« وَاوِ » القسم .

قَوْلُهُ : " وَأَنْ تُعِيدَ لِلَّذِي مُضْمَرَهُ " أَيْ : وَجَازَ أَنْ يَعُـودَ الْمُضْمَرُ عَلَى " الَّذِي " وَاحْتَرَزَ بِهِ مِن قَوْلِكَ : " زَيدٌ مَرَرْتُ بِهِ " فَلاَ يَجُوزُ الإِخْبَارُ عَنِ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي قَوْلِكَ : " بِهِ " ؛ لأَنَّـهُ عَائِدٌ عَلَى " زَيدٍ " ، فَإِذَا أَعَدْتَهُ عَلَى الْمَوْصُولِ بَقِيَ الْمُبْتَدأُ بِلاَ عَائِدٍ [[1] مِنَ الْجُمْلَةِ ، فَكُنْتَ تَقُولُ مَثَلاً : " الَّذِي زَيدٌ مَرَرْتُ بِـهِ هُـوَ " ، فَإِنْ أَعَدْتَ " الهَاءَ " فِي " بِهِ " عَلَى " الَّذِي " بَقِيَ " زَيدٌ " بِلاَ عَائِدٍ][1] ، فَإِنْ أَعَدْتَهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ " زَيْدٌ " بَقِيَ " الَّذِي " بِلاَ عَائِدٍ ، وَ" هُوَ " لاَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ عَائِدًا عَلَى " الَّذِي " ؛ لأَنَّـهُ خَبَـرٌ ، وَالْعَائِـدُ إِنَّمَا يَكُـونُ مِنَ الصِّلَةِ ، وَالْخَبَرُ لَيْسَ بِصِلَةٍ ، وَلاَ مِنْـهَا ، وَكَذَلِكَ الضَّمِيرُ فِي " مُنْطَلِقٌ " مِنْ قَوْلِكَ : " زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " لاَيَجُوزُ الإِخْبَارُ عَنْ هَذَا الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي "مُنْطَلِقٌ" ، لأَنَّـهُ مُسْتَحَقٌّ لِزَيْدٍ ، فَإِنْ عَادَ عَلَى الْمَوْصُولِ بَقِيَ الْمُبْتَدَأُ بِلاَ عَائِدٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلاَمَهُ ، لاَيَجُوزُ الإخبارُ عن « غُلامِهِ » فَتَقُولُ : " الَّذِي زَيْدٌ ضَرَبْتُه غُلاَمُـهُ " ؛ لأَنَّ " الْهَاءَ " مُسْتَحَقَّةٌ لِزَيْدٍ ، فَبَقِيَ الْمَوْصُولُ بِلاَ عَائِدٍ .

فَانْقُلْ لآخِرِ الْكَلاَمِ الاسْمَـا ... وَاجْعَلْ مَكَانَهُ ضَمِيراً حَتْمَا

وَائْتِ بِأَلْ وَبِالَّذِي [2] ابْتِدَاءَا ... خَبَرُهُ مَا فِي الأَخِيرِ جَاءَا

نَحْوُ " الَّذِي يَقُومُ مِنَّا عَمْرُو " ... وَ" الضَّارِبُ الْغُلاَمَ مِنَّا بَكْرُ "

فَفِي "يَقُومُ" مُضْمَرُ الَّذِي اسْتَتَرْ ... كَذَاكَ فِي الضَّارِبِ ذِكْرُ مَا ظَهَرْ

وَثَنِّ وَاجْمَعْ ثُمَّ أَنْتَ مُخْبِرَا ... بِشَرْطِ أَنْ يَأْتِيَ الْكَلاَمُ خَبَرَا

(١) سقط من الأصل سبق نظر .

(٢) في الأصل " أو بالذي " ، والمثبت من (ف) ، وبقية الشروح .

قَوْلُهُ : " فَانْقُلْ لآخِرِ الْكَلاَمِ الاسْمَا " خَرَجَ بِهِ ضَمِيرُ الشَّأْنِ ، فَلاَ يَجُوزُ الإِخْبَارُ عَنْهُ ؛ لاسْتِحْقَاقِهِ صَدْرَ الْكَلاَمِ ، فَتَأْخِيرُه يُخْرِجُهُ عَنْ مَوْضِعِهِ ، أَيْ : عَنْ كَوْنِهِ وُضِعَ مُصَدَّراً لِيُفَسَّرَ بِجُمْلَةٍ بَعْدَهُ ، وَيُمْكِنُ إِخْرَاجُ ضَمِيرِ الشَّأْنِ أَيْضًا بِقَوْلِهِ : " وَاجْعَلْ مَكَانَهُ ضَمِيراً حَتْماً " ؛ لأَنَّ ضَمِيرَ الشَّأْنِ لاَ ضَمِيرَ لَهُ فَيُجْعَلَ مَكَانَهُ ، وَإِنَّمَا أَخَّرْتَ الاسْمَ الَّذِى تُخْبِرُ بِهِ إِلَى آخِرِ الْكَلاَمِ لِيَحْصُلَ بِهِ بَيَانُ الْمُبْهَمِ ، أَعْنِى :" الَّذِى " .

قَوْلُهُ : " وَاجْعَلْ مَكَانَه ضَمِيرًا حَتْمَا " إِنَّمَا وَجَبَ أَنْ يُجْعَلَ مَكَانَ الاسْمِ الَّذِى يُؤَخَّرُ وَيُخْبَرُ بِهِ عَنِ "الَّذِى" ضَمِيراً لِيَربِطَ الصِّلَةَ بِالْمَوْصُولِ .

قَوْلُهُ : " وائت بِأَلْ وَبِالَّذِى أبتدَاءا » إِنَّمَا صَدَّرَ الْمَوْصُولَ ، لأَنَّهُ هُوَ الَّذِى يُقْصَدُ إِلَى الإِخْبَارِ عَنْهُ ، فَلاَبُدَّ من تَصْدِيرِ " الَّذِى: أَوِ الأَلِفِ وَاللاَّمِ ١٠١/ب
فَتَجْعَلَهُ مُبْتَدَأً ، وَخَبَرُهُ الاسْمُ الْمَنْقُولُ إِلَى آخِرِ الْكَلاَمِ الَّذِى عَنَاهُ بِقَولِهِ : " خَبَرُهُ مَا فِى ألآخِيرِ جَاءَا " أَيْ : خَبَرُ " أَلذى " الاسْمُ الَّذِى وَقَعَ أَخِيراً ، ثُمَّ أَخَذَ فِى التَّمْثِيلِ فَقَالَ : "نَحْوُ الَّذِى يَقُومُ مِنَّا عَمْرُو " وَمَعْنَاهُ إِذَا قِيلَ لَكَ : كَيْفَ تُخْبِرُ عَنْ " عَمْرٍو " مِنْ قَوْلِكَ : " يَقُومُ عَمْرُو " ؟ ، فَتَقُولُ : " الَّذِى يَقُومُ عَمْرُو " ، فَـ " الَّذِى " مُبْتَدَأٌ ، وَ " عَمْرٌو " خَبَرُهُ ، وَمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ الْمُضْمَرِ صِلَةُ " الَّذِى "وَعَائِدُهُ ، وَالْعَائِدُ عَلَى " الَّذِي " هُوَ الضَّمِيرُ فِي " يَقُومُ " مِنْ قَوْلِكَ " الَّذِى يَقومَ عَمْرُو " وَهُوَ الَّذِى أَرَادَ بِقَوْلِهِ : " فَفِى يَقُومُ مُضْمَرُ الَّذِى اسْتَتَرْ " . أَيْ : فِي " يَقُومُ " ضَمِيرٌ هُوَ فَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ يَعُودُ عَلَى " الَّذِى " وَيَبْرُزُ ذَلِكَ الضَّمِيرُ فِى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ

فَتَقُولُ : " اللَّذَانِ يَقُومَانِ الْعَمْرَانِ " وَ " الَّذِينَ يَقُومُونَ الرِّجَالُ " ، وَ " الَّتِي قَامَتْ هِنْدٌ " ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ :

" وَثَنِّ وَاجْمَعْ ثُمَّ أَنِّثْ مُخْبِرًا " .

قَوْلُهُ : " وَالضَّارِبُ الْغُلاَمَ مِنَّا بَكْرٌ " تَمْثِيلٌ بِالأَلِفِ وَاللاَّمِ فَفِي "ضَارِبٍ" الَّذِي هُوَ صِلَةُ الأَلِفِ وَاللاَّمِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَيْهِمَا ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ :

« كَذَاكَ فِي «الضَّارِبِ» ذِكْرُ مَا ظَهَرْ » أَيْ : فِي اسْمِ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُفْرَدٌ يَرْجِعُ إِلَى " اللاَّمِ " ، وَهُوَ الذِّكْرُ الَّذِي عَنَاهُ بِقَوْلِهِ : " ذِكْرُ مَا ظَهَرْ " أَيْ " : ضَمِيرُ مَا ظَهَرَ ، وَالَّذِي ظَهَرَ هُوَ " زَيْدٌ " أَيْ : فِي " الضَّارِبِ " ضَمِيرُ " زَيْدٍ " يَعُودُ إِلَى اللاَّمِ كَمَا كَانَ فِي " يَقُومُ " مِنْ قَوْلِهِ : " الَّذِي يَقُومُ مِنَّا عَمْرٌو " ، وَضَمِيرُ " عَمْرٍو " يَعُودُ عَلَى " الَّذِي " .

وَلاَ تَدْخُلُ اللاَّمُ إِلاَّ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ لِفِعْلِهَا تَصَرُّفٌ ؛ لِيُصَاغَ مِنْهَا اسْمُ الْفَاعِلِ ، فَهِيَ - أَعْنِي الأَلِفَ وَاللاَّمَ - فَرْعٌ عَلَى "الَّذِي" فَهِيَ مُنْحَطَّةٌ عَنْهَا ، وَلَزِمَتِ الإِخْبَارَ فِي الْفِعْلِ الَّذِي يُشْتَقُّ مِنْهُ اسْمُ الْفَاعِلِ أو اسْمُ الْمَفْعُولِ ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ (١) يَجُوزُ إِدْخَالُهَا عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ ، أَنْشَدُوا :

مِنَ النَّفَرِ ، الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ (٢) .

---

(١) انظر الإنصاف ٥٢١ المسألة ٧١ ، والجنى الداني ٢٠٣ .

(٢) هذا صدر بيت لشاعر مجهول فيما أعلم ، وعجزه مختلف فيه فبعضهم يرويه (هم أهل الحكومة من قصي) كما في الإنصاف ٥٢١ المسألة ٧١ ، والخزانة ١/ ١٥ بولاق ، وأكثرهم يرويه : (لهم دانت رقاب بني معد) .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢٧ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ١/ ١٥٠ ، ورصف المباني ٧٥ ، ومغنى اللبيب ٧٢ ، والجنى الداني ٢٠٣ ، وشرح شواهد المغنى ١/ ١٩١ والهمع ١/ ٨٦ .

فَرَسُولُ اللَّهِ مُبْتَدَأٌ ، وَ " مِنْهُمْ " خَبَرُهُ ، فَأَدْخَلُوا اللَّامَ عَلَى الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَرِ .

قَوْلُهُ : " بِشَرْطِ أَنْ يَأْتِيَ الْكَلَامُ خَبَرًا " فِيهِ احْتِرَازٌ مِنَ الاسْتِفْهَامِ ، وَمَعْمُولِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، فَلَا يُخْبَرُ عَنِ الاسْمِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِك ، لامْتِنَاعِ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ صِلَةً .

فَإِذَا قُلْتَ : " لِيَقُمْ زَيْدٌ " فَلَا يَجُوزُ " الَّذِي لِيَقُمْ زَيدٌ " ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْأَمْرِ لَا يَحْتَمِلُ التَّصْدِيقَ وَالتَّكْذِيبَ فَلَا يَكُونُ صِلَةً .

وَلْنَذْكُرِ الْآنَ مَسَائِلَ يُسْتَعَانُ بِهَا عَلَى مَعْرِفَةِ هَذَا الشَّأْنِ ، وَلْنَبْدَأْ بِالْإِخْبَارِ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَرِ " نَحْوُ " زَيْدٌ قَائِمٌ " وَلَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ فِيهِ إِلَّا بِالَّذِي فَإِذَا أَخْبَرتَ عَنِ (الْمُبْتَدَأ قُلْتَ : " الَّذِي هُوَ قَائِمٌ زَيْدٌ ") (١) فَجَعَلْتَ مَوْضِعَ " زَيْدٍ " ضَمِيراً مُنْفَصِلاً – لِعَدَمِ مَا (يَتَّصِلُ) (٢) بِهِ مِن اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ حَرْفٍ– مُعْرَباً بِإِعْرَابِ "زَيْدٍ" أَيْ: مَوْضِعُهُ رَفْعٌ بِالابْتِدَاءِ، فَـ "الَّذِي" ((٣) مُبْتَدَأٌ ، وَ "زَيْدٌ " خَبَرُهُ ، وَمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَرِ صِلَةُ " الَّذِي ") (٣) فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ " قَائِمٍ " قُلْتَ : " الَّذِي زَيْدٌ هُوَ قَائِمٌ " فَـ " الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ " قَائِمٌ" خَبَرُهُ ، وَ " زَيدٌ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " هُوَ " خَبَرُهُ ، وَهُمَا صِلَةُ "الَّذِي " ، وَتَقُولُ : " أَنْتَ قَائِمٌ " فَإِذَا أَخْبَرْتُ عَنْ " أَنْتَ "قُلْتَ: " الَّذِي هُوَ قَائِمٌ أَنْتَ " ، فَـ " الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ "أَنْتَ" خَبَرُهُ ، وَجَعَلْتَ مَوْضِعَ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ ضَمِيرَ غَائِبٍ ،

---

(١) في (ف) " المبتدأ والخبر نحو زيد قائم " .

(٢) في الأصل " يصل " .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ " قَائِمٍ " قلْتَ : " الَّذِى أَنْتَ هُوَ قَائِمٌ " فَجَعَلْتَ مَوْضِعَ الْخَبَرِ ضَمِيراً (١) .

وَالثَّانِي : الْإِخْبَارُ عَنِ اسْمِ " إِنَّ " نَحْوُ " إِنَّ زَيداً قَائِمٌ " ، تَقُولُ : " الَّذِى إِنَّـهُ قَائِمٌ زَيدٌ " ، وَعَنْ " قَائِمٍ : الَّذِى إِنَّ زَيْداً هُوَ قَائِمٌ " ، وَعَنْ " إِنِّي قَائِمٌ " إِذَا أَخْبَرْتَ عَنِ " الياءِ " قُلْتَ : " الَّذِى إِنَّهُ قَائِمٌ أَنَا " فَتَجْعَلُ مَوْضِعَ ١٠٢/أ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ غَائِباً ، وَلاَ يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنِ مَعْمُولِ " لَيتَ ، وَلَعَلَّ ، وَلَكِنَّ " أَمَّـا « لَيْتَ ، وَلَعَلَّ " فَلاَ يَحْتَمِلُ مَا بَعْدَهُمَا التَّصْدِيقَ وَالتَّكْذِيبَ ، فَلاَ يَكُونُ صِلَةً ، وَأَمَّا " لَكِنَّ " فَلاَ تَكُونُ صِلَةً ؛ لافْتِقَارِهَا إِلَى جُمْلَةٍ أُخْرَى .

الثَّالِثُ : بَابُ " كَانَ " نَحْوُ " كَانَ زَيدٌ قَائِمًا " تَقُول : " الَّذِى كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ " ، فَـ " الَّذِى " مُبْتَدَأ ، وَ " زَيدٌ خَبَرُهُ ، وَفِى " كَانَ " ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ مُسْتَتِرٌ هُوَ اسْمُهَا عَائِدٌ إِلَى " الَّذِي " ، وَ " قَائِمًا " خَبَرُهَا ، وَهِي مَعَ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا صِلَةُ " الَّذِى " ، وَأَمَّا الْإِخْبَارُ عَنْ خَبَرِ «كَانَ» عِنْدَ مَنْ يُجِيزُهُ فِي نَحْوِ " كَانَ زَيْدٌ عَبْدَاللَّهِ " الَّذِى كَانَ زَيْدٌ إِيَّاهُ عَبْدُاللَّه " ، فَـ " الَّذِى " مُبْتَدَأ ، وَ " عَبْدُاللَّـهِ " خَبَرُهُ ، وَمَا بَيْنَهُمَا صِلَةُ " الَّذِى " ، وَبِالْأَلِفِ وَاللَّامِ عَنِ اسْمِهَا قُلْتَ : " الْكَائِنُ قَائِمًا زَيْدٌ " (٢) ، وَعَنَ الْخَبَرِ عِنْدَ مَنْ يُجِيزُ ذَلِكَ : " الكائِنُهُ زَيْدٌ عَبْدُاللَّهِ " ، فَـ " الكائِنُهُ " مُبْتَدأ ، وَ " عَبْدُاللَّه " خَبَرُهُ ، وَ " زَيْدٌ " اسْمُ "كَانَ " ، وَ " الْهَاءُ " فِي " الْكَائِنُهُ " خَبَرُهَا مُقَدَّماً عَلَى اسْمِهَا ؛ لِيَصِحَّ اتِّصَالُهُ بِهَا ، وَتَقُولُ أَيْضًا : " الْكَائِنُ زَيدٌ إِيَّاهُ عَبْدُاللَّهِ " فَتُؤَخِّرُ الْخَبَرَ إِذَا فَصَلْتَهُ .

---

(١) انظر الأصول فى النحو ٢/ ٣١٣ .

(٢) قولك : " كان زيد قائمًا " قال ابن السراج في الأصول ٢/ ٣٠١ : " لا خلاف فى الإخبار عن اسم " كان " فأمَّا خبرها ففيه اختلاف ، وانظر أيضا المقتضب ٣/ ٩٧ ، والهمع ٢/ ١٤٧ .

الرّابِعُ : بَابُ " ظَنَنْتُ " إِذَا قُلْتَ : " ظَنَنْتُ زَيداً أَخَاكَ " ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ " زَيْدٍ " قُلْتَ " الَّذِي ظَنَنْتُهُ أَخَاكَ زَيْدٌ " ، وَعَنِ الأَخِ " الَّذِي ظَنَنْتُ زَيداً إِيَّاهُ أَخُوكَ " (١) ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ " التَّاءِ " - أَعْنِي الْفَاعِلَ - قُلْتَ : " الَّذِي ظَنَّ زَيْداً أَخَاكَ أَنَا " ، فَـ " الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ " أَنَا " خَبَرُهُ ، وَكَانَ الضَّمِيرُ قَبْلَ الإِخْبَارِ فِي : ظَنَنْتُ " بَارِزاً وَهُوَ " التَّاءُ " فَصَارَ بِهِ مُسْتَتِراً ؛ لِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَائِدٌ عَلَى " الَّذِي " وَلاَ يَجُوزُ الاقْتِصَارُ فِيهَا عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ .

الخَامِسُ : الإِخْبَارُ عَنِ " الْفَاعِلِ " وَقَدْ مَضَى فِي قَوْلِهِ :

" نَحْوُ الَّذِي يَقُومُ مِنَّا عَمْرُو " .

السَّادِسُ : الإِخْبَارُ عَنِ " الْمَفْعُولِ بِهِ " نَحْوُ " ضَرَبْتُ زَيْداً " تَقُولُ : " الَّذِي ضَرَبْتُ زَيْدٌ " فَـ " الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ " زَيْدٌ " خَبَرُهُ ، وَ " ضَرَبْتُ " صِلَةٌ، وَ " الهَاءُ " الَّتِي هِيَ الضَّمِيرُ العَائِدُ مَحْذُوفَةٌ ؛ لِكَوْنِهَا مَفْعُولاً بِهِ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : " الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ " فَتُثْبِتَ " الْهَاءَ " ، وَبِالأَلِفِ وَاللاَّمِ " الضَّارِبُهُ أَنَا زَيْدٌ " ، فَـ " الضَّارِبُهُ " مُبْتَدَأٌ وَ " الهَاءُ " عَائِدَةٌ إِلَى الأَلِفِ وَاللاَّمِ ، وَ " زَيْدٌ " خَبَرُ " الضَّارِبِهِ " ، وَلاَ يَحْسُنُ حَذْفُ " الهَاءِ " هُنَا ، لِأَنَّهَا مَجْرُورَةٌ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ (٢) .

السَّابِعُ : الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولَيْنِ (مُغَايِرَيْنِ) (٣) ، نَحْوُ " كَسَوْتُ عَبْدَاللَّهِ ثَوْباً " [تَقُولُ : " الَّذِي كَسَوْتُ ثَوْباً عَبْدَاللَّهِ "] (٤) ، وَإِنْ شِئْتَ أَظْهَرْتَ

---

(١) فى (ف) " أبوك " .

(٢) ينظر الكتاب ١/ ١٨٧ هارون ، والهاء عند المبرد ، والصيمريّ فى موضع نصب مفعول ، انظر المقتضب ٣/ ٩١ ، والتبصرة ١/ ٥٢٦ .

(٣) معنى " مغايرين " ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وفي (ف) « غايرين ومغايرين » .

(٤) تكملة يوجبها المقام ، وموضعها بياض فى الأصل . انظر التبصرة ١/٢٧ والأصول ٢/٢٩٤ .

" الْهَاءَ " فَقُلْتَ : " الَّذِى كَسَوْتُهُ ثَوْباً عَبْدُاللَّهِ "، وَلَكِنَّكَ حَذَفْتَهَا؛ لأَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ ، فَـ " الَّذِى " مُبْتَـــدَأٌ ، وَ "عَبْدُاللَّـهِ " خَبَرُهُ ، وَمَا بَيْنَهُمَا صِلَةٌ ، وَإِنْ أَخْبَرتَ عَنْ " ثَــوْبٍ " قُلْتَ :" الَّذِى كَسَــوْتُ عَبْدَاللَّهِ إِيَّاهُ ثَـوْبٌ " ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : " الَّذِى كَسُوْتُهُ عَبْدَ اللَّـهِ ثَوْبٌ " فَتُقَـدِّمُ الْمَفْعُـولَ الثَّـانِـيَ ؛ لأَمْنِ (١) اللَّبْسِ ، وَبِالأَلِـــفِ وَاللَّامِ قُلْتَ : الْكَاسِيُهُ أَنَا ثَوْبًا عَبْدُاللَّهِ " ، فَـ " الْكَاسِيُه " مُبْتَدأٌ ، وَخَبَرُهُ " عَبْدُاللَّهِ " ، وَعَنِ " الثَّوبِ " : " الْكَاسِى أَنَـا عَبْدَاللَّـهِ إِيَّاهُ ثَوْبٌ " فَـ " الْكَاسِى " مُبْتَدأٌ ، وَ" ثَوْبٌ " خَبَرُهُ ، وَإِنَّمَـا أَبْرَزْتَ الضَّمِيرَ وَهُوَ (أَنَا) لأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُـوَ لَـهُ ، لأَنَّ " الأَلِفِ وَاللَّامَ " لِلْمَفْعُـولِ ، وَالْفِعْلُ لِلْمُتَكَلِّمِ فَقَدْ جَـرَى فِعْلُ الْمُتَكَلِمِ صِلَةً لِلأَلِفَ وَاللَّامِ ، وَهُمَا لأَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ .

الثَّامِنُ : الْـمُتَعَدِّي إِلَى ثَلاثَـةِ مَفْعُولِينَ نَحْـوُ " أَعْلَمَ اللَّـهُ زَيْداً عَمْراً خَيْـرَ النَّاسِ " ، فَإِنْ أَخْـبَـرْتَ عَنِ الْفَاعِلِ بِـ "الَّذِى "قُلْتَ:"الَّذِي أَعْلَمَ زَيداً عَمْراً خَيْرَ النَّاسِ اللَّـهُ " ، فَـ " الَّذِى " مُبْتَدَأٌ ، وَ"اللَّـهُ" خَبَرُهُ ، وَمَا بَيْنَهُمَا ١٠٢/ب مِنَ الْمَفَاعِيلِ وَالْمُضْمَرِ الْمُسْتَتِرِ الْمَرْفُوعِ صِلَةُ "الَّذى"، وَلاَيَجُوزُ التَّثْنِيَةُ فِى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِذَاأَخْبَرْتَ عَنِ الْفَاعِلِ؛ لأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَعَلاَ وَاحِدٌ، وَبِالأَلِفِ وَاللَّامِ "الْمعْلِمُ زَيداً عمْراً خَيْـرَ النَّاسِ اللَّهُ "، وَإِنْ أَخْبَرتَ عَنِ الْمَفْعُولُ الأَوَّلِ بِـ "الَّذِى" قُلْتَ: "الَّذِى أَعْلَمَـهُ اللَّهُ عَمْراً خَيْـرَ النَّاسِ زَيدٌ"، وَإِثْبَاتُ " الْهَاءِ" هُنَا هُوَ الْوَجْـهُ ، وَيَجُـوزُحَـذْفُـهُ؛ لِطُولِ الْكَلاَمِ بِالصِّلَةِ وَالْمَـوْصُـولِ(٢)،

---

(١) في (ف) " لأجْلِ " .

(٢) راجع الأصول فى النحو ٢/ ٢٨٦ .

وَالْمَفَاعِيلِ الثَّلاَثَةِ ، وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ الثَّانِي قُلْتَ : « الَّذِى أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْداً (١) إِيَّاهُ خَيْرَ النَّاسِ عَمْرُوٌ " ، وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ الثَّالِثِ قُلْتَ : " الَّذِى أَعْلَمَ اللَّهُ زَيداً عَمْراً إِيَّاهُ خَيْرُ النَّاسِ » ، فَـ " الَّذِى ") (١) مُبْتَدَأٌ ، وَ " خَيْرُ النَّاسِ " خَبَرُهُ ، وَمَا بَيْنَهُمَا صِلَةُ " الَّذِى " ، وَبِالأَلِفِ وَاللاَّمِ عَنِ الأَوَّلِ " الْمُعْلِمُهُ اللَّهُ عَمْراً خَيْرَ النَّاسِ زَيْدٌ " ، وَكَذَلِكَ الثَّانِي وَالثَّالِثُ (٢) .

التَّاسِعُ : " الظَّرْفُ " وَلاَ يُخْبَرُ عَنِ " الظَّرْفِ " إِلاَّ إِذَا كَانَ مُتَصَرِّفاً ، وَأَمَّا مَا لاَ يَتَصَرَّفُ فَلاَ يُخْبَرُ عَنْهُ نَحْوُ " سَحَرَ ، وَ " ذَاتَ مَرَّةٍ " [وَ "بُعَيْدَاتِ بَيْنَ "] (٣) فَلاَ تَقُولُ : " سِيرَ عَلَيْهِ سَحَرُ " إِذَا أَرَدْتَ سَحَراً بِعَيْنِهِ ، وَكَذَلِكَ " عِنْدَ " ، وَكَذَلِكَ " ضُحىً وَعَشِيَّةٌ وَعَتَمَةٌ" إِذَا أَرَدْتَهَا مِنْ يَوْمِكَ أَوْ لَيْلَتِكَ (٤) ، وَتَقُولُ فِي الْمُتَصَرِّفِ مِنْهُ ، وَهُوَ مَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ " جَلَسْتُ مَكَانَكَ : الَّذِى جَلَسْتُ فِيهِ مَكَانُكَ " ، فَـ " الَّذِى " مُبْتَدَأٌ ، وَ " مَكَانُكَ " خَبَرُهُ (٥) ، وَبِالأَلِفِ وَاللاَّمِ : " الْجَالِسُ فِيهِ أَنَا مَكَانُكَ " ، فَـ " الْجَالِسُ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " مَكَانُكَ " خَبَرُهُ ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ مَفْعُولاً عَلَى السَّعَةِ قُلْتَ : " الْجَالِسُهُ أَنَا مَكَانُكَ " .

العَاشِرُ : " الْمَصْدَرُ " ، وَلاَ يُخْبَرُ عَنِ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكِّدِ إِلاَّ عَلَى قُبْحٍ(٦). وَبِالْجُمْلَةِ فَكُلُّ مَا جَازَ مِنَ الْمَصَادِرِ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ الْفَاعِلِ جَازَ الإِخْبَارُ عَنْهُ ، وَلاَ يَخْبَرُ عَنْ " سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَعِيَاذَ اللَّهِ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ ، وَعَمْرَكَ

---

(١) فى (ف) هكذا " خير الناس " ، وفيه سقط .

(٢) في شرح ابن القواس لوحة ١١٧ "وعن الثاني : المعلمُ اللهُ زيداً إيَّاه خَيّر الناس عمروٌ ، وعن الثالث : المعلمه [اللهُ] زيداً عمراً خَيرُ النَّاسِ ".

(٣) بياض فى الأصل .

(٤) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٧٨ :" لأنَّ عدمَ تصرفِّهِ يَمْنَعُ رَفْعه إذا جُعِلَ خَبراً " .

(٥) انظر ذلك فى الأصول في النحو ٢/ ٣٠٤ .

(٦) انظر الأصول فى النحو ٢/ ٢٩٧ ، وشرح ابن الخباز ٣٤٤/١ .

اللَّـهُ " ، تَقُـولُ في " سِـرْتُ بِزَيدٍ سَيْـراً شَـدِيداً " : " الَّذِي سِـرْتُـهُ بِزَيدٍ سَيْـرٌ شَدِيدٌ " [فَـ " الَّذِي " مُبْتَدَأٌ وَ " سَيْـرٌ "] [١] خَبَرُهُ ، وَ " شَدِيدٌ " صِفَةُ الْخَبَـرِ ، وَ " الْهَـاءُ " عَـائِدَةٌ عَلَـى " الَّذِي " وَهِيَ [٢] ضَمِيـرُ الْمَصْدَرِ .

الحَادِي عَشَـرَ [٣] : " الْمُضَـافُ إِلَيْـهِ " لاَ يَجُوزُ الإِخْبَـارُ عَنِ الْمُضَـافِ إِلَيْـهِ مَـا لَمْ يَكُنِ الْمُضَـافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْـهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْـهُمَـا يُفِيدُ الْمَعْنَى عَلَى انْفِرَادِهِ [٤] . فَـ " عَبْدُ اللَّـهِ " عَلَمـاً لاَ يَجُوزُ الإِخْبَـارُ عَنِ الْمُضَـافِ إِلَيْـهِ فِيهِ ، وَلاَ يَجُوزُ الإِخْبَـارُ عَنِ الأَوَّلِ مُطْلَـقاً فِي جَمِيعِ مَسَائِلِهِ ، لأَنَّ الْمُضْمَرَ لاَ يُضَـافُ .

وَلاَ يَجُوزُ الإِخْبَـارُ عَنِ " الْكُنَى " ، وَكَذَلِكَ " ابْنُ آوَى " [٥] ، وَابْنُ عِرْسٍ [٦] وَسَـامُّ أَبْرَصَ [٧] ، وَلاَ يَجُوزُ الإِخْبَـارُ عَنِ الْمُضَـافِ إِلَيْـهِ فِي هَذَا الْبَـابِ ؛ لأَنَّ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) في (ف) " وهو " .

(٣) في الأصل "الحادية عَشَرَ" .

(٤) انظر ذلك في الأصول في النحو ٢ / ٣٠٣ حيث قسم ابن السراج المضاف إليه قسمين : قسم يكون الاسمان فيه كحروف زيد وعمرو يراد بهما التسمية فقط كرجل اسمه عبدالله ، فهذا لا يجوز أن تخبر فيـه عن المضاف إليه ، لأنه كحروف الاسم . وقسم ثان من الإضافة وهي التي يراد بها الملك نحو : دار عبدالله ، وغلام زيد ، فهذا هو الذي يجوز أن تخبر عن المضاف إليه » .

(٥) هو اسم حيوان يجمع على (بنات آوى) ، وآوى لا ينصرف ، لأنه أفعل وهو معرفة انظر : الصحاح (أوى) .

(٦) هو دويبة يجمع على (بنات عرس) ، وحكى الأخفش فيه بنـات عرس ، وبنو عرس . الصحاح (عرس) .

(٧) وهو من كبار الوزغ ، وهو معرفة تعريف جنس ، وهما اسمان جعلاً واحداً ، وإن شئت أعربت الأول وأضفته إلي الثاني ، وإن شئت بنيت الأول على الفتح وأعربت الثاني بإعراب ما لا ينصرف ، وتثنيته (ساما أبرص) ، وجمعه (سوام أبرص) أو (سـوام) ولا تقل (أبرص) الصحاح (برص) .

الثَّانِي لَيْسَ بِإِزَاءِ شَيْءٍ يُقْصَدُ إِلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ " حِمَارُ قَبَّانَ " (١)

الثَّانِي عَشَرَ : " الْبَدلُ " إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ رَجُلاً أَخَاكَ " ، فَالاخْتِيَارُ أَنْ تخْبِرَ عَنِ الْمُبدَلِ [مِنْهُ] (٢) (إِذ)(٣) كَانَ الْبدلُ بَعْدَهُ ، فَتقُولُ : " الَّذِي ضَرَبْتُ رَجُلٌ أَخُوكَ " ، فَـ " الَّذِي " مُبْتَدأ ، وَ "رَجُلٌ "خَبرُهُ ، وَ " أَخُوكَ " بَدَلٌ مِنَ الْخَبَرِ ، وَمَا بَيْنَهُمَا صِلَةُ " الَّذِي " ، وَمِنْهُم مَنْ يُجِيزُ الإِخْبَارُ عَنِ الْمُبْدَلِ [مِنه] (٤) عَلَى أنفِرَادِهِ ، يَقُولُ فِي " مَرَرْتُ بِرَجُلِ أَخِيكَ " : " الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ أَخِيكَ رَجُلٌ " ، فَـ " الَّذِي "مُبْتَدأ ، وَ "رَجُلٌ " خَبَرُهُ ، وَ " الأَخِ " بَدَلٌ مِنَ " الهَاءِ " فِي "بِهِ " ، وَهَذا عِنْدَ مَنْ لاَ يَرَى إِسْقَاطَ الْمُبَدلِ مِنْهُ ، وَإِقَامَةَ الْبَدَلِ مُقَامَهُ ، فَأَمَّا [عِنْدَ] مَنْ يَرَى ذَلِكَ فَلاَ يَبْقَى فِي الْجُمْلَةِ عَائِدٌ عَلَى الْمُوْصُولِ (٥) .

الثَّالِثَ عَشَرَ : "الْعطْفُ " نَحْوُ "قَامَ زَيدٌ وَعَمْرٌو" ، إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ "زَيدٍ" قُلْتَ : "الَّذِي قَامَ هُوَ وَعَمْرٌو زَيْدٌ " فَتَؤُكّدُ الضَّمِيرَ فِي "قَامَ" بِـ "هُوَ" ، لِيَصِحَّ عَطْفُ الظَّاهِرِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَخْبرتَ عَنْ " عَمْرو " قُلْتَ :" الَّذِي قَامَ زَيدٌ وَهُوَ عَمْرٌو " (٦) ، فَإِنْ أَخْبَرَتَ عَنْهُمَا جَمِيعاً قُلْتَ : " اللَّذَانِ قَامَا زَيْدٌ وَعَمْرٌو " ١٠٣٠/أ فَإِنْ قُلْتَ : " قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرٌو " لَمْ يَجُزِ الإِخْبَارُ ؛ لأَنَّهُمَا مِنْ

---

(١) هو ضرب من الخنافس يكون بين مكة والمدينة ، قاله الميداني في الأمثال ٢/ ١٧ عند قولهم :" أذل من حمار قبان "وانظر الأصول في النحو ٢/ ٣٠٤ فالشارح أفاد منه .

(٢) تكملة يوجبها السياق .

(٣) في النسختين "إذا " والصواب ما أثبته ".

(٤) في النسختين " عنه " والصواب ما أثبته .

(٥) انظر : الأصول في النحو ٢ / ٣٠٠ ، والمقتضب ٣/ ١١١ ، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٤٦ .

(٦) وجاء في الأصول في النحو ٢/ ٣٠٦ " الذي قام زيد وهو عمرو زيد » وتكرار زيد خطأ .

جُمْلَتَيْنِ ، وَالعَامِلاَنِ مُخْتَلِفَانِ ، فَلَوْ أَخْبَرْتَ عَن " زَيدٍ " لَقُلْتَ : " الَّذِي قَامَ وَقَعَد عَمْرُو زَيْدٌ " [1] لَمْ يَجُزْ ، لأَنَّكَ عَطَفْتَ عَلَى الصِّلَةِ مَا لايَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صِلَةً ، وَهُوَ قَوْلِكَ : " وَقَعَدَ عَمْرُو " ؛ لِخُلُوِّهِ مِنَ العَائِدِ .

فَإِنْ قُلْتَ : " وَقَامَ عَمْرُو إِلَيْهِ ، أَوْ مَعَهُ " جَازَ لِعَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَى الْمَوصُولِ .

الرَّابِعَ عَشَرَ : " الْمُضْمَرُ " إِذَا أَخْبَرْتَ عَنِ الْمُضْمَرِ فِي نَحْوُ " قُمْتَ " قُلْتَ : " الَّذِي قَامَ أَنْتَ " ، فَـ " الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ " أَنْتَ " خَبَرُهُ ، وَلاَ يَحْسُنُ الَّذِي قُمْتَ أَنْتَ " ؛ لأَنَّ " الَّذِي " غَائِبٌ ، فَلاَ يَعُودُ عَلَيْهِ إِلاَّ مَا يُطَابِقُهُ فِي الْغَيْبَةِ ، وَقَدْ جَاءَ الْعَائِدُ عَلَى " الَّذِي " مُخَاطَباً وَمُتَكَلِّماً بِشَرْطِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ نَحْوُ " أَنَا الَّذِي قُمْتُ " ، وَ " أَنْتَ الَّذِي قُمْتَ " وَالأَجْوَدُ : أَنَا الَّذِي قَامَ .

وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ " الْكَافِ " فِي " مَرَرْتُ بِكَ " [2] قُلْتَ : " الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ أَنْتَ " ([3] وَلاَ يَجُوزُ " الَّذِي مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ ") [3] لِأَنَّ " الَّذِي " غَائِبٌ فَلاَ يَعُودُ عَلَيْهِ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ [4] .

الْخَامِسَ عَشَرَ : قَوْلُكَ : " ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ " [5] فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ " زَيْدٍ " قُلْتَ : " الضَّارِبُهُ أَنَا ، وَالضَّارِبِي زَيْدٌ " ، فَـ " الضَّارِبُهُ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " أَنَا " خَبَرُهُ ، وَ " الضَّارِبِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ " زَيْدٌ " خَبَرُهُ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ

---

(١) في النسختين " الذي قام وقعد عمرو وزيد " بزيادة واو العطف " وهو سهو صوابه كما أثبتناه ، وانظر كذلك الأصول في النحو ٢/ ٣٠٦ ، والتصريح ٢/ ٢٦٧ .

(٢) في (ف) " به " خطأ .

(٣) سقط من (ف) ، انتقال نظر .

(٤) انظر ذلك في الأصول في النحو ٢/ ٣١٢ ، فالمؤلف أفاد منه كثيراً .

(٥) وهو المعروف بالتنازع .

الْمَازِنِيِّ [1] ، وَهُوَ أَقْيَسُ مَا قِيلَ فِيهِ .

فَإِذَا قُلْتَ : " ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْداً " فَأَخْبَرْتَ عَنْ " زَيدٍ " قُلْتَ : "الضَّارِبِي هُوَ ، وَالضَّارِبُهُ أَنَا زَيْدٌ " فَـ " الضَّارِبِي " مُبْتَدَأ ، وَ " هُوَ " خَبَرُهُ كَمَا كَانَ فَاعِلاً فِي " ضَرَبَنِي " لِيَكُونَ " الضَّارِبُ " مُسْتَغْنِيَاً وَيَكُونُ " هُوَ " مُحْتَاجًا إِلَى تَفْسِيرٍ ، كَمَا كَانَ مُحْتَاجاً فِي " ضَرَبَنِي " ، وَهُوَ مُسْتَتِرٌ فِي " ضَرَبَنِي " ، وَلِيَكُونَ جُمْلَةً مَعْطُوفَةً (عَلَى) [2] جُمْلَةٍ [3] .

وَتَقُولُ فِي " ظَنَنِّي وَظَنَنْتُ زَيْداً قَائِمًا " إِذَا أَخْبَرْتَ عَنِ " الْيَاءِ " : "الظَّانُّ وَالظَّانُّهُ زَيْدٌ قَائِماً أَنَا " ، فَـ " الظَّانُّ " مُبْتَدَأ ، وَ " أَنَا " خَبَرُهُ ، وَ" زَيْدٌ " فَاعِلُ "الظَّانِّهِ " ، وَ " الهَاءُ " [4] مَفْعُولٌ أَوَّلٌ ، وَ" قَائِماً "مَفْعُولٌ ثَانٍ ، وَحَذَفتَ مَفْعُولِي الأَوَّلِ جَمِيعاً وَذَلِكَ جَائِزٌ (دُونَ) [2] أَحَدِهِمَا .

وَالْمَسَائِلُ فِي هَذَا البَابِ مَا يُضْبَطُهَا هَذَا الْكِتَابُ ، لَكِن قَدْ ذَكَرْنَا (مِنْهَا)[2] نُبْذَةً يَسْتَغْنِي [5] بِهَا الْمُبْتَدِئُ .

---

(١) انظر ذلك في الأصول في النحو ٢/ ٣١٥ ، والتبصرة ١/ ٥٣٢ حيث ذكر فيهما أنَّ قياس المازنيِّ في هذه المسألة هو " الضارب أنا والضاربي زيد " ، أما ما ذكره المؤلِّف فهو قول الأخفشِ في هذه المسألة ، وقد استجاده المازنيُّ ؛ لإثباته المفعولَ في " الضاربه " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) هذا مذهب المازنى فى هذه المسألة ، انظر الأصول فى النحو ٢/ ٣١٧ .

(٤) فى (ف) " والظان " .

(٥) فى الأصل " يستعين " .

[دخول الفـــاء فى الخبر]

وتَدْخُلُ الْفَاءُ إِذَا وَصَـلْتَهَـا بِالْفِعْلِ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا أَدْخَلْتَهَا
فِي خَبَرِ الْمَوْصُوفِ أَيْضاً بِهِمَا إِذْ شُبِّهَا بِالشَّرْطِ حَيْثُ أُبْهِمَا
نَحْوُ: الَّذِي يُعْطِي فَجَاوِزْ عَنْهُ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْـهُ

" الْـهَاءُ " فِي " وَصَلْتَـهَـا ، ضَـمِـيرُ « الْـمَـوْصُـولاَتِ » ، أَيْ : إِذَا وَصَلْتَ هَذِه الْـمَوْصُـولاَت بِـفِعْلٍ أَوْ ظَـرْفٍ جَازَ دُخُولُ " الفَاءِ " فِي خَبَرِ الاسْمِ الْمُوصُولِ ، كَمَاجَازَ دُخُولُهَا فِي خَبَرِ النَّكِرَةِ الْمُوْصُوفَةِ بِهِمَا ، أَيْ : بِالْفِعْلِ أَوْ بِالْظَّرْفِ .

وَقَوْلُهُ : " بِهِمَا " يُرِيدُ بِأَحَدِهِمَا ، ثُمَّ عَلَّلَ دُخُولَ " الْفَاءِ " فِي خَبَرِ الاسْمِ الْمَوْصُولِ بِالْفِعْلِ أَوْ بِالظَّرْفِ وَالنَّكِرَةِ الْمُوْصُوفَةِ بِأَحَدِهِمَا بِقَوْلِهِ : "إِذَا شُبِّهَا بِالشَّرْطِ حَيْثُ أُبْهِمَا " فَقَالَ: " شُبِّهَا[1] بِالشَّرْطِ مِنْ جِهَةِ الإِبْهَامِ ؛ لأَنَّ الشَّرْطَ مُبْهَمٌ ، وَ(قَدْ)[2] شَارَكَاهُ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ الإِبْهَامُ ، وَمَعْنَى الإِبْهَامِ أَنْ لاَّ يَكُونَ "الَّذِي" لِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ ، وَأَنْ لاَّتَكُونَ ١٠٢/ب النَّكِرَةُ غَيْرَ عَامَّةٍ ، فَلاَ تَقُولُ فِي الْمَوْصُولِ الْمُعَيَّنِ : الَّذِي بِعْتُهُ الثَّوْبَ فَلَهُ دِرْهَمٌ ؛ لِفَوَاتِ الإِبْهَامِ، وَلاَ تَقُولُ فِي النَّكِرَةِ [الْخَاصَّةِ]: " رَجُلٌ كَرِيمٌ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ؛ لِفَوَاتِ الْعُمُومِ، وَالإِبْهَامُ فِي الْمَوْصُولِ وَالْعُمُومُ فِي النَّكِرَةِ (يَحْصُلُ)[3] بِهِمَا مُشَابَهَةُ الشَّرْطِ فَيَصِحُّ دُخُولُ "الفَاءِ "فِي خَبَرِ كُلٍّ

(١) فى الأصل " شبهها " .
(٢) فى (ف) " فى " .
(٣) فى النسختين " حصل " .

وَاحِدٍ مِنْهُمَا لامُطْلَقاً ، بَلْ يَتَوَقَّفُ ذَلِكَ عَلَى شَرْطٍ آخَرَ ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ الصِّلَةُ فِعْلاً أَوْ ظَرْفاً ، كَقَوْلِهِ : " إِذَا وَصَلْتَهَا بِالْفِعْلِ " ، فَإِنْ وَصَلْتَهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ دُخُولُ " الْفَاءِ " ، لَوْ قُلْتَ : " الَّذِي أَبُوهُ قَائِمٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ " لَمْ يَجُزْ دُخُولُ [الْفَاءِ] بِمَعْنَى السَّبَبِيَّةِ بَلْ بِمَعْنًى آخَرَ وَتَأْوِيلٍ آخَرَ ، وَإِنَّمَا يَتَوَقَّفُ دُخُولُ " الْفَاءِ " فِي خَبَرِ " الَّذِي " ، وَ النَّكِرَةِ الْعَامَّةِ عَلَى وَصْلِهِ وَصِفَتِهَا بِفِعْلٍ أَوْ بِظَرْفٍ ؛ لأَنَّهُمَا لِمَّا أَشْبَهَا الشَّرْطَ فِي الإِبْهَامِ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ صِلَتُهُ أَوْ صِفَةُ (١) النَّكِرَةِ مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ شَرْطاً ، وَهُوَ الْفِعْلُ أَوْ الظَّرْفُ لِتَعَلُّقِهِ بِالْفِعْلِ إِذَا أَرَدْتَ الصِّلَةَ سَبَباً (٢) فِيمَا بَعْدَ " الْفَاءِ " ، وَتَمْثِيلُهُ فِي الْفِعْلِ بِقَوْلِهِ : " الَّذِي يُعْطِي فَجَاوِزْ عَنْهُ " ، فَـ " الَّذِي " مُبْتَدأٌ ، وَ " يُعْطِي " صِلَتُهُ وَهُوَ فِعْلٌ ، وَ " الْفَاءُ " دَاخِلَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ هِيَ خَبَرُ " الَّذِي " تَقْدِيرُهُ " الَّذِي (٣) يُعْطِي فَأَنْتَ جَاوِزْ عَنْهُ " ، فَـ "الهاءُ " فِي "عَنْهُ "رَاجِعَةٌ مِنَ الجُمْلَةِ إِلَى الْمُبْتَدَأ ، وَتَمْثِيلُهُ فِي الظَّرْفِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ (٤) أَي: الَّذِي اسْتَقَرَّ بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَهُوَ مِنَ اللَّهِ ، فَـ " مَا " مُبْتَدَأ ، (وَ "بِكُمْ "ظَرْف)(٥) هُوَ صِلَةُ " مَا " ، وَ " الْفَاءُ " فِي قَوْلِهِ (٦) : " فَمِنْهُ " دَاخِلَةٌ عَلَى مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ " « فَهُوَ مِنْهُ » ، (وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ " مَا ") (٧) ، وَالْعَائِدُ مِنَ

---

(١) فى الأصل " أو صفته " ، وفى (ف) " أو صلة " ، والصواب ما أثبته .

(٢) فى النسختين " سبب " بالرفع والصواب ما أثبته .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) سورة النحل ٥٣ .

(٥) فى (ف) " بكم صلة ظرف " .

(٦) أى : قول النظام .

(٧) فى النسختين " والخبر جملة ما " والصواب ما أثبته .

الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ خَبَرٌ " هُوَ " الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْتَتِرُ فِي " مِنْهُ " لِقِيَامِهِ مَقَامَ " اسْتَقَرَّ ، أَوْ مُسْتَقِرٌّ " ، أَيْ : فَهُوَ مُسْتَقِرٌّ مِنْهُ ، أَوِ اسْتَقَرَّ مِنْهُ .

فَإِنْ قِيلَ : فَكَيْفَ يَكُونُ مَا قَبْلَ " الْفَاءِ " سَبَباً فِيمَا بَعْدَهَا فِي هَذِهِ الآيَةِ ؟ ، وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : مَا حَصَلَ بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ سَبَبٌ فِي كَونِهَا مِنَ اللَّهِ ؟ ، بَلِ الْعَكْسُ أَوْلَى ؛ فَإِنَّ كَوْنَهَا مِنَ اللَّهِ سَبَبٌ فِي اسْتِقْرَارِهَا بِهِمْ ! .

قُلْتَ : اسْتِقْرَارُ النِّعْمَةِ بِهِمْ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ عِنْدَهُمْ أَنَّهَا مِنَ اللَّهِ سَبَبٌ فِي إِعْلامِهِمْ بِأَنَّهَا مِنَ اللَّهِ .

وَمِثَالِ النَّكِرَةِ الْمَوْصُوفَةِ بِالْفِعْلِ "كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ " فَـ " كُلٌّ " مُبْتَدَأً ، وَ " يَأْتِينِي " صِفَتُهُ ، وَ " دِرْهَمٌ " مُبْتَدَأً ، وَ " لَهُ " خَبَرُهُ ، قُدِّمَ عَلَيْهِ لِيَصِحَّ الابْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ " كُلٌّ " .

وَمِثَالُ الْمَوْصُوفَةِ بِالظَّرْفِ " كُلُّ رَجُلٍ عِنْدَكَ ، أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ " ، فَالظَّرْفُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ صِفَةُ "كُلٍّ " .

وَالْقَصْدُ بِدُخُولِ هَذِهِ " الْفَاءِ " أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَها سَبَباً فِيما بَعْدَهَا ، فَإِذَا قُلْتَ :" الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ " ، فَالإِتْيَانُ سَبَبٌ فِي اسْتِحْقَاقِ الدِّرْهَمِ ، فَإِذَا أَنْتَفى الإِتْيَانُ انْتَفى اسْتِحْقَاقُ الدِّرْهَمِ ، فَإِنْ دَخَلَ عَلَى هذا الْمُبْتَدَأ الَّذِي الْكَلامُ فِيه "إِنَّ " نَحْوُ " إِنَّ الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ : أَجَازَهُ الأَخْفَشُ ، وَمَنَعَه سِيبَوْيه ، أَعْنِي دُخُولَ " الْفَاءِ " فِي الْخَبَرِ (١) .

---

(١) وقيل : العكس هو الصحيح فقد ذكر ابن يعيش ١/ ١٠١ ، والرَّضيُّ في شرح الكافية ١/ ١٠٣ أنَّ سيبويه هو الذي ذهب إلى جواز دخول الفاء في خبر " إنَّ " خلافاً للأخفش وهذا حق .

وانظر الكتاب ١/ ١٣٩ ، ٣/ ١٠٢ هارون ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٠٥ ، وشرح ابن القواس ١/ ٧١٤ .

وَأَمَا " لَيْتَ ، وَلَعَلَّ " فَاتَّفَقَا عَلَى عَدَمِ جَوَازِ دُخُولِ " الْفَاءِ " فِي خَبَرِ هَذَا الْمُوْصُولِ بِهَذِهِ الصِّلَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَكَذَلِكَ النَّكِرَةُ الْمُوصُوفَةُ بِالْفِعْلِ أَوْ بِالظَّرْفِ ، وَاحْتَجُّوا بِأَنْ خَبَرَ " لَيْتَ وَلَعَلَّ " (١) لاَ يَحْتَمِلُ التَّكْذِيبَ وَالتَّصْدِيقَ ، وَمَا بَعْدَ " الْفَاءِ " خَبَرٌ مَحْضٌ يَحْتَمِلُ (٢) كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَتَنَافَيَا، أَعْنِي " لَيْتَ وَلَعَلَّ " ، وَ " الْفَاءَ " . ١٠٤/أ

وَأَمَّا " إِنَّ : فَمَنَع سِيبَوَيْهِ (٣) ؛ لِكَوْنِهَا عَامِلَةً لَهَا صَدْرُ الْكَلاَمِ ، وَمَعْنَى الشَّرْطِ فِي الْمُوصُولِ بِهَذِهِ الصِّلَةِ يَقْتَضِي صَدْرَ الْكَلاَمِ فَتَدَافَعَا .

حُجَّةُ الأَخْفَشِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (٤) ، فَدُخُولُ " الْفَاءِ " مُشْعِرٌ بِالسَّبَبِيَّةِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَوِ انْتَفَى قَوْلُهُم : " إِنَّ رَبَّنَا اللَّهُ " وَانْتَفَتِ اسْتِقَامَتُهُمْ لاَنْتَفَى عَدَمُ الْخَوْفِ ، وَلِسِيبَوَيْهِ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ خَبَرَ "إِنَّ" مَحْذُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَ "الْفَاءِ"، تَقْدِيرُهُ : إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا آمِنُونَ مُسْتَبْشِرُونَ ، لأَنَّ مَنْ لاَ خَوْفَ عَلَيْهِ فَهُوَ آمِنٌ ، وَمَنْ لا يَحْزَنُ فَهُوَ مُسْتَبْشِرٌ ، فَتَكُونُ " الْفَاءُ " عَاطِفَةً جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾ (٥)

---

(١) جاء بعده في (ف) " فاتفقا على عدم جواز دخول الفاء وفي هذا الموصول " ، وهو سبق نظر من الناسخ .

(٢) في (ف) "محتمل ".

(٣) أي : منع دخول الفاء في خبرها إذا كان اسمها موصولاً أو نكرة موصوفة ، وأكد ذلك في التحفة الشافية لوحة ٣٢ .

(٤) سورة الأحقاف ١٣ .

(٥) سورة الجمعة ٨ .

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ " الَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ " هُوَ الْخَبَرُ ، أَوْ يَكُونَ مَحْذُوفاً يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ " مُلاَقِيكُمْ " . أَيْ : إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ مُدْرِكُكُمْ ، وَ " الْفَاءُ " عَاطِفَةٌ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ (١) ، وَلَيْسَ قَوْلُ مَنْ جَعَلَ "الْفَاءَ" زَائِدَةً بِشَيْءٍ؛ لأَنَّ سِيبَوَيْهِ لاَ يَرَى زِيَادَةَ " الْفَاءِ " (٢) فَكَيْفَ يَحْتَجُّ لَهُ بِمَا لَيْسَ مِنْ مَذْهَبِهِ (٣) .

" أسماء الإشـارة "

أَمَّا الإِشَارَاتُ فَفِيهَا رُتَبُ ... فِى الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ كَمَا تُرَتَّبُ
هَذَا يَلِيهِ ذَاكَ ثُمَّ ذَلِكَا ... هَاتَا تَلِيهَا تِيكَ ثُمَّ تَالِكَا
هَذَانِ ثُمَّ ذَانِ ثُمَّ ذَانِكَا ... هَاتَانِ ثُمَّ تَانِ ثُمَّ تَانِكَا
وَهَؤُلاَءِ وَأُولَى أُولَئِكَا ... وَفِى الْمُخَاطَبَةِ قُلْ مِنْ ذَلِكَا

قَوْلُهُ : " أَمَّا الإِشَارَاتُ " يُرِيدُ أَسْمَاءَ الإِشَارَةِ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُقَامَهُ ؛ لِلْعِلْمِ بِهِ ؛ لأَنَّهُ هُنَا إِنَّمَا يُبَيِّنُ أَسْمَاءَ الإِشَارَةِ لاَ نَفْسَ الإِشَارَةِ ، وَأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ مَبْنِيَّةٌ ؛ لِشَبَهِهَا بِالْحَرْفِ مِنْ جِهَةِ افْتِقَارِهَا إِلَى مَا يُوَضِّحُهَا مِنَ الصِّفَاتِ كَافْتِقَارِ الْمَوْصُولِ إِلَى مَا يُوَضِّحُهُ مِنَ الصِّلاَتِ ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ النَّوْعَيْنِ " مُبْهَماً " أَيْ : غَيْرَ مُوَضَّحٍ (٤) ، وَالإِشَارَةُ تَفْتَقِرُ

---

(١) انظر البيان فى غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٣٨ .

(٢) انظر مغنى اللبيب ٢١٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٠٦ .

(٣) هذا رد على ابن الخباز الذى يقول في شرحه ٣٤٧/١ : " فإن دخلت " إن " فسيبويه يجيز دخول الفاء وأبو الحسن لا يجيزه ، وما جاء فى التنزيل كقوله : " ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق " محمول عنده على الزيادة " .

(٤) انظر تفسيراً لطيفاً لمعنى إبهام أسماء الإشارة مع كونها معارف فى المرتجل ٣٠٤ .

إِلىَ ثَلاثَـةِ أَشْـيَاءَ ، وَهُوَ الْمُشِيرُ ، وَهُوَ الأَصْلُ الَّذِى لاَبُدَّ مِنْـهُ ، وَالْمُشَارُ إِلَيْـهِ ، وَهُـوَ العُمْدَةُ أَيْضاً فِي الإِشَارَةِ ، وَالْمُشَارُ لَـهُ ، وَهُـوَ تَـالٍ لَهُمَـا .

قَوْلُهُ : " فِيـهَا رُتَبُ " أَيْ : مَنَـازِلُ ، وَهِيَ وَضْعُ كُلِّ وَاحِـدٍ مِنْهَـا فِي مَوْضِعِهِ فَلاَ يُوضَعُ الْقَرِيبُ مَوْضِعَ البَعِيدِ ، وَلاَ البَعِيدُ مَوْضِعَ الْقَرِيبِ ، وَالرُّتْبَةُ : الْمَنْزِلَةُ .

قَوْلُهُ :" فِي الْقُرْبِ " أَيْ : فِي الْحُضُورِ ، قَولُـهُ : " وَالْبُعْدِ "أَيْ : ضِدُّ الْقُرْبِ ، قَوْلُـهُ :" كَمَـا تُرَتَّبُ " أَيْ : تُبَيَّنُ مُـرَتَّبَةً .

وَكَانَ يَنْبِغِي أَنْ يَقُولَ فِي الْقُرْبِ وَالبُعْدِ وَمَـا بَيْنَهُمَا ، لَكِنَّـهُ اكْتَفَى بِذِكْرِ الطَّرَفَيْنِ فِي ذِكْرِ الْوَسَطِ ؛ لأَنَّـهُ لاَ يُتَصَوَّرُ الطَّـرَفَانِ بِدُونِ الْـوَسَطِ ، وَلأَنهُ قَدْ مَثَّلَ بِهَامُرَتَّبَةً بِحَرفِ « ثُمَّ » الْمُفِيدِ لِلتَّرْتِيبِ ، وَلَماَّ كَانَ « الْمُشِيرُ » لاَ يَحْتَـاجُ إِلَى تَنْبِيهِ نَفْسِهِ بِإِشَارَتِهِ ، وَكَذَلِكَ " الْمُشَـارُ إِلَيْـهِ " لاَ يَفْتَقِرُ أَيْضًا إِلَى حَرْفِ التَّنْبِيهِ ، لأَنَّكَ قَدْ تُشِيرُ إِلَى الشَّئْ وَهُـوَ (قَاعِدٌ) (١) تَارَةً ، ١٠٤/ب وَمُقْبِلٌ إِلَيْكَ تَارَةً ، وَإِلَى الْجَمَادِ ، فَالْمُحْتَـاجُ إِلَى التَّنْبِيهِ هُـوَ " الْمُشَارُ لَـهُ " (٢) .

قَوْلُهُ :" هَذَا يَلِيهِ ذَاكَ " أَيْ : "هَـذَا " لِلْحَاضِرِ ، وَ " ذَاكَ يَلِيهِ " أَيْ : يَلِي رُتْبَةَ " هَذَا " يُرِيدُ : أَنَّـهُ يَلِي رُتْبَـةَ الْـحُضُورِ ، وَهِيَ الرُّتْبَةُ الْـوُسْطَى .

قَوْلُهُ :" ثُـمَّ ذَلِكَ " أَيْ : [ذَلِكَ] يَلِى " ذَاكَ " ، أَيْ : يَلِي رُتْبَةَ " ذَاكَ " فَكَانَتْ رُتْبَـةُ " ذَلِـكَ " هِـيَ الـرُّتْبَـةُ الْقُصْوَى .

وَأَصْلُ هَذَا "ذَا " ، فَـ " هَـا "حَـرْفُ تَنْبِيهٍ لِلْمُشَارِ لَهُ(٣) ، وَهُـوَ مُـرَكَّبٌ

---

(١) فى النسختين " فاعل " ، ولعل الصواب ما أثبتناه بدليل مابعده .

(٢) فى (ف) " المشار إليه " .

(٣) فى النسختين " للمشار إليه " والصواب ما أثبته ، وذلك لما تقدم من قوله " فالمحتاج إلى التنبيه هو المشار له " .

مِنْ حَرْفٍ مَهْمُوسٍ وَهُوَ " الْهَاءُ " ، وَمِنْ حَرْفِ لِينٍ وَهُوَ " الألِفُ " ، وَمَا أَقْرَبَ اللِّينَ مِنَ الْهَمْسِ فِي الْمَعْنَى ! وَمَا أَقْرَبَ الْحَرْفَيْنِ مِنْ مَعْنَى الإشَارَةِ !؛ لأنَّهَا أَلْطَفُ مِن الْعِبَارَةِ .

وَأَصْلُ " ذَا " " ذَيٌّ " فَعَيْنُهُ وَلامُهُ يَاءانِ ، وَهُوَ مِنْ بَابِ "حَيِيتُ ، وَعَيِيتُ" لِسَمَاعِهِم الإمَالَةَ فِي " ذَا " ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لامُهُ " وَاواً " وَعَيْنُهُ « يَاءً » ؛ إذْ لَيْسَ فِي كَلامِهِمِ مِثْلُ "حَيَوْتُ" ، فَلَوْ جَاءَ عَلَى الأصْلِ لَقِيلَ " ذَيٌّ " بِالتَّشْدِيدِ ، فَلَمَا حُذِفتَ "الْيَاءُ" الأخِيرَةُ فَصَارَ " ذَيْ " بِوَزْنِ " كَيْ " فَصَارَتِ " الْيَاءُ " أَلِفًا ؛ لِيَخْرُجَ عَنْ مِثَالِ الْحَرْفِ (١) .

وَمِنْهُم مَنْ قَالَ : عَيْنُهُ وَاوٌ ، وَلامُهُ يَاءٌ ، لأنَّ بَابَ " طَوَيْتُ ، وَشَوَيْتُ " أَكْثَرُ مِنْ بَابِ " حَيِيتُ " (٢) ، فَلامُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَحْذُوفَةٌ ، وَإِنَّمَا قَضَوْا بِحَذْفِ لامِهِ لِقُوَّةِ شَبَهِهَا بِالْمُظْهَرِ ؛ لِوَصْفِهِ ، وَالْوَصْفِ بِهِ ، وَتَصْغِيرِهِ ، وَتَثْنِيَتِهِ عَلَى [صُورَةِ] (٣) تَثْنِيَةِ الْمُظْهَرِ ، لِذَلِكَ لَمْ يَقْضُوا فِيمَا كَانَ مِنَ الْمُضْمَرِ عَلَى حَرْفَيْنِ بِأَنَّ لامَهُ مَحْذُوفٌ ؛ لِبُعْدِ الْمُضْمَرِ [عَنِ] الْمُظْهَرِ ، وَرُوِيَ أَنَّهُ جَاءَ فِي الصَّحِيفَةِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَى عَلِيٍّ – عَلَيْهِ السَّلامُ – الَّتِي أَمْلاهَا عَلَى أَبِي الأسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ (٤) : " الأسْمَاءُ عَلَى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ

---

(١) انظر شرح الكافية للرَّضيِّ ٢/ ٣٠ فقد ذكر أن اللاَّمَ حذفت فيه اعتباطاً كما حُذِفَتْ في "دم ، ويَدٍ" وللمزيد انظر ابن يعيش ٣/ ١٢٦ والإنصاف ٦٦٩ المسألة ٩٥ .

(٢) قال ابن يعيش ٣/ ١٢٦ " والأول أقيس ، لمجئ الإمالة فيها " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) أبو الأسود هو ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي نسبة إلى الدئل بن بكر ابن كنانة ، أخذ عن على بن أبي طالب رضى الله عنه ، وأخذ عنه عنبسة الفيل ، وميمون الأقرن ، وغيرهما ، مات رحمه الله سنة تسع وستِّينَ . انظر نزهة الألباء ٤ ، ٦ ، وفيه مصادر ترجمته .

مُظْهَــرٌ ، وَمُضْمَرٌ ، وَمَا بَيْنَهُمَا " قَالُوا : وَمَا بَيْنَهُمَا هُوَ " الْمُبْهَمُ " [1] .

قَوْلُهُ : " هَاتَا تَلِيها تيكَ" " هَاتَا " فِي مُقَابَلَةِ "هَذَا " ، وَالأَصْلُ أَنَّ "ذِي" فِي مُقَابَلَةِ " ذَا " كَمَا أَنَّ " هِيَ " فِي مُقَابَلَةِ " هُوَ " ، فَـ "هَاتَا " فِي الْمُؤَنَّثِ فِي مُقَابَلَةِ " ذَا " فِي الْمُذَكَّرِ ، وَفِيهَا لُغَاتٌ " تَا " ، وَ"تِي " وَ " تِهْ " وَ " ذِهْ " بِسُكُونِ الْهَاءِ فِيهِمَا ، وَ " تِهِي " ، وَ " ذِهِي " بِالْيَاءِ فِيهِمَا ، وَعَلَى هَذَا جَاءَ التَّنْزِيلُ ﴿ قُلْ هَذِ هِي سَبِيلِي ﴾[2] وَ "تِيكَ " لِلْوُسْطَى ، وَ " تَالِكَا " لِلْبَعِيدَةِ ، وَقَدْ مَضَى تَرْتِيبُهُمَا فِي الْمُذَكَّرِ ، فَقِسْهَا عَلَيْهِ ، وَيُقَالُ لِلْبَعِيدَةِ " تَالِكَ " ، وَ" تِلْكَ " فَـ " تِلْكَ " فِي مُقَابَلَةِ " ذَلِكَ " وَكَسَرُوا اللَّامَ مِنَ " ذَلِكَ "؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الأَلِفِ مِنْ " ذَا "[3] ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ اللَّامَ فِي الأَصْلِ سَاكِنَةٌ مَجِيئُهُم بِهَا فِي " تِلْكَ " عَلَى أَصْلِهَا سَاكِنَةً ، وَحَذَفُوا " الْيَاءَ " مِنَ " تِي " لَمَّا زَادُوا اللَّامَ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الأَلِفِ ، وَإِنَّمَا حَذَفُوا " الْيَاءَ " فِي الْمُؤَنَّثِ وَلَمْ يَحْذِفُوا الأَلِفَ فِي "ذَلِكَ " لأَنَّهُم لَوْ أَبْقَوْا " الْيَاءَ " وَكَسَرُوا اللَّامَ كَمَا فَعَلُوا فِي "ذَلِكَ" لاجْتَمَعَ كَسْرُ "الْيَــاءِ" ، وَكَسْرُ اللَّامِ . وَ"الْيَاءُ" بَيْنَهُمَا فِي تَقْدِيرِ كَسْرَتَيْنِ فَيَجْتَمِعُ ثِقَلُ الْكَسَرَاتِ وَثِقَلُ التَّأْنِيثِ فَحَذَفُوا فِي " تِلْكَ " ، وَلِذَلِكَ أَبْقَــوُا الأَلِفَ وَكَسَرُوا اللَّامَ فِي " تَالِكَ " لِفَتْحَةِ " التَّاءِ " فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ " ذَا " فَقَالُوا : "تَالِكَ" كَمَا قَالُوا " ذَلِكَ " وَ " الْكَافُ " حَرْفُ الْخِطَابِ ، وَيُشْعِرُ بِالتَّرَاخِي عَنِ الْحُضُورِ فِي الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، فَبِدُخُــولِ " الْكَافِ " صَارَ "ذَا" لِلْغَائِبِ ، لأَنَّ " ذَا " لِلْمُشَارِ

---

(1) انظر نزهة الألباء ٥ ، وتاريخ الخلفاء للسيوطي ١٦٩ ، وضحى الإسلام ٢/٢٨٥ ، فقد ذكر الخبر هناك .

(2) سورة يوسف ١٠٨ .

(3) ولئلاً تلتبس بلام الملك في قولهم : ذلك . انظر أسرار العربية ٣٩٧ ، والتصريح ١/١٢٨ .

إِلَيْهِ ، وَ " الْكَافَ " لِمُخَاطَبٍ غَيْرِهِ ، فَلَوْ بَقِيَ " ذَا " حَاضِراً لَمَا احْتِيجَ فِيهِ إِلَى الْمُخَاطَبِ الَّذِي يَأْخُذُ فِي حَدِيثِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ مَعَ الْمُتَكَلِّمِ فَالْقُرْبُ وَالْبُعْدُ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي الْمُشَارِ إِلَيْهِ لاَ فِي الْمُخَاطَبِ، وَاللاَّمُ لَمَا غَابَ عَنْكَ .

وَبَعْدُ ، فَكُلَّمَا زِيدَ فِي الْمَسَافَةِ زِيدَ فِي اللَّفْظِ حَرْفٌ بِإِزَاءِ مَا زِيدَ مِنَ الْمَسَافَةِ .

قَوْلُهُ : " هَذَانِ ثُمَّ ذَانِ ثُمَّ ذَانِكَا "، " هَذَانِ " لِمُثَنَّى الْمُبْهَمِ الْحَاضِرِ، قَوْلُهُ : " ثُمَّ ذَانِ " يُرِيدُ : ثُمَّ يُقَالُ فِيهِ : " ذَانِ " بِغَيْرِ حَرْفِ التَّنْبِيهِ، ١٠٥/أ فَكِلاَهُمَا إِشَارَةٌ إِلَى الحَاضِرَ[يْنِ] [1] ، قَوْلُهُ : " ثُمَّ ذَانِكَا " إِشَارَةٌ إِلَى (الغَائِبَيْنِ)[2] وَ [لَيْسَ][3] فِي التَّثْنِيَةِ مُرْتَبَةٌ وُسْطَى ، فَإِنَّ قَوْلَكَ : «ذَانِ»: يُقَالُ لِلاثْنَيْنِ الْبَعِيدَيْنِ وَالْمُتَوَسِّطَيْنِ [4] .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : " ذَانِكَ " بِتَشْدِيدِ النُّونِ تَثْنِيَةٌ لِلْبَعِيدِ وَهُوَ " ذَلِكَ " فَالنُّونُ عِوَضٌ مِنَ اللاَّمِ تَدُلُّ عَلَى الْبَعِيدِ ، فَيَكُونُ " ذَانِكَ " بِتَخْفِيفِ النُّونِ لِلْمُتَوَسِّطَيْنِ ، وَ" ذَانِّكَ " بِتَشْدِيدِهَا لِلْبَعِيدَيْنِ [5] .

---

(١) تكملة من (ف) .

(٢) في الأصل « غائبتين » .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) قال المراديُّ في شرح الألفية ١/ ١٧٩ " للنحويين في أسماء الإشارة مذهبان : أحدهما : أنَّ لها مرتبتين : قريبة وبعيدة ، والآخر أنَّ لها ثلاث مراتب : قريبة وبعيدة ومتوسطة ، وهذا هو المشهور " ، وقال ابن عقيل في شرح التسهيل ١/ ١٨٥ : " المشهور أن لأسماء الإشارة ثلاث مراتب ... ، وذهب بعض النحويين إلى أنه ليس لها إلا مرتبتان .. وصححه المصنف في الشرح قال : وهوالظاهر من كلام المتقدمين ، ونسبه الصفار إلى سيبويه " ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٢ .

(٥) نسب هذا الرَّأْيُ للمبرِّد في ابن يعيش ٣/ ١٣٥ ، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٣٢ ، وفيهما قول آخر وهو أن التشديد عوض من ألف " ذلك " ، وهو الأولى في نظر الرضي .

فَأَقُولُ : هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ، لأَنَّكَ تَقُولُ : " هَذانِّكَ " بِتَشْدِيدِ النُّونِ فَتَجْمَعُ بَيْنَ التَّثْنِيهِ وَالنُّونِ الْمُشَدَّدَةِ ، وَلاَ تَقُولُ : " هَذَلِكَ " فَتَجْمَعُ بينَ حَرْفِ التَّنْبِيهِ وَاللاَّمِ ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ [النُّونَ] (١) الْمُشَدَّدَةَ لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ اللاَّمِ فِي الدَّلاَلَةِ عَلَى البُعْدِ لاسْتِحَالَةِ تَنْبِيهِ الْبَعِيدِ الْغَائِبِ عَنِ الْحَضْرَةِ إِنْ قُلْنَا : إِنَّ اللاَّمَ فِي "ذَلِكَ" لِبُعْدِ الْمُشَارِ لَهُ لاَ لِبُعْدِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ عَلَى زَعْمِ قَوْمٍ(٢) .

وَاعْلَمْ أَنَّ التَّثْنِيَةَ فِي أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ كَتَثْنِيَةِ الأَسْمَاءِ الْمُضْمَرَةِ أَعْنِي : أَنَّهَا صِيَغٌ مُرْتَجَلَةٌ لِلتَّثْنِيَةِ ، وَلَوْ كَانَتْ جَارِيَةً عَلَى سَنَنِ التَّثْنِيَةِ فِي الأَسْمَاءِ الْمُعْرَبَةِ لَتَنَكَّرَتِ بِالتَّثْنِيَةِ وَلَوْ كَانَتْ أَيْضًا عَلَى سَنَنِ التَّثْنِيَةِ لَمَا حُذِفَتْ أَلِفَاتُهَا عِنْدَ دُخُولِ أَلِفِ التَّثْنِيَةِ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، بَلْ كَانَ الْوَاجِبُ أَن تُقْلَبَ الأَلِفُ يَاءً فَيُقَالُ : "ذَيَانِ " كَمَا يُقَالُ : " فَتَيَانِ " ، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ فِي التَّثْنِيَةِ كَمَا كَانَتْ مَبْنِيَّةً فِي الإِفْرَادِ ، وَأَمَّا الانْقِلاَبُ الَّذِي فِيهَا فَلِشَبَهِهَا بِالْمُثَنَّى الْحَقِيقِيِّ لَفْظًا ، وَالنُّونُ عِوَضٌ مِنَ الأَلِفِ الْمَحْذُوفَةِ .

وَقِيلَ : هِيَ مُعْرَبَةٌ فِي التَّثْنِيَةِ ، وَتَثْنِيَتُهَا حَقِيقَةٌ ، لاخْتِلاَفِ أَخِرِهَا بِاخْتِلاَفِ الْعَامِلِ ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى الْمُعْرَبِ .

قَالَ الزَّجَّاجُ : لَمْ يُبْنَ مِنَ الْمُثَنَّى شَيْءٌ ، لأَنَّهُمْ قَصَدُوا أَنْ تَجْرِيَ أَصْنَافُ الْمُثَنَّى عَلَى مِنْهَاجٍ وَاحِدٍ إِذَا (٣) كَانَت التَّثْنِيَةُ لاَ يَخْتَلِفُ فِيهَا مُذَكَّرٌ وَلاَ مُؤَنَّثٌ وَلاَ عَاقِلٌ ، وَلاَ غَيْرُ عَاقِلٍ ، فَوَجَبَ أَنْ لاَ يَخْتَلِفَ إِعْرَابًا (٤) .

---

(١) فى الأصل (اللام)

(٢) نسب فى الهمع ١/ ٧٦ للسهيلى .

(٣) فى (ف) " إذ " .

(٤) انظر شرح الكافية للرضى ٢/ ٣١ فقد نص على رأى الزجاج .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " هَاتَانِ ثُمَّ تَانِ ثُمَّ تَانِكَا " فَقَالَ " تَانِكَ " بِتَخْفِيفِ النُّونِ ، وَ " تَانِّكِ " بِتَشْدِيدِهَا ، وَالْقَوْلُ فِيهَا كَالْقَوْلِ فِي الْمُذَكَّرِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَهَؤُلَاءِ ، وَأُولَى ، وَأُولَئِكَا " ، " هَؤُلَاءِ " بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ [وَ " أُولَى " بِغَيْرِ حَرْفِ التَّنْبِيهِ] (١) لِلْحَاضِرِ ، " أُولَئِكَ " لِلْبَعِيدِ ، وَ " هَؤُلَاءِ " (مَمْدُودٌ ، وَأُولَى) (٢) مَقْصُورٌ ، وَقَوْلُهُم : " مَقْصُورٌ " وَذَلِكَ إِنَّمَا يُقَالُ فِي الْمُعْرَبِ ، وَإِنَّمَا قَالُو [هُ] (١) هُنَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى :"هَؤُلَاءِ" لِأَنَّهُ – أَعْنِي "أُولَى" – أَقْصَرُ لَفْظًا مِنْهُ (٣) ، وَهُمَا إِشَارَةٌ إِلَى الْجَمْعِ أَيِّ جَمْعٍ كَانَ مُذَكَّراً أَوْ مُؤَنَّثاً عَاقِلاً ، أَوْ غَيْرَ عَاقِلٍ ، وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلِ "أُولَى " الْمَقْصُورَةُ لِلْعَاقِلِينَ وَ " أُولَى " لَيْسَ مِنْ لَفْظِ مُفْرَدِهِ (٤) فَهِيَ مِنْ قَوْلِكَ " ذَا " بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ " قَوْمٌ " مِنْ " رَجُلٍ " ، وَوَزْنُهُ " فُعَلٌ " ، وَوَزْنُ " هَؤُلَاءِ " الْمَمْدُودِ « فُعَالِ » ، وَالْمَقْصُورَةُ هِيَ الْأَصْلُ ، وَأُلَالِكَ (٥) " [لُغَةٌ فِي " أُولَئِكَ "](١) وَأَنْشَدُوا فِيهِ :

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) قال المؤلف فى التحفة الشافية (لوحة ١١٠) : " وإنما قالوا " أولى " مقصوراً و (أولاء) ممدودا ـ وإنْ كانتِ الْمبنيَّــاتُ لا تُوصَفُ بِالْمَدِّ والقصر – بالنظر إلى " أولى " أقصر من لفظ " أولاء " المدود " ، ونقل ذلك العليمى فى هامش التصريح ١/ ١٢٧ .

(٤) فى الأصل " لفظة مفردة " ، وفى المرتجل ٣٠١ " وهو لفظ موضوع للجمع من غير لفظ الواحد فهو في المبهم كقوم فى جمع امرئ في الأسماء غير المبهمة " .

(٥) فى النسختين " أولئك " وهو تحريف ، صوابه كما أثبته .

أُولَئِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً   وَهَلْ يَعِظُ الضِّلِيلَ إِلاَّ أُلاَلِكَا (١)

فَـ " أُولَئِكَ " الأَوَّلُ " ، وَ " أُلاَلِكَ " الثَّانِي عِبَارَةٌ عَنْ وَاحِدٍ مُشَارٍ إِلَيْهِ وَهُوَ الْقَوْمُ ، وَفِي الثَّانِي لاَمٌ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ اللاَّمَ لُغَةٌ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ اللاَّمَ لُغَةٌ دُونَ الْعَكْسِ ؛ لأَنَّ اسْتِعْمَالَ " أُولَئِكَ " بِالْهَمْزِ أَكْثَرُ مِنْ " أُلاَلِكَ " بِاللاَّمِ ، فَالأَشْبَهُ أَنْ تَكُونَ اللاَّمُ زَائِدَةً عَلَى " أُولَى " الْمَقْصُورِ كَمَا قَالَ رُؤْبَةُ (٢) :

أُولاَلِ حَبَّشْتُ لَهُمْ تَحْبِيشِي

فَزَادَ لاَمًا عَلَى " أُولَى " ، وَلَيْسَتِ " اللاَّمُ " فِي " أُلاَلِكَ " لِلْبُعْدِ كَمَا ظَنَّ مَنْ لاَ خُبْرَ [لَهُ] (٣) ؛ لِمَا (٤) بَيَّنَّا فِي الْبَيْتِ الْمَذْكُورِ .

---

(١) قائله أخو الكلحبة كما في النوادر لأبي زيد ٤٣٨ ،والخزانة ١/ ١٩٠ بولاق ، ونسب للأعشى وليس في ديوانه ، غير أنَّ رواية الصدر فى الشاهد مختلفة ، ففي نوادر أبي زيد ، والخزانة :
ألم تك قد جربتَ ما الفقر والغنى ؟
والعجز فى النوادر والخزانة " ولا " بدل " وهل " ، وفى بعض المصادر " أولالك قومى " بزيادة اللام في الأولى والثانية . انظر المنصف ١/ ١٦٦ ، ٣/ ٢٦ ، وابن يعيش ١٠/٦ ، وإصلاح المنطق ٣٨٢ ، والصاحبي ٢٨ ، والهمع ١/ ٧٦ ، والدرر اللوامع ١/ ٤٩ ، والتصريح ١/ ١٢٩ الأشابة – بضم الهمزة – الأخلاط من الناس .

(٢) الديوان ٧٨ برواية " ألاك حفشت لهم تحفيشى " ،
وعليه فلا شاهد فى البيت ، وقد ذكره المؤلف فى التحفة الشافية لوحة ١١١ شاهداً على زيادة اللام .
وهو في تهذيب اللغة ، واللسان " حبش " برواية " أولاك .. " .
والتحبيش والتحفيش بمعنى التجميع .
والشاهد في قوله " أولال " حيث زاد اللام على " أولى " المقصور فى نظر المؤلف ، ولم أجده عند غيره من النحاة .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى (ف) " كما " .

كَيْفَ تَرَى ذَاكَ الْفَتَى يَا سَعْدُ ... وَكَيْفَ ذَلِكِ الْفَتَى يَا دَعْدُ ١٠٥/ب

وكَيْفَ ذَاكُمُو الْفَتَى يَا فِتْيَتِي ... وكَيْفَ ذَاكُنَّ الْفَتَى يَا نِسْوَتِي

فَـ " ذَا "، وَ " تَا " اسْمُ مَنْ لَهُ أَشَرْتَا ... وَالْكَافُ حَرْفُ مَنْ لَهُ خَاطَبْتَا

قَوْلُهُ :" وَفِي الْمُخَاطَبَةِ " (١) الْمُخَاطَبَةُ مَصْدَرُ خَاطَبَ خِطَاباً وَمُخَاطَبَةً قَوْلُهُ: [" قُلْ] (٢) مِنْ ذَلِكَ، أَيْ: مِمَّا ذَكَرْنَا مِنْ أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ .

قَوْلُهُ :[" ذَاكَ "] (٣) الْفَتَى يَا سَعْدُ " فَتَحَ الْكَافَ مِنْ " ذَاكَ " ؛ لأَنَّ الْمُخَاطَبَ مُذَكَّرٌ ، وَكَسَرَ الْكَافَ مِنْ قَوْلِهِ : " ذَلِكِ الْفَتَى يَا دَعْدُ " ؛ لأَنَّ الْخِطَابَ لِمُؤَنَّثٍ ، فَكَافُ الْمُؤَنَّثِ مكسُورٌ (٤) كَمَا أَنَّ تَاءَهَا فِي الْخِطَابِ مَكْسُورَةٌ .

قَوْلُهُ : " وَكَيْفَ " ذَاكُمُوا (الْفَتَى) (٥) يَا فِتْيَتِي " زَادَ الْمِيمَ وَالْوَاوَ عَلَى "الْكَافِ " لَمَّا خَاطَبَ جَمَاعَةً مُذَكَّرِينَ .

قَوْلُهُ :" وَكَيْفَ ذَاكُنَّ الْفَتَى يَا نِسْوَتِي " زَادَ عَلَى " الْكَافِ " نُوناً مُشَدَّدَةً ؛ لأَنَّهَا فِي مُقَابَلَةِ الْمِيمِ وَالْوَاوِ فِي « ذَاكُمُو » " فَزَادَ فِي الْمُؤَنَّثِ حَرْفَيْنِ كَمَا زَادَ فِي خِطَابِ الْمُذَكَّرِ حَرْفَيْنِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي " إِيَّاكُنَّ " لِمَ كَانَتِ النُّونُ لِلْمُؤَنَّثِ (٦) .

---

(١) راجع ص ٦٦٧ .

(٢) سقط من الأصل ، وانظر ص ٦٦٧ فيما تقدم .

(٣) فى الأصل " ذلك " .

(٤) في (ف) " مكسورة "

(٥) سقط من (ف) .

(٦) لم يذكر في " إياكنّ " شيئا ، وإنما ذكره فى (قُمتُنَّ) انظر صـ ٦٢١ فيما تقدم .

وَبِالْجُمْلَةِ فَالْمُخَاطَبَةُ مُفَاعَلَةٌ وَلاَ تَقَعُ إِلاَّ بَيْنَ اثْنَيْنِ لأَجْلِ ثَالِثٍ ، وَذَلِكَ سَائِلُ [وَمَسْئُولٌ] [١] ، وَمَسْئُولٌ عَنْهُ ، فَالسَّائِلُ لاَ تُعْتَبَرُ كَمِّيَّتُهُ فِيمَا [٢] زَادَ عَلَى الْوَاحِدِ ؛ لأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ ، فَبَقِيَ اعْتِبَارُ الْمَسْئُولِ وَالْمَسْئُولِ عَنْهُ ، وَذَلِكَ لأَنَّكَ تَسْأَلُ وَاحِداً أَوِ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً ، إِمَّا مُذَكَّرِينَ أَوْ مُؤَنَّثَاتٍ ([٣] عَنْ وَاحِدٍ أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةٍ إِمَّا مُذَكَّرِينَ أَوْ مُؤَنَّثَاتٍ) [٣] ، فَلِلْمَسْئُولِ عَنْهُ سِتُّ صُوَرٍ، مُفْرَدٌ ، أَوْ مُثَنًّى ، أَوْ مَجْمُوعٌ مَضْرُوبَةٌ فِي اثْنَيْنِ فَتِلْكَ سِتَّةٌ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : ثَلاَثَةٌ " مَضْرُوبَةٌ فِي اثْنَيْنِ فِي اعْتِبَارِ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلاَثَةِ فَسَقَطَ لَفْظُ التَّثْنِيَةِ بِاعْتِبَارِ التَّأْنِيثِ فِي الْمُخَاطَبِ لاَسْتِوَاءِ لَفْظَيْهِمَا فَبَقِيَ خَمْسَةٌ ، وَأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ كَذَلِكَ مُفْرَدٌ وَمُثَنًّى ، وَمَجْمُوعٌ فَذَلِكَ ثَلاَثَةٌ مَضْرُوبَةٌ فِي اثْنَيْنِ بِاعْتِبَارِ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ فَسَقَطَ لَفْظُ التَّأْنِيثِ فِي الْجَمْعِ ؛ لأَنَّ " هَؤُلاَءِ " يُشَارُ بِهِ إِلَى الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، فَبَقِيَ خَمْسَةٌ ، [خَمْسَةٌ] [٤] إِذَا ضَرَبْتَهَا فِي خَمْسَةٍ فَالْمُرْتَفِعُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ ، وَيُمَثِّلُ مِنْهَا مَا يُقَاسُ عَلَيْهِ . فَإِذَا سَأَلْتَ وَاحِداً عَنْ وَاحِدٍ قُلْتَ : كَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ ؟ " بِفَتْحِ " الكَافِ " ، وَعَنِ امْرَأَةٍ قُلْتَ : " كَيْفَ تِلْكَ الْمَرْأَةُ يَا رَجُلُ ؟ " بِفَتْحِ الْكَافِ " أَيْضاً ، وَعَنِ اثْنَيْنِ مُذَكَّرَيْنِ قُلْتَ : " كَيْفَ ذَانِكَ الرَّجُلاَنِ يَا رَجُلُ " وَعَنْ مُؤَنَّثَتَيْنِ قُلْتَ : " كَيْفَ تَانِكَ الْمَرْأَتَانِ يَا رَجُلُ " ، وَعَنْ جَمَاعَةٍ مُذَكَّرِينَ قُلْتَ : "كَيْفَ أُولَئِكَ الرِّجَالُ يَا رَجُلُ ؟ " ، وَعَنْ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ " كَيْفَ أُولَئِكَ النِّسَاءُ يَا رَجُلُ ؟" ، فَالْكَافُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل " فما " .

(٣) سقط من (ف) بسبب انتقال نظر .

(٤) مكانها في الأصل بياض .

مَفْتُوحَةً ؛ لأَنَّ الْمُخَاطَبَ مُذَكَّرٌ مُفْرَدٌ ، وَلَوْ سَأَلْتَ [وَاحِدَةً] (١) عَنْ هَذِهِ الْخَمْسَةِ الْمَذْكُورَةِ لِكَسَرْتَ "الْكَافَ "فِي ذَلِكَ كُلِّهِ؛ لأَنَّ الْمُخَاطَبَ مُؤَنَّثٌ، وَكَذَا إِذَا سَأَلْتَ اثْنَيْنِ عَنْ هَذِهِ الْخَمْسَةِ زِدْتَ عَلَى " الْكَافِ " (٢) مِيماً ، وَأَلِفًا " ، وَإِنْ سَأَلْتَ جَمَاعَةً مُذَكَّرِينَ عَنْ هَذِهِ الْخَمْسَةِ زِدْتَ عَلَى "الْكَافِ ")(٢) " مِيماً وَ "وَاواً " ، وَإِنْ سَأَلْتَ جَمَاعَةً مُؤَنَّثَاتٍ زِدْتَ عَلَى " الْكَافِ " نُوناً مُشَدَّدَةً ، فَاعْرِفْهُ ، فَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ فَعَلَيْكَ بِاللُّغَةِ الأُخْرَى الَّتِي نَقَلَهَا ١٠٦/أ
الثِّقَاتُ وَهِيَ فَتْحُ " الْكَافِ " عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ غَيْرِ إِلْحَاقِ عَلاَمَةِ التَّثْنِيَةِ وَلاَ الْجَمْعِ وَلاَ غَيْرِهِ ، بَلْ تُفْرِدُهُ وَتُذَكِّرُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً ﴾ (٣) ، فَخَاطَبَ جَمَاعَةً وَلَمْ يُلْحِقِ " الْكَافَ " فِي " ذَلِكَ " وَاواً ، وَمِيمًا ، بَلْ قَالَ : (وَكَذَلِكَ) بِفَتْحِ " الْكَافِ " مُجَرَّداً مِنْ عَلاَمَةِ الْجَمْعِ ، وَالْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ : (وَكَذَلِكُمْ) عَلَى اللُّغَةِ (الأُولَى) (٢) ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كَذَلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ (٤) .

وَقَوْلُهُ : " فَذَا وَتَا اسْمُ مَنْ لَهُ أَشَرْتَا " أَيْ : الاسْمُ مِنْ " ذَاكَ " (٥) هُوَ "ذَا" فِي الْمُذَكَّرِ ، وَالاسْمُ مِنْ "تَاكَ" هُوَ "تَا" فِي الْمُؤَنَّثِ ، وَ " الْكَافُ " حَرْفُ خِطَابٍ لاَ مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ كَالْكَافِ فِي " إِيَّاكَ " وَ " التَّاءِ " فِي "أَنْتَ " ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لاَمَوْضِعَ لِلْكَافِ فِي "ذَاكَ" وَأَخَوَاتِهِ مِنَ الإِعْرَابِ

---

(١) سقط من الأصل ، وفي (ف) " واحدا " .

(٢) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٣) سورة البقرة ١٤٣ .

(٤) سورة الفتح ١٥ .

(٥) فى الأصل " ذلك " .

أنَّه لَوْ كَانَ لَهُ مَوْضِعٌ لمْ يَخْلُ إمَّا أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا ، أَوْ مَنْصُوبًا ، أَوْ مَجْرُورًا ، أَمَّا كَوْنُهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ فَبَاطِلٌ ؛ لِعَدَمِ الرَّافِعِ ، وَلأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الضَّمَائِرِ الْمَرْفُوعَةِ ، وَأَمَّا كَوْنُهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ فَبَاطِلٌ أَيْضًا لِعَدَمِ النَّاصِبِ ، وَأَمَّا كَوْنُهُ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ فَبَاطِلٌ أَيْضًا ، لأَنَّ الْجَرَّ (إمَّا) (١) بِحَرْفِ الْجَرِّ أَوْ بِإِضَافَةٍ ، وَكِلاَهُمَا مَنْفِيٌّ هَهُنَا ، أَمَّا انْتِفَاءُ حَرْفِ الْجَرِّ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا انْتِفَاءُ الإِضَافَةِ فَظَاهِرٌ أَيْضًا ؛ لأَنَّ اسْمَ الإِشَارَةِ مَعْرِفَةٌ ، فَلاَ تَصِحُّ إِضَافَتُهُ، وَلأَنَّ هَذِهِ (٢) الْكَافَ تَثْبُتُ مَعَهَا النُّونُ الْمَانِعَةُ مِنَ الإِضَافَةِ إِذَا ثُنِّيَ ، نَحْوُ " ذَانِكَ " وَلأَنَّ هَذِهِ (٢) " الْكَافَ " - أَعْنِي كَافَ الْخِطَابِ - تَثْبُتُ مَعَ الأَلِفِ وَاللاَّمِ الْمَانِعَيْنِ مِنَ الإِضَافَةِ ، نَحْوُ " النَّجَاءَكَ " فَبَطَلَ الْجَرُّ بِبُطْلاَنِ الإِضَافَةِ ، فَبَطَلَ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ ، فَبَطَلَ (٣) أَنْ يَكُونَ اسْمًا ؛ لِبُطْلاَنِ ذَلِكَ ، فَتَعَيَّنَ أَنَّهَا حَرْفٌ .

وَإِنْ قِيلَ : لَوْ كَانَتْ حَرْفًا لِمَا ثُنِّيَتْ ، إِذْ لاَ يَصِحُّ تَثْنِيَةُ الْحَرْفِ وَلاَ جَمْعُهُ ، وَقَدْ قَالُوا : " ذَاكُمَا " ، وَ" ذَاكُمْ " ؟

قِيلَ : التَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ هُنَا صِيَغٌ مُرْتَجَلَةٌ كَمَا فِي الضَّمَائِرِ ، وَقِيلَ : هَذِهِ " الْكَافُ " فِي الأَصْلِ ضَمِيرٌ ، فَلَمَّا نُقِلَتْ إِلَى الْحَرْفِ أَبْقَوا عَلَيْهَا بَعْضَ أَحْكَامِهَا وَهِيَ ارْتِجَالُ صِيَغِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمعِ فِيهَا ، فَهَذِهِ عَلاَمَاتُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ لاَ لأَنَّهَا مُثَنَّاةٌ وَمَجْمُوعَةٌ ، فَهِيَ كَالتَّاءِ فِي قَوْلِكَ : " قَامَتْ هِنْدٌ " هِيَ عَلاَمَةُ التَّأْنِيثِ ، وَكَالأَلِفِ فِي قَوْلِكَ : " قَامَا الزَّيْدَانِ " هِيَ عَلاَمَةُ التَّثْنِيَةِ ، وَكَالْوَاوِ فِي قَوْلِهِم : أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ " هِيَ عَلاَمَةُ الْجَمْعِ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " هذا " .

(٣) في (ف) " فيبطل " .

[المعرّف بلام التَّعريف]

ثُـمَّ الْمُعَرَّفُ بِلاَمِ الْمَعْرِفَـــــهْ فَمِنْـهُ تعْرِيفٌ لِجِنْسٍ وَصِفَـــــهْ
وَمِنْـهُ تَعْـرِيفٌ لِـمَعْهُـــودٍ سَبَقْ فَهْوَ بِذَا مِثْـلُ الضَّمِيـرِ بَـلْ أَحَـقْ
نَحْوُ أَتَى عَبْدٌ فَقَالَ الْعَبْـــدُ الأَوَّلُ الثَّـانِي فَبَــــانَ الْعَهْدُ
وَتـلْـزَمُ الـلاَّمُ كَلاَمِ الآنَـــا وَاللَّـهِ ، وَالَّـذِينَ ، وَالزُّبَانَـــا
وَقَدْ تُزَادُ ، مِثْـلُ لاَمِ النَّسْــــرِ وَقَوْلُهُ : بَـاعَدَ أُمَّ الْعَـــمْرِو

هَذَا هُـوَ الْـقِـسْمُ الـرَّابِعُ مِنَ الْـمَـعَـارِفِ ، قَـوْلُهُ " ثُـمَّ الْـمُـعَـرَّفُ بِلاَمِ الْـمَعْرِفَهْ " الْـمَعْرِفَةُ:مَصْدَرٌ بِمَعْنَى التَّعْرِيفِ .

وَالْخَلِيلُ (١) يَـرَى أَنَّ الأَلِفَ وَاللاَّمَ [جَـمِـيـعـاً] (٢) لِلتَّـعْرِيفِ ، فَحَرْفُ التَّـعْرِيفِ عِنْدَهُ " أَلْ " " مِثْـلُ " قَدْ ، وَهَـلْ " ، وَاحْـتَجَّ بِجَـوَازِ الْوَقْفِ عَلَيْـهِمَـا ، وَالْحَرْفُ الْـوَاحِدُ لاَ يُوقَفُ عَلَيْـهِ ، قَالَ الشَّـاعِرُ :

يَـا خَلِيلَيَّ ارْبَعَـــا وَاسْتَخْبِرَ الْ مَنْزِلَ الدَّارِسَ مِنْ آلِ الْحِـلاَلِ
مِثْلَ سَحَقِ الْبُـرْدِ عَفَّى بَعْدَكِ الْ قَطْـرُ مَغْنَـاهُ وَتَـأْوِيبُ الشَّمَـالِ(٣)

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٣٢٤ ، ورصف المباني ٧٠ ، والجنى الداني ١٩٣ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) البيتان لعبيد بن الأبرص الأسديّ ، وهما في ديوانه ١١٥ برواية :
(يا خليلي قفا .... من أهل الحلال) ، ويروى عجزه " عن حي حلال " . قال محقق الديوان : " شك في صحة نسبتها إلى عبيد المستشرقُ نولدكه ، ولكن نسبها إليه أبو بكرٍ محمد بن عليّ عن أبي إسحاق " .
وهما في المنصف ١/ ٦٦ ، والخصائص ٢/ ٢٥٥ ، ومختارات ابن الشجريّ ٣٢٢ ، ورصف المباني ٧١ ، وابن يعيش ٩/ ١٧ ، والعيني ١/ ٥١١ ، والخزانة ٣/ ٢٣٦ بولاق ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣١ ، والثاني في الفائق ٢/ ١٣٢ .
الحلال : جمع الحلة – بكسر الحاء – وهي جماعة البيوت ، أو مائة بيت . سحق البرد : الثوب البالي . القطر : المطر . المغنى : المكان الذى كانوا يقيمون فيه . عفىً : طمس ومحا . وتأويب الشمال : رجوعُها وتردُّدُ هبوبها .

فَوَقَفَ عَلَى " الألِفِ وَاللاَّمِ " فِي الْمِصْرَاعِ الأَوَّلِ وَابْتَدَأَ بِمَا بَعْدَهُمَا فِي الْمِصْرَاعِ الثَّانِي ، وَبِدَلِيلِ فَتْحِ الْهَمْزَةِ مَعَهَا ، وَالْهَمْزَةُ مَعَ الأَلِفِ وَاللاَّمِ كَالْقَافِ مَعَ الدَّالِ مِنْ " قَدْ " .

وَسِيبَوَيْهِ (١) يَرَى أَنَّ اللاَّمَ وَحْدَهَا لِلتَّعْرِيفِ ، وَالْهَمْزَةُ قَبْلَهَا هَمْزَةُ وَصْلٍ مُجْتَلَبَةٌ [تَوَصُّلاً] (٢) إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ ، وَلَوْ كَانَتْ مَعَ اللاَّمِ بِمَنْزِلَةِ " الْقَافِ " مِنْ " قَدْ " لَمَا سَقَطَتْ فِي الدَّرْجِ ، وَإِنَّمَا فُتِحَتِ الْهَمْزَةُ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا مَعَ اللاَّمِ ، وَالْكَثْرَةُ تَقْتَضِي أَخَفَّ الْحَرَكَاتِ ، وَقِيلَ : تَشْبِيهاً لَهَا بِهَمْزَةِ الْقَطْعِ حَيْثُ تَثْبُتُ مَعَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ نَحْوُ " ﴿ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ (٣) ، (وَاحْتَجَّ أَيْضاً بِامْتِزَاجِهَا) (٤) بِمَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ حَتَّى تَصِيرَ [كَجُزْءٍ] (٢) مِنْهُ ، وَلِذَلِكَ يَتَخَطَّاهَا عَمَلُ الْعَامِلِ إِلَى الاسْمِ الْمَعْمُولِ بَعْدَهَا ، [وَلاَ يُعَدُّ] (٢) وُجُودُهَا فِيمَا دَخَلَتْ فَصْلاً بَيْنَ الْعَامِلِ وَمَعْمُولِهِ مِنَ الْعَوَامِلِ الَّتِي لاَ يُفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَعْمُولِهَا كَحُرُوفِ الْجَرِّ ، وَالْمُضَافِ ، وَلأَنَّ " الرَّجُلَ " الْمُعَرَّفَ مُغَايِرٌ لِقَوْلِكَ : " رَجُلٌ " مِنَ الْمُنَكَّرِ حَتَّى جَازَ تَوَالِيهِمَا فِي بَيْتَيْنِ ، وَلاَ يَكُونُ ذَلِكَ إِيطَاءً (٥) .

وَمِمَّا يُحْتَجُّ بِهِ لَهُ أَنَّ التَّنْكِيرَ الَّذِي هُوَ الأَصْلُ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ التَّنْوِينُ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّعْرِيفُ الَّذِي هُوَ مُقَابِلُهُ كَذَلِكَ ؛ تَسْوِيَةً بَيْنَ الْفَرْعِ

---

(١) ينظر الكتاب ٤/ ١٤٧ ، والجنى الداني ١٩٢ ، والهمع ١/ ٧٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٠ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سورة يونس ٥٩ .

(٤) في الأصل غير واضح ، والمثبت من (ف) .

(٥) الإيطاء من عيوب القافية ، وهو أن تجمع فى شعر واحد بين قافيتين بلفظ واحد ومعنى واحد ، واختار بعضهم أنه إذا كان بين القافيتين المكررتين سبعة أبيات فليس بإيطاء . ينظر مختصر القوافي لابن جنى ٣٢ ، والكافى فى العروض والقوافي ١٦٢ .

وَأَصْلِه (١) .

فَإِنَ قِيلَ : فَلِمَ جَعَلُوا اللَّامَ لِلتَّعْرِيفِ دُونَ سَائِرِ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ ؟

قلتُ : لأَنَّ اللَّامَ تُدْغَمُ فِي أَرْبَعَةَ عَشَرَ حَرْفاً مِنْ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ (٢) وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى مُقَارَبَتِها لأَكْثَرِ الْحُرُوفِ وَلَيْسَ غَيْرُهَا مِنَ الْحُرُوفِ كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا جُعِلَتْ سَاكِنَةً لِيَسْتَحْكِمَ امْتِزَاجُهَا بِمَا تُعَرِّفُهُ ؛ لأَنَّ الْمُحَرَّكَ يَقْوَى بِحَرَكَتِهِ فَلاَ يَمْتَزِجُ بِغَيْرِهِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَصِحّ إِدْغَامُ الْحَرْفِ الْمُتَحَرِّكِ إِلاَ بَعْدَ تَسْكِينِه وَمَا ذَاكَ إِلاَّ لأَنَّ الْحَرَكَةَ تَمْنَعُ مِنَ الامْتِزَاجِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَلِم جُعِلَتْ أَوَّلَ الْكَلِمَةِ ؟

قُلْتُ : مُحَافَظَةً عَلَيْهَا ؛ لأَنَّ آخِرَ الْكَلاَمِ مَحَلُّ تَغْيِيرٍ مِنْ حَذْفٍ وَغَيْرِه فِي الْمُعْتَلاَّتِ وَفِي الصَّحِيحِ بِالتَّرْخِيمِ .

قَوْلُهُ : " فَمِنْهُ تَعْرِيفُ لِجِنْسٍ [وَصِفَهْ] (٣) "(٤) أَيْ : فَمِنْ تَعْرِيفِ الْمُعَرَّفِ بِلاَمِ الْمَعْرِفَةِ تَعْرِيفُ لِجِنْسٍ) (٤) وَتَعْرِيفُ لِصِفَةٍ ، أَمَّا تَعْرِيفُ

---

(١) ذكر المؤلف رأيَ الخليل وحجته ، ورأي سيبويه وحجته ، ولم يرجح أحدهما على الآخر صراحة إلا أنه يستنتج من إسهابه في إيراد حجج سيبويه أنَّه يختار رأيه ، وهو أنَّ أداة التعريف هو اللام وحدها والهمزة للوصل .

وانظر ذلك في المنصف ١/ ٦٨ فما بعدها ، وابن يعيش ٩/ ١٧ فما بعدها ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣١ ، وفيه " ذكر المبرد في كتاب الشافي أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وإنما ضم اللام إليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام " ، وهذا مذهب ثالث في المسألة . انظر جواهر الأدب ٣٨٠ .

(٢) انظر رصف المباني ٧٣ ، والتبصرة ٢/ ٩٥٧ ، والكتاب ٤/ ٤٥٧ ، والمقتضب ١/ ٣٤٨ ، وفيها أنَّ لام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفاً .

(٣) تكملة يوجبها السياق ، وهي من قول الناظم ، انظر ص ٦٧٩ .

(٤) سقط من (ف) انتقال نظر .

الْجِنْسِ فَأَمْـرٌ يُفْهَـمُ مِنْ قِبَلِ (١) مَـا تَدْخُـلُ عَلَيْـه " اللَّامُ " لاَ مِـنَ " اللَّامِ " نَفْسِـهَا ؛ فَإِنَّ " اللَّامَ " وُضِـعَتْ لِتُفِيدَ التَّعْرِيفَ كَمَا وَضِـعَتْ " هَلْ " لِتُفِيدَ الاسْتِفْهَامَ ، وَ " إِنْ " لِتُفِيدَ الشَّـرْطَ ، فَالْـمُعَرَّفُ بِاللَّامِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ مُشْـتَرَكاً بَيْنَ كَثِيـرِينَ مُخْتَـلِفِينَ وَذَلِكَ تَعْرِيفُ الْجِنْسِ كَقَوْلِكَ : " الرَّجُلُ خَيْـرٌ مِنَ الْمَـرْأَةِ " ، وَسَوَاءٌ كَـانَ مُشْـتَرَكاً بَيْنَ كَثِـيـرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالْحَقِـيقَةِ أَوْ بِالْعَدَدِ فَإِنَّا نُسَمِّيهِ جِنْساً ، وَلاَ مُشَاحَّةَ فِي الاصْطِلاَحِ ، وَقَدْ يَكُونُ لاسْتِغْرَاقِ الْجِـنْسِ ، قَالُوا : وَهِيَ الَّتِي يَحْسُنُ أَنْ يَقَعَ مَوْضِـعَهَا " كُلٌّ " ، نَحْوُ قَوْلِـكَ : "الإِنْسَانُ قَابِلٌ لِصِنَاعَةِ الْكِتَابَةِ " أَيْ : كُلُّ إِنْسَانٍ ، وَقَدْ يَكُونُ لِتَعْرِيفِ الْحَقِيقَةِ ، وَذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى خُصُوصٍ أَوْ عُمُومٍ ، كَقَوْلِكَ : " اسْقِنِي الْمَـاءَ ، وَاشْتَرِ اللَّحْمَ " فَـإِنَّكَ لَمْ تُرِدِ الْعُـمُـومَ وَالاسْـتِـغْـرَاقَ ، وَلَـمْ تُرِدْ مَـاءً وَلاَ لَـحْـمًا مَخْصُوصًا مَعْـهُوداً ، فَلِهَذَا يُسَمَّى تَعْرِيفَ الْحَقِيقَةِ ، وَتَعْرِيفَ الطَّبِيعَـةِ (٢)

وَأَمَّا تَعْرِيفُ الصِّفَةِ فَكَقَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِالْفَـارِسِ ، وَرَأَيْتُ الْـحَسَنَ الْوَجْهِ " ، وَكَقَوْلِهِم : " الْفَقِيرُ فِي بَلَدِهِ كَالْغَرِيبِ ، وَالْقَلِيلُ مِنْكَ كَالْكَثِيرِ مِنْ غَيْرِكَ " .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَمِنْهُ تَعْرِيفٌ لِمَعْهُودٍ سَبَقْ " أَيْ : وَمِنْ تَعْرِيفِ الْمُعَرَّفِ بِاللَّامِ [تَعْرِيفٌ](٣) لِمَعْـهُودٍ سَبَقَ ، يُرِيدُ بِالسَّبْقِ (التَّـقَدُّمَ)(٤) إِمَّا بِالذِّكْرِ ١٠٧/أ وَإِمَّا بِالْعِلْمِ، فَمِثَالُ التَّقَدّمِ بِالذِّكْرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ كَمَاأَرْسَلْنَاإِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً

(١) كتب تحتها في الأصل " أي :من جهة " .

(٢) انظر الجنى الداني ١٩٥ .

(٣) سقط من الأصل

(٤) في الأصل غير واضح ، علما بأن لوحة ١٠٧ في الأصل غير واضحة ، وكذلك ١٠٨/أ وذلك بسبب الطمس الناجم عن الرطوبة .

فَعَصَى فِرْعَونُ الرَّسُولَ ﴾[1] فَأَتَى (بِالرَّسُولِ الْمُعَرَّفِ) [2] بِاللَّامِ بَعْدَ ذِكْرِهِ مُنَكَّرًا، فَعُلِمَ أَنَّ الرَّسُولَ الْمَذْكُورَ ثَانِيًا هُوَ الأَوَّلُ ، وَإِنَّمَا عَرَفْنَا ذَلِكَ مِنْ اللَّامِ بِدَلِيلِ أَنَّهَا لَوْ سَقَطَتْ لَجَازَ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي غَيْرَ الأَوَّلِ .

قَوْلُهُ : " فَهْوَ بِذَا مِثْلُ الضَّمِيرِ بَلْ أَحَقْ " يُرِيدُ أَنَّ الثَّانِيَ هُوَ الأَوَّلُ كَمَا أَنَّ الْمُضْمَرَ إِذَا ذُكِرَ بَعْدَ مُظْهَرٍ كَانَ هُوَ ذَلِكَ الْمُظْهَرُ ، أَلاَ تَرَى أَنَّهُ لاَ فَرْقَ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ قَوْلِكَ : " كَانَ عِنْدِي ثَوْبٌ فَبِعْتُهُ " وَبَيْنَ قَوْلِكَ : " فَبِعْتُ الثَّوْبَ " ، فَلِذَلِكَ قَالَ : " فَهْوَ بِذَا – أَيْ : بِالْعَهْدِ – مِثْلُ الضَّمِيرِ " .

وَقَوْلُهُ : " بَلْ أَحَقْ " أَيْ : أَثْبَتُ وَأَظْهَرُ ؛ لأَنَّ الْمُضْمَرَ يَتَبَيَّنُ بِمَا قَبْلَهُ ، وَهَذَا يَتَبَيَّنُ بِمَا قَبْلَهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : " مِثْلُ الضَّمِيرِ " أَنَّهُ – أَعْنِي الْمَعْهُودَ – لاَ يُذْكَرُ ابْتِدَاءً كَمَا لاَ يُذْكَرُ الْمُضْمَرُ ابْتِدَاءً ، بَلْ لاَبُدَّ مِنْ سَبْقِ ذِكْرِهِ إِمَّا فِي اللَّفْظِ ، وَإِمَّا فِي الْعِلْمِ ، أَمَّا سَبْقُهُ فِي اللَّفْظِ فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ ، وَأَمَّا سَبْقُهُ فِي الْعِلْمِ فَكَقَوْلِكَ : " رَكِبَ السُّلْطَانُ لِلصَّيْدِ " ، وَ "جَلَسَ الْقَاضِي " فِي الْمَكَانِ الَّذِي يُعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلاَّ سُلْطَانٌ وَاحِدٌ وَقَاضٍ وَاحِدٌ .

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ يَكُونُ فِي هَذَا مِثْلَ الضَّمِيرِ ؟

قُلْتُ : إِنَّهُ يُفِيدُ فَائِدَةَ الضَّمِيرِ ، وَلَوْ قُلْتَ : " قَعَدَ لِلْحُكْمِ " وَأَضْمَرْتَ "الْقَاضِيَ " لَعُلِمَ ، وَكَذَا لَوْ قُلْتَ :" رَكِبَ لِلصَّيْدِ " وَأَضْمَرْتَ " السُّلْطَانَ " لَعُرِفَ مَنْ تَعْنِي بِذَلِكَ وَالْحَالُ هَذِهِ .

---

(١) سورة المزمل ١٥ ، ١٦ .

(٢) في الأصل غير واضح ، .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " نَحْوُ أَتَى عَبْدٌ إِلَى آخِرِهِ ، فَهُوَ تَمْثِيلٌ بِالْمَعْهُودِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَتَلْزَمُ اللَّامُ كَلَامِ الْآنَا " الْأَلِفُ وَاللَّامُ في " الْآنَ " لَازِمَةٌ لَا تُفَارِقُ ، وَهُمَا فِيهِ لِلتَّعْرِيفِ عِنْدَ الْمُبَرِّدِ (١) ، وَ "الآنَ " هُوَ الْوَقْتُ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ أَوَّلُ كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَهُوَ آخِرُ مَا مَضَى ، وَأَوَّلُ مَا يَأْتِي مِنَ الْأَزْمِنَةِ ، وَقِيلَ : هُوَ فَصْلٌ بَيْنَ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ كَالْخَطِّ الْفَاصِلِ بَيْنَ الظِّلِّ وَالشَّمْسِ ، وَهِيَ عِنْدَ الزَّجَّاجِ(٢) مَبْنِيَّةٌ ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى حَرْفِ الْإِشَارَةِ كَمَا بُنِيَ "ذَا" ، فَإِنَّ "الآنَ " إِشَارَةٌ إِلَى الْوَقْتِ الْحَاضِرِ كَمَا أَنَّ "ذَا" إِشَارَةٌ إِلَى الشَّيْءِ الْحَاضِرِ ، و "هُنَا" إِشَارَةٌ (إِلَى الْمَكَانِ) (٣) الْحَاضِرِ وَ (وَهِيَ اسْمٌ ؛ لِدُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهَا ، وَلِدُخُولِ "مِنْ " وَ " إِلَى "نَحْوُ" مِنَ الْآنَ إِلَى الْآنَ ") (٤) وَهِيَ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ مُبْنِيَّةٌ ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى لَامِ التَّعْرِيفِ (٥) فَهُوَ مُعَرَّفٌ بِلَامٍ أُخْرَى مَحْذُوفَةٍ غَيْرِ هَذِهِ اللَّامِ الْمَوْجُودَةِ فِيهِ ، فَاللَّامُ عِنْدَهُ زَائِدَةٌ ، وَكَذَا عِنْدَ الزَّجَّاجِ ، لِأَنَّهُ عِنْدَهُ يَتَعَرَّفُ بِالْإِشَارَةِ .

وَهُوَ عِنْدَ الْفَرَّاءِ فِعْلٌ مِنْ " آنَ يَئِينُ " ، وَدَخَلَتْهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ كَمَا دَخَلَتْ عَلَى " الْقِيلِ ، وَالْقَالِ " ، وَهُمَا فِعْلَانِ(٦) .

---

(١) انظر الإنصاف ٥٢٣ المسألة ٧١ ، وابن يعيش ٤/ ١٠٣ ، والهمع ١/ ٢٠٨ منسوبا إليه .

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٢٦ .

(٣) فى (ف) " إلى الوقت " .

(٤) سقط من (ف) . وقد ذكر ابن يعيش ٤/ ١٠٣ ، والرضيُّ فى شرح الكافية ٢/ ١٢٦ رَأْيَ الزجَّاج ، ورَغِبا عنه فانظره هناك .

(٥) انظر المصدرين السابقين ، والإنصاف ٥٢٣ منسوباً إلى أبي علي .

(٦) انظر معاني القرآن ١/ ٤٦٨ ، وابن يعيش ٤/ ١٠٣ ، والهمع ١/ ٢٠٨ .

حُجَّةُ أَبِي عَلِي أَنَّ هَذِهِ اللَّامَ لَوْ كَانَتْ لِلتَّعْرِيفِ لَجَازَ حَذْفُهَا ، كَمَا يَجُوزُ حَذْفُهَا مِنْ قَوْلِكَ : " الرَّجُلُ " .

وَقِيلَ : " ٱلْآنَ " عَلَمٌ عَلَى الْوَقْتِ الْحَاضِرِ ، فَغَلَبَتْ عَلَيْهِ ٱلْعَلَمِيَّةُ وَفِيهِ ، اللَّامُ ، فَلِذَلِكَ لَزِمَتْ (١) ، فَإِنْ أُضِيفَ أُعْرِبَ لِزَوَالِ تَضَمُّنِهِ مَعْنَى اللَّامِ لِتَعْرِيفِهِ بِٱلْإِضَافَةِ (٢) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَاللَّهِ " فَٱلْأَلِفُ وَاللَّامُ فِيهِ لَازِمَةٌ لَا تُفَارِقُ ، إِمَّا لِأَنَّ هَذَا الاسْمَ غَلَبَتْ عَلَيْهِ الْعَلَمِيَّةُ وَفِيهِ اللَّامُ فَهِيَ كَجُزْءٍ مِنْهُ لَا تُفَارِقُ فَصَادَفَتْهُ الْعَلَمِيَّةُ وَفِيهِ اللَّامُ الَّتِي لِلْعَهْدِ ، فَصَارَتْ كَجُزْءٍ مِنْهُ كَالزَّاءِ مِنْ " زَيْدٍ " فَلَوْ سَقَطَتْ لاخْتَلَّتِ الْعَلَمِيَّةُ ، وَإِمَّا لِأَنَّهُمَا فِيهِ عِوَضٌ مِنْ هَمْزَةِ "إِلَهٍ" . فَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ هُمَا لَازِمَتَانِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَالَّذِينَ " ، فَالَّذِينَ وَأَخَوَاتُهُ مِنَ الْمَوْصُولَاتِ لَمْ تَلْزَمْهُ ٱلْأَلِفُ وَاللَّامُ لِلتَّعْرِيفِ ، لِأَنَّهُ مُعَرَّفٌ بِالصِّلَةِ عَلَى مَا قَالُوا (٣) بَلْ هِيَ ١٠٧/ب
لِتَحْسِينِ اللَّفْظِ وَلَوْ كَانَتْ لِلتَّعْرِيفِ لَجَازَ حَذْفُهَا .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَالزُّبَانَا " فَعَلَمٌ عَلَى مَنْزِلٍ مِن مَنَازِلِ الْقَمَرِ غَلَبَتْ عَلَيْهِ الْعَلَمِيَّةُ وَفِيهِ اللَّامُ الَّتِي لِلْعَهْدِ فَصَارَتْ كَجُزْءٍ مِنْهُ حَتَّى لَوْ حُذِفَتْ لَاخْتَلَّتِ

---

(١) نسب فى ابن يعيش ٤/ ١٠٣ للمبرد والزمخشريّ .

(٢) يرى ابن يعيش ٣/ ١٠٤ أن تعريفه بما فيه من اللام الظاهرة ، وأما علة بنائه فلإبهامه ووقوعه على كل حاضر من الأزمنة ، أما السيوطيُّ فيقول فى الهمع ١/ ٢٠٨ " والمختار عندى القول بإعرابه ، لأنه لم يثبت لبنائه علة معتبرة فهو منصوب على الظرفية " .

(٣) ذكر المؤلف فيما سبق أن تعريف الأسماء الموصولة بالوضع لا بصلاتها خلافًا للجمهور (انظر مبحث الأسماء الموصولة) . ص ٦٤٥

الْعَلَمِيَّةُ (١) ، ولَيْسَ هَذَا الْكِتَابُ مَوْضِعَ اشْتِقَاقِ " الزُّبَانَا " ، وكَيْفَ كَانَتِ اللَّامُ فِيهِ لِلْعَهْدِ ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّطْوِيلِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ :" وَقَدْ تُزَادُ " مِثْلُ لَامِ النَّسْرِ إِلَى آخِرِهِ ، فَاللَّامُ فِي " النَّسْرِ " زَائِدَةٌ ، وَهُوَ اسْمُ صَنَمٍ كَانُوا يَعْبُدُونَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لاَ تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلاَ تَذَرُنَّ وَدًّا وَلاَ سُوَاعًا وَلاَ يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ (٢) فَإِسْقَاطُ اللَّامِ مِنْهُ يَدُلُّ عَلَى زِيَادَتِهَا فِيهِ ، وَأَنَّهُ لَمْ تَغْلِبْ عَلَيْهِ الْعَلَمِيَّةُ وَفِيهِ اللَّامُ ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا أُسْقِطَتِ اللَّامُ مِنْهُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَمَا وَدِمَاءٍ مَا تَزَالُ تَخَالُهَا   عَلَى قُنَّةِ الْعُزَّى وَبِالنَّسْرِ عَنْدَمَا (٣)

وَأَمَا قَوْلُهُ :" بِاَعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو " فَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا   حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا (٤)

---

(١) فى سرور النفس ٢٠٣ : " هما كوكبان مفترقان بينهما أكثر من قدر قامة الرجل في المنظر ويقال لهما زبانا الصيف ؛ لأن سقوطهما في زمان تحرك الحر " ، وانظر اللسان (زبن) .

(٢) سورة نوح : ٢٣ .

(٣) البيت لعمرو بن عبدالجن التنوخى وهو جاهليٌّ قديم كما في الخزانة ٣/ ٢٤١ بولاق وهو في المنصف ٣/ ١٣٤ ، وابن الشجرى ١/ ١٥٤ ، ٢/ ٣٤١ ، والإنصاف ٣١٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣١ ، والمسلسل فى غريب لغة العرب ١٦٦ ، واللسان " عندم " .

مار الدم : جرى .   على قنة العزى : قنة كل شئ أعلاه ، العزى : صنم لقريش ، أو لذى الكلاع بحمير .   العندم : دم الأخوين .

(٤) الرجز لأبي النجم العليّ (الفضل بن قدامة) كما فى ديوانه ١١٠ وهو فى الإنصاف ٣١٧ ، وابن يعيش ١/ ٤٤ ، ورصف المباني ٧٧ ، ومغنى اللبيب ٧٥ ، وشرح شواهده ١٦٣ ، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٣١٣ ، والمنصف ٣/ ١٣٤.

وَيُرْوَى " بَاعَدَ أُمَّ الْغَمْرِ " بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ (١) ، وَالْأَصْلُ " بَاعَدَ أُمَّ عَمْرٍو " فَزَادُوا " اللَّامَ " .

[وَإِدْخَالُ اللَّامِ] (٢) عَلَى الْعَلَمِ إِمَّا لِشَرِكَةٍ اتِّفَاقِيَّةٍ تَعْرِضُ (٣) فِيهِ فَتُزَالُ كَمَا يُزَالُ بِالْوَصْفِ ، وَإِمَّا بِأَنْ يُرَادَ بِهِ مُسَمًّى (بِزَيْدٍ) (٤) أَوْ مُسَمًّى بِعَمْرٍو ، وَإِمَّا لِشُهْرَتِهِ كَقَوْلِهِمْ : " لِكُلِّ فِرْعَوْنٍ مُوسَى " (٥) .

وَأَقُولُ : إِنَّ اللَّامَ عَلَى ضُرُوبٍ :

أَحَدُهَا : تَعْرِيفُ الْحَقِيقَةِ الْمُطْلَقَةِ مِنْ غَيْرِ قَيْدِ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ ، نَحْو " اشْتَرِ اللَّحْمَ " .

الثَّانِي : مَعَ صِدْقِ اللَّفْظِ عَلَى كَثِيرِينَ ، وَهُوَ تَعْرِيفُ الْجِنْسِ .

الثَّالِثُ : مَعَ التَّخْصِيصِ ، وَهُوَ الْعَهْدُ .

الرَّابِعُ : الْحُضُورُ ، نَحْوُ : هَذَا الرَّجُلُ (٦) .

الْخَامِسُ : أَنَّهَا تُفِيدُ أَنَّ الْعَلَمِيَّةَ بِالْغَلَبَةِ ، نَحْوُ " الثُّرَيَّا " فَإِنَّهَا تُفِيدُ أَنَّ الاسْمَ صَارَ عَلَماً بِالْغَلَبَةِ لاَ بِالْوَضْعِ (٧) .

---

(١) انظر رواية الغين المعجمة فى اللسان " وبر " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى (ف) " تعترض "

(٤) فى الأصل " زيد " .

(٥) سبق تخريج هذا المثل ، انظر ص ٥٦٧ .

(٦) وهي الداخلة على اسم الجنس الذى يكون صفة لاسم الإشارة ، ذكره الشريشى فى شرحه ٢/٢٤

(٧) الثريّا تصغير الثروى من الثروة ، قيل لها ذلك لكثرة كواكبها ، وهي اسم جنس ـ عند صدر الأفاضل ـ بالنظر إلى الدليل والأمارة لا بالنظر إلى استعمال العرب . انظر التخمير ١/١٨٨ ـ ١٨٩ ، وابن يعيش ١/٤١ ، وجواهر الأدب ٤٠٢ .

السَّادِسُ : أَنْ تُفِيدَ لَمْحَ الصِّفَةِ كَالْحَارِثِ وَالْعَبَّاسِ ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ فِي مِثْلِ هَذَا تُفِيدُ التَّعْظِيمَ (١) .

السَّابِعُ : أَنْ تُزَادَ لِلتَّحْسِينِ كَمَا فِي " الَّذِي " لِتَعَرُّفِ الْمَوْصُولِ بِالصِّلَةِ (٢) .

الثَّامِنُ : أَنْ تَكُونَ اسْمًا كَـ " الَّذِي " ، نَحْوُ الضَّارِبُ زَيْدًا " .

التَّاسِعُ : أَنْ تُزَادَ لإِزَالَةِ الاشْتِرَاكِ فِي الأَعْلَامِ ، نَحْوُ " أُمِّ الْعَمْرِو " .

الْعَاشِرُ : أَنْ تَكُونَ عِوَضًا عَنْ (جُزْءِ الْكَلِمَةِ) (٣) كَاللَّامِ فِي اسْمِ "اللَّهِ" تَعَالَى .

الْحَادِي عَشَرَ : أَنْ تَكُونَ عِوَضًا مِنَ الضَّمِيرِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى . فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ (٤) أَيْ : (هِيَ) (٥) مَأْوَاهُ ، وَكَقَوْلِهِمْ : " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهُ " بِرَفْعِ " الْوَجْهِ " ، فَإِنَّ الأَصْلَ " بِالْحَسَنِ وَجْهُهُ " ، وَاللَّامُ عِوَضٌ مِنَ الضَّمَائِرِ (٦) .

---

(١) قال الرضى في شرح الكافية ٢/ ١٣١ : " وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما في " الله " ، وفي الأعلام ، ولا يعرفها البصريون " .

(٢) التحقيق عند المصنف أن تعريف الموصول بالوضع لا بالصلة . انظر ، صـ ٦٤٥ ،

(٣) فى (ف) " شبه الكلمة " تحريف ، وانظر الكتاب ٢ / ١٩٥ .

(٤) سورة النازعات ٤٠ ، ٤١ .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) قال ابن عقيل في شرح التسهيل ١/ ٢٠٠ " وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين ، ومن منعه جعل الضمير محذوفاً ، أي : حسن الوجه منه " ، وانظر كذلك فى شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٤ . وجاء في حاشية الأصل " وقيل هي في نحو " اليهود ، والمجوس " عوض من ياء النسب ، إذ الأصل : يهودي ومجوسي ، فحذفت الياء وعوض منها اللام " شرح آخر ، ولم أعثر على هذا الشرح غير أن المؤلف ذكره أو نحواً منه في ص ٣٧٨ .

[باب الإضافة]

[الإضافة المحضة]

ثُمَّ ٱلإِضَافَةُ الَّتِي تُعَرِّفُ الاسْمَ فَالْمُحْضَةُ ، وَهِيَ تُعْرَفُ
بِأَنَّهَا إِضَافَةٌ مُقَدَّرَهْ بِلاَمِ تَخْصِيصٍ كَعَبْدِ حَيْدَرَهْ
وَتَارَةً قُدِّرَ « مِنْ » ، فِي الْمَحْضَهْ كَخَاتَمِ الْفِضَّةِ أَيْ : مِنْ فِضَّهْ

هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الْخَامِسُ من قَوْلِه :" الْمَعَارِفُ فَخَمْسٌ تُذْكَرُ " (١)
أَصْلُ ٱلإِضَافَةِ فِي اللُّغَةِ ٱلإِسْنَادُ، قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ :

فَلَمَّا دَخَلْنَاهَا أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ (٢) مُشَطَّبِ(٣) ١٠٨/ب

أَيْ : أَسْنَدْنَا ظُهُورَنَا ، وَهُوَ فِي الصِّنَاعَةِ بِهَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا؛ لأَنَّ ٱلاسْمَ ٱلأَوَّلَ مُلْصَقٌ بِالثَّانِي وَمُعْتَمِدٌ عَلَيْهِ ، كَمَا يَعْتَمِدُ الْمُسْتَنِدُ عَلَى مَا يُسْتَنَدُ إِلَيْهِ .

وَالإِضَافَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، مَحْضَةٌ ، وَغَيْرُ مَحْضَةٌ كَمَا ذُكِرَ .

فَالْمَحْضَةُ هِيَ الَّتِي يَتَعَرَّفُ فِيهَا ٱلأَوَّلُ بِالثَّانِي إِذَا كَانَ الثَّانِي مَعْرِفَةً ، فَإِنْ كَانَ الثَّانِي نَكِرَةً أَفَادَتِ الإِضَافَةُ تَخْصِيصَ ٱلأَوَّلِ بِالثَّانِي لاَ تَعْرِيفَهُ نَحْوُ " غُلاَمُ رَجُلٍ " فَالتَّخْصِيصُ لاَزِمٌ لِلإِضَافَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ لاَ يَنْفَكُّ عَنْهَا، فَالتَّعْرِيفُ لاَيَنْفَكُّ عَنِ التَّخْصِيصِ ، وَالتَّخْصِيصُ يَنْفَكُّ عَنِ التَّعْرِيفِ ، فَالتَّخْصِيصُ هُوَ الْعَامُّ .

---

(١) انظر صـ ٥٦٩ .

(٢) في (ف) " قنبت " وهو تصحيف " قشيب " وبه يروى البيت .

(٣) الديوان ٥٣ برواية " فلما دخلناه " .

ويروى " قشيب مشطب " وهو في شرح شذور الذهب ٣٢٥ ، والتصريح ٢/ ٢٣ ، وشرح ابن الخباز ١/٣٥٥ ، وشرح ابن القواس ١/ ٧٢٩ ، واللسان (حير) .

قَوْلُهُ : " أَلْإِضَافَةُ الَّتِي تُعَرِّفُ الاسْمَ فَالْمَحْضَةُ " لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ إِذَا كَانَ الثَّانِي مَعْرِفَةً لَكِنَّ تَمْثِيلَهُ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُهُ : " كَعَبْدِ حَيْدَرَهْ " ، فَإِنَّ الثَّانِيَ عَلَمٌ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ أَنَّ كُلَّ إِضَافَةٍ مَحْضَةٍ (١) تُعَرِّفُ ، بَلِ الْإِضَافَةُ الَّتِي تُفِيدُ التَّعْرِيفَ هِيَ الْمَحْضَةُ لاَ أَنَّ كُلَّ إِضَافَةٍ مَحْضَةٍ) (١) تُفِيدُ التَّعْرِيفَ ، وَتُعْرَفُ الْإِضَافَةُ الْمَحَضَةُ بِأَنَّهَا مُقَدَّرَةٌ بِاللَّامِ إِنْ كَانَ الثَّانِي غَيْرَ الْأَوَّلِ كَمِثَالِهِ ، وَنَحْوَ " غُلَامُ زَيْدٍ " ، وَ " بِـ " مِنْ " إِنْ كَانَ الثَّانِي (جُزْءَ) (٢) الْأَوَّلِ ، وَالْمَحْضَةُ : الْخَالِصَةُ أَيْ : الْإِضَافَةُ الْحَقِيقِيَّةُ الَّتِي يُرَادُ بِهَا التَّخْصِيصُ أَوِ التَّعْرِيفُ لاَ اللَّفْظِيَّةُ الْمَجَازِيَّةُ الَّتِي يُرَادُ بِهَا التَّخْفِيفُ .

وَالْإِضَافَةُ الصِّنَاعِيَّةُ هِيَ : اتِّصَالُ آخِرِ الاسْمِ الْأَوَّلِ بِأَوَّلِ الاسْمِ الثَّانِي مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ فِي الْأَغْلَبِ اتِّصَالاً يَقْتَضِي جَرَّ الثَّانِي إِمَّا لَفْظاً أَوْ مَحَلاًّ (٣) .

قَوْلُنَا : " اتِّصَالُ آخِرِ الْأَوَّلِ بِأَوَّلِ الثَّانِي " فِيهِ تَنْبِيهٌ عَلَى حَذْفِ التَّنْوِينِ مِنَ الْأَوَّلِ إِمَّا لَفْظاً نَحْوُ " غُلَامُ زَيْدٍ " وَإِمَّا تَقْدِيراً نَحْوُ : كَمْ رَجُلٍ أَكْرَمْتُ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ حَذْفُ التَّنْوِينِ لِلْإِضَافَةِ ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ يُشْعِرُ بِتَمَامِ الاسْمِ وَانْفِصَالِهِ عَمَّا بَعْدَهُ ، وَإِضَافَتُهُ إِلَى الثَّانِي تُشْعِرُ بِاتِّصَالِهِ وَاحْتِيَاجِهِ إِلَيْهِ لِتَخْصِيصِهِ ، فَتَنَافَيَا .

---

(١) سقط من (ف) وهو سبق نظر .

(٢) في الأصل " غير " تحريف صوابه من (ف) ، ومثاله نحو " خاتم الفضة " .

(٣) وعرفها ابن الخباز في شرحه ١/٣٥٥ بقوله : " ضم اسم إلى اسم ليس بخبر عنه ، ولا مركب معه ، ولا تابع له من غير فاصل ، سوى الألف واللام ، ضماً معنوياً " ، ونقل ابن القواس تعريف المؤلف وتعريف ابن الخبَّاز في شرحه ٧٣٠ ، ولم يرضَ بتعريف ابن الخباز فعقب عليه بقوله : " وقد أخل فيه بالاحتراز عن الظرف " .

وَقَـوْلُنَا : " مِنْ غَـيْـرِ فَـصْـلٍ فِي ٱلأَغْـلَبِ " احْـتِـرازٌ عَنِ الْـفَـصْـلِ بَيْنَ الْـمُضَافِ وَالْـمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الشِّـعْـرِ .

وَقَوْلُنَا : اتِّصَـالاً يَقْتَضِـي جَرَّ الثَّـانِي،احْتِرَازٌ مِنْ حَذْفِ التَّنْوِينِ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ كَمَا قَالَ الشَّـاعِرُ :

تَغَيَّرَتِ الْبِلاَدُ وَمَـنْ عَلَيْـهَا   وَقَـلَّ بَشَاشَـةَ الْـوَجْـهُ الصَّبِيحُ (١)

وَالتَّـقْدِيرُ : " وَقَـلَّ بَشَاشَـةً الْوَجْـهُ الصَّبِيحُ " ، فَـ " بَشَاشَةً " مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَ" الْـوَجْـهُ " الْـفَاعِلُ ، وَحُذِفَ التَّنْوِينُ ، لِسُـــكُونِهِ وَسُـكُونِ الَّلامِ مِنَ " الْـوَجْـهِ " لاَ لِكَوْنِهِ مُـضَـافًـا ، وَمِنْ حَـذْفِـهِ فِي الاسْمِ الْعَلَمِ إِذَا وُصِفَ بِابْـنٍ مُضَافٍ إِلَى عَلَمٍ نَحْـوُ " جَـاءَنِي زَيْـدُ بْنُ عَمْـــرٍو، " فَلَمْ يُحْذَفِ التَّنْـــوِينُ مِنْ " زَيْـدٍ " ؛ لأَنَّـهُ عَلَمٌ لاَ يَقْبَلُ ٱلإِضَـافَـةَ مَـا لَـمْ تُـزَلْ عَلَـمِيَّـتُـهُ (٢) ، وَاحْـتِرَازٌ مِنْ حَذْفِـهِ لِعَدَمِ الصَّرْفِ ، نَحْـوُ : عُمَـرُ قَـائِمٌ (٣) .

وَقَـوْلُـنَـا : " لَـفْظًا أَوْ مَـحَلاً " لِيَدْخُـلَ فِيهِ الْـمُعْـرَبُ وَالْـمَبْنِيُّ ، نَحْـوُ غُلاَمُ زَيْـدٍ ، وَ غُـلاَمُـكَ (٤) .

---

(١) جاء فى حاشية (ف) " هذا البيت ينسبه أرباب التاريخ إلى آدم أبي البشر (عليه السلام) يرثي به ولده هابيل .

وهو فى الإنصاف ٦٦٣ المسألة ٩٤ ، وابن الشجري ١/ ٣٨٤ مع بيت آخر برواية :

تغيَّرتِ البلاد ومن عليها   فوجه الأرض مغبر قبيح

تغير كل ذى طعم ولون   وقل بشاشةَ الوجهُ المليحُ

وقيل : إنهما من الموضوعات ، انظر الهمع ٢/ ١٥٦ ، والدرر اللوامع ٢/ ٢٠٩ .

(٢) انظر ابن الشجرى ١/ ٣٨١ ، وفيه أن التنوين حذف من " زيد بن عمرو " لكثرة الاستعمال .

(٣) في النسختين " عمرو " .

(٤) فى (ف) " غلامي " .

قَوْلُهُ :" مُقَدَّرَةٌ بِلَامِ تَخْصِيصٍ " إِشَارَةٌ إِلَى الْعَامِلِ في الْمُضَافِ إِلَيْهِ [(١)] ، فَقِيلَ : الخَافِضُ هُوَ : اللَّامُ الْمُقَدَّرَةُ ، وَجَازَ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَ بِقَاءِ عَمَلِهِ [(٢)] ؛ لِنِيَابَةِ الاتِّصَالِ اللَّفْظِيِّ الْمُعَبَّرِ عَنْهُ بِالْإِضَافَةِ[(٣)] ، وَقِيلَ: عَمِلَ الْأَوَّلُ في الثَّانِي لِنِيَابَتِهِ عَنِ الْحَرْفِ ، فَالْعَامِلُ هُوَ الْحَرْفُ الْمُقَدَّرُ ، أَوِ الاسْمُ ، وَهُوَ الْمُوجِبُ لِمُطْلَقِ الْإِعْرَابِ ، الْمُقْتَضِي لِخُصُوصِهِ، وَهُوَ الْجَرُّ لِلْإِضَافَةِ، هَذَا عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّ العَامِلَ ١٠٨/ب غَيْرُ الْمُقْتَضِي ، وَإِنَّمَا قَالَ : " إِضَافَةٌ مُقَدَّرَةٌ بِلَامِ تَخْصِيصٍ " لِئَلَّا يَتَوهَّمَ مُتَوَهِّمٌ أَنَّ الاسْمَ الْأَوَّلَ قَدْ تَضَمَّنَ مَعْنَى الْحَرْفِ فَيَجِبُ بِنَاؤُهُ [(٤)] لِمُقَدَّرٍ هَهُنَا مُرَادٍ ، وَلِذَلِكَ يَجُوزُ إِظْهَارُهُ ، أَعْنِي [(٥)] إِظْهَارَهُ مَعَ بَقَاءِ الْمَعْنَى عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ تَخْصِيصٍ [(٦)] .

وَأَمَّا قَوْلُهُ :

وَتَارَةً قُدِّرَ " مِنْ " فِي الْمَحْضَةْ   كَخَاتِمِ الْفِضَّةِ أَيْ مِنْ فِضَّةْ

شَرْطُ الْإِضَافَةِ الَّتِي بِمَعْنَى "مِنْ "أَنْ يَكُونَ الاسْمُ الْأَوَّلُ نَوْعًا لِلثَّانِي، وَالثَّانِي جِنْسًا لِلْأَوَّلِ، نَحْوُ: خَاتَمُ فِضَّةٍ ، وَثَوْبُ خَزٍّ، فَالثَّوْبُ نَوْعٌ مِنَ الْخَزِّ، وَالخَاتَمُ نَوْعٌ مِنَ الْفِضَّةِ، وَلِذَلِكَ يَصِحُّ وَصْفُ الثَّوْبِ بِأَنَّهُ خَزٌّ

---

(١) انظر شرح الكافية للرضيّ ١/ ٢٧٢ .

(٢) في (ف) " علمه " .

(٣) أي : لنيابة الإضافة عنه ، قال ابن الخباز معللاً جر المضاف إليه ١/ ٣٥٥ : " إن المضاف فهم منه معنى الحرف الجار ، فقام مقامه في العمل " ، وفي الشرح المجهول لوحة ٨٢ : " لما فهم منها [أي الإضافة] معنى الحرف فكأنه ثابت في التقدير .

(٤) في النسختين " بناؤها " .

(٥) في (ف) "يعني " .

(٦) انظر الهمع ٢/ ٤٧ حيث مثل له بقوله تعالى : " فمنهم ظالم لنفسه " .

فَيُقَالُ : " هَذَا ثَوْبُ خَزٍّ " أَيْ : نَاعِمٌ ، وَأَمَّا " يَدُ زَيْدٍ " فَلَيْسَتْ بِمَعْنَى " مِنْ " بَلْ بِمَعْنَى " اللَّامِ " ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ وَصْفُ الْيَدِ بِزَيْدٍ (1) .

فَأَمَّا قَوْلُهُم : " ثَلَاثَةُ رِجَالٍ " فَالْإِضَافَةُ بِمَعْنَى " اللَّامِ " ، لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ عَدَدٌ ، وَالرِّجَالُ مَعْدُودٌ ، وَالْعَدَدُ غَيْرُ الْمَعْدُودِ ، هَذَا عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ (2) ، وَأَمَّا قَوْلُهُم : " ثَلَاثُمِائَةِ رَجُلٍ " فَإِضَافَةُ الْمِائَةِ إِلَى الرَّجُلِ بِمَعْنَى " اللَّامِ " ؛ لِأَنَّهَا إِضَافَةُ الْعَدَدِ إِلَى الْمَعْدُودِ ، وَإِضَافَةُ الثَّلَاثِ إِلَى " مِائَةٍ " بِمَعْنَى "مِنْ" ؛ لِأَنَّ الْمِائَةَ عَدَدٌ وَالثَّلَاثَةُ عَدَدٌ مِثْلُهُ ، فَافْهَمْهُ (3) .

وَقَدْ تَكُونُ الْإِضَافَةُ بِتَقْدِيرِ (4) " فِي " (5) نَحْوُ قَوْلِهِم : "ضَرْبُ الْيَوْمِ" قَالَ الشَّاعِرُ (6) :

أَلَا إِنَّ قَتْلَى الطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ ... أَذَلَّتْ رِقَابَ الْمُسْلِمِينَ فَذَلَّتِ

يُرِيدُ قَتْلَى فِي الطَّفِّ .

---

(1) انظر المرتجل ٢٦٢ ، وابن يعيش ٢/ ١١٩ ، والتصريح ٢/ ٢٥ .

(2) وهى عند ابن الخشاب فى المرتجل ٢٦٣ بمعنى " من " ، وانظر أيضا حاشية العليمى على التصريح ٢/ ٢٥ .

(3) انظر المرتجل ٢٦٦ .

(4) فى (ف) " بمعنى ".

(5) وذلك إذا كان الثانى فيها ظرفاً للأول زمانيا أومكانيا.

(6) فى (ف) " قال المبرد " :

وهذا البيت ضمن قصيدة مختلف فى نسبتها فمنهم من نسبها لسليمان بن قتة العدوى الأموى ، ومنهم من نسبها إلى أبى دهبل الجمحى كما في ديوانه ٦٠ - ٦٢ ، وذهب بعضهم إلى أنها لابن أبى الرمح الخزاعي ، وقيل إنها لتيم بن مرة ، والمشهور أنها لسليمان بن قتة يرثي بها الحسين بن على (رضى الله عنهما) كما ذكر ذلك فى هامش (ف) .

انظر الكامل ١/ ٢٢٣ ، والتعازى والمراثى ٧٩ ، وحماسة أبى تمام ٤٧٦ ، وشرحها للمرزوقى ٩٦١ ، ومعجم البلدان ٤/ ٣٦ ، وانظر مزيدًا من التخريج فى ديوان أبى دهبل ١٢١ .

الطف : أرض من ضاحية الكوفة ، وفيها كان مقتل الحسين بن علي (معجم البلدان ٤/ ٩٦) .

[الإضافة غير المحضة]

وَغَيْرُ مَحْضَةٍ لِنُونٍ قُــدِّرَا ... فَلَمْ تُعَرِّفْهُ كَمَا لَوْ ظَهَـرَا
مِنْهُ اسْمُ فَاعِلٍ أُرِيدَ الْحَالُ ... فِيهِ مُضَافًا أَوِ الاسْتِقْبَـالُ
كَضَارِبِ الْعَبْدِ وَكَاسِي زَيْـدِ ... دَلِيلُهُ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْـدِ
وَمِثْلُ ذَاكَ كَاشِفَـاتُ ضُرِّهِ ... وَقَدْ رُوِيَ كَذَا «مُتِمُّ نُورِهِ»

قَوْلُهُ : " غَيْرُ مَحْضَةٍ " هُوَ الضَّرْبُ الثَّانِي مِنْ ضَرْبَيِ الْإِضَافَةِ ، وَغَيْرُ مَحْضَةٍ [أَيْ] [١] غَيْرُ خَالِصَةٍ ، أَيْ : لاَ تُفِيدُ الْأَوَّلَ تَعْرِيفًا وَلاَ تَخْصِيصًا .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّ قَوْلَكَ : " ضَارِبُ زَيْدٍ الْآنَ " إِنْ لَمْ تُفِدِ الْإِضَافَةُ تَعْرِيفَ الْأَوَّلِ فَقَدْ أَفَادَتْ تَخْصِيصَهُ ؟

قُلْتُ : التَّخْصِيصُ لَمْ تُفِدْهُ الْإِضَافَةُ ، فَإِنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ كَانَ قَدْ تَخَصَّصَ بِعَمَلِهِ فِي " زَيْدٍ " النَّصْبَ [٢] فَلَمْ يَحْصُلِ التَّخْصِيصُ بِالْإِضَافَةِ بَلْ بِعَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي الْمَفْعُولِ ، وَالْإِضَافَةُ إِنَّمَا أَفَادَتْ تَخْفِيفًا فِي اللَّفْظِ لاَ غَيْرُ بِحَذْفِ التَّنْوِينِ .

قَوْلُهُ : لِنُونٍ قُدِّرَا " هَذَا تَعْلِيلٌ لِعَدَمِ إِفَادَةِ التَّعْرِيفِ وَالتَّخْصِيصِ فِي غَيْرِ الْمَحْضَةِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النُّونَ إِذَا كَانَ مُقَدَّرًا فَهُوَ فَاصِلٌ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَبِتَقْدِيرِ الانْفِصَالِ لاَ يَحْصُلُ التَّخْصِيصُ بِالْإِضَافَةِ فَكَيْفَ يَحْصُلُ التَّعْرِيفُ الَّذِي هُوَ أَبْلَغُ مِنْهُ ! ، وَيُرِيدُ بِالنُّونِ هُنَا التَّنْوِينَ ؛ لِأَنَّهُ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) لأن الإضافة إنما كانت بعد أن كان ناصباً ، فالتخصيص حاصل قبل الإضافة لا بها " عن شرح ابن القواس ١/ ٧٣٣ .

نُـــونٌ سَاكِنَـةٌ زَائِدَةٌ ، وَلَكِنْ (أَتَى) [١] بِلَفْظِ النُّونِ دُونَ التَّنْوِينِ ؛ لِشُمُولِ لَفْظِ النُّونِ [الْمُـفْرَدَ] [٢] نَحْوُ قَوْلِهِ : " ضَـارِبُ الْعَبْدِ " ، وَالتَّثْنِيَةَ [نَحْوُ : ضَـارِبَا الْعَبِدِ] [٢] (وَالْجَمْعَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ ﴾ [٣] ، أَرَادَ "مُحِلِّينَ" فَحُذِفَ النُّونُ لِلإضَافَةِ ، فَلَوْ قَالَ : " لِتَنْوِينٍ قُدِّرَا " لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ الْجَمْعُ وَلاَ التَّثْنِيَةُ ؛ لأَنَّ الْمَحْذُوفَ مِنْهُمَا نُونٌ مُتَحَرِّكَةٌ ، وَالإِضَافَةُ غَيْرُ الْمَحْضَةِ أَنْ تُضَافَ الصِّفَةُ إِلَى مَعْمُولِهَا ، وَيَدْخُلُ فِي قَوْلِنَا : "مَعْمُولُهَا" الإِضَافَةُ إِلَى الْفَاعِلِ ، نَحْوُ " حَسَنُ الْوَجْهِ " فَالْوَجْهُ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى وَكَذَلِكَ " جَائِلَةُ الْوِشَاحِ " [٤] فَالْوِشَاحُ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى ؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ : حَسَنٌ وَجْهُهُ وَ جَائِلٌ وِشَاحُهَا " ، وَالْمَفْعُولُ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ نَحْوُ مَقْطُوعُ الْيَدِ .

قَوْلُهُ : " فَلَمْ تُعَرِّفْهُ " أَيْ : فَلَمْ تَعَرِّفِ الإِضَـافَةُ غَيْرُ الْمَحْضَةِ ـ وَهِيَ غَيْرُ الْحَقِيقِيَّةِ ـ الاسْمَ الأَوَّلَ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: وَلَمْ تُخَصِّصْهُ [٥] أَيْضًا ، أَوْ يَقُولَ : فَلَمْ تُخَصِّصْهُ] [٥] وَيَكْتَفِي بِهِ عَنْ ذِكْرِ التَّعْرِيفِ ؛ لأَنَّهُ إِذَا انْتَفَى التَّخْصِيصُ انْتَفَى التَّعْرِيفُ وَلاَ يَنْعَكِسُ ؛ لأَنَّ التَّخْصِيصَ لاَزِمٌ لِلتَّعْرِيفِ ، لَكِنَّهُ خَصَّ التَّعْرِيفَ بِالذِّكْرِ ؛ لأَنَّ التَّخْصِيصَ كَانَ حَاصِلاً بِالْعَمَلِ قَبْلَ الإِضَافَةِ .

قَوْلُهُ : " كَمَا لَوْ ظَهَرَا " أَيْ : كَمَا لَوْ ظَهَرَ التَّنْوِينُ ، يُرِيدُ أَنَّ حَالَ اسْمِ الْفَاعِلِ إِذَا نَوَّنْتَهُ وَنَصَبْتَ مَا بَعْدَهُ كَحَالِهِ إِذَا أَضَفْتَهُ وَجَرَرْتَ مَا بَعْدَهُ بِالإِضَافَةِ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) تكملة يوجبها المقام ، انظر المرجع السابق .

(٣) سورة المائدة : ١ .

(٤) قال الزمخشرى في أساس البلاغة (جول ١٤٣) : " وامرأة جائلة الوشاحين : هيفاء " .

(٥) سقط من الأصل .

فِي كَوْنِهِ لاَ يَتَعَرَّفُ ، وَقِيلَ : إِنَّمَا لَمْ يَتَعَـرَّفْ لِشَبَهٍ خَـاصٍّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ ، وَهُوَ أَنَّهُ عَلَى عِدَّةِ حُرُوفِهِ وَهَيْئَةِ حَرَكَاتِهِ ، فَـ " ضَارِبٌ " كَـ يَضْرِبُ " ، وَيُرَادُ بِهِ الْحَـالُ وَالاسْتِقْبَالُ كَالْفِعْلِ ، وَالْفِعْلُ لاَ يَقْبَلُ التَّعْرِيفَ فَكَذَلِكَ اسْمُ الْفَاعِلِ الْمَوْصُوفُ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ (١) ، وَلِذَلِكَ إِذَا وُصِفَ اسْمُ الْفَاعِلِ لاَ يَعْمَلُ ؛ لِبُعْدِهِ عَنْ شَبَهِ الْفِعْلِ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِن وُرْقِ الْحَمِي (٢)

فَإِنَّهُمْ وَصَفُوهُ بَعْدَ إِعْمَالِهِمْ ، فَـ" مِنْ وُرْقِ الْحَمِي "صِفَةٌ لِـ " قَوَاطِنَ ".

قَوْلُهُ : " كَضَارِبِ الْعَبْدِ " مِثَالٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الثُّلاَثِيِّ .

قَوْلُهُ : " وَكَاسِي زَيْدٍ " مِثَالٌ بِالْمُعْتَلِّ مِنْهُ ، وَاسْتِشْهَادُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ﴾(٣) مِثَالٌ لِجَمْعِ اسْمِ الْفَاعِلِ فَإِنَّهُ يَعْمَلُ مَجْمُوعًا كَمَا يَعْمَلُ مُفْرَدًا (٤) ، وَفِي إِعْمَالِهِ إِذَا جُمِعَ جَمْعَ التَّكْسِيرِ خِلاَفٌ ؛ لِبُعْدِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ عَنْ جَرْيِهِ عَلَى الْفِعْلِ ، وَتَمْثِيلُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مُتِمُّ نُورِهِ ﴾(٥) تَمْثِيلٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الرُّبَاعِيِّ ، يُرِيدُ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ عَلَى اخْتِلاَفِ أَبْنِيَتِهِ إِذَا كَانَ

---

(١) قال ابن القواس في شرحه ١/ ٧٣٥ " فإن أريد به – أي : اسم الفاعل – المضي نحو " ضارب زيد أمس " تعرف بما يضاف إليه عند البصريين ، لأن إضافته محضة لازمة ، لأنه لما لم يشبه الفعل تنزل منزلة الجوامد " ، وانظر الرضي في شرح الكافية ١/ ٢٧٩ .

(٢) الرجز للعجاج كما في ديوانه ٢٩٥ برواية « أو ألفًا » بدون فعل بين حروف الكلمة " بدل " قواطنا " وهو من شواهد الكتاب ١/ ٥٦ بولاق ، وشرح شواهد الكتاب للأعلم ١/ ٨ ، ٥٦ ، وشرحها للنحاس ٢٩ ، ٨٨ ، واللسان " حمم " .

(٣) سورة الزمر : ٣٨ ، على قراءة الجماعة إلا أبا عمرو فإنه نون ونصب . ينظر : التيسير في القراءات ١٩٠ .

(٤) انظر الكتاب ١/ ٥٦ بولاق .

(٥) سورة الصف : ٨ .

لِلْحَالِ أَوِ الاسْتِقْبَالِ هَذَا شَأْنُهُ ، وَكَذَلِكَ اسْمُ الْمَفْعُولِ نَحْوُ " مَعْمُورُ الدَّارِ ، وَمُؤَدَّبُ الْخُدَّامِ " .

وَأَلْحَقُوا بِذَاكَ عَنْ تَشْبِيهِ مُشْبِهَهُ كَحَسَنِي الْوُجُوهِ — الصفة المشبهة

قَوْلُهُ:" بِذَاكَ "أَيْ: بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، فَـ "ذَاكَ" إِشَارَةٌ إِلَى اسْمِ الْفَاعِلِ .

قَوْلُهُ :" مُشْبِهَهُ " أَيْ : مُشْبِهُ اسْمِ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ مُشَبَّهَةٌ فِي الْعَمَلِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، (وَإِنَّمَا شُبِّهتْ بِاسْمِ الْفَاعِلِ) [١] ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ أَقْرَبُ إِلَى الْفِعْلِ مِنْهَا بِجَرْيِهِ عَلَى " يَفْعُلُ " فِي عَدَدِ حُرُوفِهِ وَهَيْئَةِ حَرَكَاتِهِ وَسَكَنَاتِهِ وَلَيْسَ قَوْلُكَ: " حَسَنُ الْوَجْهِ " بِجَارٍ عَلَى " يَحْسُنُ "[٢] فَلَمْ يُشْبِهْهُ لَكِنَّهُ أَشْبَهَ اسْمَ الْفَاعِلِ الَّذِي يُشْبِهُ الْفِعْلَ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ يُثَنَّى[٣] ، وَيُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ كَاسْمِ الْفَاعِلِ فَأَشْبَهَ الْفِعْلَ بِوَاسِطَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ فَلَمْ تُفِدْ إِضَافَتُهُ التَّعْرِيفَ بِدَلِيلِ قَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ " [٤] ، فَلَوْ كَانَتِ الصِّفَةُ مُعَرَّفَةً بِالإِضَافَةِ إِلَى " الْوَجْهِ " لَمْ تُوصَفْ بِهَا النَّكِرَةُ وَقَدْ وُصِفَتْ بِهَا النَّكِرَةُ وَامْتَنَعَ وَصْفُ الْمَعْرِفَةِ بِهَا ، فَهِيَ نَكِرَةٌ لِتَقْدِيرِ الانْفِصَالِ أَيْضًا لِأَنَّ قَوْلَكَ :" حَسَنُ الْوَجْهِ " التَّقْدِيرُ " حَسَنٌ وَجْهُهُ " فَأَضَافَ ، وَحَذَفَ التَّنْوِينَ تَخْفِيفًا ، وَفِي "حَسَنٍ" ضَمِيرٌ هُوَ الْفَاعِلُ[٥] .

---

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) فى الأصل " لحسنى " .

(٣) فى (ف) " شئ " .

(٤) فى الأصل " الوجوه " .

(٥) انظر الأصول فى النحو ١/ ١٥٦ فما بعدها .

قَوْلُهُ : " كَحَسَنِي الْوَجُوهِ " أَرَادَ كَحَسَنِينَ فَحَذَفَ نُونَ الْجَمْعِ وَأَضَافَ ١٠٩/ب
كَمَا يُحْذَفُ التَّنْوِينُ مِنَ الْوَاحِدِ .

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إِنْ أُضِيفَا لَمْ يُعْطَ مِنْ مُضَافِهِ التَّعْرِيفَا

قِيلَ : إِنَّمَا لَمْ يَتَعَرَّفْ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ؛ لأَنَّ " مِنْ " مُقَدَّرَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ ، لأَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ : " زَيْدٌ أَفْضَلُ الْقَوْمِ " أَفْضَلُ مِنْهُمْ " .

وَأَقُولُ : إِنَّ تَقْدِيرَ " مِنْ " لَوْ كَانَ مَانِعًا مِنَ التَّعْرِيفِ لَمَنَعَ فِي نَحْوِ " ثَوْبِ الْخَزِّ " (١) ، وَلَمَنَعَتِ اللَّامُ الْمُقَدَّرَةُ فِي قَوْلِكَ : " غُلَامُ زَيْدٍ " مِنَ التَّعْرِيفِ ، وَلَمْ يَمْنَعْ ثَمَّ فَكَذَا هُنَا .

وَأَقُولُ : إِنَّمَا لَمْ يَتَعَرَّفْ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ بِمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ ؛ لأَنَّهُ أَشْبَهَ الْفِعْلَ - أَعْنِي فِعْلَ التَّعَجُّبِ - ، وَالْفِعْلُ لاَ يَقْبَلُ التَّعْرِيفَ فَكَذَا أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ، وَوَجْهُ شَبَهِهِ لِفِعْلِ التَّعَجُّبِ أَنَّهُ لاَ يُبْنَى [مِمَّا لاَ يُبْنَى] (٢) مِنْهُ فِعْلُ التَّعَجُّبِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَتَعَرَّفْ لِهَذَا الْمَعْنَى لاَ لِتَقْدِيرِ " مِنْ " ، وَلِذَلِكَ يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ وَيُوصَلُ بِهِ كَالْفِعْلِ ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ (٣) : هُوَ مَعْرِفَةٌ بِالإِضَافَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، إِلاَّ أَنْ يُضَافَ إِلَى نَكِرَةٍ ، قَالَ : وَهُوَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ إِذَا أُضِيفَ عَلَى

---

(١) في النسختين " ثوب خز " وهو خلاف مقصد المؤلف الذى أراد المعرفة وهذه الإضافة لا تفيد التعريف قطعاً ، فالصواب إذن " ثوب الخز " ، والدليل على ذلك تعقيب ابن القواس عليه في شرحه ٧٣٧ حيث قال " ولا يقال : لو كان تقدير " من " مانعاً من التعريف لمنع في نحو " ثوب الخز " وكذلك تقدير اللام في نحو " غلام زيد " ، لأنا نقول : إنما يمنع أن لو كانت مع تقديرها مرادة كما في أفعل التفضيل ، وهو ممنوع " ، وهكذا أكبر دليل على تأثر ابن القواس بالنيلي .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الأصول في النحو ٨/٢ ، ونصه " فهو عند بعضهم إذا أضيف على معنى " من " نكرة ، وهو مذهب الكوفيين ، وإذا أضيف على معنى " اللام " معرفة ، وفي قول البصريين هو معرفة بالإضافة على كل حال إلا أن يضاف إلى نكرة " .

مَعْنَى " مِنْ " نَكِرَةً ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ (١) ، فَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ التَّفْضِيلِ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ نَحْوُ قَوْلِ عُمَرَ (٢) - (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (٣) - : " لَنُصَيْبٌ (٤) أَشْعَرُ أَهْلِ جِلْدَتِهِ " أَيْ : شَاعِرُهُمْ ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ شَاعِرٌ غَيْرُهُ ، وَأَمَّا أَبُو عَلِيٍّ (٥) وَابْنُ جِنِّي (٦) ، وَالْجُرْجَانِيّ (٧) فَإِنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ نَكِرَةٌ وَلَمْ تُفِدْ (٨) إِضَافَتُهُ إِلاَّ تَخْفِيفًا فِي اللَّفْظِ ؛ لأَنَّ الإِضَافَةَ هِيَ الَّتِي أَوْجَبَتْ حَذْفَ « مِنْ » وَبِحَذْفِهَا حَصَلَ التَّخْفِيفُ ، وَلِذَلِكَ وُصِفَ بِهِ النَّكِرَةُ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلِ النَّاسِ " مَعَ الإِضَافَةِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ ، وَهُوَ الرَّأْيُ الصَّحِيحُ .

وَلاَ يُضَافُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إِلاَّ إِلَى مَا هُوَ بَعْضٌ لَهُ فَلاَ تَقُولُ " زَيْدٌ أَفْضَلُ الْحِجَارَةِ ، وَتَقُولُ : الْيَاقُوتُ أَفْضَلُ الْحِجَارَةِ ؛ لأَنَّهُ حِجَارَةٌ .

---

(١) وانظر كذلك ابن يعيش ٦/ ٩٧ .

(٢) هو عمر بن عبدالعزيز بن مروان ، الخليفة الصالح ، خامس الخلفاء الراشدين .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) هو نصيب بن رباح ، مولى عبدالعزيز بن مروان ، وكان عبداً أسود لرجل من أهل وادي القرى فباعه لعبدالعزيز بن مروان ، وهو من الشعراء الإسلاميين المعاصرين للفرزدق وجرير ، ولهذا اختلف فيمن قال له : " أنت أشعر أهل جلدتك " ، فبعضهم ينسبها للفرزدق ، والآخر لجرير ، وقيل : أيمن بن خريم الأسدي ، أما نسبته لعمر دون تقييد كما ذكر المؤلف وتبعه ابن القواس فلم أجدها عند غيرهما ، والأقرب أنه عمر بن عبدالعزيز الأموي ، لأنه هو الذي اتصل به ، وقد نسبه صاحب الشرح المجهول لعمر بن الخطاب وهو وهم ، إذ ابن الخطاب متقدم عليه .
أما ابن الخباز والشريشي فقد نسباه للفرزدق ، والله أعلم . انظر ترجمته نصيب في الأغاني ٣٣٥/١ - ٣٨٩ ، وطبقات فحول الشعراء ٦٧٥ .

(٥) انظر الإيضاح العضدي ٢٦٩ ، والهمع ٢/ ٤٨ .

(٦) لم أعثر عليه في كتبه التي بين يدي ، وهو في الشرح المجهول لوحة ٨٣ منسوبا إليه .

(٧) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٨٨٤ .

(٨) في (ف) " تضف " .

كَذَاكَ قَوْلُهُمُ : صَلاَةُ الأُولَى   وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ حَيْثُ قِيلاَ

قَوْلُهُ : " كَذَاكَ " إشَارَةٌ إِلَى أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَمَا قَبْلَهُ مِن اسْمِ الْفَاعِلِ ، (ولَمَّا لَمْ) (١) تجزْ إِضَافَةُ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ – فَلَمْ يَقُولُوا : زَيْدُ الشَّابِّ ، وَعَمْرُو الْفَاضِلِ ، بِتَنْكِيرِ الْعَلَمِ يُرِيدُونَ أَنَّ " زَيدًا " هُوَ الشَّابُّ ، وَعَمْرًا هُوَ الْفَاضِلُ – فَكَذَلِكَ لَمْ تَجُزْ إِضَافَةُ " الْمَسْجِدِ " إِلَى "الْجَامِعِ " ؛ لأَنَّ الْجَامِعَ صِفَةُ الْمَسْجِدِ فَتَأَوَّلوا وَقَالُوا : الْجَامِعُ صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُه : مَسْجِدُ الْوَقْتِ الْجَامِعِ ، " أَوِ " الْمَكَانِ الْجَامِعِ " ، وكَذَلِكَ " صَلاَةُ الأُولَى " تَقْدِيرُه " صَلاَةُ السَّاعَةِ الأُولَى " ، فَحُذِفَ الموصُوفُ وأُقِيمت الصِّفَةُ مُقَامَهُ هَرَبًا مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى صِفَتِهِ ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ هِيَ الموصُوفُ فى الْمَعْنَى ، وَالشَّيْءُ لاَ يَتَخَصَّصُ بِنَفْسِهِ ، وكَذَا قَوْلُهُم : " دَارُ الآخِرَةِ " أَيْ : دَارُ السَّاعَةِ الآخِرَةِ ، أَوِ النَّشْأَةِ الأُخْرَةِ (٢) .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلاَّ قَالُوا : " دَارُ الآخِرِ " بِحَذْفِ " الهَاءِ " عَلَى تَقْدِيرِ " دَارُ الْيَوْمِ الآخِرِ " وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الآخِرَةَ صِفَةٌ لِلدَّارِ لاَ لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ ؟ .

قُلْتُ : لَوْ قُدِّرَ ذَلِكَ لَجَازَ ، وَلَكِنَّهُمُ اقْتَصَرُوا عَلَى تَقْدِيرِ " السَّاعَةِ " ؛ لأَنَّهَا أَوَّلُ الأَوْقَاتِ ، وَالَّذِى يَقْتَضِيهِ التَّحْقِيقُ أَنَّ حَذْفَ [الْمَوْصُوفِ](٣) وَإِقَامَةَ الصِّفَةِ مُقَامَهُ لاَ تَأْثِيرَ لَهُ فِى عَدَمِ [تَعْرِيفِ] (٤) الأَوَّلِ بِالثَّانِى ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " غُلاَمُ

---

(١) فى النسختين " وما لم " والصواب ما أثبته .

(٢) هذه المسألة فيها خلاف بين النحويين ، فالكوفيون يجيزون إضافة الشئ إلى نفسه إذا اختلف اللفظان ، وذهب البصريون إلى منعه ،، انظر الإنصاف ٤٣٦ المسألة ٦١ حيث مذهب الكوفيين ، ومذهب البصريين ، واحتجاج كل منهم .

(٣) فى النسختين " الموصول " ، والصواب ما أثبته .

(٤) سقط من الأصل .

الْفَارِسِ " فَإِنْ الْمُرَادَ : غُلاَمُ الرَّجُلِ الْفَارِسِ ، وَالْأَوَّلِ مَعْرِفَةٌ بِالاتِّفَاقِ .

وَأَقُولُ : إِنَّهُ لَمَّا كَانَ الثَّانِي يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلأَوَّلِ قَبْلَ الإِضَافَةِ فَهُوَ فِي حَالِ الإِضَافَةِ يُشْبِهُ لَفْظُهُ لَفْظَ صِفَةِ الْأَوَّلِ ، فَمَنَعُوا مِنْ تَعْرِيفِهِ كَيْلاَ يُظَنَّ أَنَّهُ قَدْ تَعَرَّفَ بِصِفَتِهِ(١) . ١١٠/أ

وَالْأَوَّلُ الْمُضَافُ أَعْرِبْهُ بِمَا ... يَقْضِي لَهُ الْعَامِلُ كَيْفَ حَكَمَا

وَجُرَّ مَا تُضِيفُهُ إِلَيْهِ ... وَالْحَذْفُ يَطْرَا مِثْلُهُ عَلَيْهِ .

لَمَّا ذَكَرَ الإِضَافَةَ وَهِيَ يَتَوَقَّفُ وُجُودُهَا عَلى طَرَفَيْنِ ، مُضَافٍ وَمُضَافٍ إِلَيْهِ ، أَخَذَ يَذْكُرُ (حُكْمَ) (٢) كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّرَفَيْنِ اللَّذَيْنِ تَتَوَقَّفُ الإِضَافَةُ عَلَيْهِمَا فَقَالَ : « وَالأَوَّلُ الْمُضَافُ إِلى آخِرِهِ » ، إِنَّمَا بَدَأَ بِالْمُضَافِ ، لِتَقَدُّمِهِ وَسَبْقِهِ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ لَفْظًا وَمَعْنًى ، لأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُخَصِّصٌ لِلْمُضَافِ وَمُبَيِّنٌ لَهُ ، وَالْمُخَصِّصُ لِلشَّيْءِ يَجِبُ تَأْخِيرُهُ عَنْهُ ، هَذَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ فَالأَوَّلُ عَامِلٌ فِي الثَّانِي ، وَهُوَ عَامِلٌ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ ؛ لأَنَّهُ إِمَّا الْحَرْفُ الْمُقَدَّرُ ، أَوِ الاسْمُ الأَوَّلُ عَلَى مَا سَبَقَ (٣) ، وَكَذَلِكَ لاَ يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ (الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ) (٤) فَلاَ يَجُوزُ " جَاءَنِي زَيْدًا غُلاَمُ ضَارِبٍ " أَيْ : " غُلاَمُ ضَارِبٍ زَيْدًا " ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

---

(١) نقل ابن القواس ص ٧٣٨ هذا التعليل دون عزو ثم قال : « وفيه نظر » ، رحم الله الجميع .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر صـ ٦٩٢ فيما مضى .

(٤) فى النسختين " المضاف على المضاف إليه " والصواب ما أثبته بدليل ما بعده وانظر ذلك فى الهمع ٢/ ٤٩ .

قولُهُ : " وَالأوَّلُ الْمضَافُ أَعْرِبْهُ إِلَى آخِرِهِ " يُرِيدُ : تَرْفَعُهُ إِذَا كَانَ فَاعِلاً نَحْوُ " قَامَ غُلاَمُ زَيدٍ " ، وَتَنْصِبُهُ إنْ (١) كَانَ مفعُولاً نَحْوُ : ضَرَبْتُ غُلامَ زَيدٍ " ، وَتَجُرُّهُ إِنْ (١) كَانَ (مَجْرُورًا) (٢) نَحْوُ " مَرَرْتُ بِغُلاَمِ زَيدٍ ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ "أَعْرِبْهُ بِمَا يَقْضِي لَهُ الْعَامِلُ " أَيْ : أَعْرِبْهُ بِالإِعْرَابِ الَّذِي يُوجِبُهُ لَهُ الْعَامِلُ . ثُمَّ كُلُّ وَاحِدٍ من المضَافِ والمُضَافِ إليه يُؤَثِّرُ فى الآخَرِ ، أَمَّا تَأْثِيرُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْمُضَافِ فَهُوَ إِمَّا التَّعْرِيفُ ، وَإِمَّا التَّخْصِيصُ ، أَوِ الْعُمُومُ ، أَوِ الشَّرْطُ ، أَوِ الاسْتِفْهَامُ ، أَوِ التَّأْنِيثُ ، أَوِ الْبِنَاءُ .

أَمَّا (٣) تَأْثِيرُ التَّعرِيفِ وَالتَّخْصِيصِ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا تَأْثِيرُ العمُومِ فَنَحْوُ " أَكْرِمْ غُلاَمَ كُلِّ رَجُلٍ " ، وَنَحْوُ يَدُ الأَسَدِ أَشَدُّ مِنْ يَدِ الذِّئْبِ .

وَأَمَّا تَأثِيرُ الشَّرْطِ فَنَحْوُ " غُلاَمَ مَنْ تَجِدْ فَأَكْرِمْهُ ، وَأَمَّا تَأْثِيرُ الاسْتِفْهَامِ فَنَحْوُ : غُلاَمُ مَنْ عِنْدَكَ ؟ ، وَأَمَّا التَّأْنِيثُ فَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِى إِنْ أَذَعْتَهُ ... كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ (٤)

فَأَنَّثَ الْفِعْلَ فَقَالَ " شَرِقَتْ " وَإِنْ كَانَ فَاعِلُهُ مُذَكَّرًا ، وَهُوَ "الصَّدْرُ" لَكِنْ لَمَّا أَضَافَهُ إِلَى " الْقَنَاةِ " ، وَصَدْرُ " الْقَنَاةِ " جُزْءٌ مِنْهَا،أَثَّرَتِ الإِضَافَةُ تَأْنِيثَ الأَوَّلِ ، وَلاَ يَكْتَسِي (الأَوَّلُ)(٥) مِنَ الثَّانِي تَأْنِيثًا إِلاَّ إِذَا كَانَ الأَوَّلُ جُزْءَ الثَّانِي ،

---

(١) في (ف) " إذا " .

(٢) فى النسختين " مضافا " تحريف " .

(٣) فى الأصل " وأما " بزيادة الواو .

(٤) البيت للأعشي من قصيدة يهجو بها عمير بن عبدالله ، وهو في ديوانه ١٢٣ ، وهو من شواهد سيبويه ١/ ٥٣ ، والمقتضب ٤/ ١٩٧ ، والكامل ٢/ ١٤١ والمذكر والمؤنث للأنبارى ٥٩٣ ، والمذكر والمؤنث للفراء ١١٣ ، ومعانى القرآن للفراء ٢/ ٣٧ ، ومغنى اللبيب ٦٦٧ ، وابن يعيش ٧/ ١٥١ .

(٥) سقط من (ف) .

وَيَصِحُّ فِيهِ نِسْبَةُ الْفِعْلِ إِلَى الثَّانِي ، فَلاَ يُقَالُ : قَامَتْ غُلاَمُ هِنْدٍ ، فَتُؤَنِّثُ ؛ لإِضَافَةِ الْغُلاَمِ إِلَى هِنْدٍ ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ لَيْسَ مِنَ الثَّانِي .

وَأَمَّا تَأْثِيرُ البِنَاءِ فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ (١) فَـ " مِثْلَ " صِفَةٌ لِـ " حَقٌّ " لَكِنْ لَمَّا أَضَافَ " مِثْلاً " إِلَى " أَنَّكُمْ " وهِيَ (٢) حَرْفٌ مَبْنِيٌّ بَنَى "مِثْلاً" ؛ لإِضَافَتِهِ إِلَى مَبْنِيٍّ ، وَ" مَا " زَائِدَةٌ .

وَأَمَّا تَأْثِيرُ الأَوَّلِ فِي الثَّانِي فَهُوَالجَرُّ ، وَإِنَّمَا كَانَ حَقُّ الإِضَافَةِ الْجَرَّ لِتَقْدِيرِ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَأَمَّا الإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ فَمَحْمُولَةٌ عَلَى الْمَحْضَةِ فِي الْجَرِّ .

قَوْلُهُ : " وَالْحَذْفُ يَطْرَا مِثْلُهُ عَلَيْهِ " يُرِيدُ : أَنَّ الْحَذْفَ يَطْرَأُ عَلَى الأَوَّلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ (٣) أَيْ : أَهْلَ الْقَرْيَةِ ، وَكَذَلِكَ يَطْرَأُ الْحَذْفُ عَلَى الثَّانِي مِثْلَ طَرَيَانِهِ عَلَى الأَوَّلِ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِكُلٍّ قَائِمًا " أَيْ : بِكُلِّهِمْ قَائِمًا ، وَمِنْهُ مَا إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بُنِيَ ١١٠/ب
الْمُضَافُ ، كَالظُّرُوفِ الْمَقْطُوعَةِ عَنِ الإِضَافَةِ .

وَ" الْهَاءُ " فِي " مِثْلِهِ " ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الطَّرَيَانُ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : (يَطْرَا) ، وَ" الْهَاءُ " فِي " عَلَيْهِ " ضَمِيرُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ (٤) فَتَعُودُ عَلَى "مَا" مِنْ قَوْلِهِ :" مَا تُضِيفُهُ " ، وَقَدْ يُحْذَفَانِ مَعًا أَيْ : الْمُضَافُ ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ) (٤) ، قَالَ الشَّاعِرُ يَصِفُ غَيْثًا :

---

(١) سورة الذاريات : ٢٣ ، وفي الأصل " وانه " بزيادة الواو خطأ .

(٢) في (ف) " وهو " .

(٣) سورة يوسف : ٨٢ .

(٤) سقط من (ف) سبق نظر .

أَسَالَ الْبِحَارَ وَانْتَحَى لِلْعَقِيــقِ [1]

يُرِيدُ : أَسَالَ سُقْيَا سَحَابِهِ الْبِحَارَ ، فَحَذَفَهُمَا جَمِيعاً .

وَاعْلَمْ أَنَّ الإِضَافَةَ قَدْ تُفِيدُ أَنْ يَكُونَ الأَوَّلُ مِلْكًا لِلثَّانِي نَحْوُ " غُلاَمُ زَيْدٍ " وَقَدْ تُفِيدُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مِلْكًا لِلأَوَّلِ نَحْوُ " صَاحِبُ الدَّارِ " ، وَقَدْ لاَ تُفِيدُ الْمِلْكَ لَكِنْ تُفِيدَ الْمُقَارَبَةَ نَحْوُ " أَخُو زَيْدٍ " أَيْ : قَرِيبُهُ .

" التـــوابـــع "

القَوْلُ فِي تَوَابِعِ الْكَلْمِ الأَوَّلْ ... نَعْتٌ وَتَأْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ

" الْكَلِمُ " بِالْكَسْرِ هُوَ الأَصْلُ ثُمَّ خُفِّفَ بِإِسْكَانِ اللاَّمِ ، وَمَا كَانَ مَكْسُورَ الْعَيْنِ مِنَ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ جَازَ إِسْكَانُهُ ، وَالأَوَّلُ مِنَ الْكَلِمِ قَدْ [تُطلَقُ] [2] وَيُرَادُ بِهَا النَّكِرَاتُ مِنَ الأَجْنَاسِ ، وَقَدْ يُرَادُ بِهَا الاسْمُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ ، فَالْمُبْتَدَأُ عَلَى هَذَا أَوَّلٌ ، وَالْخَبَرُ ثَانٍ ، وَقَدْ يُرَادُ بِالأَوَّلِ مَا يُبَاشِرُهُ العَامِلُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ ، وَقِيلَ : الْمُرَادُ بِالأَوَّلِ : مَا لَمْ يَصِحِّ الْوَقْفُ عَلَيْهِ دُونَ ثَانِيهِ ، وَهَذَا الْقِسْمُ هُوَ الْمُرَادُ هُنَا بِالأَوَّلِ ؛ لأَنَّ " الْبَدَلَ " تَابِعٌ فَلاَ يُبَاشِرُهُ الْعَامِلُ .

---

(1) هذا عجز بيت لأبي دؤاد الإيادي ، ورواية المؤلف له "وانتحى العقيقا " تحريف صوابه من الديوان ٣٢٧ ، والبيت بتمامه :

أَيَا مَنْ رَأَى لِي رَأْيَ بَرْقٍ شَرِيقِ ... أَسال الْبِحَارَ فَانْتَحَى لِلْعَقِيقِ

رأي البرق : ضوؤه ولمعانه . شريق : مشرق . البحار : الوديان .

العقيق : اسم موضع ، وهو في المفصل ١٠٧ ، وابن يعيش ٣/ ٣١ .

(2) فى النسختين " نطق " ولعل الصواب ما أثبتناه .

وَالتَّابِعُ : هُوَ كُلُّ ثَانٍ مُشَارِكٍ لِلأَوَّلِ فِي إِعْرَابِهِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي اخْتَصَّ بِالأَوَّلِ .

فَقَوْلُنَا : " مُشَارِكٌ " يُرَادُ فِي إِعْرَابِهِ ، فَخَرَجَ عَنْهُ خَبَرُ " إِنَّ " ، وَخَبَرُ "كَانَ" ، لأَنَّهَا ثَوَانٍ لأَسْمَائِهَا وَلاَ مُشَارَكَةَ بَيْنَ الثَّانِي وَالأَوَّلِ فِي إِعْرَابِهِ الْخَاصِّ بِهِ ، وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا : " مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي اخْتَصَّ بِالأَوَّلِ " [خَبَرُ] (١) الْمُبْتَدَأ ، وَالثَّانِي مِنْ مَفْعُولَيْ " ظَنَنْتُ " وَمَا أَشْبَهَهُ ، لأَنَّ رَفْعَ الْخَبَرِ لَيْسَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ارْتَفَعَ بِهِ مِنْ وَجْهٍ يَخُصُّهُ ، وَهُوَ كَوْنُهُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ الْخَبَرُ وَلَمْ يَرْتَفِعِ الْخَبَرُ مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ (بَلْ) (١) مِنْ وَجْهٍ يَخُصُّهُ وَهُوَ كَوْنُهُ مُسْنَدًا بِهِ وَكَذَلِكَ (الْمَفْعُولُ) (٢) الثَّانِي مِنْ بَابِ " ظَنَنْتُ " فَانَّ انْتِصَابَهُ لَيْسَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي انْتَصَبَ بِهِ الأَوَّلُ (فَإِنَّ نَصْبَ الأَوَّلِ) (٢) لَيْسَ مِنْ (وَجْهِ) (٢) كَوْنِهِ مَظْنُونًا بَلْ مِنْ وَجْهِ كَوْنِهِ مُبَيِّنًا لِمَوْرِدِ الظَّنِّ ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ حُذِفَ الْمُبْتَدأُ لَمْ يَصِحَّ قِيَامُ الْخَبَرِ مَقَامَهُ ، بِمَعْنَى أَنْ الْخَبَرَ يَصِيرُ مُسْنَدًا إِلَيهِ ، وَلَوْ حُذِفَ الْمُبْتَدَأُ لَقَامَتْ صِفَتُهُ مَقَامَهُ فَيَصِيرُ مُسْنَدًا إِلَيهِ الْخَبَرُ ، وَكَذَلَكَ لَوْ حُذِفَ الْمَفْعُولُ الأَوَّلُ مِنْ بَابِ " ظَنَنْتُ " لَمْ يَقُمِ الثَّانِي مَقَامَهُ ، وَتَقُومُ الصِّفَةُ مَقَامَهُ نَحْوُ " ظَنَنْتُ زَيدًا الْكَرِيمَ قَائِمًا " فَلَوْ حَذَفْتَ " زَيْدًا " لَقُلْتَ : ظَنَنْتُ الْكَرِيمَ قَائِمًا ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِنَا : " مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي اخْتَصَّ بِالأَوَّلِ » أَعْنِي الْمُتَبُوعَ .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

وَالتَّوابِعُ خَمْسَةٌ ، دَلِيلُ الْحَصْرِ أَنَّ التَّابِعَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا بِمَا نُسِبَ إِلَى الأَوَّلِ أَوْ لاَ (١) ، فَإِنْ كَانَ مَقْصُوداً فَإِمَّا أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَتْبُوعِ أَحَدُ الْحُرُوفِ الْعَشَرَةِ أَوْ لاَ ، وَالأَوَّلُ الْعَطْفُ بِالْحَرْفِ ، وَالثَّانِي الْبَدَلُ ، وَأَمَّا الثَّانِي مِنَ الْقِسْمَةِ الأُولَى وَهُوَ أَنْ لاَ يَكُونَ مَقْصُودًا (١) فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الثَّانِي أَعْرَفَ مِنَ الأَوَّلِ (أَوْ لاَ ، فَإِنْ كَانَ فَهُوَ عَطْفُ الْبَيَانِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَعْرَفَ مِنَ الأَوَّلِ) (١) فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُشْتَقّاً أَوْ لاَ ، وَالأَوَّلُ النَّعْتُ ، وَالثَّانِي التَّوْكِيدُ .

وَاخْتَلَفُوا فِي الْعَامِلِ فِي التَّابِعِ عَلَى ثَلاَثَةِ أَقْوَالٍ :

فَمِنْهُم مَنْ قَالَ : يَنْسَحِبُ حُكْمُ الْعَامِلِ فِي التَّابِعِ عَلَى الْمَتْبُوعِ .

وَمِنْهُم مَنْ قَالَ : يُقَدَّرُ الْعَامِلُ فِي (التَّابِعِ) (٢) [مِنْ جِنْسِ الأَوَّلِ] .

وَمِنهُم مَنْ قَالَ : يُقَدَّرُ فِي الْعَطْفِ وَالْبَدَلِ دُونَ الْبَاقِي (٣) . ١١١/أ

" النعـــــت "

فَالنَّعْتُ مُشْتَقٌّ يُبِينُ الاسْــمَا أَوْ مَا حَوَى مَعْنَى اشْتِقَاقٍ حُكْمَا

النَّعْتُ وَالْوَصْفُ وَالصِّفَةُ أَلْفَاظٌ مُتَرَادِفَةٌ (٤) ، وَقِيلَ : الْوَصْفُ أَعَمُّ لِقَولِهِم : صِفَاتُ اللَّهِ وَلَمْ يَقُولُوا : نُعُوتُ اللَّهِ ، وَإِنَّمَا كَانَ النَّعْتُ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى النسختين " المتبوع " ولعل الصواب ما أثبته ، وما بعده تكملة مني .

(٣) انظر ذلك فى الهمع ٢/ ١١٥ حيث قال السيوطي " لو قيل : العامل في الكل المتبوع لكان له من شواهد تؤيده منها قولهم أن المبتدأ عامل فى الخبر ، والمضاف عامل في المضاف إليه ، ولم أر أحداً قال بذلك هنا " ، وكذا في شرح الكافية ١/ ٢٩٩ ، والتصريح ٢/ ١٠٨ .

(٤) قال أبو حيان عن النعت : " التعبير به اصطلاح الكوفيين ، وربما قاله البصريون ، والأكثر عندهم الوصف والصفة " (عن الهمع ٢/ ١١٦) .

مُشْتَقًّا ؛ لأنَّ (النَّعْتَ) [1] لَفْظٌ يدلُّ علي ذَاتٍ بِاعْتَبارِ مَعْنًى، مُطابقٌ [2] لَهَا تَعْرِيفاً أَوْ تَنْكِيرًا . ذَلكَ الْمَعْنَى هُوَ الْمَقْصُودُ بِالوَضْعِ كَقَولِكَ : الْعَالِمُ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَي ذَاتٍ بِاعْتِبَارِ الْعِلْمِ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ وَضْعِ لَفْظِ الصِّفَةِ ، وَخَرَجَ بِقَوْلِنا " الدَّالُّ عَلَى ذَاتٍ " مِثْلُ الْحَالِ ؛ فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى هَيْئَةٍ ، وَقَوْلُنَا : « مُطَابِقٌ [2] لَهَا تَعْرِيفًا أَوْ تَنْكِيرًا » لِيَخْرُجَ الْخَبَرُ الْمُشْتَقُّ .

قَوْلُهُ : " يُبِينُ الاسْمَ " أَيْ : يُمَيِّزُه إمَّا بِتَوْضِيحٍ أَوْ بِتَخْصِيصٍ ، وَمَعْنَى (التَّوْضِيحِ) [3] هُنَا أَنْ يَعْتَرِضَ الاشْتِرَاكُ فِي الاسْمِ مِثْلُ أَنْ يَتَّفِقَ جَمَاعَةٌ اسْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ " زَيْدٌ " ، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ : رَأَيْتُ زَيْدًا ، فَلَمْ يَدْرِ السَّامِعُ أَيَّهُمْ يَعْنِي ، فَإِذَا قَالَ (الْقَائِلُ) [4] : الطَّوِيلَ ، أَو الْعَالِمَ " تَبَيَّنَ بِالصِّفَةِ مِمَّنْ لَهُ مِثْلُ اسْمِهِ ، هَذَا فِي الْمَعَارِفِ ، وَأَمَّا فِي النَّكِرَاتِ فَتُفِيدُ التَّخْصِيصَ .

قَوْلُه : « أَوْ ما حَوَى مَعْنَى اشْتِقَاقٍ حُكْمًا » يُرِيدُ مَا كَانَ مِنَ الأَسْمَاءِ لَيْسَ مُشْتَقاً نَحْو قَولِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ ، أَيْ : مُتَمَوِّلٍ [5] ، أَو صَاحِبِ مَالٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُم : " مَررتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ " أي : مَعْدُودَةٍ ، وَ " بِرِجَالٍ أَلْفٍ " أَيْ : كَثِيرِينَ ، وَ " بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ " أَيْ : كَامِلٍ ، وَ " بِرَجُلٍ كُلِّ رَجُلٍ " أَيْ : كَامِلٍ أَيْضًا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) في (ف) " اللفظ " .

(٢) فى الأصل " مطابقا " ، والمثبت من (ف) .

(٣) فى (ف) " التبيين " .

(٤) زيادة من (ف) .

(٥) فى النسختين " ممول " والمثبت من التحفة الشافية لوحة ٨٧ ، وابن يعيش ٣/ ٤٨ .

لَيسَ الْفَــتَى كُلُّ الْفَتَى إِلاَّ الْفَــتَى فِي أَدَبِهْ (١)

فَـ " كُلُّ " صِفَةٌ لِلْفَــتَى أَيْ : لَيْسَ الْفَتَى الْكَامِلُ .

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : « أَوْ مَا حَوَى مَعْنَى اشْتِقَاقٍ حُكْمَا » مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي الْمَتْبُوعِ ، وَلِذَلِكَ عَطَفَ بِـ "أَوْ" ، أَيْ : فَالنَّعْتُ أَحَدُ قِسْمَيْنِ ، إِمَّا مُشْتَقٌّ ، أَوْ مَا حَوَى مَعْنًى كَالْمُشْتَقِّ ، فَإِنَّهُ مُؤَوَّلٌ بِالْمُشْتَقِّ فَهُوَ فِي حُــكْمِ الْمُشْتَقِّ .

وَالصِّفَةُ عَلَى أَرْبَعَـةِ أَضْرُبٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ لِلتَّبْيِينِ كَمَا ذَكَرَ ، وَتُسَمَّى صِفَةَ فَرْقٍ .

الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ لِلْمَدْحِ وَالتَّعْظِيمِ كَصِفَاتِ اللَّه تَعَالَى ، إِذْ لاَ مُشَارِكَ لَهُ فِي اسْمِهِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ هَلْ تَعْــلَمُ لَهُ سَمِيّاً ﴾ (٢) أَيْ : مُسَمًّى بِاسْمِهِ .

الثَّالِثُ : صِفَـةُ ذَمٍّ كَصِفَاتِ الشَّيْطَانِ ، وَكَنَحْوِ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْفَاسِقِ الْخَبِيثِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مُسَمًّى بِزَيْدٍ غَيْرُهُ (٣) .

الرَّابِعُ : صِفَـةُ تَوْكِيدٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّــورِ نَفْخَـةٌ وَاحِـــدَةٌ ﴾ (٤) ، وَقِيلَ : "وَاحِدَةٌ" لإِزَالَةِ الْفَرْقِ ؛ فَإِنَّ " النَّفْخَةَ " يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ

---

(١) البيت لأبي محمد يحي بن المبارك اليزيدى النحوى المقرئ اللغوى كان من الشعراء المحدثين الجيدين ، وإنما قيل له اليزيدى ، لأنه صحب يزيد ابن منصور – خال المهدى – يؤدب ولده فنسب إليه ، ومات رحمه الله في سنة ٢٠٢ هـ انظر ترجمته ومصادرها في نزهة الألباء ٨١ .
والبيت فى الموشى ١٧ منسوباً إليه .

(٢) سورة مريم : ٦٥ .

(٣) وقال ابن يعيش ٣/ ٤٨ : " لأنك أردت أن تفصله من شريك له في اسمه ليس متصفاً بهذه الأوصاف " .

(٤) سورة الحاقة : ١٣ .

بِهَا أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدَةٍ بِدلِيلِ قَولِه تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لاَ تُحْصُوهَا ﴾ (١) فَالنِّعْمَةُ مُفْرَدَةٌ فِي اللَّفْظِ وَهِيَ غَيْرُ مُحْصَاةٍ بِعَدَدٍ كَقَولِهِ تَعَالَى : ﴿ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ﴾ (٢) أَيْ : أَطْفَالاً ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ وَاحِدَةً بِالنَّوْعِ، أَيْ : حَقِيقَتُهَا وَاحِدَةٌ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : إِنَّ النَّفْخَةَ إِنَّمَا دَلَّتْ عَلَى " الْوَاحِدَةِ " بِأَمْرٍ زَائِدٍ ، وَهُوَ تَاءُ التَّأْنِيثِ وَلَيْسَتِ النَّفْخَةُ مَوْضُوعَةً لِلْوِحْدَةِ بَلْ لإِفَادَةِ مَعْنَى النَّفْخِ وَدَلَّتْ عَلَى الْوَاحِدَةِ ضِمْنًا وَتَبَعًا ، فَلِذَلِكَ وَصَفَهَا بِلَفْظٍ مَوْضُوعٍ لِلْوِحْدَةِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " وَاحِدَةٌ " ، وَكَذَا كُلُّ مَا أَتَى مِنْ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ وَذَكَرُوا أَنَّهُ لِلتَّوْكِيدِ فَإِنَّ لَهُ مَعَانِيَ أَبْلَغَ مِنَ التَّوْكِيدِ الَّذِي ذَكَرُوهُ .

وَالنَّعْتُ كَالْمَنْعُوتِ فِي الإِعْرَابِ ۝ كَذَاكَ فِي الأَرْبَعَةِ الأَبْوَابِ ١١١/ب

لَمَّا لَمْ يَبْقَ لِلْعَامِلِ (إلاّ) (٣) الْعَمَلُ فِي الْمَتْبُوعِ أُجْرِيَ عَلَى التَّابِعِ إِعْرَابُ الْمَتْبُوعِ ، وَيُرِيدُ بِالأَرْبَعَةِ الأَبْوَابِ التَّوْكِيدَ ، وَالْبَدَلَ ، وَعَطْفَ الْبَيَانِ ، وَعَطْفَ النَّسَقِ ، فَإِنَّهَا مُشْتَرِكَةٌ فِي التَّبَعِيَّةِ فِي الإِعْرَابِ ، وَيُخَالِفُ بَعْضُهَا بَعْضًا فِي غَيْرِ ذَلِكَ ، وَالتَّوْكِيدُ يُشَارِكُ الْوَصْفَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ وَالإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، وَيُخَالِفُهُ فِي التَّنْكِيرِ وَالاشْتِقَاقِ ، وَأَمَّا التَّوْكِيدُ اللَّفْظِيُّ فَيُوَافِقُ الْوَصْفَ (٤) فِي التَّنْكِيرِ وَيُخَالِفُهُ فِي الاشْتِقَاقِ فَقَطْ.

وَأَمَّا عَطْفُ الْبَيَانِ فَيُوَافِقُ الْوَصْفَ)(٤) فِي كَوْنِهِ مُبَيِّناً لِمَتْبُوعِهِ(٥).

---

(١) سورة ابراهيم : ٣٤ .

(٢) سورة الحج : ٥ .

(٣) فى النسختين " إلى " ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) سقط من (ف) سبق نظر .

(٥) فى (ف) " للمتبوع " .

وَيُخَالِفُهُ فِي التَّنْكِيرِ عَلَى قَوْلٍ ، وَفِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، وَلاَ يَلْزَمُ مُوَافَقَةُ الْبَدَلِ لِمَتْبُوعِهِ إِلاَّ فِي الإِعْرَابِ ،وَكَذَلِكَ الْعَطْفُ بِالْحَرْفِ .

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مَعْلُومٌ يَدلُّ عَلَى مَعْنًى فِي مَتْبُوعِهِ (١) ، فَقَوْلُنَا : " تَابِعٌ " يَدْخُلُ فِيهِ النَّعْتُ وَغَيْرُهُ ، وَقَوْلُنَا : " مَعْلُومٌ " خَرَجَ الْخَبَرُ الْمُشْتَقُّ الْمَعَرَّفُ وَمَاضَاهَاهُ ، وَقَوْلُنَا : " يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى فِي مَتْبُوعِهِ " يَخْرُجُ بِهِ بَاقِي التَّوَابِعِ .

وَالنَّعْتُ كَالْمَنْعُوتِ فِي التَّذْكِيرِ ... وَضِدِّهِ كَذَاكَ فِي التَّنْكِيرِ
وَضِدِّهِ وَالْجَمْعِ وَالإِفْرَادِ ... وَالضِّدُّ أَغْنَانِي عَنِ التَّعْدَادِ

قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ النَّعْتَ كَالْمَنْعُوتِ فِي الإِعْرَابِ،وَالإِعْرَابُ ثَلاَثَةٌ ، رَفْعٌ ، وَنَصْبٌ ، وَجَرٌّ ، وَالتَّذْكِيرِ وَضِدِّهِ وَهُوَ التَّأْنِيثُ ، وَالتَّنْكِيرِ وَضِدِّهِ وَهُوَ التَّعْرِفُ ، وَالإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، وَفُهِمَتِ التَّثْنِيَةُ مِنْ قَوْلِهِ " وَالْجَمْعِ " اذْ لاَ يُتَصَوَّرُ وُجُودُ الْجَمْعِ بِدُونِ التَّثْنِيَةِ .

فَتِلْكَ عَشَرَةُ أَشْيَاءَ تَتْبَعُ الصِّفَةُ الْمَوْصُوفَ فِيهَا إِنْ كَانَتِ الصِّفَةُ لَهُ – أَعْنِي الْمَوْصُوفَ – ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الصِّفَةُ لِلْمَوْصُوفِ ، بَلْ كَانَتْ لِشَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ وَمُتَعَلَّقِهِ تَتْبَعُهُ فِي خَمْسَةِ أَشْيَاءَ .

وَقَوْلُنَا : " تَتْبَعُهُ فِي عَشَرَةِ أَشْيَاءَ " يَعْنِي عَلَى سَبِيلِ الإِجْمَالِ ، أَمَّا عَلَى [سَبِيلِ] (٢) التَّفْصِيلِ فَفِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ " ، فَقَوْلُكَ : " كَرِيمٌ " قَدْ تَبِعَ "رَجُلاً " فِي أَرْبَعَةِ أُمُورٍ فِي جَرِّهِ وَتَنْكِيرِهِ ، وَتَذْكِيرِهِ ، وَإِفْرَادِهِ ، وَكَذَا لَوْ عَرَّفْتَ " رَجُلاً " لَتَبِعَتْهُ الصِّفَةُ فِي التَّعْرِيفِ ، وَفِي الثَّلاَثَةِ الْبَاقِيَةِ .

---

(١) هذا التعريف لابن الحاجب في الكافية ، انظر شرحها للرضي ١/ ٣٠١ .

(٢) تكملة مستفادة من سياق الكلام ومن أسلوبه .

وَمَعْنَى قَوْلِهِم " تَتْبَعُ الصِّفَةُ الْمَوْصُوفَ فِي عَشْرَةِ أَشْيَاءَ " يُرِيدُونَ فِي رَفْعِهِ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا ، وَفِي تَثْنِيَتِهِ إِنْ كَانَ مُثَنًّى ، وَفِي جَمْعِهِ إِنْ كَانَ مَجْمُوعًا ، وَعَلَى هذَا الْقِيَاسِ تَأْوِيلُ الْبَاقِي .

وَإِنْ كَانَتِ الصِّفَةُ لَيْسَتْ لِلْمَوْصُوفِ ، – أَيْ : لَيْسَتِ الذَّاتُ الْمَفْهُومَةُ مِنَ الصِّفَةِ هِيَ[1] الذَّاتُ الْمَفْهُومَةُ الْمَوْصُوفَةُ – بَلْ هِيَ لِشَيْءٍ مِنْ أَسْبَابِهِ ، تَتْبَعُهُ فِي خَمْسَةِ أَشْيَاءَ عَلَى سَبِيلِ الإِجْمَالِ ، وَهِيَ الإِعْرَابُ ، وَالتَّعْرِيفُ ، وَالتَّنْكِيرُ فَقَطْ ، وَسَقَطَتِ التَّبَعِيَّةُ فِي الْخَمْسَةِ الْبَوَاقِي ، وَتَتْبَعُهُ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ فِي شَيْئَيْنِ تَقُولُ: " مررتُ بِقَوْمٍ كَرِيمٍ أَبُوهُمْ " فَقَوْلُكَ " كَرِيمٌ " لَمْ يَتْبَعْ " قَوْمًا " إِلاَّ فِي التَّنْكِيرِ، وَالْجَرِّ، وَلَمْ يَتْبَعْهُ فِي الْجَمْعِ ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ لَيْسَتْ لِلْمَوْصُوفِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ [2] فَلَمْ يَتْبَعِ " الظَّالِمُ " لِلْقَرْيَةِ فِي شَيْءٍ سِوَى ١١٢/أ
التَّعْرِيفِ وَالْجَرِّ ، وَلَمْ يَتْبَعْهَا فِي التَّأْنِيثِ .

وَبِالْجُمْلَةِ : فَلَمَّا كَانَ تَبَعُ الصِّفَةِ الَّتِي هِيَ لَيْسَتْ لِلْمَوْصُوفِ فِي نِصْفِ الْعَشَرَةِ عَلَى الإِجمال تَبِعَتْهُ أَيْضًا فِي نِصْفِ الأَرْبَعَةِ عَلَى التَّفْصِيلِ ، أَلاَّ تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمٍ أَبُوهُمَا " فَلَمْ تُتْبِعْ " كَرِيمٍ " لِلرَّجُلَيْنِ فِي شَيْءٍ سِوَى الْجَرِّ وَالتَّنْكِيرِ .

فَإِنْ قِيلَ: فَقَوْلُهُم: "رَجُلٌ عَلاَّمَةٌ، وَمَرَرْتُ بِقَوْمٍ ضَيْفٍ"[3] يُشْكِلُ[4] ؟

---

(١) في الأصل " وهي " بزيادة الواو .

(٢) سورة النساء : ٧٥ .

(٣) في الأصل " صنف " ، والضيف : يكون للواحد والجمع كعدل وخصم . انظر العباب الزاخر (حرف الفاء ضيف ٣٧٤) .

(٤) الإشكال في بطلان اشتراط مطابقة الصفة لموصوفها في التذكير والتأنيث أو الأفراد والجمع والتثنية .

قِيلَ : أَمَّا "عَلاَّمَةٌ" فَلَمَّا كَثُرَ عِلْمُهُ تَأَوَّلُوه بِجَمَاعَةٍ عَلاَّمَةٍ (١) ، وَأَمَّا "ضَيْفٌ" فَهُوَ فِي الأَصْلِ مَصْدَرٌ وَصِفٌ كَقَوْلِهِمْ : امرَأَةٌ عَدْلٌ ، وَرَجُلٌ عَدْلٌ .

قَوْلُهُ : "وَالضِّدُّ أَغْنَانِي عَنِ التَّعْدَادِ" يُرِيدُ : أَنَّ لَفْظَ "الضِّدّ" أَغْنَانِي عَنْ عَدَدِ الْعَشَرَةِ الَّتِي تَتْبَعُ الصِّفَةُ الْمَوْصُوفَ فِيهَا عَلَى سَبِيلِ الإِجْمَالِ ؛ لأَنَّه لَمَّا قَالَ : "التَّنْكِيرِ وَضِدِّهِ" عُلِمَ أَنَّ ضِدَّ التَّنْكِيرِ هُوَ التَّعْرِيفُ ، وَكَذَلِكَ الْبَاقِي ، وَلَمَّا كَانَتِ الصِّفَةُ هَذَا شَأْنُهَا فِي التَّبَعِيَّةِ قَالَ السِّيرَافِيّ (٢) : إِنَّ الصِّفَةَ هِيَ الْمَوْصُوفُ فِي الْمَعْنَى ، بِمَعْنَى (أَنَّ ذَاتَ الْمَوْصُوفِ هِيَ الذَّاتُ الْمَفْهُومَةُ مِنْ عَالِمٍ ، وَكَرِيمٍ ، وَنَحْوِهِمَا) (٣) مِنَ الصِّفَاتِ ، فَإِذَا قُلْنَا : " زَيدٌ الْعَالِمُ " فَذَاتُ زَيْدٍ هِيَ (الذَّاتُ) (٣) الْمَفْهُومَةُ مِنَ " الْعَالِمِ " ، وَمُحَالٌ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ مَعْرِفَةً وَنَكِرَةً ، مُفْرَدًا وَمُثَنًّى، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، وَلأَنَّ الْمُخْبِرَ إِذَا قَالَ : "جَاءَنِي رَجُلٌ" طُلِبَ فِي الرِّجَالِ ، فَإِذَا قَالَ : "جَاءَنِي رَجُلٌ كَرِيمٌ" طُلِبَ فِي الرِّجَالِ الْكِرَامِ ، وَإِذَا قَالَ : جَاءَنِي رَجُلٌ كَرِيمٌ عَالِمٌ " طُلِبَ فِي الرِّجَالِ الْكِرَامِ الْعُلَمَاءِ ، فَقَدْ نَقَّصَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ عُمُومَ « رَجُلٍ » وَخَصَّصَتْهُ بِالْبَعْضِ .

وَالنَّعْتُ مِنْهُ حِلْيَةٌ وَنَسَبُ ... وَمِنْهُ مَا هُوَ عِلاَجٌ يُنْصَبُ
وَمِنْهُ صَنْعَةٌ وَفِعْلُ النَّفْسِ ... غَيْرُ العِلاَجِ رَافِعٌ لِلَّبْسِ
كَزَيْدٍ الْعَالِمِ وَالْمُصَلِّي ... وَهِنْدٍ الْفَارِكِ ذَاتِ الدَّلِّ
وَعَمْرٍو الْعَلاَّمَةِ الْمَكِّيِّ ... وَرَجُلٍ أَخْرَقَ أَسْوَدِيُّ

قَدْ قَسَّمَ الصِّفَةَ أَقْسَامًا :

---

(١) وقيل : إن التاء في " علامة " ليست للتأنيث وإنما هي للمبالغة في الوصف .

(٢) انظر شرح السيرافي بحاشية الكتاب ١/ ٤٢٢ هارون .

(٣) سقط من (ف) .

أَحَدُهَا : غَرِيزَةٌ ، أَيْ : فِعْلُ النَّفْسِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " الْعَالِمُ ، وَهِنْدُ الْفَارِكُ " أَيْ : الْمُبْغِضَةُ ، وَكَذَلِكَ " ذَاتُ الدَالِّ " ، وكَذَلِكَ "الْعَلاَّمَةُ " ، (فَكُلٌّ) [1] هَذِهِ الصِّفَاتِ يُعَبِّرُونَ عَنْهَا بِأَنَّهَا غَرِيزَةٌ أَيْ : مِنْ أَفْعَالِ النَّفْسِ ، (وَكَذَا " أَخْرَقُ ") [1] ، وَلَمَّا كَانَتْ أَفْعَالُ النَّفْسِ مَحْمُودَةً وَمَذْمُومَةً مَثَّلَ بِالأَمْرَيْنِ ، بِالْمَحْمُودَةِ [2] " الْعَالِمُ ، وَالْعَلاَّمَةُ " ، وَالْمَذْمُومَةِ " الْفَارِكُ وَالأَخْرَقُ " .

وَالثَّانِي : الْعِلاَجُ وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : "الْمُصَلِّي" ، وَالْعَلاَجُ هُوَ مَا يُفْعَلُ بِالْجَوَارِحِ كَالْقَائِمِ وَالضَّارِبِ وَالذَّاهِبِ وَلِذَلِكَ قَالَ : " يُنْصِبُ " أَيْ يُتْعِبُ ، وَالنَّصَبُ : التَّعَبُ .

الثَّالِثُ : النِّسْبَةُ إِمَّا إِلَى أَبٍ ، (أَوْ إِلَى بَلَدٍ) [1] ، أَوْ إِلَى صِنَاعَةٍ نَحْوُ "أَسَدِيّ ، وَبَصْرِيٍّ ، وَإِبَرِيٍّ ، وَنَجَّارٍ " ، وَالْوَصْفُ بِالأَسْمَاءِ الْمَنْسُوبَةِ قِيَاسٌ كَالْوَصْفِ بِالأَسْمَاءِ الْمُشْتَقَّةِ .

الرَّابِعُ : الْحِلْيَةُ ، وَهِيَ صِفَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى الشَّيْءِ مِنْ لَوْنٍ أَوْ طُولٍ أَوْ قِصَرٍ أَوْ عَيْبٍ وَنَحوِ ذَلِكَ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " وَأَسْوَدِيّ " .

الخامِس [3] : الْوَصْفُ بِـ " ذُو " الَّتِي بِمَعْنَى صَاحِبٍ (نَحْوُ) [1] "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ " أَيْ : صَاحِبِ مَالٍ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " ذَاتِ الدَّلِّ " ؛ ١١٢/ب فَإِنَّ " ذَاتَ " تَأْنِيثُ "ذُو" ، وَأَمَّا " ذُو " الْمَوْصُولَةُ فَيُوصَفُ بِهَا أَيْضًا الْمَعَارِفُ خَاصَّةً ، قَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى الأصل " بالمحمود " .

(٣) هذا تقسيم أبي على الفارسي كما فى الإيضاح ٢٧٥ ، المقتصد في شرح الإيضاح ٩٠١ .

وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ (١)

أَيْ : بِئْرِي التِّي حَفَرْتُ وَالَّتِي طَوَيْتُ ، وَأَصْلُ "ذُو " ذَوَيٌ فَقُلِبَتِ " الْيَاءُ " أَلِفًا ، لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا فَصَارَ " ذَوَا " ، وَحُذِفُ الْأَلِفُ اعْتِبَاطًا، وَالْأَوْلَى أَنْ يُقَدَّرَ حَذْفُ " الْيَاءِ " ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ يَقْبُحُ حَذْفُهَا ؛ لِخِفَّتِهَا ، وَوَزْنُهَا « فَعَلٌ » ـ بِفَتْحِ الْعَيْنِ ـ بِدَلِيلِ جَمْعِهِمْ إِيَّاهُ عَلَى " أَفْعَالٍ " فَقَالُوا : "أَذْوَاءٌ " وَلَامُهُ يَاءٌ وَعَيْنُهُ وَاوٌ ، وَلَا يَجُوزُ الْعَكْسُ ، لِعَدَمِ بَابِ " حَيَوْتُ " وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَامُهُ وَاوًا ؛ لِقِلَّةِ بَابِ " حُوَّةٍ ، وَقُوَّةٍ " وَكَثْرَةِ بَابِ " طَوَيْتُ ، وَشَوَيْتُ " .

وَأَمَّا " ذَاتُ " فَتَكْتُبُهَا بِتَاءٍ مَمْدُودَةٍ فِي الْخَطِّ لِلُزُومِ الْوَصْلِ بِلُزُومِهَا لِلْإِضَافَةِ ، وَتَجُوزُ بِالْهَاءِ ؛ لِأَنَّهَا تَاءُ تَأْنِيثٍ يُوقَفُ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ فِي فَصِيحِ اللُّغَةِ (٢) ، وَالْخَطُّ مَوْضُوعٌ عَلَى الْوَقْفِ ، وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ : " مَرَرْتُ بِامْرَأَتَيْنِ ذَوَاتَيْ مَالٍ " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾ (٣) ، وَالْأَلِفُ الَّتِي بَعْدَ الْوَاوِ فِي "ذَوَاتَا " هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ قَدْ رُدَّتْ فِي التَّثْنِيَةِ ، وَالْأَلِفُ الَّتِي بَعْدَ "التَّاءِ " فِي الرَّفْعِ عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ ، وَكَذَلِكَ " الْيَاءُ " فِي الْجَرِّ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي قَوْلِكَ : " ذَاتُ مَالٍ " فِي الْوَاحِدِ " ذَوَيَةُ مَالٍ " فَقُلِبَتِ " الْيَاءُ " أَلِفًا فَصَارَ " ذَوَاتُ مَالٍ " (فَحُذِفَتِ الْأَلِفُ) (٤) وَأُبْدِلَتِ الْوَاوُ أَلِفاً فَصَارَ " ذَاتُ مَالٍ " ، وَالْأَلِفُ الَّتِي بَعْدَ الْوَاوِ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ " الْيَاءِ " الْمَحْذُوفَةِ مِنْ " ذُو " ، وَ " وَذَاتٍ " ، وَالْأَلِفُ فِي "ذَاتٍ " بَدَلٌ " مِنَ الْوَاوِ الَّتِي فِي "ذُو" ، وَالْأَصْلُ فِي "ذَاتٍ " " ذَوَيَةٌ " كَمَا أَنَّ

---

(١) قد سبق تخريجه انظر صـ ٦٤٣ .

(٢) انظر تهذيب اللغة ١٥/ ٤١ – ٤٥ (ذو ، ذوات) .

(٣) سورة الرحمن : ٤٨ .

(٤) سقط من (ف) .

أَصْلَ " نَوَاةٍ " " نَوَيَةٌ "، وَرَدُّوا اللَّامَ فِي التَّثْنِيَةِ ، فَقَالُوا: "ذَوَاتَا مَالٍ " (بِأَلِفٍ)(١) تَنْبِيهًا عَلَى ٱلأَصْلِ ، وَقَلْبُ الْوَاوِ أَلِفاً فِي "ذَاتٍ" دَلِيلٌ عَلَى أَنْ أَصْلَهَا "نَوَيَةٌ " بِفَتْحِ الْعَيْنِ (٢) ، إِذْ لَوْ كَانَتْ سَاكِنَةً لَقَالُوا :" ذَيَّةٌ " مِثْلُ " طَيَّةٍ ، وَلَيَّةٍ " .

وَكُلُّ مُضْمَرٍ فَلَمْ يُنْعَتْ وَلَمْ ... يُنْعَتْ بِهِ شَيْءٌ وَيُنْعَتُ الْعَلَمْ

بِكُلِّ مَا بَقِي مِنَ الْمَعَارِفِ ... أَمَّا ٱلإِشَارَاتُ فَنَعْتُهَا خَفِي

لأَنَّهَا (٣) اسْمٌ جَامِدٌ كَالرَّجُلِ ... مُعَرَّفٌ بِاللَّامِ كَالْمُمَثَّلِ

إِنَّمَا لَمْ يُنْعَت " الْمُضْمَرُ " لأَنَّهُ فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ وَٱلانْكِشَافِ ؛ لأَنَّ مِنْهُ ضَمِيرَ ٱلْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ ، وَهُمَا أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ عِنْدَ قَوْمٍ (٤) ، (وَلاَ لَبْسَ فِيهِمَا) (١) ، لِتَعَيُّنِهِمَا بِالْحُضُورِ ، وَٱلأَصْلُ فِي الْوَصْفِ إِنَّمَا هُوَ لِلنَّكِرَاتِ ، وَٱلأَعْلاَمُ إِنَّمَا وُصِفَتْ لِشَرِكَةٍ اتِّفَاقِيَّةٍعَرَضَتْ لَهَا ، ، [وَأَمَّا](٥) ضَمِيرُ الْغَائِبِ فَهُوَ عَائِدٌ عَلَى ظَاهِرٍ ، فَإِنْ وَقَعَ لَبْسٌ فَهُوَ (فِي) (١) الاسْمِ الظَّاهِرِ فَيَتَبَيَّنُ بِالصِّفَةِ وَلاَ لَبْسَ فِي " الْمُضْمَرِ " فَهَذَا تَعْلِيلُ قَوْلِهِ : " وَكُلُّ مُضْمَرٍ فَلَمْ يُنْعَتْ " .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَلَمْ يُنْعَتْ بِهِ شَيْءٌ " أَيْ : لَمْ يُنْعَتْ بِالْمُضْمَرِ شَيْءٌ ، إِمَّا لِعَدَمِ الاشْتِقَاقِ فِيهِ ، وَإِمَّا لأَنَّهُ لاَ يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنًى زَائِدٌ عَلَى الذَّاتِ ؛ لأَنَّ "الْمُضْمَرَ " وُضِعَ لِلدَّلاَلَةِ عَلَى الذَّاتِ ، وَلَمْ يُوضَعْ لِلدَّلاَلَةِ عَلَى الْمَعْنَى الْحَاصِلِ لِلذَّاتِ ، وَإِمَّا لِشَبَهِهِ (بِالْحَرْفِ)(١) ، وَلِذَلِكَ بُنِيَ كَمَا أَنَّ الْحَرْفَ لاَ يُوصَفُ وَلاَ يُوصَفُ بِهِ ، فَكَذَلِكَ " الْمُضْمَرُ " .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤١٠ ، وتهذيب اللغة ٤٣/١٥ في " ذا " .

(٣) في (ف) " لأنه " وهي رواية .

(٤) نسب في الإنصاف ٧٠٧ المسألة ١٠١ لسيبويه .

(٥) سقط من الأصل .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَيُنْعَتُ الْعَلَمُ بِكُلِّ مَا بَقِي مِنَ الْمَعَارِفِ "وَالْبَاقِي / ١٣٣ / أ مِنَ الْمَعَارِفِ ثَلاَثَةُ أَشْيَاءَ وَهِيَ : الْمُبْهَمُ ، وَالْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ، وَالْمُضَافُ، وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ الْبَاقِي ثَلاَثَةٌ ؛ لأَنَّ الْمُضْمَرَ قَدْ خَرَجَ بِدَلِيلٍ ، وَالْعَلَمُ لاَ يُنْعَتُ بِهِ شَيْءٌ لَمَا بَيْنَ الْعَلَمِيَّةِ وَالْوَصْفِيَّةِ مِنَ التَّضَادِّ ، وَقَدْ ذُكِرَ فِيما لاَ يَنْصَرِفُ (١) ، وَإِذَا أُخْرِجَ اثْنَانِ مِنَ الْمَعَارِفِ ـ وَهِيَ خَمْسَةٌ ـ فَيَبْقِي (٢) ثَلاَثَةٌ .

أَمَّا " الْمُضْمَرُ " فَخَرَجَ خُرُوجاً عَامًّا لاَ يُوصَفُ وَلاَ يُوصَفُ بِهِ ، وَأَمَّا " الْعَلَمُ " فَخَرَجَ خُرُوجاً خَاصاً ؛ لِأَنَّهُ لاَ يُوصَفُ بِهِ لَكِنْ يُوصَفُ هُوَ بِغَيْرِهِ ، وَالَّذى يُوصَفُ بِهِ أَحَدُ ثَلاَثَةِ (٣) أَشْيَاءَ ، الْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ ، نَحْوُ "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْكَرِيمِ " ، وَالْمُبْهَمُ نَحْوُ " مررتُ بِزَيدٍ هَذَا " ؛ لأَنَّ لَفْظَ "هَذَا " يُفْهَمُ مِنْهُ الذَّاتُ وَمَعْنًى زَائِدٌ، وَهُوَ الإِشَارَةُ (٥) كَأَنَّكَ قُلْتَ : "مَرَرْتُ بِزَيدٍ الْمُشَارِ إِلَيْهِ ")(٥) ، وَالْمُضَافُ(٦) إِلَى الْمَعْرِفَةِ مُطْلَقاً نَحْوُ قَوْلِكَ :" مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِ عَمْرٍو " وَ "بِزَيْدٍ صَدِيقِكَ " ، وَ "بِزَيْدٍ رَاكِبِ الأَدْهَمِ " ، وَالْمُضَافِ إِلَى الْعَلَمِ يُوصَفُ بِمَا يُوصَفُ بِهِ الْعَلَمُ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِغُلاَمِ زَيْدٍ الْكَرِيمِ ، وَبِغُلاَمِ زَيْدٍ هَذَا ، وَبِغُلاَمِ

---

(١) انظر مبحث " الممنوع من الصرف " .

(٢) في (ف) " بقى " .

(٣) فى الأصل " أحدهن " تحريف ، وانظر هذه الثلاثة في التبصرة ١/ ١٧٠ .

(٤) فى الأصل " بالمبهم " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) فى الأصل " بالمضاف " .

زَيْــدٍ " ((١) صَاحِبِ عَمْرٍو ، وَبِغُلاَمِ زَيْدٍ) (١) صَاحِبِكَ " .

قَوْلُهُ : " أَمَّا ٱلإِشَارَاتُ فَنَعْتُهَا خَفِي " ثُمَّ عَلَّلَ خَفَاءَ نَعْتِهَا فَقَالَ : "إِنَّهُ اسْمٌ جَامِدٌ كَالرَّجُلِ " وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : " جَاءَنِي هَذَا الرَّجُلُ ، فَتَصِفُ "هَذَا " بِـ " الرَّجُلِ "وَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ : « هَذَا » مَجْهُولُ الْجِنْسِ فَتُبَيِّنُ جِنْسَهُ بِاسْمِ الرَّجُلِ ، وَحَقِيقَةُ الصِّفَةِ أَنْ تُبَيِّنَ ذَاتَ الْمَوْصُوفِ ، فَقَدْ حَصَلَ بِقَوْلِكَ "الرَّجُلِ " بَيَانُ ذَاتِ " هَذَا ، لِأَنَّ "هَذَا " لَيْسَ مُسْتَقِرًّا لِمُسَمًّى بَلْ يُشَارِكُهُ الْجَمَادُ وَالنَّبَاتُ وَالْحَيَوَانُ فَهُوَ مَجْهُولُ الذَّاتِ ، وَبَيَانُ ذَاتِ الشَّيْءِ أَهَمُّ مِنْ غَيْرِهَا مِنَ ٱلأُمُورِ الْعَرَضِيَّةِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ اسْمُ ٱلإِشَارَةِ بِالصِّفَاتِ الْخَاصَّةِ بِٱلأَنْوَاعِ ، كَقَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِهَذَا الْكَاتِبِ " لِأَنَّ الْكِتَابَةَ مِنْ خَوَاصِّ ٱلإِنْسَانِ ، وَلاَ تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِهَذَا الْقَائِمِ " ؛ لِأَنَّهُ لاَ يَخُصُّ ٱلإِنْسَانَ ، لِقَوْلِكَ : "مَرَرْتُ بِالْفَرَسِ الْقَائِمِ " ، وَتَقُولُ : " مَرَرْتَ بِهَذَا الْمُتَكَلِّمِ " ، لاَخْتِصَاصِ الْكَلاَمِ بِٱلإِنْسَانِ ، وَإِنْ قُلْتَ : " مَرَرْتُ بِهَذَا صَاحِبِ زَيْدٍ ، وَغُلاَمِ الرَّجُلِ " فَهُوَ بَدَلٌ ، وَإِذَا قُلْتَ : "مَرَرْتُ بِهَذَا زَيْدٍ " جَازَ جَعْلُهُ بَدَلاً ، وَجَازَ جَعْلُهُ عَطْفَ بَيَانٍ .

ثُـمَّ الْمُعَرَّفُ بِـــــلاَمٍ وَصْفُــهُ بِمِثْلِـهِ أَوْ مَـالَـهُ تُضِيفُـــهُ
ثُـمَّ الْمُضَافُ صِفْ بِـهِ وَصِفْهُ فَـالنَّعْتُ قَدْ أَبَنْتُـهُ فَـاعْرِفْـــهُ

ٱلْمُعَرَّفُ بِاللاَّمِ لاَ يُوصَفُ إِلاَّ بِشَيْئَيْنِ إِمَّا بِمِثْلِهِ ، أَيْ : بِمُعَرَّفٍ بِاللاَّمِ نَحْوُ :" مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْكَرِيمِ " ، أَوْ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ صَاحِبِ الدَّارِ " ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " أَوْ مَالَـهُ تُضِيفُهُ " (٢) ، أَيْ : إِلَى مَا فِيهِ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " أو ما تضيف إليه " ، وفى (ف) " أو ماله تضيفه إليه " ، ولفظة " إليه" ليست من قول الناظم .

اللَّامُ ، فَاللَّامُ فِي " لَهُ " بِمَعْنَى " إِلَى " ، وَالْهَاءُ تَعُودُ إِلَى " مِثْلِهِ " كَأَنَّهُ قَالَ : الْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ يُوصَفُ بِمِثْلِهِ ، أَوْ بِالَّذِي تُضِيفُ إِلَى مِثْلِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَعُودَ " الْهَاءُ " إِلَى الْمُعَرَّفِ بِاللَّامِ ، وَتَقْدِيرُهُ: أَوْ بِالَّذِي تُضِيفُهُ إِلَى الْمُعَرَّفِ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ أَنْ لاَ يُوصَفَ الْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ إِلاَّ بِمِثْلِهِ أَوْ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ ؛ لأَنَّ الْمُوْصُوفَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَخَصَّ مِنَ الصِّفَةِ ، أَيْ أَعْرَفَ مِنْهَا ، أَوْ مُسَاوِياً لَهَا فِي رُتْبَةِ التَّعْرِيفِ ؛ لأَنَّ الْمَوْصُوفَ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالذِّكْرِ فِي إِسْنَادِ الْفِعْلِ / ١١٣ / ب إِلَيْهِ، أَوْ فِي وَقُوعِهِ بِهِ ، أَوْ بِالإِضَافَةِ إِلِيهِ لاَ صِفَتُهُ ، فَالصِّفَةُ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، فَلاَ يَكُونُ الْمَقْصُودُ بِالنِّسْبَةِ الْمُفِيدَةِ أَخَصَّ رُتْبَةً مِنْ غَيْرِ الْمَقْصُودِ فِي الدَّلاَلَةِ عَلَى الذَّاتِ الَّتِي أَرَادُوا وَصْفَهَا .

قَوْلُهُ : " ثُمَّ الْمُضَافُ صِفْ بِهِ وَصِفْهُ " الْمُضَافُ إِمَّا أَنْ يُضَافَ إِلَى "مُضْمَرٍ " ، أَوْ إِلَى " مُظْهَرٍ " فَإِنْ أُضِيفَ إِلَى " مُضْمَرٍ " جَازَ وَصْفُهُ بِمَا أُضِيفَ إِلَى مُضْمَرٌ مِثْلِهِ فِي التَّعْرِيفِ أَوْ دُونَهُ فِيهِ ، فَتَقُولُ : " مَرَرْتُ أَمْسِ بِأَخِيكَ مُكْرِمِكَ ، وَمَرَرْتُ بِصَاحِبِنَا أَخِيكَ " ، وَلاَ تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِأَخِيكَ غُلاَمِي " ؛ لأَنَّ الْمُضَافَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ أَعْرَفُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ ، وَمِنْهُم مَنْ أَجَازَهُ ، وَتَقُولُ : " مَرَرْتُ بِأَخِيكَ الْكَرِيمِ " فَتَصِفُهُ بِالْمُعَرَّفِ بِاللَّامِ ، وَيَجُوزُ وَصْفُ الْمُضَافِ إِلَى الْمُضْمَرِ بِاسْمِ الإِشَارَةِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِأَخِيكَ هَذَا ، أَوْ بِالْمُضَافِ إِلَى الْعَلَمِ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِأَخِيكَ غُلاَمِ زَيْدٍ ، فَإِنْ أَضَفْتَهُ إِلَى اسْمِ الإِشَارَةِ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِغُلاَمِ هَذَا ، لَمْ يَجُزْ أَنْ تَصِفَهُ بِالْمُضَافِ إِلَى الْمُضْمَرِ ؛ لأَنَّ الْمُضَافَ إِلَى الْمُضْمَرِ أَعْرَفُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَى اسْمِ الإِشَارَةِ فِي الأَصَحِّ ، وَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِغُلاَمِ هَذَا صَاحِبِ ذَاكَ " فَتَصِفُهُ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ ، وَالْمُضَافُ إِلَى الْعَلَمِ يُوصَفُ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ ، أَوْ بِالْمُعَرَّفِ بِاللَّامِ ،

وَيَجُوزُ وَصْفُهُ بِالْمُضَافِ إِلَى الْمُضْمَرِ عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّ الْعَلَمَ أَعْرَفُ مِنَ الْمُضْمَرِ (١) ، أَوْ أَظْهَرُ فِي التَّعْرِيفِ .

وَعَلَى هَذَا قِيَاسُ الْوَصْفِ أَنْ تَصِفَ الشَّيْءَ إِمَّا بِمِثْلِهِ فِي التَّعْرِيفِ أَوْ بِمَا هُوَ دُونَهُ فِيهِ ، أَمَّا بِمَا هُوَ أَعْرَفُ مِنْهُ فَلاَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَهَذِهِ الأَمْثِلَةُ تَسْتَوْعِبُ وَصْفَ الْمُضَافِ ، وَالْوَصْفَ بِهِ .

" التوكيـــــد "

وَهَاكَ فِي التَّأْكِيدِ حَدًّا يَجْمَعُهْ تَحْقِيقُ مَعْنًى عِنْدَ شَخْصٍ يَسْمَعُهْ

لِلتَّوكِيدِ(٢) تَفْسِيرَانِ لُغَوِيٌّ ، وَصِنَاعِيٌّ، فَاللُّغَوِيُّ مَعْنَاهُ التَّقْوِيَةُ وَالإِحْكَامُ ، يُقَالُ : أَكَّدْتُ الشَّيْءَ : إِذَا قَوَّيْتَهُ وَأَحْكَمْتَهُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلاَ تَنْقُضُوا الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ (٣) أَيْ : بَعْدَ تَقْوِيَتِهَا وَإِحْكَامِهَا .

وَأَمَّا الصِّنَاعِيّ : فَهُوَ كَقَوْلِهِ :" تَحْقِيقُ مَعْنًى عِنْدَ شَخْصٍ يَسْمَعُهْ " أَيْ : يَسْمَعُ التَّوْكِيدَ ، أَمَّا تَحْقِيقُ الْمَعْنَى فَهُوَ تَثْبِيتُه (٤) وَتَمْكِينُه فِي نَفْسِ السَّامِعِ ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : لَفْظِيٌّ ، وَمَعْنَوِيٌّ ، فَاللَّفْظِيُّ نَحْوُ) (٤) : جَاءَنِي زَيدٌ زَيْدٌ " ، وَأَمَّا الْمَعْنَوِيُّ فَبِالأَلْفَاظِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا الْبَابِ .

وَالغَرَضُ مِنَ التَّوْكِيدِ نَفْيُ تَوَهُّمِ السَّامِعِ غَلَطَ الْمُتَكَلِّمِ ، أَوْ تَمْكِينُ الْمَعْنَى وَتَثْبِيتُه فِي النَّفْسِ ، أَمَّا نَفْيُ الْغَلَطِ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ :" جَاءَ زَيْدٌ " احْتَمَلَ عِنْدَ السَّامِعِ أَن يَكُونَ الْمُتَكَلِّمُ سَاهِياً،فَإِذَا كَرَّرَ اللَّفْظَ وَقَالَ :" جَاءَ زَيْدٌ زَيْدٌ " فَقَدْ

---

(١) وهو رأى أبي سعيد السيرافي ، انظر الإنصاف ٧٠٨ المسألة ١٠١ .

(٢) قال ابن هشام في شرح اللمحة البدرية ٢ / ٢٢٣ : " التأكيد ، والتوكيد لغتان ، والواو أفصح وبها جاء القرآن " .

(٣) سورة النحل ": ٩١ .

(٤) سقط من (ف) .

نَفَى بِالتَّكْرَارِ تَوَهُّمَ الْغَلَطِ ، وَيَحْصُلُ أَيضاً مَعَ نَفْيِ تَوَهُّمِ الْغَلَطِ تَمْكِينُ الْمَعْنَى فِي النَّفْسِ كَمَا إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَحْفَظَ شَيْئًا كَرَّرْنَاهُ ، وَقَدْ يُرادُ بِهِ مَعَ تَمْكِينِ الْمَعْنَى تَعْظِيمُ شَأْنِهِ كَمَا فِي كَلِمَاتِ الْأَذَانِ .

فَقَوْلُهُ :" تَحْقِيقُ مَعْنًى " يَشْمَلُ نَوْعَي التَّوْكِيدِ : اللَّفْظِيَّ وَالْمَعْنَوِيَّ ، أَمَّا اللَّفْظِيُّ فَكَمَا بَيَّنَّاهُ ، وَاللَّفْظِيُّ يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ ، وَالْأَفْعَالِ ، وَالْحُرُوفِ وَالْجُمَلِ ، أَمَّا مَجِيئُهُ فِي الاسْمِ فَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

يَا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كُلَيْباً يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ (١)

وَأَمَّا مَجِيئُهُ فِي الْفِعْلِ فَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَتَاكَ أَتَاكَ الَّلاحِقُونَ أَحْبِسِ أَحْبِسِ (٢)

وَأَمَّا مَجِيئُهُ فِي الْحَرْف فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (٣) فَكَرَّرَ لَفْظَ " فِي " لِلتَّأْكِيد ، وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ فِي نَوَادِرِهِ(٤)

---

(١) قائله مهلهل بن ربيعة ، وهو فى الكتاب ٢/ ٢١٥ هارون ، وشرح أبيات الكتاب للشنتمرى ٣١٨/١ وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١ / ٤٦٦ ، وشرح أبيات الكتاب للنحاس ١٨٢ ، والخصائص ٣/ ٢٢٩ ، والعقد الفريد ٥/ ٤٧٨ .

(٢) لم أعثر على قائله ، وهو عجز بيت صدره :

" فاين إلى أين النجاء ببغلتى " .

وهو في الخصائص ٣/ ١٠٣ ، وابن الشجرى ١/ ٢٤٣ ، والعيني والهمع ٢/ ١٢٥ والخزانة ٢/ ٣٥٣ بولاق .

(٣) سورة هود : ١٠٨ .

(٤) النوادر في اللغة ٣٤٤ .

أَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيّ (١) :

حَتَّى تَرَاهَا وكَأَنَّ كَأَنْ أَعْنَاقَهَا مُشَرَّفَاتٌ فِي قَرَنْ (٢)

قَالَ أَبُو عَلِيّ : فَأَعْمَلَ " كَأَنَّ " الأُولَى وَلَمْ يُعْمِلِ الثَّانِيَةَ ؛ لأَنَّهَا غَيْرُ مَقْصُودَةٍ ، بِلْ هِي مُؤَكِدَةٌ لِلأُولَى .

وَأَمَّا مَجِيئُهُ فِي الْجُمْلَةِ فَفِي كَلِمَاتِ الأَذَانِ (٣) .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلاً كَانَ قَوْلُكَ : " جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ مِنْ بَابِ الْبَدلِ .

قُلْتُ : لاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدلاً ؛ لأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْبَدَلِ إِعْلاَمُ السَّامِعِ مَجْمُوعَ الاسْمَينِ عَلَى جِهَةِ الْبَيَانِ فَلاَبُدَّ مِن مُغَايَرَةِ اللَّفْظِ الثَّانِي لِلأَوَّل لِيَصْدُقَ قَوْلُكَ مَجْمُوعَ الاسْمَيْنِ ، فَإِنَّكَ إِذَا كَرَّرْتَ اسْماً وَاحِداً لَمْ تَزِدْ عَلَى ذِكْرِ الاسْمِ الْوَاحِدِ دَفْعَتَيْنِ فَلاَ يَكُونُ فِيهِ مَجْمُوعُ اسْمَيْنِ ، لَكِن هُوَ وَاحِدٌ مُكَرَّرٌ ، وَقِيلَ : إِنْ كَانَ الثَّانِي هُوَ الْمَقْصُودَ بِالنّسْبَةِ فَبَدَلٌ وَإِلاَّ فَتَأْكِيدٌ .

---

(١) ذكر صاحب التصريح ١/ ٣١٧ نقلا عن الشاطبى أن الفارسي "أجاز في " التذكرة " – وهو من مؤلفات أبي علي المخطوطة – التنازع في قوله : (حتى تراها ..) البيت ، ومنع التوكيد للعطف بالواو " ، وهو خلاف ما نقله المؤلف عن أبي علي الذي أجاز في " كأن " الثانية التوكيد لأنها غير مقصودة .

(٢) ينسب هذا الرجز لخطام المجاشعي ، وقيل : للأغلب العجلي ، وهو في نوادر اللغة ٣٤٤ برواية " مسريات في قرن " ، و "مشربات " قال : " المشربات : المدخلات .. ، ومن روى " مسريات " فإنه يذهب إلى أنها تسرب في القرن وهو الحبل أى : تذهب وتجئ " ، ويروى " مشددات بقرن " ، ورواية المؤلف "مشرفات " ، وهي من الإشراف وهو سرعة العدو ، وهو في العيني ٤/ ١٠٠ ، والتحفة الشافية لوحة ٩٣ والتصريح ١/ ٣١٧ ، ٢/ ١٣٠ ، والهمع ٢/ ١٢٥ .

(٣) وهو مذهب ابن جني في الخصائص ١٠٢/٣ ، وابن السراج في الأصول ٢٠/٢ ، ويرى ابن هشام في شرح قطر الندى ٢٩٢ أن الجملة الثانية في ا لأذان لإنشاء تكبير ثانٍ ، وليست من توكيد الجملة .

(٤) في (ف) " كلمات " .

وَأَمَّا التَّأْكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ فَهُوَ تَكْرِيرُ الْمَعْنَى بِلَفْظٍ آخَرَ مُغَايِرٍ لِلأَوَّلِ وَالْغَرَضُ بِهِ تَقْرِيرُ شَأْنِ الْمَتْبُوعِ فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ ، أَوْ فِي الشُّمُولِ ، أَوْ فِيهِمَا ، فَمِثَالُ تَحْقِيقِ الْمَتْبُوعِ فِي النِّسْبَةِ قَوْلُكَ " وَقَّعَ الأَمِيرُ لِزَيْدٍ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الأَمِيرُ أَمَرَ بِالتَّوْقِيعِ لَهُ ، فَإِذَا قُلْتَ : " وَقَّعَ الأَمِيرُ نَفْسُهُ " فَقَدْ حَقَّقْتَ بَيَانَ نِسْبَةِ التَّوْقِيعِ إِلَى الأَمِيرِ ، وَمِثَالُ الثَّانِي وَهُوَ الشُّمُولُ وَهُوَ قَوْلُكَ : جَاءَ الْقَوْمُ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ جَاءَ الْبَعْضُ فَإِذَا قُلْتَ : " جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ " زَالَ ذَلِكَ الاحْتِمَالُ مِنَ الاتِّسَاعِ وَالتَّجَوُّزِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ ﴾[1] وَلَمْ يَكُنِ الْمُنَادِي إِلاَّ جِبْرِيلَ وَحْدَهُ عَلَى مَا ذَكَرَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ [2] ، وَلَمَّا [3] قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[4] زَالَ وَهْمُ إِرَادَةِ الْبَعْضِ وَتَحَقَّقَتْ نِسْبَةُ السُّجُودِ إِلَى الْمَجْمُوعِ .

وَأَمَّا مِثَالُهُ فِيهِمَا - أَيْ : فِي الإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ - [5] [فَـ] قَوْلُكَ : جَاءَ الْقَوْمُ أَنْفُسُهُمْ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ، فَقَوْلُكَ : " جَاءَ الْقَوْمُ " يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ نِسْبَةُ الْمَجِيءِ إِلَيْهِمْ مَجَازًا وَالنِّسْبَةُ إِلَى مُتَعَلِّقٍ مِنْ مُتَعَلَّقَاتِهِمْ ، أَيْ : جَاءَ كِتَابُهُمْ أَوْ جَاءَ وَقْتُ مَجِيئِهِمْ ؛ فَزَالَ ذَلِكَ بِقَوْلِكَ : "أَنْفُسُهُمْ" ، وَإِذَا قُلْتَ : " جَاءَ الْقَوْمُ أَنْفُسُهُمْ " يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ جَاءَ بَعْضُ الْقَوْمِ أَنْفُسُهُمْ ، فَإِذَا قُلْتَ : " كُلُّهُمْ " زَالَ تَوَهُّمُ احْتِمَالِ الْبَعْضِ .

---

(١) سورة آل عمران : ٣٩ .

(٢) انظر تفسير القرطبي ٤/ ٧٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٠٨ ، وأسرار العربية ٢٨٣ .

(٣) في (ف) " وكما ".

(٤) سورة الحجر : ٣٠ .

(٥) الإحاطة والشمول بمعنى واحد ، وقصده بقوله " فيهما " أى : في تقرير النسبة والشمول ، كما يفهم من الشرح .

وَأَلْفَاظُ التَّوْكِيدِ تِسْعَةٌ " نَفْسُهُ ، وَعَيْنُهُ ،وَكُلٌّ ، وَأَجْمَعُ ، وَأَجْمَعُونَ ، وَجَمْعَاءُ ، وَجُمَعُ ، وَكِلاَ ، وَكِلْتَا " .

وَيَأْتِي هَذَا مُفَصَّلاً إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

كَجَاءَ زَيدٌ عَيْنُهُ أَوْ نَفْسُهُ ... كُرِّرَ مَعْنًى لِيَزُولَ لَبْسُهُ

وَثَنِّ وَاجْمَعْ ثُمَّ فِي الإِحَاطَهْ ... قُلْ " كُلُّهُ " وَاعْرِفْ لِذَا اشْتِرَاطَهْ

وَهْوَ التَّجَزِّي بِخِلاَفِ الأَوَّلِ ... وَجَاءَ بَعْدَ " كُلِّه " الْمُمَثَّلِ

قَوْلُهُ : " جَاءِ زَيدٌ عَيْنُهُ أَوْ نَفْسُهُ " [(١) تَمْثِيلٌ لِتَأْكِيدِ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ .

قَوْلُهُ " عَيْنُهُ أَوْ نَفْسُهُ "] (١) أَتَى بِكَلِمَةِ «أَوْ » الْمَوْضُوعَةِ لأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ كَأَنَّهُ قَالَ : تَأْكِيدُ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ بِأَحَدِ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ ، أَيْ : إِنْ شِئْتَ قُلْتَ : "جَاءَ زَيدٌ نَفْسُهُ " ، وَإِنْ شِئْتَ "جَاءَ زَيدٌ عَيْنُهُ " ، وَإِنْ بَالَغْتَ فِي التَّأْكِيدِ قُلْتَ:"جَاءَ زَيدٌ عَيْنُهُ نَفْسُهُ"(٢) فَجَمَعْتَ بَيْنَهُمَا ،وَالنَّفْسُ، وَالْعَيْنُ عِبَارَتَانِ

---

(١) سقط من الأصل سبق نظر .

(٢) في الأصل " جاء زيد عينه " ، وفي (ف) " جاء زيد عينه أو نفسه " ، و " أو " مقحمة ، والصواب ما أثبته كما في شرح ابن القواس لوحة ١٣١ ، ولعله من المفيد أن نذكر مأخذ ابن الخباز على الناظم في تقديمه العين على النفس حيث قال في لوحة ٦١ :" أساء الترتيب لأنهم يمثلون بالنفس قبل العين .. وللنفس الرتبة على العين ، لأنها عبارة عن جملة الشئ والعين مستعارة في التعبير عن الجملة " ، وما أجمل تعقيب صاحب الشرح المجهول على الناظم حيث قال فى لوحة ٨٧ " لو أنه قدم النفس على العين لكان أجود ؛ لأن النفس والعين إذا اجتمعا تعين تقديم النفس ؛ لأنها تدل على ذات الشئ بالوضع ، والعين لا تدل عليها إلا بطريق الاستعارة ، لكنه خالف هذا الترتيب لأجل تأتي البيت ".

عَنْ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ (١) .

وَمَعْنَى قَوْلِهِ : " لِيَزُولَ لَبْسُهُ " أَنَّ حَقَّ قَوْلِكَ : " جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ ، أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ الْمُتَكَلِّمُ عَقِيبَ شَكٍّ مِنْهُ أَوْ مِنْ مُخَاطَبِهِ فَقَوْلُكَ " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ نَفْسِهِ " كَقَوْلِكَ: ١١٤/ ب " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَقّاً " لِتُزِيلَ الشَّكَّ .

وَقَوْلُهُ : " كُرِّرَ [مَعْنًى] (٢) احْتَرَزَ بِهِ عَنِ التَّأْكِيدِ اللَّفْظِيِّ ، فَإِنَّهُ يُكَرِّرُ لَفْظاً .

وَالتَّأْكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ ضَرْبَانِ :

مَحْصُورٌ ، وَهُوَ (٣) هَذِهِ الْأَلْفَاظُ التِّسْعَةُ .

وَغَيْرُ مَحْصُورٍ ، وَهُوَ كَثِيرٌ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ (٤) فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ تَوْكِيداً ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: كَمَا يَجُوزُ الاسْتِثْنَاءُ مِنَ الْعَشَرَةِ يَجُوزُ وَصْفُهَا بِالْكَمَالِ ؛ لأَنَّ قَوْلَكَ : " لَهُ عَلَيَّ عَشَرَةٌ إِلاَّ دِرْهَمًا " فِي قُوَّةِ قَوْلِكَ " لَهُ عَلَيَّ عَشَرَةٌ نَاقِصَةٌ وَاحِدًا " ، فَإِذَا جَازَ وَصْفُهَا بِالنُّقْصَانِ جَازَ وَصْفُهَا بِالْكَمَالِ ، وَالْجَامِعُ بَيْنَ الاسْتِثْنَاءِ وَالْوَصْفِ اشْتِرَاكُهُمَا فِي التَّخْصِيصِ ، وَالْحَقُّ أَنَّ " عَشَرَةً " مَوْضُوعَةٌ لِلْعَدَدِ لاَ لِلْكَمَالِ ، لَكِنْ فُهِمَ الْأَصْلُ ضِمْنًا ، وَأَمَّا " كَامِلٌ " فَلَفْظٌ مَوْضُوعٌ لِلْكَمَالِ .

وَمِنَ التَّأْكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ لاَمُ الابْتِدَاءِ ، وَ " إِنَّ " وَالْمَصَادِرُ النَّائِبَةُ عَنْ تَكْرِيرِ الْفِعْلِ ، وَالْقَسَمُ، وَنُونَا التَّوكِيدِ فِي الْأَفْعَالِ ، وَلاَمُ الْقَسَمِ .

---

(١) ولهذا لم ينتقد الناظم كما فعل ابن الخباز وصاحب الشرح المجهول كما مر قبل قليل .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في (ف) " وهي " .

(٤) سورة البقرة : ١٩٦ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَثَنِّ وَاجْمَعْ " يُرِيدُ إِذَا أَكَّدْتَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ مُثَنًّى فَثَنِّهِمَا إِنْ شِئْتَ ، [وَإِنْ شِئْتَ] (١) فَاجْمَعْهُمَا ، نَحْوُ " قَامَ الزَّيْدَانِ نَفْسَاهُمَا [عَيْنَاهُمَا] (٢) ، وَإِنْ شِئْتَ " أَنْفُسُهُمَا أَعْيُنُهُمَا "، فَالتَّثْنِيَةُ عَلَى الْأَصْلِ ، وَأَمَّا الْجَمْعُ فَلِعَدَمِ اللَّبْسِ وَالْمُخَالَفَةِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، لأَنَّ إِضَافَةَ الْأَنْفُسِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُثَنَّى تُشْعِرُ بِالتَّثْنِيَةِ فِيهِمَا .

وَإِنْ كَانَ الْمُؤَكَّدُ جَمْعاً جَمَعْتَ النَّفْسَ وَالْعَيْنَ عَلَى الْأَصْلِ ، فَتَقُولُ : " قَامَ الْقَوْمُ أَنْفُسُهُم " ، وَ " قَامَ النِّسَاءُ أَنْفُسُهُنَّ ، فَالْمُخَالَفَةُ بَيْنَ جَمْعَي الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ تَقَع بِمُخَالَفَةِ صِيغَةِ الضَّمِيرِ ، وَكَذَا الْمُخَالَفَةُ بَيْنَ مُفْرَدَيِ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ بِنَفْسِ الضَّمِيرِ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيدٌ نَفْسُهُ " ، وَ " جَاءَتْ هِنْدُ نَفْسُهَا " .

وَأَمَّا الْمُخَالَفَةُ بَيْنَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ فَلَيْسَ إِلاَّ بِالضَّمِيرِ إِذَا قُلْتَ : " قَامَ الرَّجُلاَنِ أَنْفُسُهُمَا " ، فَإِنْ قُلْتَ :" قَامَ الرَّجُلاَنِ نَفْسَاهُمَا " فَالْمُخَالَفَةُ بَيْنَهُمَا بِهِمَا جَمِيعاً ، أَعْنِي بِالصِّيَغَةِ وَبِالضَّمِيرِ. قَوْلُهُ:

ثُمَّ . فِي الْإِحَاطَةِ قُلْ كُلُّهُ وَاعْرِفْ (لِذَا) (٣) اشْتِرَاطَهْ .

"يُرِيدُ اعْرِفْ لِـ " كُلٍّ " شَرْطَهُ (٤) ، شَرْطُهُ أَنْ يُؤَكَّدَ بِهِ مَا يَتَجَزَّى إِمَّا حِسًّا، وَإِمَّا حُكْماً ، مِثَالُ الْأَوَّلِ " جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُم " ، وَمِثَالُ الثَّانِي : " بِعْتُ الْعَبْدَ كُلَّه " لأَنَّ " كُلاًّ "مَوْضُوعَةٌ لِحَصْرِ أَجْزَاءِ الشَّيْءِ ، وَلاَ تَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ ؛ لأَنَّهُ لاَ يَتَجَزَّى،أَيْ :لاَ يَتَفَرَّقُ ، فَأَمَّا قَوْلُهُم:" مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ كُلِّ الرَّجُلِ " فَهُوَ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) تكملة يتطلبها السياق .

(٣) في (ف) " كذا ".

(٤) في الأصل « شرط » .

صِفَةٌ أَيْ : الْكَامِلُ ، فَالتَّجزِّي [1] يَرْجِعُ إِلَى الافْتِرَاقِ ، وَالْكُلِّيَّةُ تَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى الاجْتِمَاعِ ، إِذِ الاجْتِمَاعُ لاَ يُتَصَوَّرُ إِلاَّ حَيْثُ يَتَصَوَّرُ الافْتِرَاقُ ، وَ " ذَا " مِنْ قَوْلِهِ : " لِذَا " إِشَارَةٌ إِلَى " كُلٍّ " ، وَالضَّمِيرُ فِي " اشْتِرَاطِهِ " يَرْجِعُ إِلَي " ذَا " ، وَالتَّجزِّي عَلَى ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الْمُؤَكَّدِ بِأَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ يُفْهَمُ مِنْهُ تَعَدُّدٌ وَاجْتِمَاعٌ كَالْقَوْمِ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ التَّجزِّي بِاعْتِبَارِ الْعَامِلِ ، بِأَنْ يَكُونَ وَقُوعُهُ عَلَى بَعْضِ الشَّيْءِ الْمُؤَكَّدِ دُونَ بَعْضٍ ، نَحْوُ " بِعْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ " ، وَ " أَبْصَرْتُ زَيْدًا كُلَّهُ " ، فَإِنَّ الإِبْصَارَ قَدْ يَقَعُ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُ ، وَكَذَلِكَ " ضَرَبْتُ زَيْدًا كُلَّهُ " ، فَإِنَّ الضَّرْبَ يَقَعُ عَلَى بَعْضِ زَيْدٍ ، وَلاَ تَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ كُلُّهُ ؛ لأَنَّ الْقِيَامَ لاَ يَتَحَقَّقُ بِبَعْضِ زَيْدٍ .

قَوْلُهُ : " بِخِلاَفِ الأَوَّلِ " أَيْ بِخِلاَفِ النَّفْسِ ، وَالْعَيْنِ ، فَإِنَّهُ يُقَالُ : "قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ " ، وَ " جَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ " ، وَلاَ يُقَالُ : جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ ، لاِنْتِفَاءِ التَّجزِّي فِي الْمُؤَكَّدِ وَالْفِعْلِ جَمِيعًا ، فَاعْرِفْهُ .

أَجْمَعُ أَكْتَعُ يَلِيهِ أَبْصَعُ ... أَبْتَعُ وَالْكُلُّ لِـ " كُلٍّ " يَتْبَعُ
كَمِثْلِ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ ... وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ مُقَدَّمَانِ ١١٥ / أ
كَذَاكَ فِي نَفْسَيْهِمَا عَيْنَيْهِمَا ... وَمَا لِمَا ثُنِّيَ سِوَى كِلَيْهِمَا

---

(١) قال ابن الخباز في شرحه ٣٧١/١ : " قول يحيي " التجزى " فيه نظر ، لأن هذا من بنات الهمز فكان حقه أن يقال : التجزؤ كالتبرؤ " ، وكذلك قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٨٧ .
ونقول : سُهلت الهمزة في الفعل وجاء المصدر على المعتل ، وهو بكسر ما قبل آخره للثقل ، كما هي القاعدة في مصدر " تَفَعَّلَ " .

قَوْلُهُ : " أَجْمَعُ " فَاعِلُ " جَاءَ " أَيْ : جَاءَ بَعْدُ كُلِّهِ الْمُمَثَّلِ بِهِ أَجْمَعُ أَكْتَعُ .

قَوْلُهُ : " يَلِيهِ أَبْصَعُ " [أَيْ] (١) يَلِي " أَكْتَعَ " ، وَ " أَكْتَعُ " يَلِي " أَجْمَعَ " وَ"أَبْتَعُ " يَلِي "أَبْصَعَ " فَيَجِبُ تَقْدِيمُ "أَجْمَعَ " عَلَى مَا بَعْدَهَا ، وَإِنَّمَا وَجَبَ تَقْدِيمُهُ ؛ لأَنَّهُ نَصٌّ فِي الدَّلاَلَةِ عَلَى الْجَمْعِ ، فَقُدِّمَ عَلَيْهَا لِقُوَّةِ دَلاَلَتِهِ عَلَى الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَالْكُلُّ لِـ " كُلٍّ " يَتْبَعُ " يُرِيدُ أَنَّ " أَجْمَعَ " وَمَا بَعْدَهَا لاَيَأْتِي إِلاَّ تَابِعًا لِـ " كُلٍّ " فَلاَ يَجُوزُ " جَاءَ الْجَيْشُ أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْصَعُ " بِإِسْقَاطِ " كُلٍّ " .

وَمِنْهُم مَنْ أَجَازَهُ ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (٢) فَأَكَّدَ الضَّمِيرَ بِـ " أَجْمَعِينَ " بِدُونِ " كُلٍّ " (٣) ، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْئَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (٤) ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ : " وَالْكُلُّ لِـ " كُلٍّ " يَتْبَعُ " إِذَا وُجِدَتْ " كُلٌّ " قُدِّمَتْ عَلَى " أَجْمَعَ " ؛ لِقُوَّةِ "كُلٍّ " ؛ لأَنَّهَا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الْمُضْمَرِ ـ أَعْنِي " كُلاًّ " ـ دَخَلَ عَلَيْهَا الْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ دُونَ اللَّفْظِيِّ ، فَلاَ يُقَالُ " جَاءَ كُلُّهُ " ، وَلاَ " رَأَيْتُ كُلَّهُ " ، وَلاَ " مَرَرْتُ بِكُلِّهِ " ، وَقُرِئَ : ﴿ إِنَّ الأَمْرَ كُلُّهُ لِلَّهِ ﴾ (٥) بِرَفْعِ " كُلٌّ "(٦) بِالابْتِدَاءِ ، وَقَدْ وَلِيَتِ الْعَامِلَ الْمَعْنَوِيَّ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا لَمْ يَدْخُلْ عَلَى "أَجْمَعِينَ " ، فَثَبَتَ قُوَّةُ " كُلٍّ " بِهَذَا

(١) سقط من الأصل .

(٢) سورة الحجر : ٤٣ .

(٣) انظر ذلك في شرح الكافية للرضي ١/ ٣٣٦ ، وابن يعيش ٣/ ٤٦ .

(٤) سورةالحجر : ٩٢ .

(٥) سورة آل عمران : ١٥٤ .

(٦) الرفع قراءة أبي عمرو ، وقرأ الباقون بالنصب ، انظر السبعة في القراءات ٢١٧ ، والحجة لابن خالوية ٩٠ ، والتيسير ٩١ ، وتفسير القرطبي ٣/ ١٤٨٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٤٣

فَـوَجَبَ تَقْـدِيمُهَـا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُـولُ : إِنَّ « أَجْـمَـعِينَ » فِى الآيَتَـيْنِ حَـالٌ مِنَ الضَّمِيرِ (١) وَلَيْسَتْ تَأْكِيدًا ، فَعَلَى هَذَا لاَ يَقَعُ "أَجْمَعُ " إِلاَّ بَعْدَ "كُـلٍّ" .

قَـوْلُهُ :" كَمِـثْلِ مَـاَ وَرَدَ فِي الْقُـرْآنِ " إِشَـارَةٌ إِلَى قَـوْلِهِ تَعَـالَىَ : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ (٢) فَقَدَّمَ " كُلاًّ " عَـلَـى " أَجْمَعِينَ " ؛ لأَنَّ " كُلاًّ " تُـفِيدُ الإِحَـاطَةَ ((٣) بِجَمِيعِ الأَفْـرادِ ، وَ " أَجْمَعُونَ " يُـفِيدُ أَنَ السُّـجُـودَ وَقَعَ مِنْهُمْ دَفْعَةً وَاحِدَةً فَأَفَادَتْ اجْتِمَاعَهُم فِيهِ ، وَلأَنَّهُ قَدِ اسْتُغْنِيَ بِـ " كِلاَ " فِي التَّثْنِيَةِ لَمَّا كَانَتْ فِي مَعْنَى " كُلٍّ "عَنْ "أَجمعَينَ " دُونَ الْعَكْسِ ، لأَنَّ كُلَّ وَاحدٍ مِنْ " كِلاَ " ، و "كُـلٍّ " يُـفِيدُ الإِحَاطَةَ) (٣) بِخِلاَفِ " أَجْمَعِينَ " (٤) فَإِنَّهَا تُـفِيدُ الاجْتِمَاعَ لاَ الإِحَاطَةَ ، وَكُلُّ مَا تَصَرَّفَ مِن (كَ / لَ / لَ) فَمَعْنَاهُ الإِحَاطَةُ (٥) ، فَمِنْ ذَلِكَ " الإِكْلِيلُ " : لإِحَاطَتِهِ بِالرَّأْسِ(٦) ، وَمِنْهُ " الْكِلَّةُ " وَهِيَ:السِّتْرُ (٧)،لإِحَـاطَتِهَا بِمَنْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الْجَوَانِبِ ، وَمِنْهُ " الكَلاَلَةُ "،لأَنَّهَا تُحِيطُ بِالْوَلَدِ [وَالْوَالِدِ] (٨) وَمِنْهُ " الْكَلاَلُ "وَهُوَ:إِحَاطَةُ التَّعَبِ بِالْبَدَنِ .

لاَ يَنْصَـرِفُ " أَجْـمَـعُ " وَأَخَـوَاتُهُ ؛ لِلتَّـعْـرِيفِ وَوَزْنِ الْفِـعْـلِ ، وَتَعْـرِيفُـهُ بِالإِضَـافَةِ الْمَنوِيَّةِ الْمُقَدَّرَةِ حَمْلاً لَهُ عَلَى بَقِيَّةِ أَلْفَاظِ التَّوْكِيـدِ مِنَ " النَّفْسِ

---

(١) انظر املاء ما من به الرحمن ٢/ ٧٤ .

(٢) سورة الحجر : ٣٠ ، وسورة ص : ٧٣ .

(٣) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٤) في الأصل " أجمعون " .

(٥) انظر الصحاح " كل " .

(٦) في الصحاح " كل " : " الإكليل : شبه عصابة تزين بالجوهر ويُسَمَّى التاج إكليلاً " .

(٧) في الصحاح " كل " والْكِلَّةُ : الستر الرقيق يخاط كالبيت ، يتوقى فيه من البق " .

(٨) سقط من الأصل .

وَالْعَيْنِ ،(وَكلٍّ) [١] ، وكِلاَ ، وكِلْتَا " فَإِنَّهاَ (كُلَّهَا) [١] مُعَرَّفَةٌ بِالإضَافَةِ ، هَذَا مَذْهَبُ سِيبَوَيهِ [٢] ، وَلَيستْ أعْلاَماً مُرْتَجلَةً كَمَا ذَهَبَ إِلَيهِ بَعْضُهُمْ [٣] ؛ لأنَّ "الْعَلَمَ " يَتَنكَّرُ فِي الْجَمْعِ ، و"أَجْمَعُ " وَأَخَواتُهُ لاَ يَتَنكَّرُ فِي الْجَمْعِ ، ولَيْسَ مَعْدُولاً عَنِ الألِفِ واللَّامِ كَمَا قِيلَ [٤] ، لِعَدَمِ دُخُولِ اللَّامِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَلْفَاظِ التَّوْكِيدِ ، فَتَعَيَّنَ تَعْرِيفُهُ بِالإضَافَةِ الْمُقَدَّرَةِ .

قَوْلُهُ : " وَالنفسُ وَالْعَينُ مُقَدّمَانِ " أَيْ : مُقدّمَانِ عَلَى جَمِيعِ أَلفَاظِ التَّوكِيدِ إِذَا وُجِدَا ، تَقُولُ : جَاءَ الْجَيْشُ عَيْنُهُ نَفْسُهُ كُلُّهُ أَجمَعُ أَكْتَعُ أَبْصَعُ (أَبْتَعُ [١]) وَإِنَّمَا وَجَبَ تَقْدِيمُ النَّفْسِ وَالْعَيْنِ " عَلَى " كُلٍّ " ؛ لِقُوّتِهِمَا بِأَنَّهُمَا يَلِيَانِ الْعَوَامِلَ اللَّفْظِيَّةَ نَحْوُ قَوْلِكَ :" زَيدٌ طَابَتْ نَفْسُهُ " ، وَ" طَابَ زَيدٌ فِي نَفْسِهِ " ، وَ "كُلٌّ " لاَ تَلِي الْعَوَامِلَ اللَّفظِيَّةَ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الْمُضْمَرِ .

قَوْلُهُ : " كَذَاكَ فِي نَفْسَيْهِمَا عَيْنَيْهِمَا " يَعْنِي إِذَا أَكَّدْتَ الْمُثَنَّى بِالنَّفْسِ ١١٥ / ب وَالْعَيْنِ قَدَّمْتَهُمَا عَلَى " كِلاَ " ، و" كِلْتَا " كَمَا قَدَّمْتَهُمَا عَلَى " كُلٍّ " ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ قُوّتِهِمَا .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الكتاب ٣/ ٢٠٣ " وأجمع وأكتع إنمَّا وصف بهما معرفةً فلم ينْصَرِفا لأنَّهما معرفة ، فأجمع ههنا بمنزلة كلهم " ، ويريد سيبويه بقوله :" وصف بها معرفة " التوكيد وكثيرًا ما يُطْلَقُ الصفةَ على التوكيد ، انظر الهمع ٢/ ١٢٤ ، والمقتضب ٢/ ٣٤٢ مع الهامش ، لأن الأصل في "أجمع " . " أجمعهم " فقطع عن الإضافة .

(٣) نسب في ابن يعيش ٣/ ٤٦ لبعض المحققين دون تعيين .

(٤) نسبه ابن يعيش ٣/ ٤٦ للزمخشريّ .

قَوْلُهُ : " ومَا لِمَا ثُنِّيْ سِوَى كِلَيْهِمَا " يُرِيدُ : أَنَّ الْمُثَنَّى لايُؤَكَّدُ بَعْدَ "النَّفْسِ وَالْعَيْنِ " بِشَيْءٍ مِنْ أَلْفَاظِ التَّوْكِيدِ سِوَى " كِلاَ ، وَكِلْتَا " وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لأَنَّ الْمُثَنَّى مَعْلُومُ الْكَمِّيةِ فَلَمْ يَحْتَجْ إلاَّ إلى الْحَقِيقَةِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ ، فَتَأْكِيدُهُ بِـ " كِلاَ " مُقَوٍّ لِمَعْنَاهُ فِي الْكَمِّيَّةِ [1] الْمَعْلُومَةِ ؛ لأَنَّ " كِلاَ " فِيهِ مَعْنَى التَّثْنِيَةِ ، وَلَمْ يَقُولُوا : " جَاءَنِي الرَّجُلاَنِ أَجْمَعَانِ " [2]؛ لأَنَّ التَّثْنِيَةَ عِبَارَةٌ عَنْ ضَمّ مُفْرَدٍ إِلَى مُفْرَدٍ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ يَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى ، وَلَمْ يَقُولُوا فِي الْوَاحِدِ : " جَاءَ زَيدٌ أَجْمَعُ فَلَمْ يَقُولُوا فِي التَّثْنِيَةِ : "جَاءَنِي الرَّجُلاَنِ أَجْمَعَانِ "

وَأَصْلُ " كِلاَ " " كِلَوٌ " فَأَبْدَلُوا الْوَاوَ أَلِفًا ؛ لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، وَأَصْلُ " كِلْتَا " " كِلْوَا " فَأَبْدَلُوا مِنَ الْوَاوِ " تَاءً " ، وَلَيْسَت " التَّاءُ " لِلتَّأْنِيثِ [3] ؛ لِسُكُونِ مَا قَبْلَهَا ، وَالأَلِفُ فِي " كِلْتَا " لِلتَّأْنِيثِ ، وَقِيلَ : (أَلِفُ " كِلاَ ") [4] بَدَلٌ مِنْ " يَاءٍ " ؛ لِسَمَاعِهِمُ الإِمَالَةَ فِيهَا .

وَالْجَمْعِ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَا ... وَبَعْدَ أَبْصَعُونَ أَبْتَعُونَا
وَقُلْ رَأَيْتُ دَارَهُ جَمْعَاءَ ... كَتْعَاءَ بَصْعَاءَ وَقُلْ بَتْعَاءَ
وَقُلْ لأُنْثَى جُمَعُ إِذْ تُجْمَعُ ... وَالنَّكِرَاتُ لَمْ تُؤَكَّدْ جُمَعُ

قَوْلُهُ : " وَالْجَمْعِ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ " أَيْ : وَالْجَمْعُ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ " وَ " الْجَمْعُ " مَجْرُورٌ بِالْعَطْفِ عَلَى " مَا " مِنْ قَوْلِهِ "لِمَا ثُنِّيْ " أَيْ : وَمَا لِلْجَمْعِ

---

(١) في الأصل " الكلمة " .

(٢) وقد أجازه الأخفش والكوفيون ، وهو غير مسموع ، انظر شرح الكافية للرضي ١/ ٣٣٤ .

(٣) القائل بأنها للتأنيث الكوفيون ، انظر الإنصاف ٤٣٩ المسألة ٦٢ .

(٤) في (ق) " الألف في "كلا " .

سِوىَ : " أَجْمَعُونَ " وتَوَابِعِهِ (لأنهاَ تُطَابِقُهُ) (١) فِي الجَمْعِيَّةِ أَيْ : وَمَا لِلْجَمْعِ مِنَ الأَلْفَاظِ الَّتِي لا تَلِي الْعَوَامِلَ وَتُطَابِقُهُ فِي جَمْعِهِ إِلاَّ "أَجْمَعُونَ" وَتَوَابِعُهُ .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَولِنَا " لاَ تَلِي الْعَوَامِلَ " عَنْ " أَنْفُسِهِمْ ، وَأَعْيُنِهِمْ " فَإِنَّهَا تُطَابِقُ الْمُؤَكَّدَ فِي الْجَمْعِ ؛ لَكِنَّهَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ التَّأْكِيدِ ، وَتَلِي الْعَوَامِلَ .

وَ« أَجْمَعُونَ » جَمْعُ « أَجْمَعَ » (٢) ، وَكَذَا بَقِيَّةُ تَوابِعِهِ .

وَمَعْنَى تَوَابِعِ " أَجْمَعِينَ " شِدَّةُ التَّوْكِيدِ ، أَيْ : الزِّيَادَةُ فيهِ .

وَقِيلَ: هِيَ إِتْبَاعَاتٌ(٣) مِثْلُ قَوْلِكَ: "عَطْشَانُ نَطْشَانُ "(٤) وَجَائِعٌ نَائِعٌ (٥) .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ " كُلٌّ " ، وَ " أَجْمَعِينَ " أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ " احْتَمَلَ مَجِيئُهُم فِي أَوْقَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ ، أَوْ فِي أَمْكِنَةٍ مُتَفَرِّقَةٍ، فَإِذَا قُلْتَ: «أَجْمَعُونَ» ، زَالَ ذَلِكَ الاحْتِمَالُ ، أَيْ : حَصَلَ الْمَجِيءُ لِمَجْمُوعِهِمْ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ افْتِرَاقٍ فِي الْمَكَانِ .

---

(١) في (ف) " لأنه تتابعه " .

(٢) قال المؤلف في التحفة الشافية : " أجمعون يختص بالمذكرين العقلاء وليس بجمع " أجمع " وإلا لوجب تنكيره بالجمع ، لأن كُلَّ معرفةٍ معربٍ بغيرِ لامٍ ولا إضافة يتنكَّرُ في الجمع " ، وسيذكر المؤلِّفُ هذا الرَّأْيَ فيما بعد .

(٣) ذكر ابن فارس في الإتباع والمزاوجة ٢٩ " أن بعض العرب سئل عن هذا الإتباع ، فقال : هو شيءٌ نَتِدُبِه كَلاَمَنَا " ، ونَتِدُبِه كلامنا أي : نؤكده به ، وقال السيوطي في المزهر ١/ ٤١٤ في النوع الثامن والعشرين (معرفة الإتباع) قال ابن فارس في فقه اللغة : للعرب الإتباع وهو أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو رويها إشباعًا وتأكيداً » .

(٤) نطشان : مأخوذ من قولهم : ما به نطيش ، أي : ما به حركةٌ وقوةٌ ، انظر الأصول في النحو ٢/ ٢٣ ، والإتباع والمزاوجة ٧١ .

(٥) في النسختين "وجائع ونائع " تحريف حيث ذكر السيوطي في المزهر ١/ ٤٢٥ أن قوماً زعموا :أن التأكيد غير الإتباع ، فقال قوم : " الإتباع منها ما لم يحسن فيه واو ، نحو " حسن بسن " .. ، والتأكيد يحسن فيه الواو نحو " حِلّ وَبِلّ " ، والنائع : المتمائل ، وقيل : هو العطشان ، وقيل : هو الجائع ، انظر شرح أدب الكاتب ١٥٥ ، واللسان (نوع) .

وَأَمَّا " أَكْتَعُونَ " فَفِيهَا مُبَالَغَةٌ لَيْسَتْ لِـ " أَجْمَعِينَ " مِنْ قَوْلِهِمْ : " تَكَتَّعَ الْجِلْدُ " إِذَا تَقَبَّضَ (١) وَانْضَمَّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ .

وَأَمَّا " أَبْصَعُونَ " فَمِنْ قَوْلِهِم : " إِلَي مَتَى (تَكْرَعُ) (٢) وَلاَ تَبْصَعُ "(٣) ، أَيْ : تَشْرَبُ وَلاَ تَرْوَى مِنَ الْمَاءِ ، أَيْ : لاَ يَجْتَمِعُ فِي جَوْفِكَ مِنَ الْمَاءِ مَا يُرْوِيكَ ، وَقِيلَ : " أَبْصَعُونَ " مِنَ الْبَصْعِ ، وَهُوَ الْعَرَقُ السَّائِلُ وَلاَ يَسِيلُ إِلاَّ بَعْدَ اجْتِمَاعِهِ وَتَدَاخُلِ بَعْضِهِ فِي بَعْضٍ فَقَدْ حَصَلَ فِيهَا مِنْ شِدَّةِ التَّوْكِيدِ مَا لَيْسَ فِي "أَكْتَعِينَ " .

وَأَمَّا " أَبْتَعُونَ " فَهُوَ مِنَ " الْبَتَعِ " وَهُوَ شِدَّةُ الْعُنُقِ (٤) ، وَذَلِكَ لاَ يَكُونُ إِلاَّ مِنْ تَكَرُّرِهَا وَتَدَاخُلِهَا .

---

(١) في (ف) " انقبض " ، وفي الاتباع والمزاوجة ٨٥ " قال أبو بكر بن دريد : " كَتِعَ الرجلُ : إذا تقبَّضَ وانضم ، قال : ويقال : كَتَعَ كَتْعًا إذا شَمَّرَ في أمره ، فيجوز أن يكون :جاءوا أجمعين منضمين بعضهم إلى بعض " وقيل " أكتعون " من قولهم " أتى عليه حولٌ كَتِيعٌ ، أي : تام " اللسان (كتع) .

(٢) في النسختين تكتع " صوابه من التحفة الشافية لوحة ٩٤ .

(٣) ذكر في الصحاح ، وأساس البلاغة مادة " بضع " بالضاد المعجمة برواية " حتى متى تكرع ولاتبضع " ، وفي مجمع الأمثال ١/ ٣٧١ روى " حَتَّامَ تكرعُ ولا تنقعُ " يضرب للحريص في جمع الشئ .

وقال في الصحاح (بصع) بالصاد المهملة : (وأبصع : كلمة يؤكد بها ، وبعضهم يقوله بالضاد المعجمة ، وليس بالعالي " وانظر الهمع ٢/ ١٢٤ .

(٤) في (ف) " الفتق " تحريف ، وقال الشارح في التحفة الشافية لوحة ٩٤ : " وأما " أبتع " فهو من البتع ، وهو طول العنق مع شدتها ، والجامع بينهما البيان والظهور والوكادة ، لأن العنق بطولها تظهر وتبين وبشدتها تظهر قوتها ؛ لأن ألفاظ التوكيد تقوى المعنى وتبينه ولذلك سمى توكيداً " وفى اللسان " بتع " : " البتع : طول العنق مع شدة مغرزه .. ويقال : البتع في العنق : شدته ".

وَأَمَّا " جَمْعَاءُ ، كَتْعَاءُ ، بَصْعَاءُ " فَتَأْنِيثُ " أَجْمَعَ ، أَكْتَعَ ، أَبْصَعَ " (١) .

وَقِيلَ : لَيْسَ " جَمْعَاءُ " وَتَوَابِعُهَا جَمْعَ " أَجْمَعَ " ؛ لأَنَّ "أَفْعَلَ فَعْلاَءَ " لاَ يُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فَلاَ يُقَالُ فِي " أَحْمَرَ " : " أَحْمَرُونَ " ، وَقَدْ قِيلَ فِي " أَجْمَعَ " : "أَجْمَعُونَ " لَكِنْ أَخَّرُوا هَمْزَةَ " أَجْمَعَ " إِلَى مَا بَعْدَ الْعَيْنِ وَزَادُوا (قَبْلَهَا) (٢) ١١٦/ أ أَلِفَ الْمَدِّ فَصَارَ " جَمْعَاءَ " .

وَقِيلَ : إِنَّ " أَفْعَلَ فَعْلاَءَ " لَمْ يُجْمَعْ مُصَحَّحًا ، إِذَا كَانَ صِفَةً ، وَ "أَجْمَعُ" لَيْسَ بِصِفَةٍ ، وَلِذَلِكَ قَالُوا فِي تَكْسِيرِ مُؤَنَّثِهِ : " جُمَعُ " بِتَحْرِيكِ عَيْنِهِ ، وَلَوْ كَانَ صِفَةً لَقَالُوا :" جَمْعَاءُ " ، وَ "جُمْعُ "بِسُكُونِ الْعَيْنِ كَحَمْرَاءَ ، وَحُمْرٍ .

قَوْلُهُ : " وَقُلْ لأُنْثَى جُمَعُ إِذْ تَجْمَعُ " ، أَيْ : تَقُولُ فِي جَمْعِ الإِنَاثِ إِذَا أَكَّدْتَهُ : جَاءَ النِّسَاءُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ كُتَعُ بُصَعُ (بُتَعُ) (٣) ، وَيُؤَكَّدُ بِـ " جُمَعَ " وَتَوَابِعِهِ مَنْ يَعْقِلُ وَغَيْرُهُ مِنَ الإِنَاثِ .

وَقِيلَ : لَيْسَ " جُمَعُ " جَمْعَ " جَمْعَاءَ " ، وَلاَ "أَجْمَعُونَ " جَمْعَ " أَجْمَعَ " بَلْ هِيَ صِيَغٌ مُرْتَجَلَةٌ مُفْرَدَةٌ تُفِيدُ مَعْنَى الْجَمْعِ ، وَتَعْرِيفُهَا (٤) كُلُّهَا بِالإِضَافَةِ الْمَنْوِيَّةِ .

قَوْلُهُ : " وَالنَّكِرَاتُ لَمْ تُؤَكَّدْ جُمَعُ " يُرِيدُ لَمْ تُؤَكَّدْ التَّأْكِيدَ الْمَعْنَوِيَّ بِهَذِهِ الأَلْفَاظِ الْمَحْصُورَةِ ، فَأَمَّا التَّأْكِيدُ اللَّفْظِيُّ فَتُؤَكَّدُ ، نَحْوُ : قَامَ رَجُلٌ رَجُلٌ ،

---

(١) جاء في التحفة الشافية لوحة ٩٤ "وليسَ جمعاء " بتأنيث " أجمع " كأحمر حمراء بل هما اسمان مرتجلان ، اتفق لفظاهما ، كما اتّفق لفظ سلمان وسلمى اتّفاقَ سكران و سكرى وليس مثلهما ؛ لأنّهما علمان ".

(٢) في (ف) " بعدها ".

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في الأصل "وتعرفها " .

وَأَمَّا قَوْلُهُم : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كُلِّ رَجُلٍ " فَهُوَ عَلَى الْمُبَالَغَةِ وَالْمَدْحِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَامِلٍ " (١) ، وَإِنَّمَا لَمْ تُؤَكَّدْ أَلْفَاظُ النَّكِرَاتِ ؛ لأَنَّ أَلْفَاظَ (التَّوْكِيدِ) مَعَارِفُ تُفِيدُ الْخُصُوصَ ، وَالنَّكِرَاتُ تُفِيدُ الشِّيَاعَ ، فَبَيْنَ هَذِهِ الأَلْفَاظِ وَبَيْنَ النَّكِرَاتِ تَنَافٍ ، وَقَالُوا : الْمُؤَكِّدُ هُوَ الْمُؤَكَّدُ فِي الْمَعْنَى ، وَالشَّيْءُ الْوَاحِدُ لاَ يَكُونُ مَعْرِفَةً نَكِرَةً فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ وَكَلامٍ وَاحِدٍ ، وَأَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ (٢) فِيمَا عُلِمَ مِقْدَارُهُ [وَ] أَنْشَدُوا (٣) :

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا (٤)

لَمَّا كَانَ مِقْدَارُ الْيَوْمِ مَعْلُومًا فَالتَّأْكِيدُ لِلْمِقْدَارِ لاَ لِنَفْسِ الْيَوْمِ .

---

(١) انظر الأصول في النحو ٢/ ٢٣ ، والإنصاف ٤٥١ المسألة ٦٣ حيث ذهب الكوفيون إلى جواز توكيد النكرة بغير لفظها إذا كانت مؤقَّتةً نحو قعدت يومًا كُلَّهُ ، ومنعه البصريُّون .

(٢) انظر الإنصاف ٤٥١ ، وابن يعيش ٣/ ٤٤ ، وشرح الكافية للرضيّ ١/ ٣٣٥ .

(٣) ساقطة من الأصل .

(٤) قائله مجهول ، وقيل : إنه مصنوع ، وقبله في العينى :

إنَّا إذا خُطَّافنا تقعقعا

وهو من شواهد الإنصاف ٤٥٤ ، وابن يعيش ٣/ ٤٥ ، ٨ ، والمقرب ١/ ٢٤٠ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٣٥ ، والعيني ٤/ ٩٥ ، والخزانة ١/ ٨٧ ، ٢/ ٣٥٧ بولاق ، والهمع ٢/ ١٥٤ ، قال البغداديّ في الخزانة ١/ ٨٧ : " إن كانت البكرةُ التي يستقى عليها من البئر فصرت بمعنى صوَّتت .. ، وإن كانت الفتية من الإبل مؤنث البكر ، وهو الفتى منها .. فصُرَّتْ بالبناء للمفعول يقال : صررت الناقة شددت عليها الصِّرارَ وهو خيط يشد فوق الخلف والتودية ، لِئَلاَّ يرضعها ولدها .. ، والتودية ، .. هى خشبة تشد على خلف الناقة .

وَالصَّحِيحُ أَنَّ " أَجْمَعَ " هُنَا بِمَعْنَى " جَمِيعٍ " وَهُوَ نَكِرَةٌ وُصِفَ بِهِ الْيَوْمُ (١) .

وَالقَطْعُ وَالعَطْفُ إِذَا أَكَّدْتَا ... امْتَنَعَا وَالنَّعْتُ إِنْ كَرَّرْتَا

أَجَزْتَ فِي الَّذِي جَعَلْتَ وَصْفَا ... اتْبَاعَهُ وَقَطْعَهُ وَالْعَطْفَا

يُرِيدُ : أَنَّ قَطْعَ أَلْفَاظِ التَّوْكِيدِ (وَعَطْفَ) (٢) بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ مُمْتَنِعَانِ ، أَمَّا امْتِنَاعُ الْقَطْعِ فِي أَلْفَاظِ التَّوكِيدِ ، فَلأَنَّ قَطْعَهَا يُخْرِجُهَا عَنْ وَضْعِهَا (٣) ؛ لأَنَّ وَضْعَهَا لِتَقْوِيَةِ مَا أَفَادَهُ اللَّفْظُ الأَوَّلُ فِي النَّفْسِ (وَتَحْقِيقِهِ)(٤) ، فَقَطْعُهَا يُخْرِجُهَا عَنْ تَحْقِيقِ مَعْنَى الأَوَّلِ وَتَمْكِينِهِ فِي نَفْسِ السَّامِعِ ، لأَنَّ مَعْنَى الْقَطْعِ أَنْ تَقْطَعَهَا عَنْ إِعْرَابِ الْمُؤَكَّدِ وَتَصْرِفَهَا عَنْهُ ، فَلَمْ تَبْقَ تَابِعَةً لَهُ فِي الإِعْرَابَ وَلاَ فِي الْمَعْنَى ، بَلْ تَصِيرُ مُسْتَقِلَّةً بِعَامِلٍ يَخُصُّهَا عَلَى انْفِرَادِهَا ، هَذَا وَجْهٌ عَامٌّ فِي جَمِيعِهَا،وَلَهُمْ تَعْلِيلٌ لَيْسَ بِعَامٍ بَلْ يَصِحُّ فِي بَعْضِهَا ، قَالُوا : لأَنَّ أَلْفَاظَ التَّوْكِيدِ مِنْهَا مَا لاَ يَلِي الْعَامِلَ (٥) ، كَـ "أَجْمَعُونَ" وَتَوَابِعِهِ إِلَى " أَبْتَعُونَ " فَتَعَذَّرَ قَطْعُهَا ، وَأَمَّا " كُلُّ " فَإِذَا أُضِيفَ إِلَى [الضَّمِيرِ] (٦) لاَ يَلِي مِنَ الْعَوَامِلِ إِلاَّ الْمَعْنَوِيَّ(٧) ، وَأَمَّا " كِلاَ ، وَكِلتَا "

---

(١) جاء في الخزانة ٢/ ٣٥٨ بولاق عن ابن جنى أن (أجمع) هنا ليست للتأكيد ولكنها مثل قولك : "أخذت المال بأجمعه " فحذف حرف الجر ، ثم أبدل الهاء ألفاً فصار أجمعًا " ، وكل ذلك – في نظرى – تكلف لا داعى له والصواب أن توكيد النكرة المحدودة جائز لصحةالسماع بذلك .

(٢) فى النسختين " وعطفها " ولعل الأولى ما أثبت .

(٣) فى الأصل " موضعها ".

(٤) فى النسختين " وتحقيقها " ولعل الأولى ما أثبت .

(٥) في (ف) " العوامل " .

(٦) في النسختين " العامل " ، والصواب ما أثبته .

(٧) انظر ص ٧٢٧ فيما مضى .

فَهِيَ مِثْلُ " كُلٍّ " فِي دُخُولِ الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ ، وَيَقِلُّ دُخُولُ العَامِلِ اللَّفْظِيِّ عَلَيْهِمَا ، نَحْوُ : الرّجُلَانِ جَاءَ كِلَاهُمَا ، وَ : مَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا ، فَأُلْحِق مَا قَلَّ أَن يَلِيَ الْعَامِلَ بِمَا امْتَنَعَ أَن يَلِيَ الْعَامِلَ .

وَالتَّعْلِيلُ الْأَوَّلُ أَشْمَلُ لِجَمِيعِهَا .

وأَمَّا الْعَطْفُ فَإِنَّمَا امْتَنَعَ الْعَطْفُ فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ لِمَا يَلْزَمُ مِنْهُ مِنْ عَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ ؛ لاتِّفَاقِ مَعْنَاهَا، وَلِأَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ نَائِبٌ عَنِ الْعَامِلِ ، وَكَمَا لاَ يَصِحُّ أَنْ يَلِينَ الْعَامِلَ فَكَذَلِكَ لاَ يَلِينَ مَا نَابَ مَنَابَهُ . ١١٦ / ب

وَالْعَطْفُ لاَ يَمْتَنِعُ فِي التَّأْكِيدِ اللَّفْظِيِّ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَلاَ يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثُمَّتَ اسْلَمِي ... ثَلَاثُ تَحِيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلَّمِي (١)

فَعَطَفَ الْفِعْلَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ ، وَالثَّالِثَ عَلَى الثَّانِي (٢) .

قَوْلُهُ: [" وَالنَّعْتُ إِنْ كَرَّرْتَا "يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ](٣) إِذَا كُرِّرَتْ وَجْهَانِ : إِتْبَاعُ الْأَوَّلِ فِي الْإِعْرَابِ ، وَذَلِكَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

---

(١) البيت لحميد بن ثور الهلالي من الشعراء المخضرمين ، وهو في ديوانه ١٣٣ برواية : " بلى فاسلمي " .
وهو من شواهد الأصول في النحو ٢/ ١٩ ، وابن يعيش ٣/ ٣٩ ، ٤١ ، وشرح اللمحة البدرية ٢٢٥/٢ ، والتبصرة ١/ ١٦٣ ، والشرح المجهول لوحة ٨٩ وفيه "ثلاث مرات " ، وهو في معجم هارون ٣٦٢ غير منسوب .

(٢) رفض ابن هشام في شرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٢٥ كون هذا البيت من التوكيد اللفظي خلافًا لأكثرهم ، لأنه " لو كان ذلك على التأكيد لكانت " تحية واحدة " مؤكدة كما في " جاء زيدٌ زيدٌ " .

(٣) في الأصل " والوصف إن كررتا يجوز في الوصف " ، وما في (ف) أدق .

أَحَدُهُمَا : بِغَيْرِ حَرْفِ الْعَطْفِ (وَهُوَ الْأَصْلُ) (١) ، نَحْوُ (٢) مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ عَاقِلٍ عَالِمٍ " .

وَالثَّانِي : بِحَرْفِ الْعَطْفِ ، نَحْوُ) (٢) " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ وَعَاقِلٍ وَعَالِمٍ ، وَلاَ تُعْطَفُ الصِّفَةُ الْأُولَى عَلَى الْمَوْصُوفِ لِمَا فِيهِ مِنْ عَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ (٢) فَلاَ يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الْأُولَى إِلاَّ إِتْبَاعُهَا ، أَوْ قَطْعُهَا (٣) دُونَ عَطْفِهَا ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ عَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ) (٢) ، فَقَوْلُهُ :

" أَجَزْتَ فِي الَّذِي جَعَلْتَ وَصْفًا إِتْبَاعَهُ وَقَطْعَهُ وَالْعَطْفَا "

(يُرِيدُ الْوَصْفَ) (١) الثَّانِي لاَ الْأَوَّلَ ؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَ لاَ يَجُوزُ فِيهِ إِلاَّ وَجْهَانِ: الْإِتْبَاعُ ، وَالْقَطْعُ ، وَيَجُوزُ فِي الثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ إِتْبَاعُهَا ، وَقَطْعُهَا ، وَعَطْفُهَا، وَلَيْسَ عَطْفُهَا عَلَى الْمَوْصُوفِ بَلْ تُعْطَفُ الصِّفَاتُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ ، وَإِنَّمَا جَازَ عَطْفُ بَعْضِ الصِّفَاتِ عَلَى بَعْضٍ ، لِأَنَّ كُلَّ صِفَةٍ مِنْهَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنًى مُغَايِرٍ لِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الصِّفَةُ الَّتِي قَبْلَهَا ، فَأَشْبَهَتِ الْأَسْمَاءَ فِي تَبَايُنِ مَدْلُولاَتِهَا فَجَازَ عَطْفُ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ .

وَأَمَّا الْقَطْعُ فَلاَبُدَّ فِيهِ مِنْ إِضْمَارٍ ، أَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى إِضْمَارِ " مُبْتَدَأٍ " وَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى إِضْمَارِ " أَعْنِي " (٤) ، وَيَجُوزُ فِي الصِّفَةِ إِذَا تَكَرَّرَتْ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ إِتْبَاعُهُمَا مَعًا، وَقَطْعُهُمَا مَعًا، وَإِتْبَاعُ الْأَوَّلِ وَقَطْعُ الثَّانِي، وَالْعَكْسُ .

---

(١) في الأصل غير واضح .

(٢) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٣) وهو أن تعرب التابع غير إعراب المتبوع ، وهى الوجه الثانى فى الصفة إذا كررت .

(٤) قال ابن القواس في شرحه ٧٦٦ « وكلاهما لا يجوز إظهاره» ، أي : لا يجوز إظهارُ المبتدأ والفعلِ " أعني " .

[العطف]

" عطف البيان "

وَالعَطفُ عطفَانِ : بَيَانٌ وَنَسَقْ　　　عَطْفُ البَيَانِ شِبْهُ نَعْتٍ قَدْ سَبَقْ
لَكِنَّهُ لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ وَلاَ　　　فِي حُكْمِ مُشْتَقٍّ فَضَاهَى الْبَدلاَ
أَكْثَرُ مَا يَكُونُ بِالأعْلاَمِ　　　وَبِالْكُنَى كَرَاهَةَ الإبْهَامِ
شَاهِدُهُ " يَا نَصرُ نَصْرٌ نَصْرًا "　　　وَالتَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ " جَرًا "

هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الرَّابِعُ مِنَ التَّوَابِعِ ، وَهُوَ " الْعَطْفُ " ، وَقَدْ قَسَّمَهُ قِسْمَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : يُسَمَّى " عَطْفَ الْبَيَانِ " وَهُوَ مَا لاَ يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ حَرْفُ عَطْفٍ ، وَالثَّانِي فِيهِ عِبَارَةٌ عَنِ الأَوَّلِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَحْتَجْ (١) إِلَى حَرْفٍ يَتَوَسَّطُ) (١) بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ ، وَلَمَّا كَانَ عَطْفُ النَّسَقِ الثَّانِي فِيهِ غَيْرُ الأَوَّلِ احْتَاجَ إِلَى حَرْفٍ يُدْخِلُهُ فِي حُكْمِ الأَوَّلِ (٢) وَإِعْرَابِهِ ، أَوْ فِي إِعْرَابِهِ لاَ فِي حُكْمِهِ .

وَالْعَطْفُ فِي اللُّغَةِ هُوَ الرُّجُوعُ ، فَكَأَنَّهُمْ رَجَعُوا إِلَى الأَوَّلِ فَجَعَلُوا الثَّانِي (شَرِيكًا لَهُ فِي الْحُكْمِ) (٢) وَالإِعْرَابِ (٣) ، هَذَا فِي النَّسَقِ .

وَأَمَّا الْبَيَانُ فَإِنَّهُم رَجَعُوا إِلَى الأَوَّلِ فَأَوْضَحُوهُ بِالثَّانِي ، قَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى الأصل غير واضح .

(٣) انظر الصحاح " عطف " .

وَلَقَــدْ أَعْطِفُهَــا كَارِهَــةً حِينَ لِلنَّفْسِ مِنَ الْمَوْتِ هَرِيرْ (١)

أَيْ : أَرْجِعُهَا ، وَقَالُوا فِي تَعْرِيفِهِ : " هُوَ الاسْمُ الْجَارِى عَلَى (الأَوَّلِ أَخَصُّ) (٢) مِنْهُ ، لِيُوَضِّحَهُ كَمَا يُوَضِّحُهُ " النَّعْتُ " (٣) . ١١٧/ أ

فَبِقَوْلِهِم " الاسْمُ " خَرَجَتِ " الصِّفَةُ " ، وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ : " الْجَارِى عَلَى الأَوَّلِ " التَّابِعُ لَهُ فِي الإِعْرَابِ ، وَقَوْلُهُم " أَخَصُّ مِنْهُ " يَخْرُجُ مِنْهُ "الْبَدلُ " فَإِنَّهُ لاَ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي أَخَصَّ مِنَ الأَوَّلِ بَلْ قَدْ يَكُونُ بِالْعَكْسِ ، وَقَوْلُهُمْ : "يُوضِّحُهُ كَمَا يُوَضِّحُهُ النَّعْتُ " يَخْرُجُ مِنْهُ التَّوْكِيدُ ، وَ عَطْفُ النَّسَقِ .

قَوْلُهُ : " عَطْفُ البَيَانِ شِبْهُ نَعْتٍ قَدْ سَبَقْ " أَيْ : قَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ – يَعْنِى ذِكْرُ النَّعْتِ (٤) .

وَوَجْهُ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَ النَّعْتِ وَبَيْنَ عَطْفِ الْبَيَانِ أَنَّ الثَّانِى يُوَضِّحُ الأَوَّلَ كَمَا فِي الصِّفَةِ (٥) ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ عَطْفِ الْبَيَانِ وَالصِّفَةِ أَنَّ الصِّفَةَ تَدُلُّ عَلَى

---

(١) قائله عمرو بن معد يكرب كما في حاشية (ف) وهو في شعره المجموع ١٠٣ ، والحماسة ١/ ١٠٦ وشرحها للمرزوقي ١٨٢ ، وشرح ابن القواس ٧٦٨ ، وفصل المقال ٣١٤ ، وفيه " حين للقوم " والتحفة الشافية لوحة ٨٩ ، يقول المرزوقي في شرحه ١٨٢ " أي:أعطف الفرس وهي كارهة في الوقت الذي تهر النفس وتضج من شدة البلوى " .

(٢) في الأصل غير واضح .

(٣) قال ابن القوَّاس في شرحه ٧٦٩ " قال الجزوليُّ : هو الاسم الجاري على اسم دونه في الشهرة ، يبينه كما يبينه النعت " ، وعرفَّه ابْنُ جِنِّى في اللمع ١٧٧ فقال " ومعنى عطف البيان أن تقيم الأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل " ، وقال ابن الأنبارى في أسرار العربية ٢٩٧ : " وهذا – أى عطف البيان – باب يترجمه البصريون ولايترجمه الكوفيون ، فاعرفه تصب إن شاء الله " .

(٤) انظر ص ٧٠٦ فيما مضى .

(٥) انظر ابن يعيش ٣/ ٧١ .

الذَّاتِ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى الَّذِي وُضِعَتْ لَهُ الصِّفَةُ ، وَأَمَّا عَطْفُ الْبَيَانِ فَيَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ مَعْنًى يَدُلُّ عَلَى مَفْهُومِ الذَّاتِ ، نَحْوُ " جَاءَنِي زَيْدٌ أَبُو عَبْدِاللَّهِ "فَإِنَّ الذَّاتَ (الَّتِي أَفَادَهَا "زَيدٌ" هِيَ الذَّاتُ) [1] الَّتِي أَفَادَهَا " أَبُو عَبْدِاللَّهِ " .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الْفَائِدَةُ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ وَالْحَالُ هَذِهِ ؟

قُلْتُ : إِذَا كَانَ لِلشَّيْءِ اسْمٌ وَكُنْيَةٌ ، أَوِ اسْمٌ وَلَقَبٌ ثُمَّ حَصَلَ اشْتِرَاكٌ فِي أَحَدِهِمَا بَيَّنْتَهُ بِالآخَرِ ، فَإِنْ حَصَلَ اشْتِرَاكٌ فِي الْكُنْيَةِ بَيَّنْتَهَا بِالاسْمِ نَحْوُ :

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ [2]

وَإِنْ وَقَعَ اشْتِرَاكٌ فِي الاسْمِ بَيَّنْتَهُ بِالْكُنْيَةِ كَمَا مَثَّلْنَا [3] ، فَقَدْ شَارَكَ عَطْفُ الْبَيَانِ الصِّفَةَ فِي إِيضَاحِ الأَوَّلِ وَبَيَانِهِ وَامْتَازَ عَنْهَا بِمَا ذَكَرْنَا ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " لَكِنَّهُ لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ وَلاَ فِي حُكْمِ مُشْتَقٍّ " أَيْ : لاَ يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى فِي مَتْبُوعِهِ كَالصِّفَةِ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ الْعَالِمُ " أَفَادَ قَوْلُكَ " الْعَالِمُ " مَجْمُوعَ أَمْرَيْنِ ، وَهُوَ الذَّاتُ وَالْمَعْنَى الَّذِي هُوَ الْعِلْمُ .

قَوْلُهُ : " وَلاَ فِي حُكْمِ مُشْتَقٍّ " يُرِيدُ أَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُشْتَقّاً

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) نسب هذا الرجز في الخزانة ٢/ ٣٥٢ بولاق إلى عبدالله ابن كيسبة النهدى ، وكيسبة اسم أمه ويقال أن اسمه عمرو من الشعراء المخضرمين ، وقيل : لأعرابي ، ونسبه ابن يعيش ٣/ ٧١ لرؤبة وهو بعيدٌ جداً حَيْثُ توجَّهَ الشاعر بكلامه هذا إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قصة مشهورة ، وليس رُؤْبَةُ من هذه الطبقة وقد مات في سنة خمس وأربعين ومائة ، وهو في أوضح المسالك ٣ / ٣٢ ، وشرح اللمحة البدرية ٢ / ٢٤١ ، والتحفة الشافية لوحة ٩٨ ، والعينى ١/ ٣٩٣ ومعاهد التنصيص ١/ ٢٧٩ .

(٣) إشارة إلى تمثيله السابق " جاءنى زيد أبو عبدالله ".

فَلاَ يَتَأَوَّلُ بِالْمُشْتَقِّ ، كَقَوْلِكَ : " جَاءَ الرَّجُلُ ذُو الْمَالِ " أَيْ : الْمُتَمَوِّلُ (١) .

قَوْلُهُ : " فَضَاهَى الْبَدَلاَ " أَيْ : أَشْبَهَهُ فِي كَوْنِهِ غَيْرَ مُشْتَقٍّ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَدَلِ فِي الْمَعْنَى مَاذَكَرَهُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَكْثَرُ مَايَكُونُ بِالأَعْلاَمِ» إِلَى آخِرِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْبَدَلَ لاَيَلْزَمُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي أَعْرَفَ مِنْ الأَوَّلِ وَلاَالْمَسَاوَاةُ بَيْنَهُمَا ، وَالْبَدَلُ قَدْ يَكُونُ الثَّانِي [فِيهِ] غَيْرَ الأَوَّلِ كَبَدَلِ الْبَعْضِ ، وَبَدَلِ الاشْتِمَالِ ، وَعَطْفُ الْبَيَانِ لَيسَ كَذَلِكَ ، وَالْبَدَلُ يَكُونَ مُضْمَراً مِنْ مُظْهَرٍ وَعَطْفُ الْبَيَانِ لَيْسَ كَذَلِكَ ، وَنَكِرَةً مِنْ مُعْرِفَةٍ ، وَعَطْفُ الْبَيَانِ لَيْسَ كَذَلِكَ .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " أَكْثَرُ مَا يَكُونُ بِالأَعْلاَمِ " عَنْ مِثْلِ قَوْلِهِمْ : " هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ " ، قَالُوا " حَدِيدٌ عَطْفُ بَيَانٍ ، وَكَذَلِكَ " هَذِهِ جُبَّةٌ صُوفٌ " .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ صِفَاتِ أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ عَطْفَ بَيَانٍ ؛ لِعَدَمِ اشْتِقَاقِهَا ، وَكَوْنِهَا مِنَ الأَسْمَاءِ الأَجْنَاسِ .

وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ عَطْفِ الْبَيَانِ وَالْبَدَلِ فِي اللَّفْظِ فَفِي مَوْضِعَيْنِ :

أَحَدُهُمَا فِي النِّدَاءِ ، وَالثَّانِي فِي اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُعَرَّفِ بِاللاَّمِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى مُعَرَّفٍ بِاللاَّمِ ثُمَّ عُطِفَ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَقَدْ ذَكَرَ الْوَجْهَيْنِ فِي قَوْلِهِ :

" يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا وَالتَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ جَرَّا " (٢)

فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ " فَضَاهَى الْبَدَلاَ " أَخَذَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَدَلِ ، أَمَّا "نَصْرُ " الأَوَّلُ فَ(مُنَادَى) (٣) مَضْمُومٌ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَعَطْفُ بَيَانٍ بِدَلِيلِ تَنْوِينِهِ

---

(١) في النسختين " المول " ، انظر ابن يعيش ٣/ ٧١ .

(٢) هذا النظم يتضمن شطرين من الشعر سيأتى بيانهما قريبًا .

(٣) سقط من (ف) .

وَلَوْ كَانَ بَدَلاً لَوَجَبَ بِنَاؤُهُ عَلَى الضَّمِّ ؛ لأَنَّ الْعَامِلَ فِي الْبَدَلِ مُرَادٌ ، وَأَمَّا ١١٧/ ب "نَصْرٌ" الثَّالِثُ فَمَنْصُوبٌ إِمَّا عَلَى الْمَصْدَرِ أي : انْصُرْ نَصْرًا ، وَإِمَّا عَطْفُ بَيَانٍ عَلَى الْمَوْضِعِ ،وَتَقُولُ : " يَا أَخَانَا زَيْدُ " بِضَمِّ " زَيْدٍ " لاَ غَيْرُ إِذَا جَعَلْتَهُ بَدَلاً مِنْ " أَخَانَا " ؛ لأَنَّ حَرْفَ النِّدَاءِ مُرَادٌ مَعَهُ ، وَإِنْ جَعَلْتَ « زَيْدًا » عَطْفَ بَيَانٍ وَجَبَ نَصْبُهُ ؛ لأَنَّ مَتْبُوعَهُ مُضَافٌ (١) ، وَالْحَقُّ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِنِّي- وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرًا - : لَقَائِلٌ " يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا (٢)

أَنَّ الثَّانِيَ تَأْكِيدٌ ؛ لأَنَّ الاسْمَ الثَّانِيَ هُوَ الأَوَّلُ لَفْظًا وَمَعْنًى (٣) .

وَإِذَا وَقَعَ اشْتِرَاكٌ فِي لَفْظِ الأَوَّلِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُبَيَّنَ بِلَفْظٍ غَيْرِهِ لَيْسَ فِيهِ اشْتِرَاكٌ ، أَمَّا أَنْ يُبَيَّنَ بِالأَوَّلِ بِعَيْنِهِ الْمُشْتَرِكِ فِيهِ فَمُحَالٌ .

---

(١) ينظر الكتاب ٢/ ١٨٤ هارون .

(٢) نسب هذا الرجز لرؤبة ، وهو في ملحقات ديوانه ١٧٤ ، وقد نسبه ابن هشام في شرح شذور الذهب ٤٣٧ لذي الرمة وليس في ديوانه

وينشد هذا البيت على ضروب ، انظرها في المقتضب ٤/ ٢٠٩ مع حاشيته للعلامة عبدالخالق عضيمة ، والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٢٠٢ .

وهو من شواهد الكتاب ٢/ ١٨٥ هارون ، وشرح شواهده للأعلم ١/ ٣٠٤ ، وشرح أبياته للنحاس١٧٦ ، والخصائص ١/ ٣٤٠ ، وابن يعيش ٢/٣ ، ٣/ ٧١ ، وأسرار العربية ٢٩٧ والعيني ٤/ ١١٦ ، والخزانة ١/ ٣٢٥ بولاق ، والإيضاح العضديّ ٢٨١ ، وإصلاح الخلل ٦٩ .

سطرن : كتبن . ويعنى بالأسطار آيات الكتاب الكريم ، ونصر هذا هو نصر بن سيار أمير خراسان ، وقال أبو عبيدة : نصر المنادى نصر بن سيار أمير خراسان ، ونصر الثاني حاجبه ونصبه على الأغراء ، يريد : يا نصر عليك نصراً ، وقالَ الزَّجَّاجُ : نصر الذى هو الحاجب بالضاد المعجمة .

(٣) نسب ابن هشام في شرح شذور الذهب ٤٣٨ هذا الرأى لابن الطراوة ثم قال : "وتابعه على ذلك المحمدان : ابنا مالك ومعطى " ، وتبعهم المؤلف أيضًا .

الْفَرْقُ الثَّانِي قَوْلُهُ :" وَالتَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ جَرًّا " احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " جَرًّا " عَنْ نَصْبِ " بِشْرٍ " فَإِنَّهُ إِذَا نُصِبَ جَازَ أَنْ يَكُونَ بَدَلاً مِنَ " الْبَكْرِيِّ " ؛ لأَنَّ مَوْضِعَهُ نَصْبٌ ، وَلأَنَّ الْبَدَلَ فِي حُكْمِ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ ، وَإِذَا كَرَّرْتَ الْعَامِلَ لم يَكُنْ فِي " بِشْرٍ "إِلاَّ نَصْبُهُ ، نَحْوُ " التَّارِكِ بِشْرًا " ، لأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ الْمُعَرَّفَ بِاللَّامِ لاَ يُضَافُ إِلَى غَيْرِ الْمُعَرَّفِ بِاللَّامِ ، إِلاَّ عِنْدَ الْفَرَّاءِ عَلَى مَا قِيلَ (١) ، قَالَ الْمَرَّارُ(٢) :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا (٣)

فَـ " بِشْرٌ " بِالجرِّ لاَ يجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِلاَّ عَطْفَ بَيَانٍ مِنْ " الْبَكْرِيِّ ، فَإِنْ نَصَبْتَهُ ـ أَعْنِي بَشْرًا – جَازَ أَنْ يَكُونَ عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى الْمَوْضِعِ مِنَ "الْبَكْرِيِّ " (وَجَازَ أَنْ يَكُونَ) (٤) بَدَلاً ، وَ (النَّاصِبُ لَهُ إِذَا كَانَ " بَشْرٌ "بَدَلاً) (٥) مُقَدَّرٌ قَبْلَهُ مُكَرَّرٌ ، لاَ (٦) " التَّارِكُ " الأَوَّلُ .

---

(١) قال ابن هشام في أوضح المسالك ٣/ ٣٧ : " وتجوزُ البَدَلِّيةُ في هذا عند الفَرَّاءِ ، لإجـازته :" الضَّارب زيد " وليس بمرضيٍّ " ، وقال المراديُّ في شرح الألفية ٣/ ١٨٩ بعد أن نسب ذلك للفَرَّاء : " وقد نقل جواز البدل في " بشر " عن الفارسيّ أيضًا » .

(٢) هو المَرَّارُ بْنُ سعيدٍ الفقعسي شاعر إسلاميٌّ من شعراء الدولة الأموية .
ترجمته في الشعر والشعراء ٢/ ٧٠٣ ، والمؤتلف والمختلف ٢٦٨ ، والخزانة ٢/ ١٩٣ بولاق) .

(٣) وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٨٢ هارون ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١/ ١٠٦ ، وشرح شواهده للأعلم ١/ ٩٣ ، وابن يعيش ٣/ ٧٢ ، ٧٤ ، والمقرب ١/ ٢٤٨ ، والتبصرة ١/ ١٨٤ ، والخزانة ٢/١٩٣ بولاق .

(٤) في الأصل "وجاز أن لا يكون " بزيادة " لا " .

(٥) سقط من (ف) ، وفي الأصل " .. إذا كان التارك بدلا " ، والصواب ما أثبتُّه .

(٦) في النسختين " إلاّ " تحريف ، قال الشَّرِيْشِيُّ في شرحه جـ٢ لوحة ٣٥ " وأنشده المبرد بالنصب على أنه بدل ، فيكون في تقدير تكرير العامل كأنه قال :" أنا ابن البكري التارك بشرا " ، ولم يتابع عليه " وجاءَ في التحفة الشافية لوحة ٩٨ " فمتى جررت بشراً تَعَيَّنَ أن يكون عطف بيان للبكريّ ولا يجوز أن يكون بدلاً لامتناع جوازِ الضارب زيد ، لأنَّه يصير التقدير أنا ابن التارك البكري بشر، فإن نصبت بشراً على محل البكريّ ، أو نصبت البكريَّ بالتارك وجب نصب بشر " .

" عطف النسق وذكر حروفه "

وَالنَّسَقُ الحَمْلُ عَلَى المَعْطُوفِ عَلَيْهِ مَعْطُوفًا بِذِي الحُرُوفِ

النَّسَقُ : التَّتَابُعُ ، يُقَالُ : " جَاءَ الْقَوْمُ عَلَى نَسَقٍ " إِذَا جَاءُوا يَتْلُو بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، وَمِنْهُ " نَسَقْتُ الدُّرَّ " إِذَا نَظَمْتُهُ ، وَالنَّسَقُ هُنَا بِمَعْنَى الْمَنْسُوقِ كَالْخَلْقِ بِمَعْنَى الْمَخْلُوقِ ، لِأَنَّ الاسْمَ الثَّانِي مَنْسُوقٌ عَلَى الْأَوَّلِ ، أَيْ : تَالٍ لَهُ .

فَإِنْ قِيلَ : فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ تُسَمَّى التَّوَابِعُ كُلُّهَا نَسَقًا ؛ لِأَنَّ الثَّانِي مِنْهَا مَنْسُوقٌ عَلَى الْأَوَّلِ ؟

قُلْتُ : التَّوَابِعُ - غَيْرَ النَّسَقِ - الثَّانِي فِيهَا هُوَ الْأَوَّلُ ، وَالشَّيْءُ لَا يَتْلُو نَفْسَهُ ، أَيْ : لَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا حَتَّى يَتْلُوَهَا ، وَلَمَّا كَانَ الثَّانِي فِي هَذَا الْبَابِ غَيْرَ الْأَوَّلِ سُمِّيَ نَسَقًا (١) ، أَيْ : الثَّانِي يَتْلُو الْأَوَّلَ بِوَاسِطَةِ حَرْفٍ .

وَ " الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ " هُوَ الْأَوَّلُ ، وَ « مَعْطُوفاً » هُوَ الثَّانِي ، وَنَصَبَهُ ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَالنَّاصِبُ لَهُ هُوَ الْمَصْدَرُ - أَعْنِي " الْحَمْلَ " - تَقْدِيرُهُ : "وَالنَّسَقُ : أَنْ تَحْمِلَ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مَعْطُوفًا " ، وَ "عَلَيْهِ " فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِـ " الْمَعْطُوفِ " لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ .

وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ تَابِعٌ ، غَيْرُ الْأَوَّلِ لَفْظًا وَمَعْنًى ، أَوْ لَفْظًا لَا مَعْنًى ، يَتْبَعُ الْأَوَّلَ (إِعْرَابًا وَحُكْماً ، أَوْ) (٢) إِعْرَابًا لَا حُكْمًا ، لَفْظًا أَوْ مَحَلاً ،

---

(١) وقد أجاب ابن يعيش ٨/ ٨٨ عن التساؤل المذكور بقوله :" قيل : لعمري لقد كان يلزم ذلك إلا أنَّهم خصُّوا هذا البابَ بهذا الاسم للفرق ، كما قالوا :" خابئة " ، لأنَّه يخبأ فيها ، ولم يقل ذلك لغيرها وكما قالوا لإناء الزُّجاج : " قارورةٌ " ؛ لأنَّ الشَّئَ يقرُّ فيها ولا يقال لكل ما استقرَّ فيه شئٌ قارورةٌ " .

(٢) سقط من (ف) .

بِتَوَسُّطِ أَحَدِ الْحُرُوفِ الْعَشَرَةِ (١) .

فَقَوْلُنَا " تَابِعٌ " يَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعُ التَّوَابِعِ ، وَقَوْلُنَا "غَيْرُ الأَوَّلِ لَفْظًا وَمَعْنًى " لِيَخْرُجَ مِنْهُ بَقِيَّةُ التَّوَابِعِ ، وَقَوْلُنَا " لَفْظًا لاَ مَعْنًى " لِيَدْخُلَ فِيهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْنَا (٢) .

فَإِنَّ الْكَذِبَ هُوَ الْمَيْنُ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ مُرَادِفٌ لَهُ لَكِنْ غَايَرَهُ فِي اللَّفْظِ .

وَقَوْلُنَا : " يَتْبَعُ الأَوَّلَ إِعْرَابًا وَحُكْمًا " لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ " قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو " ، وَقَوْلُنَا " أَوْ إِعْرَابًا لاَ حُكْمًا " لِيَدْخُلَ فِيهِ أَيْضًا مِثْلُ " قَامَ زَيدٌ أَوْ عَمْرٌو " وَ " قَامَ زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو " .

وَقَوْلُنَا " لَفْظًا " لِيَدْخُلَ فِيهِ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو " .

وَقَوْلُنَا " أَوْ مَحَلاًّ " لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ " مَرَرْتُ بِزَيدٍ وَعَمْرًا " تَعْطِفُ ١١٨/ أ "عَمْرًا " بِالنَّصْبِ عَلَى مَوْضِعِ " زَيْدٍ "(وَكَذَلِكَ "عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِ زَيْدٍ وَعَمْرٌو" ، تَرْفَعُ "عَمْرًا "عَطْفًا عَلَى مَوْضِعِ "زَيْدٍ ") (٣) ، لأَنَّهُ فَاعِلُ الْمَصْدَرِ.

---

(١) حصرها بالعشرة فيه خلاف ، انظر ابن يعيش ٨/ ٨٩ .

(٢) هذا عجز بيت لعديِّ بْنِ زَيْدٍ العباديِّ كما في شعره ١٣١ ،وصدره :

" وقدّمتِ الأديمَ لِرَاهِشَيْهِ

والراهشان : العرقان الظاهران في باطن الذراعين ، والمعنى أنَّ الزَّبَّاءَ أتت بالنطع إلى راهشي جذيمة الوضاح لما فصدتهما ويروى " وقددت الأديم " .. قددت قطعت . وألفى : وجد .

والمين : الكذب ، وقال ابن هشام في مغني اللبيب ٤٦٧ " وزعم بعضهم أن الرواية " كذبًا مبينًا " فلا عطف ولا تأكيد وهو في معاني الفراء ١/ ٣٧ ، وطبقات ابن سلام ١/ ٧٦ وشرح القصائد السبع الطوال ٢٢٩ ، ومغني اللبيب ٤٦٧ وشرح شواهده ٧٧٦ ، وشرح أبياته للبغدادي ٦/ ٩٧ ، وأمالي المرتضى ٢/ ٢٥٨ ، والمستقصى ٢/ ٢٤٣ .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

الْوَاوُ لِلْجَمْعِ بِلاَ تَرْتِيبٍ   وَ " الْفَاءُ " لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ

إِنَّمَا بَدَأَ بِالْوَاوِ ؛ لأَنَّهَا أَصْلُ حُرُوفِ الْعَطْفِ [1] ، وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لأَنَّهَا تُفِيدُ الاشْتِرَاكَ الْمُطْلَقَ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ [2] ، وَغَيْرُهَا مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ يُفِيدُ الاشْتِرَاكَ مَعَ زِيَادَةِ مَعْنًى ، كَالْفَاءِ ، وَ " ثُمَّ " ، فَإِنَّ " الْفَاءَ " تُفِيدُ الاشْتِرَاكَ الْمُتَّصِلَ الْمُتَرَتِّبَ [3] ، وَذَلِكَ اشْتِرَاكٌ خَاصٌّ .

وَأَمَّا " ثُمَّ " فَتُفِيدُ الاشْتِرَاكَ الْمُنْفَصِلَ الْمُتَرَاخِي عَنِ الأَوَّلِ ، وَذَلِكَ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى مُطْلَقِ الاشْتِرَاكِ ، فَحِينَئِذٍ مَدْلُولُ " الْوَاوِ " كَالْمُفْرَدِ ، وَمَدْلُولُ غَيْرِهَا كَالْمُرَكَّبِ ، وَالْمُفْرَدُ سَابِقٌ عَلَى الْمُرَكَّبِ ؛ لِتَوَقُّفِ الْمُرَكَّبِ عَلَى مُفْرَدَيْهِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا تُفِيدُ الْجَمْعَ الْمُطْلَقَ مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ وُجُوبُ اسْتِعْمَالِهَا فِيمَا يَمْتَنِعُ فِيهِ التَّرْتِيبُ ، وَامْتِنَاعُ اسْتِعْمَالِهَا فِيمَا يُفِيدُ التَّرْتِيبَ [4]

أَمَّا وُجُوبُ اسْتِعْمَالِهَا فِيمَا يَمْتَنِعُ فِيهِ التَّرْتِيبُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : الْمَالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَلَوْ أَوْقَعْتَ " الْفَاءَ " هُنَا لَمْ يَجُزْ ؛ لاقْتِضَاءِ كَلِمَةِ " بَيْنَ " أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ ، وَكَذَلِكَ : سَوَاءٌ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، وَلَوْ أَوْقَعْتَ " الْفَاءَ " هُنَا لَمْ يَجُزْ ؛ لأَنَّ الْمُسَاوَاةَ لاَ تَصِحُّ مِنْ وَاحِدٍ عَلَى انْفِرَادِهِ ، وَمِنْهُ " الافْتِعَالُ " نَحْوُ : اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو .

---

(١) يقول ابن يعيش ٨/ ٨٨ : " يقال : حروفُ العطفِ وحروفُ النسق ، فالعَطْفُ من عباراتِ البصريّين ، والنسق من عبارات الكوفيين " .

(٢) قال ابن هشام في مغني اللبيب ٤٦٤ " وقول بعضهم " إن معناها الجمع المطلق " غير سديد لتقييد الجمع بقيدِ الإطلاقِ ، وإنّما هي للجمع لا بقَيْدٍ " .

(٣) في (ف) " المرتب " .

(٤) قال ابن القواس لوحة ١٣٥ " ولأنّها لو كانت للترتيب مع كون الفاء وثُمَّ يدُلاّنِ عليه ، لأدّى إلى بطلان ما يَدُلُّ على الجمع من غير ترتيب مطلقًا ، ولأنه يلزم منه القول بالاشتراك ، والأصل عدمه " .

لاَ يَقَعُ فيهِ إلاَّ " الْوَاوُ " ؛ لِأنَّ الاخْتِصَامَ لاَ يَصِحُّ مِنْ وَاحِدٍ ، وَ (مِنْهُ)(١) " التَّفَاعُلُ " نَحْوُ " تَقَاتَلَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ؛ لِأنَّ التَّقَاتُلَ لاَ يَصِحُّ مِنْ وَاحِدٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ : " جَمَعْتُ زَيْداً وَعَمْراً " وَلاَ يَصِحُّ [دُخُولُ] (٢) " الْفَاءِ " هُنَا لِتَعَذُّرِ الْجَمْعِ بِدُونِ شَيْئَيْنِ .

وَأَمَّا السَّمَاعُ فَتَرَكْنَاهُ ؛ لِشُهْرَتِهِ فِي الْقُرْآنِ (٣) ، وَالشِّعْرِ (٤) .

وَلِذَلِكَ (٥) لاَ يَصِحُّ دُخُولُ " الْوَاوِ " فِي جَوَابِ الشَّرْطِ لِوُقُوعِ الْجَوَابِ عَقِيبَ الشَّرْطِ ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " الْوَاوُ لِلْجَمْعِ بِلاَ تَرْتِيبٍ " .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ " لَمَّا كَانَ التَّرْتِيبُ قَدْ يَكُونُ مُتَّصِلاً وَمُنْفَصِلاً ، وَ " الْفَاءُ " لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ " يُرِيدُ بِالتَّعْقِيبِ أَنَّ الثَّانِيَ يَعْقِبُ الْأَوَّلَ لاَ يَنْفَصِلُ عَنْهُ ، وَلِذَلِكَ تَقَعُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ سَبَبٌ فِي جَوَابِهِ وَالْمُسَبَّبُ لاَ يَتَخَلَّفُ عَنْ سَبَبِهِ ، وَتَقَعُ مَعَ " إِذَا " الَّتِي لِلْمُفَاجَأَةِ نَحْوُ " خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ " لِاتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَعْنَى ، وَهُوَ عَدَمُ التَّرَاخِي ،وَقِيلَ :

---

(١) فى (ف) " كذلك " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) جاء منه قوله تعالى :﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٩٠ : " ولا خلاف في تقديم الركوع على السجود ، فقد جاء استعمالها في غير الترتيب والأصل في الاستعمال الحقيقة " .

(٤) نحو قول أبي النجم :
تعله من جانب وتنهله .
قال ابن يعيش ٨/ ٩٢ " والعلل لا يكون إلا بعد النهل .. ، فلو كانت الواو تقتضي الترتيب كالفاء لكان العطف باطلاً .

(٥) ف (ف) « وكذلك » ، وهذا هو الموطن الذي يمتنع استعمالها فيه .

"الفَاءُ" فِي قَوْلِكَ : " خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ "زَائِدَةٌ [1] ؛ لإفَادَتِهِمَا جَمِيعًا مَعْنًى وَاحِدًا وَهُوَ التَّعْقِيبُ ، لأنَّ الْمُفَاجَأةَ عَقِيبَ الْخُرُوجِ بِلاَ فَصْلٍ ، وَكَذَا إِذَا اجْتَمَعَا فِي جَوَابِ الشَّرْطِ ، فَقِيلَ : " الْفَاءُ " زَائِدَةٌ ، وَقِيلَ : " الْفَاءُ " هِيَ الْجَوَابُ وَلَيْسَتْ زَائِدَةً ، فَالتَّعْقِيبُ لاَزِمٌ لِلْفَاءِ لاَ يَتَخَلَّفُ عَنْهَا وَإِنْ تَخَلَّفَتْ عَنِ الْعَطْفِ ، قَالَ الزَّجَّاجُ [2] : مَعْنَى الْفَاءِ التَّفَرُّقُ عَلَى مُوَاصَلَةٍ ، يُرِيدُ أَنَّ الثَّانِيَ عَقِيبَ الأوّلِ مِنْ غَيْرِ تَرَاخٍ .

وَ « ثُمَّ » لِلْمُهْلَةِ ، أَمَّا « حَتَّى »　　فَمِثْلُ : صُمْتُ الدَّهْرَ حَتَّى السَّبْتَا

الْفَاءُ ، وَثُمَّ ، وَحَتَّى " مُشْتَرِكَاتٌ فِي اقْتِضَاءِ التَّرْتِيبِ ، فَالثَّانِي بَعْدَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الأحْرُفِ بَعْدَ الأوّلِ لَفْظًا وَمَعْنًى ، وَالأوّلُ فِيهَا مُقَدَّمٌ عَلَى الثَّانِي لَكِنَّ تَرْتِيبَ الْفَاءِ مُتَّصِلٌ ، أَيْ : أَنَّ الثَّانِيَ عَقِيبَ الأوّلِ بِلاَ مُهْلَةٍ [3] ، وَأَمَّا تَرْتِيبُ " ثُمَّ " فَفِيهِ مُهْلَةٌ وَتَرَاخٍ عَنِ الأوّلِ ، قَالَ سِيبَوَيْهِ : " إِذَا قُلْتَ : ١١٨/ ب مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ثُمَّ عَمْرٍو [4] فَالْمُرُورُ هُنَا مُرُورَانِ " يُرِيدُ أَنَّ الْمُرُورَ بِعَمْرٍو لَمْ يَقَعْ إِلاَّ بَعْدَ (انْقِضَاءِ) [5] الْمُرُورِ بِالأوّلِ وَانْقِطَاعِهِ ، فَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ الأخْفَشُ : [6]

---

(١) نسب هذا الرأى للمازنى والفارسي وجماعة ، كما في مغنى اللبيب ٢٢١ .

(٢) ذكره ابن القَّواس في شرحه لوحة ١٣٦ منسوبًا إليه ،وذكر معنى (الفاء) هذا في اللمع لابْنِ جِنِّي ١٧٨ من غير عزو .

(٣) انظر ذلك فى الكتاب ٣/ ٤٢ ، ٤/ ٢١٦ ، والمقتضب ١/ ١٣٨ ،ومغنى اللبيب ٢١٤ .

(٤) في النسختين " مررت بزيد وعمرو " تحريف صوابه من الكتاب ١/ ٤٣٨ هارون ، ونص الكتاب هو " ومن ذلك مررت برجل ثم امرأة ، فالمرور ههنا مروران ، وجعلت "ثم " الأول مبدوءاً به وأشركت بينهما في الجر " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) راجع مغنى اللبيب ١٥٨ ، فهو منسوب إليه وإلى الكوفيين

أُرَانِي إِذَ مَا بِتُّ بِتُّ عَلَى هَوىً   فَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيًا (١)

فَأَدْخَلَ " الْفَاءَ " عَلَى "ثُمَّ " مَعَ اخْتِلاَفِهِمَا فِي التَّعْقِيبِ وَالْمُهْلَةِ وَالتَّرَاخِي، فَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَرْفَيْنِ عَلَى بَابِهِ ، أَمَّا " ثُمَّ " فَتُفِيدُ التَّرَاخِي ، وَأَمَّا " الْفَاءُ "فَتُفِيدُ التَّعْقِيبَ ((٢) لَكِنَّ :"ثُمَّ " تُفِيدُ التَّرَاخِي فِي الْمَعْنَى ، وَأَمَّا " الْفَاءُ " فَتُفِيدُ التَّعْقِيبَ) (٢) فِي لَفْظِ الْمُتَكَلِّمِ وَحُكْمِهِ، وَذَلِكَ لأَنَّ إِصْبَاحَهُ غَادِيًا مُتَرَاخٍ عَنْ مَبِيتِهِ ، وَأَمَّا إِخْبَارُهُ بِالأَمْرَيْنِ فَلَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا مُتَرَاخِيًا عَنِ الآخَرِ ، لَكِنَّهُ عَقِيبَهُ ، وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَكَم مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ (٣) .

فَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّ الإِهْلاَكَ يَكُونُ بَعْدَ مَجِيءِ الْبَأْسِ ، وَمَجِيءُ الْبَأْسِ يَكُونُ مُتَقَدِّمًا عَلَى الإِهْلاَكِ وَذَلِكَ يُنَافِي التَّرْتِيبَ الْمُدَّعَى فِي " الْفَاءِ " .

قُلْتُ : لَمَّا أَهْلَكَهَا أَخْبَرَ عَقِيبَ ذَلِكَ بِلاَ مُهْلَةٍ ، بِمَجِيءِ الْبَأْسِ وَالْحُكْمِ بِهِ، وَقِيلَ الْمُرَادُ بِأَهْلاَكِهَا إِرَادَةُ ذَلِكَ ، أَيْ : وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَرَدْنَا إِهْلاَكَهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا عَقِيبَ الإِرَادَةِ .

---

(١) هذا البيت ضمن قصيدة في شرح ديوان زهير ٢٨٥ ، وقال ثعلب في شرحه للديوان ٢٨٤ : " فقال زهير في ذلك – وزعم بعض الناس أنها لصرمة ابن أبي أنس الأنصاري "، وفي الهامش " قال الأصمعي : وليست لزهير " وروى بعضهم البيت :

"أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هوىً   فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا "

وهو في ابن الشجرى ٢/ ٣٢٦ ، وابن يعيش ٨/ ٩٦ ، ومغنى اللبيب ١٥٩ ، وشرح شواهده ٢٨٤ وشرح أبياته للبغدادى ٣/ ٣٦ ، وفيه قال :" قال النيلى : جمع في هذا البيت بين الفاء وثم وبينهما تناف لما تقتضيه الفاء من الاتصال وثم من الانفصال ، فقد قيل : إن الفاء زائدة ، والذى أراه أنها للترتيب المتصل في الحكم ، كأن الشاعر أخبر بالحكم الثاني عقب إخباره بالحكم الأول بلا مهلة ، وإن كان بين الحكمين فى الوجود مهلة وتراخ " ، وهذا النقل من التحفة الشافية لوحة٢٠٠ .

(٢) سقط من (ف) ، انتقال نظر .

(٣) سورة الأعراف : ٤ .

فَقَدْ حَصَلَ أَنَّ تَرْتِيبَ الْفَاءِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْوُجُودِ ، وَإِمَّا فِي الْحُكْمِ، أَيْ : فِي الإِخْبَارِ عَنِ الشَّيْءِ .

وَأَمَّا " حَتَّى " فَتَرْتِيبُهَا بِلاَ مُهْلَةٍ كَالْفَاءِ ، وَإِنَّمَا اقْتَضَتِ التَّرْتِيبَ ؛ لأَنَّ شَرْطَهَا فِي الْعَطْفِ أَنَّ مَا بَعْدَهَا جُزْءٌ مِمَّا قَبْلَهَا ، وَجُزْءُ الشَّيْءِ مُتَّصِلٌ بِهِ لاَ يَنْفَصِلُ عَنْهُ ، فَالتَّرَاخِي مُصَادِمٌ لِمَعْنَاهَا ، إِذْ كَانَ مَعْنَاهَا الْغَايَةَ ، وَغَايَةُ الشَّيْءِ طَرَفُهُ ، وَطَرَفُ الشَّيْءِ غَيْرُ مُنْفَصِلٍ عَنْهُ ، وَمِنْ هُنَا يُفْهَمُ مِنْهَا مَعْنَى " التَّعْظِيمِ " (أَو التَّحْقِيرِ) (١) ، لأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا ابْتُدِئَ مِنْ طَرَفِهِ الأَعْلَى فَطَرَفُهُ الأَدْنَى غَايَتُهُ وَبِالْعَكْسِ ، فَإِذَا قُلْتُ : " مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ " فَالأَنْبِيَاءُ غَايَةُ النَّاسِ ، إِذَا ابْتَدَأْتَ مِنَ الطَّرَفِ الأَدْنَى ، فَإِذَا قُلْتَ :" قَدِمَ الحَاجُّ حَتَّى الْمُشَاةُ " فَالمُشَاةُ غَايَةُ الحَاجِّ إِذَا ابْتَدَأْتَ بِالطَّرَفِ الأَعْلَى ، وَالطَّرَفُ الأَخِيرُ - الَّذِي هُوَ النِّهَايَةُ - إِمَّا أَنْ يَكُونَ جُزْءًا يَنْتَهِي بِهِ الشَّيْءُ كَالرَّأْسِ فِي قَوْلِهِمْ : " أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا " ، وَيَجُوزُ فِي هَذَا الْعَطْفُ وَالْجَرُّ وَالرَّفْعُ (٢) ، وَكَقَوْلِهِ : " حَتَّى السَّبْتَا " ؛ فَإِنَّهُ جُزْءٌ من الدَّهْرِ انْتَهَى كَمَالُ الصَّوْمِ بِهِ ، وَإِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ عِنْدَهُ كَقَوْلِهِمْ : نِمْتُ البَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ ، وَهَذَا يَمْتَنِعُ فِيهِ الْعَطْفُ ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ بِجُزْءٍ مِمَّا قَبْلَهُ بَلْ هُوَ مُلاَقٍ لآخِرِ جُزْءٍ مِمَّا قَبْلَهُ بِغَيْرِ فَصْلٍ ، وَالْمُلاَقِي لِلْجُزْءِ

---

(١) فى النسختين "أو التحصين " وهو تحريف لاشك فيه بدليل ما بعده من التمثيل ، قال الرماني في معاني الحروف ١١٩ : " لأنها تدل على التعظيم والتحقير ، تقول في التعظيم :" مات الناس حتى الأنبياء والملوك " ، وتقول في التحقير : " وصل الحاج حتى المشاة والصبيان والنساء " ، واشترط ابن يعيش ٨/ ٩٦ للعطف بها أن يكون فيما بعدها تحقير أو تعظيم ، وقال "لو قلت " رأيت القوم حتى زيداً "، وكان زيدٌ غير معروف بحقارة أو عظم لم يجز " .

(٢) انظر ذلك فى أسرار العربية ٢٦٨ .

الأخير غَيْرُهُ ، فَلِهَذَا ٱمتَنَعَ ٱلعَطْفُ فِى ٱلمُلاقِى ولم يَمْتَنِعْ فِي ٱلجُزْءِ ٱلأخيرِ . وَإِنَما شُرِطَ فِيهَا عَطْفُ الأعْلَى عَلَى الأدْنَى وَالعَكْسُ لِتَحْصُلَ ٱلمُغَايَرةُ بَيْنَ المَعْطُوفِ وَالمَعْطُوفِ عَلَيْهِ .

فَإِن قُلْتَ : فَٱلجُزءُ غَيْرُ الكُلِّ .

قُلْتُ : الكُلُّ إِنَّمَا يَتَحقَّقُ كَونُهُ كُلاًّ بِمَجْمُوعِ أَجْزَائِه ، فَعَطْفُ جُزْءِ الشَّيْءِ عَلَى كُلِّهِ يَقْتضِى أَن يَكُونَ ٱلجُزْءُ المَعْطُوفُ دَاخِلاً فِي ٱلمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ كُلُّهُ ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي عَطفَ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ ، وَٱلجَوابُ أَنَّ ٱلكُلَّ وَٱلجُزْءَ أَمْرٌ إِضَافِيٌّ فَلاَ يَتَحقَّقُ الجُزْءُ إلاَّ بِٱعْتِبَارِ ٱلكُلِّ .

وَإِذَا عَطَفْتَ بِ " حَتَّى " عَلَى مَجْرُورٍ أَعَدْتَ حَرْفَ ٱلجَرِّ [فِي] (١) ٱلمَعْطُوفِ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيدٍ حَتَّى بِعَمْروٍ ، لِيَحْصُلَ ٱلفَرْقُ بَيْنَ الجَارَّةِ وَالعَاطِفَةِ .

وَتَدْخُلُ عَلَى ٱلمُضْمَرِ المَرْفُوعِ وَالمَنْصُوبِ المُنْفَصِلَيْنِ ، وَلاَ تَدْخُلُ عَلَى ١١٩ / أ
المَجْرُورِ؛ إِذْ لاَ مُنفَصِلَ لَهُ ، تَقولُ : " قَامَ النَّاسُ حَتَّى نَحْنُ " ، وَ "أَكْرَمَ الأَمِيرُ النَّاسَ حَتَّى إِيَّانَا " .

وَ "أَوْ" وَ "إِمَّا" فِيهِمَا مَشْهُور الشَّكُّ وَالإِبهامُ وَالتخْيِيرُ

"إِمَّا " ، وَ " أَوْ " يُفِيدَانِ ثَلاثَةَ مَعَانٍ ، وَهِي الشَّكُّ ، والإِبْهَامُ فِي ٱلخَبَرِ ، وَالتَّخْيِيرُ فِي الطَّلَبِ، أَيْ: ٱلأَمْرُ وَالنَّهْيُ .

وَلِـ " أَوْ " (٢) مَعَانٍ غَيْرُ الثَّلاثَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا (لَكِنَّ هَذِهِ الثَّلاثَةَ هِيَ أَشْهَرُ مَعَانِيهَا) (٣) ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " فِيهِمَا مَشْهُور (٤) "

---

(١) في الأصل " « على » .

(٢) في (ف) " ولها " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) انظر مغنى اللبيب ٨٧ ، وأمالي المرتضى ٢/ ٥٤ .

أَمَّـا " الشَّكُّ " فَـهُوَ اْستِـوَاءُ اْلـمُـجَوَّزَيْنِ مِنْ غَيْـرِ تَرْجِـيحٍ لأِحَـدِهِمَـا عَلَى اْلآخَرِ، فَإِنْ رَجَحَ أَحَدُهُمَا فَالَّراجِحُ ظَنٌّ ، وَالمَرْجُوحُ وَهْمٌ ، فَاْلوَهْمُ أَضْـعفُ مِنَ الشَّكِّ (١) وَالظَّنُّ أَقْوَى مِنَ الَّشكِّ) (١) .

وَ " أَوْ " ، وَ "إِمَّا " لأِحَدِ الشَّيْئَيْنِ لاَ بِعَيْنِه ، بِدِلِيلِ قَوْلِكَ : " زَيدٌ أَوْ عَمْرٌو قَامَ ، وَلاَ يَجُوزُ " قَامَا "

وَالشَّكُّ تَارَةً يَكُونُ مِنَ اْلمَـتَكَلِّمِ فَـيَشُكُّ اْلمَـخَـاطَبُ بِشَكِّهِ ، وَقَدْ يَكُونُ مِنَ اْلمـخَـاطَبِ وَحْدَهُ وَيَكُونُ اْلمُتَكَلِّمُ غَيْـرَ شَـاكٍّ ، بَل يُرِيدُ أَنْ يُبْـهِمَ عَلَى اْلمُـخَـاطَبِ لِمَصْلَحَةٍ يَرَاهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَرسَلْنَاهُ إِلَى مِـائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ (٢) فَالشَّكُّ فِي حَقِّ اْلبَارِىءِ مُحَالٌ ، فَيَتَعَيَّنُ اْلإِبهَامُ ، وَقِيلَ : " أَو " فِي الأيَةِ لِلشَّكِّ وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى اْلمُخَاطَبِينَ ، وَالتَّقْدِيرُ : لَوَ رَأَيْتُمُوهُمْ لَقُلْتُمْ : إِنَّهُمْ مِائَةُ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ، وَمِنْهُم مَنْ جَـعَلَ "أَوْ " فِي الآيَةِ بِمَـعْنَى " الْوَاوِ " (٣) ، وَلَيْسَ بِشَـيءٍ ؛ لِحُصُولِ اْلإِبْهَامِ فِي قَوْلِهِ : " وَيَزِيدُونَ " ، فَإِنَّ الزِّيَادَةَ غَيْرُ مُبَيَّنَةٍ كَمِّيَّتُهَا .

وَهَهُنَا سُؤَالٌ ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ : " يَزِيدُونَ " عَلَى أَيِّ شَيْءٍ هُوَ مَعْطُوفٌ ؟ فَلاَ يَجُوزُ أَنْ يُعْطَف عَلَى " أَرْسَلْنَاه " ؛ لأَنَّهُ مَاضٍ ، والْمُضَارِعُ لاَ يُعْطَفُ عَلَى اْلمَاضِي ، وَلاَ عَلَى " مِائَةٍ " ؛ لأِنَّ حَرْفَ اْلجَرِّ لاَ يُقَدَّرُ دُخُولُهُ عَلَى الفِعْلِ .

وَاْلجَوَابُ : أَنَّ " يَزِيدُونَ " فِـي مَوْضِـعِ رَفْـعٍ خَبَرُ مُبْتَدأٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ :

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) سورة الصافات : ١٤٧ .

(٣) ذهب إلى هذا بعضُ الكوفيّينَ وجماعة من البصريين منهم الجَرْمِيُّ كما في الهمع ٢/ ١٣٤ ، ومغنى اللبيب ٨٨ ، وأبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ ٢١٤ .

" أَوْ هُمْ يَزِيدُونَ " (١) ، وَ "أَوْ" هُنَا قَدْ عَطَفَتْ جُمْلَةً اسْمِيَّةً عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ وَذَلِكَ جَائِزٌ، لاتِّفَاقِ كُلٍّ مِنْهُمَا فِي مُطْلَقِ اسْمِ الْجُمْلَةِ ، وَقَدْ يُبْهِمُ الْمُتَكَلِّمُ كَلامَهُ ؛ لِقِلَّةِ الفَائِدَةِ وَإِنْ كَانَ عَارِفًا بِمَا يَقُولُ ، كَقَوْلِ لَبِيدٍ (٢) :

وَهَلْ أَنَا إِلاَّ مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ

وَقَدْ يَكُونُ " أَوْ " لِلتَّفْصِيلِ ، كَقَوْلِكَ : كُنْتُ بِالْبَصْرَةِ آكُلُ السَّمَكَ أَوِ التَّمْرَ ، وَلَمْ يَكُنِ الْقَائِلُ شَاكًّا فِي أَحَدِهِمَا لَكِنْ أَرَادَ بِهِ : كَانَ يَأْكُلُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي وَقْتٍ عَلَى انْفِرَادِهِ وَلَمْ يَجْمَعْ بَيْنَهُمَا ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَقَالُوا : لَنَا ثِنْتَانِ لاَبُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلاَسِلُ (٣)

فَقَالَ : " لاَبُدَّ مِنْهُمَا " ثُمَّ أَتَى بِـ " أَوِ " الْمُفِيدَةِ لأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ،وَذَلِكَ تَنَاقُضٌ فِي الظَّاهِرِ .

وَأَقُولُ : إِنَّهُ أَرَادَ : لاَبُدَّ مِنْ مَجْمُوعِهِمَا ، يُرِيدُ : القَتْلَ وَالأَسْرَ ، ثُمَّ إِنَّهُ فَصَّلَ بِالنَّظَرِ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ ، فَإِنَّهُ لاَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مَقْتُولاً مَأْسُورًا حِينَ كَوْنِهِ مَقْتُولاً ، بَلْ لاَ يَقَعُ فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى انْفِرَادِهِ إِلاَّ أَحَدُ الأَمْرَيْنِ، إِمَّا الْقَتْلُ وَهُوَ الَّذِي كَنَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ :" صُدُورُ رِمَاحٍ " أَوِ الأَسْرُ وَهُوَ الَّذِي كَنَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ " أَوْ سَلاَسِلُ " .

---

(١) انظر المحتسب ٢/ ٢٢٦ فما بعدها .

(٢) الديوان ٢١٣ ، وصدره :

تمنى ابنتاى أن يعيش أبوهما

وهو في ابن يعيش ٨/ ٩٩ ، ومغنى اللبيب ٧٤١ ، وابن الشجرى ٢/ ٣١٧ والمرتضى ٢/ ٥٥ وشذور الذهب ١٧٠ ، والخزانة ٤/ ٤٢٤ ، ٢/ ٢١٩ بولاق ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٧٠ .

(٣) البيت لجعفر بن على الحارثيّ .

وهو من شواهد مغنى اللبيب ٩٢ ، والهمع ٢/ ١٣٤ ، وشرح الحماسة للمرزوقى ٤٥ . أشرعت : هيئت للطعن .

وَأَمَّا مَجِيئُهَا لِلتَّخْيِيرِ فَفِي الأَمْرِ ، نَحْوُ " اضْرِبْ زَيْداً أَوْ عَمْرًا " ، وَ " خُذْ دِرْهَماً أَوْ دِينَارًا " ، فَإِنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ ، وَلاَ يَجُوزُ فِعْلُهُمَا جَمِيعًا .
وَقَدْ تَكُونُ لِلإِبَاحَةِ فِيمَا (كَانَ)[1] أَصْلُهُ مُبَاحًا ، كَقَوْلِكَ : تَعَلَّمْ فِقْهًا أَوْ نَحْوًا " ، فَإِنَّهُ إِنْ تَعَلَّمْ أَحَدَهُمَا فَقَدِ امْتَثَلَ ، وَإِنْ تَعَلَّمْهُمَا كَانَ أَبْلَغَ بِخِلاَفِ الأَوَّلِ ، فَإِنَّ الضَّرْبَ إِيلاَمٌ وَذَلِكَ مَحْظُورٌ فِي الأَصْلِ إِلاَّ بِإِذْنٍ شَرْعِيٍّ ، وَكَذَلِكَ مَالُ الْغَيْرِ مَحْظُورٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُورًا ﴾ [2] ١١٩ / ب
فَمَعْنَاهُ : لاَ تُطِعْ أَحَدَ هَذَيْنِ الصِّنْفَيْنِ ، وَإِذَا مُنِعَ مِنْ طَاعَةِ كُلِّ وَاحِدٍ وَجَبَ الْمَنْعُ مِنْ طَاعَتِهِمَا مَعاً [إِذْ طَاعَتُهُمَا مَعًا] [3] تَتَوَقَّفُ عَلَى طَاعَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

وَمَتَى وَقَعَتْ " أَوْ " عَقِيبَ النَّهْيِ وَجَبَ اجْتِنَابُ الأَمْرَيْنِ ، إِذْ لاَ يَتَحَقَّقُ اجْتِنَابُ أَحَدِهِمَا لاَ بِعَيْنِهِ إِلاَّ بِاجْتِنَابِهِمَا مَعًا .

وَأَمَّا " إِمَّا " فَهُوَ مِثْلُ " أَوْ " وَلَكِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ الشَّكَّ فِي « أَوْ » يَسْرِي مِنْ آخِرِ الْكَلاَمِ إِلَى أَوَّلِهِ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " قَامَ زَيْدٌ " كَانَ عَلَى لَفْظِ الْيَقِينِ فَإِذَا أَتَيْتَ بِـ "أَوْ" سَرَى الشَّكُّ مِنْ آخِرِ الكَلاَمِ إِلَى أَوَّلِهِ ، وَأَمَّا " إِمَّا " فَإِنَّكَ تَبْتَدِئُ بِهَا شَاكًّا مِنْ أَوَّلِ كَلاَمِكَ وَلاَبُدَّ مِنْ تَكْرِيرِهَا أَوْ وُقُوعِ " أَوْ " بَعْدَهَا .

وَقِيلَ : إِنَّ " إِمَّا " لَيْسَتْ حَرْفَ عَطْفٍ [4] ؛ لأَنَّهَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَحَرْفُ الْعَطْفِ لاَ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، فَلاَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ "إِمَّا "

---

(١) سقط من (ف) .
(٢) سورة الإنسان : ٢٤ .
(٣) تكملة يوجبها المقام .
(٤) القائل هو أبو علي الفارسي كما في الإيضاح العضدي ٢٨٩ ، والرماني في معاني الحروف ١٣١ والمثال له قولك :" ضربت إما زيداً وإما عمرا" .

ٱلأُولَى حَرْفَ عَطْف لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلاَ جَائِزٌ أَن تَكُونَ الثَّانِيَةُ حَرْفَ عَطْف ؛ لأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى ٱلأُولَى بِٱلْوَاوِ وَٱلْعَاطِفُ لاَيَكُونُ مَعطُوفاً ؛ لأَنَّ ٱلْمَعْطُوفَ غَيْرُهُ ، وَقَدْ حَقَّقْتُ الكَلاَمَ فِيهَا خُصُوصًا فِي هَذَا ٱلموضعِ فِي " شَرْحِ ٱلْكَافِيَةِ " (١) .

وَيَكُونُ " أَوْ " لِلتَّقْسِيمِ كَقَوْلِكَ : " لاَ يَخْلُو الشَّيْءُ مِنْ أَنْ يَكُونَ جَوْهَراً أَوْ عَرَضاً (٢) .

وَ" أَمْ " كَـ« ٱلذِّنَ » أَمْ أَقَامَا ... وَ" لَكِنِ" اسْتَدْرِكْ بِهَا ٱلْكَلاَمَا

هَذَانِ يَعْطِفَانِ مَا لَم يُفْصَلاَ ... وَبَلْ " لاضْرَابٍ عَنِ اسْمٍ أُوَّلاَ

وَ« لاَ » بِعَكْسِهَا ، فَهَذِي عَشَرَهْ ... تُوجِبُ عَطْفَ ٱلْكَلِمِ ٱلْمُؤَخَّرَهْ

عَلَى ٱلَّتِي مِن قَبْلِهَا فَاجْعَلْ لَهَا ... إِعْرَابَهَا حَتَّى تَكُونَ مِثْلَهَا

ٱعْلَمْ أَنَّ " أَمْ " تُشَارِكُ "أَوْ" ، وَ" إِمَّا " فِي إِفَادَتِهَا أَحَدَ الأَمْرَيْنِ مُبْهَمًا ، وَٱلْفَرْقُ بَيْنَ " أَمْ " وَ " أَوْ " وَ " إِمَّا " فِي الاسْتِفْهَامِ أَنَّ السَّائِلَ بِـ " أَوْ " جَاهِلٌ بِثُبُوتِ أَحَدِ ٱلأَمْرَيْنِ ، فَإِذَا قَالَ : " أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَوْ عَمْرٌو ؟ فَجَوَابُهُ لاَ ، أَوْ نَعَمْ ، كَأَنَّهُ قَالَ : " أَعِنْدَكَ أَحَدُهُمَا " ؟ فَإِذَا قِيلَ لَهُ : نَعَمْ فَقَدْ عُلِمَ أَنَّ عِنْدَهُ أَحَدَهُمَا لَكِنْ لاَ بِعَيْنِهِ فَيَسْأَلُ عَنِ التَّعْيِينِ بِـ " أَمْ " فَيَقُولُ بَعْدَ ذَلِكَ : أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو " ؟ فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَيُّهُمَا عِنْدَكَ " ؟ فَجَوَابُهُ " زَيْدٌ " ، أَوْ " عَمْرٌو" وَلاَ يُجَابُ بِـ " لاَ " ، وَلاَ بِـ " نَعَمْ " ، فَالسَّائِلُ بِـ " أَمْ " عَالِمٌ بِثُبُوتِ أَحَدِ الأَمْرَيْنِ لاَ عَلَى التَّعْيِينِ ، وَالسَّائِلُ بِـ " أَوْ " جَاهِلٌ بِثُبُوتِ أَحَدِهِمَا .

---

(١) قال في التحفة الشافية لوحة ٢٠١ " وحال " إما " كحال " أو " فيما ذكرنا إلا " أنها أقعد في الشك من "أو " ، لأنك تبتدئ بها شاكاً ، وأما "أو "فيمضي صدرالكلام على لفظ اليقين ثم يدركه الشك ب " أو " فيعود الشك سارياً من آخر الكلام إلى أوله " .

(٢) في (ف) " عرضا أو جوهراً " ، وجوهر كل شئ : ما خلقت عليه جبلته .
والعرض : ما يوجد في حامله ، ويزول عنه من غير فساد حامله ، ومنه ما لا يزول عنه ، فالزائل منه كصفرة اللون وحركة المتحرك ، وغير الزائل كسواد القار والغراب ، أفاد ذلك صاحب اللسان في مادتي " جهر " ، و " عرض " وللتفصيل في معنيهما فلسفياً ينظر فى كتاب الحروف للفارابي ٩٥ – ١٠٥ .

ولِـ " أَمْ " مُشَارَكَةٌ مَعَ " لَكِنْ " وَلِذَلِكَ قَالَ : " هَذَانِ يَعْطِفَانِ مَا لَمْ يُفْصَلاَ " أَيْ : مَا لَمْ يَقَعْ بَعْدَهُمَا جُمْلَةٌ ؛ فَإِنَّ الْجُمْلَةَ كَلاَمٌ مُسْتَقِلٌّ لا يَتَّصِلُ بِمَا قَبْلَهُ ، فَإِذَا وَقعَ بَعْدَهُمَا مُفْرَدٌ كَانَا مُتّصِلَيْنِ لاَ مُنْفَصِلَيْنِ ، وَمَعْنَى الاتّصَالِ فِي " أَمْ " أَنْ يَقَعَ بَعْدَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ يَلِيهَا أَحَدُ الْمُسْتَوِيَيْنِ بَعْدَ ثُبُوتِ أَحَدِهِمَا عِنْدَ السَّائِلِ ، وَنَعْنِي بِالْمُسْتَوِيَيْنِ أَنْ يَلِيَ " أَمْ " مِنْ نَوْعِ مَا وَلِيَ " الْهَمْزَةَ ، كَقَوْلِهِ : أَأَذَّنَ أَمْ أَقَامَا ؟ فَوَلِيَ " أَمْ " فِعْلٌ كَمَا وَلِيَ " الْهَمْزَةَ " فِعْلٌ ، وَكَذَلِكَ " أَزَيداً ضَرَبْتَ أَمْ عَمْراً؟ فَوَلِيَ " أَمْ " اسْمٌ كَمَا وَلِيَ " الْهَمْزَةَ " اسْمٌ ، وَلِذَلِكَ لاَ يَجُوزُ : ١٢٠/أ أَرَأَيْتَ زَيْداً أَمْ عَمْراً " فَلاَبُدَّ فِي وُقُوعِهِمَا مُتَّصِلَةً مِنْ أَن يَقَعَ بَعْدَهَا أَحَدُ الأَمْرَيْنِ ، وَالآخَرُ يَقَعُ بَعْدَ الْهَمْزَةِ بِلاَ فَصْلٍ ، وَقِيلَ : شَرْطُ كَوْنِهَا مُتَّصِلَةً أَنْ تَقَعَ بَعْد هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ ، وَيَكُونُ الْحُكْمَانِ فِيهَا عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ، كَقَوْلِهِ : أَأَذَّنَ أَمْ أَقَامَا؟ وَالأَذَانُ وَالإقَامَةُ حُكْمَانِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ، أَيْ : فِعْلاَنِ مُسْنَدَانِ إِلَى فَاعِلٍ وَاحِدٍ ، أَوْ يَكُونُ حُكْمٌ وَاحِدٌ عَلَى شَيْئَيْنِ ، نَحوُ : أَزَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمْروٌ ؟ ، فَـ " قَامَ " حُكْمٌ وَاحِدٌ عَلَى شَيْئَيْنِ ، وَهُمَا " زَيدٌ ، وَعَمْرٌو " ، أَيْ : فِعْلٌ (وَاحِدٌ) (١) قَدْ أُسْنِدَ إِلَى اسْمَيْنِ وَلاَبُدَّ مِنْ مُرَاعَاةِ التَّسْوِيَةِ كَمَا ذَكَرنَا ، وَعِبْرَةُ الْمُتَّصِلَةِ أَنَّكَ إِذَا أَسْقَطْتَهَا مِنَ الكَلاَمِ ثُمَّ حَذَفْتَ الْهَمْزَةَ وَالْمَعْطُوفَ مَعَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ حَسُنَ مَوْضِعَ الْجَمِيعِ " أَيٌّ " إِذَا (٢) قُلْتَ : أَزَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمْروٌ ؟ ، وَلَوْ قُلْتَ : أَيُّ هَذَيْنِ قَامَ ؟ لَحَسُنَ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " فإذا " .

وَمِنَ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَ " أَمْ " وَ " لَكِنْ " أَنَّ " لَكِنْ " إِذَا عَطَفْتَ بِهَا مُفْرَدًا عَلَى مُفْرَدٍ لاَ يُعْطَفُ بِهَا إلاَ بَعْدَ حَرْفٍ مَخْصُوصٍ وَهُوَ حَرْفُ النَّفْي كَمَا أَنَّ "أَمْ " لاَ يُعْطَفُ بِهَا مُتَّصِلَةً إلاَ بَعْدَ حَرْفٍ مَخْصُوصٍ وَهُوَ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ .

وَأَمَّا " لَكِنْ " ، وَ " لاَ " ، وَ " بَلْ " فَإِنَّهَا أَخَوَاتٌ فِي إِثْبَاتِ أَحَدِ الأَمْرَيْنِ مُعَيَّناً ، أَمَّا " لَكِنْ " ، وَ " بَلْ " فَإِنَّهُمَا يُثْبِتَانِ الْحُكْمَ لِلثَّانِي ، وَأَمَّا " لاَ " [فَبِعَكْسِهِمَا] (١) أَيْ: بِعَكْسِ " بَلْ " ، وَ " لَكِنْ " .

وَقَوْلُهُ : " وَلاَ " بِعَكْسِهَا أَيْ : بِعَكْسِ " بَل " ، وَإِذَا كَانَتْ " لاَ " بِعَكْسِ «بَلْ» كَانَتْ بِعَكْسِ " لَكِنْ " لِمُوَافَقَةِ " بَلْ " لِـ " لَكِنْ " (٢) فِي إِثْبَاتِ الْحُكْمِ لِلثَّانِي ، وَإِنَّمَا خَصَّ الْعَكْسَ بِـ " بَلْ " دُونَ " لَكِنْ " ؛ لأَنَّ "بَلْ" فِي الْعَطْفِ أَعَمُّ مِنْ [لَكِنْ] (٣) ، إِذِ الْعَطْفُ بِـ " بَلْ " يَكُونُ بَعْدَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ " لَكِنْ " وَ " بَلْ " أَنَّ " لَكِنْ " لاتَعْطِفُ إلاَّ بَعْدَ النَّفْيِ ، نَحْوُ: مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو " وَإِنَّمَا لَمْ تَعْطِفْ إلاَّ بَعْدَ النَّفْيِ ؛ لأَنَ الْمُرَادَ بِهَا عَطْفُ الْمُفْرَدِ ، ووَضْعُهَا عَلَى مُخَالَفَةِ مَا قَبْلَهَا لِمَا بَعْدَهَا ، وَلِذَلِكَ جَعَلُوا " إِلاَّ "فِي الاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ بِمَعْنَى " لَكِنْ " ، وَإِذَا كَانَتْ لِعَطْفِ الْمُفْرَدِ وَالْمُفْرَدُ لاَ يَكُونُ نَفْيًا ، لأَنَّ النَّفْيَ إِنَّمَا يَكُونُ (لِلنِّسْبَةِ) (٤) ، وَهِيَ - أَعْنِي النِّسْبَةَ - لاَ تَصِحُّ إلاَّ بَيْنَ شَيْئَيْنِ ، إِمَّا مُبْتَدَأٌ (وَ)(٥) خَبَرٌ ، وَإِمَّا فِعْلٌ وَفَاعِلٌ ، وَذَاكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْجُمْلَةِ وَمَا

(١) في الأصل " فبعكسها " .

(٢) في (ف) " لموافقة بل لكن " .

(٣) في الأصل " ذلك " .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) في الأصل " أو " .

بَعْدَهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا في الْعَطْفِ ـ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُثْبَتاً ، وَإِذَا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مُفْرَدًا مُثْبَتاً ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا مَنْفِيًّا ، ضَرُورَةَ أَنَّ الاسْتِدْرَاكَ لاَ يَتَحَقَّقُ إِلاَّ بَيْنَ مُخْتَلِفَيْنِ(١) .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ " بَلْ " وَ " لَكِنْ " أَنَّ " بَلْ " يَكُونُ مَا بَعْدَهَا مُخَالِفاً لِمَا قَبْلَهَا وَمُوَافِقاً لَهُ بِخِلاَفِ " لَكِنْ " فَإِنَّ الْمُخَالَفَةَ فِيمَا قَبْلَهَا لِمَا بَعْدَهَا وَاجِبَةٌ (٢) ، وَأَمَّا " بَلْ " فَإِمَّا أَنْ تَعْطِفَ بِهَا مُفْرَداً عَلَى مُفْرَدٍ ، أَوْ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ ، فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا مُفْرَدًا عَلَى مُفْرَدٍ ، فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا مُوجَباً ، نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُوٌ " كَانَ الْكَلاَمُ مُوجَبًا ، أَى : أَنَّهُمَا جَمِيعًا قَدْ " قَامَا " ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا نَفْيٌ " كَانَ الْكَلاَمُ مُحْتَمِلاً لِلأَمْرَيْنِ ، نَحْوُ " مَا جَاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُوٌ " ، إِنْ (٣) شِئْتَ قَدَّرْت نَفْياً ، أَيْ : (بَلْ) (٤) مَا جَاءَنِي عَمْرُوٌ " ، وَإِنْ شِئْتَ إِثْبَاتًا أَيْ : بَلْ جَاءَنِي عَمْرُوٌ ، فَالاسْتِدْرَاكُ [فِي] (٥) نَفْيِ الثَّانِي مِنْ حَرْفِ

---

(١) اختلف النحاة في العطف بـ " لكن " ، فأجاز الكوفِّيونَ العطفَ بها في الإيجاب ، نَحْوُ " أتاني زَيْدٌ لكن عَمْروٌ " ، وذهب البَصْرِيُّونَ إلى أنَّه لا يجوز العطف بها في الإيجاب ، ولِكُلِّ فريقٍ حُجَجُه وشواهِدُهُ ، انظر الإنصاف ٤٨٤ المسألة ٦٨ .

(٢) في الأصل " واجب " .

(٣) في النسختين " وَإِنْ " بالواو والصوابَ إسْقَاطُهَا .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) سقط من الأصل .

النَّفْيِ وَالْفِعْلِ جَمِيعاً ، فَكَأَنَّكَ لَمْ تُضْرِبْ عَنِ الأَوَّلِ عَلَى انْفِرَادِهِ ، بَلْ مَعَ انْضِمَامِ الثَّانِي إِلَيْهِ ، وَالاسْتِدْرَاكُ فِي إِثْبَاتِهِ مِنَ الْفِعْلِ وَحْدَهُ ، فَكَأَنَّكَ أَضْرَبْتَ عَنِ الأَوَّلِ فَقَطْ (١) .

وَقِيلَ : إِنَّ مَا بَعْدَ " بَلْ " مُتَحَقِّقٌ مُوجَبٌ ، سَوَاءٌ كَانَ بَعْدَ النَّفْيِ أَوِ الإِثْبَاتِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ النَّصْبُ فِيمَا بَعْدَ " بَلْ " فِي الْعَطْفِ عَلَى خَبَرِ ١٢٠/ب "مَا" الْحِجَازِيَّةِ نَحْوُ " مَازَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِداً ، بَلْ يَجِبُ رَفْعُ « قَاعِد » خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، وَيَبْطُلُ عَمَلُ " مَا " فِيهِ ، وَإِنْ عَطَفْتَ بِـ " بَلْ " جُمْلَةً فَهِيَ لِلانْتِقَالِ مِنْ قِصَّةٍ إِلَى قِصَّةٍ ، وَقَدْ يُرَادُ بِهَا تَرْكُ الأَوَّلِ لاَ (نَفْيُهُ) (٢) ، بَلْ تَرْكُهُ وَالأَخْذُ فِيمَا هُوَ أَهَمُّ .

وَأَمَّا " لاَ " فَهِيَ تَنْفِي عَنِ الثَّانِي مَا ثَبَتَ لِلأَوَّلِ ، نَحْوُ "قَامَ زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو .

" وَقَوْلُهُ :" فَهَذِي عَشَرَةٌ " أَيْ : هَذِهِ عَشَرَةُ الأَحْرُفِ الَّتِي هِيَ حُرُوفُ الْعَطْفِ .

قَوْلُهُ : " تُوجِبُ عَطْفَ الْكَلِم الْمُؤَخّرَهْ " أَيْ : الْكَلِمُ الَّتِي بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ؛ لأَنَّهَا مُؤَخَّرَةٌ عَمَّا قَبْلَهُ .

قَوْلُهُ : " عَلَى الَّتِي مِنْ قَبْلِهَا " أَيْ:عَلَى الْكَلِمِ الَّتِي مِنْ قَبْلِهَا .

قَوْلُهُ : " فَاجْعَلْ لَهَا " أَيْ : لِلْكَلِمِ الْمُؤَخَّرَةِ .

قَوْلُهُ : "إِعْرَابَهَا" أَيْ : إِعْرَابَ الْكَلِمِ الْمُقَدّمَةِ الَّتِي قَبْلَ حَرْفِ الْعَطْفِ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَهَا ، يَعْنِي فِي الإِعْرَابِ الْخَاصِّ لاَ فِي مُطْلَقِ الإِعْرَابِ .

---

(١) ما ذكره المؤلف هنا هو مذهب المبرد الذى يجيز في " بل " إذا وقعت بعد نفي أو نهي أن تنقل حكم النفي والنهي لما بعدها مخالفًا الجمهور الذين يرون أنَّ " بَلْ " إذا وقعت بعد النفي أو النهي فهي لتقرير حكم الأوَّل وجعل ضده لما بعدها ، قال ابن مالك : " وما جوَّزَهُ مخالفٌ لاستعمال العرب "أفاده المرادي في الجني الدَّانى ٢٣٦ (بل) ، وانظر مغنى اللبيب ١٥٢ .

(٢) في (ف) "يفيد " تحريف .

وَاعْلَمْ أَنَّ " الْوَاوَ " ، وَ" الْفَاءَ " ، وَ" ثُمَّ " ، وَ" حَتَّى " هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ تُشْرِكُ الثَّانِيَ فِي حُكْمِ الْأَوَّلِ وَإِعْرَابِهِ ، وَأَمَّا "أَوْ" ، وَ" إِمَّا " ، وَ" أَمْ " فَهِيَ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ (مُبْهَماً ، وَأَمَّا " لَكِنْ " ، وَ" بَلْ " وَ" لاَ " ، فَهِيَ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ) [(١)] عَلَى التَّعْيِينِ ، فَمُشَارَكَةُ الثَّانِي لِلْأَوَّلِ فِي هَذِهِ السِّتَّةِ [فِي الإِعْرَابِ][(٢)] لاَ فِي الْحُكْمِ غَالِباً ، وَلِذَلِكَ قَالَ " فَاجْعَلْ لَهَا إِعْرَابَهَا " ، لِيَدْخُلَ فِيهِ جَمِيعُ الْحُرُوفِ وَلَمْ يَقُلْ " حُكْمَهَا " ، وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " غَالِبًا " عَنْ " بَلْ " ، فَإِنَّ فِيهَا خِلاَفًا هَلِ الْأَوَّلُ ثَابِتٌ مَعَ الثَّانِي أَمْ لاَ ؟

[العامل فى المعطوف]

وَاخْتَلَفُوا فِي الْعَامِلِ فِي الْمَعْطُوفِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الْعَامِلُ فِيهِ الْعَامِلُ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِتَوَسُّطِ حَرْفِ الْعَطْفِ [(٣)] ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ حُذِفَ حَرْفُ الْعَطْفِ [(٤)] لاَخْتَلَّ الْعَامِلُ فِي الْمَعْطُوفِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الْعَامِلُ الْحَرْفُ بِحَسَبِ النِّيَابَةِ عَنِ الْعَامِلِ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِدَلِيلِ عَدَمِ ظُهُورِ الْعَامِلِ مَعَهُ [(٥)] ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ [(٦)] فَهُوَ عَطْفُ فِعْلٍ عَلَى فِعْلٍ ، لاَ أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْعَامِلِ وَحَرْفِ الْعَطْفِ .

---

(١) سقط من (ف) زلة نظر .

(٢) تكملة يستقيم بها النص .

(٣) قال بذلك سيبويه وجماعة من البصريين ، انظر ابن يعيش ٨/ ٨٨ ، ٨٩ .

(٤) في النسختين " الجرّ " .

(٥) قد أفسد ابن الخباز في شرحه لوحة ٦٤ هذا الرأى فقال :
«وهذا فاسد؛ لأنه قد ذُكرَ معَهُ كثيرًا ، كقوله تعالى : " قُلْ أطيعوا اللّهَ وأطيعوا الرسولَ " .
وقد عَقّب عليه المؤلِّف – كما سترى – من أنَّ العطفَ في الآية من باب عطف الفعلِ على الفعلِ ، لا أنَّهُ جمع بَيْنَ العاملِ وحرفِ العَطْفِ» .

(٦) سورة النور : ٥٤ .

وَمِنْهُم مَنْ قَالَ : الْعَامِلُ مُقَدَّرٌ بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ (١) ، وَقَدْ أَبْطَلُوهُ بِمِثْلِ قَوْلِهِمْ : " تَضَارَبَ زَيدٌ وَعَمْرٌو " .

وَ " أَمْ " بِهِ اسْتَفْهِمْ ، وَ " بَلْ " مَعْنَاهُ (٢) فِي « إِنَّهَا لإِبِلٌ أَمْ شَاهُ »

"أَمْ " عَلَى ضَرْبَيْنِ : مُتَّصِلَةٌ ، وَقَدْ ذُكِرَتْ بِشُرُوطِهَا ، وَمُنْفَصِلَةٌ وَهِيَ الَّتِي بِمَعْنَى " بَلْ " وَ " الْهَمْزَةِ " (أَيْ) (٣) أَنَّهَا تُفِيدُ مَعْنَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَرْفَيْنِ ، وَهُوَ الإِضْرَابُ وَالاسْتِفْهَامُ ، وَتَقَعُ " أَمِ " الْمُنْفَصِلَةُ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ وَبَعْدَ الْخَبَرِ ، أَمَّا الاسْتِفْهَامُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : هَلْ قَامَ زَيدٌ أَمْ عَمْرٌو ؟ فَمَتَى وَقَعَ بَعْدَ "أَمْ " جُمْلَةٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا فَهِيَ الْمُنْقَطِعَةُ (٤) ، وَإِنَّمَا وَجَبَ أَنْ تَكُونَ مُنْفَصِلَةً إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْجُمْلَةُ ، لأَنَّ الْمُتَّصِلَةَ فِي تَأْوِيلِ " أَيٍّ " وَهُوَ مُفْرَدٌ فَيَكُونُ خَبَرُهُ مُفْرَداً ؛ لأَنَّهَا سُؤَالٌ عَنْ أَحَدِ الأَمْرَيْنِ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا " قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا " [احْتِرَازًا "] (٥) مِنْ قَوْلِكَ : " أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ " ؟ فَإِنَّ بَعْدَهَا جُمْلَةً لَكِنَّهَا فِي تَأْوِيلِ الْمُفْرَدِ ، لأَنَّ الْفِعْلَ فِيهَا مُسْنَدٌ إِلَى مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ الْوَاقِعُ بَعْدَ الْهَمْزَةِ ، أَيْ :أَنَّ فَاعِلَ الْفِعْلَيْنِ وَاحِدٌ .

---

(١) نسبه ابن يعيش ٨/ ٩٨ لأبي عليٍّ الفارسيِّ وابن جِنِّي ، وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٦١/١ .

(٢) في الشرح المجهول لوحة ٩٣ " قوله :" وبل معناه " فيه نظر ، فإن " أم " هاهنا معناها معنى " بل " والهمزة جميعاً ، لا معنى " بل " وحدها ، وقد ذكرنا تمثيله وتقديره ، وقد يقع في بعض النسخ بدل هذا البيت :

وأمْ بمعنى بَلْ وهَمْزٌ جاءوا   به كمثل إِبِلٌ أَمْ شاءُ

وهذه النسخة أقرب إلى الصواب " ، وهي النسخةُ الَّتي أعتمدها الشَّرِيْشيُّ في شرحه ٢ لوحة ٤ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) وهي المنفصلة أيضاً .

(٥) في الأصل "احتراز " بالرفع .

وَمَتَى وَقَعَتْ "أَمْ" بَعْدَ " هَلْ " فَهِيَ الْمُنْقَطِعَةُ ، نَحْوُ " هَلْ زَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمْرٌو " ؟ لأَنَّ الْهَمْزَةَ أَوْسَعُ مَجَالاً مِنْ " هَلْ " بِدَلِيلِ وُقُوعِهَا تَوْبِيخاً وتَسْوِيَةً[1] ، وَ " هَلْ " لاَ تَقَعُ هَذَا الْمَوْقِعَ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَطَرَبًا وَأَنْتَ قِنَّسْرِيٌّ [2]

فَأَتَى بِالْهَمْزَةِ لِلتَّوْبِيخِ ، وَلَوْ أَتَى بِـ " هَلْ " فَقَالَ : هَلْ تَطْرَبُ وَأَنْت١٢١/ أ كَبِيرٌ؟ عَلَى إِرَادَةِ التَّوْبِيخِ لَمْ يَجُزْ .

وَأَمَّا وُقُوعُهَا بَعْدَ الإِثْبَاتِ فَهُوَ كَقَوْلِ الْعَرَبِ : " إِنَّهَا لإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ " [3] تَقْدِيرُهُ " بَلْ أَهِيَ شَاءٌ " ؟ فَمَا بَعْدَ " أَمْ " الْمُنْفَصِلَةِ كَلاَمٌ تَامٌّ ، وَلِذَلِكَ قَدَّرُوا أَنَّ قَوْلَهُمْ : " شَاءٌ " خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ .

فَمَا بَعْدَ " أَمِ " الْمُتَّصِلَةِ [4] مَعَ مَا قَبْلَهَا كَلاَمٌ وَاحِدٌ ، وَمَا بَعْدَ " أَمِ " الْمُنْفَصِلَةِ مَعَ مَا قَبْلَهَا كَلاَمَانِ ، وَسُمِّيَتْ مُنْفَصِلَةً لاَنْفِصَالِهَا مِمَّا قَبْلَهَا خَبَراً كَانَ أَوِ اسْتِفْهَاماً .

---

(١) قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقيّ فترد لمعان أخر بحسب المقام ، انظر ذلك في مغنى اللبيب ٢٤ ، والجنى الدانى ٣١ ، وفيه " تقع همزة التسوية بعد " سواء " ، و " ليت شعرى " ، و " ما أبالى " ، و " ما أدرى " .

(٢) هذا الرجز للعجاج ، وهو في ديوانه ٣١٠ .

وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٣٨ ، ٣/ ١٧٦ هارون ، والأعلم عليه ١/ ١٧٠ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافى ١/ ١٥٢ ، والمقتضب ٣/ ٢٢٨ ، ٢٨٩ ، والإيضاح العضدى ٢٩٢ ، والفصول الخمسون ١٩٧ ، والتبصرة ١/ ٤٧٣ ، والمقرب ٢/ ٤ .

(٣) في الشرح المجهول لوحة ٩٥ " كأن هذا القائل لما رآها من بعيد اعتقد أنها إبل ، فأخبر بذلك ، ثم عرض له الشكُّ ، فقالَ : أمْ شاء ، أيْ : بل أهِيَ شاء ، فأضرب عن إخباره الأول ، ثُمَّ شرع في الاستفهام عن غيره " ، وانظر هذا القول في الكتاب ٣/ ١٧٢ هارون ، والإيضاح العضديّ ٢٩١

(٤) في (ف) « المنفصلة » .

قَـوْلُهُ : " وَ بَـلْ " مَـعْنَـاهُ " إِنَّمَـا كَـانَتْ بِمَـعْنَى " بَـلْ " ؛ لِأَنَّ فِي " أَمْ " رُجُوعاً عَنِ الْكَلَامِ الْمُتَقَدِّمِ ، كَمَا فِي " بَـلْ " ، فَلِذَلِكَ قَـالَ " وَ " بَـلْ " مَعْنَاهُ ، وَلَـمْ يُرِدْ أَنَّ مَا بَعْدَ " أَمْ " مُتَحَقِّقٌ كَتَحَقُّقِ (١) مَا بَعْدَ " بَلْ " لَكِنَّ مَا بَعْدَهَا مُنْقَطِعٌ [ممَّا](٢) قَبْلَهَا كَمَا فِي " بَلْ " ، وَلِذَلِكَ سَمَّوْهَا " الْمُنْقَطِعَةَ " كَمَا قَالُوا " الْمُنْفَصِلَةُ " فَقَدْ أَفَادَتْ " أَمْ " مَا تُفِيدُهُ " الْهَمْزَةُ " مِنَ الاسْتِفْهَامِ وَمَا تُفِيدُهُ " بَلْ " مِنَ الْإِضْرَابِ ، فَهِيَ تُعْطِي مَعْنَى الْحَرْفَيْنِ مَعاً ، فَمَا بَعْدَ (" أَمْ ") (٣) هَذِهِ سُؤَالٌ مُسْتَأْنَفٌ كَاسْتِئْنَافِ الْكَلَامِ بَعْدَ " بَلْ " فِي الْجُمَلِ ، وَقَدْ تَقَعُ الْمُنْقَطِعَةُ بَعْدَ الْهَمْزَةِ بِشَرْطِ وُقُوعِ الْجُمْلَةِ بَعْدَهَا ، نَحْوُ " أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَمْ عِنْدَكَ عَمْرٌو " ؟ ، وَكَذَا إِذَا قُلْتَ : أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو " ؟ فِي اخْتِيَارِ الْكَلَامِ ، أَيْ : فِي غَيْرِ الشِّعْرِ ، فَهِيَ مُنْقَطِعَةٌ ؛ لِأَنَّ الْمُتَّصِلَةَ مُعَادِلَةٌ لِلْهَمْزَةِ أَيْ : يَقَعُ بَعْدَهَا مِثْلُ مَا يَقَعُ بَعْدَ الْهَمْزَةِ مِنْ فِعْلٍ ، أَوِ اسْمٍ ، أَوْ ظَرْفٍ ، وَهِيَ مَعْنَى الْمُعَادَلَةِ ، وَالْمُعَادَلَةُ مِنْ قَوْلِهِمْ : عِدْلُ الشَّيْءِ وَهُوَ نَظِيرُهُ ، فَمَعْنَى كَوْنِهَا مُعَادِلَةً لِلْهَمْزَةِ أَنَّهَا نَظِيرَتُهَا فِيمَا يَقَعُ بَعْدَهَا ، فَاعْرِفْهُ ! .

وَالْوَاوُ تَخْتَصُّ بِهَا الْمُفَاعَلَةْ   نَحْوُ الْمُضَارَبَةِ وَالْمُقَاتَلَـهْ

الْمُفَاعَلَةُ لَا تَصِحُّ إِلَّا مِنِ اثْنَيْنِ، نَحْوُ " قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْراً ، وَضَارَبَ زَيْدٌ بَكْراً "

فَإِنْ قُلْتَ : لَا حَاجَةَ بِالْمُفَاعَلَةِ إِلَى الْوَاوِ .

---

(١) في النسختين " لتحقق " باللام ، والصواب ما أثبته ، وهو مستفاد من شرح السيرافي على الكتاب انظر حاشية الكتاب ٣/ ١٧٢ هارون .

(٢) في الأصل " كما " تحريف .

(٣) سقط من (ف) .

قُلْتُ : لاَبُدَّ هُنَا مِنْ حَذْفٍ ، لأَنَّ قَوْلَكَ : " ضَارَب زَيْدٌ عَمْرًا " تَقْدِيُرُه " وَضَارَب عَمْروٌ زَيْدًا ، فَكَأَنَّهُ قَالَ تَخْتَصُّ بِهَا الْمُفَاعَلَةُ فِي الْمَعْنَى [(١)] ، وَلِهَذَا أَنْشَدُوا :

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا [(٢)]

بِنَصْبِهِمَا ، لأَنَّ التَّقْدِيرَ " سَالِمَتِ الْقَدَمُ الْحَيَّاتِ ، وَسَالَمَتِ الْحَيَّاتُ الْقَدَمَ ، وَلَولاَ تَقْدِيرُ الْعَطْفِ بِالْوَاوِ لَمْ يَصِحَّ هَذَا الْبَيْتُ ، وَلاَ يَصِحُّ هُنَا إِلاَّ الْوَاوُ ؛ لأَنَّ الْمُسَالَمَةَ لاَ تَتَحَقَّقُ بِوَاحِدٍ .

فَقَوْلُهُ : " نَحْوُ الْمُضَارَبَةِ وَالْمُقَاتَلَهْ " صَحِيحٌ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِالْمُفَاعَلَةِ " التَّفَاعُلَ " نَحْوُ " تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْروٌ " ؛ لأَنَّ " التَّفَاعُلَ " يَلْزَمُهُ " الْمُفَاعَلَةُ " ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يُوجَدُ بِوُجُودِهَا وَيَنْتَفِي بِانْتِفَائِهَا ، أَلاَ تَرَى أَنَّ " ضَارَبَ " بِزِيَادَةِ " التَّاءِ " تَصِيرُ " تَفَاعَلَ "فَلَوْ فَرَضْنَا عَدَمَ " فَاعَلَ " لَمْ يُوجَدِ " التَّفَاعُلُ " ، وَكَذَلِكَ " افْتَعَلَ " تَخْتَصُّ بِالْوَاوِ ، نَحْوُ " اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو " .

وَكَذَلِكَ " بَيْنَ "[(٣)] لاِقْتِضَائِهَا التَّفْرِيقَ حِسًّا ، وَالْوَاحِدُ لاَ يَصِحُّ التَّفْرِيقُ فِيهِ حِسًّا ، فَتَقُولُ : الْمَالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْروٍ .

---

(١) هذا رد على ابن الخباز الذى يقول في شرحه ٣٨٩ : " وقوله : المفاعلة ليس بجيد ، لأنها تصح من فاعل واحد ، كقولك : ضارب زيد عمراً ، والمذكور في هذا الباب التفاعل والافتعال ، كقولك : تقاتل بكر وأخوك ، واصطلح عبدالله ومحمد " .

(٢) سبق تخريجه صـ ٤١٧ .

(٣) سقط من (ف) .

[العطف على المضمر المرفوع المتصل]

وَالْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ إِنْ وَصَلْتَهُ فَاعْطِفْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا أَكَّدْتَهُ
كَمِثْلِ سِرْنَا نَحْنُ وَالْغُلاَمُ وَلاَ تَسِرْ أَنْتَ وَلاَ الأَقْوَامُ

احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ " الْمُضْمَرُ " عَنِ الْمُظْهَرِ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ " الْمَرْفُوعُ " عَنِ الْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ " إِنْ وَصَلْتَهُ " عَنِ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ .

فَبِهَذِهِ [١] الشُّرُوطِ الثَّلاَثَةِ يَجِبُ أَنْ يُؤَكَّدَ الْمَعْطُوفُ (عَلَيْهِ) [٢] لاَ ١٢١/ ب مُطْلَقاً ، بَلْ بِشَرْطِ عَدَمِ الْفَصْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُضْمَرِ نَحْوُ " قُمْتُ الْيَوْمَ وَزَيْدٌ " لِقِيَامِ الْفَصْلِ بِالْيَوْمِ مَقَامَ التَّوْكِيدِ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : " فَاعْطِفْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا أَكَّدْتَهُ " مَعَ عَدَمِ الْفَصْلِ وُجُوباً ، وَمَعَ الْفَصْلِ جَوَازاً .

وَإِنَّمَا لَمْ يُعْطَفْ عَلَيْهِ إِلاَّ بِالتَّوْكِيدِ بِمُضْمَرٍ مُنْفَصِلٍ ؛ لأَنَّ الْمُضْمَرَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَارِزاً ، أَوْ مُسْتَتِراً فِي الْفِعْلِ ، فَإِنْ كَانَ بَارِزاً فِي اللَّفْظِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ جُزْءِ الْفِعْلِ أَيْ : بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْفِعْلِ لِشِدَّةِ امْتِزَاجِهِ بِالْفِعْلِ ، وَلِذَلِكَ يَسْكُنُ لَهُ آخِرُ الْفِعْلِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ، فَإِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ كُنْتَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَدْ عَطَفَ اسْماً عَلَى بَعْضِ حُرُوفِ الْفِعْلِ ، وَعَطْفُ الاسْمِ (عَلَى جُمْلَةِ الْفِعْلِ) [٣] مُمْتَنِعٌ فَمَا ظَنُّكَ بِالْعَطْفِ عَلَى مَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ جُزْءٍ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ مُسْتَتِراً فِي الْفِعْلِ وَلَيْسَ لَهُ فِي اللَّفْظِ حَظٌّ امْتَنَعَ الْعَطْفُ عَلَيْهِ؛لأَنَّهُ فِي الظَّاهِرِ عَطْفُ اسْمٍ عَلَى فِعْلٍ[٤] فَوَجَبَ التَّأْكِيدُ بِالْمُضْمَرِ

---

(١) فى الأصل " فهذه " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى (ف) " على الفعل " .

(٤) انظر المقتصد ٩٥٨ .

الْمُنْفَصِلِ وَإِنَّمَا كَانَ مُنْفَصِلاً لِتَعَذُّرِ اتِّصَالِهِ ؛ لاتِّصَالِ الضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ بِالْفِعْلِ فَعُلِمَ بِالتَّأْكِيدِ أَنَّ الْعَطْفَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الضَّمِيرِ ضَرُورَةَ أَنَّ الْفِعْلَ لاَ يُؤَكَّدُ بِالاسْمِ فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ التَّأْكِيدُ لِلاسْمِ الْمُضْمَرِ ، وَلأَنَّ التَّأْكِيدَ لُغَةً هُوَ : التَّقْوِيَةُ فَقَوِيَ الضَّمِيرُ بِالتَّأْكِيدِ بِالْمُضْمَرِ الْمُنْفَصِلِ ، فَصَحَّ الْعَطْفُ عَلَيْهِ كَالْمِثَالَيْنِ اللَّذَيْنِ مَثَّلَ بِهِمَا ، وَإِنَّمَا مَثَّلَ [ب](١) مِثَالَيْنِ وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى مِثَالٍ وَاحِدٍ ؛ لأَنَّهُ مَثَّلَ بِمَا فِيهِ الْمُضْمَرُ بَارِزٌ ، وَبِمَا فِيهِ الْمُضْمَرُ مُسْتَتِرٌ ، وَهُوَ الأَخِيرُ مِنَ الْمِثَالَيْنِ .

فَقَوْلُهُ : " سِرْنَا " فِعْلٌ وَفَاعِلٌ ، وَ " نَحْنُ " تَأْكِيدٌ لِلْفَاعِلِ ، وَ " أَنْتَ فِي قَوْلِهِ : " وَلاَ تَسِرْ أَنْتَ " تَأْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِّ .

وَيَجُوزُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ (٢) الْعَطْفُ بِغَيْرِ تَوْكِيدٍ ، وَاحْتَجُّوا بِالسَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ ، أَمَّا الْقِيَاسُ فَإِنَّهُ تَابِعٌ كَالتَّوْكِيدِ وَالْبَدَلِ ، فَيَجُوزُ مِنْ غَيْرِ تَوْكِيدٍ .

وَالْجَوَابُ أَمَّا التَّوْكِيدُ فَإِنَّ مِنْهُ مَا لاَ يُؤَكَّدُ فِيهِ الْمُضْمَرُ الْمُتَّصِلُ الْمَرْفُوعُ إِلاَّ بَعْدَ أَنْ يُؤَكَّدَ بِمُنْفَصِلٍ ، وَهُوَ التَّأْكِيدُ بِالْعَيْنِ وَالنَّفْسِ ، وَيَأْتِي ذِكْرُهُ ، وَأَمَّا بَابُ الْبَدَلِ فَإِنَّ الثَّانِيَ هُوَ الْمَقْصُودُ ، وَالأَوَّلُ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ ، وَالْمُطَّرَحُ لاَ يُؤَكَّدُ ، [وَأَيْضًا] (٣) فَإِنَّ التَّأْكِيدَ وَالْبَدَلَ الثَّانِي مِنْهُمَا هُوَ الأَوَّلُ ، فَجَازَ بِخِلاَفِ الْعَطْفِ ؛ لأَنَّ الثَّانِيَ غَيْرُ الأَوَّلِ .

وَأَمَّا السَّمَاعُ الَّذِي احْتَجُّوا بِهِ فَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا ﴾ (٤) .

---

(١) في الأصل " مثالين " ، ولم ترد في (ف) ، والتكملة لاستقامة النص .

(٢) راجع الإنصاف ٤٧٤ المسألة ٦٦ حيث مذهب البصريين والكوفيين .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سورة الأنعام ١٤٨ .

وَبِقَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ (١) :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الْمَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ (٢)

وَالْجَوَابُ عَنِ الآيَةِ أَنَّ الْفَصْلَ بِـ " لاَ " سَدَّ مَسَدَّ التَّوْكِيدِ بِطُولِ الْكَلاَمِ بِهِ (٣) ، وَالْجَوَابُ عَنِ الْبَيْتِ أَنَّهُ شَاذٌّ ، (هَذَا) (٤) مَعَ إِمْكَانِ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ لِلْحَالِ لاَ لِلْعَطْفِ ، وَ " زُهْرٌ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " تَهَادَى " خَبَرُهُ ، وَأَصْلُهُ " تَتَهَادَى " فَحَذَفَ إِحْدَى التَّاءَيْنِ الَّتِي لِغَيْرِ الْمُضَارَعَةِ .

كَذَاكَ أُكِّدْ بَعْدَ تَأْكِيدٍ ظَهَرْ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ بَدَا أَوِ اسْتَتَرْ

" ذَاكَ " إِشَارَةٌ إِلَى الْعَطْفِ بَعْدَ التَّأْكِيدِ ، أَيْ : كَمَا يُعْطَفُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ بَعْدَ التَّأْكِيدِ بِالْمُضْمَرِ الْمُنْفَصِلِ كَذَلِكَ أُكِّدْ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ بَعْدَ تَأْكِيدِ الْمُضْمَرِ بِمُضْمَرٍ مُنْفَصِلٍ ، وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " ظَهَرْ " التَّأْكِيدَ بِالْمُضْمَرِ .

---

(١) ملحقات ديوانه ١٧٧ ، وانظر الكتاب ٢ / ٣٧٩ هارون ، والأعلم ١/ ٣٩٠ ، والخصائص ٢/٣٨٦ ، والإنصاف ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، وابن يعيش ٣/ ٧٤ ، ٧٦ ، والعيني ٤/ ١٦١ وضرائر الشعر ١٨١ ، وشرح الشريشي لوحة ٢/ ٤١ وابن القواس لوحة ١٣٩ والمقتصد ٩٥٩ .

(٢) زهر : جمع زهراء ، أي : بيضاء مشرقة . تهادى : تمشى المشي الساكن . النعاج : بقر الوحش . تعسفن : سرن سيرا شديدا . والملا : الفلاة الواسعة ، ويروى : " كنعاج الفلا " .

(٣) انظر الكامل ٣/ ٣٩ .

(٤) سقط من (ف) .

وَإِنَّمَا خَصَّ "النَّفْسَ ، وَالْعَيْنَ " دُونَ أَخَوَاتِهِمَا (لأَنَّهُمَا) (١) يَلِيَانِ ١٢٢ / أ الْعَوَامِلَ اللَّفْظِيَّةَ وَالْمَعْنَوِيَّةَ ، تَقُولُ : " نَفْسُ زَيدٍ طَيِّبَةٌ " ، وَ "طَابَتْ نَفْسُهُ " وَ " قَرَّتْ عَيْنُهُ " ؛ فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ : " هِنْدُ قَرَّتْ عَيْنُهَا " مِنْ غَيْرِ تَوْكِيدٍ لَجَازَ أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ فَاعِلَةً وَيَكُونُ الْمَعْنَى بِقَوْلِنَا : " هِنْدُ قَرّتْ عَيْنُهَا " : فَرِحَتْ وَسُرَّتْ ، فَإِذَا قُلْتَ : " قَرَّتْ هِيَ عَيْنُهَا " كَانَ بِمَعْنَى : اسْتَقَرَّتْ وَسَكَنَتْ هِيَ حَقِيقَتُهَا ، وَلَوْ قُلْتَ : " هِنْدُ خَرَجَتْ نَفْسُهَا " احْتَمَلَ أَنْ تَكُونَ " نَفْسُهَا " فَاعِلَةً فَيَكُونُ بِمَعْنَى : " مَاتَتْ " فَإِذَا أَكَّدْتَ وَقُلْتَ : " هِنْدُ خَرَجَتْ هِيَ نَفْسُهَا " كَانَ الْخُرُوجُ لِهِنْدٍ لاَ لِنَفْسِهَا ، فَلَمَّا حَصَلَ هَذَا اللَّبْسُ فِي الْمُسْتَكِنِّ مِنَ الضَّمَائِرِ حَمَلُوا بَاقِيَ الضَّمَائِرِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ لَبْسٌ لِبُرُوزِهَا ، نَحْوُ " ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ " فَلِذَلِكَ قَالَ : "بَدَا أَوِ اسْتَتَرْ " ، أَيْ : بَرَزَ الضَّمِيرُ أَوِ اسْتَكَنَّ فِي الْفِعْلِ .

وَقِيلَ : إِنَّمَا أُكِّدَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ الْمَرْفُوعُ ؛ لأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقِلٍّ بِنَفْسِهِ ، وَ النَّفْسُ وَالْعَيْنُ مُسْتَقِلاَّنِ ، فَكَرِهُوا أَنْ يُؤَكِّدَ الْمُسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ مَا لَيس مُسْتَقِلاًّ ، وَيُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ : " بَدَا أَوِ اسْتَتَرْ " أَنَّ الْمُرَادَ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ ؛ لأَنَّ الْمَنْصُوبَ وَالْمَجْرُورَ مِنَ الضَّمَائِرِ لاَ يَكُونَانِ مُسْتَتِرَيْنِ فَيُؤَكَّدَانِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَأكِيدٍ ، فَتَقُولُ : " مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ " ، وَ " رَأَيْتُكَ عَيْنَكَ " (٢) .

---

(١) سقط من (ف)

(٢) في الشرح المجهول لوحة ٩٤ " وأما عدا " النفس والعين " من ألفاظ التأكيد ، فإنه يؤكد بهما من غير حاجة إلى التأكيد بالضمير المذكور ، كقولك : " الكتاب قرئ كُلُّهُ " .

[العطف على المضمر المجرور]

وَالْمُضْمَرُ الْمَجْرُورُ إنْ عَطَفْتَا عَلَيْـــهِ جِئْ بِمَا بِهِ جَرَرْتَا

نَحْوُ : مَضَـــى بِهِ وَبِالْقُلاَمِ وَشَـــذَّ مِنْهُ بِـكَ وَالأيَّامِ

قَوْلُهُ : " جِئْ بِمَا بِهِ جَرَرْتَا " [أىْ] [١] : جِئْ بِالْحَرْفِ الَّذى جَرَرْتَ بِهِ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ في الْمَعْطُوفِ كَمَثاله ، وَإنَّمَا وَجَبَ إعَادَةُ الْجَارِّ مَعَ الْمَعْطُوفِ عَلَى الْمُضْمَرِ [الْمَجْرُورِ] [١] ؛ لأنَّهُ أَشَدُّ اتّصَالاً بِالْمَجْرُورِ من اتّصَالِ الْمُتَّصِلِ الْمَرْفُوعِ بِالْفِعْلِ ، وَلاَ يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ الْمَرْفُوعِ مُطْلَقًا كَذَلِكَ الْمَجْرُورُ [٢] ، وَإنَّمَا قُلْنَا : إنَّ الْمَجْرُورَ أَشَدُّ اتّصَالاً مِنَ الْمَرْفُوعِ ؛ لأنَّ لِلْمَرْفُوعِ ضَمِيرًا مُنْفَصِلاً ، وَلَيْسَ لِلْمَجْرُورِ ذَلِكَ ، وَلِذَلِكَ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْجَارِّ وَلَيْسَ لِلْمَجْرُورِ ضَمِيرٌ مُنْفصِلٌ يُؤَكَّدُ بِهِ وَيُعْطَفُ عَلَيْهِ كَمَا فُعِلَ بِالْمَرْفُوعِ ، فَلَمَّا اشْتَدَّ اتّصَالُهُ بِالْجَارِّ صَارَ كَجُزْءٍ مِنْهُ ، فَلَوْ عَطَفْتَ [عَلَيْهِ][٣] مِنْ غَيْرِ إعَادَةِ الْجَارِّ لَكُنْتَ عَاطِفاً عَلَى حَرْفِهِ وَيَدُلُّكَ عَلَى أنَّ الْمَجْرُورَ أَشَدُّ اتّصَالاً بِمَا جَرَّهُ مِنَ الْمَرْفُوعِ بِمَا رَفَعَهُ أنَّ الْمُتَّصِلَ الْمَرفُوعَ مَعَ فِعْلِهِ كَلاَمٌ تَامٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَجْرُورُ مَعَ مَا جَرَّهُ ، وَأَيْضًا فَإنَّ الْمُضْمَرَ الْمُتَّصِلَ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : " غُلاَمِي " بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ ، بِدَلِيلِ حَذْفِهِ فِي النِّدَاءِ ، نَحْوُ "يَا غُلاَمِ " بِحَذْفِ التَّنْوِينِ ، وَبِدَلِيلِ أَنَّهُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ سَاكِنٍ كَالتَّنْوِينِ ، وَبِدَلِيلِ أنَّ التَّنْوِينَ مَعَ الاسْمِ لاَ يَتَّصِلُ بِهِ الْكَلاَمُ وَهَذَا الضَّمِيرُ كَذَلِكَ ، وَهَذَا الضَّمِيرُ يَمْنَعُ الإضَافَةَ كَالتَّنْوِينِ ، بَلْ هَذَا الضَّمِيرُ أَشَدُّ

---

(١) تكملة للتوضيح

(٢) هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيجيزون العطف عليه ، أنظر الإنصاف ٤٦٣ (مسألة ٦٥) حيث مذهب البصريين والكوفيين واحتجاج كل منهم

(٣) سقط من الأصل .

اتِّصالاً مِنَ التَّنْوِينِ ؛ لأَنَّ التَّنْوِينَ يُحْذَفُ وَقْفًا وَهَذَا الضَّمِيرُ لاَ يُحْذَفُ ، وَكَمَا لاَ يَصِحُّ الْعَطْفُ عَلَى التَّنْوِينِ فَكَذَلِكَ لاَ يَصِحُّ الْعَطْفُ عَلَى مَا هُوَ حَالٌّ مَحَلَّهُ (١) ، فَوَجَبَ أَنْ يُعَادَ الْحَرْفُ مَعَ الْمَعْطُوفِ لِيَكُونَ مُسْتَقِلاًّ بِنَفْسِهِ أَوْ لِيَكُونَ الْعَطْفُ / ١٢٢ / ب لِلْحَرْفِ عَلَى الْحَرْفِ .

فَإِنْ قِيلَ : الَّذِي ذَكَرْتُمْ إِنَّمَا يُوجِبُ إِعَادَةَ الْجَارِّ فِيمَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ اسْمًا،أَمَّا فِي الْمَجْرُورِ بِحَرْفِ الْجَرِّ فَلاَ، غَايَةُ مَا فِي الْبَابِ أَنَّهُ صَارَ كَجُزْءٍ مِنَ الْحَرْفِ ، كَالْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ فِي كَوْنِهِ كَجُزْءٍ مِنَ الْفِعْلِ ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُؤَكَّدَ وَيُعْطَفَ عَلَيْهِ ، نَحْوُ : " مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدٍ " (٢) إِذْ لاَ خِلاَفَ فِي جَوَازِ : مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ " .

قُلْتُ : لَيْسَ لِلْمَجْرُورِ ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ يُؤَكَّدُ بِهِ كَمَا لِلْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ ، وَأَيْضًا فَالْمَجْرُورُ أَشَدُّ اتِّصَالاً ، لأَنَّهُ مَعَ جَارِّهِ لَيْسَ كَلاَمًا وَالْمَرْفُوعُ مَعَ رَافِعِهِ كَلاَمٌ ، وَأَمَّا تَأْكِيدُ الْمَجْرُورِ بِالْمَرْفُوعِ (فَهُوَ) (٣) خِلاَفُ الأَصْلِ .

وَقِيلَ : كَمَا لَمْ يُعْطَفِ الْمُضْمَرُ عَلَى الْمُظْهَرِ إِلاَّ بِإِعَادَةِ حَرْفِ الْجَرِّ كَذَلِكَ الْعَكْسُ (٤) ، وَأَمَّا اسْتِشْهَادُهُ بِقَوْلِهِ " بِكَ وَالأَيَّامِ " فَأَوَّلُ الْبَيْتِ :

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا ... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ (٥)

---

(١) أنظر ذلك فى الإنصاف ٤٦٦ فما بعدها المسألة ٦٥، والمقتصد ٩٥٩

(٢) هذا هو مذهب الجرمي ومن وافقه من البصريين ، انظر الهمع ٢/ ١٣٩ وأبو عمر الجرمي حياته وجهوده فى النحو ٢١٨ .

(٣) فى (ف) " فإنه ".

(٤) يعني : إذا عطف الظاهر على المضمر لزم إعادة الجارّ ، نحو : مررت بك وبزيد ، وهذا الوجه ذكره المازني حين قال : " فكما لا تقول " " مررت بزيد و "ك " " فكذلك لا يجوز " مررت بك وزيد " ، انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٣ .

(٥) هذا البيت من أبيات سيبويه المجهولة القائل ، انظر الكتاب ١/ ٣٩٢ بولاق ، والأعلم ١/ ٣٩٢ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافى ٢/ ٣٠٧ ، والكامل ٣/ ٣٩ ، ومعانى القرآن وأعرابه للزجاج ٣/٢ ، والإنصاف ٤٦٤ ، والتبصرة ١٤١/١ ، وابن يعيش ٧٨/٣ ، والمقرب ١/ ٢٣٤ ، والعينى ١٦٣/٤ ، والخزانة ٢/ ٣٣٨ بولاق .

فَهُوَ شَاذٌّ كَمَا ذَكَرَ ، وَلَهُ تَأْوِيلٌ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ جَرَّ " الْأَيَّامَ " بِإِعَادَةِ " الْبَاءِ " ثُمَّ حَذَفَهَا لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْوَاوُ لِلْقَسَمِ لاَ لِلْعَطْفِ ، كَمَا أَقْسَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِالزَّمَانِ ، نَحْوُ : ﴿ وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ﴾ (1) ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُقْسَمُ بِهِ مَحْذُوفًا أَيْ : وَرَبِّ الْأَيَّامِ " فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ .

" البدل "

وَالْبَدَلَ اقْدِرْهُ مَكَانَ الْمُبْدَلِ ... مِنْهُ فَأَعْرِبْهُ بِمَا فِي الْأَوَّلِ

الْبَدَلُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ اسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ ، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الْعِوَضِ ، يُقَالُ : " أَخَذْتُ هَذَا بَدَلاً مِنْ هَذَا " أَيْ : عِوَضًا مِنْهُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ عَسَى رَبُّنَا أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِنْهَا ﴾ (٢) أَيْ : يُعَوِّضَنَا .

وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فِي الصِّنَاعَةِ فَهُوَ:تَابِعٌ لَيْسَ مَتْبُوعُهُ مَقْصُودًا بِالنِّسْبَةِ .

[فَقَوْلُنَا] (٣):(تَابِعٌ) (٤) يَشْمَلُ جَمِيعَ التَّوَابِعِ ، وَقَوْلُنَا : " لَيْسَ مَتْبُوعُهُ مَقْصُودًا بِالنِّسْبَةِ " فَظَاهِرٌ (٥) مِنْهُ بَاقِي التَّوَابِعِ ؛ لأَنَّ مَتْبُوعَاتِهَا مَقْصُودَةٌ بِالنِّسْبَةِ ، وَأَمَّا كَوْنُ مَتْبُوعِهِ لَيْسَ مَقْصُودًا بِالنِّسْبَةِ فَظَاهِرٌ فِي بَدَلِ الْبَعْضِ ، وَبَدَلِ الاشْتِمَالِ ، وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الرَّسْمِ جَمِيعُ أَصْنَافِ الْبَدَلِ مِنَ الْبَعْضِ ،

---

(١) سورة الضحى ١ ، ٢ .
(٢) سورة القلم ٣٢ .
(٣) سقط من الأصل .
(٤) سقط من (ف) .
(٥) قوله " فظاهر " أيْ : مطّرح ، كما في حاشية الأصل ، واللسان " ظهر " .

وَالاشْتِمَالِ ، وَالْغَلَطِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : « وَالْبَدَلَ اقْدِرْهُ مَكَانَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ » ، وَيَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ

أَحَدُهُمَا : أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ : " اقْدِرْهُ مَكَانَ الْمُبْدَلِ مِنْه " اطّرَاحَ (١) الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، لِوُجُوبِ ذَلِكَ فِي بَدَلِ الْغَلَطِ .

الثَّانِي : أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ : " اقْدِرْهُ مَكَانَ الْمُبَدلِ مِنْهُ " مَا قَالَه السِّيرافِيُّ : لَيْسَ تَقْدِيرُهُمْ (٢) تَنْحِيَةَ الأَوَّلِ عَلَى مَعْنَى اطِّرَاحِهِ وَإِلْغَائِهِ وَإِزَالَةِ الْفَائِدَةِ بِهِ، وَلَكِنْ عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْبَدَلَ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ (٣) .

وَقِيلَ : الْمُرَادُ بِتَقْدِيرِ الْبَدَلِ مَكَانَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ الإِعْلَامُ بِتَقْدِيرِ الْعَامِلِ فِي الْمُبْدَلِ مِنْهُ مَعَهُ ، وَإِذَا قُدِّرَ الْعَامِلُ مَعَهُ فَقَدْ وَلِيَهُ كَمَا وَلِيَهُ الْمُبْدَلُ مِنْهُ ، وَمَكَانُ الْمُبْدَلِ مِنْهُ أَنْ يَلِيَ الْعَامِلَ ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ :" اقْدِرْهُ مَكَانَ الْمُبْدَلِ " .

قَوْلُهُ :"وَأَعْرِبْهُ بِمَا فِي الأَوَّلِ » أَيْ: بِإِعْرَابِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، وَهُوَ (الأَوَّلُ)(٤) ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الشَّيْءَ لَا يُمْكِنُ إِطِّرَاحُهُ إِلاَّ بَعْدَ ثُبُوتِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : جَعَلْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ ، (لَوْ حَذَفْتَ) (٥) الْمَتَاعَ لقلتَ : جَعلْتُ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ ، لَمْ تَحْصُلْ فَائِدَةٌ لِلْجَهْلِ بِمَا يَعُودُ الضَّمِيرُ إِلَيْهِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ قَوْلَ / ١٢٣ / أ الشَّاعِرِ-أَنْشَدَهُ سِيبَوَيْه (٦) :

(١) في (ف (" اطرح "
(٢) في الاصل " تقدرهم
(٣) انظر رأي السيرافي في حاشية الكتاب ١/٧٥ بولاق
(٤) فى (ف) " الأصل "
(٥) فى (ف) " لو قلت حذفت " ، و" قلت " مقحمة من الناسخ .
(٦) الكتاب ١ / ٨٠ بولاق

فَكَأَنَّهُ لَهِقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ   مَا حَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ (١)

فَـ " حَاجِبَيْهِ " بَدَلٌ مِنَ " الْهَاءِ " فِي " كَأَنَّهُ " ، فَلَوْ أَسْقَطَهَا وَصَارَ التَّقْدِيرُ " كَأَنَّ حَاجِبَيْهِ " لَمْ يَجُزْ أَنْ يُخْبِرَ بِـ " مُعَيَّنٍ " وَهُوَ مُفْرَدٌ عَنِ الْمُثَنَّى ، وَكَذَا قَوْلُهُمْ : الَّذِي ضَرَبْتُ أَخَاهُ عَمْرًا قَائِمٌ " ، فَـ " عَمْرو " بَدَلٌ مِنْ قَوْلِكَ : " أَخَاهُ " فَلَوْ حَذَفْتَ لَقُلْتَ: " الَّذِي ضَرَبْتُ عَمْرًا قَائِمٌ " فَلَمْ يَجُزْ؛ لِبَقَاءِ الصِّلَةِ [بِلَاعَائِدٍ](٢) .

مِثَالُهُ جِئْتُ أَخَاكَ جَعْفَرَا   عَرَّفْتَ أَوْ نَكَّرْتَهُ أَوْ أَضْمِرَا

الْبَدَلُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ فِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

الْأُولَى وَ [الثَّانِيَةُ] (٢) بَدَلُ مَعْرِفَةٍ مِن مَعْرِفَةٍ كَمَا ذَكَرَ(٣)وَنَكِرَةٍ مِن نَكِرَةٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴾ (٤)، فَـ "حَدَائِقُ " بَدَلٌ مِنْ " مَفَازٍ " .

الثَّالِثَةُ [وَالرَّابِعَةُ بَدَلُ](٢) مَعْرِفَةٍ مِنَ نَكِرَةٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ (٥) .

---

(١) نَسبَ البيت للأعشى كما فى الكتاب ١/ ٨٠ بولاق وليس في ديوانه وجاء فى الخزانة ٢/ ٣٧١ بولاق أنَّه من الأبيات الخمسين التى لا يعرف لها قائل . وهو فى شرح الكافية للرضيّ ١ / ٣٤٢ وابن يعيش ٣ / ٦٧ ، والهمع ٢ . ١٥٨ ، اللهق : الأبيض . والسراة : أعلى الظَّهر . والمعين : الثَّور بين عينيه سواد .

(٢) إضافة يوجبها السياق.

(٣) وهو قوله " جئت أخاك جعفرا " .

(٤) سورة النبأ ٣١ ، ٣٢ .

(٥) سورة الشورى ٥٢ ، ٥٣ .

وَبَدَلُ نَكِرَةٍ مِنْ مَعْرِفَةٍ إِمَّا بِلَفْظِهَا وَيلزَمُ وَصْفُهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ (١) فَأَبْدَلَ " نَاصِيَةٍ " وَهِيَ نَكِرَةٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ (٢) وَوَصَفَهَا ، لِكَوْنِهَا بِلَفْظِ الْمَعْرِفَةِ) (٢) ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ النَّكِرَةُ بِلَفْظِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ لَمْ يَلْزَمْ وَصْفُهَا(٣) ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَلاَ وَأَبِيكَ خَيْرٍ مِنْكَ إِنِّي ... لَيُؤْذِينِي التَّحَمْحُمُ وَالصَّهِيلُ (٤)

فَـ " خَيْرٍ " نَكِرَةٌ وَهُوَ بَدَلٌ مِنْ " أَبِيكَ " وَلَمْ يَصِفْهُ ، وَقِيلَ : أَغْنَى تَخْصِيصُهُ بِـ "مِنْكَ" عَنِ الصِّفَةِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَأُحِبُّ ذَا الْوَجْهَيْنِ وَجْهًا فِي النَّدَى ... نَدْبًا وَوَجْهًا فِي الْحُرُوبِ وَقَّاحَا(٥)

فَأَبْدَلَ " وَجْهًا " مِنْ " ذَا " وَهُوَ مَعْرِفَةٌ بَدَلَ الْبَعْضِ ، وَوَصَفَهُ بِقَوْلِهِ : «نَدْبًا » وَقَدْ جَاءَ بَدَلُ النَّكِرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ مِنْ غَيْرِ وَصْفٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) سور العلق ١٥ ، ١٦ .

(٢) سقط من (ف) زلة نظر .

(٣) ما ذكره الشارح هاهنا هو مذهب الكوفيين والبغداديين كما في شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٦ والهمع ٢/ ١٢٧ ، وأما جمهور البصريين فقد أطلقوا الجواز ، نحو " مررت بزيد رجل " .

(٤) البيت لشمير بن الحارث الضبي ، وقيل : اسمه سمير بالسين المهملة ، وهو شاعر جاهلي . ترجمته في الخزانة ٢/ ٣٦٤ بولاق .
وهو في النوادر لأبي زيد ٣٨١ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٣٨ ، والخزانة ٢/ ٣٦٢ بولاق. يؤذيني أي : يغمني وليس هو لي في ملك . التحمحم : صوت الفرس اذا طلب العلف . والصهيل : الصوت مطلقًا .

(٥) لم أعثر على قائله ، وهو في التحفة الشافية لوحة ٩٦ .
الندب : الخفيف السريع في قضاء الحوائج . الوقاح : القوي الصبور على الشدائد .
قال في التحفة الشافية لوحة ٩٦ ، " فأبدل " وجهًا " من " ذا الوجهين " ووصفه بقوله " ندبًا " وكذلك وصف " وجهًا " الآخر بقوله " وقاحا " وليس الثاني من لفظ الأول ؛ لأنّه بدل من " ذا " التي بمعنى صاحب ، وقيل : إنّ " ذا " وصلة إلى الوصف بالوجهين ، فالمقصود بالوصف ما بعدها لا هي ، والثاني من لفظ الأول ، ولذلك لزم الوصف " .

إِنَّا وَجَدْنَا بَنِي خَوْلاَنَ قَاطِبَةً   كَسَاعِدِ الضَّبِّ لاَ طُولٍ ولاَ قِصَرِ (١)

فَـ " طُولٌ " بَدَلٌ مِنْ " سَاعِدٍ " وَهُوَ مَعْرِفَةٌ ، وَالْبَدَلُ نَكِرَةٌ وَلَمْ يَصِفْهُ ، وَقَالُوا : هَذَا بَدَلُ الاشْتِمَالِ وَفِيهِ فَائِدَةٌ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ الأَوَّلِ ، أَمَّا إِذَا كَانَ الثَّانِي هُوَ الأَوَّلُ فَلاَ بُدَّ مِنْ وَصْفِهِ ؛ لأَنَّ الْبَدَلَ هُوَ الْمَقْصُودُ فَيَلْزَمُ مِنْ تَرْكِ وَصْفِهِ أَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ أَنْقَصَ رُتْبَةً مِنْ غَيْرِ الْمَقْصُودِ .

وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الإِظْهَارِ وَالإِضْمَارِ فَفِيهِ أَيْضًا أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

الأُولَى : بَدَلُ مُضْمَرٍ مِنْ مُضْمَرٍ ، نَحْوُ " رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ " ، فَـ " إِيَّاكَ " بَدَلٌ مِنَ " الْكَافِ " ، وَ " مَرَرْتُ بِكَ بِكَ " ، وَ " زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ بِهِ " ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي جَمِيعِ هَذَا تَأْكِيدًا .

الثَّانِيَةُ : بَدَلُ الْمُظْهَرِ مِنَ الْمُظْهَرِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ .

وَالثَّالِثَةُ : بَدَلُ [الْمُظْهَرِ مِنَ الْمُضْمَرِ] (٢) نَحْوُ " مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٍ " ، وَ "رَأَيْتُهُ زَيْدًا " ، قَالَ الشَّاعِرُ :

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا   عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمِ (٣)

فَجَرَّ حَاتِمًا ؛ لأَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْهَاءِ فِي " جُودِهِ " .

---

(١) لم أهتد إلى قائله ، ويروى " بنى جلان كُلَّهُمُ " .
وهو فى التحفة الشافية ٩٦ ، وشرح ابن القوّاس لوحة ١٤٢ ، وشرح الكافية للرضيّ ١/ ٣٤٠ والخزانة ٢/ ٣٦٤ بولاق ، والحيوان ٦/ ١١٢ ، وفيه " لا طول ولا عظم " .
بنو خولان بن عمرو بن مالك ينتهى نسبهم إلى كهلان بن سبأ ، كما فى جمهرة أنساب العرب ٤١٨ وبنو جلان : قبيلة من عنزة ، المصدر السابق ٣٩٤ ، والخزانة ٢/ ٣٦٥ بولاق .

(٢) فى الأصل " المضمر من المظهر " .

(٣) البيت للفرزدق ، وهو فى ديوانه ٢/ ٢٩٧ (بيروت) برواية :
على ساعة لو كان فى القوم حاتم   على جوده ضنت به نفس حاتم
وعليها فلا شاهد فيه ، وهو فى الكامل ١/ ٢٣٣ ، وابن يعيش ٣/ ٦٩ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢/ ٤٣٣ ، واللمع ١٧٤ ، وشرح شذور الذهب ٢٤٥ ، والعينى ٤/ ١٨٦ .

وَلاَ يَجُوزُ بَدَلُ الْمُظْهَرِ مِنَ الْمُضْمَرِ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ وَلاَ مِنْ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ ، فَلاَ تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِي زَيْدٍ " عَلَى الْبَدَلِ مِنَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ؛ لأَنَّ (الْمُظْهَرَ)(١) يُفْهَمُ مِنْهُ الغَيْبَةُ ، وَالْيَاءُ يُفْهَمُ مِنْهَا الْحُضُورُ ، وَذَلِكَ مُتَنَافٍ ، وَكَذَلِكَ الظَّاهِرُ وَضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ نَحْوُ " قُمْتَ زَيْدٌ " (٢) عَلَى إِبْدَالِ "زَيْدٍ" مِنْ تَاءِ الْمُخَاطَبِ ؛ لِتَنَافِي الْمُظْهَرِ وَالْمُخَاطَبِ ، لأَنَّ الْخِطَابَ لاَ يَكُونُ بِالاسْمِ الظَّاهِرِ إِلاَّ فِي النِّدَاءِ ، فَيُؤَدِّي إِبْدَالُ الظَّاهِرِ مِنْ ضَمِيرَيِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ إِلَى أَنْ يَكُونَ الاسْمُ الْوَاحِدُ حَاضِرًا غَائِبًا ، أَوْ مُخَاطَبًا غَيْرَ مُخَاطَبٍ وَذَلِكَ قَبِيحٌ ، هَذَا إِذَا كَانَ الثَّانِي هُوَ الأَوَّلُ (٣)

وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ ﴾ (٤) :إِنَّ قَوْلَهُ : (لِمَنْ) بَدَلٌ مِنَ الْكَافِ فِي (لَكُمْ)(٥) وَهُوَ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ (٦) ، وَ" مَنْ " الْغَائِبُ " ، وَقِيلَ : لَمَّا كَانَ (لَكُمْ)

---

(١) فى النسختين " المضمر " تحريف بدليل ما بعده ، ولقوله فى التحفة الشافية لوحة ٩٧ :" وإنما لم يجز ذلك لأن الاسم الظاهر يفيد الغيبة فلا مطابقة بينه وبين المتكلم ، لأنه باعتبار كونه مخاطباً ليس بغائب وباعتبار كونه ظاهراً ، ليس بمخاطب ولا متكلم فيبقى الاسم الواحد مخاطباً غائباً أو متكلماً غائبا .. ، وأمَّا ضمير الغائب فمطابق للمظهر فى إفادة الغيبة فاعرفه " .

(٢) فى الأصل " زيداً " .

(٣) أى : إذا كان بدلَ كل من كل ، أمَّا بقية أقسام البدل فجائزٌ ، كما سيأتى بيانه .

(٤) سورة الأحزاب ٢١ .

(٥) انظر إملاء ما من به الرحمن ٢/ ١٩٢ ، وتفسير القرطبى ١٤/ ١٥٦ ، والآية عتاب للمتخلفين عن القتال ،ويجوز فى همزة " أسوة " الضم والكسر .

(٦) نسب هذا للأخفش فى ابن يعيش ٣/ ٧٠ ، والتحفة الشافية لوحة ٩٧ .

خِطَابًا لِجَمِيعِ الأُمَّةِ [1] أَشْبَهَ الْغَائِبَ ، وَلأَنَّهُ بَدَلُ بَعْضٍ .

فَأَمَّا بَدَلُ الْبَعْضِ وَالاشْتِمَالِ فَجَائِزَانِ تَقُولُ : " أَعْجَبْتُ [2] زَيْدًا عِلْمِي " فَـ " عِلْمِي " بَدَلٌ (مِنَ) [3] " التَّاءِ " فِي "أَعْجَبْتُ " .

[وَتَقُولُ " عَجِبْتُ "] [4] مِنْكَ وَجْهِكَ " بِجَرِّ " الْوَجْهِ " عَلَى الْبَدَلِ مِنَ "الْكَافِ " ؛ لأَنَّهُ بَدَلُ الْبَعْضِ ، و " عَجِبْتُ مِنْكَ عِلْمِكَ " [5] .

الرَّابِعَةُ : بَدَلُ الْمُضْمَرِ مِنَ الْمُظْهَرِ ، نَحْوُ " رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ " ، وَ " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِهِ " ، وَلاَيَصِحُّ فِيهِ بَدَلُ الْبَعْضِ ، إِذْ لاَ صِيغَةَ لِمُضْمَرٍ تَدُلُّ عَلَى الْبَعْضِيَّةِ ، وَكَذَلِكَ فِي بَدَلِ الْمُضْمَرِ مِنَ الْمُضْمَرِ ، وَقَدْ تَكَلَّفُوا لِذَلِكَ أَمْثِلَةً نَحْوُ " يَدُ زَيْدٍ ضَرَبْتُ زَيْدًا إِيَّاهَا "[6] ، وَفِي بَدَلِ الْمُضْمَرِ مِنَ الْمُضْمَرِ " وَجْهُ هِنْدٍ رَأَيْتُهَا إِيَّـاهُ " [7] .

وَإِنَّمَا جَازَ فِي الْبَدَلِ مُخَالَفَتُهُ لِلْمُبْدَلِ مِنْهُ إِظْهَارًا وَإِضْمَارًا ، وَتَعْرِيفًا وَتَنْكِيرًا بِخِلاَفِ بَاقِي التَّوَابِعِ ؛ لأَنَّ الْبَدَلَ الاعْتِمَادُ فِيهِ عَلَى الثَّانِي وَهُوَ الْمَقْصُودُ ، وَلِذَلِكَ تَكَرَّرَ مَعَهُ الْعَامِلُ ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِقْلاَلِهِ ، وَالْمُسْتَقِلُّ لَهُ حُكْمُ نَفْسِهِ لاَ حُكْمُ غَيْرِهِ ، فَأَشْبَهَ الْمَعْطُوفَ ، فَجَازَ فِيهِ مَا يَجُوزُ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ يَكُونُ الْبَدَلُ غَيْرَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ وَهُوَ الْبَعْضُ ، وَالاشْتِمَالُ .

---

(١) " في الأصل " الآية .
(٢) في الأصل " أعجب " .
(٣) سقط من (ف) .
(٤) سقط من الأصل
(٥) بجرِّ العلم علي البدل من " الكاف " لأنَّه بدلُ الاشتمال.
(٦) انظر شرح الكافية للرضيِّ ١/ ٣٤١ .
(٧) قال في التحفة الشافية لوحة ٦ :" وتقول في بدل الاشتمال : " ثوب زيد سلبت زيداً إيَّاه " ، وتقول في بدل الغلط :" هند والرجل رأيت هنداً إياه ... ، وفيها بعض التكلف ؛ إذ لا تدلُّ صيغة المضمر على التبعيض ولا على الاشتمال ».
أقول : ولأجل هذا التكلف لم يمثل لهذين النوعين هنا ، وانظر ذلك في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٧ .

[أقسام البدل]

وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةٍ قَدْ قُسِّمَا ... كُلٌّ مِنَ الْكُلِّ كَمَا تَقَدَّمَا
وَبَعْضُهُ مِن كُلِّهِ نَحْوُ "أَكَلْ ... زَيْدٌ رَغِيفًا ثُلْثَهُ أَوْ أَقَلّ"
وَذُو اشْتِمَالٍ ثَالِثٌ مِثَالُهُ ... أَعْجَبَنِي مُحَمَّدٌ جَمَالُهُ

قَوْلُهُ : « كُلٌّ مِنَ الْكُلِّ كَمَا تَقَدَّمَ يُرِيدُ : كَمَا تَقَدَّمَ مِن مِثَالِهِ "جِئْتُ أَخَاكَ جَعْفَراً " فَإِنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً مِن مَعْرِفَةٍ فَهُوَ - أَيْضًا - كُلٌّ مِنْ كُلٍّ ، وَالْأَوْلَى أَنْ يُقَالَ : " بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ وَهُوَ هُوَ " (١) ، وَمِنْهُم مَنْ سَمَّاهُ بَدَلَ الْمِثْلِ مِنَ الْمِثْلِ "وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ لاسْتِبْشَاعِهِم إِدْخَالَ اللَّامِ على "كُلّ" فَإِنَّهُ غَيْرُجَائِزٍ(٢) ؛ لِأَنَّ " كُلاًّ " فى نِيَّةِ الْإِضَافَةِ فَهِيَ في تَقْدِيرِ الْمَعْرِفَةِ بِدَلِيلِ مَا حَكَى سِيبَوَيْهِ (مِنْ قَوْلِهِم) (٣) : " مَرَرْتُ بِكُلٍّ قَائِمًا " (٤) فَنَصَبَ الْحَالَ عَنْ " كُلٍّ " فَجَعَلَهَا مَعْرِفَةً، وَإِنْ كَانَتْ بِلَفْظِ النَّكِرَةِ ؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ "مَرَرْتُ بِكُلِّهِمْ قَائِمًا "(فَلاَ يَصِحُّ)(٣) الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَلِفِ وَاللاَّمِ وَتَقْدِيرِ الْإِضَافَةِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " مَرَرْتُ بِبَعْضٍ قَائِمًا " فَلَوْ (لاَ) (٣) أَنَّ " بَعْضاً " ، و " كُلاًّ " مَعْرِفَتَانِ لَمَا صَحَّ نَصْبُ الْحَالِ عَنْهُمَا .

---

(١) هكذا قال الصيمريُّ في التبصرة ١/ ١٥٦ .

(٢) جاء فى الصحاح " كل ": " وكل وبعض معرفتان ، ولم يجئ عن العرب بالألف واللام وهو جائز ، لأن فيهما معنى الإضافة أضفت أو لم تضف " . وعلل ذلك السيوطى فى الهمع ٢/ ١٢٥ بقوله : " وقد يقال : بدل شئ من شئ لوجوده فيما لا يطلق عليه " كل " نحو " صراط العزيز الحميد الله " ، وانظر أيضا إصلاح الخلل ٩٧ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) الكتاب ٢/ ١١٤ - ١١٥ هارون .

وَدَلِيلُ حَصْرِ الْبَدَلِ فِي الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ أَنَّ الشَّيْءَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَدَلاً مِنَ الشَّيْءِ وهُوَ هُوَ فَذَاكَ الَّذِي يُسَمُّونَه " بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ " ، أَوْ لاَ يَكُونَ ، وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يَكُونَ ([1] بَعْضَهُ ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمُّونَهُ " بَدَلَ الْبَعْضِ " ، أَوْ لاَ يَكُونَ وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يَكُونَ)[1] بَيْنَهُ وَبَيْنَ (الْمُبْدَلِ مِنْه)[2] مُلاَبَسَةٌ وَهُوَ " بَدَلُ الاشْتِمَالِ " ، أَوْ لاَ يَكُونَ (وَهُوَ) [3] "بَدَلُ الْغَلَطِ "[4] ، وَقَدْ مَثَّلَ بِكُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهَا.

أَمَّا بَدَلُ الْكُلِّ فَقَوْلُهُ: " جِئْتَ أَخَاكَ جَعْفَراً " ، وَأَمَّا بَدَلُ الْبَعْضِ فَقَوْلُهُ : " أَكَلَ زَيْدٌ رَغِيفًا ثُلُثَيْهِ " ، قَوْلُهُ : " أَوْ أَقَلّ " مَعْطُوفٌ عَلَى " ثُلُثَيْهِ " تَقْدِيرُهُ : أَوْ أَقَلَّ مِنْ ثُلُثَيْهِ " ، وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " أَوْ أَقَلّ " مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ بَعْضٌ ، أَوْ يَجُوزُ أَنْ يُرِيد أَوْ أَقَلَّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، وَمِثَالُ بَدَلِ الاشْتِمَالِ قَوْلُهُ : " أَعْجَبَنِي مُحَمَّدٌ جَمَالُهُ " .

وَالْغَرَضَ بِبَدَلِ الْكُلِّ تَوْضِيحُ الْأَوَّلِ [5]وَتَوْكِيدُهُ ، وَالْغَرَضُ بِبَدَلِ الْبَعْضِ تَخْصِيصُ الْأَوَّلِ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ : « بَدَلُ الاشْتِمَالِ " أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " أَعْجَبَنِي مُحَمَّدٌ جَمَالُهُ " فَمَفْهُومُ الْجُمْلَةِ قَدِ اشْتَمَلَ عَلَى نِسْبَةِ الْإِعْجَابِ إِلَى الْجَمَالِ ؛ لأَنَّ الْإِعْجَابَ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَاتِ مُحَمَّدٍ بَلْ مِنْ جَمَالِهِ ، فَنِسْبَةُ الْفِعْلِ قَدِ اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ

---

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) فى (ف) " الأول" .

(٣) فى الأصل " وهذا "

(٤) قال صاحب الشرح المجهول / لوحة ٩٥ : " وكون الأقسام أربعةً ليس على سبيل الحصر كما قد توهَّمَهُ بَعْضُهُمْ ، فَإِنَّ العقل يقتضي الزيادة على الأربعةِ المذكورةِ مثل بدل الكلِّ من البعض ، والبعض من البعض "

(٥) فى (ف) " الأمر "

وَمِنْهُم مَن قَالَ : الاسْمُ الأَوَّلُ مُشْتَمِلٌ عَلَى الثَّانِي بِدَلِيلِ قَوْلِكَ :" أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عَقْلُهُ " ، فـ " زَيْدٌ " مُشْتَمِلٌ عَلَى الْعَقْلِ ، أَيْ : هُوَ قَائِمٌ بِهِ ، وَلِذَلِكَ لاَ يَجُوزُ " يُعْجِبُنِي زَيْدٌ أَخُوهُ " ؛ لأَنَّ " زَيْدًا " لاَ يَشْتَمِلُ عَلَى الأَخِ ، وَلاَ الأَخُ يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ .

وَمِنْهُـمْ مَنْ قَالَ : الثَّانِي مُشْتَمِـلٌ عَلَى الأَوَّلِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ :" سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ " ، فَالثَّوْبُ مُشْتَمِلٌ عَلَى " زَيْدٍ " (١) .

ثُمَّ يَقُولُ : إِذَا كَانَ نَكِرَةً فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ نَكِرَةً ، أَوْ لَيْسَ ، فَإِنْ كَانَ نَكِرَةً فَفِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ – أَعْنِي بَدَلَ النَّكِرَةِ مِنَ النَّكِرَةِ – فَالأُولَى " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَجُلٍ صِدْقٍ " فِي بَدَلِ الْكُلِّ ، وَفِي بَدَلِ البَعْضِ : " رَأَيْتُ رَجُلاً وَجْهًا لَهُ " ، وَفِي بَدَلِ الاشْتِمَالِ " رَأَيْتَ رَجُلاً حُسْنًا لَهُ " و [فِي بَدَلِ] الغَلَطِ : "مَرَرْتَ بِرَجُلٍ حِمَارٍ " .

وَإِنْ (كَانَ) (٢) الْمُبَدلُ مِنْهُ مَعْرِفَةً فَفِيهِ أَيْضًا أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

الأُولَى :" مَرَرْتُ بِزَيدٍ رَجُلٍ صَالِحٍ "(٣) .

الثانية : " رَأَيْتُ زَيدًا وَجْهًا لَهُ " (٤) .

الثَّالِثَةُ :" أَعْجَبَنِي زَيْدٌ حُسْنٌ لَهُ " (٥) .

الرَّابِعَةَ : " أَعْجَبَنِي زَيْدٌ فَرَسٌ " (٦) .

---

(١) انظر هذين القولين في الهمع ٢/١٢٦، وزاد السيوطي أن بعضهم يقول:إن الفعل يستدعيهما، أحدهما على سبيل الحقيقة والقصد ، والآخر على سبيل المجاز والتبع».

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في بدل الكل .

(٤) في بدل البعض .

(٥) في بدل الاشتمال .

(٦) في بدل الغلط .

فَهَذِهِ ثَمَانِ (١) مَسَائِلَ

فَإِنْ كَانَ الْبَدَلُ مَعْرِفَةً ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ مَعْرِفَةً أَوَ نكِرَةً ، فَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً فَفِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

الأولَى : " قَامَ أَخُوكَ زَيْدٌ " .

الثانِيةُ : " أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَجْهُهُ " .

الثَّالِثَةُ : " أَعْجَبَنِي زَيْدٌ حُسْنُهُ " .

الرَّابِعَةُ : " قَامَ زَيْدٌ فَرَسُهُ " (٢) .

فَإِنْ كَانَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ نَكِرَةً فَفِيهِ أَيْضًا أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

الأُولَى : " قَامَ رَجُلٌ (٣) زَيْدٌ " .

الثَّانِيَةُ : " ضَرَبْتُ رَجُلاً رَأْسَهُ " .

الثَّالِثَةُ : " رَأَيْتُ رَجُلاً جَمَالَهُ " .

الرَّابِعَةُ : " رَأَيْتُ رَجُلاً الْفَرَسَ " .

فَهَذِهِ (ستَّ عَشْرَةَ) (٤) مَسْأَلَةً .

فَأَمَّا بالنِّسْبَةِ إِلَى الإِظْهَارِ وَالإِضْمَارِ فستَّ عَشَرَةَ (٤) مَسْأَلَةً ، فَالْمُظْهَرُ مِنَ الْمُظْهَرِ (٥) أَرْبَعَةٌ وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الأَمْثِلَةُ فِيهِ ، وَأَمَّا الْمُضْمَرُ مِنَ الْمُظْهَرِ (٦)

---

(١) هكذا جاءت في النسختين " ثمان " بدون ياء هنا وفي الصفحة التالية ، والأصح إثبات الياء ، لأن الكلمة مضافة .

(٢) في النسختين " نفسه " وهو تحريف صوابه كما أثبته .

(٣) في النسختين " الرجل " بالتعريف ، وهو تحريف بدليل قوله : " فإن كان المبدل منه نكرة " و " الرجل " مبدل منه ، وقد مثل له في التحفة الشافية لوحة ٩٧ بقوله " قام رجل زيد " كما أثبتُّ .

(٤) في النسختين " ستة عشر " ، والصواب ما أثبته .

(٥) في النسختين " فالمظهر من المضمر " .

(٦) في النسختين " المضمر من المضمر " .

فَفِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ أَيْضًا :

ٱلأُولَى : " قَامَ زَيْدٌ هُوَ " .

الثَّانِيَةُ : وهُوَ بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ ٱلْكُلِّ مُضْمَراً مِنْ مُظْهَرٍ « وَجْهُ هِنْدٍ ضَرَبْتُ هِنْدًا إِيَّاهُ » .

الثَّالِثَةُ : بَدَلُ الاشْتِمَالِ " ثَوْبُ هِنْدٍ سَلَبْتُ هِنْدًا إِيَّاهُ " .

الرَّابِعَةُ : بَدَلُ الْغَلَطِ كَقَوْلِكَ " هِنْدٌ وَالْحِمَارُ رَأَيْتُ هِنْدًا إِيَّاهُ " .

فَهَذِهِ ثَمَانِ مَسَائِلَ :

وَأَمَّا بَدَلُ ٱلْمُظْهَرِ مِنَ ٱلْمُضْمَرِ فَفِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

ٱلأُولَى : " الَّذِى مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٍ عَمْرٌو " .

الثَّانِيَةُ : " زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ يَدَهُ " (١) .

الثَّالِثَةُ : " زَيْدٌ عَجِبْتُ مِنْهُ عِلْمِهِ " (٢) . الرَّابِعَةُ : " زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ الْحِمَارِ " (٣) .

وَفِي بَدَلِ ٱلْمُضْمَرِ مِنَ ٱلْمُضْمَرِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

ٱلأُولَى : " زَيْدٌ رَأَيْتُهُ إِيَّاهُ " الثَّانِيَةُ : " وَجْهُ هِنْدٍ رَأَيْتُهَا إِيَّاهُ " (٤)

الثَّالِثَةُ : " ثَوْبُ هِنْدٍ سَلَبْتُهَا إِيَّاهُ " الرَّابِعَةُ : " هِنْدٌ وَالْحِمَارُ رَأَيْتُهَا إِيَّاهُ "

فَهَذِهِ ثِنْتَانِ وَثَلَاثُونَ مَسْأَلَةً بِأَمْثِلَتِهَا .

---

(١) مثل له فى التحفة الشافية ٩٦ بقوله " زيد نظرت إليه وجهه " .

(٢) فى الأصل " عمله " .

(٣) ومثل له فى التحفة الشافية لوحة ٩٦ بقوله : " هند والرجل عجبت منها الرجل "

(٤) فى النسختين "وجه هند رأيته إياه " ، والمثبت من التحفة الشافية .

[بدل الفعل من الفعل]

وأبدلوا الفعلَ من الفعلِ إذا كان بمعناهُ وذاك مثلُ ذا ١٢٤/ب
إنَّ عليَّ اللهَ أنْ تُبايعا تُؤخذَ كرهًا أوْ تجيءَ طائعا (١)

إذَا اتَّفقَ فعلَانِ في الْمَعْنَى جازَ أَنْ يُبْدَلَ أَحدُهُمَا [مِنَ الْآخَرِ] (٢) كقولك : " إنْ تُكْرِمْ زَيْدًا تُحْسِنْ إِلَيْه فهُوَ أَهْلٌ " فجزَم " تُحْسِنْ إِلَيْهِ " ؛ لأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ " تُكْرِمْ " وَجَازَ إِبْدَالُهُ منْهُ ؛ لأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ ، فَالإِكْرَام بِمَعْنَى الْإِحْسَانِ .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ " إِذَا كانَ بِمَعْنَاهُ " عَمَّا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الثَّاني لَيْسَ بِمَعْنَى الأَوَّلِ ، نَحْوُ " إِنْ تَقُمْ تَضْحَكُ أُكْرِمْكَ " فَلاَ يَجُوزُ جَزْمُ " تَضْحَكُ " عَلَى الْبَدَلِ مِنْ " تَقُمْ " ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَاهُ ، بَلْ يَجِبُ رَفْعُهُ ، لأَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ ، وَأَمَّا الْبَيْتُ الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِهِ فَهُوَ مِنْ أَبْيَاتِ الْكِتَابِ(١) ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّهُ نَصَبَ " تُؤْخَذَ " عَلَى الْبَدَلِ مِن " تُبَايِعَ " لأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ لأَنَّ الْمُبَايِعَ لا يَنْفَكُّ مِنْ (أَحَدِ) (٣) الأَمْرَيْنِ ؛ إِمَّا أَنْ يُؤْخَذَ كَارِهاً أَوْ يَجِيءَ إِلَى الْمُبَايَعَةِ طَائِعًا، وَمِثْلُهُ - أَيْضًا - مِنْ أَبْيَاتِ الْكِتَابِ :

---

(١) لم أقف على قائل هذا الرجز ، وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٥٦ هارون التى لا يعرف لها قائل، وانظر : المقتضب ٢/٦٣ ، والأصول فى النحو ٢/٤٨ ، وشرح الجمل ١/ ١١٨ ، ١٩٢ ، والعينى ٤/١٩٩ ، والخزانة ٢/ ٣٧٣ بولاق .

علي الله : أى علي والله فلفظ الجلالة منصوب على نزع الخافض .

تبايع : من البيعة للسلطان وطاعته . يريد أن تبايع كرهاً أو طوعاً .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من (ف)

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا   تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأَجَّجَا [(١)]

فَجَزَمَ " تُلْمِمْ " ؛ لأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ " تَأْتِنَا " إِذْ هُوَ بِمَعْنَاهُ ، وَهُوَ فِي الْفِعْلِ بَدَلُ الثَّانِي مِنَ الأَوَّلِ ، وَالثَّانِي هُوَ الأَوَّلُ ، وَهُوَ الذي يُسَمُّونَهُ " بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ " إِذَا لَمْ يَكُنِ الأَوَّلُ أَعَمَّ مِنَ الثَّانِي كَقَوْلِهِ :" تَأْتِنَا "[(٢)] تُلْمِمْ بِنَا " إِنَّ الإِتْيَانَ هُوَ الإِلْمَامُ ، وَإِنْ كَانَ الأَوَّلُ أَعَمَّ مِنَ الثَّانِي كَالْمُبَايَعَةِ قَدْ تَكُونُ بِالرَّغْبَةِ وَقَدْ تَكُونُ بِالرَّهْبَةِ ، فَهِيَ تَشْتَمِلُ عَلَى الْمَعْنَيَيْنِ ، فَيَكُونُ الْبَدَلُ فِيهِ بَدَلَ الاشْتِمَالِ .

[بدل الغلط]

وَالْبَدَلُ الرَّابِعُ يُدْعَى الْغَلَطَا   كَمِثْلِ جِئْتُ دَعْدَ زَيْدًا غَلَطَا

وَالأَجْوَدُ الإِضْرَابُ عَنْ ذَاكَ بِبَلْ   وَهْوَ عَلَى الْمَجَازِ سُمِّي بِالْبَدَلْ

هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الرَّابِعُ مِنَ الْبَدَلِ ، وَلَمْ يَذْكُرِ النَّحْوِيُّونَ هَذَا لِيُعَلِّمُوا النَّاسَ الْغَلَطَ (بَلْ)[(٣)] ذَكَرُوهُ لِيُعَلِّمُوا النَّاسَ كَيْفَ يَتَدَارَكُونَ إِذَا غَلِطُوا ، وَإِنَّمَا قِيلَ لَهُ : بَدَلُ الْغَلَطِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْبَدَلُ غَلَطاً بَلِ الْغَلَطُ فِي الْمُبْدَلِ مِنْهُ، لأَنَّ « الْغَلَطَ » هُنَا بِمَعْنَى الْمَغْلُوطِ بِذِكْرِهِ كَالْخَلْقِ بِمَعْنَى الْمَخْلُوقِ ،فَكَأَنَّهُمْ قَالُوا : بَدَلُ الْمَغْلُوطِ بِذِكْرِهِ ، أَوْ بَدَلٌ لأَجْلِ الْغَلَطِ بِذِكْرِ الأَوَّلِ ، فَالسَّبَبُ فِي ذِكْرِهِ الْغَلَطُ ، فَسُمِّيَ بِاسْمِ سَبَبِهِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " وَهْوَ عَلَى الْمَجَازِ سُمِّي بِالْبَدَلْ " .

---

(١) هذا البيت من قصيدة لعبيد الله بن الحُرِّ الجُعْفِيِّ قالها وهو في حبس مصعب بن الزبير في الكوفة لرجل من أصحابه كان قد حبس معه .

انظر ترجمته في الخزانة ١/ ٢٩٦ بولاق .

وهو في الكتاب ٨٦/٣ هارون ، والمقتضب ٦١/٢ ، والإنصاف ٥٨٣ ، والتبصرة والتذكرة ١٦٢/١ وابن يعيش ٥٣/٧ ، ١٠/ ٢٠ ، والخزانة ٣/ ٦٦٠ بولاق ، والهمع ٢/ ١٢٨ ، والدرر اللوامع ١٦٦/٢ ، وحاشية العليمي على التصريح ٢/ ١٦٢ ، والشرح المجهول لوحة ٩٨ .

الجزل : الغليظ ، وذلك لتقوى نارهم فينظر إليها الضيوف عن بعد . تأججا : الضمير للحطب والنار ، أو الألف للإطلاق مع تذكير النار ، أو لأن النار مؤنث مجازي عاد الضمير إليها مذكراً .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " وإنما ".

وَأَكْثَرُ مَا يَقَعُ الْغَلَطُ فِي الْكَلَامِ الصَّادِرِ عَنْ غَيْرِ رَوِيَّةٍ وَفِكْرَةٍ ، أَوْ عَنْ عِيٍّ وَحَصْرٍ ، وَالْعِيُّ : هُوَ اسْتِحْضَارُ الْمَعْنَى فِي الذِّهْنِ مَعَ انْتِفَاءِ ذِكْرِ مَا يُسَمَّى بِهِ(١) ، وَلَمْ يَقَعْ هَذَا الْبَدَلُ فِي الْقُرْآنِ (٢) ، وَهُوَ كَقَوْلِكَ : " جِئْتُ دَعْدَ زَيْدًا " أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ : " جِئْتُ زَيْدًا " فَسَبَقَكَ لِسَانُكَ إِلَى ذِكْرِ " دَعْدٍ " ثُمَّ ظَهَرَ لَكَ الْغَلَطُ فَتَدَارَكْتَهُ بِذِكْرِ الثَّانِي .

قَوْلُهُ : " وَالْأَجْوَدُ الْإِضْرَابُ عَنْ ذَاكَ بِبَلْ " أَيْ : الأَجْوَدُ أَنْ تُضْرِبَ عَنِ الْغَلَطِ بِـ " بَلْ " فَتَقُولُ : جِئْتُ دَعْدًا بَلْ زَيْدًا (٣) ، وَقَدْ يَجُوزُ حَذْفُهَا عِنْدَ فَهْمِ الْمَعْنَى وَأَمْنِ اللَّبْسِ كَمِثَالِهِ ، فَإِنْ كَانَ الْمَوْضِعُ مِمَّا يَلْتَبِسُ تَعَيَّنَ الْإِثْبَاتُ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ " ؛ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ الْوَصْفَ بِالْبَلَادَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْوَصْفَ وَجَبَ الْإِتْيَانُ بِـ " بَلْ " لِرَفْعِ اللَّبْسِ . وَقَدْ يَكُونُ هَذَا الضَّرْبُ لَيْسَ عَنْ غَلَطٍ بَلْ قَدْ يَذْكُرُ الْأَوَّلَ عَنْ قَصْدٍ ثُمَّ يَبْدُو لَهُ فَيَرْجِعُ عَنْهُ (٤) كقولك : " هِنْدٌ قَمَرٌ " عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ ثُمَّ يَبْدُو لَكَ أنها أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ فَتَقُولُ « بَلْ هِنْدٌ شَمْسٌ » ، وَهَذَا يُسْتَعْمَلُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُتَنَبِّي(٥) :

أَقَاضِينَا هَذَا الَّذِي أَنْتَ أَهْلُهُ غَلِطْتُ وَلَا الثُّلْثَانِ هَذَا وَلَا النِّصْفُ (٦)

---

(١) جاء في (التاج ١١/ ٢٧ حصر) " وفي شرح مفصل الزمخشري أن العي هو استحضار المعنى ولا يحضرك اللفظ الدال عليه ، والحصر مثله إلا أنه لا يكون إلا لسبب من خجل أو غيره " .

(٢) ولا في الشعر ولا في الكلام المستقيم كما في المقتضب ٤/ ٢٩٧ .

(٣) وحينئذ يعرب " زيد " معطوفا لا بدلا .

(٤) كتب فوقه في الأصل بخط مغاير " فإنه يسمى بداء لا غلطا ، ومثل هذا يعتمده الشعراء كثيراً للمبالغة والتفنن في الفصاحة " والله أعلم " . وهو من شرح ابن القواس صـ ٨١٣ .

(٥) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين قتل سنة ٣٥٤ ، وهو وإن كان من الشعراء المحدثين الذين لا يحتج بشعرهم في تثبيت القواعد إلا أنه لا بأس بالتمثيل والاستئناس بشعره ، لا سيما إذا كان الغرض منه المعنى دون اللفظ ، لأن المعاني كما يقول ابن جني في الخصائص ٢٤/١ : « يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون " .

(٦) اليازجي : شرح ديوان المتنبي ١/ ١٠٥ ، والبرقوقي ٣/ ٣٤ ، وإصلاح الخلل ١٠١ ، يقول لممدوحه أبي الفرج القاضي : أنت أهل لما أثنيت به عليك ، ثم قال : غلطت : ليس هذا ثلثي ما أنت أهله ، ولا نصفه ، قوله : ولا الثلثان : عطف على محذوف دل عليه ما تقدم أي : لا الذي أنت أهله هذا ، ولا الثلثان منه ، والهمزة للنداء .

[المبتدأ والخبر]

" المبتدأ "

الْقَوْلُ فِي بَيَانِ الاسْمِ الْمُبْتَدَا ... الْمُبْتَدَا يُرفَعُ إِذْ تَجَــرَّدَا

مِــنْ كُـلِّ عَامِــلٍ لَــهُ لَفْظِــيِّ ... فَارْفَعْ بِأَمْرٍ فِيهِ مَعْنَــوِيِّ

أَعْنِي ابتِدَاءً وَهُوَ رَافِعُ الْخَبَـرْ ... مِثَالُهُ : زَيْدٌ مُصِيبٌ لِلْخَبَرْ

الْمُبْتَدَأُ " مُفْتَعَلٌ " مِن ابْتَدأْتُ الشَّيْءَ إِذَا جَعَلْتَهُ أَوَّلاً لَفْظًا ، أَوْ تَقْدِيراً ، وَالابْتِدَاءُ مَجْمُوعُ أَمْرَيْنِ ، وَهُمَا تَجْرِيدٌ ، وَإِسْنَادٌ ، فَمَتَى فَاتَ أَحَدُهُمَا فَاتَ الأَبْتِدَاءُ .

وَأَمَّا الْمُبْتَدَأُ فَقَدْ رَسَمَهُ وَعَرَّفَهُ بِهَذِهِ الْقُيُودِ الَّتِي ذَكَرَهَا ، فَقَوْلُهُ : " الاسْمُ » احْتَرَزَبِهِ مِنَ الْفِعْلِ، فَإِنَّهُ لايَقَعُ مُبْتَدَأً ؛ لِعَدَمِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: "تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ " (١) فَأَصْلُهُ " أَنْ تَسْمَعَ " فَحَذَفَ " أَنْ "مِنْ" تَسْمَعُ " لِدَلاَلَةِ " أَنِ " الثَّانِيَةِ عَلَيْهَا فِي قَوْلِهِ :" مِنْ أَنْ تَرَاهُ " ، وَ" أَنْ " مَعَ الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ الاسْمِ .

وَقَوْلُهُ :" يُرْفَعُ إِذْ تَجَرَّدَا مِنْ كُلِّ عَامِلٍ لَهُ " لِيَخْرُجَ مِنْهُ اسْمُ " كَانَ" وَأَخَوَاتِهَا ، (وَاسْمُ) (٢) "إِنَّ " ، وَالأَوَّلُ مِنْ مَفْعُولَي " ظَنَنْتُ " ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : " إِذْ تَجَرَّدَ لَفْظاً وَمَعْنًى " لِيَخْرُجَ مِنْهُ [نَحْوُ] (٣) ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ (٤) ، فَإِنَّهُ مُجَرَّدٌ لَفْظاً لاَ تَقْدِيراً (٥) .

---

(١) هذا المثل يضرب لمن خبره خير من مرآه ، انظر مجمع الأمثال ١/ ٢٢٧ ،والفاخر ٦٥ ، والوسيط في الأمثال ٨٣ ، والمستقصى ١/ ٣٧١ ، وروى " أن تسمع " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سورة التوبة ٦ .

(٥) ويرفع " أحد " بفعل محذوف يفسره المذكور تقديره " وإن استجارك أحد " .

قَوْلُهُ : " لَفظِيّ " احتَرزَ مِنْ تَجْرِيدِهِ مِنَ الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيّ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتَجَرَّدْ مِنْهُ ، إِذ لَو تَجَرَّدَ مِنْهُ لَبَقِيَ بِلاَ عَامِلٍ ، وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ : الْمُبْتَدا " أَنَّهُ أَوَّلٌ ، وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ :" وَهُوَ رَافِعُ الْخَبَرْ " أَنَّهُ يَقْتَضِي ثَانِياً ، وَأَنَّهُ لاَ بُدَّ أَنْ يَكُونَ التَّجْرِيدُ لأَجْلِ الإِسْنَادِ ، فَمَتَى فُقِدَ التَّجْرِيدُ فُقِدَ الابْتِدَاءُ ، لأَنَّ مَعْنَى الابْتِدَاءِ كَوْنُ الاسْمِ أَوَّلاً لَفظاً أَوْ تَقْدِيراً ، وَإِنَّمَا قُلْنَا " تَقْدِيراً " لِيَدْخُلَ فِيهِ الْمُبْتَدأُ الَّذِي قُدِّمَ عَلَيْهِ خَبَرُهُ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ أَوَّلاً لَفظاً بَلْ تَقْدِيراً ، وَإِنْ فُقِدَ الإِسْنَادُ فَقَدْ زَالَ كَوْنُ الاسْمِ مُبْتَدَأً ، وَلَذلِكَ لاَ يُقالُ فِي أَلفاظِ الْعَدَدِ ، وَحُرُوفِ التَّهَجِّي ، وَالأَصْوَاتِ : مُبْتَدأً مَعَ تَجَرُّدِهَا مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفظِيَّةِ ؛ لِفَقْدِ الإِسْنَادِ .

قَوْلُهُ :" فَارْفَعْ بِأَمْرٍ فِيهِ مَعْنَوِيّ " ذَكَرَ أَنَّ لَهُ عَامِلاً مَعْنَوِيًّا ، لِئَلاَّ يُظَنَّ أَنَّ رَفْعَهُ بِلاَ عَامِلٍ [(١)].

وَإِنَّمَا رُفِعَ الْمُبْتَدأُ ؛ لأَنَّهُ أَوَّلُ مَوضُوعٍ لِيُحمَلَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ في الأَصْلِ ، فَالْمَرْفُوعُ أَقْوَى مِنَ الْمَحْمُولِ ، وَالضَّمَّةُ أَوَّلُ الْحَرَكَاتِ وَأَقْوَاهَا ، فَنُوسِبَ بِأَنْ جُعِلَ الأَوَّلُ الأَقوَى لِلأَوَّلِ الأَقْوَى .

قَوْلُهُ : "وَهْوَ رَافِعُ الْخَبَرْ " يُرِيدُ أَنَّ الْعَامِلَ الْمَعْنَوِيَّ الَّذِي رَفَعَ الْمُبْتَدأَ هُوَ الَّذِي رَفَعَ الْخَبَرَ ، وَإِنَّمَا رَفَعَ الْخَبَرَ ؛ لِشَبَهِهِ بِالْفَاعِلِ ، لِكَوْنِهِ الْجُزْءَ الثَّانِيَ مِنَ[(٢)] الْجُمْلَةِ ، وَاخْتَارَ أَنْ يَكُونَ الابْتِدَاءُ الَّذِي رَفَعَ الْمُبْتَدَأَ هُوَ الرَّافِعُ لِلْخَبَرِ قِيَاساً عَلَى الْعَوَامِلِ اللَّفظِيَّةِ ، فَإِنَّهَا لَمَّا عَمِلَتْ فِي الاسْمِ الأَوَّلِ عَمِلَتْ فِي الثَّانِي ، فَكَذَلِكَ الابْتِدَاءُ لَمَّا عَمِلَ فِي الأَوَّلِ عَمِلَ فِي الثَّانِي ؛ لاقْتِضَاءِ الأَوَّلِ الثَّانِيَ .

---

(١) ذهب البصريون إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو عامل معنويٌّ ، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان . ينظر لذلك الإنصاف ٤٤ المسألة الخامسة .

(٢) بعد قوله " من " في الأصل بياض يوهم أن هناك سقطاً إلا أن الكلام مستقيم في نظري .

قَوْلُهُ : " زَيْدٌ مُصِيخٌ لِلْخَبَرْ " مِثَالٌ لِلتَّجْرِيدِ وَالإِسْنَادِ ، وَمَعْنَى " مُصِيخٍ " : مُسْتَمِعٌ " لِلْخَبَرِ"أَيْ: لِلْحَدِيثِ . وأرتَسَمَ الْمُبْتَدَأُ بِأَنَّهُ اسْمٌ أَوَّلٌ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً مُقْتَضِياً ثَانِيًا.

وَاحتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " اسْمٌ " عَنِ الْفِعْلِ ، فَيُفْهَمُ مِنْ قَوْلِنَا : " أَوَّلاً " التَّجْرِيدُ ، وَيُفْهَمُ مِنْ قَوْلِنَا : " مُقْتَضِياً ثَانِياً " الإِسْنَادُ ، وَيَدْخُلُ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ الصِّفَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ ، وَحَرْفِ الاستفهَامِ رَافِعَةً لِلظَّاهِرِ، نَحْوُ " أَقَائِمٌ أَخَوَاكَ؟ فَلَوْ قُلْنَا : " مُسْنَدًا إِلَيْهِ " لَخَرَجَ مِثْلُ ذَلِكَ ؛ فَإِنَّ الثَّانِيَ -(وَهُوَ الأَوَّلُ)[1] - لَيْسَ مُسْنَداً إِلَى الأَوَّلِ ، بَلِ الأَوَّلُ مُسْنَدٌ إِلَى الثَّانِي ، لكِنِ الأَوَّلُ مُقْتَضٍ لِلثَّانِي ؛ فَالاقْتِضَاءُ أَعَمُّ مِنْ قَوْلِهِمْ : مُسْنَدٌ إِلَيْهِ ، فَإِنَّ تَعْرِيفَ الْمُبْتَدَأ(بِكَوْنِه) [2] مُسْنَدًا إِلَيْهِ يُخْرِجُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً ؛ لِعَدَمِ الإِسْنَادِ إِلَيْهِ فَلاَ يَدْخُلُ فِي تَعْرِيفِ الْمُبْتَدَأ وَلاَ يَدْخُلُ فِي تَعْرِيفِ الْخَبَرِ وَإِنْ كَانَ مُسْنَداً إِلَى غَيْرِهِ ؛ لأَنَّ الْخَبَرَ لاَ يَلْزَمُ تَقْدِيمُه ، وَهَذَا يَلْزَمُ تَقْدِيمُه ؛ لأَنَّهُ عَامِلٌ فِيمَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ (وَالْخَبَرُ لاَ يَعْمَلُ فِيمَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ)[3] عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ [4] ، فَلاَ يَكُونُ خَبَراً .

وَكُلُّ مَا ابْتَدَأْتَهُ عَرِّفْهُ ... وَإِنْ تُنَكِّرْ صِفْهُ أَوْ أَضِفْهُ

قَوْلُهُ : " عَرِّفْهُ " أَيْ : اجْعَلْهُ مَعْرِفَةً عِنْدَ الْمُخَاطَبِ ؛ لأَنَّ الْكَلاَمَ مَبْنَاهُ لإِفَادَةِ السَّامِعِ (بِمَا) [1] فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَإِذَا كَانَ الْمُخْبَرُ عَنْهُ مَجْهُولاً عِنْدَ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى (ف) " بأن يكون " .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

(٤) انظر ذلك فى الإنصاف ٤٤ المسألة الخامسة .

الْمُخَاطَبِ صَارَ [١] الْحُكْمُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُخَاطَبِ عَلَى مَجْهُولٍ ، وَالْحُكْمُ عَلَى الْمَجْهُولِ لاَ يَصِحُّ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مَعْلُوماً لِلْمُخَاطَبِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ لِلْمُتَكَلِّمِ ، أَمَّا الْخَبَرُ فَيَكُونُ مَعْلُوماً لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ ، لِيَحْصُلَ لِلْمُخَاطَبِ بِهِ عِلْمٌ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ [ذَلِكَ][٢] ، فَإِذَا نَسَبَ الْمُتَكَلِّمُ الْخَبَرَ إِلَى ذَاتٍ مُعَيَّنَةٍ عَلِمَ الْمُخَاطَبُ أَنَّ ذَلِكَ الْخَبَرَ مَنْسُوبٌ إِلَى تِلْكَ الذَّاتِ الْمُعَيَّنَةِ دُونَ غَيْرِهَا ، وَلِهَذَا قَالُوا : الْمُبْتَدَأُ هُوَ مُعْتَمَدُ الْبَيَانِ ، وَالْخَبَرُ هُوَ مُعْتَمَدُ الْفَائِدَةِ ، أَيْ : يُعْتَمَدُ فِي بَيَانِ النِّسْبَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، وَيُعْتَمَدُ فِي الْفَائِدَةِ عَلَى الْخَبَرِ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : يُعْتَمَدُ فِي الْفَائِدَةِ عَلَى الْخَبَرِ ، وَفِي بَيَانِهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ .

وَلاَ يُبْتَدَأُ بِالنَّكِرَةِ إِلاَّ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ فِيهَا خَلَفٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ ، وَمَا يَخْلُفُ الْمَعْرِفَةَ أُمُورٌ ، وَهِيَ (اثْنَا عَشَرَ)[٣] .

---

(١) فى النسختين "فصار" والصواب ما أثبته .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى (ف) " اثنى عشر " خطأ نحوي ، والاثنا عشر التي أشار إليها المؤلف هي مسوغات الابتداء بالنكرة وسيأتى بيانها .

[مواضع الابتداء بالنكرة]

* أَوْ قَدِّمِ الْخَبَرَ ظَرْفًا أَوْ وَعَى * مَعْنَى تَعَجُّبٍ ، وَنَفْيٍ ، وَدُعَا *
* أَوْ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ أَوْ مُسْتَفْهِمَا * بِـهِ أَوِ الْجَـوَابُ أَوْ مُعَمِّمَـا *
* أَوْ قَبْلَهُ مَا يُوجِبُ التَّصَـدُّرَا * تَقُولُ: فِي الدَّارِ غُلَامٌ مُخْبِرَا *
* وَإِنْ تَشَأْ رَفَعْتَ رَفْعَ الْفَاعِـلِ * وَمِثْلُهُ أَمُقْصِرٌ عَوَاذِلِـي *
* فَمُقْصِرٌ مُبْتَـدَأٌ وَأَغْنَـى * فَاعِلُهُ عَنْ خَبَـرٍ فِي الْمَعْنَى *

لَمَّـا كَـانَ أَصْلُ الْمُبْتَـدَأ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَـةً ، لِأَنَّ تَنْكِيرَهُ مُخِلٌّ بِالْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ ، وهُوَ إِفْهَامُ الْمُخَاطَبِ ، وَاللَّفْظُ إِنَّمَا وُضِعَ لِلإِفَادَةِ ، فَإِذَا فَاتَ لَمْ يَكُنْ فِي التَّخَاطُبِ فَائِدَةٌ ، فَإِذا تَخَصَّصَتِ النَّكِرَةُ قَرُبَتْ مِنَ الْمَعْرِفَةَ فَجَازَ الْحُكْمُ عَلَيْهَا، أَعْنِي الإِخْبَارَ عَنْهَا بِحُصُولِ الْفَائِدَةِ.

وَقَدْ ذَكَرَ لِلابْتِدَاءِ بِالنَّكِرَةِ اثْنَيْ عَشَرَ مَوْضِعًا :

أَحَدُهَا : قَوْلُهُ : «صِفَهُ» وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِن مُشْرِكٍ ﴾(١) ، فَـ « عَبْدٌ » مبْتَدَأٌ ، وَ« خَيْرٌ» خَبَرُهُ ، وَجَازَ الابتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ لِتَخَصُّصِهَا بِالصِّفَةِ ؛ فَإِنَّ قَوْلَكَ : «عَبْدٌ مُؤْمِنٌ» أَخَصُّ مِنْ قَوْلِكَ : « عَبْدٌ» عَلَى الإِطْلَاقِ ، وَلأَنَّ فِي الصِّفَةِ ضَمِيرَ الْمَوْصُوفِ ، وَالضَّمِيرُ مَعْرِفَةٌ وَهُوَ تِلْكَ النَّكِرَةُ الْمَوْصُوفَةُ فِي الْمَعْنَى فَجَازَ الابْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ الْمَوْصُوفةِ إِمَّا لِتَخَصُّصِهَا ، وَإِمَّا لِإِضْمَارِهَا فِي الصِّفَةِ قَبْلَ الإِخْبَارِ عَنْهَا .

الثَّانِي : الإِضَافَةُ نَحْوُ (غُلَامُ)(٢) رَجُلٍ فِي الدَّارِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ

(١) سورة البقرة ٢٢١ .

(٢) سقط من (ف).

السَّلامُ :«خَمْسُ صَلَـوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِـبَادِ[1]» ، فَ«خَـمْسٌ »، مُـبْتَـدأٌ، وَكَتَبَهُنَّ [2] الْخَبَرُ، وَجَازَ الابْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ الْمُضَافَةِ إِلَى نَكِرَةٍ ، لِتَخَصُّصِهَا بِالإِضَافَةِ ، وَلأَنَّ قَوْلَكَ : غُلاَمُ رَجُلٍ)[2] بِالإِضَـافَةِ وَ«غُلاَمٌ لِرَجُلٍ» بِمَعْنًى وَاحِدٍ وَلاَ خِلاَفَ فِي جَوَازِ الابْتِدَاءِ فِي قَوْلِكَ[3] : « غُلاَمٌ لِرَجُلٍ [عِندَكَ] (لأَنَّ غُلاَمًا ـ إِذَا مَاتُرِكَتِ الإِضَافَةُ ـ مَوْصُوفٌ بِقَوْلِكَ : « لِرَجُلٍ »[2]) أَيْ : غُلاَمٌ كَائِنٌ لِرَجُلٍ عِنْدَكَ ، وَمَعْنَاهُ فِي الإِضَافَةِ كَذَلِكَ.

الثَّالِث : قَوْلُهُ : أَوْ قَدِّمِ الْخَبَرَ ظَرْفًا[4] نَحْوُ«فِي الدَّارِ رَجُلٌ» ، وإِنَّمَا جَازَ الابْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ ؛ لأَنَّ الْخَبَرَ ظَرْفٌ مُتَعَيِّنٌ، وَهُوَ قَوْلُكَ : « فِي الدَّارِ» فَحَصَلَ لِلْمُبْتَدَأِ تَعْيِينٌ بِتَعْيِينِ ظَرْفِهِ ، فَقَدْ تَخَصَّصَ الْمَظْرُوفُ بِتَخْصِيصِ ظَرْفِهِ.

وَقِيلَ : إِنَّمَا جَازَ ؛ لأَنَّ الظَّرْفَ يُقَدَّرُ بِـ «اسْتَقَرَّ »[5] فَهُوَ نَائِبٌ مَنَابَ الفِعْلِ، فَصَارَ الْمُبْتَدَأُ بِتَأْخِيرِهِ يُشْبِهُ الْفَاعِلَ ، وَالْفَاعِلُ يَكُونُ نَكِرَةً.

---

(١) في سنن ابن ماجه ٤٤٨/١ الحديث رقم ١٤٠١ عن عبادة بن الصامت قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « خمس صلوات افترضهن الله علي عباده ...». وانظر أيضاً سنن أبى داود ١١٥/١ ، وكنز العمال بحاشية مسند الإمام أحمد ٣ /١٢٩ عن تميم الدارى رض الله عنه

(٢) سقط من (ف).

(٣) فى (ف) « بقولك».

(٤) كتب بجواره بخط مغاير « بشرط أن يكون الظرف معرفة» ، وهو يريد أن يكون الظرف تامًا بخلاف الناقص ، وهو مالا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به نحو « زيدٌ بِكَ أَوْ فِيكَ» الهمع ٩٨/١.

(٥) يقدر الظرف باسم الفاعل وبالفعل ، فالتقديرفي « زيد عندك » ، أو «في الدار زيد» كائن أو مستقر، أو كَانَ أو استقرَّ ، واختلف في الأولى منهما فرجح ابن مالك وغيره تقدير اسم الفاعل ، لأن الأصل فى الخبر الإفراد والتصريح به ... ولتعينه في بعض المواضع ، وهو مالايصلح فيه الفعل نحو « أما عندك زيد ، وخرجت فإذا عندك زيد. .. ورجح ابن الحاجب تبعاً للزمخشري والفارسى تقدير الفعل ، لأنه الأصل فى العمل ولتعينه فى الصلة ... » عن الهمع ٩٨/١ ، وانظر ابن يعيش ٩٠/١.

وَقَوْلُهُ : « أَوْ قَدَّمَ الْخَبَرَ ظَرْفًا » احْتِرَازٌ مِنْ تَقْدِيمِهِ غَيْرَ ظَرْفٍ ، نَحْوُ « قَائِمٌ رَجُلٌ» فَإِنَّهُ لاَ يَجُوزُ ؛ لأَنَّهُ مُعْرَبٌ مَرفُوعٌ فَيصِحُ جَعْلُهُ مُبْتَدَأً إِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ (حَرْفَ)[1] الاسْتِفْهَامِ ، أَوْ حَرْفَ النَّفْيِ .

الرَّابِعُ : قَوْلُهُ : « أَوْ وَعَى» نَحْوُ « خَلَفَكَ رَجُلٌ» ، وَالْقَوْلُ فِيهِ كَالْقَولِ فِي الظَّرفِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الظَّرْفِ وَالْوِعَاءِ؟

قُلْتُ : سِيبَوَيْهِ سَمَّى حُرُوفَ الجَرِّ ظُرُوفًا[2] ؛ لِتَعَلُّقِهَا بِالْفِعْلِ كَتَعَلُّقِ الظَّرْفِ ؛ وَلأَنَّ مِنْهَا «فِي» وَهِيَ الأَصْلُ فِي اقْتِضَاءِ الظَّرْفِيَّةِ ، ولِذَلِكَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الظَّرْفِ أَخْرَجَتْهُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، فَصَارَتْ هِيَ الْمُقْتَضِيَةُ لِلظَّرْفِيَّةِ ، وَأَمَّا الْوِعَاءُ فَهُوَ الْمَكَانُ أَوِ الْجِهَةُ أَوِ الْمَحَلُّ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الْفِعْلُ وَيَحْوِيهِ[3] .

الْخَامِسُ : قَوْلُهُ : « مَعْنَى تَعَجُّبٍ» نَحْوُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا! عِنْدَ سِيبَوَيْهِ[4]، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ ؛ لأَنَّ مَبْنَى التَّعَجُّبِ عَلَى الإِبْهَامِ ، وَأَمَّا عِنْدَ الأَخْفَشِ[5] فَـ «مَا» مَوْصُولَةٌ ، وَهِيَ مَعْرِفَةٌ.

السَّادِسُ: قَوْلُهُ : «وَنَفْيٍ» نَحْوُ « مَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ» ، فَإِنَّ النَّكِرَةَ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ تَعُمُّ الْمَعْرِفَةَ وَغَيْرَهَا فَصَارَ كَقَوْلِكَ : « لاَزَيدٌ ولاَ عَمْرٌوولاَ غَيرُهُمَا مِنَ النَّاسِ خَيْرٌ مِنْكَ».

---

(١) سقط من (ف).

(٢) الكتاب ١/ ٤٢٠ ، ٣/٢٦٨ ، ٤ / ٢٢٨ هارون.

(٣) قال ابن القوّاس في شرحه ص ٨٢١ « واعلم أن هذا التأويل إنَّما صيرَ إليه ؛ لأنَّه[أي الناظم) ردد بين الظرف والوعاء ب « أو » .

(٤) الكتاب ١/ ٧٢ هارون ، و «ما» عنده مبتدأ نكرة لأنها بمعنى «شيء حَسَّنَ زيدًا».

(٥) حاشية الكتاب ١/ ٧٣ هارون ، وتسهيل الفوائد ١٣٠.

وَالْأَوْلَى أَنْ يُقَالَ فِي قَوْلِهِ : «وَنَفْيٍ» : إِنَّهُ أَرَادَ اسْمًا فِيهِ مَعْنَى النَّفْيِ نَحْوُ «أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ إِلاَّ زَيْدٌ (١) فَابْتَدَأَ بِـ « أَقَلُّ » وَهُوَ نَكِرَةٌ ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى « مَارَجُلٌ يَقُولُ ذاك إِلاَّ زَيْدٌ»)(١)، لِأَنَّ حَرْفَ النَّفْيِ يَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ : «أَوْ قَبْلَهُ مَايُوجِبُ التَّصَدُّرَا »(٢) ، وَلِذَلِكَ رُفِعَ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْبَدَلِ مِنْ «أَقَلّ» ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ الْبَدَلُ فِي غَيْرِ الموجَبِ.

السَّابِعُ : الدُّعَاءُ نَحْوُ «سَلاَمٌ عَلَيْكُم» وَإِنَّمَا جَازَ ؛ لأَنَّ «سَلاَمًا» مَصْدَرٌ ، وَالْمَصْدَرُ مُؤَكِّدٌ لِلْفِعْلِ ، وَالْفِعْلُ مُتَخَصِّصٌ بِنِسْبَتِهِ إِلى الْفَاعِلِ(٣). وَالْمُؤَكِّدُ هُوَ نَفْسُ الْمُؤَكَّدِ ، وَإِذَا كَانَ الْمُؤَكَّدُ مُتَخَصِّصًا كَانَ الْمُؤَكِّدُ لَهُ كَذَلِكَ.

فإِنْ قُلْتَ : الْمَصْدَرُ المُؤَكِّدُ مَنْصُوبٌ ، و «سَلاَمٌ» مرفُوعٌ.

قُلْتُ : مَعْنَاهُ مَرْفُوعًا كَمَعْنَاهُ مَنْصُوبًا ، وإِنَّمَا رَفَعُوا لِغَرَضِ الثُّبُوتِ ، لأَنَّهُمْ ١٢٦/ ب لَوْ أَبْقَوْهُ مَنْصُوبًا لَكَانَ تَابِعًا لِفِعْلِهِ فِي التَّقَضِّي وَعَدَمِ الْبَقَاءِ ، وَقِيلَ : الْمُرَادُ «سَلاَمٌ مِنِّي عَلَيْكَ» فَحُذِفَ(٤) لِلْعِلْمِ بِهِ ، إِذْ قَدْ عُلِمَ أَنَّ السَّلاَمَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ.

---

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) قال ابن القواس لوحة١٤٥ «وَيحتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بقوله « نفي» أن تكون النكرة معتمدةً على حرفِ النَّفْيِ ، نحو : ما أحدٌ خير منك ... ، لأنَّها في سياق النفي تعمُّ المعرفةَ وغيرها ، فجاز الابتداءُ بها لعمومِها إلاَّ أنَّ قوله بعد ذلك : « أو قبله مايوجب التَّصدُّرا » يُغْنِي عنه».

(٣) فتقديره «سلَّمْتُ سَلامًا» ، وقيل : التقدير فيه : سلَّمك الله سلامًا» ثم حذف الفِعْلُ ؛ لكثرة الاستعمال، فرفعَ المصدرُ ، ينظر ذلك في شرح الكافية للرَّضيِّ١/ ٩٠ .

(٤) أي : الجار والمجرور.

الثَّامِنُ : قَوْلُهُ : « أَوْ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ» نَحْوُ « مَنْ يَقُم أَقُمْ [مَعَهُ][1]» وَإِنَّمَا جَازَ ؛ لِعُمُومِ الشَّرْطِ ، وَالْقَوْلُ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي عُمُومِ النَّكِرَةِ بَعْدَ النَّفْي فَـ «مَنْ» مُبْتَدَأٌ ، وَ«يَقُمْ » خَبَرُهُ ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْجَزَاءُ خَبَرًا ؛ لِخُلُوِّهِ مِنْ ضَمِيرِ الْمُبْتَدَأِ [2].

التَّاسِعُ: قَوْلُهُ : « أَوْ مُسْتَفْهَمًا بِهِ (وَذَلِكَ)[3] نَحْوُ «مَنْ عِنْدَكَ»؟ ، وَإِنَّمَا جَازَ لِلْعُمُومِ الْحَاصِلِ فِي «مَنِ » الاسْتِفْهَامِيَّةِ النَّائِبَةِ عَنْ تَعْدَادِ الْمَعَارِفِ الَّتِي رُبَّما لاَ تَقْتَضِي الْجَوَابَ.

وَقَوْلُهُ : مُسْتَفْهَمًا [بِهِ][4] أَيْ:بِالْمُبْتَدَأِ ، وَفِيهِ احْتِرَازٌ عَنْ أَلاَّ يَكُونَ مُسْتَفْهَمًا بِهِ بَلْ بِحَرْفِ الاسْتِفْهَامِ.

الْعَاشِرُ : قَوْلُهُ : « أَوِ الْجَوَابُ» يَعْنِي : جَوَابَ سُؤَالِ الْمُسْتَفْهِمِ[5] ، وَإِنَّمَا جَازَ ؛ لأَنَّ الْجَوَابَ مِنْ شَأْنِهِ مُطَابَقَةُ السُّؤَالِ فَجَازَ فِيهِ الابْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ ، كَمَا جَازَ فِي السُّؤَالِ بَلْ أَوْلَى؛لِحُصُولِ التَّعْيِينِ الْمَطْلُوبِ بِهِ.

---

(١) تكملة يستقيم بها النص وهي من كتابه الآخر التحفة الشافية لوحة٣٠.

(٢) قال الرضيَ في شرح الكافية ٩٠/١ : « اختار الأندلسيّ أنّ الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من الضمير إذا ارتفعت كلمة الشرط بالابتداء دون الشرط فإنه إذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلابد للشرط من ضمير نحو من قام قمت» .. ، وقيل : الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة ، وقيل : كلمة الشرط مبتدأ لاخبر له ...».

(٣) سقط من (ف).

(٤) سقط من الأصل.

(٥) كقولك في جواب من قال : من عندك ؟ : رجل ، أي : رجل عندي.

الْحَادِي عَشَرَ : قَوْلُهُ : « أَوْ مُعَمَّمًا » نَحْوُ قَوْلِهُ تَعَالَى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾(١) ، وَ « كُلُّ قَائِمٍ »(٢) ، وَإِنَّمَا جَازَ ، لِشُمُولِ الْعَامِّ الْخَاصَّ ، وَلِذَلِكَ يَنْتَفِي بِانْتِفَائِهِ ، وَقِيلَ : لأَنَّ « كُلاًّ » فِي الأَيَةِ مُضَافَةٌ ، وَفِي غَيْرِ الآيَةِ تُنْوَى إِضَافَتُهَا.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّ الاسْتِفْهَامَ يُفِيدُ الْعُمُومَ ، وَكَذَلِكَ الشَّرْطُ، فَمَا الْفَائِدَةُ بِقَوْلِهِ : « مُعَمَّمًا »؟

قُلْتُ : الْعُمُوم فِي «كُلٍّ » عُمُومٌ سَاذَجٌ(٣) غَيْرُ مُقْتَرِنٍ بِمَعْنًى آخَرَ مِنْ شَرْطٍ ، أَوِ اسْتِفْهَامٍ.

الثَّانِي عَشَرَ : قَوْلُهُ : «أَوْ قَبْلَهُ مَا يُوجِبُ التَّصَدُّرَا » يُرِيدُ بِ «مَا يُوجِبُ التَّصَدُّرَ» حَرْفَ الاسْتِفْهَامِ أَوْ حَرْفَ النَّفْي إِذَا كَانَ بَعْدَهُ صِفَةٌ ، نَحْوُ « أَقَائِمٌ زَيْدٌ» ، فَـ «قَائِمٌ» مُبْتَدَأٌ ، وَزَيْدٌ» فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ ، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ « زَيْدًا » مُبْتَدَأً، وَ « قَائِمٌ» خَبَرَهُ.

وَإِنَّمَا قُلْنَا : « إِذَا كَانَ بَعْدَهُ صِفَةٌ » احْتِرَازاً(٤) من مَثْلِ : قَوْلِكَ : « أَرَجُلٌ عِنْدَكَ أَمِ امْرَأَةٌ ؟ وَلاَ شَكَّ أَنَّ مُرَادَهُ الصِّفَةُ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : « وَإِنْ تَشَأْ رَفَعْتَ رَفْعَ الْفَاعِلِ».

---

(١) سوره آل عمران ١٨٥.

(٢) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٩٨ : « وأكثر من شرح هذا الكتاب مثل قوله « أو معمما » بمثل «كل نفس ذائقة الموت» وشبهه ، وفيه نظر ، لأن ذلك مضاف فيلزم تداخل الأقسام فلا يصح الحمل عليه مع إمكان غيره» ، علماً بأنه مثل له بقوله : « عالمٌ خيرٌ من جاهل، وكاملٌ خيرٌ من ناقص».

(٣) قال الجواليقى فى المعرب ٢٤٦ : «الساذج : فارسى معرب» ، وجاء فى اللسان «سذج» حجة سَاذِجَة وسَاذَجَة بالفتح غير بالغة ، قال ابن سيده : أراها غير عربية إنما يستعملها أهل الكلام فيما ليس ببرهان قاطع ، وقد يستعمل فى غير الكلام والبرهان وعسى أن يكون أصلها « ساده» فعربت».

(٤) فى النسختين بالرفع ، والأولى ما أثبتت لأنه علة لما قبله.

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَمِثْلُهُ أَمُقْصِرٌ عَوَاذِلِي » فَيَجِبُ فِيهِ أَنْ يُجْعَلَ «عَوَاذِلِي» فَاعِلاً وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدأً ، وَمُقْصِرٌ «خَبَرُهُ ؛ لأَنَّ الْخَبَرَ مُفْرَدٌ فَلاَ مُطَابَقَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُبْتَدأِ.

وَقَوْلُهُ : « تَقُولُ : فِي الدَّارِ غُلاَمٌ» مِثَالٌ لِلْخَبَرِ الْمُقَدَّمِ ظَرْفًا لاَ لِلْمُسْتَفْهَمِ عَنْهُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ «مُخْبِرًا» .

وَقَوْلُهُ : « وَإِنْ تَشَأْ رَفَعْتَ رَفْعَ الْفَاعِلِ « يَرْجِعُ إِلى قَوْلِهِ : « أَوْ قَبْلَهُ مَا يُوجِبُ التَّصَدُّرَا « وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مُفْرَدًا وَالْمُبْتَدَأُ كَذَلِكَ ، وَأَمَّا مِثْلُ : « أَمُقْصِرٌ عَوَاذِلِي» فَمَا بَعْدَهُ وَاجِبٌ أَنْ يَكُونَ فَاعِلاً ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلِذَلِكَ قَالَ : فَمُقْصِرٌ مُبْتَدأٌ وَأَغْنَى فَاعِلُهُ عَنْ خَبَرٍ» وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ : وَإِنْ تَشَأْ رَفَعْتَ رَفْعَ الْفَاعِلِ كَمَا قَالَ فِي الأَوَّلِ الَّذِى مَثَّلْنَا بِهِ وَلَمْ يُمَثِّلْ هُوَ بِهِ.

فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ :« وَمِثْلُهُ أَمُقْصِرٌ عَوَاذِلِي» فَكَيْفَ يَكُونُ مِثْلَ قَوْلِكَ: «أَقَائِمٌ زَيْدٌ « وَهُوَ يَجُوزُ فِيهِ الأَمْرَانِ ، وَهَذَا لاَ يَجُوزُ فِيهِ [إِلاَّ][1] أَنْ يَكُونَ فَاعِلاً فَقَطْ لِمَا عَلَّلْنَاهُ ؟ .

قُلْتُ : يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : « وَمِثْلُهُ "فِي الْوَجْهِ الَّذِى يَكُونُ فِيهِ مِثْلَ «أَقَائِمٌ زَيْدٌ» اسْمُ الْفَاعِلِ مُبْتَدَأً ، وَ«زَيْدٌ» فَاعِلٌ ، لاَ فِي الْوَجْهِ الآَخَرِ[2].

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) الذي يكون فيه «زيد» مبتدأ ، و«قائم» خبره ، لعدم التطابق بينهما قال الشريشى فى شرحه جـ ٢ لوحة ٤٦ « وقوله : " وان تشأ رفعت رفع الفاعل» يشير به إلى الخلاف الذى بين سيبويه والأخفش فى قولهم : « فى الدار زيد أو رجل» فسيبويه يقول: زيد ، أو رجل مبتدأ ، وفى الدار خبره، والأخفش يقول هو فاعل وتقديره استقر فى الدار زيد، وقوله : ومثله أمقصر عواذلى»، يشير به إلى مذهب الأخفش فى أن «عواذلى» مرفوع على أنه فاعل لامبتدأ كما كان زيد فى قولك: « فى الدار زيد» على رأي الأخفش». وانظر اختلافهما فى حاشية الإيضاح العضدى ٤٨.

وَقَوْلُهُ : « وَأَغْنَى فَاعِلُهُ عَنْ خَبَرٍ فِي الْمَعْنَى « احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : « فِي الْمَعْنَى» عَنِ الْخَبَرِ الْمَلْفُوظِ بِهِ ، فَإِنَّ الْمَذْكُورَ فِي اللَّفْظِ بَعْدَ اسْمِ الْفَاعِلِ لَيْسَ خَبَرًا وَإِنَّمَا أَغْنَى الْفَاعِلُ / عَنِ الْخَبَرِ ؛ لأَنَّهُ جُزْءٌ ثَانٍ مِنَ الْجُمْلَةِ كَمَا أَنَّ الْخَبَرَ كَذَلِكَ ، ١٢٧ / أ وَلِوُجُودِ الإِسْنَادِ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالصِّفَةِ الرَّافِعَةِ ، وَلاَبُدَّ فِي الإِسْنَادِ مِنْ طَرَفَيْنِ : مُسْنَدٌ وَمُسْنَدٌ إِلَيهِ ، فَبِهَذَا الإِسْنَادِ حَصَلَ الاسْتِغْنَاءُ عَنِ الْخَبَرِ.

[الخبـــر]

وَخَبَرُ المُبْتَدَأِ المـُفِيدُ * اشْتُقَّ أَوْ كَانَ بِهِ جُمُودُ.

لَمَّا ذَكَرَ الْمُبْتَدَأَ وَبَيَّنَ أَصْنَافَهُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ والنَّكِرَةِ عَلَى انْفِرَادِهِ وَبَيَّنَ شُرُوطَ الابْتِدَاءِ فِي النَّكِرَةِ أَخَذَ يُبَيِّنُ أَصْنَافَ (الْخَبَرِ)(١) مِنْ كَوْنِهِ مُشْتَقًّا أَوْ جَامِدًا.

وَالْخَبَرُ هُوَ الْجُزْءُ الثَّانِي مِنَ الْجُمْلَةِ، (وَلِذَلِكَ)(٢) آخِرَهُ.

وَقَوْلُهُ : « الْمُفِيدُ» إِنَّمَا وَصَفَ الْخَبَرَ بِكَوْنِهِ مُفِيدًا ، لأَنَّ الاعْتِمَادَ فِي حُصُولِ الْفَائِدَةِ عَلَيْهِ ، وَوَصْفُ خَبَرِ الْمُبْتَدَإِ بِكَوْنِهِ (مُشْتَقًّا)(٣) أَوْ جَامِدًا يَتَضَمَّنُ الْوَصْفَ بِكَوْنِهِ مُفْرَدًا ، فَاسْتَغْنَى بِذِكْرِهِ(٤) الْمُشْتَقَّ وَالْجَامِدَ عَنْ ذِكْرِ الْمُفْرَدِ ؛ لأَنَّ هَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ (مِنْ)(٥) خَصَائِصِ الإِفْرَادِ.

وَالْخَبَرُ الْمُفْرَدُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى ، بِمَعْنَى أَنَّ الذَّاتَ الَّتِي يَتَضَمَّنُهَا الْخَبَرُ هِيَ الذَّاتُ الْمَفْهُومَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأ ، وَلاَ يلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ هُوَ الْمُبْتَدَأَ ، أَيِ : الذَّاتُ الَّتِي هِيَ جُزْءُ مَفْهُومِ الْخَبَرِ هِيَ الْمُبْتَدَأُ ، فَقَدْ حَصَلَ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ تَغَايُرٌ.

---

(١) في النسختين « النكرة » وهو تحريف.

(٢) سقط من (ف).

(٣) في الأصل « مفردا ».

(٤) في (ف) « بذكر ».

(٥) في الأصل « في ».

وَالْمُشْتَقُّ : هُوَ الاسْمُ الَّذِي يُشبِهُ الفِعْلَ ، وَوَجْهُ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَ الْمُشْتَقِّ وَالفعْلِ أَنَّهُ يَتَضَمَّنُ الْمَصْدَرَ كَمَا يَتَضَمَّنُهُ الْفِعْلُ ؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» فَإِنَّ « مُنْطَلِقًا » يَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ : أَحَدُهُمَا «الذَّاتُ، وَالثَّانِي «الانْطِلاقُ» ، فَالْمَصْدَرُ جُزْءُ مَفْهُومِ الاسْمِ الْمُشْتَقِّ.

وَأَمَّا الْجَامِدُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : « هَذَا زَيْدٌ ، وَ« رَبُّنَا اللَّهُ » ، وَ «الخَاتَمُ حَدِيدٌ» ، وَ «الْبَابُ سَاجٌ».

وَبِالْجُمْلَةِ فَكُلُّ اسْمٍ لاَ يَتَضَمَّنُ الْمَصْدَرَ فَهُوَ جَامِدٌ ، وَمَعْنَى الْجُمُودِ أَنَّ حُرُوفَ الاسْمِ الأُصُولَ لاَ تَتَصَرَّفُ، أَيْ : لاَيُصَاغُ مِنْهَا أَبْنِيَةٌ مُخْتَلِفَةٌ.

*** وَيَسْتَوِي التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ * وَفِي الَّذِي تَشْتَقُّهُ ضَمِيرُ ***

*** تَقُولُ : رَبِّي اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَحَدْ * وَالنَّضْرُ جَوَّابٌ[(١)] وَخَالِدٌ أَسَدْ ***

قَوْلُهُ : « وَيَسْتَوِي التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ » يَعْنِي فِي جَوَازِ الإِخْبَارِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَإِنَّمَا جَازَ الإِخْبَارُ بِالْمَعْرِفَةِ نَحْوُ قَوْلِكَ : « زَيْدٌ أَخُوكَ» إِذَا أَرَدْتَ الأُخُوَّةَ مِنَ النَّسَبِ إِذَا كَانَ الْمُخَاطَبُ لَهُ أَخٌ اسْمُهُ « زَيْدٌ» ، ثُمَّ فَارَقَهُ مُدَّةً طَوِيلَةً ، ثُمَّ رَأَى شَخْصًا اسْمُهُ « زَيْدٌ» وَلاَ يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الشَّخْصَ الَّذِي رَآهُ الْمُسَمَّى بِزَيْدٍ هُوَ أَخُوهُ ، فَحِينَئِذٍ حَسُنَ أَنْ يُقَالَ (لَهُ)[(٢)]: زَيْدٌ هَذَا الَّذِي عَرَفْتَهُ بِهَذَا الاسْمِ هُوَ أَخُوكَ ، فَالأُخُوَّةُ ثَابِتَةٌ لَهُ[(٣)] وَأَمَّا تَمْثِيلُهُ بِقَوْلِهِ : « رَبِّي اللَّهُ» فَفِيهِ فَائِدَةٌ ، أَيْ : رَبِّي الَّذِي أَتَّخِذُهُ رَبًّا هُوَ اللَّهُ لاَ غَيْرُهُ ، فَفَائِدَتُهُ[(٤)] نَفْيُ الإِشْرَاكِ بِاللَّهِ تَعَالَى .

---

(١) رواها الشريشي جـ ٢لوحة ٤٦ : « خواف» ، والجواب : قطاع البلاد السيار فيها.

(٢) سقط من (ف).

(٣) قال الشريشي جـ٢ لوحة ٤٦ « إن أردت أُخُوَّة النسب فهو جامد ولا ضمير فيه ، وإنْ أردت أُخُوَّة الصداقة فهو مشتقٌ وفيه ضمير» ، وانظر أيضا الأصول في النحو ٦٦/١.

(٤) في الأصل « ففائدة » .

قَوْلُهُ : " وَفِي الَّذِى تَشْتَقُّهُ ضَمِيرٌ " إِنَّمَا كَانَ الضَّمِيرُ فِيهِ ؛ لِشَبَهِهِ بِالْفِعْلِ وَلاَ بُدَّ لِلْفِعْلِ مِنْ فَاعِلٍ ، فَكَذَلِكَ اللَّفْظُ الْمُشَبَّهُ بِهِ مِنْ جِهَةِ الاشْتِقَاقِ وَهُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ ، وَمِثَالُهُ [قَوْلُهُ] (١) " وَالنَّصْرُ جَوَّابٌ " فَفِي " جَوَّابٍ " ضَمِيرٌ مُسْتَكِنٌ مَرْفُوعٌ بِهِ وَلِذَلِكَ يَرْفَعُ الظَّاهِرَ فَتَقُولُ : " النَّصْرُ جَوَّابٌ أَبُوهُ " فَـ " أَبُوهُ " فَاعِلٌ ١٢٧/ ب مَرْفُوعٌ بِـ "جَوَّابٍ " ارْتِفَاعَ الْفَاعِلِ بِفِعْلِهِ ، وَكَذَا أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ، وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، وَكَذَا اسْمُ الْمَفْعُولِ ، وَكُلُّ هَذِهِ فِيهَا ضَمَائِرُ ، وَقَدْ مَثَّلَ بِالْخَبَرِ الْمَعْرِفَةِ غَيْرِ الْمُشْتَقِّ بِقَوْلِهِ : " رَبِّي اللَّهُ " ؛ فَإِنَّ اسْمَ " اللَّهِ " [مُشْتَقٌّ](٢) عِنْدَ قَوْمٍ غَيْرُ مُشْتَقٍّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَمَثَّلَ بِالنَّكِرَةِ الْمُشْتَقَّةِ وَهُوَ قَوْلُهُ : " اللَّهُ أَحَدٌ " فَإِنَّ " أَحَدًا " فِي الإِثْبَاتِ مُشْتَقٌّ مِنَ الْوُحْدَةِ وَهِيَ الإِفْرَادُ ، وَالْهَمْزَةُ بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ ، وَأَمَّا " أَحَدٌ " فِي سِيَاقِ النَّفْيِ نَحْوُ " مَا جَاءَنِي أَحَدٌ " فَإِنَّ " أَحَدًا " هُنَا غَيْرُ مُشْتَقٍّ وَالْهَمْزَةُ فِيهِ غَيْرُ بَدَلٍ مِن وَاوٍ ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَاهُ الْوُحْدَةَ وَالانْفِرادَ بَلْ مَعْنَاهُ الإِحَاطَةُ وَالْعُمُومُ ، فَمَعْنَاهُ مُغَايِرٌ لِمَعْنَى " أَحَدٍ " فِي (٣) قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (٤) ، وَأَحَدَ عَشَرَ ، وَأَحَدٌ وَعِشْرُونَ ، فَإِنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ ، وَمَعْنَاهُ الإِفْرَادُ وَالانْقِبَاض (٥) عَنِ الإِحَاطَةِ ، هَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيّ (٦) .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) تكملة يستقيم بها النص ، وانظر ص ٩ فيما سبق .

وانظر لذلك تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ٢٥ وشرح أسماء الله الحسنى للرازى ١٠٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١ ، وراجع ص ٩ - ١١ فيما مضى .

(٣) بعده فى (ف) " معنى " وهي مقحمة .

(٤) سورة الإخلاص ١ .

(٥) وهو ضد الانبساط والشمول .

(٦) انظر التكملة ٢٤٨ .

وَمِثَالُ الْمُشْتَقِّ الْمَعْرِفَةِ نَحْوُ " زَيْدٌ ضَارِبُكَ أَمْسِ ، وَ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " خَالِدٌ أَسَدٌ " فَمِثَالٌ لِلنَّكِرَةِ غَيْرِ الْمُشْتَقَّةِ ، وَهُوَ مِثَالٌ لِلْمُفْرَدِ الَّذِي يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الْمُبْتَدَأِ وَلَيْسَ هُوَ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَالتَّقْدِيرُ : زَيْدٌ (١) مِثْلُ الأَسَدِ ، وَكَذَلِكَ : أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ فِقْهًا ، أَيْ : أَبُو يُوسُفَ يَجْرِي مَجْرَى أَبِي حَنِيفَةَ وَيَقُومُ مَقَامَهُ فِي الْفِقْهِ ، وَ " فِقْهًا " تَمْيِيزٌ ، وَكَذَلِكَ " زَيْدٌ " يَجْرِي مَجْرَى الأَسَدِ فِي الْقُوَّةِ وَالشَّجَاعَةِ .

وَالْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ مِنْ حَيْثُ التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ : مَعْرِفَتَانِ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، [وَنَكِرَتَانِ] (٢) ، وَذَلِكَ نَحْوُ " أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي " ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مَعْرِفَةً وَالْخَبَرُ نَكِرَةً وَهُوَ الأَصْلُ ، وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً وَالْخَبَرُ مَعْرِفَةً فَهُوَ قَلِيلٌ ، لَمْ يَأْتِ إِلاَّ مَعَ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ أَوِ الْخَبَرِ (٣) نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَلاَيَكُ (٤) مَوْقِفٌ (٥) مِنْكِ الْوَدَاعَا (٦)

وَحَكَى ابْنُ جِنِّي فِي كِتَابِ " التَّنْبِيهِ عَلَى مُشْكِلِ الْحَمَاسَةِ " (٧) قَوْلَ الشَّاعِرِ :

---

(١) هكذا فى النسختين ، والأولى " خالد " ليتفق مع مثال الناظم .

(٢) فى الأصل " وتؤكد بان " .

(٣) انظر الأصول فى النحو ١/ ٦٧ حيث قيد ذلك بالضرورة .

(٤) فى الأصل " ولم يك " .

(٥) فى (ف) " ولايك موقفا "بالنصب ، وعلى الرغم من أنها رواية كما فى الخزانة ١/ ٣٩١ بولاق غير أنها على خلاف مقصد المؤلف ، فعلى النصب يصير خبراً ليكون واسمها مضمر .

(٦) هذا عجز بيت للقطامى من قصيدة مدح بها زفر بن الحارث الكلابى التابعى وصدره :
" قفى قبل التفرق يا ضباعا" انظر ديوانه ٣١ ، والكتاب ١/ ٣٣١ بولاق ، والمقتضب ٩٤/٤ والخزانة ١/ ٣٩١ ، ٦٤/٤ بولاق ، والإيضاح العضدى ٩٩ ، وابن يعيش ٧/ ٩١ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ٣٦ ، واللمع ١٢٠ .

(٧) كتاب التنبيه فى شرح مشكل أبيات الحماسة لوحة ١٥٢ .

أَهَابُكِ إِجْلاَلاً ، وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ ، وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا [1]

فَقَالَ : " مِلْءُ عَيْنٍ " مُبْتَدأٌ وَهُوَ نَكِرَةٌ ، وَ " حَبِيبُهَا " الْخَبَرُ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ .

وَأَقُولُ : هُوَ حَقٌّ ؛ لِأَنَّ الغَرَضَ أَنْ يُخْبِرَ عَنِ الَّذِي يُهَابُ (مَعَ) [2] عَجْزِهِ وَيَعْظُمُ فِي الْعُيُونِ أَنَّهُ حَبِيبٌ لَهَا ،وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يُخْبِرَ بِأَنَّ حَبِيبَ الْعَيْنِ عَظِيمٌ فِيهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ لِكُلِّ أَحَدٍ ، فَلاَ فَائِدَةَ فِي الإِخْبَارِ بِهِ .

وَتَارةً أُخْرَى يَكُونُ الْخَبَرُ ظَرْفًا وَجُمْلَةً وَفِيهَا مُضْمَرُ — وقوع الخبر جملة

لَمَّا ذَكَرَ الْخَبَرَ الْمُفْرَدَ أَخَذَ هُنَا يُبَيِّنُ الْخَبَرَ إِذَا وَقَعَ جُمْلَةً ، وَقَدَّمَ ذِكْرَ الْمُفْرَدِ دِلاَلَةً (عَلَى أَنَّهُ) [3] الأَصْلُ ؛ لِتَوَقُّفِ وُجُودِ الْمُرَكَّبِ عَلَى وُجُودِهِ .

وَالْجُمْلَةُ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ ،اسْمِيَّةٌ ، وَفِعْلِيَّةٌ ، وَظَرْفِيَّةٌ ، وَشَرْطِيَّةٌ [4] ، دَلِيلُ الْحَصْرِ أَنَّ الْجُمْلَةَ إِماَّ أَنْ يَكُونَ الْجُزْءُ الأَوَّلُ مِنْهَا اسْمًا وَهِيَ الاسْمِيَّةُ ، أَوْلاَ ، وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يُصَرَّحَ فِيهَا بِالفِعْلِ أَوْ لاَ يُصَرَّحُ ، والثَّانِيَةُ الظَّرْفِيَّةُ ، وَالأُولَى إِمَّا أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الشَّرطِ ، وَهِيَ الشَّرْطِيَّةُ ، أَوْ لاَ ، وَهِيَ الْفِعْلِيَّةُ الصَّرِيحَةُ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِذَا كَانَ الظَّرْفُ جُمْلَةً فَلِمَ عَطَفَ الْجُمْلَةَ عَلَيْهِ ؟

قُلْتُ : عَنْهُ جَوَابَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ اللَّفْظَيْنِ إِذَا اخْتَلَفَا جَازَ عَطْفُ أَحَدِهِمَا عَلَى الآخَرِ ، وَإِنِ اتَّفَقَا فِي الْمَعْنَى .

---

(١) نسب البيت لنصيب بن رباح في الحماسة ٢/ ١١٢ ، وشرح مشكلات أبياتها لابن جنيّ لوحة ١٥٢ وشرحها للمرزوقى ١٣٦٣ ، وهو فى ديوانه المجموع ٦٨ ، ونسب أيضا لمجنون ليلى كما فى ديوانه المجموع ٧١ .

(٢) فى (ف) " عن " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) قال ابن يعيش ٨٨/١ " وهذه قسمة أبي عليّ ، وهى قسمة لفظية ، وهى فى الحقيقة ضربان فعليَّة واسْمِيَّة .. " ، وانظر الإيضاح العضدىّ ٤٣ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْجُمْلَةَ أَعَمُّ مِنَ الظَّرْفِ ؛ لأَنَّهُ أَحَدُ أَقْسَامِهَا الْمَذْكُورَةِ / وَالْعَامُّ ١٢٨ / أ مُغَايِرٌ لِلْخَاصِّ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الظَّرْفَ إِذَا وَقَعَ خَبَراً فِيهِ خِلَافٌ ، مِنْهُم مَنْ يُقَدِّرُهُ بِالْمُفْرَدِ ، وَمِنْهُم مَنْ يُقَدِّرُهُ بِالْجُمْلَةِ ، وَيَأْتِي بَيَانُ التَّرْجِيحِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، فَلِذَلِكَ أَفْرَدَهُ بِالذِّكْرِ .

وَالْجُمْلَةُ (مَأْخُوذَةٌ) (١) مِنْ قَوْلِكَ : " أَجْمَلْتُ الشَّيْءَ " إِذَا جَمَعْتَهُ ؛ لأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ قَدِ انْضَمَّ إِلَى الآخَرِ وَاجْتَمَعَ مَعَهُ .

وَإِنَّمَا جَازَ الإِخْبَارُ بِالْجُمْلَةِ (٢) لأُمُورٍ :

أَحَدُهَا : التَّوَسُّعُ فِي الْعِبَارَةِ (٣) .

الثَّانِي : رَفْعُ اللَّبْسِ ؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " أَبُو زَيْدٍ قَائِمٌ " جَازَ أَنْ يُظَنَّ أَنَّهُ كُنْيَةٌ ، فَإِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ " عُلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِكُنْيَةٍ بَلْ لَهُ وَلَدٌ اسْمُهُ زَيْدٌ .

الثَّالِثُ : أَنَّ الْجُمْلَةَ يَصِحُّ إِطْلَاقُهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ سُؤَالاً وَجَوَابًا بِإِدْخَالِ " الَّذِي " عَلَيْهَا ، نَحْوُ " مَنِ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ " ؟ (٤) فَتَقُولُ فِي الْجَوَابِ : زَيْدٌ ، وَتَقُولُ فِي الْجَوَابِ بِهَا : مَنْ زَيْدٌ " ؟ ، فَيُقَالُ : الَّذِي قَامَ أَبُوهُ ") (٤) ، فَلَمَّا صَحَّ إِطْلَاقُهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ إِطْلَاقَ الْمُفْرَدِ صَحَّ أَنْ تَقَعَ مَوْقِعَ الْمُفْرَدِ .

قَوْلُهُ : " وَفِيهَا مُضْمَرٌ " إِنَّمَا لَزِمَتِ الْجُمْلَةُ الضَّمِيرَ ؛ لأَنَّهَا كَلَامٌ مُسْتَقِلٌّ غَيْرُ مُفْتَقِرٍ إِلَى غَيْرِهِ ، فَالضَّمِيرُ يُخْرِجُهَا عَنِ الاسْتِقْلَالِ بِنَفْسِهَا ، وَيَرْبِطُهَا بِمَا قَبْلَهَا وَيَجْعَلُهَا كَجُزْءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْجُمْلَةِ ، كَمَا جَعَلَهَا الضَّمِيرُ جُزْءًا مِنَ الْمُفْرَدِ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) كتب فوقها في الأصل بخط مغاير " عن المفرد " ولم يشر إلى أنها من النص ، وفي شرح ابن القوّاس ٨٢٩ " وإنما جاز الإخبار بالجملة عن المفرد لأمور .. " وابن القواس كثير التأثر بالنيلي .

(٣) قال في التحفة الشافية لوحة ٢٩ " ومنها الحاجة إلى التوسّع في العبارة نظماً ونثراً .

(٤) سقط من (ف) .

فِي وُقُوعِهَا صِلَةً لـ " الَّذِي " وَأَخَوَاتِهِ ، وَلاَ يُحْذَفُ الضَّمِيرُ مِنَ الْجُمْلَةِ إِذَا كَانَتْ أَجْنَبِيَّةً عَنِ الْمُبْتَدَأِ إِلاَّ إِذَا عُلِمَ مَوْضِعُهُ مِنْ غَيْرِ لَبْسٍ ، كَقَوْلِهِمْ : " السَّمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهَمٍ " (١) فَالسَّمْنُ مُبْتَدأٌ وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ " مَنَوانِ " خَبَرَهُ ؛ لأَنَّ الذَّاتَ الْمَفْهُومَةَ مِنَ الْخَبَرِ هِيَ الذَّاتُ الْمَفْهُومَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ ، وَلا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِكَ : "السَّمْنُ " أَنَّ مُنْتَهَى السَّمْنِ مَنَوَانِ بَلْ يُفْهَمُ مِنْهُ أَضْعَافُ ذَلِكَ ، وَإِذَا بَطَلَ أَنْ يَكُونَ " مَنَوَانِ " خَبَرًا بَقِيَ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً ، وَ " بِدِرْهَمٍ " خَبَرُهُ ، وَعُلِمَ أَنَّ «المَنَوانِ » بَعْضُ السَّمْنِ ، وَبَعْضُ الشَّيْءِ جُزْءٌ مِنْهُ فَعُلِمَ أَنَّ التَّقْدِيرَ " مَنَوَانِ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ " فَحُذِفَ " مِنْهُ " لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَمَوْضِعُ "مِنْهُ" رَفْعٌ صِفَةً لـ " مَنَوَيْنِ " (٢) ؛ لأَنَّهَا نَكِرَةٌ ، وَإِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ الثَّانِي مَعْرِفَةً كَقَوْلِهِمْ : " الْبُرُّ الْكُرُّ بِستِّينَ " (٣) ، فَمَوْضِعُ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ نَصْبٌ عَلَى الْحَالِ ، وَيَتَعَلَّقُ " مِنْهُ " الْمَحْذُوفُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ بِمَحْذُوفٍ وَهُوَ " كَائِنٌ " أَوْ " مُسْتَقِرٌّ (٤) ، وَقَدْ يُحْذَفُ الضَّمِيرُ مِنَ الْجُمْلَةِ إِذَا كَانَ فِيهَا اسْمٌ أَعَمُّ مِنَ الْمُبْتَدَأِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ بِهَا؛ لِشُمُولِ الْعَامِّ الْخَاصَّ نَحْوُ " نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ " .

---

(١) قال في اللسان " منا " : " منوان مُثَنَّى " منا " ، والمنَا : المِكْيَالُ يُكالُ بِهِ السَّمْنُ وغَيْرُهُ " .

(٢) في النسختين " للمنوين " وهو تحريف ، انظر ابن يعيش ١/ ٩١ .

(٣) في (ف) " الكربستين " باسقاط " البر " ، والكر : مكيال لأهل العراق ، وهو عندهم ستّون قفيزاً قال الأزهريّ : " والكُرُّ من هذا الحسابِ اثنا عشر وسقاً كلُّ وَسْقٍ ستُّون صاعاً ، تهذيب اللغة (كرر ٩/ ٤٤٣) ، وانظر اللسان " كرر " .

(٤) قال في التحفة الشافية لوحة ٣٠ " ومِنْهُمْ من يَجْعَلُ المضافَ محذوفاً ، وقدره " سعرُ السَّمْنِ مَنَوَانِ بدرهمٍ " فعلى هذا " بِدِرْهَمٍ " هو الخبر ، و " منوان " بدل من السمن بدل البعض ، وكذا قدَّروا في مسألة البر " .

وَقَوْلُنَا : إِذَا كَانَتِ الْجُمْلَةُ [أَجْنَبِيَّةً] أحتِرَازٌ مِنْ كَونِ أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا هُوَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى ، نَحْوُ " هَذَا زَيْدٌ قَائِمٌ " ، وَ " هَذَا زَيْدٌ أَخُوكَ"؛ (فَإِنَّ " هَذَا " ،) [1] وَ " زَيْدٌ " ، وَ " أَخُوكَ " ثَلاثَةُ أَسْمَاءٍ مُسَمَّاهَا وَاحِدٌ ، وَكَذَلِكَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ نَحْوُ " هُوَ[2] زَيْدٌ قَائِمٌ " . ١٢٨/ب

وَكَذَا إِذَا كَانَتِ الْجُمْلَةُ عِبَارَةً عَنِ الْمُبْتَدَأِ نَحْو قَولِكَ : "كَلامِي زَيْدٌ قَائِمٌ " فَـ" كَلامِي "مُبْتَدأٌ ، وَ " زَيْدٌ " مُبتَدأٌ ثَانٍ ، (وَ " قَائِمٌ " خَبَرُهُ) [1] ، وَالجُمْلَةُ خَبَرُ " كَلاَمِي " ؛ لِأنهَا عِبَارَةٌ عَنْهُ ؛ لأَنَّ الْكلاَمَ وَالْجُمْلَةَ مُتَرَادِفَانِ [3] ، وكَذَلِكَ "قَوْلِي لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ " فَـ " قَوْلِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ " لاَ إِلَه إِلاَّ اللَّهُ " خَبَرُهُ ؛ لأَنَّ الْقَوْلَ يَعُمُّ الْمُفْرَدَ .

وكَانَ (يَنْبَغِي أَنْ)[1] يَقُولَ: وفِيهَا مُضْمَرٌ إِذَا كَانَتْ أَجْنَبِيَّةً عَنِ الْمُبْتَدَأِ ؛ لِيَخْرُجَ مِنْهُ مَا ذَكَرْنَا ، فَاعْرِفْهُ ! .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في النسختين " هذا " تحريف ، والمثبت من شرح ابن القواس لوحة ١٤٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٥ حيث قال : " ومنه : " هو زيد قائم ، إذا جعلت الضمير ضمير الأمر والشأن " .

(٣) في (ف) " مترادفتان " .

" تشبيه حرف الجر مع المجرور بالظرف " (١)

وَأَحْرُفُ الْجَرِّ مَعَ الْمَجْرُورِ　　　كَالظَّرْفِ فِي الإِخْبَارِ وَالتَّقْدِيرِ

قَدْ يُشَبَّهُ حَرْفُ الْجَرِّ مَعَ مَجْرُورِهِ بِالظَّرْفِ فِي أَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : فِي الإِخْبَارِ ، وَالثَّانِي : فِي التَّقْدِيرِ ، أَيْ : يُقَدَّرُ حَرْفُ الْجَرِّ تَقْدِيرَ الظَّرْفِ .

قَوْلُهُ : " فِي الإِخْبَارِ " يُرِيدُ فِي جَوَازِ الإِخْبَارِ بِهِ .

وقَوْلُهُ : " فِي التَّقْدِيرِ " يُرِيدُ : أَنَّ الظَّرْفَ إِنْ (٢) عَلَّقْتَهُ بِالْفِعلِ فَهُوَ (فِي)(٣) تَقْدِيرِ الْجُمْلَةِ ، وَإِنْ عَلَّقْتَهُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ فَهُوَ فِي تَقْدِيرِ الْمُفْرَدِ ، فَأَحْرُفُ الْجَرِّ كَذَلِكَ ، وَقَدِ اتَّفَقُوا عَلَى تَعْلِيقِ الظَّرْفِ بِالْفِعْلِ إِذَا كَانَ صِلَةً لـ " الَّذِي " وَأَخَوَاتِهِ نَحْوُ " جَاءَنِي الَّذِي عِنْدَكَ " لاَ يَجُوزُ أَنْ تُعَلِّقَهُ بِ «مُسْتَقِرٌّ»؛ لِإِنَّهُ مُفْرَدٌ ، وَالصِّلَةُ لاَ تَكُونُ إِلاَّ جُمْلَةً وَلأَنَّ الْفِعْلَ هُوَ الأَصْلُ فِي الْعَمَلِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ فِي الْخَبَرِ مُتَعَلِّقًا بِالْفِعْلِ ؛ طَرْدًا لِلْقَاعِدَةِ .

وَقِيلَ: هُوَ فِي الصِّلَةِ مُتَعَلِّقٌ بِالْفِعْلِ لِيَنُوبَ عَنْهُ؛ لأَنَّ الْفِعْلَ مَعَ فَاعِلِهِ جُمْلَةٌ ، فَلَوْ عَلَّقْتَهُ فِي الصِّلَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ لَمْ يُمْكِنْ ، وَتَعْلِيقُهُ فِي وُقُوعِهِ خَبَرًا أَوْ صِفَةً أَوْ حَالاً بِاسْمِ الْفَاعِلِ ؛ لأَنَّهُ يُمْكِنُ ، وَلأَنَّ الأُصْلَ فِي الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا ، وَلأَنَّ فِي تَقْدِيرِهِ مُفْرَدًا (تَقْلِيلاً)(٤) لِلْحَذْفِ .

---

(١) هذا العنوان من هامش الأصل .

(٢) فى (ف) " إذا " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) فى النسختين هكذا " تقبلا ".

فَعَلَى هَذَا تَنْقَسِمُ الْجُمْلَةُ إِلَى قِسْمَيْنِ : اسِمِيَّةٌ وَفِعْلِيَّةٌ ،وَالْفِعْلِيَّةُ لا تَنقَسِمُ لِدُخُولِ الشَّرْطِيَّةِ فِيهَا وَخُرُوجِ الظَّرْفِيَةِ عَنْهَا بِدُخُولِهَا فِي حَيِّزِ الْمُفْرَدِ ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ حَرْفِ الْجرِّ إِنْ وَقَعَ صِلَةً كَانَ جُمْلَةً لِتَعَلُّقِهِ بِالْفِعْلِ ، وَإِنْ وَقَعَ خَبَراً كَانَ مُفْرَدًا لِتَعَلُّقِهِ بِاسْمِ الفَاعِلِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ خَلْفَكَ " فَالتَّقْدِيرُ " زَيْدٌ مُسْتَقِرٌ خَلْفَكَ " ، أَوِ " أَسْتَقَرَّ خَلْفَكَ " عَلَى الْخِلاَفِ فِي التَّقْدِيرِ ، فَحُذِفَ اسْمُ الْفَاعِلِ تَخْفِيفًا ، وَلِلْعِلْمِ بِهِ وَلِنِيَابَةِ الظَّرْفِ مَنَابَهُ ، وَأَنْتَقَلَ الضَّمِيرُ الَّذِي كَانَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ إِلَى الظَّرْفِ ، فَفِي الظَّرْفِ ضَمِيرٌ هُوَ فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِهِ كَمَا كَانَ مَرْفُوعًا بِاسْمِ الْفَاعِلِ أَوْ (بِالْفِعْلِ) (١) وَلِذَلِكَ يَرْفَعُ الظَّاهِرَ ، فَتَقُولُ : " زَيْدٌ فِي الدَّارِ أَبُوهُ " فَـ " أَبُوهُ " مَرْفُوعٌ بِقَوْلِكَ : " فِي الدَّارِ " ؛ لِنِيَابَتِهِ مَنَابَ " أَسْتَقَرَّ " [فَارْتَفَعَ](٢) أرْتِفَاعَ الْفَاعِلِ بِالْفِعْلِ ، وَيُبْدَلُ مِنْ هَذَا الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِّ فِي الظَّرْفِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَإِنِّي لَرَاجِيكُمْ عَلَى بُطْءِ سَعْيِكُمْ *** كَمَا فِي بُطُونِ الْحَامِلاَتِ رَجَاءُ (٣)

فَـ " رَجَاءُ " (مرفوعٌ بَدَلٌ) (٤) مِنَ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُسْتَكِنِّ فِي الظَّرْفِ الذِي هُوَ صِلَةُ " مَا " ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " فِي بُطُونِ الْحَامِلاَتِ " (٥) ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ

---

(١) في النسختين " بالفاعل " .

(٢) في الأصل " ، وفي (ف) " ارتفع " ، والصواب ما أثبته .

(٣) البيت لمحرز بن المكعبر الضبي قاله لبني عدي بن جندب لما تأخَّروا في نصرته ورد إبله .
انظر : الحماسة ٢/ ١٧٤ ،وشرحها للمرزوقيّ ١٤٥٦ ، وللتبريزيّ ٢/ ٢٩٢ ، ومنثور الفوائد لابن الأنباري ٣٥٧ (ضمن مجلة المورد العدد الأول المجلد العاشر) .
قال المرزوقيُّ في معناه : " يريد : أَنَّهُم على تباطُئِهِمْ وَتَأَخُّرِ فعالهم عن مقالهم مرجوّون ، كما أنَّ الحاملات على تأخر وضعهن مرجوات فأنا ناظر في أعقاب الأمل متى يتحقق " ، والحاملات : الأمهات .

(٤) في (ف) " بدل مرفوع " .

(٥) انظر : منثور الفوائد ٣٥٧ .

يَكُونَ " رَجَاءُ " مَرْفُوعًا بِالظَّرْفِ ؛ لِخُلُوِّ الصِّلَةِ عَنِ الضَّمِيرِ إِذَا رَفَعْتَ الظَّاهِرَ فَيَبْطُلُ أَنْ يَبْقَي الظَّرْفُ صِلَةً لِـ " مَا " الَّتِي هِيَ بِمَعْنَى " الَّذِي " ، وَإِنَّمَا قُدِّرَ الظَّرْفُ هَذَا التَّقْدِيرَ ؛ لأَنَّ قَوْلَكَ " زَيْدٌ خَلْفَكَ " لَيْسَ " خَلْفَ " هُوَ الْخَبَرُ ، بَلِ الْخَبَرُ مَحْذُوفٌ طَوَتِ اللُّغَةُ ذِكْرَهُ ، فَلَمْ يَجُزْ إِظْهَارُهُ لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَلِلنِّيَابَةِ عَنْهُ بِلَفْظِ الظَّرْفِ ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِالإِخْبَارِ بِالظَّرْفِ الإِعْلاَمُ بِاسْتِقْرَارِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ ، لاَ أَنَّ الظَّرْفَ نَفْسَهُ هُوَ الْخَبَرُ ، وَلَكِنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ الْخَبَرِ ، وَحُكْمُ أَحْرُفِ الجَرِّ إِذَا وَقَعَتْ خَبَرًا حُكْمُ الظَّرْفِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الظَّرْفَ لَيْسَ بِخَبَرٍ أَنَّ قَوْلَكَ : " خَلْفَكَ " عِبَارَةٌ عَنِ الْجِهَةِ لاَ عِبَارَةٌ عَنْ زَيْدٍ ، وَلأَنَّهُ مَنْصُوبٌ ، وَالْخَبَرُ الْمُفْرَدُ لاَ يَكُونُ مَنْصُوبًا ، وَنَصْبُهُ يَقْتَضِي نَاصِباً ، وَلَيْسَ النَّاصِبُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ ، لأَنَّهُ اسْمٌ جَامِدٌ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ نَاصِبَهُ مَحْذُوفٌ مُقَدَّرٌ ، هُوَ الْخَبَرُ فِي الْحَقِيقَةِ .

وَالظَّرْفُ فِي الزَّمَانِ أَخْبِرْ عَنْ حَدَثْ ... بِهِ وَلاَ تُخْبِرْ بِهِ عَنِ الْجُثَثْ

١٢٩ / أ / إِنَّمَا جَازَ الإِخْبَارُ بِظَرْفِ الزَّمَانِ عَنِ الأَحْدَاثِ – وَهِيَ الْمَصَادِرُ – لاخْتِصَاصِ الأَحْدَاثِ بِزَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ ، وَلَمْ يَجُزِ الإِخْبَارُ بِهِ عَنِ الْجُثَثِ – أَعْنِي الأَعْيَانَ – لأَنَّ الزَّمَانَ لاَ اخْتِصَاصَ بِهِ لِبَعْضِ الأَشْخَاصِ دُونَ بَعْضٍ كَمَا يَخْتَصُّ كُلُّ شَخْصٍ بِمَكَانٍ يَشْغَلُهُ لاَ يُشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ مَا دَامَ حَاصِلاً فِيهِ ؛ لاسْتِحَالَةِ وُجُودِ جِسْمَيْنِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ .

وَأَمَّا الزَّمَانُ (فَجَمِيعُ) (١) الأَشْيَاءِ الزَّمَانِيَّةِ مِنَ الأَشْخَاصِ مَوْجُودَةٌ فِي

---

(١) في النسختين " فجمع " .

زَمَانٍ وَاحِدٍ ، وَأَمَّا الْأَحْدَاثُ فَلَهَا اخْتِصَاصٌ بِالْأَزْمِنَةِ ، فَتَقُولُ : " الصَّوْمُ غَدًا "
وَلاَ تَقُولُ " زَيْدٌ غَدًا " إِذْ لاَ اخْتِصَاصَ لِزَيْدٍ بِـ " غَدٍ " دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَشْخَاصِ ١٢٩ / ب
فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " الْجِبَابُ (١) شَهْرَيْنِ " فَالتَّقْدِيرُ : " لِبْسُ الْجِبَابِ شَهْرَيْنِ (١) "
وَكَذَلِكَ " الْيَوْمَ خَمْرٌ ، وَغَداً أَمْرٌ " (٢) ، أَيْ : الْيَوْمَ شُرْبُ خَمْرٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ :
" اللَّيْلَةَ الْهِلاَلُ " ، أَيْ : اللَّيْلَةَ حُدُوثُ الْهِلاَلِ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ مِن ذَلِكَ كُلِّهِ
وَهُوَ حَدَثٌ – أَعْنِي الْمُضَافَ الْمَحْذُوفَ – ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " نَحْنُ فِي الشِّتَاءِ "
فَمَعْنَاهُ " نَحْنُ فِي الْبَرْدِ " لاَ يَعُمُّ جَمِيعَ الْأَشْخَاصِ ، وَلاَ جَمِيعَ الْأَمْكِنَةِ ، بَلْ قَدْ
يُبْتَلَى بِهِ قَوْمٌ دُونَ قَوْمٍ ، أَوْ كَأَنَّهُمْ قَالُوا : " نَحْنُ فِي زَمَنٍ بَارِدٍ " ؛ لأَنَّ الشِّتَاءَ
عِبَارَةٌ عَنْ ذَلِكَ .

وَظَرْفُ الزَّمَانِ إِذَا وُصِفَ جَازَ الإِخْبَارُ بِهِ عَنْ الْجُثَثِ كَقَوْلِهِمْ : " زَيْدٌ فِي
زَمَنٍ طَيِّبٍ " فَلَمَّا وَصَفَهُ بِالطِّيبَةِ جَازَ الإِخْبَارُ بِهِ،لأَجْلِ الصِّفَةِ فَإِنَّ الزَّمَانَ
(وَإِنْ)(٣) لَمْ يَخْتَصَّ بِهِ بَعْضُ الْأَشْخَاصِ الْمَوْجُودَةِ دُونَ بَعْضٍ لَكِنَّ الطِّيبَةَ قَدْ
يَخْتَصُّ بِهَا قَوْمٌ [دُونَ قَوْمٍ] (٤) ، فَالزَّمَانُ الطَّيِّبُ غَيْرُ مُطْلَقِ الزَّمَانِ .

وَرُبَّمَا سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ ... لِلْمُبْتَدَا حَالٌ كَقَوْلِ الْمُخْبِرِ
أَخْطَبُ مَا يَكُونُ عَمْرٌو قَائِمًا ... وَمِثْلُهُ ضَرْبِي زَيْدًا نَائِمًا

---

(١) فى (ف) " الحباب " بالحاء المهملة تصحيف ، والجباب : جمع جبة .
(٢) من كلام امرئ القيس حين أخبر بمقتل أبيه ،وفي ابن القواس لوحة ١٤٩ " التقدير اليوم شُرْبُ خَمْرٍ وغداً حُدوثُ أمرٍ ، ولبس الجباب شهرين " ، وانظر أيضا جمهرة الأمثال ٢/ ٤٣١ ، ومجمع الأمثال ٣/ ٥٢٦ .
(٣) سقط من (ف) .
(٤) سقط من الأصل .

الْحَالُ قَدْ تَسُدُّ مَسَدَّ الْخَبَرِ كَمَا يَسُدُّ الظَّرْفُ وَحَرْفُ الْجَرِّ مَسَدَّهُ ، وَقَدْ ذُكِرَا ، لَكِنِ الظَّرْفُ وَحَرْفُ الْجَرِّ يَسُدَّانِ مَسَدَّ الْخَبَرِ مُطْلَقًا - أَعْنِي مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ - وَأَمَّا الْحَالُ فَلاَ تَسُدُّ مَسَدَّ الْخَبَرِ إِلاَّ إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مَصْدَرًا ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لأَنَّ الْحَالَ يُشْبِهُ ظَرْفَ الزَّمَانِ مِنْ ثَلاَثَةِ أَوْجُهٍ .

أَحَدُهَا : أَنَّهَا مُقَدَّرَةٌ بِـ " فِي " .

الثَّانِي : أَنَّهَا غَيْرُ ثَابِتَةٍ بَلْ هِيَ مُنْتَقِلَةٌ مُتَغَيِّرَةٌ غَالِبًا ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ حَالاً؛ لِتَغَيُّرِهَا وَعَدَمِ ثُبُوتِهَا ، كَمَا أَنَّ الزَّمَانَ كَذَلِكَ .

الثَّالِثُ : أَنَّ الْجُمْلَةَ الْحَالِيَّةَ يُقَدَّرُ الْوَاوُ فِيهَا بِـ " إِذْ " الَّتِي هِيَ ظَرْفٌ لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ ، فَلَمَّا أَشْبَهَتِ الْحَالُ ظَرْفَ الزَّمَانِ جَازَ أَنْ تَسُدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مَصْدَرًا ؛ لأَنَّ الْمَصَادِرَ يُخْبَرُ عَنْهَا بِظُرُوفِ الزَّمَانِ ، فَلِذَلِكَ جَازَ أَنْ تَسُدَّ الْحَالُ مَسَدَّ خَبَرِهَا .

قَوْلُهُ : " أَخْطَبُ مَا يَكُونُ عَمْرٌو قَائِمًا " " أَخْطَبُ " مُبْتَدَأٌ وَ " مَا " مَصْدَرِيَّةٌ وَ " يَكُونُ " تَامَّةٌ ، وَهِيَ صِلَتُهَا ، وَ " مَا " وَصِلَتُهَا فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِإِضَافَةِ " أَخْطَبَ " ، وَ " أَخْطَبُ " أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ، وَهِيَ لاَ تُضَافُ (إِلاَّ)[1] إِلَى مَا هِيَ[2] بَعْضٌ مِنْهُ ، وَ " مَا " مَصْدَرِيَّةٌ ، وَ " أَخْطَبُ " (بَعْضُ) [3] مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ ، وَبَعْضُ الْمَصْدَرِ مَصْدَرٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : " أَخْطَبُ كَوْنِ عَمْرٍو " ، وَبَعْضُ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل (هو) والمثبت عن (ف) .

(٣) سقط من (ف) .

الْكَوْنِ كَوْنٌ (١) فَـ " أَخْطَبُ " هَـذَا كَـوْنٌ) (١) فَـ " أَخْطَبُ " عَلَـى / هَـذَا ١٢٩ / ب مَصْدَرٌ ، وَإِنَّمَا (قَرَّرْنَا هَذَا التَّقْرِيرَ) (٢) لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ أَنَّ الْحَالَ لاَ تَسُدُّ مَسَدَّ الْخَبَرِ إِلاَّ إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مَصْدَرًا ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ " أَخْطَبَ " هُنَا مَصْدَرٌ ، وَ " قَائِمًا " حَالٌ سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ ؛ لأَنَّهَا بَعْضُ الْخَبَرِ ، أَىْ : هِىَ مَعْمُولَةُ الْخَبَرِ وَتَتِمَّةٌ لَـهُ وَالتَّقْدِيرُ " أَخْطَبُ مَا يَكُونُ عَمْرُو كَائِنٌ إِذَا كَانَ قَائِمًا " فَحُذِفَ " كَائِنٌ " الَّذِى هُوَ الْخَبَرُ الَّذِى يَتَعَلَّقُ بِهِ " إِذَا " ، وَهِىَ ظَرْفٌ لَهُ كَمَا يُحْذَفُ مُتَعَلَّقُ الظُّرُوفِ الْوَاقِعَةِ أَخْبَارًا لُزُومًا ، فَبَقِيَ " إِذَا كَانَ قَائِمًا " ثُمَّ حُذِفَتْ (" إِذَا) (٣) كَمَا يُحْذَفُ الْمُضَافُ ، وَلِدلاَلَةِ الْحَالِ عَلَيْهَا ، لأَنَّهَا ـ أَعْنِى الْحَالَ ـ مُقَدَّرَةٌ بِـ " فِي " فَفِيهَا دِلاَلَةٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، ثُمَّ حُذِفَتْ " كَانَ " وَهِىَ تَامَّةٌ ، بِمَعْنَى وَقَعَ ، وَحَدَثَ ، وَإِنَّمَا جَازَ حَذْفُ " كَانَ " لِدلاَلَةِ الْحَالِ عَلَيْهَا أَيْضًا وَذَلِكَ لأَنَّ " قَائِمًا " مَنْصُوبٌ وَلاَبُدَّ لَـهُ مِنْ نَاصِبٍ ، فَعُلِمَ أَنَّ النَّاصِبَ هُوَ " كَانَ " وَلَمْ يَجُزْ تَقْدِيرُ (غَيْرِ) (٣) " كَانَ " لِعُمُومِ " كَانَ " وَخُصُوصِ غَيْرِهَا مِنَ الأَفْعَالِ ، فَكَانَ الْعِلْمُ بِهِ حَاصِلاً ؛ لأَنَّ الْعِلْمَ بِالْعَامِّ أَسْبَقُ مِنَ الْعِلْمِ بِالْخَاصِّ .

---

(١) تكملة من (ف) .

(٢) فى (ف) " قدَّرنا هذا التقدير " .

(٣) سقط من (ف)

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلاَّ قَدَّرْتَ " حَصَلَ " أَوْ " وُجِدَ " مَعَ كَوْنِهِمَا عَامَّيْنِ !

قُلْتَ " كَانَ " التَّامَّةُ هُنَا أَخَفُّ ؛ لِسُكُونِ عَيْنِهَا بِالاعْتِلَالِ ، وَلِخِفَّتِهَا أَيْضًا بِالْحَذْفِ عِنْدَ اتِّصَالِ بَعْضِ الضَّمَائِرِ بِهَا وَعِنْدَ الْجَزْمِ فِي مُضَارِعِهَا ، وَصَاحِبُ الْحَالِ هُوَ فَاعِلُ " كَانَ " ، وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ هُوَ "كَانَ " .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلاَّ كَانَ " قَائِمًا " خَبَرَ " كَانَ " وَهِيَ النَّاقِصَةُ !

قِيلَ : لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَقَعَ مَعْرِفَةً فَكُنْتَ تَقُولُ : " ضَرْبِي زَيْدًا أَخَاكَ ، وَلَمْ يَقَعْ إِلاَّ نَكِرَةً فَعُلِمَ أَنَّهَا حَالٌ ، وَأَنَّ " كَانَ " تَامَّةٌ ، وَمَوْضِعُ " كَانَ " جَرٌّ بِإِضَافَةِ " إِذَا " إِلَيْهَا .

((١) فَإِنْ قُلْتَ : فَإِذَا جَعَلْتَ " أَخْطَبَ " الْمُضَافَ إِلَى الْكَوْنِ كَوْنًا ضَرُورَةَ أَنَّ " أَفْعَلَ " بَعْضُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ) (١) ، فَكَيْفَ [تَصِفُ](٢) الْكَوْنَ الَّذِي هُوَ مَصْدَرٌ بِقَوْلِكَ: "قَائِمًا" ، وَإِنَّمَا الْقَائِمُ هُوَ ذُو الْكَوْنِ وَصَاحِبُهُ لاَ الْكَوْنُ نَفْسُهُ ؟

قُلْتُ : لَمَا كَانَ كَوْنُ عَمْرٍو هُوَ وُجُودُهُ وَوُجُودُ الشَّيْءِ لاَزِمٌ لَهُ لاَ يَنْفَكُّ عَنْهُ مَا دَامَ مَوْجُودًا ، وَأَرَادُوا الْمُبَالَغَةَ ، جَعَلُوا مُطْلَقَ كَوْنِهِ خَاطِبًا فَوَصَفُوا كَوْنَهُ بِالْخَطَابَةِ مُبَالَغَةً ، يُرِيدُونَ إِذَا كَانَ وُجُودُهُ مَوْصُوفًا بِالْخَطَابَةِ مَعَ (كَوْنِ الْخَطَابَةِ لاَ تَصِحُّ مِنْهُ فَمَا ظَنُّكَ بِعَمْرٍو وَالْخَطَابَةُ تَصِحُّ مِنْهُ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " شِعْرٌ شَاعِرٌ،وَمَوْتٌ مَائِتٌ"(٣) فَجَعَلُوا الْمَعْنَى كَالْعَيْنِ فِي الإِخْبَارِ فِيهِ ،وَعَكْسُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " رَجُلٌ (عَدْلٌ) (٤) : إِذَا أَرَادُوا الْمُبَالَغَةَ فِي وَصْفِهِ بِذَلِكَ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلاَ يَقْرَبُوا ﴾ (٥) بِالْمَصْدَرِ لِلْمُبَالَغَةِ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " تضيف " .

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٣٨٥ ، والمسائل الحلبيات ١٩٧ .

(٤) في (ف) " عندك " تحريف .

(٥) سورة التوبة ٢٨ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَمِثْلُهُ ضَرْبِي زَيْدًا نَائِماً " يُرِيدُ : أَنَّ هذه الْمَسْأَلَةَ مِثْلُ الْأُولَى فِي الحَذْفِ وَالتَّقْدِيرِ ، لاَ مُخَالَفَةَ بَيْنَهُمَا ، أَيْ : ضَرْبِي زَيْدًا إِذَا كَانَ قَائِمًا ، (أَوْ) (١) إِذْ كَانَ قَائِمًا ، فَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى لِلاسْتِقْبَالِ قَدَّرْتَهُ بِـ "إِذَا" ، وَإِذَا كَانَ لِلْمَاضِي قَدَّرْتَهُ بِـ " إِذْ " ، فَـ " قَائِمًا " حَالٌ مَنْصُوبٌ مِنْ فَاعِلٍ مَرْفُوعٍ بِفِعْلٍ مَجْرُورٍ (٢) بِإِضَافَةِ ظَرْفٍ مَنْصُوبٍ بِاسْمِ فَاعِلٍ مَرْفُوعٍ هُوَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ ، فَالْفَاعِلُ الْمَرْفُوعُ هُوَ الْمُضْمَرُ فِي " كَانَ " الْمُقَدَّرَةِ ، وَالْفِعْلُ الْمَجْرُورُ هُوَ " كَانَ " الَّتِي هِيَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِإِضَافَةِ " إِذَا " ، أَوْ " إِذْ " إِلَيْهَا ، وَالظَّرْفُ الْمَنْصُوبُ هُوَ " إِذَا " أَوْ " إِذ " الْمُقَدَّرَةُ ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ الْمَرْفُوعُ هُوَ " كَائِنٌ " الْمُقَدَّرُ الْمَحْذُوفُ قَبْلَ " إِذَا " [أَوْ " إِذْ "] (٣) .

وَالْمُضْمَرُ الْعَائِدُ إِمَّا غَائِبُ ... أَوْ مُتَكَلِّمٌ أَوِ الْمُخَاطَبُ ١٣٠ / أ

تَمْثِيلُ ذَاكَ فِي الْخِطَابِ بَيِّنَا ... فِي أَنَا أَنْتَ الْقَاتِلِي أَنْتَ أَنَا

الْأَلِفُ وَاللَّامُ فِي " الْمُضْمَرِ " لِلْعَهْدِ ، وَهُوَ يَرْجِعُ عَلَى قَوْلِهِ : " ظَرْفٌ وَجُمْلَةٌ (٤) وَفِيهَا مُضْمَرٌ " أَيْ : وَالْمُضْمَرُ الَّذِي فِي الْجُمْلَةِ عَلَى وَفْقِ الْمُبْتَدَأِ إِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ غَائِبًا فَالْعَائِدُ عَلَيْهِ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ خَبَرُهُ ضَمِيرٌ غَائِبٌ ، نَحْوُ " زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، وَزَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ " ، وَإِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ فَالْعَائِدُ عَلَيْهِ كَذَلِكَ ، نَحْوُ " أَنَا قُمْتُ " وَالْعَائِدُ عَلَى " أَنَا " التَّاءُ " فِي " قُمْتُ " . وَإِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُخَاطَبًا فَالْعَائِدُ عَلَيْهِ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ ، نَحْوُ " أَنْتَ قُمْتَ "

---

(١) في (ف) " و " .

(٢) قوله : " بفعلٍ مجرورٍ " فيه تسامح حيث إن الفعل لا يجر وإنَّما يحكم على موضعه بالجرّ .

(٣) تكملة يوجبها المقام .

(٤) ينظر صـ ٨٠٢ ، وقوله هناك " ظرفًا وجملة " بالنصب فكان على المؤلف أن يحكيها بالنصب .

وَقَــوْلُهُ : "فِي أَنَا أَنْتَ الْقَــاتِلِي أَنْتَ أَنَا " هَذَا نِصْفُ بَيْتٍ قَــدْ ذَكَــرَهُ بَعْضُ النُّحَاةِ(١) صَدْرُهُ :

كَيْفَ يَخفَى عَنْكَ مَا حلَّ بِنَا أَنَا أَنْتَ الْقَاتلِي أَنْتَ أَنَا(٢)

وَالشَّاهِدُ فِي هَذَا الْبَيْتِ مُوَافَقَةُ الْمُضْمَرِ الْعَائِدِ مِنَ الْجُمْلَةِ لِلْمُبْتَدَأ فِي كَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا أَوْ مُخَاطَبًا ، فَـ " أَنَا " الَّذِي هُوَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمُ مبْتَدَأٌ ، وَ أَنْتَ " الَّذِي هُوَ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ مَبْتَدأٌ ثَانٍ ، وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ فِي "القَاتِلِي " مُبْتَدَأٌ ثَالِثٌ وَهِي بِمَعْنَى" الَّذِي "، وَهِيَ لِـ " أَنَا " ، أي : الْأَلِفُ وَاللَّامُ لِلْمُتَكَلِّمِ وَالصِّلَةُ الَّتِي هِيَ " قَاتِلِي " لِـ " أَنْتَ " أَيْ : لِضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ ، فَقَدْ جَرَى اسْمُ الْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ لِلْمُخَاطَبِ صِلَةً لِلأَلِفِ وَاللَّامِ الَّتِي للمتَكَلِّم فَقَدْ جَرَى [صِلَةً](٣) لِمَنْ لَيْسَ لَهُ فَوَجَبَ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ ، فَأَبْرَزَهُ فَقَالَ : " الْقَاتلِي أَنْتَ " ، فَـ "أَنْتَ" الَّذِي بَعْدَ " الْقَاتِلِي " فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِـ " قَاتِلِي " ، وَ " أَنَا " الْأَخِيرَةُ خَبَرٌ عَنِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي " الْقَاتِلِي " ؛ لِأَنَّهُمَا لِلْمُتَكَلِّمِ الَّذِي هُوَ " أَنَا " الْأَوَّلُ ، وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ وَخَبَرُهُ خَبَرٌ عَنْ " أَنْتَ " الْأَوَّلِ(٤) ، وَ " أَنْتَ " وَمَا بَعْدَهُ خَبَرٌ عَنْ " أَنَا " الْأَوَّلِ ، فَهَاهُنَا ثَلَاثُ مُبْتَدَأَتٍ مِنْهَا اثْنَانِ مُخْبَرٌ عَنْهُمَا(٥) بِجُمْلَةٍ ، وَالْمُبْتَدَأُ

---

(١) جاء في شرح ابن الخباز لوحة ٦٨ ، والشرح المجهول لوحة ١٠١ " أن البارقي – هكذا – ذكره في شرح اللمع ، والبارقي المذكور هو تصحيف للفارقي أبي نصر الحسن بن أسد المتوفى ٤٨٧ هـ ، وهو من شراح اللمع .

(انظر اللمع ٧١)

(٢) ذكره السخاوي في سفر السعادة وسفير الإفادة ٢/ ٧٢٨ أن هذا البيت وضعه النحاة للتعليم وهو في الخزانة ٢/ ٥٢٧ بولاق .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في الأصل " الأولة " .

(٥) في (ف) " عنها " بالإفراد .

الثَّالِثُ مُخْبَرٌ عَنْهُ بِمُفْرَدٍ ، لَكِنَّـهُ ـ أَعْنِي الثَّالِثَ ـ مَوْصُولٌ ، فَلاَ بُدَّ لَـهُ مِنْ عَائِدٍ أَيْضًا ، فَالْعَائِدُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ الأَوَّلِ الَّذِي هُوَ " أَنَا " خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الأَخِيرِ الَّذِي هُوَ " أَنَا " الثَّانِي ، وَالْعَـائِدُ عَلَى " أَنْتَ " الأَوَّلِ الَّذِي هُوَ الْمُبْتَـدَأُ الثَّانِي " أَنْتَ" الثَّانِي ، الَّذِي هُوَ فَاعِلُ صِلَةِ الأَلِفِ وَاللاَّمِ ، وَالْعَائِدُ عَلَى الْمَوْصُولِ مِنْ صِلَتِهِ وَهُوَ الأَلِفُ وَاللاَّمُ ، " الْيَاءُ " فِي اسْمِ الْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ " قَاتِلِي " (١) .

" أحوال المبتدأ بحسب التقديم والتأخير ، وغيرهما "(٢)

وَقَـدْ يَـجِئُ الْـمُبْـتَـدَا مُؤَخَّـرَا ... وَقَبْـلَهُ الَّـذِي بِـهِ قَـدْ أُخْبِرَا
نَحْوُ : عَلَى التَّمْرَةِ زُبْدٌ مِثْـلُهَـا ... وَكَيْـفَ زَيْدٌ ، وَلِخَـالِدٍ لُـهَـا
وَتَـارَةً يَسْـتَوْجِبُ التَّـصَـدُّرَا ... إِنْ يَعْتَمِدْ أَوْ عُرِّفَا ، أَوْ نُكِّـرَا
أَوْ مُخْـبَرٌ (٣) عَنْهُ بِفِعْلٍ أُخِّـرَا ... وَقَـدْ تَـكُونُ تَـارَةً مُخَـيَّرَا

الْمُبْتَدَأُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ : ضَرْبٌ يَجِبُ فِيهِ التَّقْدِيمُ ، وَهُوَ الأَصْلُ ، وَضَرْبٌ يَجِبُ فِيهِ التَّأْخِيرُ ، وَضَرْبٌ يَجُوزُ فِيهِ الأَمْرَانِ .
وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ تَقْدِيمَ الْمُبْتَدَإِ هُوَ الأَصْلُ لأُمُورٍ مِنْهَا :

---

(١) ما ذكره النيلي أحد وجهين نقلهما السخاوي في سفر السعادة ٢/ ٦٢٨ عن الشيخ أبي محمد عبدالله بن بري ، وملخص الوجه الثاني أن الألف واللام والفعل لـ " أنت " فتكون (أنا) على هذا مبتدأ و (أنت) مبتدأ ثانٍ ، و " الضاربي " خبر (أنت) ولا يبرز الضمير فيه لأنه جرى على من هو له ، ويكون الكلام قد تم عند قوله (الضاربي) .. " انتهى بتصرف ، وانظر الأشباه والنظائر ٣/ ١٣٠ .

(٢) هذا العنوان في حاشية الأصل .

(٣) في (ف) " مخبرا " بالنصب .

[أَحَدُهَا] أَنَّ الْخَبَرَ كَالوَصْفِ لِلْمُبْتَدَأ فِي الْمَعْنَى . ١٣٠ / ب

الثَّانِي : أَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَوْضُوعٌ ، وَالْخَبَرَ مَحْمُولٌ (وَالْمَوْضُوعُ قَبْلَ الْمَحْمُولِ) (١) .

الثَّالِثُ : أَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ بِالْخَبَرِ ، فَلاَ بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ تَقْدِيمِهِ مَعْنًى، فَكَانَ أَحَقَّ بِالتَّقْدِيمِ لَفْظًا ؛ لِيُطَابِقَ اللَّفْظُ الْمَعْنَى .

الرَّابِعُ : إِنَّهُ بِالتَّقْدِيمِ يَمْتَازُ مِنَ الْفَاعِلِ فِي نَحْوُ " أَزَيْدٌ قَائِمٌ ، وزَيْدٌ قَامَ "(٢).

[مواضع وجوب تقديم الخبر]

فَأَمَّا وُجُوبُ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأ فَذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ مُتَعَلَّقِ الْخَبَرِ، نَحْوُ " فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا "، وَقَوْلُهُ : " عَلَى " التَّمْرَةِ زُبْدٌ مِثْلُهَا " ، فَـ " عَلَى التَّمْرَةِ " خَبَرٌ مُقَدَّمٌ ، وَ " زُبْدٌ "(مُبْتَدَأٌ) (١) ، وَ "مِثْلُهَا"صِفَتُهُ ، وَقَدْ أُضِيفَتْ صِفَةُ الْمُبْتَدَأ إِلَى ضَمِيرِ الْخَبَرِ (فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ إِضَافَةِ الْمُبْتَدَأ إِلَى ضَمِيرِ الْخَبَرِ)(١) ، فَلِذَلِكَ وَجَبَ التَّقْدِيمُ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فلو تأخر المبتدأ في هذين المثالين لصار فاعلاً .

فَـإِنْ قِـيلَ : فَإِنَّهُ (يَجُوزُ أَنْ يُقَـدَّمَ)[1] الْمُبْتَدَأُ هُنَا ؛ لأَنَّهُ مَوصُـوفٌ بِـ "مِثْلٍ"، فَيَصِحُّ الابْتِدَاءُ ، وَلاَ يَلْزَمُ مِنْ تَـأْخِيرِ صِفَةِ الْمُبْتَدَإِ تَأْخِيرُ الْمُبْتَدَأ .

قُلْتُ : التَّحْقِيقُ أَنْ يُجْعَلَ " مِثْلُهَا " بَدَلاً مِنَ " الزُّبْدِ " لاَ صِفَةً لَهُ ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْمُبْدَلُ مِنْهُ فِي نِيَّةِ الطَّرحِ ، فَيَكُونُ الْمُبْتَدَأُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ "الْمِثْلُ" ، وَإِلاَّ فَإِنَّهُ يَجُوزُ " زُبْدٌ عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا " ، لأَجْلِ وَصْفِ النَّكِرَةِ بِـ " مِثْلٍ " فَلاَ يَكُونُ مِنْ هَذَا البَـابِ فَيَرْجِعُ إِلَى الْقِسْمِ الثَّالِثِ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ الأَمْرَانِ ، فَلِذَلِكَ قُلْنَا : إِنَّ " مِثْلَهَا " بَدَلٌ لاَ وَصْفٌ ، (فَاعْرِفْهُ)[2] !

وَالأَوْلَى أَنْ يُقَالَ : إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُتَّصِلاً بِضَمِيرِ الْخَبَرِ ؛ لأَنَّهُ أَعَمُّ مِنْ قَوْلِهِمْ " مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرِ الْخَبَرِ " لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ " عَلَى الْفَرَسِ الرَّاكِبُهَا " فَإِنَّ " الرَّاكِبَ " غَيْرُ مُضَافٍ إِلَى الضَّمِيرِ،لأَجْلِ الأَلِفِ وَاللاَّمِ ، بَلِ الضَّمِيرُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ فِي الأَظْهَرِ،وَكَذَلِكَ " عِنْدَ زَيْدٍ الضَّارِبُهُ " .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ اسْمًا مِنْ أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ ، نَحْوُ " كَيْفَ زَيْدٌ"؟ لأَنَّ الاسْتِفْهَامَ سُؤَالٌ وَالسُّؤَالُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُقَدَّمًا عَلَى الْمَسْئُولِ عَنْهُ ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِمْ : الاسْتِفْهَامُ لَهُ صَدْرُ الكَلاَمِ .

فَـإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ " كَيْفَ " سُؤَالٌ ، وَ " زَيْدٌ " مَسْئُولٌ عَنْهُ، وَالسُّؤَالُ غَيْرُ الْمَسْئُولِ عَنْهُ ، وَالْخَبَرُ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا يَكُونُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى ؟

قُلْتُ : مَعْنَى قَوْلِكَ : " كَيْفَ زَيْدٌ ؟ عَلَى أَيِّ حَالٍ زَيْدٌ ؟ فَهِيَ ظَرْفٌ يَتَعَلَّقُ[3] بِمَحْذُوفٍ هُوَ الْخَبَرُ ، أَيْ : عَلَى أَيِّ حَالٍ زَيْدٌ كَائِنٌ ؟.

---

(١) في (ف) " يجوز تقديم .

(٢) في (ف) " من هذا البابِ " بدل « فاعرفه » .

(٣) في (ف) " متعلق " .

الثَّالِث : أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً وَالْخَبَرُ ظَرْفًا ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ ؛ لِيَصِحَّ الابْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ كَقَوْلِهِ : " لِخَالِدٍ لُهَا " فَـ " لُهَا " مُبْتَدَأٌ وَهِيَ نَكِرَةٌ ، وَإِنَّمَا صَحَّ الابْتِدَاءُ (بِهِ)(١) لِتَقْدِيمِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ عَلَيْهِ وَهُوَ الظَّرْفُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عِلَّةُ ذَلِكَ(٢) ، وَ« اللُّهَا » " : الْعَطَايَا (٣) .

[مواضع وجوب تقديم المبتدأ]

قَوْلُهُ : " وَتَارَةً يَسْتَوْجِبُ التَّصَدُّرَا " هَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْمُبْتَدَأِ ، وَقَدْ ذَكَرَ لِذَلِكَ أَرْبَعَةَ مَوَاضِعَ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَعْتَمِدَ الْمُبْتَدَأُ مَعَ كَوْنِهِ صِفَةً عَلَى حَرْفِ النَّفْيِ ، أَوْ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ ، وَيَرْفَعُ الظَّاهِرَ ، نَحْوُ " أَقَائِمٌ غُلَامَاكَ " ؟ وَ " مَا ذَاهِبٌ أَخَوَاكَ " .

الْمَوْضِعُ الثَّانِي : قَوْلُهُ : " أَوْ عُرِّفَا " يُرِيدُ إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ جَمِيعًا مَعْرِفَتَيْنِ ، نَحْوُ " زَيْدٌ أَخُوكَ " فَإِنَّكَ تَجْعَلُ الأعرفَ مُبْتَدَأً ، وَلاَ نَعْنِي بِالأعْرَفِ عَلَى مَا فِي بَابِ الْمَعَارِفِ ، بَلْ (نَعْنِي)(١) الأعْرَفَ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ ، فَذَلِكَ هُوَ الْمُبْتَدَأُ ، فَمَا كَانَ تَعْرِيفُهُ سَابِقًا عِنْدَ الْمُخْبَرِ فَهُوَ الْمُبْتَدَأُ ، وَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ ، وَمَا كَانَ تَعْرِيفُهُ طَارِئًا فَهُوَ الْخَبَرُ .

وَقَوْلُهُ : " أَوْ عُرِّفَا " لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ فَإِنَّهُمَا إِذَا كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ ، وَالْمُبْتَدَأُ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) ينظر ٧٩١ فيما سبق .

(٣) في النسختين " العطاء " بالهمزة الممدودة تحريف ، والصواب ما أثبتُّه ، قال صاحب نظام الغريب في اللغة ٧٤ " اللها : العطايا ، واحدتها : لُهْيَةٌ ولُهْوَةٌ ، ومنه قولهم : " اللُّها تفتح اللَّهَا " أي : " العطايا تفتح الأفواه بالشكر " ، وانظر الصحاح ومختارها في " لها " .

مُشَبَّهٌ بِالْخَبَرِ (١) ، يَجُوزُ [فيه] (٢) التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ ، قَالَ الشَّاعِرُ : ١٣١/أ

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا ، وبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ(٣)

فَـ " بَنُو أَبْنَائِنَا " مُبْتَدَأٌ ، وَ " بَنُونَا " خَبَرُهُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ ، وَكِلاهُمَا مَعْرِفَتَانِ؛لأَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْ بَنِي أَبْنَائِهِ أَنَّهُمْ بِمَنْزِلَةِ أَبْنَائِهِ ، وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يُخْبِرَ أَنَّ أَبْنَاءَهُ بِمَنْزِلَةِ أَبْنَاءِ أَبْنَائِهِ(٤).

الثَّالِثُ : قَوْلُهُ : "أَوْ نُكَّرَا" يَعْنِي إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ نَكِرَتَيْنِ فَلَمْ يَتَرَجَّحْ أَحَدُهُمَا لِلابْتِدَاءِ بِهِ مَعَ التَّسَاوِي فِي التَّنْكِيرِ وَالتَّخْصِيصِ إِلاَّ(٥) بِالتَّقْدِيمِ ، نَحْو " أَفْضَلُ مِنِّي خَيْرٌ مِنْكَ " ، وَ " غُلامُ رَجُلٍ صَدِيقُ امْرَأَةٍ " .

وَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْمُبْتَدَإِ - أَيْضًا - إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ ضَمِيرَ الشَّأْنِ(٦)، أَوْ فِيهِ مَعْنَى حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ نَحْوُ " مَنْ عِنْدَكَ " ؟ ، وَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ لامُ الابْتِدَاءِ نَحْوُ : " لَزَيْدٌ قَائِمٌ " ، وَإِذَا حَذَفْتَ الْخَبَرَ وَالْمُبْتَدَأُ مَعْرِفَةٌ نَحْوُ " لَوْلا زَيْدٌ لَزُرْتُكَ " ، أَوْ كَانَ فِيهِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ نَحْوُ "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! .

---

(١) في الأصل " « بالجثة » " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) ينسب للفرزدق وهو في ديوانه شرح الصاوي ٢١٧ حيث ورد البيت مفرداً . وهو في الإنصاف ٦٦، ودلائل الإعجاز ٢٤١ ، وابن يعيش ١/ ٩٩، ومغني اللبيب ٥٨٩، وشرح الكافية للرضي١/ ٩٧، وشرح الحماسة للمرزوقي٥٢٠ ، والهمع ١/ ١٠٢، والخزانة ٢١٣/٢ بولاق .

(٤) اعترض ابن القواس في شرحه ٨٤٠ " على المؤلف دون تصريح ، فقال : " ولا يقال : " قوله " أو عرفا " ليس على إطلاقه ، لأنهما إذا كانا معرفتين والمبتدأ يتنزل منزلة الخبر ، جاز تقديم المبتدأ وتأخيره كقول الشاعر : (بنونا بنو أبنائنا ..) ، لأنا نقول : إنما قدم الخبر فيه للضرورة ، لأن التقديم واجب كما يبين بعد ، وبهذا البيت تمسك ابن كيسان في الجواز " .

(٥) في النسختين " لا " ، والصواب ما أثبته كما في شرح ابن القواس صـ ٨٤١ .

(٦) نحو قوله تعالى : " قُلْ : هو اللهُ أَحَدٌ " ، قال ابن القوّاس صـ ٨٤٢ " لأنَّ وضعه أَنْ يُفَسَّرَ بجملة بعده هي الخبر ، لأنَّ ذكره أولاً مشعر بالتعظيم ، فلو قُدِّمَ الخبر عليه لكان مناقضاً لِلْغَرَضِ " .

الرَّابعُ : قَوْلُهُ : " أَوْ مُخْبَرٌ عَنْهُ بِفِعْلٍ أُخِّرَا " ، وَذَلِكَ نَحْوُ " زَيْدٌ قَامَ " فَلَوْ تَأَخَّرَ الْمُبْتَدَأُ لَصَارَ فَاعِلاً وَخَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مُبْتَدَأً ، وَلَيْسَ هَذَا عَلَى إِطْلاقِهِ بَلْ كَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَقُولَ :مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْفِعْلِ ضَمِيرٌ ، نَحْوُ "الزَّيْدَانِ قَامَا وَالزَّيْدُونَ قَامُوا" ؛ (١) فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : " قَامُوا الزَّيْدُونَ ")(١) فَـ "الزَّيدُونَ " مُبْتَدَأ ، و" قَامُوا " خَبَرُه (٢) ؛ لأَنَّ الْفِعْلَ قَد اشْتَغَلَ بِعَمَلِهِ فِي الْمُضْمَرِ عَنِ الْعَمَلِ فِي الْمُبْتَدَأِ ، (وَقَدْ)(١) حَكَى بَعْضُهُم " أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ " أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ ، وَالْفِعلُ قَبْلَهُ خَبَرُهُ .

[ما يجوز فيه الأمران]

قَوْلُهُ : " وَقَدْ تَكُونُ تَارَةً مُخَيَّرَا " يَعْنِي إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مَعْرِفَةً وَالْخَبَرُ نَكِرَةً ، أَوْ جُمْلَةً ، أَوْ ظَرْفًا ، نَحْوُ " زَيْدٌ قَائِمٌ "وَ"قَائِمٌ زَيْدٌ" (٣) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَتًى مَا ابْنُ الأَغَرِّ إِذَا شَتَوْنَا   وَحُبَّ الزَّادُ فِي شَهْرَيْ قُمَاحِ(٤)

أَرَادَ " ابْنُ الأَغَرِّ [فَتًى](٥) وَ " مَا " زَائِدَةٌ ، وَوَجْهُ التَّقْدِيمِ هُوَ الاهْتِمَامُ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) قال ابن القواس صـ ٨٤١ " ومنهم من أجاز التقديم إذا كان في الفعل ضمير بارز .. ، لانتفاء اللَّبسِ مع وجودِ علامة التثنيةِ والجمعِ " .

(٣) هذا مذهب البصريِّين ، أمَّا الكوفيُّون فقد منعوا تقديمه مطلقًا ، وسينكر ذلك قريباً .
ثم انظر الإنصاف ٦٥ (المسألة التاسعة) .

(٤) البيت لمالكِ بْنِ خالد الهذليِّ يمدح زهير بْنَ الأغَرِّ ، انظر ديوان الهذليين ٣/٥ ، وهو في الإنصاف ٦٦ ، وشرح ابن الخباز١/٤٠٨، وابن القواس صـ ٨٤٢ ، والشريشي جـ٢ لوحة ٥٠ ، واللسان ، وأساس البلاغة " قمح " شهرا قُماح ككتاب وغراب : من أشد أشهر الشتاء برداً ، يقال : قمح البعير عن الماء وقامح إذا رفع رأسه عنه لا يشرب لعيافه أو لبرد الماء أو للرِّيِّ .

(٥) سقط من الأصل .

بِذِكْرِ الْخَبَرِ ؛ لأَنَّكَ (إِذَا) (١) قُلْتَ : " تَمِيمِيٌّ أَنَا " فَإِنَّ الاهْتِمَامَ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ الانْتِسَابُ إِلَى تَمِيمٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُم : " مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ " (٢) فَإِنَّ الأَهَمَّ عِنْدَ السَّامِعِ ذَمُّ شَانِئِهِ كَائِناً مَنْ كَانَ ، فَهَذِهِ فَائِدَةُ التَّقْدِيمِ ، وَقَدْ مَنَعَ الْكُوفِيُّونَ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَقْدِيمِ الْمُضْمَرِ عَلَى الْمُظْهَرِ ، وَأَجَازَهُ الْبَصْرِيُّونَ (٣) ؛ لأَنَّ النِّيَّةَ فِيهِ التَّأْخِيرُ ، كَقَوْلِهِمْ : " فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ " (٤) .

[جواز حذف المبتدأ والخبر]

وَتَــارَةً يَجُــوزُ حَــذْفُ الْمُبْتَــدَا   وَالْحَذْفُ فِي الْخَبَرِ أَيْضًا وَرَدَا
فِي قَوْلِهِ : (صَبْرٌ جَمِيلٌ) قَدَّرَا   مُبْتَــدَأً قَوْمٌ ، وَقَــوْمٌ خَبَــرَا

لاَ يَجُوزُ حَذْفُ شَيْءٍ مِنَ الْكَلاَمِ إِلاَّ إِذَا دَلَّ عَلَى الْمَحْذُوفِ دَلِيلٌ مِنْ قَرِينَةٍ لَفْظِيَّةٍ ، أَوْ مَعْنَوِيَّةٍ ، أَوْ هُمَا جَمِيعًا ، فَمِثَالُ حَذْفِ الْمُبْتَدَأ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ (٥) أَيْ : فَشَأْنِي صَبْرٌ جَمِيلٌ ، أَوْ أَمْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ ، وَهَاهُنَا قَرِينَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ دَالَّةٌ عَلَى حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ وَذَلِكَ أَنَّ " صَبْرًا " مُفْرَدٌ ، وَ " جَمِيلٌ " صِفَتُهُ ، وَالصِّفَةُ وَالْمَوْصُوفُ بِمَنْزِلَةِ جُزْءٍ وَاحِدٍ لاَ يَتِمُّ بِهِمَا (٦) الْكَلاَمُ ، فَبَقِيَا يَحْتَاجُ (٧) إِلَى جُزْءٍ آخَرَ لِيَتِمَّ بِهِ (٨) الْكَلاَمُ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ الْجُزْءُ بِمَوْجُودٍ فِي اللَّفْظِ ، فَوَجَبَ

(١) سقط من (ف) .
(٢) انظر سيبويه ١/ ٢٧٨ بولاق ، والإنصاف ٦٦ .
(٣) انظر الإنصاف ٦٥ المسألة التاسعة حيث مذهب كُلّ فريق وحجته .
(٤) هذا مثل : انظر معجم الأمثال ٢/ ٤٤٢ ، والمستقصى ٢/ ١٨٣ .
(٥) يوسف ١٨ ، ٨٣ .
(٦) في (ف) " بها " .
(٧) هكذا في النسختين ، والأنسب " يحتاجان " غير أنه أفرد " يحتاج " نظراً إلى قوله " جزء واحد " .
(٨) في (ف) " بهما " .

أَنْ يَكُونَ مَحْذُوفًا ، وَالتَّقْدِيرُ كَمَا ذَكَرْنَا . ١٣١/ب

وَقَالَ قَوْمٌ : الْخَبَرُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ الْمَحْذُوفُ ، وَالتَّقْدِيرُ " فَصَبْرٌ جَمِيلٌ أَمْثَلُ مِنْ غَيْرِهِ "(١) فَـ " صَبْرٌ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " جَمِيلٌ " صِفَتُهُ ، وَإِذَا وُصِفَتِ النَّكِرَةُ جَازَ الابْتِدَاءُ بِهَا لاَ سِيَّمَا إِذَا كَانَتْ مَصْدَرًا يُفِيدُ الْجِنْسَ لِمَا فِيهَا مِنَ الْعُمُومِ ، وَقَالُوا حَذْفُ الخَبَرِ فى هَذِهِ الآيَةِ أَوْلَى ، لأَنَّ الْمُبْتَدَأَ أَوَّلُ الكَلاَمِ وَلَيْسَ حَذْفُ الأَوَائِلِ بِقَوِيٍّ فِي الْقِيَاسِ، لأَنَّ الْحَذْفَ تَخْفِيفٌ ، وَكُلَّمَا بَعُدَ (٢) مِنَ الأَوَائِلِ كَانَ أَلْيَقَ بِهِ ، وَكُلَّمَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الأَوَائِلِ كَانَ أَضْعَفَ ، فَاسْتَهْجَنُوا أَنْ يَفْتَتِحَ الْمُتَكَلِّمُ كَلاَمَهُ بِالْحَذْفِ وَالتَّغْيِيرِ مِنْ أَوَّلِ بَادِرَةٍ (٣) ، فَهَذَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ ، وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَحَذْفُ الْمُبْتَدَأِ فِي هَذِهِ الآيَةِ أَقْوَى فِي الْمَعْنَى ؛ لأَنَّهُ قَدْ يَقُولُ "فَصَبْرٌ جَمِيلٌ أَمْثَلُ مِنْ غَيْرِهِ " مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ مِنَ الصَّبْرِ شَيْءٌ ، فَإِذَا قَالَ : "أَمْرِي أَوْ شَأْنِي صَبْرٌ جَمِيلٌ " أَخْبَرَ أَنَّ ذَلِكَ وَاقِعٌ مِنْهُ وَكَانَ فِيهِ مَدْحُ الصَّابِرِ، وَعَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ يَكُونُ الْمَدْحُ لِلصَّبْرِ ، وَمَثَّلَ بِهَذِهِ الآيَةِ لأَنَّهَا قَدْ جَمَعَتِ الأَمْرَيْنِ جَمِيعًا مِنْ حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ عَلَى تَقْدِيرٍ ، وَحَذْفِ الْخَبَرِ عَلَى تَقْدِيرٍ آخَرَ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " قَدَّرَ مُبْتَدَأً قَوْمٌ ، وَقَوْمٌ خَبَرًا " أَيْ : قَوْمٌ قَدَّرُوا أَنَّ " صَبْرًا " مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ ، وَقَوْمٌ قَدَّرُوهُ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ .

وَأَمَّا الْحَذْفُ لِقَرِينَةٍ لَفْظِيَّةٍ فَقَوْلُ الْقَائِلِ : " مَنْ عِنْدَكَ ؟ " فَتَقُولُ : " زَيْدٌ " أَيْ : زَيْدٌ عِنْدِى ، فَحَذَفْتَ الْخَبَرَ مِنَ الْجَوَابِ ؛ لِدَلاَلَةِ السُّؤَالِ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قِيلَ لَكَ : " كَيْفَ أَنْتَ " ؟ قُلْتَ : " صَالِحٌ " ، أَيْ : أَنَا صَالِحٌ " فَحَذَفْتَ " أَنَا " وَهُوَ الْمُبْتَدَأُ ؛ لِدَلاَلَةِ ذِكْرِهِ فِى السُّؤَالِ ، وَالْحَذْفُ فِي هَذَا جَائِزٌ لاَ وَاجِبٌ ، فَإِنَّكَ إِنْ

(١) انظر : البيان فى غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٥ ، وابن يعيش ١/ ٩٥ ، والهمع ١/ ١٠٣ .

(٢) فى النسختين " قرب " وهو تحريف ، صوابه كما أثبته .

(٣) في النسختين « باردة » .

شِئْتَ قُلْتَ : " أَنَا صَالِحٌ " ، وَ " زَيْدٌ عِنْدِي " وَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ ، وَكَذَلِكَ الْحَذْفُ فِي الآيَةِ مِنَ الْجَائِزِ ، فَلَوْ قَالَ " أَمْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ " لَجَازَ ، وَلَوْ قَالَ :"صَبْرٌ جَمِيلٌ أَمْثَلُ مِنْ غَيْرِهِ " لَجَازَ أَيْضًا ، بَلْ هُوَ الأَصْلُ .

[وجوب حذف الخبر]

وَمِثْلُ « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهْ » تَحْذِفُ "مَقْرُونَانِ" لَسْتَ تُثْبِتُهْ

هَذَا مِمَّا يَلْزَمُ (فيه) (١) حَذْفُ الْخَبَرِ لأَمْرَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : الْعِلْمُ بِهِ وَالثَّانِي :سَدُّ غَيْرِهِ مَسَدَّهُ ، وَالَّذِي سَدَّ هُنَا مَسَدَّ الْخَبَرِ الْمَعْطُوفُ عَلَى الْمُبْتَدَأ ، وَالَّذِي عُلِمَ بِهِ الْخَبَرُ مَا فِي الْوَاوِ مِن مَعْنَى " مَعَ " ؛ لأَنَّهَا تُفِيدُ الْمُقَارَنَةَ ، فَقَدْ عُلِمَ الْخَبَرُ لِخُصُوصِيَّتِهِ وَسَدَّ غَيْرِهِ مَسَدَّهُ ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ وُجِدَ فِيهِ الأَمْرَانِ وَجَبَ فِيهِ حَذْفُ الْخَبَرِ ، فَـ " كُلُّ رَجُلٍ " مُبْتَدأٌ ، وَ " ضَيْعَتُهُ " مَعْطُوفٌ عَلَى الْمُبْتَدأ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ " كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ مَقْرُونَانِ " (٢) فَحُذِفَ " مَقْرُونَانِ " لِدَلالَةِ الْوَاوِ الْكَائِنَةِ بِمَعْنَى [" مَعَ "](٣) عَلَى الْمُقَارَنَةِ ، فَقَدْ سَدَّتِ الْوَاوُ مَعَ مَا بَعْدَهَا مَسَدَّ الْخَبَرِ ، كَمَا لَوْ ظَهَرَتْ " مَعَ " ، نَحْوُ " كُلُّ رَجُلٍ مَعَ ضَيْعَتِهِ".

وَالْخَبَرُ [يَجِبُ] (٤) حَذْفُهُ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ :

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) ما ذكره المؤلفُ هو قول البصريين ، وقال الكوفيُّونَ :" ليس في المسألة خبر محذوف بل الواو بمعنى " مع " ، وهي مع ما بعدها خَبَرٌ عن " كل " ، كما لو قلت " زيد مع عمرو " ، قال صاحب الشرح المجهول : " ولا بعد في كل واحد من المذهبين " عن الشرح المجهول لوحة ١٠٣ ، وانظر أيضا شرح الكافية للرضى ١/ ١٠٧ .

(٣) في الأصل " عن " .

(٤) في الأصل " يجوز ".

أَحَدُهَا : قَوْلُكَ : " زَيْدٌ فِي الدَّارِ " فَإِنَّ التَّقْدِيرَ " مُسْتَقِرٌ " فَحُذِفَ الْخَبَرُ لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَلِوُقُوعِ الظَّرْفِ مَوْقِعَهُ .

الثَّانِي : بَعْدَ " لَوْلاَ " نَحْوُ " لَوْلاَ زَيْدٌ لَزُرْتُكَ " أَيْ : لَوْلاَ زَيْدٌ مَوْجُودٌ، فَوَجَبَ حَذْفُ الْخَبَرِ لِلْعِلْمِ بِهِ (١) ، لأَنَّ " لَوْلاَ " تُفِيدُ امْتِنَاعَ الشَّيْئِ لِوُجُودِ غَيْرِهِ ، فَعُلِمَ الْخَبَرُ الَّذِي هُوَ " مَوْجُودٌ " مِنْ كَلِمَةِ " لَوْلاَ " بِخُصُوصِيَّتِهِ ، وَسَدَّ لَفْظٌ آخَرُ مَسَدَّهُ ، وَهُوَ جَوَابُ " لَوْلاَ " فَوَجَبَ حَذْفُهُ (٢) .

الثَّالِثُ : الْحَالُ ، نَحْوُ " ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا "، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ (٣) ١٣٢/أ

الرَّابِعُ : الْقَسَمُ ، نَحْوُ " لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ " ، فَـ " لَعَمْرُكَ " مُبْتَدَأٌ ، وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ ؛ لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَلِسَدِّ جَوَابِ الْقَسَمِ مَسَدَّهُ بِوُقُوعِهِ فِي مَحَلِّهِ ، وَبَيَانُ الْعِلْمِ أَنَّ قَوْلَكَ : " لَعَمْرُكَ " قَسَمٌ فَقَدْ عُلِمَ بِهِ أَنَّ الْمَحْذُوفَ هُوَ " قَسَمِي " أَوْ " يَمِينِي " لأَنَّ الْقَسَمَ يَمِينٌ .

الْخَامِسُ : مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِهِمْ : " كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ " (٤) .

قَوْلُهُ : " وَمِثْلُ كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ " يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ :

---

(١) هذا قول البصريين ، أما الكوفيون فيقولون : الاسم الواقع بعد " لولا " يرتفع بـ " لولا " نفسها، لنيابتها عن الفعل ، والتقدير " لولا يمنع زيد " ، وقد ضعَّفه البصريون كما في ابن يعيش ١/ ٩٦، والإنصاف ٧١ المسألة العاشرة حيث رجح مذهب الكوفيين صاحب الإنصاف .

(٢) قال ابن القواس في ٨٤٤ " هذا إذا أردت وجوداً عامًا ، فإن أردت وجوداً خاصًا فلا يجوز الإضمار فضلا عن الوجوب ، وانظر ذلك في شرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٢٥٠ .

(٣) انظر صـ ٨١٠ فيما مضى .

(٤) وهو أن يقع بعدَ المبتدأ واو هي نص في المعية ، وإن لم تكن نصاً في المعية لم يجب حذفُ الخبر ، وذلك نَحْوُ " زيد وعمرو قائمان " ، بل إنْ دل عليه دليل جاز حذفه وإلا وجب ذكره ، انظر ذلك في شرح ابن عقيل للألفية ١/ ٢٥٣ مع الهامش .

أَحَدُهُمَا : مِثْلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي وُجُوبِ حَذْفِ الْخَبَرِ [1] الْمَسَائِلُ الْخَمْسُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا .

الثَّانِي : أَنَّهُ يُرِيدُ بِـ " مِثْـل كُلُّ رَجلٍ وَضَيْعَتُهُ " (قَوْلَكَ) [2] : " زَيْدٌ وَشَأْنُهُ"، وَ " الرِّجَالُ وَأَعْضَادُهَا " ، وَ " النِّسَاءُ وَأَعْجَازُهَا " [3] .

وَقِيلَ : الْوَاوُ فِي هَذَا بِمَعْنَى " الْبَاءِ " [4] ، وَكَيْفَ مَا كَانَ فَإِنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ ؛ لأَنَّ " الْبَاءَ " لِلإِلْصَاقِ ، وَ " مَعَ " لِلْمُصَاحَبَةِ وَهُمَا فِي الْمَعْنَى مُتَقَارِبَانِ، وَالضَّيْعَةُ هُنَا الْحِرْفَةُ ، وَسُمِّيَتْ ضَيْعَةً ؛ لأَنَّ صَاحِبَهَا [إِذَا تَرَكَهَا] [5] ضَاعَ بِتَرْكِهَا ، أَوْ [ضَاعَتْ] [6] مِنْهُ ، وَالَّذِي دَلَّنَا عَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ أَنَّ " كُلُّ رَجُلٍ " مُبْتَدَأٌ ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ:" وَضَيْعَتُهُ " الْخَبَرَ ؛ لأَنَّ " الْوَاوَ " عَاطِفَةٌ وَالْخَبَرُ لاَ يُعْطَفُ عَلَى الْمُبْتَدَأ ، لأَنَّ " وَاوَ " الْعَطْفِ تُوجِبُ مُشَارَكَةَ الثَّانِي لِلأَوَّلِ مَعْنًى وَإِعْرَابًا ، فَيَكُونُ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ مَعْطُوفًا عَلَى الْمُبْتَدَأ مُبْتَدَأً ، وَكَوْنُهُ مُبْتَدَأً يَمْنَعُ كَوْنَهُ خَبَرًا ؛ لامْتِنَاعِ كَوْنِ الشَّيْئِ مُخْبَرًا عَنْهُ وَبِهِ مَعًا ، وَلأَنَّ " ضَيْعَتَهُ " لَيْسَتْ عِبَارَةً عَنْ " رَجُلٍ " [وَالْخَبَرُ الْمُفْرَدُ][7] عِبَارَةٌ عَنِ الْمُبْتَدَأ ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ

---

(١) جاء بعده فى النسختين عبارة " وهى " ، والواجب فى نظرى إسقاطها لسلامة النص .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر الإيضاح العضدى ٣٥ بالحاشية ، والهمع ١/ ٢٢١ ، حيث لم يتقدّم الواو إلا مفردٌ .

(٤) قال بذلك الجرميّ كما فى الأشباه والنظائر فى النحو ٤/ ٦٧ فما بعدها .

(٥) تكملة يستقيم بها النص ، وهي في كتابه الآخر التحفة لوحة ٣٤ .

(٦) بياض فى الأصل .

(٧) فى الأصل " والخبر حرا المفرد " بزيادة لفظة بين الصفة وموصوفها لم أتبينها ، والمثبت من (ف) ، والتحفة الشافية لوحة ٣٤ ، ولعل تلك اللفظة زائدة من الناسخ .

اَلْخَبَر مَحْذُوفًا لِلْعِلْمِ بِهِ، وَإِنَّمَا قَدَّرْنَا " مَقْرُونَانِ "، لأَنَّهُ هُوَ الَّذِى عُلِمَ مِنَ " الْوَاوِ " الَّتِى بِمَعْنَى " مَعَ " ، فَوَجَبَ الْحَذْفُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا أَوَّلُ (١) ، وَلِوُجُوبِهِ قَالَ :

" تَحْذِفُ مَقْرُونَانِ لَسْتَ تُثْبِتُهْ " .

وَيُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: " لَسْتَ تُثْبِتُهْ " وُجُوبُ الْحَذْفِ .

---

(١) فى (ف) " أولاً " بالتنوين .

[الاشتغال][1]

وَإِنْ أَتَى الْخَبَرُ وَهُوَ جُمْلَهْ ... فِعْلِيَّةٌ فِيهَا ضَمِيرٌ فَضْلَهْ
يَعُودُ لِلْمُبْتَدَإِ الْمُقَدَّمِ ... كَمِثْلِ : زَيْدٌ زُرْتُهُ لِلْكَرَمِ
فَانْتِ لِنَصْبِهِ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ ... مِنْ جِنْسِ ذَا الْفِعْلِ الأَخِيرِ الْمُظْهَرِ
وَإِنْ تَعَدَّى لِلضَّمِيرِ فِعْلُهُ ... بِحَرْفِ جَرٍّ فَهُوَ أَيْضًا مِثْلُهُ
يَنْصِبُهُ فِعْلٌ بِمَعْنَى مَا ظَهَرْ ... وَالرَّفْعُ أَوْلَى فِيهِ وَالفِعْلُ خَبَرْ

قَوْلُهُ : " وَهُوَ جُمْلَهْ " احْتَرَزَ بِهِ مِنَ الْمُفْرَدِ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " فِعْلِيَّةٌ " مِنَ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ ، وَلَوْ قَالَ : جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ ، أَوْ اسْمٌ يُشْبِهُ الْفِعْلَ لَدَخَلَ فِيهِ مِثْلُ قَوْلِكَ : " زَيْدٌ ضَارِبُهُ عَمْرٌو " ، فَإِنَّهُ مِنَ الْبَابِ وَلَيْسَ الْخَبَرُ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً ، فَاعْرِفْهُ!»

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ :" فِيهَا ضَمِيرٌ " عَنْ مِثْلِ قَوْلِكَ " زَيْدًا ضَرَبْتُ " ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ إِذْ لاَ يَنْصِبُهُ فِعْلٌ مُضْمَرٌ ، بلْ يَنْصِبُهُ هَذَا الظَّاهِرُ .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ :" فَضْلَهْ " عَنْ مِثْلِ قَوْلِكَ : " زَيْدٌ قَامَ ، وَالزَّيْدَانِ قَامَا " فَإِنَّ الضَّمِيرَ فِي الْفِعْلِ لَيْسَ فَضْلَةً ، أَيْ : لَيْسَ مُسْتَغْنًى عَنْهُ فِي إِفَادَةِ التَّرْكِيبِ ، بَلْ هُوَ جُزْءُ الْجُمْلَةِ ، لأَنَّهُ فَاعِلٌ ، فَيَجِبُ رَفْعُ الاسْمِ الظَّاهِرِ - الَّذِي يَعُودُ عَلَيْهِ الضَّمِيرُ (الْمَرْفُوعُ - بِالابْتِدَاءِ ، وَالْفَضْلَةُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ)[2] مَفْعُولاً .

---

(١) جاء فى حاشية الأصل « ما أضمر عامله على شريطة التفسير » ، وهو مستفاد من شرح ابن القواس صـ ٨٤٦ ، والمقصود به الاشتغال ، وانظر فى هذا الباب شرح الكافية للرضي ١/ ١٦٢ فما بعدها .

(٢) سقط من (ف) انتقال نظر .

قَوْلُهُ : " يَعُودُ لِلْمُبْتَدَأ الْمُقَدَّمِ " أَىْ : يَرجِعُ الضَّمِيرُ إِلَى الاسْمِ الظَّاهِرِ ١٣٢/ب (الَّذِى)(١) الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ يَصِحُّ جَعْلُهَا خَبَراً عَنْهُ إِذَا رَفَعْتَهُ بِالابْتِدَاءِ .

قَوْلُهُ : "كَمِثْلِ زَيْدٌ زُرْتُهُ لِلْكَرَمِ " هَذَا مِثَالٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْحُكْمِ ، وَخَرجَ بِقَوْلِهِ " كَمِثْلِ زَيْدٌ زُرْتُهُ " قَوْلُكَ : " زَيْدٌ هَلْ ضَرَبْتَهُ ؟ وَعَمْرٌو مَا أَكْرَمْتَهُ " ؛ فَإِنَّ الاسْتِفْهَامَ لَهُ صَدْرُ الْكَلاَمِ ، وَلَوْ حَذَفْتَ الضَّمِيرَ مِنَ الْفِعْلِ لَمْ يَصِحّ أَنْ يَعْمَلَ الْفِعْلُ الَّذِى بَعْدَهُ (٢) فِى الاسْمِ الَّذِى قَبْلَهُ ، فَلَمْ يَخْرُجْ مِثْلُ هَذَا إِلاَّ بِمِثَالِهِ .

وَضَابِطُ هَذَا الْبَابِ أَنْ يُقَالَ : كُلُّ اسْمٍ وَقَعَ بَعْدَهُ فِعْلٌ ، أَوْ شِبْهُهُ مُشْتَغِلٌ (عَنْهُ)(٣) بِضَمِيرِهِ ، أَوِ الْمُلاَبِس لِضَمِيرِهِ، لَوْ حُذِفَ الضَّمِيرُ لَنُصِبَ الاسْمُ الْمُتَقَدِّمَ بِالْفِعْلِ الَّذِى بَعْدَهُ .

قَوْلُهُ : " فَانْتِ لِنَصْبِهِ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ " يُرِيدُ لِنَصْبِ الاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ ، نَحْوُ " زَيْدًا ضَرَبْتُهُ " ، وَإِنَّمَا وَجَبَ نَصْبُهُ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ ؛ لِتَعَذُّرِ نَصْبِهِ بِالْفِعْلِ الَّذِى بَعْدَهُ لاشْتِغَالِهِ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ ، وَهَذَا الْفِعْلُ لاَ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ فَحَيْثُ نَصَبَ الضَّمِيرَ تَعَذَّرَ نَصْبُهُ لِمَا قَبْلَهُ ، وَلاَ يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ الْفِعلُ عَمَلَيْنِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ، أَىْ : مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ مَضْرُوبًا(٤) لاَ غَيْرُ ، وَحُكِىَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ " زَيْدًا " مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ ، وَالضَّمِيرُ بَدَلٌ (مِنْهُ)(٥) بَدَلُ الْمُضْمَرِ مِنَ الْمُظْهَرِ (٦)، وَالأَصْلُ " ضَرَبْتُ زَيْدًا " [إِيَّاهُ] (٧) ، لَكِنْ لَمَّا قُدِّمَ الاسْمُ الظَّاهِرُ ، وَوَلِيَ

---

(١) فى (ف) " أى " .

(٢) أي : بعد الاستفهام ، ومثله كذلك " ما " النافية كما مثل .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) فى (ف) " مضمرا " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) انظر رأى الكوفيين فى معانى القرآن للفراء ٢/ ٩٢ ، ٣٧٨ ، وشرح الكافية للرضى ١/ ١٦٣ ، وابن يعيش ٢/ ٣٠ ، والهمع ٢/ ١١٤ .

(٧) أضفت كلمة " إياه " ليستقيم الكلام .

الْمُنْفَصِلُ الْفِعْلَ صَارَ مُتَّصِلاً ، وَاحْتَجَّ الْبَصْرِيُّونَ بِأَنَّهُ (قَدْ) (١) وَجَبَ إِضْمَارُ الْفِعْلِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : " زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ" لِتَعَذُّرِ نَصْبِهِ بِـ " مَرَرْتُ " الْمُتَعَدِّى بِحَرْفِ الْجَرِّ ، فَوَجَبَ الإِضْمَارُ فِي جَمِيعِ الْبَابِ .

قَوْلُهُ" مِنْ جِنْسِ ذَا الْفِعْلِ الأَخِيرِ الْمُظْهَرِ "أَيْ : يُقَدَّرُ النَّاصِبُ لِلاسْمِ فِعْلاً من لَفْظِ الْفِعْلِ الْمُتَأَخِّرِ عَنِ الاسْمِ ، فَيُقَدَّرُ " زُرْتُ زَيْدًا زُرْتُهُ " ؛ لأَنَّهُ قَدْ أَمْكَنَ ذَلِكَ فَوَجَبَ ؛ لأَنَّ لَفْظَ الظَّاهِرِ أَدَلُّ عَلَى لَفْظِ [الْمُضْمَرِ] (٢) مِنْ عَيْنِ لَفْظِهِ، فَكَانَ فِيهِ تَوْفِيَةٌ بِاللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، وَالْفِعْلُ الْمُتَأَخِّرُ إِذَا نُصِبَ الاسْمُ لاَ مَوْضِعِ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ ؛ لأَنَّهُ مُفَسِّرٌ لِلْفِعْلِ الْمُضْمَرِ .

قَوْلُهُ : " وَإِنْ تَعَدَّى لِلضَّمِيرِ فِعْلُهُ بِحَرْفِ جَرٍ " يُرِيدُ إِنْ كَانَ الْفِعْلُ (الْمُتَّصِلُ)(٣) بِهِ الضَّمِيرُ الْفَضْلَةُ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ فَهُوَ مِثْلُ مَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِنَفْسِهِ فِي جَوَازِ النَّصْبِ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ ، لَكِنْ لَيْسَ مِنْ لَفْظِ مَا ظَهَرَ؛ لأَنَّهُ لاَ يَتَعَدَّى ، فَلاَ يَنْصِبُ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُضْمَرُ (٤) مِن مَعْنَاهُ فَتُقَدَّرُ فِي قَوْلِكَ : " زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ " ، إِذَا نَصَبْتَ " جَاوَزْتُ زَيْدًا مررتُ بِهِ " ؛ لأَنَّ الْمُرُورَ مُجَاوَزَةٌ [وَ](٥) مُلاَقَاةٌ ، وَلِذَلِكَ قَالَ: " يَنْصِبُهُ فِعْلٌ بِمَعْنَى مَا ظَهَرْ " أَيْ: بِمَعْنَى الْفِعْلِ الظَّاهِرِ لاَ بِلَفْظِهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

---

(١) فى النسختين " قال " تحريف ، والصواب ما أثبته ، قال صاحب الشرح المجهول لوحة ١٠٤ " وأبطله البصريُّون بأنَّه قد وجب إضمار الفعل فى مثل : " زيداً مررت به " لتعذر نصبه بمررت المتعدّى بحرف الجرِّ فوجب الإضمار " ، وهو كثير النقل عن النيلي .

(٢) فى الأصل " المظهر " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) فى النسختين " الضمير " ، والصواب ما أثبته .

(٥) زدت الواو هنا ليستقيم الكلام ،ومثله فى شرح ابن القواس ٨٤٨ .

قَوْلُهُ : " وَالرَّفْعُ أَوْلَى فِيهِ وَالْفِعْلُ خَبَرْ " أَيْ : خَبَرُ الاسْمِ الْمَرْفُوعِ بِالابْتِدَاءِ ، وَإِنَّمَا كَانَ الرَّفْعُ أَوْلَى ؛ لأَنَّهُ لاَ يَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارٍ وَلاَ إِلَى تَقْدِيرِ فِعْلِهِ ، لأَنَّ الإِضْمَارَ وَتَقْدِيرَ النَّاصِبِ كِلاَهُمَا [1]خِلاَفُ الأَصْلِ ، فَكَانَ الرَّفْعُ أَوْلَى لِذَلِكَ ، وَإِذَا قُلْتَ : " زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلاَمَهُ " فَتُضْمِرُ " أَهَنْتُ زَيْدًا " ؛ لأَنَّ ضَرْبَ غُلاَمِ زَيْدٍ إِهَانَةٌ لِزَيْدٍ .

وَإِنْ أَتَى الشَّرْطُ أَوِ التَّحْضِيضُ مِنْ قَبْلُ فَالنَّصْبُ هُوَ الْمَفْرُوضُ
كَمِثْلِ هَلاَّ خَالِدًا أَعْطَيْتَهُ وَإِنْ سَعِيدًا زُرْتَهُ أَرْضَيْتَهُ

/ النَّصْبُ فِي هَذَا الْبَابِ يَنْقَسِمُ ثَلاَثَةَ أَقْسَامٍ ، وَاجِبٌ ، وَجَائِزٌ ، ١٣٣ / أ
وَمُمْتَنِعٌ ، فَالْمُمْتَنِعُ نَحْوُ " زَيْدٌ مَا ضَرَبْتُهُ ، وَزَيْدٌ هَلْ أَتَيْتَهُ ؟ فَلاَ يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ مَا بَعْدَ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ (لَوْ) [2] حُذِفَ مِنْهُ الْمُضْمَرُ عَامِلاً فِيمَا قَبْلَهُ ؛ لأَنَّ لَهُ صَدْرَ الْكَلاَمِ ، وَالْعَامِلُ مِنْ حَيْثُ هُوَ عَامِلٌ يَقْتَضِي التَّصْدِيرَ عَلَى مَعْمُولِهِ ، وَإِذَا لَمْ يَصِحَّ تَقْدِيرُ الْفِعْلِ هُنَا عَامِلاً لَمْ يَصِحَّ جَعْلُهُ مُفَسِّرًا لِلْعَامِلِ .

وَأَمَّا النَّصْبُ الْجَائِزُ فَتَارَةً يَكُونُ الرَّفْعُ رَاجِحًا وَالنَّصْبُ مَرْجُوحًا ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ أَوَّلُ [3] قَبْلَ قَوْلِهِ : " وَإِنْ أَتَى الشَّرْطُ " إِلَى آخِرِهِ ،وَقَدْ ذَكَرْنَا عِلَّتَهُ ، وَتَارَةً يَكُونُ النَّصْبُ رَاجِحًا ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُهُ ، وَتَارَةً يَكُونُ مُسَاوِيًا لِلرَّفْعِ ، وَسَيَأْتِي أَيْضًا .

أَمَّا الْوَاجِبُ النَّصْبِ فَمَا وَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ ، وَحُرُوفِ التَّحْضِيضِ وَلِذَلِكَ قَالَ " فَالنَّصْبُ هُوَ الْمَفْرُوضُ " .

---

(١) هكذا في النسختين وهو خلاف الفصحى ، والأولى أن يقول : " كليهما " ، لأنه توكيد لمنصوب.

(٢) في النسختين " أو " ، وانظر شرح ابن القواس ٨٤٧ حيث قال : " لأنه لو حذف الضمير من الفعل لما تسلط على المتقدم " .

(٣) في (ف) " أولا " بالنصب ، وهو جائز .

وَقَوْلُهُ : " مِنْ قَبْلُ " يُرِيدُ مِنْ قَبْلِ الاسْمِ الظَّاهِرِ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " مِنْ قَبْلُ " عَنْ مَجِيءِ حَرْفِ الشَّرْطِ ، وَحَرْفِ التَّحْضِيضِ بَعْدَ الاسْمِ ، نَحْوُ " زَيْدٌ هَلاَّ ضَرَبْتَهُ " ، وَ " زَيْدٌ إِنْ تَضْرِبْهُ تُؤَدِّبْهُ " ؛ فَإِنَّهُ لاَ يَجُوزُ النَّصْبُ (بِعَيْنِ)(١) مَاذَكَرْنَا فِيمَا بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ ، وَحَرْفِ الاسْتِفْهَامِ فِي كَوْنِهِ لاَ يَعْمَلُ مَا بَعْدَهُ فِيمَا قَبْلَهُ ، وَكُلُّ فِعْلٍ لاَ يَصِحُّ جَعْلُهُ عَامِلاً لاَ يَصِحُّ تَفْسِيرُ الْعَامِلِ بِهِ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ النَّصْبُ ؛ لأَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ لاَ يَلِيهِ إِلاَّ الْفِعْلُ ؛ لأَنَّ الشَّرْطَ سَبَبٌ فِي الْجَزَاءِ ، وَالْجَزَاءُ حَادِثٌ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ سَبَبُهُ حَادِثاً ، أَمَّا كَوْنُ الشَّرْطِ سَبَبًا فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا كَوْنُهُ حَادِثًا ؛ فَلأَنَّهُ عَلامَةٌ عَلَى وُجُودِ الْجَزَاءِ ، قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ ". (٢)أَيْ : مِنْ عَلاَمَاتِهَا ، وَإِذَا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ حَادِثًا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ فِعْلاً ؛ لِحُدُوثِ الأَفْعَالِ ، فَإِذَا وَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ اسْمٌ وَجَبَ تَقْدِيرُ الْفِعْلِ قَبْلَ الاسْمِ وَبَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ ؛ لِيَتَوَفَّرَ عَلَى الْجَزْمِ (٣) مُقْتَضَاهُ مِنْ طَلَبِ الْفِعْلِ ، وَيَلْزَمُ مِن تَقْدِيرِ الْفِعْلِ وُجُوبُ النَّصْبِ ؛ لأَنَّ الْكَلاَمَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُشْتَغِلاً بِضَمِيرِ الاسْمِ (وَذَلِكَ)(٤) الضَّمِيرُ فَضْلَةٌ ، اللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ تُضْمِرَ فِعْلاً لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، أَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ :

لاَ تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ ... وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي(٥)

---

(١) في النسختين "بغير"

(٢) أخرجه الترمذى في سننه ٣/٢٣٢ عن أنس بن مالك رضى الله عنه في باب " ما جاء فى أشراط الساعة .. " الحديث .

(٣) يقتصد حرف الشرط ، وفى (ف) " الشرط " بدل " الحرف " .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) البيت للنمر بن تولب ، كما في ديوانه ٧٢

وهو من شواهد سيبويه ١/ ٦٧ بولاق ، والأعلم ١/ ٦٧ ، وشرح أبيات سنيبويه لابن السيرافي ١/ ١٦٠ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٧ ، والمقتضب ٢/ ٧٤ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٣٢ ، وشرح الكافية الشافية رقم ٣٣٢ ، ٨٣٦ ، وابن يعيش ١/ ٨٢ ، ٢/ ٣٨ ، وشفاء العليل فى إيضاح التسهيل ١/ ٤٣٤ ، والعينى ٢/ ٥٣٥ ، والخزانة ١/ ١٥٢ ، ٤٥٠ ، ٣/ ٦٤٢ بولاق ، والجنى الدانى ٧٢ .

بِرَفْعِ " مُنْفِس " عَلَى تَقْدِيرِ "أُهْلِكَ مُنْفِسٌ " عَلَى بِنَاءِ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ .

وَمِثَالُ الشَّرْطِ قَوْلُهُ : « إِنْ سَعِيداً زُرْتَهُ أَرْضَيْتَهُ » .

وَمِثَالُ التَّحْضِيضِ قَوْلُهُ (١) : " هَلاَّ خَالِداً أَعْطَيْتَهُ " ، وَإِنَّمَا اخْتَصَّ التَّحْضِيضُ بِالْفِعْلِ ؛ لأَنَّهُ حَثٌّ [وَاسْتِبْطَاءٌ] (٢) وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى الْفِعْلِ ، وَوَجَبَ التَّفْسِيرُ بِالْفِعْلِ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ وَحَرْفِ التَّحْضِيضِ لِيَكُونَ مُفَسِّراً لِلْفِعْلِ النَّاصِبِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجُزْ وُقُوعُ الاسْمِ مُفَسِّراً فِيمَا هَذَا شَأْنُهُ ، فَلَمْ يَقُولُوا : إِنْ زَيْداً أَنْتَ مَحْبُوسٌ عَلَيْهِ .

وَإِنْ أَتَتْ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ ... أَوْ حَرْفُ نَفْيٍ أَوَّلَ الْكَلاَمِ
أَوْ كَانَ أَمْرٌ فِي مَكَانِ الْخَبَرِ ... أَوْ قَبْلَهُ مَنْصُوبُ فِعْلٍ مُضْمَرِ
كَمِثْلِ «زَيْدًا اضْرِبَنَّ عَبْدَهُ» ... وَجَعْفَرًا لاَ تُخْلِفَنَّ وَعْدَهُ (٣)
أَوْ قَبْلَ الاسْمِ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّهْ ... "كَعِبْتُهُ وَالنَّضْرَ عِبْتُ زِيَّهْ" ١٣٣/ب
وَالنَّصْبُ فِي جَمِيعِ هَذَا أَجْوَدُ ... وَالرَّفْعُ أَيْضًا عَرَبِيٌّ جَيِّدُ

قَدْ ذَكَرَ هُنَا النَّصْبَ الرَّاجِحَ عَلَى الرَّفْعِ وَهُوَ عَكْسُ الْوَجْهِ [الأَوَّلِ] (٤) وَقَدْ عَدَّ لَهُ خَمْسَةَ مَوَاضِعَ :

أَوَّلُهَا : هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ " عَنْ أَسْمَاءِ

---

(١) في الأصل " قولك " .

(٢) مكانه في الأصل بياض بقدر كلمة ، ولم تذكر في (ف) فأضفتها من كتابه الثاني التحفة الشافية لوحة ٥٤ .

(٣) جاء في حاشية الأصل حاشية تقول : " أو " حيث " نحو " حيث زيداً تجده فأكرمه " أي : حيث تجد زيداً فأكرمه ،لأن " حيث " هنا شرط ، والشرط يطلب فعلاً ، فكان هذا من المنصوبات الراجحة على الرفع أيضاً " .

(٤) سقط من الأصل .

الاستِفْهَامِ نَحْوُ قَوْلِكَ : " أَيُّهم ضَرَبْتَهُ " ؟ فَإِنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى القِسْمِ الَّذِي بَدَأَ بِذِكْرِهِ وَهُوَ مَا يَتَرجَّحُ فِيهِ الرَّفْعُ .

وَإِنَّمَا كَانَ النَّصْبُ أَجْوَدَ ؛ لأَنَّ حَرْفَ الاستِفْهَامِ الأَوْلَى بِهِ أَنْ يَلِيَهُ الفِعْلُ ؛ لأَنَّ الاسْتِفْهَامَ غَالِباً يَكُونَ عَنِ الأَفْعَالِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " أَزَيْدًا ضَرَبْتَهُ " ؟ فَالاسْتِفْهَامُ عَنْ ضَرْبِ زَيْدٍ لاَ عَنْ زَيْدٍ ، فَإِذَا وَلِيَ حَرْفَ الاسْتِفْهَامِ الاسْمُ فَقَدْ وَلِيَهُ مَا لَيْسَ بِهِ أَوْلَى، فَاخْتَارُوا تَقْدِيرَ الفِعْلِ لِيَلِيَ الحَرْفَ مَا هُوَ بِهِ أَوْلَى ، وَإِذَا كَانَ تَقْدِيرُ الفِعْلِ أَوْلَى ، كَانَ النَّصْبُ أَوْلَى ، وَكَذَلِكَ " أَزَيْدًا " (١) أَنْتَ مَحْبُوسٌ عَلَيْهِ " ؟ لأَنَّ " الهَاءَ " فِي " عَلَيْهِ " ضَمِيرُ " زَيْدٍ " ، وَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ بِـ " مَحْبُوسٍ " ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : " أَتَنْتَظِرُ زَيْدًا أَنْتَ مَحْبُوسٌ عَلَيْهِ " ؛ لأَنَّ مَنْ حُبِسَ عَلَى شَيْءٍ فَهُوَ يَنْتَظِرُهُ ؛ لأَنَّ الانْتِظَارَ حَبْسٌ وَمَنْعٌ مِنَ السَّيْرِ ، وَقِيلَ : التَّقْدِيرُ : " لاَ تَسُبَّ زَيْدًا " .

الثَّانِي " حَرْفُ النَّفْيِ ، نَحْوُ " مَا زَيْدًا ضَرَبْتُهُ " ؛ لأَنَّ النَّفْيَ أَوْلَى بِالفِعْلِ كَمَا مَضَى فِي حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَلاَ حَسَبًا فَخَرْتَ بِهِ لِتَيْمٍ ... وَلاَ جَدًّا إِذَا ازْدَحَمَ (٢) الجُدُودُ (٣)

أَيْ : فَلاَ ذَكَرْتَ حَسَبًا فَخَرْتَ بِهِ ، لأَنَّ " الهَاءَ " فِي « بِهِ » « ضَمِيرُ » حَسَبٍ " وَهِيَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِـ " فَخَرْتَ " .

---

(١) فى النسختين " أزيد" بالرفع تحريف صوابه ما أثبته بدليل ما بعده .

(٢) فى النسختين " افتخر " والتصويب من الديوان ٣٣٢ ، وسيذكره صحيحا فى صـ ٨٦١ .

(٣) البيت لجرير وهو فى ديوانه ٣٣٢ برواية :

" فَلاَ حَسَبٌ فخرت به كريمٌ ... ولاَ جدٌ إذا ازدحم الجدُودُ " وهو من شواهد الكتاب ١/ ٧٣ بولاق ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١/ ٨٣ ، والأعلم ١/ ٧٣ ، وابن يعيش ١/ ١٠٩ ، ٢/ ٣٦ ، وشرح ابن القواس ٨٥١ ، وشرح ابن الخباز لوحة ٧٠ ، والشرح المجهول لوحة ١٠٥ ، والخزانة ١/ ٤٤٧ بولاق .

وَقَوْلُهُ : " أَوَّلَ الْكَلَامِ " احْتَرَزَ بِهِ مِنْ وُقُوعِ حَرْفِ النَّفْيِ ، وَحَرْفِ الاسْتِفْهَامِ بَعْدَ الاسمِ وقَبْلَ الْفِعْلِ نَحْوُ " زَيْدٌ مَا ضَرَبْتُهُ " [وَزَيْدٌ أَضَرَبْتَهُ ؟] [1]؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ الرَّفْعُ ؛ لأَنَّ " مَا " ، وَحَرْفَ الاسْتِفْهَامِ لاَ يَعْمَلُ (مَا بَعْدَهُمَا فِيمَا قَبْلَهُمَا) [2]، وَقَدْ ذَكَرْنَا عِلَّتَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ هَذَا الْبَابِ [3] .

فَإِنْ قُلْتَ : " زَيْدًا لَنْ تَضْرِبَهُ " جَازَ ؛ لأَنَّ " لَنْ " يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا مَعْمُولُ مَا بَعْدَهَا نَحْوُ " زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ " فَجَازَ الْفِعْلُ الْمُضْمَرُ النَّاصِبُ لِلاسْمِ قَبْلَهَا ، وَ " لَمْ " بِمَنْزِلَةِ " لَنْ " .

الثَّالِثُ : قَوْلُهُ : " أَوْ كَانَ أَمْرٌ فِي مَكَانِ الْخَبَرِ " وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ " كَمِثْلِ : زَيْدًا اضْرِبَنَّ عَبْدَهُ " ؛ لأَنَّ الأَمْرَ طَلَبُ الإِيقَاعِ ، وَالنَّهْيَ إِنمَّا هُوَ طَلَبُ تَرْكِ الإِيقَاعِ وذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِالفِعْلِ[4]، وَلأَنَّ فِعْلَ الأَمْرِ لا يَكُونَ خَبَراً إِلا بِتَأْوِيلٍ ، فَلِذَلِكَ أُخْتِيرَ النَّصْبُ ، وَالنَّهْيُ كَالأَمْرِ ، وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ فِي قَوْلِهِ : " وَجَعْفَراً لاَ تُخْلِفَنَّ وَعْدَهُ " .

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَالسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً﴾[5] بِالرَّفْعِ؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ " وَمِمَّا يُتْلَى عَلَيكُمْ حُكْمُ السَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ " ، فَالسَّارِقُ ، وَالسَّارِقَةُ مُبْتَدأٌ وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ ، فَلَمْ يَكُنِ الأَمْرُ خَبَرًا لَهُ ، فَلَمْ يَصِحَّ النَّصْبُ فِي الأَظْهَرِ[6].

---

(١) إضافة يوجبها المقام ، وهى فى شرح ابن القواس ، صـ ٨٥٢ .

(٢) فى الأصل " ما بعدها فيما قبلها ".

(٣) انظر صـ ٨٥٢ .

(٤) انظر سيبويه ١/ ٦٩ ، ٧٢ بولا ق .

(٥) سورة المائدة ٣٨ .

(٦) انظر سيبويه ١/ ٧٢ بولاق . وقد روى النصب عن بعض القراء .

وَالدُّعَاءُ كَالأَمْرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَكُلاًّ جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَلْ(١)

أَيْ : وَجَزَى اللَّهُ كُلاًّ جَزَاهُ عَنِّي بِمَا فَعَلَ .

الرَّابِعُ : قَوْلُهُ : " أَوْ قَبْلَهُ مَنْصُوبُ فِعْلٍ مُضْمَرِ " يُرِيدُ أَوْ قَبْلَ الاسْمِ الذِي يُنْصَبُ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ [اسْمٌ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ] (٢)، وَمِثَالُهُ " زَيْدًا ضَرَبْتُهُ وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ " فَيُخْتَارُ فِي الثَّانِي النَّصْبُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَلاَ جَداًّ إِذَا ازْدَحَمَ الْجُدُودُ (٣)

فَاخْتِيرَ النَّصْبُ فِي " جَدّ " ؛ لأَنَّ قَبْلَهُ : " وَلاَ حَسَبًا فَخَرْتَ بِهِ " ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ (٣) .

الْخَامِسُ : قَوْلُهُ : " أَوْ قَبْلَ الاسْمِ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ " وَقَدْ مَثَّلَ بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ:"كَعْبُتُه " فَإِنَّهُ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ ثُمَّ عَطَفَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ : " وَالنَّضْرَ عِبْتُ زِيَّهُ " فَيُخْتَارُ ١٣٤/أ النَّصْبُ ؛ لأَنَّكَ إِذَا نَصَبْتَ قَدَّرْتَ فِعْلاً فَتَكُونُ عَاطِفاً جُمْلَةً فِعْلِيَّةً [عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ] (٤) فَاخْتِيرَ النَّصْبُ لِلتَّشَاكُلِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ الأُولَى وَالثَّانِيَةِ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ

---

(١) هذا عجز بيت لأبي الأسود الدؤلي وهو في ديوانه ٧٨ يمدح عبدالله بن عبَّاسٍ وابْنَ عامرٍ لإحسانهما إليه ، ورواية البيت من الديوان :

أميران كانا صاحِبَيَّ كلاهما فكلاًّ جزاه الله عَنِّي بما عمل

وهو في الكتاب ١/ ٧١ بولاق ، وشرح أبيات سيبويه ١/٨٨ ، والأعلم ١/ ٧١ ، والأغاني ١٢/٣١٨، وابن يعيش ٢/ ٣٧ ، ٣٨ .

(٢) إضافة يوجبها السياق ، وهي كذلك في الشرح المجهول لوحة ١٠٥ حيث قال بعد التمثيل له : " والحق أن هذا داخل في القسم الذي بعده ، لأنه معطوف على جملة فعلية ، لكنه يخالف ما بعده في أن ذلك لا يشترط أن يكون في الجملة الفعلية المعطوف عليها منصوب وهذا يشترط فيه ذلك " .

(٣) سبق تخريجه صـ ٨٣٣ .

(٤) سقط من الأصل .

" جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ " عَنِ الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ ، نَحْوُ " زَيْدٌ قَائِمٌ " فَإِنَّهُ يُخْتَارُ الرَّفْعُ إِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهَا ، نَحْوُ " زَيْدٌ قَائِمٌ وَبَكْرٌ (١) أَكْرَمْتُهُ " لِلتَّشَاكُلِ أَيْضًا .

[قَوْلُهُ : " فَالنَّصْبُ] (٢) فِي جَمِيعِ هَذَا أَجْوَدُ " (٣) أَيْ : فِي جَمِيعِ هَذَا الْمَذْكُورِ مِنَ الأَشْيَاءِ الْخَمْسَةِ النَّصْبُ أَجْوَدُ) (٣) مِنَ الرَّفْعِ ، ثُمَّ قَالَ : " وَالرَّفْعُ أَيْضًا " أَيْ : فِي هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا جَيِّدٌ .

قَوْلُهُ : " عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ " أَيْ : قَوِيٌّ صَحِيحٌ فَصِيحٌ .

وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَوْضِعَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ مُتَسَاوِيَيْنِ (٤) لاَ رُجْحَانَ لأَحَدِهِمَا عَلَى الآخَرِ، وَذَلِكَ إِذَا أَخْبَرْتَ عَنِ الْمُبْتَدَإِ بِجُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ ، نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ، فَإِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ اسْمًا بَعْدَهُ فِعْلٌ فِيهِ ضَمِيرٌ مَنْصُوبٌ تَسَاوَى فِي الْمَعْطُوفِ الأَمْرَانِ، وَذَلِكَ نَحْوُ زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ ، فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ فَالاخْتِيَارُ الرَّفْعُ، وَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ فَالاخْتِيَارُ النَّصْبُ.

فَإِنْ قُلْتَ : الرَّفْعُ أَوْلَى ؛ لِعَدَمِ الإِضْمَارِ وَالْحَذْفِ .

قُلْتُ : النَّصْبُ أَوْلَى ؛ لِلْقُرْبِ ، فَحَيْثُ عَارَضَ الْقُرْبُ عَدَمَ الإِضْمَارِ سَقَطَ التَّرْجِيحُ لأَحَدِ الْجَانِبَيْنِ (٥) ، فَحَصَلَ التَّسَاوِي (٦) .

---

(١) قوله " وبكر " فى النسختين جاء بالنصب ، وهو مرجوح في نظر المؤلف ، فأثبت المختار في نظره وهو الرفع .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٤) فى النسختين " متساويان " بالألف .

(٥) فى (ف) " الطرفين " .

(٦) هذا نهاية الجزء الأول من (ف) وجاء فيه : " تمَّ الجزء الأول من كتاب " الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية " بعون الله ومَنّه ، يتلوه فى الجزء الثانى إن شاء الله تعالى : " القول فيما يرفع الأسماء : وينصب الأخبار أين جاء " ، وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله الطيبين الطاهرين وسلّم وكرّم وفضّل ومجّد وأتمّ وأنعم، إنّه على كُلِّ شَيْءٍ قدير ، وبالإجابة جدير ، على يدى أقل عباد الله وأحوجهم إلى الله الفقير: نعمت الله بن حمزة العميدى الحسينى إتمام الجزء الأول من كتاب " الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية " فى أوائل شهر شوال، ختم بالخير والمال، من شهور سنة ٩٩٦ .

وهو الجزء الذي نلت به درجة الدكتوراه ، والحمد لله أولاً وآخراً .